

# الدين والسياسة فى إسرائيل

دراسة فى : الأحزاب والجماعات الدينية فى إسرائيل  
ودورها فى الحياة السياسية

عبد الفتاح محمد ماضى



مكتبة مدبولى



A  
324.25694  
M182d

# الدين والسياسة

دراسة في : الأحزاب والجماعات الدينية  
في «إسرائيل» ودورها في الحياة السياسية

عبد الفتاح محمد ماضي

قسم العلوم السياسية  
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الناشر  
مكتبة مدبولي  
١٩٩٩



كتبة رأس بيروت

الكتاب : الدين والسياسة في (إسرائيل)  
دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في (إسرائيل)  
ودورها في الحياة السياسية  
الكاتب : عبد الفتاح محمد ماضي  
قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية  
الطبعة : الأولى ١٩٩٩ م  
رقم الإيداع : ١٥٨٠٥ / ١٩٩٨  
الترقيم الدولي : ISBN : 977-208-250-0  
الناشر : مكتبة مدبولي : ٦ ميدان طلعت حرب . القاهرة  
تليفون ٥٧٥٦٤٢١ فاكس ٥٧٥٢٨٥٤  
تصميم الغلاف : هشام مصطفى

إهداء

إلى من تعجز الكلمات عن أن توفيهم حقهم

أبى وأمى ...

ودوح أستاذى الدكتور محمد طه بدوى ...

تقديراً لحبهم وعرفاناً بفضلهم

## تقديم

يستهدف هذا الكتاب التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية في «إسرائيل»، والكشف عن حقيقة الدور الذي تضطلع به في التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وبالتالي على عملية صنع القرار السياسي، وكذا عن مدى التوافق بين القوة البرلمانية للأحزاب الدينية، وبين دورها في الحياة السياسية.

لقد اتخذت الحركة الصهيونية من الدين ركيزة رئيسية لما أسمته «بجنانس اليهود القومي»، وراحت تستغل قيمه ورموزه - بعد إفراغها من محتواها الديني - في خدمة مصالحها وأطماعها، ولهذا نشأت الدولة الصهيونية مستندة إلى الشرعية التي يوفرها الدين اليهودي. وفي هذا الكتاب محاولة لدراسة موضوع الدين والدولة في «إسرائيل» حرصت فيه على التزام الحياد والموضوعية. وقد اتسع نطاق الدراسة ليشمل، نشأة الحركات والجماعات والأحزاب اليهودية التي تعبر عن اليهودية الأرثوذكسية في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكذلك دور الأحزاب والجماعات الدينية في الحياة السياسية في «إسرائيل» منذ قيامها وحتى نهاية عام ١٩٩٧. ولما وجدت أن بعض الباحثين العرب يرددون إدعاءات الصهيونية وأساطيرها وكأنها حقائق تاريخية أو دينية فقد لجأت إلى إعداد ملحقين مقتضبين، عرضت في أحدهما (ملحق رقم ١) ملخصاً لأهم الأحداث التاريخية المتصلة ببنى إسرائيل القدماء والجماعات اليهودية في العالم ودولة «إسرائيل»، وتناولت في الآخر (ملحق رقم ٣) الرد على الأسانيد الدينية والتاريخية للمفكر الصهيوني إستاناداً إلى القرآن الكريم من جهة، وإلى حقائق التاريخ من جهة أخرى، وهذان موضوعان يحتاجان إلى مزيد من البحث الجاد والجهد الصادق وبخاصة من الباحثين في حقل التاريخ ومقارنة الأديان.

ومما تجدر الإشارة إليه - في تقديمي لهذا الكتاب - أنه لم يكن مقصدي قط من هذه الدراسة التهوين أو التهويل من عدونا، عن طريق إظهار مجتمعه كمجتمع منقسم على نفسه يتصارع فيه العديد من الأحزاب والجماعات المتنافرة، وأنه على شفا الإنهيار والإنحلال، أو من خلال إبراز طبيعة نشأته الإستعمارية وتحالفه الإستراتيجي مع القوى الكبرى : بريطانيا ثم الولايات المتحدة، ذلك لأنني استهدفت من هذه الدراسة معرفة حقيقة دولة «إسرائيل» في جانب من أهم جوانبها ألا وهو علاقة الدولة بالدين، إذ أنها دولة اتخذت من الدين ركيزة رئيسية لما أسمته



«تجانسها القومي». إننا، نحن العرب، نجهل الكثير عن المجتمع الإسرائيلي في حين أن المعرفة تعد أول أدوات النهوض والتقدم والرقى في عالمنا المعاصر. وهذا الأمر لا يناقض قناعتى الشخصية بأن ما آلت إليه المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى (بروز الحركة الصهيونية وتحالفها مع بريطانيا ثم ظهور الدولة الصهيونية)، ثم بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير مصير علاقات القوة فى النسق العالمى (ظهور مايسمى عملية سلام الشرق الأوسط)، إنما يرتد - فى المقام الأول - إلى ضعف العرب والمسلمين، وجهلهم، وتشتت كلمتهم، إننا نعيش فى عالم تحكمه القوة وليس فيه مكان للضعفاء والمتخاذلين، ولهذا انتصر الباطل الصهيونى المتحالف مع المستعمر الغربى البغيض على الحق العربى الضعيف بسلاح واحد، لاتعرف الصهيونية - ولا قوى المستعمر الغربى - غيره، ألا وهو القوة، فظهرت لذلك دولة «إسرائيل» على أنقاض فلسطين. ولاتزال هذه الدولة - عن طريق تحالفها مع القوة الأمريكية - تقرر مصير علاقات القوة فى المنطقة العربية. ولذا فلن تعود فلسطين عربية إسلامية إلا إذا صار الحق العربى قوياً، وعاد العرب والمسلمون إلى منهج الله الخالد، وتجمعت كلمتهم، وتوحدت جهودهم فى مواجهة عدوهم بذات سلاحه، فما أخذ بالقوة لا يسترد بسواها .

هذا، ولايسعنى، قبل الإنتهاء من تقديم كتابى هذا، إلا أن أتقدم بخالص العرفان والتقدير والثناء لعالم جليل، رحل عن دنيانا قبل الإنتهاء من هذا العمل هو الأستاذ الدكتور/ محمد طه بدوى أستاذ العلوم السياسية ورائد مدرسة الإسكندرية للعلوم السياسية الذى تعجز الكلمات عن أن توفيه حقه من الشكر والثناء والتقدير، أو عن أن تعبر عن مكانته فى قلوب تلاميذه ومريديه، إذ كان من العلماء القلائل الذين أوتو العلم الراسخ، والرأى السديد، والبيده الحاضرة دون تعال أو تكبر. ولقد كان لى شرف أن كان لهذا العالم الجليل الفضل الأوفى فى تكوينى الأكاديمى عبر مراحل دراستى المختلفة، كما كان له الإسهام الأكبر فى إعداد الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة، إذ أن مضمون هذه الدراسة كان قد قدم فى الأساس للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية. ولايسعنى هنا إلا أن أدعو الله - عز وجل - أن يرحم أستاذنا الراحل، وأن تظل أعماله العلمية الخالدة منهاجاً رشيداً ونبراساً هادياً ودافعاً قوياً لكل الباحثين فى شتى ضروب المعرفة السياسية. كما لايسعنى - فى هذا المقام - إلا أن أتوجه بعظيم الشكر وخالص التقدير والإجلال لأستاذتى الفاضلة الأستاذة الدكتورة/ ليلى أمين مرسى أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية لقاء مابذلته من جهد صادق ونصح غالى لى على إمتداد مراحل دراستى المختلفة وأثناء إعداد هذه الدراسة فلها خالص

الشكر وعظيم الإمتنان. كما أتوجه بعظيم الشكر وخالص التقدير إلى الدكتور/ ممدوح منصور بقسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، إذ كان لما قدمه لى من عون كريم ورأى سديد، طوال مدة إعداد هذه الدراسة، عميق الأثر فى إخراج هذا الكتاب بصورته النهائية، فأثابه الله عنى خير المثوبة. وكذلك أود أن أعبر عن صادق إعترازى وعظيم تقديرى لكل من قدم لى العون وساهم فى إعداد هذا العمل، وأخص بالذكر إخوانى فى قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية على تعاونهم الكريم وتوجيهاتهم السديدة وملاحظاتهم الثاقبة.

ولايفوتنى فى هذا المقام أيضاً، أن أسجل عظيم التقدير والإجلال لعالم جليل تعلمت كثيراً من مدرسته العلمية الأصيله عبر مؤلفاته وكتبه ومقالاته العلمية الرائدة، وهو الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب المسيرى رائد الدراسات اليهودية والصهيونية فى العالم العربى، ولايسعنى هنا إلا أن أسأل الله عز وجل - أن يبارك فى عطائه العلمى الموفور، وأفكاره النيرة الأصيله.

وبعد، فإننى لأرجو من الله - عز وجل - أن أكون قد وفقت فى عرض هذا الموضوع على نحو سليم، وأن يغفر لى ما قد يكون شاب هذا الكتاب من نقص أو قصور، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من يعمل على خدمة ديننا الحنيف ووطننا الحبيب، والله وحده الموفق والهادى إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين. **بسم الله الرحمن الرحيم** «ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير. ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم». **صدق الله العظيم** (من الآية ٤ والآية ٥ من سورة الممتحنة) .

### عبد الفتاح محمد ماضى

الإسكندرية فى : الخامس عشر من شهر صفر ١٤١٩ هـ .  
الموافق : العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٩٨ م .

## مضامين الكتاب

الصفحة

٣	تقديم الكتاب
ش	مضامين الكتاب
١	مقدمة
	الباب الأول : في البناء الإجتماعى - الاقتصادى والسياسى فى
١٣	«إسرائيل»
١٥	- تمهيد
١٧	- الفصل الأول : فى البنيان الإجتماعى الاقتصادى فى «إسرائيل»
٨٩	- الفصل الثانى : فى قوى الحياة السياسية فى «إسرائيل»
	الباب الثانى : فى الأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل» ودورها فى
١٨٧	الحياة السياسية
١٨٩	- تمهيد
١٩١	- الفصل الأول : فى الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية
٢٤١	- الفصل الثانى : فى نشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمى
٢٦٩	- الفصل الثالث : فى الدين والدولة فى «إسرائيل»
٣٠١	- الفصل الرابع : فى دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية
	- الفصل الخامس : فى الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية ودورها
٤٨٩	فى الحياة السياسية
٥٢٩	الخاتمة
٥٦٣	ملاحق الدراسة
٥٩٤	مصادر الكتاب



## تفصيل مضامين الكتاب

### الصفحة

ذ  
ش  
ض  
١

التقديم

مضامين الكتاب

تفصيل مضامين الكتاب

المقدمة

الباب الأول : فى البناء الإجتماعى - الاقتصادى والسياسى فى «إسرائيل»

١٣

١٥

١٧

١٩

١٩

٢٠

٢٠

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٨

٣٢

٣٣

٣٧

٤٨

٥٢

٥٣

٦٤

- تمهيد

- الفصل الأول : فى البيان الإجتماعى الاقتصادى فى «إسرائيل»

- دهليز

- المبحث الأول : الكيان الاجتماعى

\* المطلب الأول : البنية الاجتماعية - العرقية الحالية لسكان «إسرائيل»

أولاً : اليهود الغربيون (الأوروبيون والأمريكيون)

ثانياً : اليهود الشرقيون

ثالثاً : يهود الصابرا (الصباريم)

رابعاً : العرب

\* المطلب الثانى : المصادر الديمغرافية للسكان

أولاً : يهود فلسطين قبل موجات هجرة الجماعات اليهودية

ثانياً : هجرة اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٤٨

ثالثاً : هجرة يهود أوروبا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨

رابعاً : هجرات ما بعد قيام الدولة

خامساً : الهجرة المعاكسة وآثارها على الدولة

\* المطلب الثالث : العلاقة بين الطوائف والفئات المختلفة فى المجتمع الصهيونى

أولاً : التمييز ضد اليهود الشرقيين

ثانياً : التمييز ضد العرب فى «إسرائيل»

- المبحث الثانى : الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى

٧١

\* المطلب الأول : نشأة اقتصاد الجماعات اليهودية فى فلسطين

٧١

\* المطلب الثانى : السمات العامة للاقتصاد الإسرائيلى

٧٤

\* المطلب الثالث : الدعم الخارجى للدولة

٧٨

أولاً : التعويضات الألمانية

٨٠

ثانياً : الدعم الأمريكى

٨٢

- الفصل الثانى : فى قوى الحياة السياسية فى «إسرائيل»

٨٩

- دهليز

٩١

- المبحث الأول : الأيديولوجية الرسمية للدولة : الصهيونية السياسية

٩٢

\* المطلب الأول : تعريف الصهيونية السياسية

٩٢

\* المطلب الثانى : العوامل التى هيات لظهور الفكرة الصهيونية فى القرن التاسع عشر

٩٤

\* المطلب الثالث : الأسانيد الدينية والتاريخية التى ارتكزت إليها الحركة الصهيونية

١٠٤

- المبحث الثانى : المؤسسات الرسمية للدولة

١١٠

\* المطلب الأول : الإطار الدستورى لمؤسسات الحكم

١١١

\* المطلب الثانى : السلطة التشريعية

١١٢

\* المطلب الثالث : السلطة التنفيذية

١٢٠

\* المطلب الرابع : الملامح الرئيسية لمؤسسات الحكم بعد القانون الأساسى الجديد للحكومة (١٩٩٢)

١٢٦

\* المطلب الخامس : المؤسسة القضائية

١٣٠

- المبحث الثالث : القوى اللارسمية للحياة السياسية

١٣٢

\* المطلب الأول : الأحزاب السياسية

١٣٢

أولاً - السمات العامة للأحزاب السياسية

١٣٣

- ١٣٧ - ثانياً - الأحزاب والتكتلات الحزبية الحالية  
 ١٦٦ \* المطلب الثاني : جماعات الضغط أو المصالح  
 ١٦٦ أولاً - النقابات العمالية  
 ١٦٧ ثانياً - دور العكسرين كجماعة ضغط في الحياة السياسية  
 ١٧٦ ثالثاً - المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية  
 ١٨١ رابعاً - حركات «السلام»

## الباب الثاني : في الأحزاب والجماعات الدينية في «إسرائيل» ودورها في الحياة السياسية

- ١٨٧ - تمهيد  
 ١٨٩ - الفصل الأول : في الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية  
 ١٩١ - دهلير  
 ١٩٣ - المبحث الأول : موقع الدين في بناء الصهيونية السياسية  
 ١٩٣ - المبحث الثاني : التيار الأرثوذكسي : اليهودية الأرثوذكسية، واليهودية الحسيدية  
 ٢٠٣ - المبحث الثالث : الصهيونية الدينية  
 ٢١٨ - المبحث الرابع : الأرثوذكسية المتشددة  
 ٢٣٤ - الفصل الثاني : في نشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمي  
 ٢٤١ - دهلير  
 ٢٤٣ - المبحث الأول : الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية  
 ٢٤٣ - المبحث الثاني : الحركات والأحزاب الدينية المعارضة للصهيونية  
 ٢٥٤ - الفصل الثالث : في الدين والدولة في «إسرائيل»  
 ٢٦٩ - دهلير  
 ٢٧١ - المبحث الأول : رؤية «بن غوريون» للعلاقة بين الدين والدولة  
 ٢٧٢

- ظ -

- ٢٧٥ - المبحث الثاني : إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧)  
 ٢٧٧ - المبحث الثالث : سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية  
 ٢٩١ - المبحث الرابع : تشكيل «دين مدني» للدولة مستمد من الدين التقليدي  
 ٣٠١ - الفصل الرابع : في دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية  
 ٣٠٣ - دهلير  
 ٣٠٤ - المبحث الأول : القوة التمثيلية للأحزاب الدينية في الكنيست  
 ٣١٢ - المبحث الثاني : دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية  
 ٣١٢ - المطلب الأول : دور الأحزاب الدينية في تشكيل الإئتلافات الحكومية  
 ٣١٣ - المرحلة الأولى:  
 ٣١٣ دور الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية في الفترة من ٤٩ - ١٩٥١ م:  
 الأحزاب الدينية - مجتمعة - شريكة مع حزب الماباي في الإئتلافات الحكومية:  
 الأول والثاني والثالث  
 ١ - الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الأول ٤٩ - ١٩٥١ م  
 ٢ - الإئتلاف الحكومي الثالث في السنة الأولى من عمر الكنيست الثاني ١٩٥١  
 ٣١٣  
 ٣١٨ - المرحلة الثانية:  
 ٣٢٢ دور الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية في الفترة من ٥١ - ١٩٧٧ م:  
 المفدال حليف رئيسي للماباي، أغودات في المعارضة، ومشاركة محدودة لبوعالي  
 أغودات في الإئتلافات الحكومية من الرابع حتى الثالث عشرة  
 ١ - الإئتلافات الحكومية خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة من عمر  
 الكنيست الثاني ٥٢ - ١٩٥٥ م  
 ٣٢٢

- ع -



- ٢ - الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثالث ٥٥ - ١٩٥٩ م ٣٢٥  
 ٣ - الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الرابع ٥٩ - ١٩٦١ م ٣٢٨  
 ٤ - الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الخامس ٦١ - ١٩٦٥ م ٣٣٠  
 ٥ - الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست السادس ٦٥ - ١٩٦٩ م ٣٣٤  
 ٦ - الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست السابع ٦٩ - ١٩٧٣ م ٣٣٨  
 ٧ - الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الثامن ٧٣ - ١٩٧٧ م ٣٤١

#### المرحلة الثالثة:

- دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية في الفترة من ٧٧ - ١٩٩٥ م:  
 مرحلة تبدل التحالفات: المقدال وأغودا وشاس مع ليكود، ثم شاس مع العمل  
 ١ - الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست التاسع ٧٧ - ١٩٨١ م ٣٥٠  
 ٢ - الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست العاشر ٨١ - ١٩٨٤ م ٣٥٩  
 ٣ - الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الحادي عشر ٨٤ - ١٩٨٨ م ٣٦٤  
 ٤ - الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثاني عشر ٨٨ - ١٩٩٢ م ٣٦٩  
 ٥ - إئتلاف العمل، ميرتس، شاس خلال فترة الكنيست الثالث عشر ٩٢ -  
 ١٩٩٥ م ٣٨٣

#### المرحلة الرابعة:

- دور الأحزاب الدينية بعيد انتخابات الكنيست الرابع عشر ١٩٩٦:  
 جميع الأحزاب الدينية شريكة لأحزاب اليمين في حكومة أول رئيس وزراء منتخب  
 ١ - انتخابات رئاسة الحكومة، وانتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦ م) ٣٩٧  
 ٢ - حكومة بنيامين نتانياهو: ١٨ يونيو ١٩٩٦ م - ٤٠٧  
 \* المطلب الثاني: موقف الأحزاب الدينية من المسائل التي تتصل بالعلاقة بين الدين  
 والدولة في «إسرائيل» ٤٢٣

- أولاً: الدستور ٤٢٦  
 ثانياً: مسألة «من هو اليهودي؟» ٤٣٢  
 ثالثاً: السبت ٤٦٠  
 رابعاً: التعليم ٤٦٤  
 خامساً: الخدمة العسكرية ٤٦٦  
 سادساً: المرأة ٤٧٠  
 سابعاً: الزواج المختلط ٤٧٥  
 ثامناً: الأطعمة والذبائح ٤٧٧  
 تاسعاً: الآثار والحفريات ٤٧٩  
 عاشراً: تشريع الجثث وزراعة الأعضاء ٤٨٠  
 حادى عشر: حائط البراق (المبكى) ٤٨١  
 ثانى عشر: مقتل «إسحاق رابين» ٤٨٢

#### - الفصل الخامس: في الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية ودورها في الحياة

- السياسية ٤٨٩  
 - دهليز ٤٩١  
 - المبحث الأول: الحركات والجماعات الدينية الصهيونية ٤٩١  
 \* المطلب الأول: حركة «كتلة الإيمان: غوش أمونيم» ٤٩١  
 \* المطلب الثاني: حركة «هكذا: كاخ» ٥٠٧  
 \* المطلب الثالث: حركة «الوسط الديني: ميماد» ٥١٤  
 - المبحث الثاني: الحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية ٥١٦  
 \* المطلب الأول: حركة «حياد» الحسيدية ٥١٦

## قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
(١) أعداد اليهود في فلسطين في سنوات مختارة	٢٩
(٢) مراحل هجرة يهود أوروبا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨	٣٤
(٣) هجرة يهود أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا قبل عام ١٩٤٨	٣٧
(٤) المهاجرون إلى «إسرائيل» من مختلف القارات بعد عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩٣	٤٣-٤١
(٥) أعداد القادمين إلى «إسرائيل» والنازحين منها، ونسبة النازحين إلى القادمين في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٨	٥٠
(٦) نسبة اليهود الشرقيين في الكنيست من الأول حتى الرابع عشر	٦٠
(٧) عدد الوزراء الشرقيين ونسبتهم إلى إجمالي عدد الوزراء في سنوات مختارة	٦١
(٨) نسب التصويت في الوسط العربي وتوزيعها على القوائم والأحزاب المختلفة ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٧٠
(٩) أعداد المهاجرين اليهود إلى كل من الولايات المتحدة وفلسطين في سنوات مختارة	١٠٧
(١٠) عدد اليهود في فلسطين ونسبتهم إلى يهود العالم	١٠٧
(١١) رؤساء الكنيست بحسب الترتيب الزمني	١١٣
(١٢) رؤساء الدولة في إسرائيل من ١٩٤٩ - ١٩٩٧	١٢٢
(١٣) القوة البرلمانية لأحزاب : الماباي ، المعراخ ، العمل من ١٩٤٩ - ١٩٩٦ م	١٤٧
(١٤) القوة البرلمانية للأحزاب الشيوعية من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	١٥٤
(١٥) القوة البرلمانية لأحزاب : حيروت ، غاحال ، الليكود من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	١٥٨
(١٦) القوة البرلمانية للصهيونيين العموميين والأحزاب المنشقة عليهم	١٥٩
(١٧) أسماء الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية من ١٩٤٨ - ١٩٩٧	٢٧٩
(١٨) الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية في الانتخابات ونسبتها إلى إجمالي عدد الأصوات الصحيحة من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٣٠٦-٣٠٥
(١٩) عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية في الكنيست ونسبتها إلى مجمل عدد مقاعد الكنيست من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٣٠٨-٣٠٧
(٢٠) نتائج انتخابات الهيئة التأسيسية (الكنيست الأول) : ٢٥ يناير ١٩٤٩	٣١٤
(٢١) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الأول : مارس ١٩٤٩	٣١٥
(٢٢) نتائج انتخابات الكنيست الثاني : ٣٠ يوليو ١٩٥١	٣١٨

٥٢١

\* المطلب الثاني : حركة «الطائفة الحريدية»

٥٢٣

\* المطلب الثالث : حركة «حراس المدينة : ناطوري كارتا»

٥٢٩

الخاتمة

٥٦٣

قائمة الملاحق

٥٦٢

١ - أهم الأحداث التاريخية المتصلة ببنى إسرائيل القدماء، والجماعات

اليهودية في العالم، ودولة «إسرائيل»

٢ - التيارات المختلفة التي ظهرت بين مفكرى اليهود وعامتهم بعد حركات

التحرير والمساواة التي تعرضت لها الجماعات اليهودية إبان عصر

النهضة والإحياء في أوروبا

٥٧٧

٥٨٧

٣ - الرد على الأسانيد الدينية والتاريخية للفكرة الصهيونية

٥٩٤

مصادر الكتاب



الرقم	الصفحة
(٢٣) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثالث : أكتوبر ١٩٥١	٣١٩
(٢٤) أهمية الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية الثلاثة الأولى (١٩٤٩ - ١٩٥١)	٣٢٢
(٢٥) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الرابع : ديسمبر ١٩٥٢	٣٢٣
(٢٦) نتائج إنتخابات الكنيست الثالث : ٢٦ يوليو ١٩٥٥	٣٢٥
(٢٧) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي السابع : نوفمبر ١٩٥٥	٣٢٦
(٢٨) نتائج إنتخابات الكنيست الرابع : ٣ نوفمبر ١٩٥٩	٣٢٨
(٢٩) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي التاسع : ديسمبر ١٩٥٩	٣٢٩
(٣٠) نتائج إنتخابات الكنيست الخامس : ١٥ أغسطس ١٩٦١	٣٣١
(٣١) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي العاشر : نوفمبر ١٩٦١	٣٣٢
(٣٢) نتائج إنتخابات الكنيست السادس : ٢ نوفمبر ١٩٦٥	٣٣٥
(٣٣) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثالث عشر : يناير ١٩٦٦	٣٣٦
(٣٤) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الرابع عشر (حكومة إتحاد وطني) : ٥ يونيو ١٩٦٧	٣٣٧
(٣٥) نتائج إنتخابات الكنيست السابع : ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩	٣٣٨
(٣٦) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي السادس عشر (حكومة إتحاد وطني) : ديسمبر ١٩٦٩	٣٣٩
(٣٧) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي السابع عشر : مارس ١٩٧٠	٣٤٠
(٣٨) نتائج إنتخابات الكنيست الثامن : ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣	٣٤٢
(٣٩) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثامن عشر : مارس ١٩٧٤	٣٤٣
(٤٠) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي التاسع عشر : يونيو ١٩٧٤	٣٤٤
(٤١) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي العشرين : أكتوبر ١٩٧٤	٣٤٥
(٤٢) أهمية الأحزاب الدينية المشاركة في الإئتلافات الحكومية في الفترة من ١٩٥١ حتى ١٩٧٧	٣٤٩
(٤٣) نتائج إنتخابات الكنيست التاسع : ١٧ مايو ١٩٧٧	٣٥١
(٤٤) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الحادي والعشرين : يونيو ١٩٧٧	٣٥٦

الرقم	الصفحة
(٤٥) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثاني والعشرين : أكتوبر ١٩٧٧	٣٥٧
(٤٦) نتائج إنتخابات الكنيست العاشر : ٣ يونيو ١٩٨١	٣٦٠
(٤٧) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثالث والعشرين : يوليو ١٩٨١	٣٦٢
(٤٨) نتائج إنتخابات الكنيست الحادي عشر : ٢٣ يوليو ١٩٨٤	٣٦٤
(٤٩) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الخامس والعشرين (حكومة إتحاد وطني) : سبتمبر ١٩٨٤	٣٦٨
(٥٠) نتائج إنتخابات الكنيست الثاني عشر : أول نوفمبر ١٩٨٨	٣٧١
(٥١) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي السادس والعشرين (حكومة إتحاد وطني) : ديسمبر ١٩٨٨	٣٧٧
(٥٢) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي السابع والعشرين : يونيو ١٩٩٠	٣٨٢
(٥٣) نتائج إنتخابات الكنيست الثالث عشر : ٢٣ يونيو ١٩٩٢	٣٨٦
(٥٤) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثامن والعشرين : يوليو ١٩٩٢	٣٨٩
(٥٥) أهمية الأحزاب الدينية المشاركة في الإئتلافات الحكومية في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٩٦	٣٩٦
(٥٦) نتائج إنتخابات رئاسة الحكومة : ٢٩ مايو ١٩٩٦	٤٠١
(٥٧) نسب التصويت حسب التقسيمات الإدارية في إنتخابات رئاسة الحكومة : ١٩٩٦	٤٠١
(٥٨) نسب التصويت في المدن الرئيسية في إنتخابات رئاسة الحكومة : ١٩٩٦	٤٠١
(٥٩) نتائج إنتخابات الكنيست الرابع عشر : ٢٩ مايو ١٩٩٦	٤٠٢
(٦٠) الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثلاثين : يونيو ١٩٩٦	٤١١
(٦١) أهمية الأحزاب الدينية في إئتلاف يونيو ١٩٩٦	٤٢٢

## قائمة الأشكال

الرقم	الصفحة
(١) العلاقة بين المؤسسات السياسية في «إسرائيل» بعد القانون الأساسي للحكومة (١٩٩٢)	١٢٩
(٢) نشأة وتطور الحركات والأحزاب العمالية الإسرائيلية من ١٩٠٦ - ١٩٩٦	١٣٩
(٣) نشأة وتطور الحركات والأحزاب اليمينية الإسرائيلية من ١٩٢٥ - ١٩٩٦	١٤٢
(٤) نشأة وتطور الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية والمعارضة للصهيونية من عام ١٩٠٢ - ١٩٩٦ م	٢٤٤
(٥) أبرز الأحداث التاريخية المتصلة ببنى إسرائيل والجماعات اليهودية في العالم ودولة «إسرائيل»	٥٧٦

## قائمة الرسوم البيانية

الرقم	الصفحة
(١) نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٣١٠
(٢) تطور عدد المقاعد البرلمانية للأحزاب الدينية ولحزب العمل والليكود في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٣١١

## مقدمة



### مقدمة

قام النموذج المعاصر للدولة القومية في أوروبا على أساس الفصل بين الدين والدولة، وإستبعاد عنصر الدين كليةً من أسس التنظيم السياسى فيها. ففي أعقاب الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩م)، ظهرت الدولة العلمانية كرد فعل على تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية طوال القرون الوسطى في أوروبا، وذلك إستناداً إلى مبادئ عدة أبرزها: الفصل فيما بين سلطة الكنيسة الروحية وبين سلطة الدولة الزمنية، والحرية الفردية، والمساواة بين الأفراد جميعاً بغض النظر عن أصولهم السلالية واللغوية أو مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العامل الدينى يمثل المقوم الرئيسى لما أسمته الحركة الصهيونية «القومية اليهودية» فى «إسرائيل»، بل وتكاد هذه الأخيرة تنفرد دون غيرها من الدول القومية المعاصرة بإستنادها إلى ذلك المقوم كعامل مهى لتجانسها «القومى». لقد استندت الحركة الصهيونية - فى القرن التاسع عشر - إلى عنصر الدين جاعلةً منه ركيزةً أساسية فى بناء دولتها المنشودة، وراحت - فى الآن نفسه - تتقنع بالإيمان بفكرة «الولاء القومى» بهدف تحقيق المصالح الذاتية لليهود، وذلك على اعتبار أن فى الأخذ بهذه الفكرة مايكفل تجنيب اليهود عمليات الإضطهاد التى كانوا يتعرضون لها فى المجتمعات الأوربية بسبب إلتماهم الدينى. ذلك فضلاً عن إتخاذ الحركة الصهيونية من هذه الفكرة مبرراً تؤيد به مطالبها بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين. ومن هنا يبدو التناقض العميق بين المرتكزات الفكرية التى قامت عليها الحركة الصهيونية، وبين فكرة القومية.

وهكذا، أدرك رواد الحركة الصهيونية - التى هى حركة سياسية بأهدافها ووسائلها - أهمية توظيف عنصر الدين فى تحقيق أهداف حركتهم. ولهذا، فقد كان الدين أحد أساليب الصهيونية فى مد جسور التفاهم مع يهود شرق أوروبا، ولا سيما المتدينين منهم، بهدف إستمالتهم لمساندة أهداف الحركة الصهيونية وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين. ولعل فى رموز وشعارات وأعياد الحركة (ثم الدولة بعد عام ١٩٤٨) مايؤكد ذلك التوظيف.

وقد شكل اليهود المتدينون أحزاباً وحركات سياسية إستناداً إلى «اليهودية الأرثوذكسية»، التى تعد الركيزة الأيدولوجية لهذه الأحزاب والحركات. لقد أطلق اليهود الإصلاحيون - فى أواخر

القرن الثامن عشر - وصف «الأرثوذكسية» على اليهود المتدينين أنصار العقيدة اليهودية التلمودية بقصد إظهارهم بأنهم أصحاب العقيدة المتشددة، وقد تقبل هؤلاء هذا الوصف في البداية، بيد أنهم يفضلون في الوقت الحاضر اسم «اليهودية المصدقة للتوراة». ولقد كان من جرّاء الخلاف الذي نشب بين أنصار التيار اليهودي الأرثوذكسي إزاء موقفهم من الفكرة الصهيونية، أن انقسم هذا التيار إلى فريقين رئيسيين :

- **الفريق الأول :** اليهودية الأرثوذكسية المعترفة بالصهيونية، وبدولة «إسرائيل»، وهي التي سُميت «الصهيونية الدينية». ويتسم هذا الفريق بالخروج على الفكرة التي آمن بها عامة اليهود والداعية إلى إنتظار المسيح بهدف قيادة اليهود نحو فلسطين لإقامة «مملكة إسرائيل»، وبالإيمان - بدلاً من ذلك - بفكرة الحركة الصهيونية الداعية إلى عدم إنتظار المسيح والإعتماد على عمل اليهود أنفسهم بهدف «العودة» إلى فلسطين لإقامة الدولة. ومن الأحزاب الممثلة لهذا الفريق : «الحزب الديني القومي : المفدال»، والأحزاب المنشقة عليه.

- **الفريق الثاني :** اليهودية الأرثوذكسية المتشددة، وهي التي لا تعترف لا بالصهيونية ولا بالدولة، وترى أن خلاص اليهود لا يمكن أن يتم بجهود بشرية وإنما على يد «المسيح المخلص» الذي سيرسله «الرب» للقيام بهذا العمل. ومن بين القوى الممثلة لهذا الفريق حزب «رابطة إسرائيل : أغودات إسرائيل»، والأحزاب المنشقة عليه.

وتلتقى الأحزاب الدينية في «إسرائيل» على جملة من المبادئ والأهداف، لعل أبرزها : تبني الرؤية الأرثوذكسية في تعريف اليهودي، ومراعاة التعاليم الدينية في الدولة، وإستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسسات ومدارس التيار الديني. وتشير الملاحظة إلى أن لهذه الأحزاب دوراً فاعلاً فيما يتصل بعملية صنع القرار السياسي على وضع يفوق قوتها التمثيلية في الكنيست، ذلك بأنه في حين لم يزد عدد المقاعد التي احتلتها هذه الأحزاب - مجتمعةً - عن ثمانية عشر مقعداً طوال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٩٢ (وثلاثة وعشرين مقعداً عام ١٩٩٦ من جملة عدد مقاعد الكنيست البالغة مائة وعشرون مقعداً)، فإن كافة الحكومات الإسرائيلية التي تألفت من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٦ لم تخل من مشاركة أحزاب دينية.

هذا، وتعرض الأحزاب الدينية في «إسرائيل» للعديد من الإنشقاقات والإنقسامات التي تلعب فيها الأبعاد الطائفية والخلافات ذات الصبغة التنظيمية دوراً رئيسياً شأنها في ذلك شأن بقية الأحزاب السياسية الأخرى. ومن هنا فقد ظهرت عدة أحزاب دينية منشقة على الحزبين الرئيسيين :

«المفدال» و «أغودات إسرائيل»، راحت تحتل موقعاً مرموقاً في الحياة السياسية هناك على وضع يفوق دور هذين الحزبين الرئيسيين. ومن هذه الأحزاب : حزب «حراس التوراة الشرقيين : شاس»، وحزب «راية التوراة : ديفيل هيتوراه»، وحزب «قائمة تقاليد إسرائيل : تامي»، وحزب «التراث : مورشاه».

وبجانب هذه الأحزاب الدينية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي من ثنايا خوضها للإنتخابات البرلمانية، ومشاركتها في الحكومات الإئتلافية، فإن ثمة جماعات وكتل دينية أخرى ترفض خوض الإنتخابات البرلمانية، ولا تعترف بالصهيونية لأنها خروج عن اليهودية وكفر بها، وتدعو إلى إزالة الدولة لأنها تدنيس لاسم الرب، وتجاوز لتعاليمه. ومن هذه الجماعات جماعة «حراس المدينة : ناطوري كارتا». هذا فضلاً عن وجود جماعات دينية يمينية أخرى تمارس العنف والإرهاب ضد العرب، وتشجع عمليات مصادرة أراضي العرب وإستيطان اليهود فيها، ولا تشارك في الإنتخابات البرلمانية. ولعل أهم هذه الجماعات : «كتلة الإيمان : غوش أمونيم»، وحركة «كاخ».

وإنطلاقاً مما سبق، تستهدف هذه الدراسة التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية في «إسرائيل»، والكشف عن حقيقة الدور الذي تضطلع به في التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وبالتالي على عملية صنع القرار السياسي، وكذا عن مدى التوافق بين قوة الأحزاب الدينية التمثيلية في الكنيست، وبين دورها في الحياة السياسية. وإستناداً إلى هذا التصور، فإنه يمكن أن نتوصل إلى هدف هذه الدراسة في ثنايا الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ١ - ما موقع الدين في بناء الأيديولوجية الرسمية للدولة (الصهيونية السياسية) ؟
- ٢ - ما موقف اليهود المتدينين في شرق أوروبا من الفكرة الصهيونية وقت ظهورها أواخر القرن التاسع عشر ؟ وكيف كان رد فعل هؤلاء حينما قامت الدولة عام ١٩٤٨ ؟
- ٣ - ما هي الملامح الرئيسية لشكل العلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل» ؟
- ٤ - ما حجم الدور الذي تلعبه الأحزاب الدينية في الحياة السياسية ؟ وهل يتوافق هذا الدور مع قوتها البرلمانية ؟ . وهذا بدوره يتطلب الإجابة عما يلي :
- كيف نشأت هذه الأحزاب ؟ ، ومن هم قادتها ؟
- ماهي برامجها ؟ ، ومن هم أعضاؤها ؟

- من هم المصوتون لهذه الأحزاب ؟ وكم عددهم ؟ وأين يقطنون ؟

- ما حجم القوة البرلمانية لهذه الأحزاب ؟

- ما حجم مشاركة هذه الأحزاب في الحكومات الائتلافية التي تُشكل دوماً في «إسرائيل» ؟ وما الدور الذي تلعبه هذه الأحزاب في بقاء أو إنهيار تلك الحكومات ؟ ، وما هي مكاسب هذه الأحزاب من جرّاء تلك المشاركة ؟

- ما موقف هذه الأحزاب من المسائل التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل» ؟

٥ - ما الدور الذي تلعبه الجماعات الدينية غير الحزبية في الحياة السياسية ؟

ولما كانت الأحزاب والجماعات الدينية تمارس نشاطاتها الفعلية في الحياة السياسية في إطار بيئة اجتماعية معينة، فقد إرتأينا أن نُمهّد لحديثنا عن هذه الأحزاب والجماعات بعرض يشمل الملامح الرئيسية للبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في «إسرائيل»، والذي يمثل الحد الأدنى اللازم لهدف الدراسة.

ولأننا سنعرّف بالأحزاب والجماعات الدينية، وبدورها في الحياة السياسية فإننا سنتناول بالتحليل، في هذه الدراسة، مواقف اليهود المتدينين من الفكرة الصهيونية وردود أفعالهم عليها من جهة، و النشاطات والأدوار الفعلية التي تمارسها هذه الأحزاب والجماعات في الحياة السياسية من جهة أخرى. تلك النشاطات والأدوار التي تمارس من خلال خوض الانتخابات البرلمانية والمشاركة في الحكومات الائتلافية بالنسبة للأحزاب، أو من ثانياً مجرد الضغط على (أو مساندة) سياسات الحكومة بالنسبة للجماعات غير الحزبية.

غير أنه يتوجب علينا - في ختام هذه المقدمة، وقبل أن نلج في صلب موضوعنا - أن نشير إلى ثلاثة أمور اعتبر أنها تمثل حقائق يجب ألا تغيب عنا، نحن الباحثون العرب، وهي تمثل في الآن نفسه النقيض لما تروجّه الأجهزة الإعلامية الصهيونية في داخل «إسرائيل» وخارجها، وكذا العديد من الدوائر الغربية. ولسوف تثبت هذه الدراسة - بعون الله - بعضاً من هذه الحقائق، وهذه الأمور هي :

أولاً : إن لفظة «الدولة» مدلولاً إصطلاحياً في لهجة المعرفة السياسية، حيث تشير إلى

المجتمع السياسي، بعناصره الثلاثة : التجمع البشري، والإقليم، والسلطة السياسية، وقد تراكمت عليه خصائص كيفية (معنوية) ثلاث هي : التنظيم القانوني للسلطة، السيادة، التجانس القومي، حيث أن لفظة «المجتمع» تعني في الإصطلاح التجمع البشري الغريزي البحت، وقد تراكم عليه العامل السيكولوجي (أو عامل الفكرة)، الذي يعني إحساس أعضاء الجماعة بذواتهم إزاء التجمع المنتمين إليه من ناحية، ووعيهم بالحياة الاجتماعية باعتبارها وسيلة إلى غاية هي الخير المشترك للجماعة من جهة أخرى. وثمة عوامل مادية مهيّئة لعامل الفكرة هذا أهمها ظاهرة إستقرار الجماعات البشرية بأقاليم معينة وما يرتبط بها من ظواهر (حال الظواهر الاقتصادية كتتنظيم إستخدام الموارد المحدودة، وحال مفهوم «الوطن» ومفهوم «الوطنية»)، كما أن قدرة الحياة الاجتماعية على الإستمرار تقتضي فوق ما تقدم قوة دافعة للمجتمع تحقق إنسجامه في الداخل، ومغالبته لغيره في الخارج ألا وهي السلطة السياسية، وقد راحت تقوم في ضمائر أعضاء الجماعة كإحتكار خير لأدوات العنف. وهكذا، فلكي نطلق على جماعة ما عبارة «المجتمع السياسي» فلا بد من توفر : تجمع بشري (بعنصره المادي : التجمع الغريزي، والمعنوي : الوعي بالمصلحة العليا للجماعة)، وإقليم جغرافي (بعنصره المادي : الإقليم كمجال جغرافي، والمعنوي : الإرتباط بالإقليم من حيث هو وطن الجماعة وأرض الآباء ودار السلام)، وسلطة سياسية (بعنصرها المادي : الإحتكار الفعلي لأدوات العنف المادي، والمعنوي : كون هذا الإحتكار شرعياً تبعاً لاستهدافه تحقيق الخير العام). والدولة هي الصورة التاريخية الراهنة من صور المجتمع السياسي، تلك الصور التي تطورت بعامل تطور صورة السلطة السياسية وصولاً إلى صورة السلطة المنظمة (الدولة)<sup>(١)</sup>. ولئن كان الكيان السياسي - الذي أقامته الحركة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨ بدعم وتأييد قوى عالمية - يُنظر إليه على أنه «دولة»، حال بقلية دول عالمنا المعاصر، التي لها سكان، وإقليم، وسلطة سياسية، فضلاً عن وجود مُعترف به دولياً من ثانياً إعتراف العديد من دول العالم بها، ومن خلال عضويتها في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، فإنه يتوجب علينا أن نسارع إلى التنويه إلى أنه لا يمكن أن نتجاهل أو نتجاوز عن طبيعة ذلك الكيان أو نشأته التاريخية، فذلك التجاهل أو

(١) انظر في شأن المدلول الإصطلاحى للفظتي «المجتمع»، و«الدولة» :

- محمد طه بدرى، النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية (المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦)، ص : ٣١ - ٩٢.



أو التجاوز هو ما يريده رواد الحركة الصهيونية وساسة الدولة من خلال ما صار يعرف بـ «التطبيع» :

فالحركة الصهيونية نشأت أولاً، ثم راحت تُجند أنصاراً ومؤيدين لها في أوساط الجماعات اليهودية في أوروبا، لتشرع - بعد ذلك وبدعم من بريطانيا في الأساس - في تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحة منهم لإرهاب وطرد أصحاب البلاد الشرعيين، بل وقتلهم وإبادتهم. ولهذا فالحركة الصهيونية حركة إستعمارية نشأت في أوروبا كحل إستعماري لما أسمته الحركة ذاتها - في القرن التاسع عشر - المسألة اليهودية، ولذلك لا يمكن فهمها خارج إطار الحضارة الغربية. هذا فضلاً عن أن أهداف ومطامع الحركة الصهيونية في إقامة دولة لليهود في فلسطين قد التقت مع أهداف ومطامع القوى الإستعمارية الغربية في إقامة حاجز بشري غريب بين مشرق العالم العربي ومغربه يحول دون قيام خلافة إسلامية عربية تحل محل الخلافة الإسلامية العثمانية، تلك الأهداف والمطامع التي ارتبطت - أيضاً - بما سُمى الحركة الصهيونية غير اليهودية (الصهيونية المسيحية)، التي كانت من نتاج حركة الإصلاح الديني البروتستانتي في أوروبا، والتي آمن أتباعها بحرفية الكتاب المقدس وعود الرب لإبراهيم ويعقوب، وبأن عودة اليهود إلى فلسطين هي المقدمة لعودة المسيح المنتظر وقرب بداية العصر الأنفي السعيد. وقد انتقلت أفكار هذه الحركة مع المهاجرين الأوروبيين البروتستانت إلى أمريكا حيث ظهرت منظمات الحركة المسيحية الأصولية التي تؤمن إيماناً دينياً عميقاً بمساعدة «إسرائيل» وشعبها. وراحت الحركة الصهيونية في سعيها هذا تُسخر - بدأب متصل - أساطير دينية وإدعاءات تاريخية لخدمة أهدافها. أما «إسرائيل» فهي :

- **كيان إستعماري إستيطاني إحلالي** (كما وصفها العالم الراحل جمال حمدان)، لأن إقليمها الجغرافي أُنْتُصِب من أهله بعد عمليات قتل وإرهاب وتشريد، ولأن عنصرها البشري تم جلبه من أوروبا في الأساس - ثم من العالمين العربي والإسلامي - دون أن يتسم بالتجانس السلالي أو اللغوي أو المذهبي. ولهذا، فهي - أيضاً - **كيان عنصري**، لأنها تمارس كل صور التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني، صاحب فلسطين الشرعي، بل وضد اليهود الشرقيين أيضاً.

- **وهي كيان وظيفي عميل**، لأنها تعمل كأداة في يد قوى استعمارية عظمى، حيث تقوم بدور الوكيل عن دول غربية «ليبرالية ديمقراطية» بهدف الحفاظ على المصالح الإستراتيجية

لهذه الأخيرة. وهي تأخذ مقابلاً لذلك في صورة دعم مادي ومعنوي من بريطانيا والمانيا وفرنسا في البداية ثم من الولايات المتحدة الأمريكية (وذلك كما يرى الدكتور عبد الوهاب المسيري).

- **وهي كيان إستعماري عسكري توسعي**، فبجانب عمالتها للقوى العظمى، فهي كيان توسعي، لأنها تفترض أحقيتها في البقاء والتوسع ولو على حساب ماعداها من الشعوب، و«إسرائيل الكبرى» التي تمتد على حساب الغير هي هدف الصهيونية. وهي تُقنّع سياستها التوسعية تلك بأيديولوجيات متباينة مثل أيديولوجية المجال الحيوي وأيديولوجية الحدود التاريخية وأيديولوجية الحدود الطبيعية (كما كتب العالم الراحل محمد طه بدوي). ولتحقيق ذلك التوسع كان لابد أن يكون جيشها هو سكانها، وسكانها هم جيشها، وأن يكون «أمن الدولة» هو مشكلتها المحورية (كما كتب جمال حمدان).

ولهذا، فـ «إسرائيل» - في حقيقتها - كيان إستعماري، إستيطاني، إحلالي، عنصري، عسكري، توسعي، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى، تابع - إقتصادياً - لها، غريب - حضارياً - عن المنطقة العربية الإسلامية، وهي تُسخر، فوق ذلك، مقولات دينية توراتية وتلمودية وإدعاءات تاريخية في خدمة أهدافها ومطامعها. وبهذا التصور يجب أن ننظر إلى كافة الأمور المتعلقة بـ «إسرائيل» من أفكار وسياسات ومنظمات وأحزاب ومؤسسات، وغيرها. ثانياً : إن الصهيونية تمثل أحد الحلول التي ظهرت وسط الجماعات اليهودية في أوروبا للمشكلات التي واجهتها هذه الجماعات في أعقاب إنهيار النظم الإقطاعية وظهور حركات التحرير في أوروبا. وقد ظهرت بجانبها حلول أخرى كاليهودية الأرثوذكسية واليهودية الإصلاحية ثم اليهودية المحافظة واليهودية التجديدية، وغيرها. ونظراً لأن الحركة الصهيونية قد تحالفت مع القوى الاستعمارية الغربية الكبرى في القرن التاسع عشر من جهة، واستغلت - بدأب متصل - عدة أساطير دينية وتاريخية في دعوتها من جهة أخرى، فقد استطاعت الهيمنة على بقية الحركات اليهودية الأخرى وإنشاء دولة لليهود في فلسطين. ولهذا، يجب التمييز بين الصهيونية كفكرة وكحركة سياسية، وبين ما عُرِف بالديانة اليهودية، فالصهيونية حركة سياسية ظهرت بين يهود أوروبا كحل لمشكلة معينة واجهت هؤلاء اليهود وقد ظهرت على الدعوات اليهودية الأخرى بهدف سياسي هو إنشاء دولة لليهود في فلسطين، وبوسائل سياسية هي الاعتماد على عمل اليهود أنفسهم وطلب دعم القوى الإستعمارية الكبرى. أما الديانة اليهودية فلم تكن في يوم من الأيام تدعو إلى قيام دولة لليهود في فلسطين قبل مجيء المسيح، بل وكانت تنظر إلى هذا الأمر على أنه

خروج عن الدين وكفر بالشرعة، هذا فضلاً عن أن معظم شعائرها لا يراعى في «إسرائيل». وعلى الرغم من ذلك ما كانت الصهيونية لتنتج وسط الجماهير اليهودية دونما إستغلال للأساطير الدينية التي وفرتها الديانة اليهودية للحركة الصهيونية ثم لـ «إسرائيل» بعد عام ١٩٤٨. والصهيونية في ذلك شأنها شأن كافة الفرق والجماعات والتيارات اليهودية التي تجدد، دوماً، في نصوص التوراة وأسناد التلمود مبررات لأفكارها ومواقفها، فقد استخدم دعاة الهسكalah والإصلاح، ودعاة الصهيونية الدينية والأرثوذكسية الحريدية المعارضة للصهيونية ذات الأسلوب.

ثالثاً : أنه لم يكن لبنى إسرائيل القدماء كيان سياسى مستقل قبل ميلاد المسيح، فإدعاءات الحركة الصهيونية وساسة «إسرائيل» بأنه كان لليهود كيان سياسى أيام النبيين داود وسليمان (عليهما السلام) أمر غير صحيح. ذلك بأن ما أقامه النبيان ماهو إلا ملك إسلامى خالص، لقد كانت مملكة داود وسليمان - التي امتدت لتشمل بلاد الشام (الأرض المباركة للعالمين بنص القرآن الكريم) وشبه جزيرة العرب - تضم مسلمى بنى إسرائيل ومسلمى غيرهم من الأقوام والشعوب، وتدين بنهج الله الخالد : الإسلام. ولهذا لم يكن أنبياء الله : إبراهيم وإسحق ويعقوب وموسى وداود وسليمان ويحيى وزكريا وعيسى (عليهم السلام) يهوداً أو نصارى، وإنما كانوا أنبياء مسلمين. وفي هذا يقول الله عز وجل : بسم الله الرحمن الرحيم : « ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يابنى إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون. أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون » <sup>(١)</sup>، ويقول أيضاً « ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين » <sup>(٢)</sup> أما الديانة اليهودية (والتي هى ديانة

(١) الآيات ١٣٢ و ١٣٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٧ من سورة آل عمران. وانظر لمزيد من الآيات القرآنية فى هذا المعنى :

- سورة آل عمران، الآيات : ١٨ - ١٩ ، ٥٠ - ٥٢ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٣ - ٨٥ .

- سورة النساء، الآية : ١٢٥ .

- سورة المائدة، الآية : ٤٤ .

- سورة الأنعام، الآيات : ١٦٠ - ١٦٢ .

- سورة الأعراف، الآيات : ١٢٥ - ١٢٦ .

- سورة يونس، الآيات : ٨٤ - ٨٦ .

- سورة يوسف، الآية : ١٠١ .

- سورة النمل، الآيات : ٢٩ - ٣١ ، ٣٨ .

- سورة العنكبوت، الآية : ٤٦ .

قبلية عنصرية لانتمت بصلة إلى دعوة التوحيد ولا إلى التوراة التي أنزلها الله عز وجل على موسى عليه السلام) فهى ما صاغه كفار بنى إسرائيل، الذين شتتهم البابليون إلى بابل فى القرن السادس قبل الميلاد بعد موت النبي موسى بأكثر من خمسة قرون. وقد أضاف كفار بنى إسرائيل إلى ديانتهم المحرفة تلك باطلاً جديداً تمثل فيما أسموه «التلمود».

ولارتباطاً بهذه الأمور الثلاثة فقد أثرتنا أن نلحق بدراستنا هذه ملاحق ثلاثة : الأول تناول - بإيجاز - أهم الأحداث التاريخية المتصلة بينى إسرائيل القدماء، والجماعات اليهودية فى العالم، ودولة «إسرائيل» ، والثانى عرض للتيارات اليهودية المختلفة التى ظهرت بين مفكرى اليهود وعامتهم بعد حركات التحرير والمساواة التى تعرضت لها الجماعات اليهودية بعد عصر الإحياء الأوروبى. أما الملحق الثالث فقد إنصب الإهتمام فيه - بإقتضاب - على الرد على الإدعاءات والأسانيد الدينية والتاريخية للفكرة الصهيونية.

والله المستعان وهو ولى التوفيق....

## **الباب الأول**

**في**

**البناء الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي**

**في « إسرائيل »**



#### تمهيد :

يستهدف هذا الباب إلقاء الضوء على البناء الاجتماعي والسياسي في «دولة إسرائيل» ، والذي تمارس في إطاره الأحزاب والجماعات الدينية - مع بقية قوى الحياة السياسية - نشاطاتها الفعلية مؤثرة بذلك في عملية صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة. وتتمين الإشارة - في مستهل هذا الباب - إلى أن العرض والتحليل في هذا الباب قد توخى - عن قصد - الموازنة بين ضرورة الوقوف على الحد الأدنى من الحقائق عن البناء الاجتماعي السياسي في «إسرائيل» اللازم للوصول إلى هدف الدراسة، وبين مقتضيات عدم الإطالة في موضوع ليس من صلب الدراسة. وإنطلاقاً من هذا التصور يتضمن هذا الباب فصلين، يتناول الأول البنيان الاجتماعي الاقتصادي في «إسرائيل» ، ويعرض الثاني لقوى الحياة السياسية في «إسرائيل» .

## الفصل الأول

فى

البنيان الاجتماعى الاقتصادى فى ، إسرائيل ،

- دهليز

- المبحث الأول : الكيان الاجتماعى .

- المبحث الثانى : الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى .

## الفصل الأول

فى

### البنيان الاجتماعى الاقتصادى فى « إسرائيل »

دهليز

بعد مضى أكثر من قرن على هجرة الجماعات اليهودية<sup>(١)</sup> إلى فلسطين، وبعد خمسين عاماً من قيام «دولة إسرائيل»، تعيش فى هذه الأخيرة جماعات وفئات يهودية مختلفة الأصول السلالية واللغوية تشكل أغلبية سكانها. وبجانب هذه الأغلبية ثمة أقلية عربية تمثل من تبقى من أهل فلسطين الأصليين من العرب المسلمين والمسيحيين والدروز.

والدولة الإسرائيلية كيان إستيطانى يقوم على تهجير يهود من كافة أنحاء العالم، والعمل على توطينهم فى فلسطين بعد تفرغها من أهلها الشرعيين بكل الوسائل المتاحة بما فيها كل صور العنف والتنكيل. وقد نجم عن هذا الأمر قيام دولة تقوم على خليط من أقوام وجماعات لا يجمع بينها سوى «الديانة اليهودية».

ولأن هذه الدولة وجدت نتيجة ظروف دولية وإقليمية ويهودية خاصة<sup>(٢)</sup>، فإنها اعتمدت - فى بقائها واستمرارها - على قوى دولية كبرى، الأمر الذى هيا لتبعيةها اقتصادياً لهذه القوى.

وتأسيساً على ماتقدم فسوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين إثنين، الأول يتناول الكيان الاجتماعى، والثانى يعرض للملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى.

### المبحث الأول

#### الكيان الاجتماعى

ينصب الإهتمام فى هذا المبحث على العنصر البشرى فى «إسرائيل»، وذلك بهدف الوقوف على الكيان الاجتماعى الذى تمارس فى إطاره النشاطات السياسية. إن الملاحظة الأولية للحياة السياسية فى «إسرائيل» تشير إلى أن صورة قوى الحياة السياسية ترتبط - على نحو أساسى - بالأوضاع الثقافية والحضارية لفئات «المجتمع الإسرائيلى»<sup>(٣)</sup>، فمن الناحية الدينية ثمة أحزاب

(١) ترد عبارة «الجماعات اليهودية» - كبديل للفظة اليهود - إلى الأستاذ الدكتور «عبد الوهاب المسيرى»، ذلك لأن عبارة الجماعات اليهودية تؤكد على عدم تجانس هذه الجماعات برغم إيمان أفرادها بديانة واحدة (اليهودية).

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أننا سوف نعرض لهذه الظروف بشئ من التفصيل فى سياق تناولنا للأيدولوجية الرسمية للدولة (الصهيوية) فى الفصل الثانى من هذا الباب.

(٣) انظر لتفاصيل مطولة عن التركيب الطبقي والعرقى للمجتمع الإسرائيلى :



علمانية وأخرى دينية، ومن الناحية العرقية ثمة أحزاب تمثل الطوائف الشرقية، وأخرى تمثل اليهود السوفييت، وثالثة تمثل الأقلية العربية، وهكذا. وإنطلاقاً مما سبق فإن هذا البحث يحتوى على ثلاثة مطالب يتناول أولها : البنية الاجتماعية - العرقية الحالية لسكان إسرائيل، وثانيها : المصادر الديمغرافية للسكان. أما المطلب الثالث فيتناول العلاقة بين الطوائف والفئات المختلفة.

#### المطلب الأول : البنية الاجتماعية - العرقية الحالية لسكان «إسرائيل» :

يضم «المجتمع الإسرائيلي» - كما سبق التنويه - خليطاً من البشر قل أن نجد له نظيراً في دولة أخرى في العالم المعاصر، فهو يحتوى على العديد من الطوائف والجماعات اليهودية المختلفة في الأصول العرقية واللغوية، والتي لا يجمع بينها سوى الدين اليهودي، وذلك بجانب أقلية عربية تمثل من تبقى من سكان فلسطين بعد عمليات قتل وطرد غالبية أصحابها العرب، وزرع المستعمرات اليهودية، وقيام دولة للجماعات اليهودية فيها. وقد بلغ عدد سكان دولة إسرائيل نحو (٥,٥) مليون نسمة، خمسمهم تقريباً من العرب عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من تعدد المعايير التي يمكن أن ننظر من ثنائها إلى هذا الخليط - كأن نميز من الناحية الدينية بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، أو من الناحية العرقية بين العرب ويهود أوروبا ويهود آسيا ويهود شمال أفريقيا ويهود الهند، وهكذا - فإنه يمكن أن نميز بين الفئات والجماعات التالية، والتي يجمع العديد من الباحثين على أنها تؤلف الفئات الرئيسية المشكلة للسكان.

#### أولاً : اليهود الغربيون (الأوروبيون والأمريكيون) (١) :

ويقصد بهؤلاء اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من أوروبا وأمريكا والذين تترد أصول غالبيتهم إلى «اليهود الإشكناز» (٢) / الإشكنازيم. وتجدر الإشارة إلى أن قلة من هؤلاء اليهود الغربيين

= Ben - Porat, A.; Divided we stand : Class structure in Israel from 1948 to the 1980s (Greenwood Press, New York - Westport, Connecticut, London, 1989), P. : 59 - 77 , 121 - 128.

(١) يترد وجود اليهود في أوروبا إلى أيام الإمبراطورية الرومانية حين استوطن العديد من اليهود في بلاد أوروبية مختلفة وخاصة في المناطق السلافية شمالي البحر الأسود، غير أن دخول قبائل الخزر في الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي جعل أغلبية يهود أوروبا الإشكناز يتردون إلى أصول خزرية. انظر الملحق رقم (١).

(٢) ترد لفظة «إشكناز» إلى التسمية العبرية لألمانيا، ومن هنا فإن الإشكنازي هو اليهود الألماني في الأساس، إلا أنه تم التوسع في استعمال هذه اللفظة لتطلق على كل اليهود القادمين من أوروبا أو أمريكا عموماً بمن فيهم من ترد أصوله إلى السيفارديم. ولغة اليهود الإشكنازيم هي لغة خليط من العبرية والألمانية وتسمى «البيديشية». ومن الباحثين من يرد أصول الإشكنازيم إلى قبائل الخزر التركمانية التي دخلت الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي، ومع سقوط كيانتهم السياسي على يد الروس في القرن العاشر انتشر هؤلاء اليهود في روسيا وهنغاريا وشكلوا أغلبية يهود العالم. ولقد عاش الإشكناز - أينما وجدوا في أوروبا - في مناطق خاصة بهم سميت «الجيوت»، وبعد الحروب الصليبية هاجروا إلى وسط وشرق أوروبا بوجه عام. هذا وقد وردت لفظة «إشكناز» في سفر التكوين - أول أسفار التوراة - للإشارة إلى أنهم أبناء «جور بن يافث بن نوح» (الإصحاح العاشر)، =

ينتمون إلى أصول سفاردية (١)، فعبارة «اليهود الغربيون» تطلق اليوم في إسرائيل على كل أفراد الجماعات اليهودية الذين هاجروا من أوروبا وأمريكا بما فيهم هؤلاء الذين يتردون إلى أصول سفاردية (٢). ومن هؤلاء من هاجر من أوروبا إلى فلسطين في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ومنهم من هاجر من ألمانيا والنمسا في الثلاثينيات من هذا القرن بعد ظهور النازية، ومنهم من قدم من بلدان شرق أوروبا (الشيوعية سابقاً) في بداية الخمسينيات، وذلك بجانب أن عدداً صغيراً منهم جاء من أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية (٣).

وقد شكل اليهود الإشكناز - خلال السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٤٨ - حوالي ٨٩,٣٪ من مجموع المهاجرين، وخلال السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢ ما يقرب من ٤٥,٤٪. وفي عام ١٩٦٧ شكل هؤلاء أقل من ٣٠٪ من المهاجرين (٤). وفي مطلع التسعينيات - ومع موجات

= ومن هنا فمن السهولة إدراك التناقض بين ما جاء في التوراة بصدد الإشكناز وبين ما يدعيه يهود اليوم من أنهم جميعاً - سيفارديم وإشكنازيم وفلاشا وبمنين، وغيرهم - من أصل واحد يترد إلى «سام بن نوح». ولزبد من التفاصيل حول الإشكناز بصفة عامة، انظر :

- أحمد عثمان : تاريخ اليهود، الجزء الثاني (مكتبة الشروق، القاهرة، ١٩٩٤)، ص : ١٣١ - ١٣٦ ، ١٧٩ ، ١٨٥.
- آرثر كيسلر : القبيلة الثالثة عشرة ويهود اليوم، ترجمة : أحمد نجيب هاشم (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١).
- عبد الحميد بن أبي أزيان بن شنهور : أصول الصهيونية ومآلها (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤)، ص : ٦١ - ٦٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لفظة «الإشكنازيم» هي اللفظة العبرية لللفظة «إشكنازيون»، وقد أقرنا أن نذكر اللفظتين على ذلك النحو على أن نستخدم أيّاً من اللفظتين العبرية أو العربية بمفردها بعد ذلك. وهذا ما سيتم اتباعه لاحقاً - بإذن الله - مع الألفاظ الأخرى في هذا الفصل.

(١) تعني لفظة «سفراده» أسبانيا في اللغة العبرية، وقد أطلق اسم «السيفارديين / السيفارديم» على اليهود المطرودين من أسبانيا والبرتغال عقب سقوط الحكم الإسلامي فيها (عام ١٤٩٢ م). وقد هاجر معظم هؤلاء إلى جنوب أوروبا وشمال أفريقيا ولندن وأمستردام وهامبورغ. هذا وقد كان معظم هؤلاء أكثر ثقافة وحضارة من الإشكنازيين بحكم اختلاطهم مع الشعوب التي عاشوا بينها، وكانوا يتحدثون لغة البلاد التي يعيشون فيها، كما كانت لهم لغة خاصة بهم تسمى «اللابينو». وجدير بالذكر هنا أن العبرية المستخدمة اليوم في «إسرائيل» هي العبرية السيفاردية وليست العبرية الإشكنازية، ولعل مرد ذلك إلى أن السيفارديين هاجروا إلى فلسطين قبل الإشكناز، واختلطوا بيهود فلسطين. انظر لمزيد من التفاصيل :

- أحمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٧ - ١٤٨ ، ١٧٥ - ١٧٨.
- هذا شعبان صايغ : التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، بالتعاون مع وزارة التعليم السورية، ١٩٧١)، ص : ٢٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

- المرجع السابق، ص : ٢١.

(٣) دوف فريد لاندر، كالفن غولد شايدر : سكان إسرائيل : تحدى التعددية : ترجمة : فوزي سهاونه (منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦)، ص : ٣٠.

(٤) رشاد عبد الله الشامي : الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو، ١٩٨٦)، ص : ٩٠.

الهجرة اليهودية المكثفة من الإتحاد السوفيتي - ارتفعت النسبة إلى مايربو على ٩٧٪<sup>(١)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن خصوبة هذه الفئة من السكان ليست عالية، فهي تصل إلى ٢.٨ ولادة لكل امرأة في عام ١٩٨٢، كما أن العمر المتوقع لها يصل إلى ٧٤ عاماً<sup>(٢)</sup>.

وتتبع الإشارة إلى أن هذه الفئة هي التي عانت من الاضطهاد والتمييز في أوروبا، وهي التي قدّم روادها الأوائل الأسس الفكرية التي قامت عليها الحركة الصهيونية. وذلك فضلاً عن أن الدولة قامت على أيدي المهاجرين الغربيين. ورغم أن هذه الفئة لا تشكل أغلبية السكان في الدولة إلا أنها هي الفئة المسيطرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

#### ثانياً : اليهود الشرقيون :

ويتشكل هؤلاء اليهود من يهود فلسطين من جهة، ومن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من آسيا وأفريقيا من جهة أخرى. فقد كان تعداد يهود فلسطين قبيل موجات هجرة الجماعات اليهودية في نهاية القرن التاسع عشر حوالي ١٠٠٠٠ نسمة<sup>(٣)</sup>. أما يهود آسيا الشرقيين ويهود شمال أفريقيا ذوو الأصول السفارديّة فقد هاجر معظمهم بعد قيام الدولة خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن<sup>(٤)</sup>. وهكذا فإن عبارة «اليهود الشرقيين» تطلق اليوم في «إسرائيل» على كل من : يهود فلسطين، واليهود السفارديين الذين عاش بعضهم في شمال أفريقيا ودول المشرق منذ هروبهم من أسبانيا عام ١٤٩٢، واليهود الشرقيين الذين عاشوا منذ أكثر من ألفي عام في العراق واليمن وسوريا وكردستان وإيران والهند ومصر<sup>(٥)</sup>.

وقد شكّل هؤلاء اليهود خلال السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٤٨ حوالي ١٠ و ٧٪ من مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين. ونظراً للزيادة المطردة في هجرات اليهود الشرقيين بعد قيام الدولة، ونظراً لارتفاع نسبة المواليد بينهم، فقد ارتفعت نسبة هذه الفئة إلى إجمالي سكان الدولة

(١) تم اشتقاق هذه النسبة من الجدول الوارد في صفحة (٤) من هذا الفصل، ص : ٣١ من هذا البحث.

(٢) دوف فريد لاندز، كالفن غولد شايدر، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

وتجدر الإشارة إلى أن اليهود الغربيين يشكلون نحو ٣٩,٩٪ من سكان البلاد عام ١٩٩٣ مقابل ٣٦,٣٪ لليهود الشرقيين وذلك بعد تدفق المهاجرين السوفيت اليهود - في أوائل التسعينيات - إلى «إسرائيل».

(٣) ورد هذا الرقم في :

- روجيه جارودي : المأزق : إسرائيل، الصهيونية السياسية، ترجمة : ذوقان قرقوط (دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٤)، ص : ١٦٦.

(٤) دوف فريد لاندز، كالفن غولد شايدر، مرجع سبق ذكره، ص : ٣١.

(٥) انظر في هذا المضمون :

- هلدا شيمان صايغ، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢ - ٢٥.

من ٢٢٪ في نهاية فترة الانتداب البريطاني إلى ٥٢٪ في نهاية عام ١٩٨٠ م. وتتسم هذه الفئة بارتفاع نسبة المواليد، كما أن العمر المتوقع أقل بقليل من الفئات اليهودية الأخرى<sup>(١)</sup>.

هذا وتتسم هذه الفئة - عموماً - بانخفاض المستوى الثقافي والحضاري والاقتصادي من جهة، وبالطابع الديني المحافظ من جهة أخرى. ولأن هذه الفئة لم تعان من الاضطهاد والتمييز العنصري، ولم تناصر الصهيونية حال قيامها، فإنها خضعت لصور مختلفة من التمييز العنصري من قبل اليهود الغربيين وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

#### ثالثاً : يهود الصابرا (الصباريم)<sup>(٢)</sup> :

ويشكل يهود الصابرا - بدايةً - كل اليهود الذين ولدوا على أرض فلسطين. ورغم هذا فإن أبناء اليهود الشرقيين الذين ولدوا في فلسطين ليسوا - وإن كانوا من جيل الصابرا نظرياً - من الناحية العملية في عداد فئة الصابرا. إن اليهود الصابرا كما يعرفهم د. قدرى حفتي هم : « ليسوا مواليد فلسطين بشكل عام، وإنما هم بالتحديد الشباب الإسرائيلي أصحاب الحضارة الأرقى والمكانة الأرفع والبشرة البيضاء، إنهم أبناء الصفوة الإسرائيلية، وهم بالتالي صفوة أبناء إسرائيل، إن الصابرا في النهاية ليسوا سوى أبناء الإشبكنازيين<sup>(٣)</sup> ». أما أبناء الشرقيين فيطلق عليهم في المدارس تعبير «السود»، الذين يتعرضون - في كثير من الأحيان - للإهانات والمضايقات والسياب<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر في ذلك :

- رشاد عبد الله الشامي، مرجع سبق ذكره، ص : ٩١.

- دوف فريد لاندز، كالفن غولد شايدر، مرجع سبق ذكره، ص : ٣١. وكذلك :

- Morag - Tailmon, P.; The Integration Processes of Eastern Jews in Israeli Society, 1948 - 1988 in : Medding, P.; Israel : State and Society, 1948 - 1988 (Oxford University Press, New York, 1989), P. : 30 - 32.

(٢) برند ظهور لفظة «الصابرا» لثمت اليهود المولودين في فلسطين إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى. وقد انبثقت للمرة الأولى في مدرسة «هرتزل» الثانوية في تل أبيب، فإزاء تفوق اليهود الأوروبيين - وهم الذين قدموا من بلاد متقدمة حضارياً على زملائهم من مواليد فلسطين - أبناء الحضارة الأقل تقدماً - كان مواليد فلسطين يلجأون - كنموذج عن شعورهم بالنقص - إلى تحدى أولئك الأقران المتفوقين في نوع من النشاط يرد لهم إعتبارهم ألا وهو الإمساك بشمات التين الشوكي (الصابرا) وتقشيرها باليد. ومن هنا التصقت لفظة «الصابرا» بأولئك اليهود ثم انتشرت لتغطي ما يسمى اليوم «جيل الصابرا». انظر في ذلك :

- قدرى حفتي : الإسرائيليون من هم ؟ : دراسة نفسية (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩)، ص : ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٣) ورد ذلك في :

- المرجع السابق، ص : ٣٥٧.

(٤) المرجع السابق، ص : ٣٦١.

ويتسم جيل الصابرا بارتفاع عنصر الشباب فيه، وارتفاع العمر المتوقع عن جيل آبائهم. كما أن نسبة المواليد دون نظيرتها في جيل الآباء. ويتمتع اليهود الصابرا بمستويات تعليمية عالية، ويتولى الكثير منهم المراكز الأهم في الاقتصاد والصناعة والجيش وفي الجامعات. أما أبناء الشرقيين فهم دونهم في مستوى التعليم، وأدنى مرتبة في المناصب العليا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة لا تعرف عن «معاداة السامية» إلا ما يُقال لها عنها حيث أن أفرادها لم يشهدوا ما شهد جيل آبائهم من اضطهاد وتمييز<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد شكّل هؤلاء اليهود الصابرا ٣٥٪ من سكان «إسرائيل» عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٦٤ ارتفعت هذه النسبة إلى مايربو على ٣٩٪ (من بينهم ١٧٪ سيفارديين، ٢٢٪ إشكنازي) ثم إلى ٥٠٪ عام ١٩٧٣، فألى ٦٤٪ عام ١٩٨٩، و ٦٠،٩٪ عام ١٩٩٣<sup>(٢)</sup>.

رابعا : العرب :

يشكل العرب الفلسطينيون المقيمون في «إسرائيل» الفئة الرابعة من حيث العدد. ويمثل هؤلاء ماتبقى من أصحاب البلاد الأصليين بعد قيام «دولة إسرائيل» عام ١٩٤٨، فبعد أن كان عدد سكان فلسطين ٧٥٠٠٠٠ نسمة عشية قيام الدولة، تبقى منهم مايقرب من ١٥٦٠٠٠ نسمة<sup>(٣)</sup>. وفي عام ١٩٩١ وصل عددهم إلى ٩٠٠٠٠٠ نسمة (منهم ٦٩٥٠٠٠ مسلم، و ١١٦٠٠٠ مسيحي؛ و ٨٥٠٠٠ درزي، و ٤٠٠٠ أرمني، وذلك من جملة سكان «إسرائيل» الذين بلغوا وقتذاك خمسة ملايين نسمة<sup>(٤)</sup>.

(١) لمزيد من التفاصيل حول يهود الصابرا، انظر :

- المرجع السابق، ص : ٣٢٣ ومايلها.

- رشاد عبد الله الشامي، مرجع سبق ذكره، ص : ٩١ - ١١٢.

- Eisenstadt, S. N.; Jewish Civilization : The Jewish Historical Experience in a Comparative Perspective (State University of New York Press, New York, 1992), P. : 161 - 180.

(٢) محمود ميعارى، التركيب السكاني في : صبرى جريس، أحمد خليفة، دليل إسرائيل العام (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ٥٤.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المفكرين الصهاينة يهدفون من وراء استخدام لفظة «صابرا» إلى حل مشكلة تعدد الأصول الحضارية واللغوية لفئات المجتمع بالإيهام بأن صهر المهاجرين قد تم، وأنه قد تشكل عنصر متجانس من السكان. انظر في ذلك :

- رشاد عبد الله الشامي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي ١٩٤٨ - ١٩٧٥ (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠)، ص : ٨١ - ٨٢.

(٤) وردت هذه الأرقام في :

- Gilbert, M.; The Arab - Israeli Conflict : Its History in Maps (Weidenfeld and Nicolson, London, Fifth edition, 1992), P. : 136.

وتتسم هذه الفئة بارتفاع نسبة المواليد، كما أن العمر المتوقع لهذه الفئة في حدود ٧٢ سنة<sup>(١)</sup>. وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن ثمة فجوة واسعة بين العرب من ناحية، وبين اليهود الشرقيين والغربيين على حد سواء - وذلك من النواحي السياسية والاقتصادية، وكما سيلى تفصيله لاحقاً.

وبجانب الفئات الرئيسية السابقة يتعايش في «المجتمع الإسرائيلي» جماعات أخرى، تُعد - من الناحية الدينية - فرقاً دينية يهودية، وتتضاءل أعداد هذه الجماعات بشكل لايجعل لها دوراً يذكر في الحياة السياسية هناك، ومن هذه الجماعات : السامريون، والقراءون، والفلاشا، وغيرهم.

المطلب الثاني : المصادر الديمغرافية للسكان :

إن الوقوف على المصادر الديمغرافية للفئات والجماعات التي تشكل سكان «إسرائيل» يساعد على فهم «المجتمع الصهيوني» فهماً صحيحاً من حيث أصوله العرقية واللغوية والحضارية والثقافية؛ ذلك أن لهذه المصادر الديمغرافية تأثيرها الفعال في تشكيل قوى الحياة السياسية هناك. وتمثل هذه المصادر، بصفة رئيسية، في تهجير اليهود من كافة أصقاع الأرض إلى فلسطين، الأمر الذي جعل من «إسرائيل» نموذجاً فريداً بين الدول الإستيطانية التي ظهرت في القرن العشرين. فـ «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة - في عالمنا المعاصر - التي قامت على أساس هجرة أتباع ديانة معينة إليها، بل ولاتزال حتى اليوم - وتطبيقاً لقانونى «العودة» و «الجنسية» - مفتوحة لأي يهودى يرغب - مجرد الرغبة - فى الذهاب إلى «إسرائيل»، بل وتمنح له «الجنسية الإسرائيلية» فوراً<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية قد استخدمت لفظة «عاليا - Aliyah» للتعبير عن الهجرة - بدلاً من لفظة هجيرة - Hegirah «العبرية والتي تعنى الهجرة - وذلك لأن لفظة «عالياء» هي كلمة عبرية لها عدة معانٍ دينية مؤثرة هي : الصعود إلى السماء، الصعود لقراءة

(١) دوف فريد لاندر، كالفن غولد شايدر، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٢ - ٣٣.

(٢) يجب التنويه - فى هذا المقام - إلى أن التركيز على تهجير اليهود كأساس للسكان فى إسرائيل لاينفى - بالطبع - أن ثمة زيادة طبيعية للسكان، غير أن تضائل معدلات الزيادة الطبيعية نظراً لانخفاض نسبة المواليد بين اليهود بصفة عامة من جانب، وارتفاع معدلات الهجرة اليهودية إلى «إسرائيل» (بعد قيام الدولة) من جانب آخر يجعل من هجرة اليهود المصدر الرئيسى والأهم لزيادة السكان.

وقد كان معدل التكاثر الطبيعى ٢،٥٪ فيما بين عامى ٥١ و ١٩٥٥م لم يبط إلى ٢،١٪ فيما بين عامى ٥٦ و ١٩٦٠م فألى ١،٩٪ فيما بين عامى ٦١ و ١٩٦٥. وقد بلغ هذا المعدل ١،٨٪ فى بداية السبعينيات. ورد ذلك :

- فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسى لإسرائيل (دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣)، ص : ١٤٠.



التوراة في المعبد أثناء الصلاة، الصعود إلى «أرض إسرائيل» (أى فلسطين) بفرض الإستهيطان الدينى<sup>(١)</sup>.

وتأسيساً على ماتقدم فإن لهذه اللفظة العبرية أبعاداً توراثية دينية راحت الحركة الصهيونية تستخدمها - مع غيرها من الألفاظ والأساطير - بهدف إعطاء دلالات دينية لعملية الإستهيطان اليهودى فى فلسطين. لقد أقامت الحركة الصهيونية حركة الإستهيطان اليهودى فى فلسطين على أساس مجموعة من الأساطير والإدعاءات الدينية بغية التأثير على اليهود فى كافة أنحاء العالم وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين<sup>(٢)</sup>.

وقد مثلت هجرة الجماعات اليهودية الركن الرئيسى لسياسة الحركة الصهيونية و «إسرائيل»، ولعل ما جاء فى كتاب «تيودور هرتزل» «المعنون» بـ «الدولة اليهودية» ما يؤكد على أهمية الهجرة والإستيطان على الأرض بهدف التمهيد لقيام الدولة. فقد جاء فى هذا الكتاب الصادر عام ١٨٩٦م:

«لا ينبغي أن نتصور أن رحيل اليهود سيكون رحيلاً مفاجئاً، وإنما سيكون رحيلاً تدريجياً ومستمرًا على مدى عدة عقود من الزمان. وسوف يرحل أولاً الأكثر فقراً لزراعة الأرض، وفى إطار خطة سبق تصميمها سوف ينشئون الطرق والجسور، والسكك الحديدية، والتلفراف، واستثمار الأنهار، وبناء المساكن، وسيخلق عملهم هذا التجارة، وستخلق التجارة الأسواق، وسوف تجذب الأسواق مستوطنين جدد.....»

إن المهاجرين الذين يقفون فى أسفل السلم الاقتصادى سوف يتبعهم ببطء أولئك الذين هم أفضل حالاً، هؤلاء الذين يعيشون الآن فى يأس

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :

- عبد الوهاب محمد المسيرى، الإستعمار الصهيونى الإستهيطانى وتطبيع الشخصية اليهودية (مؤسسة الأبحاث العربية، قبرص، ١٩٨٨)، ص: ٩٤.
- عبد الوهاب محمد المسيرى، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥)، ص: ٤٤.
- محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية وسياسة العنف: زئيف جابوتنسكى وتلاميذه فى السهامة الإسرائيلية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص: ١٩٧ - ١٩٨.
- يوسى ميلمان، الإسرائيليون الجدد: مشهد تفصيلى لمجتمع متغير، ترجمة: مالك فاضل البديرى (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، بدون تاريخ)، ص: ٢٢.

(٢) يجب التنويه إلى أننا سوف نعرض - بشئ من التفصيل بإذن الله - لهذه الأساطير والإدعاءات فى الفصل الثانى من هذا الباب.

سوف يذهبون أولاً، وسوف يليهم المتعلمون الذين توفرهم بأعداد لا حصر لها، والذين يضطهدون فى كل مكان»<sup>(١)</sup>.

وقد أكد «هرتزل» على أن الهجرة الجماعية هى الأسلوب الأنجع «فعلى شعبنا أن يهاجر فى جماعات من الأسر والأصدقاء»<sup>(٢)</sup>، كما اعتبر «بن غوريون» أن «الهجرة من شأنها أن تعزز أمن الدولة أكثر من أى شئ آخر»<sup>(٣)</sup>، والهجرة - لدى «شيمون بيريز» - «تساعد الجيش فى فرض هيمنته على الشرق الأوسط»<sup>(٤)</sup>.

ولكن كانت «وثيقة إعلان قيام إسرائيل» قد أعلنت - بكل وضوح - أن الدولة ستكون «مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية ولجمع الشتات»، ودعت - بكل قوة - «الشعب اليهودى فى كافة أنحاء العالم إلى أن ينضم إليها [أى إلى الدولة] فى مهمة الهجرة والبناء»<sup>(٥)</sup>، فإن برامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد أكدت هذه السياسات منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا<sup>(٦)</sup>.

هذا، وقد التقت المصالح الإستعمارية للدول الكبرى وخاصة بريطانيا - فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - مع تطلعات الحركة الصهيونية ومخططاتها. فلقد أدركت بريطانيا أهمية موقع فلسطين الإستراتيجى بالنسبة لإمبراطوريتها الواسعة فكانت دبلوماسيتها المزدوجة بغية إقامة جسر بشرى غريب يفصل المشرق العربى عن مغربه، فجاء ذلك لصالح إستراتيجيتها الإستعمارية من جهة، ولصالح الصهيونية من جهة أخرى<sup>(٧)</sup>. ومن هنا فقد اكتسبت الحركة

(١) تيودور هرتزل: الدولة اليهودية، ترجمة: محمد يوسف عدس، مراجعة ودراسة: عادل حسن غنيم (دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٤)، ص: ٦٢ - ٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص: ٩٦.

(٣) ورد هذا فى:

- جدع جلادى، إسرائيل نحو الانفجار الداخلى (دار البنادق للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨)، ص: ٨٩.

(٤) المرجع السابق، نفس المكان.

(٥) انظر نص الوثيقة فى:

- Shimshoni, D.; Israeli Democracy: The Middle of the Journey (The Free Press: A Division of Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1982), P. : 475.

(٦) انظر على سبيل المثال ما جاء فى المخطوط الأساسية لسياسة «شيمون بيريز» التى أعلنت فى ١٩٩٥/١١/٢٣ تحت بند «إستيعاب المهاجرين» فى:

- وثائق إسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٥) شتاء ١٩٩٦ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت)، ص: ٢٣١.

- وكذلك انظر ما جاء فى برنامج حكومة «بنيامين نتنياهو» الذى أعلن فى ١٨ يونيو ١٩٩٦ فى:

- أحمد خليفة، سمير صراص، وهانى عبد الله (إعداد)، ملف الانتخابات الإسرائيلية: وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦)، ص: ٦٤ - ٦٦.

(٧) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع:

عددهم عام ١٨٨٠ إلى ٢٦٠٠٠ (١). وبين الجدول التالي تطور أعدادهم من عام ١١٧١ إلى عام ١٩٢٢ م :

جدول رقم (١)

أعداد اليهود في فلسطين في سنوات مختارة

السنة	عدد اليهود
١١٧١	١٤٤٠
١٧٩٩	٥٠٠٠
١٨٣٥	١٠٠٠٠
١٨٤٥	١٢٠٠٠
١٨٨٠	٢٦٠٠٠
١٨٩٥	٤٧٠٠٠
١٩٢٢	٨٣٠٠٠

المصدر : تم تركيب هذا الجدول اعتماداً على :

- روجيه جارودي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٦١، ٥٠.
- بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠ - ١٩٩٠ : جذورها، دوافعها، مراحلها، إنعكاساتها (دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠)، ص : ٦١.

وقد ظلت الطوائف اليهودية تعيش في سلام إبان فترة حكم العثمانيين في فلسطين، وخاصة بعد حرب القرم عام ١٨٥٦ م وما أعقبها حيث تعهدت السلطة العثمانية بالمحافظة على حقوق اليهود والنصارى الدينية ومنحتهم حكماً ذاتياً (٢).

هذا، وقد تطورت المؤسسات الخاصة بالطوائف اليهودية في فلسطين مع تبدل السلطة الحاكمة هناك، فإبان حكم العثمانيين كان السلطان العثماني يعين شخصية سفارية دينية للإشراف على شؤون الطوائف اليهودية، يطلق عليها لقب «حاخام باشي Hakham Bashi».

(١) صموئيل آتينجر، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٥.

(٢) صلاح الزور، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي (رابطة الجامعيين : مركز الأبحاث، الخليل، ١٩٩٠)، ص : ١٩٩ - ٢٠٠.

الصهيونية في صفها قوة دولية كبرى مكنتها من السير قدماً في مشروعها الرامي إلى تهجير يهود العالم وإقامة دولة يهودية في فلسطين. ولهذا أضحت فلسطين مركزاً للاستيطان اليهودي، وغدت عمليات الاستيلاء على الأرض - بعد طرد سكانها العرب وتوطين اليهود فيها - هي الأداة الرئيسية لنجاح عمليات الهجرة والاستيطان. وفي السبيل إلى تحقيق هذا الهدف تم تشكيل المؤسسات اليهودية القادرة على إمتلاك الأراضي وتسجيل ملكيتها لليهود القادمين من شتى أنحاء العالم (١).

وفيما يلي نعرض - في عجلة - للمصادر الديمغرافية لسكان «إسرائيل» بغية الوقوف على مصادر، وأعداد، ودوافع المهاجرين في كل مرحلة، والآثار والنتائج التي ترتبت على وصولهم. وسوف تنطوي هذه العجالة على المواضيع التالية :

#### أولاً : يهود فلسطين قبل موجات هجرة الجماعات اليهودية :

ظلت فلسطين تضم بجانب سكانها العرب - المسلمين والمسيحيين - طوائف وفئات يهودية شكلت على طول تاريخها أقلية عددية بالنسبة للعرب. ولقد عاش اليهود في فلسطين كجزء من المجتمع العربي القائم، ولم يكن يميزهم عن غيرهم شيء سوى ديانتهم اليهودية. وقد كان عدد يهود فلسطين حتى عام ١٨٣٥ حوالي ١٠٠٠٠ نسمة (٢)، أقام أغلبهم في أربع مدن مقدسة - لدى اليهود - هي : القدس (حوالي نصف العدد)، والخليل، وطبرية، وصفد (٣). وقد ارتفع

- محمد طه بدوي، القضية الفلسطينية : عواملها ووضعها الاستراتيجي الراهن في : حسن الساعني (إعداد)، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١)، ص : ٤١٨ - ٤٤١.

(١) من أهم هذه المؤسسات : منظمة بيكا، والصندوق القومي، وصندوق الأساس، وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، والبنك البريطاني الفلسطيني، وشركة إنشاء أراضي إسرائيل. ولزيد من التفاصيل حول هذه المؤسسات، انظر :

- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان : التطبيق العملي للصهيونية (دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص : ٧٥ - ٨٣.

(٢) ورد ذلك في :

- روجيه جارودي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٦١.

(٣) انظر لزيد من التفاصيل حول مراكز تجمع اليهود في فلسطين قبل حركة الاستيطان الصهيوني :

- صموئيل آتينجر، اليهود في البلاد الإسلامية (١٨٥٠ - ١٩٥٠)، ترجمة : جمال أحمد الرفاعي (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (١٩٧)، مايو ١٩٩٥)، ص : ١٧٤.

- النعماني أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص : ١٦.

- Etzioni - Halevy, E.; Political Culture in Israel : Cleavage and Integration among Israeli Jews (Preaeger Publishers, New York, London, 1977), P. : 3 - 12.

ويتوجه من هذا الحاخام للسلطان كان يتم تعيين حاخام سفاردى أكبر لليهود يسمى «هاريشون لتسيون» أى «الأول فى صهيون»<sup>(١)</sup>. وقد أضحت فلسطين مركزاً يهودياً روحياً مهماً منذ القرن السادس عشر - أى إبان الفترة التى عاشت فيها سائر الطوائف اليهودية فى الشرق فى حالة لا مثيل لها من التردى والركود الفكرى - فقد شكل حاخامات القدس - آنذاك - وخاصة منذ القرن التاسع عشر أعلى سلطة روحية لكل يهود الشرق<sup>(٢)</sup>.

ولقد ظلت الأقلية اليهودية فى فلسطين تتكون أساساً من اليهود الشرقيين بجانب أقلية إشكنازية متدينة. وقد كانت أول جماعة إشكنازية وفدت إلى فلسطين هى تلك الجماعة التابعة للحركة الحسيدية عام ١٧٧٧م<sup>(٣)</sup>، ولكن لم تتزايد أعداد اليهود الإشكناز بعد ذلك نظراً لفتح الولايات المتحدة الأمريكية أبواب الهجرة إليها عام ١٨٤٨م. وقد سميت هذه الهجرة الحسيدية الأولى «اليشوف القديم - Old Yishuv»<sup>(٤)</sup>.

ومن الناحية السياسية، ظل الحكم الذاتى الذى منحه العثمانيون لليهود فلسطين بأيدى يهود فلسطين الشرقيين لأنهم حملوا الجنسية العثمانية، فى الوقت الذى كان فيه المهاجرون الإشكنازيون يحملون الجنسيات الأوروبية، ومن هنا كانت القنصليات الأجنبية تدافع عن حقوقهم طبقاً لمعاهدات الإمتيازات بين العثمانيين والدول الأوروبية<sup>(٥)</sup>.

غير أن أفراد الطائفة الإشكنازية راحوا يرفضون سيطرة اليهود الشرقيين، وينفصلون عنهم من الناحية العملية. فقد شكل الإشكناز مؤسسة خاصة بهم هى «كنيس إسرائيل» فى القدس عام ١٨٦٦م، وكذلك أقاموا محكمة حاخامية خاصة بهم، ومؤسسات تعليمية واجتماعية تابعة لهم<sup>(٦)</sup>. ذلك فضلاً عن معارضتهم لإستعمال اللغتين العربية والتركية، وإنصرافهم إلى جمع

(١) انظر فى ذلك :

- المرجع السابق، ص : ٢٠٠.

- Beilin, Y.; Israel : A Concise Political History (St. Martin's Press, New York, 1992), P. : 14 - 16.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

- Idem.

- صموئيل آتينجر، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٩.

(٣) تجدر الإشارة إلى أننا سنعرض بشئ من التفصيل للوجود الحيدى فى «إسرائيل» وذلك فى الفصلين الأول والخامس من الباب الثانى من هذه الدراسة.

(٤) صموئيل آتينجر، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٥) جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٣.

(٦) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

المساعدات لصالح المستوطنات الإشكنازية فقط<sup>(١)</sup>.

وإبان فترة الإنتداب البريطانى استغلت الحركة الصهيونية مناسبة فراغ منصب حاخام باشى ورئيس المحكمة الدينية الإشكنازية وبادرت إلى تأسيس «مكتب الحاخامية للطائفة اليهودية» فى القدس بمشاركة حاخامات ورايين من الإشكناز ومن السفارديين. وقد عملت هذه الحاخامية - بجانب وظيفتها - كمحكمة برئاسة «الحاخام إسحق كوك»<sup>(٢)</sup>. ولما تولى «هربرت صموئيل» منصبه كأول مندوب سامى بريطانى فى فلسطين عام ١٩٢٠، بادر إلى تأسيس «دار الحاخامية» أو ما عرف بإسم «الحاخامية الرئيسية» والتى انتخبت مجلساً للحاخامية الرئيسية فى فلسطين من ثلاثة حاخامات من الإشكنازيين، ومثلهم من السفارديين، وثلاثة آخرين من العلمانيين (كمستشارين). وقد تولت هذه الحاخامية الإشراف على شؤون اليهود فى فلسطين حال شؤون الزواج، والطلاق، والنفقة، وعلاقة اليهود بغيرهم، والإرث والمعونات<sup>(٣)</sup>.

وفى عام ١٩٢٨م تم إنشاء «كنيست إسرائيل للطائفة اليهودية» بمباركة من سلطات الإنتداب كهيئة عليا لإدارة شؤون اليهود. وقد اعترفت هذه الهيئة بالحاخامية الرئيسية. وفى هذه الأثناء أيضاً ظهر العديد من القرى الدينية مثل «كفار حسيديم» كأول موشاف دينى عام ١٩٢٤، وقرية «بنى براك» عام ١٩٢٥<sup>(٤)</sup>. ويمكن القول أنه فى فترة الإنتداب بدأت عمليات إبعاد زعماء يهود فلسطين عن إدارة شؤونهم، وسيطرة اليهود الإشكناز على مقاليد الأمور هناك، فى نفس الوقت الذى تم فيه - أيضاً - إبعاد المؤسسات الدينية الإشكنازية المعارضة للصهيونية عن المشاركة فى هذه الإدارة<sup>(٥)</sup>.

وهكذا يمكن القول أن جذور التمييز بين اليهود الإشكناز واليهود الشرقيين قد نبتت مع وصول أول الجماعات اليهودية الإشكنازية - بدءاً من عام ١٧٧٧م - ثم إزداد التمييز قوة إبان

(١)

Beilin, Y.; Op. cit., P. : 15.

وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن سياسات الطائفة الإشكنازية هذه قد أدت إلى إضعاف كافة الطوائف اليهودية من الناحية الاقتصادية، انظر فى ذلك :

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٩ وما بعدها.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠١.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) المرجع السابق، نفس المكان.

(٥) انظر لمزيد من التفاصيل حول عمليات الإبعاد هذه :

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٧، ٥٩ - ٦٣.



فترة الإنتداب، وأبنت ثماره مع الهجرات الإشكنازية الجماعية التي قادتها الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً : هجرة اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٤٨ :

انطوت هجرة اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٤٨ على ثلاث مراحل : الهجرة الفردية (١٨١٢ - ١٨٨٠)، والهجرة بأعداد كبيرة (١٨٨٠ - ١٩١٤)، والهجرة غير الشرعية (١٩١٩ - ١٩٤٨). لقد كانت أولى الهجرات الفردية من كردستان خلال عام ١٨١٢، ثم من إيران خلال الفترة من ١٨١٥ - ١٨٤١، فمن العراق خلال الفترة من ١٨١٨ إلى ١٨٥٦، ومن اليمن بدءاً من ١٨٥٥، ومن بخارى خلال الفترة من ١٨٢٧ - ١٨٧١. وقد كان سبب هجرة معظم هؤلاء هو تدهور أوضاع يهود الشرق الاجتماعية والاقتصادية إبان القرن التاسع عشر في الوقت الذي كانت هجرة يهود بخارى نتيجة نشاطات الحاخام «يوسف ممان» في تشجيعهم على الهجرة لأسباب دينية<sup>(٢)</sup>.

أما مرحلة الهجرة بأعداد كبيرة (١٨٨٠ - ١٩١٤) فقد شهدت هجرة عدد كبير من يهود الشرق، الأمر الذي جعلهم يشكلون ما يقرب من ١٠٪ من تعداد يهود فلسطين آنذاك (١٠٠٠٠ نسمة)، وقد توقفت هذه الهجرة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. هذا، وقد تعددت دوافع مهاجري هذه المرحلة، حيث هاجر يهود اليمن مع انتشار شائعات عن شراء «البارون روتشيلد» أراضي واسعة في فلسطين وقيامه بتوزيعها على اليهود، أما هجرة يهود إيران فكانت نتيجة نشاطات «أهارون هكوهين» في «شيراز» عام ١٨٩١.

ويمكن القول أنه كانت هناك عوامل طرد مشتركة في كل بلدان الشرق دفعت اليهود للهجرة، كما كانت هناك أيضاً عوامل جذب مشتركة شجعت اليهود على الهجرة إلى فلسطين، فمن عوامل الطرد : تدهور أوضاع اليهود نتيجة تدهور علاقات الشرق الإسلامي بالغرب المسيحي مما أضر كثيراً بأنشطة اليهود الاقتصادية. أما عوامل الجذب فتمثلت في وصول أنباء مساواة يهود

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول «مجتمع البيشوف» :

- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨)، ص : ٢٠٦ - ٢١٠.  
- Horowitz, D.; Before the State : Communal Politics in Palestine Under the Mandate in Kimmerling, B. (ed); The Israeli State and Society : Boundaries and Frontiers (State University of New York Press, New York, 1989), P. : 28 - 53.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

- صموئيل أتيانجر، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤١.

فلسطين ويهود الدولة العثمانية داخل فلسطين مع السكان الأصليين، هذا فضلاً عن تزايد قوة الإستيطان في القدس لأسباب دينية، وتساعد نشاطات اليهودى البريطانى «موشيه مونتفيورى» (١٨٨٤ - ١٨٨٥) لصالح يهود الشرق<sup>(١)</sup>. كما أدت ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٩ إلى إزالة العقبات - التى وضعها «السلطان عبد الحميد الثانى» فى وجه هجرة اليهود إلى فلسطين - مما أدى إلى تعزيز هجرتهم. وقد عمدت الحركة الصهيونية إلى إستغلال حالة الفقر والجهل التى كانت سائدة فى المنطقة العربية كذريعة لإلهاب حماس الجماعات اليهودية وتشجيعها على الهجرة إلى فلسطين<sup>(٢)</sup>.

أما مرحلة الهجرة غير الشرعية (١٩١٩ - ١٩٤٨) فقد شهدت هجرة ما يربو على ٤٠٠٠٠ يهودى، نصفهم تقريباً من اليمن، والنصف الثانى من بخارى وكردستان وإيران وأفغانستان والعراق. لقد كانت هجرة يهود الشرق ممنوعة فى هذه الفترة والتى كان فيها المندوب السامى البريطانى هو الصهيونى «هربرت صموئيل». كما أن هذه الهجرة تأثرت بنتائج الصراع العربى الصهيونى حيث راحت بعض دول الشرق تمنع رعاياها اليهود من الهجرة، وخاصة بعد نشاطات مفتى القدس «الشيخ أمين الحسينى» الإعلامية المعادية للصهيونية من ناحية، نشاطات الإعلام النازى المناوئ للصهيونية فى عقد الثلاثينيات من ناحية أخرى، وذلك فضلاً عن أن الوكالة اليهودية - المنوط بها تنظيم هجرة الجماعات اليهودية - لم تر حاجة ملحة لهجرة هؤلاء الشرقيين، حيث كان جل إهتمامها منصبا على هجرة اليهود الإشكناز<sup>(٣)</sup>، الأمر الذى تغير مع قيام الدولة على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

#### ثالثاً : هجرة يهود أوروبا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨ :

وقد ضمت هذه الهجرة ست مراحل امتدت من عام ١٨٨٠ وحتى قيام الدولة فى عام ١٩٤٨. وفيما يلى جدول يوضح هذه المراحل الست من حيث : تاريخ كل مرحلة، ومواطن مهاجريها، وأعدادهم، وعدد المستوطنات التى تمت إقامتها لاستيعابهم فى فلسطين.

(١) المرجع السابق، ص : ١٤٢ - ١٤٤.

(٢) بسام العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص : ١٤٥ - ١٤٦.

جدول رقم (٢)

مراحل هجرة يهود أوروبا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨

المرحلة	الفترة		مواطن المهاجرين *	عدد المهاجرين **	عدد المستوطنات التي تمت إقامتها	مساحة *** كل مستوطنة
	من	إلى				
الأولى	١٨٨٠	١٩٠٣	روسيا - رومانيا - بولندا	٢٠ - ٣٠	١٧	٢٧٥٠٠٠
الثانية	١٩٠٤	١٩١٨	روسيا - شرق أوروبا - دول البلطيق	٣٥ - ٤٠	٢٥	١٩٩٠٠
الثالثة	١٩١٩	١٩٢٣	الاتحاد السوفيتي - بولندا - المجر	٣٥	٢٤	١٧٣٤٠٠
الرابعة	١٩٢٤	١٩٣٢	بولندا - الاتحاد السوفيتي - رومانيا	٩٤	٢٩	٩٩٩١٠٠
الخامسة	١٩٣٣	١٩٣٨	المانيا - بولندا - رومانيا	٢٠٣	٢٧	٤٧٤٩٠٠
السادسة	١٩٣٩	١٩٤٨	المانيا - بولندا - النمسا	١٥٠	٧٩	٢٠٢٥٠٠٠

\* تجدر الإشارة إلى أن الدول المذكورة هي الدول التي جاء منها جل المهاجرين حيث كانت هناك دول أخرى عديدة جاء منها المهاجرون في كل مرحلة ولكن بأعداد ضئيلة.

\*\* عدد المهاجرين بالآلاف.

\*\*\* المساحة بالدونم.

المصدر : تم تركيب هذا الجدول اعتماداً على المصادر التالية :

- عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٣ - ٥١.

- بسام محمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٠ - ٧٨.

- عبد الوهاب المسيري، الإستعمار الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٥ - ٩٦.

وتجدر الإشارة إلى أن دوافع الهجرة - في هذه المراحل الست - متعددة ومتباينة من مرحلة إلى أخرى، كما أن سمات كل مرحلة مختلفة عن الأخرى. ففي المرحلة الأولى (١٨٨٠ - ١٩٠٣) كان دافع الهجرة هو عمليات الإضطهاد والمذابح التي تعرض لها يهود روسيا في أعقاب إغتيال القيصر الروسي «الكسندر الثاني» عام ١٨٨٠<sup>(١)</sup>. وقد تولت جماعة «أحباء صهيون» تحت رعاية «البارون روتشيلده» دعم هجرة اليهود بعد أن تمكنت من شراء الأراضي وإقامة المستعمرات<sup>(٢)</sup>. كما كان لانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ - وما تلاه من مؤتمرات

(١) عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٣.

(٢) بسام محمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٤.

صهيونية أخرى - أثر واضح في دفع حركة الهجرة في هذه الفترة، وذلك برغم أن العديد من مهاجريها لم ينتموا إلى الحركة الصهيونية، بل ورفض بعضهم مبادئ الحركة<sup>(١)</sup>.

أما المرحلة الثانية (١٩٠٤ - ١٩١٨) فقد شهدت العديد من المتغيرات على الساحتين الدولية والصهيونية، فعلى الساحة الصهيونية أدى موت «هرتزل» - عام ١٩٠٤ - إلى ظهور تيار ينادى بالتخلي عن الأساليب الدبلوماسية وإنتهاج سياسة عملية لتجهير اليهود مما دفع بالهجرة إلى الأمام. أما على الساحة الدولية، فقد أفضى إستمرار المذابح في روسيا - وأهمها مذابح كيшинيف عام ١٩٠٣ و ١٩٠٥ - إلى تعزيز الهجرة اليهودية، وذلك فضلاً عن إستغلال الحركة الصهيونية إنتصار الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ بغية زيادة أعداد المهاجرين إلى فلسطين. ومن جانب آخر أدى صدور وعد بلفور دوراً محورياً وهاماً في بلورة رفض يهودي مطلق لأي حل للمسألة اليهودية. إنطلاقاً من مجتمع الشتات - الدياسبورا - والإندماج<sup>(٢)</sup>.

وقد اتسم مهاجرو هذه المرحلة بالثورة على عمليات الإضطهاد، وبإستعدادهم القوي للتضحية من أجل بناء دولة خاصة باليهود في فلسطين. ولقد سيطرت على هؤلاء المهاجرين الروح العملية الواقعية، ومن هنا كان رفضهم تشغيل العمال العرب، وقد ساعد على ذلك إنشاء «المكتب الفلسطيني» من جانب المنظمة الصهيونية عام ١٩٠٨ برئاسة عالم الإجتماع «آرثر روبين» وتأسيس منظمة «الحارس الفتى» - هاشومير هاتسعير» عام ١٩٠٩. وفي الإجمال، فقد شهدت هذه المرحلة قدوم مؤسسي الدولة، وزعماء الحركات والأحزاب السياسية التي ظهرت آنذاك<sup>(٣)</sup>.

أما المرحلة الثالثة (١٩١٩ - ١٩٢٣) فتعتبر إمتداداً للمرحلة الثانية، وتتسم بزيادة أعداد المهاجرين نتيجة إستئناف الحركة الصهيونية نشاطها في مجال تعزيز الهجرة في أعقاب إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وتكوين منظمات صهيونية أكثر تطرفاً مثل منظمتي «الهاغاناه»، و «بيتار». كما كان لظهور سلطة الإنتداب عام ١٩٢٠، وقيامها بتنشيط عمليات الهجرة - تنفيذاً لوعده بلفور - وإستمرار المذابح في بولندا والمجر أثره القوي في تلك الزيادة. هذا

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :

- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨)، ص: ١١٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر :

- عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤ - ٤٦.

- بسام العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٤ - ٦٥.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

- حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢١ - ١٢٣.

وقد شهدت هذه الفترة تأسيس الهستدروت : النقابة العامة لإتحاد النقابات العمالية، ومنظمات عمالية أخرى<sup>(١)</sup>.

أما في مرحلة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ - ١٩٣٢) فقد كان الدافع الرئيسى لتزايد أعداد المهاجرين فيها هو التمييز الاقتصادى ضد يهود بولندا، فى الوقت الذى تراجع فيه عدد السوفييت اليهود المهاجرين نتيجة إقامة السلطة السوفيتية الجديدة جمهورية ذات حكم ذاتى لليهود فى أذربيجان عام ١٩٢٨. كما كان لقيام الولايات المتحدة بإتباع أسلوب النصاب - عام ١٩٢٤ - للحد من هجرة اليهود إليها دور قوى فى إرتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين<sup>(٢)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة قد شهدت إرتفاعاً ملحوظاً فى أعداد المهاجرين اليهود من فلسطين وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

أما مرحلة الهجرة الخامسة (١٩٣٣ - ١٩٣٨) فقد دفعت إليها المذابح التى تعرض لها يهود المانيا على يد النظام النازى بزعامة «هتلر»، فى الوقت الذى تواصلت فيه هجرة يهود بولندا ورومانيا. وقد اتسمت هذه الهجرة بارتفاع نسبة الشباب الذين شكلوا نواة الجيش الإسرائيلى فيما بعد من ناحية، وبارتفاع نسبة أصحاب الأموال مما أدى إلى إنتعاش إقتصاد الجماعات اليهودية من ناحية أخرى. وفى أعقاب إندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ - بعد محاولات ومشاريع التقسيم - هبطت أعداد المهاجرين بالنسبة لأعداد الفترة السابقة على الثورة<sup>(٣)</sup>.

أما فى المرحلة الأخيرة (١٩٣٩ - ١٩٤٨) فقد تزايدت أعداد المهاجرين نتيجة إستغلال الحركة الصهيونية بوادر إنهزام المانيا بغية تهجير اليهود النازحين لغرب أوروبا من ناحية، ونتيجة لسماع بريطانيا لليهود بالهجرة إلى فلسطين بمعدل شهرى يعادل ٧٥٠ مهاجر بشكل رسمى من ناحية أخرى، وذلك فضلاً عن المهاجرين المتسللين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :

- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ...، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٥.

- بسام العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٠ - ٧١.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ...، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

- عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٩ - ٥١.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ...، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

- بسام العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٤ - ٧٦.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل :

- عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص : ٥١.

- بسام العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٦ - ٧٧.

٣٦

وهكذا فبحلول عام ١٩٤٨ بلغ عدد اليهود فى فلسطين مايربو على ٦٥٠٠٠٠ نسمة، الأمر الذى أفضى إلى طرد أصحاب البلاد الأصليين لكى يمكن توطين هذا العدد من المهاجرين اليهود القادمين من مشارق الأرض ومغاربها<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة - بعد أن عرضنا لهجرة يهود الشرق، ويهود أوروبا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨ - إلى أن هجرات ما قبل ١٩٤٨ قد غلب عليها الطابع الغربى، فمعظم المهاجرين أتوا من دول أوروبا وأمريكا الأمر الذى مكّن لسيطرة يهود الغرب عموماً (أى يهود أوروبا والولايات المتحدة) على مقاليد الحركة الصهيونية، وعلى إجتاهات الهجرة اليهودية. ولعل الجدول التالى يؤكد هذا.

جدول رقم (٣)

هجرة يهود أوروبا وأمريكا وهجرة يهود آسيا وأفريقيا قبل عام ١٩٤٨

فترة الهجرة	مجموع المهاجرين	مهاجرون من		نسبتهم إلى مجموع المهاجرين	مهاجرون من		نسبتهم إلى مجموع المهاجرين
		آسيا	أفريقيا		أوروبا	أمريكا	
١٩٢٣ - ١٩١٩	٣٥١٨٣	١١٨١	٢٣٠	٢٤	٢٧٨٧٢	٦٧٨	٢٨١
١٩٣١ - ١٩٢٤	٨١٦١٣	٩١٨٢	٦٢١	٢١٢	٦٦٩١٧	٢٢٤١	٢٨٤,٦
١٩٣٨ - ١٩٣٢	١٩٧٢٣٥	١٦٢٧٢	١٢١٢	٢٨٨	١٧١١٧٣	٤٥٨٩	٢٨٩,١
١٩٤٥ - ١٩٣٩	٨١٨٠٨	١٣١١٦	١٠٧٢	٢١٧,٣	٦٢٩٦٨	١٠٨	٢٧٧
١٩٤٨ - ١٩٤٦	٥٦٤٦٦٧	١١٤٤	٩٠٦	٢٣,٦	٤٨٤٥١	١٣٨	٢٨٦

المصدر : تم تركيب هذا الجدول إعتماً على :

- عبد الوهاب المسيرى، ملحق تحديث كتاب جمال حمدان : اليهود أثربولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٨.

رابعاً : هجرات ما بعد عام ١٩٤٨ :

بعد أن نجحت الحركة الصهيونية فى تجميع الجماعات اليهودية من أحياء «الجيوتو» الأوربية وتشيد دولة لهم، هى فى حقيقتها إمتداد للحضارة الغربية بقدر ما هى غريبة عن المحيط

(١) تجدر الإشارة إلى أن العالم «جمال حمدان» وصف هجرة اليهود إلى فلسطين - وصفاً دقيقاً - بأنها «هجرة إحتلالية، وإستعمار مكثى إستيطانى توسعى عدوانى فى أعلى مراحل : استيطان بالإمتصا والإحتلال والإجتثاث والإبادة». لمزيد من التفاصيل انظر :

- جمال حمدان، اليهود أثربولوجيا (دار الهلال ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦)، ص : ٢٧.



العربي والإسلامي الذي نشأت فيه، وجدت - هذه الحركة - أن الإحتياطي البشري الذي ستعول عليه في القدوم إلى الدولة الوليدة يتمثل في اليهود الشرقيين<sup>(١)</sup>. لقد كانت هجرة مابعد عام ١٩٤٨ ذات بعد مصري بالنسبة للوجود الصهيوني في فلسطين. ومن هنا أعلنت «إسرائيل» عن سياستها الجديدة حيال الهجرة اليهودية، وهي السياسة التي عرفت بإسم «سياسة جمع شمل المنفيين»<sup>(٢)</sup>.

وفي الثالث من يوليو عام ١٩٥٠ قدّم «بن غوريون» للكنيست مشروع «قانون العودة» في نفس الوقت الذي قدّم فيه وزير الداخلية «موشيه شايير» مشروع «قانون الجنسية»، وأعلن «بن غوريون» - على غرار ما أعلنه الثوار الفرنسيون إبان ثورتهم من أنهم يعلنون (مجرد الإعلان) عن حقوق للإنسان وللمواطن - أن «إسرائيل» لم تخلق لليهود حقاً بالعودة ولكنها تعلنه فقط .... فهذا الحق سابق على دولة إسرائيل». وفي أول إبريل عام ١٩٥٠ تم إقرار «قانون العودة»، كما تم إقرار «قانون الجنسية» في إبريل عام ١٩٥٢<sup>(٣)</sup>.

ويمنح «قانون العودة» - في مادته الأولى - لكل يهودي الحق في المجيء إلى «إسرائيل» كمهاجر (Oleh)، ويستثنى القانون من هذا الحق اليهودي الذي يعمل ضد «الشعب اليهودي»، واليهودي الذي من شأنه أن يعرض للخطر صحة الجمهور أو أمن الدولة، واليهودي الذي له ماضي إجرامي ومن شأنه أن يعرض سلامة الجمهور للخطر<sup>(٤)</sup>.

أما «قانون الجنسية» فينطوي - عملياً - على قانونين، الأول يتناول جنسية اليهود، والثاني يتعلق بجنسية غير اليهود. وثمة أربعة أنواع من اليهود يمنحهم القانون الجنسية بموجب «حق العودة»: اليهود الذين جاءوا إلى البلاد أو ولدوا فيها قبل إنشاء الدولة، واليهود الذين جاءوا إلى «إسرائيل» بعد قيامها، ومن ولد في الدولة بعد قيامها، وأخيراً، اليهودي الذي لم يأت إلى «إسرائيل» كمهاجر إلا أنه عبّر عن رغبته في الإستقرار فيها وحصل بالتالي على شهادة مهاجر<sup>(٥)</sup>.

(١) يوسي ميلمان؛ مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر نص قانوني «العودة» و «الجنسية» في:

- أنيس فوزي قاسم؛ قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان؛ دراسة في القانونين المحلي والدولي (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٢).

(٤) المرجع السابق، ص: ٣٧ - ٣٨.

(٥) المرجع السابق، نفس المكان.

ولزيد من التفاصيل حول قانوني «العودة» و «الجنسية»، ومسألة من هو اليهودي؟ - والتي ستعرض لها بالتفصيل في الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا البحث بإذن الله - انظر:

- المرجع السابق.

- أنيس شقور؛ النظام القانوني والنظام القضائي في: صبري جريس، وأحمد خليفه، مرجع سبق ذكره، ص: ٦ - ٨.

وهكذا فقد ضمن هذا القانون للمهاجر اليهودي إلى فلسطين أن «يستأنف» - كما يزعم قادة الحركة الصهيونية و «إسرائيل» - «وضعه القانوني الذي فقده ذات مرة قبل ألفى عام» حينما يترك مسقط رأسه و «يعود» إلى «وطنه الأصلي»<sup>(١)</sup>.

وفي إطار التحديات التي جابهتها الدولة الوليدة، وتنفيذاً لنصوص قانوني «العودة» و «الجنسية» شهدت البلاد قدوم أعداد ضخمة من المهاجرين (من الشرق ومن الغرب)، وخاصة بعد اتباع «سياسة الهجرة غير المقيدة»، تلك السياسة التي نبعت من عديد من الإعتبارات لعل أهمها:

- إنتهاز الحركة الصهيونية الظروف التي أدت إلى سماح الدول العربية ودول شرق أوروبا بهجرة الطوائف اليهودية بعد أن قدّرت الحركة الصهيونية أنها ظروف استثنائية، وأنها لن تتكرر.

- كانت هذه السياسة هي الأسلوب الوحيد لاستقبال أكبر عدد ممكن من المهاجرين في وقت محدود نسبياً في ظل نسق دولي ثنائي القوى القطبية ومناصرة القطب السوفيتي للعرب.

- كان من مصلحة الحركة الصهيونية و «إسرائيل» إتساع الهجرة الأمر الذي يضمن لهما اتساع عمليات التمويل والمساعدة الاقتصادية التي تتولاها الجماعات اليهودية في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، عبر الوكالة اليهودية<sup>(١)</sup>.

وقد قامت الوكالة اليهودية بهذا الدور، ثم راحت - بعد عام ١٩٥١ م - تتبع سياسة «المفاضلة» بين المهاجرين عن طريق التحكم في مصادر الهجرة ودون الإخلال بنصوص قانوني «العودة» و «الجنسية»<sup>(٢)</sup>.

وتتعين الإشارة هنا إلى أن الهجرات التي تمت بعد عام ١٩٤٨ قد اختلفت عن سابقتها من عدة نواح. فلقد كان دافع مهاجري ما قبل عام ١٩٤٨ - في الإجمال - هو خلق «مجتمع» جديد، والهروب من الإضطهاد الذي عانوا منه في أوروبا، أما يهود الشرق فقد تم تهجيرهم - بعد عام ١٩٤٨ - من بلدانهم الأصلية دون أن يعتقد هؤلاء الأفكار الصهيونية، ودون أن يعانون من صور التمييز العنصري التي كانت سائدة في أوروبا<sup>(٣)</sup>. ولئن كانت هجرة يهود أوروبا قد تمت بعد

(١) محمد السيد سعيد، أميرة سلام، إستيعاب المهاجرين في إسرائيل (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص: ٢٢ - ٢٣.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٨ - ٢٢٣.

جدول رقم (٤)  
المهاجرون إلى «إسرائيل» بعد عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٣  
من مختلف القارات

المرحلة	سنة الهجرة	مجموع المهاجرين	مواطنو المهاجرين			
			آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا
الأولى	١٩٤٨	١٠,٨٢٨	٤,٧٣٩	٨,١٩٢	٧٦,٥٥٤	٤٧٨
	١٩٤٩	٢٣٩,٩٥٤	٧١,٦٥٢	٣٩,٢١٥	١٢١,٩٦٣	١,٤٢٢
	١٩٥٠	١٧٠,٥٦٣	٥٧,٥٦٥	٢٦,١٦٢	٨١,١٩٥	١,٩٥٤
	١٩٥١	١٧٥,٢٧٩	١٠٣,٣٩٦	٢٠,٣٨٢	٤٧,٠٧٤	١,٢٨٦
	١٩٥٢	٢٤,٦١٠	٦,٨٦٧	١٠,٢٨٦	٦,٢٣٢	٩٥٠
	١٩٥٣	١١,٥٧٥	٣,٠١٤	٥,١٠٢	٢,١٤٧	٩٣٠
	١٩٥٤	١٨,٤٩١	٣,٣٥٧	١٢,٥٠٩	١,٣٦٩	١,٠٩١
	١٩٥٥	٣٧,٥٢٨	١,٤٣٢	٣٢,٨١٥	٢,٠٦٥	١,١٥٥
	١٩٥٦	٥٦,٣٣٠	٣,١٣٩	٤٥,٢٨٤	٦٠,٧٣٩	١,٠٦٧
	١٩٥٧	٧٢,٦٣٤	٤,٢٣٠	٢٥,٧٤٧	٣٩,٨١٢	١,٤١٠
	١٩٥٨	٢٧,٢٠٠	٧,٩٢١	٤,١١٣	١٣,٦٩٥	١,٣٢٠
	١٩٥٩	٢٣,٠٠٠	٣,٥٤٤	٤,٤٢٩	١٤,٧٣١	١,١٤٧
	١٩٦٠	٢٤,٠٠٠	١,٧٨٢	٥,٣٧٩	١٦,١٦٩	١,١٥٨
	١٩٦١	٤٧,٧٣٥	٤,١٤٩	١٨,٠٤٨	٢٣,٣٧٥	١,٩٦٩
	١٩٦٢	٦١,٥٣٣	٥,٣٥٥	٤١,٨١٦	١١,٨٢٥	٢,١٨٧
	١٩٦٣	٦٤,٤٨٩	٤,٩٦٤	٣٨,٦٧٢	١٤,٢١٣	٦,٤٩٧
	١٩٦٤	٥٥,٠٣٦	٥,٠٥٧	١٧,٣٤٠	٢٨,١٢٤	٤,١٨٨
	١٩٦٥	٣١,١١٥	٥,٢٢٣	٨,٥٣٥	١٣,٨٧٩	٣,٠٩٦
	١٩٦٦	١٥,٩٥٧	٣,١٣٧	٣,٠٢٤	٧,٤٣٥	٢,١٣٢
	١٩٦٧	١١٤,٤٦٩	١,٩٨٧	٦,٢٦٨	٤,٢٩٥	١,٧٧١
	١٩٦٨					

يتبع <-----

إختبارات طبية أشرفت عليها الحركة الصهيونية بالتعاون مع دول أوروبا - والتي حالت دون وصول العديد من المرضى والشيوخ والعجزة الأطفال - فإن هجرة الطوائف الشرقية - بعد عام ١٩٤٨ - ضمت الأصحاء والمرضى، الأطفال والشيوخ والشباب، المبصرين والمكفوفين دونما تمييز. وقد كان اليهود الشرقيون يخضعون للتقاليد والمعايير الدينية، ويتسمون بإنخفاض المستوى الثقافي والحضارى، ويحترمون العلاقات الأسرية والعادات والتقاليد الشرقية (١).

ويمكن أن نضيف بعداً آخر - فى هذا المقام - والمتمثل فى الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للهجرة. فقد مكنت الهجرة المهاجرين من أن يحققوا الحراك الاجتماعى الذى فشلوا فى تحقيقه فى مسقط رؤوسهم من جانب، وضمنت لهم إزدهار أوضاعهم التجارية والاقتصادية من جانب آخر. لقد كان اليهود - فى واقع الأمر - ضحايا المجتمعات الإشتراكية وضحايا عمليات التأميم. ولعل هذا ما يفسر هجرة يهود الإتحاد السوفيتى، ويهود إيران بعد ثورة ١٩٧٩، ويهود البلاد العربية فى الخمسينيات من هذا القرن (٢).

وهكذا، وبدءاً من عام ١٩٤٨، ظهر النقص الواضح فى عدد المهاجرين من ذوى الأصول الأوروبية فى مقابل زيادة عدد المهاجرين من العالمين العربى والإسلامى. وفى هذا الإطار وصل إلى «إسرائيل» مايربو على مليونين من المهاجرين خلال الفترة من نهاية الأربعينيات وحتى نهاية الخمسينيات، وثمة تجمعات يهودية هاجرت بأكملها إلى «إسرائيل» من العالم العربى (٣). ويمكن تقسيم الهجرة اليهودية بعد عام ٤٨ إلى أربع مراحل يوضحها الجدول التالى:

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- رشاد عبد الله الشامى، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٨ - ٨٩.

(٢) انظر فى هذا بتوسع:

- عبد الوهاب المسيرى فى: جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٢ - ٢٣٥.

- عبد الوهاب المسيرى، يهود العالم فى صبرى جريس، أحمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨٩ - ٤٩٦.  
وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن الدكتور «عبد الوهاب المسيرى» يفسر - بنفس المنطق - هجرة يهود أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا إلى الولايات المتحدة وليس إلى «إسرائيل» وذلك بالنظر إلى ارتفاع مستوى معيشتهم، كما يفسر أيضاً عدم هجرة يهود أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى «إسرائيل» فليس ثمة ما يبرر تلك الهجرة.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- رشاد عبد الله الشامى، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٨ - ٨٩.

(تابع) جدول رقم (٤)

المرحلة	سنة الهجرة	مجموع المهاجرين	مواطنو المهاجرين			
			آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا
الثانية	١٩٦٨	٢٠,٧٠٣	٤,٦٧١	٧,٥٦٧	٦,٠٢٩	٢,٢٧٥
	١٩٦٩	٣٨,١١١	٧,٠١٨	٥,٩٢٦	١٥,٢٣٦	٩,٦٠١
	١٩٧٠	٣٦,٧٥٠	٦,٩٠٤	٣,٧٨٥	١٤,٤٣٤	١١,٤٠٥
	١٩٧١	٤١,٩٣٠	٥,٧٧٨	٢,٣٥٤	٢٠,٨٨٨	١٢,٨٨٥
	١٩٧٢	٥٥,٨٨٨	٣,١٤٣	٢,٧٦٦	٣٩,١٤٥	١٠,٨١٤
	١٩٧٣	٥٤,٨٨٦	٢,٠٢٥	٢,٨٣٩	٤٠,٤٩٢	٩,٥٢٢
الثالثة	١٩٧٤	٣١,٩٨١	١,١٧٩	١,٢١٦	٢٣,١٢٦	٦,٤٣٩
	١٩٧٥	٢٠,٠٢٨	٩٢٧	٦٨٩	١٣,٤١٧	٤,٩٨٩
	١٩٧٦	١٩,٧٥٤	١,١٣٥	٦٩٧	١٢,١٣٧	٥,٧٧٤
	١٩٧٧	٢١,٤٢٩	٩٠٨	١,٦٢٠	١٢,٦٦٠	٦,٢٠١
	١٩٧٨	٢٦,٣٩٤	١,٧٣٦	١,٦٨٣	١٦,٥٤٩	٦,٣٠٥
	١٩٧٩	٣٧,٢٢٢	٧,٠٨٧	١,٣٤٠	٢٢,٤٠٤	٦,٠٢٤
الرابعة	١٩٨٠	٢٠,٤٢٨	٣,٢٠٢	١,٠٠٧	١١,٧٩٢	٤,٣٥٠
	١٩٨١	١٢,٥٩٩	١,٢١٥	١,١٧٠	٥,٩٠١	٤,٢٤٣
	١٩٨٢	١٣,٧٢٣	٩٥١	١,٥٥٥	١,١٦٨	٥,٠٠٣
	١٩٨٣	١٦,٩٠٦	٨٤٤	٣,٠٩٤	٦,١٥٤	٦,٧٥٨
	١٩٨٤	١٩,٩٨١	٧٠٠	٨,٨٨٥	٥,٤٨٥	٤,٨٧٦
	١٩٨٥	١٠,٦٤٢	٦٠٧	٢,٣١٨	٣,٩٦٤	٣,٧٣٩
	١٩٨٦	٩,٥٠٥	١,١٨٣	٩٨٢	٣,٦٧٥	٣,٦٣٤
	١٩٨٧	١٢,٩٦٥	١,٨٨٨	١,٢٠٥	٦,٠٤٤	٣,٨١٢
	١٩٨٨	٢٤,٠٥٠	١,٧٠٠	١,٣٣٤	٦,٠١٢	٣,٩٦٩

تابع &lt;-----

(تابع) جدول رقم (٤)

المرحلة	سنة الهجرة	مجموع المهاجرين	مواطنو المهاجرين			
			آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا
تابع الرابعة	١٩٨٩	٢٤,٠٥٠	١٨٥	١,٨٦١	١٦,٧٦٦	٤,١٤٧
	١٩٩٠	١٩٩,٥١٦	٩٤٠	٤,٤٧٢	١٨٩,٦٥٠	٤,٣١٥
	١٩٩١	١٧٦,١٠٠	٦٢٢	٢٠,٢٥١	١٥٢,١٤٢	٣,٠٢٣
	١٩٩٢	٧٧,٠٥٧	٨٩١	٤,٠٧٥	٦٨,٩٦٢	٣,٠٠٦
	١٩٩٣	٧٦,٨٠٥	١,٧٢٨	١,٤٣١	٧٠,٣١٥	٣,٢٨٣

المصدر:

- عبد الوهاب المسيري في جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٨ - ٢٣٩.

وتتبع الإشارة إلى أن دوافع الهجرة - في تلك المراحل المختلفة - متعددة ومتباينة، كما أن سمات كل مرحلة مختلفة عن الأخرى. ففي المرحلة الأولى (١٩٤٨ - ١٩٦٧)، تزداد أسباب الزيادة الهائلة في أعداد المهاجرين إلى عدة عوامل لعل أهمها: إعلان قيام الدولة إستناداً إلى قرار من الأمم المتحدة - تشجيع الولايات المتحدة عمليات الهجرة وضغطها على بريطانيا في هذا الاتجاه - طرد مئات الآلاف من أهل البلاد الأصليين مما أفسح المجال لمزيد من المهاجرين اليهود - لجوء الحركة الصهيونية لأساليب الإرهاب والعنف والرشوة لدفع اليهود العرب إلى الهجرة. وتتمثل مصادر الهجرة خلال هذه الفترة في مخيمات الإعتقال والنازحين في أوروبا الغربية، وبلدان أوروبا الشرقية، وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(١)</sup>. لقد كانت الدولة الوليدة - آنذاك - تحتل مايربو على

(١) لتفاصيل مطولة حول هذه الدوافع والأسباب، انظر على سبيل المثال:

- بسام محمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٥ - ١٠١.

- عبد الوهاب المسيري، الإستعمار الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٦ - ١٠٤.

- عمران أبو صبيح، الهجرة اليهودية، حقائق وأرقام: رصد وتحليل للهجرة اليهودية من فلسطين وإليها (١٨٨٢ - ١٩٩٠) (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١)، ص: ٩٢ - ٩٤.

وما تجدر الإشارة إليه - في هذا المقام - أن هذه المرحلة قد شهدت قدوم كثير من اليهود - من غرب أوروبا - الذين ينتشر بينهم الزواج المختلط، الأمر الذي أثار حفيظة اليهود الأرثوذكس. وسوف نتألف هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الرابع من الباب الثاني بعون الله.



٧٧٪ من مساحة فلسطين (أى ٨٠١٧ ميل مربع) بعد أن كانت المساحة المقترحة للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة تمثل ٥٦٪ من مساحة فلسطين<sup>(١)</sup>.

أما المرحلة الثانية (١٩٦٨ - ١٩٧٣)، فقد بدأت بعد أن امتدت الدولة اليهودية لتشمل كل فلسطين وشبه جزيرة سيناء، ومرتفعات الجولان السورية، بزيادة قدرها (٢٦٤٧٦ ميلاً مربعاً) هي مساحة سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة لتصبح المساحة التي تحتلها الدولة (٣٤٤٩٣ ميلاً مربعاً)<sup>(٢)</sup>. وقد نجم عن ذلك تحسن الحالة الاقتصادية في البلاد الأمر الذي كان من المفترض أن يدفع إلى زيادة أعداد المهاجرين عام ١٩٦٨م إلا أن هذا لم يحدث نتيجة لتخوف اليهود من التوسع الإسرائيلي بعد أن ظهر جلياً - بعد عام ١٩٦٧ - أن «إسرائيل» ليست بالدولة الضعيفة المسالمة والمستهدفة من جيرانها العرب. وقد إرتفعت أعداد المهاجرين في السنوات الأولى من عقد السبعينيات (٧١ - ١٩٧٣) وذلك بسبب تزايد قدرة السوفيت اليهود على الهجرة بعد نشاطات الحركة الصهيونية والولايات المتحدة لحمل الإتحاد السوفيتى على فتح باب الهجرة لليهود<sup>(٣)</sup>.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وإبان مرحلة الهجرة الثالثة (٧٤ - ١٩٧٩)، انخفضت أعداد المهاجرين إلى إسرائيل نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها: تراجع عدد المهاجرين السوفيت اليهود، وارتفاع حركة الهجرة المعاكسة نتيجة حرب أكتوبر<sup>(٤)</sup>. وقد كان العدد الأكبر من مهاجرى هذه المرحلة من إيران بسبب ظهور بؤادر الثورة الإسلامية ثم سقوط الشاه ووصول الخميني إلى سدة الحكم في إيران عام ١٩٧٩<sup>(٥)</sup>.

أما مرحلة الهجرة الرابعة التي بدأت عام ١٩٨٠ وتستمر حتى يومنا هذا، فقد شهدت انخفاضاً في عدد المهاجرين خلال الأعوام الأولى من الثمانينيات بالمقارنة مع الهجرات السابقة نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي نجمت عن ارتفاع تكاليف عمليات الإستيطان، وتضخم ميزانية وزارة الدفاع من جانب، وارتفاع عدد المهاجرين من «إسرائيل» من جانب آخر<sup>(٦)</sup>.

(١) البشار أفرات، الجغرافيا والسياسة في إسرائيل، ترجمة: منير كتمان (مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٣)، ص: ٢٠ - ٢١.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) بسام العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٨.

(٤) عمران أبو صبيح، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٣ - ٨٥.

(٥) بسام العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٧.

(٦) المرجع السابق، ص: ١١٠.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٥ قد شهدت تساوى عدد المهاجرين اليهود إلى «إسرائيل» مع عدد المهاجرين منها.

ونتيجة لهذا اتجهت أنظار الساسة الإسرائيليين إلى مصادر جديدة للهجرة، فكانت أفريقيا ثم الإتحاد السوفيتى (سابقاً) بعد عام ١٩٨٨. فكما كانت حاجة مؤسسى الدولة - في السنوات الأولى للدولة - إلى أيدٍ عاملة بديلة للعمال العرب هي التي دفعتهم إلى تشجيع هجرة اليهود الشرقيين، فإن القيادة السياسية - في منتصف الثمانينيات - تطلعت لأيدٍ عاملة يهودية جديدة بديلة، أيضاً، للأيدى العربية العاملة الوافدة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن هنا كانت هجرة يهود أثيوبيا (الفلاشا).

لقد استغلت «إسرائيل» الظروف الدولية والإقليمية بغية ترحيل ما يربو على ١٢٠٠٠ يهودى من أثيوبيا<sup>(١)</sup> في الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى يناير ١٩٨٥ فيما عرف بإسم «عملية موسى»، وفي يونيو ١٩٩١ تم تهجير نحو ١٥٠٠٠ يهودى من الفلاشا فيما عرف بإسم «عملية سليمان» وذلك بعد تعاون حكام أثيوبيا وكينيا والسودان<sup>(٢)</sup>. وحرى بالقول - في هذا المقام - أن الإحتياجات العملية (الحاجة إلى أيدٍ عاملة بديلة للعرب) قد دفعت قادة «إسرائيل» إلى مخالفة الشريعة اليهودية، والمزاعم الصهيونية حول نقاء «العرق اليهودى»، ذلك بأن عقيدة الفلاشا هي خليط من اليهودية والمسيحية والوثنية. إن حاجة الدولة الصهيونية - بعد ضم الأراضى العربية وبعد الغزو العسكرى للبنان - إلى وقود بشرى لآلة الحرب من جانب وللإقتصاد من جانب آخر طغت على الأساطير والإدعاءات الدينية التي تقوم عليها الفكرة الصهيونية<sup>(٣)</sup>.

(١) ولزيد من التفاصيل، انظر:

- المرجع السابق، ص: ١١١ - ١١٢.

- بارى شمس، سقوط إسرائيل، ترجمة: عماد جولاق، محمد العابد (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣)، ص: ٢٣٢ - ٢٤٥.

(٢) بارى شمس، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٢.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل:

- عبد الوهاب محمد المسيرى، هجرة اليهود السوفيت (كتاب الهلال، العدد (٤٠)، جمادى الأولى - ديسمبر، ١٩٩٠)، ص: ٢٠٦ - ٢٠٧.

وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن لمة إختلافات حول أصل اليهود الفلاشا وعقيدتهم ذلك بأنهم لا يؤمنون إلا بالتوراه، ويمارسون طقوساً تختلف عن طقوس عامة اليهود الأمر الذي جعلهم عرضة للتمييز بمجرد وصولهم إلى «إسرائيل». لقد تجاهلت الوكالة اليهودية أمر هؤلاء اليهود (الذين كان عددهم في السبعينيات نحو (٢٥٠٠٠) موزعين على ٤٩٠ قرية في أثيوبيا). ومن هنا فقد هاجر عدد ضئيل جداً من الفلاشا خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن. انظر ماجاء في الكتاب السنوى التابع للموسوعة اليهودية الصادر عام ١٩٩١/٩٠:

- Encyclopaedia Judaica: Year book (Keter Publishing House Jerusalem Ltd., 1990 - 1991).

P.:290.

وكذلك انظر لتفاصيل أوسع حول الفلاشا:

- جعفر هادى حسن، اليهود الأثيوبيون (الفلاشا): سيرتهم ومسيرتهم (جريدة الحياة، لندن: ٩، ١٠، ١١، ١٢ فبراير ١٩٩٦)، ص: ١٨.

أما هجرة الجماعات اليهودية من الإتحاد السوفيتي (السابق) فقد اكتسبت أهمية كبرى هي الأخرى نظراً لأن الإتحاد السوفيتي (السابق) ضم ثلثي أكبر جالية يهودية في العالم بعد الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ عدد السوفييت اليهود عام ١٩٨٩ م نحو (٢,٢) مليون نسمة. وقد ركزت الحركة الصهيونية - في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات - جل اهتمامها على تهجير هؤلاء اليهود وذلك بتأييد ودعم كاملين من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من عدم رغبتهم في الهجرة إلى «إسرائيل» لعدة أسباب لعل أهمها عدم إيمان غالبيتهم بالصهيونية ومقولاتها عن أن «إسرائيل» هي جنة اليهود وملاذهم من الإضطهاد، كما أن حلم هؤلاء بالثراء وجمع المال وتحقيق الحراك الاجتماعي جعل من الولايات المتحدة القبلية الأولى لهم<sup>(١)</sup>. وهذه الحقيقة أكدتها أرقام المهاجرين السوفييت اليهود من الإتحاد السوفيتي - ومن روسيا قبل عام ١٩١٧ - فقد كانت إسرائيل بمثابة محطة عبور إلى الولايات المتحدة بالنسبة إلى الكثير منهم<sup>(٢)</sup>. وحينما أصبحت الظروف الدولية مواتية، وتدهورت الأوضاع الداخلية في الإتحاد السوفيتي كان التعاون الإسرائيلي - الأمريكي - السوفيتي يقصد تهجير الجماعات اليهودية من الإتحاد السوفيتي<sup>(٣)</sup>.

(١) لمزيد من التفاصيل حول دوافع وأوضاع المهاجرين اليهود السوفيت، انظر :

- عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت، مرجع سبق ذكره.

- بسام محمد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٣ - ١٢٦.

- أحمد يوسف أحمد، هجرة اليهود السوفيت إلى الكيان الصهيوني في عهد الوهاب المسيري وآخرون؛ المشروع الصهيوني في

الفكر والتطبيق (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣)، ص: ١٨٩ - ٢٠١.

(٢) حيث بلغت نسبة السوفييت اليهود الذين غادروا البلاد في الفترة من نهاية السبعينيات وحتى نهاية عقد الثمانينيات ٩٠٪ من القادمين الأمر الذي جعل ساسة «إسرائيل» يتوقفون عن السعي إلى جلب السوفييت اليهود والإنظار حتى تكون الظروف الدولية والإقليمية مواتية، انظر :

- عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٢.

(٣) تمثل هذا التعاون الإسرائيلي - الأمريكي - السوفيتي فيما تم الاتفاق عليه في جنيف وموسكو عام ١٩٨٨ بين الأطراف الثلاثة، والذي تم إعتماده عام ١٩٨٩ في قمة «مالطا» الأمريكية السوفيتية. وقد إتفق الطرفان على النقاط التالية : - فتح الحدود السوفيتية أمام كل اليهود الراغبين في الهجرة - حرية الحركة بشكل كامل «إسرائيل» ومنظمات الشتات اليهودي التي تشرف عليها «إسرائيل» من أجل تنظيم الهجرة - خفض كبير للهجرة اليهودية نحو الولايات المتحدة، وإلغاء التسهيلات والإجراءات التي تسهل هذه الهجرة - تسهيلات اقتصادية وسياسية للإتحاد السوفيتي في حال تشجيعه هجرة اليهود السوفيت، وذلك بواسطة وسطاء يهود أمريكيين - منح إسرائيل قروض ومساعدات إضافية من أجل إقامة المهاجرين السوفيت في «إسرائيل». ورد هذا في تقرير أعدته لجنة دولية تشكلت في واشنطن وباريس حملت إسم «لجنة الحدود المفتوحة» من أجل تشجيع فتح حدود دول أخرى أمام هجرة اليهود السوفيت، وقد نشرت مجلة «اليوم السابع» مقتطفات واسعة من هذا التقرير في عددها رقم (٣٢٢) الصادر في ٩ يوليو عام ١٩٩٠ من باريس.

وقد تضاربت الأرقام حول أعداد المهاجرين السوفييت اليهود، حيث اتجهت وسائل الدعاية الصهيونية إلى تضخيم هذه الأعداد بهدف التأكيد على مزاعمهم بأن «إسرائيل» هي موطن كل يهود العالم وحاميتهم من جهة، ومن أجل تعزيز المعونات المالية الأمريكية لاستيعابهم من جهة أخرى. هذا بجانب أن تضخيم عدد المهاجرين السوفييت اليهود وتصويره على أنه إنتصار ضخم كان يقصد تحجيم إنتفاضة الشعب الفلسطيني وتبسيط عزم أبنائها أيضاً<sup>(١)</sup>. وقد أورد «زئيف كاتس» - المحاضر في قسم الدراسات الروسية في الجامعة العبرية - الرقم (٢٦٣,٧٠٠) للدلالة على إجمالي عدد المهاجرين السوفييت اليهود إلى «إسرائيل» في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٩٠. حيث شهد العام ١٩٨٩ قدوم ١٣٠٠٠ مهاجر سوفييتي، كما وصل مايربو على ٤٩٠٠٠ مهاجر في النصف الأول من العام ١٩٩٠ (وهو عدد يفوق مجمل المهاجرين السوفييت من ١٩٤٨ - ١٩٧٠)<sup>(٢)</sup>. وحسب الأرقام التي أصدرتها وزارة الإستيعاب والهجرة الإسرائيلية فإن عدد المهاجرين السوفييت اليهود في الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ هي على التوالي : (٦٧,٦٠٠)، (٦٥,٠٠٠)، (٥٩,٠٠٠). أما في الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٩٧ فكان الرقم (١٧,٧٧٩) مهاجر<sup>(٣)</sup>.

وتتعين الإشارة - هنا - إلى أن المهاجرين اليهود السوفييت يتسمون بارتفاع مستوى التعليم بينهم، وارتفاع أعداد الكفاءات من علماء وأكاديميين، وذلك بجانب أن جلهم غير متحم فكرياً إلى الأحزاب السياسية في «إسرائيل» مما جعلهم يشكلون قائمة حزبية مستقلة تدافع عن مصالحهم في إنتخابات ١٩٩٦ والتي حصلت على سبعة مقاعد بعد أن حصلت على (١٧٤,٩٢٨) صوتاً بنسبة (٥,٧٪) من إجمالي الأصوات الصحيحة، الأمر الذي يكشف عما يمثلته المهاجرون السوفييت من ثقل سياسي مؤثر<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر في هذا :

- عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفييت.....، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٢ - ١٨٤.

(٢) زئيف كاتس، الهجرة من الإتحاد السوفيتي : التركيب الاجتماعي والمهني والهوية اليهودية (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت عدد (٥)، شتاء ١٩٩١)، ص: ٣٧٢ - ٣٨٥.

(٣) وذلك حسبما أوردته وكالات الأنباء المختلفة ونقلته جريدة الحياة الصادرة من لندن في ٤ مارس ١٩٩٧، ٢٠ يونيو ١٩٩٧.

وهذه الأرقام تجل إجمالي عدد المهاجرين السوفييت في المشر سنوات الأخيرة يربو على نصف مليون.

(٤) تتعين الإشارة - في نهاية حديثنا عن هجرة السوفييت اليهود إلى «إسرائيل» - إلى أن جل المهاجرين السوفييت اليهود يواجهون مشاكل جمة بمجرد وصولهم إلى «إسرائيل»، ومن هذه المشاكل : البطالة، والإسكان، ونظرة المتدينين اليهود إليهم، ومشكلات الزواج المختلط. فعلى سبيل المثال تشرّد المدعى العام السابق لمنطقة ريفا، عاصمة جمهورية لانفيا السوفيتية (سابقاً) (وكان عمره ٧٢ سنة) في شوارع حيفا، فبعد أن نفذت الإعانة المقدمة له ولزوجته طرد من الفندق. والمهندس «يعقوب غوفمان» (٥٠ عاماً) صاحب الخبرة الطويلة في أجهزة التوليد الكهربائي أعطوه وظيفة عامل نظافة في أحد =

#### خامساً : الهجرة المعاكسة وآثارها على «الدولة» :

تشهد «إسرائيل» حركة نزوح واسعة النطاق، حيث يهاجر كل عام الآلاف من اليهود بهدف الاستقرار في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وتطلق الحركة الصهيونية لفظة «يريداء» العبرية على هذه الهجرة، ولفظة «يورديم» على من يفعل ذلك. وتعني لفظة «يريداء» الهبوط أو الإرتداد، ومن هنا «فاليورديم» هم النازحون أو الهابطون أو المرتدون. كما تطلق الحركة على من يهاجر من موطنه بدعوى التوجه إلى «إسرائيل»، ولكنه يغير طريقه في محطات الإنتظار ويتجه إلى دول أخرى للاستقرار فيها، أو الذي يتخذ من «إسرائيل» محطة وصول مؤقتة يستأنف بعدها الهجرة إلى بلاد الإشتيطان الحديثة الأخرى، تطلق عليه لفظة «نشيراء» أى «التساقط»، (وهي لفظة مشتقة من فعل «نشر» أو «قطع» أو «لم يستكمل المسيرة»)<sup>(١)</sup>.

وغنى عن البيان أن الحركة الصهيونية فى إستخدامها لهذه الألفاظ - ذات الدلالة الدينية - تؤكد على أن الهجرة المعاكسة من فلسطين (ثم من «إسرائيل») هى خيانة للمبادئ الصهيونية، وخروج على نصوص التوراة والتلمود، كما أنها تمثل إنهياراً أخلاقياً.

وبرغم أن «إسرائيل» كيان إشتيطانى إلا أن الهجرة المعاكسة تُثير قلق قادة الحركة الصهيونية وساسة الدولة حتى اليوم، وخاصة بعد ظهور منظمات يهودية تعمل على مساعدة الراغبين فى النزوح إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، حيث تقوم بتعليمهم اللغة الإنجليزية، وإمدادهم بالمعونات المالية وتنظيم عمليات هجرتهم<sup>(٢)</sup>.

= الفنادق. وقد دفعت هذه الأوضاع العديد منهم إلى السكن فى الحدائق العامة. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأوضاع، وحول هجرة اليهود السوفيت عموماً وتصنيفهم المهنى والطائفى والحزبى:

- زئيف كائس، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٧٤ - ٣٨١.
- عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفيت .....، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٥ - ٢٨٠.
- تقرير حول «صراع البقاء» فى إسرائيل بين المهاجرين الجدد والقدامى، مجلة اليوم السابع، العدد ٣٢٤، ٣٢ يوليو ١٩٩٠، باريس، ص: ١٨ - ١٩.
- أما الأرقام الخاصة بقوة اليهود السوفيت فى الإنتخابات الأخيرة فمستمدة من:
- النتائج الرسمية للإنتخابات البرلمانية، مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد التاسع عشر، يوليو ١٩٩٦)، ص: ٦٠.

(١) عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٥.

(٢) انظر فى هذا:

- إلياس زين، هجرة الأدمغة والهجرة المضادة من إسرائيل (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١).
- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١١١.
- محمد السيد سعيد، أميرة سلام، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠.

وتشمل عمليات النزوح و «التساقط» أولئك اليهود الذين قدموا من شتى أنحاء العالم إلى فلسطين، كما تشمل اليهود المولودين فى «إسرائيل» - جيل الصابرا - ومن هؤلاء النازحين من يعلن صراحة - لدى مغادرته «إسرائيل» - عن عزمه على الهجرة بشكل نهائى، ومنهم من لا يصرح بذلك، حيث يغادر هؤلاء البلاد ثم لا يعودوا إليها مفضلين البقاء فى الخارج<sup>(١)</sup>.

وتوضح الأرقام المتوافرة عن أعداد النازحين اليهود جسامة الهجرة المعاكسة وتعظيم تأثيرها على الكيان الإسرائيلى. لقد كان ينزح عن فلسطين مايقرب من (٢٠٠) شخص يهودى سنوياً إبان فترة الإنتداب البريطانى، وذلك مقابل (١٠٠٠) مهاجر سنوياً إلى فلسطين، أى بنسبة ٢٠٪ من القادمين<sup>(٢)</sup>. وبعد عام ١٩٤٨ شهدت البلاد - فى بعض السنوات مثل ١٩٥٣، و ١٩٨٠، و ١٩٨١، و ١٩٨٥، و ١٩٨٦، و ١٩٨٧، و ١٩٨٨ - معدلات هجرة صافية سالبة، حيث هاجر من البلاد عدد يفوق عدد القادمين إليها. ويوضح الجدول التالى أعداد المهاجرين إلى «إسرائيل»، والمهاجرين منها، ونسبة النازحين إلى إجمالى عدد المهاجرين، وذلك فى الأعوام من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٨ م.

(١) إلياس زين، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠.

(٢) جالينا نيكيتينا، دولة إسرائيل: خصائص التطور السياسى والإقتصادى (دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ)، ص: ١٦٧.



جدول رقم (٥)

أعداد القادمين إلى «إسرائيل» والنازحين منها في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٨

ونسبة النازحين إلى القادمين

السنة	القادمون	المغادرون	نسبة النازحين إلى القادمين %	السنة	القادمون	المغادرون	نسبة النازحين إلى القادمين %
١٩٤٨	١٠١,٨١٩	١١,٥٤	١,١	١٩٦٩	٣٧,٨٠٤	١١,٨٣٥	٣١,٣
١٩٤٩	٢٣٩,٥٧٦	٧,٥٠٠	٣,١	١٩٧٠	٣٦,٧٥٠	٥,٥٠٠	١٥
١٩٥٠	١٧٠,٢١٥	١٠,٠٠٠	٥,٨	١٩٧١	٤١,٩٣٠	١٠,٦٠٠	٢٥,٣
١٩٥١	١٧٥,١٢٩	١٠,٥٠٠	٦	١٩٧٢	٥٥,٨٨٨	٩,٥٠٠	١٧
١٩٥٢	٢٤,٣٦٩	١٣,٥٠٠	٥٥,٣	١٩٧٣	٥٤,٨٨٦	١٤,٨٠٠	٢٧
١٩٥٣	١١,٣٢٦	١٣,٠٠٠	١١٤,٧	١٩٧٤	٣١,٩٧٩	٢٠,٠٠٠	٦٢,٥
١٩٥٤	١٨,٣٧٠	٧,٥٠٠	٤٠,٨	١٩٧٥	٢٠,٠٢٨	٢٠,٠٠٠	٩٩,٨
١٩٥٥	٣٧,٤٧٨	٦,٤٠٠	١٧	١٩٧٦	١٩,٧٥٤	١٣,٥٠٠	٦٨,٣
١٩٥٦	٥٦,٢٣٤	١١,٤٠٠	٢٠,٢	١٩٧٧	٢١,٤٢٩	١٤,٣٠٠	٦٦,٧
١٩٥٧	٧١,٢٢٤	١١,٤٠٠	١٦	١٩٧٨	٢٦,٣٩٤	١٣,٠٠٠	٤٩,٣
١٩٥٨	٢٧,٠٨٢	١١,٧٠٠	٤٣,٢	١٩٧٩	٣٧,٢٢٢	٣٠,٠٠٠	٨٠,٥
١٩٥٩	٢٣,٨٩٥	٩,٧٥٠	٤٠,٨	١٩٨٠	٢٠,٧٨٧	٣٠,٠٠٠	١٤٤,٣
١٩٦٠	٢٤,٥١٠	٨,٨٠٠	٣٦	١٩٨١	١٢,٥٩٩	٣٦,٠٠٠	٢٨٥,٧
١٩٦١	٤٧,٦٣٨	٧,٣٣٠	١٥,٣	١٩٨٢	١٣,٢٤٣	١٤,٥٨٧	١١٠,١
١٩٦٢	٦١,٣٢٨	٧,٦٤٤	١٢,٤	١٩٨٣	١٦,٤٧٨	١٥,٠٠٠	٩١
١٩٦٣	٦٤,٣٦٤	١٠,٨٦٦	١٧	١٩٨٤	١٩,٨٦٦	١٧,٠٠٠	٨٥,٦
١٩٦٤	٥٤,٧١٦	٩,١٢١	١٦,٦	١٩٨٥	١٠,٦٤٢	٢١,٨٧٧	٢٠٥,٥
١٩٦٥	٣٠,٧٣٦	٧,٩٤١	٢٦	١٩٨٦	٩,٥٠٥	١٤,٣٠٠	١٥٠,٤
١٩٦٦	١٥,٧٣٠	٧,٧٩٣	٥٠	١٩٨٧	١٢,٩٦٥	١٧,٠٠٠	١٣١,١
١٩٦٧	١٤,٣٢٧	١١,٢٣٠	٧٨,٣	١٩٨٨	١١,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٧٢,٧
١٩٦٨	٢٠,٥٤٤	١٠,٠٤٤	٥٠	الإجمالي	١,٨٠٢,٤٤٢	٥١٤,٠٣٢	٢٨,٥

المصدر : تمت صياغة هذا الجدول اعتماداً على :

- عمران أبو صبيح، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٨.

- بسام محمد المبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٨ - ١٢٩.

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن الأعوام الأخيرة ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٩٨٨ قد شهدت تزايداً ملحوظاً في معدلات النزوح، ففي الأعوام المذكورة كان عدد النازحين أكبر من عدد القادمين، وفي الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٨٨ كانت النسبة الإجمالية للنزوح تربو على ٢٨٪. وحسب تقرير أعده المدير الأسبق للوكالة اليهودية «شموئيل لاهيس» فإنه يعيش في الولايات المتحدة ما بين (٣٠٠) و (٥٠٠) ألف إسرائيلي، ويطلق على هؤلاء النازحين عبارة «الدياسبورا الإسرائيلية». وهذه العبارة تثير كثيراً من القلق لدى الإسرائيليين، فالدياسبورا لفظة تشير إلى اليهود الذين يقطنون خارج «إسرائيل» ولا يمكنهم الهجرة إليها لسبب أو لآخر<sup>(١)</sup>. كما تجدر الإشارة إلى أن معظم المهاجرين اليهود الإيرانيين الذين هاجروا بعد ثورة ١٩٧٩ من إيران قد هاجر إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن ثمة تناسباً عكسياً بين عدد النازحين، وعدد القادمين فكلما انخفضت أعداد القادمين كلما زادت أعداد النازحين، ومرد ذلك أنه مع توقف أو تقلص عمليات الهجرة، تتفاقم الأعباء الاقتصادية، وتتعاظم تكاليف الخدمة العسكرية على المقيمين، الأمر الذي يتمخض عنه مزيد من النازحين<sup>(٣)</sup>.

ويلعب العامل الاقتصادي دوراً فاعلاً في حركة النزوح من «إسرائيل»، فتدري الأوضاع الاقتصادية (من ارتفاع في معدلات البطالة، وتفاقم نسب التضخم والديون الخارجية) يؤدي إلى تزايد رغبة الإسرائيليين في الخروج من البلاد بهدف تحسين وضعهم الاقتصادي، ومن هنا تزداد معدلات النزوح. والحق أن هذا أمر طبيعي، فلئن كان الدافع الرئيسي لجُل حركات هجرة الجماعات اليهودية هو في الأساس دافع اقتصادي، فإنه لا غرابة أن يكون نفس العامل سبباً في نزوحهم من جديد. وبجانب هذا العامل الاقتصادي ثمة عوامل أخرى لاتقل أهمية وتمثل في العامل الاجتماعي، والعامل الأمني، وكشف عمليات التضييل التي تمارسها الوكالة اليهودية بغرض دفع اليهود إلى الهجرة، وغيرها<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر فقي هذا المضمون :

- عبد الوهاب المسيري، الإستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٥.

(٢) صموئيل التينجر، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٩.

(٣) بسام محمد المبادي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٩.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل حول أسباب ودوافع الهجرة المعاكسة :

- إلياس زين، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤١ - ١٧١.

- عبد الوهاب المسيري، الإستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٨ - ١١٩.

- عمران أبو صبيح، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٣ - ١٣٣.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المهاجرين من «إسرائيل» هم من ذوى المهارات المهنية والكفاءات الأكاديمية التي تفوق المستوى العام فى «إسرائيل» ولهذا فإنه كثيراً ما يُطلق على هجرة هؤلاء عبارة «هجرة الأدمغة». وقد هاجر حتى عام ١٩٨٧ ما يقرب من (٣٢) ألف أكاديمي إسرائيلي تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والأربعين عاماً، و (٨٠٠٠) مهندس، و (١٧١) ضابط كبير فى الإحتياط برتبة عقيد فما فوق، كما أن (٤٠٠) شخص من أرسلوا فى بعثات حكومية فى الأعوام من ١٩٦٦ حتى ١٩٨٥، ودخلوا الولايات المتحدة الأمريكية قد غيروا وضعهم واختاروا البقاء هناك (١).

وهكذا يمكننا القول أن السنوات التى تشهد تردى الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وتفاقم الانقسام الاجتماعى بين المستوطنين الذين يختلفون عرقياً واقتصادياً ودينياً واجتماعياً، وتعاظم أزمات الاستيعاب، تشهد أيضاً إرتفاعاً فى معدلات النزوح، الأمر الذى يهدد دعائم الحركة الصهيونية، ويقض مضجعها، ويثبت زيف إدعاءاتها.

### المطلب الثالث: العلاقة بين الطوائف والفئات المختلفة فى المجتمع :

لم يكن غريباً على مجتمع شيد بنيانه عن طريق هجرة جماعات يهودية من شتى أصقاع الأرض أن يشهد العديد من الأزمات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن حلم زعماء الحركة الصهيونية بدولة - تجمع «الشتات اليهودى» من كافة أنحاء العالم وتنتهى «المسألة اليهودية» التى عانت منها الجماعات اليهودية أينما وجدت - قد تبخر وتلاشى بمجرد وصول أفراد تلك الجماعات إلى أرضهم غريباء عنها بقدر ما هى غريبة عنهم. ولعل من أهم تلك الأزمات والمشكلات التى عانى - ولا يزال - منها الكيان الإسرائيلى هو التمييز بين الطوائف والفئات المختلفة. فمن ناحية، ثمة تمييز بين اليهود الغربيين، واليهود الشرقيين، ومن ناحية أخرى، ثمة تمييز ضد العرب من قبل اليهود الغربيين والشرقيين على حد سواء. هذا بجانب التناقض والصراع الدائم بين اليهود المتدينين، واليهود العلمانيين. وفى هذا المطلب ينصب الإهتمام على الموضوعين الأولين، على أن نرجع الحديث عن الموضوع الثالث إلى الباب الثانى من هذا البحث بإذن الله.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول التركيب العمرى والمهنى والتعليمى للنازحين :

- المرجع السابق، ص: ١٣٤ - ١٣٧.

- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٧ - ١١٨.

- إلياس زين، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩.

### أولاً: التمييز ضد اليهود الشرقيين :

ترتد أسس العلاقة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين - القائمة على التمييز ضد اليهود الشرقيين - إلى ما قبل قيام الدولة بقرون، ذلك لأن التباين بين الفريقين هو - فى الأساس - تباين فى التاريخ والثقافة واللغة والعادات والتقاليد والطقوس الدينية، نبتت بذوره الأولى مع هجرة اليهود السفارديين من الأندلس فى نهاية القرن الخامس عشر، وانتشرت آثاره فى كل بلد عاش فيه السفارديون بجوار الإشكنازيين. وقد تأصلت وتعمقت صور هذا التباين حينما قامت الدولة، حيث عاش أفراد الجماعات اليهودية على أرض واحدة، وهم ينتمون إلى أكثر من مائة دولة، ويتكلمون أكثر من ثمانين لغة. لقد كان تاريخ الجماعات اليهودية - فى مختلف عصورها التاريخية، وفى شتى البلدان - هو تاريخ منازعات وتعالٍ من فريق على فريق.

لقد تظاهر يهود الأندلس (السفارديون) بالمسيحية خوفاً من إضطهاد المسيحيين لهم ثم ما لبثوا أن عادوا إلى اليهودية بعد خروجهم من الأندلس. وبحكم إختلاطهم مع الشعوب التى عاشوا بينها، وإطلاعهم على ثقافتها وآدابها فقد جمعوا بين الثقافة الدينية والثقافة العلمانية (١). أما اليهود الإشكنازيون فقد ظلوا منعزلين فى أحياء خاصة بهم، متمسكين بالعادات والطقوس الدينية. وبحكم أن اللغة اللاتينية هى لغة الأدب والعلم فى أوروبا - آنذاك -، وبحكم أن اليهود كانوا يرون أنها لغة الكنيسة المسيحية فلم يعنوا بها وظلوا - بذلك - بعيداً عن الحضارة والثقافة والفلسفة والأدب (٢).

وقد كان من جرّاء ما سبق أن استطاع السفارديون إثبات أنفسهم اقتصادياً فى كل بلد هاجروا إليه فكانوا أغنى وأكثر نفوذاً من الإشكنازيين ذلك لأنهم حملوا شيئاً من ثرواتهم من الأندلس فى الوقت الذى ظل فيه الإشكنازيون فقراء حتى فى البلدان التى وصلوا إليها من بلدان «الغيتو» حال إنجلترا والولايات المتحدة. وكان من نتائج ذلك أن نظر السفارديون بتعالٍ وتكبر إلى الإشكنازيين بلغ أحياناً حد الإحتقار. لقد كان السفارديون يشكلون طبقة أرستقراطية ثرية فى أى بلد يحلون به (٣).

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

- أحمد عثمان، تاريخ اليهود : الجزء الثانى، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٥ - ١٧٨.

(٢) هلداسيمان صايغ، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٧.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

- المرجع السابق، ص: ٢٩ - ٣٢.

وهكذا نتج عن التباين الثقافي والحضارى بين الفريقين تباين حقيقى بينهما فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لصالح السيفارديين. وقد ظل الحال على ذلك الوضع فى سائر الدول التى هاجر إليها السيفارديون إلى أن ظهرت الحركة الصهيونية فى أوروبا الشرقية على يد الإشكنازيين فانقلب الحال رأساً على عقب. وفى فلسطين ظل الحكم الذاتى اليهودى فى يد يهود فلسطين (أى أولئك اليهود الذين كانوا يعيشون فى فلسطين من مئات السنين، واليهود الشرقيون الذين كانوا يهاجرون إلى فلسطين بدوافع دينية) إلى أن بدأت هجرة الجماعات اليهودية الإشكنازية من روسيا وشرق أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر. لقد راح الإشكنازيون يرفضون سيطرة الشرقيين على الحكم الذاتى لليهود، وينفصلون عنهم اقتصادياً، ويعيشون فى أحياء خاصة بهم، وينشئون لأولادهم مدارس لا يدخلها أبناء الشرقيين<sup>(١)</sup>. وإبان السنوات الأولى من عمر الصهيونية فى فلسطين تلقى اليهود الشرقيون عدة ضربات من الإشكنازيين كان من أبرزها<sup>(٢)</sup>:

- جمع المساعدات والمعونات من الخارج وتوزيعها لصالح المهاجرين الإشكنازيين فقط.
- إقامة مؤسسات وهيئات خاصة بالإشكنازيين وعلى رأسها المنظمة الصهيونية العالمية، تلك المنظمة التى راحت تعمل لصالح المستوطنات الإشكنازية فى الداخل والخارج.
- إرغام يهود فلسطين على عدم جمع التبرعات المالية من الخارج.
- فرض طريقة الانتخاب بالقائمة النسبية بدلاً من الانتخابات الفردية فى المؤسسات اليهودية الوليدة مما مكن الإشكنازيون من السيطرة.
- محاربة كل محاولة لإنشاء تنظيم سياسى يجمع الشرقيين.
- التمييز ضد المهاجرين اليهود من البلدان العربية والإسلامية حيث لم تكن المؤسسات الصهيونية باستجلاهم إلا حينما احتاجت إليهم<sup>(٣)</sup>.
- إتباع سياسة تجهيل الشرقيين بفرض رسوم دراسية عالية عليهم.

(١) انظر فى ذلك :

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٣ - ٤٦.

(٢) انظر فى ذلك بتوسع :

- المرجع السابق، ص: ٤٨، ٦١، ٦٣، ٦٦ - ٦٧.

(٣) وذلك حال حاجتها إلى اليهود اليمنيين عامى ١٩١١، ١٩١٢ لمنافسة العمل العربى، وحاجتها إلى يهود كردستان وإيران لاستخدامهم فى المهاجر والأعمال الشاقة. وكان من مظاهر إستغلالها وإحتقارها للسيفارديين أيضاً تحويلها لليهود اليونانيين - والذين هم من أصل سيفاردى ولديهم خبرة ومهارة فى أعمال التجارة والملاحة - إلى عمالين وعمال فى الموانئ. انظر فى ذلك :

- المرجع السابق، ص: ٦٧.

وقد راح المهاجرون الإشكنازيون يصفون اليهود الشرقيين بأبشع الأوصاف، فهم «وحوش بشرية» لدى «بن غوريون»<sup>(١)</sup> الذى شبههم أيضاً بـ «الزئوج»، وهم «متخلفون يعيشون حياة العصور الوسطى»، و «يخضعون تماماً للفرائز البدائية والمتوحشة»، و «لم يمارسوا خلال مئات السنين الأخيرة سوى دور سلبي فى تاريخ الشعب» كما جاء على ألسنة القادة الصهانية<sup>(٢)</sup>.

ويمكننا أن نجمل الأسباب التى مهدت السبيل لتعميق الهوة بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين فى «إسرائيل» وإستمرارها حتى اليوم، ولتبوء اليهود الغربيين مكان الصدارة فى المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً فى الأمور التالية :

- تأصيل عادة الاختلافات بين الطوائف والفرق اليهودية فى مختلف العصور، وفى مختلف البلدان التى تواجدوا فيها. لقد احتقر يهود أسبانيا يهود ألمانيا فى الولايات المتحدة ثم احتقر يهود ألمانيا يهود شرق أوروبا بعد ذلك فى الولايات المتحدة أيضاً. بل إن ثمة خلافات بين اليهود حتى فى البلدان التى استقروا فيها لمدد طويلة، وذلك حال ماهو قائم بين الطوائف اليهودية الثلاث فى الهند. وفى وقتنا المعاصر، ينظر اليهود الغربيون إلى اليهود الشرقيين بعين الإحتقار، هذا فضلاً عن أن هناك إختلافات واضحة داخل كل فريق، فيهود روسيا ينظرون لأنفسهم على أنهم صفوة الشعب الإسرائيلى، وأن من عداهم لايتساوون معهم فهم غرباء فى نظرهم، كما يعانى يهود أثيوبيا (الفلاشا) من إحتقار وإزدراء كافة فئات المجتمع.

- التراث ذهنى للخلافات القديمة بين اليهود الشرقيين والغربيين (السيفارديين والإشكنازيين) فى أوروبا وأمريكا. ولهذا فقد كان طبيعياً أن يجد المهاجرون الإشكنازيون فى إضطهاد السفارديين - والشرقيين عموماً - عزاءً عما قاسوه هم أنفسهم من يؤس وتأخر وتمييز<sup>(٣)</sup>.

- أسبقية اليهود الشرقيين فى الإقامة فى فلسطين، فمنذ القرن السادس عشر عاش هؤلاء مع

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن «بن غوريون» هذا كان لاجئاً على أن يقول أنه إشكنازى حينما ذهب إلى «سالونيك» بتركيا عام ١٩١٢ ليدرس التركية ذلك لأن يهود سالونيك كانوا يحتقرون الإشكنازيين.

(٢) انظر فى ذلك :

- نوم سينف، الإسرائيليون الأوائل : ١٩٤٩، ترجمة : خالد عايد وآخرون (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦)، ص: ١٦٦ - ١٧٢.

(٣) هلدا شعبان صايغ، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٨.



يهود فلسطين حتى الهجرات الإشكنازية في أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفع الإشكنازيون إلى ممارسة التمييز ضدهم<sup>(١)</sup>.

— أدت الاختلافات الدينية بين الشرقيين والغربيين إلى اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية. وذلك فضلاً عن المستوى الثقافي والحضارى المنخفض لليهود الشرقيين الذين هاجروا بعد قيام الدولة من البلدان العربية والإسلامية وعدم تخصصهم المهني وهجرة صفوفهم إلى فرنسا وكندا<sup>(٢)</sup>. وقد كان من ثمار ذلك شعور الجماعات اليهودية الإشكنازية بالتفوق الثقافي والحضارى، ونظرتهم إلى اليهود الشرقيين بعين الإحتقار والإزدراء<sup>(٣)</sup>. وقد أدى تفوق اليهود الإشكنازيين عددياً على اليهود الشرقيين عشية قيام الدولة إلى تفاقم هذا الوضع<sup>(٤)</sup>.

— ظهور المسألة اليهودية في أوروبا، وتحمل يهود شرق أوروبا لصنوف متعددة من الإضطهاد والتمييز. ومن هنا كان طبيعياً أن يسيطر هؤلاء على مقاليد الأمور في الحركة الصهيونية بعد نشأتها على يد أبنائهم<sup>(٥)</sup>. وقد ترتب على هذا عدم إهتمام اليهود الشرقيين بالحركة الصهيونية، ذلك لأنهم لم يعانون من الإضطهاد والتمييز، ولم يشتركوا في إنشائها، ومن هنا لم يكن لليهود الشرقيين أية دوافع عقائدية لهجرتهم. لقد دفع هؤلاء إلى الهجرة تحت ظروف محلية وإقليمية معينة، الأمر الذي تمخض عنه تعميق التمييز بينهم وبين اليهود الغربيين.

— مساعدة الإنتداب البريطانى لليهود الغربيين، وتدعيم نفوذهم سياسياً ومالياً، وذلك على حساب يهود فلسطين واليهود الشرقيين<sup>(٦)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص: ٤٤ - ٤٦.

(٢) انظر فى ذلك :

— حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢١ - ٢٢٢، وكذا :

— Gaulnoor, I.; Israeli Democracy in Transition in Medding, P. (ed); Op. cit., P. : 133.

(٣) Morag - Talmon, P.; The Integration Processes of Eastern Jews in Israeli Society (1948 - 1988) in Medding, P.; Op. cit., P. : 32 - 34.

Borthwick, B.; Comparative Politics of the Middle East : An Introduction (Prentice-Hall, Inc., (٤) Englewood Cliffs, New Jersey, 1980), P. : 98 - 100.

(٥) انظر فى هذا الصدد بتوسع :

— Kimmerling, B. (ed); Op. cit., P. : 222 - 224.

— عبد الحفيظ محارب، الهوية الاجتماعية فى إسرائيل (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، عدد (١٥)، نوفمبر ١٩٧٢)، ص: ٤٠.

(٦) انظر لتفاصيل موسعة حول دور الإنتداب البريطانى فى سياسة التمييز بين فئات اليهود المختلفة :

— Kimmerling, B.; Op. cit., P. : 28 - 52.

— تحويل قادة الحركة الصهيونية للمساعدات المالية المحولة من الخارج لصالح المستوطنين الإشكنازيين والمستوطنات الإشكنازية فقط قبيل قيام الدولة. وذلك فضلاً عن إستغلال قادة الدولة للتعويضات الألمانية لصالح اليهود الإشكنازيين وضمان إستيعاب هجرتهم من روسيا وبولندا وغيرها من دول أوروبا، وذلك على حساب اليهود الشرقيين أيضاً<sup>(١)</sup>.

— تخوف قادة إسرائيل - ومن قبلها قادة الحركة الصهيونية - من أن تصبح إسرائيل بلداً شرقياً متوسطياً إذا ما تم الحفاظ على هوية وتقاليد وعادات اليهود الشرقيين، ومن هنا كانت سياسة «تغريب» اليهود الشرقيين، والعمل على طمس هويتهم الشرقية، والقضاء على عاداتهم وثقافتهم وتقاليدهم الأصلية؛ وذلك بقصد جعل الدولة ذات طابع غربى محض<sup>(٢)</sup>. إن «إسرائيل» تمثل «حاجزاً فى مواجهة آسيا وكموقع أمامى للحضارة فى مواجهة البربرية» وذلك كما تطلع إليها «هرتزل» فى كتابه الشهير<sup>(٣)</sup>.

— عدم سكوت الجيل الثانى من اليهود الشرقيين على الغبن والتمييز الواقعين عليه خاصة أن القوانين الإسرائيلية لا تفرق بين اليهود داخل «إسرائيل». لقد كانت مطالب جيل الآباء مقتصرة على تلبية الحاجات اليومية الملحة من سكن وملبس ومأكل، أما الأبناء فيتطلعون إلى تحقيق المساواة التامة ولا يرضخون - كما رضخ آباؤهم من قبل - لممارسات التمييز<sup>(٤)</sup>، ومن هنا شهدت «إسرائيل» العديد من صور الإحتجاج والتمرد على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

— التشابه الواضح بين اليهود الشرقيين والعرب فى الشكل وفى طريقة الحياة وفى التقاليد واللغة أدى إلى أن ترسخ فى أذهان اليهود الغربيين ذلك التشابه. ومن هنا كان خوف الغربيين من حدوث تقارب أو تحالف بينهم<sup>(٥)</sup>.

هذا وتتعدد مظاهر التمييز العنصرى ضد اليهود الشرقيين فى «إسرائيل»، فثمة تمييز عنصرى

(١) انظر فى هذا :

— جدد جلادى، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٢.

— عبد الحفيظ محارب، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) انظر فى ذلك :

— هلدا شعبان صايغ، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٢.

— عبد الحفيظ محارب، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٣) تيودور هرتزل، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٥.

(٤) عبد الحفيظ محارب، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩.

(٥) هلدا شعبان صايغ، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧.

في جُل قطاعات المجتمع من إسكان وتعليم وصحة وإقتصاد وجيش، وغيرها. ويكفي أن نشير هنا إلى بعض أبرز هذه المظاهر :

- إنجاء قادة الصهيونية - ومن بعدهم ساسة «إسرائيل» - إلى طمس الهوية الثقافية لليهود الشرقيين، والقضاء على تقاليدهم وعاداتهم، ومنع الزواج المختلط أو حتى الإختلاط بالشرقيين في الحياة اليومية. هذا فضلاً عن تعرض اليهود الشرقيين، في كثير من الأحيان، للعديد من الإهانات والأوصاف غير اللائقة بخصوص شكلهم وعاداتهم<sup>(١)</sup>.

- تعرض اليهود الشرقيين لصنوف عديدة من التمييز في مجال الإسكان، وذلك بدءاً من المعسكرات الإنتقالية في محطات الإنتظار في الخارج، ومروراً بمعسكرات المهاجرين، والمعسكرات الإنتقالية (معبروت)، ومدن التطوير، والقرى التعاونية، وأحياء الفقر حول المدن، وإنهاء سياسة التمييز ضد الشرقيين في المساكن حتى اليوم. لقد كان المهاجرون الغربيون يُنقلون إلى المساكن المخصصة من العرب، وإلى مساكن معدة ومجهزة جيداً، في نفس الوقت الذي كان الشرقيون فيه يُتركون لمدد طويلة في الأكواخ والخيام المؤقتة في ظل أحوال صحية وغذائية سيئة، ودون تعليم أو رعاية مما أدى إلى تفشي الأمراض وإرتفاع عدد الوفيات. وقد علق «بن غوريون» على أوضاع المعسكرات الإنتقالية موجهاً كلامه إلى سكانها بقوله : «إن النبي موسى ترككم في الخيم مدة أربعين سنة في صحراء سيناء، أما أنا فلن أترككم في الخيام إلا لمدة بضعة أعوام فقط»<sup>(٢)</sup>. وقد قام «بن غوريون» بتعبئة هؤلاء المهاجرين الشرقيين في كتائب العمل وفرض عليهم القيام بالأعمال الشاقة، كما أرسل العديد منهم إلى الصفوف الأولى في جبهات القتال<sup>(٣)</sup>. وقد أقيمت المعسكرات الإنتقالية بجوار المستوطنات الإشتكنازية بهدف تزويدها بالعمل الرخيص وسط ظروف معيشية صعبة. أما مدن التطوير فقد أقيمت بهدف إقامة «سور إنساني» لحماية المستوطنات الإشتكنازية من الأعمال الفدائية العربية، وقد بلغ عدد هذه المدن عام ١٩٨٤ (٢٩) مدينة يقطنها مايربو على نصف مليون نسمة<sup>(٤)</sup>. ونتيجة للأحوال السيئة في المعسكرات الإنتقالية ومدن التطوير

(١) لتفاصيل موسعة حول هذا الموضوع انظر :

- المرجع السابق، ص : ١٢١ - ١٢٤.

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٧ - ٢٤٠.

- عبد الحفيظ محارب، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٣.

- Kimmerling : B.; OP. cit., P. : 222.

(٢) جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٧.

(٣) المرجع السابق، ص : ١٢٠.

(٤) بلغ عدد سكان المعسكرات الإنتقالية عام ١٩٥٤ مايربو على (٢٠٠٠٠٠) نسمة منهم ٨٠٪ من اليهود الشرقيين، وقد =

هربت آلاف غفيرة من اليهود الشرقيين إلى الأحياء الفقيرة حول المدن. وقد توسعت هذه الأحياء وتفاقت حدة الفقر فيها مع مرور السنوات وسميت بـ «الحزام الأسود». وقد بلغ عدد هذه الأحياء عام ١٩٧٧ مايربو على (٧٧) حياً<sup>(١)</sup>.

- إتباع سياسة «التغريب» بمعنى جعل «إسرائيل» بلداً غريباً، الأمر الذي أدى إلى جعل المناهج الدراسية ذات طابع إشتكنازي غريب، وطمس الحضارة والثقافة العربيتين، وإتباع سياسة تجهيل الشرقيين برفع رسوم الدراسة وتوجيههم إلى التعليم الصناعي والحرفي. كما تم إلغاء الخط العبرى الشرقى، وتشويه الشعر والأدب العبرى الشرقى، وتجاهل الشعراء والأدباء الشرقيين<sup>(٢)</sup>.

- من الناحية الاقتصادية، مارس ساسة الدولة سياسة التمييز في تعيين الموظفين لصالح اليهود الغربيين مما أدى إلى إنتشار البطالة في صفوف اليهود الشرقيين وإزدیاد حدة الفقر والبؤس الأمر الذي نجم عنه تفاقم حدة التفاوت بين الفريقين في مستوى الدخل والمعيشة، وخلق نوع من التقسيم العرقى / الطبقي يتمثل في وجود طبقة غربية غنية تتبوأ الوظائف والمناصب العليا في الدولة وطبقة شرقية فقيرة تقبع في قاع السلم الوظيفي ويمارس أفرادها المهن والحرف الحفيرة<sup>(٣)</sup>.

- ومن الناحية السياسية، يعانى اليهود الشرقيون من التمييز ضدهم وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها : طريقة الإنتخاب بالقائمة النسبية - والتي لا تمكن الشرقيين من الوصول إلى مناصب عليا

= تبقى منهم مايقرب من (٣٠٠٠٠) نسمة حتى عام ١٩٨٠. وكثيراً ما يقوم هؤلاء بمظاهرات إحتجاج ضد الحكومة، كما أنهم يطالبون الأمم المتحدة بالتدخل والإعتناء بهم كلاجئين، انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص : ١٣٩ - ١٤٠.

(١) المرجع السابق، ص : ١٨٨ - ١٩٧. ولزید من التفاصيل حول أوضاع المهاجرين في هذه المعسكرات والخيامات أنظر :

- هلدان شعبان صايغ، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٢ - ١٠٠.

- توم سيف، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣١ - ١٤٨، ١٧٩، ١٨٤.

- جالينا نيكتينا، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٠.

(٢) علق أحد زعماء اليهود المغاربة عام ١٩٦٢ على هذه السياسة بقوله أن عدد الأساتذة اليهود المغاربة في جامعة السوربون أكبر من عدد الطلاب اليهود المغاربة في الجامعة العبرية، انظر في هذا :

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٧ - ٢٥٥.

- Morag - Talmon, P. ; Op. cit., P. : 26 - 27.

- Galnoor, I.; Op. cit., P. : 133 - 134.

- Morag - Talmon, P., Loc. cit.

- هلدان شعبان صايغ، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٦ - ١٢٠.

- عبد الحفيظ محارب، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٨.

لأن اليهود الغربيين هم الذين يسيطرون على مقاليد الأمور داخل جُل الأحزاب السياسية - والحيلولة دون قيام منظمات سياسية شرقية الطابع <sup>(١)</sup>. وقد نجم عن ذلك ضعف التمثيل اليهودي الشرقي في مؤسسات الدولة الرسمية : الكنيسة والوزارة. فبينما كان أكثر من ٣٥٪ من سكان «إسرائيل» عام ١٩٤٨ من اليهود الشرقيين، كان عدد اليهود الشرقيين في الكنيسة الأول تسعة أعضاء، أى بنسبة ٧,٥٪ <sup>(٢)</sup>. وقد ارتفع هذا العدد إلى (٣١) عضواً عام ١٩٨٤ فألى (٤٠) عضواً عام ١٩٩٦. والجدول التالي يبين نسب اليهود الشرقيين في الكنيسة من الأول حتى الرابع عشر :

جدول رقم (٦)

نسبة اليهود الشرقيين في الكنيسة من الأول حتى الرابع عشر

الكنيسة	نسبة اليهود الشرقيين	الكنيسة	نسبة اليهود الشرقيين
الأول ١٩٤٩	٧,٥	الثامن ١٩٧٣	١٦,٧
الثاني ١٩٥١	٦,٣	التاسع ١٩٧٧	١٧,٦
الثالث ١٩٥٥	٨,٨	العاشر ١٩٨١	٢٢,٥
الرابع ١٩٥٩	١٢,٤	الحادي عشر ١٩٨٤	٢٥,٨
الخامس ١٩٦١	١٢,٣	الثاني عشر ١٩٨٨	٣٠,٨
السادس ١٩٦٥	١٨,٦	الثالث عشر ١٩٩٢	٣٣,٣٠
السابع ١٩٦٩	١٥,٠	الرابع عشر ١٩٩٦	٣٣,٣٠

المصدر : تم تركيب هذا الجدول اعتماداً على :

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٤.

- Morag - Talmon, P.; Op. cit., P. : 30.

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن هذه السياسة ظلت باقية حتى نشأ - عام ١٩٨١ - حزب «قائمة نقاليد إسرائيل : نامى» من اليهود المتدينين الشرقيين وخاصة الممارية، وحزب «حراس التوراة الشرقيين : شاس» عام ١٩٨٤.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن جل هؤلاء التسعة لم يمثلوا الطائفة الشرقية، ذلك لأنهم كانوا من مؤيدي الطائفة الغربية، انظر :

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠٤. ويعلق هذا المؤلف على ديمقراطية «إسرائيل» بقوله أن «إسرائيل» إقتبست ديمقراطيتها من النظام البرلماني الغربي أما محتوياتها فلا تزال روسية قيصرية «، وهو يشير هنا إلى غلبة المنصر الروسى على موجات الهجرة الإشتكنازية، وسيطرتهم على الحركة الصهيونية وجل قوى الحياة السياسية فى الدولة حال قيامها. ورد هذا فى :

- المرجع السابق، ص : ٢١٠.

أما فى الوزارات المختلفة، فقد احتل اليهود الشرقيون القليل من المقاعد الوزارية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٧)

عدد الوزراء الشرقيين ونسبتهم إلى إجمالى عدد الوزراء فى سنوات مختارة

السنة	١٩٥٢	١٩٥٨	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٤	١٩٩٦ <sup>(١)</sup>
اليهود الشرقيين	١	١	٢	٣	٨	٧
اليهود الإشتكنازيين	١٥	١٥	١٦	١٦	٢٥	١١
المجموع	١٦	١٦	١٨	١٩	٣٣	١٨
نسبة اليهود الشرقيين	٦,٣٪	٦,٣٪	١١,١٪	١٥,٧٪	٢٣,٢٪	٣٨,٩٪

المصدر :

- جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٢.

- مختارات إسرائيلية، ملف وثائقي عن إنتخابات ١٩٩٦ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عدد (٢٩)، مايو ١٩٩٧)، ص : ٢٧.

(١) وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الخاصة بإنتخابات ١٩٩٦ هى تلك التى كانت قائمة عند التشكيل الأول لحكومة «بنيامين نتانياهوه»، حيث أدخل هذا الأخير عدة تغييرات عليها بعد ذلك.

وقد أيد اليهود الشرقيون «حزب الليكود» عام ١٩٧٧ - بعد أن فقدوا الأمل فى حكومات حزب العمل وسياستها التى لم تنه المسألة الطائفية - مما أدى إلى إنتصاره فى الإنتخابات. وقد أعاد «مناحيم بيغن» بعض الإعتبار إلى اليهود الشرقيين وعرض عليهم فرصاً متساوية فى مجالات عدة <sup>(١)</sup>. وفى عام ١٩٨٤ كان من بين الـ (٢٥٠٩٧) صوتاً التى حصل عليها زعيم حركة

(١) انظر فى ذلك :

- يوسى ميلمان، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٩.

- Galnoor, I.; Op. cit., P. : 134.

- Kimmerling, B.; Op. cit., P. : 224 - 225.



«كاخ» العنصرية «ماتير كاهانا» الكثير من الشرقيين وذلك كتعبير عن الإحتجاج وعدم الرضا عن سياسات الحكومة<sup>(١)</sup>. وكثيراً ما تقوم الحكومات المختلفة بتعيين يهود شرقيين في وزارة الشرطة وذلك بغية الإدعاء أنها تحقق المساواة بين الطوائف في مجال التعيين في الوظائف، فارتفاع نسبة اليهود الشرقيين في وزارة الشرطة ودمجها مع النسب المتدنية الأخرى يرفع النسبة الإجمالية. هذا فضلاً عن أن هذه الحكومات تستخدم رجال الشرطة الشرقيين في قمع إحتجاجات العرب واليهود الشرقيين<sup>(٢)</sup>.

- وفي الجيش، يسيطر اليهود الإشكنازيون على المناصب العليا والقيادية. فقد كانت معظم قوات الهاغاناه من الإشكنازيين، كما كان من دوافع إستقدام اليهود الشرقيين من أوطانهم تزويد الآلة العسكرية الصهيونية بالعمال الذين فرض عليهم القيام بالأعمال الدنيا والشاقة<sup>(٣)</sup>. وفي الفترة من ١٩٥١ حتى ١٩٧٣ لم يكن بالجيش الإسرائيلي ضابط شرقي واحد يحمل رتبة «لواء» بريجيدير<sup>(٤)</sup>. وفي الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٧ كان من بين (٢٣٣) ضابطاً تولوا المناصب القيادية في الجيش الإسرائيلي سبعة عشر ضابط من مواليد الدول العربية (أى بنسبة ٧,٦٪)، وأربعة ضباط من مواليد تركيا (بنسبة ١,٨٪)، وستة وثمانون ضابط من أصول أوربية (بنسبة ٣٨,٧٪)، و (١١٥) ضابط من مواليد فلسطين (بنسبة ٥١,٨٪)<sup>(٥)</sup>. وفي العام ١٩٨٤ وصل - لأول مرة - يهودى من مواليد فلسطين، ومن أبوين يهوديين عراقيين إلى منصب رئيس هيئة الأركان العامة ويدعى «موشيه ليثى». وقد ظل هذا الأخير في منصبه حتى أبريل ١٩٨٧<sup>(٦)</sup>.

- ولعل من أبرز مظاهر التمييز العنصرى في «إسرائيل» مسألتين كان لهما - مؤخراً - صدى كبير داخل «إسرائيل». وتتمثل المسألة الأولى في حادثة إختفاء أطفال اليهود اليمانيين في بداية الخمسينيات، حيث تم إختطافهم من المعسكرات الإنتقالية وبيعهم لليهود الإشكنازيين في

Galnoor, I., Loc. cit.

(١)

(٢) جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٢ - ٢١٩.

(٣) وذلك حال أعمال الصيانة والتنظيف والحفر والطهى، وقيادة السيارات، وفي الوحدات العسكرية فرضت على اليهود الشرقيين مهام المشاة. انظر فى ذلك،

- المرجع السابق، ص: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص: ٢٢٠.

(٥) ورد ذلك فى:

- رياض الأشقر، قيادة الجيش الإسرائيلى: ١٩٦٠ - ١٩٨٧، تحديث: كمال إبراهيم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨)، ص: ١٨٩.

(٦)

Morag - Talmon, P., Op. cit., P. : 30.

داخل الدولة وفي أوروبا. وقد أعيد فتح هذا الملف فى مطلع عام ١٩٩٦، وتم تشكيل لجنة للتحقيق فى ذلك فى شهر فبراير. أما المسألة الثانية فتتمثل فى تظاهر اليهود الإثيوبيين أمام مقر مجلس الوزراء بسبب ما سريته الصحف الإسرائيلية من أخبار تؤكد إتلاف المستشفيات دمائهم بحجة تلوثها بالأمراض المعدية. وقد اهتزت الحكومة الإسرائيلية، ووعد رئيسها - «شيمون بيريز» فى ذلك الوقت - بالتحقيق فى الأمر، وكان ذلك فى شهر فبراير من عام ١٩٩٦ أيضاً.

وقد تعددت وسائل إعتراض اليهود الشرقيين على سياسة التمييز العنصرى ضدهم، ففي البداية كان الإعتراض سلمياً - وذلك قبيل قيام الدولة - عن طريق لجنة طائفة السيفارديين فى القدس بقيادة «الياس» (الياهو) «اليار» وقد كانت أهداف هذه اللجنة: تأسيس منظمة سياسية تدافع عن حقوق الشرقيين، إلغاء طريقة الإنتخابات النسبية وإحلال نظام الإنتخابات الفردية، إسكان الفقراء فى تعاونيات زراعية، توفير التعليم المجانى فى المدارس الإبتدائية، وإقامة نقابة عمال لليهود الشرقيين. وقد ناضلت هذه اللجنة فى سبيل تحقيق هذه الأهداف غير أنها فشلت فى ذلك<sup>(١)</sup>.

ومع قيام الدولة، بدأت الإنتفاضات الشعبية الشرقية، والتي منها مظاهرات «أشكلون» بقيادة النقابى «نعيم خلاصجى (جلعادى)»، وفى أواخر عام ١٩٤٩ تظاهر عدد كبير من سكان مدينة الرملة الشرقيين فى تل أبيب مطالبين بالخبز والعمل. وفى حيفا عام ١٩٥٩ وقعت أشهر الإنتفاضات الشعبية الشرقية، والتي عرفت بإسم «حوادث وادى الصليب»، وكان السبب الرئيسى لهذه الإنتفاضة هو منح وحدات سكنية جيدة ومريحة للمهاجرين الإشكنازيين البولنديين مما أدى إلى خروج اليهود المغاربة فى حارة «وادى الصليب» فى حيفا فى مظاهرات إحتجاجية بقيادة «داوود بن هاروش». وقد تم إلقاء القبض على بعض زعماء المظاهرة ومحاكمتهم، وإحتواء ورشوة بعضهم الآخر<sup>(٢)</sup>. وفى عام ١٩٧١ شكّل اليهود الشرقيون فى حى «المصرارا» بالقدس «منظمة الفهود السود»، وذلك فى أعقاب العديد من السياسات الحكومية المعادية للشرقيين والمحابية للمهاجرين الإشكنازيين وخاصة الروس منهم، وهدم حى المصرارا وتحويله إلى ضاحية غنية لليهود الإشكنازيين. وقد كان أنصار هذه المنظمة من الشباب العاطل عن العمل، والذي لم يتلق تعليماً، ولم يخدم بالجيش. وقد كان هؤلاء محط إستفزاز وإعتقال قوات الشرطة باستمرار. وقد ناضلت هذه المنظمة من أجل تحقيق المساواة ليس فقط لليهود الشرقيين، وإنما للشعب العربى الفلسطينى أيضاً، وذلك عن طريق تنظيم العديد من المظاهرات والمسيرات. وقد واجهت الحكومة هذه المنظمة

(١) جدع جلادى، مرجع سبق ذكره، ص: ٣١٣.

(٢) المرجع السابق، ص: ٣١٤ - ٣١٥.

أيضاً، وذلك عن طريق تنظيم العديد من المظاهرات والمسيرات. وقد واجهت الحكومة هذه المنظمة عن طريق العديد من الوسائل، منها : القمع، تشكيل لجان تحقيق، تمزيق وحدة الحركة بواسطة عملاء المخابرات، وإتباع سياسة «فرق تسد»، وإغراء بعض قياداتها بالمناصب تارةً وبالرشوة تارةً أخرى. وقد نجحت هذه الوسائل في تحقيق هدفها وإنهارت المنظمة وتشتت أتباعها بين العديد من المنظمات والأحزاب الأخرى<sup>(١)</sup>.

وقد أعقب قيام منظمة الفهود السود ظهور منظمات وأحزاب شرقية أخرى<sup>(٢)</sup>. ذلك فضلاً عن وجود عدة منظمات صغيرة آمنت بالكفاح المسلح طريقاً لإنهاء التمييز العنصري، وذلك حال «الجهة الحمراء»<sup>(٣)</sup>، ومنظمة «ماعتس : مجلس الفارين من الجيش»<sup>(٤)</sup>. وفي سبتمبر من العام ١٩٩٧ تناقلت وكالات الأنباء خبر لجوء ستة من اليهود الشرقيين إلى أريحا وطلبهم اللجوء السياسي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أعرب هؤلاء الستة عن أنهم يمثلون أكثر من (١٠٠) عائلة يهودية شرقية أعلنت عن رغبتها في السكن في المناطق الفلسطينية، وذلك بسبب دوافع اقتصادية واجتماعية والمعاملة السيئة من قبل قوات الشرطة.

وخلاصة القول أن اليهود الشرقيين يخضعون لصور عديدة من صور التمييز العنصري على وضع يمكن القول معه أن ثمة مسألة طائفية في «إسرائيل» يعاني منها اليهود الشرقيون حتى اليوم.

#### ثانياً : التمييز ضد العرب في «إسرائيل» :

يخضع العرب في «إسرائيل» لتمييز عنصري من قبل الأغلبية اليهودية، ذلك أن الحركة الصهيونية لم تعترف بوجود العرب في فلسطين كأمة أو كشعب، كما أن الدولة لم تنشأ كدولة لكل المقيمين في فلسطين، وإنما كدولة لليهود أينما كانوا. ولهذا فالعرب هناك غير متساوين في المواطنة مع اليهود، ومن هنا فمن الطبيعي ألا يتساووا في مجال المتمتع بالحقوق في كافة مجالات

(١) انظر مزيد من التفاصيل :

- المرجع السابق، ص : ٣١٥ - ٣٢٩.

(٢) وذلك حال : حركة «عوديد» ، ومنظمة «نخام : أهليم» ، ومنظمة «آيلة» ، ومنظمة «الشرق إلى السلام» ، ولجنة «الحوار الإسرائيلي الفلسطيني» ، وحزب «نامي» و«شاس».

(٣) وقد استخدمت هذه الجهة الكفاح المسلح ضد «إسرائيل» بهدف تأييد مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية في أوائل السبعينيات، وقد ضمت يهوداً شرقيين وإشكنازاً وعرباً. انظر في هذا بتوسع :

- المرجع السابق، ص : ٣٥٣ - ٣٨٦.

(٤) وكانت هذه المنظمة تضم يهوداً شرقيين فقط، وقد قامت بعدة عمليات مسلحة ضد الحكومة، انظر : - المرجع السابق، نفس المكان.

الحياة، وأن يخضعوا لكل صنوف التمييز والإجحاف. لقد تحول أصحاب البلاد الشرعيون إلى أقلية تتحكم فيها أقلية الأمس على نحو عنصري بغض، وعدائي سافر، وتحولوا من الشعب العربي في فلسطين إلى طائفة «السكان من غير اليهود»<sup>(١)</sup>.

ففي الوقت الذي كان اليهود فيه أقلية في فلسطين، لجأت الحركة الصهيونية إلى التقنيع كأداة لتحقيق مطامعها في توسيع الإستييطان اليهودي في فلسطين، واستقطاب الرأي العام الدولي وخاصة في بريطانيا، وذلك عن طريق رفع شعارات : «ثنائية القومية»، و «عدم السيطرة على الآخرين»، و «المساواة»<sup>(٢)</sup>. ومع زيادة أعداد المستوطنين اليهود في فلسطين رفضت الحركة الصهيونية فكرة المساواة، وادعت أن «اليهود هم المجموعة الوحيدة التي يمكن اعتبارها مجموعة قومية في فلسطين، ولها حقوق تاريخية كاملة على «أرض إسرائيل»، وليس هناك أي عرق أو أمة أخرى - كوحدة واحدة - ترى في هذا البلد موطنها»، وذلك كما أوضح «بن غوريون» أمام لجنة «بيل» الملكية عام ١٩٣٧<sup>(٣)</sup>. وعند قيام حرب ١٩٤٨، انتهت قيادة الحركة الصهيونية إلى أن مشكلة عرب فلسطين حُلّت بترك هؤلاء مساكنهم، فصارت دولة «إسرائيل» الوليدة دولة متجانسة السكان تقريباً كما رأت الحركة<sup>(٤)</sup>.

وقد أعلنت «وثيقة إعلان دولة إسرائيل» إنشاء دولة «إسرائيل» لـ «شعب إسرائيل»، التي ستكون «مفتوحة أمام هجرة يهود العالم»، والتي ستضمن «المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها دون التمييز بينهم بسبب المعتقد أو العرق أو الجنس». ودعت الوثيقة العرب إلى القيام «بدورهم في تطوير الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة، والتمثيل العادل في كافة أجهزة الدولة ...»<sup>(٥)</sup>. وعلى الرغم من هذا، وإلى جانب أن هذه الوثيقة بجملتها ليس

(١) انظر في هذا :

- أسامة حليبي، حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٥)، شتاء ١٩٩١)، ص : ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) تتجنب الإحصاءات الإسرائيلية ذكر الصفة القومية للعرب في «إسرائيل» بهدف نفى الهوية الوطنية الفلسطينية أو العربية، ولهذا فهي تذكر العرب بوصفهم سكان غير يهود أو طوائف أخرى، مسلمين ومسيحيين ودروز.

(٣) ورد في : - المرجع السابق، ص : ١٢٩.

(٤) المرجع السابق، ص : ١٣٠.

(٥) تذكرنا الديمقراطية التي ادعى قادة الحركة الصهيونية تطبيقها في دولة «إسرائيل» - من خلال وثيقة إعلان الدولة تلك، أو من خلال شكل نظام الحكم في الدولة الوليدة - بالديمقراطية التي نادى بها مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية في إعلان الاستقلال الأمريكي. ألم يعلم هؤلاء : «أن جميع البشر قد خلقوا متساوين، وأن خالقهم جباهم بحقوق معينة غير قابلة للإسقاط أو التنازل عنها من بينها حق الحياة والحرية وطلب السعادة ...»، في نفس الوقت الذي أبقوا فيه على عبودية أصحاب البشرة السوداء، ومطاردة وسحق وإبادة أصحاب البلاد الأصليين والإستيلاء على أراضيهم، فتحول أصحاب البلاد الشرعيون بين عشية وضحاها إلى «هنود حمراء» ليس لهم حق الحياة؟

لها أى وزن قانونى ملزم، فإن ثمة تناقضاً بين إعلان الدولة كدولة لكل يهود العالم وبين الإعلان عن المساواة التامة بين جميع مواطنيها فى كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولهذا، يخضع العرب فى «إسرائيل» لصنوف عدة من التمييز والإجحاف تمتد لتشمل كافة أوجه الحياة، وهو ما ينظر إليه جل قادة الدولة على أنه «فارق» بين العرب واليهود سببه الرئيسى هو عدم المساواة بينهم فى الواجبات، حيث لا يخدم العرب فى الجيش، وهذا أمر تدحضه حقيقة أن العرب الدرروز والبدو الذين يخدمون بالجيش يتعرضون أيضاً للتمييز العنصرى. وفيما يلى سنعرض على نحو مقتضب بعض أوجه ذلك التمييز<sup>(١)</sup>.

لقد شرعت قيادة الدولة بعد حرب ٤٨ - ١٩٤٩ فى إستكمال عملية التشريد الجماعى للشعب الفلسطينى وتجريده من كافة حقوقه وممتلكاته، وذلك من خلال إستخدام التشريعات القانونية التى درجت مؤسسات الدولة على إصدارها منذ العام ١٩٥٠ وحتى اليوم، حيث وتؤمن كافة هذه التشريعات للمواطنين اليهود حقوقاً وإميازات يحرم منها المواطنون الذين تصنفهم الدولة على أنهم غير يهود<sup>(٢)</sup>.

(١) إعتدنا فى عرض هذه الأوجه على المراجع التالية :

- إيليا زريق، أوضاع الفلسطينيين فى إسرائيل فى صبرى جريس، أحمد خليفة (محرران) : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٣١٩ - ٣٤٨.

- أسامة حلبى، حقوق العرب فى إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣١ - ١٤٨.

- عزيز حيدر، العرب فى إسرائيل والتعليم العالى (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (١٥)، صيف ١٩٩٣، ص : ٣٨ - ٥٨.

- سمير زيدانى، المواطنة الديمقراطية والعرب فى إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠، ص : ٤٢ - ٥٥.

- دان ليون، مواطنة من دون مساواة : التمييز ضد الفلسطينيين يوسع الفجوة بين القطاعين العربى واليهودى (جريدة الحياة، لندن، ١٧ أغسطس ١٩٩٧)، ص : ٧.

- أوردي ديفيس، التفرقة فى إسرائيل : دولة لكل مواطنيها (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مارس ١٩٩٧)، ص : ١٨.

- Smootha, S.; The Arab Minority in Israel : Radicalization or Politicization in Medding, P. (ed); Op. cit., P. : 62 - 85.

- Smootha, S.; Arabs and Jews in Israel, Volume 1 : Conflicting and Shared Attitudes in a divided society (Westview Press, London, 1989), P. : 36 - 44.

- Galnoor, I., Israeli Democracy in Transition in Medding, P. (ed); Op. cit., P. : 135 - 138.

(٢) علق المفكر الفرنسى «روجيه جارودى» على المستعمرات اليهودية بقوله : «حتى هتلر لم ينتهك القانون الدولى [كما فعلت إسرائيل]، فهو لم يسكن أى مستوطن مدنى ألماني فى الأراضى التى طرد منها الفلاحين الفرنسيين»، ورد ذلك فى :

- روجيه جارودى، الأساطير المؤسمة للسياسة الإسرائيلية (دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ١٦٧.

وكان على رأس هذه التشريعات قانونا العودة والجنسية، فالقانون الأول ترجم وعداً إلهياً (هو الوعد الذى يزعم أن الله وعد اليهود «أرض إسرائيل»، فى صورة نص قانونى يقول : «لكل يهودى الحق فى القدوم إلى البلاد» فيميز بذلك بين اليهود وغير اليهود الراغبين فى الهجرة إلى «إسرائيل». أما القانون الثانى فيمنح جنسية الدولة الوليدة آلياً لكل يهودى يصل إلى «إسرائيل» أو حتى قبل وصوله إليها، وذلك بمجرد تعبيره عن الرغبة فى الحصول على تلك الجنسية، ومن دون التنازل عن الجنسية التى يحملها، فيميز بذلك بين اليهود وبين من تبقى من عرب فلسطين. حيث صار على كل غير يهودى يرغب فى الحصول على الجنسية أن تتوفر فيه شروط التجنس الستة مجتمعة<sup>(١)</sup>. وقد طبق هذان القانونان بأثر رجعى، حيث أضحى كل اليهود الذين هاجروا قبل عام ١٩٤٨ إسرائيليين، فى الوقت الذى توجب على أصحاب البلاد الأصليين الذين لم يغادروا فلسطين بعد ١٩٤٨ إثبات توفر ثلاثة شروط مجتمعة للحصول على الجنسية الإسرائيلية<sup>(٢)</sup>. كما يحصل المولود اليهودى على الجنسية الإسرائيلية إستناداً إلى «حق العودة» وليس بناءً على ولادته ومن دون شروط، أما المولود العربى فلا يحصل على الجنسية بالمولد إذا لم يحصل والداه عليها، بالرغم من أن الولادة فى «إسرائيل» إحدى طرق الحصول على الجنسية شريطة أن يكون أحد الوالدين مواطناً إسرائيلياً<sup>(٣)</sup>.

(١) وتمثل هذه الشروط فى : أن يكون موجوداً فى «إسرائيل»، أن يكون له حق الإقامة الدائمة فيها، أن يتنازل عن جنسيته السابقة أو يثبت أنه لن يبقى أجنبى الجنسية عندما يحصل على الجنسية، الإقامة فى «إسرائيل» ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتقديم طلبه، وأن يكون ملماً بالناما ما باللغة العبرية. (مادة (٥) أ من قانون الجنسية) انظر النص فى : أنيس فوزى قاسم : قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيلية ...، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٧ - ١٤٥.

وقد خفف تعديل قانون الجنسية عام ١٩٨٠ من حدة التمييز فى شأن الحصول على الجنسية الإسرائيلية، إلا أن التمييز مازال قائماً. انظر فى شأن هذا الأمر :

- أسامة حلبى، حقوق المواطنين العرب، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٤.

(٢) وتمثل هذه الشروط فى : أن يكون الشخص مسجلاً فى سجل السكان فى يوم ١ مارس ١٩٥٢، وأن يكون مقيماً فى «إسرائيل» يوم بدء سريان قانون الجنسية (أى ١٤ يوليو ١٩٥٢)، وأن يكون موجوداً فى «إسرائيل» أو فى أراضى صارت أراضى إسرائيلية بعد إنشاء الدولة أو دخل «إسرائيل» خلال هذه المدة بصورة قانونية (أى بين الفترة من يوم قيام الدولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وبدء سريان قانون الجنسية). (مادة (٣) أ من قانون الجنسية)، انظر : - المرجع السابق، ص : ١٣٨.

(٣) وذلك كما نصت مادة (٤) من قانون الجنسية، انظر : المرجع السابق، نفس المكان. وكذلك انظر :

- أسامة حلبى، حقوق المواطنين العرب .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٣ - ١٣٤.



وفى الإجمال يمكننا فيما يلي إجمال أبرز الملامح العنصرية فى قانون الجنسية والتي تخالف كل مبادئ الأمم المتحدة، وبنود الإتفاقية الدولية لإزالة أشكال التمييز العنصرى، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١) :

١ - يشمل القانون يهود العالم بغض النظر عن جنسيتهم أو قوميتهم، كما يُمنح القانون لكل يهودى مهاجر بمجرد دخوله البلاد ولو كان بغرض التجارة أو السياحة، إلا إذا أعلن قبل دخوله أنه لا يريد الحصول على الجنسية. هذا بينما لا يعطى القانون هذا الحق لغير اليهود وخاصة عرب فلسطين، إذ يضع شروطاً صعبة أمامهم فى هذا المجال.

٢ - ينطلق القانون من الدين كأساس للحصول على الجنسية وهو أمر ليس له مثيل فى أية دولة أخرى.

٣ - يبيح القانون مبدأ إزدواجية الجنسية لليهود فقط بينما يحرم منها العرب الذى تم تجريدهم من جنسيتهم الأصلية. وهذا قد يفضى إلى مشكلة إزدواجية الولاء.

وعلى صعيد آخر كان لزاماً على الدولة التى قامت على زعم أن «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» أن تُسخر كل الوسائل القانونية لمصادرة الأرض العربية، وطرد أصحابها منها، وتهويدها. ولتحقيق هذا الهدف سنت الدولة عدداً من القوانين (٢) من جهة، وأنشأت عدة مؤسسات وأجهزة (٣) من جهة أخرى. ولا زالت الدولة حتى اليوم تستند إلى هذه القوانين فى

(١) انظر فى هذا الشأن :

- غازى حسين؛ العنصرية فى القوانين الإسرائيلية (مجلة المستقبل العربى، العدد (٢٢٢)، أغسطس ١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ص : ٧٨.

(٢) من هذه القوانين : قانون وضع اليد على الأراضى فى حالات الطوارئ لسنة ١٩٥٠، قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، قانون سلطة التطوير (نقل الأملاك) لسنة ١٩٥٠، قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١، قانون إستملاك الأراضى لسنة ١٩٥٣، قانون صندوق أراضى إسرائيل لسنة ١٩٥٣، قانون وضع اليد على الأراضى (تعليمات مؤقتة) لسنة ١٩٥٦، قانون التقادم الرسمى لسنة ١٩٥٨، قانون أراضى إسرائيل لسنة ١٩٦٠، قانون أساسى : أراضى إسرائيل لسنة ١٩٦٠، قانون الغابات لسنة ١٩٦٢، قانون تسوية الحقوق فى الأراضى لسنة ١٩٦٩، وقانون إستملاك الأراضى فى النقب (لاستعمالها لإقامة مطارات ومناطق تدريب عسكرية بدلاً من تلك التى أعيدت لمصر بموجب إتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩) لسنة ١٩٨٠. انظر فى شأن هذه القوانين وغيرها من القوانين التى استخدمتها الحركة الصهيونية قبيل إنشاء الدولة (إبان فترة الإنتداب) :

- أسامة حلبى، حقوق العرب فى إسرائيل ..... مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٨ - ١٤٠، ١٤٢ - ١٤٥.

(٣) وضعت الدولة يدها على كل الأراضى المصادرة من أصحابها العرب من خلال «صندوق أراضى إسرائيل : الكيرين كاييم»، و «سلطة التطوير»، وهما اللتان تضمهما اليوم هيئة واحدة باسم «هيئة أراضى إسرائيل». وقد منع «قانون أساسى أراضى =

الأراضى التى يمتلكها العرب، حيث حدد قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ الغائب بأنه كل مواطن ترك مكان إقامته الإعتيادى إلى خارج فلسطين قبل أول سبتمبر ١٩٤٨ أو إلى مكان آخر فى فلسطين كان خاضعاً لقوات هدفها منع قيام «دولة إسرائيل» أو حاربها بعد قيامها. وكان الهدف من ذلك تسهيل الإستيلاء على الأراضى العربية وتهويدها. كما راحت دولة «إسرائيل» تطبق قوانين الطوارئ التى وضعتها سلطة الإنتداب البريطانى عام ١٩٤٥، بشكل أعنف على العرب فقط، وفرضت بموجبها الحكم العسكرى عليهم، حيث صار بالإمكان توجيه أية تهمة لعربى بحجة أمن الدولة، بل وتعذيبه وإنتزاع أسباب الإدانة بالقوة والتعذيب (١).

وترتيباً على ما شرعه قانونا العودة والجنسية، خضع العرب فى «إسرائيل» لكل صنوف التمييز العنصرى فى كافة أوجه الحياة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية وثقافية، وغيرها (٢). فمن الناحية السياسية أفسدت الدولة أية محاولة من جانب العرب لتشكيل حزب عربى موحد، كما لم يصل أى عربى إلى منصب وزير أو قاضى فى المحكمة العليا. وقد ظل قطاع من الناخبين العرب يؤيد حكومات الماباى حتى العام ١٩٧٧، لكن دون الحصول على أية مناصب وزارية. كما درجت الأحزاب الصهيونية على التودد لأصوات الناخبين العرب قبل الإنتخابات بالوعود والعهود، والتى سرعان ما تتلاشى فى أعقاب عملية التصويت. أما الأصوات العربية التى تحالفت مع القوائم اليهودية الشيوعية فقد انضوت تحت شعار «بدون حيروت والشيوعيين» الذى رفعه حزب الماباى طوال عقدى الخمسينيات والستينيات. وفى الإجمال اتسم النشاط السياسى للعرب بارتفاع نسبة التصويت بينهم من جهة، وتوزيع الأصوات العربية على ثلاثة أنواع من القوائم الإنتخابية هى القوائم والأحزاب الصهيونية، والقوائم العربية المتحالفة مع الماباى والقوائم الشيوعية من جهة أخرى. والجدول التالى يلخص النشاط العربى فى إنتخابات الكنيست من ١٩٤٩ حتى ١٩٩٦ م :

=إسرائيل= إنتقال أراضى إسرائيل إلى غير اليهود بالبيع أو بأية طريقة أخرى. كما سن الكنيست قانوناً آخر فى العام ١٩٦٧ بمنع نقل التصرف فى هذه الأراضى إلى أيدي المزارعين العرب. انظر فى هذا : - المرجع السابق، ص : ١٤١.

(١) انظر فى هذا :

- غازى حسين، مرجع سبق ذكره، ص : ٨١ - ٨٦.

(٢) يذكر أن العرب فى «إسرائيل» ظلوا يعيشون تحت حكم عسكرى إسرائيلى حتى العام ١٩٦٦ حينما تم إلغاء الحكم العسكرى على العرب فى أول نوفمبر فى محاولة لاستقطاب العناصر المعتدلة منهم. غير أن صلاحيات الحاكم العسكرى إنتقلت - عملياً - إلى الشرطة المحلية حيث بقيت أنظمة الطوارئ - الموروثة عن الإنتداب البريطانى - ومن العديد من القوانين العنصرية السابق عرضها. وغنى عن البيان أن كافة هذه الأنظمة والقوانين تتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولى، ولاسيما المعاهدة التى أبرمت فى العام ١٩٦٥ والخاصة بالقضاء على جميع أنواع التمييز العرقى.

جدول رقم (٨)

نسب التصويت في الوسط العربي وتوزيعها على القوائم والأحزاب المختلفة

الكتيست : العام	نسبة الناخبين العرب إلى مجمل أصحاب الانتخاب	نسبة التصويت في الوسط العربي	توزيع الأصوات العربية على القوائم والأحزاب المختلفة (١) (٢)				حزب العمل
			الأحزاب الشيعية ثم حداد منذ ١٩٧٧	القوائم العربية المتحالفة مع حزب الماباي	القائمة التقدمية للسلام منذ ١٩٨٤	الحزب الديمقراطي العربي منذ ١٩٨٨	القائمة العربية الموحدة منذ ١٩٩٦
١٩٤٩: ١	٦,٦	٧٩	٢٢	٢٨	-	-	-
١٩٥١: ٢	٧,٥	٨٦	١٦	٥٥	-	-	-
١٩٥٥: ٣	٨,٢	٩٠	١٥	٤٨	-	-	-
١٩٥٩: ٤	٧,٩	٨٥	١١	٤٢	-	-	-
١٩٦١: ٥	٨,٣	٨٣	٢٢	٤٠	-	-	-
١٩٦٥: ٦	٨,٦	٨٢	٢٣	٣٨	-	-	-
١٩٦٩: ٧	٨,٤	٨٠	٢٨	٤٠	-	-	-
١٩٧٣: ٨	٨,٥	٧٧	٣٧	٢٧	-	-	-
١٩٧٧: ٩	٨,٩	٧٤	٥٠	١٦	-	-	-
١٩٨١: ١٠	٩,٨	٦٨	٣٧	١٢	-	-	-
١٩٨٤: ١١	١٠,٤	٧٢	٣٢	-	١٨	-	-
١٩٨٨: ١٢	١٢,-	٧٤	٣٤	-	١٤	١١	-
١٩٩٢: ١٣	١١,٨	٦٩,٧	٢٣,٢	-	٩,٢	١٥,٢	-
١٩٩٦: ١٤	٢١	٧٨	٣٦,٨	-	-	-	٢٥,٥

(١) تجدر الإشارة إلى أن ثمة أصواتاً عربية أخرى تذهب لأحزاب صهيونية ودينية أخرى مثل الليكود والمفدال وشاس وهي تشكل في الإجمال نسبة ضئيلة.

المصدر: تم تركيب هذا الجدول اعتماداً على المصادر التالية:

- نتائج انتخابات العام ١٩٩٦ من مجلة الدراسات الفلسطينية عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦.

- Majid Al-Haj; The Political Behavior of the Arabs in Israel in the 1992 Elections : Integration versus segregation in Arian, A. and Shamir, M. (eds). ; The Elections in Israel : 1992 (State University of New York Press. 1995), P. : 144.

وغنى عن البيان أن القوة العددية للناخبين العرب تؤهلهم إلى مكانة أكثر نفوذاً في توزيع المقاعد في الكنيست، وفي تشكيل الإثلاطات الحكومية، الأمر الذي لا يتحقق في ظل ممارسات الأحزاب الإسرائيلية المختلفة. وقد تم تعديل «قانون أساسي : الكنيست» في العام ١٩٨٤ بهدف حظر نشاط أية قائمة إنتخابية في إنتخابات الكنيست ترفض وجود دولة «إسرائيل» كدولة «للشعب اليهودي»، وترفض الصيغة الديمقراطية للدولة، وتحرض على العنصرية. وقد كان الهدف من وراء هذا التعديل تجاهل الناخبين العرب بشكل كلي والتأكيد على أن الدولة «دولة للشعب اليهودي فقط» (١).

وبجانب ما سبق يعيش العرب في «إسرائيل» في مستويات اقتصادية متواضعة (نحو ٥٠٪ من الأسر العربية تحت خط الفقر مقارنة بـ ٨٪ فقط من الأسر اليهودية، ويبلغ متوسط دخل الفرد في الوسط العربي نحو نصف نظيره في الوسط اليهودي)، ويعانون من سياسات تعليمية تمييزية (حيث تبلغ نسبة التلاميذ العرب الذين لا يكملون التعليم الإجباري ضعف نسبة نظرائهم اليهود، ولا يلتحق بالجامعة من الطلبة العرب إلا ٥٪ من مجموعهم)، ومن أزمة سكن مزمنة، ومن سياسات صحية غير عادلة، ذلك إلى جانب منع العرب من السكن في مدن بكاملها منها : مرشيل، الناصرة العليا، حترور، أراد، متزبه، رامون، وحى رامات اشكول في القدس المحتلة وذلك بمقتضى قانون توزيع السكان الصادر في مايو ١٩٧٥ (٢). وفوق كل هذا يخضع العرب لعمليات طمس هويتهم وتراثهم من خلال مناهج التربية والتعليم ووسائل الثقافة والإعلام، ومن خلال تطوير ثقافة درزية مستقلة (٣).

## المبحث الثاني

### الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي

ينصب الإهتمام في هذا المبحث على الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك إستكمالاً لحديثنا عن البناء الإجتماعي والسياسي في «إسرائيل»، والذي تمارس في إطاره الأحزاب والجماعات الدينية - مع بقية قوى الحياة السياسية - نشاطاتها الفعلية مؤثرة بذلك في عملية صنع القرار السياسي. وسوف يتضمن هذا المبحث - بإذن الله - مطالب ثلاثة، على النحو التالي:

المطلب الأول : نشأة اقتصاد الجماعات اليهودية في فلسطين :

تمثل هدف الحركة الصهيونية - منذ قيامها - في إقامة «وطن قومي لليهود» في

(١) انظر في هذا : أسامة حلي، حقوق العرب .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٥ - ١٤٧.

(٢) انظر في هذا :

- غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٧ - ٨٨.

(٣) انظر في هذا الشأن بتوسع المراجع التي سبق عرضها في هامش رقم (١)، ص : (٥٦) من هذا البحث.

فلسطين<sup>(١)</sup>، وقد إقتضى ذلك جلب مهاجرين يهود من كافة أصقاع الأرض، والعمل على توطينهم في فلسطين من جهة، وإغتصاب أراضي أهل البلاد الأصليين وتشريدهم من جهة أخرى. وقد كان من الطبيعي أن تحتاج هذه المهام إلى تمويل مالي قادر على بناء عصابات مسلحة تُرهب العرب وتحت أصولهم، وتقيم قاعدة إستيطانية قادرة على إستيعاب المهاجرين. ولهذا كان إعتتماد الحركة الصهيونية في تشييد بنائها الإقتصادي الوليد على نهب ممتلكات وأراضي العرب من جهة، وعلى «تسول» المال والدعم من الخارج من جهة أخرى. وقد ساعدها على ذلك ماقدمته سلطة الإنتداب البريطاني لليهود من دعم سياسي وعسكري واقتصادي.

لقد شكلت ممتلكات أهل فلسطين الشرعيين مصدراً رئيسياً لاقتصاد الجماعات اليهودية في فلسطين قبل ١٩٤٨، ولاقتصاد الدولة الوليدة عند قيامها في العام ١٩٤٨، حيث صادرت العصابات اليهودية المسلحة (ثم جيش الدفاع الإسرائيلي) أراضي ومزارع ومتاجر وأموال وودائع العرب لصالح المهاجرين اليهود، الأمر الذي وفر قاعدة رئيسية لقيام «اقتصاد يهودي» في فلسطين<sup>(٢)</sup>. وقد اعتمد هذا الاقتصاد - في الأساس - على الزراعة، أما الصناعة فكانت متخلفة، وتمثلت في صناعات الماس والنسيج والمعادن والكيماويات والأغذية<sup>(٣)</sup>. وعلى صعيد آخر، وفي الوقت الذي تمكنت فيه الأحزاب الصهيونية العمالية - في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن - من إقامة أسس اقتصاد عمالي اشتراكي في المستعمرات الزراعية ذات الطابع الإشتراكي، كانت المدن الفلسطينية ذات الشأن حال القدس ويافا وحيفا وصفد تشهد تزايداً في عدد السكان اليهود ونمواً متعاضماً لرأس المال اليهودي الخاص. وقد اقترن نمو هذه المدن بمرحلة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ - ١٩٣٢)، حيث ابتعد المهاجرون البولنديون عن العمل الزراعي واستقروا في المدن<sup>(٤)</sup>.

ومع مرحلة الهجرة الخامسة (١٩٣٣ - ١٩٣٨)، انتعشت الصناعة اليهودية في فلسطين من جراء ارتفاع نسبة أصحاب رؤوس الأموال بين المهاجرين. وقد ظهر هذا الإلتعاش جلياً في صناعات النسيج والكيماويات والمعادن وفي عملية تصدير الموالح أيضاً. وقد كان من ثمار هذا الإلتعاش أن

(١) وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً - بعون الله - في الفصل التالي.

(٢) ولقد علق «بن غوريون» على ما نهبه اليهود من العرب بقوله لأول سفير أمريكي في «إسرائيل» «جيمس مكدونالد»: «إن الحصول على هذه الموارد قد يسر بصورة كبيرة مهمة بناء «إسرائيل». ورد هذا في:

- ملحم نخالد ملحم، البنى الاقتصادية والسياسية لإسرائيل (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠)، ص: ٧٤. وما تجدر الإشارة إليه - في هذا المقام - أن ما قام به اليهود في فلسطين يشبه إلى حد كبير ما قامت به إنجلترا وأستراليا وفرنسا وهولندا - باسم التجارة الدولية - من «فتح» لما سمي بـ «العالم الجديد» وإستعمارها، الأمر الذي تطلب جلب مهاجرين من أوروبا، وتوطينهم هناك بعد إبادة أهل البلاد الأصليين والإستيلاء على أراضيهم وسلب ممتلكاتهم. انظر في شأن هذه المقارنة: - فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣ - ١٤.

(٣) انظر، المرجع السابق، ص: ٣٢.

(٤) انظر في هذا: - فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني: دراسة تحليلية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥)، ص: ٢٤ - ٢٥.

تزايد عدد المنشآت الصناعية اليهودية من (٦٠٠٠) منشأة عام ١٩٣٠ إلى (١٤٠٠٠) منشأة عام ١٩٣٧، كما ارتفع عدد العمال الصناعيين من (١٩٠٠٠) عامل إلى (٥٥٠٠٠) عامل في الفترة ذاتها، كما عززت عمليات الحرب العالمية الثانية من الصناعة اليهودية في فلسطين، فقد أغلقت كل أبواب المنافسة لصالح المنتجات اليهودية من جهة، وعزز الجيش البريطاني طلبه على منتجاتها من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

وقد ساعدت سياسات سلطة الإنتداب البريطاني في فلسطين في بناء أسس اقتصاد الجماعات اليهودية فيها، وأعانت على ظهور رأسمالية يهودية خاصة، فإبان فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين تجاوز رأس المال اليهودي الخاص رأس المال اليهودي العام، وتمكن أصحاب رأس المال اليهودي من الحصول على إمتيازات تأسيس شركات إحتكارية لتوليد الكهرباء<sup>(٢)</sup> وضخ المياه، وإستخراج أملاح ومعادن البحر الميت، وغيرها. كما سهلت سلطة الإنتداب لليهود شراء الأراضي، وذلك باللجوء إلى أساليب مختلفة، حال منع تصدير الحبوب والزيوت على الرغم من وفرة محاصيلها حتى تهبط الأسعار ويعجز الفلاحون عن تسديد ديونهم وتأدية ضرائبهم فيضطرون إلى بيع أراضيهم، وإغلاق البنك الزراعي العثماني - الذي كان يقرض العرب قروضاً ميسرة بدون فوائد - لتضييق الخناق عليهم، ليقترضوا من البنوك الأخرى، وحين يعجزون عن سدادها تؤخذ الأرض منهم عنوة، وما إلى ذلك من أساليب<sup>(٣)</sup>.

كما عمدت سلطة الإنتداب البريطاني إلى تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لحماية المنتجات الصناعية اليهودية أو تخفيض (أو إلغاء) الرسوم على المواد التي تحتاج إليها الصناعة اليهودية، في الوقت الذي أطلقت فيه حرية التجارة إزاء ما ينتجه العرب<sup>(٤)</sup>. هذا إلى جانب أن سلطة الإنتداب وفرت المرافق الضرورية للرأسمالية اليهودية، مثل: ميناء حيفا، شبكة طرق معبدة، خط سكة حديد، وآخر لأنابيب النفط من الموصل إلى حيفا، ومطارين في اللد وحيفا<sup>(٥)</sup>.

وهكذا، شهد اقتصاد اليهود في فترة الإنتداب نمواً هائلاً<sup>(٦)</sup>، وذلك على حساب اقتصاد

(١) انظر: - المرجع السابق، ص: ٢٧ - ٢٨.

(٢) ويذكر أن سلطة الإنتداب منحت اليهودي «روتمبرغ» إمتيازاً لتوليد الكهرباء مدته سبعون عاماً في سبتمبر ١٩٢١، وذلك بالاستفادة من نهر الأردن وروافده، ونهر اليرموك وروافده وبحيرة طبريا ونهر العوجا.

(٣) انظر في هذا الشأن:

- أكرم زعيتير، القضية الفلسطينية (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦)، ص: ٦٩، ٧٨.

(٤) أكرم زعيتير، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٩ - ٧٩.

(٥) فضل النقيب، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦.

(٦) قدرت بعض المصادر معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاد اليهودي في فترة الإنتداب بنسبة (١٣,٧٪) في السنة خلال الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٣، وكانت الزيادة السنوية في عدد السكان اليهود في فلسطين تتم بمتوسط (٨,٥٪) في السنة، وهذا يعني أن هذا الإقتصاد قادر ليس فقط على إستيعاب أنماج المهاجرين اليهود فحسب، وإنما قادر أيضاً على رفع =



أصحاب البلاد الأصليين، الأمر الذي مكّن الجماعات اليهودية المختلفة من تسليح الآلاف من اليهود من جهة، ومن توفير المقومات الكافية لبناء دولة لليهود في فلسطين من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الثاني : السمات العامة للاقتصاد الإسرائيلي:

يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بجملة من السمات تجعل منه اقتصاداً فريداً من نوعه، ويمكن إجمال هذه السمات في :

- سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتتأتى هذه السيطرة من ثانيا ثلاث جهات هي : مؤسسات الدولة، الوكالة اليهودية، والهستدروت. فالدولة تقوم من خلال مؤسساتها المختلفة - بدور الإشراف والتخطيط في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية عن طريق سياساتها المالية والنقدية، والتجارية، ومن ثانيا دورها في تحديد الأسعار والأجور في كافة المجالات<sup>(٢)</sup>. أما الوكالة اليهودية فتقوم بدور

= مستوى معيشة المهاجر بصفة مستمرة. وقد قدرت هذه المصادر أيضاً نمو متوسط دخل الفرد اليهودي - في الفترة ذاتها - بمتوسط قدره (٥,٢٪) سنوياً. ورد هذا في : - المرجع السابق، ص : ٢٨.

(١) وتتمين الإشارة إلى أن هذا الاقتصاد استطاع - قبيل إنشاء الدولة - أن يكون عصابات مسلحة تحولت إلى جيش نظامي عام ١٩٤٨. وقد فاق عدد أفراد هذه العصابات المسلحة - في حرب ١٩٤٨ - أكثر من ضعف عدد ما جندته ست دول عربية هي مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية، كما استطاع هذا الاقتصاد أن يفعل الشيء نفسه بالنسبة للتعداد والسلاح، فقد فاق عدد الطائرات اليهودية عدد الطائرات العربية بأكثر من النصف أيضاً. وعلى صعيد آخر مكنت هذه القوة المسلحة اليهود من الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، فبعد أن كانت الحركة الصهيونية تسيطر على ٧٪ منها إبان الإنتداب، استطاعت العصابات المسلحة إبان حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩ من إغتناب ما يربو على ٧٧٪ من أرض فلسطين، وتشتريد أهلها بحيث لم يبق داخل حدود الدولة الصهيونية الوليدة عام ١٩٤٩ سوى ١٥٪ من الذين كانوا فيها قبل الحرب.

انظر لمزيد من التفاصيل حول ميزان القوة العسكرية بين «إسرائيل» والدول العربية أياً من المراجع التالية :

- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول : الأسطورة والإمبراطورية والدولة الصهيونية (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ٢٧٢ - ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٧٩.

- زكريا حسين أحمد، العرب إلى أين : الصراعات العربية في القرن العشرين (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ٤٩ - ٥١، ٥١٨.

- فلاح خالد علي : الحرب العربية الإسرائيلية : ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢)، ص : ٩٣ - ١٤٠.

(٢) فعلى سبيل المثال يزداد حجم الإنفاق الحكومي بصورة مضطربة، فبينما كان لا يفوق نسبة ٢٩٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٦٠، بلغ في منتصف الثمانينيات أكثر من ٧٠٪. وغنى عن البيان أن الحكومة تلجأ إلى المساعدات الخارجية لسد العجز في ميزانيتها وتغطية حجم إنفاقها الضخم، كما أن للحكومة دوراً مؤثراً في النشاط الإيداري والاستثماري في البلاد، فبرغم أن الإيدار الحكومي يكون في الغالب سلبياً فإن مجموع الإيدار القومي (الإيدار الحكومي والإيدار الخاص) يكون دوماً صغيراً، لذا تلجأ الحكومة إلى المساعدات الأجنبية لتمويل استثماراتها. وتسيطر الحكومة على الإيدار الفردي من خلال إجبار المصارف وشركات التأمين ومؤسسات الإيدار الأخرى (وهي التي يضع الفرد فيها مدخراته الخاصة) على وضع جزء كبير من أموالها في سندات حكومية، وهي السندات التي ترتبط عوائدها النقدية بمعدل التضخم في البلاد. وقد مكّن هذا الدولة من توجيه عمليات الاستثمار وفق أولوياتها في المجالات المختلفة. انظر بصدد دور الدولة في الاقتصاد في «إسرائيل» :

- فضل النقيب، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٢ - ٣٣، ٨٨، ٩٢.

رئيسي في كل ما يتعلق بهجرة الجماعات اليهودية بعد قيام الدولة، وتنسيق تام مع أجهزة الدولة. وتعد الهستدروت النقابة العامة للعمال اليهود في «إسرائيل»، وأكبر رب عمل في البلاد في الآن نفسه<sup>(١)</sup>. وعلى صعيد آخر تعرف «إسرائيل» نوعين من الملكية، فثمة ملكية عامة تضم قطاع الحكومة (ويضم هذا القطاع ملكية الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي)، وقطاع الهستدروت. ويشمل هذا النوع كل أشكال الملكية التي لا تخضع للملكية الفردية وهي تضم الأراضي<sup>(٢)</sup> والمياه والموارد الطبيعية وبعض مشروعات التعدين والنفط والصناعات الكيماوية والألكترونية وصناعة السلاح، وعدداً من البنوك والأسطولين التجاري والجوي، والمزارع التعاونية (الكيبوتز). وبجانب هذا النوع ثمة ملكية قطاع خاص، وهي تسيطر على أكثر من نصف الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة في مجالات الصناعة والخدمات والتجارة<sup>(٣)</sup>.

- ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد والجيش في «إسرائيل»، فلقد كان طبيعياً أن يوضع الاقتصاد هناك في خدمة جيش دولة قامت بحد السيف، وتعيش وسط عالم غريب عنها، ويمثل التوسع البشري والجغرافي هدفاً نهائياً لها. لقد استدعت طبيعة دولة «إسرائيل» وصراعها الأبدي مع جيرانها العرب ضرورة وجود جيش حديث مسلح بأحدث الأسلحة، وقادر على تخطيط أية قوة عربية، ومنع أي جيش عربي من الحصول على أسلحة متطورة. وهذا يعني أن الدولة تعيش حالة «حرب دائمة»، الأمر الذي يترجم - عملياً - إلى نسبة عالية من الإنفاق على المجالات العسكرية على وضع يجعل هذه النسبة من أعلى نسب الإنفاق العسكري في العالم، ويجعل نصيب الفرد الواحد في «إسرائيل» من الإنفاق العسكري من أعلى النسب في العالم أيضاً. وإذا لجأنا إلى الإحصاء - كأداة لاستقراء الحقيقة - لوجدنا أن الميزانية العسكرية في «إسرائيل» تمثل نحو ثلثي الناتج القومي الإجمالي ونحو نصف الميزانية العامة في معظم السنوات. ويرتبط هذا الأمر - بشكل عام - بالحالة الأمنية التي تعيشها البلاد، وعلى نحو طردى<sup>(٤)</sup>. وعلى صعيد آخر تطورت صناعة

= - فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص : ٩١ - ١٠٦.

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 230 - 235.

- Landau, P.; The Israeli Economy in the 1990s : breakout or breakdown in : Kyle, K. and Peters, J., whither Israel ? : The domestic challenge (The Royal Institute of International Affairs in association with I. B. Touris and Co. Ltd. Publishers, London, N. Y., 1993), P. : 66 - 67.

(١) سوف نعرض لدور كل من الهستدروت والوكالة اليهودية في الفصل التالي بإذن الله.

(٢) يذكر أن الدولة تمتلك في إسرائيل ما يربو على (٩٥٪) من الأراضي، وتبيع هذه الأراضي هيئة «إدارة أراضي إسرائيل» التي استحدثت عام ١٩٦٠.

(٣) انظر في هذا بتوسع :

- فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٦ - ١٠٣.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل حول دور العسكريين في الحياة السياسية، ومكانة المؤسسة العسكرية - بشكل عام - في الدولة المبحث الثالث من الفصل التالي.

السلاح في «إسرائيل» كثيراً، وخاصة بعد عام ١٩٦٧، وإيقاف فرنسا تصدير السلاح إلى دول المنطقة، إذ تنتج إسرائيل اليوم مقاتلات حربية وصواريخاً ودبابات، بالإضافة إلى الذخيرة والأسلحة الكيماوية والأسلحة الخفيفة. وقد أدى نمو قطاع الصناعات العسكرية هناك إلى نمو ما صار يعرف بـ «المجمع العسكرى - الصناعى Military - Industrial Complex»، ذلك أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية صار يعتمد اعتماداً رئيسياً على العقود التى يحصل عليها من وزارة الدفاع<sup>(١)</sup>.

- الإعتماد الكامل على المعونات والمساعدات الأجنبية سواء أكان ذلك فى شكل منح أم قروض أم تسهيلات تجارية. ونظراً لأهمية هذه السمة فسوف نفرّد لها - بإذن الله - مطلباً يعالجها بمفردها.

- يعيش سكان «إسرائيل» - البالغ عددهم فى منتصف العام ١٩٩٥ نحو (٥,٥) مليون نسمة<sup>(٢)</sup> - على مساحة من الأرض قدرها (٢٠,٣) ألف كيلو متر مربع نصفها تقريباً يقع فى صحراء النقب، تتسم بمواردها الطبيعية المحدودة ومياهها النادرة<sup>(٣)</sup>. ويمكن إجمال أبرز معدلات أداء الاقتصاد الإسرائيلى على النحو التالى : بلغ الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٥ (٩١,٩٦٥)

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول صناعة السلاح فى «إسرائيل» :

- فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٥ - ١٣٠.

- أمين هويدى، صناعة الأسلحة فى إسرائيل (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦).

- Peri, Y.; Between battles and ballots : Israeli Military in Politics (Cambridge University Press, Cambridge, 1983), P. : 213 - 220.

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة «جورنال دى جنيف» السويسرية الدولية وضمت - فى تقرير لها نشر فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٧ - إسرائيل فى المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة للسلاح فى العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا. وقد ذكر التقرير أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية ازدادت بعد وصول مايقرب من (١٢٠) ألف عالم من الإتحاد السوفيتى السابق إلى إسرائيل. وعلى صعيد آخر، كان من الطبيعى أن نسمع - مؤخراً (منتصف أكتوبر ١٩٩٧) - عن توقيع إسرائيل وبولندا عقداً بقيمة مليار دولار تتعهد فيه إسرائيل بتزويد بولندا بصواريخ مضادة للدبابات، وتحديث الطائرات البولندية، وذلك بعد أن مارس اللوبي الصهيونى فى الولايات المتحدة دوراً رئيسياً فى إنجاح الصفقة وذلك على حساب شركة بيونغ الأمريكية، حيث خيّر بولندا بين رفض الصفقة وبالتالي الاعتراض على خطة ضم بولندا والمجر وتشيكيا إلى حلف الناتو أثناء التصويت فى الكونفرس، أو قبول الصفقة والحصول على مساعدات اللوبي. فى تحسين صورة بولندا فى أمريكا، والكف عن التلويح بعبارة معاداة السامية فى بولندا. وقد ذكر نفس التقرير أن إسرائيل عقدت صفقات مشابهة مع دولاً أخرى منها : أستونيا وليتوانيا وأكرانيا وجورجيا وكازاخستان وتركيا.

(٢) تقرير عن التنمية فى العالم (١٩٩٧)، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧)، ص: ٢٣٣.

(٣) جودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل - التمويل الخارجى لإسرائيل منذ إنشائها وأثره فى دعم إمكاناتها (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص: ١٦.

مليار دولار بعد أن كان ٥١,٢ ، ٥٧,٩ ، ٦٦ ، ٧٧,٨ مليار دولار فى السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ على التوالي<sup>(١)</sup>. وقد بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى (٧,٧٪) فى عام ١٩٩٤ طبقاً للإحصاءات الصادرة عن مكتب الإحصاءات المركزية فى «إسرائيل»، بعد أن كان (٣,٥٪) عام ١٩٩٣<sup>(٢)</sup>، و (٥,٤٪) فى عام ١٩٩٠<sup>(٣)</sup>. وقد قدر تقرير البنك الدولى الصادر عام ١٩٩٧ معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى فى السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ بنحو (٦,٤٪)<sup>(٤)</sup>. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (متوسط دخل الفرد) نحو (١٦) ألف دولار عام ١٩٩٥<sup>(٥)</sup> بعد أن كان (١١)، (١٢)، (١٣,٧) ألف دولار أعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٤ على التوالي<sup>(٦)</sup>. ويجعل هذا المعدل الأخير الفرد الإسرائيلى فى مركز يضاھى نظيره فى العديد من دول العالم الغنية والمتقدمة<sup>(٧)</sup>. وغنى عن البيان أن الإلتعاش الذى يعيشه الاقتصاد فى «إسرائيل» فى العديد من السنوات إنما يعود إلى المنح والمعونات التى تصل من الخارج، أى أن هذه المؤشرات لاتمثل «معجزة إسرائيلية اقتصادية»، فثمة أوجه قصور شديدة الواضوح تتضح من خلال معدلات عديدة، منها :

• ارتفاع نسبة الغلاء السنوية حيث كانت (٤٤٩٪) عام ١٩٨٤ و (١٨٥٪) عام ١٩٨٥ ، وبعد برنامج حكومى لتخفيض قيمة الشيكل صارت النسبة المذكورة (١٨٪) عام ١٩٩١<sup>(٨)</sup>. وقد قدر تقرير البنك الدولى عن التنمية الصادر ١٩٩٧ متوسط التضخم السنوى فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ بنحو (١٧,١٪)<sup>(٩)</sup>.

• ارتفاع نسبة البطالة، حيث بلغت (٩,٦٪) عام ١٩٩٠ ، (١٠,٦٪) عام ١٩٩١ ، و

(١) محمود وهبة، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤)، ص: ١٦٣. وكذلك : تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٥.

(٢) نزيهة الأندى، الاقتصاد الإسرائيلى : القدرات والتحديات (مجلة الباحث العربى، مركز الدراسات العربية، لندن، مارس - يونيو ١٩٩٧)، ص: ٢٨.

(٣) محمود وهبة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٣.

(٤) تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٣.

(٥) المرجع السابق، ص: ٢٣٣.

(٦) محمود وهبة، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٧) فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط دخل الفرد فى أسبانيا نحو (١٣,٦) ألف دولار، وفى الكويت والإمارات العربية المتحدة (١٧,٤)، وفى بريطانيا وأستراليا (١٧,٧) ألف دولار وذلك فى عام ١٩٩٥. انظر لمزيد من المقارنات : تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٣.

(٨) محمود وهبة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٧.

(٩) تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٥.

(١١) عام ١٩٩٢. وذلك بجانب البطالة المقنعة، حيث يعمل الكثير من المهاجرين في غير تخصصاتهم<sup>(١)</sup>.

• ارتفاع نسبة الإستهلاك العام والخاص، حيث بلغت هذه النسبة في الأعوام ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٩٥ الأرقام التالية على التوالي: ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٧ من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٢)</sup>. وهذا يتم اعتماداً على المنح والمعونات الخارجية، ذلك لأن إنتاجية العامل الإسرائيلي متدنية بالنظر إلى مستوى دخل الفرد<sup>(٣)</sup>. ويؤدي ارتفاع نسبة الإستهلاك تلك - تبعاً - إلى انخفاض نسبة الإدخار المحلي الإجمالي: (١١٪) عام ١٩٨٠، (١٣٪) عام ١٩٩٥<sup>(٤)</sup>.

يساهم القطاع الخاص الإسرائيلي بنسبة ثلثي الناتج القومي، بينما يساهم القطاع العام بالثلث الباقي. ويعد قطاع الخدمات أضخم القطاعات على الإطلاق (وهو قطاع غير إنتاجي)، ويليه قطاع الصناعة فقطاع المواصلات والاتصالات فقطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة (نسبة العاملين في الزراعة والصناعة من مجمل قوة العمل بلغت في عام ١٩٨٠ ٦٪، ٣٢٪) وفي عام ١٩٩٠ ٤٪، و ٢٩٪ على التوالي<sup>(٥)</sup>.

• عجز شبه دائم في الميزان التجاري (بلغ ٦.٢ مليار دولار عام ١٩٩١)، في الوقت الذي يحقق فيه ميزان المدفوعات فائضاً لصالح الدولة في بعض السنوات نظراً لتدفق المعونات الخارجية<sup>(٦)</sup>.

### المطلب الثالث: الدعم الخارجي للدولة:

تشير ملاحظة واقع عالم السياسة الدولي المعاصر إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول ولاسيما في المجال الاقتصادي، بيد أن اعتماد إسرائيل على التمويل الخارجي بصوره المختلفة فاق

(١) محمود وهبه، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٨.

(٢) انظر:

- عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٣.

- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٧.

(٣) ولعل من أبرز أسباب انخفاض إنتاجية العامل الإسرائيلي: نلاشي الدفعة الأيديولوجية القوية التي سادت قبل قيام الدولة في أوساط المستوطنين، حيث يأتي المهاجر اليوم ومعه مطالب اقتصادية محددة، وتضخم قطاع الخدمات، وهيمنة الهستدروت ودفاعها عن العمال، وتضخم الإنفاق العسكري والاعتماد شبه المطلق على المعونات والمنح الخارجية. انظر في هذا الشأن:

- عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الصهيوني.....، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٤ - ١٣٦.

(٤) تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٧.

(٥) المرجع السابق، ص: ٢٣٩.

(٦) محمود وهبه، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٨ - ٣٩.

جميع أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة أضحت معها الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاداً فريداً بين اقتصاديات العالم. فقبيل إنشاء الدولة اعتمدت الجماعات اليهودية - التي استعمرت فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر - على الدعم المالي الذي وقّره الأثرياء اليهود. ونظراً لأن بريطانيا هي التي مهدت الطريق أمام قيام دولة لليهود في فلسطين فإن عبء تمويل وتسليح الجماعات اليهودية كان يقع على عاتقها. وبعد قيام الدولة استمرت بريطانيا - ومعها بقية دول أوروبا الغربية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا الغربية - في تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي للدولة الوليدة. ومنذ منتصف الستينيات، بدأ الدعم الأمريكي في التزايد - بعد أن ظل محدوداً طوال الخمسينيات - إلى أن وصلت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى حد ليس له مثيل في العلاقات الدولية المعاصرة<sup>(١)</sup>.

وغنى عن البيان أن إحتضان الدول الغربية الحركة الصهيونية - ثم دولة «إسرائيل» لاحقاً - إنما جاء دعماً لمصالحها الإستراتيجية الإستعمارية في المنطقة، فإسرائيل قامت كقاعدة إستعمارية لرعاية المصالح الغربية في المنطقة العربية، ولردع أية قوة تهدد هذه المصالح<sup>(٢)</sup>. وفيما يلي سنعرض - على نحو مقتضب - لأوجه الدعم المالي والعسكري المختلفة التي حصلت عليها «إسرائيل» منذ قيامها وحتى اليوم، وذلك دون أن نخوض في بحث تفاصيل هذا الدعم، الأمر الذي لا يطيقه

(١) وقد علق «شمعون بيريز» على اعتماد بلاده على الغرب بقوله: «لقد أعطينا أمريكا المال، وأعطينا فرنسا السلاح مقابل المال، وأعطينا ألمانيا السلاح بلا مال». ورد ذلك في:

- محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠)، ص: ١٢٧.

(٢) ترى «حنة أرنت» أن الدولة اليهودية تمثل في واقع الأمر مجال نفوذ إستراتيجي لأية قوة كبرى تدفع الثمن. أما «ناحوم غولدمان» فقد قال في ١٩٤٧ أن «الدولة الصهيونية سوف تؤسس في فلسطين، لا لاعتبارات دينية أو اقتصادية بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية والمركز العسكري الإستراتيجي للسيطرة على العالم». أما «حاييم وايزمان» فقد أكد على أن «السياسة الصهيونية في فلسطين ليست على الإطلاق تديناً للموارد، وإنما هي التأمين الضروري الذي نعطي للقوى الغربية بسعر أرخص من أن يحلم به أي فرد». وذكر «يمقوب ميريدور» - وزير الاقتصاد في عدد من حكومات الليكود - أن دور «إسرائيل» يحل محل عشر من حاملات الطائرات، ولأن تكلفة هذه الحاملات تبلغ (٥٠) مليار دولار فإن «ميريدور» يتساءل عن بقية المبلغ. وينفس المنطق يرى «شارون» أن المعونات الأمريكية التي تقدم لبلاده لا تزيد عن ثلاثين ملياراً من الدولارات، أما الخدمات التي قدمتها «إسرائيل» لأمريكا فتفوق مائة مليار دولار. ولهذا «فلا تزال الولايات المتحدة مدينة لنا بسبعين ملياراً» كما يرى. تم إقتباس هذه الأقوال من:

- عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الصهيوني.....، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٧.

- عبد الوهاب المسيري، عقد المنفعة: الغرب يذبح والوكيل لإسرائيل (جريدة العربي، القاهرة، ٢٩ إبريل ١٩٩٦).

ويجب أن نشير - هنا - إلى أن «إسرائيل» تمثل بجانب دورها هذا - أي دورها كأداة للإستعمار في المنطقة - قوة إستعمارية هي الأخرى لها مشروعها الإستعماري الخاص بها.



هدف هذه الدراسة<sup>(١)</sup>. ومهما يكن من أمر، فإن أبرز مصادر ذلك الدعم يتمثل في : التعويضات الألمانية، والدعم الأمريكي.

#### أولاً : التعويضات الألمانية :

استطاعت «إسرائيل» - بمجرد قيامها - أن تُنصّب نفسها ممثلاً لكل يهود العالم، وكان أول نجاح لها في هذا الإطار التوصل إلى عدة إتفاقيات مع الحكومة الألمانية الغربية لما صار يُعرف بتعويض اليهود الذين أُضربوا من الحكم النازي<sup>(٢)</sup>. وكانت صيغة التعويضات هذه هي الصيغة التي توصلت إليها حكومة ألمانيا الغربية - بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٣)</sup> - لكي تقدم لإسرائيل المال بلا مقابل في وقت كانت فيه الدولة الوليدة في أمس الحاجة إليه. وكانت أولى هذه الإتفاقيات هي تلك التي وقّعت بين حكومة إسرائيل وحكومة ألمانيا الغربية في سبتمبر ١٩٥٢، والتي التزمت بموجبها هذه الأخيرة بدفع مبلغ (٣.٥) مليار مارك (٨٢٢ مليون دولار) لإسرائيل على هيئة توريد سلع وتقديم خدمات كتعويض عما لحق باليهود على يد الحكم النازي، وذلك خلال فترة اثني عشر عاماً. وقد تلا ذلك إتفاق آخر - عام ١٩٥٤ - تعهدت فيه الحكومة الألمانية بتقديم تعويضات فردية أو شخصية لضحايا النازية من الأفراد اليهود. ولا تزال الحكومة الألمانية تدفع هذا النوع من التعويضات حتى اليوم. وقد قدرّت هذه التعويضات الفردية في الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨١ بنحو (٢.٨) مليار دولار. وفي العام ١٩٥٩ سمحت ألمانيا لإسرائيل ببيع سندات التنمية الإسرائيلية في أراضيها، كما قامت بتشجيع المؤسسات والأفراد على الإستثمار في «إسرائيل»، وتم إلغاء الضرائب المزدوجة منذ عام ١٩٦١. وقد شرعت ألمانيا - مع مطلع الستينيات - في تزويد «إسرائيل» - بطريقة سرّية وبوساطة فرنسية - بالسلاح، وفي دعم صناعة السلاح الإسرائيلية.

(١) وما تجدر الإشارة إليه هنا أننا لانستطيع أن نُميط اللثام عن كافة وجوه الدعم الخارجى التي تصل «إسرائيل» لاسيما الدعم غير المنظور منها حال هجرة العلماء مثلاً.

(٢) تعود جذور مطالبة الحركة الصهيونية بتعويضات المانية إلى الرسالة التي بعث بها زعيم الحركة إلى دول الحلفاء التي كانت تحتل ألمانيا في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥، والتي قدّر فيها حجم الخسائر التي لحقت باليهود في أوروبا بما قيمته (٨) مليارات دولار. وكان مؤتمر بلتيمور (١٩٤٢) قد طالب الألمان بدفع تعويضات إلى «الشعب اليهودي». انظر لاحقاً صفحة (٧١ - ٧٢).

ويجب التنويه إلى أن تنصيب «إسرائيل» نفسها ممثلة لكل اليهود الذين أُضربوا من النازية أمر لا يؤيده حقيقة أن نحو (٨٠) ألف نسمة فقط من مجمل سكان «إسرائيل» - البالغ وقتذاك (١.٤) مليون نسمة - قدموا من ألمانيا.

(٣) كانت الولايات المتحدة - في ذلك الحين - لا ترغب في الإعلان عن علاقتها الكاملة بإسرائيل خوفاً على مصالحها النفطية الناشئة مع الدول العربية، وتحثياً - في واقع الأمر - لفرصة تنقض فيها عليها بعد تصفية الوجود الفرنسى والإنجليزى فيها.

والى جانب ما سبق استطاعت «إسرائيل» الحصول على تعويضات أخرى عما أسمته بـ «ممتلكات اليهود الأوربيين» من خلال نظام «أموال من لا وارث لهم»، وهي الأموال التي أودعها أصحابها في البنوك والشركات السويسرية والنموسوية ولم تطلب إما لوفاة أصحابها أو لموتهم في معسكرات النازي. وقد قدرّت هذه الأموال بنحو (٩٠٠) مليون دولار. كما حصلت «إسرائيل» على نحو (٦٠٪) من تعويضات يهود أوروبا الشرقية والتي قدرّت بـ (٣٠٠) مليون دولار. وفي عام ١٩٧٧ تم إنشاء صندوق من أجل ضحايا النازية برأس مال قدره (٦٠٠) مليون مارك، تحصل «إسرائيل» على (٩٠٪) من مخصصاته. وقد استمرت التدفقات المالية الألمانية والدعم الألمانى لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. وبدءاً من العام ١٩٦٩ شرعت البنوك الألمانية الكبرى في تنفيذ برنامج واسع النطاق من الإستثمارات الصناعية في «إسرائيل» والأراضى المحتلة عام ١٩٦٧<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من إختلاف صور هذه المساعدات الألمانية، فإن الحقيقة التي لا يمكن أن ينكرها أحد هي أن هذه المساعدات كانت نقطة تحول هامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلى - الوليد آنذاك - فمن جهة كان لها الفضل الأول - تاريخياً - في بناء الاقتصاد، ذلك أنها أستخدمت في إرساء قاعدة الصناعات الإسرائيلية، ومن جهة أخرى شكلت التعويضات الألمانية الأساس الذى به تم بناء ترسانة «إسرائيل» العسكرية، وهي الترسانة التي إستطاع الجيش الإسرائيلى بها إحتلال أراضى أربع دول عربية عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>. وفي الإجمال، قدّر وزير خارجية ألمانيا «كلاوس كينكل»

(١) إعتدنا في عرض هذا الجزء على :

- جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٥ - ٦٩.

- فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٠ - ٦٢.

- حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلى (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨)، ص : ٨٢ - ٨٦.

- محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٥ - ١٢٧.

(٢) كانت ألمانيا المورد الرئيسى للسلاح لإسرائيل قبل عام ١٩٦٧. ويذكر أن «إسرائيل» حصلت بجانب التعويضات الألمانية على دعم اقتصادى كبير من دول أوروبا الأخرى وذلك عن طريق صور عديدة منها توريد الخامات اللازمة للصناعة الإسرائيلية، وتصريف محصول الموالح الإسرائيلية، وعقد إتفاقيات تجارية مختلفة مع السوق الأوربية المشتركة، وإعفاء الصادرات الإسرائيلية الزراعية من الرسوم الجمركية بدءاً من ١٩٧٧، وغيرها. كما أن «إسرائيل» استطاعت - في أغسطس ١٩٩٦ - التوقيع على إتفاقية للتجارة الحرة مع كندا. ويذكر أنه لم يسبق لكندا أن عقدت مثل هذه الإتفاقية إلا مع الولايات المتحدة والمكسيك. كما أن «إسرائيل» قد وقعت في أواخر عام ١٩٩٣ إتفاقية تجارة حرة أخرى مع دول «الإفتا : EFTA»، والتي تشمل النمسا وفنلندا وأيسلندا وليشتشتين والترويج والسويد وسويسرا. انظر في هذا الشأن :

- فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٢ - ٦٦.

- محمود وهبه، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٦ - ٤٨.

- في مايو ١٩٩٦ - إجمالي المساعدات التي قدمتها بلاده حتى عام ١٩٩٦ إلى «إسرائيل» بنحو (٩٧) مليار مارك ألماني، أي حوالي (٦٠) مليار دولار أمريكي<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً : الدعم الأمريكي :

بعد أن كان «هرتزل» ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها بديل منافس لمشروعه الرامي إلى زرع دولة يهودية في فلسطين بسبب وصول عدد كبير من يهود شرق أوروبا إليها في القرن التاسع عشر، وبروز عدد غير قليل منهم في مجالات المال والإعلام والفن، اتجهت أنظار الحركة الصهيونية - في منتصف القرن العشرين بينما كانت رحي الحرب العالمية الثانية لاتزال دائرة - إلى الولايات المتحدة. لقد كان دخول هذه الأخيرة الحرب ضد جيوش هتلر نقطة تحول بارزة في تاريخ العلاقات الأمريكية الصهيونية، فقد أوصلها إلى قلب المنطقة فصار لها فيها مصالح وأهداف ولاسيما بعدما أكدت عدة دراسات أن هذه المنطقة ستكون في وقت قريب أهم منابع النفط في العالم<sup>(٢)</sup>. ولهذا اتجهت الحركة الصهيونية إلى الأمريكيين اليهود، ولسان حالها يقول : «إن يهود أوروبا قد نجحوا في استصدار وعد بلفور، وضمنان الدعم الإنجليزي، وعلى يهود أمريكا إستكمال الطريق من خلال إنهاء المراحل الأخيرة لقيام الدولة وتحقيق إعتراف العرب بها». وقد كان من ثمار هذا التوجه إنتقال مقر الحركة الصهيونية من لندن إلى نيويورك، وإعقاد مؤتمر بلتيمور في مارس ١٩٤٢ في الولايات المتحدة<sup>(٣)</sup>.

(١) وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن جهود «إسرائيل» في تسول الدعم من الخارج لم تقف عند هذا الحد، ففي مطلع العام ١٩٩٧ شرعت في حملة جديدة ضد البنوك السويسرية هذه المرة، بهدف ما أسمته «إستعادة المسلوبات اليهودية التي انتزعتها النازيون من الضحايا اليهود». وقد بدأت الحملة - دامية - في الكنيست، حينما قام أحد الأعضاء قائلًا : «الألمان قتلوا... والسويسريون وروا... والعالم لزم الصمت...». وترتكز هذه الحملة على المطالبة بفسخ كل الإنفاقيات التي عقدها الحلفاء مع سويسرا والتي قدمت البنوك السويسرية بموجبها تعويضات قدرت بمئات الملايين من الفرنكات السويسرية للحلفاء ولللاجئين الحرب. وقد حققت هذه الحملة نجاحات كبيرة لاتزال صحف العالم حتى كتابة هذه السطور تتابعها. ولأن النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة لا مثيل له فإن حملة التعويضات تلك قد بلغت مبلغاً لا نظير له، فقد طالب «الفونسو داماتو» - رئيس اللجنة المصرفية التابعة للكونغرس الأمريكي - بتشكيل هيئة مستقلة لتحديد ملكية قرابة ألفين تحفة فنية سرقت من ضحايا «المحرقة»، وتعرض اليوم في المتاحف الفرنسية، والتي قدرها «داماتو» هذا بنحو (١٩٩٥) قطعة فنية كما طالب هذا الأخير فرنسا بالتحقيق في ذلك لمعرفة الملاك الشرعيين لهذه التحف !!..

(٢) مع تقدم جيش «هتلر» بقيادة «روميل» في الصحراء الغربية وإتجاهه نحو مصر وفلسطين - حيث هاجر الآلاف من اليهود - تصاعدت صيحات يهود العالم كله خوفاً من تكرار مذابح النازي من جديد في فلسطين. ولهذا ظهرت الدبابات الأمريكية - لأول مرة - في العلمين، ووصلت شحنات الأسلحة الأمريكية إلى فلسطين ووزعت على المستعمرين اليهود حتى يدافعوا عن أنفسهم إذا ما وصل الألمان !!.

(٣) وقد انتهى هذا المؤتمر إلى عدة مقررات هامة، منها : ضرورة الإعلان الفوري عن دولة يهودية في فلسطين كجزء لا يتجزأ من العالم الديمقراطي الجديد - رفض الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩ - إطلاق حرية الهجرة اليهودية وإستيطان اليهود في =

ولئن كانت جذور الدعم الأمريكي لإسرائيل تعود إلى موافقة الرئيس «وودرو ويلسون» (١٩١٣ - ١٩٢١) - صاحب النقاط الأربعة عشرة الشهيرة، في رسالة سرية أرسلها إلى وزارة الحرب البريطانية على وعد بلفور، وإلى موافقة الكونغرس الأمريكي في ٣٠ يونيو ١٩٢٢ - في عهد «ارين هاردينج» (١٩٢١ - ١٩٢٣) على الإنتداب البريطاني على فلسطين، فإن الرئيس الأمريكي «هارى ترومان» (١٩٤٥ - ١٩٥٢) قد أرسى حجر الأساس للإنحياز الأمريكي لإسرائيل، ورغم تخليد أركان إدارته من خطورة هذا الإنحياز على العلاقات الأمريكية العربية وقتذاك. ومع عهد الرئيس «ليندون جونسون» (٦٣ - ١٩٦٩) بدأت حقبة جديدة من السياسة الأمريكية تتسم بالإنحياز التام لإسرائيل على مستوى الرئاسة والكونغرس معاً. وقد إستمرت هذه السياسة في عهود الرؤساء «نيكسون» و «فورد» و «كارتر» و «ريغان» و «بوش» حتى وصلت في عهد الرئيس الحالي «بيل كلنتون» إلى حد لم يسبق له مثيل. وبدون الولوج في تفاصيل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، فإن الدعم القادم من أمريكا «إسرائيل» قد تعددت صورته، ف بجانب دعم الحكومة الأمريكية الرسمي ثمة أموال ومساعدات يرسلها الأمريكيون اليهود «إسرائيل». وفيما يلي سنعرض - على نحو مقتضب - لأبرز هذه الصور<sup>(١)</sup>:

#### ١ - الدعم العسكري :

شهدت إدارة الرئيس «جون كينيدي» (٦١ - ١٩٦٣) عقد أول صفقة سلاح أمريكي مع «إسرائيل» بقيمة (٢٢) مليون دولار، وكان ذلك في عام ١٩٦٢. وقد ظلت المعونة العسكرية

= فلسطين بقيادة الوكالة اليهودية - إنشاء جيش يهودي يحارب تحت رايته الخاصة - دفع تعويضات المانية إلى «الشعب اليهودي» من أجل إعمار فلسطين ومصادرة جميع الأملاك الألمانية في فلسطين لصالح الإستيطن الصهيوني. وبعد هذا البيان المرة الأولى التي يعلن فيها اليهود أن مطالبهم هي قيام «دولة» يهودية في فلسطين. انظر في هذا الشأن : - أكرم زعير، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٣ - ١٥٤.

(١) انظر لتفاصيل موسعة حول صور الدعم الأمريكي المختلفة لإسرائيل، وكذلك حول تطور العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية أيا من المراجع التالية:

- محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٧ - ٢٠٥.
- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل : العروة الوثقى (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).
- يوسف الحسن : إندهاج : دراسة في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في ضوء إنفاقيات التعاون الإستراتيجي والتجارة الحرة بينهما (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦)، ص : ٤٣ - ٨٥، ١١٥ - ١٥٩.
- لي أوبرين : المنظمات اليهودية ونشاطاتها في دعم إسرائيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦).
- هشام الدجاني، الإدارات الأمريكية وإسرائيل (منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤).
- حسن نافعة، هل تستطيع إسرائيل الإستغناء عن المعونة الأمريكية (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد (١٢٦)، أكتوبر ١٩٩٦)، ص : ٩٢ - ٩٦.

4. Zunes, S.; The Strategic Functions of U.S. Aid to Israel, (Middle East Policy, Vol. IV, No. 4, October, 1996), P. : 90 - 101.

الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى مجيء «جونسون» إلى سدة الرئاسة حين بدأت في التصاعد بشكل سريع. ومنذ العام ١٩٨٦ تحصل «إسرائيل» على معونة عسكرية أمريكية رسمية «معلنة» تقدر بنحو (١,٨) مليار دولار سنوياً (وهذا الرقم يعادل نحو ٣٦,٢٪ من مجمل ميزانية برنامج المعونات العسكرية الأمريكية في المتوسط). وقد درجت الإدارات الأمريكية المختلفة على «مكافأة» «إسرائيل»، في أعقاب كل عدوان تقوم به هذه الأخيرة، فبعد حرب ١٩٦٧ ارتفعت المعونة العسكرية بنسب عالية (٧ ملايين دولار عام ١٩٦٧، ثم ٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٨، ثم ٨٥ مليون دولار عام ١٩٦٩). وبعد حرب ١٩٧٣ حصلت «إسرائيل» على (٢,٥) مليار دولار مقابل حصولها على (٣٠٧,٥) مليون دولار قبل الحرب. وفي أعقاب غزو لبنان قفزت المعونة العسكرية السنوية إلى (١,٤) مليار دولار، ثم إلى (١,٧) مليار دولار. وفي أواخر العام ١٩٨٥ وفي أعقاب عدوان «إسرائيل» على مقر منظمة التحرير الفلسطينية، أقر الكونغرس معونة إضافية مقدارها (١,٤) مليار دولار. ويعيد عدوان «إسرائيل» على لبنان في إبريل ١٩٩٦ عززت إدارة «كلنتون» دعمها العسكري، إلى «إسرائيل» بأشكال مختلفة. وفي الإجمال، يُقدر إجمالي المعونات العسكرية الأمريكية المعلنة لإسرائيل منذ قيامها وحتى العام ١٩٩٦ بنحو (٤٢) مليار دولار، علماً بأن هذه المعونات صارت - منذ العام ١٩٨٤ وإبان عهد ريغان - على شكل منح لا ترد، كما أن فوائد الديون العسكرية السابقة على ذلك التاريخ خفضت بقرار إداري من «ريغان» في ديسمبر ١٩٨٦.

## ٢ - التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة و «إسرائيل» :

وُلد هذا التعاون - إبان فترة حكم ريغان (٨٢ - ١٩٨٨) (١) - بعدما أدركت الولايات المتحدة صعوبة تنفيذ الصيغة الأمريكية لحلف دفاعي إستراتيجي تشارك فيه جميع الدول الصديقة في المنطقة. لقد رأت الإدارة الأمريكية أن أضمن وأسرع الطرق إلى حماية مصالحها في المنطقة هو الطريق الإسرائيلي. وقد عزز هذا التوجه إنتعاش الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي - مع مجيء ريغان للحكم - وبرز دور «إسرائيل» العسكري والأمني خاصة بعد خروج مصر من حلبة

(١) كان «ريغان» من أكثر الرؤساء الأمريكيين وضوحاً لمطالب «إسرائيل»، فقد كان مؤمناً إيماناً دينياً عميقاً - وهو ينتمي إلى جماعة دينية تسمى «الأصوليون الإنجيليون» - بأن على أمريكا تقديم الدعم والمال لإسرائيل لأن الله يريد منها أن تفعل ذلك، وأن من حق إسرائيل إمتلاك كل أنواع السلاح لتحقيق أهدافها بالقوة، ومن حقها - أيضاً - الحصول على ما تريد من الأراضي العربية وإختراق كل القوانين الدولية. وهذا - في رأي ريغان والجماعة التي ينتمي إليها - سيمهد الطريق لمركة آخر الزمان «هر مجدونه» التي رأى أنها ستقع بين بلاده والإتحاد السوفيتي السابق. انظر في هذا الشأن : - غريس هالسل «النبيوة والسياسة» الإنجيليون العسكريون في الطريق إلى الحرب النووية، ترجمة : محمد السماك (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس ١٩٨٩).

الصراع. وقد ظهر هذا التعاون بعد توقيع وزيرى الدفاع في البلدين («كايسر واينبيرج» و «آريل شارون») في واشنطن على «مذكرة التفاهم الإستراتيجي» في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ ثم على إتفاقية التعاون الإستراتيجي» في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٣.

وبموجب هاتين الإتفاقيتين انتقلت «إسرائيل» من موقع «التبعية» للولايات المتحدة إلى «موقع الشراكة»، وذلك من خلال تأكيد البلدين على أن التعاون بين البلدين «تعاون متبادل». وكان مما تم الإتفاق عليه في هذا المجال : تبادل المساعدات العسكرية، إجراء مناورات عسكرية مشتركة، التعاون في مجال البحث والتطوير في مجال الصناعات العسكرية، تشكيل مجلس للتنسيق من وزيرى الدفاع في البلدين. وفي العام ١٩٨٦ سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بالمشاركة في أبحاث برنامج حرب الكواكب ضمن مجموعة دول الحلفاء، وفي العام التالي اعتبرت إدارة «ريغان» «إسرائيل» «حليفاً رئيسياً غير منتم لحلف الناتو». وفي أعقاب عدوان «إسرائيل» على لبنان - في إبريل ١٩٩٦ - وقعت الولايات المتحدة و «إسرائيل» إتفاقاً جديداً لتعزيز التعاون الإستراتيجي بينهما، وآخر للتعاون الأمنى والإستخباراتي. وبعد وصول «تانتياهو» إلى سدة الحكم (يونيو ١٩٩٦)، وفي إبريل من العام ١٩٩٧ أعلن البلدان عن تعزيز التعاون الإستراتيجي والعسكري في مجال البحوث وتطوير أسلحة مضادة لصواريخ الكاتيوشا. وبجانب كل ذلك الدعم العسكري والإستراتيجي «إسرائيل» تحصل هذه الأخيرة على دعم آخر غير مباشر من الولايات المتحدة، وذلك من خلال التعهد بضمان التفوق النوعي لإسرائيل على الدول العربية، وذلك من خلال الحيلولة دون بيع أسلحة أمريكية - وغير أمريكية - متطورة إلى الدول العربية، وتضييق الحصار على الدول المناهضة لإسرائيل (العراق، إيران، ليبيا، سوريا...).

## ٣ - المعونات الاقتصادية :

ظلت المعونات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى العام ١٩٧٤ مقارنة بما آلت إليه بعد ذلك التاريخ. ومنذ العام ١٩٨٦ تحصل «إسرائيل» سنوياً على معونة اقتصادية أمريكية رسمية «معلنة» بقيمة (١,٢) مليار دولار. وفي الإجمال تقدر المعونات الاقتصادية لإسرائيل منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٦ بنحو (٢٧,٦) مليار دولار. وتنفرد «إسرائيل» بالعديد من المزايا فيما يتعلق بهذه المعونات مقارنةً ببقية الدول المتلقية للمعونة الأمريكية، فمنذ عام ١٩٨٤ صارت كل المعونات الأمريكية لإسرائيل منحة لا ترد، وصارت تُدفع نقداً، وفي بداية السنة المالية في الولايات المتحدة. هذا بجانب أن الحجم المعلن أقل بكثير من الحجم الحقيقي تبعاً لما تقرره أبحاث محايدة. وفي العام ١٩٨٥ عقدت الولايات المتحدة و «إسرائيل» إتفاقية للتجارة الحرة بينهما، فصارت العلاقة بين البلدين كالعلاقة بين الولايات داخل الولايات المتحدة.



#### ٤ - معونات ومنح أمريكية أخرى غير مباشرة :

وبخلاف المعونات الاقتصادية والعسكرية الرسمية التي تحصل عليها «إسرائيل» (والتي تقدر بنحو ٣ مليار دولار سنوياً) يتجنى «إسرائيل» العديد من وجوه الدعم الاقتصادي والعسكري غير المباشر، وذلك من خلال العديد من السبل، منها : السماح لسلع إسرائيلية بالدخول إلى السوق الأمريكية دون رسوم جمركية قبل إتفاق التجارة الحرة (١٩٨٥)، وإلغاء كافة هذه الرسوم بعد الإتفاق - تقديم معونات مالية لإسرائيل لبدء برنامج للمعونات الخارجية خاص بها - تقديم المعونات المالية للمنظمات الصهيونية العاملة في مجال تهجير الجماعات اليهودية إلى «إسرائيل» - تسهيل حصول «إسرائيل» على القروض من البنوك التجارية الأمريكية، وقيام الحكومة الأمريكية بضمان هذه القروض - الإستثمار المباشر في الاقتصاد الإسرائيلي من قبل الحكومة والشركات الأمريكية - السماح لإسرائيل بشراء معدات عسكرية قديمة بأسعار زهيدة لتعيد بيعها بأرباح وفيرة بعد ذلك لدول أخرى - استثناء «إسرائيل» من قانون تصدير السلاح في أمريكا - السماح لإسرائيل بالحصول على أحدث المعارف الفنية المتقدمة الخاصة بصناعة السلاح وعلى أدق المعلومات السرية المتعلقة بجيوش الدول المجاورة ولاسيما العربية منها - شراء أسلحة إسرائيلية وإدخالها الخدمة في الجيش الأمريكي، ومساعدة «إسرائيل» على تصدير منتجاتها العسكرية إلى دول العالم المختلفة - تمويل الولايات المتحدة، في النصف الثاني من الثمانينيات، مشروع الطائرة الإسرائيلية «لافى»، والتي خصص لها نحو (٥٠٠) مليون دولار سنوياً في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧ - تحمل الولايات المتحدة تكاليف بناء قاعدتين جويتين في النقب كتعويض عن قاعدة عسكرية انسحبت منها «إسرائيل» في سيناء، وبلغت هذه التكاليف (١,١) مليار دولار - العمل على إفشال سياسة المقاطعة العربية وتطويقها، وغير ذلك.

#### ٥ - المعونات الخاصة من الأمريكيين اليهود :

وتأتى هذه المعونات من عدة قنوات أهمها : الأفراد العاديون، المؤسسات والمنظمات اليهودية الخاصة، وبيع «سندات إسرائيل». ويقوم بالقناة الأولى الأمريكيون اليهود الأثرياء من خلال عدة وسائل منها استثمار أموالهم في «إسرائيل»، مساعدة البضائع الإسرائيلية على التغلغل في السوق الأمريكية، إيداع أموالهم في بنوك «إسرائيل» وشراء «سندات إسرائيل». وتقدر تبرعات الأمريكيين اليهود وإستثماراتهم في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٨٨ بنحو (٧) مليار دولار.

أما مساهمات المؤسسات والمنظمات اليهودية الخاصة فتأتى من المنظمات اليهودية الأمريكية التي يزيد عددها عن (٢٠٠) منظمة لا يخضع نشاطها للضريبة في الولايات المتحدة. وأهم هذه المنظمات جمعية النداء الموحد. وتقدر حصيلة ما أرسلته هذه المنظمات إلى «إسرائيل» حتى عام ١٩٨٨ بنحو (١٢) مليار دولار. أما منظمة «سندات حكومة إسرائيل» فهي تعمل في الولايات المتحدة من خلال شركة مالية مسجلة في نيويورك تحت إسم «إستثمارات التنمية الإسرائيلية» كمؤسسة مالية خيرية. وقد قدرت الأموال التي جمعتها هذه المنظمة منذ عام ١٩٥١ وحتى العام ١٩٨٨ بنحو (٩,٥) مليار دولار من دول أمريكا وغرب أوروبا، منها أكثر من (٨٠٪) من الولايات المتحدة (حوالي ٧,٥ مليار دولار).

وهكذا يُقدر هذا النوع من المعونات الذي وصل «إسرائيل» منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٨٨ بما قيمته (٢٦,٥) مليار دولار. ونظراً لأن هذه الأموال لا تخضع للضرائب فهي تحمّل الخزنة الأمريكية ملايين الدولارات سنوياً، هي حصيلة الضريبة المستحقة عنها فيما لو خضعت هذه الأموال كغيرها للضرائب.

وجملة القول في شأن الدعم الأمريكي لإسرائيل يمكن الإنتهاء إلى أن الولايات المتحدة تتولى رعاية إسرائيل إقتصادياً وعسكرياً، وتعمل على إشراكها في برامجها الإستراتيجية المتقدمة، وهي فوق هذا وذلك توفر لها حماية دبلوماسية في كافة المحافل الدولية منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وحتى اليوم، فقد تجاوز عدد المرات التي لجأت فيها الولايات المتحدة إلى حق الفيتو في مجلس الأمن لصالح «إسرائيل» - منذ أول فيتو عام ١٩٧٢ وحتى مطلع العام ١٩٩٧ - أكثر من ثلاثين مرة. وفي عهد الرئيس الحالي «كلنتون» وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى وضع ليس له مثيل في العلاقات الدولية، ويكفي للتدليل على ذلك ما قاله «شمعون بيريز» - وقت أن كان رئيساً لوزراء إسرائيل بعد إغتيال «رابين» - معلقاً على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية «لقد أفلسنا من الطلبات فكل ما طلبناه من كلنتون أعطاه لنا». أما صحف «إسرائيل» فقد كتبت الكثير عن سخاء «كلنتون» وإدارته، ومن ذلك ما جاء في صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ الثاني من مايو ١٩٩٦ : «إن كلنتون سيدخل في سجلات التاريخ الإسرائيلي كأول رئيس أمريكي يتصرف كالولد المطيع الذي لا يعرف كيف يقول : لا»<sup>(١)</sup>. وتبعاً لمعلومات أوردها

(١) ليس غريباً صدور مثل هذه التصريحات من الإسرائيليين إزاء ما قدمه «كلنتون» لـ «إسرائيل» منذ وصوله إلى الحكم، فقد جعل «كلنتون» جل موظفي البيت الأبيض والإدارة الأمريكية ومستشاريه إما من الأمريكيين اليهود وإما من المعروف عنهم ولائهم الشديد للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. ومن المسؤولين الأمريكيين اليهود في إدارة «كلنتون» اليوم (مطلع عام ١٩٩٨) : «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية، «وليام كوهين» وزير الدفاع، «روبرت روبين» وزير الخزانة، «دان عليكمان» =

أحد الباحثين<sup>(١)</sup> في مايو ١٩٩٦ فإن «إسرائيل تستأثر بـ (١٠٠٠) دولار سنوياً لكل فرد إسرائيلي، خمسة أضعاف ما تحصل عليه (٦٠) دولة من دول العالم الثالث حيث يذهب إليها (٢٧٪) من المساعدات الخارجية الأمريكية، و (٣) زيارات لـ «كلنتون» إلى «إسرائيل» في ثلاث سنوات.

## الفصل الثاني

في

قوى الحياة السياسية في «إسرائيل»

- دهليز

- المبحث الأول: الأيديولوجية الرسمية للدولة: الصهيونية السياسية.

- المبحث الثاني: المؤسسات الرسمية للدولة.

- المبحث الثالث: القوى اللارسمية في الحياة السياسية.

= وزير الزراعة، «ستيفارت اينزشتات» نائب وزير الخارجية، «مارتن إنديك» نائب وزير الخارجية (والذي شغل من قبل المناصب التالية: خبير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، سفير أمريكا في «إسرائيل»)، «صموئيل بيرجر» رئيس مجلس الأمن القومي، «صموئيل لويس» مدير إدارة التخطيط في وزارة الخارجية، «دينس روس» المنسق العام لمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، «بيتر تارنوك» نائب وزير الخارجية، «كارين ادر» مدير بوزارة الخارجية، «جيم شتاينبرغ» نائب رئيس مجلس الأمن القومي، «ستانلي ريس» عضو بمجلس الأمن القومي، «جاي فوتليك» ضابط إتصال، «ماني غرائر وولد» ضابط إتصال، «جيف إيلار» مساعد خاص للرئيس، «سوزان توماس» مساعدة خاصة لزوجته الرئيس. هذا فضلاً عن عدد آخر من الشخصيات المعروف عنهم ولائهم الشديد للوبي الصهيوني حال: «آل غور» نائب الرئيس و«جيمس ويلز» مدير الاستخبارات المركزية السابق، و«أنطوني ليك» رئيس مجلس الأمن السابق. إلى جانب ضغط الإدارة الأمريكية على الأطراف العربية في إطار مايسمى بعملية التسوية، ودعم عقد مؤتمرات اقتصادية سنوية بهدف تسريع عملية التطبيع السياسي والاقتصادي بين «إسرائيل» والدول العربية، وإحتواء الدول العربية المناوئة لـ «إسرائيل»، والتعاضى عن سياسات «إسرائيل» الإستيطانية وحمايتها في المحافل الدولية.

(١) وهو الدكتور «غسان سلامة» أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس.

## الفصل الثانى فى قوى الحياة السياسية فى « إسرائيل »

دهليز :

يعرض هذا الفصل لقوى الحياة السياسية الرسمية واللا رسمية فى مبحثين إثنين، وذلك على أن يسبق هذين المبحثين، مبحث يتناول الأيديولوجية الرسمية للدولة، والتي تتمثل فى « الصهيونية السياسية ». إن مؤسسات الدولة الرسمية - القوة الرسمية فى الحياة السياسية - قد قامت إعمالاً لتلك الأيديولوجية الرسمية، التى تحدد القيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع. ومن هنا فإننا لانتطيع أن نفهم المؤسسات الرسمية للدولة ما دون فهم فلسفتها السياسية، أى أننا لا نستطيع سلخ الأفكار المذهبية عن مؤسسات الحكم التى ما جاءت إلا لوضع هذه الأفكار موضع التطبيق.

ويرتبط فهمنا هذا بتعريف عبارة « النظم السياسية »، والتى تعنى « مركب من مؤسسات سياسية رسمية، وقيم مذهبية صوّرت فى فلسفات سابقة عليها وجاءت تلك المؤسسات مصورة فى كياناتها العضوى والوظيفى وفى أهدافها على أساس تلك القيم »<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أننا نرتبط فى عرضنا لقوى الحياة السياسية فى « إسرائيل » بتعريف أستاذنا الدكتور « محمد طه بدوى » للحياة السياسية بأنها « عالم قوى المجتمع الوطنى الرسمية واللا رسمية دون تمييز، وهى تتفاعل فيما بينها تفاعلاً يكون من شأنه تحقيق حالة الإتزان له »<sup>(٢)</sup>، وذلك على أساس أن المؤسسات السياسية الرسمية للدولة هى القوة الرسمية، وأن قوى الواقع الاجتماعى الفعلية (أى التى تنشأ نشأة واقعية، وهى لذلك ليست من بين مؤسسات الدولة الرسمية) هى القوى اللا رسمية. ولهذه القوى اللا رسمية دور فاعل فى الحياة السياسية، فهى تشارك المؤسسات الرسمية فى عملية صنع القرار السياسى على مستوى مجتمعها<sup>(٣)</sup>. وإنطلاقاً مما سبق يتضمن هذا الفصل مباحث ثلاثة، يتناول أولها الأيديولوجية الرسمية للدولة : الصهيونية السياسية، ويعرض ثانياً لمؤسسات الدولة الرسمية. أما المبحث الثالث فيتضمن الحديث عن قوى الحياة السياسية اللا رسمية : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسى.

(١) وذلك كما يعرفها الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى فى :

- محمد طه بدوى، النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦)، ص ٢١٨ - ٢٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.



## المبحث الأول

### الأيدولوجية الرسمية للدولة : الصهيونية السياسية

نتناول في هذا المبحث الأيدولوجية<sup>(١)</sup> الرسمية للدولة (الصهيونية السياسية) من خلال الحديث عن الموضوعات التالية :

**المطلب الأول :** التعريف بالصهيونية السياسية.

**المطلب الثاني :** العوامل التي هيأت لظهور الفكرة الصهيونية في القرن التاسع عشر.

**المطلب الثالث :** الأسانيد الدينية والتاريخية التي ارتكزت إليها الحركة الصهيونية في وضع أفكارها.

### المطلب الأول : التعريف بالصهيونية السياسية :

ترتد لفظة « الصهيونية - Zionism » إلى جبل « صهيون - Zion »<sup>(٢)</sup> بفلسطين. ولقد صارت لفظة « صهيون » تعنى - لدى اليهود - « أرض الميعاد » أو « الأرض المقدسة »، أى

(١) تجدر الإشارة - في هذا المقام إلى أننا نعنى بلفظة « الأيدولوجية » مجموعة من الأفكار المذهبية التي تتصل بكيان المجتمع في قطاعاته المختلفة (إجتماع ، سياسة ، اقتصاد .... إلخ)، والتي يدعى أصحابها أنها إذ تطبق - أى إذ يقوم المجتمع إستناداً إليها - يتحقق المجتمع الأمثل. والأيدولوجية أفكار أى أنها من نتاج الذهن، وهى مذهبية لكون أصحابها يتجهون بها إلى المجتمع بقصد تغيير ملامحه، وباعتبار أن هذا التغيير يمثل الهدف النهائي لذلك الفكر المذهبي. والأيدولوجيات قد تكون ثورية - حيث يقدر أصحابها أن هدفها لا بد وأن يتحقق عن طريق العنف والثورة - وذلك حال فلسفة ماركس السياسية، وفلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر الفردية النزعة، وقد تكون إصلاحية، حيث يتم التغيير بشكل تدريجي. وغنى عن البيان أن الفكر الصهيونى ينحصر هدفه في العمل على «عودة» اليهود إلى فلسطين - إستناداً إلى أسس غير موضوعية - بغية إقامة « دولة قومية » باعتبار أن اليهود يشكلون شعباً وعرقاً واحداً. ومن هنا فإنه يمكننا القول أن الفكر الصهيونى لا يشكل فكراً مذهبياً يتجه إلى كافة قطاعات المجتمع، وإنما هو مجرد « فكرة » تدعى أن « اليهود جنس واحد »، وتطالب « بإقامة وطن قومى » لهم في فلسطين. وقد دعا لها وأيدها العديد من اليهود في القرن التاسع عشر كحل « للمسألة اليهودية » في الوقت الذي راحت فيه الدولة - التي قامت كثمرة لهذه الفكرة - تنظم قطاعات المجتمع إستناداً إلى العديد من القيم والأفكار الدينية والإشتراكية والليبرالية.

وليزيد من التفاصيل حول مدلول لفظة « الأيدولوجية » ، انظر :

- محمد طه بدوى ، محاضرات في النظم السياسية المقارنة ، محاضرات غير منشورة أُلقيت على طلبة بكالوريوس العلوم السياسية بكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، العام الجامعى : ١٩٩٠/١٩٩١ م.

(٢) وهو أحد الجبال الأربعة التي أقيمت عليها مدينة القدس، وقد فتح النبي داود، عليه السلام، هذه المدينة وجعلها عاصمة للملكة الذي دام من عام ١٠٠٠ ق.م. حتى عام ٩٦٠ ق.م. والتوراة تضيف حالة من القداسة على جبل صهيون خاصة،

فلسطين . وقد اشتق الكاتب الألماني اليهودى «ناتان برنباوم ، Nathan Birnbaum ، (١٨٦٤ - ١٩٣٧) من لفظة «صهيون» كلمة «الصهيونية» ليصف بها الاتجاه السياسى - الجديد آنذاك في القرن التاسع عشر - بين يهود أوروبا. لقد إستغل هذا الكاتب تلك اللفظة بهدف إستشارة الحمية الدينية، وإبتعات التبعية الروحية لدى الجماعات اليهودية للإنضواء تحت لواء هذا الإتجاه الجديد، وإعتناق مبادئه ، والعمل على تحقيق أهدافه.

هذا وقد ظهرت الصهيونية السياسية كبرنامج عمل - في القرن التاسع عشر - على يد الصحفي النمساوى «ثيودور هرتزل ، Theodor Herzl (١٨٦٠ - ١٩٠٤)، وهى تستند إلى فكرة رئيسية مؤداها أن « ثمة مشكلة يهودية »<sup>(٢)</sup> تتمثل في تشتت اليهود، وتعرضهم للمطاردة والإضطهاد أينما وجدوا برغم أنهم يشكلون أمة واحدة وشعباً واحداً، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو «عودة» هذا «الشعب» إلى «أرضه المقدسة» أرض الميعاد» بغية إقامة دولة خاصة به.

وفكرة « العودة » تلك ليست فكرة جديدة، فقد آمن بها عامة اليهود - على مر العصور - بهدف « إعادة بناء هيكل سليمان »، وإقامة « مملكة إسرائيل » وذلك تحت قيادة «المسيح المنتظر»<sup>(٣)</sup>. غير أن الجديد لدى دعاة الصهيونية السياسية هو ظهور دعوتهم على الدعوات السابقة عليها بهدف سياسى هو إقامة « دولة يهودية » في فلسطين، وبوسائل سياسية تتمثل في الإعتماد على العمل اليهودى الذاتى وليس إنتظار المسيح المنتظر<sup>(٤)</sup>، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

= ففيه يقيم « يهوه » إله اليهود فيما يزعمون، وفي رحابه يظهر المسيح المخلص الذى ينتظره اليهود. انظر في ذلك :

- عبد السميع الهرواى ، الصهيونية بين الدين والسياسة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٥٠.

(١) وكان « برنباوم » آنذاك رئيس جمعية « كاديهانح » كبرى الجمعيات اليهودية التي تألفت في النمسا لتشجيع هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين.

(٢) يرى الأستاذ الدكتور « عبد الوهاب المسيرى » أن المسألة اليهودية تعنى المشاكل التي واجهتها الجماعات اليهودية المختلفة، وأنه ليس ثمة مسألة يهودية واحدة ثابتة، فمشاكل يهود اليمن تختلف عن مشاكل يهود الولايات المتحدة. ومن هنا صورت الحركة الصهيونية هذا المصطلح وكأن ثمة « مسألة يهودية » واحدة لها حل واحد هو « التخلص من اليهود عن طريق إبادتهم أو تهجيرهم ». انظر في هذا المعنى :

- عبد الوهاب المسيرى : الأيدولوجية الصهيونية ، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، يونيو ١٩٨٨)، ص ١٣.

(٣) انظر في هذا الصدد :

- عابد توفيق الهاشمى ، عقيدة اليهود في تملك فلسطين ، وتفنيدها قرآناً وتوراةً وإجملاً وتاريخاً (مكتبة أم القرى ، القاهرة، ١٩٩٠)، ص : ٢٩ - ٧٦.

(٤) انظر تفاصيل ذلك :

- محمد طه بدوى ، القضية الفلسطينية ..... مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٣.

## المطلب الثاني : العوامل التي هيأت لظهور الفكرة الصهيونية في القرن التاسع عشر:

تعد الصهيونية نتاجاً لعدة عوامل مترابطة ومتداخلة يعود بعضها إلى المجتمعات الأوروبية في القرن التاسع عشر، ويرتد بعضها الآخر إلى أوضاع الجماعات اليهودية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في تلك المجتمعات، وفيما يلي عرض لأظهر هذه العوامل :

أولاً - العوامل المرتبطة بالمجتمعات الأوروبية : يتمثل أظهر هذه العوامل في :

- بزوغ عصر النهضة وإنهيار النظم الإقطاعية وبدء الثورة الصناعية وحركات التحرير في أوروبا.

- حركة العداء للسامية.

- حركة الاستعمار الأوربي.

ففي ظل النظم الإقطاعية، اضطلعت الجماعات اليهودية بدور التجارة الوسيطة فيما بين الإقطاعيات الأوربية من ناحية، وفيما بين المجتمعات الأوربية المسيحية الإقطاعية وبين المجتمع الإسلامي في آسيا وأفريقيا من ناحية أخرى. ومن هنا فقد عاشت هذه الجماعات على هامش المجتمعات الأوربية دون أن تكون البتة جزءاً من القطاع الإنتاجي فيه. ومع حلول القرن الثاني عشر بدأت علامات الإنهيار تظهر على المجتمعات الأوربية الإقطاعية نتيجة للعديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية، والتي منها : ظهور المدن، وإزدياد حجم التجارة الدولية، وإزدهار الصناعات المحلية، وظهور بعض الملكيات القومية القوية - وخاصة في إنجلترا وفرنسا - بجيوشها المستقلة عن الإقطاعيين، والحمالات الصليبية ضد الشرق<sup>(١)</sup>. ونتيجة لكل هذه التطورات إهتز وضع الجماعات اليهودية في المجتمعات الأوربية، فقد ظهر العديد من الاتحادات الدولية التي حلت محل اليهود في عمليات التجارة الوسيطة مما دفع اليهود إلى الإشتغال بالتجارة الداخلية وعمليات الإقراض بالربا. ومع ظهور المصارف وطبقة التجار المحليين، بدأت الجماعات اليهودية تفقد أعمالها، فقد حل التاجر والمرابي الأوربي محل التاجر والمرابي اليهودي الأمر الذي حوّل الجماعات اليهودية إلى عبء حقيقي على المجتمعات الأوربية.

ومن هنا ظهر ما راح يعرف بـ « المسألة اليهودية » التي هي - في الأساس - ظاهرة اجتماعية نتجت عن تطور المجتمعات الأوربية تاريخياً من نظام الإقطاع إلى النظام

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر :

- عبد الوهاب المسيري؛ الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية؛ مرجع سبق ذكره، ص : ١٨ - ٢٠.
- جلال يحيى؛ عصر النهضة والعالم الحديث (الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩) ص : ٥٨ - ٦٢.
- جورجى كتمان؛ سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية (دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢)، ص : ٩٢ - ٩٧.

الرأسمالي<sup>(١)</sup>. ولعل ما سبق يفسر لنا عمليات الطرد والإبعاد التي مورست تجاه اليهود في فرنسا وإنجلترا في القرن الثاني عشر. لقد كان اليهود المطرودون يحلون مشكلتهم عن طريق الهجرة إلى مجتمعات لاتزال إقطاعية، وهذا ما يفسر أيضاً حركات هجرة الجماعات اليهودية إلى وسط أوروبا، ثم إلى شرقها وخاصة إلى بولندا<sup>(٢)</sup>.

وإبان الفترة التي سُميت « عصر النهضة » أو « عصر الإحياء الأوربي » - أواخر القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر - شهدت القارة الأوربية العديد من التطورات أدت إلى أن وجد اليهود أنفسهم شيئاً فشيئاً داخل الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية الأوربية، ومن هذه التطورات : الاتجاه نحو الفردية المطلقة وسيادة العقل، وتسفيه الأسس الدينية، وهدم سلطة الكنيسة، وإطلاق حرية الفكر والعقيدة، وظهور المذاهب المادية والإلحادية، والعودة إلى التقاليد الفكرية اليونانية القديمة<sup>(٣)</sup>. وقد نجم عن كل ما سبق عدم التفرقة بين الأفراد إستناداً إلى الانتماء الديني. وقد كانت أولى حركات تحرير اليهود تلك التي تمت في النمسا<sup>(٤)</sup>، في الوقت الذي لم يتم فيه تحرير الجماعات اليهودية في أوروبا على نطاق واسع إلا بعد الثورة الفرنسية، حيث صدر عن الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٧ سبتمبر ١٧٩١ قرار اعتبر اليهود المقيمين في فرنسا مواطنين لهم كل حقوق المواطن الفرنسي وعليهم جميع واجباته. ومع إنتشار النفوذ الفرنسي في أوروبا زحفت حركات تحرير الجماعات اليهودية إلى مختلف أرجاء القارة الأوربية : في هولندا وإيطاليا عام ١٧٩٦، وفي روسيا عام ١٨١٢<sup>(٥)</sup>. وفي سنة ١٨٧٠

(١) عبد الوهاب المسيري؛ الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية؛ مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) المرجع السابق، ص : ٢١. وكذلك :

- جورجى كتمان، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٧ - ٩٨.

- Eisenstadt, S. N.; Jewish Civilization : The Jewish Historical Experience in a comparative Perspective (State University of New York Press, 1992), P. : 103 - 108.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات :

- إسماعيل راجى الفاروقى؛ الملل المعاصرة في الدين اليهودى (مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨)، ص : ٣٢ - ٣٥.

- محمود إسماعيل محمد؛ المدخل إلى العلوم السياسية (دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩١)، ص : ٣٨٥ - ٣٩٢.

- عبد العزيز صقر؛ دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية : تحليل تجريبي؛ رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩، ص : ٢٣٠ - ٢٣٤.

(٤) لقد اتخذ إمبراطور النمسا جوزيف الثاني عدة إجراءات رفع بها الضرائب الخاصة المفروضة على اليهود والتي لارتداء العلامة الصفراء المميزة لهم. ورغم ذلك لم يستجيب اليهود لذلك واستغلوا هذه الأوضاع لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية دون أن يعتبروا أنفسهم مواطنين نمساويين. انظر في هذا الصدد :

- إسماعيل راجى الفاروقى؛ مرجع سبق ذكره، ص : ٣٧.

(٥) تجدر الإشارة هنا إلى أن هزيمة فرنسا في حربها ضد روسيا قد أدت إلى العودة إلى حرمان اليهود من مكاسبهم السياسية =

لم يتبق في أوروبا يهودى واحد غير محرر.

وقد سُميت إستجابة يهود أوروبا - وخاصة في ألمانيا - حركة «الهسكالاه» (وهي كلمة عبرية تعنى بالعربية التنوير) والتي استمرت من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٨٠ تقريباً. وقد راحت الحركة تدعو اليهود إلى الحصول على الحقوق المدنية الكاملة التي وفرتها حركات التحرير في أوروبا، وذلك عن طريق الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها. لقد كان السبيل الأمثل لدى أنصار هذه الحركة هو «فصل الدين اليهودى» عن حياة اليهود في المجتمعات الأوروبية، وحصر ولائهم للدول التي يقطنون فيها. وقد كان التعليم القضية الأساسية بالنسبة لدعاة «الهسكالاه» نظراً إلى إغراق الجماعات اليهودية في الرجعية والتخلف<sup>(١)</sup>.

ويُعد الفيلسوف اليهودى الألماني «موسى مندلسون» (١٧٢٩ - ١٧٨٦) أعظم من تأثر بجو التحرر والتنوير، وفيلسوف التنوير اليهودى الأول. لقد درس «مندلسون» التلمود واللغات الأوروبية وجمع بين المعرفتين الدينية والدينية وانتهى إلى تكريس جل وقته إلى إنهاء العزلة اليهودية وتوضيح علاقة الدين بالعقل<sup>(٢)</sup>. لقد كان يرى أنه «إذا أريد للمواطن ..... أن يحسن القيام بالواجب القومى المنوط به، يجب عليه ألا ينظر في أمر الدين، بل أن يتحبه عن المجالات العملية، وإذا أريد أن يتمتع المواطن بحرية الفكر.... وجب عليه أن ينحى الدين عن المجالات النظرية أيضاً»<sup>(٣)</sup>. وقد انتقد «مندلسون» في كتابه «أورشليم أو إعتناق اليهود المدني» الذى = والمدنية في دول أوروبا - عدا فرنسا وهولندا - ولكن سرعان ما أبرمت قوانين جديدة أعادت لليهود حريتهم، انظر فى ذلك :

- المرجع السابق، ص: ٣٩.

- Sicker, M.; *Judaism, Nationalism, and the Land of Israel* (Westview Press, Boulder, San Francisco, Oxford, 1992), P. : 90 - 94, 97 - 110.

(١) انظر فى هذا :

- عبد الوهاب المسيرى؛ الأيديولوجية الصهيونية : دراسة حالة فى علم اجتماع المعرفة (قسمان) (سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٠، ٦١، ديسمبر ٨٢ ويناير ٨٣، الكويت)، ص : ٨٠ - ٨١.

- Jacobs, L.; *The Jewish Religion : A companion* (Oxford University Press, Oxford, 1995) P. : 223 - 226.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن موسى مندلسون (الذى ولد فى أحد معسكرات الجيتو فى ألمانيا عام ١٧٢٩) قد صارت له سمعة أدبية عالية وذاع صيته بين اليهود وأطلقوا عليه لقب موسى الثالث (بعد النبي موسى عليه السلام وموسى بن ميمون). انظر لمزيد من التفاصيل عن حياة وفكر «مندلسون» :

- Ibid., P. 341.

- عبد الوهاب المسيرى؛ موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص : ٢٧١ - ٢٧٢.

نشره عام ١٨٧٣، سيطرة الحاخامات على الديانة اليهودية وعلى اليهود<sup>(١)</sup>، ورأى أن اليهودية ليست عقيدة وحيية وإنما هى مجرد شريعة فقط<sup>(٢)</sup>. وقد ترجم مندلسون «أسفار موسى» إلى الألمانية، وأنشأ مجلة باسم «هاميعاسف : المجمع» لنقل الثقافة الألمانية إلى اليهود باللغة العبرية، كما أسس «المدرسة اليهودية الحرة» فى برلين عام ١٨٧١، وكان هدفه من كل ذلك دمج اليهود فى المجتمع الألمانى وضمان إستمرار حركة الهسكالاه<sup>(٣)</sup>.

والحق أن حركات تحرير الجماعات اليهودية تلك وضعت اليهود أمام العديد من التساؤلات، فأولاً : كيف يكون المرء يهودياً يدين بالتوراة والتلمود فى حياته وفكره، وألمانياً أو فرنسياً يدين بالولاء لوطن وحكومة، ويعيش ثقافة وحضارة مغايرة لما جاء فى كتبه المقدسة ؟ ، وثانياً : كيف يوفق اليهودى بين العلمانية التى فصلت الدين عن الدولة وأدت إلى جعل اليهود مواطنين فى المجتمعات الأوروبية، وبين «الدين اليهودى» القائم على تميز وتمايز اليهود عن غيرهم من الشعوب ؟

وهكذا، فبرغم أن حركات تحرير اليهود قد جلبت العديد من المنافع لليهود أفراداً وجماعات، حيث مكنتهم من الاندماج فى الحياة الأوربية بل والسيطرة على العديد من قطاعاتها الحيوية، فإنها قد ألحقت باليهود - كجماعة دينية أو كأمة متميزة (كما يزعمون) العديد من الأضرار<sup>(٤)</sup>. وإزاء هذه المعضلة إنقسم مفكرو اليهود وعامتهم بين العديد من

(٣) إسماعيل راجى الفاروقى، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٦.

(١) عبد الوهاب المسيرى؛ الأيديولوجية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٠.

(٢) ويتمين التنويه هنا إلى أن فكر «مندلسون» لم يكن معادياً لجوهر القيم الدينية الأخلاقية ولا للأفكار والمعتقدات الغيبية فى الدين مثل فكرة الألوهية وخلود الروح، بل كان يتمسك بهذه المعتقدات. لقد رأى أن من الضرورى تنحية الدين عن المجالات العلمية وعن حياة الأفراد فالدين مسألة عقيدة لا تدخل للدولة بها وهى علاقة بين الفرد وخالقه. لقد خاطب اليهودى قائلاً : «أيها اليهودى، وافق على دستور الدولة، واعمل بجميع عادات البلد الذى نحل فيه، وبقوانينه، ولكن فى الوقت نفسه، كن أميناً على دين آبائك وأجدادك»، انظر فى ذلك :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٦ - ١١٧.

(٣) انظر فى ذلك :

- Jacobs, L.; Op. cit., P. : 224.

- Eisenstadt, S. N.; Op. cit., P. : 95 - 100.

وتجدر الإشارة إلى أننا سنعرض لهذه الحركة أيضاً فى إطار حديثنا عن التيارات اليهودية الحديثة فى الملحق رقم (٢) من هذه الدراسة.

(٤) إسماعيل راجى الفاروقى، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠.

ولمزيد من التفاصيل الموسعة والمعمقة حول المسألة اليهودية وتحرير اليهود، انظر :

- عبد الوهاب المسيرى؛ الأيديولوجية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٦ - ٧٨.

- Eisenstadt, S. N.; Loc. Cit.

- Evron, B.; *Jewish State or Israeli Nation ?* (Indiana University Press, Bloomington, 1995), P. : 53 - 66.



الإتجاهات، فثمة إتجاه إصلاحى Reform Judaism، وثمة « إتجاه محافظ Conservative Judaism»، وثمة إتجاه « إنشائى أو تجديدى Reconstructionist Judaism». وذلك فضلاً عن « اليهودية التلمودية» التى سميت « اليهودية الأرثوذكسية Orthodox Judaism». وأخيراً انبثقت إلى الوجود الحركة الصهيونية لتشكل هى الأخرى تياراً جديداً يجمع بين العديد من سمات الإتجاهات الأولى<sup>(١)</sup>.

أما حركة « العداء للسامية Anti-Semitism»<sup>(٢)</sup> فتعنى كراهية المجتمع الأوروبى لليهود أوروبا الذين يعيشون فيه، وما تبع ذلك من عمليات مطاردة وإضطهاد ما فتئت تتجدد على امتداد مرحلة العصور الوسطى. وظاهرة العداء للسامية قديمة قدم ظاهرة التناقض المسيحى اليهودى، فبعد الشتات اليهودى الذى تم على يد الرومان، ظل اليهود يعيشون فى عزلة عن بقية الشعوب فى ظل القيم التى تضمنتها كتبهم المقدسة، والتى سرعان ما صاحبها أساليب سلوكية عدائية تهدف إلى إفساد وتخريب المجتمعات التى يعيشون فيها، ومن هنا ترتبط ظاهرة العداء للسامية - التى وظفتها الحركة الصهيونية لصالحها - بظاهرة « العداء لليهودية» فى ظل سلطان الكنيسة الكاثوليكية<sup>(٣)</sup>. ولأن من أقوى الأساليب التى لقنها التلمود لليهود هو «أسلوب الإتيخاد من الضعف قوة»، وإدعاء « كراهية الشعوب لليهود» فإنه كان لزاماً على يهود القرن التاسع عشر ورواد الحركة الصهيونية الإبقاء على « العداء لليهودية القديمة»، ولكن بتسمية جديدة هى « العداء للسامية» ويسند جديد يتلاءم مع روح العصر<sup>(٤)</sup>.

هذا، وقد راحت الحركة الصهيونية تدعى أن العداء لليهود إتخذ أبعاداً ثلاثة<sup>(٥)</sup>:

- البعد التاريخى، أى أن العداء قد وُجد منذ وُجد اليهود وحتى اليوم : السبى البابلى،

(١) انظر عن الإتجاهات : الإصلاحى، والمحافظة، والتجديدى الملحق رقم (٢) من هذه الدراسة. أما عن الإتجاه الأرثوذكسى فيتم تناوله بالتفصيل - بإذن الله - فى الفصل الأول من الباب الثانى، والمعنون بـ « الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية».

(٢) تجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم هذه العبارة هو الكاتب الألمانى « فلهلم مار» عام ١٨٨٠م بعد الحرب الفرنسية البروسية والتى أعقبتها خسارة كبيرة لبعض رجال المال الألمان الذين عزوا هذه النكبة إلى اليهود، وثمة العديد من المؤلفات التى تتناول العداء للسامية من نواح عدة، منها :

- سيد فرج راشد؛ دراسات فى الصهيونية وجذورها (دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩١)، ص: ٨٢.

- Sicker, M.; Op. cit., P. : 127.

(٣) انظر فى هذا :

- محمد طه بدوى؛ القضية الفلسطينية ....، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠٥.

(٤) المرجع السابق، نفس المكان.

(٥) قدرى حتى؛ مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٩ - ١٨٠، وكذا :

- Evron, B., Op. cit., P. : 68 - 80.

فالشتات الرومانى فى العصر القديم، وحياة الجيتو وإضطهاد العصور الوسطى، ثم إضطهاد النازى فى العصر الحديث.

- البعد الجغرافى، فى معنى أن العداء يشمل اليهود فى كل أنحاء العالم.

- البعد الكيفى، أى أن ما وقع على اليهود لا يعادله أى إضطهاد وقع على سواهم فى أى زمان ومكان.

ومن هنا كان إدعاء الحركة الصهيونية أن الحل الوحيد والناجع لهذه المسألة هو أن يكون لليهود وطن خاص بهم إستناداً إلى فكرة القومية. هذا وترتد ظاهرة العداء للسامية إلى العديد من الأسباب الدينية والاجتماعية والإقتصادية، فمن الناحية الدينية خضع اليهود لكراهية المسيحيين بسبب عقيدتهم الدينية. أما من الناحية الاجتماعية فقد إتسم اليهود منذ وجودهم بالإنعزالية والتفوق مما دفع المجتمعات الأوربية إلى النظر لهم بعين الإرتياب والشك، أما من الناحية الإقتصادية فقد كان تسلط اليهود فى عالم الإقتصاد مع ظهور النظم الرأسمالية سبباً إضافياً من أسباب تفاقم كراهية اليهود فى المجتمعات الأوربية<sup>(١)</sup>.

وترتبط الصهيونية بظاهرة « الإستعمار» التى كانت « تشكل زى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى عالم الغرب الرأسمالى»<sup>(٢)</sup>. ونظراً لسيطرة اليهود على المشروعات الإقتصادية الرأسمالية وعلى المؤسسات المالية الكبرى فى غرب أوروبا فإن مصالحهم الإقتصادية راحت ترتبط بحركة الإستعمار الغربى الناشئة آنذاك، وكان الإلتقاء التام بين الحركة الصهيونية والحكومات الرأسمالية الإستعمارية فى غرب أوروبا<sup>(٣)</sup>. ولما كان الحل الإستعمارى لمشاكل الإقتصاد الرأسمالى يتم عن طريق تصديرها إلى الشرق - بإستعمار الأرض وتحويلها إلى مزارع وأسواق - وتصدير الفائض السكانى للمستعمرات، فإن الصهيونية كانت الحل الإستعمارى للمسألة اليهودية، وذلك من ثنايا تصدير اليهود إلى خارج القارة الأوربية ليستوطنوا هناك،

(١) انظر لمزيد من التفاصيل الموسعة عن أسباب ظاهرة « العداء للسامية» :

- محمد طه بدوى؛ القضية الفلسطينية ....، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠٦.

- إسرائيل شاحك؛ التاريخ اليهودى، الديانة اليهودية : وطأة ثلاثة آلاف سنة؛ ترجمة : صالح على سوداح (بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥)، ص: ٩٩ - ١٠٦.

- حسن ظاظا؛ الشخصية الإسرائيلية (دار القلم، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص: ٧١ - ٨٣.

- Hyam, M.; Anti - Judaism and Anti - Semitism in : Cohen, A., and Mendes-Flohr (eds.);

Contemporary Jewish Religious Thought (Original Essays on Critical Concepts, Movements and Beliefs (The Free Press, New York, 1987), P. : 13 - 18.

(٢) محمد طه بدوى؛ القضية الفلسطينية...، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٥.

(٣) المرجع السابق، ص: ٤١٨.

وليحلوا محل إحدى الشعوب نظير أن يصبح وطنهم القومي المنشود تابعاً وعميلاً للقوى الكبرى التي تقوم بحمايته<sup>(١)</sup>.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهر فكر - في الغرب - يُشر « بالعودة الجماعية » لليهود للإستيطان في فلسطين، مستنداً في ذلك إلى الإعتقاد المسيحي في عودة « المسيح المخلص » في آخر الأيام ليحكم العالم لمدة ألف عام يسود فيها العدل والسلام. وهذا لن يتم - حسب الإعتقاد - إلا بعودة اليهود إلى فلسطين ليتم تنصيرهم. وقد إلتقت هذه الرؤية الدينية بالتطلعات الإستعمارية لدول غرب أوروبا<sup>(٢)</sup>. ومن هنا برزت عدة شخصيات سياسية أوربية بارزة تناصر هذه الدعوة، وتعمل على وضعها موضع التنفيذ. ومن هذه الشخصيات : « نابليون بوناپرت » في فرنسا، و « بالمرستون » و « جلادستون » و « دزرائيلي » و « بلفور » في بريطانيا، و « ترومان » في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٣)</sup>. وهكذا أضحت هجرة الجماعات اليهودية من أوروبا إلى فلسطين تخدم المصالح الدينية والإستعمارية للقوى الأوربية آنذاك.

ثانياً - العوامل المتعلقة بالجماعات اليهودية في المجتمعات الأوربية : إنفردت الأقليات اليهودية في المجتمعات الأوربية دون سواها من الأقليات والطبقات ببعض السمات والخصائص التي أدت إلى إنفجار « المسألة اليهودية » بشكل لم يحدث له مثيل لأية أقلية أو طبقة اجتماعية أخرى. ولعل من أهم هذه السمات والخصائص :

- الوضع الاجتماعي للأقليات اليهودية في أوروبا.

- الوضع الاقتصادي لهذه الأقليات.

ونعني بوضع الأقليات اليهودية الاقتصادي في المجتمعات الأوربية ما كان يقوم به اليهود

(١) انظر في هذا المضمون بتوسع :

- عبد الوهاب المسيري : الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١ - ٣٢.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :

- محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل : الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية (الجزء الأول) (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦)، الفصلين الأول والثاني.

- كمال الغالي : النظام السياسي الإسرائيلي (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩)، ص : ١١ - ١٩.

- أمين عبد الله محمود : مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، فبراير ١٩٨٤)، الفصلين الأول والثاني.

- ريجينا الشريف : الصهيونية غير اليهودية : جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة : أحمد عبد الله عبد العزيز (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٩٦)، ديسمبر ١٩٨٥.

من وظائف. وكما سبق أن عرضنا لذلك فإن هذه الوظائف تمثلت في التجارة الوسيطة والإقراض بالربا وفتح الحانات وعمليات الحياكة والصباغة. لقد اندفع اليهود إلى تلك الوظائف نتيجة ظروف تاريخية معينة منها<sup>(١)</sup> : القيام بدور حلقة الوصل بين العالمين المسيحي والإسلامي، ووجودهم كأقلية دينية في مجتمعات إقطاعية مسيحية مما أدى إلى إناطة مهام التجارة إليهم حيث يعيشون على حواف المجتمع وليس في داخله، وكذا شبكة الإتصالات العائلية اليهودية الواسعة.

هذا وقد تطور دور اليهود الاقتصادي - مع ظهور النظم الرأسمالية ونظام المصارف الحديث، وكما بينا سابقاً - من التجارة الدولية إلى التجارة المحلية والربا، الأمر الذي إنتهى باليهود إلى أن أصبحوا بلا دور إنتاجي حقيقي يقومون به. وقد تمخض عن هذه الأوضاع الاقتصادية إنتشار البؤس والشعور بالضياع بين الجماعات اليهودية مما جعلهم عرضة للكثير من الأفكار والرؤى اليهودية (الأرثوذكسية، الإصلاحية، المحافظة، الصهيونية).

أما وضع الأقليات اليهودية الاجتماعي في المجتمعات الأوربية فقد إتسم بالإنعزالية، والتفوق، وتجنب الإختلاط بباقي الشعوب. وحرى بنا أن نذكر هنا أن التوراة - التي كتبها كهنة اليهود في بابل إبان فترة السبي البابلي بعد موت النبي « موسى » عليه السلام بأكثر من ستة قرون - ترد تاريخ إنعزالية بني إسرائيل إلى فترة إقامتهم في مصر حين دبر النبي يوسف لقومه إقامة مستقلة لهم في أرض « جاثان » شرق دلتا مصر اليوم<sup>(٢)</sup>. وقد عاش اليهود بمنأى عن بقية الشعوب داخل المجتمعات القديمة والوسيط، وبأشكال تباينت من بلد إلى آخر : « حارة اليهود » في مصر، « القاع » في اليمن، « الملاح » في المغرب، و « الشتل » و « القاهال »<sup>(٣)</sup> و « الجيتو » في أوروبا الشرقية. ولعل من أشهر الأشكال الإنعزالية في العالم هو « الجيتو اليهودي »، والذي صار يطلق - على سبيل التعميم - على كل أشكال حياة اليهود الإنعزالية

(١) انظر في ذلك بتوسع :

- عبد الوهاب المسيري : الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٧ - ٤٨.

- جورجى كتمان : مرجع سبق ذكره، ص : ٩٤ - ٩٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر :

- رشاد عبد الله الشامي : الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح المدوانية : مرجع سبق ذكره، ص : ١٢.

(٣) « الشتل » كلمة يديشية تعنى المدينة الصغيرة، وهي عبارة عن تجمع سكاني من اليهود يتراوح بين ألف وعشرين ألف، وتطور الحياة فيه حول المعبد اليهودي « والمنزل اليهودي، والسوق. أما « القاهال » فهي كلمة عبرية تعنى جماعة كبيرة من الناس في مكان واحد، أو طائفة يهودية في إحدى مدن الشتات. وتعني الكلمة هنا الخلية الأساسية لتنظيم حياة اليهود. وكان « القاهال » يقوم بإجراءات الزواج وجمع الضرائب وتمثيل اليهود أمام السلطات الحاكمة. وقد أغنى القيصر نيقولا عام ١٨٤٤م جميع القاهلات في روسيا. انظر في هذا :

- المرجع السابق، ص : ١٣.

وسط الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها<sup>(١)</sup>. وكانت العزلة الاختيارية من قبل اليهود - لأسباب دينية - قد ظلت قائمة حتى أمر « البابا بولس الرابع » (١٥٥٠ - ١٥٥٩) في نشرة بابوية - صدرت عام ١٥٥٥م - بعزل اليهود إجبارياً، فتحولت العزلة الاختيارية إلى عزلة إجبارية<sup>(٢)</sup>. لقد كان مسيحيو أوروبا ينظرون إلى اليهود نظرة ملؤها الإزدراء والكراهية، فاليهود أشرار لا يجوز الاحتكاك بهم، وهم الذين صلبوا المسيح وقتلوه. ومن هنا كان لزاماً - في رأى مسيحيي أوروبا - أن يبقوا في الأرض معذبين منبذين، وكأنهم إخوان للشياطين على الأرض.

ونظراً لأن اليهود قد تفوقوا على المسيحيين في الكثير من العلوم الطبيعية والكيميائية - بسبب إتصالهم بالعرب - فإن المسيحيين أيقنوا ما يقوله رجال الدين من أن اليهود سحرة وإخوان للشياطين<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد عمق الدين اليهودي - الذي يحكم حياة اليهود - من إنعزالية الجماعات اليهودية أينما وجدت، فقوانين الدين الخاصة بقواعد الطعام (الكوشير)، وتحريم الزواج المختلط، والختان، وصلاة الجماعة (المنيان)، وعادات الدفن الخاصة (والتي فرضها الحاخامات بتشدد واضح)، ولاقت إستهزاء المسيحيين) أدت إلى تعميق عزلة اليهود أينما ثقفوا<sup>(٤)</sup>. ولقد كان اليهودي ينظر إلى المسيحي على أنه « جويم » أى غوغائى لا يستحق الحياة، ومن هنا كان على اليهود أن يتعزلوا عن بقية الشعوب « ليحموا أنفسهم ويصونوا جنسهم النقي من الاختلاط بالغوغاء والحشرات والأشرار والسوقة » من باقى الشعوب الذين ما خلقوا على هيئة الإنسان إلا لكي يكونوا فى خدمة « الجنس اليهودى ».

هذا، وقد نجم عن حياة اليهود في الجيتو العديد من الآثار السلبية في حياتهم، فقد عمقت من إنعزال اليهود على وضع أصبح معه اليهودي لا يشعر بالأمان إلا داخل أسوار الجيتو، أما ما وراء ذلك فهو عدو وغريب وشرير. كما أضحت أحياء الجيتو مصدراً للأويمة

(١) ترد لفظة « الجيتو - Ghetto » إلى الكلمة الإيطالية "Ghetto" أى «مسبك صهر المعادن» إشارة إلى الحى المجاور لهذا المسبك الذى كان يسكنه اليهود في بداية القرن السادس عشر في إيطاليا. وقيل أيضاً أنها مشتقة من كلمة "Judaca" أى مكان سكن اليهود، أو من الكلمة العبرية « جت » الواردة في التلمود بمعنى « الانفصال ». وقد انتشرت اللفظة بعد ذلك في أوروبا الشرقية. أما في أسبانيا فقط صدر مرسوم ملكي - بعد خروج المسلمين منها - بتأسيس أحياء منعزلة لليهود في طليطلة وقرطبة. انظر في ذلك :

- إسماعيل راجى الفاروقى، الملل المعاصرة - مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص: ٢٦.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) انظر في هذا المضمون :

- رشاد عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية والروح العدوانية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠ - ٢٣.

والقذارة، وبؤراً للفساد والدسياسة، ومقراً للمتعاملين بالربا مما أدى إلى تدهور مستوى اليهود الصحى والاجتماعى. هذا فضلاً عن أن العزلة اليهودية - مع عوامل أخرى<sup>(١)</sup> - أفضت إلى الحد من أوجه النشاط التي كانت الجماعات اليهودية تضطلع بها في مجال التجارة الدولية مما جعل الفقير يظل برأسه على حياتهم. ولعل ظهور لغات خاصة باليهود - مثل «اليديش»، «Yiddish»، و«اللادينو Ladino» كان نتيجة تعاليم اليهود التي كانت ترى أن مجرد النظر إلى أبجدية الأغيار كفراً يستحق عليه اليهودى حرق عينيه<sup>(٢)</sup>.

ولئن كانت للحياة في الجيتو تلك المساوئ الجمة فإنها من جهة أخرى أدت إلى الحفاظ على كيان اليهود في المحيط الأوربي، كما أزكت فيهم روح التضامن التي كانت ولا تزال من أقوى وأوثق العرى التي عرفها الإنسان مما دفع المجتمعات الأوربية إلى الإعتراف بالنظام الملئ (الذى خبره اليهود الذين عاشوا في ظل الدولة الإسلامية أينما إمتدت)، الذى ينظر إلى اليهود في أية منطقة من المناطق كأُسرة أو قبيلة واحدة، ويعهد بإدارة أمورها إلى رئيس أو مجلس يمثلها أمام سلطات البلاد والقضاء<sup>(٣)</sup>.

وبرغم هذه الظروف التي عاشها يهود أوروبا فإن أقلية من اليهود راحت ترفض كل ما له صلة بالجيتو، وتتخذ من فكرتى تفوق « الجنس اليهودى »، ورفض صور التمييز والإضطهاد، وكذا فكرة إندماج اليهود ركائز للمطالبة بوطن قومى لليهود في مكان ما من العالم. إنها الأقلية التي على يدها ظهرت « الحركة الصهيونية » التي كانت ثمرة عمليات الإضطهاد

(١) من هذه العوامل: توقف القتال بين المسلمين والمسيحيين، وإكتشاف رأس الرجاء الصالح، ودخول المسيحيين ميدان التجارة الدولية.

(٢) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص: ١٨ - ٢٠.

- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨ - ٤٩.

- إسماعيل راجى الفاروقى، الملل المعاصرة في الدين اليهودى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣ - ٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أن لغة « اليديش » هى لغة خليط من العبرية والألمانية والبولندية والروسية، وكانت شائعة بين اليهود والإشكناز في ألمانيا وشرق أوروبا. أما « اللادينو » فهى خليط من العبرية والأسبانية وكانت لغة اليهود السفارديم النازحين من أسبانيا.

(٣) انظر في ذلك :

- إسماعيل راجى الفاروقى، الملل المعاصرة في الدين اليهودى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٨.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب هذا النظام الملئ تحكم الحاخام (أو مجلس الرابنة) المسمى « بيت الدين » في حياة اليهود كلها (الأكل والشرب، المعاملة والأخلاقيات، الحياة والموت) مستنداً إلى التوراة والتلمود. ومن هنا فقد أدت حياة الجيتو إلى الحفاظ على، والتمسك بتعاليم التلمود والتوراة، وبالتالي على يهودية اليهودى أينما هو. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :

- المرجع السابق، نفس المكان.



والتمييز، ونتاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأقليات اليهودية في أوروبا<sup>(١)</sup>.

وهكذا، فإنه بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان المناخ العام في أوروبا قد تهيأ لظهور الحركة الصهيونية، وفرض مبادئها وأهدافها على عامة اليهود في كل مكان. فالإضطهاد المسيحي لليهود يزداد اشتعالاً، وحركات تحرير اليهود تكاد تطيح بتمييزهم وعزلتهم، والثورة الرأسمالية في أوروبا تنذر بضياح أدوار اليهود الوظيفية، والإستعماريون الأوروبيون يشجعون خروج اليهود من مجتمعاتهم إلى وطن قومي خاص بهم تخلصاً منهم في واقع الأمر، وأحياء الجيتو تعمق من كراهية المجتمعات المسيحية لليهود وتصبح مرتعاً للفساد والأوبئة. وبعد أن تبين لليهود فشل الأفكار الإصلاحية بظهور الفاشية والنازية في أوروبا، والقضاء على مكاسب عصر النهضة والتنوير، وبعد إنقسام التيار الأرثوذكسي تجاه الصهيونية بين مؤيد (حركة المزارحي) ومعارض (حركة أغودات إسرائيل) كان المجال فسيحاً أمام الحركة الصهيونية التي راحت تركز إلى العديد من المراكز الدينية والتاريخية لتبرير مطالبها بوطن قومي لليهود في فلسطين.

### المطلب الثالث : الأسانيد التي إرتكزت إليها الحركة الصهيونية في المطالبة بوطن قومي لليهود:

وجد دعاة الصهيونية في فكرة « الدولة القومية »، التي راحت تشكل زى العصر - في القرن التاسع عشر - إرتباطاً بمبدأ القوميات وبحق الشعوب في تقرير مصيرها، منطلقاً مناسباً يرتكزون إليه في المطالبة « بالعودة » إلى فلسطين، وذلك بقصد إقامة « دولة قومية » لليهود (وليس بغية « إعادة بناء الهيكل ») وعلى أساس أن الشعوب الأوروبية التي صممت على أعمال حقها في تقرير مصيرها بإقامة دول قومية لن تراجع منطقتها بالنسبة لليهود<sup>(٢)</sup>.

وقد راحت الحركة الصهيونية - وهي في سبيلها لتحقيق هذا الهدف بدهاء عميق، ودأب متصل - تسخر بعض الإدعاءات الدينية، والأساطير التاريخية بغية ضمان تأييد الدول الكبرى في تطلعاتها من جهة، وإبتعاث الحمية الدينية لدى عامة اليهود من جهة أخرى. لقد تحولت النصوص والأسفار المقدسة وأحداث التاريخ المزيفة إلى معين لا ينضب تعول عليه الحركة الصهيونية وتستمد منه تأثيرها وفعاليتها بين عامة اليهود في فجاج الأرض وخاصة المتدينين منهم.

(١) تجدر الإشارة إلى أن الفكرة الصهيونية كانت - كما سبق التنويه من قبل - أحد الحلول التي ظهرت بين اليهود في أوروبا كحل « للمسألة اليهودية »، وذلك بجانب الحلول الأخرى : الأرثوذكسية، والفكر الإصلاحي، والفكر المحافظ.

(٢) انظر في ذلك :

- محمد طه بدوي؛ القضية الفلسطينية... مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٥ - ٤٠٦.

وتتمحور الإدعاءات الدينية حول أفكار ثلاث هي : فكرة « الوعد الإلهي » الذي قطعه « إله بني إسرائيل » لـ « شعب المختار » بتملك « الأرض المقدسة » - فكرة أن اليهود هم « شعب الله المختار » - وفكرة « المسيح المخلص ». وقد وردت فكرة « الوعد الإلهي » لبني إسرائيل بتملك فلسطين، وفكرة « الشعب المختار » في العديد من أسفار العهد القديم<sup>(١)</sup>. فاليهود « شعب الله المختار » و « الشعب الأزلي »، و « الشعب الأبدى »، وهم أصحاب خصوصية فريدة تضعهم فوق كل الشعوب، وهم « شعب عريق » من سلالة الأنبياء إبراهيم وإسحق ويعقوب (عليهم السلام)، وهم الذين فضلهم الله لأنهم الأصلح والأقوى. ولهذا فقد تعاهد الله مع آبائهم على إعطائهم أراضي شعوب أخرى عديدة بعد طرد سكانها أو إبادتهم. وهذه الأرض هي تارة فلسطين، وتارة أخرى هي الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات<sup>(٢)</sup>.

(١) تعد « التوراة » جزءاً من العهد القديم. وتعني كلمة « تورا » التعاليم الدينية أو الشريعة. وبعد العهد القديم كتاب اليهود المقدس الأول، وهو مقدس أيضاً لدى المسيحيين - منذ أن قررت الكنيسة الرومانية جعل العهد القديم جزءاً من الكتاب المقدس للمسيحيين ولم تسمح لأي رأى بمخالفة نصوصه - وأقسام العهد القديم ثلاثة : الأول : التوراة وتشمل أسفاراً خمسة يطلق عليها أسفار موسى وهي : التكوين والخروج واللاويون (الأخبار) والعدد والثنية، والثاني : أسفار الأنبياء ويحوي واحداً وعشرين سفرًا عن أنبياء بني إسرائيل، والثالث : الكتابات وتحتوي على أربع عشر سفرًا. وتضيف الكنيسة الكاثوليكية سبعة أسفار أخرى. وبعض رجال الدين اليهود لا يوافقون على بعض الأسفار، كما أن طائفة السامريين لا تتعرف إلا بأسفار موسى الخمسة. وغنى عن البيان أن هذه الأسفار هي ما كتبه كهنة اليهود في بابل بعد أن كفروا بالله ونبدوا شريعته التي أرسل بها النبي « موسى » عليه السلام، وراحوا يعبدون الأصنام لمدة ثمانية قرون. ومن هنا جاءت هذه الأسفار مخرقة وملينة بالكثير من الأخطاء والمناقضات ومتأثرة بالأفكار البابلية والمصرية والفارسية القديمة. لمزيد من التفاصيل انظر :

- أحمد شلبي « مقارنة الأدیان : ١ - اليهودية (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢)، ص : ٢٣٨ - ٢٦٩.

- أحمد عثمان « تاريخ اليهود : الجزء الأول » مرجع سبق ذكره، ص : ١٩٧ - ٢٠٣.

- شفيق مقار « قراءة سياسية للتوراة (رياض الريس للكتاب والنشر، لندن - قبرص، ١٩٩١).

(٢) من هذه الوعود ماورد في أسفار : التكوين، واللاويين، ويوشع، وصموئيل الثاني، والثنية، والمزامير. وذلك حال الميثاق الذي تم بين « الرب » و « إبراهيم » عليه السلام الوارد في سفر التكوين : « وفي ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات »، وحال ما ورد في نفس السفر : « وأقيم عهدى بيني وبينك (إبراهيم) وبين نسلك من بعدك في أجيالهم عهداً أبدياً لأكون إلهاً لك ولنسلك من بعدك. وأعطى لك ولنسلك من بعدك أرض غرتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً. وأكون إلههم ». وقد توجه هذا الوعد تارة إلى إبراهيم - كما سبق - وتارة إلى إسحق عليه السلام فأبى يعقوب عليه السلام، فأبى موسى وهارون عليهما السلام، ثم إلى يوشع بن نون، فداوود بن يعقوب عليهما السلام. انظر نصوص هذه الوعود في الأسفار المشار إليها في :

- الكتاب المقدس (كتب العهد القديم والعهد الجديد) دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، بدون تاريخ.

ولمزيد من التفاصيل حول هذه الوعود، انظر :

- جورجى كنعان، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣١ - ١٣٣.

- شفيق مقار، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٤ - ١١٥، ١٣٣.

- Eliezer, S.; Land of Israel in: Cohen, A. and Mendes - Flohr, P. (eds.); Op. cit., P. : 535 -

أما الإدعاءات التاريخية التي استندت إليها الحركة الصهيونية في مطالبتها بفلسطين فتتمثل في : أن فلسطين هي المهد الأول للعبرانيين والموطن الأصلي لليهود، وأن الصلة بين «الشعب اليهودي» وفلسطين لم تنقطع البتة على مر العصور، وأن اليهود لم يغادروها إلا عنوة وقهراً على أيدي الغزاة. وتدعم الحركة الصهيونية أسانيداً دينية وإدعاءاتها التاريخية بأسطورة أخرى هي أسطورة : أن فلسطين - قبل مجيء اليهود إليها - كانت أرضاً صحراء بلا شعب<sup>(١)</sup>.

وهكذا، زعمت الحركة الصهيونية أن اليهود يشكلون «شعباً متجانساً»، فهم فقط أحفاد النبي «إبراهيم» عليه السلام وذريته، وهم الذين حافظوا على نقاء عنصرهم عبر سنوات الشتات الطويلة. وقد ادعت الحركة الصهيونية أن هذا «الشعب» قد عانى كثيراً من الإضطهاد والتعذيب والتشريد على مدار ألفي عام، وبالتالي عليه أن يعود إلى أرضه معتمداً الوسائل البشرية دون انتظار مجيء «المسيح المخلص». وقد إتفق العديد من دعاة الصهيونية على أن معاداة اليهود وحركات الإضطهاد والتنكيل التي تعرض لها بعض الجماعات اليهودية هي التي خلقت «الوعي القومي اليهودي»<sup>(٢)</sup>، وذلك برغم أن هجرة الجماعات اليهودية - في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - كانت تتجه - في الأساس - إلى الولايات المتحدة الأمريكية وليس إلى فلسطين. وذلك لأهداف اقتصادية. ولعل في الإحصاء - كأداة لإستقراء الحقيقة - ما يؤكد ذلك. لقد هاجر - في الفترة من ١٨٤٠ حتى ١٩٤٢ - إلى الولايات المتحدة ما يربو على ٢٨٠٠٠٠٠ يهودي مثلت الولايات المتحدة الأمريكية أرض الميعاد لهم، في الوقت الذي كان عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين - إبان نفس الفترة - هو ٣٧٨٩٥٦ مهاجر<sup>(٣)</sup>.

(١) تجدر الإشارة إلى أن من السهولة على أي منصف أن يرد على إدعاءات الحركة الصهيونية تلك وأسانيدها. ونظراً لأن العديد من الكتاب والباحثين العرب والمسلمين يرددون الكثير من هذه الأسانيد والإدعاءات على أنها حقائق تاريخية أو دينية - كان نسمع أنه كان لليهود دولة قبل الميلاد في فلسطين أيام «داود» و «سليمان» أو أن «داود» هو الذي بنى مدينة القدس، وأن «سليمان» بنى هيكلًا لليهود في القدس، وذلك إما بسبب سطوة الآلة الإعلامية اليهودية في الغرب - حيث يسيطر كثير من اليهود على أجهزة البحث العلمي والإعلام - وإما لأسباب لا يعلمها إلا الله، فإننا وجدنا أنه لزاماً علينا الرد على هذه الإدعاءات والأسانيد إستناداً إلى أحداث التاريخ وإلى القرآن الكريم. ونحن في ردنا هذا لا نتجه بالرد على الصهيونية إلى دعائها وأنصارها، وإنما نتجه إلى العقل العربي سعياً نحو إدراك عربي واعي للفكرة الصهيونية وأسانيدها وإدعاءاتها. ولأن هذا الرد ليس من صلب الرسالة فقد أقرنا أن نورد في ملحق خاص به في نهاية الرسالة. انظر في ذلك : ملحق رقم (٣).

(٢) عبد الوهاب المسيري : الإستعمار الصهيوني وطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٨ - ٦١.

(٣) ورد ذلك في :

- تحديث عبد الوهاب المسيري في جمال حمدان : اليهود أنثروبولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٤١. وهذا يعني أن نسبة اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين بالنسبة إلى الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة هي ١٣,٥٪.

والجدول التالي يوضح أعداد المهاجرين اليهود إلى كل من فلسطين والولايات المتحدة في سنوات مختارة.

جدول رقم (٩)

أعداد المهاجرين اليهود إلى كل من الولايات المتحدة وفلسطين في سنوات مختارة

السنة	الولايات المتحدة	فلسطين	السنة	الولايات المتحدة	فلسطين
١٩٢٠	١٤٢٩٢	٨٢٢٣	١٩٣٣	٢٣٧٢	٣٧٣٣٧
١٩٢٢	٥٣٥٢٤	٨٦٨٥	١٩٣٧	١١٣٥٢	١٠٦٢٩
١٩٢٥	١٠٢٩٢	٣٤٣٨٦	١٩٣٩	٤٣٤٥٠	٣١١٩٥
١٩٢٧	١١٤٨٣	٣٠٣٤	١٩٤١	٢٣٧٣٧	٤٥٩٢
١٩٣٠	١١٥٢٦	٤٩٤٤	١٩٤٣	٤٧٠٥	١٠٠٦٣

المصدر : تحديث عبد الوهاب المسيري في جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

كما أن نسبة اليهود في فلسطين بالنسبة إلى يهود العالم تؤكد على أن أرض فلسطين ليست أرض الميعاد، وأن «الوعي القومي اليهودي» وعي زائف. ولعل الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠)

عدد اليهود في فلسطين ونسبتهم إلى يهود العالم

السنة	عدد اليهود في فلسطين	نسبتهم إلى يهود العالم	السنة	عدد اليهود في فلسطين	نسبتهم إلى يهود العالم
١٨٨٢	٢٤٠٠٠	٢,٣٪	١٩٥١	١٤٠٤٠٠٠	٢,٢٪
١٩٠٠	٥٠٠٠٠	٢,٥٪	١٩٦٥	٢٢٩٩٠٠٠	٢,١٪
١٩٢٥	١٢٢٠٠٠	٢,٨٪	١٩٧٥	٢٩٥٩٠٠٠	٢,٩٪
١٩٤٠	٤٦٧٠٠٠	٢,٨٪	١٩٨٠	٣٢٨٢٧٠٠	٢,٥٪
١٩٤٨	٦٥٠٠٠٠	٢,٧٪	١٩٨٥	٣٥١٠٠٠٠	٢,٧٪

المصدر : - تحديث د. عبد الوهاب المسيري، في جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١.

هذا ونشير - في ختام حديثنا عن الصهيونية السياسية إلى أن خطوطها الرئيسية قد ظهرت في كتابات العديد من الكتاب اليهود، الذين نذكر منهم <sup>(١)</sup> :

- الرباني « يهوذا القلعي » في مقالته « الخلاص الثالث » كان أول الصهاينة الذين طالبوا - منطلقاً من تربة تلمودية دينية - بإكثار النسل اليهودي، وهجرة اليهود إلى فلسطين، وشراء الأراضي هناك. وقد استبدل « القلعي » المسيح المخلص بما سماه « مجمع الشيوخ » أو « مجلس الحكماء ».

- الرباني « زفي هيرش كاليشر » (١٧٩٥ - ١٨٧٤) في كتابه « البحث عن صهيون » حيث أكد على أن خلاص اليهود لن يتحقق على يد مسيح منتظر وإنما عن طريق العمل الذاتي لليهود. ومن هنا فقد دعا إلى هجرة اليهود إلى « الأرض المقدسة » فوراً لاستعمارها.

- « موسى هيس » (١٨١٢ - ١٨٧٥) في كتابه « روما والقدس » حيث راح - متأثراً بنجاح الوحدة القومية في إيطاليا - يؤكد على نقاء « العرق اليهودي » ، ويطالب بإقامة المستعمرات اليهودية في « الأرض المقدسة » التي تمتد من « السويس » إلى « القدس » ، ومن « الأردن » إلى « المتوسط » ونادى بتأييد فرنسا للمشروع.

- « ليونينسكي » (١٨٢١ - ١٨٩١) : ظل ليونينسكي من أكثر اليهود تحمساً للإندماج في المجتمع الروسي إلى أن أدت حركات الإضطهاد ومذابح عام ١٨٨١ إلى تحوله إلى « الفكرة القومية ». وفي نداء له وجهه إلى اليهود بعنوان « التحرر الذاتي » طالب بحصول اليهود على أية قطعة أرض تكون خاصة لهم دون أن تكون بالضرورة فلسطين، وقال إن « جهودنا يجب أن تهدف إلى الحصول على أرض خاصة بنا لا أن تكون الأرض المقدسة هدف جهلنا الراهن. وإلى هذه الأرض الجديدة سننقل فكرة الله والتوراة، فهما وحدهما اللذان جعلنا من وطننا القديم أرضاً مقدسة، أما الباقي فلا أهمية له ، لا القدس، ولا الأردن » .

(١) انظر، لمزيد من التفاصيل المطولة، المراجع التالية :

- أسعد رزوق، التلمود والصهيونية ، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠٠ - ٢١٥.
- أسعد عبد الرحمن : المنظمة الصهيونية العالمية ، ١٨٨٢ - ١٩٨٢ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص : ٢٦ - ٣٥.
- عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية : دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، مرجع سبق ذكره.
- إسماعيل راجي الفاروقي، الملل المعاصرة في الدين اليهودي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٦ - ١١٣.
- كمال الغالي، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥ - ٢٧.
- آرثر هرتزل، الفكرة الصهيونية : النصوص الأساسية (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠).

- « تيودور هرتزل » (١٨٦٠ - ١٩٠٤) : ضمن آراءه حول رفض إندماج اليهود والمطالبة بوطن قومي لليهود في كتيب له بعنوان « الدولة اليهودية » الذي راح يؤكد فيه على أن اليهود غير قابلين للإندماج في المجتمعات الأوربية، وأن الأغنياء هم فقط الذين سيندمجوا، وأن اليهود الفقراء القادمين من شرق أوروبا سيشكلون مصدر إزعاج وقلق دائمين لليهود الأثرياء في الغرب. وأضاف هرتزل أن اليهود كانوا - دوماً - محلاً للإضطهاد والتمييز العنصري، وأن الحل الوحيد للقضاء على « المسألة اليهودية » ، ووضع حد لإضطهاد اليهود ومعاناتهم هو إنشاء وطن قومي خاص بهم بتأييد من القوى الكبرى <sup>(١)</sup>.

واستناداً إلى تلك « الإدعاءات الدينية » و « الأساطير التاريخية » ، وانطلاقاً من فكرة « الدولة القومية »، نجح « هرتزل » في عقد « المؤتمر الصهيوني الأول » في مدينة « بازل » السويسرية في ٢٩ أغسطس عام ١٨٩٧ م ، ذلك المؤتمر الذي انتهى إلى تقرير <sup>(٢)</sup> أن هدف الصهيونية هو : « إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمه القانون العام ». وقد حدد المؤتمر الخطوات الأربع التالية لتحقيق ذلك الهدف، وهي :

١ - تشجيع إستيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين وفقاً لأسس مناسبة.

٢ - تنظيم اليهود وتوثيق الصلات بينهم، عبر مؤسسات مناسبة، على الصعيدين المحلي والعالمي، كل منها حسب قوانين كل بلد.

٣ - إيقاظ الحس والوعي القومي اليهودي، وتقويتها.

٤ - الشروع في اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول، متى كان ذلك ضرورياً، لتحقيق هدف الصهيونية .

(١) ولمزيد من التفاصيل حول آراء هرتزل انظر بالإضافة إلى المراجع السابقة :

- تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، مرجع سبق ذكره.
- محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٧ - ٧٧.
- Orr, A., Israel : Politics, Myths and Identity Crises (Pluto Press, London, 1994), P. : 15 - 20.
- Ben Halpern; Zionism in : Cohen A., and Mendes Flohr, Op. cit., P. : 1069 - 1076.
- (٢) انظر نصوص مقررات مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ والمؤتمرات الصهيونية اللاحقة في :
  - علي محمد علي، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ثلاثة أجزاء (مركز دراسات الشرق الأوسط، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، بدون تاريخ).
  - سمير أيوب (جمع وإعداد) وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، الجزء الأول : مرحلة الإرهاصات (صائد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤).
  - أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية .....، مرجع سبق ذكره .



وقد تقرر - في المؤتمر - إنشاء « المنظمة الصهيونية العالمية » كسلطة عليا للحركة الصهيونية. وفي المؤتمر الصهيوني الثاني تقرر إنشاء « مصرف إستعماري يهودي » أما المؤتمر الصهيوني الخامس فقد قرر إنشاء « الصندوق القومي اليهودي » لشراء الأراضي في فلسطين. وهكذا، تحددت معالم الصهيونية كحركة سياسية بهدفها وبوسائلها، فهي تسعى إلى خلق وطن قومي أي دولة سياسية لليهود، كعلاج لمشكلة اجتماعية اقتصادية بحتة هي « العداء للسامية ». وهي، في سعيها إلى هذا الهدف السياسي، تلجأ إلى قادة الدول للاستعانة بنفوذهم، مع تصميم على أن تتأيد دولتهم القومية بسند قانوني<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### المؤسسات الرسمية للدولة

ينصب الإهتمام في هذا المبحث على القوة الرسمية في الحياة السياسية في « إسرائيل » المتمثلة في المؤسستين الرسميتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية. هذا، ويمقتضى القانون الأساسي للحكومة - الصادر عام ١٩٩٢ - شهدنا تغيراً في آليات عمل الحكومة، وصلاحياتها، وعلاقتها بالكنيست. ونظراً لأن الفترة التي يتناولها هذا البحث تمتد من نشأة الدولة (عام ١٩٤٨ م) وحتى آخر إنتخابات برلمانية أجريت عام ١٩٩٦ م. فإننا آثرنا أن نعرض - بشئ من التفصيل - للملامح الرئيسية للنظام السياسي قبل التعديل الأخير، على أن تتبع ذلك بعرض للمخطوط الأساسية للقانون الأساسي الجديد.

هذا، ونظراً لما تتمتع به الهيئة القضائية من نفوذ يعتد به في الحياة السياسية هناك فإننا لا نستطيع تجاهل الحديث عنها في هذا المقام، وذلك بغية الوقوف على نشاطاتها الفعلية في الحياة السياسية. فلقد هيأ الواقع الفعلي في « إسرائيل » للمؤسسة القضائية - ولحكم العدل العليا على وجه الخصوص - أن تلعب دوراً مرموقاً في الحياة السياسية، وذلك مع التأكيد على أن وظيفة المؤسسة القضائية - في الأساس - وظيفة لا سياسية حيث تنحصر في الفصل في المنازعات المطروحة عليها وتطبيق القانون الذي هو من وضع المؤسسات السياسية وحدها<sup>(٢)</sup>.

(١) وذلك كما يعرفها الأستاذ الدكتور محمد طه بدوي في :

محمد طه بدوي، القضية الفلسطينية ..... مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٩.

(٢) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن للمؤسسة القضائية دوراً مرموقاً في العديد من مجتمعاتنا المعاصرة، وذلك رغم أنها مؤسسة غير سياسية، وذلك حال ما تقوم به في العديد من الدول في مجال الحكم على مدى دستورية القوانين العادية الأمر الذي يجعلها تشارك في العمل التشريعي بطريقة غير مباشرة. كما أنه قد تشترك المؤسسة القضائية في الحياة السياسية من ثانياً التصدي للممارسات الفعلية المخالفة للدستور. ولعل ما تقوم به « المحكمة الفيدرالية العليا » في الولايات المتحدة =

كما تجدر الإشارة، أخيراً، إلى أنه من الأهمية بمكان أن نُمهّد للحديث عن مؤسسات الدولة الرسمية بتناول الإطار الدستوري لها. وتأسيساً على ما سبق فإن هذا المبحث سوف ينطوي على الموضوعات التالية :

المطلب الأول : الإطار الدستوري لمؤسسات الحكم.

المطلب الثاني : السلطة التشريعية.

المطلب الثالث : السلطة التنفيذية.

المطلب الرابع : الملامح الرئيسية لمؤسسات الحكم بعد القانون الأساسي للحكومة (١٩٩٢ م).

المطلب الخامس : المؤسسة القضائية.

المطلب الأول : الإطار الدستوري لمؤسسات الحكم<sup>(١)</sup>.

إنتهى نزاع نشب بين جناحين داخل « إسرائيل » - بعيد إعلان قيامها مباشرة - إلى إقرار « الجمعية التأسيسية » - في ١٦ فبراير ١٩٤٩ - ما عرف بـ « قانون الإنتقال : Transition Law » أو « الدستور الصغير : Small Constitution ». ويتضمن قانون الإنتقال خمسة عشرة مادة لازالت نافذة المفعول حتى اليوم، منها مادتان إختصتا بالتشريع، وخمس بالأعمال الحكومية، وخمس لتنظيم شؤون رئاسة الدولة، وثلاث مواد للشؤون الفنية والإجرائية. وقد تم تصريف شؤون الدولة الوليدة بموجب هذا القانون إلى أن صدرت مجموعة من القوانين ذات الطبيعة الدستورية سميت بالقوانين الأساسية، وهي قوانين عادية في حقيقتها، وصادرة عن الهيئة التشريعية، بيد أنها تتمتع بقدر مرموق من الثبات، إذ لا يمكن تعديلها إلا بأغلبية ثلثي إجمالى أعضاء هيئة التشريع (أى بأغلبية ثمانين عضواً من أصل مائة وعشرين عضواً). ومن أهم هذه القوانين الأساسية : قانون العودة (١٩٥٠)، قانون إنتخاب

= خير مثال على ذلك. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :

محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٠ - ٢٢١.

(١) تتعين الإشارة هنا، إلى أننا نعنى بـ « الدستور : Constitution » : مجموعة القواعد القانونية التي يتحدد بها شكل الدولة، ونظامها السياسي، بجزئياته : المبادئ الأساسية والأهداف العليا للمجتمع، الكيان العضوي والوظيفي للمؤسسات السياسية الرسمية في الدولة، علاقات هذه المؤسسات بالحكومين، فضلاً عن علاقة هذه المؤسسات بعضها البعض.

والدساتير إما أن تكون مكتوبة أو أن تكون عرفية، كما أن منها ما هو جامد - لا يجوز تعديله إلا عن طريق هيئة تختلف عن الهيئة التشريعية العادية وباتباع أوضاع تختلف عن الأوضاع التي تتبع في تعديل القوانين العادية - ومنها ما هو مرن - حيث تستطيع الهيئة التشريعية العادية تعديله بالطريقة التي تنفع بها القوانين العادية. وغنى عن البيان أنه لا يوجد دستور مكتوب في وثيقة واحدة في « إسرائيل »، وإنما مجموعة « قوانين أساسية » ذات طبيعة دستورية لا يمكن تعديلها إلا بأغلبية ثلثي أعضاء الهيئة التشريعية. انظر لمزيد من التفاصيل عن الدساتير :

محمد طه بدوي، لى أمين مرسى، النظم والحياة السياسية (قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١)، ص : ٧٦ - ٧٧.

الكنيست (١٩٥١)، قانون مساواة النساء في الحقوق (١٩٥١)، قانون الجنسية (١٩٥٢)، قانون القضاء (١٩٥٣)، قانونى الخدمة الوطنية والضمان القومي (١٩٥٣)، قانون التعليم التابع للدولة (١٩٥٣)، قانون الكنيست (١٩٥٨)، قانون مراقب الدولة (١٩٥٨)، قانون أراضي الدولة (١٩٦٠)، قانون رئيس الدولة (١٩٦٤)، قانون الحكومة (١٩٦٨)، قانون الجيش (١٩٧٦)، قانون السلطة القضائية (وهو معدل لقانون القضاء السابق) (١٩٨٤)، قانون الحكومة (وهو الذى قضى بالانتخاب المباشر لرئيس الحكومة) (١٩٩٢) (١).

#### المطلب الثاني : السلطة التشريعية :

تقوم على وظيفة التشريع فى « إسرائيل » هيئة أطلق عليها اسم « الكنيست » (٢) عملاً بالمادة الأولى من « الدستور الصغير ». وفيما يلى نعرض - بشئ من التفصيل - للكنيست من حيث : التكوين - طرق تنظيم الانتخابات - ضمان إستقلال أعضاء الكنيست - الإختصاصات.

أولاً : تكوين الكنيست : يتكون الكنيست من مجلس واحد يتألف من (١٢٠) عضواً. ويرتد هذا العدد إلى عدد أعضاء « الجمعية الكبرى » فى عهد « عزرا » ، وإلى الأسباط الإثني عشر. وقد نص قانون الكنيست - الصادر فى عام ١٩٥٨ - على أن مقر الكنيست هو مدينة القدس (المحتلة). وللكنيست مدة - نص عليها قانون الكنيست الصادر عام ١٩٥١ - هى أربع سنوات، يحل بعدها نفسه، كما يحق للكنيست إتخاذ قرار الحل قبل إستكمال المدة القانونية.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول الإطار الدستورى فى إسرائيل :

- كمال الغالى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧١ - ٧٣.

- فوزى محمد طليل، النظام السياسى فى إسرائيل (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الثانية : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م)، ص : ٦٧ - ٦٨.

- عبد الفتاح مراد، النظام القانونى والقضائى فى إسرائيل (المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١ م).

- Shimshoni, D., Op. cit., P. : 53 - 90.

- Sprinzak, E. and Diamond, L. (eds.); Israeli Democracy Under Stress (Lynne Rienner Publishers, Boulder and London, 1993), P. : 369 - 372.

وتتمين الإشارة - فى هذا المقام - إلى أننا سنتناول لاحقاً ، بإذن الله ، بشئ من التفصيل ، مسألة وضع دستور دائم فى « إسرائيل » ، وهى المسألة التى أثرت عشية قيام الدولة ، وإزدادت تفاعلاً مع قيام الدولة ، حيث عارضت الأحزاب الدينية ، «التيهة الدينية الموحدة» ، ومعها حزب الماباى الحاكم بزعماء « بن غوريون » ، وضع دستور مكتوب ودائم للدولة ، وذلك فى مواجهة مطالب بقية الأحزاب والقوى (اليمنية واليسارية) بوضع دستور علمانى دائم للبلاد. انظر فى ذلك المطلب الثانى من المبحث الثانى من الفصل الرابع من الباب الثانى

(٢) تعنى « كنيست » فى اللغة العبرية « الجمعية » ، وكانت تطلق فى القرن الخامس قبل الميلاد على الجمعية الدينية التى كانت تقوم بأعمال التشريع وتفسير الدين اليهودى إبان عهد « عزرا » ، و « نحميا » ، ومن هنا تبرز أهمية إستئلال التراث التاريخى والدينى فى بناء الدولة.

ويتنخب الكنيست رئيساً ، ونواباً للرئيس على نحو يضمن تمثيل كافة القوى المسئلة فيه. ويقوم الرئيس بالمهام الإدارية ، كما يحل محل رئيس الدولة أثناء غيابه أو مرضه ، ويصبح رئيساً بالوكالة عند إستقالة الرئيس أو وفاته. كما أن إستقالة رئيس الدولة تقدم لرئيس الكنيست (١).

ويوضح الجدول التالى رؤساء الكنيست بحسب الترتيب الزمنى :

#### جدول رقم (١١)

رؤساء الكنيست بحسب الترتيب الزمنى

الفترة الزمنية	الاسم	مسل
١٩٥٩ - ١٩٤٩	يوسف شبرنتسك	١
١٩٥٩	ناحوم نير - رافالكس	٢
١٩٦٩ - ١٩٦٩	كاديش لوز	٣
١٩٧٢ - ١٩٦٩	رؤوين بركات	٤
١٩٧٧ - ١٩٧٢	يسرائيل يشعياهو	٥
١٩٧٧ - ١٩٧٧	يتسحاق شامير	٦
١٩٨١ - ١٩٧٩	يتسحاق بيرمان	٧
١٩٨١ - ١٩٨١	مناحيم سفيدور	٨
١٩٨٨ - ١٩٨٥	شلومو هيلل	٩
١٩٩٢ - ١٩٨٨	دوف شيلانسكى	١٠
١٩٩٢ - ١٩٩٢	شيفع فايس	١١
١٩٩٦ - ١٩٩٦	دان تسيخون	١٢

المصدر : الرؤساء من ١ - ١١ فى :

- الياس شوفانى ، نظام الحكم ، فى دليل إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠٢ .

(١) انظر نص قانون الكنيست لعام ١٩٥٨ فى :

- Zohar, D.; Political Parties in Israel : The Evolution of Israeli Democracy (Praeger Publishers, New York, 1974), P. : 133.

ويضم الكنيست تسع لجان دائمة<sup>(١)</sup>، لكل منها اختصاص معين، ويتوزع عليها جُل أعضاء الكنيست. ويتم إختيار أعضاء هذه اللجان من قبل « لجنة تنظيمية » - وهي تتكون من ممثلي الأحزاب الممثلة في الكنيست - على نحو يضمن تمثيل كل الأحزاب بنسبة قوتها البرلمانية، وثمة إتفاق ضمنى على عدم إشراك الوزراء في هذه اللجان. ويشترط حضور أكثر من نصف أعضاء اللجنة لتصبح إجتماعاتها قانونية، وتتخذ قرارات هذه اللجان بأغلبية الحاضرين<sup>(٢)</sup>. وتقوم هذه اللجان بدور مرموق في عملية التشريع، فضلاً عن أن لها الحق في إجراء التحقيق في نشاطات الحكومة وسياساتها، كما أن لها الحق في تفويض جزء أو كل اختصاصاتها إلى لجان أصغر من داخلها<sup>(٣)</sup>.

ولعل من أهم لجان الكنيست لجنة « الشؤون الخارجية والأمن »، وتتبع أهمية هذه اللجنة من اختصاصاتها الواسعة في مجالى السياسة الخارجية، والدفاع والأمن<sup>(٤)</sup>. كما أن للجنة

= وتجدر الإشارة إلى أن « اللجنة التنفيذية الصهيونية » - التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية - قد قررت إقامة « إدارة الشعب » من ثلاثة عشر عضواً يوم ١٤ أبريل من العام ١٩٤٨ لتكون السلطة الحاكمة. وقد بدأت عملها فعلاً بمجرد الإعلان عن قيام الدولة. كما قررت اللجنة إقامة « مجلس الشعب » المكون من سبعة وثلاثين عضواً، على أن يضم في إطاره أعضاء « إدارة الشعب ». وقد صار مجلس الشعب بعد ذلك « مجلس الدولة المؤقت » ثم صار اسمه « الكنيست » بموجب المادة الأولى من قانون الإنتقال، انظر في ذلك :  
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٩)، ص : ٦٩ - ٧٠.

(١) وهذه اللجان هي : لجنة التنظيم والرئاسة، اللجنة المالية، لجنة الدستور والقانون، لجنة العمل، اللجنة الاقتصادية، لجنة الشؤون الخارجية والأمن، لجنة الخدمات العامة، لجنة التعليم والثقافة، لجنة الشؤون الداخلية.

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه يتم وضع شرط ينص على أنه لا يجوز لأى حزب لا يزيد عدد أعضائه في الكنيست عن عدد معين المشاركة في عضوية لجنتى المالية، والشؤون الخارجية والأمن. ويتم تحديد هذا النصاب في الجلسة الأولى للكنيست بشكل تحكيمى طبقاً لما يسمى بـ « قانون العدد »، والهدف من ذلك هو الحيلولة دون وصول الأحزاب الشيوعية والعربية إلى هاتين اللجنتين. انظر لمزيد من التفاصيل عن لجان الكنيست :

- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٦ - ٨٧.  
- وليد العسلى، الديمقراطية السياسية في إسرائيل (نقابة المحامين الأردنيين، مركز الدراسات، القدس، ١٩٨٥)، ص : ٧٢ - ٧٥.

(٣) ظهر هذا الإتجاه جلياً حينما ظهرت أنباء عن تسرب مداولات لجنة الشؤون الخارجية والأمن إبان حكومة «بيغن» الأولى. مما دفع هذا الأخير إلى تشكيل لجنة مصغرة. ورد هذا في :

- نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسى في إسرائيل (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣)، ص : ٨٨.

(٤) تتمثل أهم هذه الإختصاصات في : إحالة العديد من الموضوعات إليها لدراستها وإتخاذ القرارات بشأنها وذلك سواء من قبل الحكومة أو الكنيست - حق التقدم بمشروعات قوانين أو قرارات للمناقشة للكنيست - بعض القرارات الحكومية تتطلب موافقتها حال الأمر بتحريك الجيش أو إعلان التعبئة العامة - تلقي التقارير الدورية من رئيس الحكومة ووزيري الدفاع والخارجية عن الحالة الأمنية للبلاد، كما يحق لأعضائها زيارة المنشآت العسكرية. وتمتد اللجنة ممثلة لجل القوى =

«الكنيست» أهمية يُعَدُّ بها، حيث تملك الحق في إصدار الأنظمة الداخلية لبقية اللجان، كما أن لها الحق في النظر في أى موضوع لا يقع ضمن إختصاصات اللجان الأخرى، وذلك فضلاً عن أن من مهامها النظر في إبعاد رئيس الدولة عن منصبه سواء بصفة دائمة أو مؤقتة<sup>(١)</sup>. هذا، ويعقد الكنيست دورتين في العام على ألا تقل المدة الإجمالية عن ثمانية شهور في السنة. ويجوز للحكومة أو لثلاثين عضواً من الكنيست طلب عقد جلسات إضافية<sup>(٢)</sup>.

ثانياً : طرق تنظيم الإنتخابات : يقتضى تناول طرق تنظيم الإنتخابات الحديث عن :

\* تنظيم هيئة الناخبين : فالإقتراع عام، في معنى أنه ليس ثمة قيود على الإقتراع حال توفر شرط النصاب المالى. ومن هنا فإن لكل مواطن « إسرائيلى » - بلغ الثامنة عشرة من عمره - الحق في الإشتراك في الإقتراع<sup>(٣)</sup>.

\* طرق الإبتخاب : تجرى الإنتخابات عبر عملية إقتراع مباشرة (حيث يختار الناخبين أعضاء الكنيست بشكل مباشر)، ومتساوية (حيث لكل ناخب صوت واحد)، وعلى أساس أن «إسرائيل» بأكملها دائرة واحدة. كما تجرى الإنتخابات وفق نظام «الإنتخاب بالقائمة» (حيث تشكل الأحزاب قوائم بأسماء مرشحيها بعدد أعضاء الكنيست)، مع نظام التمثيل النسبى (حيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يساوى نسبة الأصوات التى حصلت عليها

= الوطنية، ومن هنا فقراراتها تخطى بإجماع وموافقة هذه القوى. انظر بتوسع :

- المرجع السابق، ص : ٨٩ - ٩٣.

(١) كامل أبو جابر، نظام دولة إسرائيل : إطار القرار السياسى (معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، القاهرة، ١٩٧٣)، ص : ٨٢.

(٢) قد يظهر من هذا الحصر أن للمعارضة دوراً مرموقاً في أعمال الكنيست إلا أن واقع الأمر لا يؤكد ذلك فليجاء لثلاثين عضواً إلى استدعاء الكنيست في جلسة غير عادية لايتعدى مجرد إظهار قدرتهم على التأثير المحدود. كما أنه قد لايتوفر للمعارضة هذا العدد من الأعضاء، وذلك حال ما حدث في الكنيست الثانى حيث كانت المعارضة مكونة من (٢٧) عضواً فقط، وحال ما يحدث إبان فترة الحكومات الوطنية. انظر في ذلك :

- Beilin, Y., Op. cit., P. : 64.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن المرأة تتمتع بهذا الحق، غير أن تمثيلها في الكنيست لايزال ضعيفاً. وذلك نظراً لمعارضة الأحزاب الدينية لمساواة المرأة بالرجل حيث ترى أن في هذه المساواة تمارساً مع الشريعة اليهودية. ومن هنا فقد عارضت بعض هذه الأحزاب « قانون المساواة في الحقوق بالنسبة للمرأة » الصادر عام ١٩٥١، وعارضت - دوماً - تجنيد الفتيات في الجيش. وعن تنظيم هيئة الناخبين، انظر :

- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٠ - ٧١.



القائمة « مجموع الأصوات الصحيحة ÷ مجموع الأصوات التي حصلت عليها القائمة ». وثمة نسبة على كل قائمة أن تتخطاها لتستطيع الحصول على مقاعد برلمانية تسمى « نسبة الحسم ». وقد كانت هذه النسبة حتى عام ١٩٩٢ لا تزيد عن ١٪ من المجموع الكلي للأصوات الصحيحة إلا أنها صارت ١,٥٪ منذ إنتخابات الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢ م<sup>(١)</sup>.

ويثير نظام الإنتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبي الكثير من المناقشات، فمؤيدو هذا النظام يرون أنه يضمن التمثيل الحقيقي لكل القوى والأحزاب الموجودة في «إسرائيل» (والتي تمثل وجهات نظر محددة في جل المجالات السياسية والاقتصادية والدينية)، كما أنه ينأى بالبلاد عن إجراء إنتخابات تكميلية، وذلك في حالة عدم حصول المرشح على الأغلبية المطلقة أو في حالة وفاة أو إستقالة أحد الأعضاء. وذلك فضلاً عن أن هذا النظام يسمح بتمثيل كافة الإتجاهات الحزبية بمختلف أنواعها في دولة صغيرة الحجم مما يحقق الإستقرار السياسي، ويسمح للفتات غير المتعلمة بالمشاركة بسهولة ويسر في الحياة السياسية<sup>(٢)</sup>.

أما معارضو هذا النظام فيؤكدون أنه أفضى إلى تعدد الأحزاب في البلاد، وبالتالي عدم إستطاعة حزب - بمفرده - الحصول على الأغلبية، الأمر الذي أدى إلى ظاهرة الحكومات الإئتلافية وظهور عمليات الإبتزاز والمساومة من جانب الأحزاب الصغيرة، وخاصة الأحزاب الدينية. وذلك فضلاً عن أن هذا النظام لايسمح بإختيار المرشحين والمفاضلة بينهم على أساس الكفاءة والمؤهلات، ذلك أن إعداد القوائم من مسئولية قيادة كل حزب أو قائمة. وثمة من

(١) يعنى رفع نسبة الحسم إضعاف فرص الأحزاب والقوائم الصغيرة في دخول الكنيست وحصول الأحزاب الكبيرة على أصوات هذه الأحزاب والقوائم الصغيرة التي لم تحقق النسبة المطلوبة. ومهما يكن من الأمر، فإن أية قائمة تحصل على ١,٥٪ من المجموع الكلي للأصوات الصحيحة تحصل على مقعد يحتله أول هذه القائمة، ويصبح - بمفرده - كتلة برلمانية داخل الكنيست. وعلى كل قائمة جديدة أن تتقدم بقائمتها مجهزة بتوقيعات (١٥٠٠) ناخب على الأقل، وتأمين مبلغ (١٢٦٠٠) شيكل لدى اللجنة المركزية، وعلى أن تسترد المبلغ في حالة فوزها بأى عدد من المقاعد، وأن يحول إلى خزانة الدولة في حالة خسارتها وعدم تمكنها من الحصول على نسبة الحسم. وتجدر الإشارة إلى أن كل قائمة إنتخابية تختار لقباً وحرفاً من الحروف الأبجدية خاصة بها.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول حجج مناصري النظام الحالي :

- عبد الحميد متولى، نظام الحكم في إسرائيل (منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩)، ص : ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢.

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٦ - ٧٧.

- Bricta, A.; Elections and The Future of Electoral Reform in Israel in : Benniman, H. (ed.): Israel At The Polls : The Knesset Elections of 1977 (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D. C., 1979), P. : 39 - 42, 46 - 47.

يرى أن تزايد سكان الدولة وإتساع حجم المستوطنات والمدن يؤكد على ضرورة تمثيل سكانها على نحو إقليمي<sup>(١)</sup>.

\* الشروط الواجب توافرها في المرشحين : يحق لكل مواطن يبلغ من العمر الحادية والعشرين من عمره أن يرشح نفسه لعضوية الكنيست، ما لم تكن المحكمة قد جردته من هذا الحق. وقد منعت القوانين المنظمة للكنيست بعض فئات المجتمع من حق الترشيح<sup>(٢)</sup>.

\* ضمانات جديدة للإنتخابات : يجرى الإقتراع في «إسرائيل» بشكل شخصى وسرى وتتولى لجنة تسمى «لجنة الإنتخابات المركزية» عملية مراقبة سير الإنتخابات ثم الإعلان عن نتائجها. وتتألف هذه اللجنة من عدد من الأعضاء يتم إختيارهم عن طريق الأحزاب الممثلة في الكنيست المنتهية مدته، ويرأسها قاضى المحكمة العليا. ويكون الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة العليا<sup>(٣)</sup>.

- ضمان إستقلال أعضاء الكنيست (الحصانة) : يتمتع أعضاء الكنيست بالحصانة البرلمانية وذلك لإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة مهامهم البرلمانية دون خوف من إرهاب السلطة التنفيذية. ولا تقتصر هذه الحصانة على مايديه العضو من آراء وأقوال داخل الكنيست، وإنما

(١) انظر لتفاصيل موسعة حول حجج معارضى النظام الحالي :

- عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠٢ - ٢٠٤.

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

- موريس برنسون، إسرائيل : البنى السياسية والاجتماعية، ترجمة : فارس غريب (دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩)، ص : ٢٥ - ٢٦.

- كاران قرة داغى، على أى قواعد تجرى إنتخابات إسرائيل ؟ ومن تشكل لوائحتها (ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢٦ مايو ١٩٩٦).

- Bricta, A.; Op. cit., P. : 45 - 46.

- Klein, Y.; The Problem of Systemic Reform in Kyle, K. and Peters, J. (eds.); Whither Israel? : The Domestic Challenges (The Royal Institute of International Affairs, IB. Tauris and Co. Ltd. Publishers, London, New York, 1993), P. : 51 - 52.

(٢) من هذه الفئات : رئيس الدولة، الحاخامان الرئيسيان، القضاة، قضاة المحاكم الدينية، مراقب الدولة، رئيس الأركان العامة للجيش، شيوخ وقساوسة الديانات الأخرى، موظفو الحكومة وكبار ضباط الجيش، بيد أنه بموجب قانون الكنيست عام ١٩٥٨ تم السماح لرجال الدين وكبار موظفى الدولة وقادة الجيش بترشيح أنفسهم ولكن بشروط معينة، انظر فى ذلك : - كامل أبو جابر، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٦.

(٣) انظر فى ذلك :

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٣.

تمتد إلى ما يندر منه من أقوال وآراء خارج الكنيست أيضاً مادامت قد صدرت عنه بمناسبة أداء مهامه. وتمتد هذه الحصانة أيضاً إلى كل تصرفات العضو حتى ولو لم تكن متعلقة بمهامه البرلمانية، كما أنها تحمي العضو من المحاكمة الجنائية والمدنية من ناحية، وتظل سارية المفعول حتى بعد أن تنتهي عضويته. ولا يمكن رفعها عن العضو حتى وإن أساء إستغلالها إلا بأغلبية أعضاء الكنيست وبناءً على طلب مدعى عام الدولة من ناحية أخرى (١).

**ثالثاً : إختصاصات الكنيست :** لقد نشب خلاف وجدال كبيرين - إبان عهد الحكومة المؤقتة - حول شكل النظام السياسي المنشود. وقد إنتهى الأمر إلى الأخذ بالشكل البرلماني من حيث المبدأ. ومن هنا فالكنيست الإسرائيلي يقوم بالعديد من الإختصاصات التي تقوم بها البرلمانات في النظم البرلمانية، كما أنه يختص ببعض المهام الأخرى التي ينفرد بها. وفيما يلي شيء من التفصيل لتلك الإختصاصات والمهام :

١ - الوظيفة التشريعية : تنطوي الوظيفة التشريعية - والتي تعنى صنع القوانين - للكنيست على عدة مهام لعل على رأسها حق إقتراح القوانين، ومناقشتها، والتصويت عليها. ورغم أن حق الإقتراح مسموح به لأعضاء الكنيست كافة، إلا أنه من الناحية العملية تقدم معظم الإقتراحات من الحكومة، ذلك أنها هي التي تهيمن على سير العمل داخل الكنيست بحكم الأغلبية التي تتمتع بها (٢).

٢ - الوظيفة المالية : وتتضمن هذه الوظيفة الموافقة على فرض الضرائب والرسوم وإلغاءها أو تعديلها، وإقرار الميزانية العامة. ولئن كانت هذه الوظيفة تدخل في إطار الوظيفة التشريعية لأنها تتم عن طريق إصدار قوانين، فإن أهميتها تبرر تناولها في إطار خاص بها. إذ أن مراقبة الكنيست شؤون الدولة المالية تحد من إنفراد الحكومة بها. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين المتعلقة بمالية الدولة لا يفوض الكنيست بصدها - نظراً لأهميتها - أية هيئة كما هي الحال بالنسبة لقوانين أخرى (٣).

(١) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن هذه الحصانة الواسعة قد أثارت العديد من المناقشات والآراء داخل «إسرائيل» حيث طالب البعض بتقليص بعض مظاهرها. انظر لمزيد من التفاصيل :

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٠ - ٨٤.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

- المرجع السابق، ص : ٩٣.

- عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٢.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٤ - ٩٥.

- عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٧.

وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن ثمة منصباً في «إسرائيل» يسمى «رئيس ديوان المحاسبة» أو «مراقب الدولة». ويقوم هذا المراقب بالعديد من مهام الرقابة حال رقابة الشؤون المالية، وإبلاغ الكنيست بالتصرفات المخالفة للقوانين، أو بالإقتراحات التي يراها لإدخال بعض الإصلاحات. وتمتد صلاحيات مراقب الدولة لتشمل مراقبة كل المؤسسات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة، أو التي تملك جزءاً من رأس مالها. هذا، ويقدم المراقب للكنيست تقريراً سنوياً عن مالية الدولة، وتقريراً عن نشاطات كل الإدارات العامة. وبموجب قانون، صدر في عام ١٩٧١م، أضيفت مهمة جديدة إلى مراقب الدولة تتمثل في البت في شكاوى المواطنين ضد إدارات الدولة المختلفة. هذا، ويتم تعيين مراقب الدولة بقرار من رئيس الدولة لمدة خمس سنوات بناءً على ترشيح الكنيست، وهو مسئول أمام الكنيست فقط (١).

٣ - رقابة أعمال الحكومة : وتتضمن هذه الوظيفة الأدوات التي تتمتع بها سائر البرلمانات في النظم السياسية الديمقراطية في عالمنا المعاصر، وهي حق السؤال، وحق الإستجواب، وحق التحقيق، وحق الإقتراح بعدم الثقة في الوزارة (٢). غير أنه - وبسبب طابع الحكومات الإئتلافية في «إسرائيل» - ليس لهذه الأدوات فعالية يعتد بها ذلك أن الأغلبية في الكنيست في يد الحكومة من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسم العديد من المسائل بطابع السرية وذلك حال الشؤون الخارجية والأمنية (٣).

٤ - حق الكنيست في حل نفسه : ينفرد الكنيست بحق حل نفسه وذلك دون سائر برلمانات العالم المعاصر. غير أنه - من الناحية العملية - يستطيع رئيس الحكومة أن يطلب من أعضاء حزبه في الكنيست أن يتقدموا بطلب حل الكنيست، وذلك في حالة إحتمال إستقالته وفشله في تشكيل حكومة جديدة (٤).

٥ - إقرار بعض التعيينات في بعض المناصب العليا، وذلك حال موافقة الكنيست على قرار

(١) انظر - بصدد مراقب الدولة - المراجع التالية :

- موريس برنسون، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٩ - ٦٣.

- وليد العسلى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٢ - ١٢٣.

- إلياس شوفاني، نظام الحكم، في : صبرى جريس وأحمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٨ - ١١٩.

(٢) وكان يتم سحب الثقة من الحكومة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فقط وذلك قبل عام ١٩٩٦.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٥ - ٩٧.

(٤) انظر في ذلك :

- وليد العسلى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٣ - ٦٤.

الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا، وإقرار الكنيست تعيين مراقب الدولة. وذلك فضلاً عن أن الكنيست هو الذى ينتخب رئيس الدولة، وهو وحده الذى له حق تنحيته لفترة محدودة أو عزله من منصبه نهائياً<sup>(١)</sup>.

هذا وتعيين الإشارة - أخيراً - إلى أن جل القوانين التى يقرها الكنيست تصدر بأغلبية الحاضرين، ذلك لأنه ليس ثمة نصاب قانونى لحضور الأعضاء جلساته، الأمر الذى ينجم عنه العديد من أوجه القصور، فقد ينفرد أحد الأحزاب الكبيرة بالمناقشة والتصويت<sup>(٢)</sup>. بيد أنه بالنسبة للقوانين التى تدخل تغييراً على النظام الانتخابى فلا بد أن تصدر بأغلبية (٦١) عضواً، وكذلك الأمر بالنسبة للقوانين ذات الطابع الدستورى - القوانين الأساسية - فهى تتطلب موافقة أغلبية ثلثى الأعضاء، أى بأغلبية (٨٠) صوتاً.

### المطلب الثالث : السلطة التنفيذية :

تشكل السلطة التنفيذية فى «إسرائيل» من هيئتين : رئيس الدولة، والوزارة شأنها فى ذلك شأن كافة النظم البرلمانية فى عالمنا المعاصر.

#### أولاً : رئيس الدولة<sup>(٣)</sup> :

يُنتخب رئيس الدولة من قبل الكنيست لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث لكل عشرة أعضاء من الكنيست حق إقتراح مرشح للرئاسة، ويعتبر فائزاً بالرئاسة من ينال الأغلبية المطلقة لمجموع الأعضاء. ومن هنا فالرئيس يكون مسئولاً أمام الكنيست فقط، كما أن للكنيست حق عزلة قبل إنتهاء مدة رئاسته بموافقة تسعين عضواً من أعضاء الكنيست. وذلك فضلاً عن أن رئيس الكنيست يعتبر نائباً للرئيس، ويحل محله أثناء مرضه أو غيابه أو إستقالته أو عزله إلى حين عودته أو إنتخاب رئيس جديد. كما أن رئيس الدولة يقدم إستقالته إلى رئيس الكنيست. هذا، ولم يتم تنظيم منصب رئيس الدولة على ذلك النحو إلا فى عام ١٩٦٤م حين صدر «القانون الأساسى لرئيس الدولة».

(١) عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٩.

(٢) وليد العسلى، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٤ - ٥٧.

(٣) انظر بصدد هذا الموضوع :

- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٥ - ١٧٨.

- كامل أبو جابر، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٤ - ٦١.

- عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٤ - ٢٤٢.

- مورييس برنسون، مرجع سبق ذكره، ص : ٤١ - ٤٤.

- فوزى محمد طايلى، مرجع سبق ذكره، ص : ٨١ - ٨٢.

- إلياس شوفانى، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٦ - ١١٧.

وقد حدد القانون الأساسى - المشار إليه سابقاً - مسئوليات رئيس الدولة فى المهام التالية :

- التصديق على جميع القوانين عدا تلك التى تتعلق بصلاحياته، دون أن يكون له الحق فى الإعتراض عليها، فضلاً عن أنه لا يمتلك حق حل الكنيست.

- تكليف زعيم أكبر الأحزاب فى الكنيست بتشكيل الحكومة، غير أنه من الممكن أن تتقدم أغلبية أعضاء الكنيست بطلب لرئيس الدولة بإسناد مهمة تشكيل الحكومة إلى أحد الأعضاء بعد أن يبدى ذلك العضو موافقته. وعندئذ يتوجب على الرئيس الإستجابة إلى مطلبهم حتى وإن كان قد كلف عضواً آخر بذلك.

- الإطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة.

- حق العفو أو إنزال العقوبات.

- تعيين بعض شاغلى المناصب العليا فى الدولة بقيود معينة، حال تعيين مراقب الدولة بناء على توصية لجنة الكنيست، ورئيس «نجمة داوود الحمراء»، ورئيس «بنك إسرائيل» بناء على توصية الحكومة، وكذا تعيين القضاة المدنيين والدينيين بناء على توصية لجان تعيين معينة، ورئيس محكمة الإستئناف العسكرية بناء على توصية رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع، وإرسال البعثات الدبلوماسية، وتسلم أوراق إعتماد السفراء الأجانب تحت رقابة وزارة الخارجية، كما أن رئيس الدولة يصادق على المعاهدات التى تُبرم مع الدول الأجنبية<sup>(١)</sup>.

ولرئيس الدولة حصانة واسعة، فلا يحاكم أمام أية محكمة بسبب قضية تتعلق بمهامه وصلاحياته، وليس عليه أن يدلى بشهادته فى شأن أى أمر فى إطار عمله ومهامه. وتظل هذه الحصانة سارية المفعول حتى بعد إنتهاء ولايته. كما لا يجوز أن يُقدم الرئيس إلى محكمة جنائية.

وفيما يلى جدول يوضح رؤساء الدولة فى «إسرائيل» منذ نشأتها وحتى اليوم :

(١) تجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن تقليص صلاحيات رئيس الدولة والأخذ بالنظام البرلمانى فى «إسرائيل» يترد إلى الخلاف الذى نشب بين «حاييم وايزمان» - أول رئيس «إسرائيل» - و «بن غوريون» عشية قيام الدولة - فقد كان الأول من أنصار منح رئيس الدولة صلاحيات واسعة كما هى الحال فى الولايات المتحدة، أما بن غوريون فقد فضل الشكل الحالى، وقد إنتصر الأخير لرأيه.



الرقم	الاسم	فترة الحياة	فترة الولاية
١	حاييم وايزمان	١٨٧٤ - ١٩٥٢	١٩٤٩ - ١٩٥٢
٢	إسحاق بن زفي	١٨٨٤ - ١٩٦٣	١٩٥٢ - ١٩٦٣
٣	زلمان شزار	١٨٨٩ - ١٩٧٤	١٩٦٣ - ١٩٧٣
٤	إفرايم كتسير	١٩١٦ -	١٩٧٣ - ١٩٧٨
٥	إسحاق نافون	١٩٢١ -	١٩٧٨ - ١٩٨٣
٦	حاييم هرتزوج	١٩١٨ - ١٩٩٧	١٩٨٣ - ١٩٩٣
٧	عيزرا وايزمان	١٩٢٤ -	١٩٩٣ -

المصدر :

- إلياس شوفاني : مرجع سبق ذكره، ص : ١١٧.

ثانياً : الوزارة<sup>(١)</sup> :

تحددت صلاحيات الوزارة بعدد من القوانين الإنتقالية - نظام القانون والإدارة (١٩٤٨)، قانون الإنتقال (١٩٤٩) - إلى أن وضع «القانون الأساسي للحكومة» في يوليو ١٩٦٨. وبموجب هذا القانون الأخير أضحت «الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة»، و «مقرها الدائم في القدس»، وصار مصدر قوتها هو «ثقة الكنيست». والحكومة مسؤولة جماعياً أمام

(١) انظر في تفاصيل هذا الموضوع :

- وليد العسلي، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٢ - ١٠٥.
- عبد الحميد متولي، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٤٢ - ٢٥٩.
- كامل أبو جابر، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٠ - ٧١.
- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٨ - ٢١١.
- إلياس شوفاني، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٧ - ١٠٩.
- فوزي محمد طليل، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٢ - ٩٠.
- موريس برنسون، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٤ - ٥٦.
- نظام بركات، مرجع سبق ذكره، ص : ٨١ - ٨٥.

- Shimshoni, D., Op. cit., P. : 407 - 412, 423 - 429, 434 - 446.

الكنيست. وتضم الحكومة رئيس الحكومة ووزراء آخرين على أن يكون الرئيس من أعضاء الكنيست، أما بقية الوزراء فلا يشترط ذلك، غير أنه من الناحية العملية كان جل الوزراء من أعضاء الكنيست، ولكل وزير الحرية في تعيين نائب له أو إثنين من أعضاء الكنيست. ولم يضع القانون الأساسي حداً لعدد الوزراء، وذلك نظراً لطبيعة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تتسم بالإئتلافية. ومن هنا فلا بد من إرضاء كافة الأطراف.

ويشكل رئيس الحكومة والوزراء معاً ما يُسمى بمجلس الوزراء، ويتخذ القرار في هذا المجلس بالإجماع دون الحاجة إلى التصويت، لكن الإقتراح الذي يجرى عليه التصويت يتخذ القرار فيه بأغلبية الوزراء المشاركين في التصويت، ولرئيس المجلس صوت واحد كغيره من الوزراء. وتعمل الحكومة من خلال عدد من اللجان بعضها دائم<sup>(١)</sup>، وبعضها الآخر غير دائم. كما أن للحكومة أن تشكل أطقماً وزارية للنظر في موضوعات معينة.

وتبعاً لما كان قائماً، فإن رئيس الحكومة كان يتمتع بمركز مرموق يفوق من الناحية العملية مركز أى منصب آخر في البلاد، ويرتد ذلك إلى صلاحياته ومهامه الواسعة التي تتمثل في أنه رئيس الحكومة، وزعيم أكبر الأحزاب في الكنيست، أى أنه رئيس السلطة التنفيذية، وزعيم أكبر الأحزاب في السلطة التشريعية ومن هنا فهو يسيطر على مقاليد الأمور داخل الحكومة من ثانياً سيطرته على جدول أعمالها وعلى الموضوعات المطروحة للنقاش. كما أنه باستقالته يستقيل كافة الوزراء، كذلك تؤدي إقالته أو سحب الثقة من حكومته إلى سقوط الحكومة بأكملها. ولأن بعض الوزراء كانوا يهددون رئيس الحكومة ويصرّحون بآراء تتعارض مع سياساتها، فقد أدخل تعديلات على القانون الأساسي للحكومة تم من خلالها تقوية سلطة رئيس الحكومة من ثانياً :

- أن كل وزير مسؤول أمام رئيس الحكومة في المهام الملقاة على عاتقه.

- أن لرئيس الحكومة الحق في عزل أى وزير بشرط تقديم بيان مسبق بذلك إلى الحكومة، وبيان للكنيست بعد تنفيذه.

ولرئيس الحكومة الحق في أن يكون له نائب (أو اثنان) من بين الوزراء بشرط أن يكون النائب (أو النائبان) من أعضاء الكنيست. ويقوم نائب الرئيس بمهام الرئيس في حالة غيابه لأى سبب إلى أن تشكل حكومة جديدة.

(١) حال اللجنة الوزارية لشؤون الأمن ورأسها رئيس الحكومة، اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، واللجنة الوزارية لشؤون التشريع. كما توجد لجان وزارية مشتركة بين الحكومة والوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية مثل لجنة تنسيق أعمال الحكومة مع هاتين المؤسستين، و «لجنة الإستيطان».

وفي مقابل صلاحيات رئيس الحكومة تلك ثمة العديد من القيود منها التقييد الذي يفرضه الائتلاف الحكومي عليه في إختيار الوزراء، ذلك فضلاً عن أن القانون الأساسي لم يمنحه الحق في حل الكنيست أو أن يطلب من رئيس الدولة ذلك. ورغم أن هذا الأمر الأخير يعد خروجاً على أسس النظم البرلمانية في عالمنا المعاصر (فحق حل السلطة التشريعية يمنح للسلطة التنفيذية في مقابل حق السلطة التشريعية في طرح الثقة في الحكومة) فإن من الناحية العملية يصعب على الكنيست طرح الثقة في الوزارة ما دامت تتمتع بالأغلبية المطلوبة في الكنيست.

إن طرح الثقة في الحكومة غير متصور في «إسرائيل» مادام الائتلاف الحكومي قائماً، فإذا ما إنهار الائتلاف فما على رئيس الحكومة إلا أن يطلب من أعضاء حزبه في الكنيست أن يتقدموا بحل الكنيست. ومن هنا فإنه - من الناحية العملية - نادراً ما تسحب الكنيست الثقة من الحكومة، فجل الحكومات في «إسرائيل» تنهار بسبب إستقالة رئيس الحكومة لأي سبب من الأسباب.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الحكومات التي شكلت في «إسرائيل» - منذ نشأتها وحتى اليوم - هي إما حكومات «إئتلافية» أو حكومات «وحدة وطنية». إن أيّاً من أحزاب «إسرائيل» لم يستطع أن يحوز على أغلبية مطلقة في الكنيست تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده. ومن هنا تشكل الحكومات الإئتلافية بين أكثر من حزبين بعد سلسلة من التنازلات والمساومات المتبادلة. ويتسم الائتلاف الحكومي في «إسرائيل» بالاتفاق على تولي زمام السلطة التنفيذية وإتباع نهج معين في أمور الحكم كلها أو بعضها، مع إمكانية ترك بعض الأمور على حالها، وذلك فضلاً عن الاتفاق على إقتسام نواحي الحياة في البلاد <sup>(١)</sup>، فالحزب الكبير (الماباي) ثم العمل ثم الليكود لفترات محدودة) كان ينفرد بالنواحي ذات الأهمية الخاصة له مثل الخارجية والدفاع والأمن في مقابل السماح لغيره من الأحزاب المؤتلفة معه بأن ينفرد بأمور أخرى تهمه، حال السماح للأحزاب الدينية بحرية الحركة في مجال الشؤون الدينية والتعليم الديني وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

هذا ويتم الائتلاف من خلال إتفاقية مكتوبة بين الأحزاب المؤتلفة تحدد فيها الأولويات والأهداف، وعدد الحقائب الوزارية التي يتولاها كل طرف، وكذا التعهدات بتمرير تشريعات معينة في مصلحة هذا الطرف أو ذاك. وغالباً ما تمتد مفاوضات الائتلاف لتشمل التعيينات في

(١) انظر تفاصيل ذلك في :

- وليد العسلي، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٦ وما بعدها.

مناصب أخرى مهمة في مؤسسات الدولة مثل : لجان الكنيست، ونواب الوزراء والشركات الحكومية. وقد نجم عن هذا العديد من الأزمات والمشكلات، كما أدت طبيعة الحكومات الإسرائيلية إلى تعاظم الدور الذي تقوم به الأحزاب الصغيرة - ولا سيما الدينية منها - في عملية صنع القرار السياسي.

هذا، وقد صدر في عام ١٩٥٢ تشريعان - وذلك للتقليل من أسباب إستقالة الوزارات وإنهيار الإئتلافات الحكومية - الأول : ينص على أنه إذا رأى واحد (أو أكثر) من الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحكومي أن ينسحب من الوزارة، فإن ذلك الإنسحاب لا يؤدي إلى إستقالة الحكومة - كما كان الأمر قبل التعديلين المذكورين - وذلك إذا ما كانت أحزاب الائتلاف الأخرى لا تزال تتمتع بأغلبية (٦١) عضواً في الكنيست على الأقل. وفي هذه الحالة على رئيس الحكومة أن يرسل للكنيست بما سيتخذهُ للمء المناصب الوزارية الشاغرة. أما التشريع الثاني فيسمح للوزارة، في حالة إنسحاب أحد الأحزاب المؤتلفة وعدم حصولها على أغلبية (٦١) عضواً في الكنيست، أن تستمر في عملها، ولكنها في هذه الحالة تكون معرضة في أية لحظة لأن تفقد الثقة في الكنيست <sup>(١)</sup>.

وهكذا، يمكن القول أن الكلمة العليا ظلت في يد الحكومة رغم عدم إمتلاكها حق حل الكنيست، ذلك أن الحكومة هي صاحبة الأغلبية في الكنيست. ومن هنا فهي تستطيع تمرير أي مشروع قانون لإقراره، كما أن القانون الأساسي للحكومة ينص على : «من حق الحكومة العمل بإسم (الدولة) في أي مجال لا يكون خاضعاً حسب القانون لأية سلطة أخرى». وقد اتسع نطاق صلاحيات الحكومة - إستناداً إلى ذلك النص - في مجال العلاقات الخارجية (حال المعاهدات، والإعتراف بالدول، وإعلان الحرب وغير ذلك) <sup>(٢)</sup>.

ولئن استطاع الكنيست - من الناحية النظرية - الحد من سلطة الحكومة عن طريق سن القوانين (سواء في الشؤون المالية أو غيرها) فإن الأغلبية البرلمانية، التي لا مناص من أن تتمتع بها أية حكومة، ضمنت لها عدم صدور قانون يحد من سلطانها. ومن هنا ظلت الحكومة في مأمن من تدخل الكنيست ما ظل الائتلاف الحكومي متماسكاً.

(١) انظر في هذا المضمون بتوسع :

- عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٨.

- Shimshoni, D.: Op. cit., P.: 423 - 425.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٦ - ١٩٩.

وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن الجيش خاضع للحكومة بنص قانون أساسى الجيش (١٩٧٦)، وهو ما سنعرض له لاحقاً بشئ من التفصيل عند الحديث عن دور العسكريين في الحياة السياسية في المبحث التالي بعون الله.

## المطلب الرابع : الملامح الرئيسية لمؤسسات الحكم بعد القانون الأساسي الجديد للحكومة (١٩٩٢) :

أثيرت مسألة إصلاح النظام الانتخابي في «إسرائيل» وتعديل نظام الحكم بعد قيام الدولة مباشرة، وقد قدم العديد من المقترحات وأثير العديد من المناقشات دون الوصول إلى الهدف المنشود. ولئن تم بالفعل إدخال بعض التعديلات البسيطة - حال تغيير نظام تمويل الأحزاب، ونظام الدعاية الانتخابية - فإن إتفاق الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) على إصدار قانون أساسي جديد للحكومة لم يتم إلا في اليوم الأخير من عمر الكنيست الثاني عشر (١٩٩٢/٣/١٨)، وبعد أن تم الإتفاق على أن يبدأ العمل بالقانون الجديد مع إنتخابات عام ١٩٩٦<sup>(١)</sup>.

وقد أسفر التعديل الجديد الذي تم بالقانون الأساسي للحكومة (١٩٩٢) عن إدخال بعض ملامح النظامين الفرنسي والأمريكي على نظام الحكم في «إسرائيل»، بهدف تقوية مركز رئيس الوزراء وتخفيفه من ضغوط الأحزاب الصغيرة، ولاسيما الأحزاب الدينية منها. وفيما يلي الملامح الرئيسية التي أدخلت على مؤسسات الحكم في «إسرائيل» بموجب القانون الجديد<sup>(٢)</sup>.

(١) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن إتفاق الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) تأخر كل هذه المدة بسبب إعدام الثقة بينهما، وخوف كل طرف من إستغلال الطرف الآخر القانون المنشود لصالحه، وقد وافق «إسحق شامير» زعيم الليكود - آنذاك - على القانون الجديد الذي تبناه حزب العمل - برئاسة «شيمعون بيريز» - بعد أن ضمن عدم تطبيقه في إنتخابات عام ١٩٩٢ حيث رأى أن عامل السن لن يكون في صالحه. ولزيد من التفاصيل حول المقترحات التي قدمت للإصلاح أنظر :

- Penniman, H. (ed); Op. cit., P. : 42 - 57.

- Kyle, K. and Peters, J. (eds.); Op. cit., P. : 41 - 59.

- Lijphart, A.; *Israeli Democracy and Democratic Reform in Comparative Perspective in* Sprinzak, E. and Diamond, L. (eds.); *Israeli Democracy Under Stress* (Lynne Rienner Publishers, Boulder and London, 1993), P. : 118 - 123.

- Hermann, T.; *The Rise of Instrumental Voting : The Campaign for Political Reform in* Arian, A. and Shamir, M. (eds.); *The Elections in Israel; 1992* (State University of New York Press, Albany, 1995), P. : 275 - 297.

(٢) اعتمدنا في الوقوف على الملامح الرئيسية للقانون الجديد كما أوردناه في هذا المطلب على المصادر التالية:

- كامران قره داغي، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

- Doron, G. and Kay, B.; *Reforming Israel's Voting Schemes in* : Arian, A. and Shamir, M., (eds); *The Elections in Israel : 1992* (State University of New York Press, 1995), P. : 309 - 311.

- *Informaton Division, Israel Foreign Ministry - Jerusalem*

URL: [http:// www. israel-mfa.gov.il](http://www.israel-mfa.gov.il)

gopher:// israel-info.gov.il

أقر القانون الأساسي الجديد نظام الإنتخاب المباشر لرئيس الوزراء، حيث نصت مادة (٩) منه على أنه يحق لأي حزب - أو عدة أحزاب - له عشرة أعضاء على الأقل في الكنيست، أن يختار مرشحاً للمنصب. كما يحق لخمسين ألفاً من الناخبين إختيار مرشح لهم يخوض الإنتخابات. ويشترط في المرشح أن يكون عمره ثلاثين سنة على الأقل، وأن يرأس - أو سبق له أن يرأس - القائمة الإنتخابية لحزب. ويفوز في الإنتخابات من يحصل على أكثر من نصف أصوات الناخبين الصحيحة، وفي حالة عدم حصول أى من المرشحين على ذلك يعاد التصويت بين المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات بعد أسبوعين من إعلان النتائج ويفوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة. وفي حالة وفاة أحد المرشحين أو عجزه عن المشاركة في الجولة الثانية، لحزبه أن يختار بديلاً خلال ست وتسعين ساعة قبل بدء الإقتراع. أما إذا انسحب أحد المرشحين يحل منافسه الذي جاء ثالثاً في الجولة الأولى. وإذا كان هناك مرشح واحد في الجولتين الأولى أو الثانية فإنه يجرى تصويت ويفوز هذا المرشح إذا كانت أصوات مؤيديه أكثر من معارضييه.

وهكذا صار على الناخبين أن يصوتوا مرتين في ذات اليوم: الأولى لرئيس الحكومة والثانية لأعضاء الكنيست. وقد حدد القانون الجديد مدة ولاية الرئيس بنفس مدة ولاية الكنيست (أربع سنوات).

ويمنح رئيس الحكومة المنتخب فترة خمسة وأربعين يوماً ليشكل الحكومة التي تكون من ثمانية عشر وزيراً على الأكثر، ولا تقل عن ثمانية وزراء، نصفهم على الأقل من أعضاء الكنيست، ومن حق رئيس الوزراء أن يحتفظ بوزارة معينة. وتشترط المادة (٤٣) من القانون الأساسي تفرغ الوزراء ونوابهم لأعمالهم الوزارية. وإذا فشل رئيس الحكومة خلال تلك الفترة يعطى مهلة أخرى ماثلة يعاد بعدها إنتخاب رئيس حكومة جديد. كما سمح القانون بعدد محدد لنواب الوزراء هو ستة نواب فقط، بشرط أن يكونوا من أعضاء الكنيست.

وعلى مجلس الوزراء أن ينتخب وزيراً - بشرط أن يكون عضواً في الكنيست - يقوم بدور رئيس الوزراء (قائم بأعمال رئيس الحكومة) في حالة غياب الرئيس لأي سبب كان (الوفاة، العجز، السفر للخارج، الإتهام بالخيانة) ويمنح القائم بأعمال رئيس الوزراء كافة الصلاحيات عدا سلطة حل الكنيست كما نصت مادة (٢٩). وذلك على أن تجرى إنتخابات جديدة إذا غدا الغياب دائماً.

وقد وسّع القانون الجديد من صلاحيات رئيس الحكومة المنتخب، فلأول مرة في تاريخ «إسرائيل» يمنح رئيس حكومتها حق حل الكنيست، ويتم ذلك بعد أن يستشير رئيس



الدولة ويأخذ موافقته، وهنا يجب إجراء انتخابات جديدة للكنيست وأخري لأختيار رئيس وزراء. كما أن لرئيس الحكومة الحق في إجراء أية تعديلات أو إضافات على حكومته بشرط أن يخطر الكنيست بها فقط، ودون أن يكون لهذا الأخير حق التصديق عليها، كما جاء في مادة (٣٢) بند (٤). وفي حالة استقالة رئيس الحكومة تجري انتخابات خاصة لاختيار خلف له دون أن تجري انتخابات جديدة للكنيست (مادة ٢٣، ٢٤).

هذا، وقد غيرت المادة الثالثة من القانون الجديد مصدر صلاحيات الحكومة، فبعد أن كانت مستمدة من الكنيست، أضحت الحكومة اليوم تستمد سلطتها من الشعب مباشرة.

وفي مقابل صلاحيات رئيس الحكومة الجديدة أقر القانون الجديد للكنيست الحق في حجب الثقة عن الحكومة ولكن بعد أن وضع قيوداً جديدة عليه. فبعد أن كان للكنيست الحق في حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية أعضاء الكنيست الحاضرين، صار لابد من موافقة غالبية أعضاء الكنيست على سحب الثقة من رئيس الوزراء، أي لابد من موافقة (٦١) عضواً، الأمر الذي يعد - هو الآخر - تضييقاً لسلطات السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية، وفي هذه الحالة تجري انتخابات جديدة للكنيست وأخري لاختيار رئيس وزراء قبل مرور (٦٠) يوماً من يوم سحب الثقة (مادة ١٩ بند ١). كما أن معارضة الكنيست تشكيل الوزارة يعد تعبيراً عن عدم ثقتها في رئيس الوزراء (مادة ٣ بند ٤).

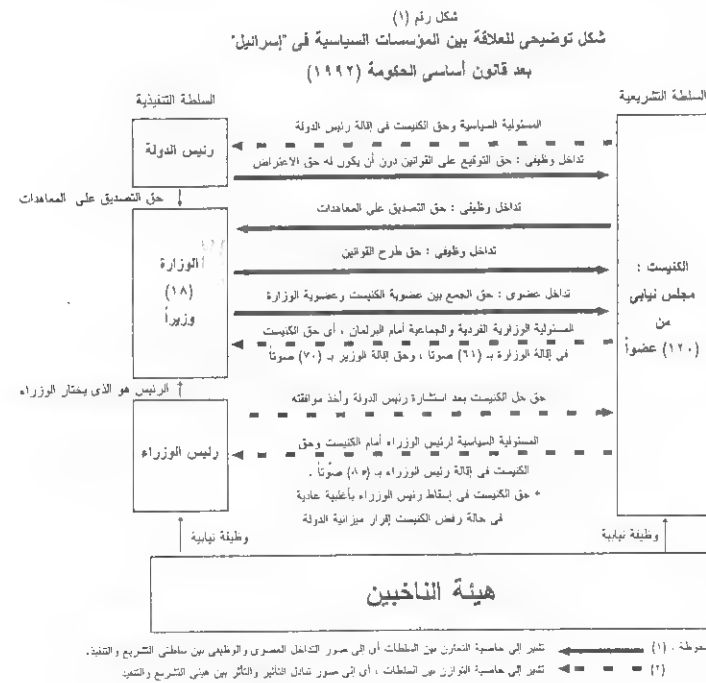
ولعل الإستحداث الذي تم بموجب القانون الجديد هو حق الكنيست في إقالة، أو حجب الثقة عن رئيس الوزراء أو أحد وزرائه. ولكي يتم حجب الثقة عن رئيس الوزراء يحتاج الأمر إلى (٨٠) عضواً، وفي هذه الحالة تجري انتخابات خاصة لاختيار رئيس وزراء فقط (مادة ٢٧ بند ١). أما إقالة أحد الوزراء فتحاج إلى (٧٠) عضواً (مادة ٣٥ بند ٢).

وثمة إمكانية أخرى لإسقاط رئيس الوزراء والحكومة، وذلك عندما يتم رفض مشروع قانون ميزانية الدولة عندما يتم طرحه على الكنيست للموافقة عليه. وهنا إذا لم تصوت الكنيست لصالح الميزانية خلال ثلاثة أشهر تسقط الحكومة ورئيسها بأغلبية الحاضرين وليس بـ (٦١) صوتاً<sup>(١)</sup>.

(١) تجدر الإشارة - في هذا المقام إلى أن حكومة « نتانيا هو » التي تشكلت في يونيو ١٩٩٦ قد تعرضت إلى العديد من عمليات التصويت عليها لحجب الثقة ولعل أهمها تلك التي جرت في ١٩٩٦/١٠/٢١ بسبب بطء نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتم فيها التصويت لصالح حجب الثقة بـ (٤٥) صوت مقابل (٤٣) صوت ضد حجب الثقة. غير أن هذه الحكومة استطاعت أن تجتاز عملية التصويت على القراءة الأولى لمشروع الميزانية في ١٩٩٦/١٠/٣٠ حيث صوت (٥٩) عضو مع المشروع، و (٥٢) عضو ضده، وامتنع خمسة عن التصويت.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القانون الجديد النائب العام من توجيه الإتهام الجنائي إلى رئيس الحكومة المنتخب - إستناداً إلى ما تنتهي إليه تحقيقات الشرطة - وفي مرحلة لاحقة تتولى المحاكم تقرير ما إذا كان ثمة مبرر لتوجيه التهمة إليه. وفي حالة ما إذا توفر هذا المبرر يمكن للكنيست أن يقرر إقالة رئيس الحكومة بأغلبية (٦١) عضواً فقط، ودون أن يؤدي ذلك إلى حل الكنيست. وفي هذه الحالة تجري انتخابات لاختيار رئيس حكومة جديد في غضون شهرين<sup>(١)</sup> (مادة ٢٥، ٢٦). وفي جميع الحالات التي يتم فيها إجراء انتخابات خاصة برئيس الحكومة قبل موعدها يتم تقديم موعد انتخابات الكنيست التي ذات يوم انتخابات رئيس الوزراء إذا ما كانت المدة المتبقية للكنيست عام أو أقل (مادة ٣ بند ٢).

وحرى بالقول - في هذا المقام - أن إنتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر من الشعب كان بهدف الحد من عمليات المساومة والإبتزاز التي كانت تظهر عشية تشكيل الحكومات،



(١) وقد أثيرت إمكانية توجيه الإتهام الجنائي إلى « بنيامين نتانيا هو » - أول رئيس وزراء منتخب عام ١٩٩٦ - وذلك في إطار مسألة تعين المستشار القضائي للحكومة في مطلع عام ١٩٩٧، وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً بإذن الله.

غير أن ما ظهر بعد الممارسة الفعلية لانتخابات الكنيست الرابعة عشر عام ١٩٩٦ يؤكد استمرار عمليات المساومة والإبتزاز تلك، الأمر الذي سنعالجه بالتفصيل - بإذن الله - في الباب الثاني من هذه الدراسة.

### المطلب الخامس: المؤسسة القضائية :

تتكون المؤسسة القضائية في «إسرائيل» من محاكم الصلح، وتعلوها المحاكم المركزية. وتعلو كافة هذه المحاكم العليا في القدس. وثمة محاكم عمل لوائية، تعلوها محكمة العمل الإستئنافية العليا في القدس. وكذلك هناك محاكم السير، ومحاكم الشؤون المحلية، ومحاكم إجراءات الدور، والمحاكم الدينية الخاصة بكل طائفة، والمحاكم العسكرية، ومحاكم الدعاوى الصغيرة، والمحاكم التأديبية، والمحاكم الإدارية، والمحاكم الخاصة، ولجان التحقيق، وغيرها<sup>(١)</sup>.

والسلطة القضائية في «إسرائيل» تبقى من حيث المبدأ مستقلة وبعبدة عن الخلافات الحزبية والعرقية. ورغم ذلك فهي تلعب - وخاصة محكمة العدل العليا - دوراً لا يستهان به في الحياة السياسية. ومن هنا فإننا سنعرض - بشئ من التفصيل - لمحكمة العدل العليا من ناحية تكوينها وصلاتها ودورها في الحياة العامة، وذلك على أن نرجى الحديث عن المحاكم الدينية إلى الباب الثاني.

تعد محكمة العدل العليا أعلى سلطة قضائية في البلاد، وتمتتع بصلاحيات إستئنافية في جميع القضايا المدنية والجنائية، كما تتمتع بصلاحيات بداية في جميع الأمور التي قد تقررها هي في مصلحة العدالة<sup>(٢)</sup>. وقد كان عدد قضاتها عام ١٩٤٨ خمسة فقط ثم ارتفع إلى سبعة عام ١٩٥٠ وإلى تسعة عام ١٩٥٣، واليوم عدد القضاة أحد عشر قاضياً وللمحكمة رئيس ونائب رئيس<sup>(٣)</sup>.

ولا تملك محكمة العدل العليا النظر في مدى دستورية القوانين ذلك أنها لم تعط هذا الحق، وليس هناك دستور مكتوب تستند إليه. ولا تتدخل المحكمة كثيراً في الصراعات الحزبية والطائفية. ورغم ذلك فللمحكمة الحق في إبطال بعض القوانين مثل<sup>(٤)</sup> :

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه المحاكم :

- أنيس شقور، النظام القانوني والنظام القضائي في : صبرى جريس، أحمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢ - ٣٤.

(٢) كامل أبو جابر، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠١ - ١٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص : ١٠٠.

(٤) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص : ١٠٣ - ١٠٤.

- القوانين المحلية التي تصدرها المجالس البلدية إذا ارتأت المحكمة أن تشريعها من إختصاصات الكنيست فقط.

- التعليمات الإدارية المحلية أو القومية الصادرة بهدف تنفيذ قوانين الكنيست، والتي قد تخرق حقوقاً أساسية أخرى.

- قرارات أو تصرفات بعض الموظفين الإداريين إذا ارتأت المحكمة أن هذه القرارات أو التصرفات غير قانونية أو غير عادلة.

ويحق للمحكمة العليا أيضاً إستدعاء أى موظف رسمى للمثول أمامها لإستجوابه أو محاسبته على بعض تصرفاته<sup>(١)</sup>. كما يحق لها<sup>(٢)</sup> :

- أن تأمر بالإفراج عن أشخاص محبوسين أو معتقلين دون وجه حق.

- أن تأمر سلطات الدولة، أو السلطات المحلية وموظفيها، والأشخاص والهيئات ذات الوظائف الإجتماعية بأن تؤدي عملاً معيناً، أو أن تمتنع عن فعل عمل معين ضمن واجباتها القانونية.

- أن تأمر المحاكم الدينية بأن تبحث في موضوع ما أو أن تمتنع عن البحث في موضوع ما ضمن صلاحياتها. كما يحق لها أن تبطل قراراً صادراً عن محكمة دينية إذا تجاوزت صلاحياتها وإذا قام صاحب الأمر بإثارة موضوع صلاحية المحكمة أمامها، أو إذا لم تتح له فرصة إثارة الموضوع ولكن قبل صدور قرار المحكمة الدينية (وذلك ببطالان بحثها في الموضوع).

وتعد قرارات المحكمة العليا سوابق قضائية ملزمة لجميع المحاكم، باستثناء المحكمة العليا ذاتها.

ولعل من أهم صور تدخل محكمة العدل العليا في الحياة السياسية في «إسرائيل» الصور التالية<sup>(٣)</sup> :

(١) كامل أبو جابر، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٤.

(٢) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص : ١٠٤ - ١٠٥.

- أنيس شقور، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥.

(٣) انظر في ذلك :

- وليد العلى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٥ - ١٢٦.

- طلب المحكمة العليا من الكنيست سن قانون يحظر بموجبه إشراك القوائم الانتخابية التي تثير الشكوك حول وجود الدولة أو حول طابعها الديمقراطي.

- سماح المحكمة لقائمة «كاخ» بزعامة «مائير كهانا»، وقائمة «الحركة التقدمية للسلام» بالدخول في إنتخابات عام ١٩٨٤ بعد أن منعتهما اللجنة المشرفة على الإنتخابات.

- تدخل المحكمة في القضية المعروفة بإسم «قضية شاليت» عام ١٩٦٨ والتي تتعلق بمسألة «من هو اليهودي؟».

- قرار المحكمة بعدم قانونية الإستيطان في آلون موريه، وإلزام الحكومة بنقل المستوطنة إلى مكان آخر.

### المبحث الثالث

#### القوى اللارسمية للحياة السياسية

تقوم في «إسرائيل» - بجانب مؤسسات الدولة وهي القوة الرسمية - قوى لا رسمية تشارك المؤسسات الرسمية للدولة في عمليات رسم السياسات العامة، وبالتالي في عملية صنع القرار السياسي. وتتمثل القوى اللارسمية للحياة السياسية تلك في الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط أو المصالح. وفيما يلي تناول في مطلبين متتاليين هذه القوى.

#### المطلب الأول : الأحزاب السياسية :

تقوم الحياة السياسية في «إسرائيل» على العديد من الأحزاب السياسية التي تشارك مؤسسات الدولة الرسمية في رسم السياسات العامة. وقد درج العديد من الباحثين والدارسين على تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى أحزاب يسارية، وأحزاب يمينية وأحزاب دينية إستناداً إلى منطلقاتها الأيديولوجية، بيد أنه من الصعوبة القطع بصحة هذا التصنيف؛ ذلك أن جل الأحزاب السياسية في «إسرائيل» يشترك في أيديولوجية واحدة هي : الأيديولوجية الصهيونية، ولها هدف واحد كان قبل عام ١٩٤٨ : إقامة دولة يهودية في فلسطين عن طريق طرد سكانها الأصليين إحتلال الجماعات اليهودية المهاجرة محلهم، ثم أصبح بعد عام ١٩٤٨ : الحفاظ على أمن وبقاء هذه الدولة، وعلى طابعها اليهودي من خلال إستمرار تدفق هجرة الجماعات

= - الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه الدراسة.

اليهودية، والعمل على ضمان إستيعابهم داخل الدولة، وكذا من خلال ضمان تفوق الدولة على جيرانها العرب في كافة المجالات. لقد راحت الحركة الصهيونية - في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين - تُشجّع قيام أحزاب متعددة الإتجاهات؛ وذلك بقصد إحتواء جميع الفئات والجماعات اليهودية المختلفة داخلها. ومن هنا ظهرت ثلاثة تيارات رئيسية داخل الحركة الصهيونية، يؤمن معظمها بالصهيونية السياسية، ويشترك جميعها في هدف واحد، بينما تختلف في سبل تحقيق ذلك الهدف. وهذه التيارات الثلاثة هي : التيار الصهيوني «العمالي الإشتراكي»، والتيار الصهيوني «اليميني»، والتيار «الديني». وقد تضمن التيار الأخير جناحاً صهيونياً دينياً وآخر معارضاً للصهيونية أقر الخروج من المنظمة الصهيونية العالمية. وهكذا تعددت السبل وظل الهدف واحداً وواضحاً وثابتاً، مما أدى إلى تعايش فئات يهودية ذات أفكار مختلفة، ورؤى متناقضة (ماركسية، إشتراكية، محافظة، ليبرالية، دينية، ....) في ظل إطار أيديولوجي واحد هو «الصهيونية». وفيما يلي سنعرض - بشئ من التفصيل - للأحزاب السياسية في «إسرائيل» وذلك من ثنايا تناول السمات العامة لها من جهة، والأحزاب السياسية الحالية من حيث نشأتها وبرامجها من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

#### أولاً : السمات العامة للأحزاب السياسية في «إسرائيل» :

تشترك جل الأحزاب السياسية في «إسرائيل» في عدد من السمات، نعرض فيما يلي أبرزها<sup>(٢)</sup>:

(١) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أننا نربط في دراستنا هذه بتعريف أستاذنا الراحل الدكتور محمد طه بدوي للأحزاب السياسية، حيث عرف سيادته الحزب السياسي - في إطار التنظيم الديمقراطي - بأنه «تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا لمجتمعها». وينسب الحزب إلى «الحصول على أكبر عدد من المقاعد لصالح أعضائه في المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعهم حتى يتسنى له إعمال أيديولوجيته أو برامجه على المستوى الكلي والوسائل والأساليب السلمية والدستورية». والأحزاب السياسية قد تكون أحزاباً أيديولوجية، في معنى أنها «تقوم على الإيمان بأيديولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ من ثنايا وصولها إلى السلطة حال الأحزاب الشيوعية أو الأحزاب الليبرالية»، أو قد تكون أحزاب برامج في معنى «أنها تعمل مرتبطة بأيديولوجية مجتمعها مع غيرها من الأحزاب ولا يتمثل الفارق بينها إلا في الوسائل والأساليب دون الأفكار المذهبية». هذا ويصحب النوع الأول التعدد في الأحزاب حال فرنسا وإيطاليا، أما النوع الثاني، فيصاحبه نظام الحزبين. انظر لمزيد من التفاصيل :

- محمد طه بدوي «النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره»، ص: ٢٢٧ - ٢٢٨.

- محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسى، النظم والحياة السياسية (قسم العلوم السياسية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ١٩٩١)، ص: ٢٢١ - ٢٢٩.

(٢) إعتدنا في صياغة هذه السمات على العديد من المراجع، منها :

- كمال غالي، مرجع سبق ذكره، ص: ١١١ - ١١٥.

- كامل أبو جابر، مرجع سبق ذكره، ص: ١١١ - ١١٩.



- إن جل الأحزاب السياسية في « إسرائيل » قد نشأ قبل قيام الدولة في أوروبا الشرقية، وعلى وجه الخصوص في بولونيا وروسيا، ثم انتقلت إلى فلسطين قبيل إنشاء الدولة أو أنشأت لها فروعاً فيها بعد أن سبقتها طلائع المهاجرين اليهود في إستعمار البلاد وإستيطانها. هذا فضلاً عن أن معظم هذه الأحزاب قد تكون بعد المؤتمر الصهيوني الأول وقيام المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧م، بل إن الكثير منها قد نشأ في كنف المنظمة ذاتها وبتشجيع منها، وذلك حال « حزب عمال صهيون » وذلك لمواجهة « عصابة العمال اليهود في ليتوانيا وبولندا وروسيا : البوند »<sup>(١)</sup>، وحزب « المركز الروحي : المزراحي » وذلك بقصد إستمالة اليهود المتدينين في شرق أوروبا.

- إن هذه الأحزاب تعكس صورة الحركة الصهيونية - حال نشأتها في أوروبا في القرن التاسع عشر - التي جمعت شتات المذاهب التي انتشرت بين الجماعات اليهودية حول هدف واحد. ومن ناحية أخرى، تعكس هذه الأحزاب حالة المجتمع الإسرائيلي المكون من جماعات وفئات مختلفة الأصول العرقية واللغوية، والملئ بالتناقضات والإختلافات المذهبية والدينية. هذا وتشهد « إسرائيل » ظهور العديد من الأحزاب العرقية حال حزب « حراس التوراة الشرقيين : شاس » وحزب « صعود إسرائيل : إسرائيل بعاليا ».

- إن هذه الأحزاب ليست مجرد أحزاب سياسية تسعى إلى الفوز في الإنتخابات والوصول إلى الحكم، وإنما هي - فوق ذلك - تقوم بعدة نشاطات تشمل كافة مجالات المجتمع من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية ورياضية وترفيهية. فالحزب هناك يدير الحملات الإنتخابية، ويقدم مرشحيه فيها، ويوفر السكن لأعضائه، ويدير الشركات والأعمال التجارية

= - عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٠ - ٨٠.

- فوزى محمد طابيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٣ - ١٠٩.

- وليد العلى، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٢ - ٥٢.

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، في صبرى جريس، أحمد خليفة (تحرير)، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٥ - ١٣٠.

- أسعد رزوق، نظرة في أحزاب إسرائيل (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦)، ص: ٢٣ -

(٣٤).

- هانى عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، عرض وتحليل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١).

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 437 - 444.

- Zohar, D.; Op. cit., P. : 34 - 36.

- Kyle, K. and Peters, S. (ed); Op. cit., P. : 103 , 117.

(١) تشكلت هذه العُصبة في روسيا عام ١٨٩٧ للدفاع عن مصالح الطبقة العمالية اليهودية هناك ومحاربة قوانين التمييز المادية لهم. وقد التزمت بالماركسية ورفضت في البداية الفكر الصهيوني، ولكن بمرور الوقت وتحت تأثير الدعاية الصهيونية أقر مؤتمر العصبة عام ١٩٠١ بوجود « قومية يهودية ». انظر لمزيد من التفاصيل : - عزيز العظمة، اليسار الصهيوني : من بدايته حتى إعلان دولة إسرائيل (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩).

والصناعية، كما أنه يشرف على مستعمرات زراعية، وكيبوتزات ومستشفيات ومصحات ونواد رياضية، ويصدر نشرات ثقافية وجرائد ومجلات تعبر عن أفكاره. وهذا يدفع العديد من الباحثين إلى القول أن الأحزاب السياسية في « إسرائيل » تسيطر على حياة أتباعها من المهد إلى اللحد، وأنها - في جوهرها - منظمات إستيطانية. ولعل وضع هذه الأحزاب على ذلك النحو يفسر عدم وجود ناخبين مستقلين في « إسرائيل ».

- إن جل هذه الأحزاب قد شكل - قبل قيام الدولة - ميليشيات عسكرية مسلحة، غدت - بعد ١٩٤٨ - تشكل ما صار يعرف بإسم « جيش الدفاع الإسرائيلي : زاحال ». ومن هذه الميليشيات قوات « الهاغاناه » التي كانت تابعة لحزب « الماباي »، ومنظمة « الأرغون » التي تحولت هي ذاتها إلى حزب سياسى يحمل إسم « الحرية : حيروت » بعد قيام الدولة.

- إن هذه الأحزاب لا تعبر عن أفكار ومبادئ متناقضة وذات حدود فاصلة وواضحة، ذلك لأن جلها تشترك في الإيمان بأيدولوجية واحدة هي الأيدولوجية الصهيونية، وما الإختلاف بينها إلا في السبل الكفيلة بتحقيق هذه الأيدولوجية<sup>(١)</sup>. ولهذا فإن التنافس بين هذه الأحزاب هو تنافس حول المنافع السياسية والاقتصادية وليس حول المبادئ والأهداف. ولعل هذا يفسر - مع عوامل أخرى - تناسى هذه الأحزاب لإختلافاتها ومبادئها إبان فترة تشكيل الحكومات الإئتلافية.

- إن السلطة داخل هذه الأحزاب تتركز في يد قادتها على نحو مركزى، فثمة نخبة داخل كل حزب تترعمه، وثمة أعضاء منتسبون للحزب ما عليهم إلا الطاعة وتنفيذ قرارات قيادة الحزب وتعليماتها. ولقد ظلت قيادة كل حزب مسؤولة عن تشكيل قوائم المرشحين في الإنتخابات حتى كان إجتاه العديد من الأحزاب - في الحقبة الأخيرة - نحو إجراء إنتخابات داخلية لاختيار قائمة المرشحين في الإنتخابات.

- إن جل الأحزاب السياسية في « إسرائيل » تتلقى دعماً ومساندة مالية ومعنوية من فروعها في الخارج أو من المنظمات اليهودية المنتشرة في العديد من دول العالم.

- برغم علمانية معظم الأحزاب السياسية، إلا أنه لا يمكن فهم مواقفها ومبادئها دون أخذ العامل الدينى في الحسبان. إن معارضة الأحزاب التي تصف نفسها بأنها أحزاب علمانية - كأحزاب اليمين والأحزاب العمالية - لمطالب الأحزاب الدينية يتم بتحميدها وتناسيها عشية تشكيل الحكومات الإئتلافية، وذلك بهدف ضمان ولاء هذه الأحزاب الدينية. كما أن تمسك

(١) تعين الإشارة - في هذا المقام - إلى أن ثمة أحزاباً إسرائيلية لا تستند إلى الصهيونية ولا تؤمن بها، وذلك حال الأحزاب الشيوعية، والأحزاب العربية، وبعض الأحزاب الدينية. وهذه الأحزاب، في جملتها، أحزاب أقلية، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

هذه الأخيرة الشديد بمبادئ الشريعة اليهودية يتم التناضى عنه وقت تأليف الحكومات، وذلك بقصد الحصول على أعظم منافع سياسية ممكنة، فكثيراً ما عارضت الأحزاب الدينية الإنضمام إلى حكومات لا تطبق الشريعة، غير أنها سرعان ما تراجعت وقبلت الإئتلاف مع أحزاب أخرى تضمن لها تحقيق بعض مصالحها.

- تتسم الأحزاب السياسية بالتعددية، حيث تكثر عمليات الإنشقاق والإنقسام عشية كل دورة إنتخابية. لقد كان عدد القوائم التى تقدمت إلى أول إنتخابات عام ١٩٤٩ هو ٢٤ قائمة، وفى العام ١٩٥٩ وصل العدد إلى ٢٦ قائمة ثم إلى ٣١ قائمة عام ١٩٨١. وفى الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) كان عدد القوائم هو ١٩ قائمة. وترتد هذه السمة إلى عدة أسباب منها : طبيعة الجماعات اليهودية، ونزوعها نحو الإفراط فى التحزب - طبيعة المجتمع الإسرائيلى القائم على خليط متعدد الأعناس والثقافة واللغات - تشجيع المنظمة الصهيونية العالمية على تمثيل كافة الإتجاهات داخلها لضمان ولاء كافة الجماعات اليهودية - النظام الإنتخابى المتبع فى « إسرائيل » والمتمثل فى نظام التمثيل النسبى مع القائمة الحزبية، الأمر الذى لايسمح للأفراد بالترشيح كمستقلين. وتجدر الإشارة إلى أن تعدد الأحزاب فى « إسرائيل » يعمل على إمتصاص التناقضات الموجودة داخل المجتمع، ويحول دون تفجرها. وذلك فضلاً عن أن هذه الأحزاب تتحد وتندمج عند الخطر حال ماحدث سنوات ٤٩ و ٦٧ و ٨٤ و ١٩٨٨. كما أنها تتفق على الثوابت والأهداف العليا، فليس ثمة إختلاف، مثلاً، حول إستمرار تدفق المهاجرين اليهود، وحول ضمان إستيعابهم وإستيطانهم، وحول أمن الدولة وتفوقها العسكرى والاقتصادى على جيرانها العرب. ولعل بجانس قيادات جل هذه الأحزاب وإنتماؤها إلى موطن واحد، هو شرق أوروبا، يساعد على ذلك.

وهكذا، يمكننا القول أن الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » تشترك فى الإيمان بأيدولوجية واحدة، هى الصهيونية السياسية، وبهدف واحد هو بقاء وأمن الدولة وضمان تدفق الهجرة إليها، وتعدد برامجها وسبلها فى الوصول إلى ذلك الهدف<sup>(١)</sup>. وتتركز قيادة كل حزب فى يد نخبة تسيطر على الحزب الذى تمتد نشاطاته لتشمل كافة مجالات الحياة فى المجتمع. وهذا التقارب الأيدولوجى بين الأحزاب يفسر كثرة ومهولة الإنشقاقات والإئتلافات بينها من جهة، ويُفسر عدم واقعية تصنيفها إلى أحزاب يسارية وأخرى يمينية من جهة أخرى. لقد كان

(١) تجدر الإشارة إلى أنه لايمكن إستناداً إلى هذا تصنيف الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » إلى أحزاب أيدولوجية أو أحزاب برامج، ذلك أن الأحزاب العمالية واليمينية تؤمن بالصهيونية السياسية وتختلف فى البرامج التى توضع لتحقيق أهداف الصهيونية. وإلى جانب هذه الأحزاب ثمة أحزاب عربية وشيوعية لا تؤمن بالصهيونية. هذا فضلاً عن الأحزاب الدينية التى لا يؤمن بعضها بالصهيونية، وبعضها الآخر دمج بين الصهيونية والدين، على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

تكتل «ليكود»، وزعيمه «بيغن»، أكثر مرونة من حزب «العمل» إبان التفاوض مع مصر، كما أن هذا الحزب الأخير - الذى يوصف بأنه حزب معتدل - هو الذى خاض جل حروب «إسرائيل» التوسعية ضد العرب، وارتكب العديد من المذابح والمجازر ضد عدد من الشعوب العربية.

## ثانياً : الأحزاب والتكتلات الحزبية الحالية :

تبين لنا مما سبق أنه من العسير تصنيف الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » إلى أحزاب يسارية، وأخرى يمينية؛ وذلك لإيمان جل هذه الأحزاب بأيدولوجية واحدة، وهدف واحد مع إختلافها فى السبل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. هذا، ويرتد إختلاف هذه الأحزاب فى وسائل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية إلى التيارات السياسية الفكرية الثلاثة التى تبلورت داخل هذه الحركة فى أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين. وتتمثل هذه التيارات الثلاثة فى : التيار الصهيونى الإشتراكى، التيار الصهيونى الليبرالى، التيار الدينى. وفيما يلي نقدم نبذة عن كل تيار، لنعرض، بعد ذلك، للأحزاب والتكتلات السياسية الحالية.

التيارات السياسية الفكرية التى ظهرت أواخر القرن التاسع عشر :

### ١ - التيار الصهيونى الإشتراكى<sup>(١)</sup> :

ويمثل هذا التيار العديد من المنظمات الصهيونية التى ارتكزت إلى أفكار الصهيونى الروسى «بوروشوف» (١٨٨١ - ١٩١٧) الذى حاول العثور على أساس ماركسى للصهيونية وذلك فى كتابه الصادر عام ١٩٠٥ تحت اسم « المسألة القومية والصراع الطبقي » ، وإلى أفكار الصهيونى الروسى « آرون ديكيد غوردون » (١٨٥٦ - ١٩٢٢) صاحب نظرية « دين العمل »<sup>(٢)</sup>. وتتمثل أظهر هذه المنظمات - التى تشكلت بتشجيع من المنظمة الصهيونية - فى :

(١) انظر فى ذلك :

- محمود خالد؛ معسكر اليمين الصهيونى (منشورات دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٨٨)، ص : ٨ - ١٠.
- عزيز المظنة؛ مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٧ - ٥٦.
- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٥٠ - ٢٥٣.
- محمود خالد؛ معسكر اليسار الإسرائيلى (سلسلة دراسات صامد الاقتصادى : رقم : ٢٧، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦)، ص : ٥ - ١٠.

- Medding, P.; Mapai in Israel : Political Organization and Government in a New Society (Cambridge University Press, 1972), P. : 19 - 20.

- Zohar, D.; Op. cit., P. : 36 - 43.

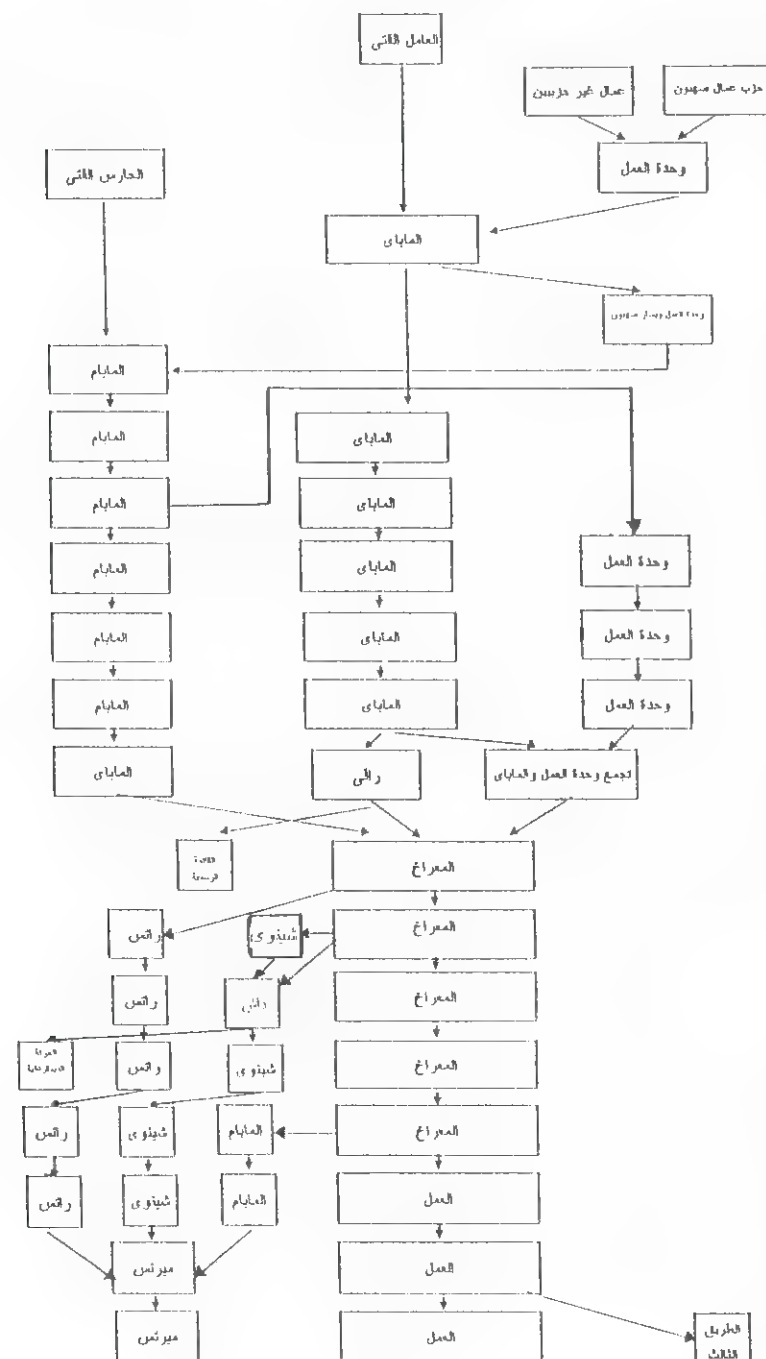
(٢) تقوم هذه النظرية على الدعوة إلى العودة إلى الزراعة والكف عن لعب دور الوسيط فى المجتمع. وقد ذهب «غوردون» =

= نفسه إلى فلسطين، عام ١٩٠٤، لكي يمارس استعمار الأرض واستيطانها على الطبيعة متناسياً - بالطبع - أهلها الأصليين. انظر لمزيد من التفاصيل :  
- عزيز العظمة، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٢.

شكل رقم (٢)

نشأة وتطور الحركات والأحزاب العمالية الأمر انشائية

من ١٩٠٦ إلى ١٩٩٦م





«الماباي» لتشكل «حركة حقوق المواطن : رانس». كما إنشق عن «المعراخ» - عام ١٩٧٣ - حزب التغيير «شينوى». وفى العام ١٩٩٢ اندمجت أحزاب : «المابام» ، « رانس » و «شينوى» لتشكل معاً كتلة جديدة بإسم « الحيوية : ميرتس ». وعشية إنتخابات عام ١٩٩٦ انشق عن حزب «العمل» ثلة من أعضائه الأكثر تشدداً، بزعامة العميد المتقاعد «أفيغدور كهلانى»، لتشكل حزباً بإسم « الطريق الثالث ». ويوضح الشكل رقم (١) الإنشقاقات والإندماجات التى شهدتها التيار الصهيونى الإشتراكي منذ مطلع القرن العشرين حتى عشية إنتخابات ١٩٩٦<sup>(١)</sup>.

## ٢ - التيار الصهيونى الليبرالى<sup>(٢)</sup> :

ظهر هذا التيار داخل الحركة الصهيونية - فى مطلع القرن العشرين - معبراً عن إتجاهين متميزين، الأول : عرف - فيما بعد - باليمين المتطرف، وتعود جذوره الفكرية إلى اليهودى الصهيونى الهنغارى «ماركس نورداو» (١٨٤٩ - ١٩٢٣) الذى شكلت أفكاره القاعدة التى إنطلقت منها اليهودى الروسى «فلاديمير جابوتنسكى» (١٨٨٠ - ١٩٤٠). لقد انشق «جابوتنسكى» عن المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٢٥ ليشكل «إتحاد الصهيونيين التصحيحيين» (حركة الإصلاحيين)، التى تتلخص مبادئها فى : أرض الدولة اليهودية تتمثل فى فلسطين وشرقى الأردن - تجميع جميع اليهود المشتتين فى هذه الأرض - بناء حضارة يهودية، لغتها : العبرية، وروحها : التوراة، ونظامها : الحرية والعدالة الاجتماعية. وقد شكل

(١) تجدر الإشارة - فى بداية حديثنا عن الأحزاب السياسية، عموماً، فى إسرائيل - إلى أننا سنلتزم فى دراستنا هذه بالأسماء الأكثر استعمالاً للأحزاب السياسية فى المؤلفات والكتب التى تعالج الحياة السياسية فى «إسرائيل» ، سواء كانت هذه الأسماء عبرية أو عربية. وذلك كأن نستخدم عبارة «حزب العمل» العربية، ولفظة «ميرتس» وهى عبرية، وهكذا.

(٢) انظر فى هذا الصدد :

- محمود خالد ، معسكر اليمين الصهيونى، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠ - ١٢.
- يسام أبو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلى (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦)، ص : ١١ - ٣٠ ، ٦٧ - ٧٠.
- أمل الشاذلى : ليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم فى إسرائيل (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨)، ص : ٩ - ٥٠.
- عمانويل راتنى، محاربو إسرائيل : تحقيق حول الميليشيات الصهيونية ، ترجمة : فوزى عبد الهادى (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦)، ص : ٣١ - ٦١.
- محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية وسياسة العنف : زئيف جابوتنسكى وتلاميذه فى السياسة الإسرائيلية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩).

أتباع هذا الإتحاد حركة «شباب بيتار» فى أوروبا الشرقية كمنظمة شبه عسكرية مهمتها إرسال الشباب المؤمن بأفكار التصحيحيين إلى فلسطين، كما شكل هؤلاء منظمة «العمال القوميين» كمنظمة عمالية تابعة للحركة. وقد انشق أتباع هذه الحركة عن منظمة «الهأغاناه» ، التابعة للمنظمة الصهيونية والتى يسيطر عليها التيار العمالى الإشتراكي، وأسسوا «المنظمة العسكرية القومية» : أرغون زفاى لثومى (إتسل) ، وذلك فى عام ١٩٣٧ بسبب عدم قناعة «جابوتنسكى» وأنصاره بما سمي بأسلوب الدفاع السلبى الذى ظهرت به الهأغاناه فى أول عهدها. وقد مارست «إتسل» العديد من الأعمال الإرهابية ضد سكان فلسطين الشرعيين، وتحولت عام ١ٹ٤٨ إلى حزب «الحرية : حيروت».

أما الإتجاه الثانى، فيمثله الصهيونيون العموميون أتباع «حاييم وايزمان» رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، الذين لم يكونوا منتسبين لأى من الإتجاهات الصهيونية الرئيسية داخل المنظمة الصهيونية. وكان هذا الإتجاه ذا صبغة ليبرالية، حيث كان يسعى إلى إقامة دولة يهودية فى فلسطين على الأسس الرأسمالية البحتة. وفى عام ١٩٢٩ تبلور هذا الإتجاه تنظيمياً إلا أنه سرعان ما إنقسم إلى مجموعتين (أ) ، (ب) ، حيث كونت المجموعة (ب) حزباً سياسياً أطلق عليه «الصهيونيون العموميون» عام ١٩٤٦، فى حين شكلت المجموعة (أ) حزباً آخر حمل إسم «الحزب التقدمى» وذلك عام ١٩٤٨. وفى عام ١٩٦١ اتحد الحزبان تحت إسم «الحزب الليبرالى أو حزب الأحرار». وقد تصدع هذا الحزب - عام ١٩٦٥ - حين شكل أتباع الحزب التقدمى «حزب الأحرار المستقلين»، فى حين احتفظ الجناح الآخر بإسم «الحزب الليبرالى». وعشية إنتخابات عام ١٩٦٥ تشكلت كتكتل «غاحال» من إتحاد حزب «حيروت» و «الحزب الليبرالى». وفى العام ١٩٦٨ إنشقت عن التكتل الجديد حركة سياسية عرفت بإسم «المركز الحر» بزعامة «شموئيل تامير». وفى العام ١٩٧٣م تشكل «حزب التكتل : ليكود» من «غاحال»، و «المركز الحر» و «القائمة الرسمية (رافى)»، وحركة «أرض إسرائيل الكاملة». وقد عانى التكتل من إنشقاقات عديدة أسفرت فى النهاية عن ظهور عدة أحزاب منها حزب «النهضة : هنتيا» بقيادة جيئولا كوهين عام ١٩٧٩، وحزب «سلام صهيون : شلومتسيون» بزعامة «آريل شارون» عام ١٩٧٧، وحزب «الوسط الليبرالى» بزعامة «إسحق موداعى» عام ١٩٨٤. ويبين الشكل التالى الإنشقاقات والإندماجات التى شهدتها التيار الصهيونى الليبرالى منذ نشأته وحتى اليوم :

### ٣ - التيار الديني :

ويضم هذا التيار الديني جناحين، أولهما نشأ داخل المنظمة الصهيونية مؤيداً للأفكار الصهيونية، وثانيهما نشأ خارج المنظمة الصهيونية معارضاً للصهيونية. ويتمثل الجناح الأول في حركة «المركز الروحي : المزارحي» التي تأسست عام ١٩٠٢ في أوروبا كجناح مستقل عضو في المنظمة الصهيونية العالمية، وجناحها العمالي «العامل المزارحي : هبويل همزراحي» الذي ظهر عام ١٩٢٢. وقد تشكل «الحزب القومي الديني : المفدال» من إتحاد حركتي المزارحي والعامل المزارحي. أما الجناح الثاني فيمثل حركة «أغودات إسرائيل العالمية» وحركة «عمال أغودات إسرائيل». وسوف نقدم في الباب الثاني من هذه الدراسة - بإذن الله - عرضاً مفصلاً لهذا التيار وللأحزاب والجماعات الدينية التابعة له.

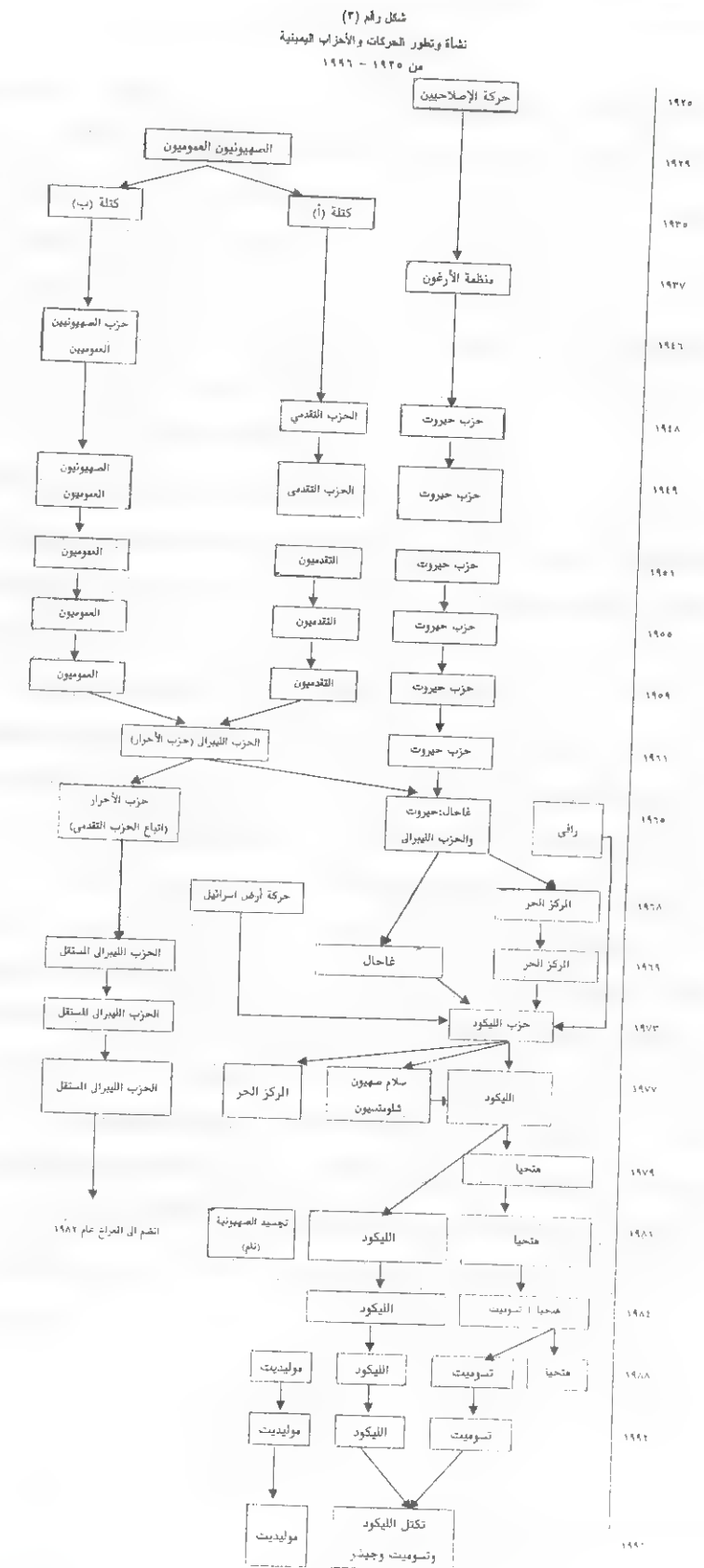
وفيما يلي سنعرض للأحزاب والتكتلات الحزبية التي انبثقت عن التيارين الأول والثاني من جهة، وللأحزاب العربية من جهة أخرى، وذلك على أن نرجع الحديث عن الأحزاب الدينية إلى الباب الثاني من هذه الدراسة.

#### أ - الأحزاب العمالية الاشتراكية :

##### ١ - حزب العمل :

حزب العمل هو ورث حزب «الماباي» الذي كان حزباً إشتراكياً صهيونياً ينادى بالاقتصاد الموجه، وإقامة المزارع الجماعية التعاونية، وتأمين بعض المرافق والخدمات العامة، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية من جهة، ويشجع القطاع الخاص ويعمل على تعزيز استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية من جهة أخرى. وقد تمتع الحزب بتقاليد ثابتة ومستقرة من الناحية التنظيمية، فقد إتسم بدقة التنظيم والمرونة والسيطرة المطلقة على أعضائه. كما أنه أقام علاقات متشابكة وقوية مع جميع الأجهزة والمؤسسات داخل الدولة، وذلك من خلال سيطرته على الكيوتزات والهستدروت والجيش والوكالة اليهودية، فضلاً عن علاقاته القوية مع دول الشرق والغرب.

وغنى عن البيان أن حزب الماباي - ومن بعده المعراخ ثم العمل - قد هيمن على النشاط الصهيوني في فلسطين منذ عام ١٩٣٠ وحتى اليوم - فيما عدا فترات حكم الليكود، وفترات الحكومات الائتلافية - حيث قاد عمليات جلب الجماعات اليهودية من دول العالم المختلفة، وعمليات توطينها في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وكان له الفضل الأكبر في قيام الدولة والعمل على تعزيز أمنها وضمان تدفق الهجرة إليها، وذلك فضلاً عن إشرافه على نشاطات المنظمات الصهيونية العسكرية حال «الهاغاناه»، و«البالماخ» اللتين شكلتا نواة



جيش الدفاع الإسرائيلي، كما أن الحزب قاد عمليات تهجير وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وشن جل الحروب التوسعية ضد الدول العربية المجاورة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من تاريخ الحزب - المملع بكل صور الإرهاب والتكثيف والإغصاف - فإنه يُوصف دوماً بصفة «الإعتدال». ففي السابق تبني الحزب «مشروع آلون» - الذي قَدَّم كمشروع سلام بين إسرائيل والعرب - في الآن نفسه الذي تجاهل فيه وجود الشعب الفلسطيني، وأمن بما سُمي «الخيار الأردني»، الذي يرفض قيام دولة فلسطينية ويرى في الأردن وطناً للأردنيين والفلسطينيين. وقد تبلور عشية إنتخابات عام ١٩٧٣ ما أطلق عليه «خط الحمايم» داخل حزب العمل، وذلك كما جاء في الوثيقة التي قدمها «آرييه الياف» - السكرتير العام للحزب آنذاك - لمؤسسات الحزب كبرنامج إنتخابي. وقد تضمنت هذه الوثيقة إقتراحاً بأن تعلن «إسرائيل» أن ما بين البحر والصحراء في أرض الأسباط الإثني عشر، ثمة مكان لدولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة: دولة إسرائيلية، ودولة فلسطينية - أردنية، مع إستعداد إسرائيل للإعتراف بحق تقرير المصير للعرب الفلسطينيين شريطة ألا يكون هذا الحق على حساب وجود إسرائيل وأمنها وسلامتها». كما جاء في الوثيقة، أيضاً، إقتراح بإعادة سيناء إلى السيادة المصرية مع إحتفاظ إسرائيل بمنطقة مضائق تيران، وكذلك إعادة أجزاء من هضبة الجولان إلى سوريا مع إقامة وجود إستيطاني ودفاعي دائم لإسرائيل فيها. وأكدت الوثيقة على أن القدس هي «العاصمة الخالدة لشعب إسرائيل»، مع إمكانية منح الدولة الأردنية الفلسطينية «مركزاً خاصاً في الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس الشرقية». وفي إطار خط الحمايم تبلورت حلقة فكرية - داخل الحزب - سميت «حلقة ليفون»، التي تقدمت ببرنامج أكثر تطوراً من وثيقة «الياف». لقد دعا برنامج «ليفون» إلى «إعتراف كامل بحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم حسب خيارهم في دولة مستقلة أو في إتحاد فيدرالي مع الأردن أو داخل الأردن، وإظهار نوايا عدم الرغبة في ضم المناطق المحتلة». وقد انتهى الأمر داخل الحزب، إلى عدم الإعتراف لا بوثيقة «الياف» ولا بـ «برنامج ليفون»<sup>(٢)</sup>، وذلك

(١) انظر في شأن نشأة وتنظيم وفلسفة حزب العمل:

- عزيز العظمة؛ مرجع سبق ذكره، ص: ٨٥ - ١٢٠.

- غازي السعدى؛ مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٠ - ٢٥٥.

- كمال الغالي؛ مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٢ - ١٢٥.

- أسعد رزوق، نظرة في أحزاب إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٩ - ٦٨.

- Medding, P.; Mapai in Israel..., Op. cit., P.: 19 - 60.

- Zohar, D.; Op. cit., P.: 44 - 48.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الوثيقة:

- محمود خالد؛ معسكر اليسار الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩ - ٢٣.

بعدما أدت إليه حرب أكتوبر ١٩٧٣ من تعزيز النهج المتشدد (وهو ما سُمي أصحابه بالصقور) داخل الحزب، الأمر الذي دفع «الياف» وأنصاره، و«ليفون» ومؤيديه إلى الإستقالة من الحزب<sup>(١)</sup>.

وفي أعقاب أزمة مارس ١٩٩٠ بين حزبي العمل والليكود، وفشل الحزب الأول في تشكيل حكومة برئاسة زعيمه «شيمون بيريز»، اتجه الحزب إلى تبني الأسلوب الأمريكي في إختيار زعيم الحزب، والقائمة الحزبية المرشحة للإنتخابات، وهو ما يعرف باسم «Primary Elections»، أي الإنتخابات الأولية داخل الحزب<sup>(٢)</sup>. وقد أدت الإنتخابات التي جرت في ١٩ فبراير ١٩٩٢ إلى فوز «إسحق رابين» برئاسة الحزب.

وقد عكس برنامج الحزب - عشية إنتخابات ١٩٩٢ - التغيرات التي طرأت على مواقفه إزاء النزاع العربي الصهيوني، وذلك من خلال نصه على<sup>(٣)</sup>: الإعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين، وإلغاء القانون الذي يحظر الإتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، والسعى إلى حل مشكلة الجولان مقابل تأمين إحتياجات «إسرائيل» الأمنية. وقد كان هذا التغيير ثمرة الصراع بين جناح «المعتدلين» وجناح «المتشددين» داخل الحزب، ذلك الصراع الذي انتهى لصالح الأول. ويضم الجناح «المعتدل» مجموعة من شباب الحزب أمثال «إبراهيم بورغ»، و«حاييم رامون»، و«يائيل دايان»، و«يوسى بيلين»، و«موشيه شاحال»، و«عوزي برعام»، والعرييين «نواف مصالحة»، و«صالح طريف». وقد شكل هؤلاء قوة ضغط على زعيم الحزب «رابين» لحمله على دفع مسار المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية إلى الأمام. وفي أعقاب إنتصار حزب العمل في إنتخابات العام ١٩٩٢، وعودته إلى السلطة، واصل الحزب ما كان حزب «الليكود» قد بدأه عام ١٩٩٠ من مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين،

= - أسعد عبد الرحمن، نواف الذرو؛ الفكر السياسي الإسرائيلي: قبل الإنتفاضة .... بعد الإنتفاضة (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠)، ص: ٨ - ١٢.

(١) وقد ضم جناح الصقور ذلك: «إسحاق رابين» زعيم الحزب، و«موشيه دايان»، و«غولدا مائير». وتجدر الإشارة إلى أن ألفاظ مثل «صقور»، «حمائم»، «إعتدال»، «تشدد»، تستخدم كثيراً في القاموس السياسي الإسرائيلي، وهو أمر لا يعبر عن واقع الحال هناك، فكل الأحزاب تتفق على الثوابت الصهيونية المعروفة، بيد أنها تختلف بصدد إختيار أفضل السبل لتحقيق هذه الثوابت. كما أن مايسمى «حمائم حزب العمل وأحزاب اليسار وحركات السلام لا تختلف كثيراً في هذا المقام، فهذه الحمائم لا تقدم تنازلات في المسائل الرئيسية كالقدس والإستيطان واللاجئين والدولة الفلسطينية.

(٢) انظر في ذلك:

- Doron, G. and Kay, B.; Reforming Israel's Voting Schemes in: Arian, A. and Shamir, M.;

Op.cit., P.: 311 - 312.

(٣) انظر نص هذا البرنامج في:

- سمير صراص؛ حزب العمل: برنامج لوابت صقورية (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد

(١٠)، ربيع ١٩٩٢)، ص: ٢٢٣ - ٢٣٠.



وكل من سوريا ولبنان والأردن، وذلك على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، وبرعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (ثم روسيا الاتحادية). ولئن ادعى حزب العمل أنه يتطلع إلى تحقيق السلام مع العرب - طوال فترة المفاوضات وحتى اليوم - فإن واقع الحال يؤكد على أنه لم يتزحزح قيد أنملة عن ثوابت الحركة الصهيونية والأهداف العليا للدولة، فالخروج من غزة وبعض المدن والقرى فى الضفة الغربية المحتلة ليس إلا إعادة إنتشار لقوات الاحتلال خارج المناطق العربية المأهولة بالسكان مع بقاء سيطرتها الحديدية على مداخل ومخارج القطاع والضفة. وإحلال السلطة الوطنية الفلسطينية محل الإدارة العسكرية فى غزة والضفة هو فى حقيقته إحلال المنظمة التى أنشئت بغرض تحرير كامل تراب فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) محل قوات الاحتلال لقمع أهالى القطاع والضفة. وهكذا بدّل حزب العمل ما كان يسمى مشروع «الحكم الذاتى» للفلسطينيين إلى مشروع «القمع الذاتى»<sup>(١)</sup> للفلسطينيين، محولاً - ولأول مرة فى تاريخ حركات التحرير فى العالم - حركة تحرير فلسطين إلى شرطة لقمع أهل فلسطين الشرعيين<sup>(٢)</sup>.

وفى مقابل جناح «المعتدلين» ثمة جناح «متشدد» داخل حزب العمل، يقوده أبناء الجيل الوسط، الذين دخلوا الحياة السياسية من بوابة الجيش، وذلك من أمثال «أفيغدور كهلانى»، و«أورى أور»، و«مردخاي غور»، و«شمعون شطريت»، و«أفرايم سنيه»، و«إيهود باراك»، «بنيامين إليعازر»<sup>(٣)</sup>. وقد شكّل «أفيغدور كهلانى» ومجموعة من أنصاره داخل الحزب حركة منشقة عن حزب العمل سميت بإسم «الطريق الثالث»، وذلك بهدف الوقوف فى وجه تيار «المعتدلين» داخل الحزب، والحيولة دون وصوله إلى قيادة الحزب من جهة، ومعارضة الإنسحاب من الجولان السورية المحتلة من جهة أخرى. وقد تحولت هذه الحركة إلى حزب سياسى مستقل عشية إنتخابات ١٩٩٦، وحصلت على أربعة مقاعد فى الكنيست. وحزب الطريق الثالث من الأحزاب التى دخلت فى الإئتلاف الذى شكله الليكودى «نتانياهو» عام ١٩٩٦، ويحتل زعيمه «كهلانى» منصب وزير الأمن الداخلى.

(١) وذلك على حد وصف النائب العربى، عن كتلة ميرتس، العربى الإسرائيلى «عزيمى بشاره» فى أحد تعليقاته على مشروع «الحكم الذاتى» بالقناة الأولى للتلفزيون المصرى.

(٢) ولعل مما يؤكد ذلك إستمرار العمليات الإرهابية التى قادها حزب العمل أثناء وجوده فى الحكم تجاه الشعبين الفلسطينى واللبنانى وكان آخرها مذبحة «قانا» فى الجنوب اللبنانى فى أبريل ١٩٩٦ من جهة، وقمع الشرطة الفلسطينية أفراد حركتى حماس والجهد داخل قطاع غزة والضفة الغربية من جهة أخرى.

(٣) انظر عن الجيل الجديد فى حزب العمل :  
- رندة حيدر؛ الجيل الجديد فى قيادة حزب العمل الإسرائيلى : الرموز، الأفكار، الخلافات (ملف تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢ يوليو ١٩٩٥)، ص: ١٣.

ولقد ظل حزب الماباى - ومن بعده المعراخ ثم العمل - أكبر الأحزاب تمثيلاً فى الكنيست، مما مكّنه من تشكيل كل الحكومات التى تألفت بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٧٧، وذلك مؤتلفاً مع أحزاب وقوى صغيرة بسبب عدم حصوله على أغلبية مطلقة فى الكنيست. والجدول رقم (١٣) يوضح القوة التمثيلية للحزب فى الكنيست من ١٩٤٩ وحتى ١٩٩٦:

جدول رقم (١٣)

القوة البرلمانية لأحزاب: الماباى، المعراخ، العمل من ٤٩ - ١٩٩٦م

الحزب	الماباى	المعراخ <sup>(٢)</sup>	العمل	الحزب	الماباى	المعراخ	العمل
الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست
الأول: ١٩٤٩	٤٦	-	-	الثامن: ١٩٧٣	-	٥١	-
الثاني: ١٩٥١	٤٥	-	-	التاسع: ١٩٧٧	-	٣٢	-
الثالث: ١٩٥٥	٤٠	-	-	العاشر: ١٩٨١	-	٤٧	-
الرابع: ١٩٥٩	٤٧	-	-	الحادى عشر: ١٩٨٤	-	٤٤	-
الخامس: ١٩٦١	٤٢	-	-	الثاني عشر: ١٩٨٨	-	-	٣٩
السادس: ١٩٦٥	٤٥ <sup>(١)</sup>	-	-	الثالث عشر: ١٩٩٢	-	-	٤٤
السابع: ١٩٦٩	-	٥٦	-	الرابع عشر: ١٩٩٦	-	-	٣٤

ملاحظات:

(١) اندمج حزب الماباى عشية إنتخابات عام ١٩٦٥ مع حزب «أحدوت هعفودا» ليشكلا معاً قائمة واحدة حصلت على ٤٥ مقعداً.

(٢) تشكل تجمع «المعراخ» عشية إنتخابات ١٩٦٩، وحتى عام ١٩٨٤ من أحزاب الماباى والمابام وأحدوت هعفودا وجزء من رافى، وبتفراط عقد هذا التحالف صار حزب الماباى يسمى حزب العمل.

وقد شارك حزب العمل مع حزب الليكود فى حكومة وحدة وطنية وذلك بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨. وقد إنهارت الحكومة الأخيرة فى مارس ١٩٩٠ إثر أزمة تسببت فيها الأحزاب الدينية على النحو الذى سنعرضه لاحقاً بإذن الله. وفى العام ١٩٩٢ عاد حزب العمل إلى السلطة، وظل بها حتى هزيمة زعيمه «بيريز» فى أول إنتخابات مباشرة لرئيس الوزراء عام ١٩٩٦ أمام مرشح «الليكود». وحصل الحزب فى الإنتخابات الأخيرة على (٣٤) مقعداً إلا أنه إنتظم فى صفوف المعارضة بسبب هزيمة زعيمه. ومن بين ما تضمنه

برنامج الحزب في هذه الانتخابات<sup>(١)</sup> :

- التطلع إلى سلام في الشرق الأوسط لا يشهد مزيداً من الحروب أو العمليات الإرهابية، ولا يخصص موارد إقتصادية ضخمة لسباق التسلح. وهذا السلام يتضمن إنشاء سوق مشتركة بين دول المنطقة وتدعيم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في مجالات : الاقتصاد، الرى، السياحة، النقل، الاتصالات، الثقافة، التكنولوجيا، .... إلخ. كما يعنى هذا السلام خلق مناخ إيجابى بين الشعب الإسرائيلى والشعوب العربية من خلال وسائل الإعلام والثقافة.

- الإستمرار فى محاربة بقايا الشرق الأوسط القديم، والقوى الأصولية والإرهابية بكل قوة، وعلى رأس هذه القوى حزب الله ومنظمتى حماس والجهاد الإسلامى، وكذلك معارضة تسليح أى نظام معاد وخاصة إيران. والحكومة ستكون حرة تماماً فى إختيار المكان والأسلوب والتوقيت المناسب فى معركتها مع الإرهاب.

- سياسة إسرائيل تقوم على : قوة الجيش الإسرائيلى وقدرته على الردع، وجود حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، ترتيبات أمنية أساسية، تعزيز تفوق إسرائيل النوعى على الجيوش العربية، وإيلاء البحوث العسكرية أهمية كبرى.

- القدس عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، والمركز الرئيسى للشعب اليهودى، وهى ستظل موحدة غير مقسمة تحت السيادة الإسرائيلىة، مع ضمان حرية العبادة لشعوب كل الأديان والدول فيها.

- مواصلة عملية « السلام » مع السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان مع مراعاة النقاط التالية<sup>(٢)</sup> :

\* عدم فرض الحكم الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى.

(١) انظر نص هذا البرنامج فى :

- أحمد خليفة ، سمير صراص ، هانى عبد الله (إعداد) ، الانتخابات الإسرائيلىة : وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦)، ص : ٨٢ - ٨٦.

- نبوض البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلىة فى : مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عدد (١٩)، يوليو، ١٩٩٦)، ص : ٣٨ - ٤١.

(٢) وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن وكالات الأنباء المختلفة نقلت فى ٢٧ مارس ١٩٩٧ خبراً مفاده أن اللجنة المركزية لحزب «العمل» دعت - لأول مرة فى تاريخ الحزب - إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين بأن تكون لهم دولة خاصة بهم، ووصت اللجنة بإضافة فقرة إلى ميثاق الحزب تفيد ذلك، شريطة أن تكون هذه الدولة الفلسطينية محدودة السيادة، وبدون قوات عسكرية. وقد قرر مؤتمر حزب العمل الموافقة على هذه التوصية، ووعد بوضعها على برنامج الحزب لاحقاً، وذلك فى ١٤ مايو ١٩٩٧.

\* يمثل نهر الأردن الحدود الشرقية الآمنة لإسرائيل، ولن يكون هناك جيش آخر غربى ذلك النهر.

\* تأكيد السيادة الإسرائيلىة على وادى الأردن شمال غرب منطقة البحر الميت ومنطقة غوش عتسيون وغيرها من المناطق الهامة لأمن إسرائيل.

\* التعاون الإقتصادى بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين.

\* تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل ورفض عودتهم إليها.

\* فرض القانون الإسرائيلى على معظم المستوطنين، وعدم إقامة أية مستوطنات جديدة.

\* مراعاة وجود حدود آمنة وترتيبات أمنية وتأمين الموارد المائية لإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية وكاملة وتعاون إقتصادى فى إطار عملية السلام مع سوريا.

\* مراعاة المصالح الأمنية لإسرائيل ومصالح سكان شمال إسرائيل، وضمان استئصال الإرهاب فى إطار عملية السلام مع لبنان.

\* عرض أى حل نهائى يتم التوصل إليه للإستفتاء العام قبل الموافقة عليه.

- تدعيم العلاقات السلمية مع مصر والأردن، وتعزيز العلاقات مع المغرب وتونس وموريتانيا وعمان وقطر.

٢ - حركة « الحبيوة : ميرتس » :

تشكلت هذه الحركة عشية إنتخابات عام ١٩٩٢ من إندماج ثلاثة أحزاب هى « المابام » و « راتس » و « شينوى » ، وهى الأحزاب التى تطلق على نفسها اسم « أحزاب السلام فى إسرائيل » أو « كتلة اليسار ». وقد استطاعت هذه الحركة الحصول على (١٢) مقعداً عام ١٩٩٢، غير أن قوتها التمثيلية تراجعت فى الإنتخابات الأخيرة إلى تسعة مقاعد. وقد شاركت الحركة، فى أعقاب إنتخابات ١٩٩٢، مع حزب العمل فى تأليف الحكومة - بجانب حزب شاس الدينى - إذ تم تعيين ثلاثة وزراء فى الحكومة من « ميرتس ». وقد تلخص برنامج الحركة آنذاك فى : الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره سواء أكان هذا الحق يتجه إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة أو إلى إتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع الأردن - عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مفاوضات التسوية إلا بعد أن تعترف بإسرائيل وتنبد الإرهاب والعنف - الإستعداد لحل وسط ومعتول فى الجولان - عدم تقسيم القدس - إيقاف الإستيطان فوراً<sup>(١)</sup>.

(١) انظر فى ذلك :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى : صبرى جريس وأحمد خليفة، دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٥ - ١٣٦.

وقد كانت الخطوط الرئيسية للبرنامج الانتخابي في عام ١٩٩٦ لحركة ميرتس على النحو التالي<sup>(١)</sup> :

- الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة « إسرائيل » .
- القدس عاصمة إسرائيل ، ولن تقسم مرة أخرى .
- معارضة سياسة الإستيطان في المناطق [ المحتلة ] .
- تدعيم أمن إسرائيل .

- السلام مع سوريا ضروري لإزالة خطر الحرب المفاجئة وتمهيد الطريق لسلام إقليمي كامل . وهو يستلزم وجود ترتيبات أمنية مشددة وشاملة ومتنوعة ونزع للسلاح وخفض واسع للقوات وآليات للرقابة وضمانات دولية مقابل انسحاب إسرائيلي تدريجي إلى الحدود الدولية .

- الوقوف ضد التمييز العنصري داخل الدولة وحظر نشاطات الجماعات العنصرية .

وضرورة تعزيز القيم الديمقراطية والإنسانية في نظم التعليم .

- معارضة أى شكل من أشكال الإكراه في الشؤون الدينية ، والعمل على الفصل بين الدين والدولة ، وتشريع قانون للزواج المدني بجانب الزواج والطلاق الديني المعمول به . ويدعو الحزب إلى الاعتراف بقواعد متعددة وليبرالية في شأن من هو اليهودي ؟ ، وإلغاء كل القوانين التي تستهدف فرض طقوس دينية على مواطني الدولة . كما دعا الحزب إلى إقامة مقابر مدنية بجوار المقابر الدينية ، وإلى تجنيد كل طلاب المدارس الدينية .

- معارضة كل صور التمييز والفرقة تجاه السكان العرب في « إسرائيل » في كل المجالات .

- ضمان حقوق متساوية وكاملة للمرأة في كل من مجالات الحياة وفي مواقع اتخاذ القرار ، والتأكيد على حق كل امرأة في اتخاذ قرارها الخاص بإنهاء الحمل .

وفيما يلي سنعرض - على نحو مختصر - لأطراف هذه الحركة الثلاثة من حيث نشأتها ومبادئها وتطورها :

= - أحمد خليفة ، أحزاب أقصى اليسار : ميرتس (مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ١٠) ، ربيع ١٩٩٢ ، ص : ٢٣٨ - ٢٤٠ .

(١) ورد هذا في :

- نصوص البرامج الانتخابية في مختارات إسرائيلية ، عدد (١٩) ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٢ - ٤٦ .

- أحمد خليفة ، سمير صراص ، هاني عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٩١ - ٩٢ .

## ١ - حزب « العمال الموحد » المابام<sup>(١)</sup> :

تشكل هذا الحزب عام ١٩٤٨ من إتحاد منظمة « الحارس الفتى » هاشومير هاتسمير « و وحدة العمل : أهدود هعفودا » ، ويساري « عمال صهيون » . ولقد كانت منظمة « الحارس الفتى » منظمة ماركسية صهيونية تتحدث عن وحدة الطبقة العاملة العربية واليهودية ، وعن النضال المشترك ضد الإقطاع ، ومن هنا كانت فكرة « ثنائية الدولة » في فلسطين . وفي الآن نفسه كانت هذه المنظمة تعمل على تعزيز العمل الصهيوني في فلسطين عن طريق قواتها الضاربة « البالماخ » ، وتقوم ببناء المزيد من المستوطنات الزراعية العسكرية . كما آمنت المنظمة بما سمي بـ « أرض إسرائيل التاريخية » ، التي تضم جانبي نهر الأردن . ومن هنا طالبت بدفع عملية الإستيطان إلى شرق الأردن أيضاً . وقيام دولة إسرائيل وظهور حزب « المابام » سقطت فكرة « الدولة ثنائية القومية » ، وصار الحزب من أنصار قيام دولتين على « أرض إسرائيل » : دولة « إسرائيل » في غرب الأردن ، ودولة عربية في شرقه . كما طالب الحزب بتحقيق المساواة الكاملة بين الأقلية العربية في « إسرائيل » وبين اليهود ، ودعا إلى توطين اللاجئين في الدول العربية . وكذلك فقد نادى الحزب - مراراً - بالتعاون الاقتصادي مع الأردن باعتباره أن « إسرائيل » والأردن شريكتان في « أرض إسرائيل التاريخية » .

والحق أن الهدف النهائي للحزب كان توطين اللاجئين نهائياً في الأردن ، والقضاء على حقوق الشعب الفلسطيني وليس تحقيق التعاون الاقتصادي مع الأردن وحل مشكلة اللاجئين . ويؤكد هذا أن الحزب أيد بقوة حرب ١٩٥٦ ، وعارض الإنسحاب من غزة ، وذلك فضلاً عن مشاركته في إتخاذ قرار حرب ١٩٦٧ وموافقته على ضم القدس . بل إن الحزب راح يقيم مستوطنات جماعية شبه عسكرية على أنقاض القرى العربية المهذمة في الضفة الغربية .

وقد طوّر الحزب برامجه تجاه العرب منذ عام ١٩٧٣ حيث اعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بيد أنه ظل رافضاً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومعارضاً الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومؤمناً بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل . كما اقترح الحزب إعادة أجزاء من الجولان لسوريا مقابل سلام دائم ، وإقامة سلام مع مصر تعاد بموجبه سيناء إلى السيادة المصرية مع بقاء نقاط إرتكاز إستراتيجية في يد « إسرائيل » . وقد عارض الحزب التدخل الإسرائيلي في لبنان وخاصة بعد خروج عملية الغزو عن أهدافها - وفقاً لرؤية الحزب

(١) انظر عن حزب المابام :

- محمود خالد ، مسكر اليسار الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٥٨ - ٧١ .

- فوزي طابيل ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١١٧ - ١١٨ .

- أحمد خليفة ، الأحزاب السياسية في دليل إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٢٦ - ١٢٨ .

- Zohar, D., Op. cit., P. : 36 - 41.



- ووقوع خسائر بشرية ومادية ضخمة .

هذا وقد احتل الحزب المركز الثاني في إنتخابات الكنيست الأولى بحصوله على (١٩) مقعداً، ولكن قوته التمثيلية راحت تضعف شيئاً فشيئاً بعد ذلك حيث حصل على (١٥) مقعداً عام ١٩٥١ و (٩) مقاعد أعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ ، و ١٩٦١ ، وعلى (٨) مقاعد عام ١٩٦٥ . وقد انضم الحزب عام ١٩٦٩ إلى حزب الماباي تحت إسم « المعراخ » وذلك حتى عام ١٩٨٤ حين انشق عليه نتيجة تشكيل المعراخ حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود. وفي إنتخابات عام ١٩٨٨ حصل الحزب على ثلاثة مقاعد. وقد شارك حزب « المابام » في عدة حكومات إئتلافية مع حزب « الماباي » وذلك في : نوفمبر ١٩٥٥ ، ونوفمبر ١٩٥٨ ، وديسمبر ١٩٥٩ ، ويناير ١٩٦٦ (حكومة وحدة وطنية)، ومارس ١٩٦٩ ، وديسمبر ١٩٦٩ .

ب - حركة « حقوق المواطن : راتس »<sup>(١)</sup> :

انشقت هذه الحركة عن حزب العمل في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزعامة «شولاميت آلوني » ؛ وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية للحزب. وقد حاولت الحركة الاندماج مع حركة « شينوى » المنشقة عن حزب العمل أيضاً عام ١٩٧٥ ، إلا أنها فشلت. وقد اتحدت الحركة مع جماعة « آريه الياف » ، وحركة « ليفون » ، عام ١٩٧٥ ، تحت إسم « الدفاء : ياعد » . وقد دعت الحركة الجديدة إلى قيام تسوية سلمية مع العرب على أساس الاعتراف المتبادل، غير أن هذه الحركة سرعان ما إنهارت في أواخر نفس العام. وقد ضمنت حركة « راتس » برامجها السياسية العديد من المقترحات الرامية إلى الحد من تأثير الأحزاب والمؤسسات الدينية في الحياة السياسية، والعمل على « علمنة » المؤسسات السياسية والتعليمية، وذلك فضلاً عن إهتمام الحزب بحقوق الإنسان في الأرض العربية المحتلة، وإعترافه بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم مع خضوع هذا الحق لمقتضيات الأمن الإسرائيلي. ويعارض الحزب الإستيطان في الأراضي المحتلة. وقد حصلت الحركة على ثلاثة مقاعد عام ١٩٧٣ ، ومقعد واحد عامي ٧٧ ، ١٩٨١ ، وثلاثة مقاعد عام ١٩٨٤ ، وخمسة مقاعد عام ١٩٨٨ م.

ج - حركة « التغيير : شينوى »<sup>(٢)</sup> :

انشقت هذه الحركة - بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - عن حزب العمل لأسباب تتعلق

(١) انظر عن حركة « راتس » :

- محمود خالد، معسكر اليسار الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص : ٤١ - ٤٣ .

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص : ١٣٩ - ١٤١ .

- محمود خالد، معسكر اليسار الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٤ - ٤٦ .

بطبيعة النظام السياسي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بزعامة البروفيسور «آمنون روبنشتاين». وضمت الحركة مجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات، وقد اندمجت الحركة مع « الحركة الديمقراطية » المنشقة عن حزب العمل بزعامة الجنرال المتقاعد «إيغال يادين»، وذلك تحت إسم « الحركة الديمقراطية للتغيير : داش ». ولم يكن برنامج الحركة الديمقراطية « يختلف كثيراً عن برامج حزب العمل، كما أنها لم تكن - وهي حركة يغلب عليها التوجه العسكري - على توافق مع « شينوى » التي يغلب عليها التوجه الأكاديمي والثقافي. وقد حصلت « داش » على (١٥) مقعداً في إنتخابات عام ١٩٧٧ مما مكناها من الإشتراك في حكومة الليكود الإئتلافية، الأمر الذي أفضى إلى إنشقاق « شينوى » عنها. وفي عام ١٩٨١ فشلت حركة « يادين » بمفردها في الحصول على أية مقاعد في الكنيست، بينما حصلت « شينوى » على مقعد واحد. وفي العام ١٩٨٤ حصلت « شينوى » على ثلاثة مقاعد، ثم مقعدين عام ١٩٨٨ .

٣ - « الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداث »<sup>(١)</sup> :

ترند هذه الجبهة إلى « الحزب الشيوعي الإسرائيلي » ، الذي تأسس عام ١٩١٩ في فلسطين. وقد عانى هذا الحزب الأخير - منذ تأسيسه - العديد من الصراعات بين جناحيه اليهودي والعربي. وبعد سلسلة من الإنشقاقات والاندماجات انقسم الحزب إلى قسمين، الأول ضم الشيوعيين العرب تحت اسم «عصبة التحرر الوطني» ، والثاني : ضم الشيوعيين اليهود تحت إسم « الحزب الشيوعي الإسرائيلي : ماكي » وذلك في عام ١٩٤٨ . وقد أيد « ماكي » قرار التقسيم وقيام دولة يهودية. وقد عاد إليه المنشقون العرب بعد ذلك.

وفي عام ١٩٦٥ عاد العرب لينشقوا عن الحزب - ومعهم عدد غير قليل من اليهود - ليشكلوا حزباً جديداً أطلق عليه « القائمة الشيوعية الجديدة : راكاح » في الوقت الذي احتفظت فيه الأقلية اليهودية بالحزب الشيوعي الإسرائيلي « ماكي »<sup>(٢)</sup> . هذا ، وقد دافع

(١) انظر في هذا :

- المرجع السابق، ص : ٧٣ - ٨٤ .

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٦٧ - ١٧٠ .

- Zohar, D.; Op. cit., P. : 54 - 56.

- Schnall, D.; Radical Dissent in Contemporary Israeli Politics : Cracks in the Wall (Praeger Publishers, New York, 1979), P. : 72 - 87.

(٢) وتجدر الإشارة - في هذا الصدد - إلى أن أسباب هذا الإنشقاق ارتدت إلى رغبة جناح « ماكي » اليهودي بزعامة «موشيه سنيه» في إحداث تغيير في مواقف الحزب التقليدية إزاء موسكو نحو مزيد من التحرر والإستقلال وذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى، راحت جماعة « سنيه » تتخذ من المواقف ما يقربها من الفكر الصهيوني، ومن مفاهيم «المابام». وقد اعتبر حزب «ماكي» - بعد ذلك - حرب ١٩٦٧ «حرباً دفاعية قومية»، كما وصف عمليات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب.

حزب « راکاح » - دوماً - عن حقوق العرب وطالب بعودة اللاجئين إلى ديارهم، كما أنه عارض عدوان ١٩٦٧، ودعا إلى قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، ومساواة العرب مع اليهود في الحقوق المدنية داخل « إسرائيل ». وبرغم أن الحزب لا يعترف بوجود شعب يهودي واحد إلا أنه يرى أن اليهود في فلسطين يشكلون شعباً واحداً منسجماً. وقد اعترف الحزب عام ١٩٧٤ بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، وفي إنشاء دولة مستقلة له في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية. كما أن الحزب - منذ ذلك التاريخ - يندد بالإستيطان.

وقد اندمج حزب « راکاح » مع أحد أجنحة « حركة الفهود السود »، وشخصيات عربية ودرزية ويهودية أخرى - في عام ١٩٨٨ - ليشكل « الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ». وقد حصلت « حداث » على أربعة مقاعد في ذلك العام، وعلى ثلاثة مقاعد عام ١٩٩٢. وفي الانتخابات الأخيرة (١٩٩٦)، حصلت « حداث » على خمسة مقاعد في الكنيست، وضممت قائمة الحركة قائمة التجمع الوطني الديمقراطي وهي حركة عربية برئاسة « هاشم محاميد »<sup>(١)</sup>. والجدول رقم (١٤) يوضح عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها القوائم الشيوعية في إسرائيل.

#### جدول رقم (١٤)

القوة البرلمانية للأحزاب الشيوعية (٤٩ - ١٩٩٦ م)

الحزب	الحزب الشيوعي	راکاح	ماکی	حداث	الحزب	الحزب الشيوعي	راکاح	ماکی	حداث
الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست	الكنيست
الأول: ١٩٤٩	٤	-	-	-	الثامن: ١٩٧٣	-	-	-	-
الثاني: ١٩٥١	٥	-	-	-	التاسع: ١٩٧٧	-	-	-	٥
الثالث: ١٩٥٥	٦	-	-	-	العاشر: ١٩٨١	-	-	-	٤
الرابع: ١٩٥٩	٣	-	-	-	الحادي عشر: ١٩٨٤	-	-	-	٤
الخامس: ١٩٦١	٥	-	-	-	الثاني عشر: ١٩٨٨	-	-	-	٤
السادس: ١٩٦٥	-	٣	١	-	الثالث عشر: ١٩٩٢	-	٣	١	٣
السابع: ١٩٦٩	-	٣	١	-	الرابع عشر: ١٩٩٦	-	٣	١	٥

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن ثمة أربعة مقاعد - من المقاعد الخمسة التي أحزمتها حداث في هذه الانتخابات - حصل عليها عرب إسرائيليون، هم: « هاشم محاميد »، « صالح سليم »، « عزمى بشارة »، « أحمد سعد ».

هذا، وقد اندمج حزب « ماکی » مع كتل يسارية أخرى - بعد تضاؤل قوتها في انتخابات عام ١٩٦٩ - وشكل حركة « الموقد : موقيد »<sup>(١)</sup>. وقد اعتبرت هذه الحركة الصهيونية « حركة تحرير وطني للشعب اليهودي »، فانهى الأمر بالحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى أن أصبح حزباً صهيونياً خالصاً. وقد حصلت موقيد على مقعد واحد عام ١٩٧٣.

#### ب - الأحزاب اليمينية :

##### ١ - حزب الليكود<sup>(٢)</sup> :

تشكل هذا الحزب نتيجة عدة تحالفات واندماجات حزبية - عبر مراحل زمنية متتابعة - تمثل قطباها الأساسيان في حزب حيروت، والحزب الليبرالي (حزب الأحرار). كما ضم التكتل حركات صهيونية أقل أهمية، منها : حركة «أرض إسرائيل الكاملة»، و «القائمة الرسمية»، و «المركز الحر»، وحركة «سلام صهيون : شلومتسيون»، وذلك عشية انتخابات ١٩٧٣.

هذا، وقد ظهر حزب «الحرية : حيروت» عام ١٩٤٨، كإمتداد سياسي للمنظمة الصهيونية السرية : «المنظمة العسكرية القومية : الأرغون»<sup>(٣)</sup> والمرتبطة إرتباطاً وثيقاً بحركة الإصلاحيين الصهيونية، أتباع «فلاديمير جابوتنسكي». لقد خرج «جابوتنسكي» على سياسة المنظمة الصهيونية العالمية في العشرينيات، بعد أن اعتبر أن هذه المنظمة تهدد سلطات الإنتداب من جهة، والعرب من جهة أخرى. وتبعاً «لجابوتنسكي» فإن أرض إسرائيل هي فلسطين وشرق الأردن. وقد أعلن حزب «حيروت» - بمجرد قيامه - أن «الوطن القومي اليهودي الذي يمتد على ضفتي نهر الأردن هو وحدة تاريخية وجغرافية لا تتجزأ»، وأن من ضمن مهامه : «إرجاع أجزاء الوطن - التي اقتطعت منه، وسلمت إلى حكم أجنبي - إلى السيادة اليهودية». ومن

(١) انظر في ذلك :

- Schnall, D.; Op. cit., P. : 106 - 120.

(٢) انظر عن نشأة « ليكود »، والأحزاب المكونة له، وبرامجها :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤١ - ١٥٤.

- أمل الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٠ - ٥٢.

- بسام أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٧ - ٧٧.

- محمود خالد، مسكر اليمين الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٠ - ٥٠.

- Zohar, D.; Op. cit., P. : 48 - 50.

(٣) كان «متاحم بين» هو زعيم الأرغون في الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الدولة. ومن الأعمال الإرهابية التي قامت بها المنظمة نسف فندق الملك داوود بالقدس عام ١٩٤٦، ومجزرة دير ياسين في أبريل ١٩٤٨، وإحتلال يافا وسلب ثروات أهلها العرب، انظر في ذلك :

- بسام أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص : ٣١ - ٤٩.

الناحية الاقتصادية، آمن الحزب بنظام الاقتصاد الحر، وبمعادة الاشتراكية وتدخل الدولة فى القطاع الاقتصادى. وقد رأى الحزب ضرورة وضع دستور دائم ومكتوب للدولة، ورفض مبدأ الحياد، وعادى الإتحاد السوفيتى (السابق). وقد اتسمت مواقف حزب «حيروت» بوضوحها وبعدها عن المناورة والمواربة، بيد أنه - ومع طول بقائه فى صفوف المعارضة - راح يتحدث بعبارات دبلوماسية، ويتطلع إلى إقامة «السلام» مع «شريكه فى أرض إسرائيل: الأردن».

وقد تشكل عام ١٩٦٥ تكتل «غاحال» من اندماج حزبي «حيروت» و «الأحرار»، الأمر الذى دفع بخروج تيار «شيموثيل تامير» على الحزب وتشكيل حزب «المركز الحر». وقد شكل «تامير» تحدياً لزعامة «مناحيم بيغن» لحزب «حيروت».

وترتد أصول الحزب الليبرالى إلى الصهيونيين العموميين، الذين شكلوا التيار اليميني الثانى الذى ظهر فى عام ١٩٢٩. ويلتقى العموميون مع حزب «حيروت» على الإيمان بـ «حق الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل التاريخية». وقد شكل هؤلاء حزبين سياسيين : «الحزب التقدمى»، وحزب «الصهيونيين العموميين». وقد درج الصهيونيون العموميون على التحالف مع حزب «الماباى» لحاجة مشروعهم الرأسمالى - الذى يدعون إليه - إلى اليد العاملة. وقد تحالف «الحزب التقدمى» و «العموميون» فى حزب واحد - عام ١٩٦١ - تحت إسم «حزب الأحرار» أو «الحزب الليبرالى»، الذى انفصمت عراه عام ١٩٦٥ على أثر دخول الحزب فى تحالف مع حزب «حيروت»، حيث إنضم أتباع العموميين إلى «حيروت» لتشكيل تكتل «غاحال»، وظل أتباع الحزب التقدمى تحت مظلة مستقلة وبإسم «الحزب الليبرالى» أو «حزب الأحرار المستقلين». وعشية إنتخابات عام ١٩٧٣ تشكل حزب «الليكود» بإندماج «المركز الحر» و «حركة أرض إسرائيل الكاملة»، و «القائمة الرسمية» إلى تكتل «غاحال» (حيروت والحزب الليبرالى).

ويمكننا تلخيص مواقف «الليكود» السياسية فى : حق إسرائيل فى كامل أرض إسرائيل التاريخية : فلسطين وشرق الأردن - السلام مع العرب عبر مفاوضات مباشرة - إستمرار عمليات الإستيطان واسعة النطاق فى كل أرض إسرائيل المحررة - التأكيد على الاقتصاد الحر والحد من تدخل الدولة.

وقد وضع «الليكود» هذه المبادئ والمواقف موضع التنفيذ حين وصل إلى السلطة عام ١٩٧٧. وحينما شكل «إسحاق شامير» زعيم الليكود، حكومة الوحدة الوطنية مع حزب العمل عام ١٩٨٨، راح يؤكد على دعوة الدول العربية إلى مفاوضات مباشرة مع «إسرائيل»، و «أن على أرض إسرائيل ثمة دولتين ... وليس هناك مجال لإقامة دولة عربية ثانية داخل دولة

«إسرائيل»، و «أن حل مشكلة عرب المناطق المحتلة يكمن فى إتفاقيات كامب ديفيد» و «أن المستوطنات فى الضفة والقطاع تلعب دوراً أمنياً هاماً فى الدولة»<sup>(١)</sup>.

وقد خاض «ليكود» إنتخابات عام ١٩٩٦ فى قائمة مشتركة مع حزبي «جيش» و «تسوميت»، بزعامة «بنيامين نتانياهو»، فحصل على (٣٢) مقعداً، وفاز زعيمه فى أول إنتخابات مباشرة لرئيس الوزراء. وقد تمثل البرنامج الإنتخابى للحزب<sup>(٢)</sup> فى :

- فتح أبواب «إسرائيل» أمام المزيد من المهاجرين اليهود وتدعيم المستوطنات وإلغاء قرار تجميدها.

- المحافظة على أمن البلاد شرط رئيسى فى أية تسوية سلمية.

- مواصلة العملية السلمية مع الفلسطينيين مع مراعاة الآتى :

\* ضرورة إلغاء بنود الميثاق الفلسطينى التى تدعو إلى تدمير إسرائيل، والوقوف ضد الإرهاب والتخريض ضد إسرائيل.

\* سيتم منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً فى كافة المجالات عدا الشؤون الخارجية والأمن.

\* معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة.

\* توفير فرص عمل للفلسطينيين داخل مناطق الحكم الذاتى من أجل تقليص عدد العمال الفلسطينيين داخل «إسرائيل».

\* للجيش الإسرائيلى الحرية الكاملة فى العمل ضد الإرهاب فى كل مكان.

\* بقاء المناطق الأمنية الحيوية لأمن إسرائيل، والمستوطنات اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية بشكل كامل.

\* بقاء مصادر المياه الحيوية بالنسبة «لإسرائيل» فى الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية.

\* القدس الموحدة عاصمة «إسرائيل»، وبالتالي يجب حظر الأنشطة التى تتأمر على مكانة القدس هذه، وإغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فى المدينة، بما فى ذلك بيت الشرق.

(١) انظر نص خطاب «إسحاق شامير» فى الكنيست فى ديسمبر ١٩٨٨ فى :

- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤١ - ١٥١.

(٢) انظر فى ذلك :

- أحمد خليفة، سمير صراص، هانى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٠ - ٨٢.

- نصوص البرامج الإنتخابية فى : مختارات إسرائيلية، عدد (١٩)، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٧ - ٣٨.



\* نهر الأردن يمثل الحدود الشرقية لدولة «إسرائيل»، وهو يمثل الحدود الدائمة بين الدولة والمملكة الأردنية.

- التأكيد على سيادة إسرائيل الكاملة على مرتفعات الجولان.
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات بين «إسرائيل» والدول العربية وخاصة المغرب وتونس والجزائر ودول الخليج.
- مواصلة مكافحة المقاطعة العربية الاقتصادية لـ «إسرائيل»، وكذلك المقاطعة الثقافية.
- تعميق العلاقات السلمية مع مصر والأردن.
- وفي الجدولين التاليين، بيان بالقوة التمثيلية لأحزاب اليمين السابق تناولها.

#### جدول رقم (١٥)

القوة التمثيلية لأحزاب حيروت، غاحال، الليكود

في الكنيست (٤٩ - ١٩٩٦ م)

الحزب	حيروت	غاحال	الليكود	الحزب	حيروت	غاحال	الليكود
الكنيست				الكنيست			
الأول: ١٩٤٩	١٤	-	-	الثامن: ١٩٧٣	-	-	٣٩
الثاني: ١٩٥١	٨	-	-	التاسع: ١٩٧٧	-	-	٤٣
الثالث: ١٩٥٥	١٥	-	-	العاشر: ١٩٨١	-	-	٤٨
الرابع: ١٩٥٩	١٧	-	-	الحادي عشر: ١٩٨٤	-	-	٤١
الخامس: ١٩٦١	١٧	-	-	الثاني عشر: ١٩٨٨	-	-	٤٠
السادس: ١٩٦٥	-	٢٦	-	الثالث عشر: ١٩٩٢	-	-	٣٢
السابع: ١٩٦٩	-	٢٦	-	الرابع عشر: ١٩٩٦	-	-	٣٢ (١)

ملاحظات:

- (١) تجدر الإشارة إلى أنه في عشية إنتخابات عام ١٩٩٦ تشكلت قائمة موحدة من حزب الليكود وحزب تسوميت وحزب جيشر حصلت على ٣٢ مقعداً.

#### جدول رقم (١٦)

القوة البرلمانية للصهيونيين العموميين والأحزاب المنشقة عليهم

الحزب	الكنيست	الأول (١٩٤٩)	الثاني (١٩٥١)	الثالث (١٩٥٥)	الرابع (١٩٥٩)	الخامس (١٩٦١)	السادس (١٩٦٥)	السابع (١٩٦٩)	الثامن (١٩٧٣)	التاسع (١٩٧٧)
الحزب التقدمي	٥	٤	٥	٦	-	-	-	-	-	-
الصهيونيين العموميين	٧	٢٠	١٣	٨	-	-	-	-	-	-
الحزب الليبرالي	-	-	-	-	١٧	-	-	-	-	-
حزب الأحرار المستقلون (أتباع الحزب التقدمي)	-	-	-	-	-	-	٥	٤	٤	١

وتجدر الإشارة - في نهاية حديثنا عن حزب «الليكود» - إلى أن ثمة إنشقاقاً قد حدث في صفوف الحزب، في أوائل عام ١٩٩٦، خرج على أثره «ديفيد ليفي» واليهود الشرقيون - وخاصة المغاربة - من صفوف الحزب، وليشكلوا حزباً جديداً بإسم «الجسر: جيشر». وقد كان هذا الإنشقاق ثمرة خلافات وصراعات طويلة بين «لوفي» واليهود الشرقيين من جهة، وقيادة «الليكود» من جهة أخرى حول حقوق الشرقيين ومكانتهم داخل الحزب. وبرغم هذا الإنشقاق، فقد خاض الليكود وجيشر وتسوميت الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) بقائمة إنتخابية واحدة احتل فيها زعيم «جيشر» الترتيب الثاني.

هذا، وثمة أحزاب وحركات يمينية أخرى بعضها لم يعد له وجود اليوم حال: قائمة «معاً: ياخذ»، وحركة «تجسيد الصهيونية: تلم»، وحركة «النهضة أو البعث: هتحي»، وبعضها الآخر لا يزال متواجداً في الحياة السياسية، وذلك حال: حزب «الصهيونية المتجددة: تسوميت»، وحزب «الوطن: موليديت»<sup>(١)</sup>.

أما حركة «ياخذ» فقد تزعمها «عيزرا وايزمان» على أثر خلافه مع «بيغن» على زعامة «الليكود»، وكذا حول السلام مع مصر. وقد حصلت القائمة على ثلاثة مقاعد في إنتخابات عام ١٩٨٤، كما شاركت في حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت آنذاك.

(١) انظر في شأن هذه الأحزاب والحركات:

- فوزي طليل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٤ - ١٢٧.  
- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩١ - ٢٩٦.

أما حركة «تلم»، فقد تأسست عام ١٩٨١ برئاسة «موشيه دايان» بهدف الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتعزيز عمليات الإستيطان في الضفة الغربية، والحفاظ على القدس كعاصمة موحدة للدولة. وقد حصلت الحركة على مقعدين في الكنيست عام ١٩٨١.

وكنتيجة لرفض إتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، انشقت حركة «هتجيا» عن حزب «الليكود» بزعامة «جيئولا كوهين»، وضمت بعض قيادى «كتلة الإيمان : غوش ا مونيم» الدينية، وذلك فى أغسطس ١٩٧٩. والأمر الذى جمع بين أنصار هذه الحركة - المتدينين والعلمانيين - هو رفض هؤلاء التام لأية تسوية سلمية مع العرب إنطلاقاً من إيمانهم المطلق بفكرة «أرض إسرائيل الكاملة». وقد حصل الحزب على ثلاثة مقاعد فى الكنيست عام ١٩٨١، وعلى خمسة مقاعد عام ١٩٨٤ بعد إنضمام حركة «تسوميت» إليه عشية الإنتخابات. وفى العام ١٩٨٨ حصلت «هتجيا» بمفردها على ثلاثة مقاعد، ثم فشلت فى الدخول إلى الكنيست عام ١٩٩٢. وقد شاركت «هتجيا» فى حكومتى الليكود فى عام ١٩٨١، وعام ١٩٨٣.

ويلتقى حزب «تسوميت» - الذى أسسه وتزعمه الجنرال المتقاعد «روفائيل إيتان» - مع حزب «هتجيا» على المطالبة بـ «أرض إسرائيل الكاملة». وقد حصل «تسوميت» على خمسة مقاعد فى الكنيست - بالإشتراك مع هتجيا - عام ١٩٨٤، وعلى مقعدين فى الكنيست عام ١٩٨٨، وثمانية مقاعد عام ١٩٩٢، وذلك بمفرده. وفى إنتخابات عام ١٩٩٦ اشترك الحزب فى قائمة مشتركة مع «الليكود» و «جيشر»، حصلت على (٣٢) مقعداً.

أما حزب «موليديت» فهو حزب يقع فى أقصى اليمين ويتزعمه الجنرال المتقاعد «رجب عام زئيفى»، وينادى بالطرد الجماعى للعرب. وقد حصل الحزب على مقعدين فى الكنيست فى الإنتخابات التى تمت أعوام ١٩٨٨، و ١٩٩٢، و ١٩٩٦.

#### الأحزاب العربية :

تتواجد على الساحة الحزبية الإسرائيلية - بالإضافة إلى «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداث» التى تضم الشيوعيين العرب واليهود - عدة أحزاب وحركات عربية أخرى، منها : القائمة العربية الموحدة (والتي تضم الحزب الديمقراطي العربى والحركة الإسلامية)، والقائمة التقدمية للسلام، وحركة أبناء البلد، وغيرها. وفيما يلى نبذة عن كل من هذه الأحزاب والحركات.

#### ١ - القائمة العربية الموحدة :

وقد تشكلت هذه القائمة عشية إنتخابات عام ١٩٩٦ من إندماج الحزب الديمقراطي

العربى، والحركة الإسلامية. وقد حصلت هذه القائمة على أربعة مقاعد فى الكنيست<sup>(١)</sup>. وقد تضمن برنامج القائمة الموحدة الإنتخابى الخطوط الرئيسية التالية<sup>(٢)</sup>:

- الإعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، ودفع مسيرة السلام فى المنطقة إلى الأمام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين.

- الانسحاب من جميع المناطق العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (إلى جانب دولة إسرائيل) فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين وفقاً للشرعية الدولية.

- إخلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة، ورفض توطين اليهود القادمين فى هذه الأراضى.

- الإعتراف بالمواطنين العرب كأقلية قومية فى «إسرائيل» لتصبح دولة لجميع مواطنيها.

- العمل على إعادة أهل القرى الذين هجروا منذ عام ١٩٤٨ إلى قراهم الأصلية.

- مكافحة جميع الظواهر العنصرية فى البلاد والعمل على سن قانون واضح لمقاومة العنصرية.

- المطالبة بتعيين قضاة عرب بشكل مناسب فى المحاكم المدنية والشرعية، وتعيين قاضٍ عربى فى محكمة العدل العليا.

- تحرير الأوقاف الإسلامية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وتسليم إدارتها إلى هيئات إسلامية منتخبة.

- إيقاف مصادرة الأراضى العربية، وإعادة الأراضى المصادرة إلى أصحابها الشرعيين أو تعويضهم بأراضٍ بديلة.

- رفض مشروع النجوم السبع (مشروع شارون) لمصادرة الأراضى العربية وإقامة المستوطنات عليها.

وفيما يلى نبذة مختصرة عن كل من الحزب العربى الديمقراطى والحركة الإسلامية :

#### \* الحزب الديمقراطي العربى :

أسس «الحزب الديمقراطي العربى : مداع» فى العام ١٩٨٨ على يد عضو الكنيست العربى «عبد الوهاب دراوشة»، بعد أن انسحب هذا الأخير من حزب العمل أوائل عام ١٩٨٨ احتجاجاً

(١) والأعضاء الأربعة هم : «عبد المالك دهاشنة» و «خطيب توفيق خطيب» من الحركة الإسلامية و «عبد الوهاب دراوشة» و «طالب الصانع» من الحزب الديمقراطي العربى.

(٢) ورد ذلك فى :

- أحمد خليفة، سمير صراص ، هانى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٥ - ٩٨.

على سياسة وزير الدفاع آنذاك «إسحق رابين» تجاه الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة. وقد شارك في تأسيس الحزب - كأول حزب عربي خالص - عدد كبير من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية ورجال دين مسلمين ومسيحيين وعدد من رجال الأعمال العرب. وقد أعلن «دراوشة» وقت تأسيس الحزب في مدينة الناصرة أن هدف الحزب هو التوصل إلى المساواة بين الفلسطينيين واليهود وإحلال سلام في المنطقة يؤمن حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة من جهة، ويؤمن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة من جهة أخرى. كما أوضح «دراوشة» أن الحزب الجديد حزب جماهيري عربي يمثل عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وتطلعاتهم من أجل السلام والتعايش والمساواة. ودعا الحزب في يوليو ١٩٨٨ إلى قيام دولة فلسطينية، بجوار إسرائيل، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإخلاء المنطقة من السلاح النووي. وقد حصل الحزب على مقعد واحد عام ١٩٨٨، وعلى مقعدين عام ١٩٩٢<sup>(١)</sup>.

#### \* الحركة الإسلامية :

ظهرت هذه الحركة في السبعينيات من هذا القرن نتيجة لعودة كثير من الشباب إلى التمسك بالدين، وإتصالهم المباشر بالأوساط الدينية والمنظمات الإسلامية في الضفة الغربية بعد إحتلالها عام ١٩٦٧، وكذلك نتيجة لإنحسار المد العربي القومي واليساري في المنطقة وتعاظم المد الإسلامي، والثورة الإسلامية في إيران، وإتجاه العديد من الشباب العربي إلى الدراسة في الكليات الإسلامية في الضفة الغربية. وكان من أوائل المبادرين إلى تأسيس هذه الحركة الشيخ «عبد الله نمر درويش» القاطن في قرية كفر قاسم. وفي العام ١٩٨٩ حصلت الجماعات الإسلامية على رئاسة المجلس المحلي في خمسة أماكن، وعلى عدد لا يستهان به من المقاعد في المجالس المحلية في كثير من المدن والقرى، حيث مارست الحركة الإسلامية نشاطاتها من خلال جماعات ومنظمات محلية. ومن الناحية الأيديولوجية، تؤمن الحركة بأن «الإسلام هو الحل» لجميع مشكلات الجماعات البشرية والأفراد، وتطمح على المدى البعيد إلى إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين، تحكمها الشريعة الإسلامية، وتكون جزءاً من دولة إسلامية عالمية. وبرغم هدفها هذا، تبدو الحركة معتدلة في مواقفها السياسية وتعاملها مع الواقع السياسي في إسرائيل والقوى العلمانية النشطة في الوسط العربي الإسرائيلي. فلقد ظلت الحركة - حتى عام ١٩٩٦ - لا تشارك في العملية الانتخابية -

(١) انظر في ذلك :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٢ - ١٧٤.
- وهيب أبو واصل، خريطة العرب الذين همسكون بالتوازن في إنتخابات الكنيست (ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ١٩ مايو ١٩٩٦)، ص : ١٣.
- غازي السمدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٦٤ - ٣٦٧.

لأنها رأت أن ذلك يُضفى شرعية على دولة إسرائيل - ولكنها في الآن نفسه لم تدع أتباعها إلى مقاطعتها، بل حثتهم على إعطاء أصواتهم للقوائم العربية. وهي برغم عدم إعترافها بدولة إسرائيل، فأنها ترفع شعار المساواة الكاملة بين العرب واليهود، هذا فضلاً عن مشاركتها في الإنتخابات المحلية، ودعوتها - منذ نهاية الثمانينيات - إلى إقامة دولة فلسطينية - بجوار إسرائيل - وعودة لاجئي ١٩٤٨<sup>(١)</sup>.

وقبيل إنتخابات ١٩٩٦ تعرضت الحركة الإسلامية لإنشقاق خطير أدى إلى بروز تيارين رئيسيين داخلها، الأول : يدعو إلى الإشتراك في قائمة عربية موحدة، وكان على رأس هذا التيار : عبد الله نمر درويش وعبد المالك دهامشة وخطيب توفيق خطيب وإبراهيم صرصور. أما التيار الثاني فقد دعا إلى المقاطعة وكان على رأس هذا التيار رائد صلاح، وكمال خطيب وحسام أبو الليل ومنير أبو الهيجا وهاشم عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>. وقد شارك التيار الأول مع الحزب الديمقراطي العربي وحصل على مقعدين لأنصاره إحتلها عبد المالك دهامشة وخطيب توفيق.

#### ٢ - القائمة التقدمية للسلام<sup>(٣)</sup> :

تأسست هذه القائمة على يد مجموعات عربية ويهودية عشية إنتخابات عام ١٩٨٤. وقد تمثلت المجموعات العربية في مجموعة من الناصرة انشقت عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداث» عام ١٩٨١ بسبب خلافات فكرية وسياسية وتنظيمية، وكذلك في مجموعة من أم الفحم منشقة عن حركة «أبناء البلد» عام ١٩٨٤ نتيجة رفض هذه الأخيرة الإشتراك في الإنتخابات. وكان من أبرز مؤسسي الحزب العرب : «محمد ميعارى» - وهو واحد من مؤسسي حركة الأرض في الستينيات - والقس «رياح أبو العسل»، و «وليد صادق» - وكان عضو كنيست سابق عن المابام وهو اليوم في ميرتس - و «أحمد درويش». أما يهود هذه القائمة فهم أعضاء تنظيم «البديل : ألترنتيفا» بزعامة «متتياهويليد» و «أوري أفنيري»، وعناصر أخرى منشقة عن حركة شيلي، والتنظيمان يساريان.

(١) انظر في شأن «الحركة الإسلامية» في إسرائيل :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٦ - ١٧٨.
- وهيب أبو واصل، الحركة الإسلامية في إسرائيل منذ نشأتها حتى خوضها الإنتخابات (ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢ يونيو ١٩٩٦)، ص : ١٣.
- خالد عابد، تصويت فلسطيني الـ ٤٨ في الإنتخابات الإسرائيلية : النتائج والدلالات (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦)، ص : ٢٩ - ٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص : ٢٩.

(٣) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٠ - ١٧٢.

وانظر كذلك :

- وهيب أبو واصل : خريطة العرب ..... مرجع سبق ذكره، نفس المكان.



وقد وضع الحزب عدداً من المبادئ على رأس أولوياته منها : المساواة التامة بين العرب واليهود في دولة إسرائيل - الاعتراف المتبادل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بحق كل منهما في تقرير المصير - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية - الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبدولة فلسطين التي ستقام على الأراضي التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي - الانسحاب الفوري من لبنان. وقد خاضت القائمة إنتخابات ١٩٨٤ وحصلت على مقعدين احتلتهما «ميعاري» و «ييليد»، بعد أن جرت محاولة لمنعها من المشاركة بحجة أنها معادية للصهيونية، وبحجة وجود «ميعاري» - وهو من حركة «الأرض» المحظورة - على رأسها. وقد أصدرت اللجنة المركزية للإنتخابات قراراً بمنعها من المشاركة، غير أن المحكمة العليا أبطلته. وفي إنتخابات عام ١٩٨٨ فازت القائمة بمقعد واحد شغله «ميعاري»، ثم فشلت في اجتياز نسبة الحسم عام ١٩٩٢. وعشية إنتخابات عام ١٩٩٦ إندمجت القائمة مع «الحركة العربية من أجل التغيير» بزعامة «أحمد الطيبي» تحت إسم «الحركة العربية للتقدم والتغيير» بيد أنها انسحبت من الإنتخابات في ٢١ مايو ١٩٩٦.

### ٣ - حركة أبناء البلد<sup>(١)</sup>:

تعتبر هذه الحركة إستمراراً طبيعياً لحركة الأرض التي ظهرت في الوسط العربي في أواخر الخمسينيات ثم حظرت السلطات الإسرائيلية نشاطاتها في أواسط الستينيات. وقد ظهرت بدايات هذه الحركة في السبعينيات في أوساط الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، وحققت نجاحات يعتد بها في إنتخابات المجالس المحلية العربية في الثمانينيات بعد أن نافست العرب الشيوعيين.

ومن الناحية الفكرية، مرت الحركة بالعديد من المراحل، أولها امتد من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٣ حيث اعتبرت الحركة الأقلية العربية في «إسرائيل» جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ورفضت مبادئ «حداش» ونهجها السياسي. وقد رأت الحركة نفسها كأحد روافد الحركة الوطنية الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وحددت هدفها في : إقامة مجتمع ديمقراطي علماني في كامل فلسطين وعدم الاعتراف بالتجمع اليهودي في فلسطين كشعب، وإسرائيل كدولة. وكذلك امتنعت الحركة عن المشاركة في الإنتخابات ودعت الجماهير العربية إلى مقاطعتها. وفي المرحلة الثانية - التي امتدت من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٨ - احتفظت الحركة بمبادئها السابقة، لكنها سعت نحو التعاون مع «حداش»، ورفعت عام ١٩٨٧

(١) انظر في ذلك :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٤ - ١٧٦.

شعار المساواة للمواطنين العرب في «إسرائيل». وقد اقترن ذلك بهجوم سياسي ودعائي شنته الحركة على الحركة الإسلامية والقائمة التقدمية للسلام. وفي مرحلة لاحقة - بدأت عام ١٩٨٨ - قبلت الحركة توجهات منظمة التحرير بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بجوار دولة «إسرائيل»، فكان هذا مؤشراً على قبولها وجود هذه الأخيرة، وذلك برغم عدم تخلي الحركة عن هدفها النهائي المتمثل في إقامة دولة ديمقراطية علمانية في كامل فلسطين.

وتتبع الإشارة، في نهاية حديثنا عن الأحزاب العربية، إلى أنه كان هناك ثمان قوى سياسية عربية (أو عربية يهودية) عشية الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦)، تستعد لخوض الإنتخابات، وهي<sup>(١)</sup>:

- «الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداش» برئاسة «هاشم محاميد، وقد خاضت الإنتخابات وحصلت على خمسة مقاعد.
- «الحزب الديمقراطي العربي» برئاسة «عبد الوهاب دراوشة»، وقد خاض الإنتخابات مع الحركة الإسلامية وحصلت القائمتان على أربعة مقاعد.
- «الحركة الإسلامية» برئاسة «عبد الله نمر درويش».
- «التجمع الوطني الديمقراطي» برئاسة «عزمي بشارة» وقد اندمج في «حداش» وحصل «بشارة» على مقعد في الكنيست.
- «الكتلة العربية الإسلامية» برئاسة «عاطف خطيب»، وهي لم تشارك في الإنتخابات.
- «الحركة العربية للتغيير» برئاسة «أحمد الطيبي»، وقد اندمج مع «القائمة التقدمية للسلام»، بيد أنها انسحبت من الإنتخابات.
- «التحالف الوطني الديمقراطي» برئاسة «محمد زيدان»، وقد اشترك في الإنتخابات إلا أنه لم يجاوز نسبة الحسم.
- «منظمة العمل الديمقراطي» برئاسة «أساف أديب»، وقد اشتركت في الإنتخابات وفشلت في الحصول على أي مقعد.

(١) ورد ذلك في :

- خالد عابد، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٧.

## المطلب الثاني : جماعات الضغط أو المصالح<sup>(١)</sup> :

تتسم الحياة السياسية في «إسرائيل» بوجود العديد من جماعات الضغط أو المصالح التي تستهدف التأثير على السلطة السياسية في عملية صنع القرار السياسي بقصد تحقيق مصالحها وأهدافها، وذلك حال النقابات العمالية، والجماعات الدينية، والجماعات التي تطلق على نفسها جماعات السلام، والعسكريين، وغيرها. وفيما يلي نعرض لأبرز هذه الجماعات والهيئات، على أن نرجئ الحديث عن الجماعات الدينية إلى الباب الثاني من هذه الدراسة.

### أولاً : النقابات العمالية :

تشكل الحركة العمالية في إسرائيل من مجموعتين : أولاهما تتمثل في الحركات العمالية الملحقه بأحزاب سياسية معينة، وثانيهما : «النقابة العامة للعمال في إسرائيل : الهستدروت».

وتتمثل الحركات العمالية الملحقه بأحزاب سياسية معينة في : حركة العمال الوطنيين التابعة لحزب الليكود، والتي تضم ما يقارب ١٠٪ من مجموع العمال في «إسرائيل» - حركة العمال المتدينين «هابوعيل همزراحي»، وهي تضم ما بين ٧٪ إلى ٩٪ من مجموع عمال «إسرائيل»، وليس لها نشاط نقابي يذكر - تكتل عمال إسرائيل «هابوعيل أغودات إسرائيل»، وهو يضم العمال المتدينين المتشددين، ويعد أضعف الحركات العمالية<sup>(٢)</sup>.

أما «الهستدروت»<sup>(٣)</sup>، فقد تأسست عام ١٩٢٠ في فلسطين بهدف تنظيم شؤون العمال اليهود، والدفاع عن مصالحهم وتوفير فرص العمل لهم، ونشر المبادئ الصهيونية بين صفوفهم. بيد أنها كانت - في واقع الأمر - الأداة العملية لوضع الفكرة الصهيونية موضع التنفيذ، وذلك من ثنايا تنظيم عمليات الهجرة والاستيعاب والإستيطان، وإيجاد فرص العمل للمهاجرين<sup>(٤)</sup>. وكما

(١) تعين الإشارة - هنا - إلى أننا نعني بجماعة الضغط : قوى الواقع الفعلية التي تربط بوسائل سياسية (الضغط على السلطة الرسمية) وذلك بقصد تحقيق مصالح خاصة بأعضائها. ولزيد من التفاصيل حول تعريف جماعة الضغط وأهدافها ووسائلها، انظر :

- محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسى، النظم والحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٤ - ٢٣٨.  
- جان مينوا، الجماعات الضاغطة، ترجمة : بهيج شعبان (منشورات عويدات، بيروت - باريس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣)، ص : ٤٠ - ٧٨.

(٢) كمال غالي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٢.

(٣) انظر عن الهستدروت :

- فوزي طابيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٣ - ١٤٥.

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٨ - ٤٠٩.

- النعماني أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٢٧ - ٣٣٢.

- فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٣ - ٩٥، ١٠٥ - ١٠٧.

- ليلي القاضي، الهستدروت (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧).

(٤) يؤكد ذلك ماجاء على لسان بن غوريون في تعريفه للهستدروت حين قال : «ليس الهستدروت نقابة عمالية، ولا هي حزب سياسي، ولا هي تعاونية أو جمعية لتبادل المنفعة، مع أنها تقوم بنشاط في جميع هذه الحقول، إنها أكثر من ذلك.»

أن السلطة السياسية في «إسرائيل» قامت قبل قيام الدولة - ممثلة في المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية - بل وقبل وجود الشعب، فإن الهستدروت - كنقابة عامة للعمال - نشأت قبل أن تنشأ النقابات والإتحادات الخاضعة لها، بل وقبل قدوم العمال أنفسهم<sup>(١)</sup>.

وتنفرد «الهستدروت» بسمة غير متوافرة في أية نقابة عمالية في العالم، فهي ليست نقابة عمالية تدافع عن مصالح أعضائها فحسب، وإنما هي فوق ذلك أكبر رب عمل داخل الدولة. إن نشاطات «الهستدروت» تمتد إلى العديد من المجالات المختلفة، منها الاقتصادية، ومنها الاجتماعية، ومنها الثقافية. كما تضم «الهستدروت» قرابة ٨٥٪ من القوة العاملة في إسرائيل (ويبلغ حجم القوة العاملة ١,٨ مليون عضو منهم حوالي ١٦٠ ألف عربي). ومن هنا فإن الهستدروت تجمع بين دورين، الأول إتحاد عام للعمال، والثاني أكبر صاحب عمل في «إسرائيل». فضلاً عما سبق فللهستدروت أدوار أخرى لا تقل أهمية عن أدوارها السابقة، وتتمثل هذه الأدوار في عملها الدؤوب - طوال عقود خلت - على كسر الحصار الاقتصادي العربي، والتغلغل في الأسواق الأفريقية والآسيوية عن طريق توثيق علاقاتها مع إتحادات العمال في تلك الدول<sup>(٢)</sup>.

وللهستدروت تنظيم إداري معقد، يتكون من : مؤتمر الهستدروت (السلطة العليا) - مجلس الهستدروت - اللجنة التنفيذية - المكتب التنفيذي - الأمين العام. وتجرى الانتخابات، في هذه الهيئات، على أساس التمثيل النسبي للأحزاب. ومن الناحية النظرية ليس لأي حزب سياسي سيطرة على الهستدروت، بيد أنه، من الناحية الفعلية، سيطر حزب «الماباي»، ومن بعده حزب العمل، على مقاليد الأمور داخلها. وعضوية الهستدروت مفتوحة أمام جميع العمال في البلاد بما في ذلك العمال العرب (منذ الستينيات). وتتبع الهستدروت محاكم إبتدائية وثانوية ومحكمة عليا.

وغنى عن البيان أن سيطرة الهستدروت على جل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة، جعل منها قوة مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي.

### ثانياً : دور العسكريين، كجماعة ضغط، في الحياة السياسية :

تعد المؤسسة العسكرية من مؤسسات الدولة التي ينحصر دورها في الذود عن أرض الوطن، ومن هنا فهي مؤسسة تنفيذية وليست البتة سياسية. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسة تلعب - في العديد من دول العالم المعاصر - دوراً مرموقاً في الحياة السياسية يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى. فقد يمارس المنتسبون إلى هذه المؤسسة (العسكريون) الضغط على السلطة السياسية

الهستدروت هي إتحاد شعب يقوم ببناء وطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد ومشاريع ومستوطنات جديدة وحضارة جديدة، ورد ذلك في :

- كمال غالي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٤ - ١٣٥.

(١) فوزي طابيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٤ - ١٤٥.

بهدف تحقيق مصالحهم. وفي هذا الإطار يبرز دور ما يسمى بـ «المجمع العسكري - الصناعي» في العديد من دول العالم المتقدم. كما قد يسيطر الجيش على عملية صنع القرار السياسي، ويهيمن على أركان الحكم مع بقاء الواجهات الدستورية الشكلية التي يخضع بموجبها الجيش للسلطة السياسية، وذلك حال ما حدث في فترات سابقة في العديد من دول أمريكا اللاتينية، وحال ما يحدث حالياً - في العديد من الدول الأفريقية والآسيوية. وقد ينقض العسكريون على السلطة السياسية ويحتكرون الحكم بشكل مباشر، وذلك حال ما يحدث في العديد من الدول الأفريقية والآسيوية أيضاً<sup>(١)</sup>.

أما في إسرائيل، فيرى العديد من الباحثين أن للعسكريين دوراً رئيسياً ومحورياً في الحياة السياسية، بل ثمة من يرى أن «المجتمع المعاصر الوحيد الذي يمكن وصفه فنياً بأنه مجتمع عسكري هو، بمعنى دقيق، المجتمع الإسرائيلي»<sup>(٢)</sup>، كما أن العديد من خبراء الشؤون الإسرائيلية يطلقون على إسرائيل «دولة ديمقراطية العسكرية»، وثمة من يرى أن «المواطن الإسرائيلي هو جندي في إجازة لمدة أحد عشر شهراً»<sup>(٣)</sup>. أما «موشيه دايان» - الذي شغل منصب رئيس الأركان (١٩٥٧ - ١٩٦٧) ثم منصب وزير الدفاع (١٩٦٧ - ١٩٧٤) وصار من أشهر قادة الجيش - فقد كان يرى أن «إسرائيل ليس لديها سياسة خارجية، وإنما سياسة دفاعية فقط»، بمعنى أنه بدلاً من أن يكون «إسرائيل» استراتيجية شاملة في خدمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإنها تضع سياستها

(١) لمزيد من التفاصيل حول موقع المؤسسة العسكرية من المؤسسات السياسية للدولة انظر:

- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨ - ٤٩، ٢٢٠ - ٢٢١.

- محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسى، النظم والحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٤.

وعن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فإن جل مؤلفات النظم السياسية والحكومات المقارنة العربية منها والأجنبية تتناول أسبابها وصورها ومن هذه المؤلفات:

- موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى (المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢).

- جاك ووديو، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢).

- Blondel, J.; Comparative Government: An Introduction (Philip Alan, New York, 1990), P.: 309 - 320.

- Ball, A.; Modern Politics and Government (Macmillan Education, 1988), P.: 204 - 207.

- Clapham, C.; The Political Dilemmas of Military Regimes (Croom, Helm, London, 1985).

(٢) وذلك على حد وصف الدكتور «أنور عبد الملك»، وكما ورد في:

- إيراد التوازن التوجيحي العسكري للمجتمع الإسرائيلي (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٣٩)، نوفمبر ١٩٧٤)، ص: ١٠١.

(٣) وذلك كما قال الجنرال «إيجال يادين»، وكما ورد في:

- نادية عز الدين رفعت، عمرو كمال حمودة: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: الفكر والتنظيم (سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١)، ص: ٤٣.

الخارجية في خدمة إستراتيجيتها الشاملة أو مفهومها الأمني<sup>(١)</sup>.

أما الباحث الإسرائيلي إسرائيل شاحاك رئيس عصابة المدنية الإنسانية في إسرائيل وأحد أبرز المعارضين الإسرائيليين للعنصرية الإسرائيلية فيعرف المجتمع الإسرائيلي على أنه «جيش له دولة، وليس دولة لها جيش»<sup>(٢)</sup>.

والحق أن هناك العديد من العوامل التي حددت - مجتمعة - ملامح العلاقات المدنية - العسكرية في «إسرائيل»، وعلى رأس هذه العوامل رؤية مؤسس الدولة «ديفيد بن غوريون» لدور الجيش في السياسة. كما أن طبيعة نشأة الدولة وأهدافها، وحاجتها الدائمة للأمن، وسط عالم غريب عنها بشكل مطلق، يفرض على الجيش القيام بأدوار رئيسية في عملية صنع القرار السياسي.

لقد كانت رؤية «بن غوريون» عن العلاقات المدنية - العسكرية في «إسرائيل» - في العام ١٩٤٨ - على النحو التالي: «يكون الجيش تابعا لحكومة الشعب فقط، والعسكريون لا يتصرفون إلا بناء على مهام محددة بواسطة حكومة الشعب. ومن هنا فالجيش - كما اعتبر «بن غوريون» - مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة»<sup>(٣)</sup>. وعلى صعيد آخر، لم تتوفر للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية - منذ نشأتها - النصوص القانونية التي تنظمها من جهة، وتحدد علاقتها بمؤسسات الدولة السياسية من جهة أخرى. ففي «القانون الإداري» لسنة ١٩٤٨ إشارة مختصرة إلى القوات المسلحة: «الحكومة المؤقتة يمكن أن تبني قوات مسلحة في البر والبحر والجو، وتملك سلطة القيام بكافة التصرفات القانونية والضرورية للدفاع عن الدولة». وفي ٢٦ مايو ١٩٤٨، أصدرت الحكومة المؤقتة قانون «قوات الدفاع في إسرائيل» وهو القانون الذي أنشأ «جيش الدفاع الإسرائيلي: زاحال». وقد اقتصر هذا القانون على إنشاء الجيش، وحظر تكوين أية قوات مسلحة خارجه، والنص على أن وزير الدفاع هو المسؤول عن تطبيق هذا القانون، وذلك دون التطرق إلى تنظيم القوات المسلحة، أو إلى شكل العلاقة بين المدنيين والعسكريين. وحتى عام ١٩٧٦ - وهو العام الذي شهد وضع قانون

(١) ورد ذلك في:

- محمد زهير دياب، المؤسسة العسكرية في: صبري جريس، وأحمد خليفة (محرر)، دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢) ورد هذا في حوار أجرته مراسلة من جريدة الحياة الصادرة بلندن بتاريخ ٢ يونيو ١٩٩٧ مع إسرائيل شاحاك بمناسبة صدور كتابه الجديد: «أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية»، ومحاضرته في المعهد الملكي للشؤون الخارجية بلندن عن «دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي ...».

(٣) انظر في هذا الشأن:

- أسعد عبد الرحمن: العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل (مجلة شؤون فلسطينية: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٩)، مايو ١٩٧٢)، ص: ٥٤.

- Shimshoni, D.; Israeli Democracy .; Op. cit., P.: 189.

- Peri, Yoram; Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics (Cambridge University Press, Cambridge, 1983), P.: 39 - 60.



أساسي للجيش - ظهر تشريعان قانونيان يتعلقان بالعسكريين، الأول : «قانون الخدمة العسكرية (١٩٤٩) وهو لا يتعلق بالعلاقات المدنية - العسكرية، والثاني «قانون نطاق سلطة العسكريين» (١٩٥٥)، الذي يحدد سلطة العسكريين ومهام رئيس الأركان العامة للجيش، ونظام الرتب العسكرية<sup>(١)</sup>.

وهكذا، ظلت المؤسسة العسكرية دون قانون شامل ينظمها، ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية، الأمر الذي مهد الطريق أمام إشراكها في عملية صنع القرار السياسي. فلقد حقق «بن غوريون» سيطرة قوية على الجناحين المدني والعسكري في الدولة، وذلك من خلال إحتلاله لمنصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (٤٨ - ١٩٥٤ و ٥٥ - ١٩٦٣)، متجاوزاً في ذلك الدور الذي حدده هو للجيش عشية قيام الدولة. وقد تمكن «بن غوريون» من فرض سيطرته تلك من خلال:

- تعيين ضباط لهم ولاء لحزبه «الماباي» في المناصب الحيوية بالجيش.

- نشر مبادئ وأفكار «الماباي» في الجيش من خلال مكتب ضباط التثقيف.

- إختيار جنرالات متقاعدين لمناصب سياسية بارزة بالماباي.

- قيام «بن غوريون» بتكوين نخبة صغيرة من العسكريين والمدنيين عهد إليهم إتخاذ القرارات الإستراتيجية في سرية تامة وبعبداً عن الكنيست والحكومة، وذلك حال قرار حرب ١٩٥٦، وقرار بناء مفاعل ديمونة<sup>(٢)</sup>.

وقد درج العديد من رؤساء الوزارات على إتباع ما فعله «بن غوريون» وذلك حال «ليفى أشكول» في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩، و «إسحق رابين» في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥. غير أنه في أعقاب حرب أكتوبر (١٩٧٣) أثبتت مسألة العلاقة بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، وذلك من قبل اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء للتحقيق في أسباب التقصير في تلك الحرب، والتي عرفت باسم «لجنة أغرانات». لقد راحت اللجنة في تقريرها تبين أنه لا يوجد تحديد لتوزيع الصلاحيات في الشؤون الأمنية بين الحكومة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، ولا يوجد تحديد للعلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العليا للجيش. وفي أعقاب صدور هذا

(١) يهودا بن مائير، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، ترجمة: مصطفى الرز (مكتبة مديولوى، القاهرة، ١٩٩٦)، ص: ٨٣ - ٨٥.

(٢) انظر في هذا:

- أسعد عبد الرحمن، العلاقات المدنية - العسكرية .....، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٤ - ٥٥.

- Shimshoni, D.; Israeli - Democracy ....., Op. cit., P. : 189 - 191.

- Peri, Y.; Loc. cit.

التقرير صدر - في العام ١٩٧٦م - «القانون الأساسي : الجيش»، وذلك بهدف تصحيح ذلك التقصير الذي أشار إليه تقرير لجنة «أغرانات».

وبموجب قانون ١٩٧٦ صار الجيش خاضعاً للحكومة، وأضحى الوزير المسؤول عنه بالنيابة عن الحكومة هو وزير الدفاع، وأصبح رئيس الأركان العامة - صاحب أكبر رتبة في القيادة العليا للجيش والذي يتم تعيينه من جانب الحكومة بناء على توصية وزير الدفاع - خاضعاً لسلطة الحكومة ووزير الدفاع. وهكذا صارت لرئيس الوزراء ولوزير الدفاع ولرئيس الأركان العامة مهام عسكرية<sup>(١)</sup>، فرئيس الوزراء هو رئيس الهيئة التنفيذية في البلاد، ويأتمر بأمره وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة. ومنذ التعديل الذي تم على قانون أساسي الحكومة - عام ١٩٩١ - صار رئيس الوزراء رئيساً للجنة وزارية تم إستحداثها باسم «اللجنة الوزارية للأمن الوطني». والحكومة هي المفوضة في إعلان الحرب، وشن الحرب، وإنهاء العمليات العسكرية دونما حاجة إلى موافقة رسمية من الكنيست. غير أنه بعد التعديل الذي تم بالقانون الأساسي الخاص بالحكومة الصادر عام ١٩٩٢ (والذي جرى العمل به بدءاً من إنتخابات العام ١٩٩٦) صار على الحكومة ضرورة إبلاغ لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست بأسرع وقت ممكن بقرار اللجوء إلى الحرب، ويكون وزير الدفاع هو المسؤول عن العمليات العسكرية خلال فترة الحرب، ويبقى في الآن نفسه خاضعاً لتعليمات وقرارات الحكومة<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة أخرى، يمتلك الكنيست بعض وسائل التأثير في الشؤون العسكرية، فعلاوة على الإستحداث الذي تم بقانون العام ١٩٩٢، لابد من موافقة الكنيست على القرار التنفيذي بالتعبئة العسكرية وإستدعاء وزير الدفاع قوات الإحتياط من جهة، وعلى الميزانية العامة للدولة، بما فيها ميزانية الدفاع من جهة أخرى. غير أنه في واقع الأمر ونتيجة لوضع الدولة الأمني فإن قرار التعبئة العسكرية وقرار الحرب وقرار تمويل الحرب، تتم جميعها دون إنتظار موافقة الكنيست<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر بعض نصوص هذا القانون في:

- يهودا بن مائير، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٦ - ٨٨.

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٠ - ٢٠١.

وجدير بالذكر هنا أن هذه الأدوار لم يحددها «القانون الأساسي : الجيش» فقط وإنما ثمة العديد من القوانين الأساسية الأخرى مثل : «قانون أساس : الحكومة»، و «قانون أساس الكنيست».

(٢) انظر في ذلك:

- يهودا بن مائير، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٠ - ٩٣، ١٠٤.

(٣) انظر في هذا يتوسع:

- المرجع السابق، ص: ١٠٤ - ١٠٩.

- Ben - Meir, Y.; Civil - Military Relations in Israel in Kyle, K. and Peters, J.; Op. cit., P. : 223 - 227.

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 205 - 207.

وعلى صعيد آخر فللمحاكم في «إسرائيل» ، وخاصة محكمة العدل العليا، دور مؤثر في الرقابة المدنية على الجيش، ومنذ بداية الثمانينيات بدأت المحكمة العليا تتخلى تدريجياً عن إمتناعها التقليدي عن التدخل في شؤون الجيش. ولعل أحدث الأمثلة على ذلك معارضتها لقرار الجيش - والذي حصل على تأييد الحكومة والكنيست - بتوزيع أقنعة واقية من الغازات السامة للسكان اليهود فقط في الأراضي المحتلة - إبان فترة حرب الخليج الثانية - بحجة أن السكان العرب غير معرضين لخطر الصواريخ العراقية<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من صدور قانون ١٩٧٦، والتعديلات القانونية الأخرى التي نظمت علاقة الجيش بالسلطة السياسية، إلا أن الأمور عادت إلى ماكانت عليه وتحكمت العوامل الشخصية في ملامح تلك العلاقة، فكما كانت شخصية «بن غوريون» القوية هي أساس سيطرته على القطاعين المدني والعسكري في الدولة، فإن شخصية الذين جاءوا من بعده هي التي حددت طبيعة العلاقات المتبادلة بين الجيش والسلطة. لقد كان للجيش نفوذ قوى إبان فترة إحتلال «موشيه دايان» لمنصب وزير الدفاع (٦٧ - ١٩٧٤)، وكذلك كان الحال إبان تبوؤ «عيزرا وايزمان» و «آريل شارون»، و «إسحق رابين» لنفس المنصب في الفترات (٧٧ - ١٩٨٠)، (٨١ - ١٩٨٣)، (٨٤ - ١٩٨٨) و (٩٢ - ١٩٩٥) على التوالي<sup>(٢)</sup>. وكما حقق الجيش - إبان حرب ١٩٦٧ - نفوذاً كبيراً في عملية صنع القرار السياسي وتجاوز أوامر القيادة المدنية في الضفة الشرقية لقناة السويس وفي الجولان السورية، فقد تجاوز الجيش أوامر القيادة المدنية في حرب لبنان عام ١٩٨٢.

وفي أعقاب مذابح «صبرا وشاتيلا»، التي تواطأ فيها الجيش الإسرائيلي مع حزب الكتائب اللبناني، أثارت مسألة العلاقات المدنية - العسكرية من جديد على يد لجنة التحقيق التي عرفت بإسم «لجنة كاهان». وقد حذرت اللجنة في تقريرها من تجاوز وزير الدفاع «آريل شارون»، ورئيس هيئة الأركان العامة «روفائيل إيتان»، وعدم تنسيقهما مع رئيس الحكومة «بيغن»، وطالبت بوضع حدود معينة لمسؤوليات وزير الدفاع والقيادة العليا للجيش، الأمر الذي لم يحدث<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر في ذلك بتوسع :

- يهودا بن مائير، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٧ - ١٢٢.

(٢) انظر في ذلك :

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 201.

(٣) انظر في ذلك :

- Owen, R.; State, Power and Politics in the Making of The Modern Middle East (Routledge, London, 1994), P. : 218 - 219.

وكذلك انظر الجزء الخاص بطريقة عمل مؤسسات الدولة في تقرير «لجنة كاهان» في :

- تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا (دار إفرأ، بيروت، ١٩٨٣)، ص: ١٦٣ - ١٧٠.

ولكن كانت أية مؤسسة عسكرية تستمد قوتها ونفوذها من عدة مصادر، حال عدد الأعضاء المنتمين لها، وحجم الأموال المخصصة لها، فإن المؤسسة العسكرية - في «إسرائيل» تتمتع بالعديد من السمات على نحو يمكن العسكريين من أن يكونوا فاعلاً مؤثراً في الحياة السياسية هناك. ومن هذه السمات :

\* قيام الدولة بقوة السلاح جعل من المؤسسة العسكرية المؤسسة الأهم في «إسرائيل»، فالدولة قامت على أساس جلب أعداد هائلة من اليهود وإستيطانها في فلسطين بعد إقتلاع وتشريد سكانها الأصليين. ومن هنا كان لازماً أن يكون للعصابات والمنظمات المسلحة الدور الرئيسي في التمهيد لقيام الدولة، وأن يشكل الأمن الهدف الأساسي للدولة بعد قيامها. ولأن إستراتيجية الدولة قامت على مفهوم التوسع، فقد كان طبيعياً - أيضاً - أن يكون الجيش هو أداة تحقيق الأهداف التوسعية<sup>(١)</sup>.

\* تخصص الدولة نسبة عالية من ميزانيتها للمؤسسة العسكرية، وذلك على نحو جعل من نسبة الإنفاق العسكري في «إسرائيل» من أعلى النسب المناظرة في العالم، وهذا جعل أكبر معدل إنفاق عسكري للفرد في العالم يوجد في «إسرائيل»<sup>(٢)</sup>.

\* يعمل بالجيش - بصفة دائمة - ما يقرب من ١٥٪ من إجمالي عدد السكان في الدولة، وهذه النسبة من أعلى المعدلات في العالم. كما أن ٢٥٪ من إجمالي القوة العاملة في «إسرائيل» تعمل في مجال الصناعات العسكرية أو ما يطلق عليه «المجمع العسكري - الصناعي»، الأمر الذي جعل من الصناعة العسكرية أكبر الصناعات في البلاد، ووضع «إسرائيل» في المركز الثالث بعد الصين والهند في حجم الإنتاج الحربي بين دول العالم الثالث، وجعل منها، أيضاً، أكبر مصدر للسلاح، بعد الدول الكبرى، إلى أكثر من أربعين دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية<sup>(٣)</sup>.

(١) وهذا ما أكدته قادة الحركة الصهيونية على الدوام، فقد أكد «جاينتسكي» على أن «الثورة والسيف أنزلا على الشعب اليهودي من السماء»، أما «بن غوريون» فقد كان يردد دوماً أن «أفضل مفسر للثورة هو الجيش»، في حين أن «بيغن» كان يرى أن «قوة التقدم في تاريخ العالم ليست للسلام بل للسيف». ورد ذلك في :

- نادية عز الدين رفعت، وعمرو كمال حمودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥.

(٢) سبق لنا الحديث عن نسب الإنفاق العسكري في «إسرائيل» - بشئ من التفصيل - في إطار حديثنا عن الاقتصاد الإسرائيلي في المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

(٣) انظر في ذلك بتوسع :

- المرجع السابق، ص: ١١ - ١٩.

- فوزي طابيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٩.

- إياد القزاز، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٢ - ١٠٣.

- فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٤ - ١٢٦.

\* يشكل الجيش مستودعاً لتصدير الكوادر القيادية إلى جل القطاعات المدنية في الدولة وخاصة : مجلس الوزراء ومعاهد التعليم العليا ومراكز الأبحاث والأحزاب والكتل السياسية. ولعل مما يؤكد ذلك أن حكومة «الوحدة الوطنية» التي تشكلت عام ١٩٨٨ قد ضمت أحد عشر وزيراً من العسكريين المتقاعدين، وذلك من أصل ٢٥ وزيراً، وكذلك ضمت حكومة اليمين التي شكلها «نتانياه» عام ١٩٩٦ خمسة وزراء يتمتعون بماض عسكري رفيع<sup>(١)</sup>، وذلك فضلاً عن أن رئيس الدولة الحالي (وايزمان) من العسكريين. وفي إحصائية نشرت عام ١٩٩٢ جاء أن ٣٢٪ من المناصب الإدارية العليا بالدولة و ١٦٪ من موظفي قطاع التعليم، و ٢٢،٤٪ من موظفي شركات الأعمال، و ١٢،٢٪ من العاملين في الشركات الحكومية، و ٦،٩٪ من العاملين في وزارة الخارجية هم من العسكريين السابقين<sup>(٢)</sup>. هذا فضلاً عن أن العديد من الأحزاب تعمل على جذب أكبر عدد من العسكريين المتقاعدين ووضعهم في أماكن متقدمة على القوائم الانتخابية<sup>(٣)</sup>.

\* نظام الخدمة العسكرية في «إسرائيل» يمكن الجيش من السيطرة على أعضائه العاملين، والإحتياط لفترات طويلة، فالمواطن هناك يمضي ما بين خمسة أعوام وستة أعوام من حياته في القوات المسلحة، ثلاثة منها كمجنّد إلزامي، والباقي كجندى إحتياطي، الأمر الذي يجعل من مدة الخدمة العسكرية في «إسرائيل» الأطول في العالم. وذلك فضلاً عن أن الإعفاءات من الجيش نادرة، وأن نظام التجنيد يشمل المرأة أيضاً<sup>(٤)</sup>.

\* سيطرة الجيش على الكثير من منظمات الشباب والبالغين، وذلك حال «منظمة الجنداع»، والتي تمثل فيالق الشباب، والتي نشأت عام ١٩٣٨. وبرغم أنها منظمة طوعية وتخضع لوزارة الدفاع منذ عام ١٩٤٩، إلا أنها تعمل على تجنيد كل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و ١٨ عاماً، بهدف أساسي هو غرس المفاهيم الصهيونية، وزرع الروح العسكرية فيهم. وحال - أيضاً «منظمة الناحال» التي تأسست عام ١٩٤٨ لتحل محل قوات «البالماخ»، وهي تمزج بين العسكرية وبين العمل الزراعي<sup>(٥)</sup>.

(١) وهؤلاء الخمسة هم وزراء الزراعة والبيئة «رافائيل إيتان» من «تسوميت»، ووزير الأمن الداخلي «أفيغدور كهلاني» من «الطريق الثالث»، والدفاع «إسحاق مردخاي» والمالية «دان مريدور» والبنية الأساسية «أريل شارون» من «الليكود».

(٢) فوزي طابل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٠.

(٣) ومن أبرز الجنرالات المتقاعدين الذين تم ترشيحهم في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٦) ونجحوا : «إيتان» و «رجب عام زئيفي» و «كهلاني» زعماء «تسوميت» و «موليدت» و «الطريق الثالث» على التوالي. أما في الليكود فكان «شارون» و «مردخاي»، وفي العمل كان «يهود باراك» و «أوري أور» و «بنيامين يعازر» و «موشيه شاحال». انظر لمزيد من التفاصيل حول العسكريين والأحزاب:

- Shimshoni, D.; Op. cit., P.: 207 - 209.

(٤) إيهاد القزاز، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٥ - ١٠٦. وفيما يتعلق بالنساء المتدينات وموقفهن من التجنيد انظر لاحقاً الفصل الرابع من الباب الثاني.

(٥) المرجع السابق، ص: ١٠٨.

\* يلعب الجيش دور البوتقة التي تصهر مختلف الجماعات العرقية واللغوية التي تشكل «المجتمع الإسرائيلي». ويقوم الجيش بهذه المهمة من خلال توحيد أعضائه - دوماً - في مواجهة خطر خارجي دائم من جهة، ومن خلال برامج التوعية التي ترنو إلى ترسيخ القيم والمفاهيم الصهيونية من جهة أخرى. وثمة العديد من العوامل التي تهيج للجيش الطريق لممارسة هذا الدور لعل أهمها قدرته على الوصول إلى جميع الشباب البالغين على مختلف أصولهم وإتباعاتهم سواء عن طريق التجنيد، أو عن طريق السيطرة على منظمات الشباب من جهة، وتمتعه بقدر ضخم من الموارد المالية وكفاءة أنظمتها وهياكله ومؤسساته من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

\* ولعل من الأسباب التي تفسر نفوذ العسكريين في «إسرائيل» أيضاً حقيقة أن الجيش الإسرائيلي قد نشأ من باطن الأحزاب السياسية، ذلك أنه كانت للعديد من الأحزاب السياسية الكبرى - قبيل نشأة الدولة - عصابات مسلحة تابعة لها، ويقام الدولة اتخذت هذه العصابات لتشكيل «جيش الدفاع الإسرائيلي»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص: ١٠٧.

(٢) ترد الجذور الأولى لهذا الجيش إلى يهود الموجة الثانية لهجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين (١٩٠٤ - ١٩١٤) والتي حملت معها شعار «العمل العبري والدفاع الذاتي». وقد تأسس أول تنظيم سرى عام ١٩٠٧ باسم «بارجيورا» داخل حزب «عمال صهيون : بوغالي تسيون»، وبموافقة المؤتمر الصهيوني الثامن، وكان شعاره «بالدم والنار سقطت يهودا وبالدنم والنار تقوم». وقد لعب هذا التنظيم دوراً فاعلاً في إقامة المستوطنات الزراعية، وكان «إسحاق بن تسي» الرئيس الثاني للدولة من أبرز قادته. وفي العام ١٩٠٧ تأسست منظمة «الحارس : هاشومير» التي عملت على ترسيخ مبدأ «السيف والحراث». ولبان فترة الحرب العالمية الثانية نجح «زئيف جابوتنسكي» زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية و «يوسف ترميلدور» في إقناع بريطانيا بإنشاء فرقة يهودية، حاربت بجانب الإنجليز، غير أنها سرعان ما تم حلها في مايو ١٩١٦ عقب هروب العديد من أفرادها ومرض البعض الآخر. وفي أغسطس ١٩١٧ وافقت بريطانيا - بعد إلحاح جابوتنسكي - على إنشاء فيلق يهودي «الفيلق العبري» دخل فلسطين مع قوات الإنتداب. وفي يناير ١٩١٨ تشكلت «الكتيبة ٣٩» من يهود أمريكيين وكنديين، اشتركت هي الأخرى في إحتلال فلسطين، وكان من بين أفرادها «بن غوريون» و «بن تسي». وفي نفس العام تشكلت كتيبة أخرى باسم «الكتيبة ٤٠» فأصبح على أرض فلسطين عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية ثلاث كتائب تضم ٥٠٠٠ يهودي يمثلون سلس جيش الإنتداب البريطاني، وتم إطلاق إسم «الكتيبة العبرية» عليها، ولئن تم حل هذه الكتيبة بعد ذلك، إلا أنها وفرت الكوادر العسكرية التي صارت عماد قوات «الدفاع : الهاجاناه» التي تشكلت كمنظمة عسكرية سرية في العام ١٩٢٠، والتابعة لحزب «إتحاد العمل : أحودت هاعفودا» اليساري والهاستدروت ثم لحزب «الماباي» بعد تأسيسه من إتحاد حزب «أحودت هاعفودا» و «العامل الفتي : بوغالي هاتسعيم». وقد اشتركت الهاجاناه في قمع سكان فلسطين العرب وكبت ثورتهم المتكررة وسلب ممتلكاتهم والإستيلاء على مساكنهم. وفي أعقاب الخلافات التي دبت داخل الهاجاناه انفصلت العناصر اليمينية عنها - عام ١٩٣١ - وشكلت «الهاجاناه (ب)» برئاسة «إبراهيم تهمي» وعناصر من حركة «المنظمة الشبابية التصحيحية : البيتار» والتي كان من أبرز أفرادها «ديفيد رازئيل» و «إبراهيم شتيرن». وبعد عودة «تهمي» إلى المنظمة الأم شكل باقي عناصرها منظمة جديدة باسم «المنظمة العسكرية القومية : هارجون هتسفاي هليومي» والتي عرفت بإختصاراً باسم «إتسل» رافضين ما أسموه بسياسة «ضبط النفس» مع العرب. وفي الحرب العالمية الثانية قاتل أفراد «الهاجاناه» و «إتسل» بجانب الجيش البريطاني. وفي العام ١٩٤٠ شكلت «الهاجاناه» قوة «السرايا الصاعقة : البالماخ» بالتعاون مع بريطانيا بقيادة «إسحاق صادي» وكان من أفرادها «موشيه دايان» و «إسحاق يادين». وفي العام ١٩٤٤ - وبعد جهود بذلت من «بن غوريون» و «موشيه شروتوك» وافقت بريطانيا على إنشاء «اللواء اليهودي» كلواء من ألوية الجيش الملكي البريطاني. وقد تدرب هذا اللواء في غرب =



وخلاصة القول أن العسكريين في «إسرائيل» يلعبون دوراً فاعلاً ومؤثراً في عملية صنع القرارات السياسية، فدولة قامت بحد السيف، وتعيش في حالة عداء دائمة مع جيرانها، وتقوم على أساس أن حدودها هي كل بقعة يصل إليها جيشها «فكرتني الحدود الآمنة والحدود التاريخية»، لا بد أن تكون الكلمة الأولى فيها للعسكريين، وأن يكون كل قرار سياسي خاضع لرقابة الجيش وإحتياجات الأمن. وهكذا، صار الجيش هو المشرف على القوى العاملة لأنها تمثل الإحتياط، وهو المشرف على المستعمرات والمستوطنات لأنها مستعمرات ومستوطنات دفاعية، وهو المشرف على الصناعة والتعليم والمواصلات والصحافة وعلى حكم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ لأن ذلك من مقتضيات بقاء الدولة وتحقيق أمنها.

ثالثاً : المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية (١) :

نشأت المنظمة الصهيونية خلال إنعقاد المؤتمر الصهيوني الأول الذي إنعقد في مدينة «بال» بسويسرا عام ١٨٩٧م، حيث تبين لنا - في إطار حديثنا عن الصهيونية السياسية - أن المشروع الصهيوني الذي تطلع إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين قد أقام السلطة أولاً (وهي المنظمة الصهيونية) ثم راح يبحث، بعد ذلك، عن العنصر البشري والأرض اللازمين للدولة. والمنظمة الصهيونية العالمية هيئة دولية، تضم إتحادات صهيونية إقليمية، يمارس كل واحد منها نشاطه في حدود الدولة التي يقوم فيها. وللمنظمة دستور مكتوب، وضع وقت إنشائها، وهو يحدد شروط العضوية وإنتخابات الهيئات المختلفة، والهيكل التنظيمية للمنظمة. وقد خضع هذا الدستور للكثير من التعديلات على طول تاريخ المنظمة (٢).

الإسكندرية بمنطقة برج العرب ثم أرسل للقتال ضد دول المحور. فاكسب أفراده خبرة قتالية وتنظيمية واسعة، وشكل أفرادهم نواة سلاح المدفعية الإسرائيلي فيما بعد، وقد تعرضت «إسرائيل» إلى إنشقاق «إبراهيم شتيرن» وتشكيله لمنظمة جديدة بإسم «المحاربون من أجل حرية إسرائيل : لوحى حيرت إسرائيل» والمعروفة بإختصاراً بإسم «ليحي» وذلك بسبب تعاونها مع الإنجليز. وقد تضمن برنامج «ليحي» العديد من المبادئ التي تؤكد على «عظمة شعب إسرائيل المختار، وعلى حقه التوراتي في دولة تمتد من نهر مصر إلى نهر الفرات، وعلى القوة كطريق وحيد لإقامة مملكة إسرائيل الثالثة وكان من أبرز قادتها «إسرائيل شيف (الداد)» و «إسحاق شامير»، «الياهو جلعادي»، و «ناتان فريدمان - يلين (مور)». وفي العام ١٩٤٢ هاجر زعيم حركة البيتار في بولندا «مناحيم بيغن» إلى فلسطين وتولى زعامة «إسرائيل» التي كانت الخلافات تعصف بكيانها منذ فترة. وبعد قيام الدولة، أصدر «بن غوريون» في ٢٦ مايو ١٩٤٨ أمر إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي : تسافا هاجاناه لـ «إسرائيل» والذي يعرف بإختصاراً بـ «تزاخال» وذلك بعد دمج المنظمات الرئيسية الثلاث : «الهاجاناه» و «إسرائيل» و «ليحي». انظر في ذلك : - ناديه عز الدين رفعت، عمرو كمال حمودة، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣ - ٤٠.

(١) وتعين الإشارة في هذا المقام إلى أنه لا يمكن - من الناحية النظرية - القول بأن المنظمة والوكالة من القوى اللارسمية في الحياة السياسية، ذلك أنهما ليستا من قوى الواقع الفعلية، غير أنه ونظراً للدور الذي تقوم به هاتان المنظمتان في دعم حكومة «إسرائيل» في العديد من المجالات، وخاصة في مجال الهجرة والإستيعاب، فإنه لا يمكن تجاهلهما عند الحديث عن القوى التي تؤثر في، أو تدعم، قرارات الحكومة.

(٢) انظر في ذلك :

- إلياس شوفاني، المؤسسة الصهيونية في : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٣٠ - ٤٣١.

وتتكون المنظمة الصهيونية من عدة أجهزة هي (١) :

- المؤتمر الصهيوني The Zionist Congress : وهو السلطة العليا للمنظمة، ويقوم بدور برلمان الحركة الصهيونية. والدور الأساسي للمؤتمر هو التشريع، فهو يتلقى تقارير الهيئات التنفيذية ويتخذ القرارات في شأنها. وللمؤتمر دورات إنعقاد حددت في البداية مرة واحدة كل عام (في الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٠١)، ثم مرة واحدة كل عامين (١٩٠٣ - ١٩١٣، ١٩٢١ - ١٩٣٩)، ثم مرة واحدة كل أربع أعوام تقريباً، وذلك بعد قيام الدولة. وقد عقد حتى اليوم ٣٢ مؤتمراً، منها ٢٢ في مدن أوروبية مختلفة، و ١١ في القدس، كان آخرها المؤتمر الذي عقد في القدس في ديسمبر ٩٧.

- المجلس الصهيوني العام The Zionist General Council : وهو الهيئة العليا في المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرات. ويقوم خلال هذه الفترة بكل مهام المؤتمر ماعدا الأمور التي ينص الدستور عليها، حال انتخاب : رئيس المنظمة والمجلس العام نفسه واللجنة التنفيذية. وينعقد المؤتمر كل عام مرة واحدة على الأقل.

- اللجنة التنفيذية The Zionist Executive : وقد شكلت هذه اللجنة نواة حكومة إسرائيل الأولى، بعد أن مارست الدور التنفيذي للمنظمة.

- رئيس المنظمة الصهيونية العالمية : وهو زعيم المنظمة الصهيونية، ورئيس لجنتها التنفيذية أيضاً في أغلب الأوقات. وقد تولى هذا المنصب ستة أشخاص حتى اليوم، هم : «ثيودور هرتزل» (١٨٩٧ - ١٩٠٤)، «ديفيد وفلسون» (١٩٠٥ - ١٩١١)، «أوتو فاربيرغ» (١٩١١ - ١٩٢٠)، «حاييم وايزمان» (١٩٢٠ - ١٩٣١)، و «ناحوم سوكولوف» (١٩٣١ - ١٩٣٥)، «حاييم وايزمان» (١٩٣٥ - ١٩٤٦)، «ناحوم غولدمان» (١٩٥٦ - ١٩٦٨) (٢). ورئيس المنظمة الحالي هو «إبراهيم بورغ» (٣).

- الجهاز القضائي : ويتكون من «محكمة المؤتمر»، و «المدعي العام» للمنظمة. وتتألف المحكمة من ثلاثين عضواً، ولها صلاحية تفسير الدستور والنظر في قانونية قرارات الهيئات

(١) انظر في ذلك بتوسع :

- المرجع السابق، ص : ٤٣٢ - ٤٤٥.

(٢) انظر لتفاصيل موسعة حول كل رئيس من هؤلاء :

- أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ....، مرجع سبق ذكره.

(٣) ويذكر أن «بورغ» قدم رؤية جديدة للصهيونية في إحتفالها المئوي في أغسطس ١٩٩٧ حينما أكد على أن إفتراض رواد الصهيونية الأوائل بأن فلسطين أرض بلا شعب كان زائفاً، وعلى أن الوقت قد حان لإعلاء قيم «اليهودية الأخلاقية» لإنقاذ اليهود من إضطهادهم لغيرهم، كما دعا إلى تعايش سلمي مع العرب، وإلى إئتلاف كل الأنظمة «العقلانية» في الشرق الأوسط ضد الأصولية الإسلامية. ودعا اليهود إلى التعامل مع أزمة هوية نجمت عن غياب «عدو خارجي». وهذا ليس بغريب على «بورغ» عضو الكنيست عن حزب العمل في السابق، وابن الزعيم الديني الصهيوني «يوسف بورغ».

الصهيونية، والفصل في الخلافات التي قد تنشأ بينها. ويمثل المدعى العام المنظمة أمام هذه المحكمة، ويقدم المشورة القانونية للهيئات الصهيونية.

- المراقب العام : ويقوم بالرقابة على الأنشطة المالية والاقتصادية للمنظمة ومؤسساتها وموظفيها، وينتخبه المؤتمر.

- الجهاز المالي : ويتسم الجهاز المالي للمنظمة بالتشعب والتعقيد، وذلك بهدف الحفاظ على السرية، والتمويه على نشاطات المنظمة والإلتفاف على القوانين السارية في مختلف الدول. ومن مؤسسات هذا الجهاز التي لعبت دوراً فعالاً في تدعيم أركان المشروع الصهيوني : صندوق الإستيطان اليهودي : The Jewish Colonial Trust - الصندوق القومي اليهودي - The Jewish National Fund - الصندوق التأسيسي Palestine Foundation Fund .

- الإتحادات المنضوية تحت لواء المنظمة : وهي - منذ ١٩٧٣ - إتحاد الصهيونيين العموميين - حيروت هتسوهار (التقحيون) - حركة العمل الصهيونية - كونفدرالية الصهيونيين المتحدين - المزارحي والعامل المزارحي - أرتسينو (أرضنا) - إتحاد النساء الصهيونيات (ويتسو : Wizo).

وقد انبثقت «الوكالة اليهودية The Jewish Agency» عن المنظمة الصهيونية في القدس عام ١٩٢١ لتشكل الذراع التنفيذي للمنظمة في مجالات الهجرة، والاستيعاب، والاستيطان. وقد اعترفت القوى الإستعمارية التي أيدت الحركة الصهيونية بالمنظمة الصهيونية كسلطة رسمية يهودية بهدف العمل على إنشاء دولة يهودية في فلسطين، فقد جاء في صك الإنتداب على فلسطين الصادر عام ١٩٢٢ عن عصبة الأمم في المادة الرابعة : «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين... ويعترف بالمنظمة الصهيونية وكالة دائمة...»<sup>(١)</sup>.

وقد قامت المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية بدور ريادي في العمل الصهيوني في جميع المجالات، فقبل قيام الدولة كانت الهيئتان مسئوليتين عن<sup>(٢)</sup> :

(١) انظر في ذلك بتوسع :

- كميل منصور، أثر قيام إسرائيل على وضع المنظمة الصهيونية العالمية (مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٤٠)، ديسمبر ١٩٧٤، ص : ١٣٣ - ١٣٤.

- Evron, B.; Jewish State or Israeli Nation? (Indiana University Press, Bloomington, Indianapolis, 1995), P.: 53 - 60.

(٢) انظر في ذلك :

- كميل منصور، أثر قيام إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١١١ - ١١٣.

- النشاطات الدبلوماسية التي قادها «هرتزل» بهدف تنفيذ مشروعه.

- رسم السياسة العامة للحركة الصهيونية.

- كل النشاطات الجارية خارج فلسطين، والمتمثلة في تجنيد اليهود وراء الفكرة الصهيونية، وتنظيم هجرتهم وأموال إستيعابهم، والضغط على الحكومات المختلفة لمساعدتهم.

- جميع الأنشطة المتعلقة بالإستيطان اليهودي في فلسطين مثل : الإستيلاء على الأراضي، وتوزيعها على اليهود، وإستيعاب المهاجرين، والنشاط الاقتصادي والعسكري للمهاجرين، وغير ذلك.

وحين أعلن «بن غوريون» رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس الوكالة اليهودية قيام الدولة تولى هو نفسه رئاسة الحكومة، كما تولى «حاييم وايزمان» - رئيس المنظمة - رئاسة الدولة. وتحول - في الآن نفسه - العديد من أقسام الوكالة إلى وزارات مع بقاء بعض دوائر الوكالة قائمة، حال : دائرة الهجرة، ودائرة صهر الشباب، ودائرة المستعمرات، ودائرة التعليم، ودائرة الثقافة العبرية وتعليم التوراة، ودائرة الاقتصاد، ودائرة الدعاية، وغيرها<sup>(١)</sup>.

وبسبب الترابط العضوي والوظيفي بين دولة «إسرائيل»، والحركة الصهيونية العالمية، فإن العديد من الباحثين والخبراء في الشؤون الإسرائيلية يعتبرون «إسرائيل» - تارةً - كأداة في يد المنظمة الصهيونية، وتارةً أخرى يرون المنظمة الصهيونية أداة في يد «إسرائيل»<sup>(٢)</sup>. فلقد كان من الطبيعي أن تزول المنظمة بقيام الدولة، إلا أن هذا لم يحدث، حيث قدمت العديد من التبريرات لهذا الوضع، منها<sup>(٣)</sup> :

- أن هدف المنظمة الصهيونية هو تجميع يهود العالم في «إسرائيل»، ومن هنا فإن دور المنظمة لم ينته حتى بعد قيام الدولة.

- أن «إسرائيل» لا يمكن أن تدعى أنها تمثل كل يهود العالم، وخاصة يهود الغرب، ومن هنا يبرز دور المنظمة تجاه هؤلاء.

- المنظمة ليست هيئة تابعة للحكومة الإسرائيلية، كما أنها تمتلك فروعاً في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يوفر لها حرية واسعة في الحركة.

(١) أسعد عبد الرحمن، العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل (مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٣)، مايو ١٩٧٢، ص : ٤٥.

(٢) كميل منصور، أثر قيام إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٢.

(٣) انظر في هذا الموضوع :

- كميل منصور، أثر قيام إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٤ - ١٢٥.

- عبد الحميد متولي، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٥.

- إلياس شوفاني، المؤسسة الصهيونية في : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٦١ - ٤٦٢.

- Schnall, D.; Op. cit., P.: 23 - 28.

- إن العديد من أفراد المنظمة لا يرغبون في التجنس بالجنسية الإسرائيلية ولا في الهجرة إلى إسرائيل، وإن كانوا يعملون على تشجيع اليهود على الهجرة إليها. ولا شك أن بقاء أعضاء المنظمة في الخارج وبجسيتاتهم المختلفة يساعد على ذلك، وعلى رأس هؤلاء يهود الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شهدت «إسرائيل» العديد من المناقشات حول طبيعة العلاقة بين المنظمة والدولة، حيث طلبت المنظمة من الدولة أن تعلن أن المنظمة تمثل يهود الخارج (الدياسبورا)، وأن الحكومة في الداخل تمثل يهود الداخل، كما طالبت باستقالة أعضاء المنظمة الذين عينوا في وظائف سياسية بالحكومة، وأن يتم نقل مركز الوكالة اليهودية من القدس إلى نيويورك. وقد كان رأي «بن غوريون» في هذا الموضوع هو أن «إسرائيل» هي وريثة الحركة الصهيونية، وأنه يجب على كل يهود العالم بعد قيام الدولة أن يتوجهوا إليها إما بالتأييد السياسي أو بالمساعدة المالية أو بالإقامة فيها. أما صهيونيون العالم، الذين بفضلهم تأسست الدولة، فما عليهم - في رأي «بن غوريون» - إلا أن يتحملوا مقتضيات إنتمائهم بـ «الصعود» - أي العودة - إلى «إسرائيل». فالصهيوني الحقيقي هو الذي يهاجر إلى «إسرائيل» في نظر «بن غوريون»<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد تحددت العلاقة بين المنظمة والدولة بموجب إتفاق تم بينهما، وأقرته الكنيست في صورة «قانون أساسي» عام ١٩٥٢. وقد حدد هذا القانون مهام المنظمة في<sup>(٢)</sup> :

- تنظيم الهجرة ونقل المهاجرين وممتلكاتهم إلى «إسرائيل»، والمشاركة في عمليات الإستيعاب والإستيطان، والعمل على تطوير الإستيطان الزراعي، والحصول على الأراضي في «إسرائيل» وإستصلاحها.

- الإشتراك في إقامة مشروعات التنمية وتطويرها في «إسرائيل».

- تشجيع إستثمار رأس المال الخاص في «إسرائيل».

- مساعدة المشروعات والمؤسسات الثقافية التابعة للتعليم العالي.

- تعبئة الموارد المالية لتمويل هذه النشاطات.

وقد تم توقيع ميثاق بين الطرفين عام ١٩٥٤، يحدد هذه الصلاحيات ويحدد واجبات المنظمة وحدودها، ويرسى قواعد التنسيق بينهما. ولا بد هنا من التأكيد على أن التشريع والميثاق يؤكدان

(١) ورد ذلك في :

- كميل منصور، أثر قيام إسرائيل ..... مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٢.

(٢) انظر نص هذا القانون في :

- المرجع السابق، نفس المكان.

- كمال غالي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٠.

على وجوب مراعاة قوانين الدولة وأنظمتها، وذلك بالطبع بالنسبة للوكالة في داخل «إسرائيل». أما بالنسبة للمنظمة فمن الواضح أن التشريع والميثاق يحصران مهامها في شؤون تنظيم الهجرة، وذلك بالتنسيق، أيضاً، مع الحكومة. وهكذا يمكن القول أن الدولة توظف إمكانيات المنظمة في الخارج لصالحها على وضع يمكن الإنتهاء معه إلى أن المنظمة أقرب إلى أن تكون أداة الحكومة في الخارج في مجال الهجرة والإستيعاب على وجه التحديد. إنها إذن قوة دعم للحكومة في الخارج. وبالمثل تشكل الوكالة اليهودية قوة دعم للحكومة، ولكن داخل الدولة، وفي ذات مجال المنظمة. والهيئتان - بهذا الوضع - يشتركان مع الحكومة في بعض المهام التي تقوم بها، وعلى وضع لا يمكن معه إغفال الحديث عنهما في سياق حديثنا عن القوى اللارسمية في «إسرائيل»، ولكن بالتحفظ الذي سبق أن نوهنا عنه والذي قوامه أن المنظمة - وكذلك الوكالة - لا يمكن إعتبارها جماعة ضغط أو مصلحة.

رابعاً : حركات «السلام» :

أدت حرب الإستنزاف التي شنتها مصر على «إسرائيل» في الفترة من مارس ١٩٦٩ حتى أغسطس ١٩٧٠ إلى إحساس اليهود بأحوال الحرب وفداحة إحتلال الأراضي العربية. ولأن الحياة هي أقدم شيء عند اليهود، فقد شهدت فترة حرب الإستنزاف ردود فعل عارمة من قطاعات عريضة من الإسرائيليين، طالبت بوضع حد للحرب، والوصول إلى سلام مع العرب بأى ثمن، ولو على حساب التنازل عن الأراضي التي أحتلت في العام ١٩٦٧<sup>(١)</sup>. ولئن أدت نتائج حربى ١٩٦٧، و ١٩٧٣ إلى إيناع الحركات اليمينية والدينية التي تنادى بفكرة «إسرائيل الكبرى»<sup>(٢)</sup>، فإن نفس النتائج أفضت إلى ظهور ما يسمى اليوم «حركات السلام».

وينظر إلى حركات السلام في «إسرائيل» اليوم على أنها الوريث لجماعة «حلف السلام» : بریت شالوم» التي ظهرت في العام ١٩٢٥ بهدف تأمين وضع اليهود في فلسطين كأقلية، وكذلك لحركة «الحارس الفتى : هاشومير هاتسعير» - ووريثها السياسي حزب المابام . ومهما يكن من أمر فإن كل حركات السلام في «إسرائيل» تركزت إلى فكرة رئيسية هي دفع القيادة

(١) بلغ عدد قتلى الإسرائيليين منذ نهاية حرب ١٩٦٧ حتى نهاية العام ٧٠ نحو (٨١٧) منهم (٦٣٧) من الجنود و (١٨٠) من المدنيين. انظر في هذا :

- رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (٢٢٤)، ربيع الأول ١٤١٨ هـ، أغسطس ١٩٩٧م)، ص : ١٨١ - ١٨٢، ٢٠٤.

(٢) يذكر أننا سنعرض لتأثير نتائج حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وعلى الحركات الدينية غير الحزبية بإسهاب - بإذن الله - في الفصل الخامس من الباب الثاني.



السياسية نحو الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والتوصل إلى سلام مع العرب يضمن أمن «إسرائيل». وتعد حركة «السلام الآن» أبرز حركات السلام تلك، وإلى جانبها يوجد عدد آخر من الحركات الصغيرة.

حركة «السلام الآن»: شالوم عخشاف<sup>(١)</sup>:

ظهرت هذه الحركة في أعقاب زيارة «أنور السادات» للقدس، وتعثر المفاوضات الإسرائيلية المصرية بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية، وذلك من خلال ما عرف بـ «رسالة الضباط»، حيث قام مجموعة من الضباط والجنود الإحتياط (أكثر من ٣٠٠ فرد) بتوجيه رسالة إلى رئيس الوزراء «بيغن» مؤكدين فيها أن «السلام الآن أفضل من أرض إسرائيل الكاملة». وكان مما جاء في هذه الرسالة أن: «الحكومة التي تفضل إسرائيل بحدود أرض إسرائيل الكاملة على السلام وعلاقات حسن الجوار تثير لديهم أفكاراً خطيرة، وأن الحكومة التي تفضل المستوطنات خارج الخط الأخضر على إنهاء النزاع التاريخي والبدء بعلاقات طبيعية في المنطقة تثير لديهم الكثير من التساؤلات حول عدالة وصدق قضيتهم .... وأن استمرار الحكم الإسرائيلي على مليون عربي يضر بالطابع الديمقراطي للدولة .... إن الأمن الحقيقي يكمن في السلام، وقوة الجيش الإسرائيلي تكمن في تضامن المواطنين معه ومع دولتهم».

وبمجرد نشر رسالة الضباط، استطاع أصحاب الرسالة جمع (٢٥٠) ألف توقيع على رسالتهم (حوالي ١٠٪ من جمهور الناخبين)، ولهذا ظهرت الحركة كحركة شعبية عفوية تعتمد على العمل الجماهيري من أجل السلام تحت شعار «السلام الآن أفضل من أرض إسرائيل الكاملة». وفي يوليو ١٩٧٨ نشر سبعون شخصية إسرائيلية مدنية بياناً في الصحف أعربوا فيه عن تعاطفهم الشديد مع الحركة. وكان جل هذه الشخصيات من نشطاء تكتل المعراخ الذين يسيطرون على أنشطة اقتصادية وتجارية ضخمة. وقد أثر قادة الحركة البقاء خارج الأطر الحزبية، بيد أن الحركة سرعان ما صارت أداة المعراخ في تعبئة الرأي العام الإسرائيلي ضد سياسات حكومة الليكود. وقد ضمت الحركة عدداً من أبرز رموز الثقافة والفكر: أدباء وأساتذة جامعات ورجال أعمال وجنرالات سابقين ووزراء سابقين، بجانب الآلاف من المتعاطفين مع الحركة وأهدافها.

وأكدت الحركة - منذ قيامها - أنها «حركة صهيونية في دولة لم تعد صهيونية». فالحركة الصهيونية حققت الحلم الصهيوني - في رأيها - غير أن تحكّم الجيش الإسرائيلي في نحو مليون

(١) انظر في شأن حركة السلام الآن:

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٧٢ - ٣٨٠.

- رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٦ - ١٩٤.

- محمود خالد، معسكر اليسار الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٢ - ١١٩.

عربي يُعرض الدولة للخطر. ومن هنا كان موقفها من عملية التسوية السلمية مع الدول العربية، والذي بدا واضحاً في «وثيقة مبادئ» وضعتها الحركة في العام ١٩٨٠، جاء فيها<sup>(١)</sup>:

- ترفض الحركة أن تكون «إسرائيل» دولة ذات قوميتين، كما ترفض أن يسيطر شعب على شعب آخر، ولهذا ترفض ضم الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى «إسرائيل».

- لا تطالب الحركة بالعودة إلى حدود الرابع من يونيو وإقامة دولة فلسطينية، فأمن «إسرائيل» هو على رأس إهتمامات الحركة، ولهذا فإن الحركة تطالب بعدم رفض أية مبادرة نحو السلام لانتناقض والأمن الإسرائيلي وثوابت الحركة، سواء أكانت مبادرة الحكم الذاتي أو مبادرة الخيار الأردني.

- على الفلسطينيين أن يعترفوا بحق «إسرائيل» في الوجود كدولة يهودية في حدود آمنة، وأن يتخلوا عن سياسة «الإرهاب»، وذلك نظير إقرار «إسرائيل» بحق الفلسطينيين في الوجود الوطني طالما أن هذا الحق الأخير لا يتعارض مع «أمن إسرائيل». ولهذا فالحركة تعتبر أنها تنظر إلى المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة لجماعة ذات هوية قومية وليس كمشكلة لاجئين.

- تؤيد الحركة الإستييطان الذي لا يشكل توسعاً على حساب الغير، وترى أن ثمة مواقع عسكرية إستراتيجية لا بد من السيطرة عليها حتى يتحقق الأمن، أما بقية عمليات الإستييطان في الضفة والقطاع فيجب إيقافها، على أن يتم بحث هذا الموضوع في إطار المفاوضات حول التسوية الدائمة.

- تؤمن الحركة بأن القدس عاصمة «إسرائيل» الموحدة.

وغنى عن البيان أن الحركة لا تُفرط في الثوابت الصهيونية، فكل ما تدعو إليه هو الحفاظ على أمن البلاد مقابل سلام مع العرب لم تحدد برامج الحركة معاملة. وإلى جانب نشاطها هذا، نظّمت الحركة - مع غيرها من حركات الإحتجاج - تظاهرات إحتجاجية على الغزو الإسرائيلي للبنان.

وقد عادت الحركة وحددت أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها - في ورقة بعنوان «موقفنا» صدرت في يناير ١٩٨٤ - على النحو التالي: ١ - إسرائيل التي تجسد الصهيونية كحركة تحرر

(١) انظر:

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٧٦ - ٣٧٧.

- محمود خالد، معسكر اليسار .....، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٤ - ١١٥.

قومي للشعب اليهودي، ٢ - إسرائيل التي تعيش بأمن وسلام مع جاراتها، ٣ - إسرائيل التي يتمتع مواطنوها بالمساواة والحرية بلا فرق بسبب الدين والقومية، ٤ - إسرائيل التي تستطيع أن تكون مركزاً لهجرة وتضامن يهود المهجر معها. ورأت الحركة أن «لشعب إسرائيل رابطة روحية مع أرض إسرائيل بجميع أرجائها، إلا أن وجود شعبين في البلاد يلزم بتقسيمها، بحيث يشكل هذا التقسيم أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها السلام»<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن الحركة عانت كثيراً إبان حكم الليكود في الثمانينيات، حيث ظلت أداة حزب العمل لتحريك الشارع الإسرائيلي ضد سياسات الحكومة. ومع عودة حزب العمل إلى الحكم - وشريكه اليساري ميرتس - عام ١٩٩٢ صارت الحركة أكثر نفوذاً وفعالية ولاسيما أن شخصيات بارزة مؤيدة للحركة أضحت في مناصب وزارية في الحكومة العمالية، حال «شولاميت ألوني» - زعيمة ميرتس وقتذاك - و«يوسى ساريد»، وغيرهما. وعلى صعيد آخر، لاقت الحركة - بطبيعة الحال - معارضة شديدة من حركات الإستهيطان في الضفة الغربية، وخاصة حركة غوش أمونيم، التي اعتبرت حركة السلام الآن قد تخلت نهائياً عن الصهيونية.

وفي الإجمال، تمارس الحركة الضغط على الحكومات الإسرائيلية في اتجاه الوصول إلى سلام مع الدول العربية نظير التنازل عن أجزاء من الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، وذلك بهدف نهائي هو أمن «إسرائيل». وهي تلجأ إلى أسلوب التظاهرات الاحتجاجية، وتعبئة الرأي العام الإسرائيلي لخدمة هذا الهدف<sup>(٢)</sup>. وفيما عدا ذلك، فليس للحركة أي نفوذ إنتخابي يعتد به.

وبجانب حركة السلام الآن، ثمة عدد آخر من حركات السلام، تتسم بصغر حجم جمهورها، وبمحدودية نفوذها ونشاطاتها. ومن هذه الحركات حركة «الشرق من أجل السلام : همزراح لمن شالوم»، وهي حركة سلام تأسست في ٢٩ مايو ١٩٨٣ على يد عدد من المفكرين والمثقفين - من أصول شرقية - بهدف تغيير المجتمع الإسرائيلي عن طريق تعزيز القيم اليهودية والتسامح الشرقي والتفاهم (على حد تعبير قادة الحركة). وتسعى الحركة إلى توسيع نطاق الوعي السياسي لدى اليهود الشرقيين والتصدي للفكرة القائلة بتطرفهم ومعاداتهم للسلام، ولهذا تنادي

(١) غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٧٩.

(٢) كان أبرز التظاهرات التي نظمتها حركة السلام الآن التظاهرة الإحتفالية في ٤ نوفمبر ١٩٩٥ في ساحة «ملوك إسرائيل» بتل أبيب تأييداً لسياسات حكومة رابين نحو التسوية مع العرب، والتي إنتهت بمقتل «رابين».

الحركة بالسلام والتعايش مع العرب، وبالقضاء على كل صور التمييز ضد الشرقيين وضد العرب، وتعارض الإستهيطان وكل عمليات الإرهاب والتعصب<sup>(١)</sup>.

ونمة حركتا سلام دينيتان في «إسرائيل» هما : حركة «القوة والسلام» وحركة «سبل السلام». وتشكل الحركة الأولى من مجموعة من المثقفين وعدد من أساتذة جامعة بار إيلان الدينية. أما الحركة الثانية فيقودها زعيمان روحيان هما الحاخامان «يهودا عميطال»، و «أهارون ليختنشتاين». وهذه الحركة الأخيرة تعارض الإستهيطان في الأماكن المكتظة بالعرب فقط، وتدعو إلى عدم تجاهل القواعد الأخلاقية وحقوق الآخرين<sup>(٢)</sup>.

(١) رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية ..... مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) ومن حركات السلام الأخرى : منظمة «صداقة : ريعوت»، وحركة «بتسليم»، وحركة «كتلة السلام : جوش شالوم»، و «المركز اليهودي العربي للسلام : بيجمات حفيفا»، وحركة «جيل السلام : دورشالوم»، وحركة «حركة النساء المنشحات بالسود : هناشيم بشاحور»، وغيرها. وتدعو كافة هذه الحركات إلى إقامة سلام مع الفلسطينيين والقضاء على التفرقة العنصرية ضد العرب بهدف الحفاظ على أمن «إسرائيل»، أى الحفاظ على حياة اليهود. أما فيما عدا ذلك فكلها يؤمن بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ولا يفرط في الثوابت الصهيونية. انظر في شأن حركات السلام الإسرائيلية تلك : المرجع السابق، ص: ١٩٦ - ١٩٨.

الباب الثانى

فى

الأحزاب والجماعات الدينية فى « إسرائيل »  
ودورها فى الحياة السياسية



تمهيد (١) :

يستهدف هذا الباب إلقاء الضوء على الأحزاب والجماعات الدينية في «إسرائيل»، ودورها في الحياة السياسية، وسوف يتم ذلك - بعون الله - من خلال فصول خمسة، يتناول الأول الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية في «إسرائيل»، ويعرض ثانيها لنشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمي، وينصب الإهتمام في ثالثها على الدولة والدين في «إسرائيل». أما الفصل الرابع فيعالج دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية في «إسرائيل» من خلال مطلبين إثنين، يتناول الأول دور هذه الأحزاب في تشكيل الإئتلافات الحكومية، ويعرض الثاني لمواقف هذه الأحزاب من المسائل المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل». وفي الفصل الخامس والأخير نعرض للجماعات الدينية غير الحزبية ودورها في الحياة السياسية.

(١) تتعين الإشارة - هنا - إلى أن هناك العديد من الجماعات والحركات والمنظمات والمليشيات والجمعيات الدينية الأخرى، ينشط معظمها في مجال تعزيز الإستهيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودفع أهلها العرب إلى ترك أراضيهم بكافة الوسائل بما فيها الإرهاب والتفكيك والتحليل والتزوير. كما تتشابه أفكارها وأهدافها مع أفكار وأهداف حركتي غوش أمونيم وكاخ. ومن هذه الحركات : «هذه الأرض لنا: زو أر ترينو»، «منظمة سيف داود»، «مجموعة معهد الهيكل، وحركة «الحشمونيين»، «حركة جبل البيت»، حركة «أبناء يهودا» و«جماعة ناج الكهنة : عطريرت كوهانيم».

## الفصل الأول

فى

الجدور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية

- دهليز

- المبحث الأول : موقع الدين فى بناء الصهيونية السياسية.

- المبحث الثانى : التيار اليهودى الأرثوذكسى : اليهودية الأرثوذكسية والحسيدية.

- المبحث الثالث : الصهيونية الدينية.

- المبحث الرابع : الأرثوذكسية المتشددة.

## الفصل الأول فى الجزور الأيدولوجية للأحزاب والجماعات الدينية

دهليز :

ترتبط الأحزاب والجماعات الدينية فى « إسرائيل » بإيدولوجيات مستمدة من الديانة اليهودية، وتلتقى فى برامجها السياسية على المطالبة باحترام أحكام « الشريعة اليهودية : الهالاخاه » فى المجتمع. وقد انقسمت هذه الأحزاب والجماعات إزاء الصهيونية السياسية إلى فريقين رئيسيين هما :

**الفريق الأول :** يعترف بالصهيونية، ويتسم بالخروج على الفكرة التى آمن بها عامة اليهود والداعية إلى إنتظار « المسيح المخلص » بهدف قيادة اليهود نحو فلسطين لإقامة « مملكة إسرائيل »، وبالإيمان بفكرة الحركة الصهيونية الداعية إلى عدم إنتظار « المسيح » والإعتماد على عمل اليهود أنفسهم بهدف « العودة » إلى فلسطين لإقامة الدولة. وقد سميت أفكار هذا الفريق « الصهيونية الدينية ». ومن الأحزاب الممثلة له : « الحزب الدينى القومى : المفدال » ، والأحزاب والجماعات المنشقة عليه.

**الفريق الثانى :** لايعترف بالصهيونية، ويرى أن « خلاص » اليهود لايمكن أن يتم بجهود بشرية، وإنما على يد « المسيح المخلص » الذى سيرسله « الرب » للقيام بهذا العمل وإقامة « مملكة إسرائيل » على « أرض إسرائيل : إرتز إسرائيل » وقد نعتت أفكار هذا الفريق بـ « اليهودية الأرثوذكسية المتطرفة أو المتشددة ». ومن بين القوى الممثلة لهذا الفريق : حزب «رابطة إسرائيل : أغودات إسرائيل » ، والأحزاب والجماعات المنشقة عليه.

وفى هذا الفصل ستعرض - بإذن الله - للجزور الأيدولوجية للأحزاب والجماعات الدينية فى « إسرائيل »، وذلك من خلال مباحث أربعة ، يكشف أولها عن موقع الدين اليهودى فى الصهيونية السياسية ، ويعرض ثانيها للتيار الأرثوذكسى أو ما يسمى اليهودية الأرثوذكسية ، أما ثالثها فيتناول الصهيونية الدينية، ويتضمن المبحث الرابع الحديث عن الأرثوذكسية المتشددة أو المتطرفة.

### المبحث الأول

#### موقع الدين فى بناء الصهيونية السياسية

تمثل الصهيونية السياسية - الأيدولوجية الرسمية لدولة « إسرائيل » - أحد الحلول التى ظهرت بين يهود أوروبا للمشكلة التى واجهتها الجماعات اليهودية نتيجة لعمليات



التحرير التي تعرضت لها في أوروبا في أعقاب التطورات الناجمة عن عصر النهضة الأوربي في أواخر القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر. لقد سبق أن ذكرنا<sup>(١)</sup> أن عمليات التحرير تلك قد وضعت الجماعات اليهودية في أوروبا أمام العديد من التساؤلات : كيف يكون المرء يهودياً يدين بالتوراه والتلمود في حياته وفكره ، وألمانيا أو فرنسياً يدين بالولاء لوطن وحكومة ويعيش ثقافة وحضارة مغايرة لما جاء في كتبه المقدسة ؟ ، وكيف يوفق اليهودي بين العلمانية، التي فصلت الدين عن السياسة وأدت إلى جعل اليهود مواطنين في المجتمعات الأوربية، وبين « الدين اليهودي » القائم على تمييز وتمايز اليهود عن غيرهم من الشعوب ؟. ولقد إنتهينا إلى أن مفكرى اليهود وعامتهم قد إنقسموا إزاء هذه المشكلة إلى العديد من الاتجاهات (الأرثوذكسي ، الإصلاحى ، المحافظ ، التجديدي) إلى أن ظهرت الحركة الصهيونية لتشكل هي الأخرى حلاً جديداً.

لقد تمحورت الفكرة الصهيونية حول أن اليهود يشكلون - أينما وجدوا - « شعباً واحداً » ، وأنهم كانوا دوماً عرضة لكل أنواع وصنوف الإضطهاد والتمييز. ولما كانوا غير قابليين للإندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها فإن الحل الناجع الكفيل بوقف عمليات الإضطهاد والتمييز إنما يكمن في أن يكون « للشعب اليهودي » « وطن قومي » خاص به في فلسطين وذلك على غرار غيره من الشعوب وإستناداً إلى مبدأ القوميات<sup>(٢)</sup>.

لقد إستندت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر إلى عنصر الدين جاعلةً منه ركيزة أساسية في المطالبة بدولة قومية خاصة باليهود ، وذلك في وقت كان فيه مبدأ القوميات يشكل زى العصر. لقد راح دعاة هذه الحركة يرتكزون إلى مبدأ القوميات ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في المطالبة بـ « العودة » إلى فلسطين بغية إقامة « دولة قومية » لليهود هناك وعلى أساس أن الشعوب الأوربية التي صممت على أعمال حقها في تقرير مصيرها بإقامة دول قومية لن تراجع منطقتها بالنسبة لليهود<sup>(٣)</sup>.

لقد كان النموذج المعاصر للدولة القومية في أوروبا يقوم على الفصل بين الدين والدولة

(١) وذلك كما ورد في المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الدراسة.

(٢) انظر في هذا المعنى :

- إسماعيل راجي الفاروق، الملل المعاصرة في الدين اليهودي، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٩ - ١١٢.  
- Orr, A.; Israel : Politics, Myths and Identity Crises (Pluto Press, London, 1994), P. : 15 - 16.  
- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion in Israel : Traditional Judaism and Political Culture in the Jewish State (University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1983), P. 21 - 22.

(٣) انظر في ذلك :

- محمد طه بدوي، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٧ - ٤٠٨.

وإحلال الرباط القومي محل الرباط الديني، وذلك كرد فعل على تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى في أوروبا. كما إستطاعت الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩م صياغة شكل الدولة « العلمانية » التي تقوم على مبادئ الحرية الفردية ، والمساواة بين الأفراد جميعاً ، والفصل التام بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة الزمنية. إنه مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة التي قامت عليه الدول القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>.

وقد راحت الحركة الصهيونية تتقنع بالإيمان بفكرة « الولاء القومي » بقصد تحقيق هدفين إثنين :

- تجنيب اليهود عمليات الإضطهاد والتمييز التي كانوا يتعرضون لها في المجتمعات المسيحية الأوربية بسبب إنتمايتهم الديني.

- إتخاذ هذه الفكرة مبرراً تؤيد به الحركة مطالبها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ومن هنا يتضح التناقض العميق بين الأسس الفكرية التي قامت عليها الفكرة الصهيونية وبين فكرة القومية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، ويتضح الدور الذي قام به دعاة الحركة الصهيونية - التي هي حركة سياسية بأهدافها ووسائلها - في توظيف عنصر الدين في تحقيق أهداف حركتهم.

لقد كان الدين - لدى دعاة الصهيونية السياسية - أحد الأساليب الناجعة في تحقيق أهدافهم على الرغم من أنهم لم يكونوا من صفوف التيار اليهودي الأرثوذكسي ، حيث كان معظمهم من الملحدون الذين لا يعيرون الدين أدنى اهتمام. لقد أدرك هؤلاء أهمية عنصر الدين في توحيد صفوف الجماعات اليهودية خلف دعوتهم ، وفي جذب أفرادها - وبخاصة المتدينين منهم في شرق أوروبا - نحو الهجرة إلى فلسطين<sup>(٢)</sup>.

لقد راح دعاة الصهيونية يستخرون الدين اليهودي في خدمة أغراضهم الذاتية عن طريق إستخدام المقولات والأساطير الدينية - بعد إفراغها من محتواها الديني - في خطابهم

(١) لمزيد من التفاصيل حول النموذج المعاصر للدولة القومية والمبادئ التي قامت عليها، انظر :

- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص : ٤١ وما بعدها.

- عبد العزيز صقر، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٠ - ٢٦٨.

وحول مفهوم الدولة العلمانية انظر :

- المرجع السابق، ص : ٢٧٢ - ٢٧٥.

- يوسف القرضاوى، الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه (دار الصحوة للنشر ، القاهرة، ١٩٨٧)، ص : ٤٨ - ٥٩.

(٢) انظر في هذا المعنى :

- جورجى كتان، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٩.

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٢ - ١٣٤.

السياسي، وذلك بهدف كسب الشرعية من جهة وتجنيد عامة اليهود خلف دعوتهم من جهة أخرى. لقد تحولت فكرة « أرض الميعاد : صهيون »، وفكرة « شعب الله المختار » إلى برامج سياسية للحركة الصهيونية، في نفس الوقت الذي راح فيه دعاة الحركة يتجاهلون الأفكار والمقولات الدينية التي تتعارض مع أهدافهم حال فكرة « إنتظار المسيح المخلص »<sup>(١)</sup>.

فمفهوم « أرض الميعاد » أو « صهيون » مفهوم ديني حيث « صهيون » هو المكان الذي إختاره الرب وإصطفاه « بالمعنى الديني » لشعبه المختار للسكن فيه. إن الإستيطان في صهيون من « المتزفوت » أي « الواجبات الدينية التي فرضها الرب على اليهود »، ولهذا فهو إرتباط ديني فقط، وهذا ما قام به كثير من اليهود عبر التاريخ. أما دعاة الصهيونية فلم ترتبط « الأرض المقدسة » عندهم بهذا المعنى الديني، فصهيون عند « هرتزل » مجرد « فرصة للإستيطان والإستثمار »، وهذا ما دفعه إلى إدخال العوامل المناخية والجيولوجية في تحديد موقع صهيون الجديدة. أما عند « ليونسكر » فإن الهدف هو « أن نملك أرضاً وليس الحصول على الأرض المقدسة »، بل إن هذا الأخير صرح قائلاً : « بأن اليهود يجب ألا يتعلقوا بفلسطين، وألا يحلموا بإستعادة يهودا القديمة ». أما الحاخام « شنيورسون » المعادي للصهيونية فقد لاحظ في العام ١٩٠٣ « عدم وجود حب حقيقي لصهيون لدى الصهاينة ». وبعد أن وقع الإختيار على فلسطين، فإن « هرتزل » لم يأل جهداً في تأكيد « الطبيعة اللادينية » لهذا الإختيار بأن راح يؤكد على أن الصهاينة « لا يطالبون بالقدس ولا بأرض إسرائيل التاريخية » وإنما « بالأرض العلمانية الدنيوية فقط »<sup>(٢)</sup>.

وكما رفض الصهاينة المعنى الديني لمفهوم « صهيون »، رفضوا أيضاً المعاني الدينية المتعددة لفكرة « الشعب اليهودي أو شعب الله المختار »، فها هو « ماكس نورداو » يؤكد على « أننا لا نريد أن نكون مجرد طائفة دينية، بل نريد أن نكون شعباً كبقية الشعوب »<sup>(٣)</sup>. أما « هرتزل » فقد عرّف « الأمة اليهودية » - في شهادة له أمام « اللجنة الملكية البريطانية لشؤون هجرة الأجانب » في العام ١٩٠٢ - بقوله : « سوف أعطيكم تعريفى للأمة،

(١) انظر في ذلك :

- عبد الوهاب المسيري : الأيديولوجية الصهيونية ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص : ٢١٦ - ٢٣٢ .

- صلاح الزرو ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٥١ - ١٥٢ .

- Liebman, S. and Don - Yehiya, E.; Op. cit., P. : 181 - 184.

- Liebman, S.; Religion and Democracy in Israel in : Sprinzak, E. and Diamond, L.; Op. cit., P. : 279 - 280.

- Butt, G.; Behind the Star : Inside Israel Today (Constable, London, 1990), P. : 100 - 102.

(٢) انظر في ذلك بتفاصيل موسعة :

- عبد الوهاب المسيري ، الأيديولوجية الصهيونية ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص : ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص : ٢٢٢ .

ويستطاعتكم إضافة نعت « اليهودية » إليها : « الأمة هي ..... جماعة تاريخية من الناس تتمتع بتماسك ظاهر للعيان يشدها إلى بعضها البعض عدو مشترك. هذه هي نظرتي إلى الأمة، ولو أضفتم لفظة ( اليهودية ) لحصلتم على ما أفهمه بالأمة اليهودية .. والعدو المشترك هو المعادى للسامية »<sup>(١)</sup>.

وفوق ما تقدم رفض الصهاينة أيضاً مفهوم « المسيح المخلص »، فالمعنى الديني يعني أن ينتظر اليهود - أينما كانوا - في صبر وأناة إرسال الله المسيح إلى الشعب اليهودي، ومن هنا فمن الكفر التدخل في الإرادة الإلهية وتقرير موعد بدء « العصر المسحاني ». ولهذا تعتبر بعض نصوص التلمود « عودة » اليهود إلى فلسطين بالقوة مخالفة أكيدة للوصايا الإلهية. وقد أكد « هرتزل » - أمام الملك « فيكتور امانويل » الثالث ملك إيطاليا - على أن اليهود يؤمنون بفكرة المسيح المخلص « في الأوساط الدينية فقط، أما في دوائرنا الأكاديمية المستتيرة فليس لمثل هذه الفكرة من وجود بطبيعة الحال »، كما أن « بن غوريون » وصف فكرة « عودة المسيح » بأنها « شديدة السلبية ». أما « نورداو » فقد أوضح بجلاء الفرق بين « الصهيونية السياسية الحديثة »، وبين « الصهيونية الدينية القديمة » بقوله أن الأولى « سياسية، وليست كالأخرى دينية صوفية؛ فهي غير مرتبطة بالرؤى المسيحية، ولا تتوقع العودة إلى فلسطين بمعجزة، بل ترغب في إعداد طريق العودة بجهودها الخاصة »<sup>(٢)</sup>.

ولا يعني رفض دعاة الصهيونية السياسية للدين اليهودي، إبتعادهم نهائياً عنه وتحييدهم له، فلقد لجأ هؤلاء إلى الدين اليهودي في سعيهم إلى إكتساب الشرعية وسط الجماعات اليهودية المختلفة، وبخاصة المتدنية منها، وتجنيد أفرادها وراء دعوتهم. لقد راح دعاة الصهيونية يضيفون على أنفسهم صبغة دينية تظهر الصهيونية كما لو كانت إمتداداً لليهودية وليست نقيضاً لها<sup>(٣)</sup>. وهكذا حول هؤلاء الدين اليهودي إلى أداة ينفذون بها مآربهم وأهدافهم.

وفي هذا الإطار، إتجه رواد الصهيونية إلى الدين اليهودي بغية الحصول على رموزه وأفكاره وأعياده، حيث شكل التراث الديني معيناً لا ينضب أمام مفكرى الصهيونية في خلق الرموز والأعياد والأساطير التي قامت في دولة « إسرائيل » فيما بعد، والتي أضحت رموزاً وأعياداً وأساطير قومية<sup>(٤)</sup>. لقد وجد دعاة الصهيونية أن الصياغة الدينية لدعوتهم ستجد قبولا

(١) ورد ذلك في :

- أسعد زروق ، الدولة والدين في إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٠ .

(٢) راجع بتفصيل مطول :

- عبد الوهاب المسيري ، الأيديولوجية الصهيونية ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٤) انظر في هذا الصدد بتوسع فصول الكتاب التالى المختلفة :

- Liebman, C. and Don - Yehiya E., Op. cit.

وكذلك :

- Orr, A., Op. cit., P. : 29 - 31.

قبولاً في أوساط الجماعات اليهودية المختلفة اجتماعياً وعرقياً وحضارياً وثقافياً واقتصادياً، وذلك من خلال « الإبقاء على مستوى من التجريد والإبهام وعدم التحديد، الذي يسمح بكثير من التفسيرات والمضامين الدينية واللا دينية »<sup>(١)</sup>.

ولعل في استعراض رؤى وأفكار رواد الحركة الصهيونية - في موقفهم من الدين - ما يؤكد ذلك<sup>(٢)</sup>، ف « ثيودور هرتزل » مؤسس الحركة ذاته كان صلتته بالدين في أدنى الحدود، وكانت ثقافته اليهودية محدودة جداً<sup>(٣)</sup>، كما أنه كان يرى حتى فترة متأخرة من شبابه أن الحل الأمثل للمشكلة اليهودية إنما يكون بالاندماج التام داخل المجتمعات الأوروبية واعتناق المسيحية. وكان « هرتزل » قد تعمد أثناء زيارة له للقدس إنتهاك العديد من الشعائر الدينية اليهودية، هذا فضلاً عن أنه لم يقم بختان ولده الوحيد الذي تنصر فيما بعد<sup>(٤)</sup>.

وقد ظهر إبتعاد « هرتزل » عن الدين جلياً حينما أراد أن يقرأ في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الصهيوني الأول عبارة دينية بالعبرية، فكتبت له بحروف لاتينية لجهله بالعبرية وبالبيدشية أيضاً<sup>(٥)</sup>. ولقد عبّر « هرتزل » في يومياته عن آرائه وموقفه من الدين، حيث قال

(١) ورد ذلك في :  
- عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، القسم الأول، ص : ٢٢٦، ولزيد من التفاصيل نفس المرجع، ص : ٢٢٦ - ٢٢٢.

(٢) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن الدين لم يكن المقوم الوحيد في خلق « القومية اليهودية » لدى دعاة الصهيونية، فلقد أدرك هؤلاء أن الدين لوحده لا يصلح كأساس للقومية، ومن هنا فقد اتجهت جهودهم إلى زعم روابط وأسس أخرى يدعمون بها دعوتهم القومية فكان إدعائهم بأن لليهود - أينما وجدوا - تراثاً تاريخياً مشتركاً، وأنهم خضعوا على طول تاريخهم لمحاولات إضطهاد وتمييز لم يخضع لها غيرهم من الشعوب. وكان السبيل القوي إلى تدعيم تلك الروابط والأسس هو إحياء اللغة العبرية وجعلها الوشيعة المثلى التي تربط بين شتات اليهود في كل مكان. انظر في هذا:

- عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٩ - ٦٠.

- عبد السمیع الهراوي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥.

- قدری حفنی، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢١.

- Beilin, Y.; Op. cit., P. : 1.

- Sicker, M.; Op. cit., P. : 95 - 110.

- Eisnstadt, S. N.; Jewish Civilization : The Jewish Historical Experince in a comparative Perspective (State University of New York Press, New York, 1992), P. : 141 - 153.

(٣) انظر :

- أمتون روبنشتاين، مراجعة الحلم الصهيوني من هرتزل إلى غوش أمونيم، ترجمة : محمد نجاة العظم (مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٢)، ص : ٣١.

(٤) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٩ ولزيد من التفاصيل حول شخصية هرتزل، انظر :  
- Jacobs, L.; The Jewish Religion : A companion (Oxford University Press, 1995), P. : 237 - 238.

(٥) هدى عبد السمیع حجازی، بعض كلاسكيات الرفض اليهودي للصهيونية، عالم الفكر : الصهيونية (١) (المجلد الرابع عشر، العدد الأول، أبريل، مايو، يونيو، ١٩٨٣، الكويت)، ص : ١٤٦.

في عام ١٨٩٥ م<sup>(١)</sup> : « لقد قلت طبعاً للرابي الأكبر في لندن، كما سبق أن قلت لـ « زادوك كهن »، رابي باريس الأكبر، إنني لا أخضع لأي دافع ديني، في مشروعى، ولا ريب أنني أحترم إيمان آبائي، على الأقل بقدر ما أحترم أشكال الإيمان الأخرى ». وحينما سأله مراسل « الجويش كرونیکل » في لندن عن علاقته بالكتاب المقدس أجاب هرتزل - وكما سجل في يومياته - قائلاً : « أنا مفكر حر، ومبدأ حركتنا سيكون أن لكل إنسان أن يبحث عن خلاصه بطريقته .. »<sup>(٢)</sup>.

وفي كتابه « الدولة اليهودية » نشاهد العديد من العبارات التي يحذر بها هرتزل من تدخل الدين ورجاله في شؤون الدولة<sup>(٣)</sup> :

« سوف نترك لكل إمري حرية الوصول إلى خلاص نفسه بطريقه الخاص ».

« سوف يلقي المتسلطون المتدينون، إذا حاولوا التدخل في إدارة شؤون الدولة، مقاومة عنيدة وشديدة من جانبنا ».

« لن نسمح بظهور أية نزعات ثيوقراطية تنصدر قيادتنا من جانب الكهنوت وسوف نعمل على إبقاء كهنتنا داخل حدود المعابد، كما سنحصر بالمثل جيشنا داخل حدود معسكراته، وسوف يتلقى جيشنا وكهنتنا منا كل إحترام رفيع بقدرما تستحقه وظيفتهما القيمتان، ولكنهما لا يجب أن يتدخلتا في إدارة شؤون الدولة التي تخلع عليهما مكانة سامية، وإلا فسيجلبان علينا صعوبات في الداخل والخارج »<sup>(٤)</sup>.

وبرغم خلفية « هرتزل » الثقافية تلك إلا أنه لم يتجاهل أهمية عنصر الدين، وأهمية دعم الحاخامات ورجال الدين لدعوته، حيث إعتبر الدين أداة من أدوات توحيد صفوف اليهود خلف فكرته، ورأى في الحاخامات ورجال الدين « ضباط إتصال » بين حركته من جهة وجموع اليهود في كل مكان من جهة أخرى. لقد ناشد « هرتزل » يهود العالم أثناء خطابه في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ م قائلاً : « إن الصهيونية هي عودة إلى أحضان اليهودية قبل الرجوع إلى أرض صهيون »<sup>(٥)</sup>. وفي كتابه السابق الإشارة إليه عبارات تؤكد على أهمية الدور الذي على الدين ورجاله القيام به :

« نحن نشعر برابطتنا التاريخية عن طريق عقيدة الآباء والأجداد فقط ... »<sup>(٦)</sup>.

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٠.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) ثيودور هرتزل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٤.

(٤) المرجع السابق، ص : ١٢١.

(٥) أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٥.

(٦) ثيودور هرتزل، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٨.



« إن حاخاماتنا الذين نوجه إليهم دعوة خاصة سيكرسون طاقتهم في خدمة فكرتنا، وسوف يغرسون هذه الفكرة في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والإرشاد من على منابر الصلاة »<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن « هرتزل » لم يطالب في المؤتمر الصهيوني الأول بفلسطين إلا أنه عبر في يومياته عن أنها « مقر الأجداد الذي لا ينسى عند شعبنا وأن اسمها يؤلف برنامجاً سياسياً ويجذب الجماهير الدنيا بقوة »، وهو في هذا يسخر فكرة « العودة إلى أرض إسرائيل » بهدف إثارة حماسة اليهود وحملهم على الهجرة إلى فلسطين<sup>(٢)</sup>.

وليس مما شك فيه أن إرباط الحركة الصهيونية بـ « أرض إسرائيل » هو أصل ديني<sup>(٣)</sup>، وهو في نفس الوقت عماد الفكرة الصهيونية. ولعل الفارق بين رؤية الصهيونية والرؤية الدينية لفكرة العودة إلى « أرض إسرائيل » هي أن الرؤية الأولى ترى في العودة خلاص دنيوي وقومي، وتنظر إلى فلسطين (أرض إسرائيل) على أنها ملاذ اليهود من الشقاء، أما الثانية فتري أن العودة تمثل خلاصاً دينياً روحياً سيتحقق حينما يرسل الرب مسيحه المخلص إلى « أرض إسرائيل » ليحكم بالتوراه وقيم « مملكة إسرائيل »، وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

ولم يكن « هرتزل » وحده صاحب هذا المنهاج، إذ كان معظم رواد ودعاة الحركة الصهيونية على شاكلته<sup>(٤)</sup>، فالألماني، صديق هرتزل المقرب، « ماكس نورداو » (١٨٤٩ - ١٩٢٣) كان ملحداً يجهر بالإلحاد وكان يرى أنه سيأتي يوم « يأخذ فيه كتاب هرتزل وضعاً مساوياً لوضع الكتاب المقدس حتى لدى خصومه من المتدينين »، بل أنه حينما سئل عن مستقبل يوم السبت وعن رأيه في استبداله بيوم الأحد، على عادة الشعوب الأوروبية، لم يرفض هذا الاحتمال<sup>(٥)</sup>. وقد حمل « نورداو » بشدة على الديانة اليهودية من خلال إنتقاده

(١) المرجع السابق، ص: ٩٧.

(٢) انظر في ذلك :

- جورجى كنعان، سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص: ١١١.

وتجدر الإشارة - في هذا الصدد - أن جل الكتابات التي تتكلم عن هرتزل تصفه بأنه كان ملحداً لا يميز الدين إهتماماً، غير أن « أدوين رايت » الدبلوماسى الأمريكى يرى أن هرتزل كان هدفه إعادة الدولة اليهودية القديمة وأنه أعطى لنفسه مظهراً علمانياً في الوقت الذي كان فيه يهودياً متحمساً ومتعصباً وهى ذات الفكرة التي يرددها بعض الكتاب العرب والمسلمين أيضاً. انظر لمزيد من التفاصيل حول رؤية «رايت»:

- أدوين رايت؛ التفضيل الصهيوني للشعب، ترجمة: إبراهيم الراهب (منشورات الصمود العربى، نيقوسيا، ١٩٨٥)، ص: ٩٧ - ٩٨.

(٣) رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٦.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل عن رواد الحركة الصهيونية وبعدهم عن الدين :

- Eisenstadt, S. N.; Op. cit., P.: 156 - 158.

(٥) راجع في ذلك :

- عبد الوهاب المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، القسم الأول، ص: ٢١٥.

- رشاد عبد الله الشامي، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠.

للتقاليد اليهودية بإسم العلم والفلسفة في كتابه « أكاذيب حضارتنا التقليدية » الذي نشره عام ١٨٨٣. وفي خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الأول هاجم بعنف فكرة إنتظار مجئ المسيح المخلص ورأى أن معاداة السامية لم تترك مجالاً أمام هذا النوع من الخلاص<sup>(١)</sup>.

أما « حاييم وايزمان » (١٨٦٤ - ١٩٥٢) الذي تزعم المنظمة الصهيونية العالمية في الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٤٦ فقد كان يتلذذ بمضايقة الحاخامات بشأن الطعام المباح شرعاً<sup>(٢)</sup>. وبرغم ذلك فقد كان يرى - كما جاء في يومياته<sup>(٣)</sup> - أن الدافع الدينى لديه مقدرة فريدة لا يستعاض عنها في إيقاظ طاقات الشعب اليهودى.

وهكذا يمكن القول أن الحركة الصهيونية - التى هى حركة سياسية بأهدافها ووسائلها - راحت تستخدم الدين بمهارة فائقة ودأب متصل بهدف التخفى برداء ديني، وصيغ دعوتها بصبغة دينية تضمن توحيد صفوف اليهود وحملهم على الهجرة إلى فلسطين. وذلك دون أن يكون هدفها إحياء « مملكة إسرائيل » القديمة أو حتى التمهيد لظهورها في المستقبل.

هذا، وقد إنقسم اليهود المتدينون - إزاء موقفهم من الصهيونية - إلى فريقين رئيسيين، الأول يناصر الصهيونية وهو ما أطلق عليه « الصهيونية الدينية »، والثاني يعارضها ويقف لها بالمصاد وهو مايسمى « الأرثوذكسية المتشددة أو المتطرفة »، وهذا ما سوف نتناوله في المباحث الثلاثة التالية، بعون الله. بيد أنه لا بد من أن نشير إلى أن ثمة تياراً دينياً عارض الصهيونية وناصبها العداء من خارج صفوف التيار الأرثوذكسى، إذ أدرك اليهود المتدينون منذ ظهور الدعوة الصهيونية أنها دعوة سياسية قومية<sup>(٤)</sup> برغم وجود عدد من الحاخامات والمتدينين بين صفوفها، ومن هنا عارض العديد منهم الحركة الصهيونية :

\* لقد أصدرت الهيئة الإدارية لإتحاد الحاخامين الألمان بياناً إحتجاجياً ضد الدعوة الموجهة إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول، بل إن العديد من المصادر التاريخية تذكر أن

(١) سيد فرج راشد؛ دراسات في الصهيونية وجذورها (دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٢)، ص: ٩٦ - ٩٧.

(٢) ورد ذلك في :

- عبد الوهاب المسيرى؛ الأيديولوجية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، القسم الأول، نفس المكان.

(٣) Weizmann, C.; Trial and Error : The Autobiography (Hamish Hamilton, London, Third Impression, 1949).

(٤) حرى بالذكر هنا إلى أن معارضة اليهود المتدينين للدعوة الصهيونية لا ترتد فقط إلى كونها دعوة سياسية قومية علمانية، وإنما أيضاً بسبب خروجها عن فكرة إنتظار « المسيح المخلص » الذي على يديه ستقام الدولة اليهودية كما يعتقدون، أى أنها تتعجل الخلاص، الذي سيتم على يد الرب، وذلك بوسائل بشرية ودنيوية، انظر في هذا :

- عزمى بشارة؛ دوامة الدين والدولة في إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية عدد (٣) صيف، ١٩٩٠)، ص: ٢٨.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٢.

- Cohen, E., The Changing Legitimations of the State of Israel in : Medding, P. Y., Op. cit., P.: 145.

السبب الرئيسي وراء تغيير مكان عقد هذا المؤتمر من « ميونيخ » - حيث كان من المقرر أن يعقد هناك - إلى مدينة « بازل » في سويسرا يتمثل في عداء « مجلس الحاخاميين الألماني » والجالية اليهودية في « ميونيخ » للدعوة الصهيونية، ومما جاء في ذلك البيان<sup>(١)</sup>:

« إن الدعوة إلى عقد مؤتمر صهيوني وإذاعة جدول أعمال هذا المؤتمر أدت إلى بث تصورات خاطئة ومضللة عن مضمون التعاليم اليهودية، وحول الأمانى والتطلعات التي تجيش في نفوس معتققيها، وهذا يرغم الهيئة الموقعة أدناه على إصدار البيان التوضيحي التالي :

أولاً : إن مساعى الذين يسمون أنفسهم بالصهيونيين، وهى المساعى الرامية إلى تأسيس دولة قومية يهودية فى فلسطين، تتنافى مع العقائد المتصلة بإنتظار مجئ المسيح فى اليهودية، والتي توجد فى الكتاب المقدس وفى المصادر المتأخرة للديانة اليهودية.

ثانياً : إن اليهودية تلزم معتققيها بالواجب التالى : العمل على خدمة الوطن الذى ينتمون إليه بكل إخلاص وتفان، والدفاع عن مصالحه القومية من صميم القلب وبجميع الطاقات والإمكانات.

ثالثاً : إن المساعى النبيلة التى تهدف إلى تعمير (استعمار) فلسطين عن طريق توطين المزارعين اليهود هناك، لا تتعارض مع تلك الواجبات والإلتزامات، لأنها غير متصلة بتأتناً بمسألة تأسيس دولة قومية.

إن الدين اليهودى وحب الوطن يجعلان من واجبتنا مناشدة جميع الذين تهمهم مصلحة اليهودية ويحدوهم الأمل فى سبيل خيرها ورفعتها القيام بما يلى :

- الابتعاد عن المحاولات الصهيونية الوارد ذكرها أعلاه،

- وتنوع خاص، الابتعاد كلياً عن المؤتمر الصهيونى الذى يصرون على عقده برغم كل التحذيرات والتنبيهات التى أطلقت ضد الفكرة والدعوة.

\* وفى عام ١٨٩٨ وصف الحاخام « جوزيف حايم سونفيلد » زعيم الطائفة اليهودية الإشتكارية فى القدس « هرتزل » بأنه قادم من الجانب الملوث<sup>(٢)</sup>، وراح يهاجمه هجوماً شديداً بسبب دعوته الصهيونية.

\* وفى عام ١٩٤٢، عقد فى « أتلانتك سيتى » الأمريكية إجتماع ضم اثنين وتسعين رابياً فى محاولة لعرقلة تيار الصهيونية كما عبر عنه برنامج « بلتيمور » وقد جاء فى بيان الإجتماع :

(١) انظر فى هذا الموضوع. ونص هذا البيان فى :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٧ - ١٣٨.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٤.

« لقد حان الوقت الذى يجب علينا أن نصرخ : قف مكانك ! إن تهيمته اليهود الأمريكيين لرفع علم يهودى وتكوين جيش يهودى، ودولة فى فلسطين، وجنسية مزدوجة فى أمريكا، هو أكثر مما نستطيع قبوله، لقد لاحظنا بقلق وحزن شديدين العلمنة المتزايدة لحياة اليهود الأمريكيين، وإمتصاص كثير منهم فى الصراع القومى اليهودى ..... ، إننا لا نستطيع أن نسهم فى التوجيه السياسى الذى يسيطر عليه البرنامج الصهيونى الحالى، ولا نؤيده، وذلك على هدى مفهومنا العالمى لتاريخ المصير اليهودى، وكذلك لأننا مهتمون بوضع اليهود وأمنهم فى الأجزاء الأخرى من العالم، ونحن نعتقد أن القومية اليهودية تعمل على خلق الحيرة والغموض لدى رفاقنا، حول مكانتهم ووظيفتهم فى المجتمع، وتحول إنتباههم عن دورهم التاريخى، وهو أن يعيشوا فى مجتمع دينى أينما كانوا »<sup>(١)</sup>.

\* وقد ذهب المجلس الأمريكى لليهودية - وهو تنظيم يهودى إصلاحى مناوئ للصهيونية - إلى أبعد من ذلك فى معارضته للفكرة الصهيونية، حين أكد على أن « أمريكا هى أرضنا وصهيوننا » ، وعلى أن أتباع الديانة اليهودية فى أمريكا ليسوا منفقين أو مشتتين وإنما هم يهود أمريكيون يحملون الجنسية الأمريكية ويدنون بالديانة اليهودية<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثانى

#### التيار الأرثوذكسى / اليهودية الأرثوذكسية

#### Orthodox Judaism

ظلت « يهودية التلمود » (أو مايسمى « اليهودية التلمودية Talmodic Judaism » أو اليهودية الربانية Rabbanic Judaism)، القائمة على مبادئ وفكر الفريسيين والكتبة<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر لمزيد من التفاصيل عن اجتماع « أتلانتك سيتى » ورد فعل بعض حاخامى أمريكا على الصهيونية :

- أسعد رزوق، المجلس الأمريكى لليهودية : دراسة فى البديل اليهودى للصهيونية (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠)، ص : ٤٠ - ٤٥.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٤ - ١٥٥.

وتجدر الإشارة - فى هذا الصدد - إلى أن الحركة الصهيونية قابلت بيان « أتلانتك سيتى » هذا بعداء شديد، وتمكنت من إستقطاب ٢١٤ حاخاماً إصلاحياً لصالح الصف الصهيونى. وفى العشرين من نوفمبر ١٩٤٢ استطاعت الحركة حمل ٨١٨ حاخاماً أمريكياً على إصدار بيان للرد على بيان « أتلانتك سيتى » جاء فيه « إن الصهيونية ليست حركة علمانية، بل ترجع جذورها وأصولها إلى النصوص الدينية الرسمية لليهودية، فالكتب المقدسة والأدب الحاخامى مليئة بالوعود القاضية بإرجاع بنى إسرائيل إلى موطن الأجداد، والعداء للصهيونية بشكل خروجاً على الدين اليهودى، وليس الصهيونية ..... ». ولقد جاء ذلك فى إطار سعى الحركة الصهيونية الدائم والمستمر حتى اليوم لىسط سيطرتها على جميع يهود العالم، وصيغ دعوته بصيغة دينية يهودية. وقد ورد الاقتباس السابق فى :

- أسعد رزوق، المجلس الأمريكى لليهودية، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٦.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا المضمون :

- المرجع السابق، ص : ١٧٣ - ١٧٤.

ولمزيد من التفاصيل حول علاقة التيار الإصلاحي بالصهيونية، والمجلس الأمريكى لليهودية، انظر الملحق رقم (٢) من هذه الدراسة.

(٣) انظر فى شأن الفرق والتيارات اليهودية القديمة الملحق رقم (١) من هذه الدراسة.

مسيطرة على حياة جل الجماعات اليهودية منذ دمار مأسى الهيكل الثاني عام ٧٠م، وحتى ظهور حركة التنوير وعمليات التحرير في أعقاب عصر الإحياء الأروبي، وإنشاق حركة الإصلاح اليهودية في بداية القرن التاسع عشر. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر أصبحت «اليهودية التلمودية» تعرف بإسم «اليهودية الأرثوذكسية»<sup>(١)</sup>، وأضحى روادها يشكلون دعاة «التيار الأرثوذكسي»، الذي أسمى يشكل أحد التيارات الرئيسية في الديانة اليهودية في العصر الحديث. وفيما يلي سنعرض بشئ من التفصيل لهذا التيار من حيث نشأته ومؤسسته ومبادئه الرئيسية، كما سنتناول الحركة الحسيدية التي تعد اليوم فرعاً من التيار الأرثوذكسي.

بيد أنه يتوجب علينا، قبل الخوض في الحديث عن التيار الأرثوذكسي، أن نعرف بلفظة «الأرثوذكسية»، فاللفظة ذات أصل يوناني ومعناها «العقيدة القويمة أو الملتزمة أو المستقيمة»، وقد إستخدمها دعاة التيار الإصلاحي ناعتين بها معارضي دعوتهم في بداية القرن التاسع عشر. وقد تقبل التقليديون المتدينون هذا النعت، وأطلقوه على أنفسهم فصاروا أرثوذكساً، بيد أنهم راحوا يفضلون في وقت لاحق إسم «اليهودية المصدقة للتوراة» - Torah True<sup>(٢)</sup>. وغنى عن البيان أن دعاة هذا التيار قد جانبهم الصواب في إختيار هذا الإسم الجديد فما يصدقونه ليس التوراة فحسب بل والتلمود وكل التراث الشفهي لأخائهم<sup>(٣)</sup>.

#### نشأة التيار الأرثوذكسي:

ظهر التيار الأرثوذكسي كتيار رئيسي في الديانة اليهودية كرد فعل لبروز التيار الإصلاحي في النصف الأول من القرن التاسع عشر في أعقاب ما شهدته القارة الأوربية من تغييرات، وما أدت إليه هذه التغييرات من تحرير لليهود وتحطيم لعزلتهم وإنغلاقهم. وكما كانت الحركة الإصلاحية نتاج حركة «الهسكالاه» اليهودية، كان التيار الأرثوذكسي ثمار بروز الحركة الإصلاحية.

ولئن أدت عمليات تحرير اليهود في غرب أوروبا إلى العديد من المساوئ والمشكلات - حال معضلة: لمن يكون الولاء؟ أيكون للوطن الذي يحمل جنسيته أم للديانة اليهودية؟ - فإن يهود شرق أوروبا لم يتعرضوا لمثل هذه المساوئ والمشكلات، إذ حافظ هؤلاء على تراثهم

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٦.

(٢)

(٣) انظر في هذا:

- إسماعيل راجي الفاروقي، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٢.

وتجدر الإشارة إلى أن الشهيد الدكتور الفاروقي أورد في مرجعه المذكور أعلاه أن إستخدام الإصلاحيين للفظ «الأرثوذكسية» غير صحيح، فاللفظة تعبير مسيحي، ينطبق على المسيحية فقط لأن لها «doxa» أو مقررات تُتفق عليها كتعريف رسمي للدين المسيحي، فما اتفق معها كان «Orthodox» وما خالفها كان «Heterodoxy».

العبري، وصبوا جل إهتمامهم على دراسة التوراة والتلمود، كما تمسكوا بطقوس وأوامر الحياة التقليدية حسبما جاء في الكتب المقدسة، فكان من ثمار ذلك أن حافظت الأقليات اليهودية في شرق أوروبا على تماسكها ووحدتها<sup>(١)</sup>.

ومن هنا كان عزيزاً على اليهودية الأرثوذكسية - وقد سيطرت على حياة جل الجماعات اليهودية في العالم منذ مطلع القرن الأول الميلادي - أن ترى دعاة الإصلاح والإندماج يهددون حصونها ويزعزعون سلطتها ونفوذها، فما كان من روادها إلا أن هبوا مدافعين عن فكر الإنزال والإنغلاق وعن أسوار الغيتو، رافضين أية تغييرات تجارى مقتضيات العصر، ومحرّضين أتباعهم على مناوئة كل دعاوى العلمانية والإنصهار، كيف لا وقد إعتبر رواد الأرثوذكسية أنفسهم «أوصياء على التوراة، وأمناء على تعاليمها، وحملة الرسالة اليهودية الصحيحة»<sup>(٢)</sup>.

لقد إعتبر دعاة الأرثوذكسية أن محاولات الإصلاحيين تعديل اليهودية لتلائم وتجارى مقتضيات العصر مخالفة واضحة للقوانين والتقاليد الدينية اليهودية، ومن هنا حذر هؤلاء من مخاطر الخروج من الغيتو على الحياة والديانة اليهوديتين. وقد رأى العديد من الأرثوذكس وعلى رأسهم الراي «حزقال لاندوا» (١٧١٣ - ١٧٩٣)<sup>(٣)</sup> أن الإنفتاح على الثقافة الحديثة سيؤدى إلى إندماج اليهود، بل وإلى إعتناقهم المسيحية في نهاية المطاف<sup>(٤)</sup>.

وكما عارضت اليهودية الأرثوذكسية الحركة الإصلاحية وسعيها الدؤوب لتعديل نصوص الكتاب المقدس بما يلائم قيم المجتمعات الأوربية الحديثة، فإنها وقفت بالمرصاد أيضاً لفكر التيار المحافظ، ذلك أنها إختلفت معه حول إمكانية إدخال تعديلات على القانون اليهودي، ففي الوقت الذي يرى فيه المحافظون أن هناك إمكانية لإدخال بعض التغييرات على القانون الديني في ضوء حاجات الشعب اليهودي الحالية، فإن الأرثوذكس عارضوا دوماً مثل هذه التغييرات<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر في هذا المعنى:

- المرجع السابق، ص: ٥٩ - ٦٠.

وتجدر الإشارة في هذا المقام - إلى أنه قد سبق لنا أن عرضنا لأوضاع الجماعات اليهودية في أوروبا ومواقفها من عمليات التحرير، وذلك في الفصل الثاني من الباب السابق.

(٢) انظر في هذا المضمون:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٩.

(٣)

Jacobs, L.; Op. cit., P. : 312.

(٤) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٩ - ٩٠.

(٥) انظر في ذلك:

- Jacobs, L.; Op. cit., P. : 92 - 95, 371.

- Rackman, E.; Orthodox Judaism in : Choen, A., and Mendes - Flohr, P.; Op. cit., P. 680.



وبعد الحاخام الألماني « شمشون روفائيل هيرش » (١٨٠٨ - ١٨٨٨) (١) المفكر الأول للتيار الأرثوذكسي، فقد طالب بالمحافظة على التراث اليهودي مع العمل على إيجاد معان جديدة له تتلاءم مع العصر الحديث، إذ آمن « هيرش » بالتغيير، ورأى أن التراث اليهودي نفسه يتسم بالتغيير، إلا أن التغيير الذي قصده « هيرش » هو تغيير تدريجي وبطيء حسبما ألفه التراث اليهودي نفسه. وقد حاول « هيرش » نفسه فعل ذلك عن طريق تأليف عدة كتب تتضمن معان جديدة للطقوس والتشريعات اليهودية (٢).

ولقد إتخذ « هيرش » عبارة تلمودية شعاراً لمدرسة أنشأها في مدينة « فرانكفورت »، وهي « أن دراسة التلمود نبيلة وطيبة إذا اقترنت بمهنة دنيوية »، وراح يضمن عبارة « مهنة دنيوية » بعداً جديداً لتكون « مدينة العصر »، ومن هنا جعل التعليم في مدرسته تعليمياً دينياً وعلمانياً، وتصور أن واجب العصر هو بناء علاقة جديدة بين التوراة وحضارة القرن التاسع عشر. وفي هذا يقترب « هيرش » من الفكر الإصلاحى، وما الخلاف بينه وبين الإصلاحيين إلا في نهج كل طرف، فبينما كان الإصلاحيون يرون أن قيم الحضارة الحديثة هي الأساس وأنه يجب التقيد بما يتفق معها من التوراة، كان « هيرش » يرى أن قيم التوراة خالدة ومقدسة، وأن قيم الحضارة الحديثة وقتية، وأن هذه الأخيرة هي التي يجب أن يؤخذ منها ما يتفق مع نصوص التوراة (٣). إن التوراة هي كلام الله - كما يرى « هيرش » - وبالتالي لا ينبغي تعديلها أو تطويرها، والصحيح أن يرتفع الناس والعصر إلى مستوى شريعة اليهود، لا أن تهبط الشريعة إلى مستوى الناس والعصر، ولذلك دعا هيرش إلى عدم مخالطة الإصلاحيين والإنفصال عنهم (٤).

وعند « هيرش » اليهود مكلفون برسالة إلهية تجاه البشر، ولكي يتحقق هذا على اليهود أن يظلوا منفصلين عن بقية شعوب العالم أخلاقياً وروحياً، فاليهود محرم عليهم العيش كبقية الناس، إذ لا يجوز لهم عبادة المال واللذة، ثم إعلام البشر في الوقت ذاته أن الله واحد، وأنه الخالق والمشرع والأب لجميع المخلوقات (٥)، كما قال « هيرش »: « إن قوانين التوراة الكثيرة والمعقدة ومبادئها العديدة كلها أعطيت لإسرائيل وحدها حتى يتم إنفصالها وتمييزها

Jacobs, L.; Op. cit., P.: 242 - 244.

(١)

(٢) انظر في هذا :

- إسماعيل راجى الفاروقى، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٣.

(٣) انظر لتفاصيل موسعة حول موقف هيرش من الإصلاحيين :

- المرجع السابق، ص: ٦٦ - ٦٧.

(٤) انظر في هذا :

- عبد المنعم الحفنى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٩.

(٥) إسماعيل راجى الفاروقى، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٨ - ٦٩.

عن البشر»، و « أن الله أراد من هذه القوانين تأهيل اليهود وتدريبهم على القيام برسالتهم وتحقيق مصيرهم » (١). ولئن دعا « هيرش » إلى إنفصال اليهود عن بقية الشعوب، فإن هذا الإنفصال إنفصال روحي وليس مادى. ولهذا رأى أن ثمة إمكانية للتوفيق بين أن يكون اليهود مواطنين في الدول التي يعيشون فيها، وبين رسالتهم اليهودية المكلفين بها، فليس ثمة تعارض بين أن يكون المرء يهودياً وأن يكون ولاؤه في نفس الوقت للدولة التي يسكنها (٢). ولقد أكد على ذلك حين قال: « أن الإستقلال القومى لشعب إسرائيل لم يكن، فى أى وقت، أصلاً، أو جزءاً جوهرياً من رسالة إسرائيل »، كما قال « إن الأرض وما عليها لم تكن، فى أى وقت، العروة الجامعة لإسرائيل، لأن العروة الجامعة هي التوراة، ووحدة إسرائيل وحدة روحية، لا تختص بالحياة السياسية أو الوحدة الأرضية، وعليه ليس من شىء فى الدين اليهودى يمنع اليهودى من الإنتفاع بجميع مكاسب التحرير » (٣)، وهكذا يقترب « هيرش » مرة أخرى من الفكر الإصلاحى. لقد ناصب الإصلاحيين العداء، وطالب بإصلاح من نوع آخر، إنه إصلاح الذات عن طريق التقيد بمبادئ الدين اليهودى.

وفى واقع الأمر لم يكن هناك معهد لاهوتى يهودى يدين بالمبادئ الأرثوذكسية إلى أن قام « إسرائيل هيلد سهايمر » (١٨٢٠ - ١٨٩٩) بإنشائه فى هنغاريا (٤). وقد تأسس أيضاً هناك أول تجمع سياسى للأرثوذكس تحت إسم « أوصياء الإيمان »، وهو الذى شهد صراعاً بين جناحين أرثوذكسيين هما الحسيديم (المتصوفون) والمتنغديم (التشريعيون). وبرغم هذا الصراع فقد ظلت اليهودية الأرثوذكسية مهيمنة فى شرق أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى (٥). وكان « سهايمر » قد ترك منصبه فى هنغاريا على أثر اشتداد نزاع جناحي الأرثوذكسية، وانتقل إلى برلين ليكون حاخاخاً لها، وليشكل معهداً لتخريج الحاخامات الأرثوذكس هناك عام ١٨٧٣ (٦).

وبرغم أن جل المهاجرين اليهود إلى الولايات المتحدة كانوا ممن يدينون بالمذهب التقليدى، إلا أن أول مدرسة للأرثوذكسية تم تأسيسها كانت على يد الحاخام « إسحق ليزر » عام ١٨٦٧م فى فيلا دليفيا تحت إسم « كلية ابن ميمون »، غير أنها أغلقت بعد ست سنوات لعدم وجود طلبة وعدم وجود موارد مالية (٧). وقد تعاون « ليزر » مع الإصلاحيين فى

(١) ورد هذا فى :

- المرجع السابق، ص: ٦٩.

(٢) عبد المنعم الحفنى، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٣) ورد فى :

- إسماعيل راجى الفاروقى، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٠.

(٤) المرجع السابق، ص: ٧١.

(٥) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٣.

(٦) إسماعيل راجى الفاروقى، مرجع سبق ذكره، ص: ٧١ - ٧٢.

(٧) المرجع السابق، نفس المكان.

أعقاب « حادثة دمشق » عام ١٨٤٠<sup>(١)</sup>، إلا أن عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي قد شهدا هجرة الكثير من يهود شرق أوروبا التقليديين الذين جاءوا بحاخاماتهم ولغتهم وأفكارهم. وقد كان طبيعياً أن يتعاون القادمون الجدد مع دعوة «ليزر» ضد الإصلاحيين وخاصة بعد مقررات «بتسبورغ» عام ١٨٨٥<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٨٩٨ تم تأسيس «إتحاد تجمعات اليهود الأرثوذكس في أمريكا»، كما إنتشرت في البلاد شبكة واسعة من المدارس الأرثوذكسية التي كانت تجمع بين الدراسة الدينية والدراسة العلمانية. وكما شهدت أوروبا الشرقية إنقساماً داخل صفوف الأرثوذكس، فقد إنقسم الأرثوذكس الأمريكيون على أنفسهم أيضاً، فمع مطلع القرن العشرين أقام الحاخامات القادمون من أوروبا إتحاداً جديداً للأرثوذكسية تحت اسم «إتحاد الرايين الأرثوذكس في الولايات المتحدة وكندا»، (عام ١٩٠٢)، بينما أقام الحاخامات الذين جرى تأهيلهم في أمريكا منظمة بإسم «المجلس الحاخامي الأمريكي» الذي سيطر عليه الحسيديم، وجرى إعادة تنظيمه عام ١٩٣٥، وصار أهم تنظيمات ما يسمى «الأرثوذكسية الحديثة»<sup>(٣)</sup>.

#### المبادئ الرئيسية للتيار الأرثوذكسي:

لم يقدم رواد ودعاة التيار الأرثوذكسي فكراً دينياً جديداً، ذلك أن هذا التيار ما هو إلا إمتداد لليهودية التلمودية<sup>(٤)</sup>. وكيفما كان الأمر فإنه من الضروري من أن نجمل المبادئ الرئيسية للتيار الأرثوذكسي ودون الولوج في تفاصيل هذه المبادئ الأمر الذي لا تطيقه أهداف هذه الدراسة<sup>(٥)</sup>:

- الدين اليهودي ليس عقيدة كالمسيحية أو الإسلام، إذ هو نظام حياة قبل أن يكون

(١) وهي الحادثة التي أتهم فيها اليهود بقتل الأب توما وخادمه في دمشق عام ١٨٤٠، واستخدام دماهما في القربان.

انظر ذلك بخصوص التحقيق في هذه الحادثة في:

- يوسف نصر الله (مترجم): جريمة في حارة اليهود: فطيرة اليهود: عجينة من دم المسيحيين (دار الشباب العربي، القاهرة، ١٩٩٢).

(٢) إسماعيل راجي الفاروقي، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٣) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٣ - ٩٤.

(٤) المرجع السابق، ص: ٩٠.

(٥) انظر لمزيد من التفاصيل حول عقيدة ومبادئ التيار الأرثوذكسي:

- إسماعيل راجي الفاروقي، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٥ - ٧٧.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٢ - ٩٣.

- Jacobs, L.; Op. cit., P.: 370 - 372.

- Rackman, E., Op. cit., P.: 681 - 684.

- Eisenstadt, S. N., Op. cit., P.: 156 - 158.

- Orr, A.; Op. cit., P.: 14 - 17.

- Sarason, R., Modern Tendencies in Judaism in: Judaism (Encarta, Microsoft Corporation, 1994).

عقيدة، والخلاص ليس بالإيمان، وإنما بالعمل، فعلى اليهود ستمائة وثلاثة عشر واجباً عليهم العمل بها.

- مصدر التوراه هو الله، والتوراه هي أسفار «موسى» الخمسة التي سلمها الله لنبيه على طور سيناء، وفي نفس الوقت تسلم توراه أخرى غير مكتوبة، شفوية، وهي التي دونت فيما بعد تحت إسم «المشناه»، وجملة التوراه المكتوبة والشفوية تكون ما يسمى «الهالاخاه».

- اليهودي الأرثوذكسي يعتبر «الهالاخاه» نظاماً للدين والدنيا معاً، وهو مكلف بطاعة كل نص من نصوصها مهما كانت التوضيحات.

- ولأن التوراه مستمدة من الإله والإله أزلي، فهي أزلية، تطبق في كل زمان ومكان دون تغيير ولا تبديل، وعلى الحياة أن تتغير وليس «الهالاخاه» حين تتعارضان.

- لا يعنى المبدأ السابق أن هناك إستحالة للتعايش بين أتباع الهالاخاه من اليهود وغيرهم من الشعوب، أو أن ثمة صعوبة في أن يعيش أتباع الهالاخاه في العصر الحديث، فالتوراه تأمر بمثل هذا التعايش شرط أن ينصاع كل شيء إلى مبادئها وقوانينها.

- لا يقوم بالطقوس الدينية إلا أولئك الذين تخرجوا من المعاهد والكلليات والمدارس الحاخامية، وحصلوا على إجازة تؤهلهم لذلك، واللغة العبرية هي فقط لغة الصلاة، ولا يسمح باختلاط النساء بالرجال في الصلاة، ولا بزيارة النساء لحائط المبكى.

- اليهود هم شعب الله المختار، الذي يجب أن يعيش منعزلاً عن بقية الشعوب من أجل تحقيق رسالته. و «المسيح المنتظر»، الذي هو من سلالة النبي داوود، سيعود لبناء «مملكة إسرائيل» من جديد. لقد كان تدمير الهيكل عقاباً لليهود ولن يعاد بناؤه - على يد المسيح - إلا عندما يغفر الله لهم<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد حققت اليهودية الأرثوذكسية نجاحاً كبيراً في «إسرائيل»، فقد أضحت الملة الرسمية للدولة، حيث لا تعترف الدولة بأى من التيارات اليهودية الأخرى (الإصلاحية، المحافظة، التجديدية). ويرتد هذا إلى العهد العثماني في فلسطين، حين كان العثمانيون يتبعون «النظام الملى» الذي وضع أسسه الرسول «محمد صلى الله عليه وسلم» في «المدينة المنورة» في الوثيقة التي كتبها الرسول مع أهل المدينة، والتي عرفت بإسم «دستور المدينة» (وكانت هذه الوثيقة لا تعترف بالحقوق المدنية للأفراد إلا على أساس عضويتهم في مللهم المختلفة، فأحوالهم الشخصية ومعظم معاملاتهم مرتبطة بالقانون الذي تعمل به ملتهم). وللملة هيئة من رجال الدين تعمل كسلطة عليا لتسيير أمور أفراد الملة ويرأسها «حاخام أكبر». ولقد سيطر على هذه الهيئة اليهود الأرثوذكس أو التقليديون حيث لم تعرف

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول الديانة اليهودية التلمودية ما ورد في الملحق رقم (١) الخاص بتاريخ الجماعات اليهودية.

فلسطين يهوداً إصلاحيين على الإطلاق<sup>(١)</sup>. ولقد ورث الاحتلال الإنجليزي هذا النظام، وكذلك جعلت الوكالة اليهودية تلك الهيئة دائرة من دوائهم. وقيام الدولة لم تعترف بحكومتها إلا بالملة الأرثوذكسية كاملة رسمية للبلاد، وتحولت دائرة الهيئة اليهودية الأرثوذكسية إلى وزارة للشؤون الدينية، فإكتملت بذلك سيطرة اليهودية الأرثوذكسية على كل اليهود في الدولة. وسوف نتناول - بعون الله - في هذا الباب موقع المؤسسة الدينية الأرثوذكسية من مؤسسات الدولة الرسمية ونفوذها في المجالات المختلفة.

والحق أن التيار الأرثوذكسي قد واجه - منذ نشأته - العديد من الأزمات، لعل أبرزها كيفية التعامل مع اليهود غير الأرثوذكس، والعيش معهم، فلئن ناصب دعاة الأرثوذكسية الحركة الإصلاحية العداء، ورفضوا التعاون معها، وحرّموا الاختلاط بأتباعها، فإنهم إنقسموا إزاء الحركة الصهيونية - قبل قيام الدولة - إلى فريقين إثنين:

- الأول : لم يعترف بالصهيونية وناصبها العداء، وقد مثلته حركة « أغودات إسرائيل العالمية ».

- الثاني : اعترف بالصهيونية وآمن بمبادئها وعمل داخل منظماتها ومثلته حركة « المزراحي العالمية ».

وقد عاد الفريق الأول وإنقسم على نفسه، في منتصف الثلاثينيات من هذا القرن، إزاء موقفه من الصهيونية ودعوتها بإقامة دولة في فلسطين، حيث ظهر جناح يدعو إلى الالتزام القوى بالهالاخاه وتعاليمها والإنفصال عن اليهود غير الأرثوذكس، وعدم الاعتراف بـ أو التعاون مع الحركة الصهيونية بشكل مطلق، وتمثل هذا الجناح حركتا « ناطوري كارتا » والطائفة الحريدية<sup>(٢)</sup>. أما الجناح الثاني فبرغم معاداته للصهيونية وعدم إقراره بها إلا أنه تطلع إلى « وحدة الشعب اليهودي »، ومن هنا فضل التعامل مع الصهيونية ومؤسساتها.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى القول أن التيار الأرثوذكسي ضم بداخله العديد من الأجنحة المتصارعة، وأن كل جناح منها له من عوامل القوة والتنظيم ما يمكنه من البقاء والإستمرار من جهة، ومن ضمان عدم سيطرة بقية الأجنحة عليه من جهة أخرى. هذا فضلاً عن أن التيار الأرثوذكسي - على عكس بقية التيارات اليهودية الأخرى - لم يعرف تنظيماً مركزياً واحداً يجمع شمل اليهود الأرثوذكس في العالم، ويوحد كلمة حاخاماتهم المتباينة. وفي المبحثين التاليين معالجة للفريقين الأرثوذكسيين التي تولدت عنهما الأحزاب والجماعات الدينية في « إسرائيل » اليوم.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول النظام الملى :

- إسماعيل راجي الفاروقى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٨ - ٨٨.

- محمد سليم العوا، في النظام السياسى للدولة الإسلامية (دار الشروق، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٩)، ص : ٥٠ - ٦٣.

## الحسيدية:

تعد « الحسيدية - Hassidism » أحد أجنحة الأرثوذكسية اليهودية في عالمنا المعاصر. وفيما يلي سنقف - بشئ من التفصيل - على نشأة وأفكار الحركة الحسيدية وطقوسها خارج « إسرائيل » ودخلها، وكذا على موقف التيارات اليهودية الأخرى من الأفكار الحسيدية. غير أنه يتوجب علينا في البداية أن نقف على معنى لفظة « الحسيدية »، المشتقة من لفظة « حسيد » العبرية أى « التقى ». لقد استخدمت لفظة « الحسيدية » في العصر الحديث للدلالة على الحركة الروحية الصوفية التي أرسى قواعدها « إسرائيل اليعازر » (١٦٩٨ - ١٧٦٠)، الملقب بـ « بعل شم طوف، Baal Shem Tov »، بمعنى « صاحب الإسم الطيب »، والذي اختصر بـ « بعشط »<sup>(١)</sup>.

### نشأة الحسيدية:

ارتبط ظهور الحسيدية بظروف وأوضاع يهود شرق أوروبا في القرن الثامن عشر وخاصة في بولندا، حيث شهد اليهود في ذلك الوقت فشل الحركة الشابتية<sup>(٢)</sup> من جهة، وتدهور قوة ونفوذ مؤسسات الجماعات اليهودية في شرق أوروبا وتضاءل قدرة قادتها على العمل من جهة أخرى<sup>(٣)</sup>. فلقد أدت المجازر وعمليات الإضطهاد التي تعرضت لها الأقليات اليهودية هناك إلى تضعضع مركز القيادات اليهودية التقليدية، ولهذا ظهرت الحركة الحسيدية كرد فعل لكل الأزمات والمشكلات التي تعرض لها يهود شرق أوروبا، ونتيجة لفشل حركة « شبتاي زيفى »، واحتجاجاً على أساليب الحياة الدينية المشددة<sup>(٤)</sup>.

وقد قامت الحركة الحسيدية على أفكار ورؤى « بعشط »، الذى كان من المتبحرين

(١) انظر فى ذلك :

- Jacobs, L.; Op. cit., P. : 218.

هذا وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن أتباع الحسيدية فى القرن الثامن عشر قد أطلقوا لفظة « الحسيدية » على هذا الاتجاه تيمناً بالفرقة اليهودية القديمة التى كانت بنفس الاسم، كما كان حاخامو ألمانيا فى العصر الوسيط يسمون أنفسهم « حاسيدي الاشكناز ». ومن جهة أخرى، ثمة من يرى أن مترجمى التوراه قد أخطأوا حينما ترجموا لفظة « حسيد » إلى « تقى »، فلفظة « الحصيدية » - عند أنصار هذا الرأى - مشتقة من « الحصيد » فى الآرامية والعربية، وهى تعنى « أسافل الزرع » التى لا يتمكن منها المنجل، ومن هنا فالحصيديون هم « البقية الصالحة التى لم تتمكن منها ديانات ولا عادات الأغراب ». انظر فى هذا :

- عبد المنعم الحفنى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٧.

(٢) انظر عن هذه الحركة، ملحق رقم (١) من هذه الدراسة.

(3) Elior, Rachel.; The Paradoxical Ascent to God : The Kabbalistic Theosophy of Habad, Hasidism, Translated from Hebrew by Jeffery M. Green (State University of New York, Press, 1993), P. : 2.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل حول الظروف التاريخية التى نشأت فى ظلها الحركة الحسيدية :

- Ibid., P. : 1 - 4, 6 - 11.

- أحمد عثمان، تاريخ اليهود، مرجع سبق ذكره، الجزء الثالث، ص : ٧٧ - ٨٧.



في الطرق الصوفية القبلية. ورغم أن أفكار « شبتاي زيفي » قامت على الفكر القبالي الصوفي، إلا أن الأفكار الحسيدية استمدت - هي الأخرى - مقوماتها من القبالية. لقد إشتهر « بعشط » بوصفاته العلاجية للمرضى، والتي كان عمادها السحر، والتعاويذ، والأحجية. وقد أحاطه أتباعه بهالة من القداسة، ووصفوا حياته بأنها سلسلة من الأحداث والمعجزات الخارقة، بل إنهم إعتبروا أن روحه « شرارة المسيح المنتظر »<sup>(١)</sup>.

وقد قام فكر « بعشط » على التحرر من سلطة الحاخامات والأخبار وتفسيراتهم التلمودية في العبادة، والقضاء على وساطة رجال الدين والإتصال مباشرة بالرب. إن على الإنسان - عند بعشط - أن يبحث عن وسيلة للإندماج في الرب، حتى يصل إلى القوة الروحية في كل شيء. ووسيلة الإنسان إلى ذلك هي حب الله والثقة به، والبعد نهائياً عن الحزن والخوف اللذين يفسدان القلب، وعلى الإنسان أن يصلي بإخلاص ومرح صلاة حقيقية تحمي الروح من قيود الجسد، وتسمو بها إلى السماء<sup>(٢)</sup>.

إن التبحر في دراسة التوراه والتلمود، والإنقطاع للعبادة ليسا - عند بعشط - أساس حياة اليهود، فالأساس هو الإيمان بالله والإخلاص للأمة اليهودية والعمل الطيب وحب الرب حباً شديداً من خلال الغناء والرقص<sup>(٣)</sup>. والصلاة - عنده - ليست مجرد شعيرة وإنما هي عبادة تكون بالجسد كما تكون بالروح، وقد قرن العبادة بالرقص والغناء والعزف، وكان لا ينصح بالزهد ولا بالصيام فهما مجلبة للحزن، والحزن ظلام يعش القلب، وشرب الخمر حتى الشمالة إطفاء للعطش، الأمر الذي يؤدي إلى الحمد، وإلى العرفان، والعرفان طريق الوصول إلى الإتحاد مع الرب. ورأى بعشط أن الخلاص مسألة فردية، وأن الخلاص الجماعي الذي يتحقق بمجيء المسيح المنتظر سيتحقق في آخر الأيام عندما يحقق كل فرد خلاصه<sup>(٤)</sup>.

#### المبادئ الرئيسية للفكر الحسیدی:

لم يترك « بعشط » ورائه أي كتاب أو أثر فكري يسجل آراءه وأفكاره، فكل مابقى من آثاره هو مجموعة من التعاليم الشفوية التي كان أتباعه - والذين بلغ عددهم عند وفاته ثلاثمائة ألف - يحفظونها غيباً<sup>(٥)</sup>، كما أن أتباع « بعشط » لم يضعوا أفكار الحسيدية في شكل منظم، وإنما هناك العديد من التعليمات المتناثرة والآراء المختلفة وبعض المعتقدات

(١) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٩ - ١٠٠، وانظر عن الفكر القبالي ملحق رقم (١).

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل حول « بعشط »:

- عبد المنعم الحنفي، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٦ - ٧٨.

- Jacobs, L.; Op. cit., P. 42.

(٤) عبد المنعم حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٧.

(٥) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٠.

القبالية<sup>(١)</sup> التي تشكل معاً ما يمكن أن نسميه الفكر الحسیدی. ويمكننا أن نحمل هذه الآراء والمعتقدات في<sup>(٢)</sup>:

- إن الله موجود في كل مكان، وأن على الإنسان أن يغوص في أعماق ذاته ويرتفع ويتسامى على حدود الكون والطبيعة حتى يتمكن من التوحد مع الله الموجود في كل مكان، وما دراسة التوراه وإتباع أوامر الهالاخاه إلا وسائل للتوحد مع الله. وهذا يعني إبطال العمل بالشرعية تقريباً، حيث يكون الهدف من دراسة التوراه هو أن يصبح الفرد توراهاً وقانوناً في حد ذاته. ويعني هذا أيضاً أن العبادة تتم بكل الطرق بما فيها الغوص في الرذيلة، ويعني القضاء على سلطة الحاخامات ورجال الدين، والإتصال مباشرة بالرب.

- فلسطين (ارتز إسرائيل) هي « قلب العالم حيث يتدفق منها الخلاص والرحمة »، ويرتبط بهذا حب عميق من الحسيديم لفلسطين، وبغض شينع للأغيار. ومن هنا فعلى اليهود الخروج من « بلاد الأغيار المندسة »، والإستيطان في « بلاد فلسطين المقدسة ». وهذا العمل الأخير يعد عند الحسيديم شعيرة دينية وعملاً مقدساً، وهو ما دفع أتباع الحركة إلى الهجرة المبكرة إلى فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية بأكثر من قرن من الزمان<sup>(٣)</sup>. هذا فضلاً عن أن هذا المبدأ يشكل نقطة الإلتقاء بين الحسیدیين والصهيونيين.

- للحسیدیين طقوس للعبادة تختلف عن طقوس اليهودية التلمودية، وتأخذ من طقوس كل من الإشكنازيين والسيفارديين، فالصلاة لا بد أن يصاحبها رقص وغناء وتصفيق ومرح، وتتم بصوت عال. ولم يكن للحسیدیين أماكن خاصة للصلاة إلا أنهم بمرور الزمن طوروا لأنفسهم أماكن عبادة خاصة تسمى « شتبلخ: Shetblekh ». وقد ظهر أول كتاب

(١)

(٢) إعتدنا في هذا على المراجع التالية:

Jacobs, L.; Op. cit., P. : 219.

- Ibid., P. : 219 - 221.

- Green, A.; Hasidism in : Cohen, A., and Mends - Flohr, P., Op. cit., P. : 317 - 323.

- Elmor, R.; Op. cit., P. : 13 - 18.

- عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٩ - ١٧١.

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٠ - ١٠٢.

- عبد المنعم حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٨.

- أحمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٨ - ٨٧.

- جعفر هادي حسن، المجموعات اليهودية الحسيدية وعلاقتها بإسرائيل (جريدة الحياة، لندن، ٢، ٣، سبتمبر ١٩٩٣).

(٣) يدل على أهمية فلسطين عند الحسیدیين العديد من الأقوال التي وردت على لسان العديد منهم فـ « نحمان براسلاف » أحد زعماء الحركة يرى « أن من يريد أن يكون يهودياً حقيقياً عليه أن يذهب إلى أرض فلسطين مهما كانت الصعوبات والعوائق، فأرض فلسطين تعطي اليهودي سموً روحياً، وفي فلسطين يؤكد اليهودي عقيدته ويتعلم الحكمة ». وقال « مناحم مندل » أن « من يعيش في أرض فلسطين من اليهود يصبح مقدساً وطاهراً، ويمكن كذلك من أن يطهر الآخرين ويؤثر في يهود الشتات »، ورد ذلك في:

- جعفر هادي حسن، مرجع سبق ذكره.

للمصلاة الحسيدية عام ١٨٠٣ على يد « شنيور زلمان ». وعند الحسيديين عبادة الله تتم بكل الطرق، ومنها الرغبة الجنسية، إنه ما يسمى - عندهم - التسامي عن طريق الغوص في الرذيلة.

- اليهود ليسوا « شعب الله المختار » والخلاص والإفداء هو خلاص وإفداء فردي. إن كل فرد عليه أن يصل إلى خلاصه الذاتي عن طريق التعبد وإصلاح ذاته حتى يدرك « النور السماوي ». وانسيح المنتظر لن يظهر إلا آخر الزمان حين يكون كل فرد قد حقق خلاصه.

- وبسبب إرتباط كل تجمع حسيدي بقائده: « الصديق » أو « الأدمور »، فإن الحركة الحسيدية لم تعرف تنظيماً مركزياً يوحد بين أتباعها وأنصارها، بل شهدت الحركة العديد من الطوائف والجماعات الحسيدية. ولفظ « الصديق: Zaddik » تعني « الرجل المستقيم أو الصالح »<sup>(١)</sup>، كما يُعرف « الصديق » أيضاً بإسم « ربّي Rebbe » تمييزاً له عن كلمة « الراي Rabbi » المعروفة في اليهودية التلمودية، كما يعرف « الصديق » كذلك بإسم « الأدمور » الذي هو إختصار لثلاث كلمات عبرية هي « سيدنا وأستاذنا ومعلمنا: ادوينو و مورينو و راينو ». « وللصديق » مكانة رفيعة بين أتباعه، فهو صاحب سلطة مطلقة تقارب الألوهية، وهو ابن الله، ووسيط بين السماء والأرض، فتفكيره الروحي يصله بالرب، وإهتمامه بالناس يجذبه إلى الأرض، ومن يعارض « الصديق » يجذب على الله، وذلك لأنه حلقة الوصل بين الخالق والمخلوقات. و « الصديق » لا يشفى المرضى فقط وإنما له سلطة على الحياة والموت تفوق قدرة الخالق ذاته، وهو يمتلك القدرة على التأمل الصوفي الذي يربط بينه وبين الخالق، فهو روح العالم، والبشرية هي الجسد<sup>(٢)</sup>.

لقد حل « الصديق » عند الحسيديين محل التوراه، وغدا شائعاً بينهم قولهم « حديث الصديق توراه ». وتجدر الإشارة إلى أن أساس مكانة « الصديق » السامية وقداسته ليس درجته العلمية وتقواه وورعه، وإنما شخصيته الآسرة، وقدرته على إجتذاب الآخرين وشعبيته بين أتباعه. وكان الحسيديون يقدمون للصديق أموالاً تسمى « الفدية » تعفيه من ممارسة العمل، ويقوم بجمع هذه الأموال جباة (جبائيم). وضريح « الصديق » بعد موته يصبح مقاماً يحج إليه أتباعه<sup>(٣)</sup>، حيث لا يعتبر الحسيديون الصديق ميتاً بعد وفاته، فهو يستمر في الوساطة بين « شعب إسرائيل » والرب ويلقى الأحكام الإلهية السيئة. وهكذا في الوقت الذي يدعو فيه الحسيديون إلى القضاء على سلطة الحاخامات ووساطة رجال الدين بين العابد وربه، راحوا يستبدلون « الأدمور » بالأخبار والحاخامات.

Jacobs, L.; Op. cit., P. : 619.

(١)

ورد ذلك في :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١١١.

(٣) عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٠، وكذا :

- محمد رشاد الشامي، القوي الدينية، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٥٢ - ٢٥٣.

وقد مرت قيادة الحسيديين بثلاث مراحل<sup>(١)</sup>، أولها تحت قيادة مؤسسها « إسرائيل بن اليعازر - بعشط »، وثانيها برعامة تلميذ بعشط « دوف بيد » (من ١٧٦٠ - ١٧٧٢) وهنا شهدت الحركة إنتشاراً لمبادئها في كل من بولندا وبلوروسيا وليتوانيا وهنغاريا ، وثالثها شهدت رسوخ نوع من القيادات الوراثية في سلالة « شنيورسون Sheneersoun » التي عاشت في روسيا، وبدأت بالرّي « شنيور زلمان » (١٧٤٨ - ١٨١٣) الليتواني، وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً عند الحديث عن الجماعات الحسيدية والحريدية في الفصل الخامس من هذا الباب.

#### معارضو الحسيديين:

لقد حققت دعوة الحسيديين نجاحاً ملحوظاً بين يهود أوروبا الشرقية وخاصة الطبقات الفقيرة منها، فالقضاء على سلطة الحاخامات ورجال الدين جذب أعداداً غفيرة من يهود شرق أوروبا الفقراء إلى صفوف الدعوة، كما أن إقتران العبادة بالمرح والرقص والغناء دفع الكثير من ضعاف النفوس إلى مناصرة الحسيدية وتأييدها. وقد كان طبيعياً والحال هكذا أن تجابه الحسيدية معارضة شديدة من دعاة التيارات اليهودية الأخرى خاصة الأرثوذكس التقليديين، وأنصار الهسكالاه « Maskilim »<sup>(٢)</sup>.

لقد ناصب أنصار الأرثوذكسية التقليدية - الذين صاروا يسمون بـ « المتناغديم »، رجال الدين والتوراه المتمسكون بالهاالاخاء والداعون إلى إتساع سلطتها على كل مجالات الحياة الحديثة - الحركة الحسيدية العداء وعارضوا مبادئها وأفكارها، التي وجدوا أنها تجعل اليهودي أقرب من المسيحية منه إلى اليهودية<sup>(٣)</sup>. وقد أطلق على الصراع بين الطرفين: الصراع الحسيدي - الليتواني (نسبة إلى ليتوانيا التي إنحدر منها جل اليهود الأرثوذكس) أو الصراع بين المتصوفين والتشريعيين. لقد ظهر هذا الصراع لأول مرة منذ ما يربو على مائتي عام، ولا يزال قائماً حتى اليوم، إذ ظهر في البداية بين أنصار الحسيدية، وأتباع الأرثوذكسية التقليدية في أوروبا، وهو اليوم قائم في « إسرائيل » بين الأحزاب والجماعات والأدمرة الحسيديين، وبين الأحزاب والجماعات والحاخامات الأرثوذكس غير الحسيديين.

(١) انظر في ذلك :

- أحمد عثمان، مرجع سبق ذكره، الجزء الثالث، ص : ٧٧ - ٨٧.

- Jacobs, L.; Op. cit., P. : 135 - 136, 222 - 223, 463 - 464, 619 - 620.

Jacobs, L.; Op. cit., P. : 221.

(٢)

(٣) أحمد عثمان، مرجع سبق ذكره، الجزء الثالث، ص : ٨٧.

وترتد أسباب الصراع بين الحسيديين والليتوانيين إلى الاختلافات العميقة بين الطرفين، والتي يمكن تلخيصها في (١):

- «الصدّيق» عند الحسيديين هو وسيط بين الناس والله، وعلى الناس إتباع أوامره دون نقاش، بينما الحاخام عند الليتوانيين أو الأرثوذكس بشكل عام هو مرشد وموجه، ويمكن مناقشته.

- الحسيديون يركزون على عبادة الله، وإقامة الشعائر والصلوات، أما الليتوانيون فيركزون على التعليم الديني والمدارس الدينية. هذا فضلاً عما أدخله الحسيديون على طقوس الصلاة من ممارسات وأفعال اعتبرها الليتوانيون زندقة وخروجاً عن الدين ومن هذه الممارسات الصلاة الفردية (اليهودية الأرثوذكسية تستلزم لصحة الصلاة إجتماع عشرة أفراد وهو ما يسمى بالمنيان). هذا بجانب عدم إهتمام الحسيديين بدراسة التوراة.

- الخلاص عند الحسيديين خلاص فردي، أما عند الليتوانيين فهو جماعي ويتم على يد «المسيح المخلص».

- تحتل الطائفة عند الحسيدي مكانة هامة، فهي توفر له كل احتياجاته من تعليم وغذاء وسكن، أما الليتواني فهو يعيش حياة فردية عادية.

- تغيير الحسيديين لعدد من التعاليم الدينية مثل تغيير الزى اليهودي التقليدي، والإفراط في شرب الخمر والصياح من أجل التخلص من الكآبة والحزن، والقيام بالذبح بسكاكين غير مسنونة جيداً، وتبديد الأموال والسعي وراء الربح غير الشرعي، وممارسة الطقوس الشبتائية.

ومن هنا هاجم الليتوانيون أفكار الحسيديين ورفضوا النظر إلى «الصدّيق» على أنه وسيط بين الخالق والمخلوقات، وأنكروا عدم الأهتمام بدراسة التوراة، ورأوا في طقوس الصلاة الحسيدية وإنكار فكرة «إنتظار المسيح المخلص» زندقة وكفراً.

غير أنه بمرور الوقت تحالف الحسيديون مع أعدائهم المتناغدين، وصار الفريقان حارسين أمينين للقيم والتقاليد اليهودية، ومعارضين شديدين لدعاة التنوير اليهودي. ومع ظهور الصهيونية، ووليدتها دولة «إسرائيل»، إحتدم الصراع من جديد بين الليتوانيين والحسيديين في شكل حملة شعواء شنّها الحاخام الليتواني «شاخ» ضد القيادات الحسيدية في «إسرائيل» وخارجها.

(١) انظر في بعض هذه الاختلافات في:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٢ - ١٠٣.

- محمد رشاد الشامي، القوى الدينية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٤ - ٢٥٥.

وعلى صعيد آخر، هاجم أنصار «الهسكالاه» الحسيديين ووصفهم بالجمود والإنغلاق والعودة إلى عصور الظلام. لقد أنكر هؤلاء على الحسيديين إيمانهم بالسحر والشعوذة في علاج المرضى في عصر تتقدم فيه سبل العلاج الحديث. هذا فضلاً عن رفض أنصار «الهسكالاه» لسلطة «الصدّيقين» داخل الطوائف الحسيدية ومعاداتهم الإفتتاح على ثقافات وقيم الحضارة الغربية ولغات الشعوب الأوروبية. وهنا يتفق أنصار «الهسكالاه» مع «المتناغديم» في شأن الموقف من «الصدّيق» عند الحسيديين (١).

هذا وقد إنتشرت الحسيدية في أوروبا إنتشاراً واسعاً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حتى أن نصف يهود شرق أوروبا أُعتبروا خلال هذه الفترة من الحسيديين، وذلك في عهد خليفة «بعشط»: «دوف بير». وفي نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إنتشرت تنظيمات الحسيديين في العديد من الدول وحلت محل التنظيمات اليهودية التقليدية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر صارت الطوائف الحسيدية مسيطرة على غالبية يهود روسيا وشرق أوروبا، ومع هجرة هؤلاء اليهود إلى الغرب منذ عام ١٨٨١م إنتشرت الأفكار الحسيدية في غرب أوروبا وأمريكا. وقد شهدت الولايات المتحدة دخول الحسيديين بشكل كبير خلال موجات الهجرة اليهودية إليها في الفترة من ١٨٨٠ حتى ١٩٢٥م، كما هاجر إليها العديد من الحسيديين في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث أدت أحداث النازية وبروز الصهيونية إلى تدمير معازل الحسيدية في شرق أوروبا وفرار معظم التجمعات الحسيدية منها. وقد شهدت الحسيدية إنتعاشاً وإزدهاراً في الولايات المتحدة مع وصول الرابي «يوسف إسحق شنيورسون» زعيم حركة «حباد» الحسيدية إليها عام ١٩٤٠م (٢).

الحسيدية في «إسرائيل»:

يرتد الوجود الحسيدي في فلسطين إلى منتصف القرن الثامن عشر، فبعد أن حاول «بعشط» الهجرة إلى فلسطين أكثر من مرة، شجّع الحاخام «ابراهيم غرشون» - زوج شقيقته - في الهجرة إلى فلسطين والإستقرار - مع مجموعة من رفاقه - في مدينة الخليل أولاً ثم في القدس، وكان ذلك في العام ١٧٤٧م. وفي العام ١٧٦٥ هاجرت مجموعة أخرى من الحسيديين إلى فلسطين وإستقرت في عكا وطبريا. وتعد هجرة الحاخام «مناحيم مندل» وبضع مئات من الحسيديين إلى فلسطين عام ١٧٧٧م أهم هجرة جماعية حسيدية. وقد إستقر هؤلاء في صفد وعكا والخليل، وساعدهم في ذلك اليهودي «حاييم فرحي» - الذي كان المستشار المالي لفترة ما يقرب من أربعين عاماً للوالى «أحمد الجزار» - وكان الدعم المالي

(١) انظر في هذا:

(٢) انظر في ذلك:

- جعفر هادي حسن، مرجع سبق ذكره.

- صلاح الزرو، ص مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٣ - ١٠٤.



يصل لهؤلاء من مواطنهم الأصلية تطبيقاً لنظام « الحالوكاه »، وقد توالى بعد ذلك موجات الهجرة الحسيدية إلى فلسطين<sup>(١)</sup>.

وقد أسس الحسيديون أول مستوطنة لهم في فلسطين في « بنى براك » قرب تل أبيب في العام ١٩٢٤. وفي وقت لا حق تم إنشاء مستوطنتي « كفار حسيديم » و « كفار حباد »، كما استوطن عدد من الحسيديين في المدن<sup>(٢)</sup>. وبعد قيام الدولة رفض جل الطوائف الحسيدية الاعتراف بها، وبرغم ذلك ظلت هجرة الجماعات اليهودية الحسيدية إلى « إسرائيل » مستمرة، وتواصلت عملية بناء المستوطنات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية الخاصة بها. ويوجد في « إسرائيل » اليوم العشرات من الجماعات والطوائف الحسيدية، والتي سنعرض جانباً منها لاحقاً<sup>(٣)</sup>.

### المبحث الثالث

#### التيار الديني الصهيوني، الصهيونية الدينية: Religious Zionism

تتمثل الفكرة الرئيسية للصهيونية الدينية في معارضة الفكرة التي آمن بها عامة اليهود والداعية إلى إنتظار إرسال « الرب » لـ « المسيح المخلص » كي يقودهم صوب فلسطين من أجل إقامة « مملكة إسرائيل »، والإعتماد على عمل اليهود ذاتهم في « العودة » إلى فلسطين بهدف إقامة « دولة » لليهود فيها. وبهذه الفكرة خرج رواد الصهيونية الدينية على الرأي الذي ساد منذ دخول الرومان فلسطين وتشتيتهم لليهود في القرن الأول قبل الميلاد<sup>(٤)</sup>.

ولقد إستخدم رواد الصهيونية الدينية نبوءتين دينيتين يؤمن بهما عامة اليهود، وإتخذوا منهما دعامة فكرية لمفاهيمهم، وهما: نبوءة « الشعب المختار »، ونبوءة « أرض الميعاد »، فلأن اليهود هم « شعب الله المختار » فلا بد أن ينزلوا عن بقية الشعوب، ومن هنا كانت النظرة المعادية والعنصرية لغير اليهود. ولأن إله بنى إسرائيل قد منح شعبه المختار الأرض

(١) انظر في هذا :

- جعفر هادي حسن، مرجع سبق ذكره.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٤.

(٣) وذلك في الفصل الخامس من هذا الباب.

(٤) انظر في شأن تعريف الصهيونية الدينية :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٣.

- Eisenstadt, S. N.; Op. cit., P. : 143 - 145, 157 - 158.

- Fiedman, M.; The Ultra - Orthodox and Israeli Society in : Kyle, K. and Peters, J. (ed); Whither Israel ? : The Domestic Challenges (Royal Institute of International Affairs, London, 1993), P. : 177 - 180.

المقدسة، أرض الميعاد (وهي أيضاً أرض الرب لإعتقادهم بأن الإله قاطن فيها)، فإن « الصعود » إليها، « والإستيطان » فيها من تعاليم العقيدة الدينية، فمن يعيش فيها يغدو مؤمناً، أما المقيم خارجها فلا إله له<sup>(١)</sup>.

وإرتباطاً بفكرة « الوعد الإلهي » تلك، فإن اليهود يرون أن تربة فلسطين تربة طاهرة، ولهذا ظل اليهود يدفنون موتاهم فيها منذ قديم الزمان إن إستطاعوا، فإن لم يتيسر لهم ذلك يضعون مع الكفن شيئاً من التراب المجلوب من فلسطين لإعتقادهم أنه عندما يأتي المسيح سيبعث جميع الموتى في فلسطين<sup>(٢)</sup>. والقدس هي البقعة الأكثر قداسة وإحتراماً عند اليهود فهي « مدينة الله »، و « مدينة الحق »، و « مدينة الشعب المقدس »، و « المدينة المقدسة » و « أم إسرائيل »، و « صهيون »، وهم يعتقدون أنها تضم العديد من الأماكن الدينية المقدسة مثل قبر داوود وحائط « المبكى »، بل إن إلههم ساكن في صهيون كما جاء في المزامير (١١/٩)، والقدس مركز الدين اليهودي، ويتردد إسمها في صلواتهم في عيد الفصح: « نلتقى العام القادم في أورشليم »<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن الصهيونية الدينية ظهرت كحركة دينية مستقلة داخل الحركة الصهيونية السياسية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكتيار وسط بين الصهيونية السياسية والأرثوذكسية الدينية المتشددة « الحريدية »، إلا أن أصولها الفكرية ومفاهيمها الرئيسية ترد إلى فجر القرن الثالث عشر الميلادي، وعلى يد الحاخام « موشيه بن نحمان » الملقب بـ « رمبان ». وهكذا لم تكن الصهيونية الدينية وليدة القرن التاسع عشر وصنعة الحركة الصهيونية، وإنما كانت نتاجاً للنبوءات والأساطير الدينية اليهودية، وثماراً لكتابات العديد من الحاخامات اليهود. وفيما يلي سنتتبع - بإذن الله - الأفكار الرئيسية للصهيونية الدينية في كتابات العديد من الحاخامات اليهود.

#### أفكار الصهيونية الدينية في مؤلفات عدد من الحاخامات اليهود:

وسوف نعرض هنا لأفكار عدد من أبرز الحاخامات والكتاب اليهود الذين يعدون من دعاة الحركة الصهيونية الدينية وروادها. ومن هؤلاء الحاخامات موشيه بن نحمان، ويهودا القلعي، وتزفي هيرش كاليشر، وشموئيل موهيليفر، ويحييل ميخائيل بانيس، وإبراهيم اسحق كوك، وحاييم لاندائو، ومائير بار ايلان.

(١) ورد ذلك في :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٤ - ١٦٥.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

## \* الحاخام «موشيه بن نحمان (١١٩٤ - ١٢٧٠ م)»<sup>(١)</sup>:

يعد الحاخام «موشيه بن نحمان» الملقب بـ «رمبان» من أبرز من دعا إلى أفكار الصهيونية الدينية بعد «الشتات الروماني». ويمكننا تلخيص أفكار «بن نحمان» على النحو التالي:

أضفى سمة القدسية على «أرض إسرائيل» أي فلسطين، وإعتبرها مركز العالم فـ «أورشليم» هي مركز «أرض إسرائيل»، وأن هذه الأرض هي المكان المناسب والوحيد لتأدية الوصايا الدينية التوراتية، حيث يصل الإنسان وكذلك الحيوان إلى قمة كماله. والإستيطان في هذه الأرض واجب ديني، بل ومن ضمن الفرائض الدينية الـ ٦١٣، بل وإعتبر «بن نحمان» أن هذه الفريضة تعادل كل فرائض التوراة مجتمعة. وواجب الإستيطان هذا واجب فردي وجماعي في آن واحد، وهو يمهد الطريق لحجى المسيح المخلص.

## \* الحاخام «يهودا القلعي (١٧٩٨ - ١٨٧٨)»<sup>(٢)</sup>:

ولد الحاخام «القلعي» في مدينة سراييفو لآبوين من يهود الصرب عام ١٧٩٨، وتلقى بها تعليماً يهودياً تقليدياً، وتبحر في تعاليم «القبالة»، كما إشتغل «القلعي» بالتدريس في مدينة «زملين» بالقرب من «بلغراد»، وأضحى في العام ١٨٢٥ حاخاماً لها (وهي عاصمة الصرب آنذاك). وقد عاش «القلعي»، خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ثورة شعوب البلقان وحرب الإستقلال اليونانية، مما أثر على أفكاره فيما بعد. وإستند «القلعي» - في رؤيته عن «الخلاص» من خلال الإستيطان في أرض إسرائيل - إلى أسطورة دينية كان اليهود الصوفيون قد غالوا في زخرفتها والزيادة عليها، وهي تقول بأن «المسيح الأول» سوف يسبق مجيء «المسيح المنتظر»، ويقود اليهود في حرب يأجوج ومأجوج وذلك لفتح فلسطين بحد السيف.

وقد راح الحاخام القلعي، متأثراً بتعاليم القبالة والنصوص التلمودية، يضع تصوره للخلاص اليهودي ليبراه من خلال الإستيطان في «أرض إسرائيل». وقد وردت أفكاره في العديد من الكتيبات والمقالات أهمها مقالة بعنوان «الخلاص الثالث»، وكتيب باسم «إسمعي

(١) انظر في ذلك:

- المرجع السابق، ص: ١٦٦.

- رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٥ - ٨٦.

(٢) انظر فيما يتعلق بالحاخام «القلعي»، المراجع التالية:

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٩ - ١٢.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٦ - ١٦٧.

- صموئيل آتينجر، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٤ - ٢٢٥.

- أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٠ - ٢٠٢.

- Eisenstadt, S. N., Op. cit., P.: 143 - 145.

يا إسرائيل»، وكتاب «سلام يا قدس»، وكتاب «قربان يهودا». ولئن مر فكر الحاخام «القلعي» بتطورات عديدة إذ إنتقل من مرحلة التمسك بنبوءة «المسيح المخلص» إلى مرحلة الدمج بين هذه النبوءة وبين «العودة» اليهودية إلى «أرض إسرائيل» تحت زعامة بشرية، فإن الأفكار التي نادى بها، في معظم أعماله، أعتبرت البداية الحقيقية للصهيونية الدينية.

ويرى «القلعي» - إستناداً إلى النصوص التلمودية - أن «الحضرة الإلهية» لن تحل محل اليهود ما لم يكن عددهم في «أرض إسرائيل» (٢٢٠٠٠) ألفاً، ومن هنا كانت دعوته إلى «عودة» اليهود إلى «أرض إسرائيل» دون إنتظار «المسيح المخلص»، لأن هذه «العودة» هي الخطوة الأولى نحو «الخلاص» المنشود ومجيء «المسيح المنتظر». إن مفهوم «القلعي» لـ «الخلاص الذاتي» تمثّل في الإستيطان في «أرض إسرائيل» بهدف العمل على تعمير «الأرض الخراب»، وإحياء اللغة العبرية. وقد آمن بأن هذا «الخلاص الذاتي» يتحقق عن طريق: الدعوة إلى عقد جمعية عامة كبرى - إيجاد صندوق قومي لشراء الأراضي - إنشاء صندوق قومي آخر لجباية الضرائب - السعي وراء توفير قرض قومي<sup>(١)</sup>.

وقد رأى «القلعي» أن ثمة نوعين من الهجرة، الأول: الهجرة الفردية وهي تعني التوبة والعودة إلى تعاليم الدين وذلك على النحو الوارد في كتب العبادة، أما النوع الثاني فهو الهجرة الجماعية، وهي تعني عودة «إسرائيل» كلها إلى «أرض إسرائيل» التي هي إرث الآباء وذلك لـ «إستلام الأمر الإلهي»، وهي العودة الجماعية التي تنبأ بها جميع الأنبياء. وقد إعتبر «القلعي» أن شراء الأراضي في فلسطين فريضة مقدسة، وهنا يربط بين إبتياح النبي «يعقوب» أرضاً من «بنى حمور أبي شكيم»<sup>(٢)</sup>، وبين الإستيطان في فلسطين. لقد فعل «يعقوب» ذلك - في تصوره - ليعلم «نسله» من بعده فريضة «إبتياح تراب الأرض المقدسة من أصحابها غير اليهود».

هذا، وقد توقع «القلعي» ظهور «المسيح» عام ١٨٤٠م، ولما لم تتحقق نبوءته تلك، راح يقول أن الخلاص لن يأتي فجأة ومرة واحدة، وإنما ينبغي العمل بجهد في سبيل تحقيقه. وقد إستبدل «القلعي» «الوعد الإلهي بإرسال المسيح المخلص» بالدعوة إلى عقد «مجلس الحكماء» أو «مجلس الشيوخ»، و«صندوق قومي» لشراء الأراضي في فلسطين.

(١) يلاحظ في هذا المقام أن هذه الأفكار التي نادى بها الحاخام «القلعي» تشبه ما نادى به مؤسس الصهيونية السياسية «هرتزل». ويذكر أن جد «هرتزل» كان أحد تلاميذ «القلعي».

ورد ذلك في:

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٩.

(٢) وذلك كما جاء في سفر التكوين (٣٣: ١٨ - ١٩).

ولقد ترجم الحاخام المذكور آراءه وأفكاره النظرية تلك عن طريق نشر كتيب لتعليم اللغة العبرية، ومن خلال قيامه بالعديد من الأنشطة في دول أوروبا للترويج لأفكاره بين اليهود، كما أسس عدة هيئات للإستيطان في فلسطين ولكنه لم يوفق، وعندما بلغ السبعين من عمره هاجر إلى فلسطين حيث توفي بها عام ١٨٧٨.

«الحاخام» زيفي هيرش كاليشر (١٧٩٥ - ١٨٧٤):

ولد الحاخام «كاليشر» في مدينة «بوزن» الواقعة غرب بولندا والتي كانت تحت السيطرة البروسية آنذاك (منذ ١٧٩٣)، وأتم دراسته فيها ثم في مدينة «تورن» الألمانية، حيث بقى بها حاكماً لها لمدة أربعين عاماً<sup>(١)</sup>. وقد كان «كاليشر» واحداً من تلاميذ «القلعي»، ومن المتبحرين في دراسة التلمود، وذا نزعة صوفية واضحة. وقد كان طبيعياً أن يتصدى «كاليشر» بضراوة لحركة الإصلاح في الدين اليهودي، كيف لا وهو الذي انتهت به دراساته المتعمقة والطويلة للتلمود إلى أن الخلاص لا يكون بمجرد مراعاة اليهود للقرائض والوصايا الدينية في بلدان الشتات، وإنما بالإستعداد له عن طريق إستيطان اليهود في فلسطين<sup>(٢)</sup>. ويبدو تأثر «كاليشر» الواضح بالتلمود عندما تحدث عن «البداية الطبيعية للخلاص»، أو عن «قداسة العمل في الأرض». لقد جاء في رسالة بعث بها «كاليشر» إلى عائلة «روتشيلد» في برلين عام ١٨٣٦ أن: «بداية الخلاص سوف تأتي عن طريق وسائل طبيعية ونتيجة للجهد الإنساني ومن خلال إرادة الحكومات لجمع شمل إسرائيل المبعثرة في الأرض المقدسة»<sup>(٣)</sup>.

وقد تطرق «كاليشر» في كتاب له بعنوان «البحث عن صهيون» - الذي نشره في عام ١٨٥٢ - إلى رؤيته للخلاص الذاتي، وبعد بحث طويل لـ «المسألة اليهودية» من الناحية التلمودية - بالغ خلاله في تصوير حالات العذاب والإضطهاد التي عاشها يهود أوروبا - راح يقرر أن عذاب اليهود وشقاءهم هو إمتحان لإيمانهم، وأن بداية الخلاص لن تتحقق على يد «المسيح المنتظر»، وإنما عن طريق العمل على تخليص الذات والذهاب إلى فلسطين بهدف الإستيطان وشراء الأراضي، إن إستيطان الأراضي المقدسة هو من أهم الوصايا الدينية كما يرى «كاليشر»<sup>(٤)</sup>، كما أنه قرر أن «خلاص إسرائيل ..... يجب ألا يصور على أنه معجزة فجائية، فلن يهبط القدير، تبارك اسمه، فجأة ويأمر شعبه بالتقدم، ولن يبعث الرب المسيح المنتظر من السماء في لحظة عين لينفخ بالبوق لإسرائيل المبعثرة، ويجمعها في القدس ...

(١) انظر في ذلك:

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣.

(٢) أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٢.

(٣) ورد ذلك في:

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٤) أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

الخلاص سيبدأ بمساندة المحسنين وبكسب موافقة الأمم على لم شمل بعض الإسرائيليين في الأرض المقدسة»<sup>(١)</sup>.

وقد راح الحاخام «كاليشر» يضع مخططاً مفصلاً بغية وضع أفكاره موضع التطبيق متأثراً في ذلك بدراساته التلمودية من جهة، وبالحركات القومية الأوربية الناشئة آنذاك من جهة أخرى، ومتطعلاً إلى إيقاظ رغبة الأغنياء والماليين اليهود أمثال «مونتيفيوري» و «آل روتشيلد» في تمويل تأسيس «جمعية إستعمار فلسطين»، التي وضع لها برنامجاً من أربع نقاط<sup>(٢)</sup>:

- إنشاء صندوق مالي لشراء أكبر مساحة ممكنة من المدن والحقول والكروم في فلسطين.  
- تهجير اليهود من سائر أنحاء العالم - وخاصة من روسيا وبولندا وألمانيا - وتوطينهم في الأراضي الزراعية بـ «الأرض المقدسة» لقاء إيجار يدفعونه، مع توفير تسهيلات عدة، وضمان موافقة الأمم المختلفة.

- إنشاء نظام للبوليس أو «حرس من الشباب» يتولى حماية المستعمرين ضد هجمات البدو، ويحافظ على الأمن والنظام في البلاد.

- إنشاء مدرسة زراعية لتعليم النشء اليهودي وإعداده الإعداد الكافي على أعمال الزراعة، وكذا العلوم الأخرى، إلى جانب أصول الديانة اليهودية.

وقد أكد «كاليشر» على أهمية وقدسية العمل في «الأرض المقدسة»، فعنده «ستكون الحالة مختلفة لو تحمسنا للعمل في الأرض بأيدينا..... وسيبارك الله عملنا بكل تأكيد، وهكذا سوف لا نحتاج إلى إستيراد القمح من مصر أو من غيرها من البلاد المجاورة.....، كما أن العمل الزراعي سيؤدي إلى الوصول إلى الخلاص الذي وعد به المسيح، فإذا ما قدمنا الخلاص للأرض بهذه الطريقة الدينية فستظهر لنا علامات الخلاص تدريجياً»<sup>(٣)</sup>. ورداً على معارضيه المتدينين المتشددين قال «كاليشر»: «إذا لم يوجد خبز فسوف لا يوجد دراسة (دراسة التلمود)..... وأن العمل في تربة الأرض المقدسة هو تطبيق للوصايا الدينية...»<sup>(٤)</sup>.

وبعد جولات عديدة قضاها «كاليشر» في الترويج لأفكاره، تأسست في برلين عام ١٨٦٤ - وبالتعاون مع «كاليشر» نفسه - «جمعية إستعمار أرض فلسطين»، كما قامت جماعة يهودية بشراء أراضٍ في ضواحي مدينة «يافا» الفلسطينية عام ١٨٦٦م، وقامت «

(١) ورد ذلك في:

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤.

(٢) ورد ذلك في:

- أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦ - ١٧.

(٤) المرجع السابق، ص: ١٧.



الجمعية اليهودية الفرنسية، الإليانس الإسرائيلي الجديد - التي تأسست في فرنسا عام ١٨٦٠م - بإنشاء أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين بالقرب من يافا من أجل تشجيع شراء الأرض وبناء المستوطنات الزراعية<sup>(١)</sup>.

وما لاشك فيه أن إستاناد « كاليشر » - ومن قبله أستاذة « القلعي » - على النصوص التلمودية والتعاليم الدينية كان بغرض تبرير خروجه عن فكرة إنتظار « المسيح المنتظر »، وتأييد فكرة العمل اليهودي الذاتي، في وقت كان يعد فيه هذان الأمران نوعاً من الهرطقة. ولئن لاقت أفكار الحاخامين « القلعي » و « كاليشر » إستكاراً وهجوماً من أغلب حاخامى عصرهما، إلا أنها شكلت في نهاية المطاف السبيل المهيئ لبروز التيار الصهيوني الديني داخل التجمعات اليهودية في أوربا، بل ودفعت مجموعة من الحاخامات المؤيدين لها - أى أفكار « القلعي » و « كاليشر » - إلى المشاركة في المؤتمر الصهيوني الأول فأكتسب دعاة الصهيونية السياسية آنذاك دعماً مؤثراً لأهدافهم. وكان على رأس هؤلاء الحاخامات المشاركين في المؤتمر الصهيوني الأول الحاخام الروسي « شموئيل موهيليفر ».

\* الحاخام « شموئيل موهيليفر (١٨٢٤ - ١٨٩٨) » :

ولد الحاخام « موهيليفر » بالقرب من قرية « فيلنا » في ليتوانيا، ودرس « القبالة » و « الحسيدية » حتى صار من المتبحرين فيهما. وصار حاخاماً وهو في الثامنة عشرة من عمره، ثم عين حاخاماً لمدينة « رادوم » في السبعينيات من القرن التاسع عشر، كما كان من زعماء حركة « أحباء صهيون »<sup>(٢)</sup>، ومن المتأثرين بأفكار الحاخام « كاليشر »<sup>(٣)</sup>.

وقد أسس « موهيليفر » أول جمعية لأحباء صهيون في « فارصوفيا » ودعا اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين والإستيطان فيها، وبقي في « أحباء صهيون » على الرغم من علمانيته، حيث صار يمثل الإتجاه الديني داخلها. وقد عمل « موهيليفر » على إيجاد « ولاء قومي يهودي »، وعلى تشجيع المتدينين داخل « أحباء صهيون ». وبعدما نشب خلاف بين العلمانيين والمتدينين داخل « أحباء صهيون »، شرع في التوفيق بين الفريقين من خلال مكتبته الذي سمى آنذاك « مركزا روحاني » أى « المركز الروحي »، وهى التسمية التى أطلقت على تنظيم الصهيونية الدينية فيما بعد وجاءت منها لفظة « مزراحي »<sup>(٤)</sup>. لقد كان

(١) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص: ١٣.

- كمال الغالى، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦.

(٢) انظر في شأن هذه الحركة ماجاء في شأنها في ملحق رقم (١).

(٣) انظر عن نشأة « موهيليفر » وحياته :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٨.

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٧٩.

(٤) انظر في ذلك :

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

« موهيليفر » يرى - حسبما جاء على لسان أحد علماء التوراه - أن « الله يفضل أن يعيش أبناءه في أرضهم، حتى ولو لم ينفذوا التوراه، على أن يعيشوا في المنفى وينفذوا تعاليمها »<sup>(١)</sup>.

وقد كان « موهيليفر » من ضمن الحاخامات الذين أفتوا بوجوب زراعة الأرض في السنة السبتية بعد بيعها للأغيار بيعاً صورياً حينما واجه المستوطنون اليهود - لأول مرة - مشكلة سنة التبوير « السنة السبتية السابعة »<sup>(٢)</sup> مما أثار غضب وإستياء المتدينين المتشددين. هذا فضلاً عن أن « موهيليفر » كان من الذين أعدوا - مع « هرتزل » - المؤتمر الصهيوني الأول، بل وبعث برسالة إلى المؤتمر - مع حفيده نظراً لظروفه الصحية - بشر فيها بإقتراب قدوم « المسيح » الذى سوف يجمع شمل « إسرائيل » في فلسطين. وكان مما جاء في هذه الرسالة - بعد أن راح يدعو الله للمجتمعين الذين وصفهم بقادة « الشعب المختار » وأبناء صهيون الأحباء - الأمور التالية<sup>(٣)</sup>:

- ضرورة توحيد جميع « أبناء صهيون المخلصين للقضية » من أجل العمل بروح تسودها الأخوة والإنسجام حتى « ولو كانت بينهم فروقات في الدين »، وضرورة التعاون حتى مع أولئك الذين لا يتبعون التعاليم الدينية.

- التأكيد على أن العودة هى إحدى الوصايا التوراتية الأساسية، وأساس وجود « الشعب اليهودي ».

- التأكيد على أن أساس حركة « أحباء صهيون » هى التوراه، التى هى أساس حياة اليهود وأساس « العودة إلى أرض الآباء ».

- التأكيد على أن واجب اليهود هو « أن نبني ونزرع لا أن نمزق ونهدم »، وعلى عدم التعرض لأموال الصدقات « الحانوكا » فى القدس.

- العمل على الترويج للدعوة الصهيونية في بلدان الشتات من أجل كسب تأييد جموع اليهود فيها، وذلك من خلال الخطباء المفوهين والنشرات والإصدارات.

- تسفيه الدعوات التى ينادى بها الحاخامات الإصلاحيون، وإعلان بطلان إجتهاداتهم وآرائهم.

ومن هنا كانت نشاطات « موهيليفر » منصبية « على العمل على حمل الحركة

(١) ورد ذلك فى :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) انظر نص هذه الرسالة بالكامل من :

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٧٩ - ٢٨٣.

الصهيونية على الإستجابة لمطالب الدين اليهودي، وضمان تمثيل مصالح المتدينين اليهود داخلها، وذلك عن طريق تبرير مشروعات الإستيطان اليهودي في فلسطين بوصايا التوراة ونصوص التلمود.

«الكاتب الديني» يحيل ميخائيل بانيس (١٨٤٢ - ١٩١٢):

ولد «بانيس» في الجزء البولندي المحتل من الروس في العام ١٨٤٢ ونشأ في ظل عائلة متدينة. وقد نشر سلسلة من المقالات تحت عنوان «أولاد روجي» في العام ١٨٧١م أكد فيها على<sup>(١)</sup>:

- إن الدين اليهودي لا يتناقض مع الإكتشافات العلمية الحديثة، فهو لديه القدرة على التكيف مع كل العصور.

- إن الدين اليهودي هو مصدر «القومية اليهودية». والمعرفة المنفصلة عن الدين يجب ألا تعمل على بلوغها، فالمعرفة التي تؤدي إلى النهضة هي تلك التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالدين بشكل غير قابل للإنفصام. والقومية التي يدعو لها «بانيس» هي قومية مرتبطة بالدين، حيث أن روحها وحياتها تتمثل في أفكار التوراة وتعاليمها على حد قوله.

- القومية اليهودية لا يمكن أن تكون علمانية، وعند «بانيس» إقصاء الدين عن القومية يشبه من «يسلب الجسد الحي روحه ليحييه بصدمة كهربائية تساعد على الإستمرار ولكنها ليست بديلاً عن الحيوية الحقيقية». ويؤكد على قوله هذا بأن «الشعب اليهودي يختلف عن بقية المجموعات العرقية الأخرى فهو شعب له ديانتة المستقلة ويرتبط بميثاق يقضي بإتباع تعاليم هذه الديانة».

- إن من الضروري إدخال «الإصلاحات الدينية في حياة الجماهير اليهودية الاقتصادية والمهنية والتربوية والاجتماعية بشكل يوائم روح العصر الذي تتم فيه، كما يجب جعل «اليهود دنيويين أكثر في تفكيرهم، وعملين أكثر في حياتهم العملية».

وقد راح «بانيس» يضع الخطط الكفيلة بتأسيس مدرسة زراعية في فلسطين. وفي عام ١٨٧٤ عين مديراً لصندوق خاص أسس للعمل على تشجيع استعمار فلسطين، ثم انتقل عام ١٨٧٨ إلى فلسطين بصفة ممثل لجمعية «مذكرة موسى» حيث لعب دوراً فاعلاً في المراحل الأولى للإستيطان، كما تعاون مع «اليعازر بن يهودا» في عمله على إحياء اللغة العبرية، وانتمى لفترة إلى «المحفل الفلسطيني» لجمعية «بن موسى» بزعامة «آحاد هاعام»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر نص عدد من هذه الرسائل في المرجع التالي والذي منه إقتبسنا عدة عبارات:

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٨٦ - ٢٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص: ٢٨٥.

\* الحاخام «أبراهام هكوهن كوك» (١٨٦٥ - ١٩٣٥):

ولد الحاخام «كوك» في قرية صغيرة في لاتفيا، وتلقى تعليماً تلمودياً، وتأثر بالتعاليم «القبالية»، وتكلم العبرية. وحين بلغ الثالثة والعشرين من عمره أضحى حاخاماً لمدينة «زيجل» الليتوانية (من ١٨٨٨ حتى ١٨٩٥)، ثم صار حاخاماً لمدينة «بويسك» اللاتفية خلال الفترة من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٤. وكان قد بدأ حياته العملية كرئيس تحرير وناشر لمجلة حاخامية، راح فيها يدعو إلى الخلاص معتبراً أن جيله ينتمى إلى عصر مجيء «المسيح». وفي العام ١٩٠٤ هاجر إلى فلسطين ليصبح حاخاماً لمدينة «يافا» الفلسطينية، فكان بذلك أول حاخام صهيوني بارز في فلسطين. وفي العام ١٩١٤ سافر إلى أوروبا للإشتراك في الإجتماع الكنسي العالمي، وحالت الحرب العالمية الأولى دون عودته فعمل في سويسرا كحاخام حتى عام ١٩١٦ ثم في لندن حتى عام ١٩١٩. ولما عاد إلى القدس عمل في منصب الحاخام الرئيسي للمدينة، ثم عينه الإنجليز أول «حاخام أكبر» للطائفة اليهودية الإشتنازية في فلسطين وذلك منذ العام ١٩٢١ وحتى وفاته<sup>(١)</sup>.

وقد شكلت أفكار «كوك» وكتابات - لأول مرة - فلسفة شاملة للصهيونية الدينية؛ ذلك أن «كوك» سخر حياته وكتابات لأجل التوفيق بين الدين والسياسة، وبين المتدينين والعلمانيين مستخدماً في ذلك خلفيته الدينية التلمودية وتعمقه في تعاليم «القبالة». لقد كان على يقين من أن جيل المستوطنين الصهاينة في فلسطين هو الجيل الذي ينتمى إلى عصر «المسيح المخلص»، وأن الرواد، بالرغم من لا دينية عدد كبير منهم، إنما ينفذون تعاليم الدين بإستيطانهم في فلسطين<sup>(٢)</sup>. وقد اعتبر أن الصهيونية «هبة إلهية داخل الروح اليهودية، تسبق قدوم المسيح المنتظر»<sup>(٣)</sup>، والصهاينة - عنده - هم «يد الله التي تنفذ المهمة السماوية لتقريب موعد الخلاص، وهم بهجرتهم إلى «أرض إسرائيل» يساعدون - على نحو غير متعمد - عمل الرب الذي سوف يتوج في الخلاص الأكبر»<sup>(٤)</sup>.

(١) ورد ذلك في:

- المرجع السابق، ص: ٢٩٣ - ٢٩٤.

- Jacobs, L., Op.cit., P.: 307.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة عمله في لندن هي ذاتها الفترة التي تمت خلالها مفاوضات ما قبل وعد بلفور.

(٢) ورد في:

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧.

(٣) ورد هذا في:

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩٤.

وتجدر الإشارة إلى أن كتابات «كوك» قد جمعت في مجلدات بعنوان «أوروت» أي الأضواء، وقد وردت في المرجع المذكور أجزاء من هذا الكتابات.

(٤) ورد في:

- يوسي ميلمان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٨.

لقد كان «كوك» دائم البحث عن ما أسماه «Hakhalah» أى «الإشتغال» بمعنى تبنى تلك الرؤية التى تشمل مختلف الاتجاهات ووجهات النظر والبرامج السياسية حتى المناوئة للدين منها. وقد استمد رؤيته تلك من منظور لاهوتى صوفى سخره فى خدمة الأغراض الصهيونية<sup>(١)</sup>. لقد آمن «كوك» بأن اليهود العلمانيين يقومون بدور فى عملية الخلاص؛ ذلك أن مجرد الإستيطان فى فلسطين وتعميرها وتنمية إمكانياتها لاستيعاب المزيد من المهاجرين ينفذ الخطة الإلهية، واعتبر كوك - أيضاً - أن العلمانيين سيدركون المعنى الروحى الحقيقى لمنجزاتهم فى المستقبل<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة أخرى، آمن «كوك» بأن ارتباط التعاليم الدينية اليهودية بـ «أرض إسرائيل» وبآمال «العودة» هى التى حفظت اليهود من الضياع، وأن «شعب إسرائيل، والتوراة، وأرض إسرائيل مزيج واحد»<sup>(٣)</sup>، وأن «أرض إسرائيل هى جزء من جوهر الوجود القومى .... واعتبارها مجرد أداة لإقامة الوحدة القومية أو حتى لحفظ الدين فى الشتات هى فكرة عقيمة وغير جديرة بالقدسية ذلك أن أى تثبيت صحيح لليهودية فى أرض الشتات ممكن فقط عن طريق التعلق بأرض إسرائيل»<sup>(٤)</sup>، كما اعتبر «كوك» أن : «الإبداع اليهودى الأصيل - فى عالم الأفكار أو فى حلبة الأعمال الحياتية اليومية - لا يمكن أن يتحقق إلا فى «أرض إسرائيل»، كما أن اليهودى «لا يستطيع أن يكون مخلصاً وصادقاً فى أفكاره وعواطفه وخيالاته فى أرض الشتات كما يكون فى أرض إسرائيل، فالوحى المقدس بأية درجة كان، يكون نقياً فى أرض إسرائيل فقط، بينما يكون فى خارجها مشوشاً، ملوثاً، وغير نقى ... وكلما زاد تعلق الشخص بأرض إسرائيل كلما زادت أفكاره طهارة ...»<sup>(٥)</sup>. وهكذا وضع كوك «أرض إسرائيل» فى مكان المركز من التعاليم الدينية اليهودية، ورأى أن ثمة ضرورة لإعادة بنائها فى ضوء المعتقدات الدينية<sup>(٦)</sup>، بل إن العيش والعمل فى «الأرض المقدسة» - فى نظره - هى فريضة إلهية «ميتسفا» تعادل فى قيمتها الفرائض الدينية الأخرى مجتمعة، وهو فى هذا يلتقى مع الصهيونية العمالية إلى حد كبير<sup>(٧)</sup>. وقد رأى «كوك» أن خلاص اليهود فيه خلاص لبقية الشعوب أيضاً، فعالم الأغيار «مهترئ ومزق»، وأن «جميع الحضارات فى العالم ستتجدد بولادة شعبنا من جديد وستحل جميع المنازعات...»<sup>(٨)</sup>.

(١) آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩٣.

(٢) إيان لوستك، الأصولية اليهودية فى إسرائيل، ترجمة: حسنى زينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١)، ص: ٤٠.

(٣) ورد ذلك فى :

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٤) آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩٤.

(٥) المرجع السابق، ص: ٢٩٥.

(٦)

(٧) إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١.

(٨) آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩٨.

ولقد سائر «كوك» العلمانيين وتساهل معهم - برغم ما تنم عنه كتاباته من تطرف دينى، وبرغم مناقضته فى ذلك معظم رجال الدين فى أوائل القرن العشرين - حيث لم يكن الحاخام «كوك» يتزعج لرفض الشريعة الدينية جهاراً من قبل اليهود العلمانيين، ولا حتى للمجاهرة الصاخبة بالحادهم، وكان يرى أن الجوهر الداخلى للقداسة الدينية اليهودية لا يزال فى قلوب اليهود العلمانيين<sup>(١)</sup>. وفى هذا الإطار، أصدر عدة فتاوى دينية كان القصد منها تسهيل الحياة على المستوطنين العلمانيين، والحفاظ على وحدة وتماسك اليهود فى فلسطين، ومن ذلك مشاركته فى الفتوى بإمكانية زراعة الأرض فى سنة التبوير، وفتواه بجواز لعب كرة القدم يوم السبت على أن تباع التذاكر فى يوم الجمعة.

وقد هاجم «كوك»، بشدة، الأفكار الدينية التى تسمح لليهود بالعيش فى المنفى، ودعا إلى تحالف المتدينين والعلمانيين، وأعرب عن ثقته فى أن الجميع سيروضون فى النهاية لأمر الدين اليهودى<sup>(٢)</sup>. وقد رأى كوك أن ثمة مبادئ رئيسية ثلاثة تنظم العلاقة بين التقاليد الدينية و«القومية اليهودية الحديثة»، هى<sup>(٣)</sup>:

- إضفاء سمة دينية حقيقية على مركزية «أرض إسرائيل» فى الحياة اليهودية.

- تنمية الإدراك الحسى للعلاقة بين الدين اليهودى ونشاط الصهيونية العلمانية.

- إعطاء أهمية عالمية للنهضة اليهودية من خلال نظام الفلسفة الدينية.

ولقد راح «كوك» يضع آراءه وأفكاره هذه موضع التطبيق من خلال تأسيسه مدرسته الدينية «مركز هراب» عام ١٩٢٤ فى القدس، التى تعد أول مدرسة صهيونية دينية فى فلسطين، كما أن أفكاره وكتاباته قدّمت - فيما بعد - الأساس الفكرى والروحى لـ «كتلة الإيمان: غوش أمونيم»، على النحو الذى سنعرض له لاحقاً بإذن الله.

ولا غرو فإن أفكار «كوك» المؤيدة للإستيطان فى فلسطين، والداعمة للحركة الصهيونية، والمتساهلة مع اليهود العلمانيين شكلت دعماً قوياً للدعوة الصهيونية تجاه يهود شرق أوروبا المتدينين من جهة، وتجاه دعاة الإصلاح الدينى من جهة ثانية، وتجاه المتدينين المتشددين من جهة ثالثة. وفى الإجمال يمكن القول أنه كما كان «كوك» وأفكاره أداة فى يد الحركة الصهيونية، كانت الحركة الصهيونية ذاتها أداة من أدوات «كوك» فى وضع أفكاره عن الصهيونية الدينية موضع التطبيق.

(١) إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩ - ٤٠.

(٢) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٣) ورد فى ذلك :

- المرجع السابق، نفس المكان. وكذلك :



\* الحاخام « صموئيل حايم لاندאו (١٨٩٢ - ١٩٢٨) » :

ولد الحاخام « لانداو » في بولندا عام ١٨٩٢ من عائلة حسيديّة. وقد اجتذبه الحركة الصهيونية الدينية في وقت مبكر فإلتحق إليها بعد الحرب العالمية الأولى ثم صار الناطق البارز بلسان الفئات الشابة داخلها. وراح من عمله داخل المزارح يشجع على الهجرة والإستيطان حتى تمكن من تأسيس الجناح العمالي للمزارح تحت إسم «العامل المزارحى». وفي العام ١٩٢٥ هاجر إلى فلسطين ليتابع نشاطه هناك<sup>(١)</sup>.

وتدور أفكار « لانداو » حول التأكيد على أن « السكن في فلسطين واجب ديني وتكليف قومي »، وأن « القبس الإلهي لا يؤثر في الشعب اليهودي إلا وهو في أرضه، وبالتالي فلا يمكن إعتبار إسرائيل أمة حية وهي في المنفى »<sup>(٢)</sup>، ولهذا شدد على أهمية الإستيطان في فلسطين. وقد أكد أيضاً على أهمية « الأمة »، لإعادة بناء الأرض - عنده - « تأتي في مرتبة ثانوية لأن الأرض وجدت لأجل الأمة وليس العكس »، و « الأمة التي ليست لها أرض ليست أمة »<sup>(٣)</sup>.

وقد رأى « لانداو » أن للتوراه معنيين، الأول: كشرعية بمعنى أن يطيع كل فرد تعاليمها، والثاني: كروح قومية، بمعنى أنها مصدر « الإنبعث القومي » ذلك أن « شعبنا ليس شعباً إلا من خلال التوراه »، وشدد « لانداو » - أيضاً - على العمل، لأنه تعبير أساسي عن جوهر الإنبعث القومي... وبداية لإعادة بناء تراث أمتنا. ومن هنا فقد رأى أن التوراه والعمل متحدان، وأنه « لا يمكن أن تولد التوراه من جديد بدون العمل، وكذلك لا يمكن أن يولد العمل كقوة مبدعة في بناء الأمة من جديد من دون التوراه التي هي جوهر الإنبعث »<sup>(٤)</sup>.

\* الحاخام « مائير بار إيلان (١٨٨٠ - ١٩٤٩) » :

ولد الحاخام « مائير بار إيلان » في بلدة « فولوزهين » في روسيا عام ١٨٨٠ من عائلة ليتوانية الأصل كانت تعرف بإسم « برلين »، وكان والده زفي يهودا برلين (١٨١٧ - ١٨٩٣) عالماً تلمودياً روسياً مناصراً لحركة « أحباء صهيون ». وقد تلقى « بار إيلان » تعليمه في روسيا، ثم إنضم للحركة الصهيونية، وصار فيما بعد من زعماء المزارح. وقد شغل منصب سكرتير اللجنة التنفيذية العالمية للمزارح، ثم إنتقل إلى أمريكا عام ١٩١٤ حيث نظم فرعاً للمزارح هناك، ثم سرعان ما أضحي رئيساً له من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٢٦. وفي العام ١٩٢٦ هاجر إلى فلسطين، وأسس عام ١٩٣٦ جريدة « هتسوفيه » كناطقية بلسان المزارح، وبذل جهوداً كبيرة في توفير الدعم للمدارس الدينية « اليشوفوت »، وكان من المبادرين إلى

(١) آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٠٧.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان، وص: ٣٠٩.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٠٨، ٣١١.

(٤) المرجع السابق، ص: ٣٠٩ - ٣١٠، ٣١٢.

الدعوة إلى تأليف الموسوعة التلمودية، ثم شغل منصب رئيس تحرير الموسوعة منذ ١٩٤٧ وحتى وفاته. وقد مثل المزارح في الكنيست الأول، وكان يطالب بعدم تدويل القدس وقت وفاته. وقد نشرت مذكراته باليديشية عام ١٩٣٣ بعنوان « من فولوزهين إلى القدس ». وقد سميت العديد من البنايات بإسمه تخليداً لذكراه منها البناية المركزية لحركة المزارح العالمية في تل أبيب، وجامعة بار إيلان الدينية في رامات غان بتل أبيب، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

وقد حارب « بار إيلان » النزعات المعادية للصهيونية بين المتشددين اليهود، كما حارب الإلتجاه العلماني لدى الكثير من الصهاينة. وفي مقالة كتبها عام ١٩٢٢ تحت عنوان « أي نوع من الحياة علينا أن نخلق في أرض إسرائيل »، تناول مسألة العلاقة بين الكنيست والدولة في الدولة المنتظرة، وهي المسألة التي أضحت فيما بعد من أهم المسائل التي تواجه الدولة. وفي هذا الإطار إعتبر « بار إيلان » أن « الشعب والدين اليهوديين يختلفان كل الاختلاف عما عداهما من الشعوب والديانات، فالتوراه والتقاليد الدينية ليست كدساتير البشر، وإنما هي قوانين إلهية، وكما يهتم الدين اليهودي بشؤون العبادة، فإنه يتناول شؤون الدولة أيضاً فليس هناك في اليهودية فصل بين الدين والدولة، ولا تعترف اليهودية بدولة تتعد عن شؤون الدين، لذا يجب أن يلحق أبناء الشعب صغاراً وكباراً إحترام التوراه عن طريق التعليم الديني في المدارس الإبتدائية التي يجب أن تجمع بين تدريس العلوم الحديثة والدراسات الدينية التلمودية »<sup>(٢)</sup>.

وشدد « بار إيلان » على أن لاحتل لهذا التناقض بين الدين والدولة إلا بالتوراه: « فليس ثمة من بديل للتوراه »، كما أن:

« ليس هناك وسيلة لتوحيد جميع مذاهب وفئات الشعب اليهودي في دولة متجانسة سوى بإعادة إحياء كل جانب من جوانب حياتنا على أساس تراثنا المستمد من التوراه، وهذا لا يعني تجاهل قيم وعادات هذا الجيل أو السخرية منها، حتى لو كانت هذه القيم وتلك العادات مناقضة لشرائع التوراه، فيجب تغييرها شيئاً فشيئاً، يجب أن نبدأ عملنا ليس بتشريع القوانين، ولكن بتربية شبابنا، والتأثير على الكبار منا، علينا أن نعلم شعبنا أن يقبل بشرائعنا، وأن نمد نفوذنا، حتى بإستعمال أساليب غير مباشرة إذا ما اقتضت الضرورة، وذلك من خلال المدارس والكتب المدرسية والصحف والكتب الأدب، لكي يتغير تفكير شعبنا، ونظرتنا إلى الأمور شيئاً فشيئاً، إلى أن يصبح هذا التفكير من شرائع توراتنا. وهذا التغيير سينتج عنه، تقبل للشرعية التوراتية من أجل قيمها الذاتية، بشكل إختياري وإعتراف داخلي بقيمتها الجوهرية وليس عن طريق الضغط الجسدي أو المعنوي »<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص: ٤١٧ - ٤١٨.

(٢) ورد ذلك في :

- آرثر هرتزبرج، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٨ - ٤١٩.

(٣) ورد ذلك في :

- المرجع السابق، ص: ٤٢٢.

وهكذا، يشدد « بار إيلان » في المقام الأول على خطورة الفصل بين الدين والدولة من جهة، وعلى أن الوسيلة الأنجع لتوحيد فئات « الشعب » وإحياء تراثه إنما تكون من خلال التربية والتعليم من جهة أخرى.

**وخلاصة القول في شأن الصهيونية الدينية، أن مفاهيمها الرئيسية إنطلقت من إنكار فكرة إنتظار « المسيح المخلص » لقيادة جموع اليهود و « العودة » بهم إلى فلسطين لإقامة « مملكة إسرائيل »، والإيمان بالجهود البشرية لليهود أنفسهم عن طريق تهجيرهم من أوطانهم وتوطينهم في فلسطين. وقد إستند رواد الصهيونية الدينية في ذلك إلى نصوص توراتية وإصحاحات تلمودية تعتبر الإستيطان في « أرض إسرائيل » وصية من الوصايا الدينية اليهودية، وتمهيداً لقدم « المسيح المخلص »، فترية فلسطين تربة طاهرة، و « أورشليم » مدينة « الله وموطن إقامته »، وهي مركز الأرض والمكان المناسب والوحيد لتأدية الوصايا الدينية عند الحاخام « بن نحمان »، وشراء الأراضي في « أرض إسرائيل » هي فريضة مقدسة ورثها « النبي يعقوب » لـ « لنسله » من بعده كما قال الحاخام « القلعي ». وخلاص اليهود لا يمكن أن يتم بمجرد مراعاتهم الوصايا الدينية في بلدان شتاتهم، وإنما - كما قرر الحاخام « كالشير » - في الإستعداد له بالإستيطان والعمل المقدس في « الأرض المقدسة ». وليس ثمة أمة - عند الحاخام « لاندوا » - دون أرض، ولا دولة يهودية من دون الجمع بين الدين والدولة حسبما جاء في كلام « بار إيلان ». وعند الحاخام « كوك » الصهيونية هبة إلهية، وروادها ينفذون تعاليم الدين، فهم يد الإله في تنفيذ وعده، ومن هنا يجب توحيد جميع « أبناء صهيون » - المتدينين منهم وغير المتدينين - وراء هدف إستيطان فلسطين كما رأى الحاخام « موهيليفر »، بل ويجب التساهل مع العلمانيين والتعاون معهم على حد قول « كوك ».**

والصهيونية الدينية - بأفكارها تلك - قدّمت الشرعية<sup>(١)</sup> لمطاب الدعوة الصهيونية (المتتمثلة في تهجير اليهود إلى فلسطين لإنشاء دولة لهم) كما أضفت عليها طابعاً دينياً، ذا صبغة توراتية، ورداء تلمودي، قل أن تتمتع به أية حركة سياسية، ولهذا مثل الدين معيماً لا ينضب ودعماً لا يحيد في يد الحركة الصهيونية تعول عليه وتستمد منه تأثيرها ونفوذها تجاه الجماعات اليهودية في سائر أنحاء العالم ولا سيما في شرق أوروبا حيث كان يقطن اليهود المتمسكين بالتقاليد والعادات الدينية. هذا فضلاً عن أن مواجهة أفكار الحاخامات اليهود الإصلاحيين بالأفكار الصهيونية الدينية مهّد الطريق لكبح الأفكار الأولى، وإحتواء الثانية، وإفساح المجال أمام هيمنة الحركة الصهيونية.

(١) انظر حول سعي الحركة الصهيونية ثم الدولة نحو الدين اليهودي بفرض كسب الشرعية :

- Lieberman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion in Israel ...; Op. cit., P. : 5, 19 - 24.

وهو ما سنعرض له تفصيلاً في الفصل الثالث من هذا الباب.

هذا، وقد أفضى قيام « دولة إسرائيل » إلى إعطاء دفعة قوية لأفكار الصهيونية الدينية وأهدافها، حيث عززت دعواها في جعل « أرض إسرائيل » مركز حياة اليهود في العالم، ولا سيما وأن قيامها جاء بعد فترة قصيرة من المذابح النازية لليهود من جانب، وأعقبها إنتصارات عسكرية، بلغت ذروتها في حرب يونيو من العام ١٩٦٧ من جانب آخر، وهذا ما دفع دعاة الصهيونية الدينية إلى دعم الدولة - رغم علمانياتها - والتعاون معها<sup>(١)</sup>. وقد كان من دعاة الصهيونية الدينية البارزين بعد قيام الدولة الحاخام « زفي يهودا كوك » ابن الحاخام « كوك » والذي سوف نتناول أفكاره لاحقاً - بإذن الله - في سياق الحديث عن التيار الديني القومي في الفصل الخامس من هذا الباب.

ويجدر بنا - قبيل الإنتهاء من الحديث عن الصهيونية الدينية - أن نشير إلى أن أنصار الصهيونية الدينية - راحوا يتحدثون - منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات - عن ضرورة فك عرى التحالف مع الدولة العلمانية وزعمائها. لقد إزداد شعور الصهيونية الدينية بقوتها في السنوات الأخيرة، حيث مارس حاخاموها نفوذاً كبيراً في الشارع الإسرائيلي<sup>(٢)</sup>، وتبوءت الأحزاب والحركات الدينية الصهيونية موقفاً مرموقاً في عملية صنع القرار السياسي سواء من خلال مشاركتها في الائتلافات الحكومية، أم من خلال تأثيرها على سياسات الحكومة<sup>(٣)</sup>. هذا إلى جانب سيطرة الصهيونية الدينية على دار الحاخامية الرئيسية، والحاخامية العسكرية، والمدارس الدينية الصهيونية، وجامعة بار - إيلان، ومنظمة « بني عقيبا » الشبابية، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية<sup>(٤)</sup>.

ولهذا بدأ حاخامو الصهيونية الدينية ومؤسساتها في تحدى ساسة الدولة ومؤسساتها، ولعل أبرز صور هذا التحدى ما حدث في أغسطس ١٩٩٥، حينما أصدر (١٥٠٠) حاخام - وهم من الحاخامية الرئيسية وعلى رأسهم الحاخام « أبراهام شايبيرا » - فتوى نادت بتحريم إخلاء

(١) انظر في هذا المضمون :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٣ - ١٧٤.

- Orr, A., Op. cit., P. : 15 - 16.

- Eisenstadt, S. N.; Op. cit., P. : 158.

- Friedman, M.; Op. cit., P. : 280 - 281.

(٢) من هؤلاء الحاخامات : موشيه ليفنغر، حايم دروكمان، شلومو غورين، مائير كهانا، حايم هليفي، فريدمان، يهودا عميتال، زيفي موشيه نيريا، وغيرهم.

(٣) ونقصد بالأحزاب الدينية الصهيونية حزب المفاذل والأحزاب المنشقة عليه، أما الحركات غير الحزبية فأبرزها حركة غوش أمونيم وحركة كاخ. وسوف نعرض لهذه الأحزاب والحركات في الفصلين الرابع والخامس على التوالي من هذا الباب.

(٤) يذكر أن جامعة بار إيلان تضم نحو (١٨) ألف طالب، كما أن حوالي (٢٠) من مجموع طلاب المدارس في « إسرائيل » البالغ (١٨٣) ألفاً - هم طلاب المدارس الدينية الصهيونية. وعلى صعيد آخر أسس دعاة الصهيونية الدينية مدرسة للإخراج السينمائي ومجلة أدبية تدعى « الصورة : ديموني ». انظر :

- جعفر هادي حسن، ١٥٠٠ حاخام يصعدون فتوى تشير الإنقسام في إسرائيل (جريدة الحياة، لندن، ١٤، ١٥، سبتمبر ١٩٩٥).

القواعد العسكرية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسليمها إلى غير اليهود، وطالبت الجنود بعدم إطاعة أوامر الإنسحاب، وذلك رداً على إتفاق أوصلو، لأن الإنسحاب المقترح في الإتفاق يعرض حياة السكان للخطر، بل ويهدد وجود الدولة، وينذر بوقوع فتنة بين الجيش والشعب كما جاء في الفتوى، بل وذهب بعض الحاخاميين إلى أبعد من ذلك حينما رأوا أن الحكومة نفسها تفتقد الشرعية، ولذلك فإن أوامر الجيش غير شرعية. وإلى جانب هذا، إرتفعت أصوات عدد من الحاخاميين، التابعين للصهيونية الدينية، تطالب بالإنفصال عن العلمانيين لأنهم يرفضون التراث والتقاليد اليهودية ويظهرون العداء للمستوطنين، ويعلمون أن الدولة لكل مواطنيها وليست « للشعب اليهودي » فقط، بل ويحاولون تقنين أفعال تخالف التوراة (كالمواطن)، كما دعا أحد الحاخامات إلى تغيير النشيد الوطني للدولة - وهو نشيد الحركة الصهيونية في الأساس - واستبداله بالمزمور رقم (٢٦) من مزامير التوراة، بل وراحت بعض الكنيس تغير من الدعاء في الصلاة، الذي يطلب من الله حفظ زعماء الدولة، ليصبح نص الدعاء هو أن يحفظ الله اليهود من زعماء الدولة<sup>(١)</sup>. وقد وصل هذا الأمر إلى ذروته حينما أقدم شاب من صفوف الصهيونية الدينية على قتل « إسحق رابين » في نوفمبر ١٩٩٥ م على النحو الذي سنعرض له في الفصل الرابع من هذا الباب.

## المبحث الرابع

### الأرثوذكسية المتشددة « الحريدية »

تبين لنا من المبحث السابق أن ثمة عناصر دينية متشددة منشقة عن المزراحي قد شكلت مع بعض رجال الدين والحاخامات اليهود المعارضين للصهيونية ومع مجموعات دينية حسيدية معارضة للصهيونية أيضاً في ألمانيا وهنغاريا، حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية سميت « أغودات إسرائيل » في العام ١٩١٢. ولقد كان ذلك ثمرة لتنازع نشب داخل حركة المزراحي في أعقاب قرار المؤتمر الصهيوني العاشر (بازل ١٩١١) بتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بتنظيم النشاط الثقافي العبري في « أرض إسرائيل » وبلدان الشرق وذلك برغم معارضة المزراحي بشدة. وفي هذا المبحث سينصب إهتمامنا على اليهودية الأرثوذكسية المتشددة المعارضة للصهيونية من الناحية الفكرية.

### الفكر الديني الأرثوذكسي المعارض للصهيونية

يتطلق الأرثوذكس المعارضون للصهيونية « الحريدية »<sup>(٢)</sup> في رفضهم للصهيونية من عدة

(١) جعفر هادي حسن، ١٥٠٠ حاخام يصرون فتوى، مرجع سبق ذكره.

(٢) تعني لفظة « الحريدية » : « المتقين » أو « الذين يخشون الله »، وهي مشتقة من سفر إشعيا (٦٦ : ٥) حيث جاء : « واسمعوا كلام الرب أيها المرتعدون من كلامه ».

أمر يمكن إجمالها فيما يلي :

- إن الحركة الصهيونية حولت فكرة « الشعب اليهودي » ذات المفهوم الديني - أي كجماعة دينية تستمد هويتها عن طريق التقيد بتعاليم الشريعة « الهالاخاه » في كل أمور الحياة العامة والخاصة - إلى فكرة لا تقدر التوراة ولا شعائرها وترى « الشعب اليهودي » كغيره من الشعوب الأخرى، فالرب - في نظرهم - إصطفاهم وجعلهم شعبه المختار لكي يقوموا على خدمة الجنس البشري كله، ومن هنا كان على اليهودي أن يلتزم بـ ٦١٣ فريضة<sup>(١)</sup>، ولهذا فهي حركة قومية علمانية تستغل المفاهيم الدينية والتوراتية في صياغة أفكارها وأهدافها كما تصور « الحريدية ».

- إن الحركة الصهيونية إستبدلت الخلاص الديني البشري بالخلاص الإلهي، وذلك بدعوتها اليهود إلى « العودة » إلى « الأرض المقدسة » دون إنتظار « المسيح » الأمر الذي يعد خروجاً عن الإرادة الإلهية وتعاليم التوراة<sup>(٢)</sup>. أما النظرة الأرثوذكسية المتشددة فتري أن مصير « الشعب المختار » لا يحدده إلا خالقه، وذلك تبعاً لمقدار تمسك ذلك الشعب بتعاليم « الهالاخاه »، وما الشرائع إلا قضاء من « يهوه » وعقاب<sup>(٣)</sup>، ولن يتم الخلاص إلا بإرسال الخالق، « المسيح المخلص ». ويستشهد هؤلاء بما جاء في الكتاب المقدس : « هكذا قال الرب مجاناً باعوكم وبلا فضة تفكون » (إشعيا، ٥٢ : ٣)، وكذا : « لا بالقدرة ولا بالقوة بل بروحي قال رب الجنود » (زكريا ٤ : ٦)، وكذلك أيضاً : « وأما بيت يهوذا فأرحمهم وأخلصهم بالرب إلههم ولا أخلصهم بقوس وسيف وحرب وبخيل وبفرسان » (يوشع ١ : ٧). كما أن من وصايا التوراة « لا تحاول أن تستعجل نهاية الأيام، ولا تثور على الشعوب التي تحكمك »<sup>(٤)</sup>.

- إن الحركة الصهيونية تعتمد على الإرادة الحسنة للأمم الأخرى « الأممية »، فهذه الأمم هي التي تسمح لليهود « بالعودة » والإستيطان في أرضهم، وذلك عن طريق مراحل مختلفة (

(١) انظر في ذلك :

- هدى عبد السمیع حجازي : بعض كلاسيكيات الرفض اليهودي للصهيونية (الصهيونية ١)، عالم الفكر، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، الكويت، ١٩٨٣، ص : ١٤٧.

- Friedman, M.; Op. cit., P. : 179.

(2) Ravitzky, A.; Exile in the Holy Land " Dilemma of Haneadi Jewry in Medding, P. (ed.); Israel : State and Society (1948 - 1988), Op. cit., P. : 92.

وكذا :

- Eisenstadt, S. N.; Op. cit., P. : 158.

Friedman, M.; Loc. Cit.

(٣)

وكذلك :

Glatzer, N.; Hasidism in : Hasidism, (Encarta, 1994, Op. cit.)

(٤) ورد ذلك في :

- Shilhav, Y.; The Emergence of Ultra-Orthodox Neighborhoods in Israeli Urban Centers in : Ben - Zodak, E.; Local Communities and the Israeli Polity : conflict of Values and Interests (State University of New York, N. Y., 1993), P. : 161.



وعد بلفور، التقسيم، الدولة .. (١)، وهذا لا يتلاءم مع طبيعة الشعب اليهودي (٢)، ولا مع «الوعد الإلهي» له بتملك «أرض الميعاد».

- إن المتدينين الأرثوذكس يرون أن علاقة اليهودي بـ «أرض الميعاد» هي علاقة روحية وعاطفية، وأن نفى اليهود منها هي من الأوامر الربانية التي لا يمكن مخالفتها وعلى اليهودي أن يستمر في صلواته حتى يستجيب له «يهوه» ويأمر بعودته مع «المسيح». ومن هنا يرفض هؤلاء الدعوة الصهيونية وإدعاءها بأنها تحمي أمن اليهود وتنقذهم من الشتات (٣).

- إن الحركة الصهيونية حركة معادية للسامية؛ ذلك أنها تخلق لليهودى مشكلة إزدواج الولاء، وتعمل على دعم الاتهامات المعادية للسامية. ولأنها تزدهر بإزدهار معاداة السامية، فهي تعمل على الترويج لها عن طريق العمل على تقويض وضع اليهود أينما وجدوا حتى تدفعهم إلى الهجرة (٤).

- إن الحركة الصهيونية جعلت من اللغة العبرية لغة الحديث اليومية والرسمية لليهود، وذلك برغم أنها لغة دينية مقدسة يحرم إستعمالها إلا في الشؤون الدينية (٥).

وقد كان طبيعياً أن يرفض «الحريديم» الدولة التي أقامتها الحركة الصهيونية لأنها دولة علمانية تقوم على هوية وثقافة علمانية، وتتجاهل هوية اليهود وقيمهم وتعاليم دينهم (٦). وفي الإجمال ثمة رأيان اثنان داخل صفوف الحريديم تجاه «دولة إسرائيل»، الأول يرى أن قيام هذه الدولة «عمل مناقض لفكرة «المسيح» Anti - Messianic Act» وبالتالي فهي «دولة أئمة»، ويذهب أن هذه المعارضة للدولة لا ترتد إلى علمانية الدولة وقوانينها ومؤسساتها، وإنما إلى طبيعة نشأتها وخروجها على الإرادة الإلهية والتعاليم التوراتية. ومن هنا فأنصار هذا الرأي يرون أنهم في منفى وأن سبب هذا النفي هو وجود الدولة ذاتها (٧). ولهذا لا يسعى هؤلاء إلى مراعاة الدولة ومؤسساتها التعاليم الدينية، بل وينفصلون عن المجتمع سياسياً واجتماعياً (٨). ومن ممثلي هذا الرأي جماعة ناطوري كارتا وجماعة ساطمر الحسيدية.

Ravitzky, A.; Op. cit., P. : 93.

(١) عزى بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٣) صيف ١٩٩٠)، ص: ٢٩.

(٢) هدى حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٩.

(٣) انظر في ذلك:

- المرجع السابق، نفس المكان.

- Friedman, M.; Op. cit., P. : 186.

(٥) هدى حجازي، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

Friedman, M.; Op. cit., P. : 280.

Ravitzky, A.; Op. cit., P. : 96 - 97.

(٧) (٨) جيل كيبيل: يوم الله: الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث، ترجمة: نصير مروء (دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، ليماسول، ١٩٩٢)، ص: ١٨٥ وكذلك:

- Glatzer, N.; Loc. cit.

أما الرأي الثاني، فيعترف أنصاره بالدولة كحقيقة واقعة وذلك دون منحها الشرعية، وهم يعتبرون أنفسهم في منفى أيضاً، غير أنهم يتعاونون مع الدولة ومؤسساتها وكأنهم في بلد أجنبي ويحددون موقفهم منها بمقدار إقترابها من التوراة وتعاليمها... ويمثل هذا الرأي في «إسرائيل» حركة أعودات إسرائيل والأحزاب المنشقة عليها (١).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان لدى الحريديم وقادتهم قناعة - قبل نشأة الدولة - بأن قيام دولة صهيونية علمانية سوف يحول دون وجود مؤسسات تعليمية خاصة بهم، وأن تعاليم الهالاخاه لن يكون لها مكان في حياة اليهود، وسيصبح الأمر كما كانت الحال في «الإتحاد السوفيتي السابق»، بيد أن واقع الحال أثبت عكس ما تخوف منه هؤلاء، فقد خلقت الدولة - التي قامت على أسس علمانية ديمقراطية ليبرالية - الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لإيناع مؤسسات تعليمية حريدية، بل وقامت مؤسسات الدولة بتمويل جل مصاريفها، كما عمدت إلى إيجاد مستوى معيشة مرموق لأبناء الطبقة الوسطى من «الحريديم». ولقد كان من شأن ذلك أن ظهر «جيتو حريدي» له مؤسساته الاجتماعية الخاصة به، ونظام حياة يحكم أفرادها. هذا فضلاً عن أن مبادئ الديمقراطية الليبرالية حالت دون سن قوانين معادية للدين (٢).

وعلى صعيد آخر، تحقق لليهود شرق أوروبا - ومن ضمنهم «الحريديم» - العديد من الإنجازات من جرّاء مذابح النازي في أوروبا، فمن ناحية خلقت هذه المذابح لدى قادة الدولة - وعلى رأسهم «بن غوريون» - شعوراً ببعض الذنب تجاه اليهودية التقليدية، مما دفعهم إلى العمل على الحفاظ على بقايا هذا التراث. وقد مثل هذا الأمر المنطلق الذي إستند إليه «بن غوريون» في إعفائه طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. ومن ناحية ثانية، صار يهود الشتات - في أعقاب مذابح النازي - أكثر استعداداً للمشاركة في الحفاظ على المؤسسات الدينية التقليدية وعلى التراث الديني التقليدي بكل الوسائل المادية الممكنة. وفي هذا الإطار شكلت المساعدات المالية التي أرسلها هؤلاء إلى «إسرائيل» الأساس الاقتصادي لنمو المجتمع الحريدي. هذا فضلاً عن أن تحمّل «الحريديم» مسئولية المذابح النازية قد تلاشى منذ الستينيات من هذا القرن، وصار طبيعياً الإعتراف بأن «الحريديم» كانوا جزءاً من ضحايا النازي (٣).

Ravitzky, A.; Op. cit., P. : 98 - 99.

(١)

وكذا:

- عزى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣١.

وتجدر الإشارة إلى أننا سنعرض - بشئ من التفصيل - لهذين التيارين لاحقاً بإذن الله، في الفصلين الرابع والخامس. (٢) انظر في هذا المضمون:

- Friedman, M.; Op. cit., P. : 185.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل:

- Ibid., P. : 185 - 186.

وحرى بنا أن نذكر - في هذا المقام - السمات التي يتمتع بها المجتمع الحريدي في «إسرائيل»، إنطلاقاً من الأفكار والرؤى الحريدية السابق تناولها، وفيما يلي أبرزها:

- إن «الحريديم» يعتبرون أنفسهم في شتات برغم وجودهم في «أرض الميعاد» كما يتصورون. ولشتاتهم هذا معنيان الأول ديني وهو يعني غياب الإفتداء والخلّاص، ولكن هذا لا يعني رفض وجود يهودي جماعي في «أرض إسرائيل»، أما الثاني فهو موضوعي، ويعني غياب «الوطن اليهودي»، وهذا يعكس إجتاه «الحريديم» نحو الإبتعاد عن المجتمع العلماني والإنفصال عن قيمه وتقاليده ومؤسساته. وهذا ما تعكسه أقوال العديد من الحاخامات الحريديم والحسيديم، وذلك حال قول الحاخام «مناحيم مندل شنيورسون» أن: «آثامنا أدت بنا إلى شتات في الأرض المقدسة بيد غير المتدينين»، وكذا قول الحاخام الحسيدي «بنحاس مناحيم ألتير»: «إن هذا أصعب شتات: شتات تحت الحكم اليهودي». أما الرابى «موشيه بلو» فقد إعتبر أن اليهود في الأرض المقدسة يعيشون في شتات ثلاثي الأبعاد، وذلك على يد الإنجليز، والعرب، و اليهود الذين لا يعبأون بالتوراه<sup>(١)</sup>.

- إن المجتمع الحريدي لا يعترف بالقيم الليبرالية الغربية، فهو مجتمع تقليدي لا يؤمن بحرية التعبير والمناقشة، ولا بفكرة تداول الآراء. ويحكم هذا المجتمع بشكل مطلق من قبل قادة متدينين.

- لا يعنى حديثنا عن المجتمع الحريدي أن ثمة مجتمعاً حريدياً واحداً ومتجانساً، ذلك أن ثمة العديد من الجماعات والطوائف الحريدية التي تتنوع أفكارها وتختلف مصالحها وأهدافها، هذا فضلاً عن إنقسام هذه الجماعات والطوائف بإختلاف رؤى وإجتهاادات الحاخامات ورجال الدين<sup>(٢)</sup>، حتى صار من المألوف الحديث عن حرب الحاخامات.

- إن «الحريديم» يعارضون الحداثة فكراً وثقافة، ويقبلونها مادياً وتكنولوجياً، وهذا يعنى أنهم يرفضون القيم والثقافة غير اليهودية، ويرون فيها تهديداً لوحدة المجتمع الحريدي الدينية

= وتجدر الإشارة - في هذا الصدد - إلى أنه في الوقت الذي كانت الحركة الصهيونية تحمل «الحريديم» مسئولية المذابح النازية، كان الحريديم أنفسهم يرون أن الحركة الصهيونية هي المسئولة عن هذه المذابح بسبب خروجها عن الدين اليهودي والتشبه بالأمم الأجنبية في الإدعاء بأن اليهود أمة واحدة وشعب واحد، وبسبب إستعجالها «الخلّاص».

(١) انظر لتفاصيل مطولة حول هذا الموضوع :

- Ravitzky, A.; Op. cit., P. : 89 - 92.

- Shilhav, Y.; Op. cit., P. : 159.

(٢) انظر في ذلك :

- Idem.

- Ravitzky, A.; Op. cit., P. : 89.

- Schnall, D.; *Radical Dissent in Contemporary Israeli Politics : Cracks in the Wall* (Praeger Publishers, New York, 1979), P. : 125.

والثقافية والاجتماعية، ولكنهم على إستعداد لقبول نتائج الحداثة والتقدم في الأدوات والوسائل المادية مثل الحاسب الآلى والسيارة والطائرة. وهم يرفضون إستخدام الإذاعة المرئية لأنها أداة ناقلة لقيم وثقافة غير مرغوب فيها، وهكذا<sup>(١)</sup>. ويقبل المجتمع الحريدي عمل الزوجة الحريدية في مجالات معينة (التعليم والتمريض في الأساس) من منطلق أن هذا يسمح للزوج أن يتفرغ لدراسة التوراه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في هذا المضمون :

- Shilhav, Y.; Op. cit., P. : 157.

- Schnall, D.; Op. cit., P. : 134.

- جيل كييل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٦.

(٢) انظر في هذا المعنى :

- Shilhav, Y.; Op. cit., P. : 184.

الفصل الثانى  
فى  
نشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمى

- دهليز
- المبحث الأول : الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية :  
المطلب الأول : حركتا همزراحي وبوعالى همزراحي  
(حزب المفدال منذ عام ١٩٦٥م)
- المطلب الثانى : الأحزاب المنشقة على المفدال
- المبحث الثانى : الحركات والأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية  
وتطورها التنظيمى :  
المطلب الأول : حركة أغودات إسرائيل.
- المطلب الثانى : الحركات والأحزاب المنشقة على حركة أغودات  
إسرائيل :
- حزب « حراس التوراة الشرقيين : شاس »
- كتلة « يهود التوراة : يهدوت هيتوراه »



## الفصل الثانى فى نشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمى

- دهليز

ينصب الإهتمام فى هذا الفصل على نشأة الأحزاب الدينية فى «إسرائيل» وتطورها التنظيمى، وسيتم ذلك - بإذن الله - من خلال تناول النشأة التاريخية لكل حزب أو حركة دينية، وعلاقتها بالحركة الصهيونية، هذا إلى جانب تناول التطور التنظيمى (حيث تعرضت الأحزاب الدينية - شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب - إلى العديد من الإنشقاقات والاندماجات)، والبناء الداخلى لكل حزب. ويعرض الفصل - أيضاً وبشيء من الإيجاز - للبرامج السياسية والانتخابية للأحزاب الدينية المختلفة، والتي تمثل الثوابت الأيديولوجية والمطالب الدائمة لها. وسوف يتضمن هذا الفصل مبحثين اثنين: يتناول أولهما نشأة الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية وتطورها التنظيمى، ويعرض ثانيهما لنشأة الحركات والأحزاب الدينية المعارضة للصهيونية وتطورها التنظيمى. ويوضح الشكل رقم (٣) نشأة وتطور الأحزاب الدينية الصهيونية والمعارضة للصهيونية.

### المبحث الأول نشأة الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية وتطورها التنظيمى

تتمثل هذه الحركات والأحزاب فى حركتين رئيسيتين هما: همزراحي وبوعالى همزراحي (حزب المقدال منذ عام ١٩٥٦)، وأحزاب صغيرة منشقة، كان أهمها: حزبي تامى ومورشاه.

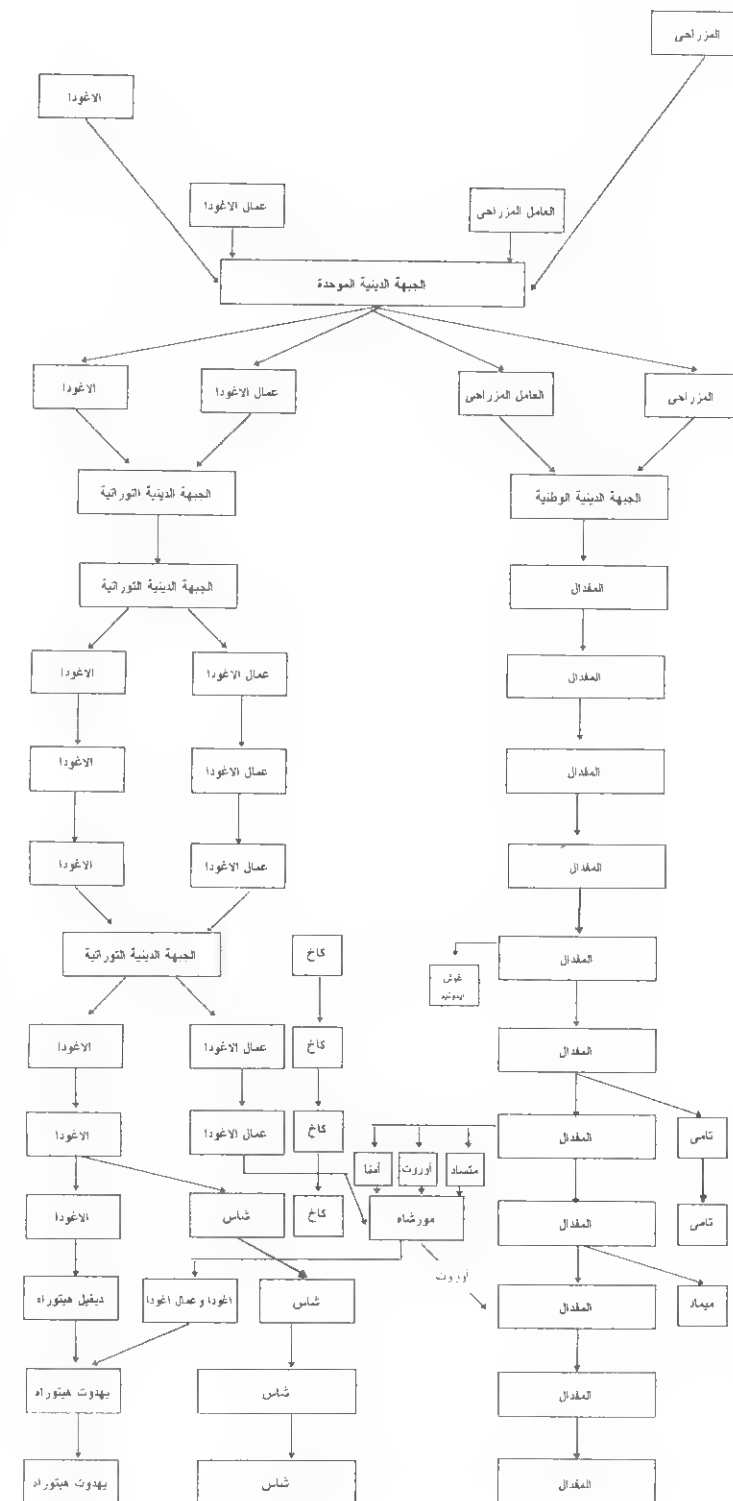
المطلب الأول: حركتا همزراحي وبوعالى همزراحي (المقدال منذ ١٩٥٦):

ظهر أول تنظيم دينى صهيونى فى أوروبا عام ١٩٠٢ تحت إسم حركة «همزراحي» على يد الحاخام «إسحق يعقوب رينز (١٨٣٩ - ١٩١٥)»<sup>(١)</sup>؛ وذلك كرد فعل تجاه تزايد

(١) وكلمة «همزراحي» هى إختصار للكلمتين العبريتين «مركز روحانى أى المركز الروحى» والتي تعنى الشرقى أيضاً. وقد كان هذا الإسم من إقتراح حاخام يدعى «إبراهيم سلوتسكى».

ورد ذلك فى:

- رشاد عبد الله الشامي؛ القوى الدينية فى إسرائيل...؛ مرجع سبق ذكره، ص: ٩٦.



١٩٠٢  
١٩١٢  
١٩٢٢  
١٩٤٩  
١٩٥١  
١٩٥٥  
١٩٥٩  
١٩٦١  
١٩٦٥  
١٩٦٩  
١٩٧٣  
١٩٧٤  
١٩٧٧  
١٩٨١  
١٩٨٣  
١٩٨٤  
١٩٨٨  
١٩٩٢  
١٩٩٦

نفوذ التيار العلماني في مجال التربية بين يهود العالم<sup>(١)</sup>. لقد قرر قادة المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الصهيوني الثاني (بازل عام ١٨٩٨) أن الدين مسألة شخصية، وأن المنظمة الصهيونية لن تتخذ منه أي موقف رسمي، مما أثار حفيظة الصهيونيين المتدينين. وحينما قرر المؤتمر الصهيوني الخامس (بازل ١٩٠١) أن التربية اليهودية يجب أن تركز إلى روح «القومية اليهودية»، أدرك أنصار الصهيونية الدينية أنه لا يمكن التساهل في «الشؤون الروحية»، وأن التربية «القومية» أو «العلمانية» يمكن أن تؤدي إلى تدمير اليهودية في نفوس أصحابها. ولما كان المؤتمر الصهيوني الخامس قد سمح بتشكيل كتل أو إتحادات في إطار المنظمة، فقد قرر الحاخام «رينز» تأسيس إتحاد للصهيونيين المتدينين يعمل في إطار المنظمة العالمية.

وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد الجديد «همزراحي» في مارس من العام ١٩٠٢ في مدينة «فيلنا» في «ليتوانيا» برئاسة الحاخام «رينز»، وبمشاركة اثنين وسبعين عضواً من الصهيونيين المتدينين، وقرر إقامة حركة «همزراحي». وقد أصدرت الحركة فور قيامها بياناً، جاء فيه: «أنه في بلدان المهجر لا يمكن لتوراة إسرائيل - وهي روح الأمة - أن تسيطر بكل قوتها، ولا يمكن أداء كل فرائض التوراة، بكل طهارتها، لذا ينبغي توجيه قلوب اليهود إلى صهيون والقدس، المكان الذي سيجد فيه أيضاً فقراء شعبنا الراحة المنشودة، إن بعث الأمل في عودة صهيون سيمنح قاعدة آمنة، وطابعاً خاصاً لشعبنا، ومأمناً لتوراته ولكل أقداسه، إن صهيون والتوراة شيئان مقدسان، يكمل كل منهما الآخر، ويحتاج إليه». وفي هذا المؤتمر التأسيسي اتخذت الحركة شعارها التاريخي: «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقاً لتوراة إسرائيل».

وفي أعقاب تأسيسها راحت الحركة الجديدة تفتتح لها فروعاً في العديد من دول أوروبا. وفي أغسطس من العام ١٩٠٤ عقدت الحركة مؤتمرها العالمي الأول في مدينة «بريسبورغ» في «هنغاريا»، حيث تمت مناقشة العديد من المسائل التي تهم الحركة وعلى رأسها مسألة: «العودة إلى أرض الأجداد»، وقد تبنت الحركة دستوراً، جاء فيه:

(١) اعتمدنا في عرضنا لنشأة حركتي همزراحي وبوعالي همزراحي على العديد من الكتب التي تناولت نشأة الأحزاب والجماعات الدينية الصهيونية وتطورها التنظيمي، والتي أهمها:

- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١)، ص: ٨٥ - ١٠٣.

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٠٩ - ٣١٥.

- سمير جبور (إعداد): إنتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥)، ص: ٩٨ - ١٠١.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 89 - 96.

- Friedman, M.; The NRP in Transition - Behind the Party's Electoral Decline in: Krausy, E. (ed), Politics and Society in Israel: Studies of Israeli Society: Volume III (Transaction Books, New Brunswick, 1985), P.: 270.

- Roberts, S.; Party and Policy in Israel: The Battle Between Hawks and Doves (Westview Press, Boulder, San Francisco and London, 1990), P.: 57 - 58.

«إن المزارحي منظمة صهيونية ملتزمة ببرنامج بازل، تسعى للعمل من أجل بعث حياة اليهود القومية، وتعتقد المزارحي أن وجود الشعب اليهودي يعتمد على محافظته على التوراة والتقاليد الدينية وأداء الفرائض، والعودة إلى أرض الآباء. إن المزارحي ستبقى في المنظمة الصهيونية، وتناضل داخلها من أجل آرائها، ووجهات نظرها، ولكنها ستقيم تنظيمها الخاص بها، من أجل إدارة نشاطها الديني والثقافي. إن رسالة المزارحي هي تنفيذ أهدافها بكل الطرق المشروعة، والإعلان عن مبادئها بواسطة نشر الأدب الديني وتنشيط الشباب».

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك العديد من الأهداف من وراء ظهور تيار ديني داخل الحركة الصهيونية في ذلك الوقت، فبينما كان الصهيونيون المتدينون يتطلعون إلى الاستيلاء على الحركة الصهيونية وبناء أغلبية يهودية متدينة في فلسطين تمهيداً لقيام دولة يهودية دينية تحكم إستاناداً إلى التوراة - كما جاء في شعار المزارحي - كان لقادة المنظمة الصهيونية - وعلى رأسهم «هرتزل» - مقاصد أخرى من وجود منظمة دينية تعمل داخل الحركة الصهيونية، أهمها جذب مؤيدي المنظمة الجديدة ولاسيما من اليهود المتدينين من جهة، وإستغلالها في مجالى التعليم والإستيطان من جهة أخرى. وذلك بجانب أن خطر الحاخامات اليهود الإصلاحيين ودعوتهم إلى الإندماج فى المجتمعات التى يعيش فيها اليهود، وإنكارهم فكرتى «العودة» إلى «أرض إسرائيل»، و «المسيح المنتظر» جعل الحركة الصهيونية فى حاجة إلى تأييد حاخامات يناوؤن الدعوات الإصلاحية ويؤيدون الدعوة الصهيونية.

هذا، وقد تعرضت حركة المزارحي لأول أزمة لها فى أعقاب قرار المؤتمر الصهيونى العاشر (بازل ١٩١١م) بتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية - وكان كل أعضائها من العلمانيين - بتنظيم النشاط الثقافى العبرى فى «أرض إسرائيل» وبلدان المشرق، وذلك على الرغم من معارضة حركة المزارحي الشديدة، ومطالبتها بأن يبقى هذا النشاط فى يد المتدينين، أو على الأقل بمشاركة منهم. وفى أعقاب هذا القرار إنقسمت الحركة إلى تيارين، حيث طالب البعض بالإنفصال عن المنظمة الصهيونية، بينما أيد البعض الآخر البقاء. ولما حسم النزاع لصالح التيار الداعى إلى البقاء، رفض دعاة الإستقلال - وكانوا من العناصر اليهودية الأكثر تشدداً من يهود ألمانيا وهنغاريا - القرار، وقرروا الإنسحاب من المزارحي والحركة الصهيونية، وبادروا إلى الإتصال ببعض الحاخامات ومجموعات حسيدة معارضة للصهيونية فى ألمانيا وهنغاريا، وأعلنوا قيام حركة «أغودات إسرائيل» المعارضة للصهيونية فى مايو من العام ١٩١٢م.

وقد كان وعد «بلفور» الصادر عام ١٩١٧ نقطة إنطلاق مهمة فى تطور الحركة، فقد راح رواد الحركة - إستاناداً إلى قرار المؤتمر الأول للحركة بالعودة إلى «أرض الأجداد» - يوجهون أنظارهم إلى فلسطين من أجل «إعادة بناء فلسطين» وافتتاح فروع لها فيها. وفى هذا الإطار أقامت الحركة منظمات شبيهة فى العديد من دول أوروبا، وأنشأت شبكة مدارس «دينية -

قومية تربوية» تحت إسم «شبكة مدارس يافنه»، كما بدأت بالإتصال بدوائر «اليشوف» (قدامى السكان اليهود فى فلسطين). وفى العام ١٩١٨م أقامت الحركة فرعاً لها فى «يافا» بفلسطين، وعقدت أول مؤتمر لها هناك فى سبتمبر من نفس العام. وفى أواخر العام ١٩٢٠ نقلت الحركة مقرها الرئيسى من «لندن» إلى «القدس»، وتحول مقرا الحركة فى لندن ونيويورك إلى فرعين للحركة الرئيسية بالقدس. وقد كان أول إنجاز للحركة فى مقرها الجديد إنشاء مؤسسة «الحاخامية الرئيسية»<sup>(١)</sup> فى القدس عام ١٩٢١ بمبادرة من الحاخام «أبراهام كوك». ومنذ ذلك الحين كرس الحركة جل إهتمامها فى توسيع شبكة المدارس الدينية التابعة لها، وإنشاء محاكم دينية للأحوال الشخصية، وضمان تمثيل الحركة فى كافة المؤسسات اليهودية فى فلسطين.

وفى العام ١٩٢٢، أعلن عن تأسيس حركة «هوعيل همزراحي» أى «العامل المزارحي» على يد أنصار حركة الشبيبة التابعة للمزارحي: «هتسوير همزراحي / الفتى المزارحي» المتأثرين بالتيارات الاشتراكية فى أوروبا الشرقية وبأفكار الحاخام «شمشون رفائيل هيرش»، والقادمين إلى فلسطين ضمن موجة الهجرة الثالثة (١٩١٩ - ١٩٢٣م). لقد شجعت المنظمة الصهيونية هجرة العمال الشباب أكثر من الطبقات المتوسطة - التى كانت المصدر الرئيسى للمزارحي - وذلك بقصد بناء الإستييطان اليهودى فى فلسطين فى أسرع وقت، ومن هنا تشكل الأساس البشرى للمنظمة العمالية الجديدة. وقد رفع رواد الحركة الجديدة شعار «التحقيق الذاتى» للصهيونية بواسطة «التوراة والعمل»، وبواسطة الدمج بين الفكر الدينى القومى والفكر الإشتراكي، وذلك بهدف بناء «أرض الأجداد». وقد إعتبرت حركة المزارحي الحركة الجديدة حركة شبابية عمالية تابعة لها، وصادق مجلسها العالمى الذى عقد فى برلين عام ١٩٢٤م على إقامتها. وفى العام ١٩٢٥ تأسس «الإتحاد العالمى لحركة التوراة والعمل فى الدياسبورا».

ولقد ظلت حركة «العامل المزارحي» تعمل فى إطار المنظمة الصهيونية العالمية كجزء من حركة المزارحي، إلا أنها راحت تلعب - بالتدرج - دوراً مستقلاً عنها فى مؤسسات «اليشوف». وبرغم أن عضوية العامل المزارحي فى الهستدروت شكلت حلقة وصل بين المزارحي الأم وبين الهستدروت، إلا أن العامل المزارحي راح يقوم بالعديد من الأنشطة<sup>(٢)</sup> حال إقامة شبكة مستوطنات زراعية واسعة، وكيبوتس دينى (عام ١٩٣٥م)، وتأسيس حركة «بنى عقيبا» الشبابية (والتي تم على يد أتباعها إنشاء سلسلة من المدارس الدينية الصهيونية الثانوية فى إسرائيل فيما بعد). وكذلك أنشأت حركة العامل المزارحي بنكاً باسم الحزب، والعديد من المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات إسكانية واجتماعية أخرى، ومنظمة للشباب الدينى العام باسم «الشباب العامل الدينى»: هنوعار هداثى هعوفيد»، وثانية للرياضة باسم «اليدور»، وثالثة للمرأة باسم «رابطة نساء هوعيل همزراحي».

(١) تجدر الإشارة إلى أننا سنعرض بالتفصيل - بإذن الله - لهذه المؤسسة فى الفصل الثالث من هذا الباب.

(٢) وذلك على غرار كل الأحزاب اليهودية قبل وبعد قيام الدولة.



ولم تكن علاقة الحركتين : المزارحي والعامل المزارحي، آنذاك، جيدة فأنصار العامل المزارحي كانوا مستائين من نهج قادة المزارحي في تمثيل مصالحهم في المؤسسات الصهيونية، كما أن النزعات العمالية الاشتراكية لديهم أضافت بعداً آخر في العلاقات السيئة مع المزارحي التي كانت من التيارات غير العمالية. ومن هنا اتجه العامل المزارحي شيئاً فشيئاً نحو الإستقلال عن المزارحي وبدأ في الظهور بقوائم مستقلة في إنتخابات المؤسسات اليهودية في فلسطين، وصارت الحركة أبرز الحركات الدينية في فلسطين وأعظمها تأثيراً ونفوذاً، وغدت قادرة على إستيعاب المهاجرين على غرار الأحزاب العمالية غير الدينية.

ولقد صاغ رواد المزارحي أيديولوجية حركتهم في مؤتمر عقد في عام ١٩٢٦ في صيغة موجزة تقول : « المزارحي عبارة عن إتحاد صهيوني قومي وديني يسعى إلى بناء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وفقاً لقوانين التوراة والشرعة ». وفي العام ١٩٣٣ انسحبت حركة المزارحي من المنظمة الصهيونية العالمية إحتجاجاً على التكرار للثقافة الدينية في مستوطنات «الصندوق القومي»، ولكنها عادت إليها عام ١٩٣٥. وكانت الحركة قد قدمت - في عام ١٩٣٤ - إقتراحاً بإقامة دولة يهودية في فلسطين فكانت بذلك الحركة الثانية - بعد التصحيحيين - التي تطالب بهذا في ذلك الوقت المبكر. وعندما تم عرض مشروع لجنة «بيل» بتقسيم فلسطين عارضته حركة المزارحي لتعارضه مع حدود «أرض إسرائيل» كما جاءت في التوراة.

وبقيام الدولة عام ١٩٤٨، تحولت الحركتان إلى حزبين سياسيين مستقلين، وصار حزب العامل المزارحي أكثر نفوذاً وتأثيراً من حزب المزارحي وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً. الحزب الديني القومي (المفدال):

النشأة التاريخية : بعد أن خاض حزبا المزارحي والعامل المزارحي ثلاث دورات إنتخابية، برز إتحاد قوى داخل الحزبين تجاه دمج الحزبين معاً. ولئن كان الدمج يمنح الحزبين نفوذاً ووزناً أكبرين، فقد كان لكل حزب أسبابه لذلك، فمن جهة المزارحي وفرت عملية الدمج هذه لزعامته التاريخية قاعدة جماهيرية منظمة تابعة للعامل المزارحي، ومن جهة العامل المزارحي ضمنت عملية الدمج إمكانات مادية وفيرة يمتلكها التنظيم العالمي للمزارحي.

وقد كانت الخطوة الأولى لتوحيد الحزبين هي توحيد التنظيمين العالميين لهما في الخارج عام ١٩٥٥. وفي صيف عام ١٩٥٦ تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر مشترك في «إسرائيل»، حيث تم فيه الإعلان عن قيام «الحزب الديني القومي : مفلاغا داتيت ليثوميت»، والذي عرف إختصاراً بإسم حزب «المفدال». وقد عكس إسم الحزب الجديد «العنصر القومي» الذي كان العامل المزارحي يشدد عليه، و «العنصر الديني» الذي كان المزارحي يؤكد عليه. وفي المؤتمر الثاني للحزب الجديد عام ١٩٦٣ تم تقسيم المسؤوليات والمهام كالتالي : يقوم المزارحي

بمعالجة الشؤون السياسية والدينية والإعلامية، وتنظيم الطبقات المتوسطة والعلاقات العامة، في حين يقوم العامل المزارحي بمتابعة الشؤون التنظيمية العامة، وأمور رسوم العضوية، وشؤون الهجرة والإستيعاب والعمل، والشؤون المهنية والاقتصادية، وشؤون المهن الحرة، والدوائر التي تهتم بكبار السن ويمدّن التطوير<sup>(١)</sup>.

البناء الداخلي : عانى حزب المفدال، منذ تأسيسه، من ظاهرة «الكتل»، حيث ظهرت داخله مجموعة من الكتل، التي سرعان ما أضحت مراكز قوى متنازعة، وذلك على الرغم من قرار المؤتمر الثاني للحزب بالقضاء على ظاهرة الكتل في إطاره. ومن أهم هذه الكتل :

- الكتلة المركزية وكانت بزعامه زعيم الحزب السابق «موشيه شايبير»، ثم «زيرح فيرهايتخ».

- كتلة ( لمفنية : من أجل التحول ) بزعامه «يوسف بورغ» زعيم الحزب بعد «شايبير»، ثم «أبراهام ملعاد» بعد إعتزال «بورغ».

- كتلة «الموشافيم».

- كتلة «ليكود فتموراه : التكتل والتغير» برئاسة «إسحاق روفائيل».

- كتلة الكيبوتس الديني.

- كتلة الشباب، وهي أقوى وأكبر الكتل، نشأت على يد شباب الحزب الذين تخرجوا من المدارس الدينية الرسمية أو المدارس الدينية العليا وحركات الشبيبة التابعة للحزب، وترأسها «زفولون هامر». وقد حملت الكتلة لواء الفكر الديني القومي المتطرف<sup>(٢)</sup>.

ويعد «المؤتمر العام» أعلى سلطة في الحزب، وهو يعقد كل أربع سنوات ثم كل خمس سنوات منذ عام ١٩٧٨. ويتم إنتخاب هذا المؤتمر عن طريق إنتخابات سرية في الفروع والأقاليم، ومهمته الرئيسية هي إنتخاب الهيئات الحزبية الرئيسية للحزب مثل اللجنة المركزية، والإدارة المشتركة للمزارحي والعامل المزارحي، وإدارة الهيئة العامة التي تشرف على مختلف المشاريع الاقتصادية. ويلى المؤتمر، في التسلسل التنظيمي، «اللجنة المركزية للحزب» وهي أعلى سلطة حزبية خلال الفترة التي تفصل بين مؤتمرين. وبالرغم من أن عدد مندوبي المؤتمر قد يصل إلى

(١) انظر في هذا الشأن :

- هاني عبد الله : الأحزاب السياسية في إسرائيل ، مرجع سبق ذكره، ص : .

- Schiff, G.; Op. cit., P. : 89 - 96.

- Friedman, M.; Op. cit., P. : 270 - 271.

(٢) انظر في هذا الصدد بتوسع :

- Ibid., P. : 277 - 279.

- Roberts, S.; Party and Policy in Israel : The Battle Between Hawks and Doves (Westview Press. Boulder, 1990), P. : 58 - 60.

(٩٠٠) مندوب إلا أن اللجنة المركزية تعاني من تضخم عدد أعضائها، فقد بلغ عددهم عام ١٩٨٩ ما يقرب من (١٠٦٠) عضواً.

ويلي اللجنة المركزية، «الإدارة المشتركة للمزراحي والعامل المزراحي»، وهي تنتخب من جانب المؤتمر العام، وتعتبر إدارته العليا. وهي بدورها تعين - عن طريق لجنة التعيينات - إدارة الحزب وإدارة العامل المزراحي على أساس قوة الكتل المختلفة، كما تعين السكرتارية المشتركة، ويبلغ عدد أعضاء هذه الإدارة (٣٠٠) عضواً. ويأتى بعد هذه الإدارة كل من إدارة الحزب وإدارة العامل المزراحي ثم هيئتان صغيرتان تقومان بالإدارة الفعلية واليومية للحزب وهما السكرتارية المشتركة (من اثني عشر عضواً)، وكتلة الحزب البرلمانية (من ممثلي الحزب في الكنيست والوزراء وبعض الشخصيات القيادية الأخرى).

أما بالنسبة لأبرز الشخصيات القيادية، فالحاخام «إسحق رينز» هو مؤسس المزراحي وأشهر قادتها قبل قيام الدولة. وفي عهد الإنتداب برز الحاخام الأكبر السفاردي «بن تسيون عوزييل»، والحاخام «يهودا ليف هكوهين فيشمان». وبعد قيام الدولة برز «موشيه شايبير»، و«يوسف بورغ»، وفي الوقت الحالي يتزعم الحزب «زفولون هامر». أما ممثلي الحزب الحاليين في الكنيست الأخير (١٩٩٦) هم - بخلاف هامر - : «شاؤول يهلوم» و«إسحاق ليفي» و«إيجائيل بيبي» و«تسفي هيندل» و«حنان بورات» و«شمارياهو بن تسور» و«أبراهام شطرن» و«أنفير شاكي».

وبرغم الطابع الإشكنازي للحزب إلا أن قاعدته الإنتخابية تتكون من عناصر مشتركة سفاردية - إشكنازية، ويشكل الإشكنازيون ما يربو على ٥٠٪ من أعضاء الحزب، وزعامة الحزب دائماً من الإشكناز. أما التركيبة الطبقية للحزب، فهناك أكثر من ٥٠٪ من العمال الزراعيين والصناعيين، ثم ما يربو على ٢٠٪ من مجموع الأعضاء من أصحاب الياقات البيضاء، ثم الحاخامات والمثقفون وأصحاب المهن الحرة الذين يشكلون ما يزيد عن ١٢٪ من مجموع الأعضاء<sup>(١)</sup>.

**أيديولوجية الحزب السياسية :** يستند حزب المفدال - أيديولوجياً - على أفكار الصهيونية الدينية وينطلق منها في وضع برامجها السياسية والإنتخابية. وفيما يلي سنعرض للثوابت الأيديولوجية التي يعتنقها الحزب<sup>(٢)</sup>:

(١) هذه النسب تقريبية، وتم اشتقاقها من عدة جداول وردت في :

- Schiff, G.; Op. cit., P. : 106 - 107, 109.

وتجدر الإشارة إلى أننا لم نستطع الحصول على إحصائيات جديدة عن حزب المفدال - وغيره من الأحزاب الإسرائيلية - من حيث العضوية، والتركيبة العرقية والطبقية، وهذا ما يشكل إحدى صعوبات الدراسة. إن ما هو متوفر، وبدقة، هو عدد الأصوات التي تحصل عليها هذه الأحزاب في كل دورة إنتخابية.

(٢) وذلك دون تناول البرامج السياسية الإنتخابية التي تعلن عشية كل دورة إنتخابية، ذلك أننا سنعرض لها - بعون الله - في الفصل الرابع من هذا الباب. أما عن أهم المراجع الخاصة بأيديولوجية حزب المفدال فهي :

- محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٨ - ٦١.

=

\* في مجال العلاقة بين الدين والدولة :

يتبنى الحزب الخطوط الرئيسية التالية:

- الإيمان التام بـ «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين، وبمفهوم «أرض إسرائيل الكاملة»، ومن هنا فالإستيطان في كامل فلسطين أمر شرعي.

- إن إنتصارات جيش الدفاع الإسرائيلي - وخاصة في عام ١٩٦٧م - هي بداية الخلاص النهائي لـ «الشعب المختار» على أرضه، وأن الصهيونية هي بداية عملية الخلاص.

- ضرورة بناء الدولة والمجتمع - في كافة قطاعاتهما - وفقاً لقوانين التوراة، وتعميق الطابع الديني للدولة، والإلتزام بكافة تعاليم الشريعة، والحفاظ على وحدة الشعب اليهودي وخصوصيته في «إسرائيل» وفي «الشتات».

- دعم مكانة «الحاخامية الرئيسية» باعتبارها أعلى سلطة دينية في البلاد، وكذلك كافة «المجالس الدينية».

- توفير تعليم ديني في كافة مراحل التعليم.

- تأييد خدمة طلبة المدارس الدينية في الجيش.

- دعم المؤسسة القضائية الحاخامية.

- الحفاظ على حرمة السبت وحل المشاكل القانونية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والعلمية حسب الشريعة.

- المحافظة على إتفاقية «الوضع الراهن».

- التأييد الكامل لقانون «من هو اليهودي»، والمناداة بتعديله حسب التصور الأرثوذكسي.

ولقد ظل الحزب يوجه جل إهتماماته إلى المسائل الداخلية المتصلة بالطابع الديني للدولة، وتلك التي تمس مصالح المتدينين مباشرة، وذلك مع عدم إهتمامه كثيراً بشؤون السياسات الخارجية والأمنية والاقتصادية، وذلك حتى عام ١٩٧٧ ووصول تكتل الليكود إلى سدة الحكم لأول مرة في «إسرائيل».

وبعد صراعات عنيفة استمرت طوال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات بين القيادة القديمة للحزب - والتي كانت مواقفها السياسية أقرب إلى مواقف حزب العمل - وبين كتلة

= - أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في : صبري جريس، وأحمد خليفة (تحرير)؛ دليل إسرائيل العام (مؤسسة للدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص: ١٥٧ - ١٥٩.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣١٩ - ٣٢٢.

- رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية ..... مرجع سبق ذكره، ص: ١١٣ - ١١٤.

- Schiff, G.; Op. cit., P. : 151 - 168.

- Friedman, M.; Op. cit., P. : 272 - 274.

الشباب بزعامة «زفولون هامر» - والتي تأثرت بتعاليم الحاخام «زيفي يهودا كوك» - تحول الحزب - في مسائل الخارجية والأمن - إلى حزب شديد «التطرف» قومياً، ويدعو إلى تقليص تدخل الحكومة اقتصادياً.

\* في مجال السياسة الخارجية :

اعتبر الحزب أن ما حدث في عام ١٩٦٧ هو «بداية تحقيق وعد الرب لشعبه المختار بالعودة إلى أرض الآباء»، وذلك إنطلاقاً من إيمان الحزب بهذه «النبوءات التوراتية»، ومن هنا فالضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة - الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ - تشكل «جزءاً من أرض إسرائيل تم تحريرها»، والقدس هي «العاصمة الأزلية لشعب إسرائيل». وتأسيساً على هذه المواقف دعا الحزب إلى ضم الضفة والقطاع والقدس وكذا هضبة الجولان السورية المحتلة إلى «دولة إسرائيل»، وتطبيق «القانون الإسرائيلي» عليها، وعدم المساس بالسيطرة و «السيادة الإسرائيلية» عليها، فضلاً عن مطالبته بوضع الخطط الكفيلة باستيطان هذه المناطق والعمل على تحصينها وتأمينها. وفيما يتصل بالفلسطينيين أهل هذه الأراضي المحتلة وأصحابها الشرعيين - والذين سماهم الحزب بـ «عرب أرض إسرائيل في المناطق» - يرى الحزب ضرورة تمكينهم من الاختيار الحر بين «الجنسية الإسرائيلية» أو أية جنسية أخرى، مع منح إستقلال «ديني - تربوي» لتجمعات السكان العرب المكتظة وتعيين إدارة دينية مستقلة للأماكن المقدسة لمختلف الأديان. أما عن مخيمات اللاجئين الواقعة داخل الدولة، يرى الحزب ضرورة العمل على تعبئة إمكانيات دولية جادة لتصفيتها، وإعادة تأهيل سكانها ودمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي.

ولا يفتأ الحزب يدعو إلى ما يسميه بـ «السلام الدائم»، وإقامة «علاقات طبيعية سياسية واقتصادية» بين «إسرائيل» و الدول العربية المجاورة<sup>(١)</sup>.

\* أما في المجال الاقتصادي :

يدعو الحزب إلى تقليص تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتقديم تسهيلات ضريبية لأصحاب رؤوس الأموال، ورفع الرقابة على العملات الأجنبية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، وبيع الشركات الحكومية، والعمل على تشجيع الصناعات ذات التوجه التصديري، وتقليل الإعتماد على المساعدات الأمريكية. ويمتلك الحزب بنكاً بإسم بنك «همزراحي الموحد»، وصندوقاً للمرضى بإسم «كوبات حوليم همزراحي».

المطلب الثاني : الأحزاب المنشقة على المفدال :

تعرض حزب المفدال - شأنه في ذلك شأن جُل الأحزاب السياسية في «إسرائيل» - إلى العديد من الإنشقاقات، لعل أهمها هو الإنشقاق الذي أدى إلى ظهور حركة «كتلة الإيمان :

(١) تجدر الإشارة إلى أننا سنقوم بتناول المواقف السياسية للحزب تجاه مصر وباقي الدول العربية في سياق حديثنا عن النشاطات والأدوار الفعلية للأحزاب الدينية في الحياة السياسية، وذلك في الفصل الرابع من هذا الباب بعون الله.

غوش أمونيم» في السبعينيات من هذا القرن، وهي الحركة التي سنتناولها بالتفصيل - فكراً وتنظيماً - في الفصل الخامس من هذا الباب بإذن الله. أما أهم الأحزاب والقوائم الإنتخابية التي انشقت عن حزب المفدال فهي :

قائمة «تقاليد إسرائيل : تامي»، والتي تُعد أول قائمة حزبية تنشق عن المفدال، وقد تم ذلك على يد زعيمها «أهارون أبو حصيرة» عشية إنتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١ م. وهي قائمة سفاردية تعكس نفس مواقف حزب المفدال، حتى أنه شاع عنها أنها «مفدال شمال أفريقيا» نسبة إلى إستقطابها اليهود الشرقيين المغاربة. وقد اندمجت في الليكود عشية إنتخابات ١٩٨٨.

وفي عام ١٩٨٣ انشق عضو الكنيست من المفدال الحاخام «حاييم دروكمان» عن الحزب وأعلن تأسيس قائمة «متساد : المعسكر الديني الصهيوني». وقبل إنتخابات عام ١٩٨٤ تحالف «دروكمان» مع قائمة «أوروت : الأعضاء» - التي كان زعيمها عضو الكنيست عن المفدال «حنان بن بورات» قد شكلها في نفس العام (١٩٨٤) - ومع حزب «بوعالي أغودات إسرائيل» لتشكيل قائمة جديدة بإسم «مورشا» : التقاليد أو التراث». وقد جاء هذا التحالف نتيجة لتبديد الأمل في توحيد المعسكر الديني الصهيوني بعد أن رفض زعيم المفدال آنذاك «يوسف بورغ» إعترزال رئاسة الحزب كما كان يطالب «دروكمان» و «بن بورات».

وقد كانت قائمة «مورشا» من أكثر الأحزاب الدينية تطرفاً وتعصباً، على الصعيدين الديني والسياسي، حيث تطابقت مواقفها مع مواقف حزب الليكود. ولقد عبّر الحاخام «دروكمان» عن هذا بقوله أن الحركة تسعى إلى : «التكامل في كل شيء بالنسبة إلى التوراة والشعب وأرض إسرائيل». وبرغم صهيونية قائمة متساد ولا صهيونية حزب بوعالي أغودا فإن تحالفهما عكس تطابق أهدافهما وتلاقى مصالحهما، وقد عبّر عن ذلك زعيم بوعالي أغودا حين أكد على أن تحالف حزبه مع متساد الصهيونية «خطوة متواضعة نحو تخاشي تشرذم الأحزاب الدينية...»، وبأن حزبه يؤمن أيضاً بـ «تكامل التوراة، وتكامل البلد، وتكامل الشعب»<sup>(١)</sup>.

وقد تلاشت قائمة «مورشا» في أعقاب إنتخابات ١٩٨٤، وعادت «أوروت» إلى المفدال. وعشية إنتخابات عام ١٩٨٨ تعرض المفدال لإنشقاق جديد على يد الراب «يهودا عاميغال» الذي انفصل عن المفدال وشكّل حركة «ميماد : معسكر الوسط الديني أو اليهودية العقلانية» مستقطباً اليهود الأوربيين، وعارضاً أفكاراً أقل تطرفاً. لقد كان الحاخام «عاميغال» يرى أن

(١) انظر في شأن الأحزاب المنشقة على المفدال :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٣١، ٣٥١ - ٣٥٣، ٣٩٨.  
- Friedman, M.; in : Krausz, E., Politics and Society in Israel ... Op. cit., P. : 290 - 292.



«الهدف الأيديولوجي للأحزاب الدينية - وهو إقامة دولة تحكمها الشريعة - لا يمكن تحقيقه إلا إذا أضحى نفوذ الأحزاب الدينية مباركاً، وأن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم من خلال الأحزاب الدينية الحالية مما يستدعي إقامة حزب ديني جديد»<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### نشأة الحركات والأحزاب الدينية الأرثوذكسية

#### المعارضة للصهيونية وتطورها التنظيمي

وتتمثل هذه الحركات والأحزاب الدينية في حركتين رئيسيتين هما «أغودات إسرائيل»، و«بوعالي أغودات إسرائيل»، هذا بجانب عدد آخر من الأحزاب والجماعات المنشقة عليهما حال: «شاس»، و«يهوديت هيتوراه»، وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الأول: حركة «أغودات إسرائيل»:

عقد المتدينون المنشقون عن «المزراحي»، وعدد آخر من المتدينين اليهود الألمان والهنغاريين مؤتمرهم الأول في بلدة «كاتوفيتش» بالنمسا عام ١٩١٢؛ وذلك بغرض الإعلان عن تأسيس حركة يهودية غير صهيونية باسم «أغودات إسرائيل العالمية»، أي «رابطة أو جمعية إسرائيل العالمية». وقد افتتح المؤتمر الحاخام «يعقوب روزنهايم» معلناً أن هدف المؤتمر ليس إنشاء تنظيم كباقي التنظيمات، وإنما «إعادة بعث شعب التوراه»، و«تنظيم الناحية المادية للوجود اليهودي تنظيمياً شعبياً يستند إلى روح التوراه»، وقد جاء في البيان الأساسي للمؤتمر:

«إن ممثلي اليهود المتقيدون بالشعائر الدينية من جميع أنحاء العالم... وبعد أن إستمعوا إلى جميع الاقتراحات، يعلنون تأسيس أغودات إسرائيل، ويأخذون على أنفسهم عهداً بالعمل بكل قواهم من أجل تطوير أغودات إسرائيل ونموها. إن أغودات إسرائيل ستساهم بفعالية في جميع القضايا والأمور المتعلقة باليهود واليهودية على أسس التوراه، دون أية إعتبارات سياسية... (وستحاول) إيجاد حل لكافة المشاكل التي تواجه الشعب اليهودي، وفقاً لروح التوراه»<sup>(٣)</sup>.

(١) تجدر الإشارة إلى أننا سوف نعرض - بعون الله - لحركة ميماد بشئ من التفصيل في الفصل الخامس من هذا الباب.

(٢) انظر في شأن نشأة الأحزاب والجماعات الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية «الحريدي»، المرجع التالية:

- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٩ - ١٦٠.

- أسعد رزوق، الدولة والدين في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٦ - ٨٠.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٢٩ - ٣٥٥.

- أحمد خليفة، في: دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٠ - ١٦٣.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 66 - 86.

(٣) أسعد رزوق، الدولة والدين...، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٦.

وفي نهاية المؤتمر أعلن عن تأسيس حركة «أغودات إسرائيل العالمية»، وإقامة «مجلس كبار علماء التوراه» كهيئة عليا مشرفة على توجيه الحركة، ومسؤولة عن تنظيم حياة الجماعات اليهودية وتوجيهها. وقد ميزت إقامة ذلك المجلس الحركة الجديدة ليس عن المنظمات اليهودية غير الدينية حال المنظمة الصهيونية العالمية فحسب، وإنما أيضاً عن حركة المزراحي الدينية. وعلى صعيد آخر لم يصدر المؤتمر برنامج عمل تفصيلي للحركة الجديدة، كما ترك للسلطات الدينية اليهودية في كل بلد مهمة وضع نظامها التعليمي الديني وتنظيمها الاجتماعي، بما يتلاءم مع أوضاع جالياتها اليهودية المحلية.

وقد أضحت حركة «أغودات إسرائيل» أكبر حركة بين يهود بولندا - البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة وقتذاك - وذلك بعد قدوم العديد من زعماء أغودات إسرائيل الألمان مع جيش الاحتلال الألماني لبولندا. وقد شكلت الحركة العديد من المنظمات الجماهيرية منها: التنظيم العمالي، وحركة نساء أغودات، إضافة إلى شبكة واسعة من المدارس الدينية.

هذا وقد ناصبت حركة أغودات إسرائيل الحركة الصهيونية وحركة المزراحي العداء منذ اليوم الأول لقيامها، ولا تزال على موقفها حتى يومنا هذا. لقد رأى قادة أغودات إسرائيل أن الصهيونية - السياسية والدينية - قد انحرفت عن طريق اليهودية الحق، وأن فريضة «إستيطان أرض الميعاد» ليست سوى فريضة من أصل ستمائة وثلاث عشرة فريضة. كما أعلنت الحركة أن مفهوم «مركزية أرض إسرائيل» ليس هدفاً في حد ذاته ولا هو غاية الوجود اليهودي برغم أنه يشكل شرطاً للمحافظة على وجود الشعب اليهودي والتوراه. وفي مؤتمر عالمي للحركة عقد في زيورخ عام ١٩١٩، تم الإعلان صراحة عن معارضة الحركة لبرنامج «بازل» الصهيوني، حيث جاء في مقررات هذا المؤتمر: «إن أغودات إسرائيل لاتعترف ببرنامج بازل الصهيوني، وتطالب بإقرار حق الشعب اليهودي في إقامة مجتمع يهودي في فلسطين - على قاعدة واسعة للغاية - تحت حماية عصبة الأمم أو من تنتدبه - بواسطة الهجرة والإستيطان المنظم، وبشروط تؤمن التطور المستقل لثقافته الدينية على أسس قوية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال إتفاق ودي مع السكان غير اليهود»<sup>(١)</sup>. كما عارضت الحركة إنشاء «كنيست إسرائيل» تحت الإنتداب، وقيام الحاخامية الرئيسية.

وقد بدأت الحركة نشاطاتها في فلسطين في عام ١٩١٩ بإفتتاح فرع لها في مدينة القدس. وقد استهل هذا الفرع نشاطاته هناك بحملة إعلامية قوية ضد الحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين. وقد تبنى أحد قادة أغودات إسرائيل في فلسطين ويدعى الحاخام «يعقوب دايهان» ما أسماه بالخيار العربي، القائم على إستعداد الأمير «عبد الله بن الحسين» السماح لليهود بالإستيطان في فلسطين والدول العربية المجاورة مقابل تنازل الصهيونية عن

(١) تجدر الإشارة إلى أن الحركة كانت ترى أن الدولة اليهودية الحقيقية ستقوم فقط بمشية الرب وتحت قيادة المسيح ووفقاً لتعاليم التوراه، وإلى أن ينحقق ذلك كانت الحركة تدعو إلى قيام دولة علمانية في فلسطين لانتصر على اليهود فقط، بحيث يعيش فيها اليهود كمواطنين عاديين. وهذا يعني أن تكون فلسطين مركزاً روحياً وليس كياناً سياسياً. انظر:

- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤١.

المطالبة بتنفيذ وعد بلفور. ولكن كان نهج «أغودات» هذا مقبولا خارج فلسطين، فقد إعتبرته غالبية اليشوف اليهودى بمثابة خيانة وتنكر للوحدة القومية اليهودية، الأمر الذى أدى، فى كثير من الأحيان، إلى وقوع العديد من المصادمات العنيفة بين الحركة والمعسكر الصهيونى. وقد تم إغتيال الحاخام «دايهان» فى أعقاب لقاء تم تنظيمه جمع الشريف الحسين ونجليه فيصل وعبد الله من جهة، ووفد من المتدينين الأرثوذكس ضم الحاخام «يوسف روزنلند» وعدداً من أبرز الشخصيات الدينية فى القدس، وبعض كبار القيادات الدينية المعارضة للصهيونية من «أغودات إسرائيل» و«الطائفة الحريدية» و«ناطورى كارتا» من جهة أخرى. ومع إندلاع ثورة ١٩٢٩م العربية فى فلسطين تخلت الحركة عن الخيار العربى.

ومهما يكن من أمر فقد إعتري الحركة العديد من التطورات، حيث تأثرت - كغيرها من الأحزاب اليهودية - بموجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فبعد أن كان اليشوف القديم يسيطر على فرع القدس، سيطر المهاجرون اليهود القادمون من ألمانيا وبولندا - فى أعقاب صعود النازى إلى الحكم فى ألمانيا - على مقاليد الأمور داخل الحركة فى فلسطين، وراحوا يدخلون العديد من التغييرات فى نشاطات الحركة وأهدافها فى فلسطين على نحو صارت معه الحركة أكثر مرونة تجاه الحركة الصهيونية؛ وذلك بهدف تحقيق أكبر مكاسب دينية لجمهورها. وفى خلال العامين ١٩٣٤ و ١٩٣٥ قام وفد من رئاسة الحركة فى بولندا بإعادة تنظيم إدارة الحركة فى فلسطين، وتشكيل وكالة للعناية بشؤون الهجرة والإستيعاب، كما قام ممثلون عن الحركة بالتفاوض مع ممثلين للحركة الصهيونية وللمزراحي فى محاولة للتوصل إلى إتفاق بشأن إقامة حاخامية رئيسية موحدة فى فلسطين من جهة، وتحقيق نوع من التفاهم مع حركة «المزراحي» من جهة أخرى. وقد أفضت هذه التحركات إلى وقوع أول إنشقاق فى الحركة، وذلك لأن المعارضين لهذا التقارب - الجزء الأكبر من الجالية اليهودية الأرثوذكسية من اليشوف القديم - فضلوا الانفصال عن الحركة - عام ١٩٣٥ - وتشكيل حركة «ناطورى كارتا» أى «حراس أو نواطير المدينة» وذلك بقيادة الحاخام «موشيه بلوى» الذى قاد «أغودات إسرائيل» خلال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٥م، ونجح فى إبعادها عن الصهيونية. وهكذا بدأت الحركة مرحلة جديدة إتسمت بالميل نحو التعاون مع الحركة الصهيونية، وتقبل فكرة «الدولة اليهودية»، وذلك بعد أن سيطرت العناصر البولندية على الحركة.

وفى عام ١٩٣٧، أبدت حركة أغودا عدم إعتراضها - لأول مرة - على فكرة إقامة «دولة يهودية» فى فلسطين، وسعت إلى تأمين مصالحها فى «الدولة اليهودية» المزمع إقامتها برغم خشيتها من قيام «دولة يهودية» بعيدة عن تعاليم الهالاخاه بقيادة يهود علمانيين. وقد ظهر هذا الموقف الجديد فى بيان أصدره «مجلس كبار علماء التوراه» رداً على مشروع «بيل» لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٧م، جاء فيه (١):

(١) ورد هذا فى :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٣٢ - ٣٣٣.

١- يعلن مجلس الحاخامين:

أ- إن أرضنا المقدسة قد فتحت لنا من قبل سيد الكون عن طريق ميثاق أبدي لكى نمارس فى هذه الأرض قوانين وتعاليم التوراة، ولكى نحيا بروح التوراة، وهكذا يرتبط الشعب اليهودى إلى الأبد بهذه الأرض بكل خلجات نفسه.

ب- ولما كنا قد طردنا من أرضنا لما إرتكبناه من خطايا، فإن الله قد وعدنا، عن طريق أنبيائه المقدسين، أنه سوف يحررنا مرة أخرى عن طريق «المسيح»، وأن الإيمان بهذا الوعد هو أحد المبادئ الأساسية للعقيدة اليهودية، وهو إيمان إلزامى مفروض على كل شخص يهودى المذهب.

ج- وهكذا فإن حق الأمة اليهودية فى أرضنا المقدسة، تمتد جذوره إلى توراتنا المقدسة، وفى الضمانات التى أعطاهها الأنبياء كرسى الرب.

د- إن قيام دولة يهودية ممكن فى حالة واحدة، وهى إذا ما جرى الإعراف بقانون التوراة دستوراً أساسياً للدولة، وأصبحت للتوراة السيادة فوق الإدارة (الحكومة).

هـ- إن الدولة إذا لم تكن قائمة على أساس التوراه فإنها تمثل إنكاراً للتاريخ، وإنكاراً للجهود الحققة للقومية اليهودية، وسوف تؤدي بالتالى إلى تخطيط أسس الحياة القومية.

٢- إن مجلس الحاخامين يعلن، بروح التوراه، أن المفاوضات والقرارات التى تتخذ بخصوص مستقبل «أرض إسرائيل»، وهى إرث الشعب الإسرائيلى كله، لا يمكن إعتبارها شرعية، ما لم يكن الممثلون الذين يقومون بهذه المفاوضات مخولى الصلاحيات من قبل اليهود الأرثوذكس، وإن أية مفاوضات تتم دون إشترك ممثلين عن اليهود الأرثوذكس تعتبر تحدياً للعدالة والأخلاق.

وعلى صعيد آخر، تم إنشاء مركز ثالث للحركة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو المركز الذى رفض ولا يزال المشاركة فى جميع المؤسسات الأرثوذكسية التى تضم عناصر غير أرثوذكسية. وبرغم عدم تشجيع قادة الحركة فى أوربا أتباعهم على الهجرة إلى فلسطين إلا أنهم عدلوا عن موقفهم هذا وطلبوا من الوكالة اليهودية نسبة من ٥٪ إلى ٦٪ من تصاريح الهجرة إلى فلسطين، وقد تم قبول طلبهم هذا مقابل تعهد الحركة بعدم السعى لعقد إتفاق مع العرب. وكان من ثمار هذا وصول أعداد كبيرة من الحريديم إلى فلسطين الأمر الذى عزز من التقارب بين الحركة والصهيونيين، حيث بدأ أتباع «أغودات إسرائيل» يدركون أن الحركة الصهيونية

= وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن الحركة وجدت فى قرار التقسيم مخرجاً مقبولا لتعديل رأيها فى الصهيونية وقيام دولة يهودية فى فلسطين على اعتبار أن قيام هذه الدولة يأتى تنفيذاً لقرار دولي. انظر :

- هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٢.

تمثل إطاراً سياسياً حامياً لليهود من كوارث الشتات وذلك إستناداً إلى النص التوراتي القائل: « من ينقذ نفساً من اليهود ينقذ عالماً بكامله ».

ولما جاءت لجنة « أونسكوب » لإستطلاع الأوضاع في فلسطين - وهي اللجنة التي أوصت بتقسيم فلسطين - سارعت الوكالة اليهودية إلى الحصول على رضا حركة « أغودات » مقابل رسالة أرسلتها الوكالة في يونيو ١٩٤٧ تتعلق بمكانة الدين في الدولة المزمع إقامتها، وهي الرسالة التي صارت أساساً لما يسمى اليوم في « إسرائيل » باتفاقية « الوضع الراهن: Status Quo » التي تنظم العلاقة بين الدين والدولة. وهكذا تحولت الحركة المعارضة للصهيونية من موقف العداء السافر للصهيونية إلى موقف التصالح والتعاون معها، ولكن دون الإعتراف بشرعية الصهيونية ولا بشرعية الدولة التي تزمع إقامتها. وقيام الدولة تحولت الحركة إلى حزب سياسي يعمل في إطار مؤسسات الدولة، ولكن دون الإقرار بشرعية الدولة ذاتها<sup>(١)</sup>.

**البناء الداخلي للحزب:** لحركة « أغودات إسرائيل » العالمية ثلاثة مراكز رئيسية في كل من: « إسرائيل » والمجلترو والولايات المتحدة الأمريكية. وتشكل مؤسسات الحزب في « إسرائيل » أقساماً في مؤسسات مشابهة على نطاق عالمي. وتتميز هذه المؤسسات بضعف هياكلها التنظيمية، وصلاحياتها الشكلية، وبعدم إنتظام إجتماعاتها، وإنحصار السلطة الحقيقية في يد مجالس روحية عليا. وبعد المجلس الروحي الإسرائيلي أقواها وأكثرها نفوذاً وتأثيراً. ومهما يكن من أمر، فثمة سلطة عليا لكل الفروع هي:

- الكنيسة الكبرى: ويعد أعلى سلطة في الحركة، ويضم ممثلين عن الفروع المختلفة.

وثمة هياكل تنظيمية خاصة بكل فرع هي:

- المؤتمر العام: ويعد أعلى سلطة في الفرع، ولم يعقد هذا المؤتمر في « إسرائيل » سوى مرتين عام ١٩٥٠، وعام ١٩٧٦.

- اللجنة المركزية للحزب (مركز الحزب)، وتشكل عادة من مائة عضو ينتخبون أو يعينون من مجالس الفروع الأربعين. وتشكل هذه الفروع على أساس موازين القوى التابعة بين الكتل داخل الحزب. وتتمثل أهم الكتل التي تشكل مركز الحزب في « إسرائيل » - في مطلع الثمانينيات - في: « الكتلة المركزية » أو « الكتلة البولندية » - وهي التي تسيطر عليها طائفة

(١) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن قادة الحركة عمدوا إلى تبرير مواقفهم تلك من الصهيونية ومن الدولة الوليدة عن طريق العديد من التبريرات والتفسيرات، إذ رأى البعض أن وجود كيان سياسي لليهود في فلسطين من شأنه حماية اليهود حتى قيام المسيح، بينما رأى البعض الآخر أن قيام الدولة هو بداية « خلاص اليهود »، وأنها « هبة من السماء ». أما الحاخام « ليفين » فقد برز مشاركة حزبه في مؤسسات الدولة بتأمين مصالح المتدينين فيها، وأنها تأتي على غرار مشاركة مثلئ الأغودا في البرلمان البولندي وفي مجلس البوندرات (وهو مجلس يهودي أنشأه النازيون بعد إحتلال وارسو) بالرغم من أنهما كانا تحت سيطرة غير يهودية. انظر:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٤١.

« غور » وهي أكبر الكتل إذ شكلت آنذاك ٢٩٪ من مجموع الأعضاء - تليها « الكتلة الموحدة » أو « الكتلة الهنغارية الرومانية »، « فالكتلة اللتوانية » - بزعامة « شلومو لورنتس » - وكتلة « شلومي أمونيم » بزعامة « مناحيم بورش »، و « الكتلة السفاردية » التي تشكل ٥٪ من مجموع الأعضاء، ثم كتلتا « سلونيم » و « وحدة الحركة ».

ومن الناحية النظرية تقوم هذه اللجنة بالنظر في القضايا السياسية الهامة للحزب، على قدم المساواة مع القسم الإسرائيلي في اللجنة التنفيذية العالمية للحركة، وبالتالي فهي تشارك في الإدارة العالمية.

- مجلس كبار علماء التوراه: وهو صاحب السلطة العليا الفعلية داخل الحزب. وينعقد المجلس فقط عندما تكون هناك حاجة للبت في القضايا المتعلقة بالحزب وتتم إجتماعاته بصورة سرية، وتتم المناقشات داخله باللغة اليديشية، ولا يتم نشر قراراته إلا في المسائل السياسية الهامة. وليس ثمة عدد محدد لأعضاء المجلس (كان العدد خلال الفترة ٦٤-١٩٨٤ يتراوح ما بين ١٥-١٦ عضواً)، ولا يشترط في العضو سوى أن يكون ضليعاً في علوم الدين، وإن يتقن اليديشية<sup>(١)</sup>. وليس ثمة مقاييس لإختيار الأعضاء، كما أن العضوية في المجلس لا تنتهي إلا بموت العضو. ويضم المجلس أعضاء يمثلون جميع القوى الدينية الليتوانية والحسيدية المكونة للحركة، وبصورة عامة لا يجاوز عدد الأعضاء الحسديين الأعضاء الليتوانيين، وقد تعززت هذه الحقيقة بعد خروج الحاخام « شاخ » من المجلس. ولأن طائفة « غور » الحسيدية هي أقوى الطوائف في الحركة فإن أدمورها يعد كبير الحاخامين أو رئيس مجلس كبار علماء التوراه، يليه أدمور طائفة « فايختشن ».

ويعانى المجلس من الكثير من التوترات والخلافات الدينية والسياسية بين أعضائه الأمر الذي يحول دون إلتئامه كثيراً. وكان رئيس المجلس السابق هو أدمور طائفة « غور » الأدمور « فنحاس مناحيم ألتر » (١٩٢٦ - ١٩٩٦) شقيق الأدمور السابق « سمحا يونيم إلتير » (المتوفى عام ١٩٩٢). والرئيس هو الحالي هو الحاخام « موشيه هاجر ».

وعلى خلاف حزب المفدال، فإن كافة زعماء ومؤسسي « أغودات إسرائيل » هم من الحاخامين اليهود. ويعتبر الحاخام « إسحق هليفي (١٨٤٧ - ١٩١٤) » أول من بادر إلى تأسيس الحركة في الخارج، كما كان الحاخامين « سلومون بروير (١٨٥٠ - ١٩٢٦) »، و « إسحق مائير ليفين (١٨٩٤ - ١٩٧١) » من أبرز مؤسسي الحركة. وفي السبعينيات من هذا القرن برز الحاخامات: « شلومو لورنس »، و « يهودا ماثير برامو فيتش »، و « مناحيم بورش » و « ابراهام شابير ».

وتتسم عضوية الحزب بغلبة العنصر الإشكنازي، وخاصة من يهود بولندا وهنغاريا ورومانيا.

(١) لهذا ليس ثمة عضو سفاردى في هذا المجلس، وقد كانت حجة رفض عضوية الحاخام « عقاديا يوسف » هي عدم إتقانه لليديشية.



أما العنصر السفاردي، فلم يكن وثيق الصلة بالحزب منذ نشأته، حيث لم تتعد نسبة السفارديم داخل الحزب ١٠٪. وترتبط العضوية في الحزب بدفع رسم معين وبالحصول على فواتر معينة مقابل ذلك من الحركة. وتتركز قاعدة الحزب الجماهيرية في الحضر بشكل عام وخاصة في القدس وتل أبيب. ويغلب على هذه القاعدة أصحاب الياقات البيضاء العاملين في المؤسسات الدينية وغير الدينية التابعة للحزب، إضافة إلى أصحاب المهن الحرة.

**أيديولوجية الحزب السياسية:** يتركز حزب «أغودا إسرائيل» - أيديولوجياً - إلى أفكار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة، وينطلق منها في وضع برامجه السياسية والإتخابية. وفيما يلي سنعرض للشواهد الأيديولوجية التي يؤمن بها الحزب.

على الصعيد الداخلي، تكاد تكون شؤون العلاقة بين الدين والدولة هي المجال الوحيد لنشاطات الحزب. فهو يسعى إلى تعزيز الطابع الديني للدولة، وفرض تعاليم التوراه (حسب رؤيته)، ويدعو إلى حل كل المشاكل التي تجابه الدولة وفق روح ومبادئ التوراه. وحتى اليوم ليس ثمة دليل فكري أو عملي على إقرار الحزب بدولة «إسرائيل»، بل أن ممارسات الحزب اليومية تثبت عداً هذا الحزب للصهيونية وللدولة، فهو لا يحتفل بعيد «الإستقلال»، ولا ينشد أتباعه النشيد الوطني لـ «إسرائيل»، ولا يرفعون علم الدولة<sup>(١)</sup>. ولسوف نعرض لاحقاً - بعون الله - للنشاطات الفعلية التي مارسها الحزب - منذ قيام الدولة - فيما يتصل بعلاقة الدين بالدولة في «إسرائيل».

وقد حافظ الحزب على نهجه الإنعزالي عن بقية فئات المجتمع ومؤسساته، وذلك من خلال مؤسساته التعليمية، والاجتماعية المستقلة. هذا، وقد إنصب جل اهتمام الحزب على تأمين أكبر قدر ممكن من المخصصات المالية لمؤسساته المستقلة تلك، وقد أكد الحزب - دوماً - على ذلك في كافة الإتفاقيات الإئتلافية التي كان طرفاً فيها.

ومن الناحية الاقتصادية، كان الحزب يدعو - دوماً - إلى السيطرة على التضخم وإلى إستقرار قيمة العملة، وتغيير سياسة الإسكان بحيث توفر بيوتاً بأسعار مناسبة للأزواج الشابة، كما نادى الحزب بربط الأجور بجدول غلاء المعيشة، وتخصيص منح مالية لتشجيع عمليات الإلتجاب<sup>(٢)</sup>.

(١) وقد علق أحد قيادي الحزب على ذلك بقوله: «إذا هجم عليك لص في الغابة مهدداً بقطعة سلاح، ودخلت معه في مفاوضات لكي يبقى عليك حياً، فإنه هذا لا يعني أنك اعترفت به البتة، انظر لمزيد من التفاصيل عن أيديولوجية الحزب بشكل عام:

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٤٠ - ٣٤٥.

- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤١ - ١٤٧.

(٢) انظر في ذلك:

- المرجع السابق، ص: ٣٤٣.

أما على الصعيد الخارجي، فلم يكن للحزب مواقف واضحة المعالم، حيث حدد مواقفه دوماً بمدى إستجابة الحكومات المتعاقبة لمطالبه المتعلقة بشؤون العلاقة بين الدين والدولة. وعلى الرغم من ذلك فإن الحزب لم يعارض السياسات التوسعية للحكومات الإسرائيلية المختلفة، وتعامل معها كما تعامل - من قبل - مع قرار التقسيم وهو أن ما يحدث هو من قبيل الإقرار بالأمر الواقع المفروض<sup>(١)</sup>. ونظراً لأن الحزب ليس له حركة إستيطانية تابعة له، فلم يكن له أي نشاط إستيطاني في الأراضي التي أحتلت عام ١٩٦٧.

**حركة «عمال أغودات إسرائيل»:** هبوعيل أغودات إسرائيل.

تأسست هذه الحركة في بولندا عام ١٩٢٢م كجناح عمالي لحركة «أغودات إسرائيل»، وذلك بهدف تحقيق «العدل الإجتماعي في العمل على أساس التوراه». وقد دخلت الحركة - بسبب مرونتها تجاه الحركة الصهيونية من جهة، ومطالبتها بتحسين أحوال العمال اليهود من جهة أخرى - في صدام مع الحركة الأم. وفي العام ١٩٢٣ انتظمت الحركة في فلسطين كتنظيم عمالي ديني. لقد اتجه اليهود الأرثوذكس من الطبقتين المتوسطة والعمالية، المهاجرون من بولندا، إلى إنشاء تنظيم خاص بهم لرعاية مصالحهم بعد أن عجزت حركة «أغودات إسرائيل» والحركات العمالية الأخرى عن إستيعابهم. وفي العام ١٩٢٥ عقدت حركة «هبوعيل أغودا» مؤتمرها التأسيسي، وقد هاجر في نفس هذا العام واحد من أبرز قادة «هبوعيل أغودا» السياسيين وهو الحاخام «بنيامين مينتز». وقد تم حل الحركة بعد فترة وجيزة نظراً لامتناع حركة «أغودا» عن تقديم مساعدات مالية لها، لكن في العام ١٩٣٣ تمت إعادة تأسيس الحركة في تل أبيب تحت زعامة الحاخام «مينتز» والألماني «يعقوب لاندوا»، وانضم إلى التنظيم العمالي الجديد «إتحاد العمال الأرثوذكس» الذي تأسس قبل ذلك بقليل في بيتاح تكفا. وفي العام ١٩٣٦ - ونتيجة لتزايد هجرة يهود ألمانيا وبولندا بعد ظهور النازية في ألمانيا - توسعت صفوف الحركة حتى وصل عدد أعضائها نحو ثلاثة آلاف عضو.

وفي العام ١٩٤٦ تم تأسيس «الإتحاد العالمي لهبوعيل أغودات إسرائيل»، وقد اعتبرت هذه الخطوة إشارة إلى إنسحاب الحركة من حركة «أغودات إسرائيل العالمية». وبقيام الدولة في العام ١٩٤٨ تحولت الحركة إلى حزب سياسي.

(١) ومن ذلك مثلاً تأييد الحزب لسياسات حكومة بينن في شأن «النسوية» مع مصر. وقد علق على ذلك أحد قيادات الحزب في الكنيست العاشر «شلومو لورنس» بقوله: «حقاً لم يأت المسيح بعد، ولكن بما أنه لم يأت، لا خيار لنا سوى أن نختار ما هو موجود، وهو السلام الذي يقف على الأبواب، وما يملئ علينا ذلك، في الأساس، هو إنقاذ النفس الذي يبطل أي محذور، وبما أن خبراء وجنرالات إسرائيل قرروا أن هذه الإتفاقية، من ناحية أمنية، أفضل من إستمرار حالة الحرب، فإن ذلك يعتبر إنقاذاً للنفس». انظر في ذلك:

- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٧.

وقد عارض الحزب مواقف المفدال الدينية التي يراها تعمل على تسخير اليهودية لخدمة الصهيونية و«الدولة القومية»، كما رفض نشاطات حركة «غوش أمونيم» الإستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقد تعاملها مع العلمانيين (وهم في نظر أغودا كفار)، وعارض أفكار «أبراهام كوك» معارضة شديدة.

وعلى صعيد آخر تشكل الهياكل التنظيمية للحزب من مؤتمر عام تليه اللجنة المركزية للحزب فاللجنة التنفيذية للحزب ثم سكرتارية الحزب التي يرأسها السكرتير العام للحزب. ونظراً لعدم إنتظام إجتماعات المؤتمر العام وعدم إجراء إنتخابات داخلية قبيل إنعقاده، فليس ثمة نفوذ للمؤتمر داخل الحزب. ومن جهة أخرى لا يعانى الحزب من التنافس على مراكز القيادة والزعامة، فقد ترأس الحزب الحاخام «بنيامين مينتز» من عام ١٩٣٣ وحتى وفاته عام ١٩٦١، ثم الحاخام «كالهان كهانا» من ١٩٦١ وحتى ١٩٨١، ثم تولى زعامة الحزب منذ ١٩٨١ الحاخام «أبراهام فيرديفر».

ولا يختلف هذا الحزب كثيراً من ناحية تركيبيه العرقى وقاعدته الإجتماعية عن حزب «أغودات إسرائيل»، فالنخبة اشكنازية من أصل بولندى، مع وجود حوالى ٣٠٪ من أعضائه من السفارديم، وقاعدته الإنتخابية - التي يتألف معظمها من العاملين فى مؤسسات التعليم الدينى المستقل التابع للحزب - تتواجد فى المدن والمستوطنات الزراعية.

هذا، ولئن نجح جناح الصهيونية الدينية : «المزراحي» و «هبوعيل المزراحي» فى الإندماج وتشكيل حزب واحد، فإن جناحى الأرثوذكسية المتشددة «الحريدية» لم يتمكنوا من ذلك، إذ إستمست العلاقة بين حزبى «أغودات إسرائيل»، و «هبوعيل أغودات إسرائيل» بالتعاون والتحالف وليس الإندماج، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

وعلى الرغم من أن الحزب غير صهيونى إلا أنه ظل أكثر إنفتاحاً على الصهيونية والدولة من الحزب الأم (أغودات إسرائيل)، وقد تسبب هذا فى معظم الأزمات التى كانت تحدث بين الحزب وأغودا. وبالإجمال رفض الحزب فكرة إنتظار المسيح، وقام بتكييفها لتتفق مع أفكاره، وأعلن أن المسيح سوف يأتى إذا استحق اليهود الخلاص فى الأماكن المقدسة، ومن هنا رأى أن على اليهود العمل لإثبات أنهم يستحقون ذلك. وقد ترجم الحزب أفكاره حول العمل عبر إنشاء سلسلة من «الموشافيم» فى أماكن مختلفة من البلاد. ولأنه لا يرى فى قبوله لقرار التقسيم تنازلاً عن فكرة «حق اليهود التاريخى» فى كافة أرض فلسطين، فإنه أيد كافة السياسات التوسعية التى انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المختلفة، وربط الحزب دوماً بين ذلك وبين مدى إستجابة الحكومات لمطالبه الدينية والمالية<sup>(١)</sup>.

وتتماثل مواقف الحزب فيما يتصل بعلاقة الدين والدولة مع مواقف حزب أغودا الأم،

(١) وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أنه رغم تساؤل تمثيل الحزب فى الكنيست بالمقارنة إلى الحزب الأم، إلا أن الحزب أبدى - دوماً - اهتماماً أكبر بالمسائل الخارجية والأمنية، فقد عارض الحزب إتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، وأيد سياسات الحكومات المختلفة الخاصة بالإستييطان فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧. انظر فى شأن المواقف الأيديولوجية لحزب بوغالى أغودا :

- هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٧ - ١٦٠.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٥٣ - ٣٥٤.

كما أنه شريك هذا الأخير فى مؤسساته التعليمية المستقلة، وخاضع لسلطة «مجلس كبار علماء التوراة» الروحية التابعة لأغودا.

### المطلب الثانى : الحركات والأحزاب المنشقة على حركة «أغودات إسرائيل» :

تعرض حزب أغودا - شأنه فى ذلك شأن جُل الأحزاب فى «إسرائيل» - إلى العديد من الإنشقاقات، هذا بجانب أن القوى الحريدية - بشكل عام - شهدت الكثير من التحالفات والإندماجات، وخاصة فى عقد الثمانينيات. ويوجد اليوم فى «إسرائيل» قوتان حريدتان رئيسيتان متمثلتان فى الكنيست هما شاس ويهودوت هيتواره، بجانب عدة قوى حريدية لا تشارك فى الإنتخابات وليس لها ممثلين فى مؤسسات الدولة.

### \* حزب «حراس التوراة الشرقيين : شاس» :

لئن كان حزب تامى نتاج إنشقاق اليهود الشرقيين عن حزب المفدال، فإن حزب شاس<sup>(١)</sup> هو ثمرة لخروج اليهود الشرقيين من حزب أغودات إسرائيل بزعامة الحاخام «إسحق بيرتس»، ويتشجع من كل من الحاخام «اليعازر شاخ» - الزعيم الروحي للطوائف الحريدية الليتوانية - والحاخام «عوفاديا يوسف» الحاخام الأكبر الأسبق لليهود الشرقيين.

وترتد جذور هذا الحزب إلى الحركة التمردية التى بدأت داخل حزب أغودا وتزعّمها حاخامات من الطوائف الشرقية إحتجاجاً على سيطرة اليهود الغربيين على الحزب ورفضهم إعطاء اليهود الشرقيين تمثيلاً ملائماً فى مؤسسات وهيئات الحزب وفى قائمة مرشحيه للكنيست، وقد عرفت هذه الحركة بإسم «شاس». وقد خاضت هذه الحركة إنتخابات السلطات المحلية - عام ١٩٨٣ - بقائمة منفردة وفازت بثلاثة مقاعد فى المجلس المحلى للقدس. وقد ظهرت حركة شبيهه بشاس فى حى «بنى براك» عرفت بإسم «حاي» برئاسة «روفائيل بنحاس» وبمباركة الحاخام «مناحيم شاخ» رئيس مجلس عظماء التوراة آنذاك<sup>(٢)</sup>. وفى العام التالى (١٩٨٤) اندمجت شاس مع كل من «حاي»، وقائمة أخرى ظهرت فى طبريا بإسم «زاخ»،

(١) وتعد لفظة «شاس» اختصاراً للإسم العبرى للحزب «إتحاد السفارديين حراس التوراة» وهى أيضاً لفظة يُطلقها اليهود على التلمود. انظر فى ذلك :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٥٥.

وانظر عن نشأة شاس وتطوره التنظيمى :

- المرجع السابق، نفس المكان.

- Eisenstadt, S.; Op. cit., P. : 209 - 210.

- Butt, G.; Op. cit., P. : 108.

- Friedman, M.; The Ultra - Orthodox and Israeli Society in : Kyle, K. and Peters, J.; Op. cit., P. : 196 - 198.

(٢) انظر فى ذلك :

- سمير جبور (إعداد) : إنتخابات الكنيست الحادى عشر - ١٩٨٤، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٨ - ١٠٩.

وتم الإعلان عن قيام حزب سياسي تحت إسم «شاس» بزعامة «إسحاق بيرتس»<sup>(١)</sup>. وقد انضم إلى الحزب الجديد يهود من الطائفة اليمينية أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ويتم تسيير أمور الحزب - من الناحية التنظيمية - من خلال مجلس أعلى يسمى «مجلس حكماء التوراة»، الذي يرأسه منذ عام ١٩٨٤ وحتى اليوم الحاخام «عوفاديا يوسف»<sup>(٣)</sup>.

ويجد حزب شاس مؤيدين له في أوساط المتدينين الشرقيين الذين تعلموا في المدارس الدينية الغربية وخاصة الليتوانية منها، وكذلك المتدينين الشرقيين الذين تعلموا في المدارس الدينية الشرقية (وكانت أصوات هؤلاء تذهب لأغودات إسرائيل قبل ظهور شاس). ويصوت لحزب شاس - أيضاً - الثابون (العائدون إلى الدين) من أبناء الطوائف الشرقية الذين يؤمنون بقيادة الحاخام «عوفاديا يوسف»، وكذا جمهور واسع من أبناء الطوائف الشرقية التقليدية<sup>(٤)</sup>.

ويستند الحزب - من الناحية الأيديولوجية - إلى الأفكار الدينية الأرثوذكسية الحريدية، وينطلق منها في وضع برامجه الاجتماعية والسياسية الانتخابية. وفيما يلي نعرض للثوابت الأيديولوجية التي يعتنقها الحزب فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية.

(١) وقد ظل إسحق «بيرتس» زعيماً للحزب حتى مارس ١٩٩٠ حين انتقلت زعامة الحزب إلى الحاخام «آريه درعي» على أثر أزمة مارس ١٩٩٠ والتي سوف نعرض لها - بإذن الله - لاحقاً.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن الحزب حصل على أربعة مقاعد في انتخابات ١٩٨٤ احتلها «بيرتس» ثم «بنحاسي» (نائب رئيس مدينة بني براك عن حركة حاي) والحاخام «يعقوب عوفاديا يوسف» والحاخام «شمعون بن شلومو» أحد زعماء الطائفة اليمينية ورئيس مؤسسة «التوراة والسلام» : تورا فاشالوم.

(٣) تتعين الإشارة إلى أن سيطرة مجلس حكماء التوراة على الحزب تدفع العديد من الملاحظين إلى وصف أعضاء شاس في الكنيس - والحريديم بصفة عامة - بالدمى المتحركة، لأن كل واحد منهم لا يمثل جمهوره مباشرة، بقدر ما يمثل حاخامه الأعلى الذي أرسله إلى الكنيس. غير أنه من جهة أخرى، ولأن أعضاء مجلس حكماء التوراة لا يقرأون الصحف العلمانية ولا يتابعون الإذاعتين المرتبة والمسموعة فإن المصدر الوحيد للمعلومات التي تصل إلى أعضاء هذا المجلس هو أعضاء الكنيس الحريديم أنفسهم. انظر في ذلك :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٦١.

(٤) وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء كانوا يصوتون - قبل ظهور شاس - لصالح حزب الليكود. انظر في ذلك :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٥٦.

- Friedman, M.; The Ultra-Orthodox....; Op. cit., P. : 196.

- Liebman, G.; Religion and Democracy....; Op. cit., P. : 282 - 286.

وقد علق أحد أبرز الباحثين الإسرائيليين - وهو مناحم فريدمان - على الجمهور الذي نجح شاس في استقطابه بقوله : «لقد نجح شاس في عمل ما لم ينجح أحد في فعله عندما تكلم بصوتين : الصوت الأول حريدي.. والصوت الثاني طائفي. والطائفة التي ييشها شاس - على الرغم من زعامته الحريدية - هي طائفة ذات ارتباط بالتقاليد ولا تلزم أحداً بأداء الفرائض الدينية كما هو مألوف في عالم الحريديم..» ويرى فريدمان أن حزب شاس يمثل بالنسبة للتقليديين القادمين من شمال أفريقيا «الحين إلى الديار والتقاليد». انظر :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٦٥ - ١٦٦.

فعلى الصعيد الداخلي، يؤكد الحزب - من الناحية الاجتماعية السياسية - على الحاجة إلى العودة إلى الأصول التوراتية، ولذا يطالب الحزب دوماً - في برامجه السياسية - بتشريعات دينية متعددة تشدد الرقابة على الطعام المحلل (الكوشير)، وتقضي على مظاهر الإنحلال في المجتمع، وتراعى حرمان السبت، وتلغى تجنيد الفتيات بالجيش. ويطالب الحزب بإعتمادات مالية من الحكومة لإرساء دعائم شبكة التعليم الديني التابعة له. كما أن الحزب يؤيد بشدة تعديل قانون «من هو يهودي؟» ليلائم النظرة الأرثوذكسية، ويطالب بعدم المساس باتفاقية «الوضع الراهن»<sup>(١)</sup>. وقد تمكن حزب شاس من ضرب جذوره داخل المجتمع، وذلك من خلال تأسيس شبكة «همعيان» : إلى المنبع عام ١٩٨٥ م، وهي الشبكة التي تتصل بمؤيدي الحزب بشكل مباشر من خلال أربعمائة فرع منتشرة في كافة أنحاء البلاد، وتقدم خدمات اجتماعية وتربوية ودينية. ويعمل المئات من الحاخامات - الذين يعملون في هذه الشبكة - على إقناع مئات العائلات بالتوبة والعودة إلى الدين<sup>(٢)</sup>. وتهدف الأندية الاجتماعية التابعة لهذه الشبكة إلى القضاء على الفقر والجريمة والإباحية والبطالة ومساعدة المحتاجين وأولئك الذين يعانون من مشاكل اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية. وتمول هذه الشبكة من جانب الحكومة والسلطات المحلية<sup>(٣)</sup>.

ونظراً لأنه يمكن اعتبار حزب شاس إمتداداً طبيعياً لحركات الإحتجاج التي قام بها اليهود الشرقيون<sup>(٤)</sup> من قبل، فقد دأب الحزب على معارضة السياسات الاقتصادية التي تعود بالنفع على فئات معينة من المجتمع، والمطالبة بتخفيف الأعباء عن الفئات الفقيرة ودعم مدن التطوير وتمويل التعليم الداخلي.

وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية، فليس للحزب مواقف سياسية واضحة وثابتة، فهو يؤمن بأن «أرض إسرائيل» تابعة لـ «شعب إسرائيل» تبعاً لـ «توراة إسرائيل»، ولهذا يعارض الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ويؤيد إستيطانها باليهود. وعلى الرغم من ذلك فإن زعيمه «بيرتس» أعلن - وقت إنشاء الحزب - أن الحزب يؤيد الانسحاب من الضفة والقطاع إنطلاقاً من النص التوراتي «من أنقذ روحاً من شعب إسرائيل، أنقذ عالماً بأكمله»، كما أيد «بيرتس» التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٤، وفي العام ١٩٨٩ أيد برنامج حزب العمل

(١) وهو ما ستعرض له - بعون الله - في الفصل التالي على نحو مفصل.

(٢) وهو ما يطلق عليه العديد من الباحثين بـ «معاودة التهود من أسفل» وذلك في مواجهة استراتيجية غوش أمونيم التي تعمل على «معاودة التهود من أعلى». انظر في ذلك :

- جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٩١.

(٣) انظر في شأن شبكة همعيان التابعة لشاس :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٤) Friedman, M.; Loc. cit.

(٤) وقد سبق لنا عرض أهم هذه الحركات الاجتماعية، والتي منها حوادث حى «وادي الصليب» بحيفا عام ١٩٥٩، وحوادث حى «المصرارة» بالقدس عام ١٩٧١. انظر في ذلك المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.



«للسلام» مع العرب<sup>(١)</sup>. وبالإجمال يرى الحزب أنه في حالة حدوث سلام حقيقي فإن «الجهات المأذونة وكبار الحاخامين في إسرائيل هي التي ستقرر فيما إذا كان بالإمكان التنازل عن أراضي من أجل السلام»<sup>(٢)</sup>.

\* كتلة «يهود التوراة : يهودت هيتوراه» :

وهي كتلة دينية ظهرت - عشية إنتخابات ١٩٩٢م - نتيجة لإندماج حزبي «أغودات إسرائيل» و «ديغيل هيتوراه». وفيما يلي تتناول نشأة حزب «ديغل هيتوراه» وفكره المذهبي.

- حزب «ديغيل هيتوراه» : راية (عَلَم) التوراة :

ظهر هذا الحزب كحزب منشق على حزب «أغودات إسرائيل» في أكتوبر ١٩٨٨ بمبادرة من الحاخام «اليعازر مناحيم شاخ» - رئيس شيفات يونيباج في بني باراك والزعيم الروحي الأعلى للطوائف الليتوانية - ليمثل أغلبية الطوائف الليتوانية من الحريديم، وذلك بعد أن ثار «شاخ» على زعامة أغودا - الحسيدية في أغلبها - بسبب علاقتها الوثيقة مع طائفة حباد الحسيدية، والتي أوشك أتباعها على الإعلان عن أن زعيمهم الديني المقيم في نيويورك «المعلم الحاخام من لوبافيتش مناحيم مندل شنيورسون» هو المسيح المنتظر<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من العداوة الضارية بين الليتوانيين والحسيديين إلا أن الحزب الليتواني حصل على دعم بعض الحسيديين، وخاصة الذين تلقوا تعليمهم في مدارس ليتوانية<sup>(٤)</sup>، كما حظى الحزب بدعم عدد من اليهود الشرقيين بعد أن أرسل الحاخام «عوفاديا يوسف» رسالة تأييد إليه<sup>(٥)</sup>.

(١) وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن هذا لا يعني أن الحزب وقيادته يتعاطف مع الشعب الفلسطيني «فإسحاق بيرتس» هذا لم يتردد أكثر من مرة في الإعراب عن كراهية حزبه للعرب، ففي عام ١٩٨٨ صرح هذا الأخير أنه لو لم تكن قائمة شاس موجودة لما تردد في التصويت لصالح قائمة موليديت اليمينية المتطرفة والقائمة على فكرة طرد العرب، كما دعا «بيرتس» إلى اتباع «قبضة أكثر قوة» ضد الإنتفاضة. كما أصدر الحزب - عام ١٩٨٩ - كراساً أدبياً تنضج بالعداء الديني والعنصري للعرب والمسلمين، وتهاجم النبي «إسماعيل» عليه السلام. انظر في ذلك :  
- رشاد الشامي؛ القوى الدينية في إسرائيل..... مرجع سبق ذكره، ص : ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٥٩، وكذا :

- Friedman, M.; Loc. cit.

- Liebman, C.; Op. cit., P. : 286.

(٣) وقد توفي هذا الحاخام عام ١٩٩٤. انظر في نشأة «ديغيل هيتوراه» :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في إسرائيل في : دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذكره، ص : ١٦٤.

(٤) ومن الجماعات الحسيدية التي أيدت حزب «ديغل هيتوراه» طائفة «بعلاز» الدينية التي انشقت عن حزب أغودا عشية إنتخابات ١٩٨٨، وطائفة «عرلوي» في القدس، وطائفة «تسانز» في נתانيا. وقد كان سبب تأييد هذه الجماعات الرئيسي لديغل هيتوراه هو خلافاتها مع أغودات إسرائيل وجماعة «غور» الحسيدية على وجه التحديد. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٦٩.

(٥) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، نفس المكان.

وللحزب مجلس روحي أعلى يقوده، يسمى بـ «مجلس حكماء التوراة»، ويتكون من «شاخ» رئيساً، وأحد عشر عضواً آخر، جلهم من رؤساء المدارس الدينية المقربين من «شاخ»<sup>(١)</sup>. وقد عقد الحزب مؤتمره التأسيسي الأول في مارس ١٩٩٠ في تل أبيب وحضره أكثر من عشرة آلاف من أتباعه. وقد رأس هذا الحزب الحاخام «أفراهام رابنس»، والشخصية الثانية في الحزب هي «موشيه جفني»<sup>(٢)</sup>.

ويتشابه الحزب - في مواقفه الفكرية - مع حزب شاس، فالهدف الرئيسي للحزب هو ترسيخ دور الدين في المجتمع. وإنطلاقاً من هذا الهدف، آمن الحزب - على الصعيد السياسي - بأن «أرض إسرائيل» هي حق لـ «شعب إسرائيل». ولأجل تجنب سفك الدماء ووقف تزويد المنطقة بالسلاح، وافق الحزب على قيام سلام مع العرب وإعادة أراضي لهم، كما طالب الحزب بإقامة علاقات متوازنة مع الكتلتين الشرقية والغربية. أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فقد نادى الحزب بالعدالة الاجتماعية، وبناء الاقتصاد حسب روح التوراه، وإنصاف الحريديم في المجتمع، والأهتمام بالتعليم التوراتي وتوفير منح للتربية الليتوانية وتمويل شبكة تعليمية خاصة بالحزب، وتقرير قانوني «الإعتناق» و «الحاكم الحاخامية»، ومنع الإباحية والرذيلة والتصدى للمنظمات التبشيرية المسيحية، ومنع إجراء الحفريات الأثرية، ومنع تشريع الجثث<sup>(٣)</sup>.

وقد كانت للحزب آراء معتدلة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة، حيث ذهب زعيمه - في مقالة نشرت بعد إنتخابات ١٩٨٨ - إلى حد الموافقة لا على إعادة مناطق محتلة فحسب، وإنما أيضاً على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. وهو في موقفه هذا يصنف على أنه «حمائمي» في أفكاره السياسية، وهو الأمر الذي يتفق مع الموقف الحريدي بشكل عام، الداعي إلى إنسحاب «إسرائيل» من «أراضي» محتلة مقابل سلام حقيقي يحافظ على حياة اليهود التي هي «أمن من الأرض»<sup>(٤)</sup>.

وقد عاد الحزب من جديد - عشية إنتخابات ١٩٩٢، وبعد أن حصل على مقعدين في إنتخابات ١٩٨٨ - إلى الإندماج مع حزب «أغودات إسرائيل» في إطار كتلة دينية حريدية

(١) ومن أهم هؤلاء الأعضاء : الحاخام «أهارون لايب شطانيمان» أحد أبرز المرشحين لخلافة «شاخ»، والحاخام «أفراهام تسمل» سكرتير المجلس، والحاخام «سمحا زيسل برفيد» رئيس مدرسة حبرون الدينية، والحاخام «نسيم كارلتس» رئيس مجمع «حزون ايش» الديني في بني باراك وأدمور طائفة «بعلاز» الحسيدية، وغيرهم. انظر في ذلك :  
- المرجع السابق، ص : ٣٧١.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) انظر في شأن الحزب المختلفة :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٦٩ - ٣٧١.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في : دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٧٢ - ٣٧٣.

سميت بـ « يهودوت هيتوراه: راية التوراه ». وقد دعت إلى ذلك الحاجة إلى توحيد العالم الحريدي الإشكنازي لمواجهة المنافسة القوية من جانب حزب « شاس » الحريدي السفاردي من جهة، والإستعداد لنسبة الحسم الجديدة التي إرتفعت من ١٪ إلى ١,٥٪ من جهة أخرى. وقد ساعد على نجاح هذا الإندماج إشتداد وطأة المرض على الحاخام « شنيورسون » وإنشغال أتباعه عن السياسة بمرضه<sup>(١)</sup>.

ومن أبرز زعماء الكتلة الجديدة: الحاخام « اليعازر مناحيم شاخ »، والسيد المعلم من فيشنتس « موشيه يهو شع هاجر ». ويمثل الكتلة في الكنيست الرابع عشر: « مائير باروش » و « شموئيل هلبيرت » (وهما من أغودا)، و « أبراهام رابنس » و « موشيه جفني » (وهما من ديغيل هيتوراه).

### الفصل الثالث في الدين والدولة في «إسرائيل»

- دهليز

- المبحث الأول : رؤية «بن غوريون» للعلاقة بين الدين والدولة.
- المبحث الثاني: إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧م).
- المبحث الثالث : سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية.
- المبحث الرابع : تشكيل «دين مدني» للدولة مستمد من الدين التقليدي.

(١) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية في: دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

### الفصل الثالث فى الدين والدولة فى «إسرائيل»

- دهليز

تبين لنا من خلال الفصول السابقة الإختلاف العميق بين المبادئ الصهيونية من جانب، وبين المرتكزات الدينية لليهود المتدينين الأرثوذكس من جانب آخر، فلقد سعت الحركة الصهيونية إلى تأسيس دولة عصرية علمانية فى فلسطين على غرار الدول الغربية الليبرالية، فى حين كان أنصار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة يرون فى إقامة دولة يهودية - قبل مجئ « المسيح المنتظر » - كفراً وهرطقة، ومخالفة لتعاليم التوراه. وفى الوسط من هذين الموقفين طالب دعاة الصهيونية الدينية بتطبيق مبادئ « الهالاخاه » فى الدولة المنشودة. ومن هنا فلا جرم أن تشهد الدولة - بمجرد قيامها - صراعاً بين المتدينين وغير المتدينين، أى بين الدين والدولة.

وقد إستخدم قادة الدولة - وهم آنذاك من الحركة الصهيونية العمالية الإشتراكية وعلى رأسهم « ديفيد بن غوريون » - قيم وتقاليد ورموز الدين اليهودى، وعمدوا إلى إقامة مؤسسات دينية تابعة للدولة؛ وذلك بهدف العمل على ضمان هيمنة قيمهم ومبادئهم بعد إضفاء السمة المقدسة عليها من جهة وإرضاء للأحزاب الدينية وقادتها من جهة أخرى.

لذلك فسوف نتناول فى هذا الفصل العلاقة بين الدين والدولة فى « إسرائيل » من خلال المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: رؤية « ديفيد بن غوريون » للعلاقة بين الدين والدولة .

المبحث الثانى: إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧م).

المبحث الثالث: سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية.

المبحث الرابع: تشكيل « دين مدنى » للدولة مستمد من الدين التقليدى.



## المبحث الأول

### رؤية « ديفيد بن غوريون » للعلاقة بين الدين والدولة .

لا تختلف رؤية « بن غوريون » للدين ودوره في الدولة عن تلك التي آمن بها قادة الحركة الصهيونية وروادها الأوائل، وعلى رأسهم « هرتزل »، فلم يكن هؤلاء يكتفون إحتراماً للشعائر الدينية أو التعاليم التوراتية والتلمودية، ولكنهم مع ذلك إتخذوا من الدين سبيلاً لدعم الفكرة الصهيونية، وصبغها بصبغة دينية تضمن لهم تأييد اليهود في جميع أنحاء العالم، ولا سيما المتدينين منهم في شرق أوروبا، مركز جل يهود العالم وقت ظهور الدعوة الصهيونية.

ومن هنا فقد كان « بن غوريون » من العلمانيين الذين يفاخرون بعلمانيتهم على رؤوس الإشهاد، وكان لا يكن أى إحترام للتلمود أو لأقوال الحاخامات<sup>(١)</sup>، ويؤكد ذلك ما كتبه ذات يوم: « أننى لا أعير التلمود أهمية، ولا أستطيع أن أضع التلمود في مرتبة واحدة مع التوراة<sup>(٢)</sup> ». ورغم ذلك لم يكن ملحداً، وقد فسر إيمانه حينما سئل عما إذا كان يؤمن بالله، فأجاب « السؤال من هو الله ؟ معظم اليهود يتصورونه رجلاً عجوزاً ذا لحية طويلة، يجلس على مقعد وثير، ويعتقدون أن الله تحدث إلى موسى. أنا لا أؤمن بأن الله تحدث إلى موسى. لقد سمع موسى صوت إنسان في قلبه، وبذلك عرف أن عليه أن يفعل ما فعل، بيد أننى لا أؤمن بوجود قوى مادية فحسب في العالم.... إننى لا أقول أنه لا يوجد سيد لكل هذا (الكون) »<sup>(٣)</sup>.

ولقد آمن « بن غوريون » بدولة عصرية، حتى لو خالف ذلك ما ورد في التوراة، إن العمل الصهيونى - عنده - هو الكفيل ببناء هذه الدولة والمحافظة عليها وليس الغيبيات والتعاليم الدينية<sup>(٤)</sup>. وفي هذا كتب يقول: « القضية الحقيقية هي الآن كما كانت في الماضي تتركز فيما إذا كان علينا أن نعتد على قوة الآخرين أم على قوتنا »، و « على اليهودى من الآن فصاعداً ألا ينتظر التدخل الإلهي لتحديد مصيره، بل عليه أن يلجأ للوسائل الطبيعية العادية، كالفاتوم والتابا لم مثلاً<sup>(٥)</sup> »، وكان يرى أن « الجيش الإسرائيلي هو خير مفسر للتوراة فهو الذى يساعد الشعب على الإستيطان على ضفاف نهر الأردن مفسراً بذلك ومحققاً لكلمات أنبياء العهد القديم »<sup>(٦)</sup>.

(١) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٥.

(٢) ورد ذلك فى :

- توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٦.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٦.

(٥) ورد ذلك فى :

- عبد الوهاب المسيرى، اليهودية والصهيونية وإسرائيل، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥)، ص: ١٥٢.

(٦) ورد ذلك فى :

- المرجع السابق، ص: ١٥٤.

ولا غرو إذاً ألا يعرف « بن غوريون » طريقاً إلى كنس العبادة، وعن هذا يقرر، فى مذكراته - تعليقاً على ذهابه إلى كنيس بالقدس لأول مرة بعد أكثر من أربعين سنة على وصوله إلى فلسطين للإستماع إلى صلاة شكر بعد إفتتاح الجلسة الأولى لأول كنيسة واستجابة إلى طلب الحاخام « مائير بار إيلان » - أن: « هذه كانت أول مرة أذهب فيها إلى كنيس فى إسرائيل وقت الصلاة<sup>(١)</sup> ». ولا غرو أيضاً أن يقول فى المتدينين والحاخامات ما يلى: « لو تركت حياة اليهود لحاخامات اليهود لظلوا حتى الآن كلاباً ضالة فى كل مكان، يضربهم الناس بالأقدام، ويحتمى اليهود من أقدام الأغلبية الساحقة لهم فى كل مكان بأحلام العودة إلى أرض الميعاد والأجداد، وإنتظار المسيح، الذى سيهبط عليهم من السماء لينقذهم ويقوم لهم بكل العمل، بينما هم يصلون الفجر والعشاء، ويكون ليلاً ونهاراً »<sup>(٢)</sup>.

وبرغم رؤية « بن غوريون » تلك للدين والمتدينين، فقد أدرك أهمية العامل الدينى فى دعم الفكرة الصهيونية، وترسيخ أسس الدولة المنشودة، وصهر المهاجرين اليهود وتحقيق الإنسجام والتعاون بينهم. كما أدرك أيضاً إستعداد المتدينين لتقديم بعض التنازلات مقابل تلبية مطالبهم الدينية، والتعليمية<sup>(٣)</sup>، وإن مطالبهم تلك هي مطالب جزء من « شعب » الدولة المنتظرة، وأن على الدولة تحقيق هذه المطالب وتمويلها من ميزانياتها. ومن هنا إتخذ « بن غوريون » موقفاً وسيطاً فتصدى للإكراه الدينى من جهة، ومنع أى نشاط معاد للدين من جهة أخرى، كما فاخر أكثر من مرة بأن الحكومة قد عملت من أجل الطابع اليهودى فى اليشوف والجيش والبلاد أكثر مما فعلته الأحزاب الدينية نفسها<sup>(٤)</sup>.

وفى هذا الإطار، رأى « بن غوريون » إستخدام الدين كأداة لدعم الحركة الصهيونية وأغراضها، ولدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين. إن للدين - عنده - وظيفة يقوم بها، وهذا ما عبر عنه حين قال: « الدين وسيلة مواصلات فقط، ولذلك يجب أن نبقى فيها بعض الوقت،

(١) ورد ذلك فى :

- توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٦.

(٢) ورد ذلك فى :

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٦.

وفى مذكراته، حدد فهمه للخلاص بقوله: « كان الخلاص بالنسبة لنا يعنى العودة إلى الأرض وخلق مجتمع مثالى هناك، وكان الأمل الاجتماعى يقضى بأن يجعل العمل الجسدى أساس حياة قومية مستقلة ».

ورد فى: عبد الوهاب كياي: الكمبيوتر أو المزارع الجماعية فى إسرائيل (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦)، ص: ٢٢.

(٣) ولقد حدد زعيم حزب «هبرعيل أغودات» «كالمان كاهانا» ذلك بقوله لـ «بن غوريون»: «لن تكون مصيبة بالنسبة إليك إذا كان ابنك متديناً، أما بالنسبة إلى فانها مصيبة إذا لم يكن ابنى متديناً».

ورد ذلك فى :

- توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٧.

(٤) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٧.

لا كل الوقت»<sup>(١)</sup>، وذلك فضلاً عن أن «بن غوريون» آمن بأن تلبية بعض مطالب المتدينين وعدم الفصل بين الدين والدولة قمين بأن يضمن تأييد الأحزاب الدينية له وقت تشكيل الحكومات الائتلافية من جهة، وكفيل بأن يخفف من حدة التوتر بينهم وبين غير المتدينين ويكبح طموحاتهم من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>، ذلك لأنه كان يؤمن بأن الصراع بين الجانبين «يمكن أن يكون مادة متفجرة على صعيد الوطن كله»<sup>(٣)</sup>. وهذا أيضاً يفسر العبارات التوراتية الكثيرة التي تردت على لسانه، وذلك حال: «إن خلود إسرائيل يتميز بإثنتين: دولة إسرائيل، والتوراة»<sup>(٤)</sup>.

وهكذا، وعشية إتفاق «بن غوريون»<sup>(٥)</sup> وحركة «أغودا إسرائيل» (إتفاقية الوضع الراهن: عام ١٩٤٧)، كان «بن غوريون» قد نحى آراءه الشخصية ووجهات نظره الخاصة، ورجح الإعتبارات العامة. ومن هنا جاء الإتفاق رابطاً بين الدولة ككيان سياسى حديث وبين مطالب المتدينين، أخذاً في الإعتبار الترتيبات السياسية والحزبية المرتقبة في الدولة المنشودة. ولعل عبارات «بن غوريون» التالية تلخص آراءه وسياسته بشأن موقع الدين في «إسرائيل»: «كنت مصمماً على أن تكون إسرائيل دولة علمانية، تحكمها حكومة علمانية وليست دينية، وحاولت أن أبقى الدين بعيداً عن الحكومة والسياسة بقدر المستطاع»<sup>(٦)</sup>. فكيف جاءت ملامح العلاقة بين الدين والدولة في إتفاقية «الوضع الراهن»؟، هذا ما سوف نتناوله في المبحث التالي.

(١) ورد ذلك في:

- المرجع السابق، ص: ٤١٦.

(٢) انظر في هذا المضمون:

- نهاني هلسا؛ بن غوريون (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨)، ص: ١٠٨ - ١٠٩.  
- Liebman, L., and Don - Yehiya, E.; Civil Religion in Israel, Op. cit., P.: 85 - 92.

(٣) ورد ذلك في:

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٧.

(٤) ورد ذلك في:

- توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٦.

(٥) تجدر الإشارة إلى أن رؤى «بن غوريون» السابقة بشأن الدين لم تخف حتى بعد إعتزاله العمل السياسي، فقد كتب في رسالة وجهها «بن غوريون» إلى مؤرخ الحركة العمالية «آدم دورن» عام ١٩٦٨ ونشرتها صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية في ديسمبر ١٩٨٨، وجاء فيها: «إنني لم أتم إلى أي اتجاه ديني سواء كان إصلاحياً، أو محافظاً، أو أرثوذكسياً، ولكن أعتقد أن وجود وسيطرة القوى الأرثوذكسية في إسرائيل هي كارثة وضلال، وإنني على ثقة من أن الأغلبية في هذه البلاد بعيدة عن الأرثوذكسية». ورد ذلك في:

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٧ - ٤١٨.

كما تجدر الإشارة إلى أن آراء العديد من قادة الدولة قد تطابقت مع نظرة «بن غوريون» تلك، فـ «موشيه دابان» آمن بأن الأرض هي «ربه الوحيد». أما «غولدا مائير» فقد كانت تقول: «إن واشنطن هي حائط المبكى لإسرائيل». ورد ذلك في:

- المرجع السابق، ص: ٤١٨.

(٦) ورد ذلك في:

- عبد الوهاب المسيري؛ اليهودية والصهيونية وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٥ - ١٥٦.

## المبحث الثاني

### إتفاقية الوضع الراهن لعام ١٩٤٧م

إنضح لنا من الفصل السابق أن حركة «أغودات إسرائيل» نشأت كحركة معارضة للفكرة الصهيونية وللدولة اليهودية في فلسطين. وقد قدم بعض قادة الحركة أفكاراً بديلة لأقامة دولة يهودية في فلسطين - قبيل قرار الأمم المتحدة بالتقسيم في ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ - منها: إطالة أمد الإنتداب، إقامة إتحاد يهودى عربى، تقسيم البلاد إلى كتونات ومنح الطائفة اليهودية المتدينة حكماً ذاتياً... إلخ. لقد كانت كل الأفكار البديلة أفضل - في نظرهم - من دولة يهودية تنتهك فرائض الشريعة، وقد أوصى كل حكماء التوراه الحركة بتجنب التعبير عن رأيها - لا إيجاباً ولا سلباً - خشية أن يشكل ذلك «خطراً على اليهود أفراداً وجماعات» وكيلاً «يحملونا نحن مسؤولية وقوف اليهود المتدينين ضد إقامة الدولة وعرقلتها»<sup>(١)</sup>.

وبرغم أن أتباع حركة «أغودات إسرائيل» كانوا يعلمون صعوبة تخكيم التوراه في الدولة المنشودة وإلا أنهم بذلوا ما في وسعهم للتأثير في طابعها. وفي هذا الإطار عقد الحاخام «ليفين»، في نوفمبر ١٩٤٦، اجتماعاً مع «موشيه شاريت» و«اليعازر كابلان»، وعد فيه، هذان الأخيران، بإستقلالية التربية الدينية، وجعل السبت كيوم راحة رسمية فقط. وقد إستمرت المناقشات عدة أشهر، واشترك فيها العديد من المتدينين وغير المتدينين. وفي يونيو من العام ١٩٤٧، وعندما جاءت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة المسماة بـ «لجنة أونسكوب» إلى القدس - وهي اللجنة التي أدت توصياتها إلى صدور قرار التقسيم - حرص قادة الوكالة اليهودية على أن يظهر الشوف اليهودى كجبهة موحدة أمام اللجنة، وطلبوا من ممثلى اليهودية الأرثوذكسية المتشددة عدم معارضة إقامة دولة يهودية في فلسطين أمام اللجنة. وقبيل أيام معدودة من مثول الحاخام «ليفين» أمام اللجنة قدّم إلى «بن غوريون» طلباً بتعهد الدولة المنشودة بتنفيذ سلسلة من المطالب الدينية والتربوية<sup>(٢)</sup>. ولما لم يجد «بن غوريون» بديلاً عن الرضوخ، بعث برسالة بإسم المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية إلى «أغودات إسرائيل»، عرفت بإسم إتفاقية «الوضع الراهن: Status Quo»، وهي الإتفاقية التي أرست ملامح العلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل» منذ ذلك الحين وحتى اليوم.

ولقد جاء في مستهل تلك الرسالة تأكيد الوكالة اليهودية على أنها ليست السلطة المخولة

(١) ورد هذا في:

- توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٦.

(٢) انظر في ذلك:

- المرجع السابق، ص: ٢٥٦ - ٢٥٧.

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١٢ - ٤١٣.

- Eisstadt, S.; Op. cit., P.: 158 - 159.

بوضع دستور للدولة المنتظرة، وإن قيام هذه الدولة يحتاج إلى «إعتراف الأمم المتحدة» وهو أمر مشكوك فيه إذا نشأت كدولة خاضعة للسلطة الدينية. وقد شددت الرسالة، أيضاً، على أن الهدف «ليس إقامة دولة ثيوقراطية»، وأن الدولة المزعم إقامتها ستضم مواطنين غير يهود، الأمر الذى يتطلب توفير حقوق متساوية للجميع. وتتعهد الرسالة - بعد ذلك - بالاستجابة إلى مطالب المتدينين، وذلك على النحو التالى<sup>(١)</sup>:

«أ- يوم السبت: من الواضح أن يكون يوم الراحة فى دولة يهودية هو يوم السبت، على أن يسمح للمسيحيين والمنتحمين إلى ديانة أخرى بالتعطيل فى يوم عطلتهم الأسبوعى.

ب- الكشירות: يجب إتخاذ التدابير اللازمة لتوفير طعام الكوشير فى كل مطبخ رسمى مخصص لليهود.

ج- الأحوال الشخصية: إن كل أعضاء المجلس التنفيذى (للووكالة اليهودية) يقدرعون جدية المشكلة وصعوبتها الكبيرة، وسوف تعمل جميع الهيئات التى يمثلها المجلس التنفيذى، كل ما فى وسعها فى هذا الشأن لتلبية المطالب الدينية للأرثوذكس وذلك لمنع وقوع الإنقسام فى صفوف الشعب.

د- التعليم: سيتم ضمان إستقلالية كاملة لكل تيار فى مجال التعليم (كما هو معمول به اليوم)، ولن تتعرض السلطة لشؤون الدين أو الضمير الدينى لأية فئة. والدولة ستحدد الحد الأدنى من حصص التعليم الإلزامى، اللغة العبرية، الرياضيات، التاريخ، إلخ، وستشرف على إنجاز هذا الحد الأدنى، لكنها ستعطى كل تيار الحرية الكاملة فى إدارة دفة التعليم بحسب معتقداته».

وقد وقع «بن غوريون» الوثيقة بنفسه، ووقع إلى يمين توقيعها الحاخام «فيشمان ميمون» - زعيم حركة «المزراحي» آنذاك - كضمان ألا يتراجع عن تعهداته، ووقع إلى يسار توقيع «اسحق غرينبوم» - وهو من أشد المناوئين للدين آنذاك - كضمان بأن الجهات الأكثر تطرفاً فى مناهضة الدين قد أيدت الوثيقة، ولن تجبره على التراجع عن تعهداته<sup>(٢)</sup>، وقد تم ذلك التوقيع فى ١٩ يونيو ١٩٤٧. وقبل إنصرام العام (١٩٤٧)، وعشية حرب عام ١٩٤٨، أعلنت التعبئة العامة من قبل القادة اليهود، فطالبت حركة «أغودات إسرائيل» - وكان ذلك قبيل قيام «جيش الدفاع الإسرائيلى» - بإعفاء النساء المتدينات من «الخدمة العسكرية» المنتظرة، فكان لها ذلك. وقد أعتبر هذا الإعفاء إضافة إلى بنود إتفاقية «الوضع الراهن»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر النص الكامل للرسالة فى المرجع التالى:

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 478.

(٢) توم سيف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٥٨.

وقد حقق قادة الدولة - وهم من العلمانيين - من خلال هذه الإتفاقية السيطرة على المتدينين قادة وأفراداً من جهة، ومن جهة أخرى ضمن هؤلاء - وهم من حزب «الماباي» - من خلال إرضائهم الدوائر الدينية ألا تبقى الشؤون الدينية فى يد الأحزاب الدينية وحدها، وأن تبقى سياسات الأمن والاقتصاد والخارجية فى يدهم<sup>(١)</sup>. أما التيار المتدين فقد وجد فى الإتفاقية تحقيقاً للحد الأدنى من مطالبه، فمن جانب تم الحفاظ على المكاسب التى حققها فى فترة الإنتداب، ومن جانب آخر، أزال الإنفاق حالة الخوف من سحق السلطة العلمانية المصالح الخاصة بالتيار الدينى<sup>(٢)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد حقق الإنفاق حداً أدنى من التعايش والتفاهم بين الجانبين العلماني والدينى، وجعل الطريق ممهداً أمام إمكانية تشكيل حكومات إئتلافية بين الأحزاب العلمانية الكبيرة وبين الأحزاب الدينية الصغيرة.

وبيتام الدولة، إنتهى الوضع الطائفى اليهودى - حيث كانت الجماعات اليهودية مجرد طوائف يهودية إبان فترة الإنتداب - وحلت الدولة بمؤسساتها المختلفة محل مؤسسات الطوائف اليهودية. وقد أخذت الدولة على عاتقها، منذ اليوم الأول، تنظيم الشؤون الدينية تجاه كافة أفراد الجماعات اليهودية التى أضحت تشكل مجتمعة ما سُمى بـ «الشعب الإسرائيلى»، ورعاية العديد من المؤسسات الدينية. وهذا ما سنتناوله فى المبحث التالى.

### المبحث الثالث

#### سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية

راحت الدولة بمجرد قيامها تمد سيطرتها على المؤسسات اليهودية الدينية القائمة من جهة، وتعمل على إنشاء مؤسسات دينية أخرى تابعة لها من جهة أخرى. لقد كان ذلك فى إطار محاولات الحد من خطورة الجماعات والمنظمات والأحزاب الدينية من جانب، وضمان مصالحها المتمثلة فى خلق دولة موحدة بمؤسسات مهيمنة على كل المؤسسات والجماعات التى ينتمى إليها أفراد الجماعات اليهودية من جانب آخر.

لقد تبين لنا فيما سبق أن الطوائف اليهودية فى فلسطين قد شكلت العديد من المؤسسات، كان على قماتها «الحاخامية الرئيسية»، و«كنيست إسرائيل للطائفة اليهودية»<sup>(٣)</sup>. وبعيد إعلان الدولة، شرعت هذه الأخيرة بالإشراف على، وإقامة العديد من المؤسسات الدينية على

(١) انظر فى هذا المعنى:

- رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٤ - ٧٥.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) وذلك فى المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول.



وضع ظهرت معه سيطرة الدولة على هذه المؤسسات الدينية سواء بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة. وفيما يلي نعرض لأهم هذه المؤسسات:

#### ١ - وزارة الشؤون الدينية:

تختص هذه الوزارة بإدارة الشؤون الدينية لكل الطوائف اليهودية وغير اليهودية في «إسرائيل»، فهي مسؤولة عن الجانب الإداري للحاخامية الرئيسية والمحاكم الحاخامية والمجالس الدينية، ومسؤولة أيضاً عن تعيين وإقالة الحاخامات المحليين. كما تشرف الوزارة على دور العبادة وطقوسها، وعلى توزيع كتب التوراة، وتنظيم عملية دفن الموتى، وإدارة «حائط المبكى»، ومراعاة تطبيق تعاليم الشريعة فيما يختص بالسبت والكوشير. ومن جهة أخرى، تقدم الوزارة الخدمات الدينية للمسلمين والنصارى والدروز<sup>(١)</sup>.

وقد سيطر حزباً المزراحي (ثم حزب المفدال) على هذه الوزارة منذ نشأة الدولة (وذلك عدا فترات محدودة)، حيث كان زعيم المفدال هو الذي يشغل دوماً منصب وزير الشؤون الدينية. كما أن معظم موظفي الوزارة كان من المفدال<sup>(٢)</sup>. لذلك فإن هذه الوزارة حققت دوماً - ولا تزال - للمفدال الكثير من الفوائد، فإلى جانب سيطرة الحزب على كل الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالوزارة كتعيين كبار الشخصيات الدينية في الدولة والإشراف على الشؤون الدينية، فإن الوزارة (والتالي حزب المفدال) تمثل المصدر الرئيسي لجل مشروعات القوانين الدينية في الدولة<sup>(٣)</sup>.

ويوضح الجدول رقم (١٧) أسماء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية منذ قيام الدولة وحتى آخر حكومة شكلت عام ١٩٩٦.

جدول رقم (١٧)  
الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية

الفترة الزمنية	الحزب الذي ينتمي إليه	إسم الوزير
١٩٥١ - ٤٨	المزراحي	الحاخام يهودا ميمون (فيشمان)
١٩٥٨ - ٥١	العامل المزراحي	الحاخام موشيه شايبير
١٩٦٠ - ٥٨	مستقل	الحاخام موشيه توليدانو
١٩٧٤ - ٦٠	المفدال	الحاخام زيرح فار هنتيغ
١٩٧٥ - ٧٤	المعراخ	الحاخام حايم صادق
١٩٧٧ - ٧٥	المعراخ	إسحق روفائيل
١٩٨١ - ٧٧	المفدال	الحاخام اهارون أبو حصيرة
١٩٨٤ - ٨١	المفدال	يوسف بورغ
١٩٩٠ - ٨٤	المفدال	زفولون هامر
١٩٩٢ - ٩٠	المفدال	أفنيير شاكى
١٩٩٥ - ٩٢	العمل	إسحق رابين
١٩٩٦ - ٩٥	العمل	شمعون شطريت
١٩٩٧ - ٩٦	شاس	إيلي سويس <sup>(١)</sup>
- ٩٧	المفدال	زفولون هامر

(١) في حكومة «نتانياه» (١٩٩٦) تم إسناد الوزارة إلى إيلي سويس من حزب «شاس» على أن يتولاها بعد ذلك عضو الكنيست «زفولون هامر» من «المفدال» وذلك بعد أن تنازع الحزبان حول هذه الوزارة.

المصدر: - صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١١.

- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٦ - ٢٣٨.

وبجانب وزارة الشؤون الدينية ثمة العديد من مؤسسات الدولة تقوم بتنظيم علاقة الدولة بالدين، ومن هذه المؤسسات وزارة التربية والتعليم التى تضم فرعاً للتعليم الدينى الرسمى، ووزارة الرفاه الاجتماعى التى تقوم بإعالة طلاب المدارس الدينية «اليوشيفوت»، ووزارة الداخلية التى أقامت مدارس لنشر التوراة فى مناطق التطوير، ووزارة الدفاع التى تقدم خدمات دينية للجنود، ووزارة العدل التى تنفق على أبحاث القانون العبرى، كما أن المجالس الدينية تحصل على ثلث

(١) انظر فى هذا:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٠.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 152.

Idem.

Idem.

(٢)

(٣)

ميزانيتها من الحكومة، والثلاثين الآخرين من المجالس المحلية. هذا فضلاً عن المنح والمساعدات المالية التي تقدمها المنظمات اليهودية المنتشرة في كافة أنحاء العالم والهستدروت لدعم المؤسسات والخدمات الدينية، وكذا المساعدات السنوية التي تقدمها الحكومة للأحزاب الدينية. هذا، ويأتي حجم الإنفاق الحكومي الهائل على الشؤون الدينية في المرتبة الثانية بعد الإنفاق على شؤون الدفاع في جل الميزانيات الإسرائيلية<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الحاخامية الرئيسية:

سبق لنا أن عرضنا لنشأة الحاخامية الرئيسية في العشرينيات من هذا القرن في فلسطين، وقيادتها من قبل حاخامين أحدهما اشكنازي والآخر سفاردي. وقد إستمرت الحاخامية في العمل بعد قيام الدولة حتى أعلن وزير الشؤون الدينية العام ١٩٦٣ عن تنظيم جديد لمجلس الحاخامية حيث إرتفع عدد الحاخامات المنتخبين من قبل مجموعة مختارة من الحاخامات من ٧٥ إلى ١٢٥ حاخاماً<sup>(٢)</sup>. وفي العام ١٩٨٣ سن قانون جديد للحاخامية تم بموجبه جعل فترة مجلس الحاخامية والحاخامين الأكبرين عشرة أعوام بدلاً من خمسة أعوام، على أن يعين كل من الحاخامين خلال هذه الفترة رئيساً لمجلس الحاخامية لمدة خمسة أعوام بالتعاقب. ويطلق على من يتولى رئاسة مجلس الحاخامية لقب «الحاخام الأكبر لإسرائيل»، وقد تم رفع عدد أعضاء مجلس الحاخامية - بتعديل عام ١٩٨٣ - من إثني عشر عضواً إلى ستة عشر عضواً. ويتبع الحاخامية الرئيسية العديد من الحاخاميات المحلية، وتسع محاكم حاخامية (في المدن التالية: القدس، تل أبيب، حيفا، بتاح تكفا، رحوفوت، طبريا، صفد، بئر سبع، أشدود)، تعمل كمحاكم بداية ويديرها ما يقرب من تسعين قاضياً يسمون بإسم «ديانيم» (مفردا ديان). كما أن هناك محكمة حاخامية عليا للإستئناف في مدينة القدس يرأسها الحاخامان الأكبران<sup>(٣)</sup>.

وقد حدد قانون صدر في العام ١٩٥٣ صلاحيات الحاخامية الرئيسية، فأُسند إليها النظر في مسائل الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، النفقة، الإرث)، غير أن المواطن غير ملزم بالتوجه إلى المحاكم الحاخامية لمعالجة كافة أمور حياته، بإستثناء الأحوال الشخصية. وفي الواقع

(١) انظر في هذا الصدد:

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١١ - ٢١٢.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن المفدال يعتبر أن إنشاء الحاخامية الرئيسية أهم إنجاز له تم في فترة الإنتداب، انظر لمزيد من التفاصيل حول نشأة الحاخامية الرئيسية:

- المرجع السابق، ص: ٢١٢.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 158.

(٣) انظر في ذلك بتوسع:

- المرجع السابق، ص: ٢١٢ - ٢١٣.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 154 - 155, 157.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أننا سنعرض للمحاكم الدينية اليهودية في هذا المبحث.

العملية يتجه غير المتدينين إلى المحاكم المدنية، بينما يتوجه المتدينون إلى المحاكم الحاخامية في كافة الأمور. أما الأحوال الشخصية فيتوجب فيها على الجميع الذهاب إلى المحاكم الحاخامية<sup>(١)</sup>.

وقد مارست «الحاخامية الرئيسية» الكثير من الضغوط في سبيل سن قوانين تطالب بها الجماعات والأحزاب الدينية في «إسرائيل»، ومن هذه القوانين قانون ميزانية الخدمات الدينية اليهودية (١٩٤٩)، قانون صلاحيات المحاكم الحاخامية (١٩٥٣)، وقانون القضاة الشرعيين (١٩٥٥)، وقانون إنتخابات المجلس الحاخامي الأعلى (١٩٦٣)، وغيرها<sup>(٢)</sup>.

هذا، ويرى حزب «المفدال» في «الحاخامية الرئيسية» القيادة الروحية له، ويطالب جميع القوى الأخرى بالإعتراف بها كأعلى سلطة دينية في البلاد. أما «الحاخامية الرئيسية» فتعتبر الأحزاب الصهيونية الدينية ذراعاً سياسياً لها<sup>(٣)</sup>. ومن هنا فبرغم تبعية الحاخامية للدولة - فهي مؤسسة من مؤسسات الدولة - بيد أنها تمثل في الآن نفسه تياراً دينياً هو الصهيونية الدينية.

وتعاني «الحاخامية الرئيسية» من معاداة العديد من الأطراف - علاوة على تداعيات إختلاف الحاخامين الأكبرين في العديد من الحالات - فاليهود الحريديم لم يعترفوا بها حال قيامها، واعتبروها مؤسسة صهيونية علمانية، وكارثة على الديانة اليهودية، بل دعوا إلى إعتبار الذكرى السنوية لقيامها يوماً للصلاة والصوم للتكفير، كما ناصب العلمانيون الحاخامية العداء واعتبروها سلطة دينية. هذا فضلاً عن تدخل سلطات الإنتداب البريطاني - قبيل إنشاء الدولة - كثيراً في أمورها. وبعد قيام الدولة شرع الحريديم - تدريجياً - في التعاون معها، في الوقت الذي شهدت فيه البلاد العديد من المنازعات بين القضاء المدني، وخاصة محكمة العدل العليا، وبين الحاخامية<sup>(٤)</sup>. وكثيراً ما طالب المتدينون بإعفاء قرارات الحاخامية من مراقبة

(١) وقد ورد في القانون المذكور - الصادر عام ١٩٥٣ - في المادة الأولى أن «كل ما يتعلق بالزواج أو الطلاق لليهود في «إسرائيل» سواء أكانوا مواطنين أو مقيمين يقع في إختصاص الحاخامية وحدها». انظر في ذلك:

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٣ - ٢١٤.

- عبد الفتاح محمد مراد، النظام القانوني والقضائي في إسرائيل (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١)، ص: ٣٩ - ٤١.

(٢) انظر في ذلك:

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٤ - ١٩٥.

(٣) انظر في هذا المضمون:

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٥.

(٤) انظر في هذا:

- المرجع السابق، ص: ٢١٤.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 156.

السلطات القضائية والقانونية<sup>(١)</sup>. وستتناول لاحقاً بعض مظاهر الصراع بين محكمة العدل والحاخامية.

ولا تعترف الحاخامية الرئيسية بالتيارات الدينية اليهودية الأخرى وتناصبها العداء<sup>(٢)</sup>، وهي في نفس الوقت على صلة وثيقة بالهيئات اليهودية الأرثوذكسية في الخارج، وترى نفسها مركز الأرثوذكسية في «إسرائيل» والعالم. وعلى صعيد آخر، تتخذ الحاخامية موقفاً متشدداً وعدائياً من الحقوق الفلسطينية والعربية، وتعارض فكرة الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ترى أنهما جزء من «أرض إسرائيل» التي لا يمكن التنازل عنها لأن الرب قد وعد اليهود بها<sup>(٣)</sup>.

### ٣- الحاخامية العسكرية:

ويتبع هذه الحاخامية المئات من الحاخاميات العسكرية في أفرع الجيش المختلفة، ويرأسها حاخام رئيسي يسمى «الحاخام الأكبر للجيش»، يتم تعيينه بالتنسيق بين وزارة الدفاع والحاخامية الرئيسية، وهو تابع لهيئة الأركان المشتركة. ولهذه الحاخامية العديد من الصلاحيات: إدارة النشاطات الدينية في الجيش - الإشراف على توزيع الكتب والنشرات الدورية الدينية - الإشراف على مشاكل الجنود المتدينين والإفتاء فيها - الإشراف على احترام الشعائر الدينية داخل وحدات الجيش. وليس كل الحاخامات الذين يعملون في الحاخامية العسكرية من مؤيدي الدولة أو الصهيونية الدينية، فثمة من يحرض ضد الخدمة العسكرية، وضد الصهيونية عموماً. وقد قام ثمانية فقط من أصل ثمانين حاخاماً برتبة ضابط يعملون في الجيش بإرسال أبنائهم إلى الجيش، كما تمت إقالة أربعة حاخامات من الجيش بسبب إستغلالهم منبر الخطابة في الوحدات العسكرية للتحريض ضد الخدمة العسكرية وضد الصهيونية، وذلك كما جاء في صحيفة «معاريف» في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٩٠، كما نقلت الصحيفة أيضاً عن الحاخام الأكبر للجيش «جاد نافون» قوله أنه إضطر إلى إصدار أمر للحاخامات العسكريين يؤكد فيه على ضرورة الإحتفال بيوم الإستقلال، وإقامة الصلوات فيه. والحق أن المؤسسة العسكرية تعتبر من أكثر مؤسسات الدولة إنتهاكاً للتعاليم الدينية<sup>(٤)</sup>.

(١) أسعد رزوق، قضايا الدين واجتمع في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٧.

(٢) ترى الحاخامية أن الحركة الإصلاحية اليهودية هي طريق اليهودية نحو المسيحية، وبالتالي فهي تتشدد كثيراً تجاهها، وتحظر على أي مشول إسرائيلي التعامل معها، انظر في ذلك:

- المرجع السابق، ص: ١٩٦.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٥.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) انظر في ذلك:

- المرجع السابق، ص: ٢١٦ - ٢١٧.

- Borthwick, B.; Religion and Politics in Israel and Egypt (The Middle East Journal, N. 2, Vol. 23, Spring 1979), P. : 151.

### ٤- المحاكم الدينية:

تبين سابقاً أن ثمة محاكم دينية خاصة بكل طائفة، ولذلك فثمة محاكم خاصة باليهود تسمى بالمحاكم الحاخامية<sup>(١)</sup>، وتتبع هذه الأخيرة الحاخامية الرئيسية، وتتشكل على درجتين: محاكم بداية في كل لواء، ومحكمة إستئناف. ويعين قضاة هذه المحاكم رئيس الدولة بناء على توجيه لجان خاصة، وعلى الحاخامية الرئيسية التصديق على هذا التعيين. ويتقاضى قضاة وموظفو هذه المحاكم مرتباتهم من الدولة، فهم من موظفي الدولة. وتقدر الدولة رسوم المحاكم وتحصلها. وتضم محكمة الإستئناف الدينية ضمن قضاتها الحاخامين الأكبرين في «إسرائيل»، وتنظر في الإستئنافات المقدمة لها بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة<sup>(٢)</sup>.

وقد حدد قانون صدر عام ١٩٥٣ صلاحيات الحاخامية الرئيسية والمحاكم الحاخامية حيث أسند لهذه الأخيرة النظر في مسائل الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، النفقة، الإرث)، ويخضع لذلك كل يهودي مقيم في «إسرائيل» حتى لو لم يكن مواطناً إسرائيلياً. أما باقي المنازعات القانونية الأخرى فيمكن أن ينظر فيها أمام المحاكم الحاخامية إذا وافق كل أطرافها على ذلك. وتقضى هذه المحاكم بموجب أحكام الهالاخاه (الشريعة اليهودية)<sup>(٣)</sup>. وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن لمحكمة العدل العليا أن تبطل أي قرار صادر عن محكمة دينية إذا تجاوزت هذه الأخيرة صلاحياتها<sup>(٤)</sup>.

وقد صدر في عام ١٩٥٥ قانون خاص بقضاة المحاكم الدينية «ديانيم» مانحاً لهم مكانة مساوية لنظرائهم المدنيين وموفرأ لهم حصانة ضد أي تدخل سياسي. غير أن «الدايان» لا بد أن تصدق على تعيينه الحاخامية الرئيسية، ذلك فضلاً عن أنه يخضع للهالاخاه فقط في حين لا يخضع القاضي المدني للحاخامية الرئيسية ويراعى في أحكامه الهالاخاه وقوانين الدولة العادية<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر في النظام القضائي في «إسرائيل» بتوسع:

- أنيس شقور، النظام القانوني والنظام القضائي، مرجع سبق ذكره، ص: ٣ - ٣٥.

- عبد الفتاح مراد، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٥ - ١٤٩.

(٢) انظر في هذا:

- أنيس شقور، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥ - ٢٦.

(٣) انظر في هذا:

- أنيس شقور، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦.

(٤)

(٥) انظر في شأن هذا القانون:

- Schiff, G.; Op. cit., P. : 158.

- Schiff, G.; Op. cit., P. : 159.

Ibid., P. : 161.

- Ibid., P. : 160.



وقد ظهرت هذه المجالس لأول مرة في العشرينيات من هذا القرن بناءً على رأى المزارحي؛ بهدف توفير الخدمات الدينية المحلية. وقد حدد قانون «ميزانية الخدمات الدينية» الصادر عام ١٩٤٩، والمعدل في عام ١٩٦٣ ملامح هذه المجالس واختصاصاتها، فكل سلطة محلية عليها أن تعين مجلساً دينياً للمنطقة لمعالجة شؤونها الدينية. ويتم تشكيل هذه المجالس بتعيين ٤٥٪ من أعضائها من قبل وزير الشؤون الدينية، و ٤٥٪ من قبل السلطة المحلية، و ١٠٪ من قبل الحاخامية المحلية، ويتم المصادقة على هذا التشكيل من قبل وزير الشؤون الدينية. وتمول الحكومة ثلثي ميزانياتها على أن تغطي المجالس المحلية الباقي. ويرأس كل مجلس ديني محلي «رابي» محلي يسمى بـ «الحاخام الرئيسي للمنطقة»<sup>(١)</sup>. أما وظائف هذه المجالس فتتمثل في: توفير الخدمات الدينية للمواطنين مثل تسجيل حالات الزواج، ومراقبة الكوشير، وإنشاء المسالخ والإشراف عليها، والمحافظة على السبت، وتنظيم النشاطات المتعلقة بالأعياد، واختيار الحاخامات للوظائف الدينية، وإقامة الحمامات الدينية ومراقبتها، وصيانة المقابر وتنظيمها، والإشراف على جمعيات «قادشيا» المسؤولة عن دفن الموتى، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

## ٦- الكيبوتز الديني:

أقيم الكيبوتز الديني على يد حركة العامل المزارحي في العام ١٩٣٥، كما أقيمت القرى الزراعية الجماعية منذ عام ١٩٣٧ حتى بلغ عددها قبل عام ١٩٤٨ ستة عشر كيبوتزاً. وبعد ظهور المفدال، صار الكيبوتز الديني أحد الكتل داخله. ولئن استطاع الكيبوتز الديني الحصول على تمثيل داخل الكنيست في السابق، إلا أنه فقد الكثير من قوته خلال العقود الأخيرة، وبعد أن كان من المعارضين للإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، صار أكثر قرباً من اليمين الإسرائيلي. هذا، وقد بلغ عدد «الكيبوتزات الدينية» في مطلع التسعينيات سبعة عشر كيبوتزاً تضم زهاء أربعة آلاف نسمة<sup>(٣)</sup>.

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن حزبي المزارحي والعامل المزارحي قد اعترضا كثيراً على طريقة تشكيل وتمويل هذه المجالس فمن ناحية كانت سلطة هذه المجالس تجدد سنوياً من الكنيست (وقد تم تعديل القانون من هذه الناحية عام ١٩٦٧ فصار التجديد لهذه المجالس يتم بصورة مباشرة كل أربع سنوات)، ومن ناحية أخرى تضع طريقة التمويل هذه المجالس تحت رحمة المجالس المحلية التي غالباً ما تكون علمانية. وغنى عن البيان أن طريقة تشكيل وتمويل هذه المجالس تعكس قوة الأحزاب والجماعات المختلفة المسيطرة على المحليات والتي غالباً ما تكون علمانية أو دينية غير صهيونية الأمر الذي يزعج حزب المفدال على الدوام. انظر في هذا المضمون بتوسع:

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 162 - 164.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول المجالس الدينية المحلية واختصاصاتها:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٧ - ٢١٨.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 161 - 164.

(٣) انظر في هذا الموضوع:

- المرجع السابق، ص: ٢٢٧.

يعد الكنيست مكان الصلاة والعبادة عند اليهود، وذلك منذ أن دُمّر الكلدانيون بزعمارة «نبوخذ نصر»، «الهيكل» عام ٥٨٦ ق. م. وتختلف الكنيس اليهودية باختلاف عادات وتقاليده ومعتقدات كل جماعة يهودية وكل طائفة دينية. وتبنى هذه الكنيس بمساعدة: وزارتي الأديان والإسكان، والوكالة اليهودية، ومنظمات ووكالات دينية أخرى. وتبعاً لتعاليم الديانة اليهودية يوضع في كل كنيس «تابوت الشريعة»، ويوجه التابوت نحو مدينة «القدس». وعلى كل يهودي ثلاث صلوات واجبة هي: «الفجر: شحاريت»، و«نصف النهار: منحه»، و«المساء: معاريف»، وهذه الصلوات هي بديل للقربان الذي كان يقدم «لرب» أيام الهيكل كما يعتقد اليهود اليوم. ونظراً لاختلاف الطوائف الدينية وكنسها فإن الجيش الإسرائيلي طور لنفسه طرازاً جديداً للكنيس وأسلوباً موحداً للصلاة في وحدته، وذلك ضمن جهوده الهادفة إلى صهر الجماعات اليهودية المختلفة في بوتقة واحدة. هذا، وقد بلغ عدد الكنيس في «إسرائيل» ستة آلاف كنيس عام ١٩٧٠، وأكثر من سبعة آلاف كنيس مطلع التسعينيات<sup>(١)</sup>.

## ٨- مؤسسات التعليم الديني:

عرفت فلسطين، قبيل إنشاء «دولة إسرائيل»، أربعة تيارات يهودية تعليمية حزبية، إثنان منها علمانيان (تعلم في مدارسهما خلال السنة الدراسية ١٩٤٩ نحو ٧٥٪ من مجموع التلاميذ)، والآخران دينيان. وقد عكس ذلك الوضع قوة ونفوذ الأحزاب اليهودية المختلفة من جهة، وقوة الاختلافات الأيديولوجية بينها من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>.

وقد كان الإلتحاق إلى أى من هذه التيارات إختيارياً في الأساس، غير أنه مع تزايد أعداد المهاجرين، اشتد تنافس تلك التيارات في اجتذاب أطفال المهاجرين كل لمدارس التيار التابع له. وقد وصل هذا التنافس إلى إغراء المهاجرين والأطفال بالهدايا والمنح<sup>(٣)</sup>، بل إن ممثلي التيارات المختلفة راحوا يتهمون بعضهم البعض بـ «خطف الأطفال» من تيار إلى آخر، وقد مارس كل التيارات التعليمية مختلف وسائل الإكراه والإغراء والتزوير، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة التوتر بينها<sup>(٤)</sup>. هذا، وقد تم التوصل إلى إتفاقية لتوزيع أبناء المهاجرين على الأحزاب المختلفة في الثلاثينيات (إتفاقية الدليل)، بحيث صار كل حزب يحصل على عدد من شهادات الهجرة وفق دليل حزبي متفق عليه. وقد ظلت هذه الطريقة تحكم العلاقة بين المabay والمزارحي حتى عام

(١) انظر لمزيد من التفاصيل:

- المرجع السابق، ص: ٢٢٥.

(٢) توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٧.

(٣) قدرى حفى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٩.

(٤) انظر في ذلك بتوسع:

- توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٠ - ٢٢٢.

١٩٧٧<sup>(١)</sup>، كما ظل ذلك النظام التعليمي قائماً حتى العام ١٩٥٣، وقد إتسم كل تيار بسمات مختلفة عن الآخر: فالتيار التعليمي العمومي التابع لليمين، الذي نشأ عام ١٩١٣، تطلع إلى تلبية حاجات أبناء الشوف وأمانيتهم إستناداً إلى « القومية الليبرالية »، التي كانت زى أوروبا آنذاك. وقد كان هذا التيار يقدر الصهيونية وأفكارها، وكان يتعلم في مدارسها خلال السنة الدراسية ١٩٤٩/٤٨ نحو ٤٠٪ من مجموع التلاميذ<sup>(٢)</sup>، ولم يكن لدى معظم المدرسين في هذا التيار ميل نحو غرس مشاعر معادية للدين في نفوس التلاميذ، غير أنهم لم يحرصوا على المحافظة على الفرائض، برغم أنهم كانوا يؤكدون على ضرورة تقرب التلميذ من التراث الوطني اليهودي<sup>(٣)</sup>.

أما التيار التعليمي العمالي، فقد نشأ في العشرينيات من هذا القرن، بهدف قيام مجتمع جديد قائم على العمل العبري دون إستغلال، وعلى المساواة الطبقية والمساعدة المتبادلة. وقد شكل « العمل الزراعي » قيمة خلقية واجتماعية وشخصية كما كان يرى « أهرون ديفيد غوردون ». ولم يكن معظم المدرسين في هذا التيار - أيضاً - يميلون إلى غرس مشاعر معادية للدين في نفوس الأبناء، كما أنهم لم يحرصوا على المحافظة على الفرائض أيضاً كما كانت الحال في المدارس العمومية، غير أنهم لم يتنكروا للتراث اليهودي وجعلوا عبارات التوراه وخاصة « لا تقتل » و « حطموا سيوفهم » تراثاً اجتماعياً إنسانياً، كما أن يوم السبت كان مثل يوم الراحة للعمال، وعيد الفصح كعيد للحرية. هذا وقد كان نحو ٣٠٪ من مجموع تلاميذ المدارس في مدارس هذا التيار خلال السنة الدراسية ١٩٤٩/٤٨<sup>(٤)</sup>.

أما مدارس التيار التعليمي الديني، التابع لحركة المزارحي الدينية الصهيونية، فقد إتسم بالحرص على الدروس الدينية والمحافظة على الفرائض الدينية، وبالتقيد بنظم تعليمية تفصل البنين عن البنات. لقد كان كل فتى يعتمر قلنسوة سوداء أو قبعة حريرية مكتوب عليها « ولد - طيب - القدس »، كما كانت نظم وأساليب التعليم محافظة جداً، وتتوخى الانضباط، ولكنها راحت تتأثر شيئاً فشيئاً بالمؤثرات الخارجية فظهر الإختلاط في بعض المدارس. وفي الإجمال فقد إتفقت مدارس هذا التيار على أمرين هما: تعليم العبرية، وتثقيف التلاميذ بروح الصهيونية، وذلك رغم إختلافها في الكثير من الأمور الأخرى، وقد كان زهاء ٢٠٪ من التلاميذ يدرسون في مدارس هذا التيار عام ١٩٤٩<sup>(٥)</sup>.

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٣٢.

(٢) نوم سينف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٧ - ٢١٨.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص: ٢١٨ - ٢١٩.

(٥) المرجع السابق، ص: ٢١٩ - ٢٢٠.

أما التيار التعليمي الأخير، فقد تمثل في المدارس التابعة لحركة « أغودات إسرائيل »، وهي المدارس التي إتسمت بالإنغلاق، وبالمحافظة الشديدة على غرار نمط حياة الشوف، وواقع الحياة اليهودية في أوروبا الشرقية. وبرغم الفروقات الكثيرة بين مدارس « أغودا » و مدارس « بوغالي أغودا »، غير أنها إتفقت على تضمين المناهج التعليمية الكثير من الموضوعات الدينية، والقليل من الموضوعات الأخرى مثل الرياضيات، كما إتفقت على لغة التعليم وهي لغة « اليبديش ». ولأن « أغودات إسرائيل » حركة غير صهيونية، فقد كان تلاميذ هذا التيار يلتقون في مدارسهم أن الصهيونية حركة إرتداد وكفر. وقد كانت مدارس هذا التيار تجتذب نحو ٥٪ من الأطفال عام ١٩٤٩<sup>(١)</sup>.

وفي الإجمال، تنازعت الجماعات اليهودية في فلسطين قبيل ١٩٤٨ - بل وحتى عام ١٩٥٣ - أربعة تيارات تعليمية مختلفة تختلف في إتسماتها وتباين في أهدافها، ففي كل صباح كان تلاميذ المدارس الدينية يؤدون صلاة الصباح، وتلاميذ المدارس العمومية يقفون في الساحات لتكريم علم الصهيونية، وتلاميذ المدارس العمالية ينشدون نشيد الهستدروت، ويرفعون الأعلام الحمراء في أول مايو من كل عام<sup>(٢)</sup>.

وبعد قيام الدولة، في عام ١٩٤٨، تم تعديل النظام التعليمي عن طريق إصدار عدد من التشريعات، أهمها: قانون التعليم الإلزامي (١٩٤٩)، قانون التعليم الحكومي (١٩٥٣)، قانون مجلس التعليم العالي (١٩٥٨)، قانون الإشراف على المدارس (١٩٦٩). وبموجب هذه القوانين صار في البلاد نظاماً تعليمياً موحداً، يشرف على التعليم العلماني (وريث التيارين العمومي والعمالي) والتعليم الديني (وريث التيار الديني الصهيوني)، وذلك مع بقاء مدارس التيار الحريدي مستقلة عن الدولة تحت إسم « التيار المستقل »، كما أسندت هذه التشريعات مهام عملية التربية والتعليم في « إسرائيل » إلى عدد كبير من الوزارات والهيئات والمنظمات الخيرية، ولذلك فثمة تعددية واضحة في ملكية مؤسسات التعليم، ومصادر تمويلها، وإدارتها، ومنهاجها. ومن هذه الوزارات والهيئات: وزارة المعارف، لجنة التربية والتعليم في الكنيسة، وزارة الثقافة، وزارات الصحة، والإستيعاب والدفاع والإسكان، السلطات المحلية، الوكالة اليهودية، الهستدروت<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص: ٢٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص: ٢١٩.

وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن التيارات التعليمية الثلاثة الأولى قد حظيت، قبيل قيام الدولة، باعتراف (بل وسيطرت عليها) « اللجنة القومية » في كنيست إسرائيل، تلك اللجنة التي أدارت شؤون « الإستيطان المنظم » إبان عهد الإنتداب البريطاني. أما التيار الحريدي الأخير فلم يحظ بإعتراف اللجنة القومية. انظر في ذلك:

- عزيز حيدر، التربية والتعليم في: صبرى جريس، وأحمد خليفة (محررين)، دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٧.

(٣) انظر تفاصيل موسعة عن أدوار هذه الهيئات والوزارات:

- عزيز حيدر، التربية والتعليم.....، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٨ - ٢٦٣.

ومن هنا فالتعليم الديني « في إسرائيل » اليوم ينقسم إلى قسمين تعليم ديني رسمي تابع للدولة وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم، وهو خاضع للأيديولوجية الصهيونية الدينية، وتعليم ديني مستقل تابع لليهود الحريديم المعارضين للصهيونية. ويتلقى نحو ٣٥٪ من التلاميذ اليهود في « إسرائيل » تعليمهم الديني في مدارس هذين التيارين.

هذا، وينقسم التيار الديني المستقل (الحريدي) إلى أربعة أقسام هي مدارس التعليم المستقل، ومدارس ناطوري كارتا، ومدارس تلمودي هيتوراه، ومدارس اليوشيفا. وتعد مدارس التعليم المستقل وريثة التيار التعليمي التابع لأغودا قبيل قيام الدولة. وتعترف الدولة بهذه المدارس وتمول ٨٥٪ من ميزانياتها<sup>(١)</sup>، وهي لا تختلف عن مدارس التيار الديني الصهيوني الرسمي إلا من ناحية تركيزها على تدريس التوراه بصورة مكثفة ورفضها تدريس « الكتب الدنيوية » التي تدرس في المدارس الدينية الرسمية. وتضم هذه المدارس جهازاً تعليمياً متكاملًا يبدأ من رياض الأطفال وصولاً إلى دور المعلمين والمعلمات، ويشترط أن يكون التلاميذ من عائلات متدينة تلزم بتعاليم التوراه وتتعهد بعدم السماح لأبنائهم بالذهاب إلى دور السينما<sup>(٢)</sup>.

ومع بروز أحزاب منشقة عن « أغودات إسرائيل » كحزب « شاس » و « دينغيل هيتوراه »، ضعفت قبضة حزب أغودا على مؤسسات التعليم المستقل، ذلك أن هذه الأحزاب المنشقة راحت تقيم مؤسسات تعليمية خاصة بها<sup>(٣)</sup>.

أما مدارس « تلمودي هيتوراه »، فهي خاصة بالتعليم الابتدائي للذكور فقط، ولغة التدريس فيها هي « الييديشية »، وتقتصر مناهجها على الموضوعات الدينية فقط. وقد بلغ عدد تلاميذها عام ١٩٨٨ م نحو أربعة عشر ألفاً، وهي مدارس غير معترف بها من قبل الحكومة<sup>(٤)</sup>.

أما مدارس ناطوري كارتا فهي لأبناء أتباع طائفة ناطوري كارتا، وفيها يتعلم التلاميذ الموضوعات الدينية والقراءة والكتابة والحساب. وقد بلغ عدد هذه المدارس، عام ١٩٨٧، خمسين مدرسة تضم ألف مدرس، وخمسة وعشرين ألف تلميذ<sup>(٥)</sup>.

(١) وتمثل مصادر مدارس التيار الحريدي الأخرى في تبرعات أغنياء اليهود الحريديم في كافة أنحاء العالم، ومن هؤلاء الأخوة «يخمان» (بول، ألبوت، رالف) الكنديين أصحاب واحدة من أكبر شركات العقارات في العالم، وكذلك البريطاني اليهودي «برغر سينغمسند» - أكبر مالك للعقارات في بريطانيا عام ١٩٩٠ - والبريطاني «بنصهيون فرش ووترز»، والكندى «وين تيتيناوم». انظر في هذا الشأن :

- جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية ومشكلة خدمة الدولة : مؤسسات الشيفوت الحريديم لا تعترف بالجيش (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مايو ١٩٩٣)، ص : ٨.

(٢) انظر في هذا بتوسع :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٨ - ٢١٩.

وتجدر الإشارة إلى أن مدارس التيار الديني الرسمي لا تشترط أن تكون عائلة التلميذ متدينة ولا ذلك التمهيد المذكور.

(٣) المرجع السابق، ص : ٢١٩.

(٤) المرجع السابق، ص : نفس المكان.

(٥) المرجع السابق، ص : ٢٢٠.

أما مدارس اليوشيفا فهي مدارس دينية للبنين متخصصة في تدريس التلمود والتوراه بشكل معمق باللغة الييديشية، وتتلقى هذه المدارس مساعدات شبه منتظمة من وزارة الشؤون الدينية. وفي الإجمال ثمة سبعة نماذج من هذه المدارس الدينية، ضمت حوالى ستين ألفاً من التلاميذ عام ١٩٨٩، هي : المدارس الدينية التابعة للإستيطان أو اليشوف القديم (لجميع الأعمار)، والمدارس الدينية الصغيرة (للشباب من سن ١٣ - ١٧ عاماً)، والمدارس الدينية الكبيرة (لخريجي المدارس الصغيرة والموهوبين من صغار السن)، ومدارس الشبان المتزوجين « الكولوليم »، والمدارس الدينية المتوسطة المهنية، والمدارس الدينية الخاصة بالتأثيين (أى للعائدين إلى حظيرة الدين)، والمدارس المنظمة (وهي خاصة بالطلبة المتدينين الذين يخدمون بالجيش، حيث يلتحق بها هؤلاء بعد إنتهاء التدريبات العسكرية الفعلية لقضاء ما تبقى من فترة الخدمة)<sup>(١)</sup>.

وهناك لجنة خاصة تسمى « لجنة المدارس الدينية في أرض إسرائيل » تشرف على النماذج السبعة السابقة، ومدارسها الـ (٣٧٠)، حيث ترسم لها سياساتها العامة، وتمثلها في الداخل والخارج، وتصدر الشهادات الخاصة التي تمكن الحاصل عليها من الحصول على تأجيل الخدمة العسكرية، وتطبع الكتب الدينية، وتقيم العديد من دور الرفاهية والإستجمام، والكثير من صناديق المساعدة، وتقدم التبرعات والقروض. ويترأس هذه اللجنة مجموعة من الحاخامات البارزين في المعسكر الحريدي<sup>(٢)</sup>.

وتتوزع مدارس التيار الحريدي بين التيارين الحسيدي والليتواني. وتحتل « اليوشيفا » أهمية خاصة في عالم الليتوانيين، تناظر أهمية « الأدمور » لدى الحسيديم، فهي « مصنع العباقرة والعظماء »، وأداة فعالة للمحافظة على تميز الشخصية اليهودية. وفي الإجمال يفضل الحريديم تعليم أبنائهم في المدارس الليتوانية نظراً لنظمها التعليمية الأفضل. ومن جانب آخر، لا يميل الحريديم إلى إنشاء مدارس دينية خاصة بهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م باستثناء مدينة القدس، وذلك على خلاف ما يقوم به أنصار التعليم الديني الرسمي (الصهيوني الديني)، إذ تنتشر مدارسهم في أنحاء الضفة الغربية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر في ذلك بتوسع :

- المرجع السابق، ص : ٢٢٠ - ٢٢٣.

(٢) انظر في ذلك :

- المرجع السابق، ص : ٢٢٣.

(٣) انظر في هذا :

- المرجع السابق، ص : ٢٢٤.

وتسير الدراسة في مدارس التيار الحريدي على ذات النهج الذي كان سائداً في مدارس الحريديم في أوروبا، إذ لا يجلس طلاب الشيفوت المتقدمة في فصول، وإنما يجلسون زوجاً زوجاً في قاعات كبيرة يدرسون ويتناقشون بصوت عال. وهم يلبسون ثياباً سوداء بشكل عام ويخلفون فيما بينهم في شكل القبعات التي يهتمونها. ومعدل ساعات الدراسة نحو (١٥) ساعة يومياً. وبعض الشيفوت يؤكد على العبادة في الفجر لبعض الوقت قبل الدرس، وبعضها يشجع على الإغتسال في الحمام الشرعي كل صباح، والبعض الآخر يشجع طلابه على التأمل على إنفراد وقت الفجر خارج المدينة. انظر :

- جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية ... مرجع سبق ذكره : نفس المكان.



وعلى صعيد التعليم الدينى العالى فى « إسرائيل »، ثمة جامعة صهيونية دينية تمزج بين التعليم الدينى والدينى، هى جامعة « بار- إيلان » بالقدس، وهى جامعة من ضمن ثمان جامعات « فى إسرائيل »، حيث يوجد بخلاف هذه الجامعة الجامعات التالية: الجامعة العبرية فى القدس، معهد الهندسة التطبيقية « التخنون »، جامعة تل أبيب، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون فى « بئر سيع »، معهد وايزمان للعلوم فى رحوفوت، الجامعة المفتوحة<sup>(١)</sup>. وبجانب هذه الجامعة الدينية، ثمة كلية « أورشاليم » للنساء التى تأسست عام ١٩٦٤، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وتمنح درجة البكالوريوس لخريجاتها<sup>(٢)</sup>.

وبخلاصة القول أن الدولة ومؤسساتها تسيطر على جل المؤسسات الدينية فى البلاد، فهى تسيطر على الحاخامية الرئيسية والحاخامية العسكرية، وعلى المجالس الدينية المحلية، والكيبوتزات الدينية، ودور العبادة والكنس، وهى فى ذلك تنسق مع حزب المفدال وأنصار الصهيونية الدينية داخل وزارة الشؤون الدينية، كما أنها تسيطر على شؤون أتباع الديانات الأخرى كالمسلمين والمسيحيين والدروز. هذا فضلاً عن سيطرة الدولة على التعليم الدينى الصهيونى، الذى يعد جزءاً من التعليم الرسمى للدولة، وهيمنتها على قطاع كبير من مدارس التيار التعليمى المستقل التابع للحريديم من خلال المساعدات المالية التى تقدمها لها. وهذا الأمر الأخير هو ثمن تأييد بعض الأحزاب الحريدية للحكومات الإئتلافية فى العديد من الحالات على النحو الذى سنعرض له فى الفصل القادم بعون الله.

وفى الإجمال صارت ملامح العلاقة بين الدين والدولة تتحدد عن طريق توزيع المهام المتصلة بالدين على بعض المؤسسات الدينية التابعة للدولة مما جعل لهذه الأخيرة الكلمة النهائية فى شأنها. ويمكننا إجمال تلك المهام على النحو التالى:

- ينظر القضاء الدينى - عن طريق الحاخامية الرئيسية والمحاكم الدينية المختلفة فى قضايا الزواج والطلاق الخاصة باليهود.

- قضايا الأحوال الشخصية الأخرى يتم الإلتزام بأحكام الشريعة اليهودية فى شأنها أمام المحاكم المدنية، أو أمام المحاكم الدينية إذا إرتضى كل أطرافها ذلك.

- الحاخامية الرئيسية هى أعلى سلطة دينية فى البلاد، وهى من مؤسسات الدولة، وتقوم على شؤون العلاقة بين الدين والدولة، وتمارس العديد من الضغوط لسن تشريعات تحفظ تعاليم الدين: السبت، الكوشير... إلخ.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول التعليم العالى فى إسرائيل :

- عزيز حيدر، مرجع سبق ذكره، ٢٧٨ - ٢٨١.

- أنطوان زحلان، العلم والتعليم العالى فى إسرائيل، ترجمة : محمد صالح العالم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ودار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠).

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٥.

- وللجيش حاخامية عسكرية تقوم على شؤون المتدينين فيه، وتحافظ على التعاليم الدينية داخل ثكناته.

- تنظم الدولة العلاقة بين الدين والدولة، وترعى مصالح المتدينين عن طريق وزارة خاصة بالشؤون الدينية.

- على الصعيد المحلى، للدولة مجالس محلية دينية ترعى كل ما يتعلق بالشؤون المحلية الدينية.

- تسيطر الدولة على التيار التعليمى الدينى الرسمى التابع للصهيونية الدينية، وتهيمن على أجزاء كبيرة من التيار التعليمى الدينى المستقل (الحريدى).

- الدولة تسيطر على دور العبادة والكنس والكيبوتزات الدينية.

## المبحث الرابع

### تشكيل « دين مدنى » للدولة مستمد

### من قيم ورموز وأعياد الدين التقليدى

برغم معارضة قادة الدولة - وهم من الحركة الصهيونية العمالية - أى دور سياسى للدين التقليدى، إلا أنهم رأوا فيه أحد مقومات « القومية اليهودية »، ولهذا لم يتجاهلوه كليةً. لقد كان لزاماً عليهم العمل على إستغلال الدين التقليدى، وإستعمال قيمه ورموزه وأعياده من أجل إنجاز ثلاثة أمور<sup>(١)</sup>:

- توحيد أفراد المجتمع عن طريق إيجاد مجموعة من القيم والمعتقدات المشتركة بينهم.

- إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة القائمة، وعلى الأهداف التى تسعى إلى إنجازها.

- تعبئة جهود وطاقت الأفراد فى الدولة وراء أهداف ومصالح الدولة.

لقد أدرك ساسة الدولة عدم كفاية قيم ورموز اليهودية التقليدية لتحقيق هذه الأمور؛ ذلك لأنها من جانب تخاطب اليهود أفراداً وجماعات، وترى للفرد اليهودى مكاناً وسط المجتمعات المختلفة فى إطار جماعته التى تعيش كأقلية، وليس فى دولة حديثة وعصرية، كما أن الرب هو المصدر النهائى للسلطة فى اليهودية التقليدية وليس الدولة أو الجماعة من جانب آخر. هذا فضلاً عن أن إستخدام قيم ورموز الديانة اليهودية فى « إسرائيل » بأشكالها التقليدية لن يحوز على

(١) لقد استخدم مؤلفا كتاب: "Civil Religion in Israel: Traditional Judaism and Political Culture in the Jewish State"، السابق الإشارة إليه، مصطلح « الدين المدنى » للإشارة إلى إستخدام الدولة قيم ورموز وأعياد الدين التقليدى - بعد إفراغها من مضامينها الدينية - فى خدمة مصالحها وأهدافها، بمعنى الإستفادة من القوة الكامنة فى الدين التقليدى دون التقيد بقيمه وتعاليمه. انظر فى ذلك: المرجع المذكور، ص: ٣ - ١٠.

رضا كل اليهود سواء في إسرائيل أم في بلاد « الشتات »، الأمر الذي سيخلق العديد من الأزمات والمشكلات<sup>(١)</sup>.

ولذلك احتاجت الدولة إلى « دين جديد »، جذوره مستمدة من التقاليد الدينية ولكن ليست مرادفة لها، ويضع الدولة ومؤسساتها المختلفة مكان الجماعات والمنظمات الدينية غير الحكومية<sup>(٢)</sup>. ولقد كان لكل معسكر يهودي في فلسطين - قبيل ١٩٤٨ - رؤيته الخاصة في هذا الصدد، فاليسار صاغ « ديناً » خاصاً به، ووضع له اليمين بديلاً، في الوقت الذي بحث فيه المعسكر الديني عن شرعية مطالبه وتوحيد أركان الجماعات اليهودية من خلال قيم وتقاليد اليهودية التقليدية مباشرة. ورغم إختلاف الرؤى الصهيونية (مع هيمنة واضحة لرؤى الصهيونية الاشتراكية)، فقد شهدت فترة اليشوف إجماعاً بين الطوائف اليهودية على<sup>(٣)</sup>:

- خلق دولة يهودية في « أرض إسرائيل ».

- التمييز بين الحياة في « الدياسورا » والحياة في « أرض إسرائيل ».

- الربط بين قيم وثقافة الدولة المنشودة وبين التقاليد اليهودية.

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٣٠ - ١٩٥٠ سيطرة الرؤى الصهيونية الاشتراكية في هذا الصدد، ففي سبيلها لبناء دولة حديثة على « أرض إسرائيل » على قيم المساواة والعدالة والعمل المنتج، راح قادة الصهيونية الاشتراكية (وهم آنذاك قادة الحركة الصهيونية)، بجانب إيمانهم بالكثير من القيم الاشتراكية، يعيدون صياغة العديد من القيم والرموز والأعياد اليهودية التقليدية، بعد إفراغها من مضامينها الدينية، ويضعونها في خدمة الأهداف الصهيونية. فمفهوم « الحالوتس، Halutzit أي الرواد، Pioneers » - والذي هو مصطلح مستمد من التوراه، ومن الحركات الثورية في روسيا أيضاً - صار يعنى في المصطلح الصهيوني الاشتراكي: الإستيطان في « أرض إسرائيل »، والعمل في الكيبوتزات الزراعية، وقيمة « العمل » أضحت تتمتع بمعنى يجاوز مجرد إنجاز مهمة معينة، فقد صارت عملاً مقدساً يتطلب الإخلاص والإتقان، وذلك إستناداً إلى ما كتبه الصهيوني الاشتراكي الروسي « أهارون ديفيد غوردون (١٨٥٦ - ١٩٢٢) » في نظريته « دين العمل » من أن الذي يستوطن في « أرض إسرائيل » عليه أن يختار بين أمرين لا ثالث

(١) انظر في ذلك بتوسع :

- Ibid., P. : 15 - 17.

- Borthwick, B.; Religion and Politics in Israel and Egypt (The Middle East Journal, N. 2, Vol. 33, Spring, 1979), P. : 147 - 151.

Idem.

Ibid., P. : 83.

(٢)

(٣)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن محور « الدين المدني » الذي صاغه اليمين التصحيحي في اليشوف كان حول الدولة اليهودية وقدسيتها. انظر في ذلك :

- Ibid., P. : 60 - 80.

لهما، الأول أن يختار العمل المنتج الجماعي والذي يحقق الحياة المثلى والصحيحة، والثاني أن يختار الحياة الطقيلية والتي تمثل « شتاتاً ونفياً » وإن كان في « أرض إسرائيل ». هذا فضلاً عن إفراغ المضمون الديني لنبوءة الخلاص أو الإفتداء، كما جاءت في التوراه وفي أقوال الحاخامات، وتصوير « الأرض كقدس الأقداس للروح العبرية »، كما جرى الحديث عن « تقديس العمل من أجل الإفتداء »، بل تحدث القادة الصهانية عن « عهد جديد مع الأرض » بدلاً من « العهد الذي مع الرب »، وعن تقديم الأضاحي إلى الأرض بدلاً من تقديمها للرب<sup>(١)</sup>.

وبجانب إستعمالها للقيم الدينية، راحت الحركة الصهيونية الاشتراكية تعيد تفسير العديد من الأساطير الدينية القديمة أو تبتدع أساطير جديدة، فقصة خروج بني إسرائيل مع « موسى » من مصر أضحت قصة شعب تحرر وتخلص من نير العبودية، وقصة « المكابيين » غدت قصة صراع من أجل الحرية أستخدمت فيه القوة المسلحة، وقصة « الماسادا » صارت ترمز لعدم الإستسلام والتضحية بالنفس والبطولة، وصار كل شيء تقوم به العصابات الصهيونية المسلحة في سبيل « عدم ظهور ما سادا جديدة ». وعلى صعيد آخر صارت الأعياد والرموز المرتبطة بالأرض في التقاليد اليهودية هي أهم الأعياد القومية، وذلك بعد أن تم إفراغها من مضامينها الدينية وتصويرها على أنها إحتفالات قومية تدعو إلى المساواة وحب الأرض والزراعة، هذا فضلاً عما أدخلته الحركة الصهيونية الاشتراكية من أعياد جديدة مثل عيد العمال<sup>(٢)</sup>.

وبقيام الدولة في العام ١٩٤٨، وتضاعف عدد سكانها في أقل من ثلاث سنوات، أدرك قادة الدولة - وهم آنذاك من الحركة الصهيونية الاشتراكية - أن الدولة في حاجة إلى قيم ورموز وأعياد توحد المعسكرات اليهودية المختلفة ولا تكون معبرة عن معسكر بعينه. وقد كانت أولى الخطوات في هذا الصدد إلغاء التعليم الصهيوني الاشتراكي، وخلق نظام تعليمي موحد، فأدى ذلك إلى الحفاظ على التعليم الديني مستقلاً، وتعزيز مركز حزب « الماباي » كحزب مهيمن، وتراجع المعسكر الصهيوني العمالي كمعسكر أيديولوجي<sup>(٣)</sup>. وفي إطار إستخدامها لقيم ورموز اليهودية التقليدية راحت الدولة - بغية تحقيق التكامل والشرعية والتعبئة - تصور المفاهيم والقيم الدينية في ثياب مدنية، فقيام الدولة حقق نبوءة الخلاص، وعلى حد قول « بن غوريون »: « إننا نعيش في أيام المسيح »، و « كل يهودي لم يهاجر إلى إسرائيل ليس صهيونياً »، وصار مفهوم

(١) انظر في هذا بتفصيل مطول :

- Liebman, C. and Don Yehiya, E.; Op. cit., P. : 28 - 40.

(٢) انظر في ذلك :

- Ibid., P. : 40 - 58.

(٣) انظر في ذلك :

- Liebman, C. and Don Yehiya, E.; Op. cit., P. : 83 - 84.

« الحالوتس » يعنى الإشتراك فى أى نشاط يؤدى إلى تعزيز وتدعيم أركان الدولة. وخاصة فى مجال هجرة وإستيعاب المهاجرين، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز نظام التعليم الموحد وخلق ثقافة موحدة للسكان<sup>(١)</sup>.

وقد كان تركيز « بن غوريون » منصباً على ما أسماه بالجوانب الإيجابية للتقاليد الدينية كما ظهرت إبان فترة الهيكلين (كما ترى آله الدعاية الصهيونية) الأول - من ١٢٠٠ ق.م. إلى ٥٨٦ ق.م. - والثانى - من ٥٣٠ ق.م. إلى ٧٠ م. - فالتقاليد المستمدة من هاتين الفترتين - فى رأيه - هى التى حفظت « الشعب اليهودى » خلال فترات « الشتات »، حيث تميز اليهود بـ<sup>(٢)</sup>:

- الإيمان بعلو وسمو الروح لاعتقادهم بأن الإنسان مخلوق على هيئة الرب.
- الإيمان بالإقتداء المسيحانى بمعناه القومى والعالمى كما رآه « بن غوريون ».
- الإيمان بأن بقاءهم يرتد إلى أنهم عاشوا كشعب منعزل عن بقية الشعوب.

وقد كان طبيعياً أن ينكر « بن غوريون »، بشدة، التقاليد التى نشأت فى « الشتات » برغم أنها تشكل الجزء الأكبر من التقاليد اليهودية، حيث إعتبر قادة الدولة وعلى رأسهم « بن غوريون » أن نجاح المشروع الصهيونى وقيام الدولة هو نتاج مباشر لما أسموه بـ « فترة الإستقلال اليهودى » دون أدنى إعتبار لأكثر من ألفى سنة عاشتها الجماعات اليهودية خارج فلسطين، لقد فقد « الشعب » فى فترة « الشتات » - كما يرى « بن غوريون » - كتبه المقدسة، وبـ عودته إلى أرضه « يواصل حياة الإستقلال ويحترم التوراه »<sup>(٣)</sup>.

وقد كان بديهياً على قادة الدولة - وهم فى سبيلهم إلى ذلك - إدخال مفاهيم مثل الأمة والأرض والدولة فى العبارات والمقولات والأمثال التوراتية، من ذلك على سبيل المثال:

- تحويل عبارة « إسرائيل تثق فى الرب الذى هو يساعذك ويدافع عنك » إلى « إسرائيل تثق فى جيش الدفاع الإسرائيلى الذى هو يساعذك ويدافع عنك »، وذلك فى أحد الإستعراضات العسكرية فى حيفا.

- إستبدال العبارة التوراتية التى تشير بأن حارس إسرائيل هو الرب فى صورة لأربع طائرات كتب أمامها - فى إحدى الصحف - عبارة « حارس إسرائيل لا ينام ولا يهجع » فى إشارة إلى إستبدال الطائرات بالرب.

- إستخدام مصطلحات توراتية تقليدية مثل « الوصايا العشر » أو « الميثاق مع الرب » فى

Ibid., P. : 85 - 89.

Ibid., P. : 89 - 90.

Idem.

التعبير عن الولاء للدولة ومؤسساتها بدلاً من مضمونها الدينى فى العديد من المناسبات والإحتفالات، ففى أول خطاب له أمام الكنيسة شبه « بن غوريون » العلاقة بين اليهود والدولة بالميثاق حينما قال: « إن حب دولة إسرائيل يقع فى قلب كل يهودى صهيونى أو غير صهيونى فيما عدا مجموعة صغيرة من منتهكى الميثاق »، كما يحدد قادة الدولة، فى ما يسمى بيوم « الإستقلال »، عبء « الوصايا العشر » بالولاء للدولة<sup>(١)</sup>. هذا فضلاً عن إصرار قادة الدولة - وخاصة « بن غوريون » و « موشيه شاريت » - على تحويل أسماء رجال الدولة والجيش والشوارع وأوسمة الجيش إلى أسماء عبرية توراتية<sup>(٢)</sup>.

وقد آل قادة الدولة على أنفسهم إستخدام قصص الأبطال الواردة فى التوراه كنماذج مثالية أمام الجماهير، وخاصة أطفال المدارس، للإيحاء بأن جذورهم تمتد إلى فترة التوراه، وهى الفترة التى يراها « بن غوريون » فترة الإستقلال والمجد اليهودى. وكان على رأس هؤلاء الأبطال « يوشع بن نون »، الذى تم تشبيه « بن غوريون » به، وكان « بن غوريون » يرى فى نفسه « يوشع المعاصر »، بل وقارنه « موشيه دايان » بالنبى « موسى »، كما وصفه البعض بـ « أمير الأمة »، بل وقبل المهاجرون الجدد - فى بعض الأحيان - التراب من تحت قدمه، وراحوا يلمسون ثيابه ويؤتون بالأطفال المرضى ليشفيهم، وأسموه « المسيح ». وقد برز سكرتير الحكومة إعتزال « بن غوريون » بالنقب عام ١٩٥٣ بقوله: « المسيح أتى وجمع اليهود وهزم كل الأمم من حولهم وإستولى على الأرض وبنى المعبد وجدّد وظيفة الرب وبعد ذلك جلس كعضو فى الإئتلاف... »<sup>(٣)</sup>.

أما « هرتزل »، فقد ظل منذ أن نقل رفاته إلى « إسرائيل » عام ١٩٤٩ محل إحتفال الدولة ومؤسساتها حتى اليوم، وذلك بعد أن حظى بإعجاب كل معسكرات اليشوف قبيل عام ١٩٤٨. هذا فضلاً عن تصوير الدولة جيل « الصابرا » فى صورة الأبطال الذين ولدوا أحراراً وعاشوا أحراراً بعيداً عن « الشتات »، ولهذا على المهاجرين الجدد إكتساب صفاتهم وقدراتهم والتخلى عن قيم وعادات « الدياسورا »<sup>(٤)</sup>.

وعلى صعيد آخر، صورت الدولة لنفسها أساطير تلائم أهدافها ومصالحها، فـ « بن

(١) انظر فى ذلك بتوسع :

- Ibid., P. : 93 - 94.

(٢) انظر فى هذا :

- Idem.

- يوسى ميلمان، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٥.

(٣) انظر فى ذلك بتوسع :

- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Op. cit., P. : 94 - 95.

Ibid., P. : 95.



غوريون» إعتبر أن هناك أربعة أحداث مهمة في تاريخ اليهود هي: الخروج من مصر، تلقى «موسى» التوراة في جبل سيناء، دخول «أرض إسرائيل» بقيادة «يوشع بن نون»، وقيام دولة «إسرائيل». والحدث الأخير يوازي - عنده - الأحداث الثلاثة السابقة. ومن هنا صارت نشأة الدولة الأسطورة المركزية لدى قادتها، فهي الإنجاز الأخير في التاريخ اليهودي، وهي من صنع جيل صغير يمتلك صفات لم يمتلكها جيل يهودي آخر. وبرغم أن قصة الماسادا لم تحظ باهتمام «بن غوريون» وبقية القادة في أعقاب قيام الدولة، إلا أنها عادت من جديد إلى بؤرة الاهتمام بعد عمليات الاستكشاف التي قادها «بيجال يادين» بدءاً من عام ١٩٦٣، وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع «الهولوكوست»، حيث لم يتم إحياء ذكرها إلا بعد أن بادرت وزارة الشؤون الدينية والحاخامية الرئيسية باختيار يوم رسمي للإحتفال بضحايا «الهولوكوست» عام ١٩٥٢<sup>(١)</sup>. وقد صار هذا الأمر محورياً لأساطير المرحلة اللاحقة على النحو الذي سنعرض له بإذن الله.

وصحب عملية تصوير الأساطير تلك، تبنى الدولة للعديد من الرموز والشعارات الدينية، فالعلم القومي للبلاد صار بنفس ألوان شال الصلاة «الطاليت» في اليهودية التقليدية - وهو نفس علم الحركة الصهيونية من قبل -، ورمز الدولة هو «الشمعدان ذو الأفرع السبعة» الذي أقرت تعاليم «الرب» بوضعه في المعبد، وقد حظى هذا الرمز بموافقة جميع الفرقاء في الدولة نظراً لتعدد معانيه، فقادة الدولة رأوا فيه تعبيراً عن إسترجاع السيادة اليهودية والعودة إلى أرض الأجداد ذلك أن الرومان سبق لهم أن نهبوه عند تدميرهم للهيكل، كما أنه يرمز إلى النور والتنوير. أما المتدينون فوجدوا في إتخاذ شعاراً رصوخاً لتعاليم الإله ونصوص التوراة<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد استخدمت الدولة مفهوم «ميتسفا: Mitzva»، الذي يشير إلى الأوامر الربانية أو الفرائض الدينية، لفرض أوامرها، التي صارت تتمتع بقوة النفاذ المادي عند الإقتضاء. ومن هنا يتضح دور المفاهيم الدينية في إضفاء الشرعية على قوانين الدولة وأوامرها. وهكذا صارت للعديد من الأمور قيمة «قومية مقدسة» بجانب أهميتها القانونية والعملية، وذلك حال الخدمة العسكرية والإحتياجات الأمنية<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمور التي أولتها الدولة - آنذاك - أهمية كبرى التنقيب عن الآثار وإنشاء مراكز لدراسة التوراة، فالتنقيب عن الآثار صار يعنى العودة إلى الأصل وإحياء «القومية اليهودية» وبعث تاريخها، والتوحد بين القديم والحديث. أما دراسة التوراة فتحدد لـ «الشعب اليهودي»

(١) انظر تفاصيل هذه الأساطير في:

- Ibid., P.: 98 - 105.

(٢) انظر في ذلك:

- Ibid., P.: 107 - 109.

Ibid., P.: 109 - 110.

(٣)

قيمه وتقاليده بل وهدفه ومستقبله كما رأى «بن غوريون»<sup>(١)</sup>.

وعلى صعيد آخر، إستمرت الدولة في الإحتفال بالأعياد الدينية بعد تخليصها من طابعها الديني، وتحويلها إلى أعياد ذات مضامين قومية ترتبط بالأرض والدولة. كما تم رفع شعارين شعبيين ليوم «الإستقلال» هما الضوء والنار، اللذان يرمزان إلى التجديد والإحياء والخير والجمال والحكمة والأمل والشجاعة والطاقة والنمو، كما صار «الرقص» تعبيراً عن الحرية وعن التخلص من القيود الداخلية والخارجية. ومن هنا تميز يوم «الإستقلال» بالخروج إلى الشوارع وإشتراك الفرق الموسيقية وفرق الرقص في الإحتفالات. هذا فضلاً عن إستحداث الدولة يوماً جديداً للإحتفال تخليداً لذكرى الجنود الذين قضوا نحبتهم، من «جيش الدفاع الإسرائيلي»<sup>(٢)</sup>.

وبإنقضاء العقد الأول من عمر الدولة، ومع بدايات عقد الستينيات من هذا القرن، بدا لقادة الدولة أن ما صاغوه من قيم وأساطير ورموز من التقاليد الدينية لم يعد كافياً فكان إبتجاههم نحو تبنى مكونات جديدة من التقاليد الدينية، رأوا فيها القدرة على تحقيق أهداف: التكامل والشرعية والتعبئة، ذلك أن ما سعت إليها الدولة في الخمسينيات لم يكن كافياً لإيجاد ثقافة واحدة في المجتمع، كما أنه أغضب قطاعاً كبيراً من المهاجرين، وخاصة المتدينين القادمين من الدول العربية والإسلامية. وقد أدت حرب عام ١٩٦٧ إلى خلق أزمة «شرعية» حادة في «إسرائيل»، ذلك أن الدولة غدت تدعى ملكيتها لأرض كانت للغير، الأمر الذي تطلب توفير شرعية له، كما تصاعدت مسألة الأمن، وصار على الإسرائيليين أن يضحوا أكثر من أجل دولتهم يدفع مزيد من الضرائب، وتلبية الإحتياجات العسكرية والأمنية للبلاد<sup>(٣)</sup>.

وقد تمحورت قيم ما يمكن تسميته بـ «الدين المدني الجديد» في مفهومين إثنين «الشعب اليهودي»، و «التقاليد اليهودية». لقد رأى قادة الدولة في المفهوم الأول جماعة

(١) وقد علق «بيجال يادين» على أهمية عملية التنقيب تلك بقوله: «لقد صار الإيمان بالتاريخ، بالنسبة للإسرائيليين الشباب، بديلاً للإيمان الديني، فمن خلال هذه الآثار يكتشف هؤلاء قيمهم الدينية، ... ويتعلمون أن أجدادهم كانوا في هذه الأرض منذ ٣٠٠٠ سنة مضت. وهذه في حد ذاتها قيمة بها يقاتلون وبها يحيون». ورد ذلك في:

- Ibid., P.: 110 - 111.

Ibid., P.: 122 - 121.

(٢)

(٣) انظر في هذا الموضوع:

- Ibid., P.: 123 - 125.

- Liebman, C.; Religion and Democracy in Israel in: Sprinza K., E., and Diamond, L.; Op. cit., P.: 279 - 280.

- Ravitzky, A.; Op. cit., P.: 157 - 159.

- Weissbrod, L.; Delegation and Legitimation as A Continuous Process: A Case Study of Israel (The Middle East Journal, No. 4, Vol. 35, Aut. 1981), P.: 531 - 532.

- Borthwick, B.; Op. cit., P.: 151 - 152.

قومية لها تاريخ مشترك، عاشت منعزلة عن بقية الشعوب في العديد من أقطار العالم لمدة من الزمن، ولكنها تطلعت إلى « العودة » إلى أرضها التي هي « أرض إسرائيل ». وقد صاغت الدولة عبارة « Am Yisrael » أي « Israeli People »، الشعب الإسرائيلي « للإشارة إلى اليهود كأمة وكشعب، حيث كلمة « Am » العبرية تعني « الأمة، Nation »، و « الشعب، People ». ومن جهة أخرى أثارت لفظة « الإسرائيلي » في عبارة « الشعب الإسرائيلي » الكثير من اللبس، ذلك أنها تعني هنا الشعب اليهودي كله، وكذا سكان دولة « إسرائيل » الذين يعيشون فيها، وهو أمر لا يعترف به كل اليهود. ومن جهة أخرى، لم يتنكر « الدين المدني الجديد » لليهود الدياسبورا وإنما نظر إليهم بكل إحترام وإعتراف بماضيهم ومعاناتهم، وأمن بحاضرهم ودورهم في تدعيم أركان الدولة<sup>(١)</sup>.

أما مفهوم « التقاليد اليهودية »، فقد ظهرت أهميته في تزايد استخدام الرموز الدينية دون أن تخضع لعملية إعادة تقييم أو تفسير، أي أن الرموز أستخدمت في صيغتها التقليدية وبمضمونها الديني. ولم يكن هذا يعني أن الإسرائيليين أصبحوا أكثر تديناً أو أن الدين المدني الجديد صار مرادفاً للدين التقليدي؛ ذلك أن « الدين المدني الجديد » اتخذ اليهودية التقليدية كعنصر من عناصر « الهوية اليهودية »، دون أن يحصر إهتماماته فيها، ودون الإعتماد على الممارسات الدينية المفصلة. لقد كان دور هذه الرموز هو الاستفادة من جوانبها الإيجابية في إنجاز أهداف الدين المدني<sup>(٢)</sup>.

وقد كان من جرّاء التشديد على المفهومين السابقين أن اتخذت العلاقة بين « إسرائيل » والأُمم الأخرى أبعاداً جديدة، فالدين المدني الجديد كان أكثر إمعاناً في التأكيد على تصوير « إسرائيل » كأمة منعزلة تواجه عالم معاد، وهذا ما ظهر جلياً في الأساطير التي تبنتها الدولة في إطار ذلك الدين المدني الجديد.

وأول هذه الأساطير وأهمها هي أسطورة « الهولوكست »، التي تم تبنيها كأسطورة سياسية رئيسية للدولة، وهي مستمدة من القصة التوراتية التي تزعم أن « يعقوب » - بمساعدة

(١) ورد ذلك في :

- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion ..., Op. cit., P. : 122.

ونجد الإشارة إلى أنه قد ورد في المرجع السابق نتيجة دراسة أجريت على مجموعة من الإسرائيليين، حيث تم توجيه السؤال التالي إليهم : هل توافق على التعهد بعدم السماح بمزيد من هجرة اليهود إلى إسرائيل إذا ما توصلت هذه الأخيرة إلى سلام حقيقي ودائم مع الدول العربية ؟ فكانت الإجابة : ٦٦٪ موافق، ٣٪ يحيل إلى الموافقة، ٩٪ يحيل إلى عدم الموافقة، ٨٢٪ غير موافق. وهذا يعني أن معظم اليهود غير مستعدين لتغيير مواقفهم من موضوع الهجرة مقابل السلام مع العرب.

وانظر أيضاً عن عبارة "Am Yisrael" :

- Goshen - Gottstein, A.; People of Israel in : Cohen, A. and Mendes - Floher, P. (eds); Op. cit., P. : 701 - 712.

Ibid., P. : 134 - 136.

(٢)

أمه « رفة » - قد إنتزع من والده « إسحق » البركة متخطياً في ذلك أخاه الأكبر « عيسو »، حيث جاء في سفر التكوين على لسان « إسحق » (عليه السلام وتنزه عما يزعمون) أن : « فليعطيك الله من ندى السماء. ومن دسم الأرض. وكثرة حنطة وخمر. ليستعبد لك شعوب. وتسجد لك قبائل. كن سيداً لإخوتك. وليسجد لك بنو أمك. لكن لا عنوك ملعونين. ومباركوك مباركين<sup>(١)</sup> ». كما جاء أن « عيسو » حقد على « يعقوب » وأصر على قتله : « فحقد عيسو على يعقوب من أجل البركة التي باركه بها أبوه. وقال عيسو في قلبه قريت أيام مناحة أبي. فأقتل يعقوب أخي »<sup>(٢)</sup>. لقد صار « يعقوب » رمزاً لليهود، وأضحى « عيسو » رمزاً لغير اليهود وغدت عبارات التوراة السابقة تلك تترجم إلى : « أن كل غير اليهود يكرهون اليهود ». ومن هنا أعاد هذا التصور الجديد فكرة العداء المتأصل بين اليهود وغير اليهود، وشدد على الحدود المضروبة حول اليهود، وعزز عزلتهم، وذلك بعد أن كانت فكرة عداء غير اليهود لليهود قد أستهبطت على يد قادة اليشوف وساسة الدولة في عقدها الأول حيث تم تصوير معاناة اليهود في الشتات كنتيجة لإفتقارهم الوطن القومي الخاص بهم<sup>(٣)</sup>.

وقد عززت حرب ١٩٦٧ وكذا حرب ١٩٧٣ هذه الفكرة، حيث راح قادة الدولة يصورون اليهود على أنهم ضحايا عدوان الغير دائماً، وأنهم في صراع دائم مع غير اليهود<sup>(٤)</sup>، وهذا يعني ضرورة توفير الأمن والحماية من عداء الآخرين بكل السبل المتاحة<sup>(٥)</sup>.

أما أسطورة « الماسادا »، فقد صورت دولة « إسرائيل » كإمتداد لتراث المدافعين عن الماسادا وشجاعتهم وتضحياتهم، كما صارت هذه الأسطورة رمزاً لتهديد العالم كله لليهود وما ينتظر اليهود ما لم تبقى إسرائيل أقوى من جيرانها، فجاءت بذلك سنداً لمقولة « عيسو » يكره « يعقوب »، و « شعب يسكن لوحده »، بل إن « يسجال يادين » حول نقطة ضعف الأسطورة والمتمثلة في الإنتحار إلى رمز للتضحية والشجاعة بقوله : « إن (الماسادا) تمثل لكل واحد منا في إسرائيل .... رمزاً للشجاعة والبطولة فعظمائنا فضلوا الموت على الحياة تحت العبودية والذل<sup>(٦)</sup> ». ومن هنا صار الخوف والجبن والإنتحار شجاعة وبطولة وتضحية، كما صار الهولوكست رمزاً للعزلة ولعداء « الأغيار » لليهود. وهكذا إستعمل قادة الدولة التقاليد والرموز

(١) سفر التكوين (٢٨/٣٧ - ٢٩).

(٢) سفر التكوين (٤١/٣٧).

(٣) انظر في هذا بتوسع :

- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion ...., Op. cit., P. : 137 - 140.

(٤) وقد استند هذا التصور على العبارة التوراتية الواردة في سفر العدد (٩/٢٣) : « هوذا شعب يسكن وحده ».

(٥) انظر بتوسع :

- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion ....., Op. cit., P. : 141 - 144.

Ibid., P. : 148 - 150.

(٦)

الدينية بمضمونها الديني وراحوا يفسرون الأحداث المعاصرة للدولة من خلال مصطلحات وعبارات هذه التقاليد والرموز، فأضفت هذه المصطلحات وتلك العبارات الشرعية على سياسات «إسرائيل» في الداخل والخارج.<sup>(١)</sup>

وقد استمرت الدولة في الإحتفال بالعديد من المناسبات والأعياد الدينية، وصار أهم هذه الإحتفالات «يوم الهولوكست»، هذا فضلاً عن المناسبات الأخرى والتي منها «يوم الإستقلال» و «ذكرى ضحايا الجيش» و «يوم القدس»<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة القول أن قادة الدولة إستطاعوا بحذق بارع ودأب مستمر - وعن طريق العديد من الوسائل: وسائل الإعلام، التعليم، مؤسسات الدولة، تصريحات وبيانات القادة أنفسهم - أن يستعملوا قيم ورموز وأعياد الدين اليهودي التقليدي، بعد إفراغها من مضامينها الدينية وطابعها التقليدي، في تحقيق الأهداف السياسية للدولة: إرضاء الجماعات والأحزاب الدينية وكسبها في صفها - صهر ودمج الجماعات اليهودية المختلفة سلالياً أو لغوياً أو تاريخياً - إضفاء الشرعية على قيم ومؤسسات الدولة وممارساتها - تعبئة الجماهير خلف أهداف ومطالب الدولة. وفي هذا الإطار شهدنا بروز نظام تعليمي موحد مع بقاء التعليم الديني الحريدي مستقلاً، وسمعنا أن نبوءة المسيح المنتظر تحققت بقيام الدولة، وأن جيل الحالوتس هو جيل بناء الدولة وحمايتها، وأن أبطال التوراه هم المثل الأعلى للأطفال في المدارس وأن «بن غوريون» يوشع المعاصر، وأن جيل الصابرا جيل الحرية والبطولة، كما صارت شعارات الدولة تستمد من طقوس الديانة اليهودية، وأضحت أوامر الدولة فريضة دينية مقدسة، وغدت أعياد الدولة أعياداً مقدسة. أما الجماعات اليهودية الآتية من شتى أصقاع الأرض فقد أمست تشكل أمة واحدة وشعباً واحداً، ويهود الدياسبورا صاروا أصحاب ماضي مشرف، وحاضر ومستقبل واعد، أما غير اليهود (الأغيار) فهم أعداء اليهود و الحاقدون دوماً عليهم.

(١) من هذه السياسات سياستها العدوانية تجاه عرب المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وبجاء قادة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها. ومنها أيضاً ثبات مطالبها الدائمة من الولايات المتحدة بضمان تفوقها العسكري والتكنولوجي على كل الدول العربية مجتمعة.

(٢) انظر في ذلك بتوسع:

- Ibid., P. : 151 - 160.

## الفصل الرابع

في

### دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية

- دهليز

- المبحث الأول: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية في الكنيست.

- المبحث الثاني: دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية.

\* المطلب الأول: دور الأحزاب الدينية في تشكيل الإئتلافات الحكومية.

\* المطلب الثاني: موقف الأحزاب الدينية من المسائل التي تتصل

بالعلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل».



## الفصل الرابع في دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية

- دهليز

لما كانت عبارة الحياة السياسية تعني - لدى أصحاب المنهج العلمي التجريبي بنظرته السلوكية - مجموعة من نشاطات فعلية تمارسها قوى المجتمع الوطني الرسمية واللا رسمية دون ما تمييز وهي تتفاعل فيما بينها، وبالتالي تتبادل التأثير والتأثر، على وضع يكون من شأنه تحقيق حالة الإتزان له، ولما كانت القوى اللا رسمية (الأحزاب وجماعات الضغط) تمارس - في المجتمعات الواعية سياسياً - نشاطات في مواجهة مؤسسات الدولة الرسمية بقصد التأثير عليها في عملية صنع القرارات السياسية أو المشاركة في هذه العملية<sup>(١)</sup> على وضع تضمن معه إنجاز مطالبها أو بعض منها، فإن تناول النشاطات التي تمارسها الأحزاب الدينية في إسرائيل يقتضي منا - بداية - الوقوف على القوة التمثيلية لهذه الأحزاب في الكنيست. وذلك للإنتقال منها إلى الإجابة على الهدف الرئيسي من هذه الدراسة ألا وهو: « الكشف عن حقيقة الدور الذي تضطلع به الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل في التأثير في عملية رسم السياسات العامة في الدولة وبالتالي في عملية صنع القرار السياسي، وكذا عن مدى التوافق بين قوة الأحزاب الدينية في الكنيست، وبين دورها الفعلي في الحياة السياسية »، وذلك - بدهاءة - في الشق المتصل بالأحزاب<sup>(٢)</sup>.

وتمثل السبيل إلى هذا الهدف - في رأينا - في الكشف عن دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية من خلال تتبع نشاطاتها الفعلية إزاء أمرين إثنين هما: الإئتلافات الحكومية من جانب، والمسائل المختلفة التي تطرح على الساحة السياسية وخاصة تلك المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة والتي هي موضع الإهتمام الرئيسي لهذه الأحزاب بطبيعة الحال من جانب آخر.

وفيما يلي نعالج هذا الموضوع من خلال مبحثين: يتناول الأول القوة التمثيلية للأحزاب الدينية في الكنيست، بينما يكشف الثاني عن دور هذه الأحزاب في الحياة السياسية في إسرائيل.

(١) انظر في شأن التعريف بالحياة السياسية من خلال المنهج العلمي التجريبي ما نحتة العالم الراحل الأستاذ الدكتور محمد طه بدوي من مفاهيم في:

- محمد طه بدوي، النظرية السياسية ..... مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٥ - ٢٢٦، ٣١٩ - ٣٣٧.

(٢) ينصب الإهتمام في هذا الفصل على قوة الأحزاب الدينية ونشاطاتها في الحياة السياسية في إسرائيل. أما دور القوى الدينية غير الحزبية فيستم تناولها - بإذن الله - في الفصل التالي. هذا وتجدر الإشارة - في هذا المقام - أنه يمكن النظر إلى =

## المبحث الأول

### القوة التمثيلية للأحزاب الدينية في الكنيست

يستهدف هذا المبحث الكشف عن القوة التمثيلية التي تتمتع بها الأحزاب الدينية في الكنيست الإسرائيلي. وسبلنا إلى ذلك هو: الوقوف على عدد الأصوات التي تحصل عليها هذه الأحزاب ونسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة وذلك في كل دورة إنتخابية من جانب، وبالتالي على عدد المقاعد التي تحتلها هذه الأحزاب ووزنها النسبي داخل الكنيست من جانب آخر، مع تحرى التمييز بين الأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية، وبين أعضاء الكنيست المتدينين الغربيين والشرقيين.

ولامناص أماننا - في هذا المقام - من الإستعانة بالجدول الإحصائية - فالإحصاء أداة ملائمة لإستقراء الحقيقة - وذلك بقصد الوقوف على نتائج ودلالات هذه المعطيات الإحصائية، والتي تكشف لنا عن قوة الأحزاب الدينية في الكنيست.

وفيما يلي جدولان يوضح الأول، جدول رقم (١٨)، عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية في الدورات الإنتخابية من الأولى وحتى الرابعة عشرة موزعة على المعسكرين الديني الصهيوني والديني الحريدي. أما الجدول الثاني، جدول رقم (١٩)، فيورد عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية في دورات الكنيست من الأول حتى الرابع عشر مع توضيح توزيع هذه المقاعد بين المعسكرين الديني الصهيوني، والحريدي:

= الأحزاب والحركات الدينية الصهيونية والمعارضة للصهيونية من خلال أحد أشكال الصراع الذي انتهى إليها الفقيه الفرنسي «موريس ديفرجيه» والذي قوامه الصراع «في إطار» النظام والصراع «على» النظام، ذلك بأن الأحزاب الدينية الصهيونية (حزب المجدل والأحزاب المنشقة عليه) تؤمن بالصهيونية وتعمل على تحقيق مطالبها ومصالحها في إطار النظام القائم، في حين أن الأحزاب الدينية الأرثوذكسية (حزب أغودات إسرائيل والأحزاب المنشقة عليه)، لا تزال، حتى اليوم، لاتعترف بالصهيونية ولا بإسرائيل ولكنها ارتضت بالدولة كأمر واقع، وتعمل على تغيير نظامها السياسي من خلال العمل في إطار النظام ذاته، إنتظاراً لليوم الذي يتم فيه تحويل الدولة إلى دولة تحكمها التوراة. أما الجماعات والحركات الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية، فهي لاتعترف بالصهيونية ولا بإسرائيل، فتأبى في ذلك شأن الأحزاب الدينية الأرثوذكسية، غير أنها تقاطع مؤسسات الدولة وتعمل على تدميرها من خارج النظام القائم، ذلك بأن قيام دولة يهودية في فلسطين - قبل قدوم المسيح - يعد إنتهاكاً للتوراة، والمسيح المخلص وحده هو الذي على يديه تنهال هذه الدولة.

## جدول رقم (١٨)

الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية ونسبتها إلى إجمالي عدد الأصوات الصحيحة من ٤٩ - ١٩٩٦

الكنيست العام	عدد الأصوات	نسبتها إلى إجمالي الأصوات %	الأحزاب الدينية الصهيونية				الأحزاب الدينية الحريدية			
			الحزب	الأصوات التي حصل عليها	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة	الحزب	الأصوات التي حصل عليها	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة
الأول: ١٩٤٩	٥٢٩٨٢	١٢,٢	المزراحي	١٣٢٤٦	٢٥,٠ -	٣٠ -	أغودا	٩٩٣٤	١٨,٧	٢,٢٥
			عمال المزراحي	١٩٨٦٨	٣٧,٥	٤,٥	عمال أغودا	٩٩٣٤	١٨,٧	٢,٢٥
				٣٣١١٤	٦٢,٥	٧,٥		١٩٨٦٨	٣٧,٤	٤,٥
الثاني: ١٩٥١	٨١٢٩٤	١١,٩	المزراحي	١٠٤٣٠	١٢,٨	١,٥	أغودا	١٣٧٩٩	١٦,٩	٢,٠ -
			عمال المزراحي	٤٦٣٤٧	٥٧,٠ -	٦,٨	عمال أغودا	١١١٩٤	١٣,٧	١,٦
				٥٦٧٧٧	٦٩,٨	٨,٣		٢٤٩٩٣	٣٠,٦	٣,٦
الثالث: ١٩٥٥	١٢٧٧٧٢	١٤,٦	التيهية الدينية الموحدة	٧٧٩٣٦	٦١,٠ -	٨,٩	تيهية التوراة الدينية	٤٩٨٣٦	٣٩,٠ -	٥,٧
				٧٧٩٣٦	٦١,٠ -	٨,٩		٤٩٨٣٦	٣٩,٠ -	٥,٧
				٩٥٥٨١	٦٧,٨	٩,٦	تيهية التوراة الدينية	٤٥٥٦٩	٣٢,٢	٤,٥
الرابع: ١٩٥٩	١٤١١٥٠	١٤,٢	المجدل	٩٨٧٥٦	٦٣,٤	٩,٥	أغودا	٣٧١٧٨	٢٣,٨	٣,٦
				٩٨٧٥٦	٦٣,٤	٩,٥	عمال أغودا	١٩٩٢٤	١٢,٧	١,٩
				٩٨٧٥٦	٦٣,٤	٩,٥		٥٧١٠٢	٣٦,٦	٥,٥
السادس: ١٩٦٥	١٦٩٨٢٧	١٣,٦	المجدل	١٠٧٩٦٦	٦٣,٥	٨,٦	أغودا	٣٩٧٩٥	٢٣,٤	٣,٢
				١٠٧٩٦٦	٦٣,٥	٨,٦	عمال أغودا	٢٢٠٦٦	١٣,٠ -	١,٧
				١٠٧٩٦٦	٦٣,٥	٨,٦		٦١٨٦١	٣٦,٤	٤,٩
السابع: ١٩٦٩	٢٠٢٢٠٨	١٦,٢	المجدل	١٣٣٢٣٨	٦٥,٨	١٠,٦	أغودا	٤٤٠٠٢	٢١,٧	٣,٥
				١٣٣٢٣٨	٦٥,٨	١٠,٦	عمال أغودا	٢٤٩٦٨	١٢,٣	٢,٠ -
				١٣٣٢٣٨	٦٥,٨	١٠,٦		٦٨٩٧٠	٣٤,٠ -	٥,٥

الكتيبت العام	إجمالي الأصوات التي ذهبت للأحزاب الدينية	الأحزاب الدينية الصهيونية				الأحزاب الدينية الحريدية			
		نسبتها إلى إجمالي الأصوات	الحزب	الأصوات التي حصل عليها	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الدينية	نسبتها إلى إجمالي الأصوات	الحزب	الأصوات التي حصل عليها	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الدينية
الثامن: ١٩٧٣	١٩٠٣٦١	١١,٨	المفدال	١٣٠٣٤٩	٦٨,٥	٨,١	جبهة التوراة الدينية	٦٠٠١٢	٣١,٥
التاسع: ١٩٧٧	٢٤٣٠١٠	١٣,٧	المفدال	١٦٠٧٨٧	٦٦,١	٩,٠	أغودا عمال أغودا	٥٨٦٥٢ ٢٣٥٧١	٢٤,١ ٩,٦
العاشر: ١٩٨١	٢٢٩٦٩٨	١١,٧	المفدال	٩٥٢٣٢	٤١,٤	٤,٨	أغودا وعمال أغودا	٩٠٠٠٠ ٢٢٢٢٣	٣٩,٢ ٣٣,٧
الحادي عشر: ١٩٨٤	٢٣٧٦٠٢	١٢,١	المفدال	٧٣٥٣٠	٣١	٣,٥	أغودا شاس	٣٦٠٧٩ ٦٣٦٠٥	١٥,٢ ٢٦,٨
الثاني عشر: ١٩٨٨	٣٣٤٤٢٢	١٦,٠	المفدال	٨٩٧٢٠	٢٦,٨	٣,٨	أغودا وعمال شاس ديغل هيتوراه	١٠٢٧١٤ ١٠٧٧٠٩ ٣٤٢٧٩	٣٠,٧ ٣٢,٢ ١٠,٢
الثالث عشر: ١٩٩٢	٣٤٥١٧٧	١٣,١	المفدال	١٢٩٦٦٣	٣٧,٥	٤,٩٥	شاس يهדות هيتوراه	١٢٩٣٤٧ ٨٦١٦٧	٣٧,٤ ٢٤,٩
الرابع عشر: ١٩٩٦	٥٩٨٦٣٨	١٩,١٩	المفدال	٢٤٠٢٢٤	٤٠,١	٧,٧	شاس يهדות هيتوراه	٢٥٩٧٥٩ ٩٨٦٥٥	٤٣,٣٩ ١٦,٤٧
								٣٥٨٤١٤	٥٩,٨٦

المصدر:

- الجدول من تصميم الباحث اعتماداً على العديد من الإحصاءات والجدول الواردة في العديد من مصادر ومراجع البحث.

(١) خاضت الأحزاب الدينية الصهيونية والحريدية انتخابات عام ١٩٤٩ تحت قائمة موحدة.

(٢) ، (٣) الرقمان الواردان هنا تقريبان، وذلك لعدم توفر الأرقام الفعلية.

جدول رقم (١٩)  
عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية ونسبتها إلى  
مجموع مقاعد الكنيست من ٤٩ - ١٩٩٦

الكتيبت العام	إجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية	الأحزاب الدينية الصهيونية				الأحزاب الدينية الحريدية			
		نسبتها إلى إجمالي المقاعد	الحزب	المقاعد التي حصل عليها	نسبتها إلى إجمالي المقاعد الدينية	نسبتها إلى إجمالي المقاعد	الحزب	المقاعد التي حصل عليها	نسبتها إلى إجمالي المقاعد الدينية
الأول: ١٩٤٩	١٦	١٣,٣	المزراحي عمال المزراحي	٤ ٦	٢٥ ٣٧,٥	٣,٣	أغودا عمال أغودا	٣ ٥	١٨,٧ ١٨,٧
الثاني: ١٩٥١	١٥	١٢,٥	المزراحي عمال المزراحي	٢ ٨	١٣,٣ ٥٣,٣	١,٦	أغودا عمال أغودا	٣ ٢	٢٠ ١٣,٣
الثالث: ١٩٥٥	١٧	١٤,٢	الجبهة الدينية الموحدة	١١	٦٤,٧	٩,١	جبهة التوراة الدينية	٦	٣٥,٢
الرابع: ١٩٥٩	١٨	١٥	المفدال	١٢	٦٦,٦	١٠	جبهة التوراة الدينية	٦	٣٣,٣
الخامس: ١٩٦١	١٨	١٥	المفدال	١٢	٦٦,٦	١٠	أغودا عمال أغودا	٤ ٢	٢٢,٢ ١١,١
السادس: ١٩٦٥	١٧	١٤,٢	المفدال	١١	٦٤,٧	٩,١	أغودا عمال أغودا	٤ ٢	٢٣,٥ ١١,٧
السابع: ١٩٦٩	١٨	١٥	المفدال	١٢	٦٦,٦	١٠	أغودا عمال أغودا	٤ ٢	٢٢,٢ ١١,١



(تابع) جدول رقم (١٩)

الكنيست: العام	إجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية	العدد	نسبة إلى إجمالي عدد المقاعد %	الأحزاب الدينية الصهيونية				الأحزاب الدينية الحريدية			
				الحزب	المقاعد التي حصلت عليها	نسبتها إلى إجمالي عدد المقاعد الدينية	نسبتها إلى إجمالي المقاعد	الحزب	المقاعد التي حصلت عليها	نسبتها إلى إجمالي عدد المقاعد الدينية	نسبتها إلى إجمالي المقاعد
الثامن: ١٩٧٣	١٥	١٢,٥		المفدال	١٠	٦٦,٦	٨,٣	جبهة التوراة الدينية	٥	٣٣,٣	٤,١
					١٠	٦٦,٦	٨,٣		٥	٣٣,٣	٤,١
التاسع: ١٩٧٧	١٧	١٤,١		المفدال	١٢	٧٠,٥	١٠	أغودا عمال أغودا	٤ ١	٢٣,٥ ٥,٨	٣,٣ ٠,٨
					١٢	٧٠,٥	١٠		٥	٢٩,٣	٤,١
العاشر: ١٩٨١	١٣	١٠,٨		المفدال تامى	٦ ٣	٤٦,١ ٢٣,٠٧	٥ ٢,٥	أغودا وعمال أغودا	٤	٣٠,٧	٣,٣
					٩	٦٩,١٧	٧,٥		٤	٣٠,٧	٣,٣
الحادى: عشر: ١٩٨٤	١٣	١٠,٨		المفدال تامى مورشاه	٤ ١ ٢	٣٠,٧ ٧,٧ ١٥,٣	٣,٣ ٠,٨ ١,٦	أغودا شاس	٢ ٤	١٥,٣ ٣٠,٧	١,٦ ٣,٣
					٧	٥٣,٧	٥,٧		٦	٤٦	٤,٩
الثانى: عشر: ١٩٨٨	١٨	١٥		المفدال	٥	٢٧,٧	٤,١	أغودا وعمال أغودا شاس ديفل هيتوراه	٥ ٦ ٢	٢٧,٧ ٣٣,٣ ١١,١	٤,١ ٥ ١,٦
					٥	٢٧,٧	٤,١		١٣	٧٢,١	١٠,٧
الثالث: عشر: ١٩٩٢	١٦	١٣,٣		المفدال	٦	٣٧,٥	٥	شاس يهودت هيتوراه	٦ ٤	٣٧,٥ ٢٥	٥ ٣,٣
					٦	٣٧,٥	٥		١٠	٦٢,٥	٨,٣
الرابع: عشر: ١٩٩٦	٢٣	١٩,١٦		المفدال	٩	٣٩,١	٧,٥	شاس يهودت هيتوراه	١٠ ٤	٤٣,٤ ١٧,٣	٨,٣ ٣,٣
					٩	٣٩,١	٧,٥		١٤	٦٠,٧	١١,٦

المصدر:

- الجدول من تصميم الباحث اعتماداً على النتائج النهائية لجميع الانتخابات الإسرائيلية المنشورة في العديد من المصادر والمراجع.  
(١) خاضت الأحزاب الدينية الصهيونية والحريدية انتخابات الكنيست الأول تحت قائمة موحدة باسم «الجبهة الدينية الموحدة».

ويتبين لنا من إمعان النظر في هذه المعطيات الإحصائية عدد من النتائج والدلالات لعل أهمها ما يلى:

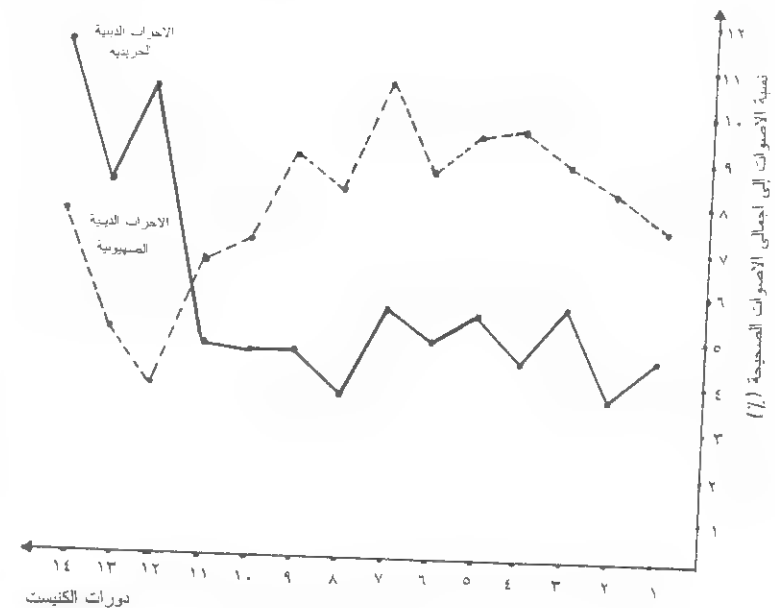
- إن القاعدة الانتخابية للأحزاب الدينية في «إسرائيل» ظلت قاعدة ثابتة وشبه مستقرة إلى حد كبير، وذلك خلال الفترة من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٩٢، حيث تراوحت نسبة الأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب بين ما يقرب من ١١٪ إلى ١٦٪ من جملة الأصوات الصحيحة. وقد شهدت الانتخابات الأخيرة (١٩٩٦) تحولاً كبيراً لصالح الأحزاب الدينية على وضع يمكن معه وصف ما حدث على أنه بداية مرحلة جديدة في حياة الأحزاب الدينية في «إسرائيل»، حيث قفزت نسبة الأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب مجتمعة إلى ما يربو على ١٩٪ من جملة الأصوات الصحيحة.

- إن نسبة تتراوح بين ما يقرب من ٦٠٪ و ٦٩٪ من جملة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية - في الفترة من العام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٨١ - كانت تذهب لصالح الأحزاب الدينية الصهيونية (حزب المزراحي ثم المفدال) في حين ظلت نسبة الأصوات التي تذهب للأحزاب الدينية الحريدية (حزب أغودا) تتراوح ما بين ٣٢٪ و ٤٠٪. وشهدت انتخابات العام ١٩٨٤ تحولاً لصالح الأحزاب الدينية الحريدية، حيث شهدت هذه الانتخابات ميلاد حزب شاس الحريدى الشرقى الذى حصده ٢٦,٨٪ من جملة الأصوات التي ذهبت للأحزاب الدينية (حوالى ٣,٢٪ من جملة الأصوات الصحيحة). وقد عزز شاس من قوته الانتخابية الصاعدة في الانتخابات التالية حتى صار الحزب الثالث بعد العمل والليكود في انتخابات ١٩٩٦ م. وبالإجمال، فقد إنقلب الميزان النسبى - الذى كان في صالح حزب المفدال - منذ عام ١٩٨٨ لصالح الأحزاب الحريدية (والتي مثلها أحزاب أغودا وشاس، وديفل هيتوراه عام ١٩٨٨ ثم حزب شاس ويهودت هيتوراه عامى ١٩٩٢، و ١٩٩٦). ويوضح الرسم البياني رقم (١) تطور نسبة الأصوات التي ذهبت للأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية.

رسم بياني رقم (٢)  
تطور عدد المقاعد البرلمانية للأحزاب الدينية وحزبي  
العمل والليكود في الفترة من ١٩٩٦ - ٤٩



الرسم البياني رقم (١)  
نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية الصهيونية  
والأحزاب الدينية الحريدية في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٩٦



- إن عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية خلال الفترة من ١٩٤٩ حتى ١٩٩٢ ظلت شبه مستقرة وتتراوح بين (١٣) و (١٨) مقعداً، وهو ما يمثل ١٠,٨٪ إلى ١٥٪ من جملة المقاعد في الكنيست. وقد شهدت الأحزاب الدينية قفزة كبيرة عام ١٩٩٦ حينما حصلت - مجتمعة - على (٢٣) مقعداً، وهو ما يعني ١٩,١٦٪ من جملة عدد مقاعد الكنيست، ويعد هذا بداية مرحلة جديدة في مسار الأحزاب الدينية في «إسرائيل» - كما بينا - وخاصة أن هذه الانتخابات الأخيرة شهدت أيضاً هبوط القوة البرلمانية لكل من حزبي العمل والليكود بـ (١٠) مقاعد.

- وعلى غرار الوزن النسبي لأصوات كل من الأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية، فإن نصيب الأحزاب الدينية الصهيونية (حزب المزراحي ثم المفدال) ظل يتراوح ما بين (٩) و (١٢) مقعداً مقابل عدد مقاعد يتراوح ما بين (٤) و (٦) للأحزاب الحريدية (حزب أغودا) وذلك خلال الفترة من العام ١٩٤٩ إلى العام ١٩٨١. وبدءاً من العام ٨٤م - وبظهور حزب شاس - بدأت القوة البرلمانية للأحزاب الدينية الحريدية في التصاعد وذلك في مقابل هبوط القوة البرلمانية للمفدال. وفي المرحلة الجديدة التي بدأت بانتخابات عام ١٩٩٦، سيطر قطبا الأحزاب الدينية في «إسرائيل» - حزب المفدال وشاس - على جل المقاعد التي ذهبت

للأحزاب الدينية فحزب المفدال يكاد يعود إلى مكانته التي حافظ عليها طويلاً بحصوله على (٩) مقاعد، أما حزب شاس فيواصل صعوده بثبات بحصوله على (١٠) مقاعد.

- وكنتيجة لما سبق، فإن الأحزاب الدينية - مجتمعة - شكلت - على الدوام - القوة الثالثة في الحياة السياسية في إسرائيل بعد أحزاب اليسار واليمين، بل إن عام ١٩٩٦ شهد تصاعد قوة الأحزاب الدينية بـ (٥) مقاعد، في الوقت الذي تراجعت فيه قوة قطبي اليسار (حزب العمل) واليمين (حزب الليكود) بـ (١٠) مقاعد لكل منهما. وهذا يعني أن القوة البرلمانية للأحزاب الدينية في «إسرائيل» في تصاعد ملحوظ وذلك على حساب القوى السياسية التقليدية. ويوضح الرسم البياني رقم (٢) الوزن النسبي للأحزاب الدينية في الكنيست مقابل معسكرى اليسار واليمين.

وفي المبحث الثاني نكشف عن مدى التوافق بين قوة الأحزاب الدينية - المحدودة - في الكنيست، وبين دورها الفعلي في الحياة السياسية، وعن كيفية ممارسة هذه الأحزاب نشاطاتها الفعلية في ميدان المسائل المتعلقة بعلاقة الدين والدولة في «إسرائيل».

## المبحث الثاني

### دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية

يستهدف هذا المبحث الكشف عن مدى التوافق بين القوة البرلمانية للأحزاب الدينية البرلمانية، وبين قوتها الفعلية في الحياة السياسية. وهذا يتطلب الوقوف على حقيقة دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية في «إسرائيل» في التأثير في عملية صنع القرار السياسى وكذا في عملية رسم السياسات العامة في مجتمعها. وسوف يتم ذلك - بعون الله - من خلال تتبع النشاطات الفعلية لهذه الأحزاب في مطلبين إثنين: يتناول الأول دور الأحزاب الدينية في تشكيل الائتلافات الحكومية التي تشكل - دوماً - في «إسرائيل»، أما الثاني فيتتبع رؤى الأحزاب الدينية ومواقفها السياسية إزاء المسائل المختلفة التي تطرح على الساحة السياسية، وخاصة تلك التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل» والتي تمثل - بطبيعة الحال - مركز الاهتمام الرئيسى لهذه الأحزاب.

### المطلب الأول: دور الأحزاب الدينية في تشكيل الائتلافات الحكومية:

تشهد الحياة السياسية في «إسرائيل» في أعقاب كل دورة إنتخابية ميلاد حكومة إئتلافية تجمع بين أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وعدد من الأحزاب السياسية الصغيرة. ولعل في تتبع تاريخ الحكومات الإسرائيلية ما يقطع بأن جل هذه الحكومات قد شارك فيها حزب دينى أو أكثر، إذ أدى موقع الدين في الدولة وتركيبها السكانى بجانب تطلعات كل طرف في

كل إئتلاف إلى أن شاركت الأحزاب الدينية على نحو شبه دائم في الإئتلافات الحكومية. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال تتبع دور الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية في «إسرائيل» عبر أربع مراحل زمنية، إتسمت كل مرحلة منها بسمات مختلفة عن الأخرى.

المرحلة الأولى: دور الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية في الفترة من ٤٩ - ١٩٥١ م: (الأحزاب الدينية - مجتمعة - شريكة مع حزب الماباي في الإئتلافات الحكومية الأول والثاني والثالث):

شهدت هذه المرحلة إجراء دورتين إنتخابيتين في عامى ١٩٤٩ و ١٩٥١، شاركت الأحزاب الدينية في الأولى بقائمة موحدة تضم أحزاب: المزراحي وبوعالى المزراحي وأغودات إسرائيل وبوعالى أغودا، وفي الثانية شارك كل حزب بمفرده. وقد شاركت هذه الأحزاب في الإئتلافات الحكومية الثلاثة التي شكلت في الفترة من ٤٩ حتى ١٩٥١.

### ١- الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الأول: ١٩٤٩ - ١٩٥١ م:

جرت إنتخابات الهيئة التأسيسية<sup>(١)</sup> في ٢٥ يناير ١٩٤٩ وسط ظروف غامضة وغريبة، فشمة قانون للطوارئ من جهة، وحرب ١٩٤٨ لا تزال عملياتها مشتتة من جهة أخرى. وقد أجريت هذه الإنتخابات بعد يوم واحد من توقيع إتفاق الهدنة مع مصر في ٢٤ فبراير ١ٹ٤٩ في جزيرة رودس<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٥٠٦,٥٦٧) صوتاً، شارك منهم فعلياً (٤٤٠,٠٩٥ صوتاً)، بنسبة مشاركة بلغت ٨٦,٩ ٪. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية<sup>(٣)</sup>:

(١) وقد بدأت هذه الهيئة نشاطها في ١٤ فبراير ١٩٤٩، وحولت نفسها إلى هيئة تشريعية بإسم «الكنيست» بمقتضى قانون الإنتقال لعام ١٩٤٩. وبعد يومين من عمر الكنيست الأول أصدر هذا الأخير القانون المشهور بإسم «الدستور الصغير». انظر: - جالينا نيكيتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٠.

- Zohar, D., Op. cit., P.: 132.

(٢) انظر في هذا:

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٨.

(٣) تجدر الإشارة هنا إلى أننا اعتمدنا في تصميم جداول الدورات الإنتخابية المختلفة على العديد من المصادر والمراجع التي ترد بها نتائج الإنتخابات الإسرائيلية.



الدينية الموحدة والصهيونيين التقدميين بجانب دعم قوائم عربية وشرقية، وقد نالت الحكومة الأولى ثقة الكنيست في ١٠ مارس ١٩٤٩ بأغلبية ٧٣ صوتاً ضد ٤٥ صوتاً.

جدول رقم (٢١) (١)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الأول : مارس ١٩٤٩

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الماباي	٣٥,٧	٤٦
الجبهة الدينية الموحدة	١٢,٢	١٦
الصهيونيين التقدميون	٤,١	٥
قوائم عربية وشرقية	٤,٢	٦
	٥٧,٢ %	٧٣

لقد دشنت الأحزاب الدينية مشاركتها في الحياة السياسية في الدولة الوليدة - بعد مشاركتها في انتخابات ١٩٤٩ - بالائتلاف - مجتمعة مع حزب الماباي - أكبر الأحزاب السياسية - ساعية بذلك إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب والمغانم على الرغم من معارضة عدد منها - حزباً أغودا - للصهيونية وللدولة. لقد قدر حزب المزارحي أن الوسيلة الأنجع لتحقيق أهدافهما ومطالبهما - في دولة يهودية نشأت علمانية - هي في الإشتراك في أى إئتلاف حكومي يشكل. وقد تمحورت أهداف هذين الحزبين حول المطالبة باحترام التقاليد والقيم اليهودية، وتعديل قانون من هو اليهودي، وضمان تدفق الدعم المالي للمؤسسات والمدارس الدينية<sup>(٢)</sup>. أما الأحزاب الحريدية - والتي تؤمن بهدف أساسي يتمثل في قيام دولة توراتية تحكمها الشريعة اليهودية - فقد كان معيار مشاركتها في الائتلاف الحكومي هو الحفاظ على قيم ومصالح المجتمع الحريدي نفسه من جهة، والحفاظ على استمرار تدفق الإعتمادات المالية لمؤسسات ومدارس الحريد من جهة أخرى<sup>(٣)</sup>.

(١) اعتمدنا في تصميم الجداول الخاصة بالائتلافات الحكومية الواردة في هذا المبحث على العديد من المراجع والتي منها :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره.

- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية، مرجع سبق ذكره.

- Etzioni - Halevy, E.; *Political Culture in Israel : Cleavage and Integration among Israeli Jews* (Praeger Publishers, New York, 1992), P. : 225 - 228.

(٢) انظر في هذا :

- Galnoor, I., *Israeli Democracy in Transition in* : Medding, P. (ed), Op. cit., P. : 139.

- Friedman, M.; *The NRP in Transition in Krausz, E. (ed); Politics and Society in Israel .....*, Op. cit., P. : 270.

(٣) انظر في ذلك :

- Shilhav, Y. ; *The Emergence of Ultra - Orthodox Neighborhoods in Israeli Urban Centers in* : Ben - Zodak, E. (ed); *Local Communities and the Israeli Polity*, Op. cit., P. : 183.

جدول رقم (٢٠)

نتائج انتخابات الهيئة التأسيسية (الكنيست الأول) : ٢٥ يناير ١٩٤٩ م

عدد أصحاب حق الاقتراع : ٥٠٦,٥٦٧			
عدد الأصوات التي شاركت في الاقتراع : ٤٤٠,٠٩٥			
نسبة المشاركة : ٨٦,٩ %			
عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخاب : ٢١			
عدد القوائم الانتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم : ١٢			
إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
حزب الماباي	١٥٥,٢٧٤	٣٥,٧	٤٦
حزب المابام	٦٤,٠١٨	١٤,٧	١٩
الجبهة الدينية الموحدة	٥٢,٩٨٢	١٢,٢	١٦
حزب حيروت	٤٩,٧٨٢	١١,٥	١٤
الصهيونيين العموميون	٢٢,٨٦١	٥,٢	٧
الحزب التقدمي	١٧,٧٨٦	٤,١	٥
قائمة الشبوعيين	١٥,١٤٨	٣,٥	٤
القائمة الديمقراطية في الناصرة (عربية/ تابعة للماباي)	٨,٣٨٧	١,٧	٢
قائمة الطوائف الشرقية	١٥,٢٨٧	٣,٥	٤
إتحاد يهود اليمن في إسرائيل	٤,٣٩٩	١,٠	١
قائمة المزاريين	٥,٣٦٣	١,٢	١
إتحاد النساء الصهيونيات وإتحاد النساء العاملات من أجل إقامة إسرائيل	٥,١٧٣	١,٢	١

وقد كلف « حايم وايزمان » - الذي أُنخب رئيساً للدولة<sup>(١)</sup> - « ديفيد بن غوريون » بتشكيل الحكومة بإعتباره زعيم الحزب الأكبر في الكنيست. وعلى الفور سعى « بن غوريون » إلى تشكيل إئتلاف حكومي واسع قدر الإمكان، وقد أجرى مشاورات عديدة مع كافة القوى السياسية الممثلة في الكنيست عدا الشبوعيين وحزب حيروت. وقد إنتهى « بن غوريون » - بعد مناورات ومساومات عديدة - إلى تشكيل إئتلاف حكومي بين حزبه (الماباي) وبين الجبهة

(١) وقد تم انتخاب عضو الكنيست من الماباي « يوسف شبرنتسك » رئيساً للكنيست وكل من « ناحوم نير » من المابام، و

« يوسف بورغ » من الجبهة الدينية الموحدة نائبين للرئيس. انظر في هذا :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٠.

ولعل فيما سبق مايفسر إهتمام حزبي المزراحي بالإدلاء بأرائهما في المسائل المتصلة بشؤون الأمن والخارجية والاقتصاد بجانب المسائل الدينية <sup>(١)</sup>، فهما يريدان صبغ الحياة العامة - في كافة مجالاتها - بالصبغة الدينية. وعلى العكس من ذلك صب الحريديم جل أهتمامهم على الشؤون الدينية المتعلقة بأبناء مجتمعهم حال إعفاء الفتيات من الخدمة العسكرية والحفاظ على الدعم المالي لنظام التعليم الحريدي المستقل، ولم يعيروا المسائل المتعلقة بشؤون الأمن والخارجية إهتماماً يذكر فالدولة في عرفهم كفر وخروج على اليهودية، والتعامل معها تقتضيه حاجتهم فقط إلى الإعتمادات المالية.

ومن جهة أخرى، فضّل « بن غوريون » إستمرار صيغة « التعايش والتعاون » مع الأحزاب الدينية - والتي ظلت سائدة طوال فترة « البشوف » - بعد قيام الدولة لأنه قدّر أن في ذلك ضماناً لإستقرار الحكم وبقاء الصراع بين الدين والدولة ضمن إطار محدد. كما أن أهداف الأحزاب الدينية لم تجاوز المطالبة بمراعاة القيم والتقاليد التوراتية وإستمرار تدفق المعونات المالية لمؤسساتها ومدارسها <sup>(٢)</sup>. هذا بجانب أن جل هذه الأحزاب لم تكن له مواقف سياسية ثابتة من الشؤون الاقتصادية والأمنية والخارجية. ومن هنا وجد « بن غوريون » أن ثمن الإئتلاف معها أفضل بكثير من الإئتلاف مع غيرها من الأحزاب.

وعلى أية حال، فقد توصل « بن غوريون » إلى تشكيل أول إئتلاف حكومي حصلت فيه الجبهة الدينية الموحدة على ثلاثة مقاعد وزارية إحتلتها ثلاثة أعضاء من المزراحي وبوعالي المزراحي وأغودات إسرائيل <sup>(٣)</sup>. وقد أكد برنامج الحكومة على تعهد الحكومة بالعمل على الحفاظ على الوضع الراهن القائم في البلاد منذ العام ١٩٤٧، وهو الأمر الذي آمن « بن غوريون » بضرورة بقاءه والحفاظ عليه من أجل إبقاء الصراع بين العلمانيين والمتدينين داخل الإطار الذي رسمه « بن غوريون » ذاته فيما سمي بإتفاقية « الوضع الراهن ». وقد تكرر هذا التعهد

(١) ولا يعني ذلك إتخاذ المزراحي مواقف معارضة للماباي فقد ظل مؤيداً لسياساته الخارجية، انظر :

- Roberts, S.; Op. cit., P. : 57.

(٢) أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٩.

(٣) وقد جاء التشكيل الحكومي على النحو التالي : بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، دوف يوسف وزيراً للتنمية، غولدا مائيرسون وزيرة للعمل والضمان الاجتماعي، اليعازر كفلان وزيراً للمالية، ديفيد ريمز وزيراً للمواصلات، زلمان شزار وزيراً للتربية والتعليم، موشيه شاريت وزيراً للخارجية. وتولى بنحاس روزين من الصهيونيين التقدميين وزارة العدل، وبخور شلوم شطريت من قائمة السفارديم وزارة الشرطة. كما تولى دوف يوسف وزارة الزراعة، وكفلان وزارة التجارة والصناعة وموشيه شايرا وزارة الصحة، وإسحق مائير لافين (أغودا) وزارة الشؤون الاجتماعية، ويهودا لياب فيشمان (همزراحي) وزارة الأديان ومتضرري الحرب، وموشيه شايرا (بوعالي همزراحي) الداخلية والهجرة. وحكومة « بن غوريون » هذه هي الحكومة الأولى (مارس ٤٩ - نوفمبر ١٩٥٠).

انظر :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٧.

في جميع برامج الحكومات الإسرائيلية بعد ذلك <sup>(١)</sup>.

وبجانب النقاش الساخن الذي تصاعد داخل الإئتلاف منذ اليوم الأول من عمره حول مسألة الدستور (والذي ستعرض له في المطلب التالي بإذن الله) فقد شهدت الحكومة الأولى أول أزمة وزارية خطيرة تسببت فيها الأحزاب الدينية. فبعد عام ونيف من تشكيل الحكومة انفجرت الأزمة الأولى التي أدت إلى إنهيار الإئتلاف، وذلك حينما إقترح « بن غوريون » - في أكتوبر ١٩٥٠ - إنشاء وزارة جديدة للتجارة والصناعة وإختيار وزير لها من خارج الكنيست، الأمر الذي إعتضت عليه الجبهة الدينية الموحدة - بل وهددت بالإنسحاب من الإئتلاف. وقد إقترح « بن غوريون » إجراء إنتخابات جديدة فرفض الكنيست ذلك. وبعد أن فشل زعيم الحزب التقدمي « بنحاس روزين » في تشكيل حكومة جديدة بعد تكليف « وايزمان » له، عاد « بن غوريون » وشكّل الإئتلاف الحكومي الثاني في أول نوفمبر ١٩٥٠ مع نفس شركائه السابقين وحاز ثقة الكنيست بأغلبية ٦٩ صوتاً ضد ٤٣ صوتاً <sup>(٢)</sup>. وقد حصلت الجبهة الدينية على نفس المقاعد الوزارية التي كانت لها في الإئتلاف الأول ورضخت للتعديل الذي أراده « بن غوريون ». وقد تعهدت الحكومة بذات التعهد الذي سبق أن تعهدت به في الإئتلاف الأول والمتمثل في الحفاظ على الوضع الراهن كما ظهر عام ١٩٤٧.

وكما أن الإئتلاف الأول قد إنهار على يد الجبهة الدينية الموحدة فقد إنهار الإئتلاف الثاني على أثر أزمة وزارية حادة نشبت في فبراير ١٩٥١ بسبب الخلاف حول التربية الدينية لأطفال اليهود اليمنيين في « معسكرات العبور »، فبينما سعى « بن غوريون » إلى نظام تعليمي موحد، رأت الجبهة الدينية ضرورة وضع التعليم الديني تحت سيطرة المزراحي والأغودا. ولما طرح الأمر على الكنيست لم تحصل الحكومة على الثقة في ٤ فبراير ١٩٥١ بسبب عدم تصويت

(١) انظر الخطوط الرئيسية للإئتلاف الحكومي الأول في :

- Basic Principles of the Government Programme (Coalition Agreement), March 8, 1949, Appendix C : Documents in Zohar, D.; Political Parties in Israel : The Evolution of Israeli Democracy (Praeger Publishers, N. Y., 1974), P. : 133 - 139.

(٢) انظر في شأن الأزمة الوزارية الأولى هذه :

- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٤٩ - ٣٥٠.

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 498 - 499.

وقد كان بقية التشكيل الحكومي الجديد (الحكومة الثانية نوفمبر ٥٠ - أكتوبر ١٩٥١) على النحو التالي : بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، دوف يوسف وزيراً للمواصلات، بنحاس لويبايكر وزيراً للزراعة، مائير وزيرة للعمل والضمان الاجتماعي، كفلان وزيراً للمالية، ريمز للتربية والتعليم، وشاريت للخارجية، يعقوب غاري (مستقل) وزيراً للتجارة والصناعة، إسحق مائير لافين (أغودا) للشؤون الاجتماعية، يهودا لياب فيشمان (المزراحي) للأديان ومتضرري الحرب، موشيه شايرا (بوعالي همزراحي) للداخلية والصحة والهجرة، وبنحاس روزين (التقدميون) للعدل، وشلوم شطريت (قائمة السفارديم) للشرطة. انظر :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٨.

الجهة الدينية لصالحها فسقطت الحكومة. وقد أكد العديد من المراقبين على أن « بن غوريون » أراد التخلص من الائتلاف والوصول إلى تشكيل حكومة جديدة أقوى من سابقتها فإنتهز هذه الفرصة وقدم إستقالته، وتم تحديد موعد لإنتخابات جديدة<sup>(١)</sup>.

## ٢- الإئتلاف الحكومي الثالث في السنة الأولى من عمر الكنيست الثاني (١٩٥١م):

جرت إنتخابات الكنيست الثاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١، وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (٩٢٤,٨٨٥) صوتاً شارك منهم (٦٩٥,٠٠٧) صوتاً، أى بنسبة مشاركة بلغت ٧٥,١٪. وكانت النتائج على النحو الذي يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٢٢)

نتائج إنتخابات الكنيست الثاني : ٣٠ يوليو ١٩٥١م

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٩٢٤,٨٨٥
عدد الأصوات التي شاركت في الإقتراع:	٦٩٥,٠٠٧
نسبة المشاركة:	٧٥,١٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة في الإقتراع:	١٧
عدد القوائم الإنتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم :	١٥

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
حزب الماباي	٢٥٦,٤٥٦	٣٧,٣	٤٥-(١)
حزب المابام	٨٦,٠٩٥	١٢,٥	١٥-(٤)
همزراحي	١٠,٤٣٠	١,٥	٢-(٢)
بوعالي همزراحي	٤٦,٣٤٧	٦,٨	٨-(٢+)
أغودات إسرائيل	١٣,٧٩٩	٢,٠	٣-(صفر)
بوعالي أغودا	١١,١٩٤	١,٦	٢-(١)
حزب حبروت	٤٥,٦٥١	٦,٦	٨-(٦)
الصهيونيون العموميون	١١١,٣٩٤	١٦,٢	٢٠-(١٣+)
قائمة التقدميين	٢٢,١٧١	٣,٢	٤-(١)
الحزب الشيوعي الإسرائيلي	٢٧,٣٣٤	٤,٠	٥-(١+)
القائمة الديمقراطية لعرب فلسطين (تابع للماباي)	١٦,٣٧٠	٢,٤	٣
قائمة الزراعة والتطوير (عربية تابعة للماباي)	٧,٨٥١	١,١	١
قائمة العمل (عربية تابعة للماباي)	٨,٠٦٧	١,٢	١
إتحاد يهود اليمن في إسرائيل	٧,٩٦٥	١,٢	١
قائمة الشرقيين والسفارديم	١٢,٩٠٢	١,٨	٢

(١) الرقم تقريبي.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة :

- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية ....، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٥١.

- Shimshoni, D.; Loc. cit.

وقد فقد الماباي في الإنتخابات الجديدة مقعداً واحداً مقابل إرتفاع قوة الصهيونيين العموميين من (٧) مقاعد إلى (٢٠) مقعداً. أما الأحزاب الدينية فقد خاضت هذه الإنتخابات فرادى، وخسرت بالإجمال مقعداً واحداً تابعاً لعمال الأغودا. وقد توصل « بن غوريون » - بعد مشاورات مطولة - إلى تشكيل الحكومة الثالثة من إئتلاف الماباي مع الأحزاب الدينية الأربعة ودعم القوائم العربية التابعة للماباي والقوائم الشرقية.

جدول رقم (٢٣)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثالث : أكتوبر ١٩٥١

الحزب	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الماباي	٣٧,٣	٤٥
بوعالي همزراحي	٦,٨	٨
أغودا	٢,٠	٣
المزراحي	١,٥	٢
عمال الأغودا	١,٦	٢
قوائم شرقية وعربية	٦,٤	٥
	٧٥,٦	٦٥

وقد جاء برنامج الحكومة الجديدة تعهداً بالحفاظ على الوضع الراهن (١٩٤٧م)، كما عززت الأحزاب الدينية من نفوذها في هذا الإئتلاف فاحتلت أربعة مقاعد وزارية<sup>(١)</sup>.

وقد إنتهت هذه الحكومة الإئتلافية مع انسحاب حزبي أغودا من الإئتلاف حينما إقترح بن غوريون<sup>(٢)</sup> تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات في الجيش، وتوحيد نظام التعليم ذي الإتجاهات

(١) وقد جاء التشكيل للحكومة الثالثة (نوفمبر ٥١ - ديسمبر ١٩٥٢) على النحو التالي : بن غوريون لرئاسة الحكومة ولوزارة الدفاع، إشكول لوزارة الزراعة والتطوير، بن تسيون دينبورغ للتربية والتعليم، دوف يوسف للتجارة والصناعة، غولدا مائير سون للعمل، اليعازر كفنان للمالية، شلوم شطريت للشرطة، شاريت للخارجية، بيرتس نفتالي وزيراً بلا وزارة. أما الوزراء الأربع الآخرين فهم من الأحزاب الدينية وهم : بورغ (بوعالي همزراحي) للصحة، ديفيد تسفي بنكاس (همزراحي) للمواصلات، موشيه شابيرو (هيوغيل همزراحي) للداخلية والأديان، وإسحق مائير لافين (أغودا) للشؤون الاجتماعية. ثم عين كفنان نائباً لرئيس الحكومة، وبعد وفاته عين أشكول وزيراً للمالية، ونفتالي وزيراً للعدل، وبعد وفاة بنكاس عين حاييم كوهين - وهو مستقيل - وزيراً للعدل، وبنحاس لافون وزيراً بلا وزارة، وعين مردخاي نوروك - من همزراحي - وزيراً للبريد. ورد ذلك :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) كان « بن غوريون » قد اقترح وضع نظام تعليمي موحد وعلماني وملزم للجميع، وإصدار مرسوم يتم بموجبه تجنيد كل الفتيات وطلاب المدارس الدينية قبل ذلك، ولما ثار عليه أنصار أغودا زار بن غوريون الحاخام «حازون ايتش» من أغودا في بني براك وهذا الموقف. ولكن أغودا انسحب بعد ذلك من الحكومة. انظر :

- جيل كيبيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٩١.



الأربعة وجعله نظاماً ذا اتجاهين: علماني وديني<sup>(١)</sup>. وقد إستقال « بن غوريون » وإستقالت معه حكومته، وبإنتهاء عمر هذه الوزارة إنتهت المرحلة الأولى وبدأت مرحلة جديدة مع بداية الإئتلاف الحكومي الرابع.

### وجملة القول في شأن المرحلة الأولى:

- لم يستطيع أى حزب من الأحزاب المشاركة فى الدوريتين الإنتخابيتين أن يحصل على أغلبية مطلقة، ومن هنا لم يتمكن أى حزب من تشكيل الحكومة بمفرده. هذا بجانب أنه لم يكن ممكناً تشكيل حكومة بدون حزب الماباى - أكبر الأحزاب السياسية -، ولا أن يكون رئيس الحكومة شخص آخر غير رئيس الماباى نفسه<sup>(٢)</sup>. وقد ظهر هذا جلياً عندما فشل زعيم الحزب التقدمى فى تشكيل إئتلاف حكومى عام ١٩٥٠.

- إن مطالب الأحزاب الدينية تتجمع حول نوعين من المطالب، الأول يتمثل فى تعديل « قانون من هو اليهودى؟ » بحيث يجعل عملية التحول إلى اليهودية من شأن اليهودية الأرثوذكسية فقط. أما الثانى فيتمثل فى الحفاظ على القيم والتقاليد الدينية اليهودية وتعزيز التعليم الدينى وضمان إستمرار تدفق الدعم المالى<sup>(٣)</sup>. وقد أثبتت إتفاقيات الإئتلافات المختلفة أن هذه الأحزاب على إستعداد لأن تتخلى عن ثوابتها الأيديولوجية الصارمة التى تتصل بالنوع الثانى من المطالب فقط فى سبيل الحصول على المعونات المالية<sup>(٤)</sup>. أى أنه لا تنازل فيما يتعلق بتعديل قانون من هو اليهودى؟، وما عدا ذلك يخضع للمساومة والنقاش ويكون ثمن التفاوض عنه مزيد من الدعم المالى، وهكذا. هذا بجانب أن الأحزاب الدينية إستطاعت الحصول على تعهد الحكومات الثلاثة بالحفاظ على الوضع الراهن لعام ١٩٤٧.

- إن مشاركة حزبى أغودا فى الإئتلافات الثلاثة برغم رفضها الأيديولوجى للصهيونية ولللدولة، وبعد أن تصالحت حركة أغودا مع الحركة الصهيونية فى منتصف الثلاثينيات من هذا القرن « جاءت نتيجة لنضوب مصادر التأييد المالى والبشرى التى كان حزباً أغودا يعتمدان عليها

(١) انظر فى هذا الشأن :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٨ - ١٥٩.

- shimshoni, D.; Op. cit., P. : 500 - 501.

(٢) انظر فى هذا بتوسع :

- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية ....، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٤٨ - ٣٥٠.

(٣) انظر فى هذا الموضوع بتوسع :

- Liebman, C.; Religion and Democracy in Israel in Larry, D., and Sprinzak, E.; Op. cit., P. : 284 - 285.

Ibid.

(٤)

فى أوربا<sup>(١)</sup>. ولهذا خرج الحزبان من عزلتهما، وشارك حزب أغودا فى الحكومة المؤقتة، ثم فى الإئتلافات الحكومية الأولى والثانية والثالثة.

- إن « بن غوريون » رفض عند تشكيل الإئتلافات الثلاثة إتخاذ مواقف واضحة ومحددة وذلك لأجل تقليل حجم التنازلات التى يقدمها لشركائه فى الإئتلاف. هذا بجانب أن هذه التنازلات لم تكن إلا لغرض الإئتلاف فقط، فكانت تصدر بمراسيم إدارية يمكن التراجع عنها فى أى وقت<sup>(٢)</sup>. وقد إتبع « بن غوريون » هذه الأساليب مع الأحزاب الدينية فقطع لهم وعوداً بإصدار تشريعات مستجيبة لمطالبهم الدينية ثم نفذ منها القليل وترك الكثير. فكان ثمن الإئتلاف مع الأحزاب الدينية أقل بكثير من الإئتلاف مع من سواها من الأحزاب، والتى تتبنى مواقف ورؤى محددة بصدد العديد من المجالات الاقتصادية والأمنية والخارجية والاجتماعية.

- وبالإجمال، فقد حققت الأحزاب الدينية - خلال هذه المرحلة - بعض مطالبها: والتى منها: الحيلولة دون إعطاء صلاحيات للحاخامين المحافظين والإصلاحيين فى مسألة التحول إلى اليهودية - إصدار مرسوم يحظر إستيراد الأطعمة الممنوعة دينياً إلى البلاد (١٩٤٩) - تأخير تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات فى الخدمة العسكرية - إستمرار تدفق الدعم المالى للمدارس الدينية<sup>(٣)</sup> - الحصول على بعض المناصب الكبرى فى الدولة: ثلاث حقائب وزارية فى كل إئتلاف على الأقل، ونائب رئيس الكنيست، ونائب وزير التعليم.

- إن مشاركة الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الثلاثة كانت شرطاً لازماً لبقاء وإستمرار هذه الإئتلافات، فإنسحاب هذه الأحزاب يؤدى فوراً إلى سقوط الحكومة، وهذا ما حدث فى الإئتلافات الثلاثة.

(١) انظر فى هذا المعنى :

- عبد العزيز شادى، دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلافات الحزبية فى إسرائيل ١٩٦٩ - ١٩٩٢ (سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٣)، ص: ٤٥.

- جيل كيبيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩١.

(٢) انظر فى هذا المضمون :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) انظر فى شأن بعض هذه المطالب:

- المرجع السابق، ص: ١٥٨.

جدول رقم (٢٤)

أهمية الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية الثلاثة الأولى

(٤٩ - ١٩٥١)

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الإئتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية في الإئتلاف	الأحزاب الدينية المشاركة في الإئتلاف	هل إنسحاب الأحزاب الدينية يؤدي إلى سقوط الحكومة؟
١	١	مارس ٤٩ - نوفمبر ١٩٥٠	٧٣	١٦	الجبهة الدينية	نعم
٢	٢	نوفمبر ٥٠ - أكتوبر ١٩٥١	٧٣	١٦	الموحدة الجبهة	نعم
٢	٣	نوفمبر ٥١ - ديسمبر ١٩٥٢	٦٥	١٥	الدينية الموحدة	نعم

المرحلة الثانية: دور الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية في الفترة من ١٩٥١ - ١٩٧٧ م: (المفدال حليف رئيسي للماباي، أغودات في المعارضة، ومشاركة محدودة لبوعالي أغودا في الإئتلافات الحكومية من الرابع حتى الثالث عشر)

شهدت هذه الفترة من ١٩٥١ - ١٩٧٧ م إجراء ست دورات إنتخابية في أعوام ١٩٥٥، ١٩٥٩، ١٩٦٥، ١٩٦٩، ١٩٧٣ م، وتشكيل سبع عشرة حكومة إئتلافية هي الحكومات من الرابعة حتى العشرين. وقد شارك حزباً المزراحي (فالجبهة الدينية الموحدة فالمفدال) في جميع هذه الحكومات عدا الفترة من عام ١٩٥٨ - حتى يوليو ١٩٥٩ م، وبقي حزب أغودات إسرائيل في المعارضة طوال هذه الفترة في الوقت الذي شارك فيه جناحه العمالي: بوعالي أغودا في عدد من الإئتلافات الحكومية. وفيما يلي نعرض للإئتلافات الحكومية التي شكلت في هذه الفترة لدور الأحزاب الدينية فيها.

١ - الإئتلافات الحكومية خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة من عمر الكنيست الثاني ٥٢ - ١٩٥٥:

مع خروج حزبي أغودا من الإئتلاف الحكومي الثالث، وإستقالة « بن غوريون » وحكومته في أعقاب ذلك، توصل « بن غوريون » إلى تشكيل الحكومة الإئتلافية الرابعة من تحالف الماباي مع حزبي المزراحي، والصهيونيين العموميين، والصهيونيين التقدميين.

جدول رقم (٢٥)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الرابع : ديسمبر ١٩٥٢

الحزب	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الماباي	٣٧,٢	٤٥
همزراحي	٦,٨	٢
هبوعيل همزراحي	١,٥	٨
الصهيونيون العموميون	١٦,٢	٢٠
الصهيونيون التقدميون	٣,٢	٤
قوائم أخرى	٧,٦	٧
	٧٧,٦	٨٤

وقد حصل حزب هبوعيل همزراحي على مقعدين وزاريين في التشكيل الحكومي الرابع حيث تقلد « يوسف بورغ » وزارة البريد، و « موشيه شابير » وزارة الشؤون الاجتماعية والأديان<sup>(١)</sup>. هذا بجانب إستمرار الحكومة في تعهدها بالحفاظ على الوضع الراهن.

وقد أنهت هذه الحكومة مسألة توحيد التعليم فجعلته ثنائياً: تعليم علماني وآخر ديني. ونظراً لوزن الصهيونيين العموميين الكبير نسبياً في الكنيست (٢٠ مقعداً) فقد تسببوا في أول أزمة وزارية تشهدها الحكومة الرابعة في مايو ١٩٥٣، حيث أعرب الصهيونيون العموميون عن إستيائهم من تصميم حزب الماباي على وجوب إلزام المدارس العلمانية في المناطق التي تقطنها أكثرية مؤيدة له برفع العلم الأحمر إلى جانب علم « إسرائيل » وإنشاد النشيد الأُمّي إلى جانب النشيد القومي يوم عيد العمال. وقد أعلن العموميون العصيان لحين تراجع الماباي، وقد كان لهم ما أرادوا وخاصة بعد أن صوتت اللجنة المركزية لحزب الماباي ضد رأي « بن غوريون » صاحب ذلك الإقتراح<sup>(٢)</sup>. وقد أيد حزباً المزراحي موقف حزب الماباي في هذه الأزمة، على

(١) وقد كان باقي التشكيل الحكومي (الحكومة الرابعة : ديسمبر ٥٢ - يناير ١٩٥٤) على النحو التالي : بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، أشكول وزيراً للمالية، بن تسيون دينور للتربية والتعليم، دوف يوسف وزيراً بلا وزارة، غولدا مائير للعمل، بنحاس لافون وزيراً بلا وزارة، نفتالي للزراعة، شلوم شطريت للشرطة، شاريت للخارجية، وهؤلاء جميعاً من الماباي. أما وزراء «الصهيونيين العموميين» فهم بيرتس برنشتاين للتجارة والصناعة، ويوسف ساير للمواصلات، إسرائيل روكح للداخلية، يوسف سرلين للصحة، بنحاس روزين للعدل، ثم عين دوف يوسف وزيراً للتنمية. ورد هذا في : - غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) انظر في ذلك :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٩.

- Shimshoni, D.; op. cit., P. : 499.

النحو الذي هياً إلى قيام التحالف التاريخي - الذي بدأ مع الحكومة الرابعة - بين حزبي المزارحي - ومن بعده المفدال - وحزب الماباي، والذي إستمر حتى عام ١٩٧٧.

وعلى أثر خلاف نشب بين « بن غوريون » وقيادة حزب الماباي، حل « موشيه شاريت » محل « بن غوريون » في رئاسة الحكومة، حيث شكل « شاريت » الإئتلاف الحكومي الخامس في يناير ١٩٥٤ من نفس شركاء الإئتلاف الرابع. وقد جاء التشكيل الوزاري للحكومة الخامسة (يناير ٥٤ - يونيو ١٩٥٥) على شاكلة الحكومة الرابعة حيث حصل حزبا المزارحي على نفس المقعدين الوزاريين. وقد إنحصرت التعديلات في حصول « موشيه شاريت » على رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، « وينحاس لافون » على وزارة الدفاع، و « دوف يوسف » على وزارة التنمية، كما دخلت الحكومة شخصية جديدة من الماباي هي « زلمان أورين » ليصبح وزيراً بلا وزارة. وقد إستقال « لا فون » من وزارة الدفاع - بعد ذلك - وحله محله « ديفيد بن غوريون »<sup>(١)</sup>.

وقد إستمرت حكومة « شاريت » تلك حتى فقدت الثقة حينما إمتنع الصهيونيون العموميون عن التصويت لصالحها في الكنيست في الإقتراع بسحب الثقة الذي قدّمه حزب حيروت في مسألة « كاستنر »<sup>(٢)</sup>. وقد شكل « شاريت » الحكومة السادسة من إئتلاف الماباي وحزبي المزارحي والصهيونيين التقدميين وقوائم أخرى تابعة للماباي. وكانت هذه الحكومة ذات طابع مؤقت حيث كان موعد الانتخابات الجديدة قد إقترب. وقد إحتفظ حزبا المزارحي بالمقعدين الوزاريين واللذين أصبحا يشملان أربع حقائب وزارية هي: البريد وشغلها « يوسف بورغ »، والداخلية والشؤون الاجتماعية والأديان وقد شغلها « موشيه شابيرا »<sup>(٣)</sup>. وقد حافظت الحكومتان اللتان شكلهما « شاريت » على الوضع القائم بين الماباي والأحزاب الدينية بموجب إتفاقية الوضع الراهن لعام ١٩٤٧.

(١) انظر تشكيل الحكومة الخامسة في :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) أثبتت مسألة « كاستنر » في يونيو من العام ١٩٥٥ حينما أتهم عضو الماباي « كاستنر » - الذي كان ممثلاً للوكالة اليهودية في المجر خلال الحرب العالمية الثانية - بالتعاون مع النازيين في إبادة اليهود. وقد قدّم حزب حيروت اقتراحاً بسحب الثقة من حكومة « شاريت » فهدد « شاريت » بالإستقالة في حالة عدم تأييد أي شريك إئتلافي للحكومة في التصويت. وحينما امتنع العموميون عن التصويت لصالح الحكومة نفذ « شاريت » تهديده. انظر في ذلك :

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 499 - 500.

(٣) وقد كان توزيع بقية الحقائب الوزارية في الحكومة السادسة (يونيو - نوفمبر ١٩٥٥) - وهي حكومة إئتلافية مؤقتة - على النحو التالي : شاريت رئيساً ووزيراً للخارجية - زلمان أورين وزيراً للمواصلات - أشكول وزيراً للمالية - بن غوريون وزيراً للدفاع - بن تسيون دينور وزيراً للتربية والتعليم - دوف يوسف وزيراً للتنمية والصحة - غولدا مائير سون وزيرة للعمل - نفتالي وزيراً للزراعة والتجارة والصناعة - شلوم شطريت وزيراً للشرطة. أما الحزب التقدمي فقد حصل على وزارة العدل التي شغلها زعيمه بنحاس روزين. انظر في شأن هذا التشكيل :

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢١.

## ٢- الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثالث : ١٩٥٥ - ١٩٥٩ :

جرت إنتخابات الدورة الثالثة للكنيست في ٢٦ يوليو ١٩٥٥ وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٠٥٧,٧٩٥) صوتاً، شارك منهم (٨٧٦,٠٨٥) صوتاً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٨٢,٨٪. وقد أسفرت هذه الإنتخابات عن النتائج التالية:

جدول رقم (٢٦)

نتائج إنتخابات الكنيست الثالث : ٢٦ يوليو ١٩٥٥

عدد أصحاب حق الإقتراع:	١,٠٥٧,٧٩٥
عدد الأصوات التي شاركت في الإقتراع:	٨٧٦,٠٨٥
نسبة المشاركة:	٨٢,٨٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة في الإقتراع:	١٨
عدد القوائم الإنتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم :	١٢

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
حزب الماباي	٢٧٤,٧٣٥	٣٢,٢	٤٠ (٥-)
حزب المابام	٦٢,٤٠١	٧,٣	٩ (٦-)
أحدوت هافودا	٦٩,٧٤٥	٨,٢	١٠ (١٠+)
الجهة الدينية الموحدة	٧٧,٩٣٦	٩,١	١١ (١+)
جبهة التوراه الموحدة	٤٩,٨٣٦	٤,٧	٦ (١+)
حزب حيروت	١٠٧,١٩٠	١٢,٦	١٥ (٧+)
الصهيونيون العموميون	٨٧,٠٩٩	١٠,٢	١٣ (٧-)
الحزب التقدمي	٣٧,٦٦١	٤,٢	٥ (١-)
الحزب الشيوعي الإسرائيلي	٣٨,٤٩٢	٤,٤	٦ (١+)
القائمة الديمقراطية لعرب فلسطين (تابعة للماباي)	١٥,٤٧٥	١,٨	٢ (١-)
قائمة الزراعة والتطوير (تابعة للماباي)		١,١	١ (صفر)
قائمة العمل (تابعة للماباي)		١,٥	٢ (١+)

وقد أسفرت هذه النتائج عن تضائل قوة الماباي بخمسة مقاعد وقوة العموميين بسبعة مقاعد، وذلك مقابل تعزيز قوة حيروت بسبعة مقاعد والأحزاب الدينية مجتمعة بمقعدين. ونتيجة لذلك كان لزماً على « بن غوريون » - العائد إلى قيادة الماباي - أن يتجه أكثر نحو اليمين في مشاوراته لتشكيل الإئتلاف. وبعد ثلاثة أشهر من المساومات والمشاورات تمكن من تشكيل الحكومة السابعة من إئتلاف حزبه مع: حزبي المزارحي وحزب أحدوت هافودا - وهو حزب منشق عن الماباي ويقع في أقصى اليسار - وحزب المابام - وحزب الصهيونيين التقدميين - وهو حزب يميني، وقوائم عربية تابعة للماباي.



الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي السابع : نوفمبر ١٩٥٥

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الماباي	٣٢,٢	٤٠
حزب المزارحي (الجهة الدينية الموحدة)	٩,١	١١
أحدوت هافودا	٨,٢	١٠
المابام	٧,٣	٩
الصهيونيون التقدميون	٤,٤	٥
قوائم أخرى	٤,٤	٥
	٧٦٥,٦	٨٠

وقد حصلت الحكومة السابقة على ثقة الكنيست في ٣ نوفمبر ١٩٥٥، وكانت الجبهة الدينية الموحدة قد حصلت على مقعدين وزاريين بثلاث حقائب وزارية هي البريد (بورغ)، والأديان والشؤون الاجتماعية (موشيه شايبير)<sup>(١)</sup>. وقد بدت - منذ اللحظة الأولى - ملامح الائتلاف الحكومي الجديد، فقد جاء في برنامج الحكومة: «أن الوزارة ستدعم بكل إصرار وعزم المقدرة الدفاعية، كما ستطور المنظمات وتسليح وتدريب القوات الإسرائيلية: الجيش العامل والجيش الإحتياطي وفرق القرى المجاورة أو الواقعة على الحدود»<sup>(٢)</sup>. وقد تعهدت الحكومة بالحفاظ على الوضع الراهن القائم بين الماباي والأحزاب الدينية. وبعد ما يزيد بقليل عن شهر وقع أكبر صدام مسلح - منذ ١٩٤٩ - على الحدود مع سوريا، وفي أكتوبر من العام ١٩٥٦ كان العدوان الثلاثي على مصر والذي أعقبه تعزيز علاقات «إسرائيل» مع حلف الأطلسي، وإنضمام «إسرائيل» إلى مشروع إيزنهاور في مايو ١٩٥٧. وفي ديسمبر ١٩٥٨ أثبتت - علناً - إمكانية غزو سيناء من جديد. وفي أعقاب كل ذلك حصلت الأحزاب الدينية على ثمن تأييدها «الأميين» للماباي وسياساته، وهو ما تمثل في إدخال مادة «الوعي اليهودي» كمادة إلزامية في المدارس بقانون من الكنيست<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد جاء باقي التشكيل الوزاري على النحو التالي: بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، زلمان أورين وزيراً للتربية والتعليم، إشكول للمالية، كديش لوز للزراعة، غولدا مائير للعمل، نفتالي وزيراً بلا وزارة، بنحاس ساير للتجارة والصناعة، شلوم شطريت للشرطة، شاريت للخارجية. ومن المابام عين مردخاي بنطوف للتنمية وإسرائيل برزيلي للصحة. كما عين إسرائيل بارهيوذا من أحدوت هافودا للداخلية. ومن ذات الحزب موشيه كارمل للمواصلات. ومن الحزب التقدمي عين بنحاس روزين وزيراً للعدل. وقد عينت غولدا مائير في الخارجية بعد استقالة شاريت، وعين مردخاي نمير في وزارة العمل.

ورد في: - غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢) ورد في: - حامد ربيع، إطار الحركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٥٨.

(٣) انظر في هذا:

- المرجع السابق، ص: ٣٦٤.

- جالينا نيكيتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٢ - ٨٤.

وعلى أية حال، شهدت حكومة «إسرائيل» السابعة عدة أزمات حتى كانت الأزمة التي نشبت في العام ١٩٥٧ بعد أن إعترض حزبا المابام وأحدوت هافودا على تنامي العلاقات الإسرائيلية الألمانية وإعتزام «بن غوريون» إرسال «موشيه دايان» رئيس الأركان سراً إلى ألمانيا للتعاقد على مشتريات أسلحة<sup>(١)</sup>. وقد أفضت هذه الأزمة إلى إستقالة «بن غوريون» وحكومته. وقد شكل بن غوريون إئتلاًفاً جديداً «الحكومة الثامنة» من نفس حلفائه السابقين وذلك بعد أن توصل إلى إتفاق معهم ينص على الحفاظ على أسرار المناقشات الحكومية<sup>(٢)</sup>، ويؤكد الطابع الجماعي للمسؤولية الوزارية<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء التشكيل الوزاري في الحكومة الثامنة مشابهاً تماماً للتشكيل السابق عليه<sup>(٤)</sup>. وقد واجهت الوزارة الجديدة عدة أزمات تسبب فيها حزبا أحدوت هافودا والمابام، كما ظلت الجبهة الدينية الموحدة (حزب المزارحي) - الحليف الأمين لحزب الماباي - مؤيدة لسياساته على طول الخط حتى الأزمة التي نشبت عام ١٩٥٨<sup>(٥)</sup> حينما طلب وزير الداخلية - عضو حزب أحدوت هافودا «إسرائيل بارهيوذا»، بفرض تسهيل الإجراءات الإدارية - من الأفراد تسجيل أنفسهم كيهود بواسطة وزير الداخلية في الأغراض العلمانية وذلك بغض النظر عن أهليتهم كيهود حسب الشريعة اليهودية. وبرغم أن هذه الأزمة لم تكن حول سؤال من هو اليهودي؟ إلا أن حزبي المزارحي وإنسحب من الحكومة حتى وقت الإنتخابات التالية<sup>(٦)</sup>، وهذا ما يثبت الأهمية المحورية التي توليها الأحزاب الدينية - بصفة عامة - لمسألة «من هو اليهودي؟».

وبرغم إنسحاب حزبي المزارحي من الحكومة إلا أنهما كانا دوماً من مؤيدي الماباي في الكنيست، فإبان الأزمة التي نشبت في نهاية فترة الحكومة الثامنة حول الإتفاقية التي توصل إليها «بن غوريون» - سراً مع ألمانيا الغربية في يونيو ١٩٥٩ والتي بمقتضاها تبيع «إسرائيل» لألمانيا مدافع هاون وقتابل - توصل الماباي وبتأييد من حزبي المزارحي إلى إقرار الإتفاق في

(١) تلخص هذه الأزمة في أن «بن غوريون» اقترح سراً إرسال «موشيه دايان» رئيس أركان جيشه إلى ألمانيا للتعاقد على مشتريات أسلحة، وبعد أن وافق مجلس الوزراء على المهمة نشرت جريدة حزب أحدوت هافودا تقريراً عن مناقشات المجلس. وقد هدد حزبا أحدوت هافودا والمابام بالانسحاب من الحكومة ما لم تلغ المهمة. وقد تم إلغاء المهمة، غير أن «بن غوريون» راح يتهم أحدوت هافودا بزرع بذور الفتنة وزعزعة الأمن القومي، ولما تأزم الموقف استقال «بن غوريون» وحكومته. انظر في شأن هذه الأزمة

- Shimshoni, D.; Op. cit., P.: 500

(٢) غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٤.

(٣)

(٤) وقد احتفظ حزبا المزارحي بحقائبه الوزارية السابقة.

(٥) انظر تفاصيل هذه الأزمة في المطلب الثاني من هذا الفصل.

(٦) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة:

- جالينا نيكيتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٣ - ٨٤.

- Shimshoni, D.; Loc. cit.

وقد حل «موشيه توليدانو» - وهو مستقل - في وزارة الأديان، وعين «برزيلي» في وزارة البريد، و «نفتالي» وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية بعد خروج حزبي المزارحي من الحكومة.

الكنيست بأغلبية ٥٧ صوتاً ضد ٤٥ صوتاً وامتناع ستة أعضاء عن التصويت. وقد لاقى هذا الاتفاق معارضة حزب حيروت من خارج الحكومة، ومعارضة حزبي المابام وأحدوت هافودا من داخل الائتلاف. وقد إستقال « بن غوريون » بعد هذه الأزمة نتيجة تصاعد الخلافات داخل الائتلاف في يوليو ١٩٥٩<sup>(١)</sup>.

### ٣- الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الرابع : ١٩٥٩ - ١٩٦١ :

جرت إنتخابات الدورة الرابعة للكنيست في ٣ نوفمبر عام ١٩٥٩ م، وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٢١٨,٤٨٣) صوتاً، شارك منهم (٩٩٤,٣٠٦) صوتاً، بنسبة مشاركة بلغت ٨١,٦ ٪. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

جدول رقم (٢٨)

#### نتائج إنتخابات الكنيست الرابع : ٣ نوفمبر ١٩٥٩

عدد أصحاب حق الإقتراع: ١,٢١٨,٤٨٣			
عدد الأصوات التي شاركت في الإقتراع: ٩٩٤,٣٠٦			
نسبة المشاركة: ٨١,٦ ٪			
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة في الإقتراع: ٢٤			
عدد القوائم الإنتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم : ١٢			
إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب الماباي	٣٧٠,٨٥٨	٣٨,٢	٤٧ (+٧)
حزب المابام	٦٩,٤٦٨	٧,٢	٩ (صفر)
أحدوت هافودا	٥٨,٠٤٣	٦,٠	٧ (-٣)
المفدال	٩٥,٥٨١	٩,٩	١٢ (+١)
جبهة التوراه الموحدة .	٤٥,٥٦٩	٤,٧	٦ (صفر)
حزب حيروت	١٣٠,٥١٥	١٣,٥	١٧ (+٢)
الصهيونيون العموميون	٥٩,٧٠٠	٦,٢	٨ (-٥)
الحزب التقدمي	٤٤,٨٨٩	٤,٦	٦ (+١)
الحزب الشيوعي الإسرائيلي	٢٧,٣٧٤	٢,٨	٣ (-٣)
قائمة التعاون والإخاء (عربية تابعة للماباي)	١١,١٠٤	١,١	٢
قائمة الزراعة والتطوير (عربية تابعة للماباي)		١,١	١ (صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية تابعة للماباي)		١,٣	٢

(١) انظر في شأن هذه الأزمة :

- جالينا نيكيتينا، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٦ - ٨٧.

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 501.

وقد عزز الماباي في هذه الإنتخابات من قوته البرلمانية بزيادة سبعة مقاعد إلى إجمالي عدد المقاعد التي حصل عليها في العام ١٩٥٥، كما حافظ حزب المابام على قوته في الوقت الذي تضاعفت فيه قوة العموميين بخمسة مقاعد، وأحدوت هافودا بثلاثة مقاعد. أما بالنسبة للأحزاب الدينية، فقد عزز حزب (المفدال) من قوته بمقعد إضافي، بينما حافظ حزبا أغودا (جبهة التوراه الموحدة) على قوتهما.

وقد إستطاع « بن غوريون » تشكيل الحكومة الإئتلافية التاسعة من تحالف الماباي والمفدال والمابام وأحدوت هافودا والتقدميين والقوائم العربية المتحالفة مع الماباي.

جدول رقم (٢٩)

#### الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي التاسع : ديسمبر ١٩٥٩

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الماباي	٣٨,٢	٤٧
المفدال	٩,٩	١٢
المابام	٧,٢	٩
أحدوت هافودا	٦,٠	٧
الصهيونيون التقدميون	٤,٦	٦
قوائم أخرى	٣,٥	٥
	٦٩,٤ ٪	٨١

وقد حظيت الحكومة التاسعة بثقة الكنيست في ١٧ ديسمبر ١٩٥٩، حيث ضمت الحكومة ستة عشر وزيراً من الأحزاب الخمسة المؤتلفة حيث عين من المفدال: بورغ في وزارة الشؤون الاجتماعية، وحاييم موشيه شابيرا في وزارة الداخلية، كما عين الحاخام موشيه توليدانو - وهو مستقل - وزيراً للأديان<sup>(١)</sup>، هذا بجانب حصول الأحزاب الدينية على تعهد من الحكومة بالحفاظ على الوضع الراهن.

وبرغم من أن الماباي قد عزز قوته البرلمانية إلا أن الائتلاف الحكومي الذي شكله « بن

(١) وقد دخل هذه الوزارة عدد من الوزراء الجدد : من الماباي آبا إيان كوزيرلا وزارة، وموشيه دايان وزيراً للزراعة، غيوربا يوسف للعمل. وقد حصل حزب أحدوت هافودا على مقعد وزاري واحد احتله إسحق بن هارون كوزير للمواصلات أما بقية الحقائق الوزارية فقد ظلت كما كانت في الحكومة السابقة. وقد عين آبا إيان في وزارة التعليم بعد استقالة أورين، كما عين « بنيامين مينتزه » من بوغالي أغودا وزيراً للبريد ثم توفي فيما بعد. انظر في شأن التشكيل الوزاري الكامل : - غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٣ - ٢٢٤.

جدول رقم (٣٠)  
نتائج إنتخابات الكنيست الخامس : ١٥ أغسطس ١٩٦١

١,٢٧١,٢٨٥	عدد أصحاب حق الإقتراع:
١,٠٣٧,٠٣٠	عدد الأصوات التي شاركت في الإقتراع:
٨١,٦	نسبة المشاركة:
١٤	عدد القوائم الإنتخابية المشاركة في الإقتراع:
١١	عدد القوائم الإنتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم :

عدد المقاعد	النسبة %	عدد الأصوات	إسم القائمة أو الحزب
٤٢ (٥-)	٣٤,٧	٣٤٩,٣٣٠	الماباي
٩ (صفر)	٧,٥	٧٥,٦٥٤	المابام
٨ (١+)	٦,٦	٦٦,١٧٠	أحدوت هافودا
١٢ (صفر)	٩,٨	٩٨,٧٥٦	المفدال
٤ (صفر)	٣,٦	٣٧,١٧٨	أغودات إسرائيل
٢ (صفر)	١,٩	١٩,٩٢٤	بوعالي أغودا
١٧ (صفر)	١٣,٨	١٣٨,٥٩٩	حزب حيروت
١٧ (٣+)	١٣,٦	١٣٧,٢٥٥	الحزب الليبرالي (الأحرار)
٥ (٢+)	٤,٢	٤,٢١١	الحزب الشيوعي الإسرائيلي
٢ (صفر)	١,٩	١٩,٣٤٢	قائمة التعاون والإخاء (عربية/ تابعة للماباي)
٢ (صفر)	١,٦	١٦,٠٣٤	قائمة التقدم والتطوير (عربية/ تابعة للماباي)

وقد خسر الماباي خمسة مقاعد برلمانية مقارنة بإنتخابات ١٩٥٩، بينما إستمرت قوة أحزاب المابام وحيروت والمفدال وحزبي أغودا. وقد عزز العموميون والتقدميون بعد إتحادهم تحت إسم « الحزب الليبرالي أو الأحرار » قوتهم البرلمانية بثلاثة مقاعد. وبعد ما رفض « ليفي اشكول » التكليف بتشكيل الحكومة، قدّم « بن غوريون » - في ٢ نوفمبر ١٩٦١ - إئتلافه الجديد (الحكومة الإسرائيلية العاشرة) إلى الكنيست ونال الثقة وقد جاء الإئتلاف الجديد نتيجة تآلف الماباي مع المفدال وأحدوت هافودا وبوعالي أغودا وقوائم عربية مرتبطة بالماباي.

غوريون « شهد العديد من الصراعات الحادة، فداخل حزب الماباي نشبت خلافات شديدة بين أغلبية نادت بالتحالف مع الصهيونيين العموميين بدلاً من الأحزاب اليسارية، وبين أقلية - يتزعمها « بن غوريون » - تؤيد الإئتلاف مع هذه الأخيرة. ولم يستطع « بن غوريون » الجمع بين العموميين والأحزاب اليسارية لرفض العموميين ذلك. وعلى الصعيد القومي، شهدت البلاد إندلاع مظاهرات اليهود الشرقيين الإحتجاجية (في وادي الصليب ثم في حيفا وبئر سبع)، وعارض الهستدروت « بن غوريون » سياساته لأول مرة. وقد أظهرت مسألة « لافون » - التي أثّرت مرة أخرى في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ - قوة الجناح المعارض لـ « بن غوريون ». وفي أعقاب تبرئة « لافون »، استقال « بن غوريون » في ٣١ يناير ١٩٦١ ثم عزل « لافون » من منصبه كسكرتير عام للهستدروت بقرار من الماباي. وخلال هذه الفترة التي إتسمت بصراع جناحي الماباي : جناح الشيوخ المعتدل، وجناح « بن غوريون » المتطرف، إندلعت إحتجاجات رفعت شعار « إخرج يا بن غوريون ». وقد إنتهت هذه الأزمة بقرار من الكنيست بحل نفسه - لأول مرة - في ٢٧ مارس ١٩٦١ وتحديد موعد الإنتخابات الجديدة في أغسطس من نفس العام <sup>(١)</sup>.

٤- الإئتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الخامس : ١٩٦١ - ١٩٦٥.

جرت إنتخابات الكنيست الخامس في ١٥ أغسطس عام ١٩٦١ قبل موعدها بعامين ونيف. وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٢٧١,٢٨٥) صوتاً، صوت منهم (١,٠٣٧,٠٣٠) ناخباً، بنسبة مشاركة ٨١,٦٪. وفيما يلي نتائج هذه الإنتخابات:

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة :

- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية... مرجع سبق ذكره، ص: ٣٦٧.

- جالينا نيكيتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٠ - ٩١.

- Shimshoni, D.; Loc. cit.



الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي العاشر : نوفمبر ١٩٦١

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الماباي	٣٤,٧	٤٢
المفدال	١١,٧	١٢
أحدوت هافودا	٦,٦	٨
بوعالي أغودا	١,٩	٢
قوائم أخرى	٣,٥	٤
	٥٨,٤ %	٦٨

وقد شهدت هذه الحكومة الائتلافية عودة حزب بوعالي أغودا إلى الإشتراك في الائتلافات الحكومية دون الحصول على مناصب وزارية، وذلك بعد أن انضم زعيمه « بنيامين مينتز » للحكومة التاسعة كوزير للبريد. وقد حصل الحزب في الحكومة العاشرة على منصب نائب وزير التعليم<sup>(١)</sup>. أما المفدال فقد استمر - مع هذه الحكومة - كحليف رئيسي للماباي، بل وتعززت مكانته داخل الائتلاف بمقعد وزاري جديد، فصار له ثلاثة مقاعد وزارية هي: الشؤون الاجتماعية (بورغ)، الأديان (زيرح فرهفتيغ)، والداخلية والصحة (حاييم موشيه شابير)<sup>(٢)</sup>.

ولم تنته الصراعات الداخلية بتشكيل هذه الحكومة، حيث نشب العديد من الأزمات حول موضوعات: العلاقات مع الغرب، التوتر مع العرب، قوانين طوارئ جديدة، قوانين اقتصادية تخدم رؤوس الأموال الأجنبية، محاولات « أشكول » للحصول على عضوية السوق الأوروبية المشتركة، السياسات الاقتصادية الجديدة، احتجاجات الشيوعيين، وإضطرابات المحتاجين والمهنيين والعرب<sup>(٣)</sup>. وفي كل هذه المسائل كان حزب المفدال المناصر الرئيسي لسياسات الماباي وبرامجه. وقد عزز الماباي من قوته السياسية عن طريق سن قانون جديد - نال دعم المفدال ومساندته -

(١) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٤.

(٢) وقد جاء باقي التشكيل الحكومي على نحو ما كان في الحكومة التاسعة غير أن وزراء المابام والتقدميين خرجوا من التشكيل، وقد عين يوسف الموعى وزيراً بلا وزارة ثم وزيراً للتنمية والإسكان بعد استقالة « غيوربا يوسبطل ». كما عين الياهو ساسون وزيراً للبريد. أما أحدوت هافودا فقد حصل على وزارتي العمل (إيجال ألون) والمواصلات (إسحق بن أهارون). وبعد أن استقال هذا الأخير عين بدلاً منه إسرائيل بن يهودا. انظر التشكيل الكامل للوزارة في:

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) انظر في هذا بتفصيل:

- جالينا نيكيتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٥ - ٩٦.

يقضى بزيادة المسؤولية الجماعية والشخصية للوزراء وللأحزاب التي يمثلونها في الوزارة<sup>(١)</sup>. وقد إستقال « بن غوريون » في ١٦ يونيو ١٩٦٣ - بعد موجه السخط التي تصاعدت بعد تعزيز التعاون مع حكومة ألمانيا الغربية وزيارة وزير الدفاع الألماني « شتراوس » لإسرائيل في مايو ١٩٦٣.

وقد شكل « ليفي إشكول » الحكومة الحادية عشر على نفس أسس الائتلاف العاشر (الماباي والمفدال وأحدوت هغودا وبوعالي أغودا والقوائم العربية التابعة للماباي)، وذلك في ٢٦ يونيو ١٩٦٣. وقد حل « ليفي إشكول » محل « بن غوريون » في رئاسة الحكومة وفي وزارة الدفاع، وصار « إيا إيبان » نائباً لرئيس الحكومة، وحل « زلمان أورين » محله في وزارة التربية والتعليم. أما وزارة المالية فقد تسلمها « نوحاس سابير » من « أشكول ». وفي أثناء عمل الحكومة إستقالة « موشيه دايان » وعين بدلاً منه عضو الماباي « حاييم غباشي » كما أنضم عضو الماباي « يمكتنا غوبرين » كوزير بلا وزارة<sup>(٢)</sup>.

وقد اتبع « إشكول » طرقة أكثر مرونة واعتدالاً وحذراً من أجل السير على نفس سياسة « بن غوريون »، غير أن الأوضاع لم تستقر في عهد هذه الحكومة أيضاً، ولعل أهم الإضطرابات التي شهدتها هذا العهد تلك التي سار فيها ستة آلاف متظاهر في القدس تحت « يجب تحرير البلاد من الإضطهاد الديني »، كما نظمت مسيرات لتحسين ظروف العمل ورفع الأجور<sup>(٣)</sup>. وبعد تصاعد الصراع بين جناحي « أشكول » و « بن غوريون »، ومع ضغط أحزاب المعارضة (حيروت والليبرالي على وجه الخصوص) إستقال « أشكول ». ولما إختارته اللجنة المركزية لقيادة الحزب راح يشكل حكومته الجديدة (الحكومة الثانية عشرة) على نفس أسس الائتلاف السابق، ونال الثقة فيها من الكنيست في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤، وقد حافظ وزراء المفدال على مقاعدهم فيها<sup>(٤)</sup>.

ومع تصاعد الصراعات داخل الماباي زاد نفوذ اليمين من جهة كمعارضة للإئتلاف الحكومي، حيث تم تشكيل كتلة يمينية موحدة من حيروت وأغلبية حزب الأحرار بإسم كتلة

(١) المرجع السابق، ص: ٩٧.

(٢) انظر بشأن التشكيل الحكومي الجديد:

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) جالينا نيكيتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٩.

(٤) وقد تبوأ « عكبيا غوبرين » - من الماباي - منصب وزير السياحة في هذه الحكومة، كما أضيفت حقيبة التجارة والصناعة إلى وزير المالية « بنحاس سابير ». وبعد وفاة « باريهودا » عين « موشيه كرمل » وزيراً للمواصلات، وعين « حاييم تصادوق » - من الماباي - وزيراً للتجارة والصناعة والتنمية بعد وفاة « الموعى » واحتفظ أشكول بوزارة الإسكان.

« غاحال »<sup>(١)</sup>. ومن جهة أخرى، تعزز نفوذ الأحزاب الدينية من داخل الائتلاف فمع ضغوط اليمين على المabay كان لابد لهذا الأخير من الإبقاء على تحالفه مع المفدال وتقدير ثمن ذلك، حيث كان خروج المفدال - من أى إئتلاف شكّل خلال فترة الكنيست الخامس - كفيلاً بإسقاطه. وقد استمر الإئتلاف حتى إنتهاء مدة الكنيست فى ١٩٦٥<sup>(٢)</sup>. وقد حافظت الأحزاب الدينية خلال فترة الكنيست الخامس على الوضع الراهن لعام ١٩٤٧م من خلال برامج الإئتلافات الحكومية التى شكلت.

##### ٥- الإئتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست السادس: ١٩٦٥ - ١٩٦٩م:

جرت إنتخابات الكنيست السادس فى الثانى من نوفمبر من عام ١٩٦٥، وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٤٩٩,٩٨٨) ناخباً، شارك منهم فى الإنتخابات (١,٢٤٤,٧٠٦) ناخباً، بنسبة مشاركة بلغت ٨٣٪. وقد شارك حزبا المabay وأحدوت هافودا بقائمة واحدة، كما كانت هذه الإنتخابات أول إنتخابات يشارك فيها تكتل غاحال (حيروت وأغلبية الأحرار). وقد أفضت هذه الإنتخابات إلى النتائج التالية:

جدول رقم (٣٢)  
نتائج إنتخابات الكنيست السادس : ٢ نوفمبر ١٩٦٥

عدد أصحاب حق الإقتراع:	١,٤٩٩,٩٨٨
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	١,٢٤٤,٧٠٦
نسبة المشاركة:	٨٣٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	١٧
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٣

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
حزب المabay و أحدوت هافودا	٤٤٣,٣٧٩	٣٦,٧	٤٥ (-٥)
حزب المabay	٧٩,٩٨٥	٦,٦	٨ (-١)
قائمة عمال إسرائيل: رافى	٩٥,٣٢٨	٧,٩	١٠ (+١٠)
المفدال	١٠٧,٩٦٦	٨,٩	١١ (-١)
أغودا	٣٩,٧٩٥	٣,٣	٤ (صفر)
عمال أغودا	٢٢,٠٦٦	١,٨	٢ (صفر)
كتلة غاحال (حيروت وأغلبية حزب الأحرار)	٢٥٦,٩٥٧	٢١,٣	٢٦ { (-٣)
الأحرار المستقلون (أقلية الأحرار التى لم تأتلف مع غاحال)	٤٥,٢٩٩	٣,٨	٥
القائمة الشيوعية الجديدة فى إسرائيل: راكاح	٢٧,٤١٣	٢,٣	٣ (-٢)
قائمة الحزب الشيوعى: ماكى	١٣,٦١٧	١,١	١ (+١)
قائمة التعاون والإخاء (عربية/تابعة للمabay)	١٦,٤٦٤	١,٤	٢ (صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية/تابعة للمabay)	٢٣,٤٣٠	١,٩	٢ (صفر)
القوة الجديدة: هامولام هازه	١٤,١٢٤	١,٢	١ (+١)

وقد فقدت قائمة المabay وأحدوت هافودا خمسة مقاعد بالمقارنة بنتائج إنتخابات ١٩٦١، وجاءت كتلة غاحال فى المرتبة الثانية بـ (٢٦) مقعداً، كما خسر حزب المفدال مقعداً واحداً لأول مرة منذ عام ١٩٥١، وكان حزب « رافى » هو صاحب نصيب الأسد فى هذه الدورة، حيث حصل على عشرة مقاعد نظراً لنجاحه فى إستقطاب أصوات المهاجرين الجدد وجزء من العمال وآخر من كوادرات الضباط.

وقد طالت فترة المشاورات التى شرع فيها « إشكول » لتشكيل الإئتلاف الحكومى، فمن ناحية، طالب الحزب الليبرالى المستقل بحرية أكثر لرؤوس الأموال الأجنبية، ومن ناحية أخرى، إستمرت عملية المساومة والإبتزاز التى تقوم بها قيادة المفدال فى أعقاب كل دورة إنتخابية. وقد

(١) انظر :

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 501.

وقد شكل الأقلية ما سعى به «الأحرار المستقلين».

(٢) وقد تصاعدت الخلافات داخل المabay إلى الحد الذى قدّم فيه «بن غوريون» استقالته من المabay وقد تبعه فى ذلك «موشيه دايان» - وزير الزراعة المستقيل - و «شيمون بيريز» نائب وزير الدفاع آنذاك. وقد شكّل هؤلاء قائمة حزبية جديدة إستعداداً للإنتخابات بإسم «قائمة عمال إسرائيل : رافى». وقد جاء فى برنامج القائمة أن هدفها «إصلاح نظام الإنتخابات، وتدعيم القوات المسلحة، وتطوير صحراء النقب بهدف جلب مهاجرين جدد».

حدد زعيم المفضل - عشية الانتخابات - أهداف برنامج حزبه بقوله: « إننا نؤمن بأن إسرائيل ستصبح دولة التوراة والسبت »، وطالب بخضوع اليهود المتدينين لمحاكم الحاخامات فقط. وفي أثناء فترة ما قبل تشكيل الائتلاف الحكومي، وضع زعيم المفضل شروطاً للانضمام إلى إئتلاف « إشكول » منها ضمان تدفق الإعتمادات الحكومية إلى المدارس الدينية، وعدم السماح بتشريع الجثث بالمستشفيات دون موافقة أهالي المتوفى، وغير ذلك من الشروط<sup>(١)</sup>.

وفي ١٢ يناير ١٩٦٦، تمكن « إشكول » من الوصول إلى تشكيل إئتلاف حكومي ضم بجانب المabayi كلاً من: المفضل والمabayi والحزب الليبرالي المستقل وعمال الأغودا وقوائم عربية تابعة للمabayi.

#### جدول رقم (٣٣)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثالث عشر: يناير ١٩٦٦

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
قائمة المabayi وأحدوت هافودا	٣٦,٧	٤٥
المفضل	٨,٩	١١
المabayi	٦,٦	٨
الأحرار المستقلون	٣,٨	٥
بوعالي أغودا	١,٨	٢
قوائم عربية تابعة للمabayi	٣,٨	٤
	٦١,٦ %	٧٥

وقد عزز المفضل مكانته أثناء حكومة « إشكول » هذه، فقد استطاع زيادة الإعتمادات المالية المخصصة لهيئاته ومدارسه، كما أقرت الحكومة قراراً يمنع فتح جميع المؤسسات التجارية والصناعية أيام السبت، هذا بجانب حصول المفضل على ثلاثة مقاعد وزارية هي الشؤون الاجتماعية (بورغ)، والأديان (زيرح فير هفتيغ) والداخلية (حاييم موشيه شابيرو)<sup>(٢)</sup>. وقد علق

(١) جالينا نيكتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٨.

(٢) وقد جاء باقي التشكيل الوزاري على النحو التالي: وزراء المabayi وأحدوت هافودا: أشكول رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، آبا إيبان للخارجية، آلون للعمل، زلمان أورين للتربية والتعليم، حاييم غبانى للزراعة، إسرائيل غاليلي وزيراً بلا وزارة، موشيه كرميل للمواصلات، بنحاس سابير للمالية، حاييم تصادوق للتجارة والصناعة، شلوم شطريت للشرطة، يعقوب شمشون شابيرو للعدل، الياهو ساسون للبريد. أما من المabayi فقد عين مردخاي بنطوف وزيراً للإسكان، وإسرائيل برزيلي وزيراً للصحة. كما عين موشيه كول من الحزب الليبرالي المستقل وزيراً للسياحة والتنمية. انظر: - غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٧.

وزير العمل « آلون » - في صيف ١٩٦٦ - على نفوذ المتدينين بقوله: « بأن وزارة الشؤون الدينية في إسرائيل صارت دولة داخل الدولة »<sup>(١)</sup>.

وقد استمرت هذه الحكومة، حتى عشية الحرب التي شنتها « إسرائيل » على البلاد العربية عام ١٩٦٧، حين تحولت إلى حكومة إتحاد وطني لأول مرة في تاريخ البلاد، وذلك بإضمام كتلة غاحال وقائمة رافى إلى الإئتلاف.

#### جدول رقم (٣٤)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الرابع عشر (حكومة إتحاد وطني): ٥ يونيو ١٩٦٧

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
قائمة المabayi وأحدوت هافودا	٣٦,٧	٤٥
تكتل غاحال	٢١,٣	٢٦
المفضل	٨,٩	١١
رافى	٧,٩	١٠
المabayi	٦,٦	٨
الأحرار المستقلون	٣,٨	٥
بوعالي أغودا	١,٨	٢
قوائم عربية مرتبطة بالمabayi	٣,٨	٤
	٩١,٣ %	١١١

وقد نالت حكومة « إشكول »<sup>(٢)</sup> الوطنية الثقة في الكنيست في ٥ يونيو ١٩٦٧، إحتفظ وزراء المفضل بمناصبهم الوزارية السابقة.

وقد شكلت الحكومة الخامسة عشرة برئاسة « غولدا مائير »، ونالت ثقة الكنيست في ١٧ مارس ١٩٦٩، وذلك بعد وفاة « ليفى إشكول » في ٢٦ فبراير ١٩٦٩. وقد قامت الحكومة

(١) ورد هذا في:

- جالينا نيكتينا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٩.

(٢) وقد كان التشكيل الوزاري في الحكومة الرابعة عشرة: يونيو ٦٧ - مارس ١٩٦٩ على النحو التالي: وزراء المabayi وأحدوت هافودا: أشكول رئيساً للحكومة، آبا إيبان نائباً لرئيس الحكومة، يغال آلون نائباً لرئيس الحكومة، أورين وزيراً للتعليم، غبانى للزراعة، غاليلي وزيراً بلا وزارة، بنحاس سابير وزيراً بلا وزارة، يعقوب شمشون شابيرو للعدل، كرميل للمواصلات، زئيف شيف للمالية والتجارة والصناعة، ساسون للشرطة، إسرائيل يشعياهو للبريد، دايان للدفاع، ومن غاحال تم تعيين «بيغن» و«يوسف سابير» وزيرين بلا وزارة، كما عين يوسف الموغى من رافى وزيراً للعمل والإستيعاب، ومردخاي بنطوف وإسرائيل برزيلي من المabayi في وزارتي الإسكان والصحة، وموشيه كول من الحزب الليبرالي المستقل وزيراً للسياحة والتنمية، انظر:

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٧ - ٢٢٨.



الجديدة على نفس الأسس الإئتلافية للحكومة الرابعة عشرة، بخلاف خروج عمال الأغودا. وإقتصر التغيير في الحقائق الوزارية على تولي « يغال آلون » منصب وزير الإستهلاك بالإضافة إلى كونه نائباً لرئيسة الحكومة « مائير »، كما تسلم « ابا ايان » وزارة الخارجية. هذا، وقد حافظت الحكومة على تعهداتها السابقة بالحفاظ على الوضع الراهن في كل الإئتلافات الحكومية التي شكلت خلال فترة الكنيست السادس.

#### ٦- الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست السابع ١٩٦٩ - ١٩٧٣:

جرت إنتخابات الدورة السابعة للكنيست في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩، وبلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٧٥٨,٦٨٥) ناخباً، شارك منهم (١,٢٤٧,٩٨١) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٨١,٧٪. وقد صارت قائمة المabay وأحدوت هافودا بالإضافة إلى حزب المabay تعرف بإسم: «التجمع: المعراخ». وفيما يلي نتائج هذه الإنتخابات.

#### جدول رقم (٣٥)

#### نتائج إنتخابات الكنيست السابع : ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩

عدد أصحاب حق الإقتراع: ١,٧٥٨,٦٨٥			
عدد الأصوات التي شاركت في الإقتراع: ١,٢٤٧,٩٨١			
نسبة المشاركة: ٨١,٧٪			
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة في الإقتراع: ١٩			
عدد القوائم الإنتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم: ١٣			
إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
التجمع العمالي: المعراخ	٦٣٢,٠٣٥	٤٦,٢	٥٦ (+٣)
لائحة الدولة: رافى (القائمة الرسمية)*		٣,١	٤ (-٦)
المفدال	٤٢,٦٥٤	٩,٧	١٢ (+١)
أغودا	١٣٣,٢٣٨	٣,٢	٤ (صفر)
عمال أغودا		١,٨	٢ (صفر)
كتلة غاحال	٤٤,٠٠٢	٢١,٧	٢٦ (صفر)
الأحرار المستقلون	٢٤,٩٦٨	٣,٢	٤ (-١)
الوسط الحر (منشق من حيروت)	٢٩٦,٢٩٤	١,٢	٢ (+٢)
راكاح		٢,٨	٣ (صفر)
ماكى	٤٣,٩٣٣	١,٢	١ (صفر)
قائمة التعاون والإخاء (عربية/تابعة للمعراخ)	١٦,٣٩٣	١,٤	٢ (صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية/تابعة للمعراخ)	٣٨,٨٢٧	٢,١	٢ (صفر)
القوة الجديدة	١٥,٧١٢	١,٢	٢ (صفر)

(\*) ظهرت هذه القائمة نتيجة لإنشقاق «بن غوريون» عن المabay.

وقد قدّم المفدال عشية تشكيل « غولدا مائير » لحكومتها العديد من الطلبات، منها: منع برامج الإذاعة المرئية يوم السبت، وتعيين نائب وزير التعليم من المفدال، وقد رضخت « غولدا مائير » للطلبين على الرغم من إصدار المحكمة العليا قراراً يقضى بقانونية إستمرار البث المرئي في أيام السبت. وقد توصلت « مائير » بعد ذلك إلى إئتلاف حكومي مكون من المعراخ وغاحال والمفدال والحزب الليبرالي المستقل، ولم يشترك حزب عمال أغودا في هذا الإئتلاف حيث عاد إلى صفوف المعارضة من جديد وظل فيها حتى عام ١٩٧٧.

#### جدول رقم (٣٦)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي السادس عشر

(حكومة وحدة وطنية): ديسمبر ١٩٦٩

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
المعراخ	٤٦,٢	٥٦
غاحال	٢١,٧	٢٦
المفدال	٩,٧	١٢
الأحرار المستقلون	٣,٢	٤
قوائم عربية مرتبطة بالمعراخ	٣,٥	٤
	٨٤,٣٪	١٠٢

وقد حافظ حزب المفدال على مقاعده الوزارية الثلاثة في الحكومة السادسة عشرة (ديسمبر ٦٩ - مارس ١٩٧٠) حيث إحتل « بورغ » وزارة الشؤون الاجتماعية، « زيرح فير هفتيغ » وزارة الأديان، و « حايم موشيه شايبيرا » وزارة الداخلية<sup>(١)</sup>.

هذا ولم تستمر حكومة « غولدا مائير » تلك طويلاً، فبعد نحو أربعة أشهر إنقرض عقد الإئتلاف الوطني بخروج كتلة غاحال منه بسبب قبول الحكومة مبادرة « روجرز » الأمريكية<sup>(٢)</sup>. وبخروج غاحال صارت « غولدا مائير » ترأس حكومة إئتلاف مكونة من: المعراخ والمفدال

(١) وقد وزعت الحقائق الوزارية الأخرى على النحو التالي: من المعراخ: غولدا مائير رئيسة للحكومة، يغال آلون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتربية والتعليم، وآبا ايان وزيراً للخارجية، ويوسف الموغى للعمل، حايم غباتى للزراعة، يسرائيل غاليلي وزيراً بلا وزارة، وموشيه دايان وزيراً للدفاع وشلومو هليل للشرطة، بنحاس سايرر للمالية، وشمعون بيرير وزيراً بلا وزارة، ويعقوب شمشون شايبيرا للعدل، وزئيف شيف للإسكان. « يسرائيل برزلاي » و « فيكتور شمطوف » وزيران بلا وزارة. ومن غاحال صار « بيغن » وزيراً بلا وزارة، وآريه دولتشين وزيراً بلا وزارة، وعيزرا وايزمان وزيراً للمواصلات، وحايم لاندائو للتنمية، ويوسف سايرر للتجارة والصناعة واليبلغ ريمليت للبريد. ومن الأحرار المستقلين موشيه كول وزيراً للسياسة.

(٢) رفض « بيغن » هذه المبادرة حيث رأى هو وحزبه أن الأراضي التي إحتلت عام ١٩٦٧ هي أراضي تم تحريرها، وأنها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل الكبرى. انظر في شأن هذه الأزمة:

والأحرار المستقلين والقوائم العربية المرتبطة بالمعراخ، فأضحى دور المفدال في الائتلاف أكثر أهمية من ذي قبل، حيث أن خروجه منه قمين بأن يسقط الحكومة.

جدول رقم (٣٧)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الحكومة السابعة عشرة : مارس ١٩٧٠

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
المعراخ	٤٦,٢	٥٦
المفدال	٩,٧	١٢
الأحرار المستقلون	٣,٢	٤
القوائم العربية التابعة للمعراخ	٣,٥	٤
	٧٦,٦ %	٧٦

ولقد ظل التشكيل الوزاري - بعد خروج وزراء غاحال - كما هو، وتولى وزراء من المعراخ المقاعد التي كان يحتلها وزراء غاحال، حيث تولى « بيريز » وزارتي المواصلات والبريد و « غباتي » وزارة التنمية، و « حايم بارليف » وزارة التجارة والصناعة.

وبان فترة عمل هذه الحكومة، أثارت مسألة « من هو اليهودي ؟ » أكثر من مرة وكادت تطيح بالحكومة؛ ذلك أن المفدال كان يهدد بالانسحاب من الائتلاف إذا لم تتم الإستجابة لمطالبه، فهذه المسألة هي الأمر الوحيد الذي لا يمكن للمفدال - ولا لأي حزب ديني آخر - أن يتهاون بشأنها. وقد قدمت « غولدا مائير » مشروع قانون إلى الكنيست يحدد اليهودي بأنه الشخص الذي ولد لأم يهودية أو تحول إلى اليهودية، وذلك دون أن تحدد الطريقة التي يتم بها التحويل. وقد كان هدف « مائير » من ذلك إرضاء المفدال - ولو جزئياً - من جهة، وعدم إغضب يهود « الشتات » في الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق، حيث ينتشر المذهب الإصلاحي والمحافظة من جهة أخرى. غير أن هذا التعديل لم يمه المسألة<sup>(١)</sup>، بل إن « مائير » أقدمت على طرد نائب وزير التربية والتعليم : عضو المفدال « أفنير شاكي » حينما إنتهك نظام المسؤولية الجماعية وصوت لصالح إقتراح يقصر عملية التحول إلى اليهودية على الحاخامات الأرثوذكس فقط، وذلك في ٢٦ يناير ١٩٧٢<sup>(٢)</sup>.

كما أثارت في هذه الفترة أيضاً مسألة السيدة الأمريكية التي تحولت إلى اليهودية على يد حاخام إصلاحي في « إسرائيل »، الأمر الذي أثار حفيظة وغضب حزب المفدال، وهدد معه

(١) انظر في تفاصيل هذا التعديل ص : ٤٢٢ - ٤٢٥.

(٢) انظر :

- عبد العزيز شادي، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٦. وتجدر الإشارة إلى أننا سنعرض لاحقاً - بإذن الله - بالتفصيل لمسألة « من هو اليهودي ؟ ».

بالانسحاب من الائتلاف. وقد تمت تسوية هذا الأمر بإعادة تهويد السيدة على الطريقة الأرثوذكسية. كما هددت « غولدا مائير » بالإستقالة إذا أقدم نواب حزب الأحرار على تقديم مشروع قانون للكنيست يسمح بالزواج المدني<sup>(١)</sup>.

وبالإجمال يمكن القول أن حزب المفدال حقق مكاسب كبيرة خلال فترة حكم « مائير »، كما كان زعيمه « موشيه حايم شايبيرا » من المقربين لهذه الأخيرة، حيث كان عضواً في الدائرة المقربة منها والتي كانت تسمى بـ « مطبخ مائير »، والتي يتم فيها صنع القرار السياسي. وكانت هذه الدائرة تضم أيضاً « بنحاس ساير »، و « موشيه دايان »، و « اسحق رابين » (سفير إسرائيل في الولايات المتحدة آنذاك)، و « غليلي »، و « شمعون شايبيرا »، و « يغال آلون »، و « أبا إيبان »، و « زئيف شيف »، و « سيمحا دينتس » (مدير مكتب « مائير » ثم سفير إسرائيل في الولايات المتحدة). وبرغم أن « اسحق روفائيل » قد حل محل « شايبيرا » بعد موت هذا الأخير، فإنه لم يكن مطلعاً كمسلفه على أسرار تلك الدائرة بالكامل<sup>(٢)</sup>.

٧- الإئتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الثامن : ١٩٧٣ - ١٩٧٧ :

جرت إنتخابات الكنيست الثامن في ٣٠ أكتوبر من عام ١٩٧٣، وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٠٣٧,٤٧٨) ناخباً، شارك منهم (١,٦٠١,٠٩٨) ناخباً، أي بنسبة مشاركة ٧٨,٦ %. وقد أسفرت هذه الإنتخابات عن النتائج التالية:

(١) عبد العزيز شادي، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) عبد القادر ياسين، القرار السياسي الإسرائيلي (إبان حكم مائير) مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٣٧)، سبتمبر ١٩٧٤، ص : ١١٨ - ١٢١.

جدول رقم (٣٨)  
نتائج إنتخابات الكنيست الثامن : ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣

عدد أصحاب حق الاقتراع:	٢,٠٣٧,٤٧٨
عدد الأصوات التي شاركت في الاقتراع:	١,٦٠١,٠٩٨
نسبة المشاركة:	٧٨,٦
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة في الاقتراع:	٢١
عدد القوائم الإنتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم :	١٠

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
المعراخ	٦٢١,١٨٣	٣٩,٦	٥١ (٥-)
حركة حقوق المواطن (رائس)	٣٥,٠٢٣	٢,٢	٣ (٣+)
المفدال	١٣٠,٣٤٩	٨,٣	١٠ (٢-)
جبهة التوراة الموحدة	٦٠,٠١٢	٣,٨	٥ (١-)
حزب الليكود	٤٧٣,٣٣٩	٣٠,٢	٣٩ (٧+)
الأحرار المستقلون	٥٦,٥٦٠	٣,٦	٤ (٤-)
راكاح	٥٣,٣٥٣	٣,٤	٤ (١+)
قائمة موكيد	٢٢,١٤٧	١,٤	١ (١-)
قائمة التقدم والتطوير (عربية/تابعة للمعراخ)	٢٢,٦٠٤	١,٥	٢ (٢-)
القائمة العربية للبدو والقرى	١٦,٤٠٨	١,٠	١ (١+)

جاءت هذه الإنتخابات في أعقاب حرب ١٩٧٣، وفيها خسر المعراخ خمسة مقاعد برلمانية، مقابل حصول تكتل اليمين « الليكود » على سبعة مقاعد إضافية. أما الأحزاب الدينية فقد خسرت - في الإجمال - ثلاثة مقاعد (إثنان من المفدال وواحد من حزبي أغودا: جبهة التوراه الموحدة). وقد كان سبب تضائل قوة الأحزاب الدينية هو إلتجاه أصوات أعداد كبيرة من ناخبي هذه الأحزاب في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة وفي الجيش لصالح تكتل اليمين الجديد « الليكود »<sup>(١)</sup>، حيث هبطت نسبة الأصوات التي ذهبت للأحزاب الدينية - مجتمعة - من ١٦,٢ % من إجمالي الأصوات الصحيحة في إنتخابات عام ١٩٦٩ إلى ١١,٨ % عام ١٩٧٣<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في هذا الموضوع :

- Schiff, G.; Op. cit., P. : 128 - 129.

(٢) انظر الجدول رقم (١٨) في المبحث السابق من هذا الفصل.

وعلى الرغم من هذه الخسارة العددية، فإن قدرة الأحزاب الدينية - وخاصة حزب المفدال - على المساومة والإبتزاز تعززت وتعاضمت؛ وذلك بسبب تراجع القوة البرلمانية للمعراخ، وتزايد ثقل الليكود في الكنيست، لذا فقد حدد حزب المفدال شروطاً ثلاثة للإندماج إلى إئتلاف مع المعراخ هي: تعديل قانون العودة بحيث يتم قصر عملية التحول إلى اليهودية على المذهب الأرثوذكسي - الدعوة إلى إنتخابات عامة في حالة الوصول إلى إتفاق مع الدول العربية يتم بموجبه التنازل عن أراضي في الضفة الغربية - ضم « الليكود » إلى الحكومة. ولما كانت شروط المفدال تلك تغضب حلفاء المعراخ في الداخل، والجاليات اليهودية في الخارج، فقد هددت « مائير » بالإئتلاف مع الأحرار المستقلين ورائس وإستبعاد المفدال. وقد تراجع المفدال عن مطلبه الأول والثالث، وإنضم إلى الإئتلاف الذي شكل من تحالف المفدال والأحرار وقوائم عربية صغيرة مع المعراخ<sup>(١)</sup>. ولعل في تنازل المفدال وقبوله الدخول في الإئتلاف ما يؤكد على حقيقة هامة تحكم - ولا تزال - سلوك الأحزاب الدينية - بصفة عامة - في الحياة السياسية في « إسرائيل » ألا وهي أن حرص هذه الأحزاب على ثوابتها الأيديولوجية ليس بقدر حرصها على تدفق الإعتمادات المالية على مؤسساتها ومدارسها، فالإعتمادات المالية هي عصب حياة هذه الأحزاب، وهذا ما فهمه وأدركه جيداً قادة الماباي ثم المعراخ، وما يفهمه ويدركه قادة حزبي العمل والليكود اليوم.

جدول رقم (٣٩)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثامن عشر : مارس ١٩٧٤

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
المعراخ	٣٩,٦	٥١
المفدال	٨,٣	١٠
الأحرار المستقلون	٣,٦	٤
القوائم العربية المرتبطة بالمعراخ	٣,٣	٣
	٥٤,٨ %	٦٨

حازت الحكومة الثامنة عشرة (مارس ٧٤ - يونيو ١٩٧٤) ثقة الكنيست في ١٠ مارس ١٩٧٤، وحصل المفدال فيها على مقعدين وزاريين هما: وزارة الداخلية (بورغ)، ووزارة الشؤون الاجتماعية (ميخائيل حزانى)، كما حصل على منصبى رئيس لجنة الدستور والقضاء، ونائب

(١) انظر :

- عبد العزيز شادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩ - ٤٠.

- Schiff, G.; Op., cit., P. : 130.



رئيس الكنيست، وقد تعهدت الحكومة الجديدة بالحفاظ على الوضع الراهن وعدم المساس به (١).

ونتيجة لما جاء في تقرير لجنة « اغرانات » بشأن التحقيق في نتائج حرب أكتوبر من توجيه تهمة التقصير للحكومة، إستقالت « غولدا مائير » وتولى « اسحق رابين » مهمة تشكيل الوزارة الجديدة. ولما عرض المفدال نفس شروطه الثلاثة السابقة رفض « رابين » ذلك، وشكل إئتلافاً ضيقاً من تحالف راتس والأحرار المستقلين وقوائم عربية صغيرة تابعة للمعراخ. ونالت هذه الحكومة ثقة الكنيست في ٣ يونيو ١٩٧٤.

جدول رقم (٤٠)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي التاسع عشر : يونيو ١٩٧٤

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
المعراخ	٣٩,٦	٥١
الأحرار المستقلون	٣,٦	٤
حركة حقوق المواطن: راتس	٢,٢	٣
قوائم عربية تابعة للمعراخ	٣,٣	٣
	٤٨,٧ %	٦١

وفي إطار عمليات المساومة والإبتزاز المتبادلة - دوماً - بين المعراخ وبين الأحزاب الدينية - وخاصة المفدال - وعد « رابين » راتس بتمرير مشروع قانون يبيح الزواج المدني دون اللجوء إلى الحاخامية الرئيسية مهدداً بذلك ثوابت الأحزاب الدينية كلها، ومذكراً إياها بأنه لا يزال أكبر الأحزاب، وأنه قادر على تمرير هكذا قانون بأغلبية (٦١) صوتاً. لقد أراد « رابين » من ذلك توسيع نطاق الإئتلاف الحاكم والتخلص من إبتزاز كل الشركاء الصغار، فوجود المفدال خارج الإئتلاف معناه أن قدرة أى شريك آخر على الإبتزاز والمناورة كبيرة جداً. وقد كان رد فعل الإئتلاف - سريعاً - إذ إجتمعت لجنته المركزية في ١٤ أكتوبر ١٩٧٤، وقررت بأغلبية (٣٠١) صوتاً ضد (١٩٣) صوتاً الانضمام إلى إئتلاف « رابين » بعد أن أرفق هذا الأخير نصاً إضافياً

(١) وقد توزعت بقية المقاعد الوزارية على النحو التالي : من المعراخ : مائير رئيسة للحكومة، آلون نائبة لرئيسة الحكومة ووزيراً للتربية والتعليم، آبا إيمان للخارجية، أهرون أوزين للاتصال، بارليف للتجارة والصناعة والتنمية، غباي للزراعة، دايان للدفاع، هيلل للشرطة، أهرون ياريف للمواصلات، بنحاس ساير للمالية، بيريز للإعلام، حاييم تصادوق للأديان، إسرائيل غاليلى وزيراً بلا وزارة. ومن الأحرار المستقلين : غدعون هاويزنر وزيراً بلا وزارة. انظر : - غازي السعدى، الأحزاب والحكم، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣١.

إلى إتفاق الإئتلاف يقضى بأنه سيشكل لجنة وزارية لمناقشة قانون العودة (١). وقد انسحب راتس نتيجة لهذا الإتفاق فتنشكل الإئتلاف المكون للحكومة العشرين من تحالف المفدال والأحرار والقوائم العربية المتحالفة مع المعراخ.

جدول رقم (٤١)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف العشرين : أكتوبر ١٩٧٤

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
المعراخ	٣٩,٦	٥١
المفدال	٨,٣	١٠
الأحرار المستقلون	٣,٦	٤
قوائم عربية متحالفة مع المعراخ	٣,٣	٣
	٥٤,٨ %	٦٨

وقد حصلت الحكومة العشرون (أكتوبر ٧٤ - يونيو ١٩٧٧) على ثقة الكنيست في أكتوبر ١٩٧٤، وحصل المفدال فيها على ثلاثة مقاعد وزارية هي : الداخلية (بورغ)، الشؤون الاجتماعية (ميخائيل حزاني)، الأديان (اسحق روفائيل) (٢).

ولقد ظل إئتلاف رابين قائماً حتى إنهار على يد حزب المفدال في نهاية عام ١٩٧٦، حيث قدمت الجبهة التوراتية الموحدة (حزباً أغودا) إقتراحاً للكنيست بسحب الثقة من الحكومة بسبب إنتهاكها حرمة يوم السبت بعدما أصرت على إستقبال ثلاث طائرات أمريكية الصنع في أحد المطارات ليل الجمعة / السبت، وعودة الذين إستقبلوها بسياراتهم إلى منازلهم. وقد صوت وزيران من المفدال وجميع نواب المفدال في الكنيست إلى جانب هذا الإقتراح. وتبعاً لحق رئيس الحكومة في طرد الوزراء الذين لا يلتزمون بالمسؤولية الجماعية للحكومة، فقد أقدم « رابين » على طرد جميع أعضاء المفدال في الوزارة في ١٩ ديسمبر ١٩٧٦م، وقدم إستقالته في اليوم (١) انظر :

- عبد العزيز شادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٣.

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 424, 502.

(٢) هذا، وقد وزعت بقية الحقائب الوزارية على النحو التالي : من المعراخ : إسحاق رابين رئيساً للحكومة ووزيراً للإتصال، آلون نائبة لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، أهرون أوزين للزراعة، حاييم بارليف للتجارة والصناعة والتنمية، موشيه برعام للعمل، إسرائيل غاليلى وزيراً بلا وزارة، هيلل للشرطة، أهرون يدلين للتربية والتعليم، غاد يعقوبى للمواصلات، أهرون ياريف للإعلام، إبراهيم عوفر للإسكان، بيريز للدفاع، حاييم تصادوق للعدل، يهوشع رينوفتش للمالية، فيكتور شمطوف للصحة. ومن الأحرار المستقلين تولى موشيه كول وزارة السياحة، وصار غدعون هاويزنر وزيراً بلا وزارة. وخلال عمل الحكومة إستقال أهرون ياريف، وعين أهرون أوزين وزيراً للإتصال، كما تولى حزاني وحل محله زفولون هامر من المفدال. انظر : - غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٠.

التالي، ودعا إلى إنتخابات مبكرة. وقد إستمرت حكومته كحكومة أقلية مؤقتة (٥٨ صوت) حتى موعد الإنتخابات، كما كان هناك سبب آخر لإستقالة « رابين »، حيث كشفت الصحف الإسرائيلية عن إحتفاظه - وزوجته - بحساب مصرفي مشترك في أحد المصارف الأمريكية، الأمر الذي يعرجه القانون الإسرائيلي<sup>(١)</sup>. وبإنهاء هذه الحكومة إنتهت الشراكة التاريخية بين حزبي الماباي والمفدال وبدأت مرحلة جديدة من عمر الأحزاب الدينية في الحياة السياسية في «إسرائيل».

وتجدر الإشارة - في هذا الصدد - إلى الأسباب التي كانت من وراء إمتناع حزب أغودات إسرائيل عن الإشتراك في الإئتلافات الحكومية خلال هذه المرحلة، فقد إتسم سلوك حزب أغودات إسرائيل بالإمتناع عن المشاركة في الإئتلافات الحكومية منذ إنسحابه عام ١٩٥٢ من الحكومة الثالثة وحتى نهاية هذه المرحلة. لقد كان لزاماً على حزبي أغودا - رغم عدم إعترافهما بالصهيونية وبالدولة - أن يشاركا في الحكومة المؤقتة ثم في الحكومات الثلاثة الأولى بعد نضوب مراكز الدعم المالي والبشري التابع لهما في أوروبا. ولما وجدا أن في إمكانهما ضمان تدفق الدعم المالي من جهة، وإحترام التقاليد والتعاليم الدينية من جهة أخرى دون مشاركة منهما في الإئتلافات الوزارية إمتنعا عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

إن إصرار حزب أغودا على قيام دولة يهودية تحكمها التوراه وإعتباره أن دولة «إسرائيل» الحالية ما هي إلا خروج عن اليهودية وكفر بها قد جعله ينحزل عن الدولة ومؤسساتها ونظمها<sup>(٣)</sup>. ولأجل هذا فقد أصدر مجلس كبار علماء التوراه التابع لحزب أغودات إسرائيل فتوى تحرم مشاركة أعضاء الحزب في الحكم وشغل المناصب الوزارية<sup>(٤)</sup>. وقد قدر قادة أغودا أن بقاء حزبهم في المعارضة سيدفع المفدال إلى الحفاظ على القيم والمصالح الدينية ويضمن تدفق

(١) انظر في ذلك :

- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٥.

- عبدالعزيز شادي، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٤.

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 502.

- Beilin, Y.; Op. cit., P. : 82.

- Shilhav, Y., Op. cit., P. : 183.

(٢)

(٣) وقد رأى زعيم حزب بوعالي أغودا « الحاخام كالمان كهانا » أن ثمة تعارضاً بين الديمقراطية - التي يراها مطبقة في الدولة - وبين اليهودية، يقول كهانا : « إن الغرب الليبرالي يتحدث عن سلطة الأغلبية في حين تتحدث اليهودية عن الحقيقة المقدسة التي لا تتغير والتي لا تتعرض لصندوق الإنتخابات وخطأ الأغلبية، كما يتحدث الغرب عن المساواة التامة بين الناس بينما اليهودية تتحدث عن المكانة الروحية لشعب الله المختار إزاء العالم بأكمله والعلاقة الخاصة بينه وبين رب إسرائيل ». ورد في :

- Lieberman, C.; Op. cit., P. : 273.

- Shilhav, Y.; Loc. cit.

(٤)

الإعتمادات المالية إلى الأحزاب والهيئات الدينية أكثر من وجوده في الحكم<sup>(١)</sup>، وهذا يعني أن ثمة تكاملاً بين دور كل حزب والآخر، ولعل تضامن الحزبين في أزمة الطائرات عام ١٩٧٤ خير دليل على ذلك.

وبجانب كل ما سبق فإن قوة حزب أغودا البرلمانية المتواضعة (٤ مقاعد في المتوسط) حالت دون شغله الدور الذي قام به المفدال طوال هذه الفترة (١٩٥١ - ١٩٧٧). ولما كان حزب الماباي (ثم المعراخ) يسعى دوماً إلى تشكيل إئتلافات حكومية واسعة لكي يتجنب إبتزاز الأحزاب الصغيرة، فإنه لم يهتم بمشاركة حزب كحزب أغودا، الذي تتسم مطالبه بصدد الشؤون الدينية - فوق ذلك - بالتشدد.

### وجملة القول بشأن دور الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٧٧ :

- أنه، وكما كان الأمر خلال المرحلة الأولى، لم يستطع أي حزب من الأحزاب السياسية - المشاركة في الدورات الإنتخابية المختلفة - أن يحصل على أغلبية مطلقة، ومن هنا فلم يتمكن أي حزب من تكوين الحكومة بمفرده. كما أنه لم يكن بالإمكان تكوين أية حكومة بدون أكبر الأحزاب (الماباي ثم المعراخ). هذا بجانب أن الصراع وعدم الإستقرار داخل قيادة الماباي، كان له تأثيره الكبير على حياة الحكومات الإئتلافية، حيث عانت جل الحكومات التي شكلها « بن غوريون » و « ليفي اشكول » من إحتدام الصراع داخل قيادة الماباي، وسقطت الحكومتان الرابعة والحادية عشرة بعد تصاعد الخلافات بين قادة الماباي، وإستقالة رئيس الوزراء ( « بن غوريون » و « إشكول » على التوالي).

- إن حزب المفدال شكل الحليف الرئيسي والمؤيد الأمين لحزب الماباي طوال جل سنوات هذه المرحلة، كما شارك حزب بوعالي أغودا مشاركة محدودة، في حين جُل حزب أغودا خارج كل الإئتلافات الحكومية. وقد بدأ التحالف التاريخي بين حزبي المزراحي (ثم المفدال) وحزب الماباي منذ الحكومة الرابعة، حين وقف المزراحي بجوار الماباي في الأزمة التي أثارها الصهيونيون العموميون حول رفع العلم العمالي... ومسألة « كاستنر »، ثم في الأزمات التي أثيرت بسبب العلاقات مع ألمانيا الغربية.

(١) انظر في هذا :

- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٨.

- جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٩١.

- Lieberman, C.; Op. cit., P. : 275 - 276.

- Shilhav, Y., Loc. cit.

- إن مطالب الأحزاب الدينية قاطبة ظلت تدور حول ذات النوعين من المطالب (تعديل قانون « من هو اليهودى ؟ » ، ومراعاة القيم والتقاليد اليهودية وضمان تدفق المساعدات المالية) ، كما ظلت هذه الأحزاب على إستعداد للتنازل عن ثوابتها الأيديولوجية التى تتصل بالنوع الثانى من المطالب مقابل بقاءها فى الإئتلافات الحكومية ، وحصولها على الدعم المالى المخصص لها . أما التنازل عن المطلب الأول فدونه الإنسحاب من الحكومة ، وهذا ما حدث حينما إنسحب المفدال من الحكومة الثامنة بعدما إقتربت هذه الأخيرة من مسألة « من هو اليهودى ؟ » . وهذه هى الأزمة الوحيدة التى أثارها حزب المفدال طوال هذه المرحلة .

- أما حزب أغودات إسرائيل ، فقد أثر عدم المشاركة فى الإئتلافات الحكومية التى شكلت خلال هذه المرحلة بعد أن أفتى مجلس كبار علماء التوراة بتحريم شغل المناصب الوزارية . لقد قدر قادة الحزب أنه بالإمكان الحصول على الدعم المالى الحكومى واحترام التقاليد والقيم الدينية دون مشاركة الحزب فى الإئتلافات الحكومية ، وخاصة أن قوة الحزب البرلمانية لم تؤهله للعب الدور الذى يقوم به المفدال . هذا بجانب أن حزب أغودا مثل - دوماً - السند الأيديولوجى لحزب المفدال ، وقد أثبتت أزمة الطائرات عام ١٩٧٤ ذلك .

- إن قادة الماباى (ثم المعراخ) رفضوا - دوماً - تبنى مواقف محددة وواضحة فى برامجهم الإئتلافية ، وذلك لأجل إرضاء أحزاب اليسار وأحزاب اليمين والأحزاب الدينية . ولهذا كانت جل الحكومات الإئتلافية تجمع بين حزب يسارى ، وحزب دينى ، وحزب يمينى بجانب الماباى . إنها سياسة « فرق تسد » التى كان يتبعها قادة الماباى للحيلولة دون ظهور تآلف من الأحزاب اليمينية والدينية . هذا بجانب أن برامج الإئتلافات الحكومية غير المحددة كفيلاً بتقليل حجم التنازلات التى تقدم للشركاء فى الإئتلاف ، فالتنازلات التى يحصل عليها الشركاء الصغار فى الإئتلاف كانت تصدر بمرسوم إدارى من الوزارة ولم تكن تلزم رئيس الوزراء إلا لغرض الإئتلاف فقط ، بل وكان يمكن التراجع عنها فى أى وقت . وهذا ما إتبعه قادة الماباى دوماً مع كافة شركائهم فى الإئتلافات ، ومنهم بطبيعة الحال الأحزاب الدينية .

- إستطاعت الأحزاب الدينية (سواء المشاركة منها فى الإئتلافات الحكومية أو الممتنعة) تحقيق العديد من المكاسب خلال هذه الفترة ، والتى منها : الحيلولة دون إعطاء صلاحيات للباحثين الإصلاحيين والمحافظين فى مسألة « من هو اليهودى ؟ » ، وضمان تدفق وتعزيز الدعم المالى الحكومى للمؤسسات والمدارس الدينية (الصهيونية والحريدية) ، والحفاظ على إقامة الشعائر والحد من برامج الإذاعة المرئية أيام السبت ، والحصول على بعض المناصب الكبرى فى الدولة (ثلاثة مقاعد وزارية فى المتوسط ، ونائب رئيس الكنيست ، ونائب وزير التعليم ...) ، هذا إلى جانب تأكيد كل الإتفاقيات الإئتلافية على الحفاظ على الوضع الراهن - فى الشؤون الدينية - وعدم المساس به

جدول رقم (٤٢)  
أهمية الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلافات الحكومية  
فى الفترة من ٥١ حتى ١٩٧٧

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الإئتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية فى الإئتلاف	الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلاف	هل إنسحاب الأحزاب الدينية يؤدى إلى سقوط الحكومة ؟
٢	٤	ديسمبر ٥٢ - يناير ١٩٥٤	٨٤	١٠	حزب المزراحي	لا
	٥	يناير ٥٤ - يونيو ١٩٥٥	٨٤	١٠	حزب المزراحي	لا
	٦	يونيو ٥٥ - نوفمبر ١٩٥٥	٦٤	١٠	حزب المزراحي	مؤقتة
٣	٧	نوفمبر ٥٥ - نوفمبر ١٩٥٧	٨٠	١١	حزب المزراحي	لا
	٨	نوفمبر ٥٧ - ديسمبر ١٩٥٩	٨٠	١١	حزب المزراحي	لا
٤	٩	ديسمبر ٥٩ - نوفمبر ١٩٦١	٨١	١٢	المفدال + بوغالى أغودا	لا
٥	١٠	نوفمبر ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٣	٦٨	١٤	المفدال + بوغالى أغودا	نعم
	١١	يونيو ١٩٦٣ - ديسمبر ١٩٦٤	٦٨	١٤	المفدال + بوغالى أغودا	نعم
	١٢	ديسمبر ٦٤ - يناير ١٩٦٦	٦٨	١٤	المفدال + بوغالى أغودا	نعم
٦	١٣	يناير ٦٦ - يونيو ١٩٦٧	٧٥	١٣	المفدال + بوغالى أغودا	لا
	١٤	يونيو ٦٧ - مارس ١٩٦٩	١١١	١٣	المفدال + بوغالى أغودا	لا
	١٥	مارس ٦٩ - ديسمبر ١٩٦٩	١١١	١٣	المفدال + بوغالى أغودا	لا
٧	١٦	ديسمبر ٦٩ - مارس ١٩٧٠	١٠٢	١٢	المفدال	لا
	١٧	مارس ٧٠ - مارس ١٩٧٤	٧٦	١٢	المفدال	لا
٨	١٨	مارس ٧٤ - يونيو ١٩٧٤	٦٨	١٠	المفدال	نعم
	١٩	يونيو ٧٤ - أكتوبر ١٩٧٤	٦١	-	-	-
	٢٠	أكتوبر ٧٤ - يونيو ١٩٧٧	٦٨	١٠	المفدال	نعم



- إن مشاركة المفدال في جل هذه الحكومات الائتلافية لم يكن شرطاً لازماً لبقاء واستمرار هذه الحكومات كما كان الأمر في الائتلافات الثلاثة الأولى، ففي خمس حكومات فقط - من جملة خمس عشرة حكومة هي عدد الحكومات التي شكلت في هذه المرحلة - كان وجود المفدال شرطاً لازماً لبقائها، وقد سقطت الحكومة العشرون نتيجة لتصويت المفدال إلى جانب إقتراح حزب أغودا بسحب الثقة من حكومة « رابين » عام ١٩٧٤، وفيما عدا ذلك فلم يكن في إمكان المفدال إسقاط أية حكومة. وعلى الرغم من ذلك فقد حافظ المفدال على بقاءه داخل الائتلافات الحكومية في جل سنوات هذه المرحلة بغية تحقيق مطالبه...، كما حرص الماباي على تحالفه مع المفدال لإرضاء للمتدينين من جهة، وضمناً لإضفاء الشرعية على قيم ومؤسسات « دولة علمانية » إتخذت من الدين ركيزة « لوحدها القومية » من جهة أخرى. هذا بجانب أن الأحزاب الدينية كانت دوماً الأرخص ثمناً مقارنة بغيرها من الأحزاب السياسية. والجدول رقم (٤٢) يوضح دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية التي شكلت خلال تلك المرحلة<sup>(١)</sup>.

#### المرحلة الثالثة: دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية في الفترة من ٧٧ - ١٩٩٥ م: (مرحلة تبدل التحالفات: المفدال وأغودا وشاس مع الليكود ثم شاس مع العمل)

شهدت هذه المرحلة إجراء خمس دورات إنتخابية في أعوام ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٢ م، وتشكيل تسع حكومات إئتلافية منها حكومتا وحدة وطنية. وقد شاركت الأحزاب الدينية الصهيونية في الحكومات من الحادية والعشرين حتى السابعة والعشرين، كما شارك حزب أغودات إسرائيل في جل الحكومات الإئتلافية، وإمتنع عن المشاركة في حكومتى الوحدة الوطنية. أما حزب شاس - الذي ظهر عام ١٩٨٤ - فقد شارك في كل الحكومات الإئتلافية الضيقة والموسعة التي شكلت منذ ذلك الحين. وفيما يلي نعرض للإئتلافات الحكومية التي شكلت خلال هذه المرحلة، ودور الأحزاب الدينية في تكوينها.

#### ١- الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست التاسع ٧٧ - ١٩٨١ م:

جرت إنتخابات الكنيست التاسع في ١٧ مايو ١٩٧٧، وحيث بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٢٣٦,٤٩٣) ناخباً، صوّت منهم (١,٧٧١,٧٢٦) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٧٩,٢٪. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية<sup>(٢)</sup>:

(١) سبق لنا تناول دور الدولة في استغلال الدين في إضفاء الشرعية على قيمها ومؤسساتها وذلك في الفصل الثالث من هذا الباب.  
(٢) افتتح الكنيست التاسع في ١٣ يونيو ١٩٧٧، وانتخب عضو الكنيست من الليكود «اسحق شامير» رئيساً له.

#### جدول رقم (٤٣)

نتائج إنتخابات الكنيست التاسع: ١٧ مايو ١٩٧٧ م

٢,٢٣٦,٤٩٣	عدد أصحاب حق الاقتراع:
١,٧٧١,٧٢٦	عدد الأصوات التي شاركت في الاقتراع:
٧٩,٢	نسبة المشاركة:
٢٢	عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الاقتراع:
١٣	عدد القوائم الانتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم :

عدد المقاعد	النسبة %	عدد الأصوات	إسم القائمة أو الحزب
(١٩-)٣٢	٢٤,٦	٤٣٠,٠٢٣	المعراخ
(١٥+)١٥	١١,٦	٢٠٢,٢٦٥	الحركة الديمقراطية للتغيير: داش
(٢-)١	١,٢	٢٠,٦٢١	راتس
(٢+)٢	١,٦	٢٧,٢٨١	جبهة السلام والمساواة: شيلي
(٤+)٤٣	٣٣,٤	٥٨٣,٠٧٥	حزب الليكود
(٢+)٢	١,٩	٣٣,٩٤٧	حركة شالوم تسيون (آريل شارون)
(٣-)١	١,٢	٢١,٢٧٧	الحزب الليبرالي المستقل
(١+)١	٢,-	٣٥,٠٤٩	قائمة بلاطو شارون
(٢+)١٢	٩,٢	١٦٠,٧٨٧	المفدال
٤ { (صفر)	٣,٤	٥٨,٦٢٥	أغودا
١	١,٤	٢٣,٩٥٦	بوعالي أغودا
(١+)٥	٤,٦	٧٩,٧٣٣	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: حداث
(٢-)١	١,٤	٢٤,١٨٥	القائمة العربية الموحدة

وغنى عن البيان أن هذه النتائج مثلت تحولاً بارزاً في مسار دورات الكنيست الإسرائيلي، فلأول مرة يحتل حزب يميني المركز الأول متفوقاً في ذلك على حزب المعراخ، الذي ظل وسلفه الماباي، منذ عام ١٩٣٥ مسيطراً على قيادة الحركة الصهيونية ثم الدولة. وعلى الرغم من الزيادة التي حققها الليكود في عدد المقاعد في الكنيست إلا أن نتائج الإنتخابات لا تدل - من الناحية العملية - على تزايد كبير وحقيقى في قوة الليكود بقدر ما تدل على هزيمة منكرة لحزب المعراخ. لقد حقق حزب الليكود زيادة قدرها أربعة مقاعد، ولكن في المقابل خسر المعراخ (١٩) مقعداً مقارنة بنتائج الكنيست الثامن، وهذا ما دفع بالليكود إلى المركز الأول. وهنا تثار

التساؤلات التالية: ما الذى طرأ على صفوف المعراخ حتى يفقد كل هذه المقاعد؟ وما الذى إستجد داخل الليكود فى المقابل؟ وما موقف حزب المفدال، والأحزاب الدينية عموماً، من كل هذا؟. ذلك ما سوف نجيب عليه - بإذن الله - فى السطور التالية قبل أن نقف على دور الأحزاب الدينية فى تكوين الإئتلافين الحكوميين اللذين شكلا إبان فترة الكنيست التاسع.

فيما يتصل بالمعراخ، فقد تراكمت عدة عوامل منذ منتصف الستينيات وحتى عام ١٩٧٧ أدت إلى فقدان الحزب تأييد الكثير من ناخبيه وبالتالي ضعف قوته البرلمانية وزيادة قوة اليمين المعارض. ويمكننا تصور هذه العوامل على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

- فقدان المعراخ قيادته التاريخية (شاريت، بن غوريون، إتشكول) ومجيء مجموعة جديدة من القادة (رابين، بيريز، آلون) ينعدم التضامن بينهم، وينقصهم الوزن التاريخي الذى كان لأسلافهم، حيث جاءت قائمة الحزب لإنتخابات ١٩٧٧ - برئاسة شيمون بيريز بعد إستقالة رابين - بمجموعة من القادة الشباب ومستثنية عدة شخصيات بارزة<sup>(٢)</sup>. كما لم تضم القائمة أكاديميين أو خبراء فى القانون أو الاقتصاد أو الاجتماع. وقد كان هدف قادة الحزب من ذلك إرضاء كافة مراكز القوى داخل الحزب.

- تورط العديد من قادة ونشطاء الحزب فى قضايا الفساد وخاصة بعد عام ١٩٦٧ وهو أمر لم يكن يخص المعراخ وحده، غير أنه نسب إليه بسبب تفجر قضايا الفساد إبان فترة حكمه من ناحية، ولكون أكثر مظاهر الفساد إثارة حدثت بين صفوفه وذلك حال إتهام «أشر يادين»

(١) انظر فى ذلك المراجع التالية :

- صبرى جريس؛ نتائج الانتخابات الإسرائيلية : المأزق والتحدى (مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٦٧)، يونيو ١٩٧٧م، ص: ٨ - ٩.

- حنا شاهين؛ الانتخابات الإسرائيلية : انتصار اليمين (مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٦٧)، يونيو ١٩٧٧م، ص: ٢٣٨ - ٢٣٩.

- Eisenstadt, S.; Jewish Civilization..., Op. cit., P. : 206 - 207.

- Perez, D.; The Earthquake - Israel's Ninth Knesset Elections (The Middle East Journal, Vo. : 31, No. : 3, Summer 1977), P. : 252, 255 - 256.

- Aronoff, M.; The Decline of the Israeli Labor Party causes and significance in : Penniaman, H. (ed.); Israel At the Polls : The Knesset elections of 1977 (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., 1979), P. : 141 - 145.

- إبراهيم وولفنزون، أسباب الانقلاب السياسى عام ١٩٧٧ فى دافار بتاريخ ١٦ و ١٧ / مايو ١٩٧٨ فى : نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثامنة، التقرير الخامس، يوليو ١٩٧٨، ص: ٤١٥ - ٤١٧.

(٢) كان إبعاد هذه الشخصيات نتيجة تركيب قائمة الحزب على أساس قانون التناوب الذى أقره مؤتمر الحزب والذى بموجبه لا يحق لأى عضو كنيست من الحزب خدم مرتين متتاليتين أو أكثر فى الكنيست أن يرشح ضمن قائمة الحزب للإنتخابات إلا إذا طرح ترشيحه للإنتخابات داخل مركز الحزب ونال موافقة أكثر من ٦٠٪ من الأعضاء. انظر :

- حنا شاهين، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٨.

مرشح الحزب لمركز محافظ البنك المركزى بالرشوة والفساد، وإعتراف «رابين» بإملاكه وزوجته حساباً سرياً بالعملة الأجنبية فى بنك أمريكى من ناحية أخرى.

- إتهام لجنة أكرانات - وهى المكلفة بالتحقيق فى نتائج حرب ١٩٧٣ - حزب المعراخ بالتقصير السياسى والعسكرى والأمنى إبان الحرب.

- فشل الحزب فى القضاء على الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وبين الفقراء والأغنياء، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الأعباء التى تحمّلها الشرقيون والفقراء. وقد دفع هذا إلى نقمة هؤلاء على المعراخ وسياسياته وتصويتهم لصالح الليكود.

- تقصير الحزب بصدد النواحي الفكرية والثقافية عن طريق إلغائه التيار العمالي فى التعليم الابتدائى، ونشوء مدارس فكرية معادية لهذا التيار فى الجامعات، وتصفية الصحافة العمالية. وقد أفضى كل هذا فى النهاية إلى تراجع القيم الاشتراكية وتضاؤل دور الكيبوتزات، وبروز دور المجمع الصناعى العسكرى فى الحياة السياسية، وظهور اليمين وتعاضل نفوذه.

وفى مقابل كل هذا، ظهر حزب «الليكود» بتماسك وإنضباط واضحين تحت قيادة قوية (زعيم حركة حيروت «بيغن»، وزعيم حزب الأحرار «سيمحأ أرلينغ»)، كما بدا وكأنه المدافع عن الفقراء، ومنقذ اليهود الشرقيين، والمحافظ على أرض «إسرائيل» التاريخية. وقد آمن «بيغن» وحزبه بتلازم الدين والدولة، فالدين - لدى «بيغن» - يمثل «أساس الشخصية القومية». وقد جاء فى برنامج الحزب الانتخابى: «إن يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) لن تسلم إلى أى حكم أجنبى، وأنه بين البحر وبين الصحراء لا توجد سوى السيادة الإسرائيلية فقط...»، كما جاء من الناحية الاقتصادية: «تحدد نسبة الغلاء بـ ١٥٪ سنوياً... والحفاظ على وضع العمالة الكاملة... وكبح التضخم... وتشجيع الإستثمارات... وتشجيع المشروع الخاص...»<sup>(١)</sup>.

وكان لظهور قائمة جديدة بإسم «الحركة الديمقراطية للتغيير: داش»<sup>(٢)</sup> أثر كبير فى

(١) انظر فى هذا

- المرجع السابق، ص: ٢٤٠ - ٢٤١.

- Eisenstadt, S.; Loc. cit.

- Perez, D.; Op. cit., P. : 257 - 259.

(٢) أسس هذه الحركة الجنرال «بيغال يادين» بعد أن خرج من المعراخ، و«أمنون روبنشتاين» زعيم «حركة التغيير: شينوى» وعدد من أعضاء المعراخ والليكود والمركز الحر والدروز. وقد ظهرت الحركة كحزب وسط بين المعراخ والليكود بهدف رئيسى قوامه: التغيير على المستوى الداخلى: تغيير طريقة الإنتخابات إلى طريقة الإنتخابات بالدوائر الفردية ونظام الأغلبية - القضاء على الفساد - تقليص الهوية الاجتماعية. وقد وضعت الحركة برنامجاً انتخابياً لم يختلف كثيراً - فيما يتعلق بالتسوية مع العرب - عن برنامج المعراخ. انظر لمزيد من التفاصيل :

- حنا شاهين؛ بيريز مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة (مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٦٦)، مايو ١٩٧٧، ص: ٢٠٩ - ٢١١.

ضياح أصوات كثيرة من المعراخ، حيث عاقب الناجبون المعراخ وجميع الأحزاب التي شاركت معه في الحكم من قبل عدا المفدال، إذ تراجعت نسبة الأصوات التي حصل عليها المعراخ من ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٤,٦٪ ليحصل على (٣٢) مقعداً مقابل (٥١) مقعداً حصل عليها عام ١٩٧٣، كما تراجعت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الأحرار من ٣,٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ١,٢٪ ليحصل على مقعد واحد فقط. وبالمثل فقد تراجع حزب راتس من ٢,٢٪ إلى ١,٢٪ في نفس العام. وفي مقابل هذا التراجع حصلت قائمة داش (١٥) مقعداً لتصبح القوة الثالثة في الكنيست بعد الليكود والمعراخ، كما حصلت قوائم جديدة أخرى على بعض المقاعد، وهي قائمة «شيلي» وحصلت على مقعدين، وقائمة «شالوم تسيون»، وحصلت على مقعدين أيضاً، وقائمة «بلاطو شارون»<sup>(١)</sup>، وحصلت على (٣٥٠٤٩) صوتاً واحتلت مقعداً واحداً برغم أنه كان بإمكانها الحصول على أكثر من ذلك غير أنها لم تتضمن سوى إسم واحد هو «بلاطو شارون» نفسه.

وقد وجه الشريون أصواتهم إلى حزب «الليكود» بعدما فقدوا الأمل في المعراخ وسياساته، كما ذهبت أصوات الفقراء وصغار الموظفين وغير المتعلمين إلى الليكود أيضاً. أما أصوات كبار الموظفين وأستاذة الجامعات فقد كانت من نصيب داش على حساب المعراخ<sup>(٢)</sup>.

أما الأحزاب الدينية، فقد عززت - مجتمعة - قوتها البرلمانية بمقعدين كانا من نصيب المفدال، وحافظ حزبا أغودا على قوتهما دون تراجع، إذ استطاع المفدال إعادة بعض الأصوات التي فقدتها في إنتخابات عام ١٩٧٣ لصالح الليكود، وذلك حينما أصر عشية إنتخابات ١٩٧٧ على إجراء إستفتاء شعبي قبل أي تصرف في أراضي ١٩٦٧<sup>(٣)</sup>، كما أن الحزب جدد قيادته

= - Peretz, D.; Op. cit., P. : 252 - 253.

- Torgovnik, E.; A Movement for Change in A Stable System in : Penniaman, H.; Op. cit., P. : 148 - 159.

(١) ظهرت قائمة «جبهة السلام والمساواة» بإسم «شيلي» بمعنى «سلام لإسرائيل» نتيجة لتحالف مجموعة من الأحزاب والهيئات والشخصيات هم: الإشتراكيون المستقلون بزعامة «آريه الياف»، وموكيد بزعامة «ماتير باعيل» وحركة معولام هازيه بزعامة «أوري أفيري»، و «متياهو بيلد»، وجناح الفهود السود بزعامة «شعاريا مرسيانو». وقد أعلن زعيمها «الياف» أن معسكره الجديد يوحد أمران: الطريق إلى السلام والمساواة الاجتماعية، كما أعلنت الحركة أن هدفها هو إقامة كتلة يسارية - حداثية واسعة تملأ الفراغ القائم على يسار المعراخ. أما قائمة «سلام صهيون» : شالون تسيون» فقد أقامها الجنرال «اريل شارون» عضو الليكود، وهي قامت على أن «كل أرض إسرائيل بما في ذلك شرق الأردن، هي وطن للشعب اليهودي...». وقد أبدى شارون استعدادة للتفاوض مع الملك الحسين حول عمان وليس حول نابلس والخليل... ورفض الانسحاب من الجولان والضفة الغربية. وقد اندمجت القائمة بعد تشكيل حكومة «بيغن» الأولى في الليكود مرة أخرى. أما قائمة «بلاطو شارون» فهي قائمة شكلها اليهودي الفرنسي «بلاطو شارون» - وكان مطلوباً في فرنسا لتهربه من الضرائب - ولم يكن بالقائمة غير اسمه برغم حصولها على عدد كبير من أصوات الناجبين. انظر في هذا الشأن :

- حنا شاهين، بيريز مرشح... مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٢ - ٢١٥.

- سمير جبور؛ إنتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥)، ص: ١٢٨. Peretz, D.; Op. cit., P. : 256.

(٢) Schiff, G.; Op. cit., P. : 130.

(٣)

وقائمه للكنيست حينما إستبعد زعامته القديمة «اسحق روفائيل»، ووضع قائمة جديدة تجمع بين القيادة التاريخية القديمة ممثلة في «يوسيف بورغ» - وقد جاء في المركز الأول - و «زيرح فيرهفتج» وقد جاء في المركز الثامن، وبين جيل الشباب ممثل في «زفولون هامر» - في المركز الثاني - و «هارون أبو حصيرة» في المركز الثالث، و «ابراهيم ملمين» في الرابع، و «يهودا بن مائير» في الخامس<sup>(١)</sup>.

أما الأحزاب الحريدية فقد شهدت إنقسام الجبهة التوراتية الموحدة إلى جناحيها: حزب أغودا وحزب بوغالي أغودا، غير أنها حافظت على المقاعد الأربعة التي إحتلتها في عام ١٩٧٣<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد شرع «بيغن» بمجرد تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة في الإتفاق مع الأحزاب الدينية مستبعداً تماماً فكرة الإئتلاف مع المعراخ، كما أيقن «بيغن» أنه من العسير الإتفاق مع داش في الفترة الزمنية المسموحة له لتشكيل الإئتلاف (٢١ يوماً) وذلك بعد أن وضعت داش سبعة شروط لدخولها في الإئتلاف<sup>(٣)</sup>.

لقد أراد «بيغن» - حينما صور الليكود كممثل لطليعة الصهيونية الجديدة - الحصول على شرعية قوية عن طريق التحالف مع المتدينين، وتبنى أفكار «كتلة الإيمان: غوش أمونيم»، وهي الحركة التي ظهرت في أوساط شباب المفدال بغرض إستيطان أراضي ١٩٦٧، حيث كان أول تحرك له بعد الإنتخابات هو زيارة مستوطنة «إلون موريه» التابعة للغوش في الضفة الغربية حيث وعد بتعزيز الإستيطان، كما زار، ومعه «شارون»، مستوطنات أخرى، والتقطت لهما الصور وهما يحملان التوراة. وعشية تشكيل «بيغن» لحكومته زار الحاخام «كوك» لأخذ مباركته ثم صلى بجوار حائط البراق (المبكي) بالقدس<sup>(٤)</sup>. وقد إنتهى «بيغن» من تشكيل إئتلاف من الليكود والمفدال وحزب أغودات وموشيه دايان ثم نال ثقة الكنيست عليه في ٢٠ يونيو ١٩٧٧.

(١) انظر في هذا :

- حنا شاهين، بيريز مرشح، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٨.

- Peretz, D.; Op. cit., P. : 259.

- Rubinstein, E.; The Lesser Parties in the Israeli Elections in : Penniaman, H. (ed); Op.cit., P. : 177 - 180.

(٢) انظر في ذلك :

- حنا شاهين، بيريز مرشح... مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٨ - ٢٠٩.

- Rubinstein, E.; Op. cit., P. : 180 - 183.

(٣) تمثلت هذه الشروط في : تغيير تركيب الحكومة، تغيير طريقة الإنتخابات، وضع خطة اجتماعية، وضع خطة اقتصادية، إصلاح علاقات العمل، وضع سياسة واضحة تتعلق بالخارجية والأمن، وضع خطة سياسية واضحة تتعلق بقضية المفاوضات مع العرب ومصير الضفة الغربية. ورد ذلك في :

- حنا شاهين، الإنتخابات الإسرائيلية... مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٧.

(4) Weissbrod, L.; Deilegitation and Legitimation as a Continous Process : A Case study of Israel (The Middle East Journal, V. 35, No. 4, Aut. 1981), P. : 535 - 536.



جدول رقم (٤٤)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحادى والعشرين : يونيو ١٩٧٧

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الليكود	٣٣,٤	٤٣
المفدال	٩,٢	١٢
أغودات	٣,٤	٤
قائمة شالوم تسيون	١,٩	٢
موشيه دايان	١,٢*	١
	٤٩,١ %	٦٢

(\*) الرقم تقريبى.

وقد شكل « بيغن » الحكومة الحادية والعشرين (يونيو ٧٧ - أكتوبر ١٩٧٧) من ثلاثة عشر وزيراً، مستنداً فى ذلك إلى قاعدة وزير لكل أربعة أعضاء كنيسيت، بيد أنه إستثنى من هذه القاعدة «اريل شارون»<sup>(١)</sup> و « موشيه دايان ». وقد حصل حزب المفدال على ثلاثة مقاعد وزارية هى: «أهارون أبو حصيرة» لوزارة الأديان، و «يوسيف بورغ» لوزارة الداخلية والشرطة، و «زفولون هامر» لوزارة التربية والتعليم. أما حزب أغودا فقد كان إشتراكه فى هذه الوزارة هو الأول من نوعه منذ عام ١٩٥١، وقد كان ذلك نتيجة لسماع مجلس كبار علماء التوراه لأعضاء الحزب بالمشاركة فى الائتلافات الحكومية ولكن دون شغل المناصب الوزارية. وقد حصل أغودا على منصب هام داخل الكنيست هو رئاسة لجنة المالية<sup>(٢)</sup>.

(١) منح « بيغن » « شارون » صلاحيات واسعة فى حكومته، وكان « شارون » الناصر الأول لغوش أموثيم داخل الوزارة، بل إنه كان المتحدث الرسمى للغوش فى الوزارة، كما تم تعيين « شارون » رئيساً للجنة الوزارية للإستيطان. أنظر فى هذا بتوسع Weissbrod, L.; Op. cit., P. : 537 - 538.

Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 503.

(٢) وقد كان باقى التشكيل الوزارى على النحو التالى: بيغن لرئاسة الحكومة، سمحا ارليفغ لوزارة المالية، موشيه دايان لوزارة الخارجية، يغال هوروفيتش لوزارة الصناعة والتجارة والصناعة، عيزرا وايزمان لوزارة الدفاع، ديفيد ليفى لوزارة الإستيعاب، اسحق موداعى لوزارة الطاقة والتخطيط، غد عون بات لوزارة البناء والإسكان، اليعازر شوستك لوزارة الصحة، وارييل شارون لوزارة الزراعة، وجميع هؤلاء من الليكود عدا « دايان ». وقد إحتفظ « بيغن » بثلاث وزارات هى المواصلات والإتصال، والشؤون الاجتماعية والعمل، والعدل، وذلك تشجيعاً لداش على الدخول إلى الائتلاف. ورد هذا التشكيل فى: - غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٢.

وقد منح « بيغن » الأحزاب الدينية الكثير من الوعود وقطع لهم العديد من العهود حتى يضمن مساندتهم له فى الإئتلاف. ولهذا فقد كان للأحزاب الدينية فى عهده نفوذ متعاطف، كما حصلت على العديد من المغام: تزايد الدعم المالى الحكومى للمؤسسات والهيئات الدينية، قانون يضع قيوداً على عمليات تشريح الجثث، إعادة النظر فى قانون الإجهاض، التوسع فى إعفاء الفتيات الأرثوذكسيات من التجنيد، منع طائرات العال من الطيران أيام السبت والأعياد، الحد من محاولات الكشف عن الآثار، تبنى قانون من هو اليهودى؟ طبقاً للرؤية الأرثوذكسية، هذا فضلاً عن التعهد بالحفاظ على الوضع الراهن وعدم المساس به<sup>(١)</sup>.

جدول رقم (٤٥)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الثانى والعشرين : أكتوبر ١٩٧٧

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الليكود	٣٣,٤	٤٣
داش	١١,٦	١٥
المفدال	٩,٢	١٢
أغودات	٣,٤	٤
قائمة شالوم تسيون	١,٩	٢
موشيه دايان	١,٢	١
	٦٠,٧ %	٧٧

وقد صادق الكنيست فى ١٩ أكتوبر ١٩٧٧ على تعيين أربعة وزراء من قائمة داش، فى الحكومة هم: يغال يادين نائباً لرئيس الحكومة، مائير عاميت وزيراً للمواصلات والإتصال، شموئيل تامير وزيراً للعدل، واسحق كاتز وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل<sup>(٢)</sup>، وذلك بعد أن توصل « بيغن » إلى التوفيق بين مطالب داش بتعديل نظام الإنتخابات إلى الدوائر الفردية وبين رفض المفدال، وذلك عن طريق خطة ذات بعدين: الأول خاص بالأحزاب الدينية، حيث أعطى لها حق الاعتراض على أى تشريع يعدل النظام الانتخابى دون أن يؤدى ذلك إلى إسقاط الحكومة، والثانى خاص بقائمة داش، حيث أعفى « بيغن » أعضاءها من نظام المسؤولية الجماعية للحكومة عند التصويت على تشريع متعلق بالنظام الانتخابى أو بالشؤون الدينية أو

(١) أنظر فى هذا:

Eisenstadt, S.; Op. cit., P. : 208

Chronology of The Middle East Journal, Vol. 32, No. 1, Winter 1978, P. : 51.

(٢) وقد أدخل بيغن وزيرين بلا وزارة هما: « حايم لاندو »، و « موشيه نسي » ليصبح عدد وزراء حكومته تسعة عشر وزيراً.

مستقبل الضفة الغربية<sup>(١)</sup>. وقد رضخت دأش لخطة « بيغن » تلك ووافقت قيادتها على الإنضمام للحكومة بأغلبية (١٤) صوتاً ضد صوت واحد<sup>(٢)</sup>.

وقد شهدت هذه الحكومة الجديدة (الحكومة الثانية والعشرون: أكتوبر ١٩٧٧ - أغسطس ١٩٨١) العديد من الأزمات الحكومية، حيث اختلفت آراء شركاء الائتلاف في العديد من المسائل، كما تعرض الائتلاف لأكثر من تغيير وزارى، فحزب المفدال أعلن قبيل مبادرة «السادات» موقفه من مسألة التسوية مع العرب، وذلك خلال المؤتمر الخامس للحزب عام ١٩٧٨، حيث أكد على مايلي<sup>(٣)</sup>:

- الحق التاريخى لليهود فى أرض الميعاد بأكملها.

- لن تكون بين البحر ونهر الأردن سوى دولة واحدة هى دولة إسرائيل وعاصمتها القدس

الموحدة.

- السعى إلى سلام دائم بين «إسرائيل» وبين جيرانها يقوم على إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية بكل ما يعنيه ذلك على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

- ضمان حدود للدولة يمكن الدفاع عنها، وتوفير عمق استراتيجى كاف.

- قيام الحكومة بوضع وتنفيذ خطة رسمية بعيدة المدى لإستيطان زراعى وقروى وحضرى فى جميع أجزاء «أرض إسرائيل» فى الشرق (بما فى ذلك يهودا والسامرة)، وفى الشمال (هضبة الجولان والجليل)، وفى الجنوب. وتحويل كافة المستوطنات المؤقتة فى «يهودا والسامرة» والجولان إلى مستوطنات دائمة. وقد هدد المفدال بالإستقالة من الحكومة - فى ١٨ مارس ١٩٧٩ - ما لم يحصل على ضمان بأن «إسرائيل» ستحتفظ بالسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(٤)</sup>.

وقد شهدت البلاد إبان حكم «بيغن» العديد من المظاهرات والإحتجاجات بسبب فشل السياسة الاقتصادية للحكومة، وأيضاً بسبب مفاوضات الحكم الذاتى. ومع تصاعد الأزمات داخل الوزارة إستقال كل من «ارلينخ» و «ديان» فى أكتوبر ١٩٧٩. وقد أجرى «بيغن» تعديلاً وزارياً محدوداً صار بموجبه «ارلينخ» نائباً ثانياً لرئيس الحكومة، و «يغال هو روفيتش» وزيراً للمالية. أما وزارة الخارجية فاستندت إلى «بيغن» بالوكالة ولمدة غير محدودة<sup>(٥)</sup>.

(١) أنظر فى هذا الموضوع:

- عبد العزيز شادى، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٧.

(٢) Chronology of The Middle East Journal, Vo. 32, No. 1, Winter 1978, P. : 51.

(٣) وذلك كما ورد فى:

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثامنة، التقرير الخامس، يوليو ١٩٧٨، ص: ٤٧٩-٤٨٠.

(٤) Chronology of The Middle East Journal, Vo. 33, No. 3, Summer, 1979, P. : 357.

(٥) ونجد الإشارة فى هذا المقام إلى أن كلاً من «يادين» و «بورخ» رفضا تولى وزارة الخارجية فالأول أبلغ «بيغن» أن إهتماماته تنحصر بالشؤون الداخلية والاجتماعية، أما «بورخ» فقد تمسك، بوزارة الداخلية لأنها تحقق لحزبه مركز قوة =

وقد سجلت جريدة «دافار» الإسرائيلية ثلاثة إنجازات إستطاع حزب أغودا تحقيقها خلال العام الأول من حكم «بيغن» وهى<sup>(١)</sup>:

- سن قانون يحظر النشاط التبشيرى فى «إسرائيل»

- تعديل قانون الآثار والحفريات على وضع يضع عراقيل أمام علماء الآثار.

- إقرار مبدئى من الكنيست لمشروع قانون إعفاء الفتيات المتدينات - فى سن الخدمة العسكرية - من المثول أمام لجنة فحص خاصة للتثبت من تدينهن والإكتفاء بتصريح. من الفتاة تعلن فيه أنها تعيش نمط حياة دينى.

٢- الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست العاشر: ١٩٨١ - ١٩٨٤ م:

جرت إنتخابات الكنيست العاشر فى ٣٠ يونيو من عام ١٩٨١، وذلك قبل موعدها بخمسة أشهر بعدما قررت حكومة بيغن إنهاء عملها وتقديم مشروع قرار لحل الكنيست وتقديم موعد الإنتخابات<sup>(٢)</sup>. وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٤٨٠,٠١٤) ناخباً صوت منهم (١,٩٥٤,٦٠٩) ناخباً، بنسبة مشاركة قدرها ٧٨,٥٪. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

= عن غيرها من الوزارات. وقد إنتهى التشكيل الوزارى لحكومة «بيغن» الثانية - بجانب وزراء المفدال ودأش - إلى الشكل التالى: اسحق شامير وزيراً للخارجية، هوروفيتش وزيراً للمالية، غدعون بات وزيراً للصناعة والتجارة السياحة، ديفيد ليفى وزيراً للإسكان والبناء، حايم لانداو وزيراً للنقل، اسحق موداعى وزيراً للطاقة والاتصالات، وايزمان وزيراً للدفاع، شوستيك وزيراً للصحة، وشارون وزيراً للزراعة، وموشيه نسييم وزيراً بلا وزارة.

(١) وذلك بتاريخ ١٠ إبريل ١٩٧٨، وذلك كما ورد فى:

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثامنة، التقرير الخامس، يوليو ١٩٧٨، ص: ٤٨٢.

(٢) وذلك بعد أن تقلص عدد مؤيدى الحكومة فى الكنيست وإستقالة وزير المالية.

جدول رقم (٤٦)

نتائج انتخابات الكنيست العاشر: ٣٠ يونيو ١٩٨١

عدد أصحاب حق الاقتراع:	٢,٤٨٠,٠١٤
عدد الأصوات التي شاركت في الاقتراع:	١,٩٥٤,٦٠٩
نسبة المشاركة:	٧٨,٥ %
عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الاقتراع:	٣٩
عدد القوائم الانتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم:	١٠

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
المعراخ	٧٠٨,٥٣٦	٣٦,٥٧	٤٧ (١٥٠+)
رائس	٢٧,٩٢١	١,٤٤	١ (صفر)
حركة التغيير شينوى	٢٩,٨٣٧	١,٥٤	٢ (٢+)
حركة التجديد القومى: تيلم (موشيه دايان)	٣٠,٦٠٠	١,٥٨	٢ (٢+)
حزب الليكود	٧١٨,٩٤١	٣٧,١١	٤٨ (٥٠+)
حزب النهضة: هتيا	٤٤,٤٦٦	٢,٣	٣ (٣+)
المفدال	٩٥,٢٣٢	٤,٩٢	٦ (٦-)
حزب تقاليد إسرائيل: تامى	٤٤,٤٦٦	٢,٣	٣ (٣+)
أغودات إسرائيل	٧٢,٣١٢	٣,٧٣	٤ (صفر)
حداش	٦٤,٩١٨	٣,٣٥	٤ (١-)

وقد دشت نتائج هذه الدورة الانتخابية شكلاً جديداً للأحزاب فى « إسرائيل »، فقد حصل حزبان على عدد متقارب من المقاعد وهما حزب الليكود وحصل على (٤٨) مقعداً، وتكتل المعراخ وحصل على (٤٧) مقعداً، الأمر الذى وصفه العديد من المراقبين « بالثنائية الحزبية ». وقد أصيبت الأحزاب الدينية بتقلص فى قوتها البرلمانية، فالأحزاب الدينية الصهيونية فقدت ثلاثة مقاعد مقارنة بإنتخابات عام ١٩٧٧، إذ حصل المفدال على (٦) مقاعد فقط، وحصل حزب تامى المنشق عليه على (٣) مقاعد. أما حزبا أغودا فقد حصلا - معاً - على (٤) مقاعد. ويرتد تراجع قوة المفدال إلى الصراعات التى شهدتها الحزب من الداخل حول العديد من المسائل (القيادة، السلام مع العرب، الإستهيطان، ...) من جهة، وإنشقاق اليهود الشرقيين - بقيادة أبو حصيرة - من جهة أخرى. وإلى جانب هذا، فقد أعلنت قيادة الحزب عشية إنتخابات ١٩٨١ أن الحزب سيأثلف مع الليكود بعد الإنتخابات مما دفع العديد من

الناخبين إلى التصويت مباشرة لصالح الليكود<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من تضاؤل قوة المفدال البرلمانية إلا أن قدرته على مساومة حزب الليكود عشية تشكيل الإئتلاف لم تتأثر، فطالما أن الحزبين الكبيرين متقاربين فى عدد المقاعد، ففى إمكان الأحزاب الصغيرة المناورة والمساومة بشكل مؤثر. وقد إستبعد « بيغن » التحالف مع حزب هتيا اليميني وحركة تيلم - التى شكلها موشيه دايان - نظراً لموقفهما المتعارض مع سياسات « بيغن » فيما يخص الإنسحاب من سيناء ومفاوضات الحكم الذاتى. ولهذا فقد إنجحه « بيغن » إلى التفاوض مع الأحزاب الدينية، الأمر الذى عزز قدرة هذه الأخيرة على المساومة والإبتزاز. وفى هذه الأثناء إشتربت الحاخامية الرئيسية على الأحزاب الدينية الربط بين دخولها إئتلاف « بيغن »، وبين ضرورة تغيير قانون العودة حسب رؤيتها<sup>(٢)</sup>، كما طالب حزب أغودا بهذا الأمر كشرط لتحالفه مع « بيغن ». وبجانب ما سبق فقد نشب نزاع بين حزبي المفدال وتامى حول وزارة الشؤون الدينية. وبعد مشاورات ومناورات إستمرت ما يقرب من خمسة أسابيع، هدد خلالها « بيغن » بإجراء إنتخابات جديدة، إنتهى هذا الأخير إلى تشكيل إئتلاف يجمع بجانب الليكود جميع الأحزاب الدينية: المفدال وأغودا وتامى، وذلك على الأسس التالية<sup>(٣)</sup>.

- سيبذل « بيغن » كل جهده ليضمن تمرير تعديل قانون العودة فى الكنيست، وفى حالة عدم تحقق ذلك ينسحب أغودا من الإئتلاف.

- إحترام شعائر السبت فى كافة مؤسسات الدولة ومشروعاتها بما فى ذلك شركات الطيران والموانئ.

- ستعمل الحكومة على إعفاء مزيد من الفتيات المتدينات من الخدمة العسكرية بمجرد إعلانهن أنهن متدينات دون اللجوء إلى لجنة خاصة للفحص.

- حصول حزب المفدال عل وزارتي الأديان والداخلية، والتربية والتعليم، ومنصبى نائب وزير الأديان، ونائب وزير الخارجية، ورئاسة وفد « إسرائيل » فى مفاوضات الحكم الذاتى.

- حصول حزب تامى على وزارة الشؤون الاجتماعية وإستيعاب المهاجرين والعمل.

(١) انظر فى هذا الشأن :

- Krausz, E.; Op. cit., P. : 271 , 288 - 289.

- Weissbrod, L.; Op. cit., P. : 541.

Chronology of the Middle East Journal, vo. 35, No. 4, Aut. 1981, P. : 607.

(٢) وكان « بيغن » قد اجتمع مع الحاخام الأكبر وناقش معه بنود الإنفاق الإئتلافى الذى جاء فى (٨٣) بنداً منهم (٣٠) بنداً تتعلق بالشؤون الدينية فى البلاد، انظر :

- Idem.

وعن أسس الإئتلاف انظر :

- عيد العزيز شادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٣.



جدول رقم (٤٧)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثالث والعشرين : يوليو ١٩٨١

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الليكوند	٣٧,١١	٤٨
المفدال	٤,٩٢	٦
أغودا	٣,٧	٤
تامى	٢,٣	٣
	٤٨,٠٣ %	٦١

وقد نال « بيغن » الثقة في الحكومة الثالثة والعشرين (يوليو ١٩٨١ - أكتوبر ١٩٨٣) في ٥ أغسطس ١٩٨١، وقد احتل عضوا المفدال « هامر » و « بورغ » وزارتي التربية والتعليم، والداخلية والأديان، وتولى « أهارون أبو حصيرة » منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية، كما تقلد « حاييم دووكمان »، و « يهودا بن مائير » منصبى نائب وزير الأديان والخارجية وهما من المفدال. وقد انضم حزب هتسيا (٣) مقاعد إلى هذا الائتلاف في يوليو ١٩٨٢، وحصل على وزارة العلوم والتطوير. وقد واصل حزب أغودا إمتناعه عن تقلد المناصب الوزارية، غير أنه حصل على منصب رئيس لجنة المالية بالكنيست، حيث إحتله رئيس الحزب « مناحيم بورش »<sup>(١)</sup>.

وقد أوفى « بيغن » بجل ما وعد به فيما يتعلق بمراعاة القيم والتقاليد الدينية المتصلة بالسبت والتنقيب عن الآثار، إذ وافقت لجنة الكنيست في أغسطس ١٩٨٢ على حظر طيران طائرات العال يوم السبت بأغلبية (١١) صوتاً مقابل (١٠) أصوات، كما أوقف وزير التربية والتعليم عمل لجنة كانت تقوم بالتنقيب عن الآثار في منطقة بالقدس، بعد أن أعلن الحاخام الأكبر الإشكنازى أن بها قبوراً يهودية. وقد مرر حزب أغودا - عقب ذلك - مشروع قانون

(١) وكان باقى التشكيل الوزارى على النحو التالى : بيغن رئيساً للوزارة ، أريخ نايباً لرئيس الحكومة ووزيراً للزراعة، ديفيد ليفى نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للبناء والإسكان، يورام أرييدور وزيراً للمالية، اسحق بيرمن وزيراً للطاقة والإنشاء، يعقوب مريدور وزيراً للاقتصاد والتنسيق الوزارى، موشيه نعيم وزيراً للعدل، غدعون بات وزيراً للصناعة والتجارة، مردخاي تسيورى وزيراً للاتصال، حاييم كورفو وزيراً للمواصلات ، اليعازر شوستك وزيراً للصحة، اسحق شامير وزيراً للخارجية، اريل شارون وزيراً للدفاع، وابراهيم شرير وزيراً للسياسة، وهؤلاء جميعاً من الليكوند. وهذا بجانب يوفال ثمان كوزير للعلوم والتطوير. وقد حل موشيه أرئيز محل شارون فى وزارة الدفاع بعد تقرير لجنة « كاهان » التى حققت فى مذابح صبرا وشاتيلا فى فبراير ١٩٨٣، كما حل « إسحاق موداعى » محل وزير الطاقة الذى استقال فى سبتمبر ١٩٨٣ إحتجاجاً على المذابح ذاتها. انظر فى هذا : - غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٤.

للكنيست يقضى بمنع أية حفريات دون موافقة من جهات دينية ذات صلة بموضوع التنقيب عن الآثار، وحصل على الأغلبية المطلوبة فى القراءة الأولى<sup>(١)</sup>.

وقد إستمرت هذه الحكومة حتى إستقالة « بيغن »<sup>(٢)</sup> عام ١٩٨٣ وتولى « إسحق شامير » منصب زعيم الليكوند وتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد تكونت حكومة « شامير » الأولى « الحكومة الرابعة والعشرون : أكتوبر ١٩٨٣ - سبتمبر ١٩٨٤ » على نفس أسس الائتلاف السابق من الليكوند والمفدال وهتسيا وأغودا، حيث جاءت بعد فشل « شامير » فى مساعيه الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع المعراخ. ولقد تعهد « شامير » لأغودات إسرائيل بتقييد إنتاج لحم الخنزير، وبالضغط على عمدة القدس لغلق حمام سباحة مختلط (للرجال والنساء) بجوار الحى الأرثوذكسى بالمدينة<sup>(٣)</sup>. وقد جاء توزيع المقاعد الوزارية على نفس النحو الذى كان فى الحكومة السابقة مع تغييرات طفيفة<sup>(٤)</sup>.

وقد عانت هذه الوزارة - كغيرها - العديد من الأزمات التى تسبب فيها شركاء الائتلاف، ولعل أخطر هذه الأزمات تلك التى تسبب فيها حزب تامى، حين رفض « أبو حصيرة » الإستقطاعات المالية التى طالبت وزارته (٩٪) مهدداً بالتصويت ضد الحكومة فى إقتراح بحجب الثقة إذا لم تستجب الحكومة لمطالبه بوضع حد أدنى للأجور، وزيادة المعونات الخاصة بالأطفال (فوق سن خمس سنوات)، وزيادة ضريبة الدخل مع إعفاء ذوى الدخل الضعيفة. وقد إنتهت هذه الأزمة بتعهد « شامير » بتقديم مشروع قانون الحد الأدنى للأجور، وتشكيل لجنة وزارية

(١) وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن حزب أغودا اتبع إجراءات غريبة عن الأعراف الديمقراطية فى تمريره لهذا الإقتراح، فقد قدمه عشية رفع جلسات الكنيست للأجازة الصيفية، وقبل منتصف الليل بقليل وذلك بموافقة نائب رئيس الكنيست « كوهين أفيدوف » الذى ترأس الجلسة نظراً لغياب رئيس الكنيست، وذلك دون أن يكون مدرجاً على جدول الأعمال، وقد نال المشروع أغلبية الحاضرين الأمر الذى أثار رئيس الكنيست بعد عودته وانتهى الأمر باستقالة نائبه وتدخل بيغن للتهنئة. وهذا أمر ليس بغريب على التقاليد السياسية الإسرائيلية فثمة العديد من الإقتراحات والقوانين تصدر دون علم الأغلبية. انظر فى هذا الموضوع :

- وليد المسلى، الديمقراطية السياسية فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٦ - ٦٨.

- عبد العزيز شادى ، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٤.

(٢) تضاربت الآراء حول دوافع استقالة بيغن فقد قيل أن وفاة زوجته «عاليزا» قد أثرت عليه، وجعلته غير قادر على القيام بمهامه، وقيل أيضاً أن حرب لبنان، وعدد القتلى والجرحى الذى لم يكن متوقفاً، جعلته يعيش فى كآبة شديدة. وقيل أيضاً أنه شعر بالإحباط نتيجة الصراع بين الوزراء وعجزهم عن حل المشكلات الداخلية. انظر :

- سمير جبور، إنتخابات الكنيست الحادى عشر، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٠ - ٨١.

وبتاريخ ٢٥ إبريل ١٩٨٩ نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية مقابلة أجراها دوف غولدشتاين مع إسحاق نافون نائب رئيس الوزراء ووزير التربية فى الحكومة السادسة والعشرين (ديسمبر ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩١)، ورئيس الدولة الأسبق، كشف فيها عن ما أسماه «حقائق مذهلة» عن «بيغن» حيث أكد أن هذا الأخير خاض حرب لبنان وهو فى أشد حالات المرض وغير قادر على السيطرة على تصرفاته، وأن الأدوية قضت عليه. وقد كانت هذه المقابلة عشية إنتخابات الكنيست (نوفمبر ١٩٨٩) وبعد عدة هزائم متتالية لحقت بحزب «نافون» : العمل. ورد ذلك فى تقرير بمجلة اليوم السابع، باريس، ٨ مايو ١٩٨٩، ص : ٢٢.

(٣) المرجع السابق، ص : ٧٥.

(٤) حيث حل «يسح غروير» فى وزارة الزراعة، وصار « شارون »، و «ساره دورون» ووزيرين بلا وزارة واحتفظ «شامير» بوزارة الخارجية. وقد استقال «أرييدور» وحل محله «يغال كوهين أورغاده» فى وزارة المالية.

ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية، وتفاقم الخلافات بين شركاء الائتلاف واستقالة عدد منهم وحل دأش، فقدت الحكومة قدرتها على الإستمرار وحل الكنيست نفسه، وتم تقديم موعد الإنتخابات.

### ٣- الإئتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الحادى عشر: ٨٤ - ١٩٨٨ م:

جرت إنتخابات الكنيست الحادى عشر قبل موعدها بخمسة عشر شهراً فى ٢٣ يوليو من عام ١٩٨٤، وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٦٥٤,٦١٣) ناخباً، شارك منهم فعلياً (٢,٠٩١,٤٠٢) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٧٨,٧٪. وقد شاركت ست قوائم لأول مرة هى: ياخذ، شاس، أوميتس، قائمة إيليا، كاخ، مورشا. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

#### جدول رقم (٤٨)

#### نتائج إنتخابات الكنيست الحادى عشر: ٢٣ يوليو ١٩٨٤

عدد أصحاب حق الاقتراع:	٢,٦٥٤,٦١٣
عدد الأصوات التى شاركت فى الاقتراع:	٢,٠٩١,٤٠٢
نسبة المشاركة:	٧٨,٧٪
عدد القوائم الانتخابية المشاركة فى الاقتراع:	٢٦
عدد القوائم الانتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٥

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
المعراخ	٧٢٤,٠٧٤	٣٤,٩	٤٤ (٣-)
شينوى	٥٤,٧٧٤	٢,٦	٣ (١+)
رائس	٤٩,٦٩٨	٢,٤	٣ (٢+)
الحركة من أجل الوحدة الوطنية: ياخذ	٤٦,٣٠٢	٢,٢	٣ (٣+)
أوميتس	٢٣,٨٤٥	١,٢	١ (١+)
حزب الليكود	٦٦١,٣٠٢	٣١,٩	٤١ (٧-)
حزبا هتجيا والصهيونية المتقدمة (تسوميت)	٨٣,٠٣٧	٤,٠	٥ (٢+)
كاخ	٢٥,٩٠٧	١,٢	١ (١+)
المفدال	٧٣,٥٣٠	٣,٥	٤ (٢-)
تامى	٣١,١٠٣	١,٥	١ (٢-)
حركة التراث: مورشاه	٣٣,٢٨٧	١,٦	٢ (٢+)
أغودات إسرائيل	٣٦,٠٧٩	١,٧	٢ (٢-)
حزب حراس التوراة الشرقيين: شاس	٦٣,٦٠٥	٣,١	٤ (٤+)
حداش		٣,٤	٤ (صفر)
القائمة التقدمية للسلام (عربية)		١,٨	٢ (٢+)

وقد دخل المعراخ هذه الإنتخابات وهو أكثر تماسكاً من ذى قبل، فقد إلتف أعضاء الحزب حول قيادة « بيريز »، الذى تطلع إلى إنتصار يمحى آثار هزيمتين تعرض لهما الحزب تحت قيادته عام ١٩٧٧، ١٩٨١، وذلك على الرغم من الصعوبات الجمة التى واجهت المعراخ حيث لم يطرح الحزب مواقف واضحة من المسائل الرئيسية المطروحة، كما أنه عانى من إبتعاده عن المفاهيم الاشتراكية العمالية (١). وفى المقابل كان الوضع فى الليكود أكثر صعوبة، فعشية الإنتخابات تلاشت قائمة دأش فظهرت حكومة الليكود كحكومة متشددة خرج منها « المعتدلون » (دايان، وايزمان، ويادين) وهيمن عليها « المتطرفون » (شارون، ايتان، اريدور). وعلى الرغم من أن الصراع حول الزعامة قد تم حسمه بإختيار « شامير » من قبل اللجنة المركزية زعيماً للحزب ومرشحاً لرئاسة الحكومة بعد الإنتخابات، إلا أن « شارون » حصل على دعم ما يقرب من نصف أعضاء اللجنة المركزية مما شكل تحدياً خطيراً لقيادة « شامير ». وإلى جانب هذا، فقد كان لإحتفاء « بيغن »، القائد التاريخى لحيروت، وإستفحال الأزمة الاقتصادية، وتداعيات حرب لبنان أثره السيء على حملة الليكود الإنتخابية (٢).

أما فى المعسكر الدينى، فقد شهدت الفترة التى سبقت هذه الإنتخابات تشرذم الأحزاب الدينية وتفككها حتى ظهرت ست أحزاب وقوائم دينية إنتخابية - لأول مرة - هى المفدال وتامى ومورشا وأغودا وشاس وكاخ (٣).

وقد كانت نتائج هذه الإنتخابات مخيبة لآمال العديد من الأطراف، فالحزبان الكبيران حصلا على أصوات أقل نسبياً مما حصل عليه كل منهما فى عام ١٩٨١ على الرغم من زيادة عدد أصحاب حق الإقتراع، كما أن الفارق الضيق بينهما عام ١٩٨١ (٣٦,٠٪) من الأصوات، الذى كان لصالح الليكود، إتسع عام ١٩٨٤ إلى ٣٪ لصالح المعراخ. ويرتد ذلك إلى أن ٨٥٪ من الذين صوتوا للمعراخ عام ١٩٨١ أعطوا أصواتهم عام ١٩٨٤ له، فى حين أن ٧٥٪ فقط من الذين أعطوا الليكود أصواتهم عام ١٩٨١ كرروا تصويتهم هذا عام ١٩٨٤، كما إنتقل حوالى ١٠٪ من ناخبي الليكود عام ١٩٨١ إلى المعراخ عام ١٩٨٤. وبالإجمال فقد ذهبت الأصوات التى فقدها المعراخ إلى رائس وشينوى وقائمة إيليا، وإنتقلت الأصوات التى فقدها الليكود إلى هتجيا ومورشا وياخذ وأوميتس (٤).

وفى داخل المعسكر الدينى فقد المفدال مقعدين ذهباً لقائمة مورشا، حيث هبطت نسبة

(١) سمير جبور، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٧ - ٥٨.

(٢) انظر فى هذا الشأن:

- Peretz, D., and Smooha, S.; Israel's Tenth Knesset Elections - Ethnic Upsurgence and Decline of Ideology (The Middle East Journal, Vo. 35, No. 4, Aut., 1981), P.: 509 - 510.

(٣) انظر ما سبق وأوردناه عن نشأة أحزاب تامى ومورشا وشاس فى الفصل الثانى من هذا الباب. وعن كاخ انظر الفصل الخامس من هذا الباب.

(٤) سمير جبور، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٨ - ١٤١.

ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية، وتفاقم الخلافات بين شركاء الائتلاف واستقالة عدد منهم وحل دأش، فقدت الحكومة قدرتها على الإستمرار وحل الكنيست نفسه، وتم تقديم موعد الإنتخابات.

### ٣- الإئتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الحادى عشر: ٨٤ - ١٩٨٨ م:

جرت إنتخابات الكنيست الحادى عشر قبل موعدها بخمسة عشر شهراً فى ٢٣ يوليو من عام ١٩٨٤، وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٦٥٤,٦١٣) ناخباً، شارك منهم فعلياً (٢,٠٩١,٤٠٢) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٧٨,٧٪. وقد شاركت ست قوائم لأول مرة هى: ياحد، شاس، أوميتس، قائمة ايلياف، كاخ، مورشاه. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

#### جدول رقم (٤٨)

#### نتائج إنتخابات الكنيست الحادى عشر: ٢٣ يوليو ١٩٨٤

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٢,٦٥٤,٦١٣
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٢,٠٩١,٤٠٢
نسبة المشاركة:	٧٨,٧٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٢٦
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم:	١٥

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
المعراخ	٧٢٤,٠٧٤	٣٤,٩	٤٤-(٣)
شينوى		٢,٦	٣-(١+)
راتس	٥٤,٧٧٤	٢,٤	٣-(٢+)
الحركة من أجل الوحدة الوطنية: ياحد	٤٩,٦٩٨	٢,٢	٣-(٣+)
أوميتس	٤٦,٣٠٢	١,٢	١-(١+)
حزب الليكود	٢٣,٨٤٥	٣١,٩	٤١-(٧-)
حزباً هتسيا والصهيونية المتقدمة (تسوميت)	٦٦١,٣٠٢	٤٠-	٥-(٢+)
كاخ		١,٢	١-(١+)
المفدال	٨٣,٠٣٧	٣,٥	٤-(٢-)
تامى	٢٥,٩٠٧	١,٥	١-(٢-)
حركة التراث: مورشاه	٧٣,٥٣٠	١,٦	٢-(٢+)
أغودات إسرائيل	٣١,١٠٣	١,٧	٢-(٢-)
حزب حراس التوراه الشرقيين: شاس	٣٣,٢٨٧	٣,١	٤-(٤+)
حداش	٣٦,٠٧٩	٣,٤	٤-(صفر)
القائمة التقدمية للسلام (عربية)	٦٣,٦٠٥	١,٨	٢-(٢+)

(١) المرجع السابق، ص: ٧٥ - ٧٦.

وقد دخل المعراخ هذه الإنتخابات وهو أكثر تماسكاً من ذى قبل، فقد إلتف أعضاء الحزب حول قيادة « بيريز »، الذى تطلع إلى إنتصار يمحى آثار هزيمتين تعرض لهما الحزب تحت قيادته عام ١٩٧٧، ١٩٨١، وذلك على الرغم من الصعوبات الجمة التى واجهت المعراخ حيث لم يطرح الحزب مواقف واضحة من المسائل الرئيسية المطروحة، كما أنه عانى من إبتعاده عن المفاهيم الإشتراكية العمالية (١). وفى المقابل كان الوضع فى الليكود أكثر صعوبة، فعشية الإنتخابات تلاشت قائمة دأش فظهرت حكومة الليكود كحكومة متشددة خرج منها « المعتدلون » (دايان، وايزمان، ويادين) وهيمن عليها « المتطرفون » (شارون، ايتان، اريدور). وعلى الرغم من أن الصراع حول الزعامة قد تم حسمه بإختيار « شامير » من قبل اللجنة المركزية زعيماً للحزب ومرشحاً لرئاسة الحكومة بعد الإنتخابات، إلا أن « شارون » حصل على دعم ما يقرب من نصف أعضاء اللجنة المركزية مما شكل تحدياً خطيراً لقيادة « شامير ». وإلى جانب هذا، فقد كان لإختفاء « بيغن »، القائد التاريخى لحيروت، وإستفحال الأزمة الاقتصادية، وتداعيات حرب لبنان أثره السيئ على حملة الليكود الإنتخابية (٢).

أما فى المعسكر الدينى، فقد شهدت الفترة التى سبقت هذه الإنتخابات تشرذم الأحزاب الدينية وتفككها حتى ظهرت ست أحزاب وقوائم دينية إنتخابية - لأول مرة - هى المفدال وتامى ومورشاه وأغودا وشاس وكاخ (٣).

وقد كانت نتائج هذه الإنتخابات مخيبة لآمال العديد من الأطراف، فالحزبان الكبيران حصلوا على أصوات أقل نسبياً مما حصل عليه كل منهما فى عام ١٩٨١ على الرغم من زيادة عدد أصحاب حق الإقتراع، كما أن الفارق الضيق بينهما عام ١٩٨١ (٣٦,٠٪) من الأصوات، الذى كان لصالح الليكود، إتسع عام ١٩٨٤ إلى ٣٪ لصالح المعراخ. ويرتد ذلك إلى أن ٨٥٪ من الذين صوتوا للمعراخ عام ١٩٨١ أعطوا أصواتهم عام ١٩٨٤ له، فى حين أن ٧٥٪ فقط من الذين أعطوا الليكود أصواتهم عام ١٩٨١ كرروا تصويتهم هذا عام ١٩٨٤، كما إنتقل حوالى ١٠٪ من ناخبى الليكود عام ١٩٨١ إلى المعراخ عام ١٩٨٤. وبالإجمال فقد ذهبت الأصوات التى فقدها المعراخ إلى راتس وشينوى وقائمة ايلياف، وإنتقلت الأصوات التى فقدها الليكود إلى هتسيا ومورشاه وياحد واوميتس (٤).

وفى داخل المعسكر الدينى فقد المفدال مقعدين ذهباً لقائمة مورشاه، حيث هبطت نسبة

(١) سمير جبور، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٧ - ٥٨.

(٢) انظر فى هذا الشأن:

- Peretz, D., and Smootha, S.; Israel's Tenth Knesset Elections - Ethnic Upsurgence and Decline of Ideology (The Middle East Journal, Vo. 35, No. 4, Aut., 1981), P.: 509 - 510.

(٣) انظر ما سبق وأوردناه عن نشأة أحزاب تامى ومورشاه وشاس فى الفصل الثانى من هذا الباب. وعن كاخ انظر الفصل الخامس من هذا الباب.

(٤) سمير جبور، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٨ - ١٤١.



الأصوات التي حصل عليها المفدال من ٤,٩٪ عام ١٩٨١ إلى ٣,٥٪ عام ١٩٨٤، كما فقد تامي أكثر من ثلث قوته (من ٢,٣٪ إلى ١,٥٪ من أصوات الناخبين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤) لصالح شاس وياحد، والمعراخ أيضاً. أما حزب أغودا فقد تقلصت نسبة الأصوات التي حصل عليها من ٣,٧٪ عام ١٩٨١ إلى ١,٧٪ عام ١٩٨٤ مما جعله يفقد مقعدين ذهباً لصالح شاس<sup>(١)</sup>.

وهكذا، أسفرت هذه الانتخابات عن برلمان يتزعمه حزبان كبيران متعادلان في القوة البرلمانية تقريباً، وإلى جانبيهما عدد من أحزاب صغيرة يسارية ويمينية ودينية. وقد فقدت الأحزاب الدينية الكثير من قوتها البرلمانية برغم حفاظها على عدد المقاعد في البرلمان [١٣] مقعداً، وذلك بسبب تشرذمها، فهل فقدت هذه الأحزاب قدرتها التساومية عشية تشكيل الحكومة؟

الحق أن كلاً من الحزبين الكبيرين قد وجد نفسه عاجزاً للمرة الأولى عن تشكيل الحكومة، إذ رفض المعراخ تشكيل حكومة يسارية ضيقة يشترك فيها الشيوعيون والعرب، كما إستحال على الليكود تكوين إئتلاف مع القوى اليمينية والدينية. ولهذا فقد إضطر الحزبان إلى الإشتراك معاً في حكومة «وحدة وطنية» على أساس المتناصفة، بحيث يرأسها «بيريز» خلال العامين الأولين، و«شامير» خلال العامين الأخيرين.

وقد ساهمت عدة عوامل في إنجاح المشاورات الخاصة بتشكيل حكومة وحدة وطنية، فمن جهة، كانت الأوضاع الاقتصادية سيئة للغاية منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، الأمر الذي حدا بالرئيس «هيرتزوج» إلى دفع الحزبين الكبيرين إلى تشكيل حكومة إئتلاف وطني تعمل على إخراج البلاد من هذه الأزمة التي لم تشهدها البلاد من قبل. ومن جهة أخرى، أدرك «هرتزوج» أيضاً، تفاقم الانقسام بين المتدينين والعلمانيين في المجتمع فأراد الحد من تداعيات هذا الانقسام بحكومة وحدة وطنية. وغنى عن البيان أنه كان لنتائج حرب لبنان أثرها السيء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل والعسكرية في «إسرائيل»، الأمر الذي أوجب وجود حكومة مستقرة لا تعاني من الخلافات والأزمات الوزارية<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد تنوعت مواقف الأحزاب والقوى السياسية في الكنيست من هذه الحكومة على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:

(١) انظر :

- Peretz, D. and Smooha, S.; Op. cit., P. : 522 - 523.

(٢) انظر في هذا الشأن :

- عبد العزيز شادي، مرجع سبق ذكره، ص : ٨١ - ٨٢.

(٣) انظر في هذا :

- سمير جبور، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٩.

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٨.

- إنسحاب حزب المابام من المعراخ في سبتمبر ١٩٨٤، حيث قررت اللجنة المركزية للحزب عدم الإشتراك في الحكومة والتصويت ضدها، وإعلان تشكيل كتلة منفردة، وإنسحاب أعضاء الحزب الستة من المعراخ. وقد برر الحزب ذلك بصعوبة «حل مشكلات» البلاد من خلال برنامج هذه الحكومة، و«جمود مسار السلام»، و«تدهور» الوضع الاقتصادي.

- إنضمام كتلة «ياحد» بزعامة «وايزمان» إلى المعراخ في أغسطس ١٩٨٤ بهدف العمل على تأليف حكومة وطنية برئاسة المعراخ، أو حكومة ضيقة برئاسة المعراخ أيضاً<sup>(١)</sup>.

- إنسحاب عضو الكنيست «يوسى سريد» من المعراخ، وإنضمامه إلى راتس، وذلك إحتجاجاً على تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما إنسحب عضو الكنيست من شينوى «مردخاي فيرشوفسكى» وانضم إلى راتس أيضاً<sup>(٢)</sup>. وإنضمت أوميتس إلى الليكود<sup>(٣)</sup>.

- تأييد حزب المفدال إقامة حكومة وطنية بعد إدراكه أن قوته البرلمانية قد تراجعت، وأن قدراته التساومية - تبعاً لذلك - قد تضاءلت، كما أدرك المفدال أن المعسكر الدينى الحريدى سيمثل تحدياً مباشراً له وخاصة الحزب الجديد الصاعد شاس. ومن هنا فقد أعلن حزبا المفدال وتامى عن تأييدهما تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وهكذا سعت الأحزاب الدينية إلى الإنضمام إلى حكومة الإئتلاف الوطنى بعد أن أدركت أنها لن تستطيع ممارسة الدور الذى تمارسه دوماً عشية تشكيل الحكومات الإئتلافية الضيقة، وذلك بهدف الحفاظ على تلبية الحد الأدنى من مطالبها: السعى نحو تعديل قانون من هو اليهودى؟، والحفاظ على القيم والتقاليد الدينية والخصصات المالية الحكومية.

ومهما يكن من أمر، فقد إستطاع الحزبان الكبيران التوصل إلى إئتلاف وطنى مكون من المعراخ وياحد، الليكود وأوميتس، المفدال، شاس، أغودا، تامى، شينوى.

(١) وقد صارت عدد المقاعد التى للمعراخ فى الكنيست بعد إنسحاب المابام ودخول ياحد واستقالة سريد (٤٤ - ٦ + ٣ - ١) أربعين مقعداً.

(٢) صارت عدد مقاعد راتس بهذا التغير خمسة مقاعد.

(٣) ارتفع عدد مقاعد الليكود إلى (٤٢) مقعداً بعد إنضمام أوميتس لها.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
المعراخ + ياحد	٣٦,٨	٤٠
الليكوود + أوميتس	٣٣,١	٤٢
المفدال	٣,٥	٤
شاس	٣,١	٤
أغودا	١,٧	٢
مورشاه	١,٦	٢
شينوي	٢,٦	٢
	٨٢,٤ %	٩٦

وقد حصلت الحكومة على ثقة الكنيست في سبتمبر ١٩٨٤ على أساس إتفاق إئتلافي<sup>(١)</sup> يقضى بتساوي عدد المقاعد الوزارية لكل من المعراخ والليكوود بإستثناء منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية. كما نص الإتفاق على تخصيص منصب وزير بلا وزارة لكل من المفدال وشاس ومورشاه وشينوي، وإسناد وزارتي الداخلية والأديان إلى رئيس الحكومة لحين الإتفاق على من يتولى كل وزارة منهما.

وقد نشب نزاع بين المفدال وشاس حول منصبى وزير الداخلية ووزير الأديان، حيث أصر المفدال على أن يعين بورغ وزيراً للأديان والداخلية، وأيد المعراخ طلب المفدال هذا، فهدد زعيم شاس «بيرتس» بالإستقالة. وقد تم إنهاء هذه الأزمة بتعيين «بورغ» وزيراً للأديان و«بيرتس» وزيراً للداخلية، كما تولى الحاخام «موشيه شايرا» زعيم مورشاه منصب وزير بلا وزارة، كما حصل حزب أغودا على منصب رئيس اللجنة المالية في الكنيست، وكانت هذه أول أزمة تواجه الحكومة الخامسة والعشرين (سبتمبر ١٩٨٤ - ديسمبر ١٩٨٨)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر المخطوط الرئيسية للإتفاق الإئتلافي الذي شكل في سبتمبر ١٩٨٤ :

- Medzini, M. (ed); Israel's Foreign Relations : Selected Documents : 1984 - 1988 (Volume Nine) (Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem, 1992), P. : 1 - 2.

(٢) وقد تولى أعضاء المعراخ في الكنيست المقاعد الوزارية التالية : بيرز رئيساً للحكومة - رابين وزيراً للدفاع - اسحاق نافون للمعارف والثقافة - حاييم بارليف للأمن العام - جاد يعقوبى للتنسيق الاقتصادى - آريه نحاكمين للزراعة - موشيه شاحال للطاقة - يعقوب تسور للهجرة والإستيعاب. كما عين وايزمان زعيم ياحد وزيراً بمكتب رئيس الوزراء. أما أعضاء الليكوود في الكنيست فقد احتلوا المناصب الوزارية التالية : شامير نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية - اسحق موداعى وزيراً للمالية - ديفيد ليفى للإنشاء والإسكان - شارون للصناعة والتجارة - مردخاي موناچور للصحة - حاييم كورفو للنقل - موشيه نسيم للعدل =

وعلى الرغم من ضعف القوة البرلمانية للأحزاب الدينية في الكنيست الحادى عشر، إلا أنها راحت تحاول تغيير قانون العودة حسب رؤيتها الأرثوذكسية لكنها فشلت، وذلك حال ماتم في يناير ١٩٨٥<sup>(١)</sup>.

وقد واجهت حكومة بيريز هذه العديد من الأزمات حول عدد من المسائل: العلاقات مع مصر، ومسألة طابا، والإستيطان داخل المدن العربية<sup>(٢)</sup>. وقد تم تبادل المناصب بين «بيريز» و«شامير» بعد عامين، وقدم «شامير» حكومته الجديدة في أكتوبر ١٩٨٦. وقد حل «زفولون هامر» محل «بورغ»، بعد إعتزال الأخير، في وزارة الأديان، كما إستقال «بيرتس» من منصبه في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ إحتجاجاً على قرار محكمة العدل العليا في قضية «شوشانا ميللر»، إلا أنه لم يترك الحكومة وبقي وزيراً بلا وزارة، وقد حل «آريه درعى» عضو شاس ومدير عام وزارة الداخلية مكان «بيرتس»<sup>(٣)</sup>. وقد ظلت مسألة من هو اليهودى تمثل الهدف الأول للأحزاب الدينية طوال فترة تولي هذه الحكومة، كما كان إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسسات ومدارس هذه الأحزاب هدفاً رئيسياً من أهداف بقاء هذه الأخيرة في الحكومة<sup>(٤)</sup>.

#### ٤ - الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثانى عشر ٨٨ - ١٩٩٢م:

جرت إنتخابات الكنيست الثانى عشر في أول نوفمبر ١٩٨٨ في ظل تصاعد فعاليات إنتفاضة الشعب الفلسطينى في الأراضى العربية التى أحتلت عام ١٩٦٧، الأمر الذى دفع

= - ابراهام شارير للسياسة - موشيه كتشاف للعمل والشؤون الاجتماعية - جدعون بات للعلوم والتكنولوجيا - موشيه اريئز وزيراً بلا وزارة. كما تولى يغال هوروفيتش زعيم أوميتس منصب وزير بلا وزارة، وأمنون روبنشتاين زعيم شينوي، منصب وزير الاتصال. انظر في شأن هذا التشكيل :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٦ - ٢٣٧.

(١) عبد العزيز شادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٥.

(٢) انظر في شأن هذه الأزمات :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم .....، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٩ - ٢٤٢.

(٣) انظر في شأن هذه القضية المطلب الثانى من هذا المبحث.

(٤) وتجدر الإشارة إلى حكومة «شامير» الذى بدأت في عملها في أكتوبر ١٩٨٦ قد جاءت على النحو التالى : أعضاء الليكوود: شامير رئيساً للحكومة - ديفيد ليفى نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للإسكان - موشيه نسيم وزيراً للمالية - شارون للتجارة والصناعة - كورفو للنقل - شرير للعدل والسياحة - كتشاف للعمل والشؤون الاجتماعية - بات للعلوم والتكنولوجيا - آريئز وزيراً بلا وزارة - موداعى وزيراً بلا وزارة. أعضاء المعراخ : بيريز نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية - نافون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتعليم - رابين وزيراً للدفاع - يعقوبى للتعاون الاقتصادى - نحاكمين للزراعة - شاحال للطاقة والبنية الأساسية - بارليف للأمن العام - شوشانا أربيلى الموزليو للصحة - تسور للهجرة. ومن شينوي : روبنشتاين وزيراً للاتصال، وبيرتس من شاس للداخلية، وهامر للأديان من المفدال، وهو روبيتش من أوميتس وزيراً بلا وزارة، ويوسف شايرا من مورشاه وزيراً بلا وزارة، ووايزمان زعيم ياحد وزيراً بلا وزارة. انظر :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٧ - ٢٣٨.

- سمير جبور، إنتخابات الكنيست الحادى عشر، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٩٤ - ٢٩٥.

الناخب الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف، وبالتالي نحو اليمين بشكل عام. وهذا ما جعل حزب الليكود يضع برنامجه الانتخابي على أساس قمع الإنتفاضة عسكرياً بإعتبارها « حرباً عربية حقيقية ضد إسرائيل »، وعلى رفض فكرة المؤتمر الدولي، وإستئناف التفاوض مع الدول العربية بأسلوب مفاوضات كامب ديفيد، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على بناء مزيد من المستوطنات اليهودية في كل مكان من « أرض إسرائيل الكاملة ». كما جاءت قائمة الليكود بوجوه جديدة شابة و « متطرفة »، فألى جانب المراكز الأربعة الأولى ( التي إحتلها على التوالي : شامير، ليفي، أرئز، شارون ) ظهر في القائمة « بنيامين نتانياهو » - مندوب إسرائيل السابق في الأمم المتحدة - و « بنيامين بيغن » و « ديفيد ميغن »، وغيرهم.

وعلى نفس النحو، جاء برنامج حزب العمل، تحت شعار « يد للسلام وقبضة للإرهابيين »، مرتكزاً إلى لاءات ثلاثة: « لا للدولة الفلسطينية، لا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا للعودة إلى حدود ٦٧ ووجود جيش أجنبي إلى غرب نهر الأردن »، كما أسقط الحزب من قائمته من وصفوا بالحمائم من أمثال « أبان إيان »، وقدم وجوهاً شابة جديدة وإستقطب عدداً من الجنرالات، وأبقى على تحالفه مع ياحد<sup>(١)</sup>.

وقد شهدت الحياة الحزبية الإسرائيلية ما تعهده دوماً من إنشقاقات واندماجات، إذ ظهر حزبان يمينيان جديداً هما : تسوميت وموليدت، وحزب ديني حريدي منشق عن الأغودا هو : ديفيل هيتوراه، وحزب عربي جديد هو : الحزب الديمقراطي العربي، كما إنشقت قائمة «تجمع قبائل إسرائيل» اليمينية عن شاس، وقائمة ميماد عن المفدال. وقد إختفت قائمة مورشا بعد إنضمام حزب بوغالي أغودا إلى الأغودا، وعودة « حايم دروكمان » (قائمة متساد) إلى المفدال، كما اندمج أبو حصيرة (تامى) في الليكود، وتوزع باقي أعضاء أوروت ومتساد على المفدال وهتيا. وقد أقرت لجنة الإنتخابات المركزية (٢٧) قائمة من أصل (٥٥) قائمة، وشطب قائمة «كاخ» بسبب «عنصريتها» كما جاء في بيان اللجنة.

وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٨٩٤,٢٦٧) ناخباً، شارك منهم (٢,٣٠٥,٥٦٧) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها (٧٩,٧٪). وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

(١) انظر في شأن قائمتي الليكود والعمل التقرير الذي أوردته مجلة اليوم السابع الصادرة من باريس في ٢٥ يوليو ١٩٨٨، ص : ١٦، ١٧ وفي ٢٤ أكتوبر عام ١٩٨٨، ص : ١٦.

#### جدول رقم (٥٠)

نتائج إنتخابات الكنيست الثاني عشر

أول نوفمبر ١٩٨٨

٢,٨٩٤,٢٦٧	عدد أصحاب حق الاقتراع:
٢,٣٠٥,٥٦٧	عدد الأصوات التي شاركت في الاقتراع:
٧٩,٧	نسبة المشاركة:
٢٧	عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الاقتراع:
١٥	عدد القوائم الانتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم :

عدد المقاعد	النسبة %	عدد الأصوات	إسم القائمة أو الحزب
٣٩-(٥-)	٣٠,١	٦٨٥,٣٦٣	حزب العمل
٣-(٣+)	٢,٦	٥٦,٣٤٥	حزب المابام
٥-(٢+)	٤,٣	٩٧,٥١٣	رائس
٢-(١-)	١,٧	٣٩,٥٣٨	شينوى
٤٠-(١-)	٣٠,٨	٧٠٩,٣٠٥	حزب الليكود
٣ {صفر}	٣,١	٧٠,٧٣٠	هتيا
٢	٢	٤٥,٤٨٩	تسوميت
٢-(٢+)	١,٩	٤٤,١٧٤	حزب الوطن : موليدت
٥-(١+)	٣,٩	٨٩,٧٢٠	المفدال
٥-(٣+)	٤,٥	١٠٢,٧١٤	أغودات إسرائيل وبوغالي أغودا
٦-(٢+)	٤,٦	١٠٧,٧٠٩	شاس
٢-(٢+)	١,٥	٣٤,٢٧٩	حزب راية التوراه: ديفل هيتوراه
٤ {صفر}	٣,٧	٨٤,٠٣٢	حداش
١-(١-)	١,٥	٣٣,٦٩٥	القائمة التقدمية للسلام
١-(١+)	١,٢	٢٧,٠١٢	الحزب الديمقراطي العربي

وقد مثلت هذه النتائج نقطة تحول هامة في مسار الأحزاب الدينية في « إسرائيل »، حيث حصدت (١٦٪) من مجمل الأصوات، فحصلت على (١٨) مقعداً في الكنيست. ولا يتمثل ذلك التحول في هذه الأرقام - فقد حصلت الأحزاب الدينية على نفس العدد من المقاعد أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦١ و ١٩٦٩ - وإنما يتمثل في أن المعسكر الديني هو المعسكر الوحيد الذي عزز



قوته البرلمانية بخمسة مقاعد مقارنة بنتائج ١٩٨٤ من جهة (١)، وأن ميزان القوة بين جناحي هذا المعسكر قد إنقلب لمصلحة الأحزاب الدينية الحريدية، إذ أن ما يقرب من ثلثي عدد الأصوات، التي ذهبت للأحزاب الدينية قاطبة، إلتجه إلى الأحزاب الحريدية، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تحصل على (١٣) مقعداً من الـ (١٨) مقعد وذلك من جهة أخرى (٢). هذا إلى جانب أن هذه الأحزاب مارست نفوذاً غير مسبوق في المشاورات التي سبقت تشكيل إئتلاف ١٩٨٨. وقد جعلت كل هذه الأمور نتائج إنتخابات الكنيست الثاني عشر تمثل صدمة للجناحين العمالي واليميني في «إسرائيل»، خاصة بعدما أشار جل الإستقصاءات التي أجريت على إمتداد الأشهر الستة السابقة للإنتخابات إلى أن الأحزاب الدينية مجتمعة ستحصل على ما يتراوح بين (١٠) مقاعد و (١٢) مقعداً في الكنيست، وذلك في ضوء الإنقسامات والخلافات الحادة التي كانت تعاني منها (٣). ولكن ما الذي دفع الآلاف من الناخبين إلى التصويت لصالح الأحزاب الدينية مقارنة بأصوات عام ١٩٨٤ (وعددهم يقترب من العشرة آلاف ناخب)؟، ولماذا ذهب ما يربو على ٧٣,٢٪ من نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية مجتمعة إلى الأحزاب الحريدية؟.

يمكن القول - في هذا المقام - أنه إلى جانب تزايد عدد المتدينين بنسبة أعلى من تزايد العلمانيين نظراً لإرتفاع معدل المواليد بينهم، وتزايد عدد «التائبين» أو ما يسمى في «إسرائيل» بـ «العائدن إلى الدين»، فإن هناك عاملين رئيسيين يفسران تعاضم قوة الأحزاب الدينية وبخاصة الحريدية منها، وهما:

- تصويت أعداد كبيرة من الطوائف الشرقية للأحزاب الدينية بدلاً من التصويت لليكود وفتحيا. فوجود حزب ديني حريدى شرقى، ووجود يهوديين شرقيين على رأس قائمة المفدال وشاس (أفنيير شاكي واسحق بيرتس)، أتاح للطوائف الشرقية التعبير عن نفسها عن طريق التصويت للأحزاب الدينية (٤)، وذلك بعد أن فقدت الأمل في الحزبين الكبيرين: العمل والليكود. وقد إستطاع شاس الحصول على أصوات الطبقات الفقيرة والطوائف الشرقية سواء

(١) وحيد عبد المجيد، إنتخابات الكنيست الثاني عشر والنظام الحزبي الإسرائيلي في: على الدين هلال (محرر)، إنتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ومركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٩)، ص: ١٥.

(٢) انظر في هذا:

- جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٣.

- Liebman, C.; Op. cit., P.: 283.

(٣) أحمد خليفة، جولة إستكشافية في «كهوف» الأحزاب الدينية عشية الإنتخابات الإسرائيلية (مجلة اليوم السابع، باريس، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨)، ص: ٨.

(٤) المرجع السابق، نفس المكان.

أكانت دينية أم علمانية، بجانب أصوات الحريديم الشرقيين، فصار أكثر الأحزاب الدينية إستجابة إلى إحتياجاتهم الاجتماعية و الشخصية أكثر منها الدينية. وهكذا، فعلى الرغم من أن قادة شاس ونشطاءه من الحريديم إلا أن معظم ناخبيه كانوا من اليهود التقليديين المحافظين على نمط الحياة التقليدى (١). وهؤلاء - في نظر «مناحيم فريدمان» المتخصص في الأحزاب الدينية الحريدية - توافقون إلى إحياء التراث والتقاليد اليهودية «في دولة تبدو في نظرهم معادية ومسؤولة عن هدم الماضي الجميل»، كما يرى «فريدمان» أن نجاح شاس عام ١٩٨٨ إنما يترد إلى كون الطائفة التي عول عليها «ذات صلة بالتراث وليست إلتزاماً بالأوامر والنواهي الإلهية، كما هو مألوف في العالم الدينى المتزمت» (٢).

وإلى جانب ما سبق لا يعتبر قادة شاس الحريديم أيديولوجيتهم أيديولوجية معادية للصهيونية (شأن أيديولوجية بقية الأحزاب الحريدية)، ولهذا قبلوا المناصب الوزارية، التي تختم عليهم المشاركة في الإحتفالات الرسمية للدولة، كما خدم «عوفاديا يوسف» كحاخام أكبر للسيفارديم في الحاخامية الرئيسية للدولة التي يعاديه بقية الحريديم (٣). وقد أدى هذا إلى خروج حزب شاس من القطاعات الحريدية الضيقة، بل وإلى تطلعه إلى إنشاء نظام تعليمي خاص به ومجلس علماء تورا مشابه لمجلس علماء التورا التابع لحزب أغودا (٤).

- إستنفار الأحزاب الدينية الجمهور الدينى بصورة لم يسبق لها مثيل للإدلاء بأصواته، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من الناخبين المتدينين، ممن إعتادوا في الماضي العزوف عن المشاركة، إلى التصويت. ويرتد هذا الإستنفار إلى «الحرب الأيديولوجية» التي دارت - آنذاك - بين إثنين من أهم الزعماء الروحيين في العالم الدينى اليهودى وهما: الحاخام من لوبافيتش «مناحيم شنيورسون» زعيم الطائفة الحسيدية «حباد»، والحاخام من ليتوانيا رابى «اليعازر مناحيم شاخ» زعيم المتناجديم المعارضين للحسيديم والرئيس السابق لمجلس كبار علماء التورا التابع لحزب أغودا، فبعد أن إتهم «شاخ» «شنيورسون» بالهرطقة، طالب أتباع أغودا (الحسيديم والمعارضين للحسيديم) بمقاطعته، ولما رفضت قيادة أغودا ذلك، إنشق «شاخ» عن أغودا، وأسس حزب ديفيل هيتورا، ودعا أتباعه للتصويت له. وقد رد «شنيورسون» على ذلك بدعوة أتباعه الكثيرين - الذين كانوا عادة يمتنعون عن التصويت - إلى المشاركة بكامل ثقلهم

(١) Friedman, M., The Ultra - Orthodox and Israeli Society, Op. cit., P.: 196.

(٢) ورد هذا في:

- أحمد خليفة، جولة إستكشافية ..... مرجع سبق ذكره، ص: ٩.

وانظر أيضاً في هذا الصدد:

- Beilin, Y., Op. cit., P.: 191.

Friedman, M.; Loc. cit.

Idem.

إلى جانب أغودا. وقد دفع ذلك « عوفاديا يوسف » - الزعيم الروحي لشاس - إلى إستنفار جمهور الحزب، والطوائف الشرقية بشكل عام، لأجل التصويت لصالح شاس. وهكذا صار التنافس على مقاعد الكنيست تنافساً بين الطوائف الدينية الحريدية على قداسة ومكانة الزعماء الروحيين لها<sup>(١)</sup>.

وقد أفضى كل هذا إلى زيادة مقاعد شاس في الكنيست من أربعة مقاعد إلى ستة مقاعد، وزيادة عدد مقاعد أغودا من مقعدين إلى خمسة مقاعد. أما حزب المفدال - الذي إتسمت مواقفه في المجال الخارجى بالتشدد والتطرف بعد تبنى قيادته مواقف غوش أمونيم - فقد حافظ على قوته الإنتخابية وأضاف لها مقعد متسدد الذى إحتله الحاخام « دروكان »، كما خسر المعسكر الصهيونى الدينى مقعداً بإنضمام حزب تامى إلى الليكود<sup>(٢)</sup>.

وإستناداً إلى تحليلنا السابق، فإن الأحزاب الدينية لعبت - بعد إنتخابات الكنيست الثانى عشر (١٩٨٨) - الدور الحاسم فى تقرير من يشكل الحكومة، فكيف حدث ذلك؟

لقد أدى تقارب الحزبين الكبيرين - العمل (٣٩) مقعداً والليكود (٤٠) مقعداً - إلى تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وممارستها لكل أنواع المساومة والإبتزاز تجاه هذين الحزبين، فلم تلتزم الأحزاب الدينية بمواقف واضحة وثابتة تجاه أى حزب، بل راحت تقترب من العمل حيناً، ومن الليكود أحياناً أخرى، وكان معيارها الثابت - دوماً - هو كيفية الحصول على قدر أكبر من المكاسب بالتحالف مع أى حزب من الحزبين الكبيرين.

وقد أبدى « افنير شاكى » ميلاً نحو الليكود، وحدد مأخذ المفدال على حزب العمل فى<sup>(٣)</sup>:

- إقتراب حزب العمل خلال السنوات الستة الماضية نحو اليسار، حيث رانس والمابام، على وضع يضر بإتفاقية الوضع الراهن.

- تصالح حزب العمل مع الإصلاحيين لأجل ضمان تأييد ودعم اليهود الإصلاحيين فى الولايات المتحدة، وهذا أضر بمكانة الأرثوذكس والحاخامية الرئيسية.

(١) انظر فى هذا :

- أحمد خليفة، جولة إستكشافية ..... مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

- جيبيل كيبيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٩٥ - ١٩٧.

- Beilin, Y.; Op. cit., P. : 190, 234.

(٢) انظر فى شأن الربط بين مواقف المفدال « المتطرفة » ومواقف الأحزاب الحريدية « المعتدلة » تجاه مسألة أراضى ١٩٦٧ وربط ذلك بميزان القوة بين المعسكرين فى هذه الإنتخابات :

- وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤.

(٣) انظر فى هذا :

- رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٩ - ٢٣٠.

- إن حزب العمل يعمل على القضاء على الأمور المتفق عليها فى إتفاقية الوضع الراهن مثل : إحترام السبت، والتعليم الدينى، ومكانة المحاكم الدينية والحاخامية الرئيسية.

- إن حزب العمل يتخذ مواقف معتدلة فى شأن مسألة الإستيطان فى « يهودا والسامرة » وقطاع غزة، وهو بهذا يعبث بحق تاريخى لا مجال فيه للتنازل.

أما حزب شاس، فقد نعت قاداته حزب الليكود - قبيل الإنتخابات - بـ « الخائن » لأنه نكث بوعوده التى قطعها من قبل، فى نفس الوقت الذى هاجم فيه بيرتس حزب العمل وزعيمه « بيريز »، لأنه لم يف بالوعود، إذ « وعد بإغلاق إستاد رامات غان فى أيام السبت، وإغلاق التلفزيون فى حيفا ولم يف بوعوده... كما توقفت إدارة هجرة الشباب - فى عهده - عن إرسال الأطفال للمؤسسات الحريدية التابعة لشاس... ». ورغم أن حزب أغودا اعترف بفضل حزب الماباي فى بلوغ الإنجازات الدينية التى تحققت فى الماضى، إلا أنه أعرب عن عدم ثقته فى أن يفى « بيريز » بوعوده<sup>(١)</sup>. وقد قرر قادة أغودا فى النهاية - بشكل صريح - أنهم سيكونون فى صف من يقدم تنازلات أكبر فى مجال الشؤون الدينية، ويضمن لهم أكبر قدر من الإعتمادات المالية. وبالمثل أعلن قادة ديفيل هيتورا أنهم سيؤيدون من يوفر لهم أكبر قدر من الإعتمادات المالية. ولهذا ظهرت - فى الفترة من يوم إنتهاء الإنتخابات حتى تكليف شامير رسمياً بتشكيل الحكومة فى ١٣ نوفمبر - العديد من التحالفات والإتفاقيات الإئتلافية، حيث جمع حزب العمل إلى جانبه أحزاب: المابام وراتس وشينوى وديفيل هيتورا (٥١ مقعداً)، بجانب دعم حداش والقائمة التقدمية والحزب الديمقراطي العربى. كما جمع حزب الليكود بجانبه أحزاب: موليديت وتسوميت وهتجيا والمفدال (٥٢ مقعداً). وبعد أن أضاف العمل حزبي أغودا (٥ مقاعد) إلى معسكره (لقاء التخلي عن فكرة المؤتمر الدولى وعن تعيين وايزمان للخارجية، ومنحها وزارة الإسكان ومنصب نائب وزير ورئاسة لجنة هامة) لم يتبق من الأحزاب سوى شاس. ولقد راح « بيريز » يتقرب من شاس وأبدى إستعداده لإعطاء كل عضو كنيست تابع له منصباً وزارياً (٦ أعضاء)، فأغرى ذلك « آريه درعى » الذى أبدى إستعداده للتحالف مع العمل، غير أن « عوفاديا يوسف » - الزعيم الروحي لشاس - هو الذى رجح كفة الليكود على حساب العمل وطلب من « هرتزوج » تكليف « شامير » بتشكيل الحكومة، فتلاشت أحلام وآمال « بيريز » بعد كل التنازلات التى قدمها للأحزاب الدينية. لقد أعطى « عوفاديا يوسف » الضوء الأخضر لـ « شامير » لتشكيل حكومته قبل تكليف « هرتزوج » رسمياً له، فمارس بذلك، كما لاحظ العديد من الباحثين، مهام رئيس الدولة<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من ذلك فشل

(١) المرجع السابق، ص : ٢٣١ - ٢٣٤.

(٢) انظر فى ذلك :

- مجلة اليوم السابع عدد ٢١ نوفمبر ١٩٨٨، ص : ١٨.

وقد تحدث العديد من الكتاب الإسرائيليين عن تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وقادتها، فهذا « عاموس كينان » يكتب فى =

جدول رقم (٥١)  
الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي السادس والعشرين  
(حكومة إتحاد وطني) : ديسمبر ١٩٨٨

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الليكود	٣٠,٨	٤٠
العمل	٣٠,١	٣٩
شاس	٤,٦	٦
أغودا	٤,٥	٥
المفدال	٣,٩	٥
ديجيل هيتورا	١,٥	٢
	٧٥,٤ %	٩٧

وهكذا استطاع « شامير » تجنب إبتزاز الأحزاب الدينية وضغوطها، تلك الأحزاب التي لم تجد مناص من الانضمام إلى حكومة الإتحاد الوطني، كما كان الوضع عشية تشكيل حكومة الإتحاد الوطني عام ١٩٨٤. إن الأحزاب الدينية تفضل التنازل عن بعض مطالبها والتوقف عن ممارسة الإبتزاز والمساومة متى بدأت مشاورات تشكيل حكومة إتحاد وطني؛ وذلك في سبيل الحفاظ على تدفق المخصصات المالية الحكومية، والحيلولة دون تعديل قانون العودة بما يتناقض مع رؤيتها. وقد حصلت الأحزاب الدينية في هذه الحكومة على أربعة مناصب وزارية هي: وزارة الداخلية (درعي من شاس)، ووزارة الاستيعاب والهجرة (بيرتس من شاس)، ووزارة الأديان (هامر من المفدال)، ووزير دولة (افنير شاكي من المفدال)، كما حصل حزب أغودا على منصب نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية. هذا بجانب تعهد الحكومة بالحفاظ على الوضع الراهن<sup>(١)</sup>.

(١) وقد احتل (٢٢) عضواً من الليكود والعمل بقية المناصب الوزارية الـ (٢٦)، على النحو التالي : من الليكود : شامير رئيساً للحكومة ووزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، ديفيد ليفي نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للبناء والإسكان قائماً بأعمال رئيس الحكومة في حالة غيابه، إيهود أولمرت وزير دولة للشؤون الأقلية، أرئز وزيراً للخارجية، اسحق موداعي وزيراً للاقتصاد والتخطيط، روني ميلو وزيراً للبيئة، دان مريدور وزيراً للعدل، موشيه نعيم وزير دولة، جديعون بات وزيراً للسياسة، موشيه كتساب وزيراً للمواصلات، شارون وزيراً للصناعة والتجارة، ومن العمل : بيرز قائماً بأعمال رئيس الحكومة ووزيراً للمالية، اسحاق نافون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتعليم والثقافة، روفائيل أدري وزير دولة، حاييم بارليف وزيراً للشرطة، مردخاي غور وزير دولة، عزيزا وليزمان وزيراً للعلوم والتطوير، جاد يعقوبى وزيراً للإتصالات، ابراهام كاتس وزيراً للزراعة، يعقوب تسور وزيراً للصحة، اسحق رابين وزيراً للدفاع، موشيه شاحال وزيراً للطاقة. كما ضم مجلس الوزراء المصغر عدداً من أعضاء الليكود هم : شامير، ليفي، وارنز، شارون، وموداعي، ونسيم، وعدداً آخر من أعضاء العمل هم : بيرز، رابين، نافون، بارليف، وايزمان.

انظر في هذا الشأن :

- غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٤٣ - ٢٤٤.

« شامير » في تشكيل الحكومة خلال المهلة القانونية الأولى، إذ تعاضمت مطالب الأحزاب الدينية وصار صوتها أكثر علواً من ذي قبل، بحيث راحت تطالب بمشاركة أكبر في عملية صنع القرار عن طريق أربع حقائب وزارية، ونادت بسن سلسلة من القوانين الدينية مثل : منع لعبة كرة القدم أيام السبت، وتحديد من هو اليهودي؟، وإلغاء التوقيت الصيفي، وإلغاء تجنيد الفتيات، وإغلاق الملاهي والنوادي الليلية، وتعزيز التعليم التوراتي، وزيادة المخصصات المالية للمؤسسات الدينية، وغير ذلك.

وبعد أن منح « شامير » مهلة قانونية ثانية إنتهت مشاوراته إلى تشكيل حكومة إتحاد وطني من تألف الليكود والعمل. لقد مارست الأحزاب الدينية كل صنوف الإبتزاز وأساليب المساومة مع « شامير » وإتسمت مواقفها بالتذبذب والتقلب بين الليكود والعمل ما بين صباح ومساء<sup>(١)</sup>، الأمر الذي أدى إلى فشل « شامير » في مساعيه. كما شهدت هذه الفترة ضغوطاً خارجية من يهود الولايات المتحدة، ومن الإدارة الأمريكية في إبتزاز تشكيل حكومة إتحاد وطني تقضي على إبتزاز الأحزاب الدينية وتعمل على توفير الإستقرار للحياة السياسية في « إسرائيل » بهدف القضاء على الإنتفاضة، ومواجهة الأزمة الاقتصادية<sup>(٢)</sup>. وكذا شهدت البلاد مظاهرة ضخمة خرجت من أجل تأييد إصلاح النظام الإنتخابي للحد من نفوذ الأحزاب الدينية<sup>(٣)</sup>، كما ناشد « هرتزوج » زعيمى العمل والليكود التوصل إلى إتفاق يقضى بتشكيل حكومة موسعة.

وهكذا إنتهى « شامير » إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية « الحكومة السادسة والعشرون : ديسمبر ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩٠ » نتيجة لإئتلاف الأحزاب التي يوضحها الجدول التالي :

= يديموت أحرنت بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨٨ : « أنا إنسان بلا وطن ولا شعب ولا أرض، إن بلاد الرب بيرتس ليست بلادي، وشعب البابا باروخ ليس شعبي، والدولة أيضاً ليست دولتي ». كما تحدث « يوران كانيوك » عن « الخمينية الجديدة » في « إسرائيل »، كما علق « سمحا دينتس » على مطالب الأحزاب الدينية بتعديل قانون من هو اليهودي بقوله : « إن إسرائيل اليوم تبدو في أعين يهود العالم كله كدولة من العصور الوسطى على شاكله الخمينية الجديدة ». وردت هذه الإقتباسات في مجلة اليوم السابع، عددي ١٩٨٨/١١/١٤، ص : ١٢، ١٩٨٨/١٢/١٢، ص : ١٨.

(١) لقد كانت نشرات الأخبار تتناقل - في تلك الفترة - أخبار إتفاق أحزاب دينية مع الليكود في الصباح ثم مع العمل في المساء، حتى أن « بيريز » وقع في أول ديسمبر ١٩٨٨ إتفاقاً مع « أغودا » اتفق فيه على المصادقة في غضون ثلاثة أشهر على الوصول إلى تعديل قانون من هو اليهودي؟، والتزام حزب العمل بإسناد ثلاثة حقائب هي الإسكان والعمل والرفاء الإجتماعي إلى الأغودا وكذلك منصبى رئاسة لجنة المالية في الكنيست، نائب وزير يشرف على شبكة التعليم المستقلة في وزارة التعليم.

انظر في هذا ماورد في مجلة اليوم السابع بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٨، ص : ١٨.

(٢) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن وزير المالية الإسرائيلي « موشيه نعيم » قد قدر تكلفة الإنتفاضة اليومية لإسرائيل بـ ٣ ملايين شيكل أى مليار و ١٣٩ ألف شيكل سنوياً، وذلك كما ورد في مجلة اليوم السابع بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٨٨.

(٣) عبد العزيز شادي، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٩.

ولقد علق « تيدي كوليك » رئيس بلدية القدس على نفوذ الأحزاب الدينية بقوله « نحن كصهيونيين نبينا هذا البلد ووحيدنا طابعه ... ويتضح لنا الآن أن العناصر غير الصهيونية بالذات هي التي ستحدد طابع البلد ومستقبله ». ورد ذلك في : أحمد خليفة، جولة إستشكافية، مرجع سبق ذكره، ص : ٨.



غير أن هذه الحكومة لم تستمر طويلاً، فبعد عام ونيف سقطت حكومة «شامير» بعد أن انسحبت أحزاب العمل وشاس وأغودا منها، فأى دور كان للأحزاب الدينية فى هذه الأزمة؟ وما الدور الذى لعبته فى تشكيل الحكومة الجديدة؟

#### أزمة مارس ١٩٩٠ وتشكيل إئتلاف الليكود والأحزاب الدينية : يونيو ١٩٩٠ م:

شهدت الفترة من ديسمبر ١٩٨٨ وحتى مطلع العام ١٩٩٠ العديد من التطورات على صعيد الصراع العربى الصهيونى، فالشعب العربى الفلسطينى يصعد من إنتفاضته، والإدارة الأمريكية تبذل مساعى بهدف الوصول إلى تسوية سلمية بين العرب و «إسرائيل». أما حكومة «شامير» فقد تعمدت تصعيد عملياتها المسلحة ضد أهل الضفة الغربية وقطاع غزة، وإفساد كل إقتراح يقدم للتسوية عن طريق سلسلة من الشروط والبنود العدائية. وفى هذا السياق رفضت اللجنة المركزية لحزب الليكود، خلال اجتماع لها فى يوليو ١٩٨٩، مقترحات التسوية، وتوعدت بقمع الإنتفاضة بالقوة العسكرية، وبعد مظاهرة سلمية جرت فى القدس بهدف دفع حكومة «شامير» نحو القبول بمقترحات التسوية، أقبل «شامير» على طرد الوزير «وايزمان» بتهمة الإتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية.....<sup>(١)</sup> وفى مطلع العام ١٩٩٠ إستقال «شارون»، وحل محله «جاد يعقوبى»؛ بعد أن خرج النزاع بينه وبين «شامير» إلى العلن، ثم أعلن خمسة من أعضاء الليكود فى الكنيست أنفسهم كتلة برلمانية مستقلة عن الليكود<sup>(٢)</sup>. وفى ١٥ مارس ١٩٩٠ إنهارت حكومة الإتحاد الوطنى بعد أن أقدم «شامير» على طرد وزير المالية «بيريز» من الحكومة، فإستقال كل وزراء العمل، وذلك بسبب خلاف «شامير» و «بيريز» حول خطة بيكر للسلام، وفى مساء نفس اليوم تم حجب الثقة عن حكومة «شامير»، حيث تغيب خمسة أعضاء من شاس عن التصويت فصار عدد مؤيدى حزب العمل (٦٠) نائباً هم مجموع نواب أحزاب : العمل ورائس والمابام وحداش والحزب الديمقراطي العربى والحركة التقدمية وأغودا وشينوى والنائب «شارلى بيطون»<sup>(٣)</sup>.

(١) تجدر الإشارة إلى أنه تم تسوية هذا الأمر بمدول «شامير» عن إقالة «وايزمان»، مقابل خروج هذا الأخير من المجلس الوزارى المصغر. انظر : مجلة اليوم السابع بتاريخ ٨ يناير ١٩٩٠، ص : ١٠.

(٢) وهؤلاء هم : إسحق موداعى وينحاس غولدشتاين ويوسى غولديبرغ وبيسح غروير، وإبراهيم شرير، وهم أعضاء الحزب الليبرالى. وقد شكل هؤلاء ما أسموه قائمة «تطوير الفكرة الصهيونية».

انظر فى هذا ما جاء فى مجلة اليوم السابع بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٠، ص : ٢١.

(٣) انظر فى شأن هذه الأزمة بتوسع :

- Beilin, Y.; Op. cit., P. : 235 - 237.

- Orr, A.; Op. cit., P. : 17 - 19.

- Butt, G.; Op. cit., P. : 108 - 109.

وتجدر الإشارة إلى أن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى كان قد تقدم بمبادرته التى عرفت بإسمه بعدما اختلف حزبا الليكود والعمل على «خطة النقاط العشر المصرية للإنتخابات فى المناطق المحتلة»، وقد جاءت مبادرة بيكر لتعزيز الموقف الإسرائيلى =

وهكذا تحول «شامير» من رئيس حكومة وطنية موسعة إلى رئيس حكومة إنتقالية ومؤقتة يؤيدها (٥٥) نائباً فى الكنيست هم مجموع نواب الليكود والمفدال وهتتحيا وموليدت وديغيل هيتوراه وتسوميت، والمقاعد الخمسة التابعة لأعضاء الحزب الليبرالى، ومقعد «إسحق بيرتس»، المنشق على شاس.

وهكذا أدى الإختلاف فى المواقف من مقترحات التسوية السلمية فى المنطقة إلى سقوط حكومة «شامير»، وكذا إلى إحداث شروخ داخل الأحزاب الدينية، فالحاخام «إسحق بيرتس» إستقال من قائمة شاس لأنه رأى أن إجراء إنتخابات فى القدس الشرقية يعنى «تعريض السيادة اليهودية على المدينة المقدسة للخطر»، ولهذا صوت لصالح الليكود فى إقتراح حجب الثقة، رافضاً سلوك الأعضاء الخمسة الآخرين. أما الزعيم الروحى لشاس «عوفاديا يوسف»، وبقية أعضاء الحزب فى الكنيست، فقد وافقوا على خطة بيكر، وأيدوا تحرك حزب العمل لإسقاط الحكومة. وقد أدى موقف شاس المزدوج هذا إلى سقوط الحكومة، وتكليف «بيريز» بتشكيل إئتلاف جديد<sup>(١)</sup>.

وقد كان طبيعياً أن تعاود الأحزاب الدينية ممارسة دورها المألوف عشية تشكيل كل إئتلاف حكومى، ولهذا فقد شهدت الفترة الممتدة من تاريخ تكليف «بيريز» وحتى فشله فى ٤ أبريل مالم تشهده البلاد قبل ذلك من كل صنوف الإبتزاز وأساليب المساومة، وخاصة بعد ما إستطاع حزب الليكود إسترجاع أصوات شاس الخمسة لصفوفه مرة أخرى فصار لكل من الليكود والعمل (٦٠) مقعداً<sup>(٢)</sup>.

وقد بذل «بيريز» جهوداً جبارة لأجل الوصول إلى إئتلاف ضيق يجمع إلى جانب حزب العمل حلفاءه اليساريين والشيوعيين والعرب وحزب أغودا ومقعد «شارلى بيطون» ومقعد عضو الليكود المارق عن حزبه بعد تصويت ١٥ مارس «إبراهيم شرير»<sup>(٣)</sup>. وقد حصل

= الرافض للخطة المصرية وذلك عن طريق العودة إلى مبادرة «إسرائيل» فى ١٤ مايو ١٩٨٩. وهكذا لم يكن فى مبادرة بيكر أية نقطة جوهرية وانتهت بالدعوة إلى لقاء فى القاهرة بين وزراء خارجية «الحكومة الإسرائيلية» ومصر والولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك وصف شامير الخطة بالتطرف وصعد، ومعه «بيريز»، الموقف داخل الحكومة حتى إنهارت الحكومة !! انظر فى شأن هذه المبادرات بتفصيل :

- أسعد عبد الرحمن، نواف الزرو؛ الفكر السياسى الإسرائيلى : قبل الإنتفاضة... وبعد الإنتفاضة (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠)، ص : ١٠٥ - ١٣٥.

(١) انظر :

- Friedman, M.; Op. cit., P. : 197 - 198.

- Beilin, Y.; Op. cit., P. : 236.

(٢) مجلة اليوم السابع، ١٦ أبريل ١٩٩٠، ص : ١٨.

(٣) كان «شرير» ناقماً على «شامير» بسبب تعيينه وزيراً بلا وزارة، وهو الذى شغل فى السابق عدة مناصب هامة منها : القنصل الإسرائيلى فى الولايات المتحدة (٧٠ - ١٩٧٣)، سكرتير الحزب الليبرالى ومدير معركة الليكود الإنتخابية عام ١٩٧٧، وزارة السياحة عام ٨٤، والعدل حتى ١٩٨٨. وقد ضمن «شرير» بتأييده للعمل حقبة المواصلات ومكاناً فى قائمة حزب العمل فى الإنتخابات التالية. انظر : مجلة اليوم السابع، عدد ١٦ أبريل ١٩٩٠، نفس المكان.

حزب أغودا بموجب إتفاق عقده مع حزب العمل على وزارتي: الإسكان، والعمل والشؤون الاجتماعية، ومنصب رئيس اللجنة المالية في الكنيسة، كما إتفق مع حزب العمل - فيما يتعلق بالشؤون السياسية - على الأمور التالية: « ١ - إعطاء رد مناسب لبيكر حسب الخطة الميدانية التي بلورها وزير الخارجية أرز، ٢ - القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل والسيادة عليها مطلقة، وهي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، ٣ - الحكم الذاتي لن يطبق على أية منطقة تخضع للسيادة الإسرائيلية، بما فيها شرقي القدس، ٤ - لحزب « أغودات إسرائيل » حرية التصويت في المسائل السياسية التي تتعلق بالسيادة... »<sup>(١)</sup>، كما تعهد « بيريز » بزيادة مخصصات المؤسسات التعليمية التابعة لأغودا.

وكما قطع « بيريز » وعوداً لأغودا، فقد إتفق مع حداش والنواب العرب على السعي إلى إلغاء قانون منع الإرهاب الذي يحظر لقاء الشخصيات الإسرائيلية مع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، والموافقة على شمول الوفد الفلسطيني في مباحثات القاهرة على بعض المبعدين ومواطني القدس الشرقية، والتوقف عن سياسة القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة، وإطلاق سراح المعتقلين الإداريين...، كما وعد « بيريز » عضو حداش الهارب « شارلي ييطون » بمعالجة مشاكل الأحياء الفقيرة...<sup>(٢)</sup>.

وقد فشلت مساعي « بيريز » هذه بعد أن رفض عضوان من أغودا إتفاق « العمل / أغودا » وهما: الحاخام « أبراهام فريديغر » والحاخام « الياهو مزراحی ». وقد تناقلت وكالات الأنباء في ذلك الوقت خبراً مفاده أن « آريل شارون » إتصل بالحاخام من لوبا فيتش « شنيورسون » وأقنعه بالضغط على حزب أغودا لكي يتراجع عن تأييد العمل، فتدخل « شنيورسون » لدى « فريديغر » و « مزراحی » فاستجابا على الفور<sup>(٣)</sup>. كما طلب الحاخام « شاخ » من مؤيديه في شاس عدم تأييد العمل، فاستجاب « عوفاديا يوسف » على الفور. وكان شاخ قد قطع الطريق على حزب العمل حينما هاجم في خطاب شهير له في تل أبيب في ١٦ مارس ١٩٩٠ حزب العمل وقادته، وطالب أتباعه الحريديم بالإمتناع عن تأييده.

(١) انظر في شأن إتفاق « بيريز » مع حزب أغودا :

- مجلة اليوم السابع، عدد ٣٠ أبريل ١٩٩٠، ص: ١٤.

- Butt, G.; Op. cit., P.: 109.

(٢) وقد علقت صحيفة هآرتس على جهود « بيريز » وعوده تلك بقولها - في ١٣ أبريل - : « إن الإنسان في وضع كهذا مستعد لبيع أمه، والتنازل عن كرامته، والقيام بأعمال قذرة... لتشكيل حكومة أقلية، أو حكومة تخفي بتأييد العرب أو حكومة بتأييد أحد الهاربين ». ورد ذلك في تقرير مجلة اليوم السابع عن الإنتخابات الإسرائيلية بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٩٠، ص: ١٨.

(٣) فيصل جلزل، حاخامان يسيطران على القرار السياسي الإسرائيلي (مجلة اليوم السابع، باريس، ١٤ مايو ١٩٩٠)، ص: ٢٢.

والدخول في تحالف مع الليكود<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من معارضة « عوفاديا يوسف » لرأى « شاخ » إلا أنه كان لهذا الأخير أنصار شريرون كثيرون داخل شاس ولهذا رضخ « عوفاديا » لرأيه. وقد ترك « اسحق بيرتس » شاس لهذا السبب<sup>(٢)</sup>.

وقد دفع موقف حزبي شاس وأغودا هذا أكثر من نصف مليون إسرائيلي للتوجه إلى « هرتزوج » برسالة يطالبون فيها بتعديل نظام الإنتخاب، ووضع حد لإبتزاز الأحزاب الدينية<sup>(٣)</sup>.

وعلى الجانب الآخر، دخل « شامير » فور تكليفه بتشكيل الحكومة في مشاورات مكثفة مع الأحزاب اليمينية والدينية. وفي هذا الإطار إرتفعت ميزانية الأحزاب الدينية من (٦٠) مليون شيكل إلى (١٠٠) مليون شيكل، ثم أقرت حكومة « شامير » المؤقتة رفعها مجدداً إلى (١٣٨) مليون شيكل، فألى (٢٣٠) مليون شيكل<sup>(٤)</sup>. وقد توصل « شامير » إلى تشكيل إئتلاف حكومي ضيق من سبعة أحزاب وقوائم يمينية ودينية، وذلك بعد إثنين وأربعين يوماً من المساومات والإبتزازات المتبادلة، وبعد ثمانية وثمانين يوماً من إستمراره كرئيس حكومة مؤقتة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر في شأن خطاب « شاخ » الشهير هذا :

- Orr, A.; Op. cit., P.: 17 - 18.

- Butt, G.; Op. cit., P.: 109.

- Beilin, Y.; Op. cit., P.: 237.

(٢) انظر في شأن الخلاف بين « عوفاديا يوسف » و « الياهو مزراحی » :

- Friedman, M.; Op. cit., P.: 197 - 199.

هذا، وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن حزب الليكود فجر داخل الكنيسة موجة عداوة ضد النواب العرب السبعة (نواف مصالحة - العمل، توفيق طوبي وهاشم محاميد ومحمد نفاع - حداش، حسين فارس - المابام، عبد الوهاب دراوشة - الحزب الديمقراطي العربي، ومحمد ميماري - القائمة التقدمية) لأجل إفشال جهود « بيريز »، وتصوير الأمر وكأن هؤلاء السبعة هم الذين سيحددون من يحكم إسرائيل. وقد كان من ضمن أسباب إستقالة عضوي أغودا أنهما قالا أنهما لن يدعموا حكومة يدعمها العرب. انظر في ذلك عدد ٣٠ أبريل من مجلة اليوم السابع، ص: ١٤.

(٣) عبد العزيز شادي، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٤.

(٤) وذلك كما جاء بصحيفة « عل همشماره » التابعة للمابام بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٠ والذي ترجم في مجلة اليوم السابع بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٩٠، ص: ١٨.

(٥) تجدر الإشارة - هنا - إلى أن « شامير » لم يكن يستعجل الأمور آنذاك، فالقانون يبيح له ولوزرائه البقاء في مناصبهم دون تغيير ودون أن يكون لهم حق الإستقالة لأن الحكومة إنتقالية. وقد رأى « شامير » هذا الأمر يتماشى مع شخصيته، فهكذا حكومة غير ملزمة بالعمل في أي مجال، وغير قابلة للسؤال والإقالة، إن عدم الحسم كان إحدى خصائص « شامير »، بل إن هذه الحكومة تستطيع البقاء حتى بعد الإنتخابات في حال بقاء التعادل بين المعسكرين.

انظر عدة تعليقات على هذا الوضع ما جاء في تقرير بمجلة اليوم السابع بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩٠ عن الوضع الداخلي في « إسرائيل ». وكذا :

- Eisenstadt, S.; Op. cit., P.: 208 - 209.

جدول رقم (٥٢)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي السابع والعشرين  
يونيه ١٩٩٠

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الليكود	٣٠,٨	٤٠
شاس	٤,٦	٥
المفدال	٣,٩	٥
ديغيل هيتورا	١,٥	٢
هتيا	٣,١	٣
موليدت*	١,٩	٢
تسوميت	٢,٠	٢
غور، مزراحي، بيرتس	٣,٠*	٣
	٥٠,٨ %	٦٢

\* كان مجلس الوزراء قد وافق على ضم موليدت للحكومة في ٣ فبراير ١٩٩١.  
\*\* الرقم تقريبي.

لقد استطاع « شامير » الحصول على تأييد مجموعة « موداعي »، وعضو حزب العمل المارق « إفرايم غور »، و « اسحق بيرتس » المنشق على شاس لإئتلافه الحكومي<sup>(١)</sup>. وقد حصلت الأحزاب الدينية على ثمن تأييدها لـ « شامير » في شكل: زيادة ميزانيتها لعام ١٩٩١ / ٩٠ بمبلغ ٩٧ مليون شيكل، والنظر في إمكانية إنشاء محطة إذاعية دينية، وعدم تقديم قانون حقوق الإنسان للكنيست، وإستكمال الإجراءات في شأن عدد من القوانين مثل تحريم لحم الخنزير ومنع الصور الفاضحة ومنع تدنيس السبت، وغيرها. كما أكد برنامج الحكومة على إستمرار السيطرة على « أرض إسرائيل الكاملة »، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام، وقمع الإنتفاضة<sup>(٢)</sup>.

(١) أثبت الإتفاق المتبادل بين « شامير » و « درعي » مقدار الإبتزاز المتبادل بين الطرفين، حتى أن الأمر قد وصل إلى تسديد ديون الأخير الخاصة وإعبارها ملغاة. أما ثمن دعم « غور » لليكود فكان وعداً بمناصب عليا ومكان على قائمة الليكود القادمة. انظر في هذا أعداد: ٣٠ أبريل، ١٨ يونيو، و ٢٥ يونيو ١٩٩٠ من مجلة اليوم السابع.

(٢) انظر في شأن هذا الثمن:

- مجلة اليوم السابع، بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٠، ص: ١٨.

- Beilin, Y.; Op. cit., P.: 235 - 236.

- Butt, G.; Op. cit., P.: 109.

أما عن المناصب الوزارية فقد حصل حزب شاس على ثلاثة مقاعد وزارية هي: الداخلية (درعي)، والإستيعاب والهجرة (بيرتس)، والاتصالات (روفائيل بنحاسي)، كما حصل حزب المفدال على مقعدين وزاريين هما: التعليم (هامر)، والأديان (شاكى). وقد نالت الحكومة ثقة الكنيست بأغلبية (٦٢) عضواً مقابل (٥٧) عضواً، وامتناع عضو واحد هو الحاخام «فردينغر» عن التصويت<sup>(١)</sup>.

وهكذا استطاعت الأحزاب الدينية الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب نتيجة لمواقفها وممارساتها الإبتزازية تجاه الحزبين الكبيرين: العمل والليكود، بحيث إنتهى عقد الثمانينيات وقد عزز الحريديم مواقعهم في الحياة السياسية في « إسرائيل »، وصاروا قوة يحسب لها الحزبان الكبيران ألف حساب<sup>(٢)</sup>. وقد أثبت عقد التسعينيات ذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

##### ٥- إئتلاف العمل / ميرتس / شاس خلال فترة الكنيست الثالث عشر ٩٢ - ١٩٩٥ م:

جرت إنتخابات الكنيست الثالث عشر في ٢٣ يونيو عام ١٩٩٢ بعد أن دفعت الولايات المتحدة الأمريكية حكومة « شامير » نحو حضور مؤتمر إنعقد في مدريد بهدف الوصول إلى تسوية سلمية بين « إسرائيل » والدول العربية. وكان حزب الليكود قد حافظ على بقائه في الحكم خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٩٢ نظراً لنجاحه في الإبقاء على تأييد الأحزاب الدينية له من جهة، والطوائف الشرقية من جهة أخرى، هذا بجانب أن مواقفه من مسألة أراضي المحتلة كانت تحظى بشبه إجماع داخل « إسرائيل »<sup>(٣)</sup>. غير أنه، وقبل إنتخابات ١٩٦٧

(١) وقد جاء باقى التشكيل الوزاري على النحو التالي: من الليكود: شامير رئيساً للحكومة ووزيراً للعمل والرفاه الإجتماعي ووزيراً للبيئة، ديفيد ليفي نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، موشيه نسيب نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتجارة والصناعة، إيهود أولمرت وزيراً للصحة، موشيه أرنز وزيراً للدفاع، ديفيد ميغن وزيراً للاقتصاد، موداعي وزيراً للمالية، روني ميلو للشرطة، ميردور للعدل، جدعون بات للسياسة، وشارون للبناء والإسكان، وكيتساب للمواصلات. وقد تولي روفائيل إيتان من تسوميت وزارة الزراعة، ويوفال نعمان من هتيا وزارة الطاقة والبنية التحتية والعلم والتكنولوجيا.

انظر في شأن هذا التشكيل، وفي شأن البرنامج الحكومي:

- وثائق إسرائيلية في: مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠)، ص: ١٤٧ - ١٥٣.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل عن قوة الحريديم في الثمانينيات:

- جيل كيبيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٥ - ١٩٧.

- Liebman, C.; Op. cit., P.: 281 - 286.

(٣) انظر في هذا الموضوع بتوسع:

- Hadar, L.; The 1992 Electoral Earthquake and the Fall of the "Second Israeli Republic" (The Middle East Journal, Vo. 49, No. 4, Aut. 1992), P.: 600 - 601.

ويصف مؤلف هذه المقالة ما حدث في عام ١٩٩٢ بالإنتقلاب الثاني، وذلك على أساس أن الإنتقلاب الأول كان عام ١٩٧٧، ويسمى عهد الليكود ٧٧ - ١٩٩٢ بالجمهورية الثانية، وتسلم العمل الحكم عام ١٩٩٢ بالجمهورية الثالثة.



الكنيست الثالث عشر راحت شعبية الليكود تنخفض بشكل حاد وسريع؛ بسبب عدة عوامل منها : ١- انتخاب «اسحق رابين» رئيساً لحزب العمل وزعيماً للمعارضة في الكنيست في فبراير ١٩٩٢، وقد كان رابين يحظى بقبول ناخبي الليكود المترددين، ويكرهه «اليسار» الإسرائيلي. ٢- تورط حزب الليكود في فضائح فساد عديدة وخاصة في وزارة الإسكان التي كان يتولاها «آريل شارون». ٣- نشوب الخلافات داخل قيادة الليكود وإبتعاد «ديفيد ليفي» عن الحملة الانتخابية. ٤- تزايد عدد الأحزاب المتنافسة وعدم ضمان أصوات المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ٥- إرتفاع نسبة البطالة إلى ١٠٪ في عهد الليكود<sup>(١)</sup>.

وقد راحت حملة الليكود الانتخابية تركز على أصوات الـ ٣٠٠.٠٠٠ ناخب جدد كانوا يصوتون لأول مرة، وعلى أصوات المهاجرين السوفيت، والبدو العرب، متخذة من «تحقيق الأمن» شعاراً لها، هذا بجانب الهجوم المستمر على «رابين». وفي المقابل، استطاع حزب العمل حسم مسألة الزعامة داخله، تلك المسألة التي شكلت مشكلة دائمة له منذ إعتزال «غولدا مائير»، وصعود الثنائي «رابين» و«بيريز»، فما كان منه إلا أن أجرى - لأول مرة - انتخابات داخلية أولية Priamaries<sup>(٢)</sup> لإختيار رئيس له، فاز فيها «رابين» بأكثرية ٣٩,١٥٥ صوتاً (٤٠,٥٩٪) مقابل ٣٣,٥٧١ صوتاً لـ «بيريز» (٣٤,٨٠٪). وقد أنهت هذه الانتخابات صراع الزعامة داخل الحزب، كما خلصت الحزب من صورة «بيريز» صاحب «الإخفاقات الأربعة المتتالية» وأتت بـ «رابين»، صاحب الشخصية الشعبية والمواقف السياسية الأكثر تطرفاً في حزب العمل والتي تتطابق أحياناً مع مواقف الليكود<sup>(٣)</sup>.

والى جانب ما سبق، فقد أدخل حزب العمل تغييراً جوهرياً على قائمة مرشحيه للانتخابات، إذ أورد فيها أربعة عشر وجهاً جديداً ضمن قائمة الأربعين شخصية الأولى داخله

(١) انظر في هذا بتوسع :

- ليفي باليس، الليكود : رهان على مشاعر التطرف (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢، ص : ٢١٩.  
(٢) أجرى - في ذلك الوقت - حزب العمل لأول مرة طريقة الانتخابات الأولية لإختيار رئيس الحزب، وذلك من قبل جميع أعضاء الحزب المسجلين (١٥٠.٠٠٠ عضو تقريباً) بدلاً من إنتخابه من قبل اللجنة المركزية.  
(٣) سمير صراص، حزب العمل : برنامج «ثوابت» صقريه (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢) ص : ٢٢٣.

وعشية عيد الفصح عام ١٩٩٢ وفي ذروة عملية الانتخابات سُئل «رابين» - وكان وقتها زعيماً للمعارضة - عن السياسة التي يريد أن يواصلها لأى من زعماء الدولة، فأجاب «رابين» بدون تردد : «إنتى إمتداد لمناحيم بيغن». ولما لقيت هذه الإجابة إستحساناً، فقد رفعها كشعار له حتى نهاية حملته الإنتخابية.  
ورد هذا في صحيفة «معاريف» الصادرة في ٣ أبريل ١٩٩٦ (مختارات إسرائيلية عدد (١٨)، يونيو ١٩٩٦)، ص : ٢٠.

وأزاح منها عدداً من شخصياته المعروفة....<sup>(١)</sup>، كما أقر الحزب برنامجاً انتخابياً حذف منه كل العبارات المثيرة للجدل، كان ظاهره المرونة وباطنه التشدد والتطرف<sup>(٢)</sup>.

أما بصدد الأحزاب الدينية، فقد دخلت الانتخابات وقد توحدت الأحزاب الحريدية الإشتنازية (أغودا وديغيل هيتوراه) تحت قائمة موحدة هي يهودوت هيتوراه. وهكذا صار هناك ثلاثة أحزاب دينية رئيسية هي : المفدال وشاس ويهودوت هيتوراه. وقد أجريت إنتخابات داخلية في حزب المفدال أسفرت عن إنتخاب «زفولون هامر» رئيساً للحزب - بدلاً من «شاكي» -، وبقاء نواب الحزب الخمسة داخل الكنيست الثاني عشر في الأماكن الخمسة الأولى على القائمة الجديدة للحزب وهم بعد «هامر» : «شاكي»، «يغال بيبي»، «اسحق ليفي»، «حنان بورات»، كما جاء «شاؤول يهلوم» في المركز السادس. وقد وضع الحزب برنامجاً انتخابياً يعكس الثوابت الأيديولوجية للحزب والتي منها: بين البحر والنهر دولة واحدة هي دولة «إسرائيل»، وليس ثمة تنازل عن أى جزء منها لأية سلطة أو سيادة أجنبية، ولا يمكن إقتلاع أية مستوطنة يهودية من مكانها - القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة «إسرائيل» - وحدات الجيش وأذرع الأمن المختلفة هي الأداة الوحيدة المسؤولة عن الأمن والنظام ومحاربة الإرهاب - الجولان جزء لا يتجزأ من «أرض إسرائيل» ويجب عدم التفاوض في شأنها من زاوية الأراضي<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء برنامج حزب بوغالي أغودا - المتدمج مع أغودا - على شاكلة برنامج حزب المفدال، وكذلك كان الحال بالنسبة لبرنامج حزب أغودا. غير أن رؤية حزب أغودا الدينية الشاملة - التي تشدد على أن خلاص الشعب اليهودى وجمع شتاته وإستعادته الأرض المقدسة هي أمور ستم فقط على يد المسيح المنتظر، وأن أية محاولة لإستعجال الأمور أو مصادرة دور المسيح هي بمثابة كفر وهرطقة - جعلت العديد من زعمائه على إستعداد لقبول التخلي عن أجزاء من «أرض إسرائيل» مقابل سلامة أرواح اليهود، وذلك على أساس أنه ليس ثمة ما يشير

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن ثمة أعضاء بارزين في حزب العمل فضلوا التقاعد، وهم : نافون، وإيزمان، الياف، بارليف، عدنا سولو دار، شلومو هليل، وثمة أعضاء لم يحصلوا على أصوات تؤهلهم لدخول القائمة وهم جاد يعقوبى، إبراهيم كاتس، غور، ميخائيل بارزوهار، نافيه أراد، شوشانا أريئلي الموزيلينو، يعقوب تسور. ومن الوجوه الجديدة التي دخلت القائمة : نسيم زيفلى، أفغدور كهلاني، إفرام سنه، ياعيل دايان، داليا إيتسك، إروى اور، وغيرهم. انظر في هذا :

- سمير صراص، حزب العمل : برنامج ..... مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٤.

(٢) ومما جاء في هذا البرنامج : إستعداد الحزب للتفاوض مع شخصيات فلسطينية تعترف «بإسرائيل» وترفض الإرهاب وتوافق على قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢)، (٢٣٨)، وتعديل القانون الذى يحظر اللقاءات مع أعضاء المنظمات الإرهابية ... رفض قيام دولة فلسطينية غرب الأردن، ودعم المستوطنات فى الضفة والقطاع والجولان. انظر لمزيد من التفاصيل عن هذا البرنامج :

- المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) انظر في هذا الصدد :

- أحمد خليفة، الأحزاب الدينية : القوة الإنتخابية والإعتبارات الإئتلافية (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢)، ص : ٢٣٣ - ٢٣٤.

إلى أن عملية الخلاص قد بدأت. وقد خرج عن هذا الرأي أنصار طائفة « حباد » داخل أغودا، الذين كادوا يعلنون أن المسيح هو الحاخام « شنيور سون »، وأن عملية الخلاص قد بدأت، ولذا فمن المحذور دينياً التخلي عن أى جزء من أجزاء « أرض إسرائيل ». أما حزباً شاس وديغيل هيتوراه، فقد أفتى الحاخامان « عوفاديا » و« شاخ » بجواز التخلي عن أجزاء من « أرض إسرائيل » مقابل السلام، وحقناً للدم اليهودي<sup>(١)</sup>.

وقد كان عدد أصحاب حق الاقتراع (٣,٤٠٩,٠١٥) ناخباً، شارك منهم (٢,٦١٦,٨٤١) ناخباً، أى بنسبة مشاركة (٧٦,٧٪). وقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

#### جدول رقم (٥٣)

نتائج انتخابات الكنيست الثالث عشر: ٢٣ يونيو ١٩٩٢ م

عدد أصحاب حق الاقتراع:	٣,٤٠٩,٠١٥
عدد الأصوات التي شاركت في الاقتراع:	٢,٦١٦,٨٤١
نسبة المشاركة:	٧٦,٧٪
عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الاقتراع:	٢٥
عدد القوائم الانتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم:	١٠

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
حزب العمل	٩٠٦,٨١٠	٣٤,٦	٤٤ (+٥)
كتلة الحيوية: ميرتس	٢٥٠,٦٦٧	٩,٥	١٢ (+٢)
حزب الليكود	٦٥١,٢٢٩	٢٤,٩	٣٢ (-٨)
تسوميت	١٦٦,٣٦٦	٦,٣	٨ (+٦)
موليدت	٦٢,٢٦٩	٢,٣	٣ (+١)
المفدال	١٢٩,٦٦٣	٤,٩	٦ (+١)
شاس	١٢٩,٣٤٧	٤,٩	٦ (-٦)
يهودية التوراة: يهودت هيتوراه (ديغل هيتوراه + حزباً أغودا)	٨٦,١٦٧	٣,٢	٤ (-٣)
حداش	٦٢,٥٤٦	٢,٣	٣ (-١)
الحزب الديمقراطي العربي	٤٠,٧٨٨	١,٥	٢ (+١)

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول مواقف الأحزاب الدينية المختلفة من مسألة التسوية السلمية: المرجع السابق، ص: ٢٣٤ - ٢٣٥.

وقد مثلت هذه النتائج نقطة تحول هامة في الحياة السياسية داخل « إسرائيل »، فقد عاد حزب العمل للصدارة بعد خمسة عشر عاماً سيطر فيها حزب الليكود على مقدرات الحكومات الائتلافية، حيث تقدم حزب العمل على حزب الليكود بفارق (١٢) مقعداً. ولم تكن هذه النتائج فوزاً للعمل بقدر ما كانت هزيمة لليكود، فهذا الأخير خسر (٨) مقاعد برلمانية مقارنة بانتخابات ١٩٨٨ مقابل (٥) مقاعد أضافها حزب العمل إلى عدد مقاعده عام ١٩٨٨. وقد ذهب القليل من أصوات الليكود المفقودة إلى حزب شاس، بينما إنجته الكثير منها إلى حزب تسوميت اليميني، الذي عزز قوته بـ (٦) مقاعد جديدة<sup>(١)</sup>. وإستناداً إلى هذه النتائج، صار بمقدور « رابين » تشكيل الحكومة بشكل يسير، حيث هيمن حزبه، ومعه كتلة ميرتس على (٥٦) مقعداً في الكنيست، بجانب إكتساب دعم الشيوعيين والعرب له. وقد سعى « رابين » نحو الأحزاب الدينية للحصول على تأييدها، فنال دعم شاس، فماذا كان موقف الأحزاب الدينية من مساعي رابين تلك؟.

أفضت نتائج إنتخابات ١٩٩٢ إلى تراجع قوة الأحزاب الدينية في الكنيست بمقعدين، حيث حصلت هذه الأحزاب - مجتمعة - على (١٦) مقعداً، حصلت الأحزاب الحريدية على (١٠) مقاعد منها. كان هذا التراجع في المعسكر الحريدى الإشكنازى على وجه الخصوص، فعلى الرغم من أن هذا المعسكر قد وُحِدَ صفوفه عشية الإنتخابات حيث إندمج حزباً أغودا وحزب ديغيل هيتوراه، إلا أن القائمة الجديدة تراجعت بـ (٣) مقاعد مقابل نتائج الأحزاب الثلاثة عام ١٩٨٨، فى الوقت الذى حافظ فيه الحزب الحريدى الشرقى (شاس) على قوته البرلمانية. لقد تبين لنا - فيما سبق - أن تزايد قوة الحريديم عام ١٩٨٨ إنما يرتد إلى زيادة عدد أفراد الطوائف الحريدية ومشاركة أتباع « حباد » لصالح أغودا، وتأييد الطوائف الشرقية لحزب شاس، وهذه أمور تغير منها الكثير عام ١٩٩٢.

لقد إندمج حزباً أغودا وديغيل هيتوراه بعد أن فقدوا دعم الحاخام « شنيورسون » نتيجة لمرضه وإصابته بالشلل، الأمر الذى لم يعد معه المعسكر الحريدى الإشكنازى قادراً على إستنفار مناصريه على النحو الذى حدث فى عام ١٩٨٨، بجانب ما نجم عن إعلان أنصار « شنيورسون »

(١) Shahak, I.; the Israeli Elections of 1992 : An Analysis (Middle East Policy, Vol 1, No. 3, (1992), P. : 76.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن أغلبية أصوات المهاجرين اليهود السوفيت القادمين إلى إسرائيل أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات (٢/٣ الأصوات تقريباً) قد صوّتت لحزبى المعسكر اليسارى (العمل وميرتس)، الأمر الذى كان أحد الأسباب الرئيسية لفوز العمل فى هذه الإنتخابات، بل إن دخول أكثر من نصف مليون ناخب يهودى روسى جديد فى الحلبة السياسية قلب موازين القوة التقليدية بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين من جهة، وبين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين من جهة أخرى. وهذا الأمر لم يتكرر - بهذا الشكل - عام ١٩٩٦ نظراً لظهور حزب يمثل اليهود الروس.

الأحزاب والقوائم التي شكلت الإئتلاف الحكومي الثامن والعشرين : يوليو ١٩٩٢

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
العمل	٣٤,٦	٤٤
ميرتس	٩,٥	١٢
شاس	٤,٩	٦
	٤٩ %	٦٢

وعلى الرغم من تراجع قوة الأحزاب الدينية في الكنيست، إلا أن مقدرتها التساومية لم تتأثر، فـ « رابين » كان بحاجة إلى دعم تلك الأحزاب لإرضاء جمهور المتدينين داخل البلاد من جهة، وللحد من نفوذ الأحزاب اليسارية المؤتلفة معه من جهة أخرى. هذا بجانب حاجته إلى إئتلاف واسع لمواجهة الخصم الرئيسي لحزبه : الليكود. ولهذه الأسباب أيضاً سعى « رابين » لضم تسوميت، ولكنه لم ينجح.

أما داخل المعسكر الديني، فعلى الرغم من تأييد غالبية الأحزاب الدينية لحزب الليكود قبل الانتخابات، إلا أنها لم تستبعد التحالف مع العمل بعد الانتخابات، فثمة مصالح ومكاسب تسعى هذه الأحزاب إلى تحقيقها بغض النظر عن الفائز في الانتخابات، كما أن الأحزاب الدينية - وخاصة الحريدية منها - لا تستطيع الإبتعاد عن الحكم، إذ تعتمد شبكات التعليم الديني التابعة لها اعتماداً كلياً على المخصصات المالية الحكومية، كما أن جزءاً كبيراً من نفوذ قادتها في أوساط المتدينين مستمد من المناصب التي تضعها الإئتلافات الحكومية تحت تصرفهم. هذا إلى جانب أن الخصومات والنزاعات القائمة بين قادة هذه الأحزاب تدفعهم إلى تبديل تحالفاتهم وتغيير مواقفهم بين الحين والآخر، وهو أمر شاهدها خلال أزمة ١٩٩٠ م<sup>(١)</sup>. وهكذا لا تعتمد ممارسة الأحزاب الدينية لعمليات الإبتزاز والمساومة على قوتها البرلمانية، بقدر اعتمادها على موازين القوة بشكل عام داخل الكنيست من جهة، ومصالح هذه الأحزاب وموقعها داخل المجتمع من جهة أخرى.

وقد استطاع حزب شاس الحصول على مكاسب تربو على ما حصل عليه من الليكود في السابق، بل وتزايد على ما حصل عليه حزب المفدال وقت تحالفه مع الماباي.

(١) أحمد خليفة؛ الأحزاب الدينية : القوة .... مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٧.

أنه المسيح من بلبلة مشوية بالإستهجان في أوساط الطوائف الحسيدية<sup>(١)</sup>. هذا فضلاً عن أن تسجيل (٢٠٠) ألف ناخب جديد من اليهود السوفيت أدى إلى إضعاف العاملين الطائفي والديمقراطي للذين كانا في مصلحة الحريديم بشكل عام فيما مضى<sup>(٢)</sup>. كما أن مواقف حزبي أغودا وشاس المتذبذبة بين العمل والليكود خلال أزمة مارس ١٩٩٠ أدت إلى تصويت جزء من المتدينين لصالح حزب الليكود، والأحزاب اليمينية الأخرى. وفي داخل المعسكر الحريدى نفسه صوّت العديد من الطلبة السفارديم من المدارس الليتوانية لصالح شاس بدلاً من التصويت إلى جانب « بيرتس » ويهدوت هيتوراه<sup>(٣)</sup>. ونتيجة لهذا حصلت قائمة يهدوت هيتوراه على « أربعة » مقاعد إحتلتها: مناحيم بوروش، وإبراهيم شايبير، وشموئيل هالبرت، وإبراهيم رايتس<sup>(٤)</sup>. أما حزب شاس فقد إرتفعت الأصوات التي حصل عليها من ١٠٧,٧٠٩ صوتاً عام ١٩٨٨ إلى ١٢٩,٣٤٧ صوتاً عام ١٩٩٢، وهو أمر مكنه من الحفاظ على مقاعده الستة التي إحتلتها: بنحاسي، وشلومو بينرري، ودرعي، ويوسف عزران، وموشيه مايا، وشاؤول غوتمان.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حزب شاس استطاع الحصول على أصوات المترددين بين شاس والليكود، وعلى ما يقرب من (١٣٠ ٠٠٠) صوتاً من العرب<sup>(٥)</sup>، كما إستغل « عوفاديا يوسف » حدوث البرق ونزول المطر ليقول لناخبيه أن في هذه « الظاهرة الطبيعية » إشارة من السماء لهم بالتصويت لصالح شاس<sup>(٦)</sup>، فضلاً عن أن هناك عدداً من الحريديم الإشكناز صوّت لصالح شاس في « بني باراك » (حوالي ٩٠٠٠ صوتاً حريدياً من بني باراك عام ٩٢ مقابل ٥٧٠٠ صوتاً عام ١٩٨٨)<sup>(٧)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد استطاع « رابين » أن يشكل حكومة إئتلافية من أحزاب : العمل وميرتس وشاس، ويدعم من حداث والحزب الديمقراطي العربي.

(١) أحمد خليفة، الأحزاب الدينية ، القوة الإنتخابية والإعتبارات الإئتلافية، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٦.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) Arian, A. and Shamir, M.; The Elections in Israel : 1992 (State University of New York Press, N. Y., 1995), Pl : 131.

(٤) كان إتفاق حزبي أغودا وديغيل هيتوراه ينص على أن يحصل الحزب الأول على الأماكن الأولى والثالثة والرابعة في القائمة الموحدة، وأن يحصل ديفيل هيتوراه على المكانين الثاني والخامس مع التناوب بين الرابع والخامس في حال فشل القائمة في الحصول على المقعد الخامس، وقد تم هذا التناوب. كما تم الإتفاق على أن يتشكل مجلس كبار علماء التوراة الموحد من (٢٦) عضواً وتبني عنه رئاسة لاتخاذ القرارات المهمة. وقد ضم المجلس شاخ وأحد أبرز زعماء الطوائف الحسيدية في إسرائيل وهو الهاخام من فيشنيش «موشيه يهوشع هاجر». انظر في ذلك :

- أحمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٣٢.

(٥) Arian, A., and Shamir, M., Op. cit., P. : 131.

(٦) رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية ....، مرجع سبق ذكره : ٢٠٢.

Arian, A., and Shamir, M., Loc. cit.

(٧)



ويمكننا إجمال هذه المكاسب من خلال عرض بعض بنود الإتفاق الإئتلافي بين حزبي العمل وشاس<sup>(١)</sup>، في النقاط التالية:

- حصول الحزب على منصب وزير الداخلية (درعي)، ومنصبي نائب وزير في وزارتي التعليم، والبناء والإسكان.

- إنشاء إدارة (أو شعبة) للتعليم والثقافة الحريدية تكون مماثلة لشعبة التعليم الرسمي الديني، وتكون هذه الإدارة خاضعة لنائب وزير من شاس، وهي تعنى بالتعليم الحريدى وكل الموضوعات التوراتية والحريدية الثقافية.

- يعين رئيس الحكومة وزيراً للأديان، ولا يكون له نائب وزير.

- يكون وزير من كتلة شاس عضواً في اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية، وعضواً في لجنة تعيين القضاة الدينيين من قبل الحكومة، ويكون أحد أعضاء شاس في الكنيست واحداً من ممثلي الكنيست في لجنة تعيين القضاة الدينيين.

- تعيين أحد أعضاء شاس في الكنيست نائباً لرئيس الكنيست.

- يكون تمثيل شاس في لجان الكنيست طبقاً لحجم قوتها، ويعين في كل الأحوال أعضاء من شاس في لجنة الخارجية والأمن، واللجنة المالية.

- تعيين شخص ذى كفاءات ملائمة - بتوصية من شاس - في منصب دبلوماسي مرموق.

- الحفاظ على موقع شاس في اللجنة الإدارية لهيئة الإذاعة.

- يخضع الأمران التاليان لموافقة كل عناصر الإئتلاف: سن القوانين الأساسية التي لها أثر على الشؤون الدينية، سن أو إلغاء تشريعات تتعلق بالشؤون الدينية.

- ضرورة موافقة الحزبين على إنضمام أية كتلة أخرى للإئتلاف.

- ضرورة عرض أى إتفاق يتضمن تنازلاً عن أى جزء من الأرض الخاضعة لسيادة دولة إسرائيل أو سيطرتها، على الشعب في إستفتاء عام، أو في إنتخابات الكنيست، أو في إنتخاب رئيس الحكومة.

- إعفاء طلبة «اليشفوت» طوال فترة دراستهم من التجنيد.

(١) انظر النصوص الكاملة لهذا الإتفاق، والخطوط الرئيسية للحكومة :

- وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ونتائج إنتخابات الكنيست (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١١)، صيف ١٩٩٢)، ص: ١٣٩ - ١٥٢.

وكذلك انظر في شأن مكاسب شاس من إئتلاف ١٩٩٢.

- رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية .... مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٢ - ٢٠٦.

- Arian, A., and Shamir, M.; Op. cit., P.: 132.

- Shahak, I., Op. cit., P.: 83 - 84.

وهكذا قدّر قادة شاس أن الإئتلاف مع حزب العمل سيضمن لهم المناصب الوزارية المخصصة دوماً للأحزاب الدينية من جهة، وإستمرار تدفق الدعم المالى الحكومى من جهة أخرى، ذلك بأن من ثوابت حزب شاس الأيديولوجية تدعيم المؤسسات التعليمية التوراتية، ومن هنا كانت حاجته الملحة إلى المخصصات المالية الحكومية، فقد خلقت شاس « من أجل نشر التوراه، ومن أجل العودة إلى مجد وعظمة الماضى »، وأنه « يمنع على شاس البقاء فى المعارضة » كما يرى قادة الحزب<sup>(١)</sup>. وقد ساعد قادة شاس على تبني هذا الموقف عدم وجود موقف أيديولوجي حاسم إزاء حزب العمل أو حزب الليكود.

كما أن حزب شاس لا يمتلك رؤية محددة أيضاً فى مسألة الأراضى التى أحتلت عام ١٩٦٧؛ ذلك لأن مستقبل هذه الأراضى لا يرتبط بهدف دعم التعليم التوراتى داخل المجتمع السفاردى. وقد اختلفت شاس - من هذه الناحية - مع حزب المفدال، فهذا الأخير رفض الإنضمام إلى إئتلاف « رابين » لسبب رئيسى هو مواقف حزب العمل من أراضى عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>. ولهذا فقد وافق الزعيم الروحي لشاس « عوفاديا يوسف » على الإنسحاب من بعض أجزاء الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل حقن دماء اليهود، وهذا الأمر - فى رأيه - « من شأن الجنرالات وليس الحاخامات »<sup>(٣)</sup>، كما اهتم « عوفاديا يوسف » بمطالب ومشاكل المجتمع السفاردى أكثر من إهتمامه بمطالب ومشاكل الجمهور الحريدى، وهو بهذا الأمر يقترب أكثر من الصهيونية الدينية، ويتعد عن الأغودا والحريدية. ويؤكد هذا كونه الشخصية الحريدية الوحيدة التى خدمت فى مؤسسة صهيونية، وذلك من خلال موقعه كحاخام أكبر للسيفارديم فى السبعينيات. هذا بجانب أن أنصار شاس و« عوفاديا يوسف » ليس لهم موقف واضح من مسألة الإفتداء والخلاص، ذلك بأن المشكلة عندهم هى أن الدولة لا تتبع الشريعة اليهودية، غير أنها - مع ذلك - لا تفتقد الشرعية كما يرى بقية الحريديم<sup>(٤)</sup>. وهكذا تبوأ حزب شاس الحريدى السفاردى موقع الحليف الرئيسى لحزب العمل وحصل على ذات المناصب الوزارية التى إحتلها أعضاء حزب المفدال قبل عام ١٩٧٧.

ولقد أدى تحالف شاس والعمل إلى غضب الحاخام « شاخ » وحدوث قطيعة كاملة بين الحريديم الإشكنازيم، والحريديم السفارديم، حيث أفتى الحاخامون الحريديم الإشكناز - وعلى رأسهم « شاخ » - بعدم جواز المشاركة فى إئتلاف تتولى فيه عضوة ميرتس «شولاميت آلونى» وزارة التعليم والثقافة، وأن مشاركة شاس فى هذه الحكومة عمل غير شرعى. وقد رأى كل من

(١) ورد هذا فى :

- Arian A., and Shamir, M., Op. cit., P.: 133.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Ibid., P.: 134.

الحاخام « شاخ » والحاخام من فيغنييتس « يوسف شالوم إيليشاف » أن تولى « آلوني » وزارة التعليم سيؤثر بالسلب في المرحلة المقبلة على المناهج الدينية، و« الثقافة اليهودي »، والمخصصات المالية للمؤسسات الحريدية، كما شارك حزب المفدال في الهجوم على شاس وقالت صحيفته « هاتسوفيه » أن ثمة إتفاقاً سرياً بين العمل وشاس يقوم بموجبه حزب العمل بالتصويت ضد رفع الحصانة عن « درعى »، بحيث لا يتسنى التحقيق معه في الاتهامات الموجهة ضده بالرشوة والإختلاس<sup>(١)</sup>.

وفي أعقاب تصريحات أدلت بها « شولاميت آلوني »، وإعتبرها الحاخامات ماسة بقدسية الدين، تفجرت أزمة حكومية بعد أن خير حزب شاس حزب العمل بين إقالة « آلوني » أو خروج شاس من الائتلاف. وقد أنهى « رابين » الأزمة بدفعه « آلوني » إلى الاعتذار، غير أن حزب شاس أراد الخروج من الأزمة بمزيد من المكاسب، حين أصر على تعيين أحد أعضائه نائباً لوزير التعليم، فتم تعيين الحاخام « موشيه مايا »، الرجل الثاني داخل الحزب، في هذا المنصب، فكان أن راح « مايا » يفرض على « آلوني » إلغاء الحظر على محاضرات الحاخامات في المدارس الحكومية، والإشراف على البرامج الدراسية لتعميق اليهودية في نفوس تلاميذ المدارس الحكومية. ولذلك ظل العداء بين « آلوني » وقادة شاس قائماً، بل وتزايد عندما نشبت أزمة أخرى بسبب تصريحات معادية للدين من قبل « آلوني » أيضاً، وراح « درعى » يهدد بالاستقالة، إلى أن أنهى رابين هذه الأزمة أيضاً عن طريق تعيين « آلوني » في وزارة الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا، وتعيين « آمون روينشتاين » من ميرتس وزيراً للتعليم<sup>(٢)</sup>.

(١) رأى العديد من المراقبين أن حزب العمل أراد من وراء إئتلافه مع شاس ضمان تأييد هذا الأخير له في أية تسوية مع العرب تعيد لهم أجزاء من أراضي ٦٧ المحتلة. كما تجدر الإشارة - هنا - إلى أن حملة الحاخاميين الإشكناز الحريدية ضد « درعى » وحزب شاس وصلت إلى حد إمتناع عدد من الحاخامات عن إرسال أبنائهم للحضانة التي يدرس بها أبناء « عوفاديا يوسف » حتى « لا يجلس أطفالهم بجوار أطفال من ينقض أوامر فقهاء الجيل » كما قالوا، انظر في شأن هذه الحملة :

- رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية ... مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠٦ - ٢٠٧.  
- Arian, A., and Shamir, M.; Op. cit., P. : 132 - 133.  
- Shahak, I., Op. cit., P. : 84 - 85.

(٢) انظر في هذه الأزمة :

- رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية ... مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠٩ - ٢١١.  
وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء حكومة « رابين » قبل هذه التعديلات كانت على النحو التالي: رابين لرئاسة الحكومة ووزيراً للدفاع ووزيراً للأديان، بيريز لوزارة الخارجية ونائباً لرئيس الحكومة، ابراهام شوحط لوزارة المالية، يسرايل كيسار لوزارة المواصلات ونائباً لرئيس الحكومة، ميخا حاريس لوزارة التجارة والصناعة، ديفيد ليثي لوزارة العدل، موشيه شاحال لوزارة الشرطة والإتصالات، حاييم رامون لوزارة الصحة، بنيامين البعازر لوزارة البناء والإسكان، أورانا مير لوزارة شؤون البيئة، شمعون شطريت لوزارة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، عوزي برعام لوزارة السياحة، يعقوب تسور لوزارة الزراعة، أما من ميرتس : آلوني لوزارة المعارف والثقافة، وامنون روينشتاين لوزارة الطاقة والإنشاءات، وبائير تسبان لوزارة الاستيعاب والهجرة. ودرعى من شاس لوزارة الداخلية. وقد ضمت اللجنة الوزارية للأمن القومي الوزراء : رابين ، بيريز ، شاحال ، شوحط ، ليثي ، كيسار ، آلوني ، درعى ، بن البعازر. انظر في هذا ملف مجلة الدراسات الفلسطينية الخاص بانتخابات ١٩٩٢، مرجع سبق ذكره، ص : ١٦٠ - ١٦١.

وقد إستمرت حكومة « رابين » هذه حتى مقتله في ٤ نوفمبر ١٩٩٥، حين شكل « بيريز » حكومة إنتقالية مؤقتة وعين فيها وزراء من حزبي العمل وميرتس وحركة يعود اليمينية المنشقة عن تسوميت، كما عين فيها الحاخام « يهود أميطال » - زعيم حركة ميماد - وزيراً بلا وزارة<sup>(١)</sup>، ونالت الحكومة ثقة البرلمان في ٢٢ نوفمبر.

وجملة القول في شأن دور الأحزاب الدينية في الإئتلافات الحكومية خلال المرحلة الممتدة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٥، أنه :

- بدأت هذه الفترة من تاريخ الحكومات الإئتلافية في « إسرائيل » بصعود اليمين - لأول مرة - إلى سدة الحكم بعد نتائج دورة الكنيست السابعة، وإتساع الفارق بين حزبي العمل والليكود إلى (١١) مقعداً لصالح الثاني. وقد كان طبيعياً أن يبحث الليكود عن حلفاء له في المعسكر الديني وخاصة بعد عودة حزب أغودا إلى المشاركة في الإئتلافات الوزارية ولكن دون أن يتولى أعضائه مناصب وزارية.

- إن الأحزاب الدينية وجدت في حزب الليكود الحليف القادر على تحقيق مطالبها وأنتى أبرزها: تعديل قانون العودة حسب رؤيتها الأرثوذكسية، الحفاظ على تدفق الإعتمادات المالية الحكومية للمؤسسات والمدارس الدينية، ومراعاة القيم والتقاليد اليهودية في المجتمع. وفي هذا الإطار راح حزب المفدال - وقد سيطر على قيادته عنصر الشباب المرتبط أيديولوجياً بحركة غوش أمونيم - يتخلى عن حليف الأمس (المعراخ)، ويتحالف مع الليكود. وقد ظل تحالف المفدال والليكود هذا قائماً طوال الفترة التي حكم فيها هذا الأخير (٧٧-١٩٩٢)، بل وإستمر إلى ما بعد ذلك حيث فضل المفدال البقاء في المعارضة إبان حكم العمل (٩٢-١٩٩٦).

- إن الأحزاب الدينية مارست طوال هذه المرحلة كل صنوف الإبتزاز، وشتى أساليب المساومة إزاء الحزبين الكبيرين الليكود والعمل. وقد ظهر هذا جلياً في الفترات التي أعقبت كل دورة إنتخابية، (٨١، ٨٤، ١٩٨٨)، وكذلك إبان أزمة مارس ١٩٩٠، حين صار لكل معسكر (٦٠) مقعداً وأيد حزب أغودا العمل، ثم سحب عضوان من أغودا تأييدهما للعمل بعد تدخل

(١) وقد جاء التشكيل الوزاري على النحو التالي : بيريز رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، يعقوب تسور وزيراً للزراعة، يوسى بيلين وزيراً في مكتب رئيس الوزراء، ابراهام شوحط للمالية، يهود باراك للخارجية، افرام سنيه للصحة، بنيامين البعازر للإسكان، حاييم رامون للداخلية، ديفيد ليثي للعدل، أورنا نمير للعمل والشؤون الاجتماعية، شمعون شطريت للأديان، عوزي برعام للسياسة، ميخا حاريس للتجارة، يسرايل كيسار للنقل، موشيه شاحال للأمن الداخلي. أما وزراء ميرتس فهم : آلوني للإتصالات والعلوم والتكنولوجيا، يوسى ساريد للبيئة، بير تسابان للهجرة. كما تم تعيين عولين سيغيف من حركة «يعود» وزيراً للطاقة والبنية الأساسية. انظر في شأن هذا التشكيل، وكذلك الخطوط الرئيسية للحكومة :  
- وثائق إسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٥)، شتاء ١٩٩٦م)، ص : ٢٣٠ - ٢٣٥.

الحاخام « شنيورسون » من نيويورك، كما كان للحاخام الليتواني « شاخ » دور هام في دفع أتباعه إلى سحب دعمهم للعمل. وذلك على الرغم من أن الأحزاب الدينية قد تعرضت - في مطلع الثمانينيات - لتراجع قوتها التمثيلية في الكنيست. وفي الإجمال استطاعت الأحزاب الدينية الحصول على العديد من المكاسب إبان حكم « بيغن » و « شامير ».

- تعرضت الأحزاب الدينية في النصف الأول من عقد الثمانينيات للعديد من الإنشقاقات، حيث إمتدت ظاهرة الإستقطاب الطائفي إلى المعسكر الديني، فظهر حزب صهيوني سيفاردى هو حزب تامى، وحزب دينى حريدى سيفاردى هو : حزب شاس. كما شهد عقد الثمانينيات صعود قوة الحريديم، وإنقلاب ميزان القوة داخل المعسكر الديني لصالحهم على حساب المتدينين الصهيونيين، ولهذا حصلت الأحزاب الحريدية على (١٣) مقعداً من أصل (١٨) مقعداً حصلت عليها الأحزاب الدينية عام ١٩٨٨. وفي داخل المعسكر الحريدى حصل حزب شاس على نصيب الأسد وتعاظمت قوته، وذلك نظراً لحصوله على أصوات الطوائف الشرقية - من دينية وعلمانية - وأصوات الطبقات الفقيرة والمحرومة. كما شهدت إنتخابات عام ١٩٨٨ إستنفار الحاخام « عوفاديا يوسف » لأتباعه رداً على إستنفار الحاخامين « شنيورسون » و « شاخ » للجمهور الحريدى الإشكنازى لصالح حزبى أغودا وديغيل هيتورا. هذا بجانب أن حزب شاس لا يعتبر أيديولوجيته معادية للصهيونية كما ترى بقية القوى الحريدية، كما أنه لا يتبنى مواقف محددة إزاء حزبى العمل والليكود. وقد مكن كل هذا حزب شاس من أن يكون شريكاً في كل الإئتلافات الحكومية (الضيقة والموسعة) التى شكلت منذ نشأته وحتى اليوم. وقد حافظ شاس - تبعاً لذلك - على المناصب الوزارية التى حصل عليها فى سائر الإئتلافات الإئتلافية، حيث شارك شاس مع الليكود خلال الفترة من ٨٤ إلى ١٩٩٢، ثم لم يتردد فى نبذ تحالفه مع الليكود - بعد نتائج عام ١٩٩٢ - والتحالف مع العمل، وكان المعيار الوحيد لحزب شاس - فى هذا المقام - هو: الحفاظ على المناصب الوزارية التى تضمن له إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسساته ومدارسه التوراتية. وعلى الرغم من أن عام ١٩٩٢ قد شهد إتحاد الحزبين الحريديين الإشكنازيين : أغودا وديغيل هيتورا فى قائمة حريدية إشكنازية موحدة، إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق ما حققه شاس وظل نفوذها متواضعاً.

- كان من نتائج صعود قوة الحريديم بعامه، وحزب شاس على وجه الخصوص، أن برز - علناً - صراع وتنافس بين حزبى المبدال وشاس على المناصب الوزارية المخصصة للأحزاب الدينية فى الإئتلافات التى شكلها حزب الليكود، وبخاصة بشأن وزارتي الأديان والداخلية. وهذا ما ظهر بجلاء عشية تشكيل الإئتلافات الحكومية عامى ٨٤ و ١٩٨٨.

- إن الأحزاب الدينية عملت على الإنضمام إلى حكومات الإتحاد الوطنى كلما إتفق حزبا الليكود والعمل على ذلك؛ نظراً لأنها تدرك - فى ظل مث هذه الظروف - تراجع قدرتها التساومية التى تتمتع بها دوماً عشية تشكيل الحكومات الإئتلافية الضيقة، وبالتالي تسعى إلى إستمرار تلبية الحد الأدنى من مطالبها: الحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رؤيتها الأرثوذكسية، والحفاظ على تدفق الإعتمادات المالية الحكومية، وإحترام القيم والتقاليد اليهودية فى المجتمع، والحفاظ على الوضع القائم منذ عام ١٩٤٧. وقد شهدنا هذا الأمر عام ١٩٨٤ بعد فشل حزبى الليكود والعمل فى تشكيل الحكومة، وإتفاقهما على الدخول فى حكومة إتحاد وطنى، كما شهدناه أيضاً عام ١٩٨٨ بعد تذبذب مواقف الأحزاب الدينية تجاه حزبى العمل والليكود وإبتزازاتها الواضحة لهما، بحيث وصل الأمر إلى أن لحزب شاس، وزعيمه الروحي «عوفاديا يوسف» هما اللذان رجحا كفة « شامير » فى تشكيل الإئتلاف، على نحو أدى - فى النهاية - إلى إتفاق حزبى العمل والليكود على تشكيل حكومة إتحاد وطنى بعد ضغوط داخلية (تظاهرات ضد نفوذ الأحزاب الدينية)، وخارجية (مطالبة يهود الولايات المتحدة بحكومة وحدة وطنية تضع حداً لإبتزاز الأحزاب الدينية ونفوذ الحاخامات).

- كان بقاء الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية التى شكلها الليكود (فى الفترة من أكتوبر ٧٧ - سبتمبر ١٩٨٤، والفترة من يونيو ٩١ - يوليو ١٩٩٢) شرطاً ضرورياً لإستمرار هذه الإئتلافات حيث كان إنسحاب هذه الأحزاب قمين بإسقاطها. وقد كان لحزب شاس نفس الأهمية خلال حكم العمل من يوليو ٩٢ - نوفمبر ١٩٩٥ م. وقد أدى هذا الأمر إلى تعاظم نفوذ تلك الأحزاب، وتعزيز المكاسب التى حصلت عليها لقاء بقائها فى الإئتلافات. غير أنه مما تجدر الإشارة إليه - فى هذا المقام - أن هذه الأحزاب لم تسحب ثقتها من الحزب الحاكم فى أى إئتلاف من هذه الإئتلافات، حيث كان إنهيار الحكومات يتم نتيجة لتقلص التأييد البرلماني للحكومة فى الكنيست نظراً لتصاعد الخلافات داخل الليكود ذاته، أو لإنسحاب أحد الشركاء العلمانيين (كما حدث فى الكنيست التاسع)، أو نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية (كما حدث فى الكنيست العاشر)، الأمر الذى كان ينتهى بإستقالة الحكومة، وحل الكنيست نفسه، وتقديم موعد الإنتخابات.

ومن الطبيعى أن يتلاشى دور الأحزاب الدينية فيما يتصل ببقاء وإستمرار الإئتلافات الحكومية فى ظل وجود حكومة وحدة وطنية، غير أنه تبقى حقيقة يحرص عليها قادة الحزبين الكبيرين دوماً، وهى حرص هؤلاء على تمثيل الأحزاب الدينية - أو على الأقل حزب دينى واحد - فى كل إئتلاف حكومى يشكل سواء أكان إئتلافياً ضيقاً أو موسعاً، وذلك لإرضاء المتدينين فى المجتمع وإضفاء « الشرعية » على مؤسسات وقيم الدولة من جهة، والحد من نفوذ



الأحزاب العلمانية الصغيرة المشاركة في الائتلاف من جهة أخرى. ويوضح الجدول التالي أهمية الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية التي شكلت إبان تلك المرحلة.

جدول رقم (٥٥)

أهمية الأحزاب الدينية المشاركة في الائتلافات الحكومية

في الفترة من ٧٧ - ١٩٩٦

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الائتلاف	عدد مقاعد الأحزاب المشاركة في الائتلاف	هل انسحاب الأحزاب الدينية يؤدي إلى سقوط الائتلاف؟
٩	٢١	يونيو ٧٧ - أكتوبر ١٩٧٧	٦٢	١٦	نعم
	٢٢	أكتوبر ٧٧ - نوفمبر ١٩٨١	٧٧	١٦	لا
١٠	٢٣	أغسطس ٨١ - أكتوبر ١٩٨٣	٦٤	١٣	نعم
	٢٤	أكتوبر ٨٣ - سبتمبر ١٩٨٤	٦٤	١٣	نعم
١١	٢٥	سبتمبر ٨٤ - ديسمبر ١٩٨٨	١٠٢	١٠	لا
١٢	٢٦	ديسمبر ٨٤ - يونيو ١٩٩١	٩٠	١١	لا
	٢٧	يونيو ٩١ - يوليو ١٩٩٢	٦٢	١٨	نعم
١٣	٢٨	يوليو ٩٢ - نوفمبر ١٩٩٥	٦٢	٦	نعم
	٢٩	نوفمبر ٩٥ - يونيو ١٩٩٦	٥٦	٦	حكومة مؤقتة

المرحلة الرابعة: دور الأحزاب الدينية بعيد انتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦): جميع الأحزاب الدينية شريكة لأحزاب اليمين في حكومة أول رئيس وزراء منتخب:

مثلت نتائج انتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) نقطة تحول جديدة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فمن جهة شهدت هذه الانتخابات - لأول مرة - انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من هيئة الناخبين، ومن جهة أخرى تغير ميزان القوة في الكنيست الإسرائيلي، حيث تراجعت قوة الحزبين الكبيرين ب (١٨) مقعداً، وعززت الأحزاب الدينية قوتها البرلمانية ب (٧) مقاعد، والأحزاب العربية والشيوعية ب (٤) مقاعد، كما حصل حزبان جديداً على

(١١) مقعداً. هذا، وقد شاركت جميع الأحزاب الدينية - الممثلة داخل الكنيست - في الائتلاف الحكومي الذي شكله رئيس الوزراء المنتخب، والذي شمل - بجانب الأحزاب الدينية - جل أحزاب اليمين والوسط. وفيما يلي سنعرض - بعون الله - لقوة الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الرابع عشر، ولدورها في تشكيل الائتلاف الحكومي الحاكم، وذلك من خلال تناول الموضوعين التاليين:

١ - انتخابات رئاسة الحكومة، وانتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) م:

كشفت الأحزاب السياسية حملاتها الانتخابية في الفترة التي سبقت يوم الاقتراع، ففي داخل حزب العمل، أدت عملية إغتيال « رابين » إلى توحيد صفوف الحزب حول خليفة « رابين » الطبيعي « بيريز » من جهة، وإعادة « باراك »، و « رامون » إلى صفوف الحزب دون شروط من جهة أخرى<sup>(١)</sup>. وقد شرع « بيريز » في حملة الحزب الانتخابية مركزاً على خبراته الدبلوماسية والعسكرية السابقة، ومذكراً بإنجازاته الشخصية في إتفاقيات أوسلو ١، و ٢، ووادي عربة، وعلاقاته مع المغرب وتونس ودول الخليج<sup>(٢)</sup>، كما راح « بيريز » - لأجل كسب أصوات الناخبين المتدينين - يصرح بأن الأحزاب الدينية ستكون شريكة في الحكومة حتى ولو لم توافق ميرتس، وبأن الحكومة ستبنى مساكن جديدة للمتدينين (٣٠ ٠٠٠ وحدة خلال ١٠ سنوات)<sup>(٣)</sup>، وستستجيب لمطالب الأحزاب الدينية في شأن مراعاة القيم والتقاليد اليهودية في المجتمع، كما أقرت حكومة بيريز إقامة (١٢) مشروعاً إسطيانياً بالقدس<sup>(٤)</sup>.

كما أعلن « بيريز » في أكثر من مناسبة أن المستوطنات ستبقى في مكانها بل وسيتم ضمها إلى « إسرائيل »، مستهدفاً بذلك جذب أصوات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. وقد دفع هذا الحاخام « ريسكين » - من مستعمرة « أفرا » - بعد لقائه « بيريز » إلى القول: « كل شيء تغير، أحسست بأنهم (أي قادة حزب العمل) بدأوا يصغون إلينا وبدأوا يفهمون آلامنا

(١) انظر في هذا:

- أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى الحل الإقليمي ؟ (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٦)، ربيع ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص: ١٥٥.

(2) Denoeux, G. and Fox, J., Electoral Upset In Israel (Middle East Policy, Vol. IV, No. 4, October 96), P.: 130.

(٣) ورد هذا في:

- جعفر هادي حسن، لمن سيموت اليهود الأرثوذكس في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة ؟ (جريدة الحياة، لندن، ٣ مايو ١٩٩٦)، ص: ١٨.

(٤) وذلك كما كشف عنه خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس لجريدة الحياة، لندن، ٢٨ يونيو ١٩٩٦.

ولن يقدمونا كأضاحي». وبجانب تصريحات «بيريز» تلك أدرك المستوطنون أن سياسات قمع الفلسطينيين وتدمير منازلهم وحصار المناطق المحتلة لا زالت مستمرة في عهد «بيريز».

وبعد أن تراجعت شعبية «بيريز» في أوساط الناجحين العرب - جراء ما اقترفه هذا الأخير في لبنان خلال عملية «عناقيد الغضب» - راح يقوم بجولة في المدن والبلديات العربية واعداد سكانها بتنفيذ مطالبهم، كما ظهرت أسماء عربية بينها امرأة على قائمة الحزب في أماكن بدت لقيادة الحزب أن الفوز بأصواتها مضمون، بل إن «بيريز» وعد العرب بتعيين أحدهم وزيراً في حالة فوزه في الانتخابات<sup>(١)</sup>. وكانت حكومة العمل قد عينت - لأول مرة - سفيراً عربياً لـ «إسرائيل» في هلسنكي، وقنصلاً عاماً لها في مدينة أطلانتا بولاية جورجيا الأمريكية<sup>(٢)</sup>، كما احتل نواب عرب عدة مناصب في الحكومة والكنيست.

وبجانب التماسك الذي بدا عليه حزب العمل داخل «إسرائيل»، فقد حصل الحزب - وزعيمه «بيريز» - على دعم خارجي تمثل في تأييد الولايات المتحدة الأمريكية الواضح لـ «بيريز» ضد «نتانياهو»<sup>(٣)</sup>.

وفي الإجمال ركز حزب العمل حملته الانتخابية على أمور أربعة هي: السلام، والأمن والمساواة، والرفاهية<sup>(٤)</sup>. وقد إسمت قائمة الحزب في الانتخابات - والتي إحتل فيها «بيريز»، «عوزي برعام»، «ايهود باراك»، «بنيامين بن اليعازر»، «حاييم رامون» المراكز الخمسة الأولى على التوالي - بعدة أمور، أهمها: ١- وجود أربعة من كبار العسكريين السابقين من ذوى الميول المتشددة (الصقريّة) ضمن الأماكن العشرة الأولى وهم: «باراك»، «بن اليعازر»، «افرايم سنيه» (المكان الثامن)، «أوري أور» (المكان العاشر)، وذلك لمقابلة هاجس الأمن وهو الهاجس الأول لدى الناخب الإسرائيلي بعد العمليات المسلحة التي شنتها كتائب «الشهيد عز الدين القسام» - الجناح العسكري لحركة حماس - من جهة، ولمواجهة الشخصيات

(١) راندا حيدر، ملف ملحق تيارات عن الانتخابات الإسرائيلية (جريدة الحياة، لندن، ١٦ يونيو، ١٩٩٦)، ص: ١٣.

(٢) ويدعى السفير على أديب يحيى وهو من قرية كفر قرع بمنطقة الجليل، أما القنصل فهو محمد مصاروه. كذلك يجب - في هذا المقام - عدم إغفال ما أقدمت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية في إبريل ١٩٩٦، والذي جاء لصالح حملة «بيريز» الانتخابية، حيث انعقد - لأول مرة في غزة - المؤتمر الوطني الفلسطيني، وقرر - بأغلبية (٥٠٤) صوتاً ضد (٥٤) صوتاً، وامتناع (١٤) صوتاً - إلغاء كافة بنود الميثاق الوطني الفلسطيني المتناقضة مع إتفاق أوسلو ومنها البند المتعلق بتدمير دولة «إسرائيل». وقد قُدم «بيريز» هذا لناخبيه كتغيير جوهري في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية.

(٣) وقد تمثل هذا الدعم في الإتفاقيات الأمنية والإستخبارية والإستراتيجية التي وقّعها «شمعون بيريز» مع إدارة «كلنتون» إبان زيارة «بيريز» للولايات المتحدة في ٢٨ أبريل ١٩٩٦ في أعقاب عملية «عناقيد الغضب»، وقد ظهر جلياً من توقيع هذه الإتفاقيات أن «كلنتون» يؤيد «بيريز» في الانتخابات، بل راح يؤكد ذلك علناً حينما صرّح أمام «إيباك» وأمام «بيريز» أن حكومته ملتزمة بثلاثة أمور تجاه «إسرائيل» هي: الدفاع عن «إسرائيل» وضمان تفوقها النوعي على العرب - تحمّل حزب الله في لبنان مسؤولية مجزرة قانا !! - المضى في التعاون الإستراتيجي مع «إسرائيل».

(4) Denoex, G., and Fox, J., Op. cit., P. : 121.

العسكرية المنضوية تحت لواء حزب الليكود (شارون وإيتان ومردخاي) من جهة أخرى، ٢- تزايد شعبية التيار المتشدد داخل الحزب على حساب شعبية التيار المعتدل، وقد ظهر هذا جلياً في تراجع «يلين» إلى المركز الحادى عشر، و «اورانمير» إلى الثامن عشر، و «حفاى ميروم» إلى الخامس عشر، و «ديفيد ليباى» إلى الحادى والعشرين، ٣- وصول ستة عشر وجهاً جديداً إلى أماكن هامة بالقائمة أبرزها «شلومو بن عامى»، ٤- ظهور تسعة عشر مرشحاً من أبناء الطوائف الشرقية إلى أماكن ضمن المراكز الخمس والأربعين الأولى بالقائمة<sup>(١)</sup>.

أما حزب الليكود فقد إستعد للإنتخابات عن طريق توحيد الحزب حول قيادة «بنيامين نتانياهو»، وإعادة بعض أعضائه المارقين، ولا سيما رؤساء بلديات مدن التطوير المحسوبين على معسكر «ليفى»، وجمع تبرعات مالية لسد العجز المالى في موازنة الحزب<sup>(٢)</sup>، كما أدخل الحزب نظام إنتخاب اللجنة المركزية بدلاً من تعيينها، وراح يعزز إهتمامه بهاجس الأمن عن طريق إستقطاب عدد من كبار رجال الأمن والجيش السابقين مثل «جدعون عيزرا» - نائب رئيس الشابات سابقاً - و «اسحق مردخاي»، كما ضم الحزب بعض أعضاء الكنيست السابقين من كتل الكنيست اليمينية مثل «استر سلموفيتش» - من كتلة يعود المنشقة عن تسوميت - و «غيئولا كوهين» - من هتجيا<sup>(٣)</sup>. وإلى جانب ما سبق إستطاع «نتانياهو» تشكيل قائمة يمينية موحدة تضم الليكود وجيشر وتسوميت وذلك في مارس ١٩٩٦<sup>(٤)</sup>.

وقد خاض «نتانياهو» حملته الانتخابية تحت شعارات إتخذت من الأمن محوراً لها، ومتهمه «حزب العمل» و «بيريز» بالتفريط في أرض «إسرائيل» وأمنها<sup>(٥)</sup>.

وقد حرص «نتانياهو» على التقرب من الناجحين المتدينين قاطعاً لهم الكثير من الوعود حال: الحفاظ على الوضع الراهن، وعدم تجنيد طلاب اليشيفوت، وبناء مساكن للعائلات

(١) أحمد خليفة، حزب العمل عشية... مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٨.

(٢) انظر في شأن استعدادات الليكود للانتخابات :

- راندا حيدر، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣.

- خالد عايد، الليكود عشية الانتخابات: المقارنة السياسية التكتيكية والولادة العسيرة لإئتلاف اليمين (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٦)، ربيع ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص: ١٧٠ - ١٧١.

(٣) خالد عايد، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧١.

(4) Denoex, G. and Fox, J., Op. cit. P. : 130.

(٥) من هذه الشعارات: «نتانياهو صانع السلام الآمن»، «حيث لا أمن ولا سلام ليس ثمة سبب للتصويت لبيريز»، «بيريز سيقسم القدس»، «السلام مع القدس»، «نتانياهو وحده يصلح لليهود»، «هذا الفريق سيؤدى بنا إلى الكارثة إنهما يريدان تقسيم القدس» (تحت صورة لبيريز مصافحاً عرفات). وقد صرّح نتانياهو، في سؤال لصحيفة معاريف قوامه: أنت إمتداد لمن؟ لبين؟ أم لرابين؟، قائلاً: «أنا أرى نفسى إمتداداً للميراث الأمنى والرسمى الكبير، والبحث عن سلام حقيقى مع جيراننا، كما فعل مناحيم بيغن ومن قبله بن غوريون، إننى أرى نفسى أعمل حسب ميراثهم الذى وحد غالبية الشعب سنوات طويلة. ورد هذا فى:

- مختارات إسرائيلية، عدد (١٨)، يونيو ١٩٩٦، ص: ٢٠.

المتدينة. لقد كانت أصوات هؤلاء المتدينين من نصيب الليكود دوماً لأنه بدا دوماً أكثر احتراماً للتقاليد اليهودية من حزب العمل معقل العلمانية في رأيهم. وقد عزز هذا التوجه أن المتدينين صاروا أكثر تشدداً في مواقفهم تجاه المشكلة الفلسطينية، واعتبروا أن حزب العمل قدّم العديد من التنازلات للعرب. وقد لاقت محاولات «تانياهو» للتقرب من الناخبين المتدينين العديد من الصعوبات، منها وفاة الزعيم الروحي لجماعة «غور» الحسيدية الحاخام «فناحس مناحيم ألتير»، الذي كان من أشد المعارضين لعملية التسوية، والذي خلفه الحاخام «موشيه هاغر» وهو من مؤيدي تلك العملية، وكذلك تحالف «تانياهو» مع حزب تسوميت اليميني العلماني، الذي وعد زعيمه «إيتان» ناخبه عام ١٩٩٢ بالعمل على تقليل نفوذ الحريديم في المجتمع وتجنيد طلاب اليشيفوف في الجيش، هذا فضلاً عن إعراف «تانياهو» بأنه كان على علاقة حميمة مع امرأة غير زوجته، وهذا ذنب كبير في نظر رجال الدين<sup>(١)</sup>.

وفي الإجمال كان جل الناخبين المتدينين من مؤيدي «تانياهو»، حيث لم يشذ عن هذا سوى حزب أغودا الذي أعلن تأييده لـ «بيريز»، وزعيم حسيدي واحد هو زعيم جماعة «بلز» الحاخام «يساكردوف روكه» الذي أعلن دعمه لـ «بيريز»<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد بلغ عدد من لهم حق التصويت في هذه الانتخابات (٣,٩٣٣,٢٥٠) ناخباً، أدلى كل مشارك منهم بصوتين: الأول لإختيار رئيس الوزراء، والثاني لإختيار أعضاء الكنيست. وفيما يتعلق بإنتخابات رئيس الوزراء فقد شارك فيها (٣,١٢١,٢٧٠) ناخباً، بنسبة (٧٩,٣٪) من إجمالي عدد أصحاب حق الاقتراع، وبلغ عدد الأصوات الباطلة (١٤٨,٦٨١) صوتاً بنسبة (٤,٨٪) من مجمل المشاركين في الإنتخابات كان منها حوالي (٨٠٠٠٠) بطاقة بيضاء. وفيما يلي جداول ثلاثة: يوضح الأول إجمالي عدد الأصوات التي ذهبت لكل من المرشحين (وهما «تانياهو» مرشح حزب الليكود، و «بيريز» مرشح حزب العمل)، ونسبة الناخبين اليهود والناخبين العرب منهم، ويوضح الثاني نسب التصويت حسب التقسيمات الإدارية. أما الجدول الثالث فيورد نسب التصويت في المدن الرئيسية في البلاد.

(١) انظر في هذا:

— جعفر هادي حسن، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

وتجدر الإشارة — في هذا المقام — أنه — وكما كان دأب بيغن من قبل — فقد دأب «تانياهو» على استخدام عبارة يردها دوماً رجال الدين وهي «يعون الله» في المقابلات الصحفية والدعاية الانتخابية، وغنى عن البيان أن قصده من وراء هذا الاستخدام هو إستقطاب الناخب الديني في صفه. ولنفس هذا السبب الأخير كان إعلان زوجة «بيريز» — على الجانب الآخر — عشية الإنتخابات أنها تشعر أنها أقرب من أى وقت مضى للشرعة اليهودية.

جدول رقم (٥٦)  
نتائج إنتخابات رئاسة الحكومة (١٩٩٦)

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية %	الناخبون اليهود (%)	الناخبون العرب (%)
بنيامين نتانياهو	١,٥٠١,٠٢٣	٥٠,٤	٥٥,٥	٥,٢
شيمون بيريز	١,٤٧١,٥٦٦	٤٩,٥	٤٤,٤	٩٤,٧

المصدر:

— ملف الإنتخابات الإسرائيلية بمجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص: ٧٥.

جدول رقم (٥٧)  
نسب التصويت حسب التقسيمات الإدارية  
في إنتخابات رئاسة الحكومة (١٩٩٦)

المكان	مدن	مدن دينية	قرى	مستوطنات زراعية	كيبوتزات	الدروز	البدو
نتانياهو	٥٦,٥	٨٩,٢	٤٤,٥	٥١,٧	١٠,٠	٢١,٣	٦,٨
بيريز	٤٣,٤	١٠,٧	٥٥,٤	٤٨,٢	٨٩,٩	٧٨,٦	٩٣,١

المصدر:

— مختارات إسرائيلية، السنة الثانية، عدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦)، ص: ٥٩.

جدول رقم (٥٨)  
نسب التصويت في المدن الرئيسية  
في إنتخابات رئاسة الحكومة (١٩٩٦)

المرشح	المدينة	القدس	تل أبيب - يافا	حيفا	بئر السبع	حولون	بات يام	ريشون لتيون
نتانياهو	٦٩,٩	٤٤,٨	٤١,٤	٦٢,١	٥٢,٥	٥٦,٩	٤٩,٩	
بيريز	٣٠,٠	٥٥,١	٥٨,٥	٣٧,٨	٤٧,٤	٤٣,٠	٥٠,٠	

المصدر:

— مختارات إسرائيلية، عدد (١٩)، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.



أما فيما يتعلق بانتخابات الكنيست الرابع عشر، فقد أسفرت عن النتائج التالية:

#### جدول رقم (٥٩)

نتائج انتخابات الكنيست الرابع عشر : ٢٩ مايو ١٩٩٦ م

عدد أصحاب حق الاقتراع: ٣,٩٣٣,٢٥٠			
عدد الأصوات التي شاركت في الاقتراع: ٣,١١٩,١٩٥			
نسبة المشاركة: ٧٩,٣٪			
عدد القوائم الانتخابية المشاركة في الاقتراع: ١٨			
عدد القوائم الانتخابية التي تجاوزت نسبة الحسم: ١١			
إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
حزب العمل	٨١٨,٥٧٠	٢٦,٨	٣٤ (١٠-)
حزب ميرتس	٢٢٦,٢٥٧	٧,٤	٩ (٣-)
حزب الطريق الثالث	٩٦,٤٥٧	٣,١	٤ (٤+)
حزب صعود إسرائيل : إسرائيل بعاليا	١٧٤,٩٢٨	٥,٧	٧ (٧+)
قائمة أحزاب : الليكود وجيشر وتسوميت	٧٦٧,١٧٨	٢٥,١	٣٢ (٨-)
موليدت	٧١,٩٨٢	٢,٣	٢ (١-)
المفدال	٢٤٠,٢٢٤	٧,٩	٩ (٣+)
شاس	٢٥٩,٧٥٩	٨,٥	١٠ (٤+)
يهדות هيتوراه	٩٨,٦٥٥	٣,٢	٤ (صفر)
حداش	١٢٩,٤٥٥	٤,٣	٥ (٢+)
القائمة العربية الموحدة	٨٩,٥١٣	٢,٩	٤ (٢+)

المصدر:

- مخفارات إسرائيلية ، عدد (١٩) ، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

وبالإمعان في النتائج السابقة نصل دونما عناء إلى الاستنتاجات التالية:

- كان الفارق بين «نتانياهو» و «بيريز» (٢٩,٤٥٧) صوتاً (٠,٩٪)، حيث صوت لأول (١,٥٠١,٠٢٣) ناخباً، وللثاني (١,٤٧١,٥٦٦) ناخباً. وكانت نسبة التصويت لأول في

الوسط اليهودي (٥٥,٥٪)، مقابل (٤٤,٤٪) للثاني، أي بفارق قدره (١١,١٪) لصالح الأول، كما بلغ عدد الأصوات الباطلة (٧٠٠٠٠) صوتاً. أما في الوسط العربي فقد كانت نسبة التصويت لصالح «بيريز» (٩٤,٧٪) مقابل (٥,٢٪) لـ «نتانياهو»، وكان عدد الأصوات الباطلة (١٠٠٠٠) صوتاً.

- إن «نتانياهو» قد تقدم على «بيريز» في القدس حيث تقطن أعداد كبيرة من المتدينين، وفي بئر السبع وبيت يام حيث تتكون أغلبية السكان من الطوائف الشرقية، وتوجد فيهما أعداد كبيرة من المهاجرين الروس. في حين تقدم «بيريز» على «نتانياهو» في تل أبيب وحيث تتكون أغلبية السكان من اليهود الغربيين. وفي الإجمال : صوت لصالح «نتانياهو» المتدينون (٨٩,٢٪ مقابل ١٠,٨٪ لصالح «بيريز»)، ومستوطنو الضفة الغربية (٨٧,٤٪ لنتانياهو مقابل ١٢,٦٪ لبيريز<sup>(١)</sup>، كما أن (٩١,٢٪) من أصوات الحريديم ذهبت لصالح «نتانياهو»<sup>(٢)</sup>. وقد تقدم «بيريز» على «نتانياهو» في الكيبوتزات (٨٩,٩٪ مقابل ١٠,١٪ لنتانياهو) وفي مستوطنات الجولان (٥٠,٢٪ مقابل ٤٩,٨٪).

- إن انتخابات الكنيست الرابع عشر أسفرت عن ثلاث نتائج هامة هي : تراجع قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وتعاظم قوة الأحزاب الدينية، وتساعد دور العامل العرقي ويزور اليمين القومي المتشدد، ويعبر عن ذلك :

أ - انخفاض قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) مقابل الأحزاب الصغيرة من (٧٦) مقعداً عام ١٩٩٢ إلى (٦٦)<sup>(٣)</sup> مقعداً عام ١٩٩٦، حيث حصل حزب العمل على (٣٤) مقعداً مقابل (٤٤) مقعداً عام ١٩٩٢، وحصلت قائمة الليكود وتسوميت وجيشر على (٣٢) مقعداً في مقابل ٤٠ مقعداً حصل عليها حزبا الليكود (قبل إنشقاق جيشر) وتسوميت عام ١٩٩٢.

ب - حصول الأحزاب الدينية - مجتمعة - على (٢٣) مقعداً لأول مرة في تاريخ دورات الكنيست، حيث عززت قوتها بـ (٧) مقاعد<sup>(٤)</sup>. وكان نصيب الجناح الديني

(١) أحمد خليفة، الانتخابات الإسرائيلية : النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧) ، صيف ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ١٨.

(٢) ربي المدهون، بعد فوز نتانياهو بفارق أقل من واحد من المئة على بيريز (جريدة الحياة، لندن، ٢ يونيو ١٩٩٦)، ص : ١٨.

(٣) وتتمين الإشارة إلى أن هذا الرقم يكون (٥٥) مقعداً إذا تم إسبعاد مقاعد حزبي تسوميت وجيشر.

(٤) ومن التعليقات التي صدرت على هذه النتيجة ماورد في صحيفة «يديوت أخرون» بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٦، بقلم «دوف القويم»، حيث جاء على لسان الحاخام «رؤبان البار» رئيس المدرسة الدينية أورحليم و «راعي» عضو الكنيست من شاس «شلومو بينزاري» : «سنجعل من الكنيست معبدا». ورد هذا في :

- مخفارات إسرائيلية، عدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦، ص : ١٥.

الحريدي منها (١٤) مقعداً (٥٦,٥٪) مقابل (٩) مقاعد للجناح الديني الصهيوني (٤٣,٥٪). وهذا يعنى تعاظم قوة الجناحين، واستمرار تفوق الجناح الحريدي<sup>(١)</sup>.

ج - تمكن حزب المهاجرين السوفييت «يسرائيل بعاليه» من الحصول من (٧) مقاعد في أول إنتخابات يخوضها، وقد صنف هذا الحزب ضمن أحزاب الوسط، كما حصل حزب جديد آخر، من أحزاب الوسط أيضاً، وهو حزب «الطريق الثالث» على (٤) مقاعد برلمانية.

د - تصاعد قوة الأحزاب والقوائم العربية والشيوعية بـ (٤) مقاعد حيث حصلت - مجتمعة - على (٩) مقاعد. وقد شهدت هذه الإنتخابات أيضاً - لأول مرة - مشاركة الحركة الإسلامية ضمن قائمة عربية موحدة ضمت الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

هـ - عودة معسكر اليمين القومي والديني إلى التفوق على مايسمى بمعسكر اليسار في «إسرائيل»، حيث حصلت أحزاب : الليكود وموليدت والمقدال وشاس ويهدوت هيتوراه على (٥٧) مقعداً في مقابل (٥٢) مقعداً حصلت عليها أحزاب اليسار : العمل وميرتس وحداش والقائمة العربية الموحدة. وإذا أضفنا حزبي يسرائيل بعاليه والطريق الثالث إلى المعسكر الأول - نظراً لتقارب آرائهما من ثوابت الليكود - تصبح القوة البرلمانية لهذا المعسكر (٦٨) مقعداً<sup>(٣)</sup>، أى يفارق قدره (١٦) مقعداً عن معسكر اليسار.

- أنه فى ضوء الحملات الإنتخابية للأحزاب المختلفة، والسلوك الإنتخابي لفئات المجتمع المختلفة يمكن تفسير إنخفاض قوة الحزبين الكبيرين، وتزايد ثقل الأحزاب الصغيرة على النحو التالي:

أ - مكن النظام الإنتخابي الجديد ناخبى الطوائف العرقية والدينية من التصويت لمرشح رئاسة الحكومة ولقوائمهم الخاصة، فقد صار فى إمكان السيفاريم - مثلاً - التصويت لـ «نتانياهو» وشاس معاً بدلاً من التصويت لصالح الليكود. وكذلك الأمر مع العرب الذين صار فى

(١) وقد مثل المقدال فى الكنيست الأعضاء التاليين : زفولون هامر، شاؤول بهلوم، يتسحاق ليفى، يئال ييبى، تسفى هيندل، حنان بن بورات، شمرياهو بنتسور، أبراهام شيترن، وأتير شاكى. وقد توفى شيترن فى مايو ١٩٩٧م. وحل محله تويانسكى من مؤسسى غوش أمونيم. أما أعضاء شاس فى الكنيست فهم : آرييه درعى، آرييه غمليشيل، روفائيل بنحاسى، شلومو بنيزرى، إيلياهو (إيلي) ييشاى يتسحاق كوهين، ديفيد أزولاي، ديفيد طال، نسيم دهان، يتسحاق فنكين. أما أعضاء يهدوت هيتوراه الأربعة فهم : مائير بوروش وشموتيل هلبرت من أغودا، وإبراهام رايتس وموشيه غافنى من ديفيل هيتوراه.

(٢) وقد توزعت أصوات الناخبين العرب على النحو التالي : ٣٧٪ لحداش، ٢٥٪ للقائمة العربية الموحدة، ١٦,٦٪ للعمل، ١٠,٥٪ لأحزاب دينية، وحوالى ٥٪ لقوائم لم تتجاوز نسبة الحسم. وردت هذه الأرقام فى عرض كتاب : التصويت العربى فى إنتخابات الكنيست الرابع عشر لأسعد غانم وساره أوزنسكى فى مختارات إسرائيلية، عدد (٢٩)، ص : ٤٤.

(٣) أحمد خليفة، الإنتخابات الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص : ١٩.

مقدورهم التصويت لصالح «بيريز» والقوائم العربية. وكان محصلة ذلك إتجاه العديد من الأصوات إلى الأحزاب الصغيرة<sup>(١)</sup>.

ب - إنحسار التأييد لاتفاقيات أوسلو وسياسات «بيريز» السلمية إثر العمليات العربية المسلحة فى فبراير ومارس ١٩٩٦، الأمر الذى أدى إلى تقدم المعسكر اليميني والديني على حساب معسكر اليسار، وإلى فوز «نتانياهو» على «بيريز»<sup>(٢)</sup>.

ج - عدم تصويت أغلب اليهود الروس لصالح حزب العمل (كما كانت الحال عام ١٩٩٢)، حيث صوّت جلهم - عام ١٩٩٦ - لصالح «نتانياهو» فى إنتخابات رئاسة الحكومة، ولصالح يسرائيل بعاليه فى إنتخابات الكنيست<sup>(٣)</sup>.

د - دعم المعسكر الديني - الحريدي والصهيوني - مرشح الليكود : «نتانياهو» ومعاقبة حزب العمل ومرشحه «بيريز»، على موقفه من القوى الدينية عموماً على أثر إغتيال «رابين»، وإتهامه المعسكر الديني بالحريض على القتل، بل وإعتقال عدد من رموزه مما عد مساساً بقدسية الحاخامات فى أوساط المتدينين<sup>(٤)</sup>.

هـ - فقدان «بيريز» وحزبه أصوات بعض الناخبين العرب من جرّاء ماحدث فى لبنان قبيل الإنتخابات، وذلك على الرغم من تراجع جل العرب عن مقاطعة «بيريز» لأنه مثل «أهون الشرين» فى نظرهم.

- ويمكن تفسير أسباب تصاعد قوة الأحزاب الدينية - بخلاف تمكين النظام الإنتخابى الجديد الناخبين المتدينين من التصويت لأحزابهم وقوائمهم المختلفة بجانب التصويت لصالح مرشح الليكود وذلك بدلاً من الإختيار بين قوائمهم وحزب الليكود أو العمل مثلاً - فى ضوء العوامل والظروف التالية<sup>(٥)</sup>:

(١) Denoeux, G. and Fox, J., Op. cit., P. : 134.

(٢) أحمد خليفة، الإنتخابات الإسرائيلية... مرجع سبق ذكره، ص : ١٦.

وقد علّق الصحفى الإسرائيلى «أورى أفيرى» على هزيمة «بيريز» - فى صحيفة معاريف بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٦ - بقوله أن بيريز هزم نفسه لعدة أسباب ... منها تقديم موعد الإنتخابات ... وقتل «يحيى عياش» فى غزة ... وحرب عناقيد الغضب ... والتنازل عن ورقة إغتيال «رابين» ووضع نفسه فى المركز ... ورد هذا فى :

- مختارات إسرائيلية، عدد (١١)، يوليو ١٩٩٦، ص : ٨ - ٩.

(٣) Doron, G., Israel : The Nationalist Return to Power (Current History, January, 1997), P. : 34.

(٤) وقد وصل الأمر إلى حد إتهام صحيفة «الأسبوع» الحريدية «بيريز» بالتعاون مع العدو والسعى لتدمير الجيش، انظر :

- رشاد عبد الله الشامى إشكالية الهوية فى إسرائيل (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد (٢٢٤)، ربيع الأول ١٤١٨ هـ، أغسطس ١٩٩٧)، ص : ٢٣٧.

(٥) انظر فى هذا الشأن :

- المرجع السابق، ص : ٢٦٨ - ٢٧١.

- أحمد خليفة، الإنتخابات الإسرائيلية... مرجع سبق ذكره، ص : ٢١ - ٢٢.

- Denoeux, G. and Fox, J., Op. cit., P. : 125 - 126, 134 - 135.

- Doron, G., Op. cit., P. : 33 - 34.

أ - إستنفار الأحزاب الدينية جمهورها الإنتخابي بعد هجوم اليسار الإسرائيلي - بشكل عام - عليها إثر إغتيال «رابين»، الأمر الذي رفع نسبة تصويت الناجحين المتدينين.

ب - إدارة الأحزاب الدينية حملاتها الإنتخابية بكفاءة عالية، وإستخدامها خبرات وكفاءات تنظيمية رفيعة المستوى، وأدوات دعائية متقدمة<sup>(١)</sup>. هذا بجانب وجود شخصيات دينية قيادية داخل هذه الأحزاب، تتمتع بشهرة واسعة، وتمتلك قدرات خطابية مؤثرة حال : الحاخام «شاخ»، والحاخام «عوفاديا يوسف»، والحاخام «خضوري»، وغيرهم. وقد استخدمت قيادات هذه الأحزاب إمكانياتها تلك بكفاءة وإقتدار، كما راح كل حزب يركز إهتماماته على مسألة أساسية بعينها؛ فالمفدال ركز على ضرورة توسيع التعليم الديني الرسمي، ووضع شاس على رأس أولوياته هدف إنصاف الطوائف الشرقية، أما قائمة يهودوت هيتورا فقد دعت إلى الإهتمام بما أسمته «الأخوة اليهودية»، وهكذا.

ج - حصول الأحزاب الدينية على أصوات بعض الفئات العلمانية التي يوصف أفرادها بـ «التقليديين»، والتي غالباً ما تكون في عداد فئة الأصوات المترددة بين العمل والليكود؛ وذلك نظراً لإنقسام المجتمع حول مسألة التسوية مع العرب. هذا إلى جانب تصويت الأفراد العائدين إلى الدين «التائبين»، وعدد يعتد به من نساء الحريديم إلى جانب الأحزاب الدينية لأول مرة. وغنى عن البيان أن معدل المواليد في الوسط الديني مرتفع، وهذا أمر يفضي إلى حصول عدد من الناجحين المتدينين على حق التصويت كل عام، وهذا يصب في مصلحة الأحزاب الدينية بطبيعة الحال.

د - لجوء الأحزاب الدينية الحريدية إلى أساليب إحتيال وتزوير للحصول على الأصوات، ومن ذلك ما نشر حول إحضار زعماء حركة «حباد» أكثر من عشرين ألف بطاقة هوية إسرائيلية من إسرائيليين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية لإستخدامها في التصويت، كما نقلت وكالات الأنباء أيضاً أن المتدينين استأجروا طائرات لجلب الآلاف من أتباعهم الذين يعيشون في الولايات المتحدة من حملة الجنسية الإسرائيلية، لإشراكهم في الإقتراع. كما استخدمت بعض الفئات الحريدية بطاقات المرضى والغائبين والعجزة والمتخلفين عقلياً والموتى (الذين توفوا قبيل الإنتخابات بمدة قصيرة)، وقام نشاطها بالتصويت بهذه البطاقات، مستغلين صعوبة التمييز بينهم<sup>(٢)</sup>.

(١) من ذلك إستخدام شاس خرائط وأجهزة حاسب آلي، وآلات تصوير وأجهزة فيديو، وطائرة هليكوبتر، وإستعانة بخبراء اقتصاديين وصحفيين ومستشاريين. كما استخدم حزب أغودا لأول مرة قناة بث مرئي خاصة ومباشرة لأول مرة. ورد هذا في :

- رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٧٠.

(٢) انظر في هذا :

- المرجع السابق، ص : ٢٧٢.

وفي الإجمال، أفضت نتائج إنتخابات رئاسة الحكومة إلى تقسيم إجتماعي إقتصادي للمجتمع؛ فقد صوّت لـ «بيريز» الطبقة الإشتراكية العلمانية ذات الثقافة العالية، وسكان تل أبيب وحيفا، وأبناء الطبقة الوسطى والعرب، في حين صوّت لـ «نتانياهو» أبناء الطوائف الشرقية والمتدينين وذوو الثقافة المحدودة، وأبناء الطبقات الأدنى، وسكان القدس والمدن التنموية بشكل عام<sup>(١)</sup>. كما أدت نتائج إنتخابات الكنيست الرابع عشر إلى نظام حزبي قوامه ثلاث كتل رئيسية: الأولى «يمينية»<sup>(٢)</sup> قومية لها مواقف واضحة ومتشددة، والثانية «يسارية» تتقنع بشعارات السلام، والثالثة «دينية» تضم حزب ديني صهيوني وحزبين حريديين. والسؤال هنا : ماهو دور الأحزاب الدينية في تشكيل الإئتلاف الحكومي؟ وكيف أثر تزايد قوتها البرلمانية في قدرتها على المساومة والإبتزاز؟

## ٢ - حكومة «بنيامين نتانياهو» : الإئتلاف الحكومي الثلاثون : ١٨ يونيو ١٩٩٦ :

تبين لنا من قبل أن الهدف من تعديل النظام الإنتخابي في «إسرائيل» كان الحد من إبتزاز الأحزاب الصغيرة، ولاسيما المتدنية منها، وقت تشكيل الحكومات الإئتلافية. وكان السبيل إلى ذلك هو تقوية وتعزيز مكانة رئيس الحكومة تجاه الكنيست وتجاه أعضاء حكومته عن طريق إنتخابه مباشرة من الناجحين، وإعطائه الحق في حل الكنيست، وإطلاق يده في تشكيل الحكومة وإدارتها. لقد أضاف القانون الجديد بعض ملامح النظام الرئاسي علي أسس النظام البرلماني الرئيسية القائمة في «إسرائيل»، فعلى الرغم من أن رئيس الحكومة صار ينتخب مباشرة من هيئة الناجحين - وهذه سمة من سمات النظام الرئاسي - إلا أنه لا يزال في حاجة إلى ثقة الكنيست، كما أن بمقدور هذا الأخير سحب الثقة منه ومن حكومته والدعوة إلى إنتخابات

(١) انظر في هذا المعنى :

- Doron, G., Op. cit., P. : 34.

كما تجدر الإشارة إلى أن ثمة باحثين كثيرين يرون في هذه النتائج إيذاناً بحرب أو صراع الثقافات في «إسرائيل»، من هؤلاء مثلاً «باروخ كيمر لينغ» - أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية بالقدس - الذي وصف إنتخابات ١٩٩٦ بأنها «حرب ثقافات معلنة» حيث أدت هذه الإنتخابات - كما يرى - إلى «إنفجار الثقافات» على وضع صارت البلاد معه تشهد وجود ست ثقافات هي : الثقافة الفرعية المدنية ذات النزعة العمالية، والثقافة الفرعية الدينية القومية (المفدال والمستوطنات)، والثقافة الفرعية «الأصولية الحريدية» والثقافة الفرعية التقليدية الشرقية، والثقافة الفرعية للمهاجرين من روسيا، والثقافة العربية. ويرى كيمر لينغ أيضاً في شأن إحصار قوة الحزبين الكبيرين أن : «إذا كان حزب العمل والليكود لا يزالان حزبين كبيرين نسبياً، فالفصل في ذلك يعود أساساً إلى تمتعها بتقاليد قديمة، وأنماط تصويت، وأجهزة وميزانيات وسيطرة على وظائف وموارد هائلة، وبصورة أقل، بفضل تمثيلها لهويات اجتماعية - سياسية وثقافية واضحة». وردت هذه الآراء في :

- باروخ كيمر لينغ؛ حرب ثقافات (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ١٠٣ - ١٠٩.

(٢) يتعين التأكيد - في هذا المقام - إلى ما سبق وأوردناه في شأن مصطلحات مثل الإعتدال، والتطرف، والصقور، والحمائم في «إسرائيل» في المبحث الثالث من الفصل الثاني من الباب الأول.



جديدة، وهذه من سمات النظم البرلمانية. هذا بجانب حق رئيس الحكومة في حل الكنيست وهو حق معمول به في النظم البرلمانية.

وقد ظن « نتانياهو » - بمجرد فوزه في الإنتخابات - أنه يملك صلاحيات مماثلة لصلاحيات رئيس الدولة في الولايات المتحدة فراح يجنب كبار الشخصيات في حزبه عن مشاوراته لتشكيل الحكومة، كما تطلع إلى إضعاف نفوذ الأحزاب الصغيرة والحد من إبتزازها، فهل تحقق له هذا؟ وهل تحقق لإسرائيل ما كان مأمولاً من النظام الإنتخابي الجديد؟ الواقع أكد وقتذاك أن الإجابة هي: لا، فمشاورات « نتانياهو » لتشكيل الحكومة شهدت ممارسة الأحزاب الصغيرة، ولا سيما المتدنية منها، عمليات الإبتزاز والمساومة ذاتها التي مارستها من قبل، بل إن هذه المشاورات شهدت صراعات وخلافات بين قادة وزعماء الليكود (على النحو الذي كان قائماً في حزب الماباي خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، وفي حزب الليكود إبان الثمانينيات، وفي حزب العمل في أوائل التسعينيات)، وهى الخلافات التي ما تكاد تخبو قليلاً حتى تعود من جديد على وضع أشد.

أدركت الأحزاب الدينية، وبخاصة حزب المفدال وحزب شاس، أن إئتلاًفاً يمينياً - من الليكود وجميع أحزاب اليمين والوسط (٤٥) مقعداً - لا يمكن أن يرى النور من دون مشاركتها، ومن هنا شرعت هذه الأحزاب في ممارسة عمليات الإبتزاز والمساومة ذاتها التي طالما مارستها من قبل.

ولهذا راحت الأحزاب الدينية الثلاثة تسعى إلى تحقيق مصالحها التي ما فتئت تسعى دوماً إلى بلوغها، وكان على رأس هذه المصالح تعديل قانون « العودة » وفقاً للرؤية الأرثوذكسية، وإعادة البلاد إلى حالة « الوضع الراهن » الذي كان قائماً قبل عام ١٩٩٢م. وفي هذا الإطار قدّمت الأحزاب الدينية مطالبها في المجالات المختلفة<sup>(١)</sup>، وطالبت بسن قوانين في شأنها، وهى:

- فى مجال المناصب الوزارية والسياسية، طالبت بخمس وزارات على الأقل، وبمنصبى نائب وزير الإسكان بالحكومة، ورئيس اللجنة المالية فى الكنيست، كما طالبت بتعيين ممثلين ثلاثة لها فى مجلس إدارة مؤسسة اليانصيب الوطنى لضمان تمويل المؤسسات الدينية.

(١) أنظر فى هذا الشأن:

- رشاد عبد الله الشامى، اشكالية الهوية فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٠-٢٦١.

- أحمد خليفة، الإنتخابات الإسرائيلية... مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢-٢٤.

- دوف الفويم، مطالب الأحزاب الدينية، صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ ٧ يونيو ١٩٩٦ (مختارات إسرائيلية، عدد ١٩)، يوليو ١٩٩٦، ص: ١٤.

- Denoeux, G. and Fox, J., Op. cit., P.: 136.

- دوف الفويم، هل يوجد سبب لقلق العلمانيين، صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٦ (مختارات إسرائيلية، عدد ١٩)، يوليو ١٩٩٦، ص: ١٥-١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة يديعوت أحرونوت قد قدرت المطالب المالية للأحزاب الدينية الثلاثة بأكثر من (١,٢) مليار دولار على مدى أربع سنوات، وذلك كما جاء فى جريدة الحياة الصادرة من لندن فى ٧ يونيو ١٩٩٦.

٤٠٨

- فى مجال التعليم، طالبت بزيادة المخصصات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية، وتعظيم الإهتمام بدراسة « التاريخ اليهودى » ودولة « إسرائيل »، وإعادة الإشراف على هيئة الإذاعة إلى وزارة التعليم والثقافة، والتي كان « رابين » قد نقلها إلى وزارة الإتصالات التى تولتها « شولاميت آلونى » فى مطلع التسعينيات.

- فى مجال السبت، نادى الأحزاب الدينية بالحفاظ على حرمة السبت، وعدم تدنيسه بممارسة أى نشاط عام أو خاص إلا فى ضوء الإستثناءات الشرعية، ومنع إقامة مباريات كرة القدم أيام السبت.

- فى مجال البناء والإسكان، طالبت تلك الأحزاب بالحفاظ على حرمة القبور والحيولة دون تدنيسها، وذلك عن طريق إشتراط موافقة الحاخامية الرئيسية أو أية جهة دينية أخرى على أية عملية تقوم بها لجان التنقيب عن الآثار<sup>(١)</sup>، كما طالبت ببناء مائة ألف وحدة سكنية للعائلات المتدنية، وقيام الحكومة بتقديم هذه الوحدات مدعمة للشباب المتدين. كما أعلن الحاخام « مائير بورش » أن المتدينين ينتهون الإستيطان فى « كريات سفر » و « بيت شمش » و « شوعفات » بالقدس الشرقية، وطالب بتوفير مناطق بناء مجانية فى أماكن نائية لإسكان المتدينين بحجة توزيع السكان.

- فى مجال مؤسسات الدولة السياسية والقضائية والعسكرية والدينية، طالبت الأحزاب الدينية ب: عدم تغيير نظام الإنتخابات إلا بموافقتها، وتوسيع صلاحيات القضاء الدينى ووقف تدخل القضاء المدنى فى شؤونه، وعدم إصدار أى تشريع يتعلق بشؤون الدين إلا بموافقتها، والإستمرار فى إعفاء الشباب المتدين من الخدمة العسكرية<sup>(٢)</sup>، وعدم ضم يهود إصلاحيين للمجالس الدينية المحلية، وتحمل الحكومة العجز المالى فى موازنة بلدة « بنى باراك »، وسن قوانين تمنع التحريض ضد الدين والحد من تدخل المحكمة العليا فى شؤون الدين. ولأجل الحيولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية، طالبت الأحزاب الدينية بعدم ضم أية كتلة برلمانية أخرى إلى الإئتلاف إلا بموافقتها.

- كما تقدمت الأحزاب الدينية بسلسلة أخرى من المطالب تضمن احترام القيم الدينية وتعزز دور الدين فى المجتمع، مثل: مكافحة مظاهر الإباحية والرذيلة المنتشرة فى المجتمع، الإلتزام بالقواعد الدينية فى أمور الميلاد والزواج والطلاق والدفن، الفصل بين الجنسيتين فى قاعات

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن المتدينين عرقلوا بناء (٤٠٠٠٠) وحدة سكنية لهذا السبب إبان فترة حكم حكومة العمل (٩٢ - ١٩٩٦).

(٢) وذلك فيما عدا حزب المفدال الذى لا يطالب بمثل هذا الإعفاء.

المدارس وصالات السينما، وتشجيع الإنجاب، ودعم العائلات كثيرة العدد، وإستمرار القانون الذى يحظر إستيراد اللحوم غير المذبوحة حسب الشريعة لمدة غير محدودة، وتحريم إستعمال لحم الخنزير فى المطاعم ومنع تربيته فى « إسرائيل » أو إدخاله إلى أراضيها، وسن قانون ينظم عمليات زرع الأعضاء وتشريع الجثث ويخضعها لقيود شديدة من قبل الحاخامات، وتعديل قانون الإجهاض لينص على منع الإجهاض بصورة عامة إلا فى حالات الطوارئ وبموافقة حاخام معتمد، وتخصيص قنوات إذاعية ومرئية للجمهور الدينى، وإلغاء نظام التوقيت الصيفى.

- وعلى صعيد السياسة الخارجية، عارضت الأحزاب الدينية: قيام دولة فلسطينية، وأية سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، وعودة اللاجئين، والإسحاب من الجولان، كما طالبت بإلغاء قرار تجميد عمليات الإستيطان، والعمل على تعزيز الإستيطان وعدم إزاحة أية مستوطنة يهودية من مكانها، وضمان أمن المستوطنين، وأكدت على التمسك بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية للدولة، ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء فى المدينة وضواحيها.

وقد تلقى « نتانياهو » بخلاف مطالب الأحزاب الدينية تلك، مطالب الأحزاب والكتل الأخرى التى سعى إلى إشراكها فى الإئتلاف أيضاً، فكما كان للأحزاب الدينية شروطها لتأييد الإئتلاف فإن حزبي إسرائيل بعاليا والطريق الثالث تقدما بعدة مطالب كقابل لدعمها الإئتلاف أيضاً. من ذلك مثلاً مطالبة حزب يسرائيل بعاليا بإستمرار تدفق هجرة اليهود الروس، وتوفير المساكن اللازمة لهم، ودعم أنشطة اليهود فى الشتات، وإبقاء قانون العودة على ما هو عليه<sup>(١)</sup>، ومن ذلك أيضاً مطالبة حزب الطريق الثالث بعدم التفاوض مع سوريا حول الجولان، وتعزيز المستوطنات اليهودية أينما وجدت. هذا إلى جانب المناصب الوزارية التى طالب بها كل حزب.

وقد إنتهى « نتانياهو » من مشاوراته مع الأحزاب الدينية وحزبي يسرائيل بعاليا والطريق الثالث بعد أن إستجاب لبعض مطالبها، وتجاهل البعض الآخر. لقد أدى ميزان القوة الجديد فى الكنيست إلى تحجيم ما منحه القانون الجديد لرئيس الحكومة، فأدرك « نتانياهو » - وكذلك واضعو القانون - أن إبتزازات الأحزاب الصغيرة لا تزال قائمة، بل وصارت أقوى من ذى قبل نظراً لتصاعد قوتها البرلمانية.

ومهما يكن من أمر، فقد إنتهى « نتانياهو » إلى تشكيل إئتلاف حكومى من ستة أحزاب وقوائم برلمانية، ضمنت له ثقة (٦٦) عضو كنيست.

(١) أنظر فى شأن برنامج حزب يسرائيل بعاليا:

- خالد عابد؛ يسرائيل بعاليها... مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٧.  
- ملف الإنتخابات الإسرائيلية بمجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٠ - ٩١.

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الثلاثين : يونيو ١٩٩٦

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الليكود / جيشر / تسوميت	٢٥,١	٣٢
شاس	٨,٥	١٠
المفدال	٧,٩	٩
يهדות هيتوراه	٣,٢	٤
إسرائيل بعاليا	٥,٧	٧
الطريق الثالث	٣,١	٤
	٧٥٣,٥	٦٦

وقد حصل حزب شاس على وزارتي الداخلية، والعمل والشؤون الاجتماعية، وحصل المفدال على وزارتي التعليم، والطاقة والمواصلات، وبقيت وزارة الأديان فى يد رئيس الحكومة، بعد تنازع حزبي شاس والمفدال عليها، إلى أن تم الإتفاق، بعد ذلك، على تناوب الحزبين عليها. كما حصل الحاخام « مائير بوروش »، من يهوديت هيتوراه، على منصب نائب وزير البناء والإسكان، وتم تعيين شخصية مستقلة قريبة من حزب المفدال فى منصب وزير العدل، وحصل حزب يسرائيل بعاليا على وزارتي الهجرة والإستيعاب، والصناعة والتجارة، وحزب الطريق الثالث على وزارة الأمن الداخلى.

واجه « نتانياهو » صعوبات جمة، بعد ذلك، فى توزيع بقية الحقائب الوزارية - التى حددها القانون الجديد بـ (١٨) حقيبة فقط - على أقطاب حزبه حتى أنه قدّم حكومته للكنيست فى ١٨ يونيو ١٩٩٦ وهو لم يكن قد إنتهى بعد من مشكلة أثارها « شارون » الذى أراد حقيبة تليق به وبتاريخه<sup>(١)</sup>. وتحت ضغوط « شارون » وتهديد « ديفيد ليفى » بالإسحاب

(١) وقد كان التشكيل الحكومى الذى قدم للكنيست فى ١٨ يونيو ١٩٩٦ - قبيل حل مشكلة شارون ومشكلة وزارة الأديان - على النحو التالى: نتانياهو رئيساً للحكومة ووزيراً للبناء والإسكان ووزيراً للأديان، ديفيد ليفى (جيشر) نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، ورفائيل ايتان (تسوميت) نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للزراعة وسلامة البيئة، زفولون هامر (المفدال) نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتعليم، موشيه كتشاف (الليكود) نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للسياحة، اسحق مردخاي (الليكود) وزيراً للدفاع، دان مريدور (الليكود) وزيراً للمالية، يعقوب ثمان (مستقل) وزيراً للعدل، أفيغدور كهلانى (الطريق الثالث) =

من الحكومة إنتهى « نتانياهو » إلى « إنشاء » وزارة خاصة لـ « شارون » سميت وزارة البنى التحتية الوطنية، تم جمع مهماتها وميزانياتها من وزارات مختلفة (١).

وقد إستجاب « نتانياهو » فى صياغة الخطوط الأساسية لحكومته إلى العديد من مطالب الأحزاب الدينية، فقد تم الإتفاق - تحت بند الدين والدولة - على الأمور التالية: حرص الحكومة على المحافظة على الوضع القائم فى الشؤون الدينية، وتعهدا بإعادته إلى ما كان عليه فى حالة وقوع مساس به - تعديل قانون تحويل الديانة بحيث لا يعترف بالتهويد فى « إسرائيل » إلا بمصادقة من الحاخامية الرئيسية - العمل على إجراء أنشطة بحثية فى شأن تاريخ « أرض إسرائيل » و « شعب إسرائيل » بما فى ذلك القيام بحفريات أثرية، مع المحافظة على إحترام القبور - قيام الحكومة بتنظيم صلاة اليهود، تبعاً لأحكام الشريعة اليهودية، فى جميع الأماكن المقدسة - تحقيق المساواة فى جميع قطاعات التعليم - العمل على رفع مستوى الطبقات الفقيرة والشباب حديثى الزواج والعائلات كثيرة العدد وحل مشاكل الإسكان لجميع قطاعات الشعب (٢).

هذا وقد أوردت صحيفة « معاريف » - بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٩٦ - بنوداً ثلاثة تم إبعادها عن الخطوط الأساسية للحكومة والإتفاق على وضعها فى إطار الإتفاقيات الإئتلافية مع الأحزاب الدينية، وهى : ١ - لا يصدر أى تشريع ذى تأثير على شؤون الدين إلا بموافقة الأحزاب الدينية،

= وزيراً للأمن الداخلى، اسحق ليفى (المفدال) وزيراً للطاقة والمواصلات، إلياهو (إيلى) يشاي (شاس) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، تساحى هغيبى (الليكود) وزيراً للصحة، إيلى سويس (شاس) وزيراً للداخلية، ليمور ليفنات (الليكود) وزيراً للإتصالات، ناثان شارانسكى (يسرائيل بعاليا) وزيراً للصناعة والتجارة، يولى إيد لشتارين وزيراً للهجرة والإستيعاب، بنيامين (بيني) بيغن (الليكود) وزيراً للعلوم. وبعد أن حلت مشكلة وزارة الأديان، إستلم « يشاي » الوزارة ثم سلمها فى أغسطس ١٩٩٧ إلى « هامر ». كما أحتل عضو الكنيست من يهودوت هيتورا « ابراهام ريتس » منصب رئيس اللجنة المالية، وعضو الكنيست من المفدال « شاؤول يهلوم » منصب رئيس لجنة الدستور والقانون فى الكنيست.

(١) وقد تم تجميع مهام هذه الوزارة على النحو التالى: المناجم والمعادن من وزارة الصناعة والتجارة، المياه من وزارة الزراعة، الطاقة من وزارة الطاقة والمواصلات، إدارة أراضى إسرائيل - وهى المهمة التى أصر شارون على أن تكون من صلاحياته - من وزارة البناء والإسكان. وقد تم ذلك فى ٤ يوليو ١٩٩٦.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن البنود الأربعة الأولى من هذه الخطوط الرئيسية قد وردت فى مقتطفات الخطوط الرئيسية للحكومة التى أوردته مجلة الدراسات الفلسطينية فى عددها رقم (٢٧)، ص ٦٧. أما بقية البنود فقد أوردته صحيفة « معاريف » - بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٩٦ - ضمن بنود أخرى كصيغة نهائية لما تم الإتفاق عليه بين « نتانياهو » و الأحزاب الدينية، وقد ورد هذا فى عدد (٢٠) من مختارات إسرائيلية، ص: ١٩.

كما وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن « نتانياهو » وعد - فى ١٧ يونيو ١٩٩٧ - أمام مجموعة من يهود أمريكا بأن يتم الإعتراف بيهودية من هو غير أرثوذكسى، ونفى أنه سيتقدم إلى الكنيست بمشروع قانون يعكس ذلك، فى إشارة إلى وعده السابق للأرثوذكس بتعديل قانون من هو اليهودى حسب الرؤية الأرثوذكسية. وليس غريباً على « نتانياهو » أن يتحدث بلسانين، كما أنه ليس من السهولة حل مشكلة ترتد جذورها إلى عدة قرون مضت.

٢ - أنه لا يتم أى تغيير فى قانون الإنتخابات إلا بالتنسيق بين جميع أحزاب الإئتلاف، ٣ - أنه لا يتم ضم أى حزب جديد إلى الإئتلاف إلا بموافقة كل الشركاء، كما أوردت ذات الصحيفة عدة بنود أخرى أضيفت إلى الإتفاقيات الإئتلافية مع الأحزاب الدينية، هى : عدم ضم إصلاحيين للمجالس الدينية، مد قانون حظر اللحوم المحرمة، تشكيل لجنة لكشف محاولات تدنيس المقابر القديمة، تعزيز أوضاع المحاكم الدينية، تغطية ديون بلدية بنى باراك، إضافة فصول وأبنية تعليمية لمدارس التيار الدينى، إعادة النظر دوماً فى المخصصات المالية لتلاميذ المدارس الدينية، وخفض أسعار الأراضى المخصصة للبناء من أجل الشباب حديثى الزواج والعائلات التى تعاني من أزمة سكن (١). كما استجاب « نتانياهو » لعدة تعديلات طالبت الأحزاب الدينية بإدخالها على برنامج الحكومة فى المجال الخارجى، من ذلك : التأكيد على إلغاء قرار تجميد المستوطنات والعمل على ترسيخ وتطوير مشاريع الإستيطان اليهودى، ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة أو أية سيادة أجنبية غربى نهر الأردن، ومعارضة عودة « السكان العرب » إلى مناطق « أرض إسرائيل » غربى نهر الأردن. وفى الفقرة الخاصة بتعزيز البناء فى القدس أصر عضو المفدال « حنان بورات » على إضافة كلمة « وضواحيها » إلى كلمة القدس (٢).

وغنى عن البيان أن إستجابة « نتانياهو » للمطالب الدينية تلك لم تكن إلا لغرض الإئتلاف فقط، إذ أن تنازلات « نتانياهو » للمتدينين كانت فى شكل تعهدات بإصدار تشريعات أو منح مخصصات مالية، ويتوقف تحقيق ذلك على قدرة كل طرف على المساومة والإبتزاز. ولاشك أن وضع الأحزاب الدينية فى الإئتلاف الحاكم اليوم كفيل بتعزيز قدراتها الإبتزازية (٣)، غير أن هذا لايعنى إستجابة الحكومة لكل تهديداتها ومطالبها مقابل بقائها فى الإئتلاف، وقد أثبتت الأزمات التى مرت بها الحكومة فى سنة ونيف، هى عمر هذه الحكومة حتى كتابة هذه السطور.

لقد شهدت حكومة « نتانياهو » العديد من الأزمات والخلافات حول الكثير من المسائل الداخلية والخارجية، وصار من المألوف أن نسمع بين الحين والآخر تهديداً من أحد شركاء الإئتلاف أو من أحد قادة الليكود بالإنسحاب من الإئتلاف، وذلك نظراً لأن الحكومة ضمت

(١) أنظر فى هذا:

- مختارات إسرائيلية، عدد (٢٠)، يوليو ١٩٩٦، ص: ١٩-٢٠.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) نقصد بذلك الوضع أن إنسحاب تلك الأحزاب من الحكومة يؤدى حتماً إلى سقوطها. ونعبد التنويه - فى هذا المقام - إلى أن الأحزاب الدينية تحرص على بقائها فى أى إئتلاف حكومى، أو بقاء حزب دينى واحد على الأقل، وذلك من أجل الحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رويتها من جهة، وضمان إستمرار تدفق المخصصات المالية الحكومية على مؤسساتها من جهة أخرى. وهذا أمر يدرسه دوماً الحزب الأكبر فى الإئتلاف، ولهذا يكون الإبتزاز متبادلاً.



عدداً كبيراً من الوزراء والمسؤولين المتهمين في قضايا فساد ورشوة وتزوير<sup>(١)</sup> من جهة، ولأن رئيسها إنفرد باتخاذ القرارات في عدد من المسائل الهامة في المجالين الداخلي والخارجي من جهة أخرى. فإلى جانب الخلاف المستمر بين شركاء الائتلاف بل ووزراء الحكومة على ميزانية الدولة، ومعارضة الكثير من الأطراف تقليص ميزانياتها<sup>(٢)</sup>، وإلى جانب إستقالة ثلاثة وزراء من الحكومة قبيل مرور عام على تشكيل الحكومة<sup>(٣)</sup>، وتصاعد الخلاف بين رئيس الحكومة ووزير خارجيتها (ليفى) حول المسائل الخارجية، ظهرت عدة أزمات لعبت الأحزاب الدينية دوراً رئيسياً فيها، كما أن هذه الأخيرة مارست أشكالاً عدة من الضغط على الحكومة بهدف تحقيق مطالبها وأهدافها. ولعل أهم الأزمات التي لعبت فيها الأحزاب الدينية دوراً رئيسياً هي: أزمة «بارعون»، وأزمة «تعيين قضاة المحاكم الشرعية»، وأزمة «تعيين حاخام إصلاحي في مجلس ديني محلي».

وقد بدأت فضيحة «بار - عون»<sup>(٤)</sup> حينما رفضت محكمة العدل العليا قرار رئيس الحكومة بتعيين المحامي «رونى بار - عون» مستشاراً قانونياً للحكومة بعد إستقالة المستشار السابق لها «ميخائيل بن مائير»<sup>(٥)</sup>. وقد وقع إختيار «نتانياهو» ووزير العدل على محامى «آريه درعى» فى البداية غير أن «درعى» ذاته اعترض على ذلك، ثم كان أن رفع النائب العمالى «أوفر بينس» شكوى إلى محكمة العدل العليا ضد تعيين «بارعون» فى هذا المنصب بحجة أنه ليس

(١) تجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن وكالات الأنباء تناقلت - بعيد تشكيل الحكومة - أخباراً عن بعض التهم الموجهة إلى مسؤولين فى الحكومة والكنيست، ومن هذه التهم: إتهام إيتان وزير الزراعة ورئيس هيئة الأركان الأسبق بسرقة وثيقة عسكرية، وإتهام آريه درعى زعيم شاس ووزير الداخلية الأسبق فى فضائح مالية ضخمة، وإتهام يعقوب تسمان وزير العدل بملاحقة شاهد فى قضية درعى، وإتهام إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس بتجاوزات مالية أثناء إدارة حملة الليكود الإنتخابية عام ١٩٨٨، وإتهام عضو شاس فى الكنيست روفائيل بنحاسى بتجاوزات مالية وقانونية أثناء عمله ككاتب لوزير الأديان، وإتهام عضو الليكود مائير شطريت بالتلاعب بأموال الوكالة اليهودية، وإتهام يعقوب فرانكل محافظ البنك المركزى - الذى كان مرشحاً لوزارة المالية - بصياغة القسم الاقتصادى لبرنامج الليكود الإنتخابى الأمر الذى يعد تسريباً لأسرار جهاز من أجهزة الدولة لجهة غير مسؤولة، وإتهام وزير الأمن الداخلى وزعيم حزب الطريق الثالث كهلانى فى فضيحة أموال الهستدروت، وإتهام وزير العمل والشؤون الاجتماعية من شاس ابلى ييشاى ومقرين من نائب وزير الإسكان بوروش - من يهدوت هتورا - بالحصول على شقق فى القدس بأقل من أسعارها وإستغلال النفوذ.

(٢) من هذه الأطراف الأحزاب الدينية التى تعارض تقليص المخصصات المالية لمدارسها الدينية.

(٣) من هذه الإستقالات إستقالة وزير العلوم من الليكود «بنى بيغن» بسبب معارضته لإتفاق إعادة الإشتار فى الخليل، وذلك فى ١٦ يناير ١٩٩٧، وإستقالة وزير المالية من الليكود «دان مريدور» بسبب إنفراد رئيس الحكومة باتخاذ قرارات تتصل بصلاحيات وزير المالية، وذلك فى ١٨ يونيو ١٩٩٧. أما أول إستقالة تعرضت لها الحكومة فكانت إستقالة وزير العدل «يعقوب تسمان» - فى ٨ أغسطس ١٩٩٦ بعد إتهامه بملاحقته شاهد فى قضية زعيم شاس «آريه درعى». وقد تم تعيين «هنجى» مكانه فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٦، وتعيين عضو الكنيست من الليكود «يهوشع متسا» وزيراً للصحة. وكان هذا أول تعديل يتم فى حكومة «نتانياهو»، بعد أن إحتفظ «نتانياهو» بحقية العدل حتى أجرى هذا التعديل.

(٤) وقد أطلقت عدة تسميات على هذه الفضيحة منها «ببى غيت»، «صفقة» «الخليل بار - عون»، «بار - عون غيت». (٥) وكان «بن مائير» قد أعلن إستقالته فى مطلع يناير ١٩٩٧ بسبب إحساسه بالهزلة والإهمال اللذين فرضهما عليه «نتانياهو» بعد أن قام بعدة إجراءات قانونية، تتصل ببعض أعضاء الليكود الذين إتهموا فى قضايا مختلفة، وكان آخر هؤلاء وزير العدل ذاته يعقوب تسمان الذى وجه له «بن مائير» مذكرة إتهام بالفساد، و«إيهود أولمرت» رئيس بلدية القدس الذى إتهمه بإختلاس مالية.

أهلاً لأن يمثل دولة القانون بسبب عدم إستقلاله السياسى، حيث كان «بارعون» عضواً سابقاً فى اللجنة المركزية لحزب الليكود<sup>(١)</sup>.

وفور قرار المحكمة العليا قَدَمَ «بار - عون» إستقالته، وتم تعيين «الياكيم روبنشتاين» مكانه. وفى ٢٢ يناير ١٩٩٧ كشفت الصحفية «إيلاحاسون» من على شبكة القناة الأولى بالتلفزيون الإسرائيلى عن ما أسمته صفقة «الخليل - بارعون»، حيث أكدت حصولها على مستندات تؤكد على أن تعيين «بارعون» كمستشار قانونى للحكومة كان نتيجة لصفقة بين «آريه درعى» - زعيم حزب شاس - و«نتانياهو»، إذ هدد «درعى» «نتانياهو» بأنه لن يصوت، ومعه نواب حزبه العشرة، بجانب إتفاق الخليل ما لم يُعَيَّن «بارعون» أملاً فى أن يبرئه هذا الأخير من قضايا الفساد والإختلاس التى تلاحقه، وقد رضخ «نتانياهو» لتهديد «درعى» بهدف تمرير إتفاق الخليل والإبقاء على تماسك الائتلاف، ولاسيما أن تهديد «درعى» لم يقتصر على رفض إتفاق الخليل وإنما تعداه إلى التهديد بالإسحاب من الائتلاف.

وقد رد «نتانياهو» فى مقابلة معه يوم ٢٤ يناير على إتهامات القناة الأولى بالتلفزيون الإسرائيلى قائلاً بأن كل ما جاء على لسان الصحفية كذب وتلفيق، وليس له أساس من الصحة على الإطلاق، وراح ينتقد الصحافة والقناة الأولى وإتهمهما بالتواطؤ مع حزب العمل لإسقاط الحكومة، ورمى بالمسؤولية على «درعى» و«بار - عون»، و«أفيغدور ليبيرمان» - مدير عام رئاسة مجلس الوزراء، والمحامين «إسحاق مولفو» و«ديفيد شمرون» - وهما مستشاران مقربان منه - وكذلك على رئيس قسم الأخبار فى التلفزيون الإسرائيلى «رفيق حلبى». وفى نهاية المقابلة دعا الشرطة إلى إجراء تحقيق فى هذا الشأن.

وقد أكدت الصحفية «حاسون» من جديد على أنها تمتلك أدلة حقيقية فى شأن ما قالت من قبل، كما أكد «رفيق حلبى» على أنه يمتلك ملفاً من الوثائق يؤكد الصفقة. وقد أعلن «درعى» براءته من الفضيحة وقال - فى مقابلة تلفزيونية معه - أنه إتصل بـ «ليبرمان» ليبلغه رفضه تعيين محاميه فى المنصب، وقال أن اسمه يُقحم فى كل مشكلة تصيب البلاد، وأنه ليس له تلك القوة المؤثرة فى مجريات الأمور، كما أنه ليس وكيلاً للشيطان، وأن ربط اسمه باتفاقية الخليل سيجعله هو وعائلته فى خطر.

ويأمر من المدعى العام للدولة بدأت الشرطة تحقيقاتها فى القضية فاستجوبت العديد من الشخصيات الهامة (حوالى ٦٠ شخصاً)، حيث بدأت بـ «بارعون»، واثنين من مستشارى

(١) أثار تعيين «بارعون» الكثير من الإحتجاجات حيث لم يكن شخصية معروفة، ووصفته الصحف أنه محام من الدرجة الثالثة، وأنه من المترددين كثيراً على نوادى القمار خارج «إسرائيل». وقد كان «بارعون» من المقرين جداً لوزير العدل حيث تلقى هذا الأخير فترة التمرين على المحاماة فى مكتب «بارعون».

«نتانياهو»، والنائب «أوفير بينس»، ومحامي «درعى» ثم وزير العدل والمالية (هنجى ومريدور)، ثم «ليبرمان»<sup>(١)</sup>. وفى ١٨ فبراير ١٩٩٧ تم إستجواب «نتانياهو» لمدة أربع ساعات متصلة، وحذّرت الشرطة خلالها من أن شهادته يمكن أن تُستخدم ضده لأنه كان يتفادى الأجوبة المباشرة. وفى اليوم التالى تأزم الموقف بعد أن تخلى محامى «درعى»: «دان آفى إسحق» عن موكله، متهماً إياه بممارسة الضغط على «نتانياهو» لتعيين «بارعون». وبعد أيام من التحقيق مع «نتانياهو» وفى ٢٣ فبراير عيّّن هذا الأخير محامياً للدفاع عنه هو «ياكوف فينروث»، الذى أعلن أن ثمة مؤامرة حيكّت ضد رئيس الوزراء من أعدائه، وأن وزير العدل قدم «بارعون» لرئيس الحكومة على أنه نال موافقة محكمة العدل العليا، فرد «هنجى» على ذلك رافضاً تهم محامى رئيس الوزراء قائلاً: «إن دوره [نتانياهو] أكبر من دورى وأنا أرفض أن أكون كبش فداء فى هذه القضية»، كما قال إن «نتانياهو» اختار «بارعون» من بين مرشحين آخرين. وقد عادت الشرطة إلى التحقيق مع وزير العدل «هنجى» من جديد وأصدرت فى ١٥ أبريل تقريرها الذى احتوى على (٩٩٥) صفحة، وأوصت بإدانة الأشخاص الرئيسيين فى القضية: «نتانياهو» - «هنجى» - «درعى» - «ليبرمان». وكان إتهام «نتانياهو» هو الإحتيال وإساءة الثقة<sup>(٢)</sup>، وهى تهمة كان من الممكن أن تعرضه للسجن ثلاث سنوات. وقد رفع تقرير الشرطة إلى النائب العام «روبنشتاين» والمدعية العامة للدولة «عدنا أربيل».

وفى هذه الأثناء هاجم العديد من الشخصيات «نتانياهو»، وطالبته هذه الشخصيات بالإستقالة بحجة خيانة الأمانة، وارتفعت أصوات نواب المعارضة ضد أول رئيس وزراء تتهمه الشرطة وتوصى بتقديمه للمحاكمة، بل إن عدداً من الوزراء أعلنوا أنهم سيقدمون استقالاتهم فى حالة تأكيد النيابة العامة على إتهام «نتانياهو»، كما انقسم حزب الليكود إلى تيارين: الأول يضم «شامير»، «آرينز»، «موشيه نسيم»، «عوزى لاندائو»، ويرى أن «نتانياهو» أدار ظهره للحزب وأحاط نفسه بمجموعة من المستشارين، والثانى يضم مجموعة من الأعضاء المتطلعين إلى خلافة نتانياهو وهم: «مردخاي»، و «بيغن»، و «دان مريدور»، وعمدة تل أبيب «رونى ميلو». وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات لم يستسلم «نتانياهو» لهذه الإتهامات ورفض الإستقالة، بل ومارس حياته السياسية كالمعتاد، فزار الأردن وبحث مع ملكها إمكانية تنشيط

(١) بالإضافة إلى العديد من الشخصيات السياسية الدينية والعلمانية مثل نواب أحزاب شاس والمفدال والليكود، بل أن التحقيق إقترب من الحاخام «عوفاديا يوسف». وقد بلغت عدد الشهادات التى أدلى بها هؤلاء (٦٠) شهادة فى فترة (٣) شهور. (٢) أنهم كل من «نتانياهو» و «هنجى» و «درعى» و «ليبرمان» بتهمة الإحتيال وإساءة الثقة أو الإخلال بالواجب، وأضيفت تهمة أخرى لـ «درعى» هى الإبتزاز. والتهمة التى يشترك فيها الجميع تستند إلى نص قانونى يتمثل فى حكم قضائى من محكمة العدل العليا يرى أنه إذا قامت شخصية رسمية بتعيين شخص فى منصب عام بدافع مصالح سياسية أو حزبية ولإعتبارات غير موضوعية فإن هذا التعيين يعتبر باطلاً ومن شأنه زعزعة الثقة التى وضعها الجمهور فى الشخصية الرسمية، بمعنى إستغلال النفوذ لخدمة مصالح شخصية أو سياسية أو حزبية.

العلاقات الثنائية، وأكد أنه مستمر فى الحكم ليس إلى سنة ٢٠٠٠م وإنما إلى ما بعد ذلك أيضاً.

وفى ٢٠ إبريل رفضت النيابة العامة - على لسان المستشار القضائى للحكومة والنائب العامة للدولة - تقديم لائحة إتهام ضد كل من: «نتانياهو» و «هنجى»، وذلك لعدم توفر الأدلة الكافية لتأكيد الشبهات التى حامت حولها، غير أنها وجهت لائحة إتهام فى حق «درعى» لشبوت الإتهامات التى وجهت له بالأدلة الكافية، وأجلت إتخاذ القرار فى شأن «ليبرمان». وقد اعترف «نتانياهو» - فى مؤتمر صحفى عقده قبيل إنتهاء المؤتمر الصحفى للنيابة - بأنه أخطأ فى الإختيار فقط، دون أن يرتكب مخالفة قانونية، وأن كل الإتهامات التى وجهت له ولوزير العدل ولزعيم حركة شاس هى من صنع اليسار والقناة الأولى بالتليفزيون، كما وعد بإعادة النظر فى الأضرار التى لحقت بالحكومة.

وقد نظمت أحزاب المعارضة حملة إحتجاج ضخمة ضد قرار النيابة العامة، شارك فيها المستشار القانونى السابق «بن مائير»، كما قدمت إلى المحكمة العليا عدة إلتماسات ضد قرار النيابة العامة<sup>(١)</sup>.

وكان من أهم تداعيات فضيحة «بار - عون» ماحدث على صعيد العلاقة بين الشرقيين والغربيين؛ ذلك أن الطوائف الشرقية اعتبرت تبرأة كل أطراف الفضيحة ما عدا «آرى درعى» - زعيم حزب شاس - صورة من صور التفرقة العنصرية التى يمارسها اليهود الغربيين ضدها. وقد اجتمع مايقرب من (٢٠) ألفاً من أنصار شاس فى ملعب الجامعة العبرية للتعبير عن إحتجاجهم على قرار النيابة بإدانة «درعى»، كما ندد المتظاهرون بالحكومة والنيابة، وأطلقوا صفة «النازى» على المدعى العام. وقد هاجم الحاخام «ديفيد عوفاديا» - ابن عوفاديا يوسف - قرار النيابة ورفض تقديم «السيغارديم كأضحية للفضيحة»، أما «درعى» فقد خطب فى المتظاهرين قائلاً:

(١) وقد أنهت محكمة العدل العليا هذه القضية حينما ردت كل الإلتماسات التى قدمت ضد قرار النيابة، ورفضت كذلك، تشكيل لجنة تحقيق رسمية. وكان آخر إلتماس رفضته المحكمة فى ١٥ يونيو ١٩٩٦. هذا وقد شكلت فى ٢٤ يونيو ٩٦ حركة بإسم «الحركة من أجل تكبير إنتخابات رئاسة الحكومة» برئاسة «يغال غورين» الذى قال أن الحركة ستضم شخصيات من غوش أمونيم ومن شاس والمفدال والطريق الثالث. وقد نظمت الحركة مظاهرة ضخمة فى تل أبيب فى ٢٨ يونيو، شارك فيها الآلاف من الإسرائيليين المطالبين بإستقالة «نتانياهو» وإجراء إنتخابات جديدة لرئاسة الحكومة بسبب ثبوت أن رئيس الحكومة غير كفء. كما تم تشكيل رابطة بإسم «الرابطة من أجل مؤازرة الديمقراطية الليبرالية فى إسرائيل» فى ٢٤ يوليو ١٩٩٦ بهدف تغيير نظام الإلتخاب المباشر لرئيس الحكومة، والعودة إلى النظام القديم، وقد رأس هذه الرابطة «موشيه آرنز»، وإنضم لها «بيرز» و «شامير» و «موشيه شاحال» و «حاييم كورفو»، وعدد من أعضاء الكنيست الحاليين. وفى ١٠ يوليو إنتهت القضية إلى الأبد حين أعلنت الشرطة أنه ليس ثمة أدلة كافية لإتهام «ليبرمان» و «ديفيد آبل» أحد نشطاء الليكود. كما قدم «آريل شارون» - فى يوليو ١٩٩٧ - مشروع قانون للكنيست يسمح بإقالة رئيس الوزراء بأغلبية (٦١) صوتاً فقط وإجراء إنتخابات خاصة برئيس الوزراء فقط. وقد أيد «يهود باراك» هذا الاقتراح، وطالب بجعل الأغلبية المطلوبة (٦٥) صوتاً. أما «بيرز» فقد عارض طريقة إلتخاب رئيس الوزراء بالكامل لأنه رأى أنها أدت إلى جعل نفوذ الأحزاب الصغيرة أكبر من ذى قبل.

قائلاً : «إنه إضطهاد ديني وعنصري، وأنهم [الإشكناز] يخشون أن يُغيّر شاس وجه البلد، وأن الحزب يضطهد لأن قوته تنمو وهم يخشون [الإشكناز] أن يحصل شاس على ٢٠ مقعداً في الانتخابات المقبلة، وأن كل هذا الإضطهاد ينطبق عليه قول التوراة : كلما هاجمونا فإننا نصبح أقوى»، كما هاجم «درعى» الصهيونية، وقال : «إنها حركة هرطقة، وهي تهدف إلى خلق يهودية جديدة، وتصمم على تدمير التوراة وتدمير الدين».

ولما بدا الأمر وكأنه سيؤدى إلى تصعيد الإنقسام بين طوائف المجتمع المختلفة، راح بعض السياسيين يعملون على تهدئة غضب الشرقيين، حيث دعا رئيس الدولة «عايزرا وايزمان» مجموعة من شخصيات حزب شاس العمل على تخفيف التوتر، وقال : «إن هذه القضية بدأت بين الفتتين منذ مايقرب من ٥٠ سنة واختفت في الفترة الأخيرة، ونحن لانريد لها أن تعود مرة أخرى»، كما طالب «إيهود باراك» بتجنب كارثة قد تتفاقم، وقام «بيريز» بزيارة «عوفاديا يوسف»، وقد علّق الكثير من المراقبين على ذلك بالتأكيد على أن هذه الزيارة كانت لتحقيق مآرب سياسية لصالح حزب العمل.

وقد استمرت إحتجاجات الشرقيين، وتنامى غضبهم، كما تصاعدت أصوات من داخل حزب شاس تطالب بالإنسحاب من الحكومة. وهكذا تسبب شخص واحد من حزب شاس في أزمة كادت تطيح بأول رئيس وزراء منتخب وتسقط الحكومة، وتشعل فتيل فتنة طالما عانى منها المجتمع الإسرائيلي منذ إنشاء الدولة. وعلى الرغم من ذلك فالأحزاب الدينية حريصة على بقائها في الإئتلاف الحكومي من أجل إستمرار حصولها على المنافع المادية والمناصب الوزارية، ويأتى حزب شاس الشرقى على رأس هذه الأحزاب في ذلك الحرص. ومن هنا فلا غرابة أن نجد حزب شاس وقد تغاضى عن تداعيات أزمة «بارعون» بهدف الحفاظ على موقعه في الحكومة وضمناً إستمرار تدفق المخصصات المالية على مؤسساته ومدارسه<sup>(١)</sup>.

وقد تعرضت حكومة «نتانياهو»، بعد ذلك، إلى العديد من الأزمات، ففي منتصف شهر مايو ١٩٩٧ برأت محكمة الصلح فى تل أبيب «يعقوب نعمان» وزير العدل السابق - الذى استقال بعد إدانة المستشار القانونى له بتهمة عرقلة محاكمة «آريه درعى» ومحاولة التأثير على أحد الشهود - وهو أمر دفع الأحزاب الدينية إلى المطالبة بإعادته إلى الوزارة، ولما رفض الوزير «هنجيبى» التخلي عن وزارة العدل، فقد استمر الخلاف حول هذا الأمر إلى أن إستقال وزير المالية «دان مريدور» بعد خلافه مع «نتانياهو» حول قرار الأخير بتعويم الشيكال الإسرائيلى فى الأسواق المالية الدولية وذلك فى ١٨ يونيو ١٩٩٧.

(١) إعتدنا فى عرض هذه الأزمة على المتابعة الشخصية لما نقلته وكالات الأنباء المختلفة فى شأن فضيحة «بيبي غيت»، وكذلك على العديد من المقالات والتقارير التى صدرت فى الصحف العربية، والعبرية المترجمة.

وشهدت الحكومة خلال هذه الفترة خلافات شديدة حول التعديل الوزارى الذى صار لازماً على رئيس الحكومة إجراؤه فوزير العدل يرفض التخلي عن الوزارة، ويهدد بالإستقالة، وحزبا جيشر وإسرائيل بعاليا يتحدثان عن فقدان الثقة فى «نتانياهو»، وهذا الأخير يعد «شارون» بوزارة المالية<sup>(١)</sup>، وحزب المفدال يطالب بضرورة عودة «نثمان»، و «ديفيد ليفى» يفكر فى الإستقالة إحتجاجاً على طريقة إتخاذ القرار داخل الوزارة. وقد عزز هذا الخلاف وزاده إشتعلاً خلافاً آخران، الأول : كانت الحكومة تعاني منه منذ اليوم الأول من عمرها، وهو الخلاف بين شركاء الإئتلاف - بل وبين قادة حزب الليكود - حول عملية التسوية مع سوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية، والذى عمدت أحزاب المعارضة إلى الإستفادة منه بين الحين والآخر، أما الثانى فهو الخلاف حول الميزانية.

وعندما اشتد الخلاف بين رئيس الحكومة و «ديفيد ليفى»، وخرجت أصوات عديدة من أحزاب مختلفة تطالب بإجراء إنتخابات مبكرة، وتصاعدت أصوات أخرى تطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية، راحت الأحزاب الدينية تعمل على التخفيف من حدة الأزمة. ولهذا اتصل الحاخام «عوفاديا يوسف» بوزير الخارجية - فى ٣٠ يونيو ١٩٩٧ - وطلب منه العمل على عدم تصعيد الأزمة مع رئيس الحكومة، كما بعث زعيم حزب المفدال «زفولون هامر» - فى أول يوليو - برسالة إلى قيادة الحزب معارضاً فيها فكرة تقديم الإنتخابات ومطالباً بدعم الحزب للحكومة.

وقد قدّم رئيس الحكومة تعديله الوزارى إلى الكنيست فى ٩ يوليو حيث تم تعيين «يعقوب نعمان» وزيراً للمالية<sup>(٢)</sup>، كما تم تعيين نائب الليكود فى الكنيست : «ميشائيل إيتان» وزيراً للعلوم - خلفاً لـ «بيني بيغن» المستقيل - على أن يخلفه - فى فترة لاحقة - نائب ليكودى آخر هو : «سلفان شالوم»، الذى عين نائباً لوزير الدفاع، كما تم تعيين «ديفيد ليفى» مشرفاً عاماً على كل مسارات التسوية مع العرب. وقد بدا «أريل شارون» الخاسر الوحيد من هذا التعديل، ولهذا علّق على هذا الأمر بقوله «إن السيد نتانياهو هو الرابع من هذه التعديلات فى المدى القريب فقط، حيث استطاع إبعادى وتعيين نعمان واثنين من المقربين له فى وزارة العلوم والمالية...». وقد تكهّن العديد من المراقبين بأن «شارون» سيكون موضوع الأزمة التالية، كما كشف بعض المراقبين عن ثمن إتفاقيات «نتانياهو» مع شركاء الإئتلاف، فقد حصل حزب

(١) طالب «شارون» فى هذه الأثناء بأمرين : ضمه إلى الوزارة المصغرة، ونقل صلاحيات إدارة أراضى الدولة إلى وزارة المالية.

(٢) وقد قدم المحامى «دان آفى اسحق» - الذى أخذت النيابة بشهادته فقط فى فضيحة «بارعون»، والذى كان محامى «آريه درعى» قبل أن يتخلى عنه - إلتماساً قبيل تعيين «نثمان» إلى محكمة العدل العليا للطعن فى التعيين المرتقب بحجة أنه جمع بطريقة غير شرعية ما يزيد عن (١٦٠٠ ٠٠٠) شيكل من تبرعات يهود الخارج لصالح حزب الليكود، وبمعرفة «نتانياهو». وقد رد المستشار القانونى للمحكمة هذا الإلتماس وقال بأنه ليس ثمة ما يبرر التحقيق مع «نثمان».



المفدال عن وعد من «رئيس الحكومة» بإجراء مشاورات معه حول الميزانية، وحصل حزب إسرائيل بعاليا على وعد آخر بتخصيص إعتمادات مالية إضافية لصالح وزارة الاستيعاب، كما قدر هؤلاء المراقبون تكلفة هذه الإتفاقيات بـ (٥) مليارات شيكل، هي ثمن إتفاقيات رئيس الحكومة مع أحزاب جيشر وإسرائيل بعاليا والمفدال وشاس ويهدوت هتوراه.

ولم تمض عدة أيام على هذا التعديل الوزاري حتى نشبت أزمة حكومية جديدة، وذلك عندما هدد «شاؤول يهلوم» - عضو المفدال ورئيس لجنة الدستور والقانون بالكنيست - بالإستقالة والخروج من الإئتلاف بعد أن تم تعيين (٥) قضاة من المتدينين الحريديم وقاض واحد من المتدينين الصهيونيين في المحاكم الشرعية، كما هدد حزب المفدال - في ١٧ يوليو ١٩٩٧ - بالتصويت ضد الحكومة في الكنيست. ولما رفض رئيس الحكومة إبتزازات المفدال، ورفض تشكيل حكومة وحدة وطنية أيضاً، هدد «شمارياهو بن تسور» عضو الكنيست من المفدال رئيس الحكومة قائلاً: «أنه لا مناص أمام المفدال من الإمتناع عن التصويت وعدم مساندة الحكومة في الكنيست». غير أنه في ٢٣ يوليو سحب المفدال تهديداته في شأن مسألة تعيين قضاة المحاكم الشرعية بدون أن يعرف شيء عن مقابل ذلك. وقد عكست هذه الأزمة عمق الإنقسام بين المتدينين أنفسهم.

وفي إطار تصاعد مسألة الإستيطان في منطقة «رأس العمود»<sup>(١)</sup> في القدس الشرقية، عارض رئيس الحكومة بشدة البناء، وقال بأن التوقيت غير مناسب لذلك، وأكد على إيمانه بضرورة البناء في أى مكان بالقدس غير أن الظروف الراهنة لا تسمح بالبناء وسط محيط ملئ بالعرب. ولهذا فقد أصدرت الحكومة قراراً بتعليق ترخيص البناء الصادر من بلدية القدس في هذا الشأن في ٢٨ يوليو ١٩٩٧. وقد تم كشف النقاب بعد ذلك عن أن قرار الحكومة هذا كان إستجابة لرأى المتدينين الحريديم الذين رأوا أن بالمنطقة مقابر يهودية لايجوز البناء بجوارها. وعلى الرغم من هذا فقد أيد حزب المفدال البناء، ووعد بالضغط على رئيس الحكومة لأن المنطقة من أملاك اليهود. وقد أثبتت هذه الأزمة إتساع الهوة بين رؤى جناحي المعسكر الديني في «إسرائيل».

وما أن هدأت أزمة «رأس العمود» تلك حتى نشبت أزمة جديدة بين رئيس الحكومة والأحزاب الدينية، ففي العاشر من أغسطس ١٩٩٧، هددت الأحزاب الدينية في الكنيست بالخروج من الإئتلاف إذا ما تم تعيين حاخام إصلاحي في مجلس ديني محلي في مدينة

(١) كان المليونير الأمريكي اليهودي «إيرفينغ موسكوفيتش» قد حصل من بلدية القدس على ترخيص بناء في منطقة رأس العمود، وتعهّد بتحمل تكاليف بناء الوحدات السكنية على سفح جبل الزيتون. ويذكر أن هذا المليونير هو نفس الشخص الذي مؤل من قبل تكاليف فتح النفق في القدس في سبتمبر عام ١٩٩٦. وقد أصّر المليونير الأمريكي بعد سماعه خبر تعليق الترخيص على إستكمال البناء في أقرب فرصة ممكنة، وقال أن ما يقوم به واجب يتحتم عليه القيام به.

«تتانيا»، ودعا «درعي» إلى المصادقة على قانون يمنع ذلك نهائياً. وقد حسم رئيس الحكومة ذلك سريعاً - بعد أن رفض وزير الأديان من شاس «إيلي سويسا» التوقيع على قرار التعيين<sup>(١)</sup> - بأن قرر أن يتولى هو منصب وزير الأديان بصفة مؤقتة لحل النزاع بين اليهود الأرثوذكس واليهود الإصلاحيين، والتوقيع على تعيين الحاخام الإصلاحي<sup>(٢)</sup>، وقد أثار تصرف «تتانياهو» هذا سخط الأحزاب الدينية وتوعدت بدراسة الأمر.

هنا، وقد شهدت الحياة السياسية - خارج إطار الإئتلاف الحاكم - العديد من الممارسات التي قامت بها الأحزاب والجماعات الدينية بهدف تحقيق مطالبها وتعزيز مكاسبها داخل المجتمع<sup>(٣)</sup>، وذلك في مجال الحفاظ على العديد من القيم والتقاليد اليهودية على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

### وخلاصة القول في شأن دور الأحزاب الدينية بعيد إنتخابات العام ١٩٩٦:

- إن نتائج إنتخابات الكنيست أفضت إلى هبوط قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وصعود قوة الأحزاب الصغيرة، فالأحزاب الدينية حصلت على (٢٣) مقعداً بزيادة قدرها (٧) مقاعد عن نتائج عام ١٩٩٢. كما عززت الأحزاب العربية والشيوعية من قوتها البرلمانية، وحصل حزبان جديدان على (١١) مقعداً. لقد مكّن النظام الإنتخابي الجديد ناخبي الأحزاب الصغيرة من تأييد أحد مرشحي رئاسة الوزراء وتأييد أحزابهم في الآن نفسه، الأمر الذي نجم عنه تراجع قوة الحزبين الكبيرين، وتعاطف قوة الأحزاب الصغيرة. كما كان لاستنفار الأحزاب الدينية لجمهورها الإنتخابي - بعد هجوم اليسار عليها إثر إغتيال «رابين» - واستخدامها كفاءات تنظيمية رفيعة المستوى وأدوات دعائية متقدمة، بل ووسائل تزوير وإحتيال متقنة، عميق الأثر في إنجاح حملاتها الإنتخابية وتعزيز قوتها البرلمانية.

- إن إنتخابات العام ١٩٩٦ قد شهدت - لأول مرة - إنتخاب رئيس الوزراء مباشرة من

(١) وقد تقرر هذا التعيين بأمر من محكمة العدل العليا، التي قضت بتعيين «جويس بريز» من التيار الإصلاحي في المجلس المحلي الديني لمدينة «تتانيا» شمال تل أبيب.

(٢) ويذكر أن الشرطة كانت قد تدخلت - قبل نشوب هذه الأزمة بأيام قلائل - لإبعاد نحو (٢٠٠) شخص من اليهود الإصلاحيين والمحافظة بالقوة من منطقة «حائط البراق» بالقدس المحتلة (حائط المبكى في المصطلح الصهيوني)، عندما تجمعوا - رجالاً ونساءً - لأداء صلاتهم تحدياً للمصلين اليهود الأرثوذكس الذين يعتبرون أن مشاركة النساء غير شرعية.

(٣) من ذلك مثلاً إصرار الجماعات الدينية على حذف الكلمة التي تنص على ضرورة أن يكون من يتلقى معونة للمدارس «صهيونياً»، وذلك حتى تتمكن المدارس الدينية التابعة للأحزاب الحريدية من الحصول على المخصصات المالية الحكومية، وكذلك إقتراح جماعات دينية حريدية بضرورة تغيير ألوان العلم الإسرائيلي - برغم أنها تعبر عن ألوان «شال الصلاة اليهودي: الطاليت» - مجرد أن الذي إختارها صهيانية علمانيون كفر - كما نجحت عدة أحزاب دينية في تشغيل محطات إذاعية ومرئية خاصة بها. انظر في هذا الصدد:

- رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩٤ - ٢٩٥.

الناخبين. وقد كان طبيعياً أن يبحث الفائز في هذه الانتخابات - مرشح حزب الليكود «بنيامين نتانياهو» - عن حلفاء له لتشكيل الحكومة في المعسكر الديني، نظراً لأنه لم يكن بمقدوره تشكيل الحكومة من تآلف كل أحزاب اليمين والوسط فقط.

- على الرغم من القانون الانتخابي الجديد، وصلاحيات رئيس الحكومة الموسعة، إلا أن ميزان القوة في الكنيست الجديد أدى إلى استمرار الممارسات الإبتزازية للأحزاب الصغيرة - ولا سيما المتدينة منها - وفي هذا الإطار تقدمت الأحزاب الدينية عشية تشكيل الائتلاف الحكومي بسلسلة طويلة من المطالب ثمناً لدعم حكومة «نتانياهو». وقد استجاب هذا الأخير لبعض من هذه المطالب، وتغاضى عن البعض الآخر.

- إن عمليات الإبتزاز لم تكن من طرف واحد فقط، فقد أدرك رئيس الحكومة حرص الأحزاب الدينية على الدخول في أي إئتلاف حكومي بغرض الحصول على المناصب الوزارية والمخصصات المالية الحكومية، والجيلولة دون تعديل قانون «من هو اليهودي؟» على غير رؤيتها، كما أدركت الأحزاب الدينية أن خروجها من الائتلاف سيؤدي فوراً إلى إسقاط الحكومة، ومن هنا فقد مارس الطرفان - الأحزاب الدينية ورئيس الحكومة - كل صنوف الإبتزاز وأنواع المساومة إزاء بعضهما البعض قبيل تشكيل الائتلاف وبعده. ولعل أزمات : «بارعون»، «تعيين قضاة المحاكم الشرعية»، «تعيين قاضي إصلاح في مجلس محلي ديني» تدلل على ذلك. ويوضح الجدول التالي أهمية الأحزاب الدينية ودورها في إئتلاف ١٩٩٦.

#### جدول رقم (٦١)

#### أهمية الأحزاب الدينية في إئتلاف يونيو ١٩٩٦

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الإئتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية في الإئتلاف	هل إنسحاب الأحزاب الدينية يؤدي إلى سقوط الحكومة؟
١٤	٣٠	يونيو ٩٦ -	٦٦	٢٣	نعم

- إن العلاقات بين جناحي المعسكر الديني : الحريدي، والديني الصهيوني تتسم بالتوتر، وتشهد إختلافات في وجهات النظر بين الحين والآخر، وقد أظهرت أزماتا «تعيين القضاة الشرعيين»، و «إستيطان رأس العمود» ذلك.

- إن خوف الأحزاب الدينية من تشكيل حكومة وحدة وطنية يدفعها إلى التغاضي عن

بعض مطالبها والحفاظ على الإئتلاف القائم، وذلك خوفاً من ضياع نفوذها في حالة قيام إئتلاف وطني. وقد أثبت سلوك حزبي شاس والمفدال إبان أزمة «نتانياهو / ليفي»، وأثناء فترة التعديل الوزاري ذلك.

#### المطلب الثاني : موقف الأحزاب الدينية من المسائل التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل» :

تبين لنا في الفصل الأول من هذا الباب عمق الإختلاف الأيديولوجي بين الحركة الصهيونية من جهة، واليهود المدينيين من جهة أخرى، وكيف أن الحركة الصهيونية شجعت قيام جناح ديني صهيوني داخلها يمزج بين الدين والقومية (حركة المزراحي)، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركة أغودا التي رفضت - في البداية - الصهيونية، ثم ما لبثت أن تعاونت معها مما أدى إلى ظهور حركة ناطوري كارتا التي مازالت حتى اليوم لا تؤمن بالصهيونية ولا تعترف بالدولة، بل وتحاربها على النحو الذي سنعرض له لاحقاً بعون الله. وقد تبين لنا أيضاً - من خلال الفصل الثالث من هذا الباب - كيف تم تأطير العلاقة بين العلمانيين والمتدينيين من خلال ما أطلق عليه إئتفاق الوضع الراهن (عام ١٩٤٧).

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل الصراع بين العلمانيين والمتدينيين قائماً، فبعد عن نفسه قبيل ساعات قليلة من إعلان قيام «دولة إسرائيل» حين نشب نزاع بين الطرفين حول الصيغة النهائية لما سمي بـ «إعلان الإستقلال»<sup>(١)</sup>، ظهر يوم ١٤ مايو ١٩٤٨. لقد طالب زعيم العامل المزراحي - «موشيه شابير» - بذكر عبارة «إله إسرائيل» في الإعلان الأمر الذي اعترض عليه ممثلو حزب المابام، كما طالبت الأحزاب الدينية بأن يشير الإعلان إلى أن «أرض إسرائيل» خاصة بـ «الشعب اليهودي» بمقتضى الدين اليهودي ووعد الرب لإبراهيم، وكذا الإشارة إلى الطابع الديني للدولة. وقد توصلت كافة الأطراف إلى حل وسط ينص على عبارة «اعتمادنا على رب إسرائيل أو ثقتنا بالله سبحانه وتعالى نوقع بأيدينا كشهود على إعلاننا ...». وقد قبل كل طرف بتفسير «بن غوريون» لهذا النص بقوله : على كل طرف أن يفهم «رب إسرائيل» حسب رغبته.

وبمجرد قيام الدولة إنتقل صراع العلمانيين والمتدينيين إلى إطار جديد، فالصراع صار بين الدولة - التي يسيطر عليها العلمانيون، وحزب الماباي هو أكبر الأحزاب العلمانية - وبين المتدينيين الذين تمثلهم الأحزاب الدينية. لقد وجد المتدينيون أنفسهم أمام مشكلة من نوع جديد،

(١) أنظر في هذا الصدد:

- توم سيفف : الإسرائيليون الأوائل ... مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦٣ - ٢٦٤.

- رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية ... مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧ - ٤٨.

فبعد أن كان الصراع بين أحزاب علمانية وأحزاب دينية تحت حكم سلطة الإنتداب البريطاني أضحى صراعاً بين حكومة يهودية لا تفرض القوانين الدينية في الدولة، وبين أحزاب دينية تمثل أقلية من سكان الدولة. وبعيد قيام الدولة انقسم المعسكر الديني إلى فريقين: الأول يعارض الصهيونية ولا يعترف بالدولة وتمثله حركة ناطوري كارتا. أما الثاني فقد وجد أنصاره - وهم أتباع حركتي همزراحي وأغودا - أنفسهم في صراع مع العلمانيين بشأن العديد من المجالات، وهو الصراع الذي عبّر عن نفسه من خلال سلسلة من الأزمات ما فتئت تعاني منها البلاد حتى اليوم. والتي انتهت - في مساء الرابع من نوفمبر من العام ١٩٩٥ - إلى مقتل رئيس وزراء «إسرائيل» ووزير دفاعها «إسحاق رابين» على يد شاب جاء من صفوف التيار الديني الصهيوني المعادي لاتفاقيات التسوية التي عقدها «رابين» و «بيريز» مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تسلم هذا الشاب قبيل إقدامه على قتل «رابين» بفتاوى حاخامية تهدر دم كل من يفرط في «أرض إسرائيل التاريخية».

وتتعين الإشارة - فيما يتعلق بهذه الأزمات - إلى أمرين، الأول: أن الإحتجاجات كانت تأتي غالباً من جانب المتدينين، بينما كانت ردود الفعل تأتي من الجانب العلماني، ولعل سبب هذا دقة تنظيم صفوف المتدينين، ووضوح أهدافهم ومصالحهم، وهذه أمور يفتقدها الجانب العلماني، كما أن سيطرة هذا الأخير على الأحزاب الكبيرة وعلى الحكم جعلته غير متحمس لردود فعل عنيفة تجاه المتدينين<sup>(١)</sup>.

أما الأمر الثاني فيتمثل في أن الصراع بين العلمانيين والمتدينين غالباً ما يخبو عند تعرض أمن الدولة لخطر خارجي، وهذا ماحدث بعد حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وبعد غزو لبنان عام ١٩٨٢م. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة (السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات) ارتفاع حدة هذا الصراع وإشتعاله على نحو غير مسبوق<sup>(٢)</sup>. ولعل هذا يفسر إجتاه قادة الدولة دوماً نحو إثارة موضوعي أمن الدولة، وتسليح الدول العربية والإسلامية.

وقد تطورت إحتجاجات المتدينين إلى أعمال شغب وعنف قام بها أنصار حركة ناطوري كارتا وشباب من حركة أغودا في النصف الثاني من عام ١٩٤٩ ومطلع العام ١٩٥٠، حيث

(١) وما يؤكد هذا المعنى عدم ظهور حزب علماني هدفه الأساسي فصل الدين عن الدولة مثلاً. لقد كان أقصى ما تطالب به الأحزاب العلمانية - رداً على مطالب الأحزاب الدينية - هو سن قانون يفصل الدين عن الدولة مع يقينها بأن أوضاع الحكومات الائتلافية لن تسمح بذلك. أنظر في هذا الشأن: - صلاح الزروا هرجع سبق ذكره، ص: ٤١٩.

(٢) وقد عزز هذا الإشتعال إتهام العلمانيين للمتدينين بأنهم حصلوا على إمتيازات لا يستحقونها البتة، ووصفهم بأفح الأوصاف، مثل «الطفيليات التي تعيش على غيرها»، «قوى الظلام»، «دعاة الخرافات»، «فئة المحتالين». أنظر في هذا الصدد:

- المرجع السابق، ص: ٤٢٢.

أضرم هؤلاء النار في متجر يبيع لحم الخنزير، وهاجموا السيارات في أيام السبت وأحرقوا عدداً منها، واعتدوا على مكتبة لأنهم اعتبروا أن ما يعرض فيها يمثل «أدباً بذيئاً». كما ألقت الشرطة القبض على أتباع حركة سرية تسمى «حلف المتعصبين: بریت هاكنايثم» كانوا يخططون للقيام بأعمال ضد الحكومة والكنيست<sup>(١)</sup>.

وقد دفع هذا بعض العلمانيين إلى تأسيس «رابطة منع الإكراه الديني في إسرائيل» عام ١٩٥١، والتي أكد إعلانها التأسيسي أن إنشاءها جاء كـ «نتيجة للخوف الذي سيطر على طبقات واسعة من الجمهور إزاء رغبة منظمات وأحزاب وشخصيات دينية في الهيمنة على حياة الفرد والمجموع، وإعراؤها علانية عن النية في مواصلة الإكراه الديني وتصعيده، ونتيجة للخوف من عصابات الإرهاب التي لا تتردد في إرتكاب أعمال العنف»، كما أعلنت الرابطة عن أن أعمالها موجهة في الأساس ضد سن التشريعات الدينية في الكنيست، بيد أنها حذرت - في ذات الوقت - من «أننا لانعتبر أنفسنا في حل من الرد على محاولات الإكراه الديني بالقوة». وقد جاء في إعلان تأسيس الرابطة، أيضاً: «أننا جميعاً نؤكد على الفكرة الواحدة والوحيدة، التي قوامها أن شؤون الدين والعقيدة هي مسألة شخصية تخص الإنسان وحده». وقد رأس هذه الرابطة «شالوم غولدمان»، وكان من بين أعضائها أساتذة جامعات، ومحامون، وصحافيون، وشخصيات أخرى بارزة. وقد مارست الرابطة نشاطاتها عبر نشر بيانات في الصحف، وعقد إجتماعات، وتقديم سلسلة من المطالب إلى محكمة العدل العليا للنظر فيها، منها: العمل بالزواج المدني، تشغيل وسائل النقل العام وعرض الأفلام السينمائية أيام السبت، وإستيراد اللحوم ذات النوعية الجيدة والسعر الرخيص حتى لو لم تكن «كوشير»، وتشغيل الأفران أيام عيد الفصح، وغيرها. وقد فشلت الرابطة في تحقيق أهدافها وتلاشت، وتفرق أعضاؤها. وقد أرجع العديد من الباحثين سبب هذا الفشل إلى تأخر الرابطة في الظهور، فالعلاقة بين الدين والدولة كانت قد حسمت قبل قيام الدولة بعام، كما أن تحقيق أهداف هذه الرابطة أمر لا يمكن بلوغه إلا بإخضاع المتدينين للعلمانيين بشكل نهائي، وهذا هو ما لا يرغب فيه جل سكان الدولة<sup>(٢)</sup>.

وعشية إنتخابات العام ١٩٧٣م ظهرت حركة «الإسرائيليون الأحرار» - كوريث شرعي لرابطة منع الإكراه الديني - وطالبت الأحزاب بالعمل على سن قانون «فصل الدين عن الدولة». وفي العام ١٩٧٦ تأسست «الحركة الإسرائيلية الدنيوية»، التي نادى بتمكين العلمانيين من التعبير الحر، وعدم ترجيح كفة الميزان لصالح المتدينين في مجال وسائل الإعلام والإتصال.

(١) أنظر في هذا الشأن:

- نوم سينف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٣.

(٢) أنظر فيما يخص «رابطة منع الإكراه الديني»:

- المرجع السابق، ص: ٢٥٢-٢٥٥.



كما تكونت - في نوفمبر ١٩٨٨ - منظمة جديدة لمكافحة الإكراه الديني، أطلق عليها اسم «منظمة الحرية للنضال ضد الخضوع للتسلط الحريدي : خوفاً» والتي قامت كنتيجة لتألف أربع وعشرين منظمة في «إسرائيل» والخارج (من بينها : أحزاب راتس والمابام وشينوى، والحركة الإصلاحية في إسرائيل، وحركة «حميدات لحرية العلم والدين والثقافة» التي تكافح ضد تعديل قانون العودة، والحركة اليهودية الإنسانية العلمانية، ومنظمة «نعمات» النسائية، واتحاد مهاجري شمال أفريقيا، ومعهد هرتمان)<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد أفضى خلاف العلمانيين والمتدينين إلى صراع يومي ودائم بين الطرفين (حيث انقسم المجتمع من الناحية الفعلية إلى قسمين : قسم علماني، وآخر ديني) حول العديد من المسائل والقضايا العامة، وخاصة تلك التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة. وقد وصل هذا الصراع إلى أوجه حينما أقدم أحد أشياخ التيار الديني الصهيوني على قتل «إسحق رابين».

وفيما يلي سنعرض - بشئ من التفصيل - لأبرز هذه المسائل ليس بهدف سرد تفاصيلها وأحداثها، وإنما من أجل الكشف عن مواقف كل طرف إزاءها، ووسائله لتحقيق أهدافه. وتعين الإشارة - قبل أن نمضي قدماً في عرض هذه المسائل - إلى أن محكمة العدل العليا غالباً ما تتعرض لهجوم من المعسكر الديني بسبب مواقفها من هذه المسائل، الأمر الذي سنعرضه في حينه بإذن الله.

#### أولاً : الدستور :

تعد مسألة وضع دستور في «إسرائيل» من أكثر المسائل التي اختلفت - ولا تزال تختلف - حولها آراء العديد من الأطراف، ولهذا لا يمكن النظر إليها في إطار صراع العلمانيين والمتدينين فحسب. إذ كان لهذا الخلاف جذور داخل الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة، حيث لم يكن ثمة إجماع داخلها حول وضع دستور مكتوب للدولة المنشودة.

كان زعيم الحركة الصهيونية - «ثيودور هرتزل» - يرى أن على الحركة الصهيونية أن تكلف لجنة من رجال القانون لصياغة «أفضل دستور عصري ممكن» بشرط أن يكون «ذا طبيعة مرنة ومعتدلة»<sup>(٢)</sup>. ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين، ضمنت

(١) أنظر في هذا الشأن :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٢١-٤٢٢.

(٢) وقد اعتبر «هرتزل» أن أفضل أشكال الحكومات هي الملكية الديمقراطية أو الجمهورية الأرستقراطية، ذلك أن الديمقراطية المقيدة تعنى - في نظره - إضاعة الوقت في مناقشات برلمانية تافهة، وخلق طبقة من السياسيين المحترفين. كما عارض «هرتزل» أسلوب الاستفتاء حيث رأى أن السياسة يجب أن تتشكل في إطار الطبقة العليا ثم تتجه نحو الأسفل. أنظر ما ورد في هذا الصدد في :

- ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٨-١٢٠.

التزام كل من الدولتين العربية واليهودية بأن تقوم الجمعية التأسيسية في كل منهما بوضع دستور ديمقراطي يكفل حماية الأماكن المقدسة، وحقوق الأقليات العرقية والحقوق الدينية وحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

كما ورد في إعلان قيام «دولة إسرائيل» أن «المجلس الوطني سيعمل بوصفه مجلساً مؤقتاً للدولة، وتكون هيئته التنفيذية - الإدارة الوطنية - هي الحكومة المؤقتة لدولة «إسرائيل»، وذلك إلى أن تقوم هيئات دستورية منتخبة بصورة نظامية، تمارس عملها وفق دستور تتولى وضعه جمعية تأسيسية قبل أول أكتوبر ١٩٤٨»<sup>(٢)</sup>.

وكانت الوكالة اليهودية في فلسطين قد كلفت - في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧ م (اليوم التالي لصدر قرار التقسيم) - لجنة خاصة من رجال القانون برئاسة «ليو كوهين» - وكان من كبار أساتذة القانون بأيرلندا ثم عمل مستشاراً لوزارة الخارجية بعد هجرته - بوضع مشروع دستور للدولة المنشودة. وقد نشر هذا المشروع بعد إعداده من قبل اللجنة ومناقشته في مجلس الدولة المؤقت وإدخال بعض التعديلات عليه - في ديسمبر ١٩٤٨ - ليطلع عليه الناخبون قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ببضعة أسابيع. وقد تضمن ذلك المشروع الأسس التالية : أن تكون اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة - أن تتخذ الدولة شكلاً دستورياً جمهورياً برلمانياً (حيث يكون الرئيس ذا سلطات محدودة وينتخب من قبل البرلمان الذي يمثل السلطة العليا وقمة التنظيم السياسي، وتكون الوزارة ذات اختصاصات واسعة ويكون أعضاؤها من البرلمان) - الأخذ بنظام المجلس الواحد فيما يتعلق بالبرلمان - الأخذ بنظام التمثيل النسبي فيما يتعلق بالانتخابات - منح المحاكم القضائية حق الرقابة على دستورية القوانين - النص على المبادئ التي تتضمنها عادة إعلانات حقوق الإنسان، والحريات العامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحق العمل، وحق الإضراب، والحق في التأمين الاجتماعي - اعتبار أيام السبت وأيام الأعياد اليهودية الدينية أيام راحة رسمية - النص على الصيغة العالمية اليهودية للدولة بمعنى أن تكون لكل يهود العالم<sup>(٣)</sup>.

وبعيد إجراء الانتخابات في يناير ١٩٤٩ ناقشت الجمعية التأسيسية المنتخبة مشروع «كوهين» لمدة أربعة أشهر، وانتهت إلى إقرار ما سُمي «قانون الانتقال» أو «الدستور الصغير»، الذي أنهى الحكم المؤقت، وإعمالاً له صارت الجمعية التأسيسية كنيست إسرائيل. وشكل «بن غوريون» الائتلاف الحكومي الأول وتم انتخاب رئيس الدولة. وقد إقتبس «قانون

(١) كمال الغالي، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص: ٧٠.

(٣) غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٩-٥٠.

الإنتقال « هذا خطوطه الرئيسية من مشروع « كوهين ». وقد إنتهت مناقشات الكنيست - فيما يتعلق بالدستور - في يونيو ١٩٥٠ حينما أصدر قراراً ينص على أنه يجب أن يكون لإسرائيل دستور مدون، شامل وجامد، لكن لا يجوز التعجيل بإصداره، وأنه من الأفضل أن يصدر الدستور تدريجياً في شكل قوانين عادية يمكن تعديلها عند الإقتضاء بالأسلوب التشريعي العادي<sup>(١)</sup>، وهو الأمر الذي حدث بعد ذلك.

وقد إنقسمت القوى السياسية في البلاد بين مؤيد ومعارض لوضع دستور، وكان لكل فريق حججه وأسانيده، إذ كان المعسكر الديني ضمن الفريق المعارض، ذلك الفريق الذي ضم إلى جانب المتدينين حزب الماباي الذي كان أكبر الأحزاب السياسية وقتذاك. ولكن، ما هي حجج وأسانيده كل فريق؟ وما هي الدوافع الحقيقية وراء عدم وضع دستور مكتوب ودائم في البلاد؟.

كانت أحزاب حيروت والصهيونيون العموميون والمابام، والحزب الشيوعي الإسرائيلي من أنصار وضع دستور مكتوب - وقد تمثلت حجج وأسانيده هذا الفريق في الأمور التالية<sup>(٢)</sup>:

- إن الدستور المكتوب والثابت هو الأداة المثلى والفعالة للحيلولة دون إستبداد الأغلبية في البرلمان في مواجهة الأقلية.

- إن الدستور هو الأداة الكفيلة بصيانة الحريات العامة للأفراد من جهة، وتحقيق الوحدة والتماسك داخل « المجتمع » من جهة أخرى.

- إنه ليس ثمة أجدر من الجيل الذي مهد السبيل لميلاد الدولة للإضطلاع بمهمة وضع الدستور، الذي ليس بالضرورة - في رأيهم - أن يكون جامداً أو غير قابل للتقحيف.

- إن قرار التقسيم وإعلان « الإستقلال » أوصيا بوضع دستور للدولة قبل أكتوبر ١٩٤٨، كما أوصى بذلك القرار الصادر عن مجلس الدولة المؤقت بدعوة الناخبين للإقتراع لإنتخاب جمعية تأسيسية مهمتها الرئيسية وضع دستور للبلاد.

- إن التشبه ببريطانيا في هذا الصدد ليس في محله؛ ذلك أن بريطانيا لها تقاليد العريقة في مجال الحد من إستبداد السلطة.

(١) انظر في هذا الشأن :

- كمال الغالي، مرجع سبق ذكره، ص : ٧١ - ٧٢.

- Sprinzak, E. and Diamond, L.; Israeli Democracy Under Stress, Op. cit., P. : 370 - 371.

(٢) انظر في هذا الصدد :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١٨٣.

- وليد العسلي، الديمقراطية السياسية في إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص : ٢١.

- إنه ليس من الصواب إخضاع الأكثرية التي ترغب في وضع دستور مكتوب لرغبات ونزوات النواب المتدينين الذين لا يؤلفون سوى ١٣٪ من مجموع أعضاء الكنيست، كما أن وضع دستور للدولة لا يعني سلخ هذا التيار عن بقية السكان.

- إن وضع دستور للبلاد يحدد القيم الأساسية لها، الأمر الذي يعد أداة مثلى في مجال التربية والتعليم.

أما الفريق المناهض لوضع دستور مكتوب فقد ضم الأحزاب الدينية وحزب الماباي. لقد إلتقت مصالح « بن غوريون » وحزبه مع مصالح الأحزاب الدينية، حيث قدّر « بن غوريون » - منذ أول إنتخابات أجريت عام ١٩٤٩ - أن حزبه غير قادر بمفرده على تشكيل الحكومة، ومن هنا أدرك الحاجة إلى شركاء له في الحكومة فكانت الأحزاب الدينية الحليف الأرخص ثمناً لعدم وجود رؤى محددة لها بشأن العديد من الأمور الاقتصادية والسياسية والأمنية<sup>(١)</sup>. كما أدركت الأحزاب الدينية ذاتها أن وضع دستور مكتوب يحول دون عقد صفقات سياسية متبادلة مع الحزب الفائز في الإنتخابات. ويمكننا إجمال حجج هذا الفريق وأسانيده في معارضة وضع دستور دائم في الأمور التالية<sup>(٢)</sup>:

- عارضت الأحزاب الدينية وضع دستور مكتوب في دولة يهودية لأن التوراة يجب أن تكون دستور هذه الدولة.

- إن الدولة عام ١٩٥٠ لم تكن تضم سوى جزء يسير من مجموع « الشعب اليهودي »، وبالتالي لا يحق لمثل هذا الجزء تقييد أجيال المهاجرين المنتظرة.

- إن القوانين الدستورية التي تصدر على نحو تدريجي أسهل تكيفاً وتلاؤماً مع الحاجات الجديدة الطارئة، كما يمكن لهذه القوانين أن تكفل حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

- إن مسألة وضع دستور للبلاد ليس بالأمر الضروري، فثمة مهام رئيسية على الدولة القيام بها يأتي على رأسها تجميع يهود العالم في « إسرائيل »، والعمل على إستيعابهم، وتأمين البلاد أمنياً واقتصادياً، كما أن هذه المسألة ليست ملحة أيضاً فالولايات المتحدة وضعت دستوراً بعد (١٢) عاماً، والإتحاد السوفيتي السابق وضع دستوره النهائي بعد (١٩) عاماً، كما إستغرق هذا الأمر في سويسرا سنوات طوال.

(١) كان « بن غوريون » يرى أن : « ليس من الضروري أن نحسم، في زمننا، مسائل تتعلق بالآراء والمعتقدات، لأننا سنقضي مختلفين في شأنها زمناً طويلاً، إن من شأن الجدل الذي لا هوادة فيه بصدد مكانة الدين في الدولة، أو محاولات الإكراه في شؤون الدين، أن يكون مادة متفجرة على صعيد الوطن، وأن يعيق في أحسن الأحوال، مسار الإلتحام الداخلي الذي هو ضرورة حيوية، وشرط مسبق لبقاء الدولة ». ورد ذلك في :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٣٠.

(٢) انظر في هذا الشأن :

- عبد الحميد متولي، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧١ - ١٧٣.

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع .....، مرجع سبق ذكره، ص : ١٨١ - ١٨٢.

- كمال الغالي، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٥ - ٧٦.

- إن قرار التقسيم وإعلان الإستقلال لا يقيدان الجمعية التأسيسية التي تعبر - منفردة - عن سيادة الأمة، كما أن «إعلان الإستقلال» - برغم عدم إيفائه بالمتطلبات الدستورية - يعد أفضل دستور من وجهة النظر الأخلاقية والمعنوية.

- إن تبني دستور علماني سوف يؤدي إلى شق صفوف «الشعب» إلى معسكرين متناحرين؛ كما أن وضع هذا الدستور على نحو جامد يعوق تطور الدولة ونموها.

ومهما يكن من أمر مناصري الدستور ومعارضيه، فإن العديد من الباحثين<sup>(١)</sup> أجمعوا على عدة أمور رأوا فيها أنها تمثل الأسباب الفعلية التي من وراء تأجيل وضع دستور دائم للدولة، ويمكننا إيجاز تلك الأسباب في الأمور التالية :

- إن وضع دستور عصري علماني الطابع يعني التنكر للشعارات التي طالما تشدقت بها الحركة الصهيونية، واستطاعت من خلالها تعبئة الجماعات اليهودية في مختلف بقاع الأرض تحت شعار الدين اليهودي، وباسم التوراة، ولأجل بعث مملكة اليهود القديمة.

- عدم تقييد حرية القيادة السياسية بصدد الممارسات التي تتصل بالحرث والحقوق، ذلك أن وضع دستور شامل يعني المساواة بين جميع المواطنين دوناً تمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، الأمر الذي لا يريده هؤلاء القادة بالنسبة للعرب الذين حملوا «الجنسية الإسرائيلية». كما أن تبني دستور دائم يعني التخلي عن عدة قوانين تراها الدولة فعالة في التعامل مع العرب مثل أحكام «قانون أنظمة الطوارئ» الذي ورثته عن سلطة الإنتداب البريطاني.

- إن وضع دستور للدولة يعني تقييد حرية الدولة فيما يتعلق برقعة الأرض التي تحتلها، فمن المعروف أنه ليس ثمة إجماع حول حدود الدولة بين العلمانيين وبين المتدينين، بل وبين المتدينين أنفسهم، لقد قامت الدولة على يد عصابات مسلحة تتخذ من أيديولوجية التوسع محوراً رئيسياً في سياستها الخارجية مع الدول العربية المجاورة، ويعزز هذا الأمر تطلع الحركة الصهيونية وقادة الدولة إلى تجميع كل أفراد الجماعات اليهودية في العالم في «دولة إسرائيل»، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من الأرض<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في هذا الصدد :

- كمال الغالي، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٦ - ٧٧.

- وليد العلي، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣ - ٢٤.

- Sprinzak, E. and Diamond, L.: Op. cit., P.: 370.

(٢) انظر في شأن مسألة حدود الدولة كلاً من المراجع التالية :

- غازي السعدى، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٤.

- يوسى ميلمان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٠ - ١٤١.

- روجيه جارودي، المأزق: الصهيونية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥ - ٢٩.

=

- إن وضع دستور دائم في «إسرائيل» يعنى الحد من قدرة القيادة السياسية على التلاعب بالقوانين في مجال عمليات التهويد والإستيلاء على أراضي أصحاب البلاد الشرعيين<sup>(١)</sup>. كما أن الدستور الدائم من شأنه أن يضع قيوداً على دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تلك المؤسسة التي تقوم بالدور الأبرز في تنفيذ السياسات الخارجية.

- إن وضع دستور دائم يعنى ضرورة التوصل إلى حلول حاسمة للعديد من المسائل الملحة في «إسرائيل»، مثل: تعريف من هو اليهودي، تحديد علاقة الدين بالدولة، وتحديد وضع المرأة في البلاد، وعلاقة اليهود في «إسرائيل» بأفراد الجماعات اليهودية في العالم.

- فضل حزب الماباي أسلوب إصدار قواعد دستورية على شاكلة القوانين العادية، وبأغلبية مطلقة، ذلك أنه عجز عن إصدار دستور بالشكل الذي يريده، كما أن هذا الأسلوب يمكنه من إجراء أية تعديلات وقتما يشاء.

وقد ظل الوضع كما كان عشية قرار الكنيست الصادر في يونيو من العام ١٩٥٠، وصدرت عدة قوانين دستورية تشكل مجتمعة الإطار الدستوري لنظام الحكم في «إسرائيل»،

= - إسرائيل شاكا، التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية .....، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩ - ٢١.

وتجدر الإشارة - في هذا الصدد - إلى أن العديد من ساسة إسرائيل دعوا إلى إعتماد الحدود التوراتية كحدود للدولة «إسرائيل»، ومن هؤلاء مثلاً «آريل شارون» حينما اقترح على مؤتمر حزب الليكود ذلك رسمياً في مايو ١٩٩٣. كما أن «بن غوريون» كان قد أعلن داخل الكنيست - في أعقاب حرب ١٩٥٦ - أن السبب الحقيقي للعملية هو «إعادة مملكة داود وسليمان إلى حدودها التوراتية». وغنى عن الذكر أن حدود الدولة اليهودية - في نظر الأحزاب الدينية - هي الحدود التي رسمتها نصوص التوراة، بل إن المسيح المنتظر سيحكم العالم كله من «مملكة إسرائيل»<sup>١١</sup>. ودولة «إسرائيل» على هذا النحو تتعارض مع ما يجمع عليه فقهاء القانون العام وعلماء السياسة من أن لتحديد إقليم الدولة أهمية كبرى، حيث ترتبط سيادة الدولة بإقليمها، فهي تباشر سيادتها على إقليمها وفي داخل حدودها، فلا تتعدى حدوده لتباشرها على إقليم دولة أخرى، كما يترتب على ذلك أن للدولة سيادة على كل المقيمين على إقليمها (مواطنين وأجانب). انظر في شأن علاقة السيادة بإقليم الدولة:

- محمد طه بدوي، محمد طلعت الغنيمي؛ مبادئ القانون العام: النظم السياسية والإدارية (دار المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى: ١٩٥٦م)، ص: ٢٠ - ٢١.

وفيما يتعلق بإدعاء تمثيل «إسرائيل» كل «يهود» العالم انظر ص: ٩٤ - ٩٥.

(١) من ذلك مثلاً القرار الذي أصدرته وزارة التعليم في «إسرائيل» - في ١٣ نوفمبر ١٩٩٦ - والذي يقصر المنح الدراسية التي تقدمها الوزارة على الطلبة الذين يؤدون الخدمة العسكرية، وهذا أمر يخرج العرب من دائرة هذه المنح. وكذلك القرار الذي أصدرته محكمة العدل العليا - في ١٥ نوفمبر ١٩٩٦ - إستجابة لطلب من النيابة العامة ومحققى جهاز الأمن العام، والذي يسمح باستخدام القوة والعنف في إستجابات المعتقلين من العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد ألغى هذا القرار قراراً سابقاً يحظر العنف في هذه الحالات، كما أقر الكنيست بالقراءة الأولى - في ٣٠ يوليو ١٩٩٧ - مشروع قانون قدمته الحكومة ينص على إلغاء نظام تمويش الأفراد الذين يطلق عليهم النار في الضفة والقطاع بحجة أن مايتهم هو دفاع عن الدولة، وأن موارد الدولة لا تسمح بذلك، هذا ناهيك عن الأحكام الهزيلة التي تصدرها المحاكم الإسرائيلية على مرتكبي حوادث العنف ضد عرب الضفة والقطاع.



وذلك على الرغم من مطالبة عدد من جماعات الضغط، وكذا بعض أعضاء الكنيست بين الحين والآخر بوضع دستور دائم للبلاد<sup>(١)</sup>.

ثانياً : مسألة من هو اليهودي ؟ :

تبين لنا من خلال المطلب السابق أن الهدف الرئيسي للأحزاب الدينية كان - ولا يزال - تعديل قانون العودة على وضع يتم معه الأخذ بالتعريف الأرثوذكسي لليهودي، أو على الأقل الحيلولة دون تعديله بما يتناقض مع هذا التعريف، كما تبين أن الأحزاب الدينية على استعداد للتنازل عن أي من مطالبها الأخرى نظير تعزيز الإعتمادات المالية، فجل مطالبها يخضع للمساومة والنقاش عدا مسألة « من هو اليهودي ؟ ». لقد شغلت هذه المسألة كافة قطاعات المجتمع الصهيوني من سياسيين ومفكرين وحاخاميين على مختلف مشاربهم وإتماءاتهم، كما أنها كانت موضع نقاش في كافة دورات الكنيست، وجل مداولات الإئتلافات الحكومية. وفيما يلي سنعرض - بإذن الله - بشيء من التفصيل لموقف المعسكر الديني من هذه المسألة، وللأزمات والقضايا التي أثّرت بصدها.

الرؤية الأرثوذكسية لتعريف اليهودي: تتعين الإشارة - بداية - إلى أن الخلاف حول تعريف اليهودي يرتد إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة عام ١٩٤٨، حيث واجهت الجماعات اليهودية المختلفة هذه المسألة على مر العصور<sup>(٢)</sup>. فإبان السبي البابلي، صاغ حاخامات بابل ما سمي بـ « الديانة اليهودية »، والتي صار - بموجبها - اليهود « شعب الله المختار »، وتم منع التزاوج والإختلاط مع بقية الأقوام الأخرى، فظهرت بذلك ديانة عنصرية إنعزالية لا تمت بصلة لديانة التوحيد التي أرسل بها « موسى » عليه السلام ومن سبقه من الأنبياء والمرسلين. ومع ظهور التلمود وما سمي بـ « اليهودية الربانية » ظهر التعريف الأرثوذكسي لليهودي بأنه: « من ولد لأم يهودية أو تحول إلى اليهودية (أى تهود) ». ويشمل هذا التعريف بعددين الأول عرقى: حيث كل من ولد لأم يهودية يعتبر يهودياً حتى ولو لم يمارس التعاليم الدينية، والثاني ديني، حيث يعتبر كل من إلتزم بالأوامر والنواهي الدينية اليهودية يهودياً بالمعنى الديني<sup>(٣)</sup>.

وقد ظل هذا التعريف الأرثوذكسي يمثل معياراً للتمييز بين اليهودي وغير اليهودي، بيد أنه لاقى العديد من المشاكل مع مطلع القرن الثامن عشر حينما أثّرت مسألة هل « اليهود

(١) انظر في شأن عدم كفاية القوانين الدستورية (القوانين الأساسية) :

- Sprinzak, E. and Diamond, L.; Op. cit., P. : 371 - 372.

(٢) غنى عن البيان أن ديانة العبرانيين القدماء هي ديانة التوحيد التي أرسل الله بها أنبياء ومرسلين، والتي آمن بها من آمن من بني إسرائيل ومن غيرهم من أقوام وشعوب. وكانت الديانة السائدة بين الأقوام القديمة الأخرى هي الوثنية.

(٣) عبداً لوهاب المسيري: من هو اليهودي؟ (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧)، ص: ٣٦.  
وانظر في شأن نسب الطفل إلى أمه وليس أبيه في الشريعة اليهودية ماورد في هامش رقم (٢) صفحة (٤٤٩) من هذا المطلب.

القرايون و « يهود المارانو »، و « يهود الدونمة »<sup>(١)</sup> يهوداً أم لا؟. ومع ظهور العلمانية والحركات القومية في أوروبا إزدادت مسألة من هو اليهودي تعقيداً، فقد ظهرت حركة الهسكalah اليهودية، وظهرت تيارات يهودية إصلاحية ومحافظة وتجديدية، بجانب إنتشار نزعات الإلحاد والشك الديني بين اليهود، حيث إدعى أتباع كل هذه الجماعات والتيارات بأنهم يهود، وذلك على الرغم من أن التعريف الأرثوذكسي (الهالاحي) لا ينطبق عليهم<sup>(٢)</sup>.

ولقد جعلت اليهودية الأرثوذكسية مسألة تحديد من هو اليهودي مسألة دينية في الأساس، وتبنت - في الآن نفسه - الحل الإلهي للمسألة اليهودية. والذي قوامه أن خلاص اليهود سيتم على يد المسيح المنتظر الذي سيرسله الرب لإنقاذ اليهود وإقامة مملكة لهم، في الوقت ذاته الذي إبتدع فيه كل تيار ديني تعريفاً خاصاً به لليهودي، متأثراً في ذلك بالإطار الحضاري والثقافي الذي يعيش في ظله، وراح يصف نفسه بـ « اليهودي » دون البحث عن أية خاصية جوهرية تربط كل أعضاء التيارات معاً، ودون الشعور بالحاجة إلى تعريف دقيق وشامل لليهودي<sup>(٣)</sup>. فتعريف الإصلاحيين لليهودي يتمثل في أنه هو من ولد لأب يهودي أو لأم يهودية، وهذا ما لا يتفق مع التعريف الأرثوذكسي وكذلك المحافظ<sup>(٤)</sup>.

وفي تلك الأثناء ظهرت الحركة الصهيونية، وقدمت تعريفها لليهودي، الذي جاء مؤكداً على ما أسمته « القومية اليهودية ». وقد عرض الدكتور « عبد الوهاب المسيري » مصادر هذا التعريف المختلفة على نحو يمكن إجماله على النحو التالي: آمن الصهاينة اللادينيون بأن « ثمة هوية قومية يهودية واحدة متميزة متجانسة تفرق بين اليهود وسواهم من أقوام وشعوب في كل زمان ومكان »، وأن هذه الهوية هي « مجرد رد فعل لهجمات أعداء اليهود عليهم، بإعتبار أن اليهود جسم قومي غريب في أوطان الآخرين ». كما آمن بعض الصهاينة الإشتراكيين بأن مصدر تلك « الهوية اليهودية » هو: « الوضع الطبقي المتميز لليهود في المجتمع الغربي كجماعة وظيفية وسيطة ». وقد كان من المؤمنين بهذه الرؤية: « هرتزل » و « نورداو » و « أهارون غوردون » وغيرهم. كما طرح بعض الصهاينة ما أسموه « التاريخ اليهودي » كمصدر لـ « الهوية اليهودية »، كما هاجم الصهاينة إندماج يهود العالم في المجتمعات التي يعيشون فيها، وطرحوا فكرة تأسيس

(١) اليهود القرايون هم فرقة يهودية تأثرت بالتراث الدين الإسلامي ورفضت التلمود « الشريعة الشفهية »، ولم ترتبط إلا بالتوراة ككتاب مقدس. أما يهود « المارانو » فهم « اليهود المتخفون » الذين تظاهروا بإعتناق المسيحية بعد خروج المسلمين من الأندلس وذلك بغية الإحتفاظ بثروتهم. أما « يهود الدونمة » فهم اليهود الذين اتبعوا المسيح الكذاب « شبتاي زيفي » ثم اعتنقوا الإسلام، وأبقوا على يهوديتهم سرّاً، ويقال أن لهم نفوذ واسع في المؤسسة التركية الحاكمة اليوم.

(٢) عبد الوهاب المسيري، من هو اليهودي، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٣.

(٣) انظر في هذا المضمون :

- المرجع السابق، ص: ٦٧.

(٤) المرجع السابق، ص: ٧٠.

«وطن قومي» لليهود الذين يشكلون معاً «هوية قومية» وقد تحدث بعض الصهاينة عن التعريف العرقي وعن «الجنس اليهودي»، كما تحدث آخرون عن أن ثمة روابط تراثية (وليست سلالية) فريدة بقيت على مدى قرابة أربعة آلاف سنة بين اليهود، وأن ثمة تماثلاً في أوضاع اليهود العرقية والتاريخية المختلفة من بلد إلى آخر. أما الصهاينة المتدينون، فهم يرون أن «هوية اليهود القومية مصدرها الدين، إذ لا يمكن التفرقة بين القومية اليهودية والعقيدة اليهودية»، وذلك دون استبعاد التعريف العرقي<sup>(١)</sup>.

وبعد قيام الدولة، أثّرت المسألة وتصادد الجدل حولها على نحو لم يسبق له مثيل، وبحيث لم يحول صدور قانون العودة عام ١٩٥٠ دون استمرار ذلك الجدل المحتدم. لقد صار لكل يهودي - بموجب قانون العودة - الحق في «العودة» إلى «موطنه الأصلي»، بيد أنه لم يتحدد من هو اليهودي؟، حيث ترك القانون تحديد ذلك لوزارة الداخلية. ولهذا كان حزب المفدال يطالب دوماً بهذه الوزارة عشية كل إئتلاف حكومي<sup>(٢)</sup>. كما لم يقدم قانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢ تعريفاً لليهودي، حيث كان إهتمامه الرئيسي منصباً على حل مشكلة العرب الذين ترغب الدولة في منحهم الجنسية<sup>(٣)</sup>. وعلى الرغم من أن تعديل قانون العودة عام ١٩٧٠ قد حدد اليهودي بأنه «الذي ولد لأُم يهودية أو تحول إلى اليهودية ولم يعتنق ديناً آخر»، إلا أن الأرثوذكس لم يكتفوا بذلك وأرادوا إضافة عبارة: «حسب الشريعة اليهودية: الهالاخاه»، على التعديل المذكور، وهذا أمر ترفضه قطاعات واسعة من الإسرائيليين وجُل يهود العالم.

هذا، وتنبع أهمية مسألة تحديد من هو اليهودي من الآثار العديدة المتوقعة من تعديل (أو عدم تعديل) قانون العودة على كثير من جوانب الحياة في «إسرائيل»، فمن ناحية، تكتسب الدولة شرعية وجودها - في الأساس - من الدين على النحو الذي عرضنا له من قبل، وبالتالي فإنها لا تستطيع تجاهل مطالب المتدينين في شأن تعريف اليهودي. ومن ناحية أخرى، فإن تبني الدولة الرؤية الأرثوذكسية يعنى القضاء على إدعاء الدولة بأنها تمثل كل يهود العالم، ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من يهود العالم ليسوا أرثوذكساً، وبالتالي لا تعترف بهم اليهودية الأرثوذكسية كيهود. ويؤثر ذلك - تبعاً - على الهجرة اليهودية واستقطاب الدولة ليهود العالم. وإلى جانب ماسبق فإن الاختلافات السلالية داخل «إسرائيل» بين الشرقيين والغربيين تصل إلى حد إدعاء كل طرف بأنه أعرق نسباً، وأعمق ارتباطاً باليهودية، وقد شجع على ذلك تعريف الصهيونية -

(١) انظر في هذا المضمون:

- المرجع السابق، ص: ٦٣ - ٦٦.

(٢)

Schiff, g.; Op. cit., P.: 197.

(٣) إسرائيل شاخاك؛ التاريخ اليهودي..... مرجع سبق ذكره، ص: ١٣.

في أولى أيامها - اليهودي على أنه اليهودي الأبيض (أي الغربي)<sup>(١)</sup>. ولا يزال لهذا الأمر تأثيره العميق على الرغم من إحتفاء هذا التعريف، وظهور ما يسمى «جيل الصابرا»، ذلك أن مظاهر التمييز بين الشرقيين والغربيين، وأحوال يهود الفلاشا واليهود السود، وغيرهم تؤكد ذلك.

وتتعين الإشارة إلى أن المعسكر الديني في «إسرائيل» ذاته منقسم على نفسه، ففي الوقت الذي آمن قطاع منه بالصهيونية، وتحالف مع العلمانيين - وقت قيام الدولة - أملاً في أن يكون بمقدوره صبغ الحياة العامة في الدولة بالصبغة الدينية، وفرض الرؤية الأرثوذكسية لتعريف اليهودي، فإن جناحاً دينياً آخر (الأرثوذكس المتشددون) يرفض التعاون مع الدولة، ولا يرى ضرورة لتعديل قانون العودة لأنه لا يعترف بالدولة، ولا بالتيارات الإصلاحية والحفاظة والتجديدية ويعتبر اليهود في «شتات»<sup>(٢)</sup>، ولهذا نجد حزب المفدال - ممثل القطاع الأول - هو الذي يطالب دوماً بتعديل قانون العودة، في حين تهتم الأحزاب الدينية الحريدية المتشددة أكثر بتدعيم مؤسساتها ومدارسها، وتحقيق أكبر كسب مادي من الحكومة.

وبجانب رفض قطاعات واسعة من الإسرائيليين ويهود العالم لمطلب التيار الأرثوذكس فإن الحقائق التاريخية والمنطقية تخذله أيضاً<sup>(٣)</sup>. فالتاريخ يثبت أن العبرانيين القدماء قد اختلطوا مع الأقوام الأخرى، كما انتشر الزواج المختلط بين الجماعات اليهودية على مر العصور. وكان ماسبق هو الذي دفع «عزرا» و «نحميا» إلى صياغة الديانة اليهودية العنصرية، وتحريم الزواج بالأجنبيات والإختلاط بالأغيار. أضف إلى ذلك أن أقواماً مختلفة دخلوا في «الديانة اليهودية» إبان فترة السبي البابلي، وخلال القرون الثلاثة التالية لميلاد المسيح، كما إعتنق ملك اليمن «ذونواس»، ومعه عدد كبير من شعبه اليهودية في القرن السادس الميلادي، وكذلك فعل ملك الخزر وجزء كبير من شعبه في القرن الثامن الميلادي، كما أن العديد من البحوث العلمية أثبتت

(١) انظر في هذا الشأن:

- عبد الوهاب المسيري، حاضر الصهيونية ومستقبلها: دراسة في أزمة القول والفعل الصهيونيين (قضايا فكرية: مستقبل الصراع العربي الصهيوني، الكتاب السابع، أكتوبر ١٩٨٨)، ص: ٢٠ - ٢١.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٩٨ - ٤٩٩.

(٢) انظر في هذا:

- Butt, G.; Op. cit., P.: 118.

- Schweid, E.; The Jewish Character of the State of Israel, In Encyclopaedia Judaica, Op. cit., P.: 99.

(٣) انظر في شأن هذه الحقائق التاريخية والمنطقية بتوسع:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٠٠ - ٥٠٣.

زيف الإدعاء بنقاء العنصر اليهودي أو الدم اليهودي<sup>(١)</sup>. هذا فضلاً عن أن التعريف الأرثوذكسي لليهودي لا ينطبق على أنبياء بنى إسرائيل «إبراهيم، وإسحق، ويعقوب، ويوسف، وموسى، وداوود، وسليمان»، وغيرهم؛ لأنهم ولدوا من أمهات غير يهوديات، وتزوجوا من غير اليهوديات<sup>(٢)</sup>.

ولعل مما يُعزز رفض جُلّ يهود «إسرائيل» والعالم للتعريف الأرثوذكسي ذلك التعقيد الذي تنطوي عليه إجراءات التهود حسب الهالاخاه. حيث على كل شخص يرغب في التهود أن يتقدم بطلب إلى محكمة حاخامية في منطقة سكنه أو إلى أية محكمة حاخامية أخرى، حيث يختار الجهة التي تعرض عليه أسهل الشروط. وعلى المتقدم الإجابة على عدد من الأسئلة في طلب الإعتراف، أهمها: ماهي أسباب الرغبة في الإعتراف؟ فإذا ما ذكر المتقدم السبب الحقيقي الذي يقف وراء معظم الحالات وهو الزواج فإن عملية التهود غالباً ما تستغرق شهوراً - وربما سنوات - عديدة، يتلقى المتقدم خلالها عديداً من المحاضرات عن اليهودية والتاريخ اليهودي. وفي العادة تتم الموافقة المبدئية على الطلب، ويعطى المتقدم مهلة عام تقريباً لتعلم مبادئ الدين وأصوله، ثم يمثل أمام المحكمة ليخضع لامتحان، يسمح له - إذا ما اجتازه بنجاح - المضى في طقوس الإعتراف وشعائر التحول، وإلا كان مصيره الرفض أو التأجيل. والتأجيل هو الأسلوب الشائع لصعوبة التأكد من عدم صدق المتقدم ليطمئنه رفضه. وتختلف طقوس التهود للرجال عنها للنساء، فالرجال يتعرضون لعملية الختان والطقس الشعائري، أما النساء فتعرضن لطقس الإستحمام الشعائري بأن تقف المتقدمة أمام لجنة من الحاخامات عارية تماماً. وقد أثارت الطقوس الخاصة بالنساء جدلاً واسعاً في البلاد، وخاصة أن نسبة النساء غالباً ما تكون مرتفعة بين الراغبين في التهود. ويتشدد الأرثوذكس في شأن موضوع تهود النساء لأن التعريف الأرثوذكسي ذاته يربط ديانة الطفل بديانة الأم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر في شأن زيف الإدعاء الصهيوني بنقاء «العنصر اليهودي»:

- روجيه جارودي، المأزق: الصهيونية السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٨ - ٦٧.

- جمال حمدان، اليهود...، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٩ - ١٨٧.

- بنيامين فريدمان، يهود اليوم... ليسوا يهوداً، ترجمة: زهدى الفاخ (دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٠٠.

(٣) وتجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن ثمة نوعين من المحاكم الحاخامية الأرثوذكسية يقومان بعملية التهود، هما: المحاكم الحاخامية الحريدية، وهي محاكم غير رسمية وتتبع القوى الأرثوذكسية الحريدية ولكنها محط ثقة الحاخامية الرئيسية فيما يختص بعملية التهود. أما النوع الثاني فهو المحاكم الحاخامية الرسمية التي تشرف عليها الدولة والحاخامية الرئيسية، ويلاحظ أنه من الممكن أن تقبل إحدى هذه المحاكم الإشراف على عملية تهود لشخص ما، في حين ترفضه أخرى. انظر في هذا الشأن بتوسع:

- المرجع السابق، ص: ٥٠٣ - ٥٠٥.

هذا، وقد شهدت البلاد العديد من الأزمات التي نجمت عن غياب تعريف محدد وواضح ومتفق عليه من كافة الأطراف لليهودي وكل هذه الأزمات تنبع من الخلاف حول البعد الثاني من التعريف الأرثوذكسي، أي حول عملية التهود، هل يتم الإعتراف بعملية التهود التي يقوم بها الحاخامات المحافظون والإصلاحيون أم لا؟ وهذا ما سنتناوله - بعون الله - في الصفحات التالية.

**القضايا والأزمات التي أثّرت بسبب مسألة من هو اليهودي: شهدت «إسرائيل» - بمجرد قيامها - العديد من القضايا والأزمات التي أثّرت بسبب مسألة «تعريف اليهودي»، ولعل عرض أبرز هذه القضايا والأزمات يكشف لنا عن كيفية تعامل الحركة الصهيونية وساسة الدولة مع مطالب التيار الديني، والضغوط والمساومات التي يمارسها لقاء مشاركته في الائتلافات الحكومية، كما أثّرت هذه المسألة العديد من المناقشات والمداولات داخل كافة المؤسسات السياسية والدينية. وفيما يلي سنعرض - بإذن الله - لأبرز تلك القضايا والأزمات والمناقشات:**

١ - كان أول تعريف لليهودي في «إسرائيل» هو التعريف الذي وضعته الحكومة المؤقتة في أغسطس ١٩٤٨، ونص على أنه: «يعتبر الشخص يهودياً إذا رغب في الإعلان عن نفسه كذلك»، وقد رفض المتدينون هذا التعريف. بيد أن الخلاف بين العلمانيين والمتدينين خلال العقد الأول بعد قيام الدولة لم يكن واضحاً؛ ذلك أن الحاخامية الرئيسية كانت تميل إلى المرونة في موضوع التهود، حتى أن بعض المراجع الدينية خارج الدولة كانت أكثر تشدداً حيال هذا الموضوع من تلك الموجودة داخلها. غير أن هذا التساهل بدأ في التقلص تدريجياً مع إشتداد قوة التيار الأرثوذكسي داخل «إسرائيل»، ووصول موجة من المهاجرين من بلدان أوروبا الغربية عام ١٩٥٦، لاسيما وأن تلك الموجة احتوت على كثير من الزيجات المختلطة<sup>(١)</sup>.

٢ - لم يضع قانونا «العودة» و «الجنسية» تعريفاً محدداً غير مختلف عليه لليهودي، وترك هذا الأمر لوزارة الداخلية، على نحو أفضى إلى العديد من الأزمات والقضايا. وقد حدد قانون الجنسية طريقة التسجيل في السجلات الرسمية بأن تكون هناك خانتان في البطاقة الشخصية لكل فرد هما: «القومية» و «الدين»، بحيث يتم تسجيل الإسرائيلي غير المشكوك في يهوديته كما يلي: (القومية: اليهودية، الدين: اليهودي)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في هذا المعنى:

- المرجع السابق، ص: ٥٠٧.

(٢) انظر:

- المرجع السابق، ص: ٥٠٦.

- يوسي ميلمان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٢.

- Orr, A.; Op. cit., P.: 32.

- Beilin, Y., Op. cit., P.: 79.



قدّم وزير الداخلية « إسرائيل بار يهودا » تفسيره لقانون العودة في يونيو ١٩٥٨ في شكل تعليمات إلى موظفي وزارته لتسهيل إجراءات تسجيل المواطنين كيهود. وقد جاء في هذه التعليمات - التي تجاهلت عملية التهويد - أن كل شخص يعلن عن حسن نية أنه يهودي، ولا يعتنق ديانة أخرى يتم تسجيله اليهودي في خاتمة القومية والدين بدون عراقيل، وأن إعلان الزوجين بأن إبنهما يهودي يعتبر كإعلان شرعي صادر عن الطفل نفسه، وبالتالي يسجل كيهودي. وقد كانت هناك جملة من الأسباب المباشرة لهذه التعليمات أهمها:

- وفاة طفل من أم كاثوليكية وأب يهودي - في نوفمبر ١٩٥٧ - ورفض إدارة المقبرة المسيحية دفنه لأنه لم يتعمد، ورفض حاخام المستعمرة التي كانت الأسرة تقيم فيها دفنه في مقابر اليهود لأن أمه غير يهودية، الأمر الذي أثار، أزمة حكومية وضجة كبرى حول الموضوع.
- قدوم مهاجرين من شرق أوروبا بزواجهم غير اليهوديات وأطفالهم على نحو إستدعي إصدار تعليمات حكومية لتسهيل عملية إستيعابهم.

- كان السبب المباشر لتعليمات وزير الداخلية تلك هو ما جاء في قرار رئيس قسم التسجيل في وزارة الداخلية - وكان من المزراحي - في عام ١٩٥٧ من أن إدعاء المهاجر بأنه يهودي لن يكون كافياً من الآن وصاعداً لإعتباره يهودياً، فكان رد وزير الداخلية المناقض لهذا القرار في شكل تعليمات عام ١٩٥٨.

وقد أدت هذه التعليمات إلى أزمة حكومية، فإلى إنسحاب حزبي المزراحي من الحكومة، وتقلص عدد المقاعد التي شكلت الإئتلاف الحاكم من (٨٠) مقعداً إلى (٦٩) مقعداً. وقد إستمر النزاع بين العلمانيين والمتدينين خارج الحكومة، وتسريت أنباء عن خطط يجرى إعدادها لإنشاء مؤسسات علمانية للدفن، وإلغاء إعفاء طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. وقد عين « بن غوريون » - في سبتمبر ١٩٥٨ - الحاخام الأكبر للشرقيين « موشيه توليدانو » وزيراً للأديان. وقد تعرض هذا الأخير لهجوم شديد من حزبي المزراحي بعد الحل الوسط الذي قدمه في شأن أزمة ١٩٥٨، والذي تمثل في قبول الشخص المهاجر كيهودي - رسمياً - بالإستناد إلى أقواله وحدها، على أن يتقدم إلى الحاخامية الرئيسية لإثبات نسبه في حالة رغبته في الزواج. وقيل تصديق الكنيست على تعيين « توليدانو »، أرسل « بن غوريون » - في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ - يستفتي عدداً من الشخصيات اليهودية البارزة في العالم<sup>(١)</sup> من مختلف

(١) وقد عرفت هذه الشخصيات بعد ذلك بـ « حكماء إسرائيل »: The sages of Israel. وقد بلغ عددها ٤٣ شخصية.

الإتجاهات الفكرية والدينية في « إسرائيل » وخارجها، واقتراح تأجيل إتخاذ قرار نهائي في المسألة حتى تلقيه الأجوبة. وقد طالب « بن غوريون » من هذه الشخصيات إبداء رأيها بخصوص مسألة التهويد، وكيف يمكن تسجيل أبناء الزواج المختلط، وناشدهم الجمع والتوفيق بين نقيضين هما: الحفاظ على « التقليد السائد في جميع الأوساط اليهودية » (ويقصد بها الإعتبارات الدينية الأرثوذكسية)، والأخذ في الإعتبار متطلبات الحركة الصهيونية وضرورة تجميع يهود العالم وضمان حرية الإعتقاد الديني<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن « بن غوريون » أراد معرفة آراء تلك الشخصيات حول: هل يمكن فصل القومية اليهودية عن الدين اليهودي؟.

وقد جاءت الردود لصالح حزبي المزراحي، حيث أيد موقفهما جل الشخصيات المستفتاه الأمر الذي دفع « بن غوريون » إلى إعادة الوضع إلى سابق عهده قبل الأزمة، وإعادة المزراحي إلى الإئتلاف الحكومي، وإعطائه حقيبة الداخلية، التي تسلمها « حاييم شايبيرا ». وقد أصدر « شايبيرا » تعليمات حكومية جديدة - في يناير ١٩٦٠ - تنص على تسجيل الشخص كيهودي في سجلات الجنسية إذا كانت أمه يهودية أو تم تهويده حسب الهالاخاه. ولم يكتف « شايبيرا » بهذا، بل تقدم بمشروع قانون إلى الكنيست لتعديل قانون العودة حسب هذه التعليمات، وذلك حتى لا تتمكن محكمة العدل العليا من نقضها، غير أنه لم يتم تمرير هذا المشروع في الكنيست<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- قضية يهود الهند:

كان يهود الهند (الذين يطلق عليهم أيضاً بنى إسرائيل) منذ القرون الوسطى يعيشون في ضواحي مدينة بومباي الهندية، وهم يؤمنون بالعهد القديم فقط ولا يعترفون بالتلمود. وقد تم

(١) وبما تجدر الإشارة إليه - في هذا الصدد - أن حزب حيروت اتخذ موقفاً مؤيداً للمزراحي في هذه الأزمة، حيث رأى « بينغ » أن « القومية Nationality » و « المواطنة Citizenship » أمران منفصلان على عكس الأمر في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة - وهو في هذا يرغب في استبعاد العرب - كما أن القومية والدين في « إسرائيل » يجب أن يتلازما كما يرى. أما حزب الأحرار، فقد أعرب زعيمه « بيريتز برنشتاين » أن أزمة ١٩٥٨ هي أزمة متفرعة عن غياب دستور مكتوب. انظر في هذه الآراء بتفصيل:

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٥ - ١٠٨.

(٢) انظر في شأن هذه الأزمة بتفصيل أياً من المراجع التالية:

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٤ - ١١٠.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٠٧ - ٥١٠.

- Sciff, G.; Op. cit., P.: 197 - 199.

- Beilien, Y., Op. cit., P.: 80.

إكتشاف وجودهم في القرن السابع عشر، وكانوا يعملون بالتجارة والحرف اليدوية، ويمارسون طقوس العبادة في معابد خاصة أمام هيكل خشبي يسمونه « عرش موسى ». ولم يكن يهود القدس وبغداد يعترفون بيهودية هؤلاء الهنود، وبالتالي منعوا التزاوج معهم<sup>(١)</sup>. وقد لاقى أفراد هذه الطائفة صعوبات عديدة في إسرائيل بعد هجرتهم إليها (هاجر عشرة آلاف نسمة من مجموعهم الإجمالي الذي قدر بثلاثين ألف نسمة في الهند في مطلع الخمسينيات) وقد أصدر المجلس الحاخامي الأعلى قراراً في أواخر عقد الخمسينيات ينص على ضرورة الإعراف بشرعية التزاوج لدى يهود الهند (حيث ينتشر بينهم الزواج المختلط)، مما أثار غضب الأوساط الأرثوذكسية المتطرفة، فاضطر المجلس إلى إعادة النظر في قراره وتعديله على النحو التالي: ١- أنه لا مجال للشك في يهودية « بنى إسرائيل »، حيث ينتمون إلى ذرية « إسرائيل »، غير أن انفصالهم عن مراكز التوراه لمدة طويلة أثار بعض الشكوك حول عادات الزواج والطلاق لديهم. ٢- ليس ثمة ما يبرر حظر زيجات « بنى إسرائيل » وبالتالي التزاوج معهم ومنهم حلال. ٣- حق الحاخامات في إجراء التحريات في كل حالة من حالات الزواج، وإحالة أية حالة يساورهم الشك فيها إلى أقرب محكمة حاخامية في المنطقة. ٤- التحقق من حالات الأمومة والأبوة بالنسبة للأطفال. وقد ظلت هذه القضية مثارة داخل مؤسسات الدولة، بل وانتقلت إلى صفحات الجرائد، كما تعرضت الحاخامية الرئيسية لهجوم العلمانيين والمتدينين معاً، كما أن حركة ناطوري كارتا رأت في قرارات الحاخامية «خطة تأمرية تهدف إلى الجمع بين القضاء التام على اليهودية والتزود بمؤونة وفيرة من ذخيرة المدافع عن طريق إستيراد وإستقدام القبائل الآسيوية والأفريقية وإسباغ الهوية اليهودية عليها»<sup>(٢)</sup>.

##### ٥- قضية الراهب دانيال:

ولد الراهب دانيال - واسمه الحقيقي « أزوالد روف آيزن » - في بولندا مطلع العشرينيات لأبوين يهوديين، وكان عضواً في إحدى الحركات الصهيونية الدينية. وفي أعقاب إحتلال القوات النازية لبولندا، وقع الشاب في الأسر، غير أنه إستطاع الهرب من السجن بعد أن حصل على جواز سفر مزود بإعتباره ألمانياً مسيحياً، وعمل مترجماً في الإدارة الألمانية للمناطق المحتلة فإستطاع مساعدة مئات اليهود وإنقاذ حياتهم. ثم كان أن اكتشف أمره فاعتقل مرة أخرى، ثم استطاع - للمرة الثانية - الهرب إلى دير للراهبات الكاثوليكيات حيث ظل ستة عشر شهراً متنكراً في زي راهبة، إلى أن اعتنق الديانة الكاثوليكية عام ١٩٤٢، وصار قسيساً. وفي عام

(١) صدرت عن المحكمة الشرعية في كل من بغداد والقدس - عام ١٩١٤ - قرارات بحظر التزاوج مع «يهود الهند» إلى حين مجيء المسيح المخلص. انظر:

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ..... مرجع سبق ذكره، ١٢٠.

(٢) انظر في شأن هذه القضية:

- المرجع السابق، ص: ١١٥ - ١٢٠.

١٩٥٨ هاجر إلى «إسرائيل»، والتحق عام ١٩٥٩ بدير الرهبان الكرمليين في حيفا.

وقد بدأت قضية هذا الراهب حينما تقدم بطلب للحصول على تأشيرة مهاجر إلى «إسرائيل» بموجب قانون العودة، معرباً عن أن تغيير ديانتها لا يعنى التخلي عن « قوميتها » اليهودية أو عن الإلتزام إلى « الشعب اليهودي »، وأنه التجأ إلى المسيحية ولم يعتنقها. وقد رفض وزير الداخلية - من المزراحي - طلبه وعرض عليه الحصول على الجنسية بواسطة التجنس. ولأنه يعتبر نفسه يهودياً من الناحية العرقية، تقدم الراهب إلى محكمة العدل العليا للنظر في قضيته، فأصدرت المحكمة قرارها في ديسمبر ١٩٦٢ - بموافقة أربعة أعضاء ورفض عضو واحد - والذي ينص على « أن اليهودي الذي يعتنق ديانة أخرى لا يحق له التمتع بالإمتياز الممنوح لليهود في ظل قانون العودة »، وقالت المحكمة أيضاً: « نحن لا نعرف من هو اليهودي، ولكننا نعرف من هو غير اليهودي »، والمتد ليس يهودياً على الإطلاق. وهكذا خالف المتدينون - وكذا محكمة العدل العليا - الشريعة اليهودية التي تعتبر أن من ولد لأم يهودية يهودياً، ذلك لأن الإرتداد عن اليهودية يمنع صاحبه من الإستفادة من قانون العودة، فاضطر الراهب بعد ذلك إلى قبول قرار وزير الداخلية بالتجنس<sup>(١)</sup>.

##### ٦- قضية « ريتا آيتاني »:

كانت هذه السيدة عضواً في المجلس البلدي للناصرة العليا (اليهودية) وممثلة لحزب الماباي الحاكم فيه. وقد حدث أن عارضت « آيتاني » تقديم مساعدات مالية لإحدى المدارس الدينية، مما أغضب المتدينين، الذين راحوا ينيشون في ماضيها، لكي يكتشفوا أنها لم تكن مولودة من أم يهودية ولم تعتنق الدين اليهودي في حياتها. فالسيدة من أصل ألماني تنحدر من أم مسيحية وأب يهودي. ولما قتل النازيون أبها عاشت في حارة اليهود في وارسو، ثم إنتقلت إلى أحد المعسكرات التي أعدها الإنجليز لليهود في قبرص، إلى أن هاجرت إلى « إسرائيل » عام ١٩٤٧، وخدمت في الجيش، وتزوجت من يهودي، وربت أطفالها تربية يهودية، ثم حصلت على الجنسية الإسرائيلية عام ١٩٥٢.

وقد تفجرت الأزمة حينما طالب وزير الداخلية - من المفدال - السيدة إرجاع جواز سفرها لأنها حصلت على الجنسية بناءً على إدعاءات كاذبة، كما إعتبرت الحاخامية الرئيسية زواجها غير شرعي وأنه سيظل كذلك ما لم تتم مراسم التهوديد بالطرق الرسمية. غير أن « آيتاني »

(١) انظر في شأن هذه القضية:

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ..... مرجع سبق ذكره، ص: ١١٠ - ١١٤.

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٥١١ - ٥١٢.

- Sciff, G.; Op. cit., P.: 199.

- Beilin, Y., Loc. cit.

رفضت هذه القرارات، وأثارت القضية أمام الرأي العام، فاشتد غضب العلمانيين وضغطهم على وزارة الداخلية للتراجع عن قرارها، إلى أن اضطر وزير الداخلية إلى التراجع عن قراره في مارس ١٩٦٥. وقد وصف العديد من الباحثين ما جرى بالعنصرية، فالمؤرخ الإسرائيلي « تالمون » وصف تشديد السلطات الدينية على النقاء السلالي والدم بـ « العنصرية البيولوجية »، وهي عنصرية لا تختلف عن عنصرية النازيين التي مورست ضد اليهود وغيرهم من الأقليات في أوروبا في رأي الدكتور « أسعد رزوق ». وعلى صعيد آخر، أثبتت هذه المسألة تنازل المتدينين والحاخامية الرئيسية أمام ضغوط الرأي العام والعلمانيين في مسألة تخص شخصية من الحزب الحاكم. إنها عمليات المساومة والإبتزاز المتبادلة بين العلمانيين والمتدينين، حيث يحصل الطرف المتنازل على ثمن هذا التنازل<sup>(١)</sup>.

#### ٧- قضية حفيدة « بن غوريون »:

طالت أزمت الصراع العلماني - الديني في « إسرائيل » حفيدة « بن غوريون »، وذلك حينما رفض الحاخام الأكبر لمدينة حيفا عقد قران « جاليا » على أحد ضباط سلاح المظليين لأنه ليس ثمة دليل على أن حفيدة « بن غوريون » يهودية، فأمرها تنحدر من أصل إنجليزي مسيحي، ومتهودة بطريقة غير « هلاخية »، كما أن شهادة إعتناق الأم لليهودية غير موجودة في حوزة الحاخام. وقد أصر الحاخام على موقفه<sup>(٢)</sup>.

#### ٨- قضية اليهود السود.

اليهود السود هم مجموعة من الملونين الأمريكيين - من مدينة شيكاغو - أعلنوا إعتناقهم اليهودية - احتجاجاً على أوضاعهم في أمريكا، كما يفعل الكثير من أفراد الأقليات المضطهدة حينما يغيرون دينهم. وقد قرر الحاخام المسؤول عنهم - عام ١٩٦٧ - تهجير أتباعه إلى ما أسماه « جنة عدن » في ليبيريا، التي أسسها عدد من السود المحررين الأمريكيين عام ١٨٤٧م، بيد أن هؤلاء اليهود قرروا بعد عامين من وصولهم ليبيريا الهجرة إلى « إسرائيل » التي مثلت لهم - حسبما قالوا - « وطن الآباء ». وقد رفضت وزارة الداخلية - التي كانت في يد حزب المفدال - طلب هؤلاء للحصول على الجنسية الإسرائيلية، كما رفضت الحاخامية الرئيسية إعتبارهم يهوداً، فتظاهر هؤلاء ضد هذه القرارات وطالبوا بمساواتهم بيهود الهند. وقد قدم أحد

(١) وما تجدر الإشارة إليه أن المؤرخ «تالمون» أشار إلى إستعانة المسؤولين الرسميين في الدولة بالسجلات النازية عن الأجداد بأنها تثير مشاعر الإشمئزاز في النفوس، وذلك في إشارة إلى إتصال دائرة تسجيل الجنسية الإسرائيلية بدوائر الجنسية الألمانية للإطلاع على السجلات النازية للحصول على أصول السيدة «آني»<sup>(٢)</sup>. انظر في شأن هذه القضية : - أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ..... مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٠ - ١٢٣.

(٢) انظر في هذا الموضوع :

- المرجع السابق، ص : ١٢٦.

حاخامات تل أبيب حلاً للقضية، وإستطاع - بمساعدة لفيف من أصدقائه - تأمين إقامة لهم في مستعمرة ديمونا. وقد إضطّر عدد كبير منهم - في وقت لاحق - إلى الهجرة من «إسرائيل»<sup>(١)</sup>.

#### ٩- قضية « بنيامين شاليت »<sup>(٢)</sup>:

ولد « شاليت » في مدينة حيفا عام ١٩٣٥ لأبوين هاجرا من لاتفيا إلى فلسطين بدوافع صهيونية قوية. وقد تلقى شاليت دراسته الثانوية في فلسطين، دون أى اهتمام بالدين، ثم سافر إلى إنجلترا وحصل على درجة علمية من هناك وعاد عام ١٩٦٠ إلى « إسرائيل » لتأدية الخدمة العسكرية وبصحبه زوجته الإنجليزية المسيحية « آن »، التي حصلت على الجنسية بالتجنس ولم تترك المسيحية. وقد بدأت قضية « شاليت » في الظهور حينما أراد الزوجان تسجيل إنهما البكر في دائرة تسجيل الجنسية في وزارة الداخلية عام ١٩٦٤، حيث ملأ الأب الإستمارة على النحو التالي: القومية: يهودية، الدين: لا شيء، فرفض الموظف قبول إستمارة دون تحديد خانة الدين فأثر ترك الخاتمين فارغتين، ثم تكرر هذا الموقف مرة أخرى عام ١٩٦٧ مع المولود الثاني، حيث سجل الموظف الإستمارة على النحو التالي: القومية: الأب يهودي، الأم: أجنبية، الدين: لا شيء. وقد بادر « شاليت » إلى رفع دعوى ضد وزير الداخلية أمام محكمة العدل العليا مطالباً بإصدار حكم قضائي، يلزم وزير الداخلية بتسجيل ولديه في خانة القومية كيهود بإعتبارهما ينتميان إلى القومية اليهودية بغض النظر عن معتقدهما الديني. وقد أصر « شاليت » على تحدى التفسير التوراتي والتلمودي القائل بضرورة أن تكون الأم يهودية، ليصبح ولدها يهودياً، مؤكداً على أن الروابط الثقافية والاجتماعية، وليست الديانة، هي التي تقرر من هو اليهودي. وقد أثارت القضية ضجة كبيرة داخل « إسرائيل » وخارجها، حتى كادت أن تطيح بحكومة الوحدة الوطنية التي ترأستها « غولدا مائير » في ذلك الوقت.

وقد أعلنت محكمة العدل العليا عدم إختصاصها بالنظر في هذه القضية، وأعلن القاضي «اغرانات» بلسان المحكمة إقتراحاً بتعديل القانون الذي ينص على ذكر « القومية » في بطاقات

(١) انظر في هذه المسألة :

- المرجع السابق، ص : ١٢٧ - ١٣٠.

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص : ٥١٣.

(٢) اعتمدنا في عرض هذه القضية على كتاب الدكتور أسعد رزوق المعنون بـ «قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل ....» حيث أنه يحوى عرضاً مفصلاً وتحليلاً عميقاً للقضية، كما أن هناك عدة مراجع أخرى إستعنا بها في بعض الجوانب، منها :

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص : ٥١٤ - ٥١٩.

- Schiff, G.; Op. cit., P.: 199 - 208.

- Beilin, Y., Op. cit., P.: 81 - 83.



الهوية وغيرها من المستندات الرسمية، وأوصى بإحالتها إلى الكنيسة. وقد كان هذا التصرف محاولة من المحكمة للحيلولة دون تجدد النزاع بين العلمانيين والمتدينين مع إدراكها أن الأمر سيعود إليها إذا لم يحصل الاقتراح على الأغلبية المطلوبة لتعديل القانون في الكنيسة. ولما عاد الأمر إليها أصدرت المحكمة حكمها في ٢٣ يناير ١٩٧٠ بعد مدة تجاوزت (١٤) شهراً، وبحيثيات وتبريرات قانونية إستنفذت حوالى (١٨٠) صفحة، وبموافقة خمسة قضاة من أصل تسعة. وقد جاء الحكم على النحو التالي: يجب ألا يكون المرء يهودى المذهب أو المعتقد لكى يجرى الاعتراف به كمواطن يهودى من حاملى جنسية الدولة الإسرائيلية، بمعنى أن « القومية الإسرائيلية - اليهودية » لا تشترط على مواطنى الدولة إعتناق الدين اليهودى. وهكذا فصل الحكم بين القومية الإسرائيلية والدين اليهودى لأول مرة منذ قيام الدولة، وذلك دون الخوض فى إمكانية أن يكون الشخص يهودياً على الصعيد العرقى لا وفقاً للدين اليهودى، حيث أعتبر الحكم أن هذا الأمر لا يمت إلى الموضوع بصفة. وقد أعرب قاضيان معارضان للحكم عن ضرورة توافر الإنتماء العرقى والإنتماء الدينى لكى يمكن للمرء أن يكون يهودياً.

وقد أدى صدور حكم المحكمة العليا إلى هبوب عاصفة من الإحتجاجات من داخل المعسكر الدينى فى « إسرائيل » وخارجها، إذ هدد زعماء المفدال بالخروج من الإئتلاف مالم يصدر تشريع يلغى قرار المحكمة، أما الحاخامان الأكبران الإشكنازى «أوترمان» والسفاردى «نسيم» فقد شنا هجمة شرسة ضد الحكم، وأعتبرا أنه ينذر إحداث إنقسام خطير فى الدولة بمحاولته التمييز بين أمرين لا يقبلان التجزئة: الدين اليهودى والقومية اليهودية. وأعلن «نسيم» أن محكمة العدل تستطيع تفسير القوانين، لكن مسألة « من هو اليهودى » هى قضية دينية ليس لها علاقة البتة بالمحكمة، أما الحاخام «موريس يافه» - رئيس إتحاد دور الكنس فى « إسرائيل » - فلجأ إلى إحياء عادة يهودية قديمة، هى تأخير قراءة التوراه، حيث يتم تأخير قراءة الجزء الأسبوعى من التوراه لكى يتسنى رفع شكوى المصلين إلى الله على الظلم الذى تم إرتكابه. بل إن أحد المتشددين قال أنه: « ربما أمكن لنا الإنسحاب من شبه جزيرة سيناء، أما التراجع عن الشرائع المنزلة فى سيناء فهو أمر بحكم الحال إطلاقاً »، أما خارج « إسرائيل » فقد ندد أنصار التيار الأرثوذكسى بالحكم، كما حذر (٥٠٠) حاخام أمريكى من « مغبة النزاع بين السلطتين الزمنية والروحية ».

وإزاء ما حدث من إنقسام داخلى يهدد بإنهيار الإئتلاف الحاكم، وإزاء ما حدث من إنقسام خارجى ينذر بتصدع العلاقة بين « إسرائيل » والجماعات اليهودية فى الخارج، وخاصة فى الولايات المتحدة، توصلت الحكومة وحزب المفدال إلى التسوية التالية فى يناير ١٩٧٠:

١- تسجيل أولاد الضابط « شاليت » فى خانة « الشعب اليهودى ».

٢- لا يسرى حكم المحكمة العليا على المواليد من كل الزيجات المختلطة فى « إسرائيل » (بلغ عددها حينذاك إثنى عشر ألف حالة).

٣- مساواة المهاجرين اليهود الجدد إلى « إسرائيل » باليهود المقيمين فى « إسرائيل ».

وقد أعلنت الحكومة أنها ستقدم بمشروع قانونين جديدين إلى الكنيسة، الأول يلزم مسؤول التسجيل فى وزارة الداخلية بتسجيل كل من يتقدم إليه كيهودى إذا كان مولوداً من أم يهودية أو إعتنق اليهودية، وما زال على يهوديته. أما الثانى فينص على منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وللمرة الأولى لجميع أفراد الأسرة المهاجرة، سواء أكان الزوج يهودياً أم الزوجة، كما شكلت الحكومة لجنة وزارية لتقوم بدراسة الطرق الكفيلة بتعجيل إجراءات إعتناق الديانة اليهودية وتبسيطها، وقد ضمت اللجنة وزيرين من المفدال. وقد أقدمت الحكومة على إجراء آخر حينما تقدمت بمشروع القانونين إلى الكنيسة، حيث نص المشروعان اللذان أعدتهما اللجنة الوزارية للتشريع على الاعتراف بالطريقة الإصلاحية فى إعتناق اليهودية، وذلك إرضاء للطوائف اليهودية الإصلاحية فى الخارج وضمان تدفق مساعداتها المالية، ولاسيما أن المؤتمر السنوى العام للحاخامين الأمريكيين المنتمين إلى الحركة الإصلاحية قد عقد دورته الواحدة والثمانين فى « إسرائيل » للمرة الأولى أثناء مناقشة الكنيسة التعديلات المقترحة لقانون العودة.

وقد شن أنصار اليهودية الأرثوذكسية فى « إسرائيل » وخارجها حملة شعواء على تنازلات حكومة « غولدا مائير » للإصلاحيين، وإعتبر المجلس الحاخامى الأعلى التعديلات المقترحة بمثابة إفساد للقانون وليس لتعديله وتحسينه، كما عارض المتدينون تسهيل عملية التهويد، وذلك على الرغم من أن قرارات الحكومة أبطلت قرار المحكمة العليا حينما إعتبرته لا يسرى على حالات أخرى عدا حالة « شاليت »، وأبقت على التعريف التلمودى التقليدى لليهودى.

وقد بلغت الأزمة ذروتها فى أول جلسة عقدها الكنيسة بعد قرارات الحكومة، حينما تقدم النائبان المعارضان من كتلة « هذا العالم: هاعولام هازيه » - « يورى أفنيرى »<sup>(١)</sup> و « شالوم كوهين » - بإقتراح يدعو إلى حجب الثقة عن الحكومة بسبب السياسة التى تتبعها فى

(١) ويلاحظ أن « أفنيرى » اعتمد فى إقتراحه هذا تبريرات بعيدة كلية عن الدين وعلى غرار ما هو قائم فى الولايات المتحدة مثلاً، حيث رأى أن علاقة المرء بالدولة لا يحددها الدين أو تقرره القومية، بل تعينها مواطنة هذا المرء وقيامه بتأدية الواجبات الملقاة على عاتقه كمواطن، مثل الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، وطاعة قوانين الدولة، وإعتبر أن القانون المقترح يعد إجراءً ليبرالياً ونكوصاً إلى القرون الوسطى، ولعل من الضرورة التنويه إلى أن رأى « أفنيرى » هذا يعبر عن رأى قطاع ليس بالصغير من الجماعات اليهودية فى « إسرائيل »، بل وقطاعات واسعة من يهود العالم أيضاً.

تسجيل « القومية اليهودية » على بطاقات الهوية<sup>(١)</sup>. وفي العاشر من مارس ١٩٧٠ صادق الكنيست على مشروع قانون تقدمت به حكومة الائتلاف كصيغة معدلة لقانون العودة وذلك بأكثرية واحد وخمسين صوتاً، ضد أربعة عشر صوتاً، وإمتناع تسعة أعضاء عن التصويت. وقد جرى بموجب القانون الجديد تعديل قانون العودة وقانون تسجيل الجنسية على وضع تم معه تعريف اليهودى بأنه « المولود من أم يهودية أو إعتنق الديانة اليهودية، وليس على ديانة أخرى ». وقد حصر الدكتور « أسعد رزوق » التعديلات التى أدخلها القانون الجديد فى :

١- منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وعلى الفور لجميع أفراد الأسرة المهاجرة، بغض النظر عما إذا كان أحد الأبوين غير يهودى.

٢- إلغاء الشروط والقيود التى يفرضها اليهود الأرثوذكس على إجراءات التهوديد.

٣- الاعتراف بحالات التهوديد التى تتم على يد حاخامات محافظين وإصلاحيين، بعد أن كانت عملية التهوديد حكراً على الأرثوذكس فقط.

وقد إنقسم المعسكر الدينى إزاء التعديلات الجديدة إلى قسمين، إذ إنضم المfidال إلى المؤيدين للتعديلات جنباً إلى جنب مع المabay وجناح حيروت فى كتلة غاحال وبعض الليبراليين، أما حزب أغودات إسرائيل وجناحه العمالي فقد وقفا إلى جانب المعارضين وهم : الجناح الليبرالى فى كتلة غاحال والحزب الليبرالى المستقل والمابام وكتلة هاعولام هازيه وقائمة الدولة والشيوعيون. وقد شن الحاخام « مناحيم بوروش » حملة ضارية ضد التعديلات، وإتهم الإصلاحيين بأنهم « أعداء اليهودية » و « أعداء الله »، بل وأخرج من جيبه كتاب صلوات الإصلاحيين ويصق عليه فى إشمعزاز وإستنكار.

وعلى الرغم من التصديق على تلك التعديلات، فإن الجدل حول مسألة « من هو اليهودى » لم ينته، حتى أن الأحزاب التى أيدت مشروع القانون لم تتفق فيما بينها على مدلول واحد للتعريف، كما أن القانون الجديد خلق مشكلة جديدة هى مشكلة الإعتناق: كيف يتم؟ وعلى يد من ؟ وقد تعقدت المشكلة أكثر فى ظل عدم وجود معايير وطقوس موحدة للإعتناق لدى التيارات اليهودية المختلفة.

(١) وما تجدر الإشارة إليه - هنا - أن « شالوم كوهين » مرق - خلال مناقشة الأزمة فى الكنيست - هويته الشخصية فوق منبر الكنيست، مما دفع الكنيست - فى اليوم التالى - إلى التصويت بأكثرية ساحقة على إقتراح بطرد « كوهين » من الجلسة وحرمانه من حضور الجلسات طيلة خمس دورات متتالية، وبعد أن فشل فى الإستئناف ضد القرار، ذهب فى اليوم التالى إلى دائرة التسجيل لإستخراج هوية جديدة دون ملء خانة الإلتزام إلى الشعب اليهودى إستناداً إلى قرار محكمة العدل العليا. ويذكر أن الكنيست لم يعامل ممثل حزب أغودا « شلومو لورنر » بمثل ما عامل « كوهين »، حينما أثار « لورنر » ضجة كبرى داخل الكنيست فى تشبيهه عبارات لأحد قضاة محكمة العدل العليا بقوانين « نورمبرغ » العنصرية. انظر فى هذا الشأن بتوسع :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ..... مرجع سبق ذكره، ص : ٤٨ - ٥٠.

وتتعين الإشارة - فى نهاية حديثنا عن قضية « شاليت » - أن الحل الأخير للقضية - المتمثل فى تعديل عام ١٩٧٠ - قد جاء - فى المقام الأول - لصالح الفكرة الصهيونية، كما أنه حقق بعض المكاسب للمتدينين الأرثوذكس، والإصلاحيين، والمحافظين، فالهدف الصهيونى الأعلى المتمثل فى تجميع « شمل المنفيين » من يهود العالم قد تعزز من خلال تسهيل إجراءات تسجيل الأشخاص وإجراءات التهوديد. أما بالنسبة للأحزاب الدينية، وأنصار التيار الأرثوذكسى بصفة عامة، فقد إقترب تعريف اليهودى من التعريف التلمودى، وصار هؤلاء يطالبون بإضافة فقرة صغيرة إلى نهايته وهى « حسب الهالاخاه »، أما الحاخامات الإصلاحيون والمحافظون فقد صاروا - بموجب التعديل - مؤهلين للقيام بعمليات تهوديد تعترف بها المؤسسات فى الدولة.

كما يجب التذكير بأن هذه القضية، وما تبعها من مضاعفات ومجادلات، قد أثبتت مدى ما تتمتع به الأحزاب الدينية من نفوذ داخل « إسرائيل »، حيث إستطاعت - ولو جزئياً - فرض مطالبها على الأغلبية العلمانية فى الدولة. هذا بجانب أن إعتبارات الحفاظ على الإئتلاف الحكومى، وحماية الوحدة الوطنية، وصيانة علاقات الدولة بالجماعات اليهودية المختلفة كان لها دور فاعل فى صياغة تعديل العام ١٩٧٠.

#### ١٠- قضية « هيلين زايدمان » :

لم يضع تعديل ١٩٧٠ حداً للجدال والخلاف حول مسألة « من هو اليهودى »، فقد أثبتت فى شهر يونيو من نفس العام مسألة التهوديد من جديد حينما طالبت « هيلين زايدمان » بتسجيلها فى خانة الإلتزام إلى الشعب اليهودى. وقد هاجرت « هيلين » من الولايات المتحدة وأقامت فى أحد الكيبوتزات بصحراء النقب، وهى مولودة لإسرة تنتمى إلى طائفة مسيحية تؤمن بالتوحيد وترفض التثليث، ولكنها تهودت على يد ثلاثة حاخامات إصلاحيين. وقد رفض وزير الداخلية - من المfidال - طلبها، وأيدت الحاخامية الرئيسية موقف وزير الداخلية. ولما عززت « هيلين » طلبها بقرار من محكمة العدل العليا لصالحها، هدد حزب المfidال بالإنسحاب من الحكومة، وتضامن معه فى هذا وزراء كتلة غاحال، فتعقد الموقف وخاصة بعد شعور العلمانيين بكثرة التنازلات التى قدمت للمعسكر الدينى. وقد إنتهت الأزمة بعد الضغط على السيدة وإقناعها بسخاطر تصعيد الأزمة على الحكومة وعلى الدولة بشكل عام، فتم تهويدها من جديد على يد حاخامين أرثوذكس عشية إنعقاد محكمة العدل العليا للنظر فى قضيتها من جديد، وذلك بعد أن إقترح وزير الدفاع « موشيه دايان » بأن يقوم الحاخام الأكبر للجيش « غورين » بعملية التهوديد الأرثوذكسية للسيدة على نحو سريع. وقد عارض عدد من الحاخامين هذا التهوديد السريع، وطالبوا بإستصدار قانون جديد يحدد عملية التهوديد بالطريقة الأرثوذكسية التقليدية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر :

- المرجع السابق، ص : ٥٩.

تسجيل « القومية اليهودية » على بطاقات الهوية<sup>(١)</sup>. وفي العاشر من مارس ١٩٧٠ صادق الكنيست على مشروع قانون تقدمت به حكومة الائتلاف كصيغة معدلة لقانون العودة وذلك بأكثرية واحد وخمسين صوتاً، ضد أربعة عشر صوتاً، وإمتناع تسعة أعضاء عن التصويت. وقد جرى بموجب القانون الجديد تعديل قانون العودة وقانون تسجيل الجنسية على وضع تم معه تعريف اليهودي بأنه « المولود من أم يهودية أو إعتنق الديانة اليهودية، وليس على ديانة أخرى ». وقد حصر الدكتور « أسعد رزوق » التعديلات التي أدخلها القانون الجديد في :

١- منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وعلى الفور لجميع أفراد الأسرة المهاجرة، بغض النظر عما إذا كان أحد الأبوين غير يهودي.

٢- إلغاء الشروط والقيود التي يفرضها اليهود الأرثوذكس على إجراءات التهود.

٣- الاعتراف بحالات التهود التي تتم على يد حاخامات محافظين وإصلاحيين، بعد أن كانت عملية التهود حكراً على الأرثوذكس فقط.

وقد إنقسم المعسكر الديني إزاء التعديلات الجديدة إلى قسمين، إذ إنضم المفدال إلى المؤيدين للتعديلات جنباً إلى جنب مع المabay وجناح حيروت في كتلة غاحال وبعض الليبراليين، أما حزب أغودات إسرائيل وجناحه العمالي فقد وقفا إلى جانب المعارضين وهم : الجناح الليبرالي في كتلة غاحال والحزب الليبرالي المستقل والمابام وكتلة هاعولام هازيه وقائمة الدولة والشيوعيون. وقد شن الحاخام « مناحيم بوروش » حملة ضارية ضد التعديلات، وإتهم الإصلاحيين بأنهم « أعداء اليهودية » و « أعداء الله »، بل وأخرج من جيبه كتاب صلوات الإصلاحيين وبقى عليه في إشمئزاز وإستنكار.

وعلى الرغم من التصديق على تلك التعديلات، فإن الجدل حول مسألة « من هو اليهودي » لم ينته، حتى أن الأحزاب التي أيدت مشروع القانون لم تتفق فيما بينها على مدلول واحد للتعريف، كما أن القانون الجديد خلق مشكلة جديدة هي مشكلة الإعتناق: كيف يتم؟ وعلى يد من ؟ وقد تعقدت المشكلة أكثر في ظل عدم وجود معايير وطقوس موحدة للإعتناق لدى التيارات اليهودية المختلفة.

(١) وما تجدر الإشارة إليه - هنا - أن « شالوم كوهين » مرق - خلال مناقشة الأزمة في الكنيست - هويته الشخصية فوق منبر الكنيست، مما دفع الكنيست - في اليوم التالي - إلى التصويت بأكثرية ساحقة على إقترح بطرد « كوهين » من الجلسة وحرمانه من حضور الجلسات طيلة خمس دورات متتالية، وبعد أن فشل في الإشتناف ضد القرار، ذهب في اليوم التالي إلى دائرة التسجيل لإستخراج هوية جديدة دون ملء خانة الإلتقاء إلى الشعب اليهودي إستناداً إلى قرار محكمة العدل العليا. ويذكر أن الكنيست لم يعامل ممثل حزب أغودا « شلومو لورنر » بمثل ما عامل « كوهين »، حينما أثار « لورنر » ضجة كبرى داخل الكنيست في تشبيهه عبارات لأحد قضاة محكمة العدل العليا بقوانين « نورمبرغ » العنصرية. انظر في هذا الشأن بتوسع :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ..... مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨ - ٥٠.

وتتعين الإشارة - في نهاية حديثنا عن قضية « شاليت » - أن الحل الأخير للقضية - المتمثل في تعديل عام ١٩٧٠ - قد جاء - في المقام الأول - لصالح الفكرة الصهيونية، كما أنه حقق بعض المكاسب للمعتدين الأرثوذكس، والإصلاحيين، والمحافظين، فالهدف الصهيوني الأعلى المتمثل في تجميع « شمل المنفيين » من يهود العالم قد تعزز من خلال تسهيل إجراءات تسجيل الأشخاص وإجراءات التهود. أما بالنسبة للأحزاب الدينية، وأنصار التيار الأرثوذكسي بصفة عامة، فقد إقترب تعريف اليهودي من التعريف التلمودي، وصار هؤلاء يطالبون بإضافة فقرة صغيرة إلى نهايته وهي « حسب الهالاخاه »، أما الحاخامات الإصلاحيون والمحافظون فقد صاروا - بموجب التعديل - مؤهلين للقيام بعمليات تهود تعترف بها المؤسسات في الدولة.

كما يجب التذكير بأن هذه القضية، وما تبعها من مضاعفات ومجادلات، قد أثبتت مدى ما تتمتع به الأحزاب الدينية من نفوذ داخل « إسرائيل »، حيث إستطاعت - ولو جزئياً - فرض مطالبها على الأغلبية العلمانية في الدولة. هذا بجانب أن إعتبرات الحفاظ على الإئتلاف الحكومي، وحماية الوحدة الوطنية، وصيانة علاقات الدولة بالجماعات اليهودية المختلفة كان لها دور فاعل في صياغة تعديل العام ١٩٧٠.

#### ١٠- قضية « هيلين زايدمان » :

لم يضع تعديل ١٩٧٠ حداً للجدال والخلاف حول مسألة « من هو اليهودي »، فقد أثرت في شهر يونيو من نفس العام مسألة التهود من جديد حينما طالبت « هيلين زايدمان » بتسجيلها في خانة الإلتقاء إلى الشعب اليهودي. وقد هاجرت « هيلين » من الولايات المتحدة وأقامت في أحد الكيبوتزات بصحراء النقب، وهي مولودة لإسرة تنتمي إلى طائفة مسيحية تؤمن بالتوحيد وترفض التثليث، ولكنها تهودت على يد ثلاثة حاخامات إصلاحيين. وقد رفض وزير الداخلية - من المفدال - طلبها، وأيدت الحاخامية الرئيسية موقف وزير الداخلية. ولما عززت « هيلين » طلبها بقرار من محكمة العدل العليا لصالحها، هدد حزب المفدال بالإنسحاب من الحكومة، وتضامن معه في هذا وزراء كتلة غاحال، فتعقد الموقف وخاصة بعد شعور العلمانيين بكثرة التنازلات التي تقدمت للمعسكر الديني. وقد إنتهت الأزمة بعد الضغط على السيدة وإقناعها بمخاطر تصعيد الأزمة على الحكومة وعلى الدولة بشكل عام، فتم تهويدها من جديد على يد حاخامين أرثوذكس عشية إنعقاد محكمة العدل العليا للنظر في قضيتها من جديد، وذلك بعد أن إقترح وزير الدفاع « موشيه دايان » بأن يقوم الحاخام الأكبر للجيش « غورين » بعملية التهود الأرثوذكسية للسيدة على نحو سريع. وقد عارض عدد من الحاخامين هذا التهود السريع، وطالبوا بإستصدار قانون جديد يحدد عملية التهود بالطريقة الأرثوذكسية التقليدية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر :

- المرجع السابق، ص: ٥٩.



ظل الاتجاه العام في « إسرائيل » - لمدة طويلة - يعتبر يهود إثيوبيا غير يهود إلى أن إحتاجت الدولة إليهم بعد أن قرر الحاخامان الأكبران، في الدولة مطلع الثمانينيات (شلومو غورين وعوفاديا يوسف) إعتبارهم يهوداً حقيقيين<sup>(١)</sup>. وقد خضع هؤلاء للتمييز العنصري ضدهم بسبب اللون، بل إن الحريديم قاموا بطردهم من ساحة حائط « المبكى »، الأمر إلى أدى إلى رفض عدد كبير منهم عمليات التهويد، والاتجاه نحو تصعيد المواجهة مع الحاخامية الرئيسية<sup>(٢)</sup>. وقد ظلت المشكلة معلقة، حتى أعلن الحاخام الأكبر لمنطقة ناتانيا « ديفيد شيلوح » - وهو من أصل سيفاردى - وبمبادرة شخصية منه أن يهود الفلاشا يهود حقيقيون، ووافق على المصادقة على عقود زواجهم. ولما سافر هذا الحاخام للخارج لجأ الفلاشا إلى رجال دين غير معترف بهم من الحاخامية الرئيسية - ويسمون « كيسم : Kesim » للتصديق على عقود الزواج، كما رفعوا شكاوى عدة إلى محكمة العدل العليا. وعندما عاد « شيلوح » في عام ١٩٨٨ إلى البلاد اعتمد الحاخامان الأكبران حلاً نهائياً بتعيين « شيلوح » رسمياً كمسؤول عن زواج يهود الفلاشا<sup>(٣)</sup>.

#### ١٤ - قضية « شوشانا ميللر » :

وقد ظهرت هذه القضية حينما رفض وزير الداخلية « اسحق بيرتس » - من شاس - إعطاء امرأة أمريكية - تهودت على يد إصلاحيين في أمريكا وهاجرت إلى « إسرائيل » عام ١٩٨٥ - بطاقة هوية تنص على أنها يهودية. ولما تقدمت « ميللر » بالتماس إلى محكمة العدل العليا، إقترح « بيرتس » التمييز بين جميع المعتنقين أو المتهودين من جميع التيارات في بطاقات الهوية والسجلات الرسمية عن طريق وضع عبارة « يهودى معتنق » على هذه الوثائق، بيد أن

(١) انظر في شأن هجرة الفلاشا إلى « إسرائيل » ماورد في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

وقد نشرت جريدة « معارف » بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٧ قصة شاب إثيوبي تم إخطافه من معسكر للاجئين الأنثيوبيين بالسودان عام ١٩٨٤ مع غيره من اللاجئين ، وتم نقلهم جميعاً إلى « إسرائيل » على الرغم من أنه ليس يهودياً. وقد أخفى الشاب كونه غير يهودى وخضع في « إسرائيل » لدروس دينية مكثفة ثم خدم في الجيش ثم التحق بإحدى المزارع الجماعية للعمل وتزوج من إثيوبية يهودية وأنجبا طفلين. غير أنه لم يستطع بعد كل هذا الخروج من الإحساس بالغيرة فإنهارت أسرته، وفي مطلع عام ١٩٩٧ أعلن أنه غير يهودى وأبدى رغبته فى العودة إلى بلاده. انظر : مختارات إسرائيلية، عدد (٢٩) ، مايو ١٩٩٧.

(٢) من الذين وافقوا على التهود عدد من الرجال خضعوا للختان مرتين خلال فترة قصيرة فقد أجرى لهم ممثل الحاخامية السفاردى عملية الختان، قبل أن يقوم ممثل الحاخامية الإشتكنازى بذلك، فأصر الأخير على القيام بنفس العملية مرة ثانية. كل هذا برغم أن الفلاشا مختنون أصلاً، غير أن الحاخامية الرئيسية ترى أن إختنائهم غير شرعى.

(٣) انظر في هذا الموضوع :

- المرجع السابق، ص : ٥٢٣ - ٥٢٤.

- جعفر هادى حسن، اليهود الأنثيوبيون (الفلاشا) : سيرتهم ومسيرتهم (جريدة الحياة، لندن، ٩ - ١٢ فبراير ١٩٩٦).  
Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1986 - 1987, Op. cit., P. : 313 - 314.

١١- وعلى الرغم من معارضة قطاع كبير من المتدينين لعمليات التهويد السريعة، إلا أن الحاخام الأكبر للجيش الكولونيل « شلومو غورين » دأب على إتباع هذا الأسلوب الإلتفافى لتجنب إثارة أزمات أخرى، حيث فتح « غورين » - فى السبعينيات وبعد أن صار الحاخام الأكبر لإسرائيل - محكمة حاخامية خاصة لإعتناق اليهودية سريعاً فى فيينا، كما فوض حاخاميات محلية أخرى للقيام بهذه المهمة، علماً بأن أحكام هذه الحاخاميات ليست نهائية، إذ يجب تصديق الحاخامية الرئيسية عليها. بل إن « غورين » حاول تقنين طريقته تلك عن طريق التقدم بها إلى الكنيست لإصدار تشريع بها، وقد رفض طلبه هذا من المعسكرين الدينى والعلمانى عام ١٩٧٤<sup>(١)</sup>.

١٢- وقد ظلت الأحزاب الدينية تطالب منذ تعديل ١٩٧٠ بإضافة عبارة « حسب الهالاخاه » إلى طريقة التهويد، غير أنه يلاحظ أن حزب المفدال - بعد أن حمل لواء تغيير قانون العودة، وتعريف اليهودى حسب الهالاخاه، وإستطاع الوصول إلى تعديل ١٩٧٠ - قد أقلع عن المطالبة بتعديل قانون العودة، وحل محله حزب أغودات إسرائيل، حيث دعا المفدال - بدلاً من المطالبة بتعديل قانون العودة - إلى إشتراط موافقة الحاخامية الرئيسية على كل عملية تهويد. وبعد وصول حزب الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧، عاد المفدال ثانية إلى المطالبة بتعديل قانون العودة، وإضافة عبارة « حسب الهالاخاه » إلى تعريف اليهودى<sup>(٢)</sup>.

وقد حاولت الأحزاب الدينية طوال الفترة من ٧٢ - ١٩٧٧ تعديل قانون العودة غير أنها فشلت، ولما وصل « بيغن » للسلطة عام ١٩٧٧ وعد بتمرير التعديل، إلا أن معارضة يهود الولايات المتحدة الإصلاحيين والمحافظين جعلته يتراجع عن وعده. وفى عام ١٩٧٨ وافقت الكنيست بالقراءة الأولى على مشروع قانون لأغودا، غير أنه رفض بعد ذلك. ثم حاول حزبا المفدال وأغودا تعديل القانون بأسلوب غير مباشر عن طريق تعديل قانون المحاكم بحيث تستطيع هذه الأخيرة عدم المصادقة على إعتناق اليهودية حسب المذهبين الإصلاحي والمحافظ بدلاً من وزارة الداخلية، غير أن هذا الإقتراح قد فشل أيضاً. وفى عام ١٩٨٣ فشل المفدال فى تمرير تعديل لقانون العودة بشكل مباشر بفارق ثمانية أصوات. وفى العام ١٩٨٤ إختلقت الأحزاب الدينية حول التعديل حيث فضل حزب تامى تعديل قانون المحاكم الحاخامية، بينما أصر حزب أغودا على تعديل القانون مباشرة<sup>(٣)</sup>.

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٢٠ - ٥٢١.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

هذا الإقترح واجه معارضة شديدة من العلمانيين. وفي ديسمبر ١٩٨٦، حكمت المحكمة العليا لصالح « ميللر »، فاستقال « بيرتس » من منصبه احتجاجاً على الحكم، ومنذ ذلك الحين توقف وزير الداخلية عن التوقيع على بطاقات الهوية الشخصية، وصار مأمور التسجيل في الوزارة يقوم بهذه المهمة<sup>(١)</sup>.

١٥ - حاولت الأحزاب الحريدية في النصف الثاني من الثمانينيات تعديل قانون العودة، ففي فبراير ١٩٨٦ رد الكنيست إقترحاً لتعديل قانون العودة بأغلبية (٦١) صوتاً ضد (٤٧) صوتاً<sup>(٢)</sup>. وفي فبراير ١٩٨٧ لجأ حزب شاس إلى تعديل قانون المحاكم الحاخامية بالتقدم إلى الكنيست - بدعم من الليكود - بمشروع قانون يدعو إلى إجبار كل مهاجر متهود، يرغب في تسجيل نفسه كيهودي في « إسرائيل »، أن يظهر وثيقة تبين إسم الحاخام الذي تهود على يديه، وقد رفض الكنيست إقرار المشروع. وفي العام ١٩٨٨ اشتترطت الأحزاب الدينية على « اسحق شامير » التعهد بتمرير التعديل المنشود كضمن لتأييدها إئتلاًفاً برئاسته، وقد وافق « شامير » مبدئياً غير أن يهود الولايات المتحدة أجهضوا المحاولة، وضغطوا في اتجاه تشكيل حكومة وطنية مع حزب العمل. وكان الكنيست قد رد في يونيو ١٩٨٨ محاولة أخرى لتعديل قانون العودة بمعارضة (٦٠) صوتاً مقابل (٥٣) صوتاً، كما رد الكنيست محاولة أخرى بعد الانتخابات قام بها حزبا المفدال وأغودا وذلك في نوفمبر ١٩٨٨<sup>(٣)</sup>.

#### ١٦ - قضية الزوجين « جيرلي وشيرلي بيرسفورد »:

ينتمي الزوجان « جيرلي وشيرلي بيرسفورد » إلى طائفة دينية أمريكية تسمى « اليهود المسيحيون »، وتعتبر هذه الطائفة نفسها جماعة يهودية، بيد أن المراجع الدينية اليهودية تعتبرها طائفة مسيحية تبشيرية مرتدة عن اليهودية، وهي مرفوضة أيضاً من قبل المسيحيين. وتتوسط تعاليم هذه الطائفة اليهودية والمسيحية، فهي تؤمن بالعهد القديم والجديد، لكنها ترى في « عيسى بن مريم » عليه السلام المسيح المنتظر. ويتوزع أتباعها - في إسرائيل - على ثلاثين مركزاً

(١) انظر في هذا الصدد:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٢٤.

- Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1986 - 1987, Op. cit., P. : 314.

Idem.

(٢)

(٣) وقد حاولت الأحزاب الدينية تعديل قانون العودة في المؤتمر الصهيوني الحادي والثلاثين الذي عُقد في الفترة من ٦ إلى ١٠ ديسمبر ١٩٨٧، كمقدمة لتمريره في الكنيست، وقد أوشك هذا الموضوع أن يؤدي إلى إنشقاق خطير في الحركة الصهيونية، غير أن حزب العمل أحبط المحاولة.

انظر في شأن هذه المحاولة، ومحاولات التعديل في الكنيست:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٢٥.

- Encyclopaedia Judaica, Year Book, 1988- 1989, Op.cit., P. : 342.

أهسها وأقدمها موشاف « يد الثمانية: يد هشمونا » القريب من قرية « أبو غوش » العربية بالقدس. وأتباع هذه الطائفة يؤمنون بفريضة « العودة إلى صهيون » ويدفعون الضرائب للدولة، ويؤدون الخدمة العسكرية، ويصنفون سياسياً ضمن معسكر « الحمايم »<sup>(١)</sup>.

ويقسم جل أتباع الطائفة في « إسرائيل » بتصاريح مؤقتة أو بتأثيرات سياحية، وهم يطالبون بإعطائهم شهادات هجرة وتسجيلهم كيهود لأنهم يهود من الناحية العرقية، والدينية كما يرون، إلا أن وزارة الداخلية تعتبرهم مسيحيين. وعندما وصل الزوجان « بيرسفورد » إلى « إسرائيل » من جنوب أفريقيا عام ١٩٨٦ بتأثيرات سياحية، ثم طالبا بإعطائها شهادات هجرة وتسجيلهما كيهود في السجلات الرسمية، رفضت وزارة الداخلية. وبعد أن رفع الأمر إلى محكمة العدل العليا، أصدرت هذه الأخيرة حكمها - في ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩ - برفض طلب الزوجين لأنهما على دين آخر، فهم يؤمنون بنبوة « عيسى »، وقد أثارت هذه القضية مسألة من هو اليهودي من ناحية عبارة « ولا ينتمي إلى دين آخر »، فأتباع هذه الطائفة يهود من الناحية العرقية، ولكنهم يؤمنون بالمسيح بدون أن يدخلوا في المسيحية<sup>(٢)</sup>.

١٧ - وقد إقترح الحاخامان الأكبران الإشتنازي « افراهام شاييرا » والسفاردى « مردخاي الياهو » استخدام أسلوب الحاخام الأكبر السابق « غورين »، أى استخدام محاكم خاصة للتهود في مدن مختلفة، غير أن الحريديين هاجموا الإقترح. وقد قادت حركة « حباد » الحسيدية، وزعيمها الحاخام من لوبافيتش « مناحيم مندل شنيورسون »، حملة لتعديل قانون العودة غير أنها فشلت. وحينما تم إقترح إرسال مندوبين عن التيارات اليهودية الرئيسية الثلاثة في الولايات المتحدة (الأرثوذكسية والإصلاحية والمحافظة) إلى محاكم التهويد الأرثوذكسية في « إسرائيل »، رفض الحاخامان الأكبران الإقترح. وقد أعلنت الحركة الإصلاحية بعد ذلك عزمها على تشكيل مؤسسة إصلاحية تقوم على عمليات التهويد في « إسرائيل »، على الرغم من عدم إعتراف الحاخامية الرئيسية بصلاحيات الحاخامات الإصلاحيين في عمليات التهويد، كما أنشأت الحركة مدرسة حاخامية لتخريج الحاخامات<sup>(٣)</sup>.

(١) وليس لأتباع هذه الطائفة طقوساً دينية أو أماكن عبادة خاصة بهم، باستثناء عادة الغطس في مياه نهر الأردن والبحر الميت للتطهر. وهم يقاطعون التعليم الديني، ومظاهر الحياة الغربية، حتى أنهم لا يمتلكون أجهزة إذاعية مرئية، ويعيشون حياة شبه إشتراكية. ويرأس هذه الطائفة «يوسيف شالوم»، الذي ولد في بلغاريا، والحاصل على عدة شهادات في التاريخ والفلسفة. انظر:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٢٦.

وبما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام إلى أننا سنعرض بإذن الله لمشكلة طائفة روسية مسيحية أخرى تعيش في الضفة الغربية المحتلة تسمى «السيوتك»، وذلك في السطور التالية.

(٢) انظر في شأن مايسمى في «إسرائيل» بفرقة «اليهود العيسويين» العرض المسهب لنشأة ومعتقدات اليهود العيسويين، وللقانون الذي يناقش الآن في «إسرائيل» لمنع التبشير في:

- جعفر هادي حسن: «أقليات يهودية غير معترف بها في إسرائيل (اليهود العيسويون)» (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ١٩٩٧).

(٣)

Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1990 - 1991, Op. cit., P. : 325.

## ١٨ - قضية يهود الإتحاد السوفيتي (السابق) ودول شرق أوروبا:

وقد أثارت مسألة « من هو اليهودي » من جديد مع وصول أعداد كبيرة من يهود دول شرق أوروبا والإتحاد السوفيتي بعد التحولات التي طرأت هناك على أنظمة الحكم منذ أواخر عام ١٩٨٩ م. وقد أعلنت الحاخامية الرئيسية أن ما بين ٣٠-٤٠٪ من هؤلاء المهاجرين غير يهود لأحد الأسباب الأربعة التالية: الزوجة غير اليهودية، أو الزوج لم يختتن، أو الأبناء ليسوا يهوداً لأن الأم ليست يهودية، أو أن كلا من الزوجين لا تربطهما أية صلة بالديانة اليهودية<sup>(١)</sup>. وقد عارض وزير الداخلية والاستيعاب (« درعى » و « بيرتس » من شاس) تلك الهجرة، حيث أكد « درعى » على أن معظم المهاجرين غير يهود، و « مرتزقة ستجدهم، بعد إلتهماء المعونات جالسين على حقائق السفر مرة أخرى لتحقيق مزيد من الحراك والإلتهماء... »، كما تساءل « بيرتس »: « هل سيقوم الصهاينة بتأسيس دولة غير يهودية »<sup>(٢)</sup>. وقد واجهت أفواج المهاجرين تلك صعوبات جمة تتعلق بقانون من هو اليهودي، منها: أن أكثر من ٩٥٪ من المهاجرين الرجال لم يخضعوا للختان كما ذكرت الحاخامية الرئيسية، وعدم الاعتراف بيهوديتهم لعدم وجود وثائق تدلل على ذلك معهم، ومشاكل الزواج والطلاق بشكل عام، ووجود عدد من المسيحيين بينهم.

وقد وضعت الحاخامية الرئيسية عدداً من الحلول منها تعيين الحاخام « بنحاس جولدميث » على رأس محكمة حاخامية مهمتها الرئيسية التحقق من هوية المهاجرين قبل هجرتهم<sup>(٣)</sup>، كما أنشأت محكمة خاصة لتهويد القادمين، على أن يكون التقدم لها اختيارياً كما تم تجهيز كل المستشفيات الإسرائيلية بقسم خاص لختان الأطفال والكبار، وتوفير الكتب التي تشرح طقوس العبادة والصلاة<sup>(٤)</sup>.

وقد إلتهمت وزارة الداخلية - وكانت في يد وزير من شاس هو « إيلي سويس » - في منتصف عام ١٩٩٧، سكان مستوطنة « يثاف » - القريبة من بلدة أريحا بالضفة الغربية المحتلة

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٣٢ - ٥٣٣.

(٢) وردت هذه الإقتباسات في: - عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٦، ٢٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٧١.

(٤) انظر في هذا الشأن:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٣٣.

- Encyclopaedia Judaica, Year Book 1990 - 1991, op. cit., P.: 324.

- بأنهم ليسوا يهوداً وإنما هم من أتباع إحدى الفرق المسيحية التي تسمى « السبوتنك »<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أن سكان المستوطنة أكدوا أنهم كانوا دوماً يطبقون الشعائر اليهودية في روسيا قبل هجرتهم، وأنهم لم يسمعوا عن « السبوتنك »، إلا أن وزارة الداخلية رأت أنه لا يحق لهم الاحتفاظ بالجنسية الإسرائيلية لأن أجدادهم لم يتحولوا إلى اليهودية الأرثوذكسية بطريقة صحيحة. ولعل آخر مشاكل اليهود السوفيت حتى كتابة هذه السطور هي تلك المتعلقة بدفن أحد اليهود الروس وهو « غريغوري بيسا هوفك »، الذي لقي حتفه في العملية الإستشهادية التي وقعت في القدس الغربية المحتلة آخر شهر يوليو ١٩٩٧، حين رفضت الحاخامية دفنه في مقابر اليهود لأنه من المشكوك في يهوديتهم، وعندها طلبت عائلته دفنه في مقابر الروم الكاثوليك بدون إجراء صلوات مسيحية. وقبيل دفنه قرأ الكاهن الصلوات، فرفضت العائلة إتمام عملية الدفن، وقد إنتهى الأمر بدفنه في مقبرة خاصة قالت الصحف الإسرائيلية أنها تعود إلى الطائفة البهائية<sup>(٢)</sup>.

## ١٩ - مسألة اليهود الإصلاحيين والمحافظين:

يمثل اليهود الإصلاحيون والمحافظون واحدة من الأقليات غير المعترف بها في « إسرائيل » (قَدَّر عددهم مؤخراً بـ ٢٠ ألف نسمة)، في حين يشكل هؤلاء حوالي ٨٠٪ من يهود الولايات المتحدة. وقد ناضل هؤلاء من أجل الاعتراف بهم، ومساواتهم باليهود الأرثوذكس منذ قيام الدولة وحتى اليوم، ففي عام ١٩٦٤ طالب الإصلاحيون والمحافظون ومنظمات علمانية أخرى رئيس الوزراء « إشكول » بإلغاء إحتكار اليهودية الأرثوذكسية للسلطة الدينية، وفي مؤتمر عقده اليهود المحافظون عام ١٩٧٣، طالب المؤتمر بالاعتراف بالمذاهب الإصلاحي والمحافظ. ودعا مؤتمر اليهود الإصلاحيين - عام ١٩٨١ - إلى المساواة بين المذاهب الثلاثة، وإلغاء رئاسة الحاخامية. ومنذ مطلع الثمانينيات شرع الحاخام الإصلاحي « أورى رغب » - مسؤول مركز العمل الديني التابع للمذهب الإصلاحي - في حملة لتحقيق

(٤) فرقة « السبوتنك » فرقة مسيحية ظهرت في روسيا في القرن الثامن عشر. ويتزعم مستوطني « يثاف » الروسي « أورى كرمل » الذي ينحدر من عائلة من « السبوتنك »، هاجرت من روسيا إلى « إسرائيل » عام ١٩٧٨. وقد أفتى « كرمل » أفراد « السبوتنك » الذين وصلوا إلى « إسرائيل » مع أفواج الهجرة السوفيتية الكبيرة عام ١٩٨٩ بالسكن معاً، وقد شجعتهم حكومة « رايبين » على السكن في مستعمرة « يثاف ». وقد أكد « كرمل » بعد إثارة هذه المسألة أنه لم يسمع أبويه يتحدثان عن إيمانهما بـ « عيسى » - عليه السلام - ورأى نفسه مثل « داود » - عليه السلام - الذي كان حفيداً لـ « داود » التي تحولت إلى دين بني إسرائيل طبقاً لما ورد في العهد القديم. انظر في شأن هذه الفرقة:

- جعفر هادي حسن، وزارة الداخلية هددت بسحب الجنسية الإسرائيلية من فرقة السبوتنك الروسية المسيحية (جريدة الحياة، لندن، ٢٧ أغسطس ١٩٩٧)، ص: ٧.

(١) انظر في هذا الصدد:

- المرجع السابق، نفس المكان.



المساواة بين المذاهب، ومنذ ذلك الحين قدّم ما يربو على (٤٠) طلباً إلى المحكمة العليا حول قضايا دينية مختلفة<sup>(١)</sup>.

وقد اتخذت محكمة العدل العليا في ٢٤ يوليو ١٩٨٩ قراراً - في شأن دعوى مرفوعة من أربعة عشر شخصاً أغلبهم يهوداً حسب المذهب الإصلاحي - يطلب من وزير الداخلية قبول المتهودين غير الأرثوذكس، المهاجرين إلى « إسرائيل »، كيهود، وتسجيلهم في الوثائق الرسمية على هذا الأساس. وأوضح رئيس المحكمة القاضي « موشيه شامغر » أن الشخص، الذي يعلن أنه يهودي ولا يوجد إعلان آخر، أو وثائق، تثبت عكس هذا يجب تسجيله كيهودي، كما أضاف أن الوثائق التي يحملها المتهودون من الخارج كافية لإعتبارهم يهوداً سواء أكانت صادرة عن حاخامين أرثوذكس أم محافظين أم إصلاحيين، ورأى أن على موظف التسجيل أن يتحقق من صدق وثائق اليهود وليس شرعية اليهود.

وقد عارضت القرار كافة الأحزاب والقوى الدينية الأرثوذكسية في « إسرائيل » وخارجها عدا حركة « ناطوري كارتا ». وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ الأحزاب الدينية قراراً بالانسحاب من حكومة الاتحاد الوطني لأنها أدركت عدم جدوى ذلك، ومن هنا حافظت على بقائها في الحكومة لأجل ضمان تدفق الإعتمادات المالية على مؤسساتها. أما حزب شاس فقد اتخذ عدة إجراءات لإجهاض قرار المحكمة العليا، وذلك عن طريق عضو شاس وزير الداخلية « آريه درعي »، الذي إتخذ عدداً من الإجراءات العملية هي:

- لن يتم بعد اليوم (٢٤ يوليو ١٩٨٩) إعتماد المكتوب في بطاقة الهوية في بندي القومية والدين، كدليل على أن هذه المعلومات صحيحة، وستكون هذه البيانات للتمييز بين اليهودي وغيره فقط. وقد ظهرت عبارة جديدة في البطاقات التي ظهرت صباح ٢٥ يوليو، هي « أن البيانات المدونة في البطاقة بخصوص الجنسية والحالة الشخصية، ليست دليلاً واضحاً على دقتها ».

- لن يقوم مأمور التسجيل بعد اليوم بالتوقيع على البطاقة الشخصية.

- سيقوم وزير الداخلية بإرسال رسالة رسمية إلى وزارة الشؤون الدينية وإلى الحاخامية الوثيية يعلمهما فيها أنه لا يجب استخدام البطاقة الشخصية كإثبات صحيح في أمور الزواج والطلاق. وأوضح « درعي » أنه من الناحية العملية تتجاهل الحاخامية، منذ سنوات، البطاقات الشخصية، ولا تعترف بها.

(١) انظر في هذا الشأن:

- جعفر هادي حسن: أقليات يهودية غير معترف بها في إسرائيل (المذاهب الإصلاحي والمحافظة) (جريدة الحياة، لندن، ١٦، ١٧ أكتوبر ١٩٩٦).

- سيتم عقد إجتماع بين وزارتي الداخلية والعدل للبحث في زيادة صلاحيات مأمور التسجيل في وزارة الداخلية، وقد برر « درعي » هذا الأمر قائلاً « إن العبرانيين السود والعرب سيأتون إلى إسرائيل ويعلمون أنهم يهود، ويدعون أن مأمور التسجيل لا يمتلك السلطة لمنعهم من الدخول ».

وقد عارضت أحزاب اليسار واليمين إجراءات « درعي » هذه، كما عارضها حزب المجدال الذي رأى أنه من الحكمة أن يتم الإتصال بيهود أمريكا للعمل على توحيد طقوس التهويد. وقد وافقت الحكومة على تعليمات « درعي » لتفادي تصعيد الأزمة مع المتدينين مع تعديل العبارة التي قرر « درعي » إضافتها للبطاقة الشخصية بحيث تكون أقل حدة، وأن تطبع على البطاقة تمثيلاً مع أنظمة قانون الجنسية<sup>(١)</sup>.

وفي مطلع التسعينيات، وإبان حكومة « اسحق رابين » (٩٢ - ١٩٩٥)، أصدرت محكمة العدل العليا عدة قرارات في صالح المذاهب الإصلاحي والمحافظة، ففي العام ١٩٩٢ أصدرت المحكمة قراراً يدعو الحكومة إلى مساعدة اليهود غير الأرثوذكس بالمنح المالية لتخصيص مقابر خاصة لهم، وفي العام التالي (١٩٩٣)، أصدرت قراراً يطلب من وزارة الأديان منح مساعدة مالية لمعهد اليهود الإصلاحيين في القدس الذي يخرج حاخامين إصلاحيين. وكان الإصلاحيون قد طلبوا من الوزارة إعتبار معيهم هذا « يشيفاه » - أي مدرسة دينية - حتى تمنحهم الوزارة مساعدات مالية، لكن الوزارة رفضت طلب الإصلاحيين بحجة أن الذكر والإناث يجلسون سوياً بالمعهد. وفي العام ١٩٩٥، أصدرت المحكمة قراراً فرض على وزارة الداخلية تسجيل المتهودين على يد حاخامات غير أرثوذكس كيهود<sup>(٢)</sup>. وفي يناير ١٩٩٦، حلت المحكمة العليا المجالس الدينية في ثلاث مدن - بينها القدس - لأنها رفضت قبول مرشحين من الإصلاحيين والمحافظة.

وقد كان رد فعل الأحزاب الدينية، والقوى الأرثوذكسية بشكل عام، قوياً وعنيفاً، ففي أعقاب كل قرار كانت صحفها تشن حملات ضارية ضد محكمة العدل العليا وضد الحركتين الإصلاحية والمحافظة. وفي أعقاب فوز الأحزاب الدينية في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٦) ب (٢٣) مقعداً، شرعت هذه الأحزاب في حملة منظمة لإلغاء القرارات التي صدرت عن محكمة العدل العليا لصالح المحافظين والإصلاحيين، وقد إستطاعت أن تدرج ضمن الإتفاق الإئتلافي للحكومة التي شكلها « نتانياهو » - عام ١٩٩٦ - بنداً ينص على أن

(١) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٢٧ - ٥٣٢.

(٢) وغنى عن البيان أن هذا القرار هو إمتداد لتعديل قانون العودة الذي أقره الكنيست في عام ١٩٧٠ في شأن قضية « شاليت ». وقد طلبت المحكمة في قرارها الجديد الصادر عام ١٩٩٥ من الحكومة العمل على تشريع قانون حول مسألة « التهود ».

«رئاسة الحاخامية الرئيسية ستكون وحدها المسؤولة عن شرعية تهويد الأشخاص»<sup>(١)</sup>، وهذا يعني عدم شرعية عمليات التهويد الإصلاحية والحفاظية، وتجاوز قرار المحكمة العليا الصادر عام ١٩٩٥ (٢).

وقد أثارت تعهدات «نتانياهو» التي وردت في الإتفاق الإئتلافي حفيظة الإصلاحيين والمحافظين داخل «إسرائيل» وخارجها، واجتمع ممثلو (١٩) منظمة يهودية أمريكية مع «نتانياهو»، وأوضحوا له أنهم يمثلون ثلاثة ملايين يهودي، وطالبوه بعدم التطرف في موقفه، واحترام اليهود الآخرين، والحفاظ على جو التسامح، وحذروه من إنشقاق خطير قد يقع بين «إسرائيل»، ويهود العالم. كما طالب ممثلو المذهبين الإصلاحى والمحافظة، في مؤتمر الوكالة اليهودية - الذى إنعقد بالقدس فى يونيو ١٩٩٦ - الوكالة اليهودية بحث الحكومة على حماية التعددية المذهبية فى «إسرائيل». وقد رفض الأرثوذكس - فى هذا المؤتمر - استعمال عبارة التعددية المذهبية، وقالوا أن المذاهب اليهودية غير الأرثوذكسية هى دين آخر. وقد أصدرت الوكالة بيانها بصيغة تؤكد على الأهمية الكبرى لوحدة اليهود، وطالبت الحكومة بعدم تغيير الوضع الراهن، أو تشريع قوانين تؤثر عليه، أو تعزل جماعات كبيرة من «الشعب». وفى يوليو ١٩٩٦، إتهم أنصار الحركة الإصلاحية والحفاظية الحاخام الأكبر للسفارديم «الياهو بكشيدورون» بالتحريض على قتل الإصلاحيين والمحافظين وسفك دمائهم فى إطار درس إسبوعى لتفسير نص توراتى<sup>(٣)</sup>... وطالب الإصلاحيون «نتانياهو» بإدانة تصريحات «بكشيدورون»، وقالوا - فى بيان لهم - إن «من الواضح أن العالم يعرف بعد بضعة أشهر من إغتيال «رابين» كيف أن كلام الكره له نتائج خطيرة، وأن أى شخص يقول مثل هذا الكلام لا يصح أن يكون رئيس حاخامين»، كما طالبوا وزير العدل بالتحقيق معه، وطلبوا من الحاخام الأكبر للإشكناز التدخل. وقد رفض هذا الأخير التعليق على كلام وصفه بـ «الحكيم»، كما إتهم منسق إتحاد الكنيس الأرثوذكسية فى أمريكا الحاخام «اكيناك» الإصلاحيين بإساءة سمعة الأرثوذكس بكل الطرق، وقال أن ذلك «قد إزداد بعد الانتخابات الإسرائيلية... وله دوافع سياسية... وأنه ليس كل أرثوذكسى هو ايغال عامير». وعلى الرغم من هذا لم يترجع «بكشيدورون» عما قاله، بل

(١) انظر ماسبق عرضه بصدد إستجابة «نتانياهو» لمطالب الأحزاب الدينية ماورد فى المطلب السابق.

(٢) أنظر فى شأن القرارات التى أصدرتها المحكمة العليا لصالح الإصلاحيين والمحافظين فى مطلع التسعينيات: - جعفر هادى حسن، أقليات غير معترف بها فى إسرائيل... الإصلاحيون والمحافظون... مرجع سبق ذكره، عدد ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ من جريدة الحياة.

(٣) قارن هذا الحاخام بين ما فعله «فتحاس» حفيد هارون - عليه السلام - بالذين زنوا ببنات مؤاب، حيث قتلهم (وكان يفسر النص التوراتى الذى جاء فى سفر العدد ١٤-١٢٥) وبين الإصلاحيين اليوم، وقال أن «تهود الإصلاحيين يمثل عمل مأمور (زنا) وأن ما قام به فتحاس هو مثل العملية الجراحية التى لابد منها لعلاج المريض...» ورد هذا فى: - جعفر هادى حسن، أقليات يهودية... مرجع سبق ذكره، عدد ١٧ أكتوبر ٩٦.

وعثرت الشرطة على العديد من النداءات التليفونية تحمل تهديدات أرثوذكسية للإصلاحيين<sup>(١)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أن «نتانياهو» قد تعهد أمام مجموعة من الأمريكيين اليهود - فى يونيو ١٩٩٧ - بأن يتم الاعتراف بيهودية غير الأرثوذكس، ونفى أنه سيقدم مشروع قانون للكنيست بعكس ذلك. لقد أراد «نتانياهو» من تعهداته الجديدة هذه - المناقضة لما جاء فى الإتفاق الإئتلافي - طمأنة الأمريكيين اليهود، المصدر الرئيسى للدعم المالى الذى تحصل عليه «إسرائيل»<sup>(٢)</sup>.

وكان حزب شاس قد أعد مشروع قانون لتعديل قانون العودة ينص على إضافة عبارة: «على أن تهود الشخص فى إسرائيل يجب أن يتم طبقاً للتوراه والشرعية اليهودية، ويكون التهويد نافذاً وقانونياً إذا أقرته المحكمة الدينية، وإعترفت بأنه تم طبقاً لشرعية التوراه» إلى عبارة: «أو تحول إلى اليهودية» فى النص الأصيلى (تعديل ١٩٧٠). وقد أقرت اللجنة القانونية التابعة لمجلس الوزراء المشروع وقدمته للكنيست لمناقشته والتصويت عليه. وكان مشروع القانون الذى قدمه الحزب فى الأساس يشمل عملية التهويد داخل «إسرائيل» وخارجها، إلا أن الاحتجاجات التى وصلت إلى «نتانياهو» من اليهود غير الأرثوذكس جعلته يقصر المشروع على عملية التهويد فى «إسرائيل» فقط. وقد حذر الإصلاحيون، وغيرهم فى مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية الذى عقد فى مدينة «سياتل» الأمريكية، «نتانياهو» من مغبة تمرير هذا القانون، وشرع هؤلاء فى تشكيل لوبى يهودى من أعضاء الكونغرس الأمريكى للإتصال بأعضاء الكنيست ودفعهم نحو إسقاط المشروع، كما شرعوا فى الإتصال بالقنصليات الإسرائيلية للإعراب عن الاحتجاج والإستنكار. ولا يزال الموضوع مثاراً داخل «إسرائيل» وخارجها، وليس من اليسير التكهن بما ستؤول إليه الأمور خاصة أن حزب شاس يهدد بالإنسحاب من الحكومة إذا لم تتم الموافقة على القانون، كما أن زعيم إسرائيل بعاليا أعلن دعمه للقانون على الرغم من تأثر أتباعه مباشرة بتبعيات هذا القانون<sup>(٣)</sup>، كما ستكون للقانون - فى حال تمريره - نتائج وخيمة على علاقات الدولة بيهود العالم. ومن هنا فليس من المرجح أن يلجأ «نتانياهو» إلى شق الصفوف داخل البلاد، وقطع العلاقات القوية بين إسرائيل ويهود العالم، بتمرير القانون، وذلك طالما بقيت

(١) المرجع السابق، نفس المكان.

(٢) وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن المؤتمر الصهيونى العالمى يضم ممثلين عن المذهبين الإصلاحى (ويمثله منظمة تسمى «أرصينو»)، والمحافظ (ويمثله منظمة تسمى «مركز»).

(٣) جعفر هادى حسن، موضوع نقاش مرة أخرى فى إسرائيل: من هو اليهودى؟ حزب شاس هدد بالإنسحاب من الحكومة فى حال عدم إقرار مشروع القانون الجديد (جريدة الحياة، لندن، ١٣ فبراير ١٩٩٧)، ص: ١٨.

الأوضاع الديمغرافية في « إسرائيل » على حالها، واستمرت هيمنة اليهودية الأرثوذكسية على المؤسسات الدينية فيها<sup>(١)</sup>.

ومما لا ريب فيه أن تمرير مشروع حزب شاس الأخير هذا، وتعديل قانون العودة ليستجيب لمطالب اليهودية الأرثوذكسية سيثير العديد من المشاكل والتوترات على أكثر من صعيد. وقد عرض الأستاذ « صلاح الزرو » مخاطر تعديل قانون العودة في أربعة أمور هي<sup>(٢)</sup>:

١- تصعيد حالة التوتر داخل « إسرائيل » بين العلمانيين من جهة، وبين المتدينين من جهة أخرى، فالتيار الديني الأرثوذكسي يرى أن التعديل سيحافظ على النقاء الديني والعرقى في البلاد، الأمر الذي يحول دون تشجيع هجرة اليهود غير الأرثوذكس، وبالتالي يحافظ على إحتكار الأرثوذكس وسيطرتهم على المؤسسات الدينية في الدولة. والأرثوذكس برؤيتهم تلك، لا يبالون بتناقص معدلات الهجرة، خاصة أن قطاعاً منهم لا يرى في قيام « إسرائيل » خلاصاً للشعب اليهودي. أما العلمانيون فيرون أن تمرير القانون يعني ضرب الأسس التي يدعى قادة الحركة الصهيونية والساسة أن الدولة قد قامت عليها وهي: الديمقراطية، مبدأ سيادة الأمة، سيادة القانون، مركزية « إسرائيل » في حياة يهود العالم. كما أن تمرير القانون سيخلق أزمة لليهود على ثلاثة مستويات: الفرد (حيث ستحدد طبيعة علاقته بالدولة بمدى التزامه بالهالاخاه)، والأسرة (حيث أن الزواج المختلط سيخلق أولاد زنا « مامزير »)، والمجتمع (حيث أن ٩٠٪ من الإسرائيليين لا يؤيدون القانون ويرفضون إبتزاز الأحزاب الدينية).

٢- تصاعد الخلافات بين التيارات الدينية اليهودية في كافة أنحاء العالم، فتعديل القانون يعني سيطرة اليهودية الأرثوذكسية على الجماعات اليهودية في كل دول العالم، وعدم الإعراف بعمليات التهويد الإصلاحية والمحافظة، وعدم الإعراف بالزواج المختلط وبأبناء هذا الزواج. ويررر مؤيدو القانون الجديد ذلك بأن الزواج المختلط سيؤدي إلى ذوبان اليهود وإندماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها. هذا بالإضافة إلى أن تعديل القانون يعني سحب الشرعية

(١) تقدر العديد من الدراسات أن عدد الإصلاحيين والمحافظة في « إسرائيل » في إزدياد، فالיום يوجد (٩٢٠) حاخاماً إصلاحياً مقابل حاخام واحد منذ خمس سنوات، كما قدرت عقود الزواج التي تمت على يد إصلاحيين بـ (٢٠٠) عقد عام ١٩٩٥ مقابل (٢٥) ألف عقد أبرمه الأرثوذكس. وقد توقع « زئيف شافت » في جريدة « الجيروزاليم ريبورت » بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٩٠ أن هجرة اليهود الروس ستكون في صالح المذهب الإصلاحي الذي اعتبر أنه قد يكون المذهب الرئيسي في « إسرائيل » خلال عقد من الزمان. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الساسة كانوا قد إقترحوا على اليهود الإصلاحيين الهجرة بكثافة إلى « إسرائيل » حتى يتسنى لهم تكوين حزب سياسي قادر على التأثير على سياسات الحكومة، ومن هؤلاء الساسة: « اسحق نافون » و « بن غوريون » و « غولدا مائير ». ورد هذا في:

- جعفر هادي حسن، أقليات يهودية... مرجع سبق ذكره، جريدة الحياة، عدد ١٧ أكتوبر ١٩٩٦.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٣٤ - ٥٤٨.

عن نحو ٨٠٪ من يهود العالم و ٩٠٪ من يهود الولايات المتحدة. وبجانب تصعيد التوترات بين التيارات اليهودية المختلفة، فإن من شأن تعديل القانون أن يؤدي إلى إزدياد الصراعات داخل التيار الديني الواحد فثمة قطاعات أرثوذكسية غير متحمسة للتعديل، ويتزعم هذه القطاعات زعيم الحريديم المتناجديم « شاخ ».

٣- إضعاف علاقة « إسرائيل » بيهود العالم، فيهود العالم لا يرون في هذا التعديل شأنًا داخلياً، ويعتبرون أنه مسألة دينية وليست سياسية، وأن الكنيسة ليس المكان الوحيد لبحثه. ويهدد الإصلاحيون والمحافظون بقطع المساعدات المالية التي تتدفق سنوياً على « إسرائيل » (والتي تبلغ رسمياً من ٢-٣ مليار دولار سنوياً). كما أن تعديل القانون يعني زيف الإدعاء بأن « إسرائيل » تمثل المركز الروحي والسياسي ليهود العالم، وأن هدفها تجميع المنفيين.

٤- تشويش علاقات « إسرائيل » مع الولايات المتحدة وأوروبا، فدول الغرب المسيحي ساعدت على زرع « دولة يهودية » في فلسطين كرأس جسر متقدم يخدم المصالح الإستعمارية الغربية، ولهذا لا ترغب دول الغرب في رؤية « إسرائيل » وقد صارت « دولة ثيوقراطية » تؤجج عواطف التعصب الديني في المنطقة، وتثير النزاع الخامد بين اليهودية والمسيحية، كما أن دول الغرب لا تستطيع الإستمرار في مساعدة دولة تقدم على إستفزاز الطوائف الدينية التي تعيش فيها.

هذا ويتخوف اليهود الإصلاحيون والمحافظون من تصاعد هجوم الأرثوذكس عليهم وخاصة بعد نتائج إنتخابات الكنيسة الرابعة عشر. وقد أتهم الأرثوذكس بالحرق الذي دمر روضة أطفال لليهود الإصلاحيين في بلدة « مفسرت صيون » في أغسطس ١٩٩٧، وهو الحادث الذي أدانه رئيس المنظمة الصهيونية « ابراهام بورغ » ووصفه بأنه « تعبير عن إعلان حرب أهلية ينسب بإرافة الدماء في المستقبل<sup>(١)</sup> ». هذا إلى جانب المصادمات بين الأرثوذكس من جهة والمحافظين والإصلاحيين من جهة أخرى والتي تشهدها ساحة حائط البراق على النحو الذي سنعرض له لاحقاً<sup>(٢)</sup>.

(١) جعفر هادي حسن، هل يتطور هجوم الأرثوذكس على اليهود الإصلاحيين والمحافظين إلى عنف (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧)، ص: ١٨.

(٢) أثبت مسألة من هو اليهودي مرة أخرى في أواخر أكتوبر ١٩٩٧ بعدما وعد «تانياهوه» الأحزاب الدينية بتمرير قانوني: الإعتناق أو التهويد (الذي ينص على شرعية التهويد على يد الأرثوذكس فقط)، والمجالس الدينية (الذي لا يسمع بغير الأرثوذكس بعضوية المجالس الدينية)، وذلك عند بدء الجلسة الشنوية للكنيسة، وكان ذلك بعد تهديد الأحزاب الدينية بالانسحاب من الحكومة. وقد احتج الإصلاحيون والمحافظون، وهددوا بتصعيد الموقف أمام القضاء من جهة، وبتهريب علاقات «تانياهوه» بالأمريكيين اليهود من جهة أخرى. وقد توصلت الأطراف المختلفة إلى حل وسط يقضي بأن يجمد الإصلاحيون والمحافظون دعواهم القضائية مقابل تجميد الأحزاب الدينية مساعيها لتمرير القانونين في الكنيسة، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، أي حتى شهر يناير من العام ١٩٩٨.



### ثالثاً: السبت:

لُقّب اليهود بـ « أصحاب السبت »، نظراً لأن عطلة السبت فرض من فرائض التوراة ووصية من الوصايا العشر، وأهم الشعائر التي تميز اليهود عن غيرهم<sup>(١)</sup>. ويعتقد اليهود أن الله خلق الكون في ستة أيام ثم إستراح في اليوم السابع (يوم السبت)، ويرون أن تدنيس السبت يهدد بانزال عقوبة مروعة بالمدينة، فكما جاء في سفر أرميا (١٧-٢٧): « فإني أشعل ناراً في أبوابها فتأكل قصور أورشليم ولا تنطفئ »، والمتدينون من اليهود يقولون أنه من ثبت عليه تدنيس السبت يستحق الضرب<sup>(٢)</sup>، وهم اليوم يلجأون إلى أساليب عدة للرد على مخترقي حرمة السبت منها: الرشق بالحجارة، البصق على الوجه، نثر الزجاج، وغيرها.

وقد وضعت اليهودية الأرثوذكسية عدة محظورات يجب على كل يهودي أن يتجنبها حفاظاً على حرمة السبت، ومن هذه المحظورات: قيود على التنقل داخل المدينة الواحدة، ركوب السيارات، التعامل بالنقود، العمل بالتجارة، الكتابة، إشعال النار، التدخين، إضاءة المصابيح، طلب المساعدة من غير اليهود- فيما عدا ما يتعلق بصحة اليهودي<sup>(٣)</sup>، وغيرها. وما تجدر الإشارة إليه أنه ثمة اختلافات كثيرة حول السبت بين التيارات اليهودية المختلفة، بل إن لكل تيار « سبوتاً » خاصة به أيضاً...<sup>(٤)</sup>.

وقد أدرك اليهود في فلسطين قبل ١٩٤٨، وبعد قيام الدولة الصهيونية، صعوبة التقيد بقيود السبت كما جاءت في الهالاخاه، ولهذا تحلل فريق منهم بشكل كلي من هذه القيود (حوالي ٢٥٪ منهم)، بينما حاول فريق آخر التقيد ببعضها، والتحليل على بعضها الآخر من

(١) يلاحظ أن يوم السبت يبدأ عند اليهود من الساعة الرابعة من مساء يوم الجمعة، وينتهي في الخامسة من مساء يوم السبت، وهو يوم نصت التوراة على ضرورة تقديسه والكف عن العمل فيه، وتخصيصه للعبادة وتقديم الذبائح والقربان كمظهر من مظاهر الشكر والولاء للخالق، وتذكّار لعق اليهود من عبودية المصريين. وهناك العديد من « السبوت » التي تعبر عن مناسبات وأحداث مختلفة، أنظر لتفاصيل مطولة حول السبت:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٢-٤٤٤.

- زكي شندو: المجتمع اليهودي (مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ)، ص: ٢٥٨-٢٦٢.

(٢) كما أن هناك العديد من النصوص التوراتية التي توصي بقتل كل من يدنس السبت، من ذلك ما جاء في سفر الخروج (٢/٣٥): « أما اليوم السابع ففيه يكون لكم سبت عطلة مقدسة للرب، كل من يعمل فيه عملاً يقتل ».

(٣) بروي « إسرائيل شاهاك » قصة رآها بعيني في القدس رفض فيها يهودي متشدّد السماح بإستعمال هاتفه يوم السبت لإستدعاء سيارة الإسعاف لإنقاذ حياة شخص غير يهودي. وقد لجأ الكاتب إلى محكمة دينية لسؤالها عن مدى شرعية تصرف هذا المتشدّد فجاءت إجابتها في صالح هذا الأخير، حيث لا يجوز لليهودي إنتهاك حرمة السبت لإنقاذ حياة غير يهودي. ورد هذا في:

- إسرائيل شاهاك: الديانة اليهودية... مرجع سبق ذكره، ص: ٩-١٠.

(٤) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٥.

خلال سلسلة من الفتاوى المرنّة<sup>(١)</sup>. وقد كان الحفاظ على حرمة السبت من ضمن بنود إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧).

ومنذ اليوم الأول للدولة، بدأ ما صار يسمى « معركة السبت »، حيث أدرك المتدينون وقتذاك صعوبة مراعاة شعائر السبت في دولة أنشأها علمانيون بعيداً عن فرائض الشريعة، تلك الفرائض التي لا تتناسب في الأساس مع متطلبات الحياة العصرية. وقد شهدت البلاد أولى معارك السبت في ٢٨ مايو ١٩٤٩ بإحتجاج المتدينين في القدس على تشغيل دور السينما قبل إنتهاء السبت (وكانت هذه المشكلة نتيجة العمل بنظام التوقيت الصيفي). كما أعلن سكان حي « المثة مئذنة:مئشاريم » الحريديم إحتجاجهم على إنتهاك سكان القدس حرمة السبت عبر السفر عبر هذا الحي، وأعلنوا أن « على من يدنس السبت علانية أن يعرف أنه يطعن اليهودي الغيور على حرمة السبت طعنات خنجر ». وقد دأبت الشرطة الإسرائيلية على تسجيل مصادمات السبت في كل عام (عشر تظاهرات سنة ١٩٥٠، وخمس عشرة عام ١٩٥٤، وتسع عشرة عام ١٩٥٦). وقد عزز من هذه المصادمات إتهاج « إسرائيل » نظام التوقيت الصيفي الذي يرفضه المتدينون حيث تفتح المحال التجارية وصلات السينما قبل الوقت الشرعي المحدد لخروج السبت بساعة واحدة حينما يطبق التوقيت الصيفي، ولهذا طالبت الأحزاب بالدينية دوماً بإلغاء التوقيت الصيفي، بل إن « اسحق بيرتس » أقدم على إلقاءه خلال العامين ٨٦، ١٩٨٧ حينما كان وزيراً للداخلية<sup>(٢)</sup>.

ولئن كان جل مؤسسات الدولة (وسكانها) ينتهك حرمة السبت بتشغيل شبكات المياه والكهرباء والمصانع والإذاعات وشبكات الإتصال، فإن الجيش الإسرائيلي من أكثر المؤسسات التي تنتهك حرمة السبت، وهذا ما دفع الحاخام « غورين » إلى إبتداع بعض الإبتكارات التكنولوجية لأجل توفير متطلبات الحياة العصرية داخل الجيش دون المساس بالفرائض الدينية.

(١) من ذلك مثلاً بناء سور رمزي حول المدينة كلها لتصبح كأنها بيت واحد، وإستثناء اللاجة من الأدوات الكهربائية، أو تشغيل الأجهزة الكهربائية عن طريق إستخدام أجهزة تشغيل أتوماتيكية، إجراء مباريات كرة القدم يوم السبت بشرط بيع التذاكر يوم الجمعة، بيع كل المحصولات الزراعية اليهودية لشخص غير يهودي في السنة السبتية (سنة التبوير أو سنة شميطة) - والتي يجب أن تترك الأرض فيها للراحة وهي تأتي كل ست سنوات - ويرفض الحريديم هذه الفتوى. وتعتبر الإشارة هنا أن تحاليل اليهود هذا ليس بالأمر الجديد، لقد أخذ الله - عز وجل - على بني إسرائيل عهداً بالتفرغ لعبادته يوم السبت وحرم عليهم فيه الصهد. وعندما أراد الله إختبار إمتدادهم للوفاء بالعهد، إبتلاهم بكثرة الحيتان يوم السبت دون غيره، فما كان منهم إلا التحاليل على ذلك العهد بحفر أحواض بجانب البحر ليدخل إليها السمك أيام السبت وليقوموا هم بإصطيادها أيام الأحد. وقد سجل القرآن الكريم هذه القصة في سورة الأعراف (الآيات من ١٦٣-١٦٦).

(٢) أنظر في هذا الشأن:

- توم سيفغ، الإسرائيليون الأوائل... مرجع سبق ذكره، ص: ٢٤٥-٢٤٩.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٩-٤٥٠.

- Butt, G., Op. cit., P.: 103-104.

هذا، وقد شكل المتدينون عدداً من المنظمات لمراقبة إنتهاكات السبت والحيلولة دون وقوعها، ومن هذه المنظمات منظمة « المنبهون ليوم السبت » والتي نشط فيها حاخامو الأحياء ونشطاء المجالس الدينية. ثم صار الأمر أكثر تنظيماً وتنسيقاً من خلال « المجلس العام من أجل السبت » التابع لوزارة الأديان، والذي تمثل هدفه في إضفاء الطابع الديني على حياة سكان الدولة بشكل عام، وتقديم تقرير سنوي عن إنتهاكات حرمة السبت. وفي العام ١٩٤٩ ظهرت منظمة « رابطة السبت: برت هاشابات »، التي كانت وراء الكثير من تظاهرات السبت، وأعدت مشروع قانون « السبت » الأساسي، وتطلعت إلى تمريره في الكنيست، بيد أنها لم تنجح في ذلك.

ومجمل ما حققته الأحزاب الدينية - في هذا الصدد - هو تضمين الإتفاقيات الأساسية للحكومات الإئتلافية بنوداً تنص على أن يوم السبت وأعياد « إسرائيل » تمثل أيام راحة في الدولة، كما نص قانون « العمل » - الصادر عام ١٩٥١ - بهدف حماية العمال وضمان حقوقهم في يوم راحة - على إعتبار يوم السبت يوم عطلة أسبوعية تتوقف فيه جميع النشاطات، إلا تلك التي تتعلق بمصالح الدولة المرتبطة بأمنها وبحياة الإنسان وصحته. ولقد أثارت المادة (١٢) من القانون حفيظة المتدينين - حيث أنها سمحت بالعمل أيام السبت لا للدفاع عن أمن الدولة فحسب، وإنما لمنع الأضرار الكبيرة بالإقتصاد أيضاً - الذين كانوا يفضلون عدم ذكر ذلك صراحة، وتكليف الحاخامية الرئيسية مهمة منح الأذونات وليس اللجنة الوزارية كما جاء في القانون. وقد ترك قانون العمل هذا حرية واسعة لهذه اللجنة في تحديد الإستثناءات المتعلقة بأمن الدولة ومصالحها<sup>(١)</sup>. وبجانب قانون العمل هذا، ثمة قوانين محلية تحدد النشاطات الممنوعة في السبت، وتعتمد قوة هذه القوانين على قوة التيار الديني داخل المجالس المحلية، ولهذا يتفاوت الإلتزام بالسبت من مدينة إلى أخرى، بل ومن حي إلى آخر<sup>(٢)</sup>.

وقد ظلت البلاد - دوماً - مسرحاً لمصادمات بين المتدينين والعلمانيين حول السبت، حتى تسبب إنتهاك السبت في إسقاط حكومة « اسحق رابين » عام ١٩٧٦ م، كما أنه كثيراً ما تشهد البلاد تظاهرات المتدينين أيام السبت احتجاجاً على إنتهاكات العلمانيين<sup>(٣)</sup>. وقد سبق

(١) أنظر:

- نوم سيف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦١.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٨-٤٤٩.

(٣) أنظر في شأن بعض هذه التظاهرات:

- Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1983 - 1985, Op. cit., P. : 355 - 356, 1986 - 1987, P. : 314,

1988 - 1989, P. : 342.

- Beilin, Y., Op. cit., P. : 79.

- Sciff, G., Op. cit., P. : 32.

لنا - في المطلب السابق - الوقوف على طلبات الأحزاب الدينية، بعد إنتخابات عام ١٩٨٨، والتي كان من ضمنها: إلغاء نظام التوقيت الصيفي، وعدم منح تصاريح العمل أيام السبت في المجالات الصناعية والتجارية، وإيقاف جميع وسائل النقل العامة والخاصة، ودور الترفيه وصلات السينما أيام السبت، وسن قانون الصلاحيات الذي يمكن السلطات المحلية من متابعة إنتهاكات السبت. وعلى الرغم من أن هذه الطلبات لم تتحقق إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحرص دوماً على عدم إستفزاز المتدينين، وتعمل على الإستجابة جزئياً لمطالبهم بما لا يتعارض مع مصالحها. وفي هذا الإطار منعت الحكومات الإسرائيلية الطيران يوم السبت بشكل عام، غير أنها دأبت على إختراق ذلك عندما لا تكون بحاجة إلى دعم الأحزاب الدينية في الإئتلاف، أو التحايل عليه بإستخدام المرونة التي يؤمنها قانون العمل، كما إستطاعت الحكومة الإستمرار في البث الإذاعي والمرئي أيام السبت مع إختصار نشراتها وتجنب الأنباء الحزينة<sup>(١)</sup>.

وبعد الإنتصار الكبير الذي حققته الأحزاب الدينية في إنتخابات العام ١٩٩٦، وبعد الوعود التي قطعها رئيس الحكومة المنتخب بتطبيق الشريعة في « إسرائيل » في مجالات الحياة المختلفة، شهدت البلاد - ولا تزال تشهد حتى كتابة هذه السطور - العديد من التظاهرات إحتجاجاً على إنتهاك حرمة السبت، وكان أحدث هذه التظاهرات ما شهدته مدينة القدس من حشد عشرات الآلاف من المتدينين إحتجاجاً على حركة المواصلات في شارع « بار ايلان »<sup>(٢)</sup>. وقد تم رفع الأمر إلى محكمة العدل العليا، فرفضت غلقه، وطلبت تشكيل لجنة لدراسة الموضوع<sup>(٣)</sup>. وقد أثار هذا الحكم حفيظة المتدينين، وإرتفعت أصوات تهدد بقتل رئيس المحكمة. وكان المتدينون قد نجحوا في إصدار مرسوم إداري من وزير المواصلات (من المفدال) يغلق الطريق، أيام الأعياد اليهودية، ووقت الصلاة في أيام السبت. وقد توعد المتدينون باللجوء إلى الكنيست لإستصدار تشريع يغلق « بار ايلان » للأبد، وبالإستمرار في التظاهرات ضد إنتهاك حرمة السبت. وهكذا، فقد صار من المؤلف أن تشهد البلاد كل يوم سبت مصادمات بين المتدينين والعلمانيين في مدينة القدس، بل وفي غيرها من المدن، حيث ينقل المتدينون المعركة إلى كل مكان يوجد فيه يهود متدينون، ومن هذه المدن مدينة « تل أبيب » حيث يقطن المتدينون فيها في حي « بني باراك ».

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٤٥.

(٢) يمتد هذا الشارع من وسط مدينة القدس إلى شمالها، ويمر بوسط حي « مشعاريم » الحريدي. وقد تحول هذا الشارع إلى ساحة مصادمات أسبوعية وخاصة بعد وصول « ناناهاو » إلى الحكم وتزايد قوة الأحزاب الدينية في الكنيست.

(٣) تم ذلك في شهر إبريل من العام ١٩٩٧ بعد ثمانية شهور من النظر في الدعوى ( التي قدمها المتدينون لإغلاقه ) والدعوى المضادة ( التي قدمها العلمانيون وقالوا فيها أن إغلاق الطريق سيضر بالمصالح الخاصة لكل المقيمين فيه ). وأنظر في شأن تظاهرات المتدينين عام ١٩٩٧:

- جعفر هادي حسن: موضوع نقاش مرة أخرى في إسرائيل: من هو اليهودي؟... مرجع سبق ذكره.

#### رابعاً: التعليم:

سبق لنا أن عرضنا - بشيء من التفصيل - لنظام التعليم لدى المستوطنين اليهود في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وفي « دولة إسرائيل » بعد عام ١٩٥٣، وإنتهينا إلى أن ثمة نظاماً تعليمياً موحداً يضم تيارين علماني وديني، وثمة نظاماً تعليمياً مستقلاً تابعا للحريديم، وأن هناك إتفاقية تنظم توزيع أبناء المهاجرين على هذه التيارات المختلفة. وفي السطور التالية سنعرض - بإذن الله - بعض صور الصراع بين العلمانيين والمتدينين في مجال التعليم.

نشأ أول خلاف علني بين العلمانيين والمتدينين حول التعليم عام ١٩٤٣ حينما تجاوزت الأحزاب المختلفة « إتفاقية الدليل » بعد وصول نحو ألف طفل ألماني يهودي عن طريق طهران بصورة غير مخطط لها، مما دفع بنشيطي التيارات التعليمية المختلفة إلى التنافس والتنازع حولهم. وقد تبع هذا النزاع صراع مرير بين التيارات الدينية والعلمانية حيث كان يتم خطف الأطفال باستخدام أساليب الإكراه والإغراء<sup>(١)</sup>. وقد تعهد « بن غوريون » في إتفاق الوضع الراهن عام ١٩٤٧ - بضمان الحفاظ على إستقلالية كل تيار تعليمي، وعدم التعرض لشؤون الدين، كما إلتمز بأن تحدد الدولة الحد الأدنى من حصص التعليم الإلزامي: اللغة العبرية، الرياضيات، التاريخ، مع إعطاء كل تيار الحرية الكاملة في « إدارة دقة التعليم حسب معتقداته »<sup>(٢)</sup>.

وقد شهدت الدولة - بعيد قيامها مباشرة، ولا تزال تشهد حتى اليوم - العديد من الخلافات والنزاعات حول التعليم، فحين تم تشكيل أول إئتلاف حكومي - عام ١٩٤٩ - لم يعين وزير للتعليم والثقافة بسبب الخلاف بين التيارات السياسية المختلفة حول التربية والتعليم<sup>(٣)</sup>. وفي العام ١٩٥٠ إندلعت أزمة حادة بين العلمانيين والمتدينين حينما زعمت الأحزاب الدينية أنه تم قص سواف أبناء المتدينين وضافائر بناتهم بالقوة، في نفس الوقت الذي واجه فيه المتدينون تهمة فرض التعليم الديني على أبناء المهاجرين في معسكراتهم. وقد شكلت لجنة للتحقيق في هذه الاتهامات، وإنتهت إلى أن الصراع على التعليم بين التيارات المختلفة ليس شريفاً، فقدم « نافون ليفين » - المدير العام لفرع الثقافة - إستقالته، وتبعه وزير التعليم والثقافة « زلمان شازار ». وفي أكتوبر ١٩٥٠، إستقالت الوزارة بسبب الخلاف حول قضية التعليم في

(١) أنظر في هذا الموضوع:

- توم سيف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢١-٢٢٣.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٣٤.

(٢) أنظر ما ورد بهذا الشأن في الفصل الثالث من هذا الباب.

(٣) يذكر أن الحكومة الأولى عهدت إلى هيئة خاصة بإدارة وزارة الثقافة والإشراف على التعليم. وكانت الحكومة قد ضمت مدارس الحريديم لإشراف الحكومة طوال الفترة التي شارك فيها حزب أغودا في الإئتلاف الحكومي (١٩٤٩-١٩٥١).

معسكرات المهاجرين أيضاً، كما إستقالت الوزارة التي تلتها، وتم تقديم موعد الإنتخابات، بعد خلافات عدة بين المتدينين والعلمانيين من بينها الخلاف حول التربية والتعليم<sup>(١)</sup>.

وقد ظلت الدولة تعاني من العديد من مظاهر الخلاف حول التربية والتعليم حتى يومنا هذا، فحزب المفدال يتهم الحكومة - دوماً - بالعمل على إضعاف التعليم الديني الرسمي، والأحزاب الدينية الحريدية تتهم الحكومات المتعاقبة بإهمال التعليم الديني المستقل وتقليص ميزانيته. ومنذ عقد الثمانينيات يضع حزب شاس الحريدي - على رأس أولوياته - تعزيز الإعتمادات المالية الحكومية لمدارسه ومؤسساته التعليمية، ولهذا نجده الحليف الرئيسي لأي حزب يكلف بتشكيل الحكومة (من عام ٨٤ - ١٩٩٢)، وللمرشح الفائز في إنتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦. وإلى جانب صراع العلمانيين والمتدينين ثمة صراع بين فرق المتدينين المختلفة، حيث تتنافس الأحزاب والجماعات الدينية المختلفة على جذب أبناء المتدينين إلى مدارسها، وعلى بناء المؤسسات التعليمية وتدفق المساعدات المالية الحكومية عليها<sup>(٢)</sup>.

(١) أنظر ما سبق أن أوردناه حول هذا الموضوع في المطلب السابق من هذا الفصل.

(٢) أنظر:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٠.

- Friedman, M.; The NRP in Transition in : Krawsz, E. and Glanz, D. (eds), Politics and Society in Israel, OP. cit., P. : 10 - 11.

- Galnoor, I., Israeli Democracy in Transition in : Medding, P.Y. (ed); Israel : State and Society, Op. cit., P. : 130 - 131.



#### خامساً: الخدمة العسكرية:

عشية حرب العام ١٩٤٨، وقبل إعلان قيام الدولة، حصل المتدينون على موافقة قادة الوكالة اليهودية على إعفاء النساء المتدينات من الخدمة العسكرية بناء على طلب تقدمت به حركة أغودات إسرائيل وقت إعلان التعبئة العامة، وقبل الإعلان عن إقامة جيش «الدفاع الإسرائيلي»، الأمر الذي أُعتبر إضافة أولى إلى نص إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧). وبهذه الموافقة تنازل العلمانيون عن مبدأ توزيع العبء الأمني بالتساوي على كل «مواطني» الدولة المنشودة، وعن مبدأ المساواة بين النساء والرجال. وعشية قيام الدولة تقدم وفد من حركة العامل المزارحي بطلب إلى «بن غوريون» بتشكيل وحدات خاصة في الجيش الإسرائيلي للجند المتدينين، وتخصيص عدد من الوظائف في وزارة الدفاع للموظفين المتدينين. وقد رفض «بن غوريون» هذين المطلبين، وقال: «قلت لهم (أي للمتدينين): أ- إن جيشنا سيبقى موحداً بمنأى عن التيارات، ب- ومن أجل وحدته سنلزم الجميع بالكثيروت، ج- وسنضفى طابعاً يهودياً على يوم السبت، د- وسنعلم الإحترام المتبادل بحيث لا يسخر جندي لا يؤدي الصلاة من جندي يحمل كتاب الصلاة»<sup>(١)</sup>.

ولما سن الكنيس في العام ١٩٥٣ قانون الخدمة الإلزامية - الذي فرض الخدمة العسكرية على كل يهودي يبلغ الثامنة عشرة من عمره - طالب حزب أغودا من «بن غوريون» إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة، وذلك بهدف إعداد جيل من الحاخامات، عوضاً عن الذين قتلوا إبّان الحكم النازي في أوروبا، وكذا لأن طلبة المعاهد الدينية ليس لديهم الوقت الكافي للخدمة العسكرية بسبب إنهماكهم في الدراسات الدينية<sup>(٢)</sup>. وقد كتب رئيس الحاخامية الرئيسية «اسحق هيرنزوج» إلى مسؤولي الدولة قائلاً: «إن الشيفوت تحتاج إلى عناية خاصة لأنها البقية الباقية من مؤسسات التوراه بعد مذبحه النازيين لليهود. إن روح الشعب اليهودي ذاتها متوقفة على بقاء هؤلاء الطلاب، فإذا إنشغلوا، ولو بتعبئة بسيطة، فإن الإضطراب سيقع بينهم»<sup>(٣)</sup>. وقد وافق «بن غوريون» على طلب المتدينين تجنباً للصدام معهم، وحفاظاً على دعمهم للإئتلاف الحاكم، وذلك على الرغم من أنه أبدى مخاوفه من إستغلال هذا الإعفاء للهروب من الخدمة العسكرية بحجة الدراسة، وأعرب - دوماً - عن «أنا نريد أمة من الجنود لا أمة من الكهنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) توم سيفف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٦.

(٣) جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٤) ورد هذا في:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٦.

ولا يعني ما سبق أن كل طلاب المدارس الدينية لا يذهبون للجيش بشكل نهائي، فثمة عدد منهم يؤدي الخدمة العسكرية، ومن هؤلاء طلاب المدارس الدينية التابعة للمفدال، وخاصة طلاب مدرسة «مركز هاراب كوك» بالقدس، ومدارس حركة «بنى عقيبا»، الذين يذهبون للجيش إما خلال إجازاتهم السنوية، أو خلال مدة ينقطعون فيها عن الدراسة. ولما كانت نسبة هؤلاء الطلاب تنخفض سنة بعد أخرى، فقد بادرت مدرسة «أور عتسيون» الدينية الصهيونية - عام ١٩٧٩ - ويتنسّق مع الجيش ووزارة التعليم، إلى إنشاء كلية عسكرية خاصة بالمتدينين سميت كلية «أور عتسيون العسكرية الدينية». كما أن الطلبة الذين يتركون المدارس الدينية نهائياً يؤدون بعض الإلتزامات العسكرية إذا لم يتجاوزوا سن الخامسة والخمسين (وهي السن التي يعفى من يصل إليها من الخدمة)<sup>(١)</sup>.

وقد كان عدد الذين تم تأجيل خدمتهم عام ١٩٤٨ (٤٠٠) شخص. وقد ظل هذا الرقم يمثل المعدل السنوي للذين توجّل خدمتهم حتى عام ١٩٦٨، ثم إرتفع هذا الرقم خلال الفترة من ٦٨-١٩٧٠ إلى (٧٠٠) شخص سنوياً، ثم حدد «شمعون بيريز» - وكان وقتذاك وزيراً للدفاع - العدد بـ (٨٠٠) شخص سنوياً عام ١٩٧٠. وقد ظل هذا الأمر سائداً حتى وصول الليكود إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧، حين بدأت الأحزاب الدينية في الحصول على مزيد من التنازلات في هذا الشأن، والتي منها: شمول الإعفاء والتأجيل التائبين، أي العائدين إلى الدين من العلمانيين بجانب طلاب المدارس الدينية، وكذلك منح الإعفاء والتأجيل للطلبة الذين لا يملكون أية خلفية دينية، ويرغبون في الإلتحاق بأحد المعاهد الدينية. ولهذا إرتفع عدد الذين تم تأجيل خدمتهم إلى (١٠٠٠) شخص سنوياً. وبعد أن صار «أريل شارون» وزيراً للدفاع عام ١٩٨١، يتم منح الطلبة والمعلمين المتدينين الذين تزيد أعمارهم عن أربعين عاماً إعفاءً نهائياً، وكذا السماح لهم بالسفر إلى الخارج بدون قيود. وقد كان عدد الذين أُجلت خدمتهم - عام ١٩٨٨ - حوالي (٢٠٠٠٠) شخص<sup>(٢)</sup>.

(١) وتجدر الإشارة إلى أن هناك مدارس دينية أخرى يخدم طلابها في الجيش أثناء الدراسة، وبعد التخرج يخدمون في الإحتياط، ومن هذه المدارس يشيفوت «الشباب الرواد المقاتلون: نحل» والتي تجمع أيضاً بين الدراسة الدينية، والعلوم الزراعية، والتدريب العسكري. وكذلك هناك يشيفوت «التوراه والعمل: توراه وملاخاه» التي تخطط بين الدراسة الدينية والتدريس على الحرف، ويخدمون الجيش، ويشيفوت «هسدر» التي يتخرج منها عادة أعضاء غوش أمونيم «وحاخاميو المستوطنات الفلسطينية التي إحتلت عام ١٩٦٧.

أنظر في هذا الشأن:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٩-٤٦٠.

- جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية... مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) وقد قدر «يوسي ساريد» زعيم ميرتس اليساري عدد الذين يتهربون من خدمتهم العسكرية بـ (٦٠) ألف شخص، أغلبهم لا يمت بصلة للمدارس الدينية، وأبعد ما يكونون عن الدين والتوراه. هذا وكثيراً ما يتهم العلمانيون الذين يطلبون تأجيل خدمتهم بالتحايل على القانون وإستغلال الإعفاء الممنوح لطلاب المدارس الدينية بغية التهرب من التجنيد. ويزداد غضب العلمانيين على المتدينين أكثر بسبب تمتع المتدينين بإعانات مالية دراسية تمنح للطلبة ولعائلاتهم، وبأغلب العلاوات والإمتيازات الممنوحة للجنود المسرحين... أنظر في هذا الشأن:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٦٠-٤٦١.

وتشير ظاهرة إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية غضب العلمانيين لا سيما أنه ليس خافياً على أحد في « إسرائيل » أن الدراسات الدينية ليست هي السبب الوحيد للتأجيل، فالكامل يدرك أن للظاهرة أسباباً متعددة، منها (١) :

- عدم استعداد المتدينين لتحمل مخاطر الحرب وحرصهم على الحياة، فمما ورد في التوراه: « تعاليم التوراه تعنى إستمرارية الحياة لا إطفاءها »، ولهذا فإن إعفاء طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية من أسباب زيادة عدد طلبة هذه المدارس.

- عدم إعتراف الطلبة المتدينين الحريديم لا بالصهيونية ولا بالدولة، ولهذا لا يذهب طلاب المدارس الحريدية للجيش عدا أتباع حركة « حباد » الحسيدية، بل إن حركة ناطوري كارتا تعتبر أن من يخدم في جيش الدفاع جندياً في « جيش ناثر ضد ملكوت الله »، فالحريديم يرون أنهم في منفى أوشتات، وبالتالي لا يمكن الخدمة في الجيش. ويزعم هؤلاء أنهم يؤدون ما عليهم للوطن دون الذهاب إلى الجيش، وذلك عن طريق توفير الحماية الإلهية لـ « الشعب » من خلال متابعة الدروس الدينية والطقوس التعبدية، ويرون أن الجنود يحاربون بقوة السلاح، أما المتدينين فيحاربون بقوة الدين.

- يؤدي الإنخراط في الجيش - في رأى المتدينين - إلى الإبتعاد عن الفرائض الدينية والقيم الأخلاقية، ذلك أنه لن يكون هناك وقت كاف للدراسة والتعمق في أمور الدين، كما أن بالجيش فتيات غير محتشمتات. وقد أوردت صحيفة حريدية تدعى « هامحنه هاحريدي » التعليق التالي على هذا الأمر: « إن هناك واجباً على طالب اليشيفاه أكثر من واجب الدراسة والتأجيل من الخدمة في الجيش، وهو ألا يختلط بالمرتدين الذين ينشرون جرائم الفساد التي تسمم الروح اليهودية » (٢).

وقد حاول ساسة الدولة - دوماً - تغيير هذا الوضع، من ذلك مثلاً القرار الذي أصدره وزير الدفاع « بنحاس لافون » عام ١٩٥٥ والقاضى بتجنيد طلاب المعاهد الدينية الذين أنهوا أربع سنوات دراسية، غير أن ثورة الأحزاب الدينية ضد القرار أدت إلى وأده في الحال. وبعد حرب ١٩٦٧، إحتاجت الدولة مزيداً من جنود الإحتياط في المناطق المحتلة حديثاً، فبادر وزير الدفاع « موشيه دايان » إلى إعادة الحديث عن إلغاء إعفاء الطلاب المتدينين، بل ولجأ بعض

(١) أنظر في هذا الموضوع بتوسع:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٦-٤٥٨.

- جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) ورد هذا في:

- جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية...، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

ضباط الجيش إلى محكمة العدل العليا مطالبين بإصدار قرار يلزم وزير الدفاع بتجنيد المتدينين، فأمرت المحكمة بإحالة القضية إلى الكنيست لإتخاذ قرار في شأنه، وأوصت بعدم ترك الأمر في يد وزير الدفاع. وقد حاول « شامير » أيضاً تغيير هذا الوضع إلا أنه فشل، كما نظم العلمانيون ورجال الجيش في نهاية الثمانينيات عدة تظاهرات إحتجاجاً على إعفاء المتدينين من التجنيد وأرسلوا مئات البرقيات إلى « شامير »، بيد أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل (١). وكانت الأحزاب الدينية تهدد - في كل مرة تتعرض فيها للضغط في هذا الموضوع - ليس بالإسحاب من الإئتلاف الحاكم فحسب، وإنما بدعوة المتدينين إلى الهجرة من « إسرائيل ». وقد عبر الحاخام « شاخ » عن ذلك بقوله: (إحتجاجاً على إنشاء « شامير » على يشيفاه « نحل » - التي يخدم طلابها في الجيش - بقوله: « إن اليشيفوت يجب أن تكون كلها مثل هذه ») إنه « في حالة تمرير قرار ديكتاتوري ضد اليشيفوت فإنه سوف لا يبقى طالب واحد يدرس التوراه في البلاد، ومن دون دراسة التوراه سوف لا يكون هناك شعب يهودى.... إن أبناء التوراه، طلاب اليشيفوت، سوف لا ينسبون أرض إسرائيل لكنهم سيهاجرون وينفون أنفسهم من أجل أن ألا ينسى شعب إسرائيل التوراه ». وعندما حل « رابين » في السلطة عام ١٩٩٢، صرح « شاخ » قائلاً: « إن الحكومة إذا غيرت نظام التأجيل لطلاب اليشيفوت فإنه سيطلب من طلابه الهجرة » (٢).

(١) أنظر:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٦٢-٤٦٣.

وتتمين الإشارة أيضاً أن جهات علمانية عديدة حاولت أيضاً إلغاء إعفاء الفتيات من الخدمة أو على الأقل توجيههن نحو أعمال حكومية غير عسكرية بدلاً من الخدمة العسكرية أو إستدعائهن أوقات الحرب فقط. وقد كان رد المتدينين على هذه الإقتراحات عنيفاً للغاية حتى أن الحاخام الأكبر صرح - ذات مرة - قائلاً أمام حائط المبكى « أنني أفضل أن تمتلئ سجون إسرائيل بالفتيات على أن ينفذ هذا القانون (إلغاء إعفاء الفتيات المتدينات من الخدمة العسكرية)، فإلى السجن يا بنات إسرائيل ». أما حركة « ناطوري كارتا » فطلبت من جميع الفتيات أن ينتحرن في حالة إرغامهن على التجنيد. وعلى الرغم من ذلك أجاز المفدال قيام المرأة بأى عمل في الخطوط الخلفية أثناء الحروب بشرط أن تتمكن من أداء الشعائر الدينية. ولا تزال الأحزاب الحريدية حتى يومنا هذا ترفض تجنيد فتيات الحريديم في الجيش، بل وتدعو إلى إعفاء كل النساء من الخدمة العسكرية. وفي العام ١٩٥٢ إستقال وزير الشؤون الاجتماعية من الحكومة إحتجاجاً على تجنيد النساء في الجيش. أنظر في هذا الشأن المرجع السابق، ص: ٤٦٥.

(٢) وردت هذه الإقتباسات في:

- جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية...، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

تضع التوراة (وكذلك التلمود) المرأة في مكان أدنى من الرجل، فهي - تبعاً لهما - رمز للخطيئة وسبب للفساد منذ «خلق آدم»<sup>(١)</sup>. وحسب الشريعة تزوج الفتاة إذا بلغت الثانية عشرة والنصف من عمرها، والمرأة المتزوجة كالقاصر والصبي والمجنون، لا يجوز لها البيع أو الشراء، فهي ومالها ملك لבעلها، ولهذا يكره اليهود إنجاب البنات. ولم يرد بالتوراة أو التلمود ما يحرم تعدد الزوجات، بيد أن بعض الحاخامات والفرق اليهودية حرّمه. والزواج يرث زوجته، ولا تستطيع الزوجة التصرف في ممتلكاتها بعد زواجها، فإن فعلت ذلك فلزوج حق إستردادها. ويجوز للمرأة أن تتزوج عمها أو خالها، ولكن العكس محرم أى لا يصح أن يتزوج الرجل عمته أو خالته. كما يجب أن تتزوج الأرملة شقيق زوجها وخاصة إذا لم يكن لديها أطفال، ويسقط هذا الإلزام إذا كان لديها أطفال أو كان شقيق زوجها كاهناً<sup>(٢)</sup>. والزواج عند اليهود يتم عن طريق بيع الأب ابنته للزوج، ويكون التزاوج بين اليهود فقط، وثمة تشجيع على الزواج من البكر، ونهى عن الزواج من الأرملة أو المطلقة أو من كانت غير مستقيمة السلوك فيما مضى.

وتسمح الشريعة بالطلاق، فالزوج له أن يطلق زوجته دون رضاها، وعليه طلاق الزوجة الزانية، كما أن للزوج طلاق زوجته إذا إنتهكت أوامر الشريعة كأن تسير عارية الرأس، أو تتحدث مع الرجال، كما يحق للزوجة التقدم إلى المحكمة لطلب الطلاق من زوجها. وتحرم الشريعة اليهودية الزنا بين اليهود، غير أنها أباحت مع غير اليهود، فالمرأة غير اليهودية حيوان، ولأنه لا عقود نكاح بين الحيوانات، فإنه يجوز الزنا بها. وعلى الرغم من ذلك فإن من أسفار التوراة ما يبارك زنا المحارم، هذا فضلاً عن ما ورد بها من تحريف لقصص الأنبياء والمرسلين<sup>(٣)</sup>.

كذلك فتبعاً للتوراة لا تتساوى المرأة مع الرجل بصدد أداء الفرائض والعبادات، ولا تقوم بالخدمة الكهنوتية، وكذا لم يرد ذكر للمرأة بخصوص المحافظة على قداسة السبت، كما أن

(١) أنظر في شأن وضع المرأة الشريعة اليهودية وكما جاء في التوراة:

- أسعد السحمراني: من اليهودية إلى الصهيونية: الفكر الديني اليهودي في خدمة المشروع السياسي الصهيوني (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣)، ص: ١٤٥-١٥٤.

- أحمد شلبي، اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩٩-٣٠٢.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧١-٤٧٢.

(٢) يذكر أن رفض شقيق الزوج أرملة أخيه عقابه في الشريعة، أن تخلع المرأة حذاء قدمها اليسرى وتبصق في وجهه، ويطلق على عائلة هذا الرفض إسم «عائلة مخلوع النعل»، كما أنه يجوز أن تتزوج الأرملة من غيره إذا إستطاعت نيل موافقة على ذلك ويكون ذلك بحصوله على مبلغ كبير من المال.

(٣) أنظر في هذا الصدد بتوسع:

- أحمد شلبي، اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٧-١٨٢.

- عبد الوهاب زيتون، الأصولية في اليهودية (إطنارة، بيروت، دمشق، ١٩٩٥)، ص: ٧١-٧٩.

- على عبد الواحد وافي، اليهودية واليهود، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٣-٥٦.

شهادة مائة امرأة تعادل شهادة رجل واحد أمام القضاء، وليس ثمة حاجة لتعليمها التوراة<sup>(١)</sup>، وتبارك أسفار التوراة إغواء اليهوديات لغير اليهود من أجل تحقيق أهداف ومصالح اليهود<sup>(٢)</sup>. وفي الإجمال وضع كاتبو التوراة المرأة اليهودية في مكان أدنى بكثير من الرجل، بل وإتخذوا منها وسيلة دينية لتحقيق ما يريدون مع غيرهم من الأقوام والشعوب، ولا يزال يهود اليوم أوفى ما يكونون لهذا النهج.

وتختلف المرأة الحريدية، ليس عن المرأة العلمانية فقط، وإنما أيضاً عن المرأة المتدينة غير الحريدية، فالمرأة الحريدية تلتزم إلتزاماً مطلقاً بالتعاليم الدينية بصدد كافة وجوه الحياة. ولهذا فهي لا تشترك في إدارة المجالس الحاخامية أو في الإحتفالات أو المظاهرات أو الجنازات، ولا تستطيع المثول أمام القضاء أو متابعة التطورات السياسية، كما أن الإختلاط أو الكلام مع الرجال محظور عليها. وللمرأة الحريدية الدور الرئيسي في المنزل، فهي التي تتحدد المدارس التي سيذهب لها الأطفال لأن السلطة على الأطفال لها حتى سن الثالثة عشرة. ويسمح للحريديات بالتعليم في مدارس حريدية خاصة بالنساء، وإلى مستوى محدد يجب أن لا تتجاوزه الدراسة.

ونظراً لأن العديد من الرجال الحريديم يكرسون أوقاتهم للدراسات الدينية فإنه يسمح لزوجاتهم بالعمل، غير أن ثمة عدة قيود على عملهن هذا... وقد وفر خروج المرأة الحريدية للعمل غطاءً لمشاركتها في نشاطات اجتماعية أخرى. وهكذا نجد أن ثمة صنفين متناقضين تماماً للمرأة في «إسرائيل»: المرأة الحريدية (وأظهر أمثلتها نساء حي مشعارييم بالقدس)، والمرأة المتحررة في شوارع وشواطئ وملاهي تل أبيب وغيرها من المدن<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد شبه الحاخامات اليهود تعليم اليهودي لابنته علوم التوراة بتعليمها الدعارة، أنظر:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧١.

(٢) من هذا ما قامت به «استير» اليهودية مع ملك الفرس، وما فعلته «راحاب» الزانية اليهودية (بنص التوراة) مع ملك أريحا. وقد سجلت التوراة هذه الأمور بفخر في سفرى «استير» و «يوشع».

وإذا كانت توراة اليهود تزعم أن النبي «إبراهيم» - عليه السلام - قد قدم زوجته «سارة» هدية لفرعون مصر لأجل منفعة مادية (سفر التكوين، الإصحاح الثاني عشر: ١٠-١٢)، وأن النبي «لوط» - عليه السلام - قد ضاعج ابنته وأنجب ولدين (سفر التكوين، الإصحاح التاسع عشر ٣٠-٣٧)، وأن الإصحاح الخامس عشر من سفر اللاويين جعل من «كل من»، أو أى «رجل»، يضاجع امرأة طامث، نجساً حتى المساء الأمر لا يقصر مضاجعة المرأة على زوجها فقط، وإنما من الممكن أن يكون من أشخاص متعددين، فإنه ليس من الغريب إذن أن تحدد الشريعة اليهودية نسب الطفل إلى أمه وليس أبيه كما دأب كل أبناء آدم على الأرض.

(٣) أنظر في هذا الشأن بتوسع:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨٠-٤٨٣.

- Butt, G., Op. cit., P.: 105.

- Shilhav, Y.; Op. cit., P.: 175 - 184

ويذكر أن الشريعة اليهودية لا تحرم الموسيقى والغناء تطبيقاً لما جاء في التوراة: «رنموا للرب» «إهتفوا ورنموا وغنوا» (المزمور ١٠٩-٤٠). ولهذا تشارك المرأة الحريدية في حفلات موسيقية حريدية، في الوقت الذي تخلو فيه جل المنازل الحريدية من أجهزة الإذاعة المرئية. والتوراة تقرر الموسيقى والغناء بالرقص داخل المعابد وخارجها، من ذلك ما جاء في سفر الخروج، الإصحاح الخامس عشر، وسفر صموئيل، الإصحاح السادس، وغيرهما.



ومع تتابع موجات هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين، ولاسيما مطلع القرن العشرين، انقسم نساء اليهود في فلسطين إلى فئتين: الأولى تضم أقلية متدينة، والثانية تتضمن أغلبية غير ملتزمة بالبتة بالشرعية. وقد استطاعت المرأة اليهودية - إبان عهد الإنتداب البريطاني - المشاركة في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، حتى أن النساء شكلن ٢٠٪ من عصابات الهاجاناه، كما تطوعت أربعة آلاف امرأة في الفيلق اليهودي التابع للجيش البريطاني عام ١٩٤٣<sup>(١)</sup>.

وبعيد قيام الدولة، لم تلتزم المرأة اليهودية بجل التشريعات التوراتية، كما حصلت على مكانة مساوية للرجل في كافة المجالات عدا الأحوال الشخصية. وقد ظهر عدد من القوانين التي تضمن ذلك<sup>(٢)</sup>، فصار الحد الأدنى لسن الزواج سبعة عشر عاماً، وصار يحق المرأة تملك الأموال والتصرف بها، ولم يعد في استطاعة الزوج طلاق زوجته خلافاً لإرادة الزوجة دون حكم من محكمة مختصة بهذا الأمر. وعلى الرغم من هذا، فقد ظلت شؤون الزواج والطلاق والتفقة من شأن الحاخامية الرئيسية فقط.

وقد دأبت الأحزاب الدينية على المطالبة بتطبيق أحكام الشرع المتصلة بالنساء في «إسرائيل» والتي من أظهرها: وجوب زواج الأرملة من شقيق زوجها المتوفى، منع المرأة المطلقة، بسبب الزنا، من الزواج من زوجها السابق أو عشيقها<sup>(٣)</sup>، منع سن قانون مدني للزواج، فصل الذكور عن الإناث في المدارس والمعاهد، منع الإختلاط في المواصلات العامة، القضاء على مظاهر الإباحية المختلفة (الحرية في إقامة العلاقات الجنسية، إنتشار دور السينما التي تعرض الأفلام الإباحية، الكتب والمجلات الإباحية، الملاهى، البارات، نواذى العراة والشاذين، بيوت الدعارة، ملصقات الدعاية، الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الهابطة...) <sup>(٤)</sup>. تحريم الإجهاض إلا عند

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧٣.

(٢) من هذه القوانين: قانون الخدمة العسكرية، قانون تشغيل النساء، قانون الإنتخابات، قانون التعليم الإجباري، قانون مساواة الفرص المتساوية، قانون سن التقاعد المتساوي، قانون فرص التوظيف المتساوية. أنظر:

- المرجع السابق، ص: ٤٧٣-٤٧٤.

(٣) يذكر أنه تم نقض هذه الممارسة بقرار من محكمة العدل العليا، الأمر الذي أغضب المتدينين.

(٤) يذكر أن الجيش يعتبر أكثر المؤسسات إباحية، حيث تنتشر فيه عمليات الإغتصاب (مع العلم أن القانون العسكري لا يحرم على المجندين إقامة علاقات جنسية مع أى جندي أوضاعاً شريطة أن تتم خارج النكتات العسكرية بما لا يقل عن ستة أمتار)، وفي مطلع فبراير ١٩٩٣ نشرت جريدة «جيروزاليم بوست» تقريراً جاء فيه أن إحدى عشر ألف امرأة وفئة يهودية في «إسرائيل» تم إغتصابهن عام ١٩٩٢. ومع تدفق المهاجرين الروس على «إسرائيل»، تصاعدت عمليات الدعارة بشدة، حتى وصل الأمر إلى رجال الدين؛ ففي أكتوبر ١٩٩٢ شرعت الحاخامية الرئيسية في التحقيق مع حاخام في تل أبيب إعتاد على ممارسة الجنس مع بناته الأربعة القاصرات في الكنيس اليهودي. هذا وقد حاولت الحكومة تنظيم عمليات الدعارة في البلاد، بيد أنه ليس ثمة رقابة حقيقية عليها، وذلك على الرغم من أنها ممنوعة رسمياً. وقد كان رد فعل المتدينين في كل مرة هو التظاهر ضد العلمانيين ومهاجمة الصور الدعائية وحرقها. أنظر عن صرور الفساد والدعارة في «إسرائيل»:

الضرورة القصوى<sup>(١)</sup>، منع تعيين النساء في المجالس الدينية<sup>(٢)</sup>، منع النساء من الصلاة أمام حائط «البراق» (المبكى). وبطبيعة الحال فإن ثمة معارضة علمانية قوية لمطالب المتدينين تلك، ذلك بأن النساء شكلن ٥٠,٣٪ من مجموع سكان «إسرائيل» عام ١٩٨٧، كما أن قطاعاً كبيراً منهن يشغل مواقع رئيسية في الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحقيق جل تلك المطالب، وعلى الرغم من ذلك تلجأ الأحزاب الدينية إلى العديد من الوسائل، حال التظاهرات الشعبية، والتقدم بالعرائض إلى السلطة الحاكمة، ومحاولة سن قوانين في الكنيس وغيرها.

وقد حافظت كافة الإتفاقيات الإئتلافية على الصيغة التي رسمها «بن غوريون» عام ١٩٤٩ حينما أكد - رداً على إستفسار «ماتير ديفيد ليفنشتاين» من أغودا بصدد مساواة المرأة بالرجل - على أن هذه المساواة تعني حقوقاً متساوية في الشؤون التالية: الإرث، الملكية، حقوق الإدلاء بالشهادة، وذلك دون التعرض لمسائل الأحوال الشخصية الشرعية. وقد ترجم «بن غوريون» ذلك في الصيغة النهائية لبرنامج حكومته على النحو التالي: «إن وضع المرأة القانوني في دولة إسرائيل سيكون مماثلاً في كل الشؤون المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية لوضع الرجل، وهذه المساواة ستكون ملزمة للمحاكم الدينية اليهودية أيضاً، التي تصدر

= - عبد الوهاب زيتون، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٩-٢٤٢.

- جاك ديروجي، المافيا في إسرائيل، ترجمة: سليم حداد (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١)، ص: ١٨٥ وما بعدها.

- رفيق أبو حسين، الجريمة في إسرائيل (منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢).

- Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1986 - 1987, P. : 314.

(١) يلاحظ أن هناك قانوناً يسمح بالإجهاض في حالات خاصة، غير أنه لا يرضى المتدينون الذين يرون أن تحديد النسل ليس في صالح اليهود وخاصة أن نسب المواليد لدى العرب مرتفعة، وهم يستندون في ذلك أيضاً إلى الوصية التوراتية القائلة: «كن خصباً وكثير النسل»، أنظر في هذا الموضوع:

- وفيق أبو حسين، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٤-١٠٥.

- باري شميس، سقوط إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٥.

(٢) ظلت المجالس الدينية حكراً على الرجال حتى عام ١٩٨٦، وذلك إلى أن تقدمت بعض النسوة، وخاصة من التيارات الدينية غير الأرثوذكسية، بطلبات ترشيحهن لعضوية بعض المجالس الدينية، وقد أغضب ذلك المتدينين، وفي عام ١٩٨٦ استطاعت سيدة الوصول إلى عضوية المجلس الديني في «بروجام»، وقد رفضت الحاخامية الرئيسية التصديق على تعيينها إلا أنها تراجعت بعد أن حكمت محكمة العدل العليا لصالح السيدة في عام ١٩٨٨. وفي عام ١٩٨٧ رفع بعض النسوة دعوى أمام محكمة العدل العليا ضد الحاخامية الرئيسية التي تحظر مشاركة النساء في المجالس الدينية، وصدر الحكم بحق النساء في عضوية المجالس الدينية. وفي العام ١٩٨٩ حصلت أول سيدة أرثوذكسية على عضوية المجلس الديني التابع لمدينة القدس، وذلك على الرغم من معارضة الأحزاب الدينية. أنظر في هذا الشأن:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧٩.

- Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1986 - 1987, P. : 314 - Year Book, 1988 - 1989, P. : 341,

Year Book, 1990 - 1991, P.: 325.

أحكاماً في مسائل الأحوال الشخصية والإرث والنفقة الزوجية، وغيرها. ولن تتقدم الحكومة بقانون للزواج المدني والطلاق المدني، وستعمل وفق القانون السارى في هذه المسألة<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد صادق الكنيست في ٢٤ مارس ١٩٨٣ على قانون يرى في اللواط عملاً اجتماعياً، وسلوكاً طبيعياً الأمر الذى يعد انتصاراً كبيراً لمنظمات اللواطيين في الدولة. والكنيست بعمله هذا يعد ثانياً برلمان فى العالم، بعد البرلمان البريطانى، يسمح بممارسة اللواط. وقد لا يبدو الأمر عجباً فى « إسرائيل »، حيث تعتبر التوراه اللواط تقليداً توارثياً مارسه عدد من الأنبياء كما تزعم، ومارسه العديد من الجماعات اليهودية داخل المجتمعات التى عاشوا فيها على مر العصور. وفى فبراير ١٩٩٣، ناقش أعضاء الكنيست لمدة أكثر من ثلاث ساعات أوضاع اللواطيين وحقوقهم ومعاناتهم. وقد إنبرت « يائيل دايان » للدفاع عن هؤلاء، وطالبت بإلغاء كافة أنواع التمييز ضدهم، وإستشهدت « يائيل » بالنصوص التوراتية التى تزعم أن « داود » - عليه السلام - كان لواطياً (سفر صموئيل : الإصحاح الأول والثانى عشر)، وسلوك شخصيات يهودية لامعة، بينها والدها « موشيه دايان ». ولما إعترض نواب حزب شاس على كلام « يائيل » ردت عليهم: « هذه هى التوراه - هل تريدون رقابة على التوراه !! ». وقد تكررت نفس أحداث هذه الجلسة فى ديسمبر ١٩٩٤، حيث سخر « بيريز » من فعلة النبی « داوود » مع « أور يا » مما أغضب نواب الأحزاب الدينية<sup>(٢)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن الأحزاب الدينية ما إنفكت تطالب بإعمال التعاليم الدينية بصدد أمور المرأة فى كافة المجالات، والحد من مظاهر التحرر والإباحية، وذلك على الرغم من كافة المتناقضات التى تتضمنها أسفار التوراه فى شأن المرأة!!.

#### سابعاً: الزواج المختلط:

نظراً لأن الجماعات اليهودية قد إختلطت بشعوب العالم المختلفة على مر العصور، فقد كان الزواج المختلط، الذى يكون فيه أحد الطرفين غير يهودى، يمثل نسبة عالية من زيجات أفرادها. وظلت هذه النسبة مرتفعة بعد قيام دولة « إسرائيل » أيضاً. وتختلف الفرق اليهودية فى موقفها من هذه المسألة، فاليهودية الأرثوذكسية تحرم هذا الزواج تحريماً مطلقاً، وتعتبر الأطفال الذين يأتون منه أبناء زنا « مامزير »، وهى لا تشترط أن يكون الزوجان ملتزمين بالفرائض الدينية، وإنما يكفى أن يكونا قد ولدا يهوديين، وبالتالي تبيح الزواج من يهودى مرتد أو ملحد، وأبناء الزواج المختلط لا يتزوجون إلا أبناء زواج مختلط أو متهودين. أما الحاخامات الإصلاحيون فيقررون الزواج المختلط، ويعتبرون أبناء يهوداً كامليين، وإن كانت اليهودية الإصلاحية تطلب ممن يرغب فى الزواج باليهود أن يعتنق اليهودية قبل ذلك. وعلى الرغم من أن اليهودية المحافظة، ترفض الزواج المختلط إلا فى حالات إستثنائية فقط، فإن اللجنة القانونية لجمعية الحاخاميين المحافظين سمحت فى العام ١٩٦٣ لأفراد العائلات الزواج المختلط أن يكونوا أعضاء فى التنظيمات المحافظة، وأكدت على أن ثمة إجماعاً على إعتبار أبناء هذا الزواج يهوداً<sup>(١)</sup>.

وقد تم تحريم الزواج المختلط فى « إسرائيل » بموجب قانون المحاكم الحاخامية رقم (٥٧١٣) الصادر عام ١٩٥٣، حيث نصت المادة الأولى منه على أن « كل ما يتعلق بزواج أو طلاق اليهود فى إسرائيل، مواطنين كانوا أم مقيمين، يكون من إختصاص المحاكم الحاخامية وحدها »، كما نصت المادة الثانية على وجوب خضوع شؤون الزواج والطلاق فى « إسرائيل » للتعاليم المقررة فى التوراه، وهذا يعنى أنه ليس ثمة زواج مدنى فى « إسرائيل »، ویرتب على هذا:

- عدم السماح بزواج كل من يحمل إسم « كوهين » من امرأة ثيب.
- عدم السماح لإمرأة أرملة ليس عندها أطفال بالزواج إلا بإذن شقيق زوجها المتوفى.
- عدم شرعية عقود الزواج التى تتم فى « إسرائيل » بين طرفین أحدهما غير يهودى<sup>(٢)</sup>.

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨٤-٤٨٥.

ويجب التنويه هنا - مرة أخرى- أن أسفار التوراه جاءت، كما دلتها، متناقضة فى شأن الزواج المختلط فقد حرم سفر التثنية على اليهود الزواج من غير اليهود فى الإصحاح السابع، ثم وضع إجراءات معينة للزواج من السبايا الأجنبية فى الإصحاح الحادى والعشرين، فى الوقت الذى تزوج فيه النبی « داود » من غير اليهوديات وغير السبايا كما يصور سفرى صموئيل الأول (الإصحاح ٢٥)، صموئيل الثانى (الإصحاح الثالث)، والنبی « سليمان » فعل نفس الشئ كما ورد فى سفر الملوك الأول (الإصحاح الحادى عشر). وبهذا يعد النبیان « داود »، و « سليمان » غير ملتزمين بتعاليم الشريعة، بل إن أولادهم من الزواج المختلط أولاً « مامزير »!!

(٢) روجيه جارودى، المأزق، إسرائيل: الصهيونية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٦-١٤٧.

(١) ورد هذا النص فى:

- توم سيغف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) أنظر على هذا:

- عبد الوهاب زيتون، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٤-٢٢٩.

وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرين من اليهود يسافرون إلى الخارج لعقد زواجهم المدني هناك ثم يعودون ويتقدمون بطلب لتسجيل زواجهم إلى وزارة الداخلية على أساس الأمر الواقع<sup>(١)</sup>، وهذا ما يعتبره المتدينون عاملاً رئيسياً في اندماج وذويان الجماعات اليهودية في المجتمعات الأخرى، مما يهدد الوجود اليهودي برمته. وهذا ما دفع عالم الاجتماع الفرنسي اليهودي «جورج فريدمان» إلى التحدث عن ظاهرة «موت الشعب اليهودي»، في إشارة إلى تناقص أعداد الجماعات اليهودية في العالم، إلى درجة اختفاء بعض هذه الجماعات، وتحول الباقي منها إلى جماعات صغيرة لا أهمية لها من الناحية العددية<sup>(٢)</sup>.

وما برحت الأحزاب الدينية والحاخامية الرئيسية في «إسرائيل» ترفض الزواج المدني الذي يتم خارج البلاد، وتراه نوعاً من «الزنا الرسمي»، وتعارض الطلاق المدني الذي يلجأ إليه طرفا الزواج المدني، وتعتبر أبناء المطلقة مدنياً من زواج جديد أبناء غير شرعيين<sup>(٣)</sup>.

(١) أنظر في هذا:

- بوش ميلمان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٦.

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤.

(٢) ولعل في اللجوء إلى الإحصاء كأداة لاستقراء الواقع ما يؤكد ظاهرة «موت الشعب اليهودي» تلك، فحسب الكتاب الإحصائي الإسرائيلي السنوي الصادر عام ١٩٨٩، بلغ عدد اليهود عام ١٩٣٩ نحو (١٦) مليوناً، ثم إنخفض عام ١٩٤٨ إلى (١١) مليوناً بسبب المذابح النازية كما تزعم الحركة الصهيونية، ثم ارتفع العدد عام ١٩٧٠ إلى (١٣) مليوناً. وبحسب الكتاب السنوي الأمريكي اليهودي الصادر عام ١٩٩٤ بلغ عدد اليهود في العالم نحو (١٢,٩١٣,٨٠٠) نسمة. وقد علل الأستاذ الدكتور «عبد الوهاب المسيري» تناقص أعداد اليهود بـ: تزايد معدلات الاندماج بإخفاء الكثير من اليهود إبتنائهم اليهودي وتسجيل أنفسهم بوصفهم غير يهود... دخول أعداد لا بأس بها من اليهود في النصرانية... ارتفاع معدلات الزواج المختلط بين اليهود، وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق... هذا بجانب انخفاض نسبة المواليد بين أعضاء الجماعات اليهودية (فهى تمثل واحدة من أقل النسب في العالم إذ بلغت (١٦) في الألف) وتجنب المرأة اليهودية في «إسرائيل» في المتوسط (٢,٨) من الأطفال، وينخفض المعدل في حالة المرأة اليهودية في الولايات المتحدة إلى (١,٥). ويرد الدكتور «المسيري» هذه الظاهرة في «إسرائيل» وفي غيرها من المجتمعات الغربية التي توصف بـ «المتقدمة» إلى الأسباب التالية: تفشى قيم المنفعة واللذة والفردية والأنانية، وهى قيم تتناقض مع فكرة الأسرة والزواج... الزواج المتأخر نتيجة تصدع مؤسسة الأسرة وإمتداد وقت التعليم... تزايد عدد الشاذين جنسياً... توجه نسبة كبيرة من النساء ذوى المستوى الثقافى العالى إلى رفض عملية الإنجاب كلياً، ففسخ الأسر اليهودية وارتفاع نسبة الطلاق، تركيز أعضاء جل الجماعات اليهودية في المدن... أنظر في هذا الشأن:

- عبد الوهاب المسيري، يهود العالم في دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧٩-٤٨٢.

أما أرقام الكتاب الإحصائي الإسرائيلي الصادر عام ١٩٨٩ فقد إستمدت من:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨٥-٤٨٦.

(٣) ليس أطراف الزواج المختلط هم الذين يلجأون إلى الزواج المدني، ذلك أن كل شخص إسمه «كوهين» أو مشتق من هذا الإسم، وأراد الزواج من امرأة نيب يلجأ إلى الزواج المدني بالخارج، وذلك نظراً لأن التوراه ترى أن هذا الإسم يرتد إلى لقب «كاهن»، أى رجل الدين اليهودي، الذى يحرم عليه الزواج من امرأة مطلقة أو زانية أو فتاة غير شرعية. أنظر في هذا:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨٧.

## ثامناً : الأطعمة والذبائح:

هناك مجموعة من التعاليم اليهودية المعقدة الخاصة بالأطعمة والذبائح تلتزم بها اليهودية الأرثوذكسية بشدة، وتهاجمها اليهودية الإصلاحية بعنف، أما اليهودية المحافظة فهى ترتبط بها بصورة أقل مما تفعل اليهودية الأرثوذكسية وتسهم هذه التعاليم - إلى حد كبير - فى ربط اليهود بالحاخامات على وضع يجعل من المستحيل على اليهودي العيش خارج التجمعات اليهودية<sup>(١)</sup>.

وبعيد قيام الدولة، نجحت اليهودية الأرثوذكسية فى حمل الحكومة على الإلتزام بتعاليم الشريعة المتصلة بالأطعمة المباحة والذبائح الحلال (كوشير)، فى مؤسسات الدولة المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثار المتدينون العديد من الأزمات بسبب خرق بعض المؤسسات تعاليم الكوشير. من ذلك رفض الحاخامية الرئيسية ما أقدمت عليه الباخرة السياحية «شالوم» حينما أقامت على متنها مطبخين: الأول يلتزم بالكوشير وتشرف عليه الحاخامية، والثانى لا يلتزم به بهدف إرضاء أذواق المسافرين غير اليهود، والقدرة على منافسة الشركات العالمية. وقد حاولت «شركة الملاحة الإسرائيلية: زيم» - المالكة للباخرة - التحايل بكافة الطرق على إعتراض الحاخامية، ولجأت إلى وزارة الأديان والمحكمة العليا دون فائدة. وإنتهت الأزمة إلى بيع الشركة السفينة لشركة ألمانية غربية عام ١٩٦٧<sup>(٢)</sup>.

(١) من أبرز التعاليم: أن الحلال من الحيوانات ذات الأربع تمثّل فى، كل ما له ظلف مشقوق، وليس له أنياب، ويأكل العشب ويجتر، أى أن لحوم الخيل والبغال والحمير والجمال والخنازير والأرانب محرمة. أما الطيور فيحرم منها ماله منسرى أى منقار معقوف أو مخلب، وكذا أوياد الطير التى لا يعرف ماذا تأكل. ويحل أكل كل أنواع السمك ذات الزعانف والقشور، وما عدا ذلك من الأحياء المائية حرام. ولزراعة البذور وأكل الثمار طريقة شرعية وصلاة، ولا يؤكل من الشجرة التى تثمر لأول مرة، كما أن لغسل الأطباق والأواني صلاة خاصة. ويحرم أكل اللحم والسمك معاً أو الجمع بين اللحم والحليب ومشتقاته أو طبخ اللحم فى غير الزيوت النباتية. ولأن اليهود يعتقدون أن النباتات والفواكه هى طعام الإنسان، وأنه نتيجة لنقص النباتات وتوفر الحيوانات بعد الطوفان سمح لهم الرب بأكل اللحوم، فإن للذبح طقوساً وقيوداً مشددة فلا يجوز أن يقوم بعملية الذبح إلا رجل دين (يسمى شوحيط) يتقن التعاليم الشرعية للذبح ويحمل ترخيص ذبح من الحاخامات. فإن تم الإلتزام بهذه التعاليم فى الأكل والذبح كان الطعام أو الذبيحة حلالاً (أى كوشير بالعبرية)، وإلا كان محرماً (طريف). أنظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التعاليم:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٦٦-٤٦٨.

(٢) يذكر أن اليهودية الأرثوذكسية تشددت فى مجال الكوشير بشكل كبير مع قيام الدولة؛ ذلك بأنه قبل قيام الدولة كان ثمة ما يشبه التعايش فى هذا المجال، من هذا مثلاً ما كان يتم فى الأسر التى يكون أحد الزوجين غير متدين، لقد كان من الطبيعى أن تلتزم الزوجة المتدينة - مثلاً - بتعاليم الكاشير مع أهلها المتدينين، ولا تلتزم به مع أهل زوجها العلماني. أنظر فى هذا الشأن:

- Butt, G., Op. cit., P.: 102.

وفى شأن أزمة الباخرة السياحية «شالوم»، أنظر:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٦٩.



ومن الأزمات الكبرى المتعلقة بالكوشير أيضاً، رفض الحاخامية الرئيسية إعطاء المسلخ التعاوني الحديث - الذي أقامته شركة « مارليك » في جنوب مستعمرة « كفار ملاخي » عام ١٩٦٤ - تصريحاً للعمل ليس بسبب عدم إتباع تعاليم الكوشير، وإنما لحماية المصالح الاقتصادية للذباحين وغيرهم من العاملين في تجارة اللحوم. وقد لجأت الشركة إلى محكمة العدل العليا التي أصدرت حكمها في صالح الشركة، فرفضت الحاخامية الحكم وصعدت الأزمة حتى تم التوصل إلى حل وسط يقضى بتشكيل هيئة تشرف على نشاط المسلخ على أن تتنازل الحاخامية عن طلبها بالإشراف الكامل على المسلخ، وأن تتوقف الشركة عن متابعة دعواها أمام المحكمة العليا <sup>(١)</sup>.

هذا، وما إنفكت جهود الأحزاب الدينية دائبة - في هذا المجال - لإستصدار قوانين تطبق تعاليم الكوشير بشكل كامل، وذلك حال سن قانون يحظر تربية الخنازير في سائر « إسرائيل » ما عدا المناطق التي تقطنها الأقليات المسيحية، والعمل على حظر إستيرادها وتسويقها.

كما تشترط الحاخامية الرئيسية على المطاعم والفنادق التي تتقدم إليها بطلب لترخيص مطابخها، الحصول على شهادة « الكوشير »، وكذا التعهد بمنع التدخين والرقص والموسيقى أيام السبت، ومنع السباحة المختلطة، بيد أن قطاعاً كبيراً من العلمانيين لا يتقيد بهذه التعاليم <sup>(٢)</sup>.

#### تاسعاً: الآثار والحفريات:

ليس من المستغرب على دولة قامت على إغتصاب فلسطين بعد طرد أهلها الأصليين أن تهتم بالتنقيب والبحث عن الآثار بهدف إثبات مزاعم صهيونية بوجود حضارة يهودية بائدة. ولم يختلف المتدينون مع الصهاينة في ذلك، بيد أنهم دأبوا - بشكل عام - على معارضة عمليات الحفر والتنقيب عن الآثار لزعمهم أن جل مناطق التنقيب والبحث بها مقابر يهودية قديمة <sup>(١)</sup>. وفي هذا الإطار عارضت الأحزاب الدينية مهام بعثة الآثار التابعة للجامعة العبرية في القدس المحتلة - برئاسة عالم آثار إسرائيلي شهير يدعى « يغال شيلو » - للحفر في موقع « مدينة داوود » بالقرب من حائط البراق جنوبي الحرم القدسي الشريف. وقد واصل « شيلو » عمله على الرغم من إصابته بجروح بعد إشتباك بالأيدى مع المتدينين عام ١٩٨١ حتى وفاته بعد إصابته بمرض عضال، صادف أن أصيب به بعد صلاة أقامها المتدينون عليه. وقد كان خبر وفاته خبراً سعيداً في أوساط المتدينين، حيث إعتبروا مرضه « مشيئة الله، وإنتقاماً من الملحد شيلو الذي عانى العذاب المر نتيجة غضب الخالق، والقبور المدنسة » <sup>(٢)</sup>.

وحينما عزم المليونير الأمريكي اليهودي « إيرفينغ موسكوفيتش » على البناء في حى رأس العمود في شرقي القدس المحتلة في شهر يوليو من العام ١٩٩٧، أرجأ رئيس الوزراء ترخيص البناء الذي منحه بلدية القدس للمليونير إستجابة إلى طلب الأحزاب الدينية التي تعتبر أن بالمنطقة مقابر يهودية قديمة. وما إنفكت الأحزاب الدينية تطالب بسن قانون للآثار يمنع الحفريات والأثریات في الأماكن التي يعتقد المتدينون أن بها مقابر يهودية.

(١) وهكذا أضاف المتدينون باطلاً إلى باطل، فكأن فلسطين القديمة لم يكن بها أقوام آخرون غير العبرانيين القدماء أو بني

إسرائيل القدماء، أم أنه لم يكن لهذه الأقوام مقابر!!

(٢) أنظر في هذا: صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٩٠-٤٩١.

(١) المرجع السابق، ص: ٤٧٠.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

#### عاشراً: تشريع الجثث وزراعة الأعضاء:

إعتادت المستشفيات الإسرائيلية على تشريع جثث الموتى دون موافقة أهل المتوفى، ودون تصريح من المتوفى ذاته قبل وفاته، وذلك إستناداً إلى قانون التشريع المسمى « قانون علم أمراض وتشريع الجثث ». ولما كانت الشريعة تحرم المساس بجثة المتوفى، فقد عارض المتدينون هذا القانون، فتم تعديله عام ١٩٥٣ بحيث يتم توقيع ثلاثة أطباء على قرار التشريع. وفي العام ١٩٥٥ تم تعديله مرة أخرى بحيث صار من الممكن تشريع الجثث إذا كان ذلك في خدمة الصالح العام، فاحتج المتدينون بشدة. وقد نظم المتدينون مظاهرات إحتجاج ضخمة بعد أن ألغت وزارة الصحة - في عام ١٩٦١ - تعهداً سابقاً كانت تلتزم به المستشفيات يقضى بتسليم جثث المرضى إلى ذويهم في حالة طلب هؤلاء المرضى ذلك قبل موتهم. وقد إستمرت هذه التظاهرات حتى حرب ١٩٦٧. ولا تزال الأحزاب الدينية تطالب بسن قانون معدل لتشريع الجثث في الكنيسة يحترم تعاليم الشريعة. كما أعرب المتدينون - دوماً - عن معارضتهم لعمليات زرع الأعضاء، ومطالبتهم بسن قانون يشترط موافقة حاخام معتمد على عمليات زرع الأعضاء في الحالات الخطيرة كزراعة القلب، وغيرها<sup>(١)</sup>.

#### حادى عشر: حائط البراق (حائط المبكى):

ظل حائط البراق في القدس المحتلة موضع صراع بين أهل فلسطين الشرعيين، وبين المستوطنين اليهود القادمين من شتى أصقاع الأرض وذلك حتى العام ١٩٦٧<sup>(١)</sup> حينما إحتل الجيش الإسرائيلي شرقى القدس. ومنذ ذلك الحين نشب صراع جديد حول الحائط بين اليهود أنفسهم حيث رأى العلمانيون أن الحائط يمثل رمزاً قومياً تجب زيارته على كل ذكر وأنثى، وكل صغير وكبير، فأصبحت ساحة الحائط - بعد هدم المنازل العربية التي كانت بها - مزاراً لجموع اليهود العلمانيين الذين أتوا للعبادة، وللرقص وقضاء الوقت واللهو. كما إتخذت الدولة الساحة مكاناً لعقد الإحتفالات واللقاءات الجماهيرية، والمهرجانات وحفلات تخريج ضباط الجيش. أما المتدينون، فقد نظروا للحائط على أنه مكان للعبادة فقط، وما عدا ذلك تدنيس لقدس المكان.

وقد شهدت ساحة الحائط العديد من المصادمات بين العلمانيين والمتدينين، وخاصة أن المتدينين - وعلى رأسهم الحاخامية الرئيسية التي تشرف على إدارة الحائط منذ عام ١٩٦٧ - يرفضون السماح للنساء بالصلاة هناك لإعتقادهم أن صلاة النساء الجماعية هناك محرمة، وأنه لا يجوز للمرأة أن تلمس التوراة أو تقرأ منها أو أن تضع رداء الصلاة (الطاليت) على كتفها. وقد إستمر الخلاف قائماً حول هذا الموضوع حتى تشكلت مجموعة نسائية بإسم « نساء الحائط » تدافع عن حق المرأة في الصلاة عند الحائط. وقد إعتمدت هذه المجموعة على كتابات بعض الحاخامات داخل « إسرائيل » وخارجها تؤيد صلاة المرأة تلك. وقد أصدر الحاخامان الأكبران - في نهاية الثمانينيات - فتوى تحرم على النساء قراءة التوراة عند الحائط، فرفعت مجموعة « نساء الحائط » دعوى قضائية ضد الحاخامية أمام محكمة العدل العليا، التي أقرت في حكمها الصادر في ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ مبدأ حق النساء في الصلاة عند الحائط، بيد أنها حظرت عليهن الصلاة بصوت عال لأن الشريعة اليهودية تحظر على النساء أداء الصلاة بصوت عال في وجود الرجال<sup>(٢)</sup>.

(١) حاول اليهود السيطرة على الحائط منذ ١٨٥٠ حينما حاول الحاخام « كاليشر » شراءه، ثم كرر « روتشيلد » المحاولة، وكذلك البنك الأنجلو - فلسطيني. ثم لجأ اليهود إلى العنف. وقد شهد عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ أبرز المصادمات بين العرب واليهود، والتي إنتهت بإقرار لجنة تحقيق بريطانية تملك العرب للحائط. وقد طلبت اللجنة من اليهود زيارة الحائط للأغراض الدينية فقط، ودون أن ينفخوا في البوق (الشوفاز). أنظر:

- وهيب أبو واصل: سجل محاولات الإعتداء على الأقصى، والتي بدأت قبل إحتلال القدس (ملف تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٦)، ص: ١٣.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٨٧.

(٢) أنظر في هذا الشأن: - المرجع السابق، ص: ٤٨٨ - ٤٩٠، وكذلك:

- Encyclopaedia Judaica, Year Book: 1990 - 1991, Op. cit., P.: 325 - 326.

(١) أنظر في هذا الشأن: - المرجع السابق، ص: ٤٩٣ - ٤٩٤.

## ثاني عشر: مقتل «إسحق رابين»:

فجرت عملية التسوية التي شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في رعايتها في أعقاب حرب الخليج الثانية الصراعات بين دعاة التنازل عن أجزاء من أراضي ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب، وبين دعاة «إسرائيل الكبرى». وقد وصلت هذه الصراعات إلى ذروتها مع إتفاقية أوسلو التي وقعتها حكومة «إسحق رابين» مع منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(١)</sup>. لقد سبق لنا القول أن دعاة الصهيونية الدينية شرعوا - منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات - في المطالبة بفلح عري التحالف مع الدولة «العلمانية»، الأمر الذي ترجم في شكل تحدى زعماء ونشطاء الصهيونية الدينية الدولة ومؤسساتها<sup>(٢)</sup>. لقد أدت سياسات حزب العمل المتصلة بعملية التسوية مع العرب إلى تبدل حلفائه من المعسكر الديني، فحزب شاس صار حليفاً له في إئتلاف ١٩٩٢، وأيد سياساته تلك نظير استمرار تدفق الإعتمادات المالية على مؤسسات شاس، وهو الهدف الأول لهذا الحزب دوماً. أما بصدد موضوع التسوية مع العرب فيرى حزب شاس أن لتنازل عن أجزاء من أراضي ١٩٦٧ يحده جنرالات الجيش الذين في استطاعتهم تحديد ما يحقق أمن الدولة ويحافظ على أرواح اليهود. أما حزب المفدال - الحليف التاريخي لحزب الماباي - فقد عارض بشدة عملية التسوية، وانضم إلى دعاة الحفاظ على كل الأراضي التي إستولت عليها «إسرائيل» عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع والجولان، وهكذا صار حليف الأمس معارض اليوم. بيد أن الأمر لم يقتصر على معارضة المفدال لسياسات حزب العمل، وإنما إنتهى إلى إقدام أحد نشطاء الصهيونية الدينية على قتل زعيم حزب العمل، فتواكب صراع المتدينين والعلمانيين مع صراع دعاة التسوية مع العرب ودعاة «إسرائيل الكبرى»، وشهدت البلاد إنقساماً لم تشهده من قبل، فما هي بيئة التطرف الديني والسياسي التي أثمرت عملية قتل يهودي - من أنصار الصهيونية الدينية - لرئيس الوزراء ووزير الدفاع؟<sup>(٣)</sup>.

(١) يذكر أن إتفاقي أوسلو أفضيا إلى إنقسام شديد في المجتمع الصهيوني، حيث حصل الإنفاق الأول على (٦١) صوتاً مقابل (٥٠) وامتناع (٨). أما الثاني فقد حصل على (٦١) صوتاً مقابل (٥٩) صوتاً في الكنيست. وقد إشتد هذا الإنقسام بعد أن ألمح «رابين» إلى إمكانية التنازل عن أجزاء من الجولان السورية المحتلة مقابل ترتيبات أمن وسلام مع سوريا. أنظر بشأن تداعيات عملية التسوية تلك:

- Doron, G., Israel and the Rabin Assassination (Current History, January 1996, Vol. 95, No. 597), P. : 7 - 8.

(٢) وذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) كان المؤرخ الإسرائيلي «يهوشافاط هركابي» - الذي كان من مؤيدي سحق منظمة التحرير ثم صار من المتحمسين لعملية التسوية - قد توقع في يناير ١٩٩٤ قتل «رابين» فقد صرح قبل موته: «إن الجدل الداخلي (في إسرائيل) سيكون رهيباً، وستقع إغتيالات تطل بعض الشخصيات ورايين لن يموت موتاً طبيعياً». ورد هذا في كتاب للصحفي الإسرائيلي «امنون كابلوك» صدر بالفرنسية في باريس بعنوان «رابين»، إغتيال سياسي: الدين، القومية، والعنف في إسرائيل». وقد عرضت مقاطع مطولة منه بالعربية في جريدة الحياة الصادرة من لندن من ٢٤ يوليو ١٩٩٦.

لقد ظهرت إشارات تحريضية واضحة في صفوف المتدينين واليمين بشكل عام، توجت بفتوى دينية بإهدار دم «رابين»، و«كل من يفرط في «أرض إسرائيل التاريخية». من هذه الإشارات التحريضية ما شرع فيه اليمين المتطرف من طبع ملصقات مناهضة لـ «رابين»، والتي كانت تشاهد على الحوايط والسيارات وواجهات المتاجر وحقائب الطلبة، كما نظم اليمين تظاهرات إحتجاجية ضد سياسات الحكومة إستخدمت فيها شعارات معادية لـ «رابين»<sup>(١)</sup>.

وكان المتحدث بإسم مجلس مستوطنات الضفة والقطاع «أهارون دومف» قد بعث - في ١٣ مايو ١٩٩٤ - رسالة إلى «رابين» محذراً إياه من تبعيات عملية التسوية، وقائلاً له: «بالنسبة للكثيرين في إسرائيل يعتبر عدم إنحيازك وحكومتك إلى جانب معاناة اليهود... سبباً في إحساس مرير بالغربة، حيث ترجم هذه الغربة، لدى الكثيرين، إلى يأس، ولدى القلة قد يؤدي هذا اليأس إلى أعمال متطرفة... وللأسف فثمة أصوات ترى أن الحل الوحيد هو الإغتيال السياسي، وهذا الإغتيال - لا سمح الله - يعد أمراً خطيراً من جميع الجوانب.. ولكنني وجدت أنه من الصواب أن أحذرك من هذا، فإذا واصلت هذا الطريق ستتحمل على الأقل المسؤولية غير المباشرة بسبب عمل شيطاني من شخص ما»<sup>(٢)</sup>. وفي أعقاب عملية إغتيال «رابين»، تناقلت الصحف الإسرائيلية أخباراً مفادها أن ثلاثة من الحاخامات - هم «دوف ليور» من كريات أربع و«دانيال شيلو» من مكدميم، و«اليعازر ميلاميد سكرتير مجلس المستوطنات في الضفة والقطاع - قد طلبوا من أشهر أربعين من كبار الحاخامين في «إسرائيل» بوجوب إصدار فتوى بالحكم بموت «رابين» بسبب عملية التسوية التي ينتهجها، وذلك من خلال إخضاعه لما يسمى بـ «حكم دين موسير»، وهو حكم حاخامي قديم - يبيح قتل أي شخص يعرض اليهود عمداً للخطر بنقل معلومات أو ممتلكات «الشعب اليهودي» إلى شعب أجنبي، والذي يرى الكثير من الحاخامين أنه قلاً عفا عليه الزمن. وقد جاء في الطلب: «هل يمكن للحكومة السيئة ورئيسها طبقاً للهاالاخاء أن يعتبروا متواطئين في جرائم القتل، وهل يحذران من أنهما إذا إستمررا في تهديد سكان يهودا والسامرة وغزة يمكن لكل يهودي في إسرائيل أن

(١) من هذه الشعارات: الشعب ضد الخيانة، رابين قاتل، رابين - بيريز أولاً، رابين كلب الحكومة قبلة موقوتة، حكومة رابين تضحي بحياة اليهود، أيام الطاغية معدودة، رابين إلى الجحيم، بالدم والنار سنطرد رابين، رابين متعاون مع المجرم عرفات، رابين يبيع وطننا. وكانت الحكومة توصف بـ: العصابة الحاكمة، والعصابة المجرمة، والحكومة الدموية، والحكومة المجنونة. وقد ربط الكثير من الشعارات بين أوسلو والنازية حال: المعاهدة مع عرفات هي معاهدة ميونيخ، ورايين يسير على درب هتلر، ورايين يدفعنا إلى محرقة جديدة، وغيرها.

(٢) ورد في هذا في صحيفة معاريف بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٥، أنظر: مختارات إسرائيلية، عدد (١٣)، يناير ١٩٩٦، ص: ٢٢.



يتصرف لإقامة العدل طبقاً لدين موسير<sup>(١)</sup>. وذلك إلى جانب فتوى الـ (١٥٠٠) حاخام - وعلى رأسهم الحاخام الأكبر السابق « شاييرا » - بعدم جواز إخلاء القواعد العسكرية في الضفة والقطاع في يوليو ١٩٩٥، والتي سبق لنا أن عرضنا لها<sup>(٢)</sup>.

وفي عدد ٩-١٦ نوفمبر ١٩٩٥، كشفت مجلة « جيروزاليم ريبورت » عن قيام مجموعة من الحاخامين بشعائر صلاة اللعنة<sup>(٣)</sup> ضد « اسحق رابين » والتي تسمى بالآرامية « بولسانورا » أي « أسواط أو أسهم النار »، والتي تعني إستنزال الموت بحقه بقوة روحية، وذلك في الخامس من أكتوبر ١٩٩٥، أمام منزل « رابين ». وفي ذات اليوم جرت تظاهرة ضخمة في ساحة صهيون بالقدس شارك فيها أنصار اليمين، مرددين كلمات مثل: « خائن »، « اوشفيتز »، « تصفية الدولة »، وشعارات مثل: « الحكومة غير شرعية »، « رابين قاتل » « بالدم والنار سنطرد رابين ». وقد شارك « بنيامين نتانياهو » في هذه التظاهرة وهاجم حكومة « رابين » بشدة. وفي اليوم التالي أعلن « نتانياهو » في الكنيست أن « رابين لا يحب بلاده، ولا يعتبر إسرائيل وطناً له، إنه يبيع وطنه كسلعة »<sup>(٤)</sup>.

(١) وقد أوردت ذلك صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥، أنظر: جريدة الحياة، لندن، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥. وعلى الرغم من أن هؤلاء الحاخامات لم يتلقوا سوى إجابات قليلة وغامضة على سؤالهم هذا، إلا أن قاتل « رابين » وجد ذلك كافياً لتنفيذ خطته.

(٢) وذلك في نهاية المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) يستخدم هؤلاء الحاخامين هذه الشعائر ضد من يحارب الدين. وقد أقيمت هذه الشعائر أمام منزل « رابين » في ليلة يوم عيد « الغفران: كيبور » حيث يقرأ الحاخامات اللعنة من التوراة، وجاء فيها « لقد أخذنا الإذن وطلبنا من ملائكة الدمار أن يسلطوا السيف على إسحق بن روزا المعروف برباين، ويقتلوا هذا الرجل الشرير الذي أعطى أرض إسرائيل إلى أعدائنا أولاد إسماعيل » ثم تم النفخ بالبوبوق. وقد قال أحد الحاخامين المشاركين في الصلاة التابعين لحركة كاخ أن « رابين » لن يعيش طويلاً إذ أن الملائكة أعطت أوامرها بمماناته، وموته، وسوف يظهر هذا خلال ثلاثين يوماً. ويذكر أن يهوداً آخرين في إسرائيل كانوا قد لعنوا « غرون غرون » - رئيس بلدية القدس في الخمسينيات لإنشائه مسجداً مختلطاً، ومات بعد سنة، ولعنوا عالم الآثار « بفال شيلو »، وتوفي بالسرطان بعد سنة من اللعنة. كما لعن حزب بوغالي أغودا بعد مشاركته في حكومة ١٩٦٨ فتوفي رئيسها « بنيامين بنز » بعد فترة قصيرة. ولما تساقطت الصواريخ العراقية على « إسرائيل » إبان حرب الخليج الثانية، أقيمت شعائر اللعنة ضد « صدام بن صبحه ». هذا ويتبع هؤلاء الحاخامات جماعة القبلاء اليهودية التي تستخدم الشعوذة والسحر وتجد أنصار لها في وسط يهود أوروبا الشرقية ويهود المغرب. وقد أوردت جريدة الحياة الصادرة من لندن (٧ نوفمبر ١٩٩٥) مقاطع مطولة من مقالة مجلة « جيروزاليم ريبورت ».

(٤) وكان « نتانياهو » قد شارك في تظاهرة أخرى، رفع خلالها نعل أسود كتب عليه « رابين يدفن الصهيونية »، كما شبه « نتانياهو » - في خطبه - أساليب « رابين » بأساليب « تشاوشيسكو »، وقال في مقابلة مرئية - في مارس ١٩٩٥ - أن حركة حماس تلقت رسائل من « رابين » و « عرفات » تجيز لها قتل اليهود ليس في قطاع غزة وإنما في الضفة الغربية لإجلائهم عن هذه المنطقة وإنشاء سلطة فلسطينية فيها. انظر:

- أمنون كابيلوك، رابين، إغتيال سياسي ... مرجع سبق ذكره، ٢٥ يوليو ١٩٩٦.

وكذلك انظر في شأن الهجوم اليميني على حكومة « رابين » وسياستها:

- Ellis, M.; Murdering Rabin and The Jewish Covenant (Middle East Policy, Vol. IV, No.3, March 1996), P. 72, 73.

وفي العاشر من أكتوبر ١٩٩٥ تعرض « رابين » - أثناء حضوره إجتماعاً للمهاجرين الأنجلوسكسون الجدد في معهد للرياضة بتل أبيب - لسلسلة من الشتائم والتهديدات من قبل البعض، الذين كان من بينهم حاخام الجامعة العبرية بالقدس، مما اضطر « رابين » إلى قطع خطابه ومغادرة المكان. وقيل إغتيال « رابين » بـ (٢٠) يوماً، طلب « آريل شارون » محاكمة « رابين » و « بيريز ». أما زعيم حزب مولدت اليميني « رجبعام زئيفي » فقد صرح بأن « رابين » و « بيريز » وكل وزراء الحكومة وموظفيها سيحاكمون يوماً على إنصياهم لأعدائنا وعلى الذل الذي يلحقوه بالشعب كما أعلن « روفائيل إيتان » - زعيم حركة تسوميت اليمينية - أمام تلاميذ إحدى مدارس حيفا أنه بموجب القانون الإسرائيلي فإن من يتخلى عن أراضي إسرائيل يواجه عقوبة الموت أو السجن المؤبد. وقد شكلت أقوال رئيس الدولة « عيزرا وايزمان » تهديداً لمصادقية سياسات الحكومة، فمن أقواله: « إن رابين لا يعرف جيداً ما يفعله، وأنه يتسرع كثيراً... وغير حذر... ». ينبغي وقف مسيرة السلام وإعادة تقييم الوضع « إن إتفاقية أوسلو لا قيمة لها لأنها لم تقر إلا بغالبية صوت واحد ». كما جاءت تصرفاته في مصلحة اليمين، فقد رفض مقابلة بضع آلاف من المستوطنين الذين قرروا مغادرة الأراضي المحتلة إلى « إسرائيل » بمساعدة حركة السلام الآن، في الوقت الذي دأب فيه على زيارة المستوطنات ومقابلة معارضي التسوية كما أنه عطل إتفاق إخلاء سبيل السجينات الفلسطينيات<sup>(١)</sup>.

ويؤيد الأمريكيون اليهود معارضي عملية التسوية، ويشكل مهاجروهم إلى « إسرائيل » (حوالي ١,٢٪ من سكان إسرائيل) نسبة كبيرة من المتطرفين اليمينيين<sup>(٢)</sup>. وقد أغضب ذلك « رابين »، وقال عن الأمريكيين اليهود « إن كلامهم كثير ومساعداتهم قليلة ». وفي زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة قال لهم: « لا تدخلوا في شؤوننا، إن هذا حق فقط لمن يعيش في إسرائيل، ومن يخدم أبنائهم بالجيش الإسرائيلي.. إن دوركم يقتصر فقط على تجميع الأموال لمساعدة دمج المهاجرين الجدد »<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد دفع هذا بأحد أحفاد « رابين » - أثناء الجنازة - إلى التوجه لوايزمان قائلاً « اخرج، غادر هذا المكان ». وردت مواقف قيادات اليمين المتطرف ووايزمان هذه في: أمنون كابيلوك، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) مارس اليهود القادمون من الولايات المتحدة دوراً هاماً في منظمة يمينية تسمى « أنها بلادنا: زوارتسينو » من خلال تنظيم التظاهرات الاحتجاجية. وقد خرج من صفوف هؤلاء مرتكب مذبحه الحرم الإبراهيمي « باروخ غولدشتاين »، والرئيس الحالي لحركة كاخ « باروخ مرزل ». وكان حاخام بروكلين « ابراهام هيشت » قد صرح في أكتوبر ١٩٩٥ أن « رابين » يستحق الموت وفقاً للقوانين اليهودية لأنه يعتمد تقديم أجساد وأملاك اليهود إلى الغويم (غير اليهود)، وأن هذا الحكم هو الوحيد الذي يجب أن يطبق بحقه. انظر في ذلك المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) وعنى عن البيان أن الدولة أعلنت منذ اليوم الأول لقيامها أنها ملك لكل اليهود، وليس لليهود الذين يعيشون في إسرائيل فقط، فكل يهودي بالخارج مواطن محتمل. ولم يحدث قط أن تكلم قادة إسرائيل بهذا الشكل عن يهود الخارج. انظر: طارق حسن، التمزيق اليهودي: إغتيال رابين (جريدة الأهرام، القاهرة، ١٨ نوفمبر ١٩٩٥).

كانت حرب ٦٧ ، لدى الصهيونيين المتدينين بمثابة معجزة إلهية، ومن هنا صار كل شيء مقدساً: الشعب، والأرض، والجيش، وصار المسيح المنتظر « يقف خلف الباب »، وأضحت المستوطنات رمزاً لمرحلة إنتظار المسيح، تلك المستوطنات التي شرع في بنائها حزب العمل ثم أكملها حزب الليكود<sup>(١)</sup>. ومنذ ذلك الحين نمت أسطورة «الخلاص المسيحاني» وقرب مجيء المسيح. ومع توقيع إتفاقيتي أوسلو وجد جيل كامل نفسه أمام نقضين هما: - هل يحافظ على إيمانه بإسرائيل الكبرى، وعقيدة الخلاص؟، أم يطيع الدولة الإسرائيلية وقوانينها؟ ثم ما هو مصدر السلطات، بمعنى أهو الشعب عبر ممثليه في البرلمان؟ أم الحاخاميين الذين يفسرون القوانين التي تعود إلى زمن غابر؟ أي ماذا نختار: الديمقراطية أم اللاهوت؟<sup>(٢)</sup>.

إختار المتدينون الأكثر تطرفاً في المعسكر الصهيوني الديني اللاهوت على الديمقراطية إستناداً إلى مقولة لأحد حكماء اليهود ممن عاشوا في القرون الوسطى مفادها أن الواجب الإلهي بالإقامة في « أرض إسرائيل » يعادل مجموع الـ (٦١٣) فرضاً في الديانة اليهودية. ولهذا إعتقد هؤلاء أن كل الطرق التي تحقق هذا الهدف صالحة بما فيها العنف، لأنه ينفذ إرادة الله. ومنذ ذلك الحين إرتفعت أصوات العديد من الحاخاميين متهمه « رابين » وحكومته بالخيانة، ومخالفة تعاليم التوراه. بل إن إحدى المجلات الدينية كتبت في يوليو ١٩٩٥ تقول: « لن يصيبنا العجب إذا إعتنق رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يوماً الدين المسيحي، فهم مهياؤون لمثل هذا التحول، إذ لم يعودوا من اليهود، لقد وصلوا الآن إلى مرحلة ما بعد اليهودية »<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الجو المليء بالتحريض، وفي هذه البيئة المتسمة بالتطرف السياسي والديني توجه « ييغال عامير » - في ٤ نوفمبر ١٩٩٥ - لقتل « رابين » مزوداً بمسدسه<sup>(٤)</sup>، وفتوى

(١) انظر لتفاصيل أوسع حول نتائج حرب ١٩٦٧ على «إسرائيل» من الداخل: الفصل التالي.

(٢) أمنون كابليوك، مرجع سبق ذكره، ٢٦ يوليو ١٩٩٦.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

يذكر أن رابين كان قد عبر ضمناً عن تجاوز فكرة «إسرائيل الكبرى» في أكثر من مناسبة، ففي أعقاب توقيع إتفاق «طابا» في واشنطن قال «إننا لسنا وحدنا على هذه الأرض والتربة، لذلك فإننا نتقاسم اليوم مع الشعب الفلسطيني هذه الأرض...» كما قال أن «العهد القديم ليس بسفر لتسجيل ملكية الأراضي... إن القداسة لا ترتبط بالأرض بقدر إرتباطها بالقيم...» وقد أثارت هذه العبارات المتدينين بشدة، وذلك على الرغم من أن أقوال «رابين» وأفعاله الأخرى لم تكن أبداً تفرط في «أرض إسرائيل التاريخية»، إذ لم يتنازل عن ثوابت الصهيونية، ولم يفكك مستوطنة أو يعيد لاجئاً فلسطينياً، ولم يوافق قط على دولة فلسطينية. ويؤيد هذا ما قاله «رابين» أمام الكنيست في الخامس من أكتوبر ١٩٩٥: «نحن ننظر إلى الحل النهائي في إطار دولة إسرائيل التي ستضم معظم رقعة أرض إسرائيل كما كانت تحت الإنتداب البريطاني، وإلى جانبها كيان فلسطيني يشكل موطناً لمعظم سكان الضفة والقطاع الفلسطينيين... وهو كيان أقل من دولة... كما أن حدود إسرائيل لن تعود إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧...» انظر مقتطفات من هذا الخطاب في:

- مجلة الدراسات الفلسطينية، وثائق فلسطينية، عدد (٢٥) شتاء ١٩٩٦، ص: ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤) انظر في شأن خلفية القاتل:

- المرجع السابق، ٢٤ يوليو ١٩٩٦.

حاخامية تعتبر « رابين » خائناً للشعب اليهودي مثله مثل « من يعطي الأرض المقدسة لأعداء إسرائيل ». و« عامير » هذا ليس مخبولاً أو معتوهاً وإنما هو نتاج طبيعي لدولة قامت بحد السيف، وثقافة دينية تقُدس الأرض وتعادى كل من هو غير يهودي. لقد كان «العنف» الوسيلة الرئيسية والمثلى أمام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها ولا يزال، ثم صارت كل الوسائل شرعية للدفاع عن الأرض التي أضحت مقدسة في نظر المتدينين. بيد أنه وحتى إغتيال «رابين» كان هذا العنف موجهاً ضد العرب فقط أينما كانوا<sup>(١)</sup>. ومنذ مقتل « رابين » صار «العنف» موجهاً أيضاً نحو اليهود. ويتنسى « عامير » إلى جيل الشباب الذي ولد ونشأ بعد عام ١٩٦٧ وهو ينحدر من أسرة متدينة جداً هاجرت من اليمن عام ١٩٤٨، وسكنت في حي نافي عامال شرقي مدينة هرتزليا، وهو حي جل سكانه من البائسين، وهكذا كان حال أسرة «عامير». وقد درس «عامير» في مدرسة دينية بالحي ثم إلتحق ببشيفاه لتعلم التوراه والتلمود في أشدود، ثم خدم في وحدة « جولاني » العسكرية المميزة، وإلتحق بكلية الحقوق بجامعة بار ايلان، في نفس الوقت الذي كان يدرس في الكوليل الملحق بالجامعة، والمخصص للدراسات الدينية العليا، وكان عامير قليل الإكتراث بدراسة الحقوق، ومثابراً وبارعاً ومتفوقاً في الكوليل، كما كان « عامير » من أبرز نشطاء اليمين الديني في الجامعة<sup>(٢)</sup>.

وكان مما قاله « عامير » في قاعة المحكمة: « حسب الشريعة عندما يقوم يهودي بتسليم شعبه وأرضه للعدو، يجب أن يقتل...، وهناك أوامر إلهية أهم بكثير من وصية « لا تقتل »، ومنها إنقاذ النفس..لقد أنقذت أرواح اليهود بقتلى رئيس وزراء يضافح كبير السفاحين، ويطلق سراح الخربين من السجون الذين يقومون بعد عدة أيام بقتل اليهود...وقد قمت بعملى هذا بسفردى، وربما كان الرب يعمل معي »<sup>(٣)</sup>.

- Ellis, M.; Op. cit., P.: 75.

ويذكر أن كل مستوطنى الضفة الغربية وقطاع غزة يُصرح لهم باستخدام السلاح ضد العرب وقد حصل «عامير» على ترخيص مسدسه الذي قتل به «رابين» لاستخدامه ضد العرب.

(١) أورد «إسرائيل شاحاك» في كتابه «التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة» نصوصاً توراتية وتلمودية عدة تحض اليهود على قتل غير اليهود، ومن هذه النصوص ما يحرم ندنيس السبت لإنقاذ عربي من الموت، وأن النبي موسى - عليه السلام - كما تزعم توراتهم لأم جيشه لأنه لم يقتل الأطفال الذكور (الإصحاح ٣١) من سفر العدد ١٣ - ١٨. انظر:

- إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي...، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٠ - ١٣٥.

(٢) انظر عن «عامير»:

- ديفيد لافي، من هو قاتل رابين؟، جريدة معارف ٦ نوفمبر ١٩٩٥ (مختارات إسرائيلية، عدد (١٢)، ديسمبر ١٩٩٥)، ص: ١٢ - ١٣.

ويذكر أن «عامير» كان يتلذذ بمعاملة العرب بقسوة أثناء خدمته بالجيش. انظر:

- أمنون كابليوك، مرجع سبق ذكره، ٢٤ يوليو ١٩٩٦.

(٣) كما ورد في جريدة معارف بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٩٥ (مختارات إسرائيلية عدد (١٢)، ديسمبر، ١٩٩٥)، ص: ١٣ - ١٤.

وفي الذكرى الثانية لمقتل «رابين» كشفت «إسرائيل» عن أجزاء من الملحق السرى لتقرير لجنة «شمغار» التي حققت في حادثة القتل، حيث جاء أن العميل السرى لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الشاباك»: «أفيشاي رافيف» قد حصل على موافقة رؤسائه على توزيع منشورات ضد «رابين» وضد إتفاق أوصلو، وعلى تقديم عدة خدمات لمنظمة «إيال» اليمينية المتطرفة التي كان «عامير» عضواً بها. وقد فسرت أفعال «رافيف» تلك على أنها حرضت «عامير» على ارتكاب عملية القتل. وقد اعترف «يعقوب بيرى» - رئيس الشاباك السابق - بأن جهاز الشاباك قد ارتكب أخطاءً فيما يتعلق بشأن رافيف، وأشار إلى تجاوز هذا الأخير التعليمات أكثر من مرة. وقد إتهم اليسار الإسرائيلي اليمين بالعمل على إلصاق عملية قتل «رابين» بالعميل «رافيف» وإظهار عدم نجاعة جهاز الشاباك لإبعاد تهمة التحريض التي قام بها اليمين ضد «رابين» قبل مقتله. ولا تزال «إسرائيل» تشهد تداعيات هذا الموضوع حتى كتابة هذه السطور.

وبمقتل «رابين» اتسعت الهوة بين العلمانيين والمتدينين، وابتعدت الصهيونية الدينية أكثر عن الدولة ومؤسساتها، وبدأ الحديث عن حرب أهلية وشيكة، ولعل نتائج إنتخابات العام ١٩٩٦ قد أدت إلى تهدئة الأمور بعض الشيء فحزب العمل أصبح في المعارضة، ورئيس الوزراء صار من الليكود، والحكومة أضحت يمينية دينية تؤمن بفكرة «أرض إسرائيل الكبرى»، ولا تعترف بأطروحات «رابين» و«بيريز» السابقة، والأحزاب الدينية - الصهيونية والحريدية - حققت ما لم تحققه من قبل من خلال حصولها - مجتمعة - على (٢٣) مقعداً في الكنيست<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم مما تقدم، فقد صار الحديث عن «خيانة أرض إسرائيل» من الأحاديث التي تتردد كثيراً في أوساط المستوطنين داخل مستعمرات الضفة والقطاع، وهو ما حدث بعد توقيع «تتانياهو» إتفاق الخليل مع السلطة الوطنية الفلسطينية. فهل يتكرر ما حدث مع «رابين» مرة أخرى؟ أم أن قادة الدولة إستوعبوا درس «رابين» جيداً؟

(١) تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن ثمة أصواتاً ارتفعت في «إسرائيل» في أعقاب قتل «رابين»، منادية بتعديل قانون العودة بحيث يمنع اليهود «المتطرفين» من دخول البلاد. وكان من بين هؤلاء «يوسى ساريد» زعيم ميرتس، و«إيهود باراك» وزير الداخلية في ذلك الوقت، وقد بادر هذا الأخير بإتخاذ إجراءات عملية للتدقيق في المعلومات الأساسية عن الراغبين في الهجرة، وبحث السبل القانونية لمنع قدوم «متطرفين»، بل وأعلن «باراك» أن الأمر قد يمتد إلى الذين قدموا للسياسة أو الإقامة وأعربوا عن دعمهم وإتجاههم لقتل «رابين».

## الفصل الخامس

في

### الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية ودورها في الحياة السياسية

- دهليز

- المبحث الأول : الحركات والجماعات الدينية الصهيونية :

\* المطلب الأول : حركة «كتلة الإيمان : غوش أمونيم».

\* المطلب الثاني : حركة «هكذا : كاخ».

\* المطلب الثالث : حركة «الوسط الديني : ميماد».

- المبحث الثاني : الحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية:

\* المطلب الأول : حركة «حباد» الحسيدية.

\* المطلب الثاني : حركة «الطائفة الحريدية».

\* المطلب الثالث : حركة «حراس المدينة : ناظوري كارتا».



## الفصل الخامس

في

### الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية

#### ودورها في الحياة السياسية

دهليز :

ينصب الإهتمام في هذا الفصل على الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية في «إسرائيل»، ودورها في الحياة السياسية، فإلى جانب الأحزاب الدينية ثمة حركات وجماعات دينية غير حزبية تمارس نشاطات في مواجهة مؤسسات الدولة الرسمية بقصد التأثير عليها في عملية صنع القرارات السياسية على وضع تضمن معه تحقيق مطالبها أو بعض منها<sup>(١)</sup>. وقد إرتأينا تصنيف هذه الحركات والجماعات - إرتباطاً بموقفها من الصهيونية والدولة - إلى حركات وجماعات دينية صهيونية، وحركات وجماعات دينية معارضة للصهيونية. وفيما يلي نعالج هذا الموضوع من خلال تتبع نشأة هذه الحركات والجماعات، والوقوف على أفكارها ومبادئها، والكشف عن نشاطاتها الفعلية في الحياة السياسية، وذلك من ثانياً مبحثين : يتناول الأول الحركات والجماعات الدينية الصهيونية، بينما يعرض الثاني للحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية.

### المبحث الأول

#### الحركات والجماعات الدينية الصهيونية

وتتمثل أظهر هذه الحركات والجماعات في ثلاث هي : حركة غوش أمونيم، وحركة كاخ، وحركة ميماد<sup>(٢)</sup> :

#### المطلب الأول : حركة « كتلة الإيمان : غوش أمونيم » :

ظهرت حركة غوش أمونيم كجماعة داخل حزب المفدال في أعقاب حرب العام ١٩٦٧م، ثم كحركة غير حزبية مستقلة عن حزب المفدال في مطلع العام ١٩٧٤م. وكان ظهور هذه الحركة نتيجة لعدة ظروف وعوامل شهدتها «إسرائيل» في أعقاب حربى ٦٧، و ١٩٧٣م، نعرض لها فيما يلي :

(١) وتمثل هذه الحركات والجماعات قوى ضغط من القوى اللارسمية للحياة السياسية في «إسرائيل»، وهي تمارس نشاطاتها - في دعم الحكومة أو الضغط عليها - في الشؤون التي تتصل بأهدافها ومصالحها بطبيعة الحال.

(٢) أنظر ماسبق وأوردناه في هامش رقم (١) ص ١٨٩ .

لقد أوشكت مساحة الأرض التي احتلها الجيش الإسرائيلي، في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، أن تتطابق مع الحدود التي حددها بعض أسفار تورا اليهود لما يسمى «ملكوت إسرائيل»، أو «أرض الميعاد»، فبعد ستة أيام فقط من الحرب صار جيش الدولة - التي كانت تعيش في قلق وخوف دائمين من جيرانها العرب - يحتل شبه جزيرة سيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السورية، والأهم من هذا وذلك: الضفة الغربية لنهر الأردن حيث المناطق الأكثر قدسية - كما ترى التوراه - عند اليهود (أورشليم القديمة، وحائط المبكى، الخليل وقبور الأنبياء، يهودا والسامرة<sup>(١)</sup>، بيت آيل، ....) والتي كانت تحت الحكم الأردني.

وعلى الرغم من أن «إنتصار ١٩٦٧» قد حققه جنود دولة علمانية إلا أنه مثل فرصة للمتدينين لابتعاث جملة من القيم الدينية كانت الصهيونية قد غيّبتها تماماً، فحرب ١٩٦٧ صارت معجزة إلهية، وهدية ربانية لـ «الشعب المختار»، وعقاباً لأعدائه، وهي، أيضاً، بداية الخلاص والإفداء، وقرينة على قرب مجيء المسيح المخلص. ومنذ تلك الأيام أضحت كل شئ مقدس: الجيش الذي حقق الإنتصار، الشعب الذي قاد الجيش، وقبل كل هذا وذلك الأرض، الأرض التي «تم تحريرها بعد ألفى عام من الإحتلال»، وبالتالي فإن المساس بها لدى قطاع واسع من المتدينين يعد إنتهاكاً للوصايا الدينية وخروجاً على عملية الإفداء. وقد وصف الحاخام «موشيه ليفنغر» ما حدث في ستة أيام بقوله: «لقد أفاق الجميع من سبات الحياة الخاصة ورأوا بأب أعينهم عودة صهيون»، واعتبر أن ما حدث هو من فعل العناية الإلهية «التي شاءت تحرير أجزاء كبيرة من أراضينا»<sup>(٢)</sup>. كما وصف الحاخام «مناحيم كشر» ما حدث عام ١٩٦٧ - في كتاب له صدر عام ١٩٦٨ تحت إسم «بحث شامل لطرق الخلاص ودلائله» - بأنه «أعظم حدث في تاريخ الشعب اليهودي منذ حرب اليهود ضد اليونانيين بقيادة متتياهو الحشمونائي»، وقد أورد في كتابه هذا إشارات «صوت بوق المسيح» الذي «يوشك على الظهور»، وكذلك العديد من الدلائل التي تشير إلى قرب مجيء المسيح والخلاص، والتي قال أنه لم يحدث مثلها من قبل والتي منها: «فظائع الكارثة في أوروبا، وبعث دولة إسرائيل، وهجرة اليهود إليها، وفرار العرب عام ١٩٤٨، وإحتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وغيرها»<sup>(٣)</sup>. وقد

(١) عبارة «يهودا والسامرة» عبارة توراتية تشير للمناطق الواقعة جنوبى القدس وشمالها على التوالي، ويستخدمها ساسة الدولة للإشارة إلى الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ م.

(٢) ورد في: - داني روبنشتاين، غوش أمونيم: الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة: غازي السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣)، ص: ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٦. وتجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا في عرض الظروف التي شهدتها «إسرائيل» بعد حربى ٦٧ و ١٩٧٣ على العديد من المراجع، أهمها: - جيل كيبيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٨ - ١٧٧.

شهدت البلاد في أعقاب حرب ١٩٦٧ إزدهاراً اقتصادياً لم تشهده من قبل، وثقة بالنفس في كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته، وصارت عبارة «الذى لا يقهر» تسبق دوماً إسم «إسرائيل»<sup>(١)</sup>.

هذا، ولم يكن الشعور بالمعجزة في أعقاب ١٩٦٧ قاصراً على المتدينين فقط، وإنما شمل أيضاً قطاعات واسعة من العلمانيين، الأمر الذى دفع بعدد كبير منهم إلى «العودة إلى الدين» بممارسة الطقوس الدينية، وزيارة «حائط المبكى»، ولذا صار من الطبيعي أن يذهب مظلّيون إسرائيليون ببزاتهم العسكرية لييكوا أمام «حائط المبكى»، وأن يشاهد «بن غوريون» - وقد اعتمر قلنسوة على رأسه - وهو يصلى أمام ذات الحائط، حتى أن وزير الدفاع «موشيه دايان» علّق على ذلك بقوله: «كل من لم يكن متديناً صار كذلك اليوم»<sup>(٢)</sup>.

وكما صور المتدينون حرب ١٩٦٧ كمعجزة إلهية، فقد رأوا في حرب ١٩٧٣ م تعبيراً عن «آلام المخاض» التي تسبق قدوم المسيح، ذلك القدوم الذى يعنى أمراً واحداً هو إقامة «ملكوت إسرائيل»<sup>(٣)</sup>. بيد أن حرب ١٩٧٣ أدت - فى واقع الأمر - إلى زعزعة وضع المؤسسة العمالية الحاكمة فى «إسرائيل» من جهة، وتساعد قوة الشباب داخل حزب المجدال الحليف الرئيسى للمعراخ حتى ذلك الحين من جهة أخرى.

= - داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧ - ١٨، ٢١ - ٢٨.  
- إيان لوستك، الأصولية اليهودية فى إسرائيل، ترجمة: حنى زينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١)، ص: ٣٦ - ٣٧.

- Aronoff, M.; The Institutionalisation and Cooptation of ■ Charismatic, Messianic, Religious - Political Revitalisation Movement in: Newman, D., (ed); The Impact of Gush Emunim: Politics and Settlement in The West Bank (St. Martin's Press, New York, 1985), P. : 47 - 49.

- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion in Israel, Op. cit., P. : 201 - 204.

- Roberts, S.; Party and Policy in Israel ....., Op. cit., P. : 60 - 63.

- Cohen, E.; The Changing Legitimations of the State of Israel in: Medding, P., (ed); Israel....., Op. cit., P. : 157 - 159.

- Weissbrod, L.; Op. cit., P. : 531 - 532.

- Schnall, D., Radical Dissent in Contemporary Israeli Politics: Cracks in the Wall (Praeger Publishers, New York, 1979), P. : 139 - 141.

(١) وقد دفع هذا «آريل شارون» إلى القول قبل حرب ٧٣ بفترة قصيرة: «لا أحد يستطيع أن يمنعنا من البقاء فى قناة السويس، إلى الأبد، إن وضع يدنا على القناة سوف يحطم مصر من الداخل». انظر:

- أمنون روبنشتاين، مراجعة الحلم الصهيونى من هرتزل إلى غوش أمونيم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٠.

(٢) انظر فى هذا:

- جيل كيبيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٩.

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥.

(٣) عزيمى بشارة، دوامة الدين والدولة فى إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣)، بيروت، صيف ١٩٩٠)، ص: ٣٩.

لقد طالب الشباب داخل المفدال (حانان بورات، زفولون هامر، يهودا بن مائير، حايم دروكمان) - بعد أن سُموا أساليب المقايضة السياسية والتحالف شبه الدائم مع الجناح الصهيوني العمالي التي دأبت القيادة التاريخية للحزب على إتباعها - بعدم الإذعان للضغط الدولية على «إسرائيل» لتقديم تنازلات في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب، وراحوا يعملون كجماعة ضغط داخل الحزب لإرغام قيادته على عدم الدخول في إئتلاف حكومي يرفض ضم الأراضي المحتلة بصورة نهائية إلى الدولة<sup>(١)</sup>.

وقد كان من نتائج حرب ١٩٧٣ م، أيضاً، تصاعد روح التماسك الاجتماعي في صفوف المتدينين، والميل نحو التعاون مع العلمانيين، ولهذا راح المتدينون يسعون إلى إحتواء الدين الرسمي للدولة (الدين المدني) برموزه وقيمه داخل إطار الدين التقليدي، فصوروا حرب ١٩٧٣ على أنها إحدى مراحل عملية الإفتداء. وهكذا صارت هذه الحرب - في نظر الحاخام «يهودا أميطال» : «معجزة إلهية»، وهي «لم تكن بين دولة إسرائيل والدول العربية، وإنما بين الأمة اليهودية وأمم العالم أجمع»<sup>(٢)</sup>، كما كان يردد.

وفي إطار تلك الظروف، ظهرت حركة غوش أمونيم كجماعة داخل حزب المفدال في أعقاب حرب ١٩٦٧، ثم كحركة غير حزبية مستقلة بعد حرب ١٩٧٣، بهدف رئيسي هو إستيطان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ - وخاصة الضفة الغربية - وتهويدها، وذلك تنفيذاً لما جاء على لسان الحاخام «زيفي يهودا كوك» - الأب الروحي والفكري للحركة - في شأن هذه الأراضي : «إن هذه البلاد لنا ولا توجد هنا أية مناطق عربية أو أراض عربية، بل أراضى إسرائيل، تراث الآباء الخالد، وهي في جميع حدودها الواردة في التوراه تابعة للحكم الإسرائيلي»<sup>(٣)</sup>.

وقد ضمت هذه الحركة جملة من المتدينين الشباب من أمثال : «حانان بورات»، «موشيه ليفنغر»، «يوحنا فريد»، «أوري اليتسور»، «حايم دروكمان»، «يئني كاتسوفر»، «يوئيل بن نون»، وغيرهم، بجانب عدد آخر من العلمانيين. وينتمي جميع المتدينين إلى جيل واحد،

(١) انظر :

- ديفيد نيومان، الإستيطان الصهيوني : دور غوش أمونيم، ترجمة : جمال السيد (كومبيو نشر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١)، ص : ٤٥.
- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٧.
- Roberts, S.; Op.cit., P. : 60 - 61.
- Liebman, S. and Don - Yehiya, E., Op. cit., P. : 201 - 202.

(٢)

(٣) ورد في :

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ١٨.

وثقافة دينية عالية، وخلفية اقتصادية مستقرة، فهم أبناء لعائلات إشبكنازية قديمة وثرية ومتدينة، تلقوا تعليمهم في المدارس الثانوية الدينية التابعة للدولة، وخاصة مدارس «بنى عقيبا»، و «مركز هآراب»<sup>(١)</sup>.

ولقد نشأت علاقة عميقة وفريدة بين الحاخام «زيفي يهودا كوك» - النجل الأوحيد للحاخام «أبراهام كوك»، ومدير معهد مركز هآراب بالقُدس - وبين الشبيبة المتدينة داخل حزب المفدال، حيث اتخذ الشباب المتدين معلماً ومرشداً روحياً لهم، وقدروا فيه بعده عن الصراعات الحزبية البغيضة إلى قلوبهم. وعلم «كوك» طلابه كيفية تقرب اليهود من الدين اليهودي من خلال المحبة وليس الإكراه الديني، وعارض حزب الأغودا ووصفه بأنه «حزب من الكفار»، كما شجع تلاميذه على التجنيد في وحدات عسكرية مختارة. أما الفكرة الرئيسية التي لفتها «كوك» لأتباعه فهي «التعصب الشديد لأرض إسرائيل» قبل عام ١٩٦٧ وبعده<sup>(٢)</sup>.

وقد كتب «كوك» - عام ١٩٦٠ - أن «الجيش الإسرائيلي كله مقدس لأنه يمثل حكم شعب الله على أرضه، وملوكوت السموات تتجلى حتى في حكم ديفيد بن غوريون»، وقبل حرب ١٩٦٧ تنبأ بما حدث حينما قال أن الجيش الإسرائيلي سوف يحرر جميع أرجاء «أرض إسرائيل»، وكشف عن أنه بكى حزناً حينما أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين لأن الدولة اليهودية لم تضم مناطق مثل نابلس وأريحا والخليل<sup>(٣)</sup>.

ومنذ العام ١٩٦٧، صار «كوك» وأتباعه - الذين أنشأوا حركة غوش أمونيم - لا يستطيعون الفصل بين الصهيونية واليهودية، وبين «القومية اليهودية»، و «الديانة اليهودية»، فكما سخر «كوك» الأب حياته للتوفيق بين الدين والسياسة وبين المتدينين والعلمانيين<sup>(٤)</sup>، فإن

- (١) يذكر أن مدارس بنى عقيبا ظهرت من داخل حركة الكيبوتز الديني، ولا يزال عدد كبير من قياداتها يأتي تقليدياً من الكيبوتزات الدينية. وهي تدير اليوم أكثر من ثلاثين مؤسسة تربوية وغير تربوية، وساهمت في تأسيس الكثير من المستعمرات التعاونية والجماعية، ويبلغ عدد فروعها في إسرائيل (٣٥٠) فرعاً، وينتمي إليها اليوم مايقرب من (٥٠٠) ألف عضو.
- انظر : إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٥.
- Aronoff, M.; Op. cit., P. : 58 - 59.

(٢) انظر في شأن أفكار الحاخام «كوك» الإبن :

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٢ - ٤٦.

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢ - ١٦.

- Liebman, S. and Don - Yehiya, E.; Op. cit., P. : 200 - 203.

- Weissbrod, L.; Op. cit., P. : 532 - 533.

- Schuall, D.; Op. cit., P. : 142 - 144.

(٣) إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٤ - ٤٥.

(٤) سبق لنا أن عرضنا - في الفصل الأول من هذا الباب - كيف أن «كوك» الأب قد رأى أن جيل المستوطنين الصهاينة في فلسطين ينفذون تعاليم الدين باستيطانهم في فلسطين، كما أنه اعتبر الصهيونية «هبة إلهية داخل الروح اليهودية، تسعة قدوم المسيح المنتظر»، وأن الصهاينة هم «يد الله التي تنفذ المهمة السماوية لتقريب موعد الخلاص، وأن «شعب إسرائيل» والتوراة و «أرض إسرائيل» مزيج واحد، وأن العيش والعمل في «أرض إسرائيل» فريضة إلهية (ميتسفا) تعادل الفرائد الدينية الأخرى مجتمعة.



«كوك» الإبن سار على نفس الطريق، فراح يمسح على الصهيونية «دياجات خلاصية ومسيحانية»، بل وجاوز الأب بتحديد ثلاث مراحل كبرى لعملية الخلاص هي : المرحلة الأولى : عودة يهود الشتات - بجهود علمانية - إلى «أرض إسرائيل»، وقد بدأت هذه المرحلة مع ما أسماه بـ «توبة الخوف» من الأذى الجسدي في الشتات. والمرحلة الثانية باتت ممكنة بفضل «التقاء الشعب اليهودي قلب يهودا والسامرة التوراتي»، وهي تستلزم «الإستيطان الكامل في الأرض». أما المرحلة الثالثة والأخيرة فسوف تستلزم «توبة الحب»، وفيها «يدب النشاط في صحة اليهود الروحية بفضل إحتكاكهم بكامل أرض إسرائيل فيتوبون إلى الله ويلزمون أوامره ونواهيه»، وكلما تزايد إلتزام الشعب بالفرائض الدينية كلما اقترب مجيئ المسيح والخلاص<sup>(١)</sup>.

ولهذا إرتكزت أفكار «كوك»، وبناء غوش أمونيم على أهمية إستيطان عموم «أرض إسرائيل»، باعتبار أن هذا الإستيطان فريضة دينية «ميتسفا». فالأرض - عندهم - مقدسة مثل الدولة ذاتها، والدولة هي «أداة الرب» من أجل إعادة «أرض إسرائيل» إلى «شعب إسرائيل»، والأمم المتحدة «خلقت دولة إسرائيل وأنشأتها بأمر من رب العالم المطلق، من أجل أن يتم الأمر الواضح الوارد في التوراة، والقاضي (بأنهم سيرثون الأرض ويسكنونها)» كما يرى «كوك»<sup>(٢)</sup>. ويجانب الديباجات الدينية التي استخدمتها حركة غوش أمونيم، فقد استخدمت مصطلحات اشتراكية صهيونية في خطابها حال مصطلحات الرواد وإفتداء الأرض والإستيطان، وغيرها<sup>(٣)</sup>.

وقد مرت الحركة من الناحية التنظيمية بعدة مراحل بدأت بتمرد جناح الشباب داخل حزب المفدال - في أول مؤتمر للحزب عقد بعد حرب ١٩٦٧ في صيف ١٩٦٨ - على القيادات التاريخية. وقد تزامن ذلك مع شيوع آراء الحاخام «كوك»، واعتباره مرشداً روحياً لهؤلاء الشباب من جهة، ومع قيام هؤلاء الشباب بأول نشاط عملي لتجسيد آراء «كوك» من خلال واقعة الإستيطان في مدينة الخليل العربية المحتلة على يد الحاخام «ليفنغر» من جهة أخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) رد في :

- ديفيد نيومان، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٦.

(٣)

(٤) انظر في شأن المراحل التنظيمية لنشأة حركة غوش أمونيم :

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢ - ٢٢.

- Roberts, S.; Op. cit., P. : 62 - 63.

- Nielsen, N.; Fundamentalism, Myths, and World Religions (State University of New York Press, 1993), P. : 73 - 75.

ويذكر أننا سوف نعرض لهذه الواقعة بشئ من التفصيل في السطور التالية.

وينجاح أسلوب «ليفنغر» المتمثل في «خلق الوقائع على الأرض»، تطابقت أهداف غوش أمونيم مع أهداف حركة أخرى نشأت بعد شهرين من حرب ١٩٦٧، هي حركة «أرض إسرائيل الكاملة»، التي ضمت نخبة من الكتاب المعروفين والمثقفين والشعراء والجنرالات وزعماء كيبوتزات، وشخصيات صهيونية بارزة أخرى، بهدف العمل على الإستيطان العاجل والدائم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقد خلا بيانها السياسي من أية ديباجات دينية<sup>(١)</sup>، فجاءت تعبيراً عن الجناح القومي المتشدد من الصهيونية العلمانية. وفي أعقاب الظهور الرسمي لحركة غوش أمونيم، استوعبت هذه الأخيرة الكثير من أعضاء حركة أرض إسرائيل الكاملة.

وقد جاء الإعلان الرسمي عن حركة غوش أمونيم في عام ١٩٧٤ في مستوطنة «كفر عتسيون» شمال الخليل كحركة شعبية احتجاجية على ما صار يسمى في «إسرائيل» «زلزال» ١٩٧٣ م. وقد تم إنشاء سكرتارية من تسعة أعضاء، وعدد من اللجان<sup>(٢)</sup>، وقد قُدِّر عدد أفرادها ببضعة آلاف من الشباب، ولم يكن للحركة لا بطاقات عضوية ولا هياكل تنظيمية. وقد حددت الحركة مبادئها فيما يلي : «لا تنازل ولا إنسحاب ولا تخلي عن طريق الإيمان بضرورة إستيطان جميع أرجاء أرض إسرائيل»، وأن «حق اليهود في هذه البلاد ليس خاضعاً لقوانين الشعوب بل هو حق حصلوا عليه من الله ومن التوراة، وإذا كانت قوانين الدولة لا تتفق وأوامر الله، فإن الواجب يدعو إلى عدم الإنصياع لها لأن الإستيطان في المناطق المحتلة هو هدف أسمى لأنه يتم تنفيذاً لإرادة الله وليس القانون الإسرائيلي»<sup>(٣)</sup>. وقد كان الهدف المعلن للحركة - التي قصد بها أن تكون كتلة من كتل المفدال في بادئ الأمر - عدم مشاركة المفدال في أية حكومة إئتلافية إلا إذا اشتمل برنامجها على بند صريح يمنع تقديم أية تنازلات في الضفة الغربية، ولذا فقد أيدت الحركة تشكيل إئتلاف وطني يضم حزب الليكود في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر في شأن حركة أرض إسرائيل الكاملة :

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٢.

- Weissbrod, L.; Op. cit., P. : 533.

- Bauer, J., A New Approach to Religions - Secular Relationship, in : Newman, D., Op. cit., P. : 95.

(٢) من هذه اللجان : اللجنة الإستيطانية برئاسة «بورات»، واللجنة السياسية برئاسة «ليفنغر»، واللجنة المالية برئاسة «يعقوب ليفين»، واللجنة الإعلامية برئاسة «يهودا حزانى»، وغيرها.

(٣) انظر :

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٤.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩٩.

(٤) محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٦. وكذلك :

- Schnall, D., Op. cit., P. : 149 - 150.

وقد استمدت الحركة جمهورها من دعاة الإسطيان وغلاة المتشددين من الحاخاميين والكتاب وجنرالات الجيش، ومستوطنى الضفة الغربية وغزة، وخريجي المدارس الدينية التابعة للدولة، والمعاهد الدينية التى أنشأت فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ والمعروفة باسم «الشييفوت هسدر»<sup>(١)</sup>. كما ضمت الحركة عناصر علمانية تنسم بالتشدد من أنصار حركة الصهيونية العمالية، وحزب الليكود<sup>(٢)</sup>. ويظهر حركة غوش أمونيم شهدت «إسرائيل» ميلاد قطاع جديد يمزج بين الدين والقومية كما أراد الحاخام «كوك» الأب فى مطلع هذا القرن، إذ خلافاً للعلمانيين الذين يسرون حاسرى الرؤوس، ولغلاة المتشددين الحريديم الذين يرتدون اللباس الأسود على الطريقة الليتوانية ويعتصرون قبعة سوداء «بارمولكا» من النسيج الأسود، صار يوجد «متدينون قوميون» يعتمدون مظهراً يجمع بين التقيد الصارم بالتعاليم الدينية والانتماء التام للحدادة، فهم يرتدون الجينز أو الشورت وقميص يظهر فيه بوضوح خمار الصلاة ويعتصرون قلنسوة منسوجة وملونة بألوان متنوعة<sup>(٣)</sup>.

وإنطلاقاً من الأفكار التى استندت إليها حركة غوش أمونيم تلك، وإرتباطاً بما آلت إليه الدولة فى أعقاب حربى ٦٧، و١٩٧٣م، راحت الحركة تمارس نشاطات مختلفة لتحقيق هدفها الأوحد المتمثل فى عدم التنازل عن أى شبر من «أرض إسرائيل»، والعمل على إسطيان هذه الأرض وتهويدها. ويتمثل أبرز هذه النشاطات فى التظاهر، والإحتجاج، والضغط على الحكومة، وإنشاء مستوطنات غير مرخصة، والقيام بعمليات إرهاب ضد العرب. وبرغم أن هناك جماعات أخرى تقوم بمثل هذه الأعمال، فإن أهم ما يميز حركة غوش أمونيم هو قيامها بهذه الأعمال بشكل فعال ومنظم، ونجاحها فى دعم وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، وزرع بذور التنافس بين قادة حزب العمل «دايان» و«ألون» من جهة، و«رابين» و«بيريز» من جهة أخرى<sup>(٤)</sup>. ويمكننا عرض هذه النشاطات على النحو التالى :

#### ١ - الحركة كجماعة ضغط سياسى :

على الرغم من أن الحركة حركة غير حزبية، إلا أنها نجحت فى لعب دور مؤثر فى

(١) نشأت الشييفوت هسدر فى الجيش بالتعاون مع المتدينين لاجتذاب خريجي المدارس الدينية وبنى عقيباً لتأدية الخدمة العسكرية فى هذه الشييفوت، وذلك بعد ١٩٦٧م. وقد صممت على شاكلة وحدات الناحال العسكرية المتاحة للشباب الراغب فى حياة الكيبوتزات (التي يقسم العمل فيها بين الزراعة والتدريب المسمى) حيث يقسم العمل فيها بين الخدمة العسكرية والدراسة الدينية. انظر :  
- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٥ - ٦٦.

(٢) انظر فى هذا بتوسع :  
- Bauer, J., Op. cit., P. : 95 - 103.

(٣) جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٤.

(٤)

Aronoff, M., Op. cit., P. : 51 - 52.

سياسات الحكومة من أجل تحقيق أهدافها، حيث استطاعت إيصال بعض قادتها إلى الكنيست على قوائم أحزاب أخرى قريبة فكرياً من أفكارها، كما كان للحركة دوماً أنصار داخل الأحزاب الأخرى، ومن هؤلاء «آريل شارون» الذى وصف دوماً بـ «الممثل الرسمى لغوش أمونيم» فى حكومات الليكود.

وقد أثيرت مسألة خوض إنتخابات الكنيست داخل الحركة مرة واحدة، فعارض «ليفنغر» الأمر بشدة، ووافق عليه «بورات»، وانتهى الأمر بأن قررت الحركة عدم الإنضمام إلى حزب هتيا، والسماح لأعضائها بحرية التصرف فى هذا المجال حسب ما يرونه مناسباً. لقد نشأ حزب هتيا نتيجة تآلف أعضاء من حزب الليكود وحركة أرض إسرائيل الكبرى بعد توقيع الحكومتين الإسرائيلية والمصرية معاهدة ١٩٧٩. وبعد قرار حركة غوش أمونيم بحرية تصرف أعضائها سياسياً، انضم الكثير من زعماء الحركة إلى الحزب الجديد، وعلى رأسهم «حانان بورات»، فصار أنصار الحركة موزعين على حزبين : المفدال وهتيا<sup>(١)</sup>. وقد حاولت أحزاب أخرى ضم زعماء الحركة الباقين إلى صفوفها غير أنها فشلت، فقد شعر قادة الحركة بالخطر الذى سيحل بحركتهم إذا هم تحولوا إلى حزب، لأن أى حزب ملزم بمناقشة قضايا مثل التعليم والضرائب والتشريع، بينما الحركة لا يهتمها سوى الإسطيان فى «أرض إسرائيل»<sup>(٢)</sup>.

وقد أنشأ الحاخام «دروكمان» حزباً خاصاً به أسماه «معسكر الصهيونية الدينية : متساد» فى مارس ١٩٨٣، ثم انضمت إليه حركة دينية جديدة أسسها «بورات» بعد أن خرج من هتيا، إسمها «أنوار : أورو». وقد شكل «بورات» و«دروكمان» حركة دينية قومية أوسع بعد إنضمام حزب بوعالى أغودا الحريدى إلى متساد تحت إسم «التراث : مورشا»، وقد حصل مورشا - عام ١٩٨٤ - على ٢١٪ من أصوات مستوطنى غوش أمونيم، وحصل الليكود على ٤٨٪، وهتيا على ٢٣٪، والمفدال على ٤٪ من هذه الأصوات. وقد إنقسم الحزب الجديد -

(١) ظهر حزب هتيا بعد لقاء عقد فى منزل الحاخام «كوك» فى مارس ١٩٧٩ وحضرته شخصيات قيادية عدة من غوش أمونيم وحيروت وأرض إسرائيل الكبرى. وقد بارك «كوك» تحرك زعيم هتيا «يوفال تيمان» وتعيينه كرئيس للحزب، وعلق على ذلك بقوله : «أرض إسرائيل ليست دينية ولا علمانية، إنها ملك للشعب اليهودى كله، ويجب التخلي عن الأطر الدينية والعلمانية، أرض إسرائيل اليوم هى النقطة المحورية للخلاص، وينبغى للفريقين الدينى والعلمانى أن يتوافقا على كل المسائل الخلافية». وقد نال الحزب عام ١٩٨١ (٤٤,٥٠٠) صوتاً، وتمثل بثلاثة نواب، وارتفعت الأصوات التى حصل عليها عام ١٩٨٤ إلى (٨٣,٠٠٠) صوتاً وخمسة نواب. انظر :  
- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٨ - ٦٩.

(٢) انظر :

- داني روينشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٧١ - ٧٣.

- Bauer, J., Op. cit., P. : 100 - 103.

عام ١٩٨٦ - إلى متسدد وبوعالي أغودا. وفي الإجمال شكلت حركة غوش أمونيم قوة سياسية لارسمية تمارس الضغط على الحكومات المختلفة بهدف إستيطان كامل مآثره «أرض إسرائيل»، فصارت بذلك أداة تلك الحكومات في تنفيذ سياسة الإستيطان، التي هي جوهر المشروع الصهيوني<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الحركة كأداة فعلية للإستيطان :

شرعت سلطات الإحتلال الإسرائيلي غداة إنتهاء عمليات حرب ١٩٦٧ في إتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات بهدف إستيطان الأراضي المحتلة حديثاً وتهويدها. وقد شاركت حركة غوش أمونيم في تنفيذ السياسة الإستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال ما سمي بسياسة الـ «هتخلوت» أي الإستيطان، والتي تعني إغتصاب الأرض والإقامة فيها حتى لو كان ذلك بدون ترخيص من الحكومة<sup>(٢)</sup>. ويمكن رد جذور هذه السياسة إلى ما قام به «موشيه ليفنغر» - قبيل ظهور غوش أمونيم - في مدينة الخليل المحتلة. لقد استأجر «ليفنغر» وعدد من تلاميذ مركز هآراب غرقاً في فندق «بارك» شرقي الخليل بنية معلنة هي قضاء عيد الفصح في المدينة والصلاة في مغارة المكفيل في الحرم الإبراهيمي، وكان ذلك عام ١٩٦٨. وخلال أيام العيد أعلن «ليفنغر» أمام نائب رئيس الوزراء «آلون» والوزيرين «فرها فتنيغ» و «حزاني» (من المفدال) أنه لا ينوي مغادرة الخليل بعد إنتهاء العيد. ولما كانت حكومة العمال الحاكمة وقتذاك تعتمد على دعم حزب المفدال، فقد سمحت لجماعة «ليفنغر» بإنشاء مدرسة دينية، ثم رخصت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن - في مارس ١٩٧٠ - بإقامة مستعمرة من (٢٥٠) وحدة سكنية، صارت تعرف بعد ذلك بإسم «كريات أربع»<sup>(٣)</sup>.

(١) يذكر أننا عرضنا بشئ من التفصيل لقوة هذه الأحزاب الدينية البرلمانية في الفصل السابق. وما تجدر الإشارة إليه، أيضاً، في هذا المقام أن إنسحاب «بورات» من هتحياء جاء نتيجة لتحالف هذا الأخير مع تسمية العلمانية. وعلى الرغم من هذا فقد ظل بعض قادة غوش أمونيم في حزب هتحياء مثل الحاخام «اليعازر فالدمان» و «غرشون شفاط»، اللذان احتلا المرتبتين الرابعة والخامسة على قائمة الحزب بعد تيمان وإيتان وغيفولا كوهين في إنتخابات عام ١٩٨٤. وقد حصل الحزب على ٢٣٪ من أصوات مستوطني غوش أمونيم مما أهله للحصول على خمسة مقاعد في الكنيست.

(٢) ديفيد نيومان، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٧. وانظر عن نشاط الحركة الإستيطانية بشكل عام - Schnall, D., Op. cit., P. : 149 - 152.

(٣) انظر في هذا الشأن :

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٥١.

- أمنون روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٥ - ١٥٠.

- Nielsen, N., Op. cit., P. : 73 - 74.

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب «ليفنغر» هذا صار وسيلة مثلى لاغتصاب الأرض العربية وتهويدها واستعمارها، ولعل من المفيد أن نذكر هنا إلى أن نفس الوسيلة استخدمت وقت كتابة هذه السطور (سبتمبر ١٩٩٧) حينما أغتصب المليونير اليهودي «إرفينغ موسكوفيتش» بيتين عربيين في منطقة رأس العمود في القدس الشرقية المحتلة، واحتلت عائلات يهودية المنزلين. وقد توصلت الحكومة إلى إتفاق مع المستعمرين يقضي بتحويل المكان إلى مدرسة دينية يبقى فيها عشرة أشخاص بغرض الدراسة والصيانة<sup>(١)</sup>. وقد علق «موسكوفيتش» على ذلك بقوله أن «هدفنا تحقيق وهو الإستيطان في القدس الشرقية»، وذلك كما جاء في تعليقات وكالات الأنباء العربية والأجنبية.

وقد عززت غوش أمونيم نشاطاتها الإستيطانية في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧، وذلك من خلال تنظيم المظاهرات والمسيرات المنادية بتكثيف الإستيطان في الضفة الغربية المحتلة. وقد اتسمت هذه الفترة بشعور الإسرائيليين بالحزن والقلق والكآبة بعد حرب ١٩٧٣، وإتفاقيات الفصل بين القوات، وإرتفاع المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعلان الصهيونية على أنها أحد أشكال العنصرية، وعزلة «إسرائيل» في المحافل الدولية، والتي إنتهت بمبادرة «السادات».

وقد كان تأسيس مستعمرة «إيلون موريه» - قرب نابلس المحتلة - أول عمل إستيطاني تقوم به حركة غوش أمونيم بعد ظهورها رسمياً، وذلك في مارس ١٩٧٤. وحتى نهاية ١٩٧٥ طرد المتظاهرون المطالبون بالإستيطان في نابلس ست مرات، ثم رضخت حكومة «إسحق رابين» لهم وسمحت بإقامة معسكر في كفر قدوم غربي نابلس، وهو المعسكر الذي صار مستعمرة «إيلون موريه». وقد تفاعلت قضية مستعمرة «إيلون موريه» بعد حكم المحكمة العليا - في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩ - بإخلاء المستوطنين المدنيين من قرية «روجيب» التي قامت المستعمرة على أنقاضها، حيث رأت المحكمة أنه ليس ثمة مبررات أمنية للإستيطان في هذه المنطقة التي تسرى عليها أحكام معاهدة «لاهاي» في شأن المناطق التي ينطبق عليها الحكم العسكري، والتي بموجبها لا يجوز للحكم العسكري في المناطق الخاضعة للإحتلال مصادرة أو وضع اليد على الأراضي لغير الأغراض العسكرية البحتة، على أن تعاد هذه الأراضي إلى أصحابها بعد التوصل إلى حل دائم، كما رفضت المحكمة إدعاء غوش أمونيم بأن منطقة «يهودا والسامرة» هي جزء من «أرض إسرائيل»، وأكدت أنها تخضع للحكم العسكري.

وحينما اعترفت الحكومة بتنفيذ القرار أكد قادة غوش أمونيم عزمهم على البقاء، وأعلنوا أنهم «لا يعترفون بقرارات المحاكم في دولة إسرائيل في حال تعارضها مع هدف إستيطان أرض إسرائيل». وقد قررت الحكومة بعد ذلك تفويض اللجنة الوزارية لشؤون الأمن بتحديد موقع جديد في «السامرة» لتنتقل إليه مستعمرة «إيلون موريه»، ثم قررت زيادة عدد سكان المستوطنات القائمة، وإقامة مستوطنات جديدة<sup>(١)</sup>.

(١) في مايو ١٩٨٠ أعلنت حكومة «بيغن» خطة خمسية لإنشاء تسع وخمسين مستعمرة جديدة في الضفة الغربية استجابة لضغوط غوش أمونيم، وقد دفع هذا «وايزمان» وزير الدفاع إلى الإستقالة. وقد دشّن هذا الإجراء عهداً جديداً من التعاون المتبادل بين غوش أمونيم وحزب ليكود. انظر في شأن قضية «إيلون موريه» :

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٥ - ٣٧.

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة التاسعة، عدد (١٢)، ديسمبر ١٩٧٩م، ترجمات للصحف العبرية في شأن قرار المحكمة العليا في قضية «إيلون موريه»، ص : ٧٧٢ - ٧٧٩.

- جير شون كيفيان، السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة : مصطفى الرز (مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون تاريخ)، ص : ٢٣٤ - ٢٣٩.



وطوال فترة حكم المعراخ من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧، استمرت تظاهرات غوش أمونيم الإستيطانية من جهة، وظل موقف الحكومات الإسرائيلية تجاه هذه التظاهرات يتسم بالليونة والمهادنة من جهة أخرى، ففي كل مرة تهاجم الحكومة نشاط غوش أمونيم، وتستخدم القوة لطرد المستوطنين، ثم تقدم لهم المساعدات وترضخ لمطالبهم في شكل إقرار إقامة مدرسة دينية لتعليم التوراه (كما حدث مع مستعمرة معاليه أدوميم في يناير ١٩٧٥)، أو إنشاء معسكر عمالي (كما حدث مع مستعمرة عفرا في مارس ١٩٧٥)، أو مخيم للتنقيب عن الآثار. وهكذا استخدمت الحكومات العمالية دوماً عمليات خداع ملتوية لترسيخ أقدام المستوطنين وتعزيز نشاطات غوش أمونيم، كما استخدمت عبارات أخرى - في إطار ما يسمى بعمليات الإستيطان «الأمني» - مثل البناء في «أراض لم تسو ملكيتها» أو في «أراض صخرية»، أو في «أراض غير مستغلة» أو في «أراض تعرض الحكومة تعويضاً مالياً مقابلها»<sup>(١)</sup>. وفي الإجمال، مثلت حركة غوش أمونيم الذراع الإستيطاني العملي للحكومات العمالية المتعاقبة.

وبقدوم الليكود إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧، تصاعدت آمال حركة غوش أمونيم بتعزيز عمليات الإستيطان، وقرب وقوع الخلاص، وبدا للبعض من أنصار غوش أمونيم أن القيام بالتظاهرات والمسيرات الإستيطانية في ظل حكم إئتلاف يميني ديني غير ذي معنى. لقد أقرت حكومة «بيغن» فوراً عدداً من المستعمرات الصغيرة التي أقامتتها الحركة والتي اعترفت بها الحكومات العمالية السابقة كأمر واقع. وفي سبتمبر ١٩٧٧ أعلن «شارون» - وزير الزراعة ورئيس إدارة أرض إسرائيل - عن خطة لتوطين مايزيد على مليون يهودي في الضفة الغربية المحتلة خلال العشرين سنة المقبلة<sup>(٢)</sup>. وفي الإجمال أنفقت حكومة الليكود (٤٠٠) مليون دولار في الضفة وغزة، وأنشأت عشرين مستعمرة في مناطق اعتبرتها الحكومات العمالية السابقة خارجة عن حدود الإستيطان، كما زاد عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية - باستثناء وادي الأردن والقدس الشرقية - من (٣٥٠٠) نسمة تقريباً إلى (١٨.٥٠٠) نسمة. وفي أعقاب إنتخابات العام ١٩٨١، عززت حكومة اليمين عمليات الإستيطان والبنى التحتية في الضفة والقطاع. وعند نهاية حكم الليكود في أغسطس ١٩٨٤، وصل مجمل عدد

(١) انظر :

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٨ - ٤١.

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٧٩.

(٢) انظر في شأن مشروع «شارون» هذا، وغيره من مشاريع الإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة :

- عبد الرحمن أبو عرفة، الإستيطان : التطبيق العملي للصهيونية (دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص : ١٦٥ - ١٧٦.

- أنطوني كون، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية : القانون والبلدور في خدمة الإستيطان اليهودي، ترجمة : محجوب عمر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥)، ص : ٢٠٣ - ٢٤٠.

المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة إلى (١١٣) مستعمرة يقطنها نحو (٤٦.٠٠٠) مستوطن يهودي<sup>(١)</sup>.

وقد تعاونت حركة غوش أمونيم مع حكومات الليكود في جميع النشاطات الإستيطانية من خلال هيئات تمثل المستوطنين أنشأتها الحركة، أهمها : رابطة تسمى «يشع» تمثل المجالس الإقليمية لمستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل على التنسيق بين مصالح المستوطنين ومشاريع غوش أمونيم في وزارات الحكومة والحكم العسكري ومكاتب الوكالة اليهودية. ومنذ ديسمبر ١٩٧٩ أصدرت يشع مجلة «نقطة : نيكوداه» لتصبح الصوت المعبر عن آراء المستوطنين وقضايا غوش أمونيم. كما أنشأت الحركة التنظيم الإستيطاني «الميثاق : أمنا» لتعمل على إستيعاب أعضاء جدد في المستوطنات وتعالج مشاكل العمل فيها، وهي تستمد ميزانيتها من الحكومة ومن الوكالة اليهودية، ولتنظيم «أمنا» ممثلون في أوربا والولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من تطابق أهداف حكومات الليكود وحركة غوش أمونيم في شأن إستعمار الأرض وتهويدها، فإن الكثير من الاختلافات الجوهرية قد نشبت بينهما فيما عدا ذلك، حيث عارضت الحركة الإنسحاب من سيناء عبر التنسيق مع منظمة أخرى ترتبط بها، وتعارض الإنسحاب من مستعمرة «يميت» - وهي حركة «وقف الإنسحاب من سيناء» - لأنها جزء لا يتجزأ من «أرض إسرائيل»، والتخلي عنها سيؤخر عملية الخلاص الإلهي، كما سيصبح سابقة يمكن أن تتكرر مع مستعمرات الضفة والقطاع. ولما فشلت جهود وقف الإنسحاب من سيناء شكل قادة بارزون من غوش أمونيم - مثل «بيني كتسوفر» و «موشيه ليفنغر» و «حاييم درويمان» - منظمة جديدة أطلق عليها اسم «العودة إلى سيناء : شفوت سيناي» بهدف إعادة الحكم اليهودي إلى سيناء<sup>(٣)</sup>، وفي نفس

(١) انظر في شأن المستوطنات التابعة لحركة غوش أمونيم بتوسع :

- Goldberg, G., Gush Emunim New Settlements in the West Bank : From Social Movement to Regional Interest Group, in : Ben - Zadok, E., Local Communities and the Israeli Polity, Op. cit., P.: 196 - 198.

وكذلك انظر :

- ديفيد نيومان، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٥ - ١٠٣.

(٢) انظر :

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٨.

- اليشا أفرات، الجغرافيا والسياسة في إسرائيل، ترجمة : منير كدعان (مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٣)، ص : ٩٢.

- Goldberg, G., Op. cit, P. : 199.

(٣) انظر :

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٧١ - ٧٢.

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٤.

الوقت الذي فشلت فيه الحركة في سيناء، توفي الحاخام «كوك»، فقدت الحركة مرجعها الروحي الأول.

### ٣ - الحركة كجماعة إرهابية :

شرعت حركة غوش أمونيم في القيام بأعمال عنف وإرهاب - مع غيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة<sup>(١)</sup> - في أعقاب مفاوضات التسوية التي بدأت مع إتفاقية «كامب ديفيد»، إذ لما كانت الحركة تعتبر أن جميع «أرض إسرائيل» ملك لـ «شعب إسرائيل»، وأن إستيطان هذه الأرض «واجب مقدس»، فقد كان من الطبيعي إنكار حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية في أرضه، ولهذا كان اللجوء إلى الإرهاب هو الوسيلة المثلى لإجبار العرب على الهجرة من أرضهم. وقد أظهرت شعارات الحركة وتصريحات قادتها الموقف العنصري الذي تبنته الحركة تجاه العرب، حيث رفعت تظاهرات غوش أمونيم شعارات مثل : «العربي الجيد هو العربي الميت»، «لا ثقة بالعرب حتى بعد موتهم بمئة عام»، «سنصعد إلى الجبال ونحطم للعرب رؤوسهم»، وغيرها. أما تصريحات قادة الحركة فقد توعدت العرب بالقتل والطرده دوماً، ومن هذه التصريحات ماجاء على لسان «ليفنغر» حينما سئل عن الموقف من العرب الذين يرفضون الخضوع للسيادة الإسرائيلية، حيث أجاب : «إن العربي سيجد مكانه بالطبع في إحدى الدول العربية التي يتمتع فيها العرب بالسيادة». أما الحاخام «حاييم ديفيد هليفى» فقد تمنى أن «يستمر العرب في الحرب لكي تسفر هذه الحرب عن تفرغ إسرائيل من الأجانب»، كما آمن العديد من قادة الحركة بضرورة جعل الحياة قاسية على العرب حتى يهاجروا من البلاد<sup>(٢)</sup>.

وقد ترجمت الحركة هذا العداء الشديد للعرب والمسلمين - الإسماعيليين في خطاب الحركة - إلى العديد من العمليات الإرهابية فسقط الكثير من الشهداء العرب، واغتصبت الممتلكات، وكيف لا ، وقد ساهم مستوطنو غوش أمونيم في إجراءات القمع والإرهاب الرسمي الذي مارسته قوات الاحتلال ضد العرب في الضفة والقطاع بعد أن زودوا بالسلاح وانضموا إلى قوات الإحتياط النظامية<sup>١</sup>. وفي إبريل من العام ١٩٨٤، كشف النقاب عن مؤامرة

(١) تجدر الإشارة إلى أن حكومة «بيغن» - عام ١٩٧٩ - هي التي هيأت المجال لتسليح المستوطنين وأمدتهم بالأسلحة والذخيرة، وذلك بعدما أصدر رئيس الأركان «روفائيل إيتان» - وكان «آريل شارون» وزيراً للدفاع وقتذاك - توصية بدمج المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع في وحدات الإحتياط النظامية المكلفة بالقيام بأعمال الدورية في المناطق العربية، ومنذ ذلك الحين صار من المألوف وقوع الإعتداءات على الأرواح والممتلكات العربية. كما تجدر الإشارة، أيضاً، أن الكثير من المنظمات الإرهابية السرية والعلمية قد تشكلت في أوساط المستوطنين بهدف إرهاب العرب ودفعهم إلى الرحيل، ومن هذه المنظمات حركة كاخ وعصابات جبل الهيكل، وغيرها. انظر في شأن توصية «إيتان» :  
- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٨.

(٢) انظر :

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٦ - ٥٠.

ضخمة أعتها دعاة من غوش أمونيم (من بينهم شخصيات بارزة : حاخام، أمين عام سابق للحركة، عدة ضباط إحتياط، ابن أحد مؤسسي الحركة، صحافي في نيكوداه، وغيرهم) بهدف نسف مسجدي قبة الصخرة والأقصى في القدس المحتلة. لقد طالبت أوساط دينية مختلفة - منذ يونيو ١٩٦٧ - بتدمير المسجدين، بيد أن الحاخام الأكبر في «إسرائيل»، والكثير من علماء الدين الأرثوذكس عارضوا ذلك على اعتبار أن «الهالاخاه» تحرّم على اليهود دخول باحة الهيكل طالما لم يظهر المسيح، وذلك لأن الموقع الذي يعتقدون أن به «قدس الأقداس» لا يزال مجهولاً<sup>(١)</sup>، غير أنه بعد مفاوضات التسوية مع مصر والحديث عن حكم ذاتي للفلسطينيين ظهر في أوساط غوش أمونيم - وغيرها من الحركات الدينية - من يؤمن بأن تفجير مسجدي الصخرة والأقصى سيقود مئات الملايين من المسلمين إلى الجهاد، الأمر الذي سيشتعل فتيل معركة «يأجوج ومأجوج» ، التي ستنتهي بانتصار «إسرائيل» وتمهيد الطريق لظهور المسيح<sup>(٢)</sup>.

وهكذا، يمكن القول أن حركة غوش أمونيم شكلت - لأكثر من عقدين من الزمان - الذراع الإشتيائي العملي لحكومات إسرائيل العمالية واليمينية، فقد ظهرت حينما استولت «إسرائيل» على الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إستعمارها وتهويدها. وحينما شرعت الحكومة في التفاوض حول الأرض مع مصر، والفلسطينيين، بدأت الحركة في تبنى سياسة إنشاء

(١) انظر في شأن عداء حركة غوش أمونيم للعرب والمسلمين :

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٧ - ٧٨ ، ٨١ - ٨٤.

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٦ - ٥١ ، ٨١ - ٨٢.

(٢) يذكر أن مديري عملية تفجير مسجدي الأقصى والصخرة قد حاولوا أخذ مباركة الحاخام «كوك» وحاخامات آخرين على المؤامرة ولكنهم لم يحصلوا على موافقة صريحة. وقد فسر «يهودا عتسيون» - أحد مديري العملية - ذلك بقوله أن «كوك» لم يلتزم بالرد، الأمر الذي يعنى أنه لم يرفض. غير أن معظم المراقبين أكدوا - بعد ذلك - أن قياديين بارزين في الحركة - من أمثال «ليفنغر» و«فيلدمان» - أبدوا موافقتهم الضمنية على العملية. انظر :  
- جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٨ - ١٧٩.

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٢.

وما تجدر الإشارة إليه أن سجل محاولات الإعتداء على المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة بدأ قبل إحتلال القدس، ويمكن النظر في هذا السجل في الكثير من المراجع التي تناولت الإشتيائي في القدس، والإرهاب الصهيوني عموماً، والتي منها :

- إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي : منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ٤٣٣ - ٤٣٦.

- صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن (دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨)، ص : ١٣٦ وما بعدها.

- نجم رائف، حماية الآثار والمقدسات العربية في فلسطين (مجلة صامد الاقتصادي العدد (٨٥)، سبتمبر ١٩٩١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان)، ص : ١٠٠ - ١٠٧.

- وهيب أبو واصل، سجل محاولات الإعتداء على الأقصى والتي بدأت قبل إحتلال القدس (ملف ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٦)، ص : ١٣.

مستوطنات تخلق أمر واقع لإرغام الحكومة على تبني إستراتيجيتها، وهو ما أسماه «جيل كيبيل» بـ «سياسة التهويد من فوق»، والتي هدفها النهائي لدى أنصار غوش أمونيم تحويل دولة «إسرائيل» إلى دولة دينية تحكمها الهالاخاه<sup>(١)</sup>. وقد نجحت الحركة في إستراتيجيتها بعد أن اعتمدت على أشخاص من داخل الحكومة في الأساس (شارون ومتياهو دروبليس)<sup>(٢)</sup>، ونجاح الحركة في التصديق على مستعمرات الأمر الواقع يعنى تمهيد البلاد لقدم المسيح و «إفتداء إسرائيل». هذا وقد فضل بعض قادة الحركة الإرهاب، لكي يستعجلوا حدوث الإفتداء وتحويل الدولة من دولة علمانية إلى «مملكة إسرائيل» حاملة الإفتداء للعالم بأسره.

واليوم يسيطر مجلس مستوطنات الضفة والقطاع «يشع» ، ومنظمة «أمناء» على شؤون الإستيطان والمستوطنين، فبينما قادت الحركة عمليات الإستيطان بمفردها في السبعينيات، فإنها تواجه اليوم منافسة شديدة وخاصة من «أمناء» و «يشع»<sup>(٣)</sup>. لقد واجهت غوش أمونيم منذ مطلع الثمانينيات الكثير من التحديات أدت في النهاية إلى مغادرة معظم قياداتها الحركة، فبعد تحديها كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين فشلت الحركة في منع الانسحاب من سيناء، ثم فشلت، ومعها الحكومة، في الدفاع عن المستوطنين إبان الإنتفاضة، كما فشلت

(١) جيل كيبيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) يذكر أن «شارون» تولى في تلك الفترة منصب وزير الزراعة، وكذلك رئيس اللجنة الوزارية للإستيطان، ورئيس دائرة أرض إسرائيل. أما «متياهو دروبليس» فقد كان يتولى منصب رئيس إدارة الإستيطان التابعة للوكالة اليهودية.

(٣) يذكر أن قوة منظمة «أمناء» تصاعدت على حساب نفوذ حركة غوش أمونيم نتيجة لعدة عوامل منها: ذهاب الإعتمادات المالية الحكومية لها وليس لحركة غوش أمونيم، تفوقها من الناحية التنظيمية على حركة غوش أمونيم. هذا فضلاً عن أنها لاقت قبولاً من قطاعات واسعة من المجتمع باعتبارها أداة الإستيطان في الضفة والقطاع، وذلك على عكس حركة غوش أمونيم التي عانت منذ نشأتها من عداة قطاعات مختلفة من المجتمع، لأسباب مختلفة، حال اليساريين والعلمانيين. انظر في هذا الشأن بتوسع:

- Goldberg, G.; Op. cit., P.: 199 - 200.

ومنذ ١٩٨٠ ومع تفرق شمل قيادات غوش أمونيم وتسارع وتيرة الإستيطان أعلنت أنها هي غوش أمونيم، وأن في استطاعتها النطق باسمها.

كما تجدر الإشارة إلى أن تنظيم «أمناء» صار في أيامنا هذه بمثابة الجهاز الإستيطاني لـ «يشع» (مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع)، فهو الذي يعد خطط البناء الواسعة. وقد أعدت «أمناء» خطة إستيطانية رداً على إتفاقيات أوسلو، تكلفتها (٤) مليارات دولار، وتهدف إلى زيادة عدد سكان المستوطنات في الأراضي المحتلة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٠٠م. وقد قدمت خطتها - بمجرد فوز «نتنياهو» - إلى الحكومة اليمينية في «إسرائيل» عام ١٩٩٦، ووجود «شارون» كوزير للبنى التحتية، والحاخام «أبراهام بوروش» - من يهودت هيتواه الحريدية - في منصب نائب وزير الإسكان، لذا تشهد الأراضي المحتلة مرحلة جديدة من عمليات الإستيطان المحمومة تزداد أبعادها إنشاعاً يوماً بعد يوم. انظر في هذا الشأن:

- ملف مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٨)، خريف ١٩٩٦.

- ملف مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣١)، صيف ١٩٩٧.

في تحويل معتقدات المستوطنين إلى القيم الدينية التي نادى بها. وإلى جانب ما سبق، ظهرت عدة قوى دينية نافست الحركة في الوسط الدينى حال شاس وكاخ وميماد<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين اعتبر حركة غوش أمونيم حركة دينية أصولية مناهضة للصهيونية<sup>(٢)</sup> إلا أن واقع الحال يؤكد أنها نموذج فريد لتعاون المتدينين والعلمانيين في «إسرائيل» بهدف نهائى يتفق عليه جل العلمانيين والمتدينين هناك وهو إغتصاب الأرض العربية وطرد سكانها وتهويدها، وما عبارات الحكومات العمالية الملتوية، ودياجات غوش أمونيم الدينية إلا وسائل مختلفة للوصول إلى الهدف النهائي<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الثاني: حركة «هكذا: كاخ»:

تأسست حركة كاخ على يد الحاخام «ماتير كهانا» في «إسرائيل» عام ١٩٧٣ كإمتداد لرابطة الدفاع اليهودية التي أنشأها «كهانا» في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨. وفيما يلي سنعرض لهذه الحركة من حيث نشأتها، وأيديولوجيتها، ونشاطاتها السياسية، وكذلك ما آلت إليه الحركة بعد مقتل زعيمها.

وُلد مؤسس الحركة في حي بروكلين بنيويورك عام ١٩٣٢ لأسرة هاجرت من صفد بفلسطين إلى الولايات المتحدة مع مطلع القرن العشرين<sup>(٤)</sup>. وقد انضم «كهانا» - في صباه -

(١) انظر في هذا الشأن:

- Goldberg, G.; Op. cit., P.: 191 - 192.

(٢) من هؤلاء الباحثين الباحث الأمريكي «إيان لوستك»، الذى يرى أن أيديولوجية «غوش أمونيم» تشكل أيديولوجية مايسيم بالفكر الأصولى اليهودى، والتي تتعارض كلية مع «بعض البنود الأساسية من الأيديولوجية الصهيونية». قارن بين عقائد الأصولية اليهودية السبع الأساسية التي أوردها «لوستك»، وما استخدمته الصهيونية من إدعاءات دينية وأساطير تاريخية لتبرير فكرتها التي استندت إلى مبدأ القوميات، والتي وردت في الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة. انظر في شأن أنكار «لوستك»:

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٥ - ١٠٤.

(٣) ويؤكد ذلك ما جاء في إحدى نشرات غوش أمونيم من أن «الرب صهيونى»، كما أن الحاخام «فيلدمان» برر قيام الحركة بقوله «لقد أنشأ المقدال ليهتم بالتوراه وأرض إسرائيل معاً، لكنه لا يهتم اليوم إلا بالتوراه، أى أنه سار على درب أغودات إسرائيل، ونحان أرض إسرائيل». وبسبب التزام غوش أمونيم بالأرض التزاماً شديداً تعارضها حركة أغودا، والحريديم عموماً، فالحريديم يرون أن تعاون أنصار غوش أمونيم مع العلمانيين ينتهك حرمة السبت والشعائر الدينية الأخرى، وتقديسهم الأرض يتناقض مع الشريعة اليهودية، ويعد ضرباً من ضروب الوثنية. وقد عبّر عن ذلك الحاخام «شاخ» بقوله أن ما ميز اليهود عن بقية العالم هو «التوراة فقط». انظر في هذا الشأن:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠٠.

- داني روبنشتاين، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٥.

- إيان لوستك، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٢ - ١٨٥.

(٤) يذكر أن والده «تشارلز كهانا» عمل حاخاماً في فلسطين وفي الولايات المتحدة، وكان من المقربين لـ «زئيف جابونتسكى». ويذكر - أيضاً - أن جل المعلومات الواردة في العديد من المصادر والمراجع عن حياة «كهانا» مستمدة من =



إلى حركة بيتار، ثم تركها وواصل دراسته الدينية حتى صار حاخاماً، كما حصل على الماجستير في القانون الدولي. وبعد أن فصل من وظيفته بتهمة «الهوس الديني المفرط»، وبعد أن فشل في أن يصبح محامياً، هاجر إلى «إسرائيل»، غير أنه فشل في الحصول على وظيفة حاخام فعاد مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، حيث أسس صحيفة «Jewish Press»، ثم صار عميلاً ومخبراً سرياً للدوائر الاستخبارات الأمريكية، وتجنس على اليمين الأمريكي المتطرف، وكذا الطلاب اليساريين. وفي العام ١٩٦٨، شكل «رابطة الدفاع اليهودية»<sup>(١)</sup>، واتخذ من مقاطعة كوينز بولاية نيويورك مقراً لها، وذلك بهدف مواجهة نشاط السود في الدفاع عن حقوقهم المدنية ومطالبتهم بمقاسمة اليهود الإمتيازات التي كانوا يتمتعون به على حساب الأقلية السوداء. وقد استخدمت الحركة شعارات مثيرة، مثل : «لن تعاد أبداً» (ويقصد به لن تعاد «المحرقة» أبداً)، «ولكل يهودى بندقيته الطويلة»، «أيها اليهود : اشتركوا الأسلحة - إن النازيين الجدد والشيوعيين والمسلمين ... والذين ينشرون الكراهية .... موجودون في الولايات المتحدة، وكلهم يهدفون إلى تدمير الجماعة اليهودية ...»<sup>(٢)</sup>.

وخلال الفترة من ٦٩ - ١٩٧٢، نفذت الرابطة سلسلة طويلة من الإعتداءات ضد المصالح الفلسطينية والعربية والسوفيتية في الولايات المتحدة بهدف تحقيق المصالح الإسرائيلية، وتخريب العلاقات الأمريكية السوفيتية. وقد دفع ذلك بمكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) إلى تصنيف الرابطة ضمن المنظمات الإرهابية الرئيسية في الولايات المتحدة، كما أدين «كهانا» بتهمة الحض على إغتيال دبلوماسيين عرب وسوفييت، وحُكم عليه بالسجن لمدة عام واحد - في فبراير ١٩٧٥ م - قضى منها ثمانية أشهر<sup>(٣)</sup>.

= نشرات رابطة الدفاع اليهودية ذاتها ولذلك فمن العسير التحقق من صحتها. انظر في شأن سيرة حياة «كهانا» :  
- عفانويل راتني؛ محاربو إسرائيل : تحقيق حول الميليشيات الصهيونية، ترجمة : فوزي عبد الهادي (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦)، ص : ١٤٣ - ١٤٦.  
- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٤.  
- تقديم كتاب : ماثير كهانا، شوكة في عيونكم، ترجمة : غازي السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥)، ص : ١١ - ٨.  
- محمد شريدة، شخصيات إسرائيلية (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٥)، ص : ١٦٤ - ١٦٥.

(١) اتخذ كهانا من نجمة داوود التي يتوسطها قبضة شعاراً للحركة.

(٢) ورد ذلك في :

- عفانويل راتني، مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٧.

(٣) يذكر أنه، وعلى الرغم من ذلك، لقيت الرابطة دعماً من عدد من الأمريكيين اليهود، بل أن «مناحيم بيغن» أعرب عن دعمه الرسمي لأساليب الحاخام «كهانا» في الولايات المتحدة، في بروكسل في فبراير ١٩٧١ أثناء المؤتمر العالمي للجماعات اليهودية هناك. وانظر لمزيد من التفاصيل حول الأعمال الإرهابية للرابطة في الولايات المتحدة :

- المرجع السابق، ص : ١٥٥ - ١٧١.

- أحمد بهاء الدين شعبان، حاخامات وجنرالات : الدين والدولة في إسرائيل (نواراة للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ٤٩ - ٥٢.

وفي العام ١٩٦٩ انشق «كهانا» عن حركته في الولايات المتحدة - تاركاً إياها تمارس حتى اليوم العنف والإرهاب ضد العرب والمسلمين<sup>(١)</sup> - وهاجر إلى «إسرائيل» ليؤسس حركة باسم «قمع الخونة : دوف»، شعارها هو نفس شعار رابطة الدفاع، ثم ما لبث أن حول «كهانا» الحركة إلى حزب سياسى تحت اسم «هكذا : كاخ» في عام ١٩٧٢<sup>(٢)</sup>.

وأيدولوجية كاخ كحزب سياسى هي ذاتها أيدولوجية رابطة الدفاع اليهودية من قبل، وأيدولوجية الحركة - وما انشق عليها - منذ أن أضحت محظورة عام ١٩٩٤. وقد حددت الملامح الرئيسية لهذه الأيدولوجية من خلال أفكار وكتابات<sup>(٣)</sup> «كهانا» على أسس دينية متشددة وأخرى عنصرية متطرفة. ويمكننا عرض أبرز هذه الملامح على النحو التالي<sup>(٤)</sup> :

- الشعب اليهودى شعب مختار ومقدس وفريد، وليس ثمة شعب آخر أو أمة أخرى ضاهته في الماضي، أو يمكن أن تضاهيه في المستقبل. ولأن «الشعب اليهودى» شعب متميز فهو يخضع لمعايير خاصة به، ويجب ألا يعبر إهتماماً للمعايير الخلقية أو السلوكية للشعوب الأخرى، التي ستظل معادية لليهود دائماً وأبداً. يقول «كهانا» في مقدمة كتابه «شوكة في عيونكم» : «إننى أنتمى إلى شعب تشرّد بدون وطن خاص به مدة مايقرب من ألفى عام. إننى ابن شعب عانى من مطاردات وكوارث لا تحصى، كبيرة وصغيرة. إننى ابن شعب لم يسمح له بالتطور جسداً وروحاً في أرضه، خلافاً لكل الشعوب الأخرى».

ويقول في كتابه «أربعون عاماً» عن اليهود : «نحن شعب مختار، شعب خاص، شعب

(١) من الجرائم البشعة التي ألهمت فيها الحركة الإعتداء الذى أدى إلى إغتيال الأستاذ الدكتور «إسماعيل راجى الفاروقى» - الأستاذ الفلسطينى الأمريكى الجنسية فى جامعة تمبل بفيلا دلفيا - وزوجته فى ٢٧ مايو ١٩٨٦.

(٢) ويعنى هذا الاسم الذى يكتب ومعه صورة قبضة مضمومة أن هكذا بالقوة تتحقق أهداف الحركة.  
(٣) من الكتب التي كتبها «كهانا» : «لن تتكرر ثانية»، «أربعون عاماً»، «شوكة في عيونكم»، «عن الإيمان وعن الخلاص».

(٤) انظر المراجع التي تناولت أيدولوجية «كهانا» وكاخ بإسهاب، والتي منها :

- ماثير كهانا، شوكة في عيونكم، مرجع سبق ذكره.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٣ - ٤٠٦.

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩٤ - ٣٩٦.

- أحمد خليفة، حركة كاخ في المشهد السياسى الاسرائيلى (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٨)، ربيع ١٩٩٤، بيروت)، ص : ١٨٧ - ١٨٨.

- أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٣ - ٥٨.

- Sprinzak, E.; The Ascendancy of Israel's Radical Right (Oxford University Press, New York, Oxford, 1991), P. : 215 - 230.

- Cromer, G.; The Debate About Kahanism in Israeli Society : 1984 - 1988 (Occasional Papers of the Harry Frank Guggenheim Foundation, New York, 1988), P. : 3 - 11.

متفوق، خلّقنا بعيدين عن كل الأشياء المقيتة، نحن شعب يجب أن يعيش بعيداً عن الآخرين، وبشكل مختلف عنهم، لكي نتجنب الاحتكاك مع حضارات غير طاهرة.

- إقتراب خلاص «الشعب اليهودي»، وقدم المسيح المخلص، وثمة شرطان لحدوث هذا الأمر في هذا الجيل، هما: ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ إلى دولة «إسرائيل»، وإجلاء جميع أعداء اليهود عن «أرض إسرائيل»، والقضاء على كل عبادة «غريبة» في «جبل الهيكل» (مسجدى الصخرة والأقصى).

- يعد قيام «دولة إسرائيل» بمثابة التمهيد لظهور المسيح، فهي ذات مغزى ديني، ولهذا قال «كهانا» في كتابه «أريعون عاماً»: «من بين اللهب والرماد، برزت الدولة اليهودية، ليس لأننا تسببنا بذلك، بل لأن الرب قرر أن يوزع غضبه وعقابه على العالم الذي ازدري الرب. إن دولة إسرائيل ليست كياناً سياسياً، إنها خلق ديني، ولن توجد قوة في العالم يمكنها منع هذه الدولة أو تدميرها لأنها [تمثل] بدء غضب الرب وإنتقامه من الشعوب التي تجاهلت وجوده وازدرته». ولهذا دعا «كهانا» إلى إنشاء دولة يهودية تقوم على التوراة، ويحكمها الحاخامات، حيث رأى أن «هناك قانوناً واحداً فقط، هو قانون التوراة، وعندما يتناقض قانون التوراة مع قانون دولة إسرائيل، فإنني أتبع قانون التوراة»، كما اعتبر أن المخاطر المحيطة بالدولة تكمن في إبتعادها عن الثقافة والتربية اليهوديتين، وتبني الأفكار الغربية والقيم الديمقراطية، فالديمقراطية نبت غريب عن اليهودية، لاتصلح لليهود الذين يجب أن يخضعوا للتوراة فقط، ومن هنا فلا طاعة للحكومة المنتخبة ديمقراطياً - في رأيه - ما لم تلتزم بالتوراة.

ولهذا هاجم «كهانا» دوماً إعلان قيام الدولة الذي كفّل لسكان «إسرائيل» - نظرياً - حقوقاً متساوية بغض النظر عن إلتصافهم العرقي أو الديني، وطالب باستثناء العرب من الديمقراطية السائدة في «إسرائيل»، كما آمن بأن هدف «دولة إسرائيل» هو إنقاذ «شعب إسرائيل»، وإقامة «مملكة إسرائيل» كما جاء في التوراة على كامل «أرض إسرائيل»، أما حدودها فهي حدود «أرض إسرائيل الكبرى»، أي من «النيل إلى الفرات». ولأن هذه الأرض أرض مقدسة لـ «شعب مقدس»، فإنه يجب الحفاظ عليها، وعدم التفريط فيها، والسيطرة على الأجزاء «المحتلة» منها في مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان.

- العرب غرباء في «أرض إسرائيل»، فهم خطر على «الشعب اليهودي»، وعلى الدولة، ووجودهم في «دولة إسرائيل» يعني - كما جاء في كتاب «شوكة في عيونكم»: «تحقيقاً لاسم الرب، ولذا فإن طردهم هو أكثر من مجرد كونه عملاً سياسياً، إنه عمل وفرض ديني نحو الخلاص ووقف لتحقير اسم الرب». وقد آمن «كهانا» بأن العرب «الإسماعيليين» يتكاثرون بصورة مدهشة، الأمر الذي يهدد أساس دولة إسرائيل ويحولها إلى دولة ذات قوميتين حتى يأتي

اليوم الذي يشكلون فيه أغلبية في الكنيسة فتنتهي الدولة اليهودية، كما آمن بأن حرياً أبدية بين اليهود والعرب ستظل مشتعلة لأن المشكلة ليست مشكلة حدود. وقد كان بديهياً أن تعارض حركة كاخ إعادة أي جزء من «أرض إسرائيل» للعرب مقابل السلام، فليس في عرفها شيء إسمه الشعب الفلسطيني، بل يجب طرد كل العرب من كامل «أرض إسرائيل»، وضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ إلى الدولة وتوطين اليهود فيها، ويجب أيضاً تدمير كافة المقدسات الإسلامية في القدس التي يجب أن يكون سكانها من اليهود فقط<sup>(١)</sup>.

- إن العنف هو الأداة المثلى لتحقيق الهدف، وقد تأثرت الحركة في ذلك بتعاليم «زئيف جابوتنسكي» زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية، ولهذا كان «كهانا» يأمر أنصاره في «إسرائيل» بالتعامل مع العرب كالوحوش، ففي حالة عدم قدرة الدولة على الرد على العرب بالعنف يجب على الأفراد القيام بذلك!

وإنطلاقاً من هذه الأيديولوجية، راحت حركة كاخ تمارس نشاطها السياسي في «إسرائيل» بهدف تحقيق أهدافها ومبادئها. وقد تمثل نشاطها السياسي هذا - أساساً - في عمليات إرهاب وقتل وتخريب وتهديد قام بها نشطاء الحركة وأنصارها عن طريق تنظيم تظاهرات عنصرية ضد العرب، أو إنشاء تنظيمات سرية مسلحة.

لقد وجهت الحركة نشاطها في البداية ضد عرب ١٩٤٨، فنظمت حملات ومسيرات لإثارة الكراهية ضدهم والتحريض على طردهم من البلاد، والتضييق عليهم ريثما يتحقق ذلك. واتسمت هذه الحملات بالسوقية والإبتذال من جهة، وبقدر كبير من الإثارة الإعلامية المسرحية من جهة أخرى، حيث أدت المظاهرات التي قادها «كهانا» في النصف الأول من الثمانينيات في المدن العربية المحتلة عام ١٩٤٨ إلى حظر دخوله إليها من قبل السلطات. وقد امتدت نشاطات حركة كاخ إلى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، حيث تم الإعتداء على العرب بالقتل أو التهديد به، والإضرار بالممتلكات، وتخريب المزروعات، وذلك من مقر قيادة الحركة في مستعمرة كريات أربع بالخليل المحتلة. وقد أدى ذلك إلى ملاحقة عدد كبير من نشطاء الحركة وإعتقالهم، بل إن «كهانا» نفسه أعتقل بأمر إداري من وزير الدفاع عام ١٩٨٠ وسجن ستة أشهر بتهمة تدبير عملية تخريبية ضد المسجد الأقصى<sup>(٢)</sup>.

(١) وقد قدمت حركة كاخ، للمؤتمر اليهودي العالمي الذي انعقد عام ١٩٧٧، خطة لنقل العرب من «إسرائيل» ومن الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، انظر مضامين هذه الخطة في:

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٢) انظر في شأن نشاطات كاخ الإرهابية:

- Yishai, Y., Challenge Groups in Israeli Politics (The Middle East Journal, Aut. 1981, No. 4, Vo. 35), P. : 553 - 555.

- Sprinzak, E., Op. cit., P. : 234 - 242.

وقد أقامت الحركة تنظيماً شبايياً خاصاً بها باسم «ناناخ»، يقوم بتنظيم معسكرات تدريب عسكرية للفتيان بغرض تأهيلهم لاستخدام السلاح وممارسة العنف. وترتبط الحركة بالعديد من التنظيمات السرية المسلحة، أهمها: تنظيم «لجنة الأمن على الطرق» الذي أنشئ عام ١٩٨٦ بغرض توفير حماية مسلحة لسيارات وباصات المستوطنين في الضفة الغربية، ويضم التنظيم مئات الأعضاء، معظمهم من كريات أربع، وأجهزة اتصال ونقل حديثة وأسلحة ومواد تخريبية. وقد انتقلت الحركة إلى العمل السري، فنظمت حملات إرهابية عديدة ضد العرب وممتلكاتهم، كما أنشأت الحركة «منظمة دولة يهودا» التي مارست العديد من عمليات القتل والتخريب ضد العرب. وترتبط هذه المنظمة بما يسمى بـ «دولة يهودا المستقلة» التي أعلنها ممثلون عن مستوطنات الضفة الغربية والجولان وغزة - في يناير ١٩٨٩ - والتي اختارت لها علماً ونشيداً ودستوراً وهيئات منتخبة. وقد تم انتخاب «كهانا» رئيساً فخرياً للدولة، و «ميكائيل بن حورين» - من مستوطني الجولان وعضو كاخ - رئيساً للجنة التنفيذية التي تألفت من سبعة أعضاء. وقد أعلن مؤسسو الدولة أنهم موالون لدولة «إسرائيل» الحالية وقوانينها ومؤسساتها، لكن هذا الولاء سينتهي في اللحظة التي تتخلى الدولة عن أي جزء من «أرض إسرائيل»، كما تعهدوا بالسيطرة - ولو بالقوة - على أية أراض يتم التخلي عنها<sup>(١)</sup>.

كما اقترن اسم «كهانا»، وحركة كاخ بتنظيمات سرية أخرى مثل منظمة «الإرهاب ضد الإرهاب : ت. إن. ت.» - التي حاربت العرب، ومنظمة «حملة الخناجر : السيكا ريكيم»، التي تنشط ضد الشخصيات اليهودية التي تدعو إلى «السلام» مع العرب.

والى جانب أنشطة الحركة الإرهابية تلك، خاضت الحركة إنتخابات الكنيست في أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٧ و ١٩٨١، بيد أنها فشلت في تجاوز نسبة الحسم في كل مرة. وفي إنتخابات العام ١٩٨٤<sup>(٢)</sup>، نجحت الحركة في الحصول على نحو (٢٦٠٠٠) صوت أي (١,٢٪) من مجمل الأصوات الصحيحة، فحصلت على مقعد واحد احتله «مائير كهانا»<sup>(٣)</sup>. وقد استمد حزب كاخ برامج السياسية وشعاراته الإنتخابية من أيديولوجية الحركة وآراء زعيمها «كهانا»،

(١) انظر في هذا الشأن :

- أحمد خليفة، حركة كاخ ..... مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٠.

(٢) يذكر أن حركة حقوق المواطن تقدمت إلى لجنة الإنتخابات المركزية بطعن ضد قائمة كاخ، وقررت اللجنة عدم التصديق على القائمة، بيد أن المحكمة العليا اعترضت على قرار اللجنة بعد أن قدم «كهانا» التماساً لها في هذا الشأن.

(٣) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن هناك عدة ظروف ساعدت على حصول قائمة كاخ على هذه الأصوات، منها : وصول حزب الليكود اليميني إلى الحكم عام ١٩٧٧، وتساعد نفوذ المتدينين واليمين عموماً، ونمو مشاعر العداء ضد العرب. وقد صوت لكاخ (٢٣٪) من أصوات سكان مدن التطوير (حيث يقطن الشرقيون الفقراء)، و (٣٢٪) من القرى التعاونية الدينية (الموشاف)، و (٢٣٪) من سكان الأحياء الفقيرة بالمدن الكبرى. وردت هذه الأرقام في :

- أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٤.

ولعل أبرزها ما يلي<sup>(١)</sup> :

- ضرورة طرد العرب من «أرض إسرائيل» لتصبح دولة إسرائيل دولة يهودية حقاً.
- ضرورة إبعاد العرب المسلمين «الغريباء» عن ساحة الحرم القدسي تطبيقاً لقول التوراة : «فليقتل كل غريب يقترب من جبل البيت»، ومقاطعة التجار العرب، وعدم السماح للعرب بالدراسة في الجامعات الإسرائيلية، ومحاربة «الدينس» الناجم عن زواج العرب من اليهوديات.
- حرمان العرب في «إسرائيل» من كافة الحقوق والمساعدات، والزج بهم في معسكرات للقيام بالأعمال الشاقة.

- منح العفو عن أعضاء التنظيمات السرية الإرهابية.
- عدم التنازل عن أي جزء من «أرض إسرائيل»، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة للدولة.
- توطين اليهود في كامل «أرض إسرائيل»، وتكثيف الهجرة إليها.
- تدمير مسجدي الأقصى وقبة الصخرة.
- تثقيف اليهود بالقيم اليهودية، وتطبيق تعاليم الهالاخاه.

وعشية إنتخابات العام ١٩٨٨، قررت لجنة الإنتخابات المركزية حظر مشاركة حزب كاخ في الإنتخابات بسبب أفكاره العنصرية وممارساته التي تثير مشاعر الكراهية والعداء ضد العرب.

وقد فقدت حركة كاخ بمقتل «مائير كهانا» - على يد رجل مسلح قيل أنه مصري يحمل الجنسية الأمريكية في ٦ نوفمبر ١٩٩٠ - مصدر قوتها الرئيسي، فقد كان هو المنظم، والداعية، وجامع الأموال، وقائد الحملات الدعائية، ومتخذ القرارات الأساسية، وموجه الأنشطة السياسية ومحركها الرئيسي. ولم يكن بين معاونيه من يتمتع بنضج سياسي، أو كفاءة فكرية، أو جاذبية جماهيرية كما كان «كهانا». لقد كان معاونوه «أدوات تنفيذية له، واستمروا بعد مقتله في إدارة الحركة بالأساليب نفسها، ولكن ضمن نطاق أضيق، وبفعالية أقل»<sup>(٢)</sup>. وقد انقسمت الحركة بعد مقتل «كهانا» إلى تنظيمين هما<sup>(٣)</sup> :

- حركة كاخ، ومقرها كريات أربع، ويقودها : «باروخ مرزل» - كرئيس للحركة، و «نوعام فدرمان» - كناطق بلسان الحركة، و «تيران بولاك» - كرئيس لـ «لجنة الأمن على

(١) انظر في هذا : - صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠٥ - ٤٠٦.

- Sprinzak, E., Op. cit., P. : 231 - 234.

(٢) أحمد خليفة، حركة كاخ ..... مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٢.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل عن هذين التنظيمين :

- المرجع السابق، ص: ١٩٢ - ١٩٥.



الطرق». ومن الشخصيات المعروفة داخل الحركة أيضاً : «شموئيل بن يشاي»، و «بن تسيون غوفشتاين»، والحاخام «ابراهام توليدانو». وقد صارت أنشطة الحركة أكثر شراسة وحدة.

- تنظيم «كهانا حَي» ، ومقره في مستعمرة كفار تبواح في قضاء نابلس، ويتزعمه نجل «ماتير كهانا» : «بنيامين كهانا»، ويساعده «ديفيد اكسلرود»، ويدير أنشطة التنظيم في الخارج «يكتوئيل بن يعقوب» المطلوب من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي. ولهذا التنظيم فروع في الولايات المتحدة، وله فرع للفتيان في «إسرائيل» يسمى «نوعر ماتير» أي فتیان ماتير.

وفي أعقاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل المحتلة في ٢٥ فبراير ١٩٩٤ - والتي نفذها أحد نشطاء رابطة الدفاع اليهودية في الولايات المتحدة والناطق باسم حركة كاخ في «إسرائيل» في فترة معينة: «باروخ غولدشتاين» - تم حظر نشاط تنظيمي كاخ وكهانا حَي، وإعلان أنهما منظمتان إرهابيتان.

وهكذا، فإن حركة كاخ حركة سياسية دينية عنصرية هدفها الرئيسي طرد العرب من أرضهم بكافة السبل بما فيها التنكيل والقتل، وهي تستمد أيديولوجيتها من الدين اليهودي، وتحمل بشكل واضح سمات النظم الفاشية : عبادة الزعيم - تقديس الأرض والجماعة التي تسكن فيها - كراهية اليساريين والليبراليين والعرب - العنف والإرهاب. ومهما يكن من أمر، فإن الحركة نالت تأييد قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي، وخاصة الجمهور الديني، كما تلقت الدعم من العديد من الحاخامات وعلى رأسهم الحاخام «زيفي كوك».

#### المطلب الثالث : «حركة الوسط الديني : ميماد» :

حركة ميماد حركة دينية صهيونية إشكنازية، أسسها الحاخام «يهودا عميطال» - رئيس «يشيفا هرعتسيون» في «غوش عتسيون» بالقدس - في يوليو من العام ١٩٨٨. وقد خاضت الحركة انتخابات العام ١٩٨٨ وحصلت على نحو (١٦٠٠٠) صوتاً، إلا أنها لم تتخطى نسبة الحسم. وتنبع أهمية هذه الحركة في أنها تتسم بالإعتدال فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة في «إسرائيل» من جهة، وقربها من حزب العمل، واليسار الصهيوني عموماً، من جهة أخرى.

لقد إنشق «عميطال» عن حزب المفدال بسبب نزوع الحزب نحو التطرف القومي والديني، واستخدام الدين في عمليات الإستقطاب والمساومة عشية كل إئتلاف حكومي، حيث عرف عن «عميطال» نظراته المعتدلة في شأن العلاقة بين الدين والدولة، فهو يرفض إنحياز الجمهور الديني إلى اليمين، ويخشى من أن يولد إنطباع بأن هناك توافقاً بين التوراة واليمين

المتطرف. لقد آمن «عميطال» أن هدف الأحزاب الدينية المتمثل في تحقيق دولة تحكمها الهالاخاه لا يمكن تحقيقه من خلال الأحزاب الدينية الحالية، وهاجم آراء الحاخامين الذين يبدون إستعداداً للتنازل عن مطالب المتدينين في مجال التعليم مقابل الحفاظ على «أرض إسرائيل التاريخية»، ورأى أن على الدولة أن تتنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل المقدسة» - وليس كل الأرض - إذا ما رأت أن في ذلك صيانة للمصالح العليا للدولة. وللحاخام «عميطال» مواقف معتدلة أخرى، فقد أدان مذابح صبرا وشاتيلا، ورأى فيها تدنيساً لإسم الرب، وحرّم على تلاميذه المشاركة في تظاهرات غوش أمونيم الإستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وفي مستعمرة «ياميت» بسيئاء<sup>(١)</sup>.

وقد عارض «عميطال» حركة غوش أمونيم ورأى أنها «حركة مسيحية كاذبة». وهو يؤمن بأنكار الحاخام «أبراهام كوك»، وبأن دولة «إسرائيل» مرحلة مهمة من مراحل تحقيق الخلاص إلا أنه يرفض أفكار «كوك» الابن التي يعتبرها «متطرفة».

لذا فقد، أنشأ «عميطال» حزبه الجديد آملاً أن يكون جسراً وسطاً بين الكتل والقوائم الحزبية، وحزباً دينياً قادراً على تعديل شكل العلاقة بين المتدينين والعلمانيين. وقد تضمن البرنامج الانتخابي للحركة الأفكار التالية<sup>(٢)</sup>:

- على الصعيد المحلي : الدعوة إلى تعزيز «الشخصية اليهودية الوطنية» للدولة، العمل على تضيق الهوة بين المتدينين والعلمانيين وتعزيز سلطة الحاخامية الرئيسية، معارضة تعديل قانون من هو اليهودي، التوسع في التعليم الديني ودعم المؤسسات الدينية، ضرورة تأدية طلبة المدارس الدينية للخدمة العسكرية، تعزيز مركز المرأة في المجتمع والسماح لها بعضوية المجالس الدينية، عدم مخالفة النشاطات الاقتصادية لتعاليم التوراة والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفساد وتوزيع الدخل بشكل عادل، وتوسيع الخدمات الاجتماعية والصحية وسن قانون وطني للتأمين الصحي.

- على الصعيد الخارجي : الإيمان بحق «إسرائيل» الأبدى في كامل «أرض إسرائيل»، إمكانية التنازل عن أجزاء من هذه الأرض مقابل سلام حقيقي إذا كان ذلك في مصلحة الدولة

(١) انظر في شأن أفكار الحاخام «عميطال» :

- رشاد عبد الله الشامي : القوي الدينية في إسرائيل ..... مرجع سبق ذكره، ص : ١١٦ - ١٢١.

(٢) انظر في هذا الشأن :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٧ - ٤٠٨.

- غازي السعدى، الأحزاب والحكم في إسرائيل ..... مرجع سبق ذكره، ص : ٣٣١.

- Butt, G.; Op. cit., P.: 114 - 115.

مع بقاء المستوطنات والمستوطنين، معارضة فكرة الطرد الجماعي للعرب، وعدم خرق القيم الإنسانية أثناء التصدي للإنتفاضة، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ونظراً لأن «عميطال» كان يميل دوماً نحو حزب العمل وزعيمه الأسبق «رابين»، فقد علّق حزب العمل عليه آمالاً كبيراً، بيد أن هذه الآمال تبددت مع فشل الحركة عام ١٩٨٨، ثم أحجمت الحركة عن خوض الانتخابات التالية في عامي ١٩٩٢، و ١٩٩٦ خوفاً من الفشل مرة أخرى. هذا، وقد شارك الحزب في الحكومة المؤقتة التي شكلها «بيريز» في أعقاب مقتل «رابين»، حيث شغل «عميطال» منصب وزير بلا وزارة.

## المبحث الثاني

### الحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية

وتتمثل أبرز هذه الحركات والجماعات في ثلاث هي : حركة حباد، الطائفة الحريدية، حركة ناطوري كارتا، ولهذه الحركات والجماعات مراكز ومقار في عدد من مدن العالم المختلفة، وخاصة في الولايات المتحدة. ويخوض جل هذه الحركات صراعات عنيفة مع تيارات وحركات يهودية أخرى، ومنها ما يمارس نشاطات سياسية فاعلة في بعض البلدان. ولبعض هذه الحركات نشاط سياسي في «إسرائيل»، وبعضها الآخر يقاطع الدولة ومؤسساتها بشكل مطلق. ولقد سبق لنا أن تناولنا فكر الأرثوذكسية المتشددة المعارضة للصهيونية، وفكر الحسيدية وذلك في الفصل الأول من هذا الباب، وفي هذا المبحث نعرض للجماعات والحركات التي نشأت إرتباطاً بذلك الفكر في أوربا والولايات المتحدة، ثم صار لها فروعاً في «إسرائيل» بعد ذلك، وذلك من ناحية نشأتها ونشاطاتها.

#### المطلب الأول : حركة « حباد » الحسيدية :

تأسست حركة حباد (١) الحسيدية على يد الحاخام « شنيور زلمان ملادي » (٢) (١٧٤٥

(١) كلمة حباد كلمة عبرية تمثل اختصاراً للكلمات الثلاث : الحكمة والفهم والمعرفة.

وفي شأن نشأة حركة حباد ، انظر :

- Jacobs, L.; Op. cit., P. : 203.

(٢) تزعم الحاخام «زلمان ملادي» الحركة حتى وفاته ثم حل ابنه الحاخام دوف بار (١٧٧٣ - ١٨٢٧) محل أبيه، ونظراً لأن هذا الحاخام كان من مدينة لوبافيتش الروسية فقد صار هذا الاسم يطلق على أدمرة هذه الحركة حتى اليوم. وقد جاء بعد «دوف بار» صهره الحاخام «مناحيم مندل شنيورسون» (١٧٨٩ - ١٨٦٦) ثم تجمعه الحاخام «شموئيل مندل» (١٨٣٤ - ١٨٨٢) ثم الحاخام «شلوم دوف بار» (١٨٦٦ - ١٩٢٠)، فابنه الحاخام «يوسف إسحاق» (١٨٨٠ - ١٩٥٠)، ثم الحاخام «مناحيم مندل شنيورسون» (١٩٠٢ - ١٩٩٤).

- ١٨١٣) لتشكل تياراً مستقلاً في الحسيدية، لايتهامل دور العقل وتعاليم التوراة، ويرفض فكرة «التسامي عن طريق الغوص في الرذيلة». وقد نشأت الحركة في بيلوروسيا ثم إنتقلت إلى لاتفيا ثم بولندا فألى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٠. ويقع أكبر تجمع للحركة اليوم في الولايات المتحدة، ويليه التجمع الذي في «إسرائيل».

ونظراً لأن الحركة تهتم بدراسة التوراة، والتأمل العقلي فقد كانت من أوائل الحركات الحسيدية التي بادرت إلى إنشاء مدارس دينية، كما دافعت الحركة عن مصالح اليهود في كل مكان، وقدمت العون للناجين منهم من النازية. وتهتم الحركة أيضاً بتقديم الخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية لاتباعها في كل مكان. وللحركة منظمات نسائية وأخرى خاصة بتربية الأطفال، ويقدر عدد مراكزها في قارات العالم الست بحوالي ألف وخمسمائة مركز (منها مراكز في المغرب وسوريا وتونس وأغلب دول أمريكا الجنوبية وأوروبا وجنوب أفريقيا وهونغ كونغ). وتمتلك الحركة محطة إذاعة خاصة في نيويورك، وأخرى في فرنسا تبث برامج دينية ودروساً في التوراة يومياً. وتقدر مصادر الحركة ذاتها عدد مؤيديها في العالم بأكثر من مليون يهودي، أما أتباعها المتزمنون بتعاليمها فيقدرون بحوالي مائة وخمسين ألف شخص يتركزون في الولايات المتحدة و «إسرائيل» (١).

وتخوض الحركة صراعاً عنيفاً مع التيارات اليهودية الأخرى في الولايات المتحدة، كما تخوض صراعاً مع جماعات أرثوذكسية وأهمها طائفة ساطمر الحسيدية. وقد شن الأدمور الخامس للحركة حملة شعواء على الحركة الصهيونية، واعتبرها مبادرة سلبية لإستعجال النهاية بما يتناقض مع التقاليد اليهودية، ورفض نظرية المراحل التي أخذت بها الصهيونية فيما يتعلق بخلاص اليهود، وكان ذلك في مطلع القرن العشرين. وقد إرتكزت معارضة الحركة للصهيونية على أساس أن على اليهود أن يظلوا في المنفى حتى يظهر المسيح المخلص، إذ أنه وحده المكلف من قبل الرب بإنقاذ «الشعب اليهودي» و «العودة» به إلى أرضه لتأسيس «مملكة إسرائيل». ولهذا رفض الأدمور الخامس «شلوم دوف بار» الحركة الصهيونية وأكد على أنه «حتى لو اتبع الصهانية أوامر الإله بشكل دقيق فإنه لايجوز لليهودي أن ينضم إليهم لكي يبحث عن الخلاص بجهود ذاتية»، ولهذا أفتى «دوف بار» بعدم جواز إستخدام السبل المادية والسياسية لترك الشتات والذهاب إلى فلسطين لتعجيل الخلاص، لأن ذلك يخالف وصايا التوراة. ومع قدوم الأدمور السابع «مناحم مندل شنيورسون»، راحت الحركة تقترب من الصهيونية، حيث اعتبر «شنيورسون» أن إنشاء الدولة «مبادرة من الإله، والتفاته منه نحو اليهود، ومن أجل خلاصهم»،

(١) انظر في هذا الشأن :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٧٨ - ٣٨٠.

غير أن الصهاينة - في رأيه - أضعافاً الفرصة، وبنوا الدولة على «أسس لا يجمعها جامع مع توراة شعب إسرائيل»<sup>(١)</sup>. وكان «شنيورسون» قد أعلن عند تعيينه أن «الفترة التي نعيشها هي الفترة التي يجب أن يأتي فيها المسيح»، وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧، اعتبر أن النصر الإسرائيلي يشير إلى بداية الخلاص وإقتراب ظهور المسيح. وإبان حرب ١٩٧٣، طالب بإحتلال دمشق كشرط لتحقيق الخلاص، وخلال حرب لبنان نادى بإحتلال بيروت كبداية للخلاص<sup>(٢)</sup>.

لقد كان «شنيورسون» يُمهد الطريق لإعلان نفسه «المسيح المنتظر»، وقد مهد أتباعه أيضاً لذلك، فكان عندهم «عبرى العباقة» و «قدس الأقداس» و «كل أرواح اليهود مربوط به»، وكانوا لا ينطقون إسمه إلا بعد عبارة «رايينا رابى الجيل»، والملوك المخلص، وأثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٨٨، رفع أنصاره صورة كبيرة له كتب تحتها «مسيح عشتاف» أى «المسيح الآن»<sup>(٣)</sup>. وفي منتصف شهر أبريل من العام ١٩٩٢ غمرت المصعدات والإعلانات طرق «إسرائيل»، معلنة أن «النبوة» على وشك الحدوث، وأن «شنيورسون» أوشك على إعلان نفسه «المسيح المخلص بمجرد تلقيه الأوامر الإلهية بذلك»، وكان «شنيورسون» قد أعلن في مؤتمر عالمي عقده عام ١٩٩١ أن «اليهود يريدون إنهاء حالة الشتات التي يعيشون فيها، وأن كل المؤشرات على ظهور المخلص قد ظهرت، وأن الوقت قد حان للخلاص النهائي والخلاص الأخير عن طريق ظهور المسيح»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر :

- أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٣ - ٤٤.

(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦١.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٧٨. وكذلك :

- Jacobs, L.; Op. cit., P.: 324.

(٤) انظر :

- أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٢ - ٤٣.

- جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٧ - ١٩٨.

كان «شنيورسون» يردد عبارة الحاخام السابق للحركة بأن كل الإصلاحات قد تمت ولم يبق إلا تلميع الأزرار في الأردن التي نزلت منها من أجل الترحيب بالمسيح، ثم راح في سنوات عمره الأخيرة (مطلع التسعينيات) يردد أن هذه المهمة قد تمت، وأنه «قد تم تلميع الأزرار وأصبحت تبرق وأى تلميع آخر يعتبر زائداً ومضراً للأزرار، وعلينا الآن فقط أن نزيد من مستوى الشوق للمسيح والبهجة من أجل مقدمه القريب لأنه حينئذ سيظهر فجأة». وقد أشار «شنيورسون» إلى أن أحداث الجلاستوست وأحداث أوروبا الشرقية ونهاية الحرب الباردة وحرب الخليج ومساعدات أمريكا للأكراد وتقارب الصين والغرب، تمثل علامات على قرب العصر المسيحاني.

وتجدر الإشارة إلى أن حديث حركة حباد عن قرب مجيء المسيح أدى إلى معارضة شديدة لها من قبل الأوساط العلمانية بل ثمة جماعات حريدية وحسيدية عارضت ذلك ورأت في تصرفات «شنيورسون» ضرباً من الجنون والهوس. وقد علّق «يشعياهو ليفوفيتش» - وهو من كبار رجال الفكر في «إسرائيل» - على ذلك بقوله: «إن هذا الحاخام [شنيورسون] إما مريض نفسياً أو مختال وهو يزرع آمالاً كاذبة في قلوب الجماهير لأن الإيمان بأيام المسيح كان يؤدي دائماً للإبادة، وكل مسيح هو مسيح كاذب». انظر :

- عبد الله رشاد الشامي، القوى الدينية في إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٨٣ - ٢٩٠.

ومهما يكن من أمر، فقد حققت الحركة نفوذاً واسعاً في الولايات المتحدة، وفي «إسرائيل»، وفي كل مكان يوجد فيه يهود إبان رئاسة «مناحيم مندل شنيورسون» لها في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى العام ١٩٩٤. ففي خارج «إسرائيل» يمارس أتباع الحركة حقوقهم السياسية كمواطنين بحيث يسعى مختلف المرشحين للإنتخابات في الولايات المتحدة وفرنسا، على سبيل المثال، للحصول على أصواتهم<sup>(١)</sup>. وكان لـ «شنيورسون» نفوذ هائل في الولايات المتحدة، حيث حظى بتقدير الرؤساء وأعضاء الكونغرس وكبار الساسة<sup>(٢)</sup>.

وكان «شنيورسون» يرى أن «القدرة الإلهية» تتحكم في كل صغيرة وكبيرة في العالم، وأن التوراة كلها مقدسة، وأنها سبقت خلق العالم، ومن هنا كانت دعوته لتقريب القلوب بين اليهود وتقوية التراث اليهودي من أجل تحقيق وحدة «الشعب اليهودي»<sup>(٣)</sup>. وكان يعتقد أن حب «أرض إسرائيل» فريضة لا يمكن على الإطلاق فهم وتطبيق التوراة وإقامة الفرائض بدونها. وعلى الرغم من ذلك لم تطلأ قدماء «أرض إسرائيل»، وظل يرفض الهجرة إليها - برغم معلوماته الواسعة عنها - حتى وفاته<sup>(٤)</sup>.

وفي داخل «إسرائيل»، تتمتع الحركة بنفوذ كبير، حيث تتبنى مواقف سياسية محددة، ويمارس أتباعها وأنصارها حقوقهم السياسية بحرية، فعلى صعيد الشؤون الداخلية تطالب الحركة بتعديل قانون العودة بهدف ضمان نقاء «الجنس اليهودي المختار»، حيث رأى «شنيورسون» اليهود من صنف أسمى وأعلى من بقية الأمم التي مكانها في الدرك الأسفل، «فأصل أرواح بني إسرائيل هو من الروح القدس، أما أصل أرواح شعوب العالم فهو من طبقات النجاسة الثلاث»<sup>(٥)</sup>، وهذه نظرة عنصرية محضة تفوق نظرة «هتلر» للأجناس. كما تعارض

(١) جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٢.

(٢) يذكر أن السلطات الأمريكية أعلنت يوم بلوغ «شنيورسون» سن الثمانين إعتبار ذلك اليوم يوماً للتربة العالمي، وقد دعاه الرئيس الأمريكي «كارتر» لمقابلته إلا أنه رفض الذهاب. كما رفض «شنيورسون» الذهاب إلى مقابلة وفود من الكونغرس أيضاً. ورد هذا في :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٨.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٦١، ٣٨٢.

(٤) يذكر أن معارضي «شنيورسون» العلمانيين رأوا أن سبب ذلك إنما يعود إلى عدائه للصهيونية ومعارضته لقيام دولة قبل مجيء المسيح. أما أنصار الحاخام فقد ساقوا العديد من التبريرات منها: قناعة الحاخام بحرمة الخروج من «أرض إسرائيل»، الأمر الذي يعنى عدم قدرته على الخروج منها في حالة زيارته لإسرائيل، ومنها إنشغال الحاخام التام بالعمل على تحقيق وحدة اليهود وهذا شرط لتحقيق الخلاص وقدم المسيح، ومنها أن الحاخام لا يجد فائدة من هجرته لإسرائيل لأن أغلب نشاطاته وارتباطاته في الولايات المتحدة، وهي نشاطات وارتباطات تعمل على الدفاع عن يهود العالم وخاصة يهود الولايات المتحدة. أما الحاخام نفسه فآمن بأن «الغربة هي تحفيز للخلاص والحرية وتطهير للكون، وهي تؤدي إلى نشاط يهودي مكثف يساعد على ظهور المسيح». انظر :

- المرجع السابق، ص: ٢٦١ - ٢٦٢.

(٥) المرجع السابق، ص: ٢٦٣. وكذلك :

- جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠٣.



الحركة الإجهاض وتشريح جثث الموتى. وقد كان للهاخام «شنيورسون» مكانة مرموقة عند ساسة الدولة وكبار المسؤولين فيها، وكثيراً ما كانت شخصيات مثل «بيغن» و «بيريز» و «شارون» و «يوسف بورغ» و «أهارون ياريف»، وغيرهم تمثل أمام الهاخام طالبة مشورته<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أن الحركة تعتبر نفسها حركة غير حزبية، ولم تشارك في أية انتخابات عامة أو محلية، ولم تؤيد رسمياً أية قائمة إنتخابية، إلا أن أتباعها كانوا يصوتون دوماً لصالح حزب بوغالي أغودات إسرائيل، عدا عام ١٩٦٥ حينما أمرهم «شنيورسون» بالتصويت لصالح المفدال. وقد سبق لنا تناول الدور الذي لعبه حزب أغودات إسرائيل عام ١٩٨٨ ودور الهاخام شنيورسون في الفصل السابق<sup>(٢)</sup>.

وللحركة آراء متشددة تجاه العرب، فهي تؤيد فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» برغم عدم إقرارها علناً بدولة «إسرائيل»، ولهذا ترفض فكرة الأرض مقابل السلام، وتطالب الحكومات الإسرائيلية بضم الأراضي المحتلة والقيام بحملة «لتلافى إرجاع إسرائيل للأرض التي غنمتها إبان حرب الأيام الستة»؛ ذلك لأن السيطرة اليهودية على كامل «أرض إسرائيل» هي شرط مسبق لا غنى عنه لظهور المسيح المنتظر<sup>(٣)</sup>. وإرتباطاً بهذه الأفكار دعا الهاخام «شنيورسون» إلى ترحيل العرب من أراضيهم، بل ونادى في أكتوبر ١٩٦٨ بقتل العرب صراحة، وقال «إن العرب يبتغون شيئاً واحداً لا غير، وهو القضاء علينا إن عاجلاً أو آجلاً وأنه علينا أن نتبع القول المأثور عاجل بقتل من يسعى لقتلك»، كما احتج هذا الهاخام بشدة - مراراً - على بقاء العرب في القدس وعلى ما أسماه المعاملة الحسنة التي تعامل بها «إسرائيل» «مخربى» فتح<sup>(٤)</sup>.

وكان «شنيورسون» من القادة الحريديين القلائل الذين أعربوا عن دعمهم لحركة غوش أمونيم ولشاريعها الإستيطانية في الضفة والقطاع. هذا وقد توزعت قيادة الحركة في «إسرائيل» بين عدد من الهاخامات منهم : «شموئيل هيفر»، و «ليب كفلن» و «مردخاي أشكنزي»، وكذلك «لايفشتس» زعيم منظمة «النشيطون» : يد الأخوة» الحريدية، التي تخارب كل ما يشكل خطراً على الدين اليهودي، وظاهرة تسرب العناصر الحريدية إلى العلمانية، والتبشير النصراني<sup>(٥)</sup>.

(١) عبد الله رشاد الشامي، القوى الدينية ..... مرجع سبق ذكره، ص : ٢٧٤. وكذلك :

Butt, G.; Op. cit., P. : 108 - 109.

(٢) ورد ذلك في المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل السابق.

(٣) انظر :

- جيل كيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠٣.

- عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٢ - ٣٣.

(٤) صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٦٥.

(٥) المرجع السابق، ص : ٣٨٤.

وهكذا، فعلى الرغم من أن حركة حباد حركة حريدية معارضة للصهيونية، ولا تعترف بالدولة إلا أنها لم تقاطع هذه الأخيرة، بل إن طلاب مدارسها يخدمون بالجيش بعد إنتهائهم من دراستهم، كما أن أنصار الحركة يتقربون دوماً من العلمانيين بغية توبتهم بإعتبار أن هذا شرط لقدوم المسيح المخلص في نظرهم.

#### المطلب الثاني : حركة الطائفة الحريدية :

ظهرت الطائفة الحريدية عام ١٩٢١ في القدس إحتجاجاً على إنشاء الهاخامية الرئيسية، وأطلق عليها وقتذاك اسم «لجنة المدينة للطوائف الإشتنازية» وكانت تمثل أغلب الحريديم في القدس، وذلك بالتعاون مع حركة أغودات إسرائيل. وقد ظل التعاون بين الطائفة الحريدية وحركة أغودا حتى العام ١٩٤٥ حينما صار «المعتدلون» من الحريديم ينضون تحت راية أغودات، بينما أضحت حركة الطائفة الحريدية تمثل «متطرفي» الحريديم. وتتكون الحركة من تآلف عدة جماعات حسيدية، منها : طائفة «ذرية أهارون»، وطائفة «ساطر»، والمدرسة الدينية التابعة لتلاميذ «دوشنسكي»، وقسم من جماعة «المقدسيين : هيروشلميم»<sup>(١)</sup>. وتقدر الحركة عدد أتباعها بثلاثين ألف نسمة، فيما تقدرهم مصادر حزب أغودات بثمانية آلاف نسمة يعيش معظمهم في الضواحي والأحياء الحريدية، وخاصة حي «المئة بوابة : مئشاريم» بالقدس. وتدار الحركة عن طريق عدد من الهياكل التنظيمية، أهمها مجلس الواحد والسبعين، ومجلس الثلاثة والعشرين، والمجلس التنفيذي، ومحكمة الطائفة. والمحكمة تناظر مجالس حكماء التوراة في الحركات والأحزاب الدينية الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وعلى عضو الحركة أن يلتزم بالأسس الثمانية عشرة التي تعتبر دستور الطائفة. وأهم هذه الأسس التي تحدد واجبات كل عضو : الإنصياع لأوامر حاخامية ومحكمة الطائفة، ومعارضة الصهيونية ومقاطعة نشاطات الدولة وعدم المشاركة في إنتخابات الكنيست أو الإنتخابات البلدية؛ والإيمان القاطع بأن إقامة الدولة الصهيونية - قبل قدوم المسيح - إنما هو عقاب من الله، وأن الكنيست تدنس لأوامر الله وإهانة للتوراة لأن قوانينها تتناقض مع شريعة «موسى»؛ ومقاطعة حزب أغودات إسرائيل لتصالحه مع الصهيونية؛ ومقاطعة مدارس تعليم اللغات الأجنبية وإرسال

(١) يذكر أن ثمة جماعات تدخل الطائفة، وجماعات أخرى تخرج منها بين الحين والآخر. ومن أهم الإنشقاقات التي شهدتها الحركة إنشقاق جماعة ناطوري كارتا فرع الهاخام «عميرام بلوى» بسبب رفض محكمة الحركة عقد زواج «بلوى» على مطلقه فرنسية يهودية عام ١٩٦٥، وكذلك إنشقاق طائفة «بعلاز» الحسيدية عام ١٩٨٠ بعد أن أصدر الهاخام الأكبر «إسحق فايس» أمراً بمنع تعليم الأولاد في مؤسسات تتلقى الأموال من الدولة، وقد إختارت «بعلاز» أموال الدولة. انظر :

- صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص : ٣٨٦ - ٣٨٧.

الأبناء إلى المدارس المجازة من الطائفة والتي غالباً ما تستخدم اللغة اليديشية؛ وعدم تناول أى طعام أو شراب غير مصرح به من الطائفة؛ والمحافظة على اللباس العفيف. وتقدم الطائفة مجموعة من الخدمات الطائفية لأتباعها عن طريق عدد من المؤسسات مثل المحاكم الدينية والمطاعم والمسالخ وأماكن الثقيف والتسليه، وصندوق لتمويل المؤسسات التربوية بدلاً من أموال الحكومة ولمساعدة العائلات الفقيرة، ولجان للحفاظ على تعاليم التوراة، وغيرها<sup>(١)</sup>.

ونظراً لأن الحركة لا تعترف بالصهيونية وتقاطع الدولة فإنها لا تشارك في إنتخابات الكنيست ولا فى الإنتخابات المحلية، ولا تتلقى الأموال من الحكومة، بيد أن ثمة جماعات حسيديّة - من داخل هذه الحركة - تتلقى الأموال من التأمين الوطنى، وهى تبرر ذلك بأن الأموال المخصصة للمؤسسات التربوية هى «أموال أيديولوجية» تحمل رائحة الدولة بينما أموال التأمين الوطنى محايدة ولا رائحة لها<sup>(٢)</sup> ١١.

وقد مارس أدمور طائفة «ساطر» السابق «يوايلىش طايطلبويم» نفوذاً واسعاً داخل الحركة، فقد كان المرشد الروحي للطائفة الحريدية، حيث رفض هذا الأدمور فكرة أن حرب ١٩٦٧، وكل ما أدت إليه إنما هى تعبير عن مساعدة الرب لشعب إسرائيل، ذلك لأن هذه الفكرة ستؤدى حتماً إلى إستنتاج قوامه أن الصهاينة صادقون وأن أسلوبهم صادق، وأن دولتهم ليست دولة كفار لأن جنودها حرروا «حائط المبكى» وقبر «راحيل»، بينما يرى هو أن شعب هذه الدولة شعب من المارقين عن الدين ولا يستحق معجزة إلهية لمساعدته. ولدى طائفة «ساطر» تعد الدولة خروجاً على التعاليم المسيحانية، كما ترفض الحركة مفاهيم مثل «دولة التوراة» أو «دولة الشريعة»<sup>(٣)</sup>.

وينحصر نشاط الحركة السياسى فى تنظيم الإحتجاجات على تدنيس حركة السبت وإنتشار الإباحية. وواقع الحال يؤكد على أن الدولة - بمؤسساتها وإمكانياتها - قد استطاعت أن تحدد من نفوذ الحركة ونشاطاتها، ذلك أن جماعات عدة تفضل أموال الدولة على البقاء داخل الحركة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر :

- المرجع السابق، ص: ٣٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص: ٣٨٥.

(٣) انظر فى هذا :

- عبد الله رشاد الشامي، القوى الدينية فى إسرائيل .....، مرجع سبق ذكره، ص: ٣١٣ - ٣١٤.

- Ravitzky, A.; Op. cit., P.: 96 - 97.

(٤) انظر فى شأن الجماعات الحسيدية الموجودة فى إسرائيل، ونشاطاتها فى الدولة ما ورد فى :  
- جعفر هادى حسن، المجموعات اليهودية الحسيدية وعلاقتها بإسرائيل (جريدة الحياة، لندن، ٢، ٣ سبتمبر ١٩٩٣)، ص: ١٨.

### المطلب الثالث : حركة «حراس المدينة : ناطورى كارتا» :

ظهرت حركة ناطورى كارتا كحركة منشقة عن حركة أغودات إسرائيل فى العام ١٩٣٥ بعد أن قام ممثلون عن أغودا بإجراء مفاوضات مع المجلس الملى اليهودى - الذى كان يخضع لنفوذ الحركة الصهيونية - بهدف التوصل إلى إتفاق بشأن إقامة حاخامية رئيسية موحدة فى فلسطين من جهة، والوصول إلى صيغة عمل مشتركة مع حركة همزراحي من جهة أخرى، حيث شكلت العناصر الحريدية التى تصر على رفض أى تعاون مع الحركة الصهيونية حركة خاصة بها، تحت اسم «رابطة الحراسة المقدسة : أغودات مشمرت هكودش» ثم تغير الاسم إلى «رابطة الحياة : أغودات هحاييم» فألى الاسم الحالى «حراس المدينة : ناطورى كارتا»<sup>(١)</sup>.

وتضم الحركة معظم يهود العالم الذين يرفضون الصهيونية ويعارضون الدولة، ويُقدر عددهم - حسب مصادر الحركة ذاتها - بأكثر من نصف مليون نسمة فى الخارج، وعشرات الآلاف فى «إسرائيل»، فيما تؤكد مصادر أخرى أن عددهم لا يتجاوز بضعة آلاف فى «إسرائيل»<sup>(٢)</sup>. وقد ظلت الحركة - حتى عام ١٩٦٥ - إحدى الجماعات التى تشكل الطائفة الحريدية فى القدس ثم انفصلت عنها بعد زواج زعيم حركة ناطورى كارتا من فرنسية متهوددة مطلقة<sup>(٣)</sup>.

(١) وكان الحاخام «إلياهو بروش» هو الذى اختار هذا الاسم، و «ناطورى كارتا» عبارة آرامية وردت فى التوراة، وانظر فى شأن نشأة حركة ناطورى كارتا :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٨٨.

- Schnall, D.; Op. cit., P.: 125 - 127.

(٢) يقطن أتباع الحركة فى فلسطين المحتلة فى حى «المنطقة ب» فى حى بروكلين بنيويورك، وفى لندن ومونتريال، وغيرها. انظر :

- عبد الوهاب المسيرى، جماعات ضد الصهيونية : نواطير المدينة (الناطورى كارتا) (مجلة منبر الشرق، السنة الثالثة، العدد ١٥)، القاهرة، ربيع أول، ١٤١٥ هـ / سبتمبر ١٩٩٤ م، ص: ٧٥.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩٠.

وتجدر الإشارة إلى أن لاتباع الحركة نمط حياة اجتماعى واقتصادى خاص بهم فالنساء زاهدات ويلبسن الملابس المحتشمة والبسيطة، ويكرسن حياتهن لأسرهن، أما الرجال فيدرسون التوراة والتلمود ويمارسون بعض الحرف. ويتقيد هؤلاء بأسلوب الحياة الذى كان سائداً بين يهود اليديشية فى بولندا وروسيا، فالرجال لا يقصون لحيتهم أو سوافهم الطويلة، ويرتدون القمصان البيضاء بدون أربطة العنق، ومعاطف سوداء، وقبعات ذات حواف عريضة. انظر :

- عبد الوهاب المسيرى، جماعات ضد الصهيونية : نواطير المدينة .....، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٤.

(٣) انظر :

- Schnall, D.; Op. cit., P.: 136.

وجدير بالذكر إلى أن ثمة عدداً من الجماعات الحريدية تحمل نفس اسم هذه الحركة، فـ «حاييم كسلوبينج» سيطر على الحركة الأم، فى حين شكل «عميرام بلوى» حركة أخرى بنفس الاسم زاعماً أنها الحركة الأم، وهاتان الحركتان فى عداء وتنافس شديدتين. كما ترى جماعة «ذرية أهرون» الحسيدية أنها تبرر عن ناطورى كارتا الحقيقية، كما تزعم كل من جماعة «المتقين» الحسيدية وجماعة «ليله فايسبيش» نفس الشئ. ورد هذا فى :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٨٩.

وقد اعتبر الحاخام «يواييلش طايبلوبويم» - أدمور طائفة ساطمر الحسيدية - الزعيم الروحي لكل الطوائف الحريدية بما فيها حركة ناطوري كارتا، أما أبرز قيادي حركة ناطوري كارتا فهما الحاخامان «عميرام بلوى» و «أهارون كتسلبيجن»، اللذان يكملان بعضهما البعض، فالثاني يمثل قوة العقل والتفكير، أما الأول فيقود المظاهرات ومسيرات الاحتجاج<sup>(١)</sup>.

والحركة مفتوحة أمام كل يهودي يرغب في الانضمام إليها شريطة الالتزام بعقيدها ومبادئها، التي يمكن عرضها على النحو التالي :

تتمحور عقيدة الحركة في عدم الاعتراف بالصهيونية، ومقاطعة الدولة بشكل نهائي، فالحركة تعتبر نفسها إمتداداً للتراث والتقاليد اليهودية، وأنها هي التي تلتزم بالتعاليم الدينية اليهودية دون بقية التيارات والفرق والجماعات اليهودية الأخرى. لقد عاش اليهود منذ أكثر من ألفي عام تحت حكم غير اليهود كعقاب من الله لليهود على خطاياهم وذنوبهم كما ترى الحركة<sup>(٢)</sup>. والصهيونية لا تمثل - لدى أتباع الحركة - إستمراراً للتراث اليهودي أو تنفيذاً للتعاليم الدينية، وإنما هي رفض لها وخروج عليها، بل وهي واحدة من أخطر المؤامرات الشيطانية على اليهودية. وترتكز الحركة في موقفها هذا على فكرة «الشعب اليهودي» بالمفهوم الديني، فالشعب اليهودي - عندها - ليس شعباً بالمعنى الذي قدمته الصهيونية، وإنما هو جماعة دينية ظهرت منذ ثلاثة آلاف سنة، تستمد وجودها من ميثاق مع خالقها، يلتزم بموجبه كل اليهود بالتوراة وتعاليمها. ووضع الخالق اليهود في منزلة «شعب الله المختار» ليس الهدف منه تمكين هذا الشعب من السيطرة على العالم، وإنما لخدمة الجنس البشري كله، وقد تم إختيار اليهود لهذا الأمر لأنهم أكثر الناس سلاماً وتواضعاً. وهذا الإختيار يفرض على اليهود عدة واجبات، فالشريعة اليهودية ترى أن ثمة سبعة قوانين أساسية ملزمة لكل البشر كي يصبحوا بشراً (شريعة نوح)، وهناك عشرة قوانين (الوصايا العشر) ملزمة لاتباع الديانات التوحيدية، أما اليهود، فعليهم وحدهم الالتزام بالأوامر والنواهي التي جاءت في التوراة (المتسفوت)<sup>(٣)</sup>.

إن الصهيونية - في عقيدة هذه الحركة - مروق من الدين، لأنها أقامت دولة لليهود، وتعمل على تجميع المنفيين، وهذان أمران من شأن المسيح المخلص الذي سيرسله الرب إلى اليهود، لذا فالدولة - في نظر أتباع الحركة - ثمرة المروق من الدين وإنتهاك التوراة، لأنها

(١) المرجع السابق، ص: ٣٩٢.

(٢)

(٣) انظر في هذا :

- عبد الوهاب المسيري، جماعات ضد الصهيونية : الناطوري كارتا، مرجع سبق ذكره، ص: ٧١.

قامت على أيدي نفر من الكافرين الذين تمردوا على مشيئة الإله، وهي خيانة للشعب اليهودي الذي تأسس كجماعة دينية في سيناء (لافي أرض الميعاد)<sup>(١)</sup>. ويذهب أنصار الناطوري كارتا إلى أبعد من ذلك حينما ينظرون إلى كل من الصهيونية والنازية على أنهما ينبعان من مصدر واحد هو فكرة «القومية» التي ظهرت في أوروبا، بل ثمة من أكد منهم على أنه كان هناك تفاهم وتعاون بين الحركة الصهيونية والنظام النازي<sup>(٢)</sup>. وهكذا ترى الحركة أن الصهيونية حركة معادية لليهود؛ لأنها تخلق مشكلة إزدواج الولاء أمام اليهود أينما وجدوا، وتؤجج الإنهزامات المعادية لهم، وتزدهر بإزدهار معاداة اليهود<sup>(٣)</sup>. وإنتصارات الصهيونية - في عقيدة الحركة - من عمل الشيطان لأنها إنتهكت العهود الثلاثة التي قطعها اليهود للرب قبل خروجهم إلى المنفى، وهي - كما جاءت في التوراة - ألا يسبوا الألم للأغيار الذين يقيمون بينهم، وألا يحاولوا إحتلال «أرض إسرائيل» بالقوة، وألا يستعجلوا الأمور<sup>(٤)</sup>. ولهذا يرى أنصار الحركة أن العمل داخل إطار الحكومة الحالية مستحيل لأمرين : الأول لأن قيام دولة قبل مجيء المسيح خرق للتوراة، والثاني لأن قيم وتعاليم التوراة لا تشكل الأساس الاقتصادي والاجتماعي للدولة<sup>(٥)</sup>.

ويلخص الحاخام «موشيه هيرش» - سكرتير الطائفة للشؤون الخارجية - موقف الحركة من الصهيونية ومن الدولة في مقال نشره في صحيفة «الواشنطن بوست» في مطلع أكتوبر ١٩٧٨ بقوله : «إن الصهيونية تتعارض تعارضاً كاملاً مع اليهودية، فالصهيونية تريد أن تعرف الشعب اليهودي باعتباره وحدة قومية، وهذه هرطقة، فقد تلقى اليهود الرسالة من الرب، لا لكي يفرضوا عودتهم إلى الأرض المقدسة ضد إرادة سكانها، فإن فعلوا ذلك فإنهم يتحملون نتائج فعلتهم، والتلمود يقول : [ إن هذا الإنتهاك سوف يجعل من لحكمكم فريسة للسباع في الغابة]. وأن المذبحة الكبرى ستكون نتيجة من نتائج الصهيونية».

كما أوضح «هيرش» أن التوراة أمرت اليهود بالعيش في سلام مع جيرانهم من غير اليهود في فترات الشتات، وأنه يمكن العيش في ظل دولة فلسطينية، وفي هذه الحالة يمكن تشجيع

(١) انظر في هذا :

- المرجع السابق، ص: ٧٢.

(٢) انظر في هذا :

- Schnall, D.; Op. cit., P.: 128 - 133.

- Schnall, D.; Op. cit., P.: 128 - 129.

(٣) عبد الوهاب المسيري، جماعات ضد الصهيونية...، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٣.

(٤) Schnall, D.; Op. cit., P.: 131.

(٥) Ibid., P.: 132.



هجرة اليهود إليها ١١. ويعرف «هيرش» الحريديم بأنهم «يهود فلسطينيون»<sup>(١)</sup>. ويرى أحد حاخامات الحركة - وهو الحاخام «أبراهام جرينباوم» - «أن إسرائيل ستظل دولة الشتات الروحية حتى الوقت الذي تحكم فيه التوراة حياة كل فرد في المجتمع»، ولا يعني ذلك أن هذا الحاخام من أنصار إصدار تشريعات توراتية تحكم الأفراد، فالقانون لا يغير إعتقادات الأفراد وقناعاتهم كما يقول<sup>(٢)</sup>.

وتؤكد الحركة على أن علاقة اليهودي المتدين بـ «أرض الميعاد» تتمثل في إنجازه بعواطفه وقلبه إلى هذه الأرض، وخاصة مدينة القدس، ففي كل صلاة تذكر القدس. وعلى اليهودي أن يستمر في هذا حتى يستجيب له الإله ويأمر بعودة اليهود مع المسيح المنتظر<sup>(٣)</sup>. وتنتقد الحركة اليهود المتدينين والحاخامات الذين يتعاونون مع الدولة ويؤيدونها مقابل المساعدات المالية الحكومية، وترى أن ذلك تدنيس لاسم الرب وخروج عن تعاليمه<sup>(٤)</sup>.

وإستناداً إلى ماسبق يعمد أتباع الناطوري كارتا إلى مقاطعة الدولة وعزل أنفسهم عنها كليةً من جهة، والإحتجاج على نشاطاتها وفضح ممارساتها من جهة أخرى<sup>(٥)</sup>. لقد رفض أتباع الناطوري كارتا إعلان قيام الدولة لأنه خرق قوانين الشريعة، ولم يعترفوا بالدولة، وامتنعوا عن الدفاع عنها إبان حرب ١٩٤٨. وطلب «عميرام بلوى» - في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو ١٩٤٩ - وضع القدس تحت وصاية دولية، وإصدار «جوازات الأمم المتحدة» للمتدينين اليهود الذين يرغبون في ذلك، وأعلن قبول أتباع الحركة مغادرة القدس إلى أي مكان آخر يستطيع هؤلاء العيش فيه بموجب أحكام التوراة. واعترفت الحركة بكفاح الشعب العربي الفلسطيني. وحقه في كامل تراب فلسطين<sup>(٦)</sup>، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، وأبدت إستعدادها للعيش في ظل دولة علمانية تجمع اليهود والعرب.

وقد نددت الحركة بإحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وأمرت أتباعها بعدم الذهاب إلى

(١) وردت هذه الإقتباسات في :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٢) Butt, G.; Op. cit., P. : 112.

(٣) عبد الوهاب المسيري، جماعات ضد الصهيونية ....، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٢.

(٤) Schnall, D.; Op. cit., P. : 129.

(٥) اعتمدنا في عرض نشاطات حركة ناطوري كارتا ونشاطاتها ضد الدولة على :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩٢ - ٣٩٥.

(٦) Schnall, D.; Op. cit., P. : 134 - 136.

(٦) أيد الحاخام «هيرش» علناً حق الشعب الفلسطيني في استخدام القوة لاسترجاع ما أخذ منه بالقوة، كما طالبت الحركة من «ميخائيل غوريانثوف» وقف سيل هجرة السوفييت اليهود في مطلع العام ١٩٩٠.

هذه المناطق، أو زيارة «حائط المبكى» لأن القدس فتحت عنوة، كما أدانت غزو لبنان، ونددت بإعتراف منظمة التحرير بدولة «إسرائيل»<sup>(١)</sup>. ويتعدد أتباع الحركة عن أي شكل من أشكال الحياة العلمانية، ويمتنعون عن استخدام المنافع والتسهيلات الاجتماعية والمادية التي توفرها الدولة وعن دفع الضرائب والجمارك، كما يقاطعون الانتخابات ولا يخدمون في الجيش، ويتكلمون اللغة اليديشية في التعاملات اليومية أما العبرية فهي للصلاة فقط<sup>(٢)</sup>.

وينظم أتباع الحركة تظاهرات ومسيرات إحتجاجية ضد إنتهاكات العلمانيين - ومؤسسات الدولة وموظفيها بشكل عام - لتعاليم التوراة (كتدنيس السبت ونشر الإباحية والإختلاط، وغيرها)، والتي تسبب حوادث عنف في بعض الأحيان. وتعلم الحركة عقيدتها وأفكارها لأتباعها وأبنائها في مدارس دينية تابعة لها في حي مئة شعاريم، كما تنشر أفكارها عبر عدد من الصحف أهمها : «الحائط» و «حائطنا». هذا بجانب أن الحركة تنشط - دعائياً - وسط الشعب الأمريكي بهدف إيضاح أن اليهودية والصهيونية أمران منفصلان. هذا وتحصل الحركة على مساعدات مالية من يهود الخارج، وخاصة من طائفة ساطمر الحسيدية، وتطالب الحركة كل يهود العالم بالعودة إلى الدين والإيمان بالإفتداء الإلهي<sup>(٣)</sup>.

وقد كان لـ «ديفيد بن غوريون» رأى في هذه الحركة، حينما أجاب عن سؤال عن سبب عدم معاقبته لأتباع هذه الحركة، بقوله : «إن هناك صعوبة متزايدة باستمرار تحول دون إتخاذ إجراءات بحق أناس تتبع أفعالهم من إيمان ديني عميق، وليسوا من مخالفين القوانين، بالمعنى المألوف، ومن جهة أخرى، فإن هؤلاء يمثلون عالماً تحذر معظمنا منه، وهو عالم أجدادنا وآبائنا الذي عرفناه من سن الطفولة، فكيف تريدون أن يزعج المرء بجده الأكبر في السجن، حتى ولو رمى غيره بالحجارة»<sup>(٤)</sup>.

(١) يذكر أن الحركة قدمت التعازي في موت الإمام «الخميني» في إيران تقديراً لموقفه المناوئ للصهيونية، كما حضر مندوب عنها مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ضمن الوفد الأردني الفلسطيني. ومن المواقف التي تتسم بالغربة موقف الحركة من إنشاء الجامعة المرمونية (المسيحية) على جبل الزيتون، فبعد أن عارض ذلك كل الأحزاب الدينية وكثير من أحزاب اليمين، أبدت حركة ناطوري كارتا تأييدها لإقامة الجامعة وقال هيرش «أننا نعارض بشدة إقامة الجامعة العبرية الصهيونية، ولا يوجد لدينا أية معارضة لنشاطات الأديان المختلفة ومؤسساتها في القدس».

- انظر : صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩٣.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن الحركة تقاطع أيضاً قراءة الصحف الإسرائيلية، والاستماع إلى الإذاعة العبرية ومشاهدة الإذاعة المرئية، وتعتبر «يوم الإستقلال» يوم حداد وحزن، يصوم فيه أتباعها. كما أن للحركة ساعة مركزية خاصة بأتباعها تلتزم بالتوقيت اليهودي الذي تؤمن به الطائفة، والذي يلتزم به أتباعها قدر المستطاع. ولا يستمع أتباع الحركة بالشرطة لأنها شرطة صهيونية.

(٣) انظر :

- Schnall, D.; Op. cit., P. : 136 - 137.

(٤) وردت عبارات «بن غوريون» في :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩٧.

## الغائمة

## الختامة

إستهدفت هذه الدراسة التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية في «إسرائيل» من جهة، والكشف عن حقيقة الدور الذى تقوم به فى التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وبالتالى على عملية صنع القرار السياسى من جهة أخرى، وذلك بجانب الوقوف على مدى التوافق بين القوة البرلمانية للأحزاب الدينية، وبين دورها الفعلى فى الحياة السياسية. وقد اقتضى هذا الهدف الوقوف على الأمور التالية : موقع الدين فى بناء الصهيونية السياسية، موقف اليهود المتدينين فى شرق أوروبا من الفكرة الصهيونية ثم من الدولة عام ١٩٤٨، الملامح الرئيسية لشكل العلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل»، نشأة الأحزاب الدينية وبرامجها وقوتها البرلمانية وحجم الدور الذى تلعبه فى تشكيل الإئتلافات الحكومية ومواقفها من المسائل التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة، ودور الجماعات الدينية غير الحزبية فى الحياة السياسية.

وكان من الطبيعى - على مقتضى هذا الهدف - أن نتناول بالتحليل - فى هذه الدراسة - مواقف اليهود المتدينين من الفكرة الصهيونية وردود أفعالهم عليها من جهة، وفى النشاطات والأدوار الفعلية التى تمارسها الأحزاب والجماعات الدينية فى الحياة السياسية من جهة أخرى. تلك النشاطات والأدوار الفعلية التى تمارس من خلال خوض الانتخابات البرلمانية والمشاركة فى الحكومات الإئتلافية بالنسبة للأحزاب، أو عن طريق مجرد الضغط على (أو دعم) سياسات الحكومة بالنسبة للجماعات غير الحزبية .

وقد كان من مقتضيات تحقيق هدف الدراسة - وقبل أن نلج إلى تناول صلب موضوعنا - أن نعرض للبناء الاجتماعى - الاقتصادى والسياسى فى «إسرائيل» ، الذى يمثل السياق العام الذى تمارس فى إطاره الأحزاب والجماعات الدينية نشاطاتها وأدوارها الفعلية.

وإنطلاقاً من هذا التصور، عرضنا - فى الباب الأول - للبناء الاجتماعى - الاقتصادى والسياسى فى «إسرائيل» ، حيث تناولنا فى الفصل الأول البنية الاجتماعى - الاقتصادى ، وعرضنا فى الفصل الثانى لقوى الحياة السياسية فى «إسرائيل» .

وفى إطار حديثنا عن الكيان الاجتماعى تناولنا البنية الاجتماعية - العرقية الحالية لسكان



«إسرائيل»، التي تضم الفئات الرئيسية التالية: اليهود الغربيون، اليهود الشرقيون، يهود «الصابرا»، والعرب، ثم وقفنا على المصادر الديمغرافية للسكان، التي تمثلت - بصورة أساسية - في تهجير الجماعات اليهودية من كافة أصقاع الأرض إلى «إسرائيل» لتوطينهم هناك. وقد اقتضى هذا الأمر تناول موضوع «الهجرة» في فكر رواد الحركة الصهيونية، وساسة الدولة من جهة، وعلى المراحل التي مرت بها هجرة الجماعات اليهودية المختلفة منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، وكذلك الهجرة المعاكسة وآثارها على الدولة من جهة أخرى. كما وجهنا اهتمامنا - بعد ذلك - إلى الوقوف على أبعاد العلاقة بين الطوائف والفئات المختلفة في المجتمع، ولاسيما العلاقة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، والعلاقة بين اليهود والعرب، وذلك بهدف الكشف عن وجوه التمييز المختلفة التي يعاني منها اليهود الشرقيون، والعرب.

كما تضمن الفصل الأول الحديث عن الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي، من حيث نشأة اقتصاد الجماعات اليهودية في فلسطين قبل قيام الدولة من جهة، والمؤشرات العامة للاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى. وقد أنهينا هذا الفصل بعرض يتضمن - بإيجاز - أبرز وجوه الدعم الخارجي للدولة، والتي تتمثل في التعويضات الألمانية، والدعم الأمريكي.

وفي الفصل الثاني، عرضنا للقوى الرسمية واللا رسمية في الحياة السياسية من ثانيا ثلاثة مباحث، اهتم أولها بالحديث عن الأيديولوجية الرسمية للدولة والمتمثلة في الصهيونية السياسية. وقد عرضنا في هذا الإطار للفكرة الصهيونية من حيث تعريفها، والظروف والعوامل التاريخية التي هيأت لظهورها في أوروبا في القرن التاسع عشر، والأسانيد الدينية والتاريخية التي ارتكزت إليها الحركة الصهيونية في صياغتها لأفكارها. أما في المبحث الثاني، فقد انصب الإهتمام على المؤسسات الرسمية للدولة، وذلك من خلال تناول الإطار الدستوري لمؤسسات الحكم من جهة، والمؤسسات السياسية الحاكمة (هيئة التشريع وهيئة التنفيذ) من جهة أخرى. كما تضمن هذا المبحث عرضاً موجزاً للملامح الرئيسية لكيان مؤسسات الحكم العضوى والوظيفى بعد التعديل الذي تم بموجب «قانون أساسى: الحكومة» الصادر عام ١٩٩٢، والذي جرى العمل به بدءاً من إنتخابات العام ١٩٩٦. هذا فضلاً عن أننا عرضنا - فى نهاية هذا المبحث - لملامح الهيئة القضائية فى «إسرائيل» ولاسيما لكيان محكمة العدل العليا ودورها فى الحياة العامة. وفى المبحث الثالث، تناولنا الأحزاب السياسية من حيث نشأتها التاريخية وسماتها العامة، وبرامجها السياسية، هذا بجانب معالجة ما عليه واقع الحياة الحزبية المعاصرة فى «إسرائيل». كما انصب إهتمامنا - فى هذا المبحث - على جماعات الضغط أو المصالح فى «إسرائيل»، حيث عرضنا لدور كل من

النقابات العمالية، والمنظمة الصهيونية، وحركات السلام. هذا فضلاً عن دور العسكريين - كجماعة ضغط - فى الحياة السياسية.

وبعد أن فرغنا من عرض البناء الإجتماعى السياسى - الاقتصادى فى «إسرائيل»، انصب إهتمامنا على صلب موضوع دراستنا والمتمثل فى التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل» من جهة، والكشف عن دورها فى الحياة السياسية من جهة أخرى. وقد تم ذلك فى ثانيا فصول خمسة، عالج الفصل الأول منها الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية، حيث عرضنا - فى مستهل - لموقع الدين فى بناء الأيديولوجية الرسمية للدولة، وذلك كتوطئة تستهدف الكشف عن دور الدين فى بناء الفكرة الصهيونية، وتحقيق أهدافها ومطامعها. وقد تطرق الفصل، بعد ذلك، إلى نشأة التيار الدينى الأرثوذكسى - وريث اليهودية التلمودية - ومبادئه، وإنقسامه - بصدد موقفه من الصهيونية - إلى فريقين رئيسيين هما: الصهيونية الدينية، والأرثوذكسية المتشددة. هذا فضلاً عن تناولنا للفكر الحسىدى، الذى يمثل أحد أفرع اليهودية الأرثوذكسية.

واهتم الفصل الثانى بالنشأة التاريخية للحركات والأحزاب الدينية التى جاءت تعبيراً عن أفكار الفريقين الدينيين الصهيونى والأرثوذكسى، حيث تناولنا نشأة الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية (حركتى المزارحى والعامل المزارحى) وتطورها التنظيمى من جهة، ونشأة الحركات والأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية (حركتى أغودا وبوعالى أغودا) وتطورها التنظيمى من جهة أخرى.

وتضمن الفصل الثالث الكشف عن الملامح الرئيسية لشكل العلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل»، وقد تناولنا - فى مستهل - رؤية «دقيدي بن غوريون» لتلك العلاقة، وذلك كمدخل يستهدف التعرف على رأى مؤسس الدولة، وأول رئيس وزراء لها، إزاء موقع الدين فى بناء الدولة المنشودة. وقد احتوى الفصل بعد ذلك على التعريف باتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧) التى وقعها «بن غوريون» مع القوى الدينية عشية قيام الدولة، كما عالج الفصل سيطرة الدولة على المؤسسات التى تعنى بشؤون الدين فى «إسرائيل» (حال: الحاخامية الرئيسية، الحاخامية العسكرية، المحاكم والمجالس الدينية، ووزارة الأديان، وغيرها) من جهة، وجهود قادة الدولة فى إستغلال قيم ورموز وأعياد الديانة اليهودية بغية تشكيل ما يمكن تسميته بالدين المدنى فى «إسرائيل» من جهة أخرى.

وانصب إهتمامنا فى الفصل الرابع على دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية فى «إسرائيل»، وذلك من ثانيا مبحثين اثنين، تعرض الأول للقوة التمثيلية للأحزاب الدينية فى

الكنيست، وتناول الثاني أثر هذه الأحزاب في الحياة السياسية من خلال الوقوف على دورها في الائتلافات الحكومية من جهة، ومواقفها من المسائل التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة من جهة أخرى. أما الفصل الخامس والأخير، فقد عالج الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية من حيث نشأتها، ومبادئها، ودورها في الحياة السياسية.

وفيما يلي نعرض لأبرز الملاحظات التي إتهينا إليها بصدد موضوع الدراسة وهدفها من جهة، وأظهر السمات العامة التي تتسم بها قوى الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية في «إسرائيل» بشكل عام من جهة أخرى :

أ - أبرز الملاحظات التي تتصل بموضوع الدراسة وهدفها :

أولاً : إن الحركة الصهيونية اتخذت من الدين ركيزة أساسية في المطالبة بدولة قومية خاصة باليهود في فلسطين، في وقت كان فيه مبدأ القوميات يمثل زى العصر في أوروبا. وقد خرجت الحركة الصهيونية، بذلك، على النموذج المعاصر للدولة القومية، الذي يقوم على أساس الفصل بين الدين والدولة، وإستبعاد عنصر الدين كلفة من أسس التنظيم السياسي للدولة، إذ مثل الدين أنجع وسيلة أمام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها في توحيد صفوف الجماعات اليهودية، ولاسيما الجماعات المتدينة منها في شرق أوروبا، خلف دعوتها وجذب أفرادها نحو الهجرة إلى فلسطين.

ثانياً : إن التيار الديني الأرثوذكسي هو مجرد إمتداد لليهودية التلمودية القديمة التي سيطرت على حياة أفراد الجماعات اليهودية منذ القرن الأول الميلادي. وتتمحور الأفكار الأساسية لهذا التيار حول فكرة رئيسية مؤداها : أن « الشعب اليهودي » هو « شعب الله المختار »، ولذلك يجب أن يظل منعزلاً عن بقية الشعوب حتى يرسل له الرب « المسيح المخلص » ليقوده نحو فلسطين لإقامة « مملكة إسرائيل ». وقد انقسم أتباع هذا التيار - إزاء موقفهم من الصهيونية - إلى فريقين، الأول : ناصر الصهيونية وآمن بدعوتها وتحالف معها (الصهيونية الدينية)، والثاني : عارضها ونبذ أفكارها ووقف لها بالمرصاد (الأرثوذكسية المتشددة).

ثالثاً : إن الصهيونية الدينية تنطلق في تحالفها مع الحركة الصهيونية من إنكار فكرة إنتظار « المسيح المخلص »، والإيمان بالفكرة الصهيونية القائلة بإعتماد اليهود على جهودهم الذاتية والهجرة إلى فلسطين لإنشاء دولة خاصة بهم. وقد استند رواد الصهيونية الدينية في تبرير ذلك - شأنهم في ذلك شأن سائر الجماعات اليهودية الأخرى - إلى نصوص توراتية وتلمودية تعتبر الإستهيطان في فلسطين (أرض إسرائيل في المصطلح التوراتي) وصية من الوصايا الدينية، ومقدمة لحجى المسيح

المخلص. وترتد المفاهيم الرئيسية للصهيونية الدينية إلى ما قبل ظهور الحركة الصهيونية بقرون، فالحاخام «موشيه بن نحمان» (القرن الثالث عشر) اعتبر «أورشليم» مركز «أرض إسرائيل»، والمكان الوحيد لتأدية الوصايا الدينية، ولهذا فالإستهيطان في «أرض إسرائيل» فريضة دينية تعادل كل فرائض التوراة مجتمعة. وعند الحاخام «يهودا القلعي» (القرن التاسع عشر)، تمثل عملية شراء الأراضي في «أرض إسرائيل» فريضة مقدسة ورثها النبي «يعقوب» لـ «نسله» من بعده، كما أن خلاص اليهود لن يتم إلا من خلال الإستهيطان في تلك الأرض وتعميرها، وإحياء اللغة العبرية فيها. أما الحاخام «كاليشر» فقد اعتبر أن خلاص اليهود لا يمكن أن يتم بمجرد مراعاتهم الوصايا الدينية في بلدان شتاتهم، ذلك أن الخلاص لن يتحقق إلا بالإستهيطان والعمل المقدس في الأرض المقدسة. كما أنه ليس ثمة أمة عند الحاخام «لاندאו» من دون أرض، ولا دولة من دون الجمع بين الدين والدولة حسبما جاء في كتابات الحاخام «بار - إيلان». كما أن الدين هو مصدر القومية التي لا يمكن أن تكون علمانية عند الكاتب الديني «بانيس».

وقد كان الحاخام «موهليفر» أول من مثل التيار الديني في جمعية أحياء صهيون، ثم في الحركة الصهيونية بعد ذلك. أما الحاخام «أبراهام كوك» فقد سخر حياته وكل كتبه لأجل التوفيق بين الدين والسياسة، وبين المتدينين والعلمانيين مستغلاً في ذلك خلفيته التعليمية التلمودية، ولهذا فقد رأى في الصهيونية هبة إلهية، واعتبر روادها يد الله في تنفيذ وعده المقدس، كما أن العيش في «أرض إسرائيل» والعمل فيها - عنده - فريضة إلهية، ومن هنا يجب التساهل مع العلمانيين والتعاون معهم. وهكذا، قدّمت الصهيونية الدينية - بأفكارها تلك - الشرعية لمطالب الحركة الصهيونية، وسط الجماهير اليهودية في أوروبا ولاسيما المتدينين منهم، فقد أضفت على الحركة طابعاً دينياً قل أن تتمتع به أية حركة سياسية. هذا فضلاً عن أن مواجهة أفكار الحاخامات اليهود الإصلاحيين بالأفكار الصهيونية الدينية مهد الطريق لتحجيم الأفكار الأولى وإحتواء الثانية، وإفساح المجال أمام هيمنة الفكر الصهيوني.

وإستناداً إلى الأفكار الصهيونية الدينية تلك، نشأت حركتا المزارحي والعامل المزارحي في أوروبا في مطلع القرن العشرين، ثم صار لهما فروع في فلسطين بعد ذلك. وفي العام ١٩٥٦ اندمجت الحركتان تحت إسم حزب المجدال.

رابعاً : استند الفريق الديني الأرثوذكسي المعارض للصهيونية - في رفضه للصهيونية - إلى أن الحركة الصهيونية استبدلت الخلاص الدنيوي بالخلاص الإلهي في دعوتها اليهود إلى العودة إلى الأرض المقدسة دون إنتظار المسيح، الأمر الذي يعد إنتهاكاً لتعاليم التوراة وأوامرها. هذا فضلاً عن

أن الصهيونية - عند أتباع هذا الفريق - قد حولت فكرة «الشعب اليهودي» ذات المفهوم الديني إلى فكرة علمانية لا تقدر التوراة، وتعتبر اليهود شعباً كغيره من الشعوب.

**خامساً :** إن التيار الديني الأرثوذكسي المتشدد انقسم - بدوره - إلى فريقين ، الأول : اعتبر الحركة الصهيونية كفرًا وهرطقة، ورأى أن فكرة قيام دولة لليهود في فلسطين عمل مناقض لفكرة إنتظار المسيح، ولهذا فهي دولة آثمة، ولا يمكن التعاون مع مؤسساتها وقادتها حال قيامها. ويمثل هذا الفريق جماعة ناطوري كارتا، وحركة الطائفة الحريدية. أما الفريق الثاني، فقد تصالح مع الحركة الصهيونية، وتعاون معها على اعتبار أنها أمر واقع، وعند قيام الدولة، تعامل أنصار هذا الفريق مع مؤسساتها وكأنهم في بلد أجنبي، ذلك أنهم كانوا - ولا يزالوا - يعتبرون أن اليهود في الشتات. ويحدد هؤلاء موقفهم من الدولة بمقدار إقتراب (أو إبتعاد) هذه الأخيرة من تعاليم التوراة ووصاياها. ويمثل هذا الفريق اليوم : أحزاب أغودات إسرائيل، وحزب ديفيل هيتوراه، وغيرهما.

**سادساً :** إن واقع الحال في الدولة بعد قيامها أثبت أن تخوف اليهود الأرثوذكس المتشددين «الحريديم» من أن تحرمهم الدولة الصهيونية من وجود مؤسسات تعليمية خاصة بهم لم يكن في محله؛ ذلك لأن الدولة قامت بتمويل المؤسسات الدينية والتعليمية الحريدية حتى صار للحريديم مجتمع خاص بهم. هذا فضلاً عن أن مبادئ الديمقراطية الليبرالية التي سارت عليها الدولة قد حالت دون سن قوانين معادية للدين بشكل عام.

**سابعاً :** برغم معارضة الحريديم للحدادة من الناحية الفكرية والثقافية، فإنهم قبلوها من الناحية المادية والتكنولوجية، ذلك لأنهم اعتبروا القيم والثقافة الغربية تمثل تهديداً لوحدة اليهود وقيمهم، أما المعدات والآلات المادية فهي مجرد أدوات عصرية يجب على اليهود أن يستفيدوا بها.

**ثامناً :** يمثل الفكر الحسیدی فرعاً من فروع التيار الديني الأرثوذكسي، له طقوس خاصة للعبادة تقوم على الرقص والغناء والمرح وإحتساء الخمر. ويعتبر هذا الفكر أن خروج اليهود من «بلاد الأغيار المدنسة» إلى «بلاد فلسطين المقدسة» شعيرة دينية، وعملاً مقدساً. وهذا هو ما دفع الكثير من الحسیدیم للهجرة إلى فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية بأكثر من قرن من الزمان. غير أن الفكر الحسیدی لا يعتبر اليهود شعباً مختاراً، ويرى أن خلاص اليهود هو خلاص فردى، يصل إليه كل فرد على حدة عن طريق «التعبد والتوحد مع الله»، ولن يظهر المسيح إلا آخر الزمان حينما يكون كل فرد قد حقق خلاصه. وللصديق مكانة رفيعة بين أتباعه تقترب من الألوهية، فهو إبن الله، ووسيط بين السماء والأرض، كما أن حديثه توراة. وقد نشأت عدة حركات وطوائف إستناداً إلى الفكر الحسیدی، أبرزها : طائفة ساطمر، وحركة حباد. وقد نشب صراع بين

الحسیدیم من جهة، وأنصار الأرثوذكسية التقليدية «الميتناغديم» من جهة أخرى، حيث اعتبر الميتناغديم أن الحسیدية أقرب إلى المسيحية من اليهودية، غير أن الطرفين تحالفا ضد دعاة الهسكالا والإندماج قبيل قيام الدولة ثم عادا إلى الصراع بعد قيامها، ذلك الصراع الذي صار يعرف باسم «الصراع الليتواني / الحسیدی».

**تاسعاً :** برغم أن «بن غوريون» قد آمن بأن العمل الصهيوني - وليس التعاليم الدينية - هو وحده الكفيل ببناء دولة لليهود والمحافظة عليها، فإنه أدرك أهمية العامل الديني في دعم الفكرة الصهيونية، وفي ترسيخ أسس الدولة المنشودة. ولهذا فقد أخذ موقفاً وسطياً من مسألة الدين في «إسرائيل»، حيث تصدى للإكراه الديني من جهة، ومنع أى نشاط معاد للدين من جهة أخرى، كما آمن بأن تلبية بعض مطالب المتدينين والحوول دون فصل الدين عن الدولة قمين بأن يضمن تأييد الأحزاب الدينية لحزبه من جهة، وكفيل بأن يخفف من حدة التوتر بين المتدينين وغير المتدينين من جهة أخرى.

**عاشراً :** إن «بن غوريون» قد توصل إلى إتفاق مع المتدينين عشية قيام الدولة (إتفاق الوضع الراهن، ١٩٤٧) إستجاب بموجبه إلى بعض مطالبهم، الأمر الذي قبله العلمانيون والمتدينون على حد سواء، حيث اعتبر العلمانيون - وعلى رأسهم «بن غوريون» - أن الإتفاق سيضمن ولاء الأحزاب الدينية للدولة، كما سيكبح مطالبها، أما المتدينون فقد اعتبروا أن الإتفاقية تحقق الحد الأدنى من مطالبهم، فضلاً عن أنها أزالت حالة الخوف التي انتابت جمهور المتدينين عموماً من أن تسحق الدولة الصهيونية العلمانية - بمجرد قيامها - مصالحهم.

**حادى عشر :** إن الدولة - بمجرد قيامها - أنهت الوضع الطائفي لليهود في فلسطين، إذ حلت، بمؤسساتها، محل مختلف مؤسسات وهيئات الطوائف اليهودية، حيث أخذت على عاتقها - منذ ذلك الحين - مهمة تنظيم كافة الشؤون الدينية لمختلف الطوائف اليهودية من خلال سيطرتها على كل المؤسسات الدينية : الحاخامية الرئيسية، الحاخامية العسكرية، وزارة الأديان، المجالس الدينية المحلية، المحاكم الدينية، ومؤسسات التعليم الديني الرسمي. وقد استخدمت الدولة في سيطرتها تلك التيار الصهيوني الديني، وذلك من خلال التحالف بين حزبي المفدال والماباي، ثم بين حزبي المفدال والليكود. هذا فضلاً عن سيطرة الدولة - غير المباشرة - على قطاع كبير من مدارس التيار الديني الحريدی المستقل من خلال المساعدات المالية التي دأبت الحكومات المختلفة على تقديمها لها كتمن لتأييد الأحزاب الحريدية.

**ثاني عشر :** إن الدولة استطاعت - بحذق بارع ودأب متصل - وعن طريق العديد من



مؤسسات الدولة السياسية والتعليمية والإعلامية، أن تستغل قيم ورموز وأعياد الدين اليهودي التقليدي - بعد إفراغها من مضامينها الدينية وطابعها التقليدي - في تحقيق الأهداف السياسية للدولة، والتي أبرزها :

- إضفاء الشرعية على قيم ومؤسسات الدولة، بل وممارساتها.

- صهر ودمج الجماعات اليهودية المختلفة سلباً أو لغوياً أو تاريخياً.

- تعبئة الجماهير خلف أهداف الدولة، وإرضاء الجماعات والأحزاب الدينية، وكبح مطالبها.

واستجابة إلى ذلك، أصبح نظام التعليم في الدولة موحداً، وأضحت الدولة ذاتها خطوة تمهيدية لقدم المسيح وتحقيق الخلاص، وصار «أبطال التوراة» هم المثل الأعلى في المدارس، ويات ينظر إلى «بن غوريون» على أنه «يوشع المعاصر»، وإلى جيل الصابرا على أنه جيل الحرية والبطولة. أما شعارات ورموز الدولة فقد أستخدمت من طقوس الديانة اليهودية، فصارت أعياد الدولة أعياداً مقدسة، وأوامرها فريضة دينية مقدسة. هذا بجانب أن الجماعات اليهودية الآتية من شتى فجاء الأرض قد غدت تشكل أمة واحدة وشعباً واحداً، و «يهود الدياسبورا» أمسوا أصحاب ماضي مشرف، وحاضر ومستقبل واعدين، أما غير اليهود فهم أعداء اليهود الحاقدون دوماً عليهم، لأن التوراة تقول أن «عيسو» حقد على «يعقوب». وقد إنسم خطاب الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» تجاه يهود العالم وتجاه دول العالم المختلفة بالعديد من السمات لعل أبرزها إستغلال عبارات وألفاظ ذات معان ومضامين دينية، فالمستعمرون الصهاينة صاروا شعب الله المختار وحملة مشاغل الحضارة والتقدم إلى فلسطين، التي أمست - منذ خروج بني إسرائيل منها - أرضاً صحراء قاحلة وبلا شعب أيضاً، وهجرة الجماعات اليهودية من أصقاع الأرض إلى فلسطين أصبحت «عاليا»، وهجرتها منها صارت «يريداه». أما المواقع والمدن المحتلة في فلسطين - وفي غيرها من الدول العربية المجاورة - فقد تم طمس هويتها العربية الإسلامية وتهويد أسمائها فالضفة الغربية صارت يهودا والسامرة، وأم الرشراش صارت ميناء إيلات الإسرائيلي، وجبل أبو غنيم في القدس صار مستوطنة هارحوما، وهكذا.

ثالث عشر : إن الأحزاب الدينية في «إسرائيل» تتسم بجملة من السمات والخصائص، لعل أبرزها بشكل عام مايلي :

١ - إن معظمها نشأ قبل قيام الدولة كتعبير عن فكر ديني مناصر للصهيونية (حركة المزراحي)، أو

معارض لها (حركة أغودات إسرائيل)، شأنها في ذلك شأن بقية الأحزاب السياسية في «إسرائيل».

٢ - أنها ليست مجرد أحزاب سياسية فقط، فهي فضلاً عن ذلك تمتلك هيئات إستيطانية واقتصادية وإعلامية وشبابية ونسائية وسكانية وإعلامية وترفيهية، شأنها في ذلك شأن بقية الأحزاب الإسرائيلية.

٣ - أنها تسعى إلى تحويل الدولة إلى دولة تحكمها الشريعة اليهودية، مع إختلافها في السبل إلى ذلك، فالتيار الصهيوني الديني آمن بالصهيونية واعتمد أسلوب التكيف والتعاون معها ثم مع الدولة بعد ذلك، أما التيار الحريدي فقد تعاون جناح منه مع الصهيونية والدولة (حزب أغودا والأحزاب المنشقة عليه)، في حين فضل جناح آخر الإنعزال كليةً عن الصهيونية وعن الدولة (حركة حراس المدينة والطائفة الحريدية).

٤ - أنها تلتقي على عدة أهداف رئيسية، أبرزها : إحتكار الحاخامات الأرثوذكس عمليات التهويد، ومراعاة التعاليم الدينية في الدولة، وتدقيق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسساتها ومدارسها.

٥ - أنها تركز على التربية والتعليم، لأنهما - لديها - السبيل الحقيقي للتغيير، ولذلك فهي تمتلك مدارس ومعاهد، بل وجامعات دينية تابعة لها.

٦ - أنها تخضع لمجالس دينية روحية عليا : الحاخامية الرئيسية بالنسبة للتيار الديني الصهيوني، ومجالس كبار علماء التوراة بالنسبة للتيار الحريدي.

٧ - أنها تتلقى دعماً مالياً من مصادر يهودية في الخارج، حيث أن للكثير منها فروعاً في الخارج، كما أن لبعضها مؤيدين وممولين في أوساط الجماعات اليهودية المختلفة، شأنها في ذلك شأن بقية الأحزاب الإسرائيلية.

٨ - أنها تعاني - شأنها في ذلك شأن بقية الأحزاب - من المشكلة العرقية، ذلك أنها تأتي إنعكاساً للتناقضات والإنقسامات الطائفية السائدة في المجتمع.

٩ - أنها تعاني من إستشراء الفساد في صفوف قادتها وزعمائها، ولعل زعيم حزب شاس «آريه درعي» مثال حي على ذلك. فضلاً عن لجوء الكثير من الأحزاب الدينية إلى العديد من صور التحايل والتزوير خلال الحملات الإنتخابية. والأحزاب الدينية شأنها في هذا شأن الكثير من الأحزاب السياسية في «إسرائيل».

١٠ - أنها ذات نظرة واقعية في تعاملها مع المسائل المختلفة وذلك باستثناء تلك التي تتصل بالشرعية اليهودية، وهذا ما جعلها الأرخص ثمناً عند تشكيل الإئتلافات الحكومية، ذلك أن مطالبها ومصالحها تكاد تنحصر في الشؤون الدينية. وتفسر هذه النظرة الواقعية - أيضاً - مواقفها غير الثابتة من مسألة العلاقة مع العرب، ومصير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

١١ - أنها تمثل - دوماً - القوة الثالثة في الكنيست الإسرائيلي بعد حزبي العمل والليكود، الأمر الذي مكنها من أن تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل الإئتلافات الحكومية على نحو لا يتناسب مع قاعدتها البرلمانية.

رابع عشر: إن القوة التمثيلية للأحزاب الدينية ظلت مستقرة وشبه ثابتة إلى حد كبير، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٩٢، إذ ظلت تحصل على نسبة تتراوح بين (١١٪) و (١٦٪) من جملة الأصوات الصحيحة في الدورات الانتخابية المختلفة، الأمر الذي مكنها من أن تحتل مابين (١٣) و (١٨) مقعداً في الكنيست. وفي إنتخابات العام ١٩٩٦، وصلت قوتها التمثيلية إلى حد لم يسبق له مثيل، حيث أحرزت - مجتمعةً - ما يربو على (١٩٪) من جملة الأصوات الصحيحة، الأمر الذي مكنها من الحصول على (٢٣) مقعداً في الكنيست. وفي الإجمال، شكلت الأحزاب الدينية - دوماً - القوة الثالثة في الكنيست بعد أحزاب اليسار وأحزاب اليمين، بل إن قوتها التمثيلية تدعمت بـ (٥) مقاعد، عام ١٩٩٦، في مقابل إنخفاض القوة التمثيلية لكل من حزبي العمل والليكود بـ (١٠) مقاعد لكل منهما، كما صار حزب شاس ثالث أكبر حزب في الكنيست.

خامس عشر: إن الأحزاب الدينية الصهيونية ظلت حتى عام ١٩٨١ تحصل على ما يتراوح بين (٦٠٪) و (٦٩٪) من جملة الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب الدينية مجتمعةً، وذلك في مقابل نسبة تتراوح مابين (٤٠٪) و (٣١٪) للأحزاب الدينية الحريدية. ومنذ العام ١٩٨٤، ومع ظهور حزب شاس، بدأت الكفة تميل لصالح الأحزاب الحريدية داخل المعسكر الديني، حتى وصل الأمر - عام ١٩٩٦ - إلى حصول الأحزاب الحريدية على (٥٦,٥٪) مقابل (٤٣,٥٪) للمفدال، أي (١٤) مقعداً في الكنيست للحريديم مقابل (٩) مقاعد للصهيانية المتدينين.

سادس عشر: إن مطالب الأحزاب الدينية، التي ما انفكت تتقدم بها إلى الأحزاب الكبيرة التي يكلف قادتها بتشكيل الإئتلافات الحكومية، قد تمحورت حول نوعين رئيسيين من المطالب، هما:

١ - تعديل قانون «من هو اليهودي؟» بحيث يجعل عملية إعتناق الديانة اليهودية من شأن الحاخامات الأرثوذكس فقط.

٢ - المحافظة على إتفاقية الوضع الراهن، ومراعاة القيم والتقاليد الدينية، وتعزيز التعليم الديني، وضمان إستمرار تدفق الدعم المالي الحكومي للمؤسسات والمدارس الدينية.

وبجانب هذين النوعين ثمة مطالب أخرى سعت الأحزاب الدينية إلى تحقيقها، فقد نادى حزب المفدال بالحفاظ على الأراضي التي أُحتلت عام ١٩٦٧ لأن لليهود حقاً تاريخياً مقدساً في كامل «أرض إسرائيل»، كما طالب بتعميق الطابع الديني للدولة، ودعم مكانة الحاخامية الرئيسية والمؤسسة القضائية الحاخامية، وأيد خدمة طلبة المدارس الدينية في الجيش. أما الأحزاب الحريدية فقد انصب إهتمامها على شؤون العلاقة بين الدين والدولة، حيث دعت إلى حل كافة المشاكل التي تواجهها الدولة وفق روح ومبادئ التوراة، وإلى إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على المؤسسات الحريدية، وعارضت تجنيد طلبة المدارس الدينية وكذا الفتيات الأرثوذكسيات في الجيش. وقد أضاف حزب شاس إلى ذلك مطلباً جديداً قوامه تحقيق العدالة الإجتماعية، وتخفيف الأعباء على الفئات الفقيرة، ودعم مدن التطوير.

سابع عشر: إن الأحزاب الدينية قد مارست نشاطاتها في الحياة السياسية من خلال خوضها للإنتخابات البرلمانية، ومشاركتها في الإئتلافات الحكومية. وقد مرت تلك النشاطات بمراحل أربع، نعرض فيما يلي لسمات كل منها:

أ - اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية في الحياة السياسية في المرحلة الأولى (١٩٤٩ - ١٩٥١) - التي تم خلالها إجراء دورتين إنتخابيتين وتشكيل ثلاث حكومات إئتلافية - بعدد من السمات، أبرزها:

١ - إن الأحزاب الدينية خاضت - مجتمعةً - الدورة الإنتخابية الأولى للكنيست عام ١٩٤٩ تحت إسم «الجبهة الدينية الموحدة»، كما شاركت في الإئتلاف الحكومي الأول مع حزب الماباي ساعيةً بذلك إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب والمغانم، وذلك على الرغم من معارضة حزبي الأغودا للصهيونية وعدم إعترافهما بالدولة. لقد قدّر حزبا المزراحي أن الوسيلة الأنجع لتحقيق مطالب المتدينين ومصالحهم - في دولة يهودية نشأت علمانية - هي في الإشتراك في أى إئتلاف حكومي يشكل. أما حزبا الأغودا، فقد قدرا أن مشاركتهما في الإئتلاف الحكومي قمين بالحفاظ على قيم ومصالح المجتمع الحريدي من جهة،

وبالإبقاء على استمرار تدفق الإعتمادات المالية لمؤسسات ومدارس الحريديم من جهة أخرى، وذلك بعد أن كانت حركة أغودا قد تصالحت مع الحركة الصهيونية، في منتصف الثلاثينيات، بعد نضوب مصادر الدعم المالي والبشرى التي كانت تعتمد عليها الحركة في أوروبا. وقد قدّر «بن غوريون» أن الائتلاف مع الأحزاب الدينية أرخص ثمناً من الائتلاف مع غيرها؛ ذلك أن مطالبها لم تتجاوز المناداة بالحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن، ومراعاة القيم والتقاليد الدينية، وتدفع الإعتمادات المالية على مؤسساتها، كما أن جل هذه الأحزاب لم يكن له مواقف سياسية محددة بصدد الشؤون الاقتصادية والأمنية والخارجية. هذا إلى جانب أن «بن غوريون» فضل استمرار صيغة التعايش والتعاون مع الأحزاب الدينية التي كانت سائدة إبان فترة الإنتداب؛ لأنه قدّر أن هذه الصيغة تضمن استقرار الحكم، وبقاء الصراع بين الدين والدولة ضمن إطار محدد. وقد لجأ «بن غوريون» - في إستجابته لبعض مطالب المتدينين - إلى أسلوب إصدار مراسيم إدارية لم تكن إلا لغرض الائتلاف فقط، ويمكن التراجع عنها في أى وقت. وقد سار جل رؤساء الوزارات بعد ذلك على نهج وأساليب «بن غوريون» تلك. وعلى الرغم من إنفراط عقد الجبهة الدينية الموحدة خلال إنتخابات عام ١٩٥١، فإن كل الأحزاب الدينية قد شارك في الائتلاف الحكومى الذى شكل وقتذاك.

٢ - إن الأحزاب الدينية قد حققت في هذه المرحلة العديد من المكاسب، لعل أبرزها : الحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن، والحصول على عدة مناصب سياسية كبرى فى الدولة، والحوّل دون إعطاء صلاحيات للحاخامات الإصلاحيين والمحافظين فى مسألة التحول إلى اليهودية، استمرار تدفق الدعم المالى للمدارس الدينية، وإصدار مرسوم يحظر إستيراد الأطعمة الممنوعة دينياً إلى البلاد، وعدم تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات فى الجيش.

٣ - إن مشاركة الأحزاب الدينية (الأربعة) فى الإئتلافات الحكومية الثلاث - التى شكّلت خلال هذه المرحلة - كانت شرطاً لازماً وضرورياً لبقاء وإستمرار هذه الإئتلافات؛ ذلك لأن انسحاب تلك الأحزاب من أى إئتلاف منها كان قميناً بإسقاطه. وقد إنهارت تلك الحكومات الثلاث لأسباب تتعلق بمواقف الأحزاب الدينية من بعض المسائل المتصلة بالدين، فالحكومة الأولى إنهارت بعد أن إستقال «بن غوريون» فى أعقاب معارضة الجبهة الدينية إقتراح بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة... والحكومة الثانية سقطت بعد خلاف شديد حول التربية الدينية للأطفال اليمنيين اليهود فى معسكرات العبور وذلك بعد أن صوتت الجبهة الدينية ضد الحكومة فى إقتراح بسحب الثقة من الحكومة فى الكنيست. أما الحكومة الثالثة، فقد انهارت بعد أن

إنسحب حزباً أغودا منها فى أعقاب إقتراح لـ «بن غوريون» يقضى بتجنيد الفتيات الأرثوذكسيات فى الجيش، وتوحيد النظام التعليمى.

ب - أما المرحلة الثانية (٥١ - ١٩٧٧) - التى شهدت إجراء ست دورات إنتخابية، وتشكيل سبعة عشر إئتلاًفاً حكومياً - فقد اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية خلالها بما يلى :

١ - إمتناع حزبي أغودات إسرائيل عن الإشتراك فى الإئتلافات الحكومية، تنفيذاً لفتوى أصدرها مجلس كبار علماء التوراة التابع لحزب أغودا ، (فيما عدا مشاركة حزب بوغالى أغودا فى الفترة من ٦١ - ١٩٦٩). لقد قدّر حزباً الأغودا أن فى إمكانهما - وهما خارج الإئتلاف - ضمان تدفق الدعم المالى على مؤسساتهما من جهة، وإحترام التقاليد والتعاليم الدينية فى المجتمع من جهة أخرى، وذلك على إعتبار أن حزب المفدال يدافع عن مثل هذه المطالب أيضاً، كما أن قوة حزبي الأغودا البرلمانية المتواضعة نسبياً (من ٥ - ٦ مقاعد) لم تكن بالحجم الذى يجعل حزب الماباي يحرص على مشاركتهما فى الإئتلاف. وقد عزز سلوك الماباي هذا حقيقة أن المطالب الدينية لحزبي الأغودا إتسمت بالتشدد.

٢ - إن حزب المفدال كان الحليف الرئيسى والمؤيد الأمين لحزب الماباي طوال سنوات هذه المرحلة، وقد بدأ هذا التحالف منذ الحكومة الرابعة حين أيد حزب المزارحى مواقف الماباي خلال الأزمة التى أثارها الصهيونيون العموميون حول رفع العلم العمالى، ومسألة كاستنر، وأزمة العلاقات مع ألمانيا الغربية.

٣ - إن مجرد الإقترب من مطالب الأحزاب الدينية بتعديل قانون العودة والحفاظ على سيطرة اليهودية الأرثوذكسية على مسألة إعتناق اليهودية كفيل بإنسحاب المفدال من الحكومة، وهذا ما حدث حينما انسحب حزب المفدال من الحكومة الثامنة فى أعقاب تفكير الحكومة (فقط) فى الإعتراف بصلاحيّة إعتناق اليهودية على يد حاخامات إصلاحيين أو محافظين. وقد أثبتت هذه الأزمة عدم إستعداد الأحزاب الدينية للتنازل عن مطلب إحتكار اليهودية الأرثوذكسية عمليات إعتناق اليهودية، وهو الأمر الذى لا يزال قائماً حتى اليوم. إن كل مطالب الأحزاب الدينية خاضع للمساومة والإبتزاز عدا ذلك المطلب، ذلك لأنه يتعلق بالتفرقة بين اليهودى وغير اليهودى، ويتصل بعلاقة «إسرائيل» بيهود الخارج وبخاصة الأمريكيين اليهود.



٤ - استطاعت الأحزاب الدينية تحقيق العديد من المكاسب خلال هذه المرحلة، كان من أبرزها: الحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن، والحصول على بعض المناصب الكبرى في الدولة، والحوّل دون إعطاء الحاخامات الإصلاحيين والمحافظين صلاحيات في شأن مسألة الإعتناق، وضمن تدفق الإعتمادات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية، والحفاظ على التعاليم الدينية في الدولة والحد من برامج الإذاعة المرئية والمسموعة أيام السبت.

■ - أن مشاركة المبدال في جل الائتلافات الحكومية التي شكلت خلال هذه المرحلة لم تكن شرطاً لازماً وضرورياً لبقاء وإستمرار معظم هذه الائتلافات كما كان الأمر في المرحلة الأولى، ففي خمس حكومات فقط - من جملة خمس عشرة حكومة - كان وجود المبدال شرطاً لازماً لبقائها وإستمرارها. كما أن حكومة واحدة فقط - الحكومة العشرون - قد انتهت نتيجة لتصويت المبدال إلى جانب إقتراح لحزب أغودات إسرائيل بسحب الثقة منها في أعقاب إنتهاك حرمة السبت، وفيما عدا ذلك فلم يكن في إمكان المبدال إسقاط أية حكومة. وقد حافظ حزب المبدال (ومن قبله حزبا المزارحي) على علاقاته القوية مع حزب المabay طوال سنوات هذه المرحلة، فعلى الرغم من إنسحاب المبدال من الحكومة في أعقاب تصاعد أزمة من هو اليهودي عام ١٩٥٨، فإنه ظل مؤيداً لسياسات المabay، بل وساند المabay داخل الكنيس في مواجهته لأحزاب المabay وحيرت وأحدت هعفودا بصدد أزمة العلاقات مع الألمان عام ١٩٥٩.

ج - وفي المرحلة الثالثة (٧٧ - ١٩٩٢) - التي تم خلالها إجراء خمس دورات إنتخابية وتشكيل تسعة إئتلافات حكومية - اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية في الحياة السياسية بما يلي:

١ - تخلى حزب المبدال عن حليف الأمس (المعراخ)، وتحالفه مع حزب الليكود - صاحب أكبر عدد من المقاعد في إنتخابات ١٩٧٧ - بعدما آلت القيادة داخله إلى عنصر الشباب المرتبط أيديولوجياً بحركة غوش أمونيم. وقد ظل تحالف المبدال والليكود قائماً طوال سنوات حكم الليكود، بل وإستمر خلال فترة حكم العمل (٩٢ - ١٩٩٦)، حيث فضّل حزب المبدال البقاء في المعارضة بجانب الليكود عن المشاركة في إئتلاف يقوده حزب العمل.

٢ - إقلاع حزب أغودات إسرائيل عن مقاطعة الإئتلافات الحكومية، وإشتراكه في الإئتلافات الحكومية التي شكلت خلال هذه المرحلة، وذلك بعد أن أصدر مجلس كبار علماء التوراة توصية تسمح بذلك شريطة ألا يتولى ممثلوه مناصب وزارية.

٣ - على الرغم من تراجع القوة البرلمانية للأحزاب الدينية - في مطلع الثمانينيات - إلا أنها مارست كل صنوف الإبتزاز، وأساليب المساومة تجاه الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) طوال سنوات تلك المرحلة. وقد ظهر هذا الأمر جلياً في أعقاب كل دورة إنتخابية، وكذلك إبان أزمة مارس عام ١٩٩٠ حينما حصل كل من العمل والليكود على دعم (٦٠) نائباً في الكنيس، ثم سحب عضوان من الأغودا دعمهما للعمل بعد تدخل الحاخام «شنيورسون» من نيويورك، وكذلك الحاخام «شاخ»، لصالح الليكود.

٤ - تعرضت الأحزاب الدينية في النصف الأول من عقد الثمانينيات للعديد من الإنشقاقات، إذ إمتدت ظاهرة الإستقطاب الطائفي إلى المعسكر الديني، فظهر حزب ديني صهيوني سيفاردى هو حزب تامي، وآخر ديني سيفاردى حريدى هو حزب شاس.

٥ - كما شهد عقد الثمانينيات صعود قوة الحريديم، وإنتقال ميزان القوة داخل المعسكر الديني لصالح الأحزاب الحريدية على حساب الأحزاب الدينية الصهيونية، إذ حصلت الأحزاب الحريدية (حزبا أغودا، وشاس، وديغيل هيتوراه) على (١٣) مقعداً من أصل (١٨) مقعداً حصلت عليها مجمل الأحزاب الدينية عام ١٩٨٨. وقد حصل حزب شاس على نصيب الأسد داخل المعسكر الحريدى حيث صوّت له أفراد الطبقات الفقيرة والمحرومة، وأفراد الطوائف الشرقية بشكل عام بعد إستنفار الحاخام «عوفاديا يوسف» الجمهور الديني السيفاردى.

٦ - أتاح أيديولوجية شاس - التي لا تعتبر نفسها معادية للصهيونية على الرغم من حريدتها - للحزب أن يكون شريكاً في كل الإئتلافات الحكومية (الضيقة أو الموسعة) التي شكلت منذ ظهوره وحتى نهاية هذه المرحلة. وقد عزز هذا التوجه عدم تبني الحزب مواقف محددة إزاء حزبي العمل والليكود، ولهذا شارك شاس مع الليكود في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢، ثم لم يتردد في نبذ تحالفه مع الليكود، وتحالف مع حزب العمل بعد نتائج إنتخابات ١٩٩٢. وقد كان المعيار الوحيد لحزب شاس، في سلوكه هذا، هو: الحفاظ على المناصب الوزارية التي تضمن له إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية لمؤسساته ومدارسه الحريدية من جهة، والحيولة دون إعطاء صلاحيات للحاخامات الإصلاحيين والمحافظين بصدد مسألة إعتناق اليهودية من جهة أخرى.

٧ - كان من نتائج صعود قوة الحريديم بعامة، وحزب شاس بخاصة، أن برز - علناً - صراع وتنافس شديدين بين حزبي المبدال وشاس على المناصب الوزارية المخصصة للأحزاب الدينية

٨ - أن الأحزاب الدينية تعمل على الانضمام إلى حكومات الاتحاد الوطني متى اتفق حزبا العمل والليكود على ذلك؛ نظراً لأنها تدرك - عندئذ - تراجع قدراتها التساومية التي تتمتع بها - دوماً - عشية تشكيل الائتلافات الحكومية الضيقة من جهة، ولحرصها على تلبية الحد الأدنى من مطالبها (الحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رؤيتها الأرثوذكسية، استمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية، إحترام القيم والتقاليد اليهودية، والحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن) من جهة أخرى. وقد شهدنا هذا عامي ١٩٨٤، و ١٩٨٨.

٩ - كان بقاء الأحزاب الدينية في الحكومات الائتلافية التي شكلها حزب الليكود (من أكتوبر ٧٧ - سبتمبر ١٩٨٤، ومن يونيو ٩١ - يوليو ١٩٩٢)، وكذلك في الحكومة التي شكلها حزب العمل (من يوليو ١٩٩٢ - نوفمبر ١٩٩٥)، شرطاً لازماً وضرورياً لاستمرار هذه الائتلافات، حيث كان إنسحاب هذه الأحزاب كفيلاً بإسقاطها. وقد أفضى هذا الأمر إلى تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وتعزيز مكاسبها لقاء بقائها في الائتلافات. وعلى الرغم من ذلك لم تتسبب هذه الأحزاب في إنهيار أى إئتلاف حكومي، حيث كان سقوط الحكومات يتم نتيجة لتقلص التأييد البرلماني للحكومة في الكنيست نظراً لتصاعد الخلافات داخل حزب الليكود نفسه، أو لإنسحاب أحد الشركاء العلمانيين (كما حدث في الكنيست التاسع)، أو نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية (كما كانت الحال في الكنيست العاشر)، الأمر الذي كان ينتهي بحل الكنيست نفسه والإتفاق على تقديم موعد الانتخابات. وعلى صعيد آخر، كان من الطبيعي أن يتلاشى دور الأحزاب الدينية في بقاء واستمرار الائتلافات الحكومية إبان حكم الائتلافات الوطنية. غير أنه تبقى حقيقة يؤكد عليها قادة الحزبين الكبيرين دوماً، قوامها حرص هؤلاء على تمثيل الأحزاب الدينية في كل إئتلاف حكومي - سواء أكان إئتلافاً ضيقاً أم موسعاً - وذلك بغية إرضاء المتدينين في المجتمع وإضفاء الشرعية على مؤسسات وقيم الدولة من جهة، والحد من نفوذ الأحزاب العلمانية الصغيرة المشاركة في الإئتلاف من جهة أخرى.

د - وفي المرحلة الرابعة التي بدأت مع إنتخابات ١٩٩٦، وإنتخاب رئيس الوزراء مباشرة من الناحيتين لأول مرة، اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية في الحياة السياسية بعدة سمات، أبرزها:

١ - أفضت نتائج إنتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ إلى تعزيز قوة الأحزاب الدينية البرلمانية بـ (٧) مقاعد مقارنة بنتائج عام ١٩٩٢، حيث حصلت هذه الأحزاب على (٢٣) مقعداً لأول مرة في تاريخها. لقد مكن النظام الإنتخابي الجديد جمهور الأحزاب الصغيرة - بشكل عام - من تأييد أحد مرشحي رئاسة الوزراء وتأييد أحزابهم في الآن نفسه، الأمر الذي نجم عنه تراجع قوة الحزبين الكبيرين (بـ ١٠ مقاعد لكل منهما)، وتعاظم قوة الأحزاب الصغيرة، ولاسيما المتدنية منها. كما كان لاستنفار الأحزاب الدينية جمهورها الإنتخابي - بعد هجوم اليسار عليها إثر إغتيال «رابين» - وإستخدامها كقضاءات تنظيمية رفيعة المستوى، وأدوات دعائية متقدمة، بل ووسائل تزوير وإحتيال متقنة، عميق الأثر في نجاح حملاتها الإنتخابية وتعزيز قوتها البرلمانية.

٢ - على الرغم من النظام الإنتخابي الجديد، وصلاحيات رئيس الحكومة الواسعة، إلا أن ميزان القوة في الكنيست الجديد أدى إلى إستمرار الممارسات الإبتزازية للأحزاب الصغيرة، ولاسيما المتدنية منها. لقد كان لزماً على رئيس الحكومة المنتخب أن يبحث عن حلفاء له في المعسكر الديني لكي يتمكن من تشكيل الحكومة، ذلك لأنه لم يكن في مقدوره تشكيلها بتحالف كل أحزاب اليمين والوسط، ولهذا تقدمت الأحزاب الدينية بسلسلة طويلة من المطالب إلى «نتانياهو» ثمناً لدعمها إياه.

٣ - إن عمليات الإبتزاز لم تكن من طرف واحد فقط (بمعنى أنها عمليات متبادلة كما هي الحال دوماً)، فرئيس الحكومة المنتخب أدرك حرص الأحزاب الدينية على الدخول في أى إئتلاف حكومي بغرض الحصول على المناصب الوزارية، والخصومات المالية، والحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رؤيتها، كما أن الأحزاب الدينية أدركت أن خروجها من الإئتلاف سيؤدى فوراً إلى إنهياره. ولهذا فقد مارس الطرفان (رئيس الحكومة والأحزاب الدينية) كل صنوف الإبتزاز وأنواع المساومة قبيل تشكيل الإئتلاف وبعده، ولعل أزمات: «بارعون»، وتعيين قضاة المحاكم الشرعية، والمجالس المحلية الدينية، والميزانية، تؤكد ذلك. وعلى صعيد آخر، يدفع خوف الأحزاب الدينية من تشكيل حكومة إتحاد وطني إلى تفاضيتها عن بعض مطالبها والحفاظ على الإئتلاف الحاكم، وذلك خوفاً من تلاشي نفوذها، وقد أثبت سلوك حزبي المفدال وشاس ذلك إبان أزمة «نتانياهو / ليفي»، وأثناء فترة التعديل الوزاري.

٤ - إن العلاقات بين جناحي المعسكر الديني (الحريدي، والديني الصهيوني) تتسم بالتوتر، وتشهد

إختلافات حادة في وجهات النظر بين الحين والآخر، وقد أظهرت أزمنا «تعيين القضاة الشرعيين»، وإستيطان رأس العمود ذلك.

**وجملة القول** فقد استطاعت الأحزاب الدينية أن تمارس دوراً فاعلاً في الحياة السياسية في «إسرائيل» - خلال المراحل الأربع - يفوق قوتها البرلمانية في الكنيست، ويتعدى حجم جمهورها الانتخابي، حيث شكلت دوماً القوة البرلمانية التي لا يمكن لأى حزب من الحزبين الكبيرين أن يشكل الحكومة بدونها. كما يمكن القول أن هذه الأحزاب قادرة على مضاعفة قوتها، وتعزيز مواقعها في الحياة السياسية. ولهذا فليس من المستغرب أن نسمع أصواتاً من داخل المعسكر الدينى تنبأ بأنه في غضون عشرة أعوام سيظهر رئيس وزراء من حزب دينى.

**ثامن عشر :** إن هناك جماعات دينية غير حزبية لا تشارك في الانتخابات البرلمانية، وتنحصر نشاطاتها في مجرد الضغط على (أو مساندة) الحكومات المختلفة بهدف تحقيق مطالبها، ومصالحها، وتمثل هذه الجماعات - من الناحية الأيديولوجية - في نوعين، هما :

**أ - الحركات والجماعات الدينية الصهيونية، وأبرزها :**

**١ - «كتلة الإيمان : غوش أمونيم»** ، التي تنحصر نشاطاتها في العمل على تعزيز عمليات الإستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، لأن ذلك من شأنه تمهيد البلاد لقدم «المسيح»، و «إفتداء إسرائيل»، ولهذا فقد شكلت هذه الحركة الذراع الإستيطاني العملى لحكومات «إسرائيل» العمالية واليمينية على حد سواء. وحينما شرعت حكومة اليمين في التفاوض مع مصر ومع الفلسطينيين، راحت الحركة تتبنى سياسة إنشاء مستوطنات الأمر الواقع لإرغام الحكومة على تعزيز الإستيطان، وقد اعتمدت الحركة في ذلك على أشخاص موالين لها داخل الحكومة. وفي الآن نفسه، فضّل بعض قادة الحركة اللجوء إلى إرهاب الفلسطينيين والتكثيف بهم على أساس أن ذلك سيؤدى إلى التعجيل بالإفتداء وإشعال حرب عربية يهودية تحول الدولة اليهودية العلمانية إلى «دولة إسرائيل حاملة الإفتداء للعالم بأسره» حسب معتقدات الحركة. وتمثل الحركة - فى الإجمال - نموذجاً فريداً لتعاون المتدينين والعلمانيين فى «إسرائيل» لأجل تحقيق هدف محدد يتفق عليه جل سكان الدولة من علمانيين ومتدينين، وهو إستيطان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتهويدها.

**٢ - حركة كاخ،** وهى تعد حركة سياسية دينية عنصرية هدفها الرئيسى طرد العرب من كافة «أرض إسرائيل الكاملة» بشتى السبل بما فيها القتل والتكثيف، ذلك لأن الشعب اليهودى - لديهم - شعب مختار ومقدس وفريد، ولأن الخلاص قد إقترب، ولهذا يجب التمهيد له بضم

أراضي ١٩٦٧ وإجلاء كل العرب عنها حسبما ترى الحركة. وتعتبر الحركة أن دولة «إسرائيل» تمهيد لظهور المسيح، وأن أكبر خطر عليها هو إبتعادها عن التربة اليهودية، وتبنيها القيم الغربية الديمقراطية. وقد تحولت الحركة إلى حزب سياسى فى الثمانينيات وحصلت على مقعد فى الكنيست عام ١٩٨٤، بيد أنها انقسمت بعد مقتل زعيمها إلى منطمتين، ثم تم حظر نشاطات المنطمتين الجديدتين عام ١٩٩٤.

**٣ - حركة ميماد** ، وهى حركة دينية صهيونية إشكنازية تقترب برامجها من برامج حزب العمل، وتتسم مواقفها بالإعتدال فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل»، فهى تدعو إلى جسر الهوة بين العلمانيين والمتدينين، ومراعاة القيم الدينية التوراتية فى كافة نواحي الحياة، كما أنها تعارض نشاطات غوش أمونيم، وتوافق على التنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل الكاملة» مقابل سلام يحافظ على مصالح الدولة، ويضمن أمن المستوطنين.

**ب - الحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية ، وأهمها :**

**١ - حركة حباد الحسيدية**، وهى حركة دينية حسيدية مقرها الرئيسى فى مدينة نيويورك، تناصب التيارات اليهودية المختلفة فى الولايات المتحدة العداء، بل وتخوض صراعاً عنيفاً مع جماعات أرثوذكسية حسيدية أخرى مثل طائفة ساطمر الحسيدية. والحركة لا تعترف بالصهيونية لأنها تتناقض مع التوراة وتستعجل الخلاص، غير أنها راحت - منذ عام ١٩٥٠ - تقترب شيئاً فشيئاً من الدولة الصهيونية حتى اعتبرت الدولة مبادرة إلهية ومرحلة من مراحل الخلاص، لا ينقصها سوى حكم التوراة. وللحركة نفوذ كبير فى الحياة السياسية فى «إسرائيل»، فعلى الرغم من أن أتباعها فى «إسرائيل» لا يشكلون قائمة حزبية مستقلة، إلا أنهم يشاركون فى الانتخابات لتأييد الحزب الدينى الحريدى الذى يحدده زعيم الحركة، والذى غالباً ما يكون حزب أغودات إسرائيل. وقد كانت لزعيم الحركة السابق الحاخام من لوفافيتش «شنيورسون» مكانة مرموقة فى الحياة السياسية فى «إسرائيل»، ولدى العديد من كبار قادة الأحزاب الكبيرة، ولعل ما حدث عام ١٩٨٨ يدل على ذلك. وفوق ماتقدم، للحركة مواقف متشددة تجاه مسألة الأراضي المحتلة، فهى ترفض فكرة الأرض مقابل السلام، وتطالب بضم هذه الأراضي وطرد العرب، بل وقتلهم. كما أيدت الحركة نشاطات غوش أمونيم لأنها ترى أن إستيطان «أرض إسرائيل» شرط لاغنى عنه لظهور المسيح. ويخدم أتباع الحركة فى الجيش، ويتقربون من العلمانيين طمعاً فى توبتهم بإعتبار أن ذلك، أيضاً، شرط لقدم المسيح.



٢ - حركة الطائفة الحريدية ، وهي حركة تتشكل من تآلف عدة جماعات حسيدية ، وتؤمن بعدة أسس تدور حول عدم الاعتراف - نهائياً - بالصهيونية ، ومقاطعة مؤسسات الدولة بشكل مطلق ، بل ومعاداة حزب أغودات إسرائيل لتصالحه مع الصهيونية ، ولهذا لا تشارك الحركة في الانتخابات ، ولا تتلقى أموالاً من الحكومة ، وينحصر نشاطها في الاحتجاج على تدنيس حرمت التوراة ، ومحاربة إنتشار الإباحية والرذيلة . وقد أثبت واقع الحال ، في «إسرائيل» أن الدولة استطاعت - بمؤسساتها وإمكاناتها - أن تحد من نفوذ هذه الحركة ونشاطاتها ذلك لأن عدة جماعات - من الجماعات المنضوية تحت لوائها - تفضل أموال الدولة على البقاء داخل الحركة .

٣ - حركة حراس المدينة ، وهي حركة حريدية منشقة عن حركة أغودات إسرائيل عام ١٩٣٥ بعد تصالح هذه الأخيرة مع الصهيونية ، ولذلك فهي لا تعترف بالصهيونية ، ولا تتعامل مع مؤسسات الدولة ، بل وتنزل كليةً عنها ، فالصهيونية - حسب معتقدات ناطوري كارتا - واحدة من أخطر المؤامرات الشيطانية على اليهودية ومروق من الدين ، بل إن الصهيونية والنازية ينبعان من مصدر واحد هو القومية التي ظهرت في أوروبا . أما الدولة ، فهي ثمرة المروق من الدين ، وإنتهاك لتعاليم التوراة ، ومن صنع ثلة من الكافرين . وتؤمن الحركة بأن اليهود جماعة دينية وليسوا شعباً بالمعنى الذي قدمته الحركة الصهيونية . ولأن المسيح هو وحده الذي سيقوم بمهمة جمع شتات اليهود ، فإن العلاقة بين اليهودي وأرض الميعاد - حتى وقت قدوم المسيح - هي علاقة روحية قلبية . ولهذا كله فإن نشاطات الحركة تنحصر في الاحتجاج على نشاطات الدولة ، وفضح ممارساتها المناقضة للتوراة ، وقد نددت الحركة بإحتلال الأراضي العربية ، وغزو لبنان ، وإعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل . ويتعد أتباعها عن كل أشكال الحياة العلمانية ، ولا يتعاملون مع كافة مؤسسات الدولة ، بل ويرفضون زيارة حائط «المبكي» لأن القدس فتحت عنوة ، كما تنشط الحركة دعائياً في الولايات المتحدة بهدف إيضاح أن اليهودية والصهيونية أمران منفصلان .

تاسع عشر : إن الخلاف بين العلمانيين والمتدينين هو خلاف بين الدولة والدين في «إسرائيل» ، أي خلاف في شأن طابع الدولة : أ تكون دولة قوانين وضعية تستبعد الدين كليةً من أسس التنظيم السياسي ، أم دولة الهالاخاه التي تستند فيها كافة قطاعات المجتمع إلى تعاليم التوراة ؟ . ولقد اتخذ هذا الصراع صوراً متعددة في الكثير من المجالات (إعلان «الإستقلال» ، الدستور ، من هو اليهودي ، السبت ، التعليم ، المرأة ، الزواج المختلط ، الأطعمة والذبائح ، الآثار والحفريات ، تشريع الجثث وزراعة الأعضاء ، وحائط «المبكي» ) ، ويحتدم الصراع بين طرفي النزاع بشأن صورة منها في مناسبة أو أخرى ، ثم تخف حدته في إنتظار صورة أخرى ومناسبة جديدة ،

وهكذا . وفي الإجمال لا تقدم الأحزاب الدينية أي تنازل في شأن موضوع من هو اليهودي ، أما فيما عدا ذلك فقابل للمساومة والمناورة والإبتزاز ، حيث يكون ثمن التفاوض عن بعض المطالب هو تعزيز المخصصات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية .

ولهذا فمن الصعوبة التوصل إلى حلول للمسائل المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل» حال تعريف اليهودي ، ووضع المرأة ، والزواج المختلط ، وغير ذلك ؛ ذلك بأن الوصول إلى حلول حاسمة في هذا الشأن يتم إما بسيطرة اليهود المتدينين على الدولة وعلى يهود العالم وهذا أمر من العسير تحقيقه في ضوء أنهم يشكلون نسبة صغيرة من يهود العالم ، وإما بسحق اليهود غير المتدينين اليهود المتدينين وهذا أيضاً من الأمور المستحيلة وذلك بسبب الحاجة إلى الشرعية الدينية التي توفرها الديانة اليهودية للدولة والتي يدافع عنها المتدينون من اليهود بطبيعة الحال . ولهذا فإن واقع الحال في «إسرائيل» يشير إلى أن وقوع أحداث عنف بين المتدينين و «العلمانيين» أمر غير مستبعد ، إذ أن الصراع بين التيار الديني و «العلماني» يشكل التهديد الأكثر خطورة على الدولة .

عشرون : إنه لا يمكن أن نتجاهل الإنقسامات التي يعاني منها كل معسكر من المعسكرين العلماني والديني وذلك من الناحيتين الفكرية والعرقية ، فالعلمانيون يتوزعون بين علمانيين يمينيين (في أحزاب الليكود وتسوميت وجيشر وموليديت والطريق الثالث) ، وعلمانيين يساريين (في حزبي العمل وميرتس) ، وعلمانيين شيوعيين (في قائمة حداث) . أما المعسكر الديني فينقسم جمهوره بين حريديين متشددين ، ومتدينين صهاينة ، وتقليديين يحافظون على التقاليد ، بل ومتدينين إصلاحيين ومحافظين . وداخل المجتمع الحريدي المتشدد نجد يهوداً حريديين ليتوانيين (في حزب ديغل هيتوراه ، وكتلة يهودوت هيتوراه) ، ويهوداً حريديين حسيديين (داخل حزب أغودا ، وحركتي حباد والطائفة الحريدية ، وطائفة ساطمر) ، ويهوداً حريديين شرقيين (داخل حزب شاس) ، فضلاً عن وجود يهود حريديين منعزلين كليةً عن الدولة (داخل حركة ناطوري كارتا) . أما داخل الجناح الديني الصهيوني فثمة من يتردد إلى أصول شرقية (داخل حزب المفدال) ، وثمة من يتردد إلى أصول إشكنازية (داخل حزب المفدال ، وحركتي غوش أمونيم وكاخ) . هذا فضلاً عن وجود يهود إشكناز من الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ويهود فلاشا ، وغيرهم . ومن هنا ، فبدلاً من الصورة المبسطة للصراع بين العلمانيين والمتدينين ، نجد صورة بالغة التعقيد والتداخل لصراع بين معسكرين ، يضم كل منهما عدداً من المتناقضات الحادة .

ب - أظهر السمات العامة التي تتسم بها قوى الحياة السياسية و «الممارسة الديمقراطية» في «إسرائيل» بشكل عام :

أولاً : إنه لا يمكننا تجاهل أو تجاوز - ونحن نتحدث عن الأحزاب الدينية في «إسرائيل»

والحياة السياسية بشكل عام - حقيقة طبيعة دولة «إسرائيل» والتي هي : كيان استعماري استيطاني عنصري عسكري توسعي عميل للقوى الاستعمارية الكبرى، تابع - اقتصادياً - لها، وغريب - حضارياً - عن المنطقة العربية الإسلامية. لقد أنشأت الحركة الصهيونية - بدعم من القوى الكبرى - «دولة إسرائيل» لحل المشكلات التي واجهت الجماعات اليهودية في أوروبا في أعقاب عصر التنوير الأوربي، ولهذا فالحركة الصهيونية نشأت أولاً، ثم راحت تجند أنصاراً ومؤيدين لها في أوساط الجماعات اليهودية في أوروبا لتشرع - بعد ذلك وبدعم من بريطانيا في الأساس - في تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحة منهم لإبادة أصحاب البلاد الأصليين وطرده وإرهاب من يتبقى منهم. وقد التقت أهداف ومطامع هذه الحركة - في إقامة دولة لليهود في فلسطين - مع مصالح ومطامع القوى الاستعمارية الغربية في إقامة حاجز بشري غريب بين مشرق العالم العربي ومغربه يحول دون قيام خلافة إسلامية عربية محل الخلافة الإسلامية العثمانية التي كانت في أيامها الأخيرة وقتذاك. ولهذا فقد كان من البديهي أن تلد الحركة الصهيونية دولة صهيونية إقليمها الجغرافي اغتصب من أهله بعد عمليات قتل وإرهاب وتشريد، وعنصرها البشري تم جلبه من أوروبا في الأساس، ثم من العالمين العربي والإسلامي، دون أن يتسم بالتجانس، ودون أن يجمعه تاريخ مشترك، أو أن توحيده لغة مشتركة. وقد راحت الدولة - كما الحركة الصهيونية من قبل - تسخر عدة إدعاءات وأسانيد دينية وتاريخية في خدمة أهدافها ومصالحها.

ثانياً - إن الدولة الصهيونية تشهد مشكلة طائفية حادة يعاني منها اليهود الشرقيون، ذلك بأن حلم زعماء الحركة الصهيونية بدولة تجمع ما أسموه «الشتات اليهودي» من كافة أنحاء العالم وتقضى على ما أسموه «المسألة اليهودية» قد تبخر وتلاشى بسجرد وصول أفراد الجماعات اليهودية إلى أرض هم غرباء عنها بقدر ما هي غريبة عنهم. ولهذا فقد كان من الطبيعي أن يعاني اليهود الشرقيون العديد من مظاهر التمييز العنصري في جل قطاعات المجتمع من إسكان وتعليم وصحة واقتصاد وسياسة وجيش، وغيرها. ولعل في الظروف المعيشية لليهود الشرقيين في مدن التطوير والأحياء الفقيرة حول المدن، وإتلاف دم اليهود الفلاشا في فبراير ١٩٩٦، ولجوء عدد من اليهود الشرقيين إلى أريحا وطلبهم اللجوء السياسي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في سبتمبر من عام ١٩٩٧ ما يؤكد العنصرية التي تمارس ضد اليهود الشرقيين في «إسرائيل».

ثالثاً : نظراً لأن الدولة الصهيونية نشأت كدولة لكل يهود العالم وليس كدولة لكل المقيمين في فلسطين، فقد كان من الطبيعي ألا تعترف هذه الدولة بمن تبقى من أصحاب البلاد الشرعيين، بل وأن يخضع هؤلاء لأشد أنواع التمييز العنصري من جانب اليهود. ولعل فيما تتسم

به القوانين الإسرائيلية من عنصرية وتمييز، وما تصدره المحاكم الإسرائيلية من أحكام هزيلة في شأن الإعتداء على أرواح العرب وممتلكاتهم، وحرمان العرب من إمتلاك الأراضي (بمقتضى قانون أراضي الدولة الصادر عام ١٩٦٠)، وموافقة الكنيست - في قراءة أولى - على مشروع قانون يبيح لجهاز الأمن الداخلي (الشين بيت) تعذيب المعتقلين العرب.. ما يثبت ذلك.

رابعاً : إن الدولة الصهيونية تشهد حركة نزوح واسعة النطاق، حيث يهاجر منها كل عام الآلاف من اليهود بهدف الإستقرار في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وذلك على الرغم من أنها كيان استيطاني يعتمد، في الأساس، على الهجرة. ولهذا فقد شهدت بعض السنوات معدلات هجرة صافية سالبة حال ماحدث أعوام ١٩٥٣، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨ م. ويلاحظ أن ثمة تناسباً عكسياً بين عدد النازحين وعدد القادمين، كما أن للعاملين الاقتصادى والأمنى دوراً لا يستهان به في هذا الصدد. هذا فضلاً عن أن تفاقم الإنقسام الاجتماعى بين المستوطنين وتعاظم أزمات الإستيعاب يفضى - بلا شك - إلى كشف عمليات التضليل التي يمارسها كل من الوكالة اليهودية ووزارة الهجرة والإستيعاب بغرض دفع الجماعات اليهودية إلى الهجرة إلى «إسرائيل»، وهذا كله يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية «أرض الميعاد الحقيقية» عند يهود اليوم<sup>(١)</sup>.

خامساً : إن ثمة قانونين في «إسرائيل» ليس لهما مثيل في أية دولة من دول العالم المعاصر هما قانون العودة وقانون الجنسية، إذ ترجم الأول إدعاءات دينية - هي حق عودة اليهود إلى أرض الميعاد - إلى واقع فعلى، فهو يمنح لكل من يعتنق اليهودية، في أى مكان في العالم، الحق في الانجى إلى «إسرائيل» كمهاجر. كما يحصل هذا المهاجر على «الجنسية الإسرائيلية»، بمقتضى القانون الثانى، وذلك بمجرد إعلانه أو تعبيره عن رغبته في الهجرة إلى «إسرائيل». ويزعم ساسة الدولة أن هذين القانونين يضمنان لليهودى المهاجر إلى فلسطين أن «يستأنف» وضعه القانونى الذى فقده قبل نحو ألفى عام، حينما يترك «مسقط رأسه» و«يعود» إلى «وطنه الأصلي»!! وفى مقابل ذلك حدّد قانون الجنسية شروطاً ستاً للتجنس جعلت من الصعوبة على أصحاب البلاد الشرعيين الفلسطينيين أن يحصلوا على الجنسية.

سادساً : إنه لا يمكن تجاهل طبيعة الاقتصاد الإسرائيلى - الذى - مكّن الدولة من البقاء ومن التسلح بالشكل الذى هو عليه اليوم - وكذا مصادر الدعم المختلفة التى تحصل عليها الدولة. فعلى الرغم من أن الناتج المحلى الإجمالى، بلغ عام ١٩٩٥، أكثر من (٩١) مليار دولار، وأن

(١) وذلك على حد وصف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيرى.

تقرير البنك الدولي - الصادر عام ١٩٩٧ - قد قدر معدل النمو السنوي في هذا الناتج خلال السنوات من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بنحو (٦٤٪)، وأن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ - عام ١٩٩٥ - نحو (١٦) ألف دولار، فإنه لا يمكن تجاوز جملة من الحقائق في شأن هذا الاقتصاد، لعل أهمها ما يلي:

١ - إن نشأة اقتصاد الجماعات اليهودية في فلسطين - قبل قيام الدولة الصهيونية - إنما يرتد، في الأساس، إلى ركيزتين رئيسيتين هما: الأولى إغتصاب ونهب ممتلكات وأراضي وودائع العرب الذين تم قتلهم أو تشريدتهم، أما الركيزة الثانية فتتمثل في سياسات سلطة الاحتلال البريطاني في فلسطين التي ساعدت على ظهور رأسمالية يهودية خاصة من خلال تسهيل حصول اليهود على إمتيازات تأسيس عدة شركات إحتكارية، والتي سهلت لليهود شراء الأراضي من العرب عن طريق عدة أساليب أقل مائقال عنها أنها لا أخلاقية، والتي، أيضاً، عمدت إلى تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب ومنتجاتهم.

٢ - سيطرة الدولة على جل النشاطات الاقتصادية في «إسرائيل» وذلك عن طريق سياساتها المالية والنقدية والأجيرة من جهة، ومن خلال مؤسساتها المختلفة والوكالة اليهودية والهستدروت من جهة أخرى. وقد أفضى هذا إلى أن صارت الدولة تمتلك نحو (٩٥٪) من الأراضي.

٣ - إن ثمة علاقة وثيقة وقوية بين الجيش والاقتصاد في «إسرائيل»، فقد كان من الطبيعي أن يوضع الاقتصاد في خدمة جيش دولة قامت بحد السيف، وتعيش وسط عالم مختلف عنها حضارياً وثقافياً، ويمثل التوسع البشري والجغرافي هدفاً نهائياً لها. ولهذا فإن نسبة الإنفاق العسكري في «إسرائيل» من أعلى النسب في العالم، إذ تمثل الميزانية العسكرية نحو ثلثي الناتج القومي الإجمالي، ونصف الميزانية العامة في معظم السنوات، كما أن هذا الوضع أفضى، أيضاً، إلى نمو الصناعات العسكرية في «إسرائيل» الأمر الذي وضعها في مركز متقدم بين الدول المصدرة للسلاح في العالم.

٤ - إعتتماد الدولة الكامل على المعونات والمساعدات الأجنبية سواء أكانت في شكل منح وهبات أم في شكل قروض وتسهيلات تجارية، على وضع يفوق كل أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد قامت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي للدولة في أعقاب قيامها مباشرة. ومنذ منتصف الستينيات بدأ

الدعم الأمريكي في التزايد إلى أن وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، في عهد إدارة «بيل كلنتون» (٩٣ - )، إلى حد ليس له مثيل في العلاقات الدولية المعاصرة. ويكفي أن نشير إلى أن هذه الإدارة جعلت جل أعضاء الحكومة وموظفي البيت الأبيض من الأمريكيين اليهود أو من الأمريكيين المعروف عنهم ولائهم الشديد لـ «إسرائيل»، وأن الدعم العسكري الأمريكي العلني السنوي لـ «إسرائيل» يقدر بنحو (١٨) مليار دولار، وأن الدعم الاقتصادي الأمريكي العلني السنوي يقدر بنحو (١٢) مليار دولار، هذا عدا الإتفاقيات الإستراتيجية والأمنية، والحماية السياسية التي تقدمها هذه الإدارة لـ «إسرائيل» في المحافل الدولية. وقد ترجم «شيمون بيريز» ماسبق، معلقاً على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعيد إغتيال «رابين»، بقوله «لقد أفلسنا من الطلبات فكل ما طلبناه من كلنتون أعطاه لنا»، كما علقت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية على ذلك، أيضاً، بتاريخ الثاني من مايو ١٩٩٦، بقولها: «إن كلنتون سيدخل في سجلات التاريخ .. كأول رئيس أمريكي يتصرف كالولد المطيع الذي لا يعرف كيف يقول: لا».

٥ - إنه على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية في الاقتصاد الإسرائيلي، ومن الانتعاش الذي يشهده هذا الاقتصاد في بعض السنوات إلا أنه لا يمكن تصوير ذلك على أنه معجزة اقتصادية؛ نظراً لأن المنح والمعونات هي التي تقف وراء ذلك، ودليل ذلك أن هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تكشف عن أوجه القصور في الاقتصاد الإسرائيلي والتي منها إرتفاع نسبة التضخم السنوية، ونسبة البطالة، ونسبة الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص، وتدني إنتاجية العامل الإسرائيلي بالنظر إلى مستوى الدخل المرتفع، والعجز شبه الدائم في الميزان التجاري في الوقت الذي يحقق فيه ميزان المدفوعات فائضاً في بعض السنوات نظراً لتدفق المعونات الخارجية.

سابعاً: إن الكنيست الإسرائيلي لا يخلو من مشاهد تخالف القيم الديمقراطية، من ذلك ما يسمى مثلاً قانون العدد الذي يحول دون وصول ممثلي الأحزاب العربية والشيوعية إلى اللجان الرئيسية في الكنيست ك لجنة المالية ولجنة الشؤون الخارجية والأمن. ونظراً لأن جل القوانين التي يقرها المجلس تصدر بأغلبية الحاضرين، إذ ليس ثمة نصاب قانوني لحضور الأعضاء جلسات المجلس، فإن الأحزاب الكبيرة كثيراً ما تنفرد بالمناقشة والتصويت وسن القوانين. وقد ظل قرار حل الكنيست من إختصاص الكنيست ذاته حتى حوّل القانون الأساسي للحكومة الصادر عام ١٩٩٢،



والذى تم العمل به بدءاً من إنتخابات ١٩٩٦، رئيس الحكومة هذا الحق. ومن ناحية أخرى يتمتع أعضاء الكنيست بحصانة برلمانية ليس لها مثيل في دول الغرب الديمقراطية، فهي لا تقتصر على مأيديه العضو من آراء وأقوال داخل الكنيست، وإنما تمتد إلى ما يدير منه من أقوال وآراء خارج الكنيست أيضاً، بل وتمتد إلى كل تصرفاته حتى ولو لم تكن متعلقة بمهامه البرلمانية، وتظل سارية المفعول حتى بعد أن تنتهى عضويته، ولا يمكن رفعها عن العضو حتى وإن أساء إستغلالها إلا بأغلبية أعضاء الكنيست وبناءً على طلب « مدعى عام الدولة ».

**ثامناً :** إن الحكومة ظلت، دوماً، صاحبة الكلمة العليا ذلك لأنها هي صاحبة الأغلبية في الكنيست، ومن هنا فهي تستطيع تمرير، أو منع، أى مشروع قانون، كما أن القانون الأساسى للحكومة الصادر عام ١٩٦٨ خولها الحق فى « العمل بإسم الدولة فى أى مجال لا يكون خاضعاً حسب القانون لأية سلطة أخرى ». وبعد أن كانت الحكومة تستمد مصدر صلاحياتها من الكنيست، صارت، بموجب القانون الأساسى للحكومة الصادر عام ١٩٩٢، تستمد سلطتها من الشعب مباشرة إذ صار رئيسها ينتخب مباشرة من الشعب، كما صار لهذا الرئيس الحق فى حل الكنيست.

**تاسعاً :** إن الهستدروت مثلت فى واقع الأمر - قبل قيام الدولة - الأداة الفعلية لوضع الفكرة الصهيونية موضع التنفيذ، وذلك من خلال قيامها بتنظيم عمليات الهجرة والإستيعاب والإستيطان وإيجاد فرص عمل للمهاجرين. والهستدروت ليست كبقية إتحادات نقابات العمال فى دول العالم المختلفة، إذ أنها ظهرت قبل نشأة النقابات والإتحادات الخاضعة لها، بل وقبل قدوم العمال أنفسهم، كما أنها لاتدافع عن مصالح أعضائها فحسب، وإنما هى، فوق ذلك، أكبر رب عمل داخل الدولة. هذا إلى جانب أن لها أدواراً أخرى لاتقل أهمية عن ذلك، حال عملها الدؤوب - طوال عقود خلت - على كسر الحصار الاقتصادى العربى، والتغلغل فى الأسواق الأفريقية والآسيوية.

**عاشرًا :** إن دور العسكريين فى «إسرائيل» لا ينحصر فقط فى إطار ما يسمى المجمع العسكرى الصناعى أو الضغط على السلطة السياسية بهدف تحقيق مصالحهم الذاتية، ذلك بأن المؤسسة العسكرية تلعب هناك، دوراً فاعلاً ومؤثراً فى الحياة السياسية على وضع جعل أحد الباحثين الإسرائيليين (إسرائيل شاحاك) يصف المجتمع الإسرائيلى بأنه «جيش له دولة وليس دولة لها جيش». ولعل هذا يرتد إلى عدة سمات إنفردت بها «إسرائيل» دون غيرها من الدول، أهمها : قيام الدولة بقوة السلاح فى بيئة عربية معادية لها، وتبنيها التوسع كهدف دائم ونهائى لها، وتخصيص

نسبة عالية من ميزانية الدولة للشؤون العسكرية، وعمل ما يقرب من (١٥٪) من مجمل السكان فى الجيش، وتوظيف نحو (٢٥٪) من إجمالى القوة العاملة فى الصناعات العسكرية، ونظام الخدمة العسكرية الذى ليس له مثيل فى العالم كله، وسيطرة الجيش على جل منظمات الشباب والبالغين وتوجيهه لجل الكوادر القيادية فى الدولة. هذا فضلاً عن أن للجيش دوراً هاماً فى عملية صهر الجماعات المختلفة سلالياً ولغوياً ومذهبياً من جهة، ونشأته من باطن الأحزاب السياسية من جهة أخرى.

**حادى عشر :** للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية أدوار مؤثرة فى الحياة السياسية فى «إسرائيل»، فبعد أن كان لهما دور ريادى فى جميع المجالات قبل قيام الدولة، وظفت الدولة إمكانياتهما المختلفة فى خدمة أهدافها على وضع صارت معه المنظمة أداة للحكومة فى الخارج، فى مجال الهجرة والإستيعاب على وجه التحديد، كما أمست الوكالة أداة للحكومة فى الداخل وفى ذات مجال المنظمة. وهكذا فالمنظمة والوكالة يشكلان معاً - بلا شك - قوة دعم للحكومة لا نجد له نظيراً فى أية دولة من دول عالمنا المعاصر.

**ثانى عشر :** على الرغم من ظهور حركات وجماعات فى «إسرائيل» تسمى «حركات السلام» إلا أنها، قاطبة، تمارس الضغط على الحكومات الإسرائيلية فى إتجاه الوصول إلى سلام مع الدول العربية نظير التنازل عن أجزاء من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وبهدف نهائى هو تحقيق أمن «إسرائيل» والإسرائيليين. أما فيما عدا ذلك فهي لاتؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة، ولا العودة إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، ولا عودة اللاجئين، وتؤمن بالقدس عاصمة موحدة لـ «إسرائيل»، وتتخذ مواقف مبهمه من مسألة الإستيطان فى الأراضى المحتلة.

**ثالث عشر :** إن «إسرائيل» تشهد نسبة مشاركة سياسية مرتفعة، إذ تتراوح نسبة مشاركة من لهم حق الإنتخاب فى عملية الاقتراع فى مجمل الإنتخابات السابقة ما بين (٧٥٪) ، و (٨٦٪)، وهى نسبة تتجاوز بكثير النسب المناظرة فى العديد من الديمقراطيات الغربية، ولعل ذلك يرتد فى المقام الأول إلى إرتفاع عدد أصحاب حق الاقتراع بشكل سريع مع كل دورة إنتخابية جديدة نظراً لأن الدولة تعتمد على إستقبال المهاجرين. هذا إلى جانب الدور القوى الذى تلعبه الأحزاب السياسية، والوعى السياسى لدى اليهود وحبهم للتحزب بصفة عامة. هذا فضلاً عن الجهود الدؤوبة لقادة الدولة فى التشبه بالديمقراطيات الغربية وإظهار دولتهم كواحة للديمقراطية

وسط عالم عربى يتحكم فيه عدد من المستبدين.

رابع عشر : على الرغم من أن صوراً عديدة للفساد السياسى تظهر فى العديد من دول العالم المعاصر إلا أن هذا الأمر وصل فى «إسرائيل» إلى حد ليس له مثيل فى أية دولة أخرى. ويكفى للتدليل على ذلك أن أحد المطلوبين فى فرنسا جنائياً استطاع الوصول إلى عضوية الكنيست فى السبعينيات، وأن أكثر من عشر شخصيات سياسية إسرائيلية أتهمت فى قضايا فساد ورشوة وتزوير وإستغلال نفوذ بعد إعتلاء « بنيامين نتانيا هو » سدة الحكم عام ١٩٩٦، ومن هذه الشخصيات رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وعدد من أعضاء الكنيست ومحافظ البنك المركزى ورؤساء أحزاب ورئيس بلدية القدس.

خامس عشر : إن ثمة سمات عدة تشترك فيها جل الأحزاب السياسية فى «إسرائيل» ، ومن هذه السمات : نشأة هذه الأحزاب قبل قيام الدولة وإنشائها لفروع فى خارج «إسرائيل» ، وتمثيلها لصورة المنظمة الصهيونية حال نشأتها، وللمجتمع الإسرائيلى اليوم، وإتفاقها على هدف واحد هو دعم «إسرائيل» وضمان أمنها ورفاهيتها، مع إختلافها فى السبل إلى ذلك، ومركزية القيادة داخلها وسيطرة العنصر اليهودى البولندى على نخبتها القيادية، وتلقيها الدعم المالى والمعنوى من الخارج، ومعاناتها من كثرة الإنشاقات والتحالفات.

\* \* \*

وهكذا يمكننا الإنتهاء إلى القول أن الدين شكل أحد الأساليب التى لجأت إليها الحركة الصهيونية لتقنيع أهدافها ومطامعها الإستعمارية، ولاتزال الدولة الصهيونية تستخدمه لذات الغرض إلى وقتنا هذا:

فالحركة الصهيونية حركة سياسية بأهدافها ووسائلها، حيث تمثل هدفها فى إقامة دولة لليهود فى فلسطين بالإعتماد على عمل اليهود أنفسهم، وهى بهذا خرجت عن الفكرة اليهودية الدينية القديمة التى كان يؤمن بها عامة اليهود والقائلة بعودة اليهود إلى فلسطين لإعادة بناء الهيكل على يد المسيح المخلص. وقد راحت الحركة الصهيونية - فى صياغتها لأهدافها ومطامعها الإستعمارية تلك - تتقنع بأفكار ومقولات عدة، ففى خطابها تجاه القوى الدولية الكبرى، راحت

تؤكد على أن حركة العداء لليهودية (التي صارت تسمى فى الخطاب الصهيونى حركة العداء للسامية) هى التى خلقت ما أسمته بالمسألة اليهودية، ولأن اليهود يشكلون أمة واحدة كبقية أمم الأرض، فإن الحل الأمثل لمشكلتهم هو فى إقامة دولة لهم فى فلسطين إستناداً إلى فكرة القوميات، وذلك على غرار ماتحقق للفرنسيين والألمان، وغيرهم من الشعوب. أما فى خطاب الحركة تجاه الجماعات اليهودية المختلفة، ولاسيما فى شرق أوروبا - حيث كان يقطن معظم يهود العالم - لجأت الحركة الصهيونية إلى إستعمال مقولات دينية وتاريخية ليس لها أى أساس واقعى، فاليهود شعب الله المختار الذى وعده الله الأرض المقدسة، وهم أول من سكنوا فلسطين، ولم يخرجوا منها إلا على يد الغزاة، والدولة اليهودية المنشودة تمثل تمهيداً لقدم المسيح.

ولتحقيق أهدافها ومطامعها، لجأت الحركة الصهيونية إلى دفع الجماعات اليهودية للهجرة إلى فلسطين لتوطينهم هناك وإحلالهم محل أصحاب البلاد الشرعيين، ذلك أن فلسطين لم تكن قبله اليهود أو أرض ميعادهم كما ادعت الحركة، ومن هنا يبرز دور المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية. ونظراً لأن فلسطين لم تكن أرضاً بلا شعب، فقد لجأت الحركة الصهيونية إلى إعتماد القوة وسيلة أساسية فى تعاملها مع أهلها الأصليين، ولهذا فمن العسير التمييز بين سكان الدولة الصهيونية وجيشها.

ولم يكن فى مقدور الحركة أن تحقق ما نصبو إليه من غير دعم القوى الإستعمارية الكبرى (بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية)، تلك القوى التى تلاقت مصالحها وأطماعها فى الشرق مع مصالح وأطماع الحركة الصهيونية (ثم الدولة الصهيونية) منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا.

وقد كان نتاج ذلك أن ظهرت «إسرائيل»، التى هى، فى حقيقتها، كيان إستعمارى، إستيطانى، إحلالى، عنصرى، عسكري، توسعى، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى وتابع - اقتصادياً - لها، غريب - حضارياً - عن المنطقة العربية الإسلامية، وهى - فوق ذلك - تستغل الدين فى كسب الشرعية وسط الجماهير اليهودية، وفى جذب التيارات اليهودية المختلفة فى صفها، وفى خدمة أهدافها ومطامعها التوسعية. وهى لهذا ليست «واحة الديمقراطية الوحيدة» ولا «المراد الاقتصادى القوى» فى المنطقة العربية، كما أنها ليست تعبيراً عن «بعث الشعب اليهودى» بعد سنوات العذاب والتشريد كما تروج قوى العالم الغربى .

وهذا يعنى أن «إسرائيل» ليست دولة دينية، فقيام دولة لليهود فى فلسطين قبل ظهور المسيح

أمر يتعارض مع الدين اليهودي، ومع كل الدعاوى اليهودية الدينية بعودة اليهود إلى فلسطين بهدف إنتظار المسيح ليقم لهم مملكة هناك، كما أن هذه الدولة ترتبط بالصهيونية كفكر مذهبي، وتحكمها الأغلبية العلمانية (بل وحكمتها ذات يوم امرأة وذلك على الرغم من الوضع المتدني الذي تحدده الشريعة اليهودية للمرأة)، كما أن جل قوانين الدولة مستمدة من الثقافة الغربية وليست من الديانة اليهودية، ومصدر السلطة هو الشعب، وليس التوراة أو التلمود، فضلاً عن أن سياستها الخارجية التوسعية يحكمها منطق القوة أكثر من التعاليم والنصوص الدينية. أما في داخل الدولة فثمة عدة شواهد تؤكد مخالفة الدولة للقيم الدينية فالعلاقات الجنسية تكاد تكون مصرح بها في الجيش، واللوّاط سلوك اجتماعي مقبول، بل وصادق عليه الكنيسة في مارس عام ١٩٨٣، و «إسرائيل» تحتل مركزاً متقدماً بين دول العالم في تصدير العاهرات، وغير ذلك. أما الدين فهو القوة الروحية التي استندت إليها الحركة الصهيونية في صياغة أفكارها ومطامعها، حيث مثلت نصوص التوراة وأسدار التلمود معيناً لا ينضب أمام الحركة تعول عليه في كسب الشرعية، وفي الهيمنة على كافة التيارات الفكرية اليهودية، شأنها في ذلك شأن كافة الفرق والجماعات والتيارات اليهودية التي تجدد - دوماً - في تلك النصوص والأسدار مبررات لأفكارها ومواقفها، فهذا ما فعله دعاة الهسكالاه والتنوير في السابق، ويفعله أنصار اليهودية الإصلاحية والمحافظة اليوم، وكذلك يفعله دعاة الصهيونية الدينية، والأرثوذكسية الحريدية المعارضة للصهيونية بطبيعة الحال.

أما المتدينون، في «إسرائيل»، فيشكلون أقلية صغيرة من حيث العدد، بيد أنهم يتمتعون بنفوذ قوى في الحياة العامة، ذلك لأنهم أقلية منظمة تنظيمياً جيداً، وقادرة على إستثمار طاقاتها وإمكانياتها بشكل فعال، ولهذا فإن الأحزاب الدينية في «إسرائيل» تقوم بدور فاعل في الحياة السياسية على نحو يفوق حجم جمهورها الإنتخابي، ويتعدى قوتها البرلمانية في الكنيسة، حيث أنها تشكل - دوماً - القوة الثالثة في الحياة السياسية، بعد قطبي اليسار واليمين، التي بدونها لا يمكن لأي إئتلاف حكومي أن يرى النور.

وإستناداً إلى ماسبق، فإنه يمكن القول أن واقع الحال في «إسرائيل» يشير إلى أن القوة البرلمانية للأحزاب الدينية سوف تتزايد، وأن نفوذ الأحزاب والجماعات الدينية سيتعاظم. ولهذا، فليس من المستبعد أن نرى حزباً دينياً وقد وصلت قوته البرلمانية إلى قوة قطبي اليسار واليمين لتصبح هناك ثلاث قوى قطبية في الحياة الحزبية الإسرائيلية، تتقارب قوتها التمثيلية في الكنيسة، أو أن نشاهد رئيساً للوزراء من أحد الأحزاب الدينية.

تم بحمد الله وعونه وتوفيقه ...

## الملاحق



## ملحق رقم (١)

### أهم الأحداث التاريخية المتصلة ببني إسرائيل القدماء والجماعات اليهودية في العالم ودولة "إسرائيل"١

حوالي ٢٥٠٠ ق.م.	بناء اليبوسيين مدينة ييوس أو أورساليم (مدينة القدس الحالية)، واليبوسيون أحد القبائل الكنعانية العربية التي نزحت من شبه جزيرة العرب، وعاشت فيما يعرف اليوم بدول الشام، وذلك حوالي عام ٢٥٠٠ ق.م. وقد عبد الكنعانيون الأوثان.
القرن التاسع عشر ق.م.	هجرة أبي الأنبياء "إبراهيم" <sup>(عليه السلام)</sup> من أور الكلدانية بجنوب العراق إلى أرض كنعان هرباً من تعنت أهله، وداعياً إلى عبادة الله الواحد وقد وهب الله عز وجل "إبراهيم" أولاداً صالحين، وجعل في ذريته النبوة والكتاب، حيث رزقه "إسماعيل" ثم "إسحاق" عليهما السلام. وكان "إبراهيم" وقومه يتكلمون الآرامية بلهجة قريبة من العربية، أما اللغة العبرية فلم تظهر إلا حوالي عام ١٤٠٠ ق.م.، وأول النصوص المعروفة بهذه اللغة يرجع إلى عام ١٢٠٠ ق.م.
منتصف القرن السابع عشر ق.م.	نزوح النبي "يعقوب بن إسحاق" وأولاده إلى مصر بسبب القحط الذي أصاب أرض كنعان، واستقرّ بهم في أرض جاثان (شرق دلتا مصر اليوم)، وذلك بعد أن دعاهم نبي الله "يوسف بن يعقوب" إلى مصر، وكان ذلك في عصر الهكسوس. وبعد أن طرد الهكسوس من مصر، أقام المصريون إمبراطورية امتدت من النيل إلى الفوات. وفي مصر كانت بعثة كلّيم الله "موسى بن عمران" <sup>(عليه السلام)</sup> إلى بني إسرائيل وكل الشعوب لعبادة الله الواحد والدخول في دين الله.
مطلع القرن الثالث عشر ق.م.	نزوح النبي "موسى" <sup>(عليه السلام)</sup> ، واتباعه من المؤمنين من بني إسرائيل، ومن غير بني إسرائيل، إلى أرض كنعان هرباً من اضطهاد فرعون وجنوده. وفي هذه الأثناء علّم الله عز وجل نبيه فرائضه وسننه ووصاياه، لكن ما أن غاب "موسى" لبعض الوقت حتى ارتد عدد من بني إسرائيل عن التوحيد وعبدوا الأصنام والعجل، فحرّم الله عليهم دخول كنعان، وكتب عليهم التيه أربعين سنة مات خلالها "هارون" ثم "موسى" عليهما السلام. وفي خروج "موسى" واتباعه من مصر دليل على انتهاء نقاء بني

١ يتعين التنويه - في مستهل هذا الملحق - إلى أن ثمة العديد من الأحداث التي تتصل ببني إسرائيل القدماء مستمد من أسفار العهد القديم، وتورده جُل المصادر اليهودية التي تتحدث عن بني إسرائيل بطبيعة الحال. ولأن جُل ما في هذه الأسفار هو ما كتبه كفار بني إسرائيل خلال فترة السبي البابلي فإننا لا نستطيع التثبت من صحتها. ولهذا فقد أردنا ما جاء في هذه الأسفار من أحداث مع تقويمها الدائم أن مصرها هو أسفار التوراة.

إسرائيل حيث تبع "موسى" كل المؤمنين بدعوته من بني إسرائيل ومن غير بني إسرائيل.	مطلع القرن الثاني عشر ق.م.
دخول أتباع "موسى" بقيادة "يوشع بن نون" بعض المدن الكنعانية (عدا ييوس والساحل الذي ظل بيد الكنعانيين)، وتؤكد أسفار العهد القديم أنهم دخلوا فاتحين غزاة وقتلوا الآلاف من الكنعانيين، ونهبوا المدن.	القرن الحادي عشر ق.م.
هجرة أقوام من جنوب أوربا (الفلسطينيين) من جزيرة كريت إلى جنوب غزة، وامتلاكهم الساحل الكنعاني واختلاطهم بالكنعانيين وتحالفهم معهم ضد العبرانيين. وكان للفلسطينيين الفضل في القضاء على النفوذ المصري في كنعان. وقد أطلق اليونانيون والرومانيون اسم "فلسطين" على أرض كنعان نسبة للفلسطينيين بعد ذلك.	القرنين الثاني عشر والحادي عشر ق.م.
تولى ما أسمته التوراة "القضاة" أمور العبرانيين بعد موت يوشع. وكان عهد هؤلاء عهد خصام وقتال مع الكنعانيين. وقد شهدت هذه الفترة انتقال بني إسرائيل من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار، ومن حياة الخيام إلى حياة القرى، كما تعلم بنو إسرائيل الزراعة والري والبناء والتجارة من الكنعانيين، بل وعبدوا إلههم "بعل". وكان من هؤلاء القضاة نساء. وهؤلاء هم كفار بني إسرائيل الذين كفروا بالتوحيد وعادوا إلى عبادة الأصنام، والذين لم يكن لهم كيان سياسي مستقل.	حوالي ١٠٠٠-٩٦٠ ق.م. (القرن العاشر ق.م.)
بعثة "داود" ثم ابنه "سليمان" عليهما السلام. وفي عهدهما كان الملك الإسلامي القائم على التوحيد. وقد فتح "داود" أورساليم الكنعانية وسماها أورشاليم (أي مدينة السلام بالعبرية)، واتخذها عاصمة لملكه. وأسفار التوراة تقول أن المملكة انقسمت بعد وفاة "سليمان" <sup>(عليه السلام)</sup> إلى مملكة يهوذا في الجنوب وعاصمتها أورشاليم، ومملكة إسرائيل في الشمال وعاصمتها شكيم. وقد امتد النفوذ المصري والسوري والبابلي إلى هاتين المملكتين..	القرن الثامن ق.م.
إخضاع الملك الآشوري "سرجون الثاني" مملكة إسرائيل الشمالية في عام ٧٢١ ق.م.، ثم مملكة يهوذا في عام ٧٠١ ق.م. وقد اقتصد "سرجون" الآلاف من بني إسرائيل إلى عاصمة ملكه كاسرى، وأحل محلهم قبائل من بابل وسورية وجزيرة العرب، فغدت فلسطين ولاية آشورية.	٥٩٧ ق.م. (القرن السادس ق.م.)
استيلاء البابليين على فلسطين وأورشاليم بقيادة "نبوخذ نصر" الكلداني، وإرسال الآلاف من بني "إسرائيل"، وغيرهم من الأقوام، أسرى إلى بابل، وتدمير "الهيكل". وفرار أعداد كبيرة من الإسرائيليين إلى مصر وغيرها وذلك كما جاء في أسفارة التوراة. وغدت فلسطين ولاية بابلية.	

القرن  
السادس  
ق.م.

ظهر ما عرف باسم الديانة اليهودية في بابل، حيث راح الكهنة في بابل بزعامته الكاهن "عزرا" يضعون ما سمي بعد ذلك الدين اليهودي، وأشرف "عزرا" على كتابة أسفار موسى الخمسة (التوراة). ولقد جاءت هذه الديانة على هوى هؤلاء الكهنة وأتباعهم - وهم كفار بني إسرائيل الذين ارتدوا عن التوحيد بعد موت الأنبياء موسى وداود وسليمان، وعادوا إلى عبادة الأصنام - فكانت ديانة قبلية سلالية موجهة إلى أهل يهوذا وبعض القبائل الإسرائيلية، وقد قامت هذه الديانة على:

- وحدانية الرب، بيد أن "يهوه" إلههم لم يتسم بصفات الوحدة والكمال والتجرد من مظاهر النقص، حيث خلغ عليه واضعو التوراة صفات ثلاث أغراضهم وأهدافهم فهو يسير أمام اليهود في عمود سحاب (سفر الخروج: ٢٠/١٣-٢١)، وهو يتعب ويصيبه الملل والإرهاق (التكوين: ١/٢)، وهو يمشي منتزعا في الجنة (التكوين: ٣/٦-١١، ٨: ١-٨)، وهو يقبل النصيح والتعليم فقد راجعه موسى (الخروج: ٢٢/٩-١٤)، وهو يأمر بني إسرائيل بسرقة المصريين (الخروج: ٣/١٦-٢٢)، وهو متعصب لشعبه وعدو للآلهة الأخرى. وهو فوق كل ما سبق ينجب أولادا وأحفادا فـ "إسرائيل ابني البكر" كما جاء في سفر الخروج (٤/٢٢-٢٣)، و"داود" ابن يهوه أيضا (سفر صموئيل الثاني: ١٤/٧). وفي سفر إشعيا صار يهوه إله العالمين وخالق السموات والأرض.

- وجود طبقة الكهنة، والتي تقوم بتفسير النصوص واستقبال القرابين والأضاحي الأدمية، لأن التوبة لا تقبل إلا عن طريقهم.

- إن بني إسرائيل هم شعب الله المختار، وفلسطين هي أرض الميعاد التي وعدا الله لشعبه المختار.

- عدم الاعتقاد في وجود الملائكة والشياطين والروح، وعدم الإيمان بالبعث واليوم الآخر وبالجنة والنار. وقد اختلفت الفرق اليهودية القديمة في هذا الشأن، فمنها من اعترف بالبعث والنشور، ومنها من اعترف أيضا بالملائكة والروح.

- عادة ختان الذكور.

- نسب المولود إلى أمه.

- يوم كيبور (عيد التكفير أو الغفران)

استيلاء الفرس على فلسطين بعد أن احتل الفرس بابل وورثوا ممتلكاتها في الشرق. فغدت فلسطين ولاية فارسية. وفي العام التالي (٥٣٩ ق.م.) سمح "قورش" ملك الفرس لبني إسرائيل في بابل بالعودة إلى اورشليم وإعادة بناء الهيكل كما جاء في أسفار التوراة. وعلى الرغم من ذلك فضل العديد من اليهود (أطلق الفرس اسم

حوالي ٥٣٨  
ق.م. (القرن  
السادس  
ق.م.)

تعد التوراة الحالية جزءا من العهد القديم الذي يشكل مع العهد الجديد الكتاب المقدس عند المسيحيين. وقد تطلق التوراة على كل أسفار العهد القديم لأهميتها ونسبتها إلى موسى (كما يزعم يهود اليوم)، أو من باب إطلاق الجزء على الكل. ويضم العهد القديم، بخلاف ما يسمى أسفار موسى الخمسة، أسفار أخرى عديدة.

القرن الخامس  
ق.م.

اليهود على بني إسرائيل، وأطلقوا على عقيدتهم اسم اليهودية، فصارت كلمة اليهود تطلق على كل من اعتنق اليهودية.. البقاء في بابل لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.. ولقد طاب المقام لهؤلاء ولأحفادهم في بلاد الرافدين حتى الخمسينيات من القرن العشرين حين اتجه العديد منهم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، بينما قصد القليل منهم فلسطين. وهكذا غادر اليهود بابل كأفراد وليس كأمة.. وظلوا جماعة دينية تابعة وخاضعة للفرس.. كما لم تنقطع المناوشات بينهم وبين حكامهم الفرس، ولهذا كان ترحيبهم بالإسكندر بعد ذلك..

انتقال الديانة اليهودية من بابل إلى فلسطين الفارسية، فلن ساعد انهيار يهوذا وسبي بني إسرائيل إلى بابل على ظهور الديانة اليهودية، فإن سقوط بابل نفسها أمام جحافل "قورش" الفارسي قد فتح الطريق أمام تصدير الديانة الجديدة إلى فلسطين. وقد تم ذلك- في النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد - على يد الكاهن "نحميا" واليهودية "استير" وابن عمها "مردخاي". وتروي التوراة هذه القصة في سفر "استير". وقد استعان "نحميا بالكاهن "عزرا" في تنظيم العبادة اليهودية الجديدة في معبد القدس الجديد، وذلك على أساس الانفصال التام بين اليهود وغيرهم من الأقوام. وهكذا ظهرت اليهودية كديانة عنصرية قبلية ليس لها علاقة بالديانة التوحيد التي أرسل بها الله، عز وجل، الرسل "موسى" و "داود" و "سليمان"، وغيرهم. وعلى الرغم من قدسية المعبد الجديد بالقدس، إلا أن ثمة يهود لم يؤمنوا بضرورة الإقامة في فلسطين، وذلك حال استمرار من هرب من بني إسرائيل- خلال حكم البابليين- في العيش في مصر (جزيرة فيلة في أسوان)، كما كان لليهود معابد أخرى في بابل وفارس وفيلة...

منتصف القرن  
الرابع ق.م.

هجرة بعض اليهود من بابل إلى اليمن للتجارة. وقد كان لبني إسرائيل وجود قبل هذا التاريخ في اليمن، حيث رافق بعضهم ملكة سبأ عند عودتها من زيارة النبي "سليمان" الملك. وقد ازداد عددهم بعد أن دخل "ذوناس" ملك حمير وعدد كبير من قومه في اليهودية في أوائل القرن السادس قبل الميلاد. ولما انهارت هذه المملكة أمام الأحباش المسيحيين عام ٥٢٥ ق.م، وانهار سد مأرب، انتشر عدد كبير من اليهود في الجزيرة العربية، ومعهم أقوام آخرون مثل قبائل الأوس والخزرج. أما من بقي منهم في اليمن فقد ظل هناك حتى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، بل ولا يزال عدد منهم يقيم في اليمن حتى اليوم بعد أن اختلطوا بالأقوام الأخرى.

حوالي ٣٢٣  
ق.م. (القرن  
الرابع ق.م.)

دخول الإسكندر الأكبر فلسطين، واستيلائه على القدس، وذلك بعد ما سيطرت اليونان القديمة على جل العالم القديم (من الهند إلى ليبيا) فغدت فلسطين ولاية يونانية. وقد هاجر بعض اليهود من فلسطين إلى سوريا وآسيا الوسطى واليونان والإسكندرية بحثا وراء مستوى معيشة أفضل، واندمجوا مع بقية الأقوام الأخرى، ولم يبق لهم كيان سياسي مستقل، ولاسيما أن اليونانيين اتبعوا سياسة الخلط بين الشعوب. وفي عهد اليونان، تتحدث التوراة عن عدد من الثورات اليهودية ضد الحكم اليوناني حال ثورة ماثياس الهاسموني ثم ابنه جوناثان...

<p>خلال القرن الثالث ق.م.</p>	<p>صارت الإسكندرية تضم أكبر تجمع لليهود داخل الإمبراطورية اليونانية، حيث صار لهم - تحت تأثير الإغريق - معتقدات تختلف عن معتقدات يهود بابل والفرس، وذلك لأنهم حاولوا الخروج عن العزلة العرقية والعودة إلى العقيدة التي أرسل بها "موسى". وهكذا انقسم اليهود إلى جماعات ثلاث: يهود بابل ويمثلون الجناح الأرثوذكسي المستقيم لليهودية، ويهود الإسكندرية ويمثلون الجناح الأكثر تحرراً في الفكر، ويهود فلسطين ويمثلون الجناح الأكثر تطرفاً وفساداً حيث تمحورت عقيدتهم حول فكرة "شعب الله المختار". وفي الإسكندرية، ترجمت التوراة إلى اليونانية على يد (٧٢) كاهناً أكبر من كهنة اليهود، وعرفت هذه الترجمة باسم "النص السبعيني".</p>
<p>القرن الأول ق.م.</p>	<p>استيلاء الرومان بقيادة "بومبي" على فلسطين، والقضاء على المكابيين، ودخول القدس عام ٦٣ ق.م. فعدت فلسطين ولاية رومانية. وقد عين الرومان كاهناً جديداً لليهود لتسيير أمورهم الدينية، كما عينوا عربياً من أدوم لتسيير الأمور المدنية... وبعد الصراع الذي نشب بين الرومان أنفسهم، بين "بومبي" و"يوليوس قيصر"، تولى الأدوميون حكم فلسطين لثلاثة أجيال، فكان ذلك أول استقلال لفلسطين تحت النفوذ الروماني.</p> <p>في هذه الأثناء انقسم اليهود إلى طوائف ثلاث، فقبل السبي البابلي كفر كهنة بني إسرائيل بالأنبياء وعبدوا الأصنام وحصلوا لأنفسهم على القرايين بل وقتلوا العديد من الأنبياء... وبعد نجاح هؤلاء الكفار في صياغة الديانة اليهودية في بابل والقدس كان لا يزال للأنبياء القدامى أتباع أقاموا مستوطنات لهم في الصحراء والكهوف بعيداً عن الكهنة... وقد ظهرت طائفة تؤمن بتعاليم الأنبياء باسم "طائفة العيسويين" وقد سكن أتباع هذه الطائفة في الجزء الشمالي الغربي للبحر الميت وفي الإسكندرية... وأمنوا بأن الوجود المادي للإنسان هو وجود مؤقت وأن الحياة الحقة هي الحياة الروحية، كما ابتعد هؤلاء عن الشهوات وملذات الحياة وأقبلوا على الموت....</p> <p>وفي المقابل صار الكهنة يعرفون باسم "طائفة الصدوقيين". وكانت هذه الطبقة تضم الكهنة الذين يتحكمون في شؤون العبادة وبعض التجار والأغنياء، والذين آمنوا بأن الروح تموت مع الجسد. وقد راح الكهنة يطبقون النصوص التوراتية حرفياً دون استخدام العقل أو المنطق في تفسيراتهم، كما أنهم لم يؤمنوا بالبعث بعد الموت أو الحساب، ولا بالملائكة والجن. وقد كانت هذه الطبقة حريصة على استرضاء أية سلطة حاكمة في فلسطين وذلك لضمان استمرار نفوذها.</p> <p>ولقد أدى صراع الصدوقيين والعيسويين إلى ظهور طائفة جديدة باعتمادات وسطية بين الطائفتين عرفت باسم "طائفة الفريسيين" (وتعني كلمة الفريسيين في العبرية المميزين أو المفروزين). وقد آمن الفريسيون بالقدر وبحرية الإرادة البشرية في الاختيار، كما راحوا يدرسون الشريعة اليهودية بهمة عالية، بل وأنشأوا معابد تنافس معابد الصدوقيين فكانت هذه أول خطوة لإضعاف سيطرة الكهنة وظهور طائفة الأحرار، الذين كانوا يستندون في سلطتهم إلى علمهم ومعرفتهم وليس إلى المكانة</p>

<p>الكهنوتية.</p> <p>ولقد ولد المسيح في هذه الأثناء، وكانت فكرة انتظار المسيح منتشرة في كل أرض مصر وسوريا وفلسطين.. وكان اليهود ينتظرون مسيحاً من سلالة "داود الملك".</p> <p>وفي عام ٢٩ بعد الميلاد حدثت ثورة "يوحنا المعمدان" / النبي "يحيى" الذي كان ينتمي إلى طائفة العيسويين كما تقول الروايات التوراتية. لقد طالب النبي "يحيى" قومه بالتوبة والتطهر فتبعه بعض اليهود ثم قُتل عام ٢٩ م.</p>	<p>عام ٦٦ م</p>
<p>ثورة اليهود ضد الرومان - في عهد "تيرون" - في القدس، وانتقام الرومان منهم، وتدميرهم القدس وهيكلها عام ٧٠ م، وذبحهم الكهنة، وطردهم اليهود إلى بابل ومصر وسوريا واليمن وأوروبا، فانتهت بذلك مرحلة "يهودية الكهنة".</p>	<p>١٣٢-١٣٥ م</p>
<p>ثورة باركوخبا ضد الرومان، وسحق الرومان لها وقتل الآلاف من اليهود وتحويل القدس إلى مستعمرة رومانية باسم "إيليا كابيتوليا" ومنع سكن اليهود فيها. وظلت المدينة رومانية - عدا فترة حكم ملكة تدمر - حتى الفتح الإسلامي لها بعد ثلاثة قرون.</p> <p><b>ديانة الأحرار وظهور التلمود:</b></p> <p>مع تدمير القدس والقضاء على طبقة الكهنة واختفاء طائفة العيسويين وانتهاء الديانة اليهود الكهنوتية، أخذ بعض الفريسيين على عاتقهم إرشاد اليهود في المسائل الدينية... لقد كان الفريسيون بعيدين عن ثورات اليهود ضد الرومان.. ولذلك سمح الرومان لزعيمهم "جوناثان بن زكاي" بإقامة "بيت مدراش" أي مدرسة للدراسات التوراتية بالقرب من يافا... ولقد اختار الفريسيون هناك مجموعة من الكتّاب التي تدخل في العهد القديم واستبعدوا كتباً أخرى. وقد قدّم أحرارهم (وتعني كلمة الأحرار العربية رباي أو سيدي أو معلمي بالعبرية) تفسيراتهم التي ادّعوا أنها توراة شفوية تُفسر توراة "موسى"، إنه التلمود الذي كتبه كفار بني إسرائيل وادّعوا أنه من عند الله، ويتضمن:</p> <p>- المشنا بمعنى التكرار، وقد كتبها أحرار اليهود باللغة العبرية، وهي تتضمن الأحكام الشرعية والفقهية.</p> <p>- الجمارا بمعنى الشرح أو التعليق وهي التفسيرات التي قدمها أحرار اليهود في فلسطين وفي بابل باللغة الآرامية حيث كُتبت شروح يهود فلسطين في الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى أواخر القرن الخامس الميلادي، وهي تسمى مع أسفار المشناه ما يسمى بتلمود بيت المقدس أو التلمود الفلسطيني. أما شروح يهود بابل فقد كُتبت في الفترة من أوائل القرن الرابع حتى القرن السادس الميلادي، وهي تسمى مع المتن الخاص بها من المشناه ما يُعرف بتلمود بابل.</p> <p>هذا، وقد سمحت السلطات الرومانية لأحرار بتكوين مجالس "سانهدين" للفصل في المنازعات ذات الطابع الديني بين طوائف اليهود، ثم منحهم الحق في جمع ضريبة دينية من اليهود.</p>	



	ولقد ظلت يهودية الأحبار حتى ظهور الإسلام، وظلت فكرة "الشعب المختار" هي جوهر هذه الديانة أيضاً كما كانت من قبل. ولقد رأى أنصار هذه الديانة أن الله خلق العالم من أجل اليهود وحدهم، وأن تدمير "المعبد"، وتشتت اليهود، كان عقاباً لهم، ولن يُعاد بناء المعبد إلا بعد أن يغفر الله لهم، كما آمن هؤلاء بأن علامة ذلك هو أن يرسل الله لهم مسيحاً يُعيد بناء المعبد (فكرة المسيح المنتظر). ومن هنا حرص الأحبار اليهود على الانعزال عن الشعوب الأخرى، كما وضع الأحبار قواعد تنظم سلوك الأفراد وطرق للعبادة الفردية والجماعية، وأساليب للذبح، ووضعوا تعاليم للمرأة، وغير ذلك، كما ظهرت مدارس للتعليم الديني. وقد تأثرت يهودية الأحبار بدعوة عيسى <small>عليه السلام</small> في الإيمان بوجود الروح والقيامة وعالم الملائكة والجن.
<b>القرن الثالث م</b>	وصول اليهود إلى أسبانيا عن طريق الإمبراطورية الرومانية قبل اعتناق الرومان والأسبان المسيحية....
<b>القرن الرابع م</b>	اعتناق الإمبراطور "قسطنطين" المسيحية، والاعتراف بالمسيحية كدين للإمبراطورية الرومانية، واشتداد وطأة الرومان على اليهود بسبب موقفهم من السيد المسيح، فحُرم عليهم دخول القدس، وصار موقع الهيكل مكاناً للقامة والقادورات.
<b>أواخر القرن الخامس م</b>	استيلاء القوط- وهم قبائل آرية كاثوليكية- على أسبانيا واضطهادهم لليهود.
<b>القرن السابع م</b>	بعثة خاتم الأنبياء "محمد <small>صلى الله عليه وسلم</small> ". وقد عقد الرسول مع اليهود في بئر معاهدة عاهدهم فيها على إقرارهم على دينهم وأموالهم، وكفل لهم فيها حرية العقيدة. وظلت بيت المقدس قبلة للمسلمين- في بداية الدعوة- كما كانت من قبل قبلة لأتباع كل الأنبياء السابقين. وقد نقض اليهود عهدهم مع الرسول، وناصروه العداء، بل وحاولوا قتله، فحاربهم وأجلاهم عن الجزيرة العربية (بني قينقاع، بني النضير، بني قريظة). كما استسلمت قبائل يهودية أخرى للمسلمين، فبقوا في أراضيهم وتعهدهوا بدفع خراج أرضهم والجزية، حال يهود خيبر وفدك ووادي القرى ونجران واليمن، وذلك حتى تم إجلأؤهم في عهد خلافة عمر بن الخطاب.
<b>عام ٦٣٦ م (القرن السابع الميلادي)</b>	فتح الجيوش الإسلامية القدس، وإزالة القادورات من الصخرة المقدسة، وإعادة بناء مساجد الأنبياء في فلسطين. فغدت فلسطين ولاية إسلامية، وظلت هكذا حتى الاحتلال الإنجليزي لها في عام ١٩١٧م خلال عمليات الحرب العالمية الأولى. وقد استجاب "عمر بن الخطاب" لرغبة سكان القدس بمنع دخول اليهود المدينة وذلك كما جاء في وثيقة الأمان التي عُرفت باسم "العهد العمرية".
<b>النصف الأول من القرن الثامن م</b>	دخول قبائل الخزر- وهي قبائل تركمانية- في الديانة اليهودية، وبعد ما قضى الروس على كيان الخزر السياسي في القرن العاشر الميلادي، انتشرت قبائل الخزر في جميع أنحاء روسيا وأوروبا الشرقية. وغنى عن البيان أن هؤلاء يهود غير ساميين ولا ينتمون- عرقياً- إلى بني إسرائيل القدماء. ومن سلالة هؤلاء ينحدر جُل يهود عالمنا المعاصر.

<b>منتصف القرن الثامن م</b>	بعد ما تحول يهود أسبانيا من مجرد عبيد لدى أمراء المقاطعات إلى أحرار متساوين مع دخول الإسلام الأندلس- وخاصة مع وصول الأمويين إلى الحكم في الأندلس في منتصف القرن الثامن- تزايد عددهم، حيث هرب الكثير من اليهود من اضطهاد بلدان أوروبا المسيحية إلى الأندلس. وفي الأندلس، بلغ اليهود أقصى درجات الغنى والثقافة، وظهرت مدارس للأدب والفلسفة اليهودية لأول مرة، وذلك في إطار الفلسفة العربية الإسلامية.
<b>النصف الثاني من القرن الثامن م</b>	انفتح اليهود على الفكر الفلسفي والعلم الطبعي في إطار تفاعلهم داخل الإمبراطورية الإسلامية مع المسلمين (في عهد العباسيين في بغداد والأمويين في الأندلس). وقد انقسم اليهود إلى طوائف مختلفة، حيث ظهرت في العراق- "مدرسة القرائين" رافضة الاعتراف بالتلمود، ومتحدية سلطة يهودية الأحبار. وقد نشأت هذه المدرسة على يد "عنان بن داود" في العراق ثم صار لها أتباع في فلسطين وسوريا ومصر والأناضول وشرق أوروبا. وقد رد الأحبار على ذلك بمنع التزاوج مع القرائين، واعتبارهم جماعة ضالة، في نفس الوقت الذي راح فيه أحبار اليهود يقتنون القوانين الشرعية اليهودية، وبخضعون الفكر اليهودي للمنطق العقلي، ومن هؤلاء "موسى بن ميمون". وكرد على الاتجاه العقلي عند الأحبار، ولدت حركة القبالة اليهودية، حيث راح أتباعها ينغمسون في تأملاتهم الصوفية فيما يتعلق بالقوانين الدينية على أساس أن لهذه الأخيرة روحاً هي التأويلات والدلالات، أي أنهم لم ينسكوا بحرفية النصوص الدينية. وقد مارس القباليون طقوساً تتصل بالسحر والرموز وقراءة الطالع والكف وعمل الأحجية وتحضير الأرواح. ويروي الفكر القبالي أن الله- سبحانه وتعالى- عما يزعمون- يتألم لعقابه بالنفي على بني إسرائيل، وأنه بعودة بني إسرائيل إلى أرض الميعاد يعود الله إلى بيته، ويتحقق خلاص البشرية كلها....
	ومن كتب القبالة الشهيرة: "سفر باتسيرا" أي كتاب الخلق، و "الباهر"، و "الزهار". وخلال هذه الفترة تراجعت فكرة "الشعب المختار"، وظل الحال على ذلك الوضع حتى سقوط دولة الإسلام في الأندلس وانتشار يهود الأندلس في العالم المسيحي فعادت فكرة "الشعب المختار" مرة أخرى لتسيطر على معتقدات اليهود حتى بلغت ذروتها مع الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر.
<b>١٠٩٩ م (القرن الحادي عشر)</b>	دخول الصليبيين القدس، ومقتل الآلاف من اليهود وخاصة من طائفة القرائين، وهروب الكثير منهم من فلسطين. وكان كل تجمع صليبي يتجه نحو الشرق يبدأ بمهاجمة الأوربيين اليهود الرافضين للعمادة المسيحية. وبعد ما هزم المسلمون الصليبيين في الشرق، انتقم الصليبيون من يهود أوروبا، وتصاعدت عمليات الاضطهاد المسيحي لليهود، فكان اليهود يهربون من ذلك بالهجرة إلى البلدان الإسلامية.. وكان من نتائج الحروب الصليبية نشوء مصلحة اقتصادية بين الأمراء والنبلاء في أوروبا من جهة وبين اليهود من جهة أخرى، حيث قام اليهود برشوة

	هؤلاء الأمراء والنبلاء... كما أدت الحرب إلى ظهور تجار أوروبيين شاركوا اليهود في تنظيم عمليات التجارة الوسيطة بين الشرق والغرب. وتعززت مكانة العائلات اليهودية مع دخول اليهود عالم الاقتصاد والإقراض بالربا والأعمال المصرفية فصار اليهود قوة اقتصادية يعتد بها... (انظر المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول).
القرن الحادي عشر م	وصول يهود إلى الجزر البريطانية، وكانوا من رجال المال والأعمال وبعد فترة ليست طويلة وجهت لهم تهمة قتل الأطفال. ولما قامت الحروب الصليبية، تم اضطهاد وقتل الآلاف منهم كما تم حرق صكوك الديون والسلفيات التي كانت معهم.
١٢٧٥ م	حرم على اليهود في إنجلترا في عهد "إدوارد الأول" -التعامل بالربا، وسمح لهم بالتجارة واستئجار المزارع. وعندما ظل اليهود يتعاملون بالربا سرا، قرر الملك في يوليو ١٢٩٠م طرد جميع اليهود من إنجلترا، فذهبوا إلى فرنسا وألمانيا. وقد ظل هذا القرار ساريا حتى طرد اليهود من أسبانيا والبرتغال في أواخر القرن ١٥م، حين شرع عدد منهم في الهجرة إلى لندن خلال حكم "هنري الثامن". وكان للترجمة الإنجليزية للعهد القديم في عهد الملك "جيمس" في القرن ١٥م -أثر كبير في تغيير الشعور بالعداء ضد اليهود في إنجلترا.
عام ١٤٩٣م (القرن الخامس عشر)	خروج المسلمين من الأندلس، واضطهاد ملوك أسبانيا لليهود، مما أدى إلى انتشار اليهود الأسبان (السيفارديم) في أوروبا والشرق.. وقد تصاعدت عمليات الاضطهاد المسيحي لليهود بعد أن أعطى البابا كليمنت الرابع محاكم التفتيش الحرية في التدخل في شؤون اليهود، فأجبر عدد كبير منهم على التعميد، وحرّم الكثير منهم الحصول على بعض الوظائف والمراكز.. وفي العام الذي سقطت فيه غرناطة في يد الأسبان صدر قرار بطرد كل يهودي من أسبانيا إذا لم يقبل الدخول في المسيحية، فهاجر الكثير منهم إلى البرتغال ثم إلى شمال أفريقيا وتركيا. وقد شكل هؤلاء طوائف اليهود السفارديم في مواطن هجرتهم في الشرق وفي أوروبا.
	وبعد ظهور الإمبراطورية العثمانية، تمتع اليهود بالاستقرار في كل إقليم خضع للعثمانيين، حيث كفل لهم العثمانيون حرية العبادة والعمل والانتقال والتجارة، حتى صار اليهود مركز قوة في القسطنطينية، ولاسيما في الشؤون المالية.
	وقد رحب يهود المجر بالجيش العثماني في العام ١٥٢٦، ومع دخول العثمانيين ليبيا وتونس والجزائر نزح الكثير من يهود الأندلس إلى هذه البلدان... وهكذا ظل يهود أوروبا يهربون إلى البلدان الإسلامية حتى كانت الثورة الفرنسية وحركات التحرر الأوروبية.
١٥١٧م	ظهور الكاهن الألماني "مارتن لوثر" والحركة الاحتجاجية (البروتستانتية)، ثم عداء أتباعها لليهود في أوروبا..
	ومع بزوغ عصر النهضة، اقتصر دور اليهود في هذه الفترة -على نقل بعض الكتب

	والمخطوطات من الأندلس إلى غرب أوروبا (انظر في شأن نتائج عصر النهضة على يهود أوروبا المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول).
	ومع أفول نجم العثمانيين في الشرق، وصل اليهود إلى حالة من الركود الفكري كما كانت حال بقية الشعوب التي خضعت للعثمانيين في ذلك الوقت، ولهذا انتقل مركز النقل إلى اليهود الأشكناز في أوروبا بعد ما أشرقت شمس النهضة عليهم.
	ومنذ القرن السادس عشر، وبثأثير من التعاليم الإسلامية، راح الفكر الديني لليهود المارانو يقدس حائط "البراق" في القدس، فتحول الحائط إلى مزار، ثم صار من أهم الأماكن المقدسة لدى يهود اليوم.
١٥٦١م	السلطان "سليمان" يمنح مستشاره اليهودي "دون جوزيف ناسي" امتيازاً على طريقة مقابل دفع مبلغ من المال سنوياً. وقد كان هذا الامتياز أول محاولات اليهود للاستيطان في فلسطين، غير أنها فشلت.
١٦٤٨م	ادعاء "شبتاي زيفي" -المولود في أزمير التركية عام ١٦٢٦ لعائلة من التجار الأثرياء- أنه المسيح المنتظر بعد مذابح اليهود في شرق أوروبا.
	وبعد أن اتبعه عدد كبير من اليهود في اليونان والإسكندرية والقاهرة وغزة، سافر إلى عاصمة العثمانيين لتولي الملك، فقبض السلطان عليه ووضعه في السجن وخيره بين الموت والإسلام، فأسلم هو وأتباعه في سبتمبر ١٦٦٦، وصار أتباعه يعرفون باسم "الدونمة".
القرن السابع عشر	بداية انتقال مركز النقل داخل العالم اليهودي من بقايا سلالة بني إسرائيل الذين انتشروا في أنحاء الإمبراطورية العثمانية إلى سلالة قبائل الخزر اليهودية التي انتشرت في روسيا وبولندا وألمانيا وشرق أوروبا، حيث صارت مملكة بولندا-لتيوانيا (التي كانت تضم أوكرانيا وساحل البلطيق) موطن غالبية يهود العالم، الذين انحدر من سلالاتهم معظم الأقليات اليهودية الموجودة اليوم.
منتصف القرن السابع عشر	وصول اليهود إلى أمريكا الشمالية، وكان عدد منهم قد وصل إلى أمريكا الجنوبية أواخر القرن الخامس عشر.
١٧٨٥م	كانت هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة لسبب رئيسي هو عدم وجود اضطهاد هناك، حيث كان دستور ولاية فرجينيا أول من منح اليهود مساواة تامة مع بقية الطوائف والفئات، وهو الأمر الذي أكدته الدستور الاتحادي بعد ذلك حين نص على حرية العقيدة (المادة الثانية). ولهذا تضاعفت أعداد المهاجرين اليهود من أوروبا إلى الولايات المتحدة، حتى صارت الولايات المتحدة تمثل أرض الميعاد الحقيقية لليهود اليوم.
	(انظر الفصل الثاني من الباب الأول: المبحث الأول)
١٦٩٨م	البرلمان الإنجليزي يصدر قراراً يسمح بشرعية العبادة اليهودية في البلاد. وقد زاد

عدد اليهود بعد ذلك في إنجلترا، وكان أغلبهم من السفارديم. وفي أواخر القرن السابع عشر بدأ اليهود الاشتكاز من ألمانيا وشرق أوروبا في الهجرة إلى إنجلترا، غير أنهم كانوا أقل ثقافة ومالا.	
ظهور جمعيات "أحباء صهيون: حبات تسيون" في روسيا، التي آمنت بأن اليهود يشكلون قومية واحدة، ويعيشون في الشتات، ودعت إلى قيام كيان لليهود في فلسطين. ولذلك فقد شجعت هجرة اليهود إلى فلسطين. وتعد حركة حبات تسيون أول حركة صهيونية.	منتصف القرن الثامن عشر
حركة "التنوير اليهودية: الهسكالاه" (انظر الباب الثاني، الفصل الأول، المبحث الثاني).	١٧٧٠م
تشكيل مجلس المفوضين عن الطوائف اليهودية في إنجلترا لتنظيم حياة اليهود أنفسهم من جهة، وعلاقتهم بالسلطة من جهة أخرى. ومع المد الاستعماري صار المجلس يتدخل لصالح اليهود في المستعمرات.	أواخر القرن الثامن عشر
تم تقسيم بولندا بين بروسيا وروسيا والنمسا، حيث صار غالبية يهود ليتوانيا وأكرانيا تحت الحكم الروسي، ويهود الشمال تحت الحكم الألماني، ويهود الجنوب تحت الحكم النمساوي، ولذا أمسى اليهود الاشتكاز مواطنين في أربع دول أوروبية مهمة هي: بولندا، والنمسا، وألمانيا، وروسيا.	نهاية القرن الثامن عشر
ظهور "حركة الحسيديين" في بولندا، وتهديدها مركز الأخبار التلموديين، وقيادتها لمعظم الجماعات اليهودية. (انظر المبحث الثاني من الفصل الأول، الباب الثاني).	أواخر القرن الثامن عشر
المؤتمرات الحاخامية الإصلاحية. (انظر الملحق رقم: ٢).	منتصف القرن التاسع عشر
منح اليهود حرية دخول البرلمان في إنجلترا، وكان "ثانيل دي روتشيلد" أول يهودي يدخل مجلس اللوردات. ومنذ ١٨٩٠، تم تحرير اليهود في إنجلترا بشكل كامل، حيث تم إلغاء شرط الديانة للحصول على أية وظيفة سياسية، ولهذا وصل "بنيامين دزرائيلي" إلى الوزارة.	١٨٥٨م
بعد مقتل القيصر الروسي زاد عدد اليهود في إنجلترا من ٦٥ ألف عام ١٨٨٠ إلى ٣٠٠ ألف عام ١٩١٤، وكان المهاجرون الجدد يحملون أفكار أحباء صهيون، كما سيطر العنصر الاشتكازي على مقاليد الطوائف اليهودية هناك منذ نهاية القرن الثامن عشر.	١٨٨١م
اضطهاد اليهود في روسيا وانتشار مبادئ أحباء صهيون وظهور ما أسمته الحركة الصهيونية حركة "العداء للسامية" في أوروبا بعد مرور قرن على الثورة الفرنسية وإعلان تحرير اليهود في كثير من بلدان أوروبا. (انظر الفصل الثاني من الباب الأول، المبحث الأول).	١٨٨١م

المؤتمر الصهيوني الأول، وتنصيب "ثيودور هرتزل" زعيما للحركة الصهيونية في بازل بسويسرا، وتعاضم هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين. (انظر قرارات المؤتمر في الفصل الثاني من الباب الأول، المبحث الأول، وانظر عن مراحل هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين، المبحث الأول من الفصل الأول، الباب الأول).	١٨٩٧م
مؤتمر "خبراء الاستعمار" في لندن يدعو إلى إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ويربطهما معا بالبحر المتوسط لتتشكل هناك قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة، وكذلك للحيلولة دون قيام دولة عربية إسلامية تتوفر لشعبها وحدة اللغة والدين والتاريخ، ويحتوي إقليمها على ثروات طبيعية هائلة، ويحضرها دينها على كثرة النسل. وقد آلت السياسة البريطانية الاستعمارية على نفسها تحقيق ذلك، فشرعت في تفكيك أوصال الإمبراطورية العثمانية وتمزيق وحدة العالم العربي، ودعم أهداف الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فكانت اتفاقيات "سايكس بيكو" مع فرنسا (١٩١٦)، و"وعد بلفور" لليهود (١٩١٧)، واستدراج العرب ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى (مراسلات الحسين مكماهون).	١٩٠٧م
جيش الحلفاء بقيادة "أللنبي" يحتل فلسطين والقدس، وكان الجيش العربي الجناح الأيمن له. وقد علق أللنبي على ذلك بقوله "اليوم انتهت الحروب الصليبية"، وفي برلين دقت أجراس الكنائس فرحا لاحتلال القدس، كما دعا البابا اتباعه في العالم أسره أن يقدموا الشكر لله بمناسبة احتلال القدس.	ديسمبر ١٩١٧
مؤتمر "سان ريمو" يقرر وضع فلسطين تحت الانتداب وإلزام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور.	أبريل ١٩٢٠
الجيش الفرنسي يحتل سوريا ويطرد "قيصل" من دمشق في نفس الوقت الذي احتل فيه الإنجليز العراق. ثم تم تنصيب "قيصل" ملكا على العراق، و "عبد الله بن حسين" أميرا لشرق الأردن - بعد فصلها عن سوريا - تحت الانتداب البريطاني. وفي ذات الوقت أقرت عصبة الأمم مشروع الانتداب البريطاني على فلسطين (وكان صورة من مشروع المنظمة الصهيونية الذي قدمته إلى مؤتمر الصلح في باريس). وقد تم الاعتراف بوعد بلفور في صك الانتداب، وبمسئولية بريطانيا عن تنفيذه. بدء عملية تهويد فلسطين على يد أول مندوب سامي للحكومة البريطانية في فلسطين "هربرت صموئيل". (انظر المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول).	يوليو ١٩٢٠
تأسيس "الهجاناه" وبدء عمليات الإرهاب الصهيوني ضد العرب.	ديسمبر ١٩٢٠
معاهدة لوزان، التي تنازلت بموجبها تركيا عن جميع حقوقها في الأقطار المنسلخة عنها، على أن يتكبر مصيرها ذوو المصلحة فيها.	يوليو ١٩٢٣



أغسطس ١٩٢٩	ثورة العرب في القدس دفاعا عن حائط البراق.
٢٥ نوفمبر ١٩٣٥	استشهاد المجاهد العالم الشيخ "عز الدين القسام" أثناء جهاده ضد الإنجليز والعصابات الصهيونية في جنين.
١٩٣٥	الحكم النازي في ألمانيا يُصدر قوانين "توريمبيرغ" التي نصت على منع اليهود من الحصول على الجنسية الألمانية أو التزاوج من الألمان. وقد أخذت بعض دول شرق أوروبا بهذه القوانين مثل المجر ورومانيا وبولندا ودول البلطيق، بل وتأثرت بها فرنسا وإنجلترا. وقد ساعد ذلك على توجيه الحركة الصهيونية ليهود أوروبا نحو فلسطين.
١٩٣٦	ثورة العرب الكبرى في فلسطين في أعقاب استشهاد "القسام".
أبريل ١٩٣٧	انشقاق التصحيحيين عن الهاجاناه وتشكيل منظمة "أرجون زفاي ليومي" أي المنظمة العسكرية الوطنية "إتسل" بزعامة مناحيم بيغن.
٧ فبراير ١٩٣٩	مؤتمر الدائرة المستديرة في لندن وتقرير السياسة البريطانية للعرب.
يونيو ١٩٤٠	انشقاق منظمة "لوحامي حيروت إسرائيل" (لحي) أي المقاتلون من أجل حرية إسرائيل عن الأرجون وشروعها في عمليات السطو المسلح والنهب والقتل.
مارس ١٩٤٢	مؤتمر "بليتيمور" في الولايات المتحدة، وبدء التحالف الصهيوني الأمريكي. وكان هذا المؤتمر أول مناسبة يتم فيها الإعلان عن أن هدف الحركة الصهيونية هو إقامة دولة يهودية في فلسطين، وليس مجرد وطن قومي، كما قرر المؤتمر إنشاء جيش يهودي يحارب تحت رايته الخاصة.
نوفمبر ١٩٤٧	قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.
مايو ١٩٤٨	إعلان قيام دولة "إسرائيل" ثم حرب ١٩٤٨/١٩٤٩، واحتلال قرية أم الرشراش المصرية وتحويلها إلى ميناء إيلات، وبقيام الدولة انتهت حقبة من الإرهاب الصهيوني قامت بها المنظمات الصهيونية المسلحة، ولعل أهم العمليات الإرهابية: اغتيال اللورد موين في القاهرة (نوفمبر ١٩٤٤)، ونسف فندق الملك داود بالقدس في (يوليو ١٩٤٦)، ومجزرة بافا (في ٨ يناير ١٩٤٨)، ومجزرة دير ياسين (في ٩ أبريل ١٩٤٨).
	ومع قيام الدولة استمرت عمليات الإرهاب التي صارت عمليات إرهاب دولة منظمة تقوم بها أفرع الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن والمخابرات المختلفة. ومن أهم هذه العمليات اغتيال وسيط الأمم المتحدة السويدي (سبتمبر ١٩٤٨)، ومجزرة قرية قبية (١٤ نوفمبر ١٩٥٣)، مذبحه كفر قاسم (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)، ومجزرة بحر البقر وعمال أبو زعبل (في ١٢ فبراير ١٩٧٠)، وإسقاط الطائرة المدنية الليبية (في ٢٢ فبراير ١٩٧٣)، ومجزرة صبرا وشاتيلا (١٦، ١٧، ١٨ سبتمبر ١٩٨٢)، وقصف مقر منظمة التحرير بتونس (١٩٨٥)، مذبحه الحرم الإبراهيمي (٢٥ فبراير

١٩٩٤	مجزرة قانا (١٨ أبريل ١٩٩٦). وبجانب هذه العمليات مارست الدولة الكثير من عمليات الاغتيال السياسي لشخصيات فلسطينية وعربية، ومن هذه العمليات اغتيال: عالمة الذرة المصرية سميرة موسى (١٥ أغسطس ١٩٥٢)، غسان كنفاني (٨ يوليو ١٩٧٢)، وائل زعتر (١٦ أكتوبر ١٩٧٢)، عالم الذرة المصري نبيل القليني (٢٧ يناير ١٩٧٥)، على حسن سلامة (١٩٧٩)، عالم الذرة المصري يحيى المشد (١٤ يونيو ١٩٨٠)، عبد الوهاب الكيالي (٧ ديسمبر ١٩٨١)، إسماعيل راجي الفاروقي (٢٧ مايو ١٩٨٦)، خليل الوزير: أبو جهاد (١٦ أبريل ١٩٨٨)، صلاح خلف: أبو إياد (١٤ يناير ١٩٩١)، عماد عقل (٢٤ نوفمبر ١٩٩٣)، فتحي الشقاقي (٢٦ أكتوبر ١٩٩٥)، يحيى عياش (٥ يناير ١٩٩٦).
١٩٥٦	العدوان الثلاثي على مصر.
١٩٦٧	عدوان ١٩٦٧ واحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.
١٩٦٩	بدء حرب الاستنزاف المصرية ضد "إسرائيل".
١٩٧٣	حرب "أكتوبر-رمضان" وعبور القوات المصرية قناة السويس.
١٩٧٨	عملية "الليطاني" واحتلال جنوب لبنان.
١٩٧٩	توقيع الحكومتين الإسرائيلية والمصرية "معاهدة السلام".
١٩٨٢	الغزو الإسرائيلي للبنان واحتلال بيروت.
١٩٩١	مؤتمر مدريد واعتراف معظم الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بـ "إسرائيل".
١٩٩٣	اتفاق "أوسلو" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.
١٩٩٤	توقيع الحكومتين الإسرائيلية والأردنية "معاهدة سلام".



تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا في كتابة هذا الملحق على العديد من المراجع التي تناولت تاريخ الجماعات اليهودية في العالم، وتاريخ المشكلة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وأبرزها تلك التي تحمل أرقام (٤)، (١٠)، (١٤)، (١٥)، (٢٦)، (٥٩)، (٧٨)، (٩٣)، في قائمة المراجع الواردة في نهاية هذا الكتاب (الكتب العربية).

## التيارات المختلفة التي ظهرت بين مفكري اليهود وعامتهم بعد حركات التحرير والمساواة التي تعرضت لها الجماعات اليهودية خلال عصر النهضة والإحياء الأوربي

### أولاً: التيار الإصلاحى: Reform Judaism

بعد التيار الإصلاحى أحد ثمار حركة التنوير اليهودية (الهسكلاه)، فقد ظهر التيار بين اليهود في أوروبا بتأثير مباشر من الهسكلاه، إضافة إلى تأثير الحركة الإصلاحية المسيحية التي قادها "مارتن لوتر". وقد اتخذ هذا الاتجاه العديد من الأسماء:

#### Progressive Judaism, Reform Judaism and Liberal Judaism

وقد بدأت ملامح هذا الاتجاه في التبلور على مستوى الطقوس حين قام بعض أتباعه بإدخال مجموعة من التعديلات على الطقوس الدينية التي كانت سائدة، فأقيمت أول صلاة بلغة غير عبرية في أمستردام عام ١٧٩٦، وأدخلت موسيقى الأورغن في التراتيل لأول مرة على يد الحاخام الإصلاحى "إسرائيل جاكوبس" في ألمانيا عام ١٨١٠. وفي عام ١٨١٨ تم تدشين أول كنيس إصلاحى في هامبورغ الأمر الذي اعتبر البداية التاريخية للحركة الإصلاحية كحركة دينية مستقلة. وكان قد ظهر عام ١٨١٧ أول كتاب للصلاة بالألمانية على يد "إدوارد كلاي" (١٧٨٩ - ١٨٦٧) و "كارل سيجفريد جونسبرج" (١٧٨٨ - ١٨٦٠).

ولعل من أوائل الكتب التي استقادت منها الحركة الإصلاحية في دعوتها إلى تطوير الدين ومجاراته للزمان والمكان هو كتاب "سليمان لودميغ شتاينهايم" (١٧٩٠ - ١٨٦٦) والمعنون بـ "الوحي حسب تعاليم الكنيس اليهودي" والذي نشر عام ١٨٣٥. لقد اعتبر هذا الحاخام أن الوحي لم يأت كله

دفعة واحدة، وإنما على دفعات، كما أنه قد اختلط بالعديد مما هو ليس بوحى. ولهذا يرى أنه لا يمكن التمييز بين الوحي الصحيح والوحي غير الصحيح سوى بالإيمان، أي باتخاذ ما يؤمن به اليهودي أنه وحي حسب إيمانه الخاص.

أما الحاخام "صموئيل هولدهايم" (١٨٠٦ - ١٨٦٠)، والذي يرى اليهود الأرثوذكس بأنه لم يظهر عدو لليهودية مثله منذ عهد "بولس الرسول"، فقد كان يدعو إلى إصلاح اليهودية بالثورة وليس بالتطور، إذ كان يرى أن العهد القديم يحتوى على عنصرين، الأول: اعتقادات أبدية عقلية مثل فكرة الوجدانية والأخلاق، والثاني: مفاهيم وقوانين غير ثابتة انتهت تماماً عندما تم تدمير المملكة اليهودية عام ٧٠م، وكان يرى أن كل شيء يرتبط بالعصر الثاني يعتبر باطلاً، ولا يجوز اتباعه. وقد أكد "هولدهايم" على أن "القانون، وإن كان إلهياً، له السلطة والحق فقط طالما أن أوضاع الحياة التي جاء لمعالجتها مستمرة، وعندما تتغير هذه الأوضاع، يجب أن ينسخ القانون حتى وإن كان الله صاحبه ومشرعه". كما أنه قال: "في زمن التلمود كان التلمود هو الصحيح، وفي زمني أنا، فأنا الصحيح". وقد انتهى "هولدهايم" إلى أن حركة التحرير والمساواة قد أنهت عهد "انتظار المسيح" ودشنت عهد "الأخوة الإنسانية العالمية".

أما الرب "إبراهيم جالجر" (١٨١٠ - ١٨٧٤) فيعد أكبر مفكري الحركة، بل ومؤسسها الفعلي. وقد آمن أن اليهودية مثل الكائن العضوي، ومن هنا فإن اليهودية التي جاءت بها التوراة تختلف عن تلك التي

يطبقها الحاخامات في عصره، لأن هؤلاء، على مر السنين، أدخلوا تعديلات عدة على اليهودية، ومن ثم فإن العصر الحديث يتطلب إجراء المزيد من التغييرات والتعديلات في التقاليد والطقوس اليهودية. وهكذا فالتعديل في اليهودية- عند "جايغر"- ملازم لها منذ الأزل ويتم بشكل إصلاحي لا ثوري على يد حاخامات كل عصر. وقد أدخل "جايغر" رؤية جديدة على تطور اليهودية، إذ رأى أن اليهودية تنازعتها على مر العصور فكرتا "الشعب المختار" و "العالمية"، وأن الصراع الذي نشب بين الفكرتين أدى إلى نسخ الفكرة الأولى وتقوية الثانية. ومن هنا طالب "جايغر" بحذف جميع الإشارات إلى خصوصية الشعب اليهودي من كل طقوس الدين وعقيدته وأدابه، وراح يؤكد أنه إذا ما تم ذلك الحذف فما من شيء يحول دون انصهار اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها. ولهذا، تم حذف العبارات التي تشير إلى "صهيون" وإلى "العودة" إليها من الطقوس الدينية في كنيس في برلين. أما فكرة "المسيح المنتظر" فقد أفرغها "جايغر" من مضمونها الديني وألبسها معنا إنسانيا عالميا، فالخلاص سيتم للعالم كله، وعلى يد كل أفراد العالم في كل مكان.

وقد تخوف "جايغر" من تفتيت الدين والقضاء عليه نهائيا إذا ما أدخل كل حاخام تعديلا عليه، ومن هنا راح يدعو إلى عقد مؤتمر عام للحاخامين والرايين لمناقشة هذه المسألة. وقد توالى عدة مؤتمرات في هذا الإطار لم تسفر عن أي شيء، ولكن تبلور الاتجاه الإصلاحي بفعل النزاعات بين دعاة الإصلاح وخصومهم، وباتت آراء "جايغر" هي المسيطرة.

وقد انتشرت الإصلاحية في أوروبا انتشارا واسعا، وشكلت التيار الرئيسي بين يهود أوروبا حتى عام ١٨٨٠، فقد تأسست معاهد تعليمية إصلاحية، وحل تعليم اللغات الحديثة والرياضيات وغيرها محل التعليم التلمودي الديني.

وفي أمريكا لم يكن للإصلاحية أثر يذكر قبل منتصف القرن الماضي، ذلك أنها جذبت حثالة اليهود الأوروبيين فقط دون أن يكون بينهم عالم يهودي واحد، كما لم تظهر مدارس دينية لتخريج الحاخامات. ومن هنا دان يهود أمريكا-كثريا ودينيا- لليهود أوروبا. ومع موجات الهجرة اليهودية الثانية من أوروبا إلى أمريكا (١٨٤٠-١٨٧٠)، انتقل الفكر الإصلاحي إلى هناك، وقد ترسخ هذا الفكر على يد الربي "اسحق وايز" (١٨١٩-١٩٠٠)، الذي كان أول من استخدم الأفكار الإصلاحية وطبقها في الولايات المتحدة. وفي عام ١٨٧٣ تم تأسيس "اتحاد المجتمعات الكنسية العبرية الأمريكية" ليكون الهيئة الرسمية لليهودية الإصلاحية هناك، وهي هيئة تربط ما بين الكنيس الإصلاحي، ويرأسها اليوم الربي "الكسندر شاندر". كما أن هناك "المؤتمر المركزي للرايين الأمريكيين" الذي أسس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٤٨ تأسست "رابطة الصهيونيين الإصلاحيين في أمريكا" والتي تصف نفسها أنها "الوسيلة التي أتمت بها اليهودية الإصلاحية مساراها من العداء للصهيونية إلى موقف صهيوني قوي"، فكانت بذلك أول رابطة صهيونية أمريكية.

وقد شهدت الإصلاحية في الولايات المتحدة انقساماً بين مؤسسيها هناك، "اسحق وايز" وما سمي اليهودية الإصلاحية الحديثة Moderate Reform وبين الحاخام "ديفيد إينهورن" وما سمي الإصلاحية المتطرفة Radical Reform. وفي عام ١٨٨٥، انعقد في مدينة "بينسبورغ" مؤتمرا سمي باسمها فيما بعد، سيطر فيه جناح "وايز"، وتم تبني وثيقة قدمها الحاخام "كاوفان كوهلر" كدستور نهائي للاتجاه الإصلاحي.

هذا، ويمكن إجمال مبادئ الاتجاه اليهودي الإصلاحي من الناحيتين الفكرية والتشريعية في: إن الكتاب المقدس أعظم وثيقة خلقها الإنسان، له وعليه كل ما لمخلوقات الإنسان من روعة وقوة

وضعف وخطأ. كما أن وثائق الأديان الأخرى ليست مرفوضة تماما.

إن الله وضع على كاهل بني إسرائيل مهمة قيادة العالم والبشرية على طريق الحق والعدل والحب، ولكن هذا الأمر لا يعطي اليهود مرتبة تفضيلية بين شعوب الأرض، وإنما يلقي على كاهلهم واجبات أعظم، فالبشر جميعا أخوة وهم أولاد الله. وليس ثمة خلاص خاص باليهود يأتي مع قدوم المسيح، وإنما الخلاص هو الخلاص الإنساني، إنها نظرية الأمل الإنساني العالمي التي ستحقق الحق والعدالة والسلام بين البشر جميعا. وينطوي هذا المبدأ على إنكار فكرة "الشعب اليهودي" وتعريف اليهود على أنهم جماعة دينية. لقد جاء في مؤتمر "بينسبورغ": "نحن لا نعتبر أنفسنا أمة بعد اليوم بل جماعة دينية، لذا فإننا لا نتوقع العودة إلى فلسطين، أو إحياء العبادة القربانية في ظل أبناء هارون ولا نتمسك باسترجاع أي من الشرائع المتعلقة بالدولة اليهودية".

الدين اليهودي دين تقدمي يسعى دائما للتوفيق بين مبادئه وأركانها وبين مقتضيات وملزمات العقل، ومن هنا يناصر هذا الاتجاه التعاون مع الأديان الأخرى وخاصة المسيحية والإسلام. كما أن الإصلاحية لا تعترف من الكتاب المقدس إلا بالتشريعات التي تلائم العصر الحديث ومدنيته، فالشريعة نتاج عصرها وزمانها، وعنصر الاستمرار والثبات فيها يقتصر على جوهرها الروحي والأخلاقي. ومن هنا تم إنكار المصدر الإلهي للتلمود أو الشريعة الشفهية كما كان يقول الأرثوذكس، تم حذف كل العبادات والطقوس التي عفا عليها الزمن كبيض طقوس المأكول والمشرب والطهارة، وعقيدة العودة إلى فلسطين، وبعث المسيح. كما ينكر الإصلاحيون بعث الأجساد والعذاب بعد الموت.

حذف العديد من الشعائر التعبدية، وجميع الصلوات التي تذكر صهيون وأورشليم. كما تم السماح باختلاط الجنسين في الصلاة (كما في الكنيسة

المسيحية) والعزف والغناء، وكذا استخدام اللغات المحلية في الصلاة بدلا من العبرية. ولا يلتزم الإصلاحيون بلبس القلتسوة اليهودية "اليارمولكا"، ولا القبعة الصغيرة "الكاب"، ولا يضعون شال الصلاة "الشاليت" على أكتافهم أثناء الصلاة. كما أن المرأة غير ملزمة بتغطية رأسها أثناء الصلاة، ويجوز لها أن تصبح "رابيا". كما أنه تم إلغاء الصلاة على الموتى، وأكل لحم الخنزير، والسماح بالزواج المختلط. ويحیی الإصلاحيون السبت مساء الجمعة بدلا من السبت، ولا يتقيدون بقيود الأرثوذكس المفروضة على الحركة والعمل يوم السبت، بل إن بعض الطوائف الإصلاحية أحلت يوم الأحد مكان السبت، وألغت عادة الختان.

هذا، ويسكن معظم أتباع الاتجاه الإصلاحي اليوم في الولايات المتحدة وكندا، كما أن لهم أنصارا في أوروبا الغربية.

### علاقة الإصلاحيين بالحركة الصهيونية:

ظلت الفكرة الصهيونية بعيدة عن الحركة الصهيونية برغم تأسيس الربي "بنيامين سولد" أول جماعة صهيونية بين الاتجاه الإصلاحي في أمريكا عام ١٨٥٩م. وبعد مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ تم النظر إلى الصهيونية على أنها "هوس ديني" من قبل دعاة الإصلاح. لقد كان "اسحق وايز" من كبار معارضي الصهيونية برغم أنه لم يكن لديه اعتراض على الاستيطان في فلسطين، خاصة من قبل أولئك الذين لا يجدون مأوى يضمهم، ولكنه اعتبر أن الاستيطان ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق غايات اليهودية، ولهذا قال: "إن فكرة عودة اليهود إلى

اتخذ هذا القرار عام ١٩٥٦. وفي عام ١٩٧٢ أضحت هناك امرأة رابية لأول مرة في تاريخ الجماعات اليهودية. ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف الثمانينيات حصلت إحدى وستين امرأة على هذا اللقب، ويعمل جلن في كاليفورنيا. ورد ذلك في: - صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٦.



فلسطين ليست جزءاً من عقيدتنا، فإعادة إسرائيل سياسياً لا يمكن تحقيقها في فلسطين"، كما أنه راح يؤكد على أن "في الدين وحده نحن يهود، وفي جميع الأمور الأخرى نحن مواطنون أمريكيون".

وقد تطورت الحركة الإصلاحية - في علاقتها بالصهيونية - من حركة معادية للصهيونية إلى حركة لا صهيونية ثم إلى حركة مؤيدة للصهيونية في نهاية المطاف، حيث استطاعت الحركة الصهيونية الضغط على الإصلاحيين ودفعهم إلى تغيير مواقفهم وتبديل آرائهم بما يخدم مصالحها وأهدافها. فبعد الانتداب البريطاني على فلسطين دخلت الحركة الإصلاحية مرحلة اللاصهيونية، وتخلت عن عدائها الشديد للصهيونية. وفي عام ١٩٣٠ أعاد "المجلس المركزي للباحثين الأمريكيين" إحياء ترنيمة دينية تدعو إلى "العودة إلى أحضان إيمان الأجداد" وأدخل تشيد "هاتيكفا" الصهيوني الرسمي إلى "كتاب الترانيم الدينية". وفي عام ١٩٣٥ اتصل المؤتمر المركزي للإصلاحيين من موافقه السابقة، وعبر عن اقتناعه بأن قبول البرنامج الصهيوني أو رفضه يجب أن يترك أمره للحرية الشخصية لأعضاء المؤتمر. وفي مؤتمر "كولومبس" المنعقد في ولاية "أوهايو" عام ١٩٣٧، أكد البيان الختامي على أن: "اليهودية هي الروح وإسرائيل هي الجسد"، كما أضاف البيان: "يجب على كل يهودي تقديم العون لبناء فلسطين وطناً لليهود، لا من أجل أن تكون مأوى للمستضعفين فحسب، بل لتكون مركزاً للحضارة اليهودية والحياة الروحية"، كما ورد في بيان لاتحاد المجتمعات العبرية اليهودية صدر في نفس العام: "إننا نرى يد العناية الإلهية في فتح أبواب فلسطين، أمام الشعب اليهودي، في حين أن الجزء الأكبر من اليهود في حاجة ماسة إلى مأوى ووطن ليكون رمزا للعقائد والحضارة التي يؤمن بها اليهود، لقد آن الأوان، كي يتصافر كل اليهود بغض النظر عن خلافاتهم العقائدية، ويوحدوا جهودهم من أجل إقامة الوطن

اليهودي في فلسطين، كما نطلب من رعبتنا تقديم الدعم المادي والمعنوي لإعادة بناء فلسطين".

هذا، وقد سيطرت الحركة الصهيونية بشكل كامل على الحركة الإصلاحية حينما انتخب اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الأمريكية في أهم منصبين داخل الحركة الإصلاحية وهما الراب "إدوارد إسرائيل" في منصب الأمين التنفيذي "لاتحاد المجتمعات العبرية الأمريكية"، والراب "جيمس هيلر" في منصب رئيس "الاتحاد المركزي للباحثين الأمريكيين". وفي عام ١٩٧٣م عدل "اتحاد المجتمعات العبرية" دساتوره لتشمل قائمة أهدافه "تقوية وتحقيق رفاهية دولة إسرائيل بوصفها المثل الأعلى النابض للقيم اليهودية الأزلية". وفي عام ١٩٧٦ انضم "الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية" - وهو التنظيم الدولي للحركة الإصلاحية والمعروف اختصاراً باسم "ARZENU بمعنى أرضنا"، والذي يضم نظائر لرابطة الصهيونيين الإصلاحيين الأمريكية في كندا وبريطانيا وجنوب أفريقيا واستراليا وهولندا - إلى المنظمة الصهيونية. وكان هذا الاتحاد أول منظمة دينية يهودية عالمية تنضم إلى المنظمة الصهيونية، وتبعتها دخول الحركتين المحافظ والارثوذكسية. وقد حدد برنامج رابطة الصهيونيين الإصلاحيين ثمان نقاط تسعى الرابطة إلى تنفيذها وهي:

١. "المساهمة في أمن إسرائيل من كافة الوجوه.
٢. العمل من أجل تعددية يهودية أصيلة في إسرائيل.
٣. تشجيع الهجرة ومساعدة اليهود الأمريكيين من الأفراد والمجموعات الملتمزين بالهجرة.
٤. إيجاد فرص للخدمات التطوعية في إسرائيل.
٥. تشجيع تطور اليهودية الإصلاحية الإسرائيلية.
٦. تشجيع سياحة الأفراد والمجموعات المنتمية إلى الجماعات الدينية [إلى إسرائيل].
٧. تحسين نوعية الحياة الإسرائيلية.

٨. الإحياء بنشاط خلاق موجه إلى إسرائيل في الكنس الإصلاحية الأمريكية".

وبرغم تصالح الحركتين الإصلاحية والصهيونية، إلا أن جناحاً من داخل الحركة الإصلاحية ظل معارضاً للصهيونية وإن كان ضعيف الأثر. ولقد نظم أنصار هذا الجناح أنفسهم داخل إطار تنظيمي باسم "المجلس الأمريكي لليهودية: American Council For Judaism" وذلك عام ١٩٤٣. وقد ناصب هذا المجلس الصهيونية العداء، وأكد - في بيانه التأسيسي - على: "نحن نعارض الجهود الرامية إلى إقامة دولة يهودية قومية في فلسطين أو غيرها... ونعارض جميع العقائد التي تشدد على عنصرية اليهود وقوميتهم.. لإضرارها بمصلحة اليهود في فلسطين وفي أمريكا وفي كل مكان يقيم فيه اليهود"، كما أكد البيان على أن "فلسطين هي جزء من تراث إسرائيل الديني مثلما هي جزء من تراث دينين عالميتين غير اليهودية"، وتطلع البيان إلى: "إقامة حكم ديمقراطي مستقل في فلسطين.. يتمثل فيه اليهود والمسلمون والمسيحيون تمثيلاً عادلاً، ويتمتع كل فرد بالحقوق المتساوية مثلما يشارك في الواجبات بالتساوي، حكم ديمقراطي يكون إخواناً لليهود تحت ظله مواطنين فلسطينيين أحراراً، وديانهم اليهودية، مثلما نحن من الأمريكيين الذين ديانتهم اليهودية".

ويقيم "إسرائيل" عام ١٩٤٨ اعترف المجلس بها ولكنه أعلن أنه لا يؤيد إنشائها، فتسبب ذلك في أزمة فكرية داخله. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ تغلغت الحركة الصهيونية داخله مما دفع مناهضو الصهيونية إلى إعادة تنظيم أنفسهم من جديد بقيادة الراب "إلمر بيرغر" تحت اسم "البديل اليهودي للصهيونية - Jewish Alternative Zionism".

**الحركة الإصلاحية في "إسرائيل":**

يرتد وجود الإصلاحيين في "إسرائيل" إلى مرحلة ما قبل الدولة، حيث هاجرت مجموعة من

اليهود الإصلاحيين من ألمانيا إلى فلسطين عام ١٩٣٠. وقد قام الرابي "ماكس إريك" ببناء كنيس إصلاحي في حيفا باسم "بيت إسرائيل" وألقاه بمدرسة باسم "ليوبيك" عام ١٩٣٩. وبعد قيام الدولة تم إنشاء كنيس آخر باسم "جبل الله" عام ١٩٥٨، ثم تم إنشاء عدة كنس أخرى إلى أن وصل عددهم - نهاية الثمانينات - (١٢) كنيساً إصلاحيًا. وفي عام ١٩٧٨ كان عدد الإصلاحيين ٩٠٠ شخص أغلبهم من الاشكناز. وقد أنشأ الإصلاحيون عام ١٩٧٦ كيبوتسا خاصة بهم في النقب باسم "Yahal"، وأقاموا "حركة الشباب الوطني - National Youth Movement"، ومعهداً تعليمياً في القدس باسم "كلية الاتحاد العبري". وقد عقد المؤتمر المركزي للباحثين الأمريكيين أول مؤتمر سنوي له في "إسرائيل" عام ١٩٧٠، ثم أعيد عقده مرة ثانية عام ١٩٧٤ ثم في عام ١٩٨١. وقد تبنت الحركة الإصلاحية مبدأ التعددية في الولاء بغية توثيق عرى العلاقة مع "إسرائيل".

وبرغم قرب الحركة الإصلاحية الشديد من الصهيونية ومن "إسرائيل"، إلا أنها - شأنها شأن الحركة المحافظة - لا تتمتع بأية صفة رسمية في "إسرائيل" ولا تحظى باعتراف الحاخامية الرئيسية ولا السلطة السياسية. ولا يزال أنصار ودعاة الإصلاحية في "إسرائيل" وفي العالم أجمع يناضلون من أجل اعتراف السلطات الدينية والسياسية في "إسرائيل" بهم، وإزالة كل صور التمييز ضد حاخاماتهم ورجال دينهم.

أهم المراجع الخاصة بالحركة الإصلاحية وتطورها ومفكرها: إسماعيل راجي الفاروقي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٢-٥٨.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٦-١٣٦.
- لي أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧-٥٠.

## ثانياً: التيار المحافظ Conservative Judaism

ظهر الاتجاه المحافظ بين مفكري اليهود وعامتهم تعبيراً عن موقف وسيط بين الاتجاه الإصلاحية ودعاة التتوير والتحرير والاندماج من جهة، والاتجاه الأرثوذكسي ودعاة الانغلاق والتقوقع من جهة أخرى. وقد أطلق على هذا الاتجاه الوسط في أوروبا في البداية اسم "اليهودية التاريخية: Historical Judaism" أو "المدرسة التاريخية: The Historical School"، حتى تم استبدال هذه الأسماء في أمريكا، في بداية القرن العشرين، إلى "اليهودية المحافظة: Conservative Judaism".

لقد عارض المحافظون الانفتاح والتساهل والاندماج الذي كان دعاة الإصلاح يرون إلى تحقيقه في أمور اليهود العقيدية والتشريعية، وفي علاقاتهم مع الشعوب التي كانوا يعيشون بينهم، كما اعتبروا ما يدعوا إليه الاتجاه الأرثوذكسي هلاكاً محققاً لما يتسم به فكرهم من جمود وعزلة. ومن هنا فإن دعاة هذا الاتجاه يؤمنون بالتغيير والتطور، ولكن ليس إلى الدرجة التي وصل إليها الإصلاحيون.

ويعد رئيس حاخامي مدينة "درسدن" بألمانيا "زكريا فرانكل" (١٨٠١-١٨٧٣) المفكر الأول لليهود المحافظين، إذ أكد على أن ما ينسادي به أنصار الاتجاه الأرثوذكسي هو الهلاك المحقق، كما رأى أن الفكر الإصلاحية لا يعبر عن روح الديانة اليهودية. وأعرب "فرانكل" عن اعتقاده بأن الدين

- عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٣.
- أسعد زروق، المجلس الأمريكي لليهودية؛ مرجع سبق ذكره.

- Jacobs, L.; Op.cit., P. 317, 341, 415-417.
- Eisenstadt, S.N.; Op.cit, P. 95-107.
- Sicker, M., Op. cit., P.: 115-117.

اليهودي يجتاز أزمة شديدة في العصر الحديث، بيد أنه آمن - في ذات الوقت - أن في الدين اليهودي من القوة ما يمكنه من التغلب واحتياز الأزمة فسي نهاية الأمر. وقد رأى أن السبيل الأوحى لتحقيق "تقدم الدين اليهودي في العصر الحديث" إنما يكون "بالبحث العلمي المستند إلى أسس تاريخية ووضعية". ويتطلب هذا الأمر تحقيق شرطين: إجماع الأمة والعلم، فبعد الإيمان يضع اليهودي ثقته بالعلم. لقد خال "فرانكل" أنه بهذا الرأي يقدم حلاً وسطاً بين الإصلاحية وتساهلها من جهة، والأرثوذكسية وتشددتها من جهة أخرى، غير أن واقع الأمر أكد انبثاق اتجاه جديد داخل اليهودية.

وعندما حاول حاخامو أمريكا، غير الإصلاحيين وغير الأرثوذكس، التوفيق بين الإصلاحية والأرثوذكسية انتقلت الأفكار المحافظة إلى الولايات المتحدة. لقد اعتبر المفكرون المحافظون في أمريكا أن محاولة الإصلاحيين إنهاء التراث اليهودي الضخم مرة واحدة أمر غير مقبول، كما أنهم رفضوا تقديس الأرثوذكس له بالكامل. ولئن آمن المحافظون بأن هذا التراث هو نتاج لأفكار الجماعات اليهودية على مر الأجيال، فإن التغيير فيه - عندهم - ممكن بشرط أن يكون هذا التغيير نابعا من أعماق الروح اليهودية لا من خارجها، وعلى أن تحل جميع المسائل بالأسلوب العلمي. ويرى المحافظون أن ما يتعارض من التراث مع مقتضيات العصر الحديث يجوز إعادة النظر فيه لتغييره، وكذلك يرون أن وحدة اليهود لا يمكن أن تقام على وحدة الآراء ووجهات النظر، وإنما لا مناص من أن تسمح هذه الوحدة بالتنوع في تأويل العقائد والعبادات والطقوس الدينية، وهذا يناقض السلطة التقليدية التي تمتع بها الحاخامات على مر العصور. واستناداً إلى هذا الرأي دعا دعاة المحافظة إلى قيام متحدثين يمثلون "الشعب اليهودي"، وإلى ضرورة توحد شتى الفئات اليهودية.

هذا، وقد تطورت المؤسسات المحافظة فسي الولايات المتحدة، ففي عام ١٨٨٥ تأسست أول

مدرسة للرايين المحافظين هناك، وفي عام ١٩٠٢ تم تأسيس معهد لتدريس الدين اليهودي باسم "جمعية الرايين الأمريكيين"، كما أن هناك اتحاد عام يجمع الكنائس المحافظة تحت اسم "مجلس اتحاد الكنائس المحافظة في أمريكا". وفي عام ١٩٥٧ تم تأسيس منظمة عالمية للحركة المحافظة أطلق عليها "المجلس العالمي للكنائس اليهودية". ويُقدر عدد المحافظين اليهود في الولايات المتحدة بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، ويتبع لهم العديد من المؤسسات العلمية اليهودية المشهورة حال "الجامعة اليهودية: University of Judaism" التي تم تأسيسها في لوس أنجلوس عام ١٩٤٧.

وفي الإجمال يمكننا أن نلخص المبادئ العامة للفكر المحافظ في:

■ غلبة المحافظين ليس خلق حركة يهودية جديدة وإنما التوفيق بين التيارين الإصلاحية والأرثوذكسي.

■ الأمة اليهودية (أو كلال إسرائيل بالعبرية) تالوث يتألف من الشعب والتوراة والإله، إذ لا يتصور وجود شعب بدون الإله والتوراة، ولا الإله دون التوراة والشعب، ولا التوراة دون الشعب والإله. وقد كان ذلك رداً على إظهار الإصلاحيين الشعب على التوراة والإله، وإظهار الأرثوذكس الإله والتوراة على الشعب. لقد ساوى المحافظون بين العناصر الثلاثة، ولذلك فهم يؤمنون "بالعودة" إلى "صهيون" وإقامة وطن يجمع يهود العالم.

■ خلافاً للأرثوذكس الذين يرفضون إدخال أية تعديلات على القانون اليهودي (الهالاخاه)، وكذلك للإصلاحيين الذين يرفضون سلطة القانون اليهودي، فإن المحافظين يرون ضرورة فحص الهالاخاه من جديد في ضوء حاجات الشعب اليهودي الحاضرة، ويتم ذلك بعد دراسة التاريخ اليهودي دراسة علمية واستخراج المعاني والقيم من التاريخ وصياغتها في قوانين جديدة تتجارب مع الأوضاع الجديدة وحقائق العصر الحديث. وهذا ما يسميه المحافظون "اليهودية التاريخية الوضعية".

■ مبدأ "الوحدة مع التنوع"، أي جمع اليهود ضمن إطار واحد والإبقاء على تنوع فكرهم الديني.

■ إقامة الصلوات والطقوس التعبدية باللغات التي يفهمها العابدون، فليس من الضروري استخدام العبرية، مع ضرورة حذف القراءات المطولة والأناشيد الخلاعية وجعل الصلاة والطقوس الأخرى على جانب عظيم من الرزانة والهدوء والاحترام، كما يجب التقيد باليرمولكا ووضع التاليت أثناء الصلاة، هذا فضلاً عن ضرورة التقيد بالسبت وشعائره، وبقوانين الطعام الشرعي "الكوشير".

■ يجب تعزيز التربية الدينية اليهودية وتشجيع تعليم اللغة العبرية ودفع اليهود إلى الاستيطان في فلسطين. كما أكد المحافظون على أهمية تربية المرأة اليهودية تربية دينية وإشراكها في أعمال الكنائس وفي الطقوس الدينية على قدم المساواة مع الرجل، فالاختلاط في إقامة الشعائر مسموح به، كما لا يرى المحافظون مانعاً من أن تكون المرأة "رابياً". وبرغم مرونة الحركة وقدرتها على الحفاظ على وحدتها وتماسكها، إلا أن ثمة تيارين رئيسيين داخلها، الأول تحرري، والثاني تقليدي. ويلاحظ أن التيار التقليدي يقوى شيئاً فشيئاً مما يهدد بانقسام الحركة، حيث بادر اتباع هذا التيار إلى إنشاء معهد ديني خاص بهم في أمريكا عام ١٩٩٠، ومن المبادرين لإنشاء هذا المعهد: "إيلي ويزل" الحاصل على جائزة نوبل للسلام، و"ديفيد ويز هاليفي" أستاذ الدراسات التلمودية في جامعة كولومبيا.

وغني عن البيان أن الفكر المحافظ أكثر التيارات اليهودية قرباً من الصهيونية السياسية، ويرتد ذلك إلى دعوته إلى "العودة" إلى "صهيون"، وإقامة "دولة" لليهود هناك. وتعتبر مؤسسة "الصديق والإيمان" التي تأسست في القدس ١٩٣٧ أول مؤسسة للاتجاه المحافظ في "إسرائيل"، وهي التي أقامها مجموعة من المهاجرين الألمان برئاسة الرباب "كورت ديفيد ويلهم". ويتوزع اليهود المحافظون داخل إسرائيل في مدن: القدس وحيفا وتل أبيب



ونتانيا وأشكالون. وقد تأسس العديد من المؤسسات

المحافظة حال: المعهد الديني Seminary

Academic Center في القدس عام ١٩٦٣،

و "حركة الشباب القومية" التابعة للمحافظين، ومركز

اليهودية المحافظة: The Central

Conservative في القدس، كما أن هناك العديد

من الكنائس المحافظة، بلغ عددها، في مطلع

الثمانينيات، خمسة وثلاثين كنيساً. وفي عام ١٩٧٨

تم إنشاء التنظيم القومي لليهودية المحافظة وهو يمثل

اتحاد الكنائس المحافظة في "إسرائيل"، والفرع

الإسرائيلي لجمعية الرابيين الأمريكيين. وفي عام

١٩٨٤ تم تأسيس أول كيبوتس محافظ في "إسرائيل".

ويلاحظ أن اليهود المحافظين في "إسرائيل"،

والذي بلغ عددهم عام ١٩٧٨ حوالي ١٥٠٠ شخص

يرتبطون بالمؤسسات المحافظة في أمريكا بصورة

وثيقة، كما أن كل التنظيمات المحافظة داخل

"إسرائيل" ترتبط بشكل قوي مع "المجلس العالمي

للكنائس المحافظة"

وعلى الرغم من أن المجلس العالمي

للكنائس المحافظة قد انضم إلى المنظمة الصهيونية

العالمية عام ١٩٧٦، إلا أن الحاخامية الرئيسية- التي

يسيطر عليها الأرثوذكس- ترفض الاعتراف بشرعية

الإجراءات والقرارات وعقود الزواج والطلاق التي

يبرمها الحاخامون التابعون للاتجاه المحافظ. وعلى

عكس الحركة الإصلاحية، فقد تلقت الحركة المحافظة

في "إسرائيل"، بعض المساعدات الرسمية من

الحكومة الإسرائيلية<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> المراجع الخاصة بالفكر المحافظ ورواده هي:

• إسماعيل راجي الفاروقي، مرجع سبق ذكره، ص:

٨٩-٨١.

• صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٦-١٤٣.

• عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم الصهيونية،

مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٨-٤٥٩.

• Jacobs, L.; Op.cit., P. 92-93, 172-173.

## ثالثاً: التيار الإنشائي أو التجديدي

### Reconstructionist Judaism

ظهر هذا التيار بتأثير أفكار الرب "مناحيم

موردخاي كابلان" (١٨٨١-١٩٨٣) بهدف الوصول

إلى صيغة دينية تتلاءم مع أوضاع اليهود

الأمريكيين. وقد ظهر عام ١٩٤٥ أول كتاب صلاة

خاص بهذا الاتجاه. وفي عام ١٩٦٨ تم تأسيس كلية

الرابيين التجديديين لتأهيل الرابيين حسب مفاهيم هذا

الاتجاه. وقد صار لهذا التيار حوالي عشرة كنائس

تابعة له عام ١٩٧٠، وتأسس اتحاد عام يجمعها باسم

"اتحاد الكنائس التجديدية المتعاونة". وقد تولى

الرب "إيرا إيزنشتين" بعد وفاة "كابلان" زعامة

الحركة، ويعد "إيزنشتين" المؤسس الحقيقي لهذه

الحركة. ويمكن إجمال أفكار هذا التيار في:

« الإله لا يسمو على المسادة ولا على العلم

الوضعي، والإرادة المقدسة للإله تعبر عن نفسها

من خلال التقدم العلمي، وما الدين سوى اختراع

إنساني يجب أن يرتبط عضويًا بالمجتمع، ويتقدم

المعرفة الإنسانية، وهو تعبير حضاري عن روح

الشعب، مثله مثل الفن واللغة والفولكلور.

« اليهودية دين حضاري متجدد، وكما كان

للرابيين والحاخامات السابقين الحق في تجديد

الأفكار والطقوس اليهودية، فإن للأجيال الحالية

مطلق الحرية في إدخال التغييرات المطلوبة في

اليهودية لتلبية احتياجاتها المعاصرة.

« ولأن اليهودية ليست مجرد دين بل هي

حضارة دينية واختراع إنساني حيث أنكر "كابلان"

الوحي الإلهي- فإن اليهود ليسوا شعباً- كما ترى

الحركة الصهيونية- وإنما مجرد جماعة دينية.

واليهود- في رأي كابلان - هم محور الحياة

اليهودية، والإيمان باليهودية يتقرر بمدى التزام

اليهودي ببقاء شعبه فقط، وليس من المهم الإيمان

• Sicker, M., Op. cit., P.: 117-118.

بالدين. ومن هنا لا يتحتم على اليهودي الهجرة إلى

"أرض إسرائيل"، إذ بإمكانه- خاصة إذا كان يعيش

في مجتمع ديمقراطي مثل المجتمع الأمريكي- أن

يكون ملتزماً بيهوديته لأنه يعيش في حضارتين

منسجمتين. وهذا يبرر بقاء يهود أمريكا حيث هم،

مع عدم تخليهم عن تعاطفهم مع "إسرائيل" وتقديم

الدعم المادي لها وذلك كما جاء في كتابه

Judaism as Civilization عام ١٩٣٤.

« واستناداً إلى ما سبق تدعو الحركة إلى

استقلالية الأقليات اليهودية في العالم واستمرار

وجودها. لقد كان "كابلان" يرى أن اليهودية لا

يمكن أن تستمر دون أن تكون لها دولة فيها أغلبية

يهودية، وتكون مركزاً لكل الجماعات اليهودية

في العالم، إلا أنه كان يرفض بشدة هجرة كل يهود

العالم إلى "إسرائيل" لأن وجودهم في الشتات هو

السند المعنوي والسياسي والاقتصادي لقيام واستمرار

"إسرائيل".

ويلاحظ أن الفكر التجديدي لم يبلور طقوساً

دينية خاصة به رغم أنه وضع كتاباً للصلاة يحتوي

على إشارات إلى الإبادة النازية، وأنشيد شكر لله

على توطين اليهود في أمريكا. وتقترب طقوس

أتباعه من طقوس أتباع الحركة المحافظة. ولهؤلاء

التجديديين كنيس واحد في إسرائيل يسمى "طالبو

الطريق: seekers of the rath" وهو في

القدس. وغني عن البيان أن فكر التجديديين قريب

من أهداف الحركة الصهيونية، بل ويكاد يكون

الفكر المكمل لهذه الأهداف<sup>٢</sup>.

<sup>٢</sup> انظر لمزيد من التفاصيل عن الفكر التجديدي ورواده:

• صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٣-١٤٦.

• Jacobs, L.; Op.cit., P. 298-299, 413-414.

• Schulweis, H.; Reconstructionism in: Cohen, A. and Mendes-Flohr, P. (eds); Op. cit., P.: 755-759.

وغني عن البيان الإشارة إلى أن جل التيارات

اليهودية الحديثة قد تصالحت مع الصهيونية، وتدور

في فلكها، بل ومنها من يعتمد على المنظمة

الصهيونية ودولة "إسرائيل" مادياً ومعنوياً. وقد علق

أحد كبار مؤيدي الصهيونية على ذلك بقوله: "لقد

ترك أعداء الصهيونية، طيلة تاريخ المعارضة

للسهيونية في أوساط اليهود الغربيين، منافذ تتيج لهم

التصال مع وجود الدولة اليهودية، فيما لو لم يقدر

لهم النجاح في صنع أحداث التاريخ بحيث تحول هذه

الأحداث دون قيام الدولة وبروزها<sup>٣</sup>.

وحرى بالقول أيضاً أن الولايات المتحدة

الأمريكية - والتي تضم أكثر من خمسة ملايين

ونصف من يهود العالم- هي الدولة الوحيدة التي

يتواجد فيها أتباع للتيارات اليهودية المعاصرة:

الإصلاحية والأرثوذكسية والمحافظة والتجديدية

والصهيونية بأعداد ضخمة. وعلى الرغم من وجود

العديد من أوجه الخلاف بين هذه التيارات بيد أنها

قاطبة تتفق في موضوع واحد هو "دعم دولة

إسرائيل"، بل إن هذه التيارات يجمعها على المستوى

السياسي تنظيمات مشتركة، حال: "مجلس كنائس

أمريكا: The Synagogue Council of

America"، وحال "مؤتمر رؤساء المنظمات

اليهودية الأمريكية الرئيسية: Conference of

Presidents of Major American

Jewish Organizations" الذي تأسس عام

١٩٥٩، ويضم اليوم سبع وثلاثين منظمة، وهذا

المؤتمر "يوفر منبر داخلي لمعالجة القضايا المتعلقة

بإسرائيل"، ويعمل أيضاً "كصوت خارجي يعكس

إجماع الزعماء اليهود الأمريكيين"، وكذلك حال:

"المجلس الاستشاري لعلاقات الطائفة اليهودية

<sup>٣</sup> ورد هذا في:

• أسعد رزوق، المجلس الأمريكي لليهودية، مرجع سبق

ذكره، ص: ٢٣٣.



القومية" الذي تأسس عام ١٩٤٤ ويضم اليوم أحد عشرة منظمة و ١١١ منظمة محلية<sup>١</sup>.

ويؤكد الحاخام "إسكندر شندلر" زعيم التيار الإصلاحي أهمية دعم "إسرائيل" بالنسبة لجل المنظمات اليهودية في أمريكا بقوله: "إن اليهود الأمريكيين، أصبحوا إلي حد كبير، جماعة تسيطر عليها قضية واحدة هي إسرائيل، وأصبحت دولتها بالنسبة للكثيرين منهم، هي المكان الذي يتعبدون فيه، ورئيس وزرائها هو حاخامهم".



<sup>١</sup> انظر لمزيد من التفاصيل عن المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل:  
• لي أوبرين، مرجع سبق ذكره.

• ورد ذلك في:  
• صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٧.

أبرز الأحداث التاريخية المتصلة ببنى إسرائيل والجماعات اليهودية في العالم ودولة إسرائيل



## الرد على الأسانيد الدينية والادعاءات التاريخية للفكرة الصهيونية

يستهدف هذا الملحق الرد على الأسانيد الدينية والادعاءات التاريخية التي سخرتها الحركة الصهيونية في خدمة أهدافها ومطامعها في فلسطين، وذلك استنادا إلى حقائق التاريخ من جهة، وآيات القرآن الكريم من جهة أخرى. إننا لا نتجه بهذا الرد إلى دعاية الحركة الصهيونية وروادها، وإنما نتجه به إلى العقل العربي سعيا نحو إدراك واع للفكرة الصهيونية وادعاءاتها وأساليبها. لقد تبين لنا- في الفصل الثاني من الباب الأول- أن الحركة الصهيونية وظفت عدة أسانيد دينية (هي أفكار "الوعد الإلهي" و "الشعب المختار" و "المسيح المنتظر") واختلقت عدة ادعاءات تاريخية (هي أن فلسطين هي المهد الأول للعبرانيين والموطن الأصلي لليهود، وأن اليهود لم يغادروها إلا عنوة وقهرا على أيدي الغزاة) في خدمة أهدافها. هذا فضلا عن ادعاءها أن فلسطين أرض بلا شعب. وفي السطور التالية سنقوم بتسجيل ما انتهينا إليه بصدد تفنيد تلك الأسانيد والادعاءات.

ففي شأن فكرة "الوعد الإلهي"، يمكن أن نشير إلى أن الأسفار التي ورد بها ذلك الوعد الإلهي هي ما كتبه كفار بني إسرائيل في فترة السبي وليس البتة كلام الله، تبارك وتعالى عما يقولون، وهم الذين نزل فيهم قوله عز وجل "ومن الذين هادوا يحرّفون الكلم عن مواضعه" (١)، وقوله تعالى "فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون" (٢). كما أن "مفهوم الوطن" لدى اليهود جاء مخالفا لما هو معروف في حياة الأمم والشعوب، فقد ظهر "الشعب" أولا ثم نشأ "الوطن" بوعد إلهي بمنح هذا الشعب أرضا لم يمتلكها قط وطنا له. ذلك فضلا عن أن حدود هذا الوعد قد اختلفت من وعد إلى آخر، ومن نبي إلى آخر. كما تم استبعاد نسل "إبراهيم" من ميراث الوعد، وحل محله نسل "سارة" زوجته (أي تم استبعاد نسل "إسماعيل" عليه السلام) (٣).

أما عن قول اليهود بأنهم "الشعب المختار" فقد فنده المولى عز وجل حين قال: "وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله ملك السموات والأرض وما بينهما وإليه المصير" (٤). ولئن كان الله عز وجل قد منح بني إسرائيل الحكمة والفقه في الدين، وجعل النبوة في عدد كبير منهم، وفضلهم على الأمم التي كانت قبل بعثة النبي "محمد صلى الله عليه وسلم" إلا أنهم لم ينتفعوا بهذه النعم، وجعلوا علمهم بها سببا للخلاف والضلال وصدق الله العظيم إذا يقول: "ولقد آتينا بني إسرائيل الكتاب والحكم والنبوة ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين، وآتيناهم بينات من الأمر فما اختلفوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم، إن ربك يقضي بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون" (٥). ومن هنا فقد فضل الله بني إسرائيل على الأمم التي عاشوا بينها، إلا أنهم لم يقابلوا ذلك بالشكر بل بالتمرد والكفر والعصيان، فسلب الله منهم ما حباهم من نعم، ووصفهم بأقبح الأوصاف (٦).

ولما وجد بنو إسرائيل أنفسهم لا خيرة البشر، ولا صفوة الخلق، اتجه كهنتهم- بعد القهر والتشرد والشعور بالخوف- إلى نبوءة "المسيح المنتظر" الذي سوف ينقذهم وينشلهم من البلاء والنكبات. لقد راح كهنة بني إسرائيل في بابل بعد أن فشلوا في العودة إلى فلسطين يتطلعون إلى "رسول من السماء" من نسل "داود" عليه السلام، وكلما اشتدت معاناتهم كلما ضرى الأمل في صدورهم وقوي الرجاء في نفوسهم بأن إلههم سينقذهم ويجمعهم من الشتات في



الأرض المقدسة. وهكذا صاغت أسفار التوراة تلك النبوءة، وتوارثها اليهود جيلاً بعد جيل، وظل أمل العودة دائماً الانتقاد في صدورهم (٧).

ولئن كانت الحركة الصهيونية قد خالفت تلك النبوءة بالدعوة إلى "عودة اليهود" إلى فلسطين دون انتظار "المسيح"، فإنها قد راحت تدّعي أن قيام دولة لليهود في فلسطين سيُمدد الطريق لمجيء "المسيح" ويُعجّله، الأمر الذي نجم عنه قبول تيار كبير من اليهود المتدينين - أنصار التيار الأرثوذكسي - الفكرة الصهيونية. ويمثل هذا التيار اليوم حزب المفدال والأحزاب المنشقة عليه.

هذا، وقد عمق التلمود - الكتاب المقدس الثاني عند اليهود بعد التوراة - من أفكار اليهود العنصرية، وادّعى أن أرواح اليهود تختلف عن باقي الأرواح لأنها جزء من الله - تبارك وتعالى عما يزعمون - وطالب اليهود ببذل جهدهم لمنع تسلط باقي الأمم لتصير السلطة في العالم لليهود وحدهم (٨).

وهكذا سخرت الحركة الصهيونية الادعاءات الدينية في خدمة مشروعات الاستيطان اليهودي في فلسطين وضمنان تأييد القوى الكبرى لها من جانب، وبغية إرضاء اليهود المتدينين في شرق أوروبا من جانب آخر. أما فيما يتعلق بالادعاءات التاريخية، فليس من العسير على أي منصف أن يقرر أنها من خيال دعاة الصهيونية وأنصارها، وأنها لا تستند على أية أسس موضوعية، ولعل فيما يلي ما يُدلّ على ذلك:

«إن النبي "إبراهيم" لم يكن - إذا ما أخذنا بالرأي القائل بأن لفظة "عبر" (٩) مشتقة من عبور النبي "إبراهيم" وعشيرته من أور إلى كنعان - أول من سكن فلسطين فقد سبقه إلى هناك العرب الكنعانيون (١٠) [إبراهيم] بين عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد وعام ٢٥٠٠ قبل الميلاد] في حين كانت هجرة النبي "إبراهيم" في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وذلك فضلاً عن أن من هاجر معه ليسوا أبناءه من نسله فقط، وإنما هم أفراد أسرته وعشيرته ومن آمن بدعوة التوحيد.

«إن في لفظة العبرانيين - عند من يقولون أنها ترد إلى لفظة "عبر" - معنى الاغتراب عن بلاد كنعان، في معنى أنهم قوم عبرانيون، تركوا وطنهم وعبروا النهر ونزلوا إلى أرض ليست أرضهم.

«إن اسم "فلسطين" ليس له صلة بالبتة بالعبرانيين، فهو يُنسب إلى شعب جاء من إحدى جزر جنوب أوروبا في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وهو "الشعب الفلسيني"، كما أن الاسم العبري لمدينة بيت المقدس: "أورشاليم" من أصل كنعاني، فهو يُنسب إلى "ملك صادق" أحد ملوك البيوسيين" الذي كان يُلقب "بأورشاليم" فكانت تسمية "مدينة السلام، أورشاليم". والبيوسيون هم الذين بنوا القدس وأطلقوا عليها اسم "يوس" أيضاً.

«إن بلاد الشام - والتي تُعد فلسطين جزءاً منها - هي الأرض التي بارك الله فيها للعالمين، يقول الحق سبحانه وتعالى: "ونجيناه ووطناً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين" (١١)، وكذا قوله: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير" (١٢). وعلى هذه الأرض المقدسة وهب الله عز وجل - النبي "إبراهيم" ذرية "مسلمة" صالحة كانت دعوتها التوحيد والإسلام.

وفي هذا يقول الله عز وجل: "ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلةً وكلاً جعلنا صالحين وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين" (١٣)، وكذا قوله تعالى: "ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون" (١٤). ومن هنا لم يكن إبراهيم ولا إسحق ولا يعقوب (عليهم السلام) ولا الذين آمنوا بالله يهوداً أو نصارى، وإنما كانوا مسلمين. وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى: "أم كنتم شهداء إذا حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون. تلك أمة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم

ولا تسألون عما كانوا يفعلون. وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين. قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط ونحن له مسلمون" (١٥)، وكذلك قال تعالى: "ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين" (١٦).

«وكما كانت دعوة "إبراهيم وأبنائه هي الإسلام، فقد قبض الله - يوسف بن يعقوب" عليهما السلام أن تكون دعوته إلى عبادة الله الواحد إلى أهل مصر. وفي أثناء فترة نبوته في مصر قدم إليه أبوه وأخوته وعشيرته تاركين الشام ليقبضوا في مصر، وفي هذا جاء قول "يوسف" عليه السلام: "رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفني مسلماً وألحقني بالصالحين" (١٧).

«وفي الفترة التي أعقبت نبوة "يوسف" عليه السلام عاد كثير من بني إسرائيل إلى الارتداد عن دين الإسلام حتى كانت دعوة ونبوة "موسى" عليه السلام في مصر إلى شرع الله، ولقد أرسل الله عز وجل موسى بدعوة التوحيد ليس فقط إلى بني إسرائيل بل وإلى فرعون مصر وشعبه، وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى: "ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون بآياتنا وسلطان مبين. إلى فرعون وملئه فاستكبروا وكانوا قوماً عالين. فقالوا: أنؤمن لبشرين مثلنا وقومهما لنا عابدون" (١٨). ولما دعاهم الخالق إلى دخول الأرض المقدسة (الشام) - بعد أن نجاهم من فراعنة مصر - عصوا الله ورسوله، وكفروا بأنعم الله عليهم بل وتطاولوا على الله - عز وجل - ورفضوا مقاتلة أهل الشام الذين سماهم كفار بني إسرائيل، كما جاء في القرآن الكريم، "القوم الجبارين"، فكان عقاب الله لهم بأن حرم عليهم دخول الأرض المقدسة وكتب عليهم النية أربعين سنة في صحراء سيناء مات خلالها نبي الله "موسى" عليه السلام (١٩).

ولقد عاد الله فمن عليهم بدخول الأرض المقدسة بعد جيل كامل - وتقول التوراة الحالية أن ذلك تم بقيادة "يوشع بن نون" - غير أنهم عادوا - مرة أخرى - إلى الفساد والكفر فكتب عليهم العذاب وسلط عليهم عدواً ظالماً طاغياً هو "جالوت" وجنوده، فأخرجوهم من ديارهم. ولما قبض الله للإسلام أن يعود إلى بيت المقدس أرسل رسولاً من بني إسرائيل هو "داود" عليه السلام ليصير خليفة في الأرض، ويقيم ملكاً مسلماً. لقد انتصر النبي "داود" وجنوده من مسلمي بني إسرائيل ومسلمي غيرهم من الأقوام على جالوت وجنوده فكان انتصاراً للإسلام على الكفر، وليس انتصاراً يهودياً أو عبرانياً أو غيره، وفي هذا يقول الله عز وجل: "يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض" (٢٠)، وكذلك يقول الحق سبحانه وتعالى عن "داود": "وأناه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء" (٢١).

وقد تولى الملك بعد "داود" ولده "سليمان" عليهما السلام وفي عهده اتسعت المملكة. وهكذا شهدت الأرض المقدسة في عهد "داود" و"سليمان" - ومن قبلهما شاول بن قيش (طالوت في القرآن) قيام مملكة واسعة دينها: دين الله الإسلام، وشعبها: شعب مسلم متعدد الأعراق. ومن هنا فلم يكن ثمة مملكة يهودية دينها اليهودية، وشعبها اليهود شعب الله المختار كما يزعم يهود وصهاينة اليوم (٢٢). وقد امتدت هذه المملكة المسلمة من عام ١٠٠٠ حتى عام ٩٣٥ قبل الميلاد حين انقسمت بين ولدي "سليمان" عليه السلام إلى مملكتين: واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب كما تقول أسفار التوراة.

«وقد بعث الله في الأرض المقدسة - بعد انهيار ملك "داود" و"سليمان" - العديد من الأنبياء والرسل المسلمين الذين كان الله عز وجل يرسلهم إلى كفار بني إسرائيل. ومن هؤلاء الأنبياء "زكريا" و"يحيى" عليهما السلام، في نفس الوقت الذي شهدت فيه البلاد العديد من الغزاة الأجانب عقاباً على انحراف أهلها عن شرع الله، يقول الحق

سبحانه وتعالى: "وكأين من قرية عنت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حساباً شديداً وعذبناها عذاباً نكراً فذاقست وبال أمرها خسرًا" (٢٣). ولقد كان ذلك من باب تسليط الله الظالمين على الظالمين: "وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون" (٢٤).

ولقد استمر كفر بني إسرائيل العيش في ظل الرومان الغزاة، وظلوا على كفرهم وعنادهم برغم أن الله أرسل لهم نبيه "عيسى بن مريم" عليه السلام داعياً إلى شرع الله، فما آمن معه إلا القليل، يقول عز وجل: "قلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله آمنا بالله وأشهد بأننا مسلمون" (٢٥). وقد كان ميلاد وبعثة النبي "عيسى" عليه السلام في أرض الشام الأرض التي باركها الله للعالمين. ولقد ظلت الشام ولاية رومانية حتى الفتح الإسلامي لها في القرن السابع الميلادي بعد بعثة خاتم الأنبياء "محمد" صلى الله عليه وسلم.

وهكذا يمكن القول - استناداً إلى ما سبق - أن العبرانيين لم يكونوا أول من دخل فلسطين، وأن الأنبياء: إبراهيم و"اسحق" و"يعقوب" و"يوسف" و"داود" و"سليمان" و"زكريا" و"يحيى" و"عيسى"، وغيرهم، عليهم السلام جميعاً قد دعوا إلى دين الله الإسلام فأمن لهم من بني إسرائيل (يعقوب) من آمن وكفر بهم من كفر، وما فترات هؤلاء الرسل إلا فترات سيادة دين التوحيد وعلو شرع الله ونهجه في الأرض، وأن بلاد الشام - وفي القلب منها فلسطين وبيت المقدس - أرض مقدسة ومباركة للعالمين - بنص القرآن الكريم. إن ادعاء اليهود المعاصرين بأنهم أول من غزوا فلسطين، وبأن "مملكة يهودية" قامت هناك هو ادعاء لا يؤيده التاريخ (٢٦)، فضلاً عن تنفيذ القرآن الكريم له. ولهذا فإن من له الحق في المطالبة بتراث ملك "داود" و"سليمان" هم المسلمون، وليس الذين ينسبون أنفسهم إلى بني إسرائيل القدماء. وعلى الرغم من صعوبة القول بوجود يهود من يهود اليوم ينتسبون إلى قديما بني إسرائيل فإنه ليس من حق اليهود المطالبة بفلسطين فهم على دين كفار بني إسرائيل الذين رفضوا دعوات الأنبياء، وآخرهم "محمد" عليه الصلاة والسلام، وعذبوا بعضهم وقتلوا البعض الآخر، بل وتناولوا على الله عز وجل. هذا فضلاً عن أنه يمكن بنفس المنطق الصهيوني للفرس والمصريين والإغريق والرومان المطالبة بنفس الحقوق التي يطالب بها يهود اليوم - مع التسليم بادعائهم بأنه كان لهم سيادة يهودية عليها - في أرض شهدت دعوة الإسلام على يد العديد من أنبياء بني إسرائيل، وصبغها الفتح الإسلامي - بعد بعثة النبي الخاتم "محمد" صلى الله عليه وسلم - تقافياً وحضارياً منذ القرن السابع الميلادي وحتى الاحتلال البريطاني لفلسطين في عام ١٩١٧ (٢٧).

وللرد على أسطورة الصحراء، أي أن فلسطين أرض صحراء بلا شعب، يكفي ما جاء في الإحصاء الإنجليزي للسكان في فلسطين - الذي تم إجراؤه في ٣١-١٢-١٩٢٢ - من أن عدد السكان العرب هو ٦٦٣.٠٠٠ نسمة، في حين كان عدد اليهود ٨٣.٠٠٠ نسمة (بعد العديد من موجات الهجرة التي تمت آنذاك)، وذلك فضلاً عن أن فلسطين كانت بلداً زراعياً مصدراً للحبوب والحمضيات (٢٨). هذا إلى جانب أن نتائج حرب ١٩٤٩/٤٨ تثبت زيف هذه الأسطورة، إذا أضفت هذه الحرب إلى طرد نحو ٧٥٠.٠٠٠ فلسطيني من وطنهم، واحتلال ١٢ مدينة و٥١٨ قرية، وتدمير نحو ٤٠٠ قرية منها (٢٩). هذا فضلاً عن مئات المذابح والمجازر التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني لإبادته ودفع من تبقي منه إلى النزوح عن أرضه.

وجدير بنا - في هذا المقام أن نضيف إلى ما تقدم أن من المستحيل التسليم بادعاءات يهود اليوم بأنهم من سلالة بني إسرائيل القدماء؛ ذلك أن جل يهود العالم ينحدرون من نسل القبائل الخزرية التي دخلت في الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي، والتي انهار كيانها السياسي في القرن العاشر الميلادي على يد الروس مما أدى إلى انتشار سكانه اليهود في جميع أنحاء روسيا وبلدان شرق أوروبا. وإلى هؤلاء ينتسب معظم يهود أوروبا وأمريكا.

ولما كانت القبائل الخزرية تلك من أصل تركي، وتنسب إلى "جومر بن يافث بن نوح"، فإن يهود اليوم ليسوا من بني إسرائيل، وليسوا ساميين (٣٠).

(١) "القرآن الكريم"، الآية رقم (٤٦) من سورة النساء.

(٢) "القرآن الكريم"، الآية رقم (٧٩) من سورة البقرة.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل:

جورجي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥.

أحمد عثمان، تاريخ اليهود، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠.

وانظر على سبيل المثال في شأن النصوص التوراتية المتضاربة: سفر التكوين: ١٨/٩-٢٧، ١٢/١٢-٤، ١٧-١٢/١٥، ١٨/١٥-٢٠، ١٧/٦-٨، وكذلك سفر الخروج ٥/٦، وسفر التثنية ٢٤/١١.

(٤) "القرآن الكريم"، الآية رقم (١٨) من سورة المائدة.

(٥) "القرآن الكريم"، الآية رقم (١٧، ١٦) من سورة الجاثية.

(٦) انظر لمزيد من التفاصيل حول نعم الله على اليهود وجودهم وكفرهم:

محمد سيد طنطاوي: بنو إسرائيل في القرآن والسنة (الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧)، ص: ٣٢٧-٣٨٢.

(٧) انظر لمزيد من التفاصيل حول فكرة "المسيح المنتظر":

أحمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٨-٢٢٦.

جورجي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٤-١٣٥.

أسعد رزوق، التلمود والصهيونية (الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، ١٩٩١) ص: ٢٢٨-٢٤٦.

◀ Zwi Wer Blawky, R.J., Messianism in: Cohen, A. and Mendes-Flohr, P., (eds); Op.cit.; P.: 597-602.

(٨) مما تجدر الإشارة إليه - في هذا المقام - أن من اليهود من يضع التلمود في مكانة أعلى من مكانة التوراة، لأن أقوال الحاخامات لديهم - هي قول الله، وأن الله - عز وجل - يستشير الحاخامات عندما توجد مسألة لا يمكن حلها في السماء!! انظر عن نشأة ومضامين التلمود ما ورد في الملحق رقم (١).

(٩) ثمة من يربط بين اسم "العبرانيين"، وبين "عابر" أحد أحفاد سام بن نوح برغم أن قحطان الذي تنتمي إليه قبائل عربية يمنية هو أحد أبناء عابر، وثمة من يرى أن كلمة "عبري" مشتقة من لفظة "عبر" حيث عبر النبي "إبراهيم" وعشيرته والذين آمنوا بدعوته من أور إلى كنعان، وكذلك عبر النبي "يعقوب" عليه السلام نهر الأردن، وكذلك عبر النبي "موسى" عليه السلام البحر هرباً من فرعون مصر.

(١٠) وذلك بجانب العديد من القبائل الأخرى التي نزحت من شبه الجزيرة العربية بحثاً وراء الرزق حال: الآشوريون والأكاديون والكلدانيون (الذين نزحوا إلى سهول الفرات) وحال الفينيقيون والكنعانيون (الذين نزحوا إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن).

(١١) الآية رقم: (٧١) من سورة الأنبياء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضمير الغائب في "ونجينا" يعود إلى النبي إبراهيم عليه السلام. ومن جهة أخرى، وصي خاتم المرسلين "محمد" صلى الله عليه وسلم ببلاد الشام وذلك في قوله: "عقر دار الإسلام بالشام" (رواه أحمد في مسنده والنسائي)، وقوله: "طوبى للشام لأن ملائكة الرحمن بأسطة أجنحتها عليه" (رواه ابن حبان في صحيحه، وأحمد في مسنده)، وكذلك قوله صلى الله وسلم: "صفوة الله من أرضه الشام، وفيها صفوته من خلقه وعباده، وليدخل الجنة من أمي ثلة لا حساب عليهم ولا عذاب" (رواه ابن حبان في صحيحه، وأحمد في مسنده). وقوله: "يا معاذ، إن الله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات رجالهم ونساؤهم وإماؤهم مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة" (رواه معاذ). وعن بيت المقدس قال صلى الله عليه وسلم: "لا تزال

ضائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لعدوهم قاهرين، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قيل يا رسول الله أين هذا؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس (رواه أحمد في مسنده).

(١٢) الآية رقم: (١) من سورة: الإسراء.

(١٣) الآية رقم: (٧٥، ٧٤) من سورة: الأنبياء.

(١٤) الآية رقم: (١٣٢) من سورة: البقرة.

(١٥) الآيات أرقام: (١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦) من سورة: البقرة.

(١٦) الآية رقم: (٦٧) من سورة: آل عمران.

(١٧) من الآية رقم: (١٠١) من سورة: يوسف.

(١٨) الآيات رقم: (٤٥، ٤٦، ٤٧) من سورة: المؤمنين.

(١٩) يقول الله عز وجل عن التوراة التي أنزلها على موسى **الْعَلِيَّةُ**: "إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للدين هادوا والريانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"، الآية رقم: (٤٤) من سورة: المائدة. والحديث هنا عن التوراة التي أنزلها الله ليحكم بها الأنبياء والأحبار والريانيون حياة الذين هادوا وفق منهج الله وتعاليم الإسلام، وعلى من يسلم أن لا يخشى إلا الله وحده، فالخشية لا تكون من الطغاة والظالمين وإنما هي من الله فقط، كما عليه أيضا أن لا يحرف كلام الله عن مواضعه لموافاة أهواء ذوي السلطان على حساب كتاب الله. انظر لمزيد من التفاصيل حول تفسير هذه الآية وغيرها من الآيات التي أوردناها في هذا المبحث:

سيد قطب، في ظلال القرآن (دار الشروق، القاهرة، الطبعة الشرعية السابعة عشر، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

(٢٠) من الآية رقم: (٢٦) من سورة: ص.

(٢١) من الآية رقم: (٢٥١) من سورة: البقرة.

(٢٢) جدير بالذكر أنه مما يثبت ذلك أن قوانين "تحميا" الكاهن الأعظم، "وعزرا" الكاتب بعد ذلك بعدة قرون (أثناء فترة السبي البابلي) هي التي راحت تحت بني إسرائيل على عدم الاختلاط والانعزال وطلاق النساء غير الإسرائيليات.

(٢٣) الآيات رقم: (٨، ٩) من سورة: الطلاق.

(٢٤) الآية رقم: (٢٩) من سورة: الأنعام.

(٢٥) الآية رقم: (٥٢) من سورة: آل عمران، وانظر لمزيد من التفاصيل عن تاريخ بني إسرائيل الملحق رقم (١) من هذه الدراسة.

(٢٦) تجدر الإشارة هنا إلى أن بني إسرائيل لم يعرفوا حياة الاستقرار في فلسطين على الإطلاق، ومن هنا فليس لهم الحق في المطالبة بحق "التقادم المكسب للحق"، ولهذا فقد توفر - كما يقول الأستاذ الدكتور "محمد طلعت الغنيمي" - سببين من أسباب فقد الإقليم في القانون الدولي بالنسبة لبني إسرائيل في فلسطين هما الترك والتقادم المسقط، انظر في ذلك:

محمد طلعت الغنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦١)، ص: ٦٤-٧٤.

أحمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٢.

(٢٧) اعتمدنا في تنفيذ المزايم التاريخية الصهيونية هذه على ما جاء في القرآن الكريم، ثم على العديد من الكتب والمؤلفات، والتي منها:

أحمد عثمان، تاريخ اليهود (ثلاثة أجزاء)، مرجع سبق ذكره.

روجيه جارودي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٦-٥٠.

عبد السمیع الهوارى، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥١-٢٥٨.

د. جمال عبد الهادي محمد مسعود (إعداد): الطريق إلى بيت المقدس: القضية الفلسطينية (جزآن) (سلسلة: نحو تأصيل إسلامي للتاريخ، الأمة المسلمة، أخطاء يجب أن تصحح، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الجزء الأول الطبعة الخامسة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، الجزء الثاني الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م).

الإمام الحافظ عماد الدين أبو الغداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، قصص الأنبياء، تحقيق د. عبد الحي الفرماوي (دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

(٢٨) انظر لمزيد التفاصيل حول هذا الموضوع:

روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة: قسم الترجمة بدار الغد العربي (دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦)، ص: ١٦٥-١٦٦.

(٢٩) وردت هذه الأرقام في:

وليد الخالدي، عودة إلى قرار التقسيم ١٩٤٧ (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣٣) شتاء ١٩٩٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت)، ص: ١٨-١٩.

(٣٠) انظر في هذا الموضوع ما سبق أن ذكرناه في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة في شأن الأصل العرقي لليهود الغربيين، وكذلك الملحق رقم (١).





## مصادر الكتاب

## قائمة بأهم المصادر

### المصادر العربية

#### أولاً : الكتب :

- ١ - إبراهيم أحمد شلبي (دكتور)؛ دراسات في المشاكل الدولية العربية (معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة).
- ٢ - أحمد بهاء الدين شعبان؛ حاخامات وجنرالات : الدين والدولة في إسرائيل (نواراة للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦).
- ٣ - أحمد شلبي (دكتور)؛ مقارنة الأديان : ١ - اليهودية (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢).
- ٤ - أحمد عثمان؛ تاريخ اليهود - ثلاثة أجزاء (مكتبة الشروق، القاهرة، ١٩٩٤).
- ٥ - إسرائيل شاحك؛ التاريخ اليهودي ، الديانة اليهودية : وطأة ثلاثة آلاف سنة ؛ ترجمة : صالح على سوداح (بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥).
- ٦ - أسعد السحمراني (دكتور)؛ من اليهودية إلى الصهيونية : الفكر الديني اليهودي في خدمة المشروع السياسي الصهيوني (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣).
- ٧ - أسعد رزوق (دكتور)؛ التلمود والصهيونية (الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، ١٩٩١).
- ٨ - ..... ؛ نظرة في أحزاب إسرائيل (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦).
- ٩ - ..... ؛ المجلس الأمريكي لليهودية : دراسة في البديل اليهودي للصهيونية (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠).
- ١٠ - أسعد عبد الرحمن (دكتور)؛ المنظمة الصهيونية العالمية : ١٨٨٢ - ١٩٨٢ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

- ١١ - أسعد عبد الرحمن، نواف الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي : قبل الإنتفاضة ... بعد الإنتفاضة (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠).
- ١٢ - إسماعيل راجي الفاروقي (دكتور)، الملل المعاصرة في الدين اليهودي (مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨).
- ١٣ - آرثر هرتزبرج، الفكرة الصهيونية : النصوص الأساسية (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠).
- ١٤ - أكرم زعير، القضية الفلسطينية (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦).
- ١٥ - الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي : منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).
- ١٦ - اليشار أفرات، الجغرافيا والسياسة في إسرائيل : ترجمة : منير كتعان (مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٣).
- ١٧ - أمل الشاذلي، ليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم في إسرائيل (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨).
- ١٨ - أمين عبد الله محمود (دكتور)، مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (سلسلة عالم المعرفة، الكويت : فبراير، ١٩٨٤).
- ١٩ - أمين هويدى، صناعة الأسلحة في إسرائيل (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦).
- ٢٠ - أنطوني كون، التنظيم الهيكلى الإسرائيلى للمدن فى الضفة الغربية : القانون والبلدورز فى خدمة الإستيطان اليهودى : ترجمة : محبوب عمر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥).
- ٢١ - النعمانى أحمد السيد (دكتور)، التركيب الإجتماعى للمجتمع الإسرائيلى وأثره على النسق السياسى : ١٩٤٨ - ١٩٧٥ (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠).
- ٢٢ - أنيس فوزى قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان : دراسة فى القانونين اخلئى والدولئى (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢).

- ٢٣ - إيان لوستك، الأصولية اليهودية فى إسرائيل : ترجمة : حسنى زينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١).
- ٢٤ - بارى شمعيس، سقوط إسرائيل : ترجمة : عماد جولاق، محمد العابد (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣).
- ٢٥ - بسام أبو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلى (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦).
- ٢٦ - بسام محمد العبادى، الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠ - ١٩٩٠ : جذورها، دوافعها، مراحلها، إنعكاساتها (دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠).
- ٢٧ - بنيامين فريدمان، يهود اليوم .... ليسوا يهوداً : ترجمة : زهدى الفاخ (دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- ٢٨ - تهانى هلسة، بن غوريون (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨).
- ٢٩ - توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل : ١٩٤٩ : ترجمة : خالد عايد وآخرون (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦).
- ٣٠ - ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية : ترجمة : محمد يوسف عدس (دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٤).
- ٣١ - جاك ديروجى، المافيا فى إسرائيل : ترجمة : سليم حداد (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١).
- ٣٢ - جالينا نيكييتينا، دولة إسرائيل : خصائص التطور السياسى والاقتصادى (دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ).
- ٣٣ - جدع جلادى، إسرائيل نحو الانفجار الداخلى (دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨).
- ٣٤ - جلال يحيى (دكتور)، عصر النهضة والعالم الحديث (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩).



٣٥ - جمال حمدان (دكتور)؛ اليهود أنثروبولوجيا ؛ تحديث : عبد الوهاب المسيري (دار الهلال، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦).

٣٦ - جمال عبد الهادي محمد مسعود (دكتور)؛ الطريق إلى بيت المقدس : القضية الفلسطينية (جزآن) (سلسلة نحو تأصيل إسلامي للتاريخ، الأمة المسلمة، أخطاء يجب أن تصحح، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الجزء الأول، الطبعة الخامسة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤).

٣٧ - جودة عبد الخالق (دكتور)؛ من يساعد إسرائيل : التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها وأثره في دعم إمكانياتها (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥).

٣٨ - جورجى كنعان؛ سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية (دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢).

٣٩ - جيل كيبل؛ يوم الله : الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث ؛ ترجمة : نصير مروة (دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، ١٩٩٢).

٤٠ - حامد ربيع (دكتور)؛ إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨).

٤١ - حسن الساعاتي (دكتور) (إعداد)؛ المجتمع العربي والقضية الفلسطينية (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١).

٤٢ - حسن ظاظا (دكتور)؛ الشخصية الإسرائيلية (دار القلم، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

٤٣ - حسين أبو النمل (دكتور)؛ الاقتصاد الإسرائيلي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨).

٤٤ - داني روبنشتاين ؛ غوش أمونيم : الوجه الحقيقي للصهيونية ؛ ترجمة : غازى السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣).

٤٥ - دوف فريدلاندر، كالفن غولد شايدر؛ سكان إسرائيل : تحدى التعددية ؛ ترجمة : فوزى سهاوتة (منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦).

٤٦ - ديفيد نيومان؛ الإشتيطان الصهيونى ، دور غوش أمونيم ؛ ترجمة : جمال السيد (كومبيو نشر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١).

٤٧ - رشاد عبد الله الشامي (دكتور)؛ إشكالية الهوية فى إسرائيل (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس ١٩٩٧).

٤٨ - ..... ؛ القوى الدينية فى إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو ١٩٩٤).

٤٩ - ..... ؛ الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو ١٩٨٦).

٥٠ - روجيه جارودى ؛ الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية (دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦).

٥١ - .....؛ المأزق : إسرائيل، الصهيونية السياسية ؛ ترجمة : ذوقان قرقوط (دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٤).

٥٢ - رياض الأشقر ؛ قيادة الجيش الإسرائيلى : ١٩٦٠ - ١٩٨٧ ؛ تحديث : كمال إبراهيم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨).

٥٣ - ريجينا الشريف (دكتورة)؛ الصهيونية غير اليهودية : جذورها فى التاريخ الغربى؛ ترجمة : أحمد عبد الله عبد العزيز (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (٩٦٦)، ديسمبر ١٩٨٥).

٥٤ - زكريا حسين أحمد (دكتور)؛ العرب إلى أين : الصراعات العربية فى القرن العشرين (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٩٦).

٥٥ - سمير جبور (إعداد)؛ إنتخابات الكنيست الحادى عشر : ١٩٨٤، الأبعاد السياسية والإجتماعية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥).

٥٦ - سيد فرج راشد (دكتور)؛ دراسات فى الصهيونية وجذورها (دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٢).

٥٧ - سيد قطب؛ فى ظلال القرآن (دار الشروق، القاهرة، الطبعة الشرعية السابعة عشر، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢).

- ٥٨ - شفيق مقار؛ قراءة سياسية للتوراة (رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، قبرص، ١٩٩١).
- ٥٩ - صالح مسعود أبو بصير؛ جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن (دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨).
- ٦٠ - صبرى جريس، أحمد خليفة (محرران)؛ دليل إسرائيل العام (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).
- ٦١ - صلاح الزرو؛ المتدينون في المجتمع الإسرائيلي (رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل، ١٩٩٠).
- ٦٢ - صموئيل أتينجر؛ اليهود في البلاد الإسلامية (١٨٥٠ - ١٩٥٠)؛ ترجمة: جمال أحمد الرفاعي (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (١٩٧)، مايو ١٩٩٥).
- ٦٣ - عبد الحميد متولى (دكتور)؛ نظام الحكم في إسرائيل (منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩).
- ٦٤ - عبد الرحمن أبو عرفة؛ الإستيطان - التطبيق العملي للصهيونية (دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).
- ٦٥ - عبد السميع الهراوي (دكتور)؛ الصهيونية بين الدين والسياسة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧).
- ٦٦ - عبد العزيز محمود شادى؛ دور الأحزاب الدينية في تشكيل الإئتلافات الحزبية في إسرائيل: ١٩٦٩ - ١٩٩٢ (سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٣).
- ٦٧ - عبد الفتاح مراد (دكتور)؛ النظام القانوني والقضائي في إسرائيل (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١).
- ٦٨ - عبد المنعم الحفنى (دكتور)؛ موسوعة فلاسفة ومتصوفة اليهودية (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤).
- ٦٩ - عبد الوهاب محمد المسيرى (دكتور)؛ من هو اليهودى؟ (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧).

- ٧٠ - هجرة اليهود السوفيت (كتاب الهلال، العدد (٤٠) جمادى الأولى - ديسمبر ١٩٩٠).
- ٧١ - الإستعمار الصهيونى الإستيطاني وتطبيع الشخصية اليهودية (مؤسسة الأبحاث العربية، قبرص، ١٩٨٨).
- ٧٢ - الأيديولوجية الصهيونية : دراسة حالة فى علم إجتماع المعرفة (قسمان) (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (٦٠)، (٦١)، ديسمبر ١٩٨٢، يناير ١٩٨٣).
- ٧٣ - موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥).
- ٧٤ - عبد الوهاب المسيرى (دكتور) وآخرون؛ المشروع الصهيونى فى الفكر والتطبيق (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣).
- ٧٥ - عبد الوهاب زيتون؛ الأصولية فى اليهودية (المنارة، بيروت، دمشق، ١٩٩٥).
- ٧٦ - عزيز العظمة؛ اليسار الصهيونى : من بدايته حتى إعلان دولة إسرائيل (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩).
- ٧٧ - على الدين هلال (دكتور) (محرر)؛ إنتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ومركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٩).
- ٧٨ - على محمد على (إعداد)؛ ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ثلاثة أجزاء (مركز دراسات الشرق الأوسط، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، بدون تاريخ).
- ٧٩ - عمانويل راتنى؛ محاربو إسرائيل : تحقيق حول الميليشيات الصهيونية ؛ ترجمة : فوزى عبد الهادى (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦).
- ٨٠ - عمران صبيح؛ الهجرة اليهودية ، حقائق وأرقام : رصد وتحليل للهجرة اليهودية من فلسطين وإليها (١٨٨٢ - ١٩٩٠) (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١).

- ٨١ - غازى السعدى (دكتور)؛ الأحزاب والحكم فى إسرائيل (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٩).
- ٨٢ - غريس هالسل؛ النبوة والسياسة : الإنجيليون العسكريون فى الطريق إلى الحرب النووية ؛ ترجمة : محمد السماك (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ١٩٨٩).
- ٨٣ - فضل النقيب؛ الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى : دراسة تحليلية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥).
- ٨٤ - فلاح خالد على (دكتور)؛ الحرب العربية - الإسرائيلية : ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢).
- ٨٥ - فؤاد مرسى (دكتور)؛ الاقتصاد السياسى لإسرائيل (دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣).
- ٨٦ - فوزى محمد طایل (دكتور)؛ النظام السياسى فى إسرائيل (الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢).
- ٨٧ - قدرى حفنى (دكتور)؛ الإسرائيليون من هم ؟ : دراسة نفسية (مكتبة مبدولى ، القاهرة، ١٩٨٩).
- ٨٨ - كامل أبو جابر (دكتور) ؛ نظام دولة إسرائيل : إطار القرار السياسى (معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، القاهرة، ١٩٧٣).
- ٨٩ - كمال الغالى (دكتور)؛ النظام السياسى الإسرائيلى (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩).
- ٩٠ - كميل منصور (دكتور)؛ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل : العروة الأوثق (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).
- ٩١ - لى أوبرين؛ المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها فى دعم إسرائيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦).
- ٩٢ - مائير كهانا ؛ شوكة فى عيونكم ؛ ترجمة : غازى السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥).

- ٩٣ - محمد حسنين هيكل؛ المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (الكتاب الأول)؛ الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦).
- ٩٤ - محمد السيد سعيد، أميرة سلام؛ إستيعاب المهاجرين فى إسرائيل (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨).
- ٩٥ - محمد سيد طنطاوى (دكتور)؛ بنو إسرائيل فى القرآن والسنة (الزهاء للإعلام العربى، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧).
- ٩٦ - محمد سليم العوا (دكتور)؛ فى النظام السياسى للدولة الإسلامية (دار الشروق، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٩).
- ٩٧ - محمد شريدة ؛ شخصيات إسرائيلية (مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٥).
- ٩٨ - محمد طلعت الغنيمى (دكتور)؛ قضية فلسطين أمام القانون الدولى (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦١).
- ٩٩ - محمد طه بدوى (دكتور)؛ النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦).
- ١٠٠ - محمد طه بدوى، ليلى أمين مرسى (دكتوران)؛ النظم والحياة السياسية (قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١).
- ١٠١ - محمد طه بدوى، محمد طلعت الغنيمى (دكتوران)؛ مبادئ القانون العام : النظم السياسية والإدارية (دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٥٦).
- ١٠٢ - محمد عبد العزيز ربيع (دكتور)؛ المعونات الأمريكية لإسرائيل (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨).
- ١٠٣ - محمد عبد الله الشرقاوى (دكتور)؛ الكنز المرصود فى فضائح التلمود (دار عمران، بيروت، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٣).
- ١٠٤ - محمد نصر مهنا (دكتور)؛ مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة : دراسة نقدية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨١).



- ١٠٥ - محمود إسماعيل (دكتور)؛ المدخل إلى العلوم السياسية (دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩١).
- ١٠٦ - محمود خالد (دكتور)؛ معسكر اليمين الصهيوني (منشورات دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٨٨).
- ١٠٧ - .....؛ معسكر اليسار الإسرائيلي (سلسلة دراسات صامد الاقتصادي: رقم (٢٧)، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦).
- ١٠٨ - محمود سعيد عبد الظاهر؛ الصهيونية وسياسة العنف: زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الإسرائيلية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩).
- ١٠٩ - محمود وهبه (دكتور)؛ إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤).
- ١١٠ - ملحم خالد ملحم؛ البنى الاقتصادية والسياسية لإسرائيل (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠).
- ١١١ - موريس برنسون؛ إسرائيل: البنى السياسية والاجتماعية؛ ترجمة: فارس غريب (دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩).
- ١١٢ - موريس دوفرجه؛ المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى (المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢).
- ١١٣ - نادية عز الدين رفعت، عمرو كمال حمودة؛ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: الفكر والتنظيم (سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١).
- ١١٤ - نظام بركات (دكتور)؛ مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣).
- ١١٥ - هاني عبد الله؛ الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١).
- ١١٦ - هشام الدجاني؛ الإدارات الأمريكية وإسرائيل (منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤).
- ١١٧ - هilda شعبان صايغ؛ التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، بالتعاون مع وزارة التعليم السورية، ١٩٧١).

- ١١٨ - وفيق أبو حسين؛ الجريمة في إسرائيل (منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢).
- ١١٩ - وليد العسلي؛ الديمقراطية السياسية في إسرائيل (نقابة المحامين الأردنيين، مركز الدراسات، القدس، ١٩٨٥).
- ١٢٠ - يهودا بن مائير؛ العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل؛ ترجمة: مصطفى الرز (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦).
- ١٢١ - يوسف الحسن (دكتور)؛ اندماج: دراسة في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في ضوء إتفاقيات التعاون الإستراتيجي والتجارة الحرة بينهما (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦).
- ١٢٢ - يوسف نصر الله (مترجم)؛ جريمة في حارة اليهود: فطيرة اليهود: عجيبة من دم المسيحيين (دار الشباب العربي، القاهرة، ١٩٩٢).
- ١٢٣ - يوسى ميلمان؛ الإسرائيليون الجدد: مشهد تفصيلي لمجتمع متغير؛ ترجمة: مالك فاضل البديري (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، بدون تاريخ).

#### ثانياً: الرسائل العلمية والمحاضرات غير المنشورة:

- ١ - عبد العزيز صقر (دكتور)؛ دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية: تحليل تجريبي؛ رسالة دكتوراه غير منشورة - قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.
- ٢ - محمد طه بدوي (دكتور)؛ محاضرات في النظم السياسية المقارنة؛ محاضرات غير منشورة أُلقيت على طلبة بكلوريوس العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العام الجامعي: ١٩٩٠ - ١٩٩١.

#### ثالثاً: الدراسات والأبحاث والتقارير والمقالات المنشورة بالدوريات والمجلات والصحف:

- ١ - أحمد خليفة؛ الانتخابات الإسرائيلية: النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).
- ٢ - .....؛ حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى الحل الإقليمي (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٦)، ربيع ١٩٩٦).

- ٣ - .....؛ حركة كاخ في المشهد السياسي الإسرائيلي (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد (١٨)، ربيع ١٩٩٤).
- ٤ - .....؛ الأحزاب الدينية : القوة الانتخابية والإعتبارات الأمنية (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢).
- ٥ - .....؛ أحزاب أقصى اليسار : ميرتس (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢).
- ٦ - .....؛ جولة إستكشافية في «كهوف» الأحزاب الدينية عشية الإنتخابات الإسرائيلية (مجلة اليوم السابع، باريس، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨).
- ٧ - أحمد خليفة، سمير صراص، هاني عبد الله؛ ملف الإنتخابات الإسرائيلية : وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).
- ٨ - أسامة حلبى؛ حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٥)، شتاء ١٩٩١).
- ٩ - أسعد عبد الرحمن (دكتور)؛ العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٩)، مايو، ١٩٧٢).
- ١٠ - الفى باليس؛ الليكود : رهان على مشاعر التطرف (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢).
- ١١ - أورى ديفيس؛ التفرقة في إسرائيل : دولة لكل مواطنيها (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مارس، ١٩٩٧).
- ١٢ - إياد القزاز؛ التوجيه العسكري للمجتمع الإسرائيلي (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٣٩)، نوفمبر، ١٩٧٤).
- ١٣ - باروخ كيمر لينغ؛ حرب ثقافات (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، بيروت، صيف ١٩٩٦).

- ١٤ - تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا (دار إقرأ، بيروت، ١٩٨٣).
- ١٥ - تقرير عن التنمية في العالم (١٩٩٧) : البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧).
- ١٦ - جعفر هادى حسن؛ هل يتطور هجوم الأرثوذكس على اليهود الإصلاحيين والمحافظين إلى عنف (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧).
- ١٧ - .....؛ وزارة الداخلية هددت بسحب الجنسية الإسرائيلية من فرقة السبوتنك الروسية المسيحية (جريدة الحياة، لندن، ٢٧ أغسطس ١٩٩٧).
- ١٨ - .....؛ أقليات يهودية غير معترف بها في إسرائيل (اليهود العيسويون) (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ١٩٩٧).
- ١٩ - .....؛ موضوع نقاش مرة أخرى في إسرائيل : من هو اليهودى ؟ : حزب شاس هدد بالإنسحاب من الحكومة في حال عدم إقرار مشروع القانون الجديد (جريدة الحياة، لندن، ١٣ فبراير ١٩٩٧).
- ٢٠ - .....؛ أقليات يهودية غير معترف بها في إسرائيل (المذهب الإصلاحي والمحافظ) (جريدة الحياة، لندن، ١٦، ١٧ أكتوبر ١٩٩٦ م).
- ٢١ - .....؛ لمن سيصوت اليهود الأرثوذكس في الإنتخابات المقبلة ؟ (جريدة الحياة، لندن، ٣ مايو ١٩٩٦).
- ٢٢ - .....؛ اليهود الأثيوبيون (الفلاشا) : سيرتهم ومسيرتهم (جريدة الحياة، لندن، ٩، ١٠، ١١، ١٢ فبراير ١٩٩٦).
- ٢٣ - .....؛ ١٥٠٠ حاخام يصرون فتوى تثير الإنقسام في إسرائيل (جريدة الحياة، لندن، ١٤، ١٥ سبتمبر ١٩٩٥).
- ٢٤ - .....؛ المجموعات اليهودية الحسيدية وعلاقتها بإسرائيل (جريدة الحياة، لندن، ٢، ٣ سبتمبر ١٩٩٣).
- ٢٥ - .....؛ طلبة المدارس الدينية ومشكلة خدمة الدولة : مؤسسات الشيفوت الحريديم لاتعترف بالجيش (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مايو ١٩٩٣).

- ٢٦ - حسن نافعة (دكتور)؛ هل تستطيع إسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد (١٢٦)، أكتوبر ١٩٩٦).
- ٢٧ - حنا شاهين؛ الانتخابات الإسرائيلية : إنتصار اليمين (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٦٧)، يونيو ١٩٧٧).
- ٢٨ - .....؛ ييريز مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٦٦)، مايو ١٩٧٧).
- ٢٩ - خالدعايد؛ تصويت فلسطيني الـ ٤٨ في الانتخابات الإسرائيلية : النتائج والدلالات (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).
- ٣٠ - .....؛ الليكود عشية الانتخابات : المقارنة السياسية التكتية والولادة العسيرة لإئتلاف اليمين (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٦)، ربيع ١٩٩٦).
- ٣١ - دان ليون؛ مواطنة من دون مساواة : التمييز ضد الفلسطينيين يُوسع الفجوة بين القطاعين العربي واليهودي (جريدة الحياة، لندن، ١٧ أغسطس ١٩٩٧).
- ٣٢ - راندا حيدر؛ ملف ملحق تيارات عن الانتخابات الإسرائيلية (١٩٩٦) (جريدة الحياة، لندن، ١٦ يونيو ١٩٩٦).
- ٣٣ - زئيف كاتس؛ الهجرة من الإتحاد السوفيتي : التركيب الاجتماعي والمهني والهوية اليهودية (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٥)، شتاء ١٩٩١).
- ٣٤ - سمير زيداني؛ المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠).
- ٣٥ - سمير صراص؛ حزب العمل : برنامج ثوابت صقرية (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، بيروت، ربيع ١٩٩٢).

- ٣٦ - صبري جريس؛ نتائج الانتخابات الإسرائيلية : المأزق والتحدى (مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٦٧)، يونيو ١٩٧٧).
- ٣٧ - عبد الحفيظ محارب؛ الهوية الاجتماعية في إسرائيل (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، عدد (١٥)، نوفمبر ١٩٧٢).
- ٣٨ - عبد القادر ياسين؛ القرار السياسي الإسرائيلي إبان حكم مائير (مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٣٧)، سبتمبر ١٩٧٤).
- ٣٠ - عبد الوهاب المسيري (دكتور)؛ جماعات ضد الصهيونية : نواظير المدينة (الناظوري كارتا) (مجلة منبر الشرق، السنة الثالثة، العدد (١٥)، القاهرة، ربيع أول ١٤١٥ هـ، سبتمبر ١٩٩٤).
- ٤٠ - .....؛ حاضر الصهيونية ومستقبلها : دراسة في أزمة القول والفعل الصهيونيين (قضايا فكرية : مستقبل الصراع العربي الصهيوني، الكتاب السابع، أكتوبر ١٩٨٨).
- ٤١ - عزمى بشارة؛ دوامة الدين والدولة في إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠).
- ٤٢ - فيصل جلول؛ حاخامان يسيطران على القرار السياسي الإسرائيلي (مجلة اليوم السابع، باريس، ١٤ مارس ١٩٩٠).
- ٤٣ - كامران قره داغي؛ على أي قواعد تجرى إنتخابات إسرائيل ؟ ومن تشكل لوائحها؟ (ملحق تيارات جريدة الحياة، لندن، ٢٦ مايو ١٩٩٦).
- ٤٤ - كميل منصور (دكتور)؛ أثر قيام إسرائيل على وضع المنظمة الصهيونية العالمية (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٤٠)، ديسمبر ١٩٧٤).
- ٤٥ - نتائج إنتخابات العام ١٩٩٦، (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).
- ٤٦ - نتائج الإنتخابات البرلمانية الرسمية ؛ مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦).
- ٤٧ - نزيهة الأفندي؛ الاقتصاد الإسرائيلي : القدرات والتحديات (مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، مارس - يونيو ١٩٩٧).



## المصادر الأجنبية

### A. Published Documents :

1 - Basic Laws : The Government (1992), The Government (1968), The Knesset (1958) , The Return (1950), and The Nationality (1952); Information Division, Israel Foreign Ministry - Jerusalem, URL : <http://www.israel-mfa.gov.il>  
gopher : // israel-info. gov. il

2 - The " Status Quo" Letter by David Ben Gurion; in Shimshoni, D., Israeli Democracy : The Middle of the Journey (The Free Press, New York, 1982).

### B. Books :

- 1 - Arian, A. and Shamir, M. (eds); **The Elections in Israel : 1992** (State University of New York Press, New York, 1995).
- 2 - Ball, A.; **Modern Politics and Government** (Macmillan Education, London, 1988).
- 3 - Beilin, Y.; **Israel : A Concise Political History** (St. Martin's Press, New York, 1992).
- 4 - Ben - Porat, A.; **Divided We Stand, Class Structure in Israel from 1948 to the 1980's** (Green Wood Press, New York, London, 1989).
- 5 - Ben - Zadak, E. (ed); **Local Communities and the Israeli Polity : Conflict of Values and Interests** (State University of New York, 1993).
- 6 - Benniamen, H. (ed); **Israel at the Polls : The Knesset Elections of 1977** (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., 1979).
- 7 - Blondel, J.; **Comparative Government : An Introduction** (Philip Alan, New York, 1990).

٤٨ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ السنة التاسعة ، عدد (١٢) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ديسمبر (١٩٧٩).

٤٩ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ السنة الثامنة ، التقرير الخامس ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، يوليو (١٩٧٨).

٥٠ - نصوص البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية ؛ مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، عدد (١٩) ، يوليو (١٩٩٦).

٥١ - هدى عبد السمیع حجازی (دكتورة) ؛ بعض كلاسيكيات الرفض اليهودي للصهيونية (عالم الفكر : الصهيونية (١) ، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، الكويت ، أبريل ، مايو ، يونيو ، (١٩٨٣).

٥٢ - وثائق فلسطينية ؛ مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد (٢٥) ، شتاء (١٩٩٦).

٥٣ - وثائق إسرائيلية ؛ مجلة الدراسات الفلسطينية ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد (٢٥) ، شتاء (١٩٩٦).

٥٤ - وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، ونتائج إنتخابات الكنيست (مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد (١١) ، صيف (١٩٩٢).

٥٥ - وثائق إسرائيلية ؛ مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد (٣) ، صيف (١٩٩٠).

٥٦ - وهيب أبو واصل ؛ الحركة الإسلامية في إسرائيل منذ نشأتها حتى خوضها الإنتخابات (ملحق تيارات جريدة الحياة ، لندن ، ٢ يونيو (١٩٩٦).

٥٧ - ..... ؛ خريطة العرب الذين يسكنون بالتوازن في إنتخابات الكنيست (ملحق تيارات جريدة الحياة ، لندن ، ١٩ مايو (١٩٩٦).

- 19 - Kimmerling, B. (ed); **The Israeli State and Society : Boundaries and Frontiers** (State University of New York Press, New York, 1989).
- 20 - Krausy, E. (ed); **Politics and Society in Israel : Studies of Israeli Society : Volume III** (Transaction Books, New Brunswick , 1985).
- 21 - Kyle, K. and Peters, J. (eds); **Whither Israel ? : The Domestic Challenge** (The Royal Institute of International Affairs in a Association with I. B. Touris and Co. Ltd. Publishers, London, New York, 1993).
- 22 - Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; **Civile Religion in Israel : Traditional Judaism and Political Culture in The Jewish State** (University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1983).
- 23 - Medding, P. (ed); **Israel : State and Society : 1948 - 1988** (Oxford University Press, New York, 1989).
- 24 - .....; **Mapai in Israel : Political Organization and Government in a New Society** (Cambridge, the University Press, 1972).
- 25 - Medzini, M. (ed); **Israel's Foreign Relations : Selected Documents : 1984 - 1988** (Volume Nine) (Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem, 1992).
- 26 - Newman, D. (ed); **The Impact of Gush Emunim : Politics and Settlement in the West Bank** (St. Martin's Press, New York, 1985).
- 27 - Nielsen, N.; **Fundamentalism, Mythos, and World Religions** (State University of new York Press, 1993).
- 28 - Orr, A.; **Israel : Politics, Myths, and Identity** (Pluto Press, London, 1994).

- 8 - Borthwick, B.; **Comparative Politics of the Middle East : An Introduction** (Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1980).
- 9 - Butt, G.; **Behind the Star : Inside Israel Today** (Constable, London, 1990).
- 10 - Cohen, A., and Mendes - Flohr (eds); **Contemporary Jewish Religious Thought : Original Essays on Critical Concepts, Movements and Beliefs** (The Free press, New York, 1987).
- 11 - Cromer, G.; **The Debate About Kahanism in Israeli Society : 1984 - 1988** (Occasional Papers of the Harry Frank Guggenheim Foundation, New York, 1988).
- 12 - Eisenstadt, S. N., **Jewish Civilization : The Jewish Historical Experience in a Comparative Perspective** (State University of New York Press, New York, 1992).
- 13 - Elior, Rachel.; **The Paradoxical Ascent to God : The Kabbalistic Theosophy of Habad Hasidism**, Translated from Hebrew by Jeffery M. Green (State University of New York Press, 1993).
- 14 - **Encarta, 1994 (Hasidism, Judaism)** (Microsoft Corporation, Funk and Wagnalls Corporation, 1994).
- 15 - Etzioni O Halevy, E.; **Political Culture in Israel : Cleavage and Integration among Israeli Jews** (Praeger Publishers, New York, London, 1977).
- 16 - Evron, B.; **Jewish State or Israeli Nation ?** (Indiana University Press, Bloomington, 1995).
- 17 - Glatzer, N.; **Hasidism** (Encarta, 1994, Microsoft Coporation, Funk and Wagnall Corporation, 1994).
- 18 - Jacobs, L.; **The Jewish Religion : A Companion** (Oxford University Press, Oxford, 1995).



Press, New York, Oxford, 1991).

40 - Sprinzak, E. and Diamond, L. (eds); **Israeli Democracy Under Stress** (Lyne Rienner Publishers, Boulder and London, 1993).

41 - Weizmann, C.; **Trial and Error : The Autobiography** (Hamish Hamilton, London, Third Impression, 1949).

42 - Zohar, D.; **Political Parties in Israel : The Evolution of Israeli Democracy** (Praeger Publishers, New York, 1974).

### C - Articles :

1 - Borthwick, B.; **Religion and Politics in Israel and Egypt** (The Middle East Journal, N. 2, Vo. 23, Spring 1979).

2 - **Chronology of the Middle East Journal**, Vol. 32, No. 1, Winter 1978.

3 - **Chronology of the Middle East Journal**, Vol. 33, No. 3, Summer 1979.

4 - **Chronology of the Middle East Journal**, Vol. 35, No. 4, Aut. 1981.

5 - Denoeux, G. and Fox, J.; **Electoral Upset in Israel** (Middle East Policy, vol. IV, No. 4, October, 1996).

6 - Doron, G.; **Israel and The Rabin Assassination** (Current History, January, 1996).

7 - Ellis, M.; **Murdering Rabin and The Jewish Covenant** (Middle East Policy, Vol. IV, No. 3, March, 1996).

8 - Hadar, L.; **The 1992 electoral Earthquake and the Fall of the "Second Republic"** (The Middle East Journal, Vo. 49, No. 4, Aut., 1992).

9 - Peretz, D.; **The Earthquake - Israel's Ninth Knesset Elections** (The Middle East Journal, Vol. 31, No. 3, Summer, 1977).

29 - Owen, R.; **State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East** (Routledge, London, 1994).

30 - Penniaman, H. (ed); **Israel at The Polls : The Knesset Elections of 1977** (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D. C., 1979).

31 - Peri, Y.; **Between Battles and Ballots : Israeli Military in Politics** (Cambridge University Press, Cambridge, 1983).

32 - Roberts, S.; **Party and Policy in Israel : The Battle Between Hawks and Doves** (Westview Press, Boulder, San Francisco and London, 1990).

33 - Roth, C. (ed); **Encyclopedia Judaica, Yearbook 1983 - 1985, 1986 - 1987, 1988 - 1989 , 1990 - 1991** (Keter Publishing House, Jerusalem, 1985, 1987, 1989, 1991).

34 - Sarason, R.; **Judaism** (Encarta, 1994, Microsoft Corporation, Funk and Wagnabls Corporation, 1994).

35 - Schnall, D.; **Radical Disent in Contemporary Israeli Politics : Cracks in the Wall** (Praeger Publishers, New York, 1979).

36 - Shimshoni, D.; **Israeli Democracy : The Middle of the Journey** (The Free Press, A Divison of Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1982).

37 - Sicker, M.; **Judaism, Nationalism, and the Land of Israel** (Westview Press, Boulder, San Francisco, Oxford, 1992).

38 - Smootha, S.; **Arabs and Jews in Israel, Vo. 1 : Conflecting and Shared Attitudes in Adivided Society** (Westview Press, London, 1989).

39 - Sprinzak, E.; **The Ascendance of Israel's Radical Right** (Oxford University



- 10 - Peretz, D. and Smooha, S.; **Israel's Tenth Knesset Elections - Ethnic Upsurgence and Decline of Ideology** (The Middle East Journal, Vol. 35, No. 4, Aut., 1981).
- 11 - Shahak, I.; **The Israeli Elections of 1992 : An Analysis** (Middle East Policy, Vol. 1, No. 3, 1992).
- 12 - Weissbrod, L.; **Delegitimation and Legitimation as A continuous Process : A Case Study of Israel** (The Middle East Journal, Vol. 35, No. 4, Aut., 1981).
- 13 - Yishai, Y.; **Challenge Groups in Israeli Politics** (The Middle East Journal, Vol. 35, No. 4, Aut., 1981).
- 14 - Zunes, S.; **The Strategic Functions of U.S. Aid to Israel** (Middle East Policy, Vol. IV, No. 4, October, 1996).



## كلمة الناشر

يقول مؤلف الكتاب : إن «إسرائيل» كيان إستعماري، استيطاني، إحلالي، عنصري، عسكري، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى، تابع - إقتصادياً - لها، غريب - حضارياً - عن المنطقة العربية الإسلامية، وهي - فوق ذلك - تستخدم مقولات دينية، توراثية وتلمودية، وإدعاءات تاريخية في كسب الشرعية وسط الجماهير اليهودية، وفي خدمة أهدافها ومطامعها التوسعية. وهي لهذا ليست «واحة الديمقراطية الوحيدة» ولا «المارد الاقتصادي القوي» في المنطقة، كما أنها ليست تعبيراً عن «بعث الشعب اليهودي بعد سنوات العذاب والتشريد..» كما هو شائع في جل دول الغرب المعاصر.

وفي هذا الكتاب، يتناول المؤلف موضوع الدين والدولة في «إسرائيل»، ودور الأحزاب الدينية في عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي. ولهذا نجد بين دفتي هذا الكتاب موضوعات مثل : الصهيونية السياسية، كيان مؤسسات الحكم العضوي والوظيفي، الملامح الرئيسية لعلاقة الدين والدولة، دور الأحزاب الدينية في تشكيل الإئتلافات الحكومية ومواقفها من المسائل التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة في الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٩٧ م، نشأة ودور الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية. وإلى جانب ما سبق، أورد الكتاب في ملحقين، أهم الأحداث المتصلة ببنى إسرائيل القدماء والجماعات اليهودية في العالم و«إسرائيل» من جهة، ورداً على الإدعاءات والأساطير التي قامت عليها الفكرة الصهيونية من جهة أخرى. وقد كان ذلك بهدف الكشف عن زيف الإدعاءات والأساطير التي ترد - دوماً - في أبواق الدعاية الصهيونية وأجهزة الإعلام الغربي، والتي ترددها بعض الكتابات العربية أيضاً.

الناشر